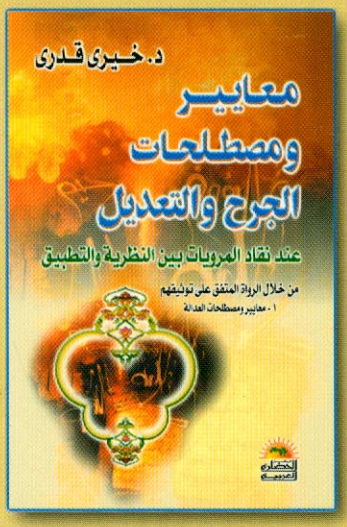


هذا كتاب يقوم بالتنظير لعلم المصطلحية عند العرب من خلال جهود علماء الحديث، وهم مؤسسو المصطلحية العربية، منطلقًا من الجهود التطبيقية ، وهو يقرأ مصطلحات المحدثين فى سياقها، غير مبتورة منه، وهو لا يفرض رأيًا مسبقًا على الظاهرة المقروءة، بل يقرؤها كما هى عليه، كما أنه يقارن بين نتائج وآراء المحدثين وجهود غيرهم من المعاصرين فى شتى المجالات : الإنسانية والتجريبية... والبحث سوف يغير كثيرًا من الأفكار عن تراثنا العلمى العربى وما فيه من قيم إيجابية كثيرة جدًا لكن لمن يحبه ويبحث فيه.



وقد قسمته إلى أجزاء بادئًا بالجانب الأخلاقى عند علماء الحديث مرورًا بالجانب العلمى العقلى، ومتوقفًا، أخيرًا، عند جهود المحدثين فى دراسة المعايير الكمية لدراسة الظاهرة الإنسانية المدروسة فى ضوء مصطلحات، عندهم، تشبه الرسوم البيانية عند علماء الرياضة وعلوم الفيزياء والكيمياء.

ما أحوج المسلمين إلى دراسة أصول الحديث وأصول الفقه ومن لا يعرف فليقرأ ابن خلدون.

مركز الحضارة العربية

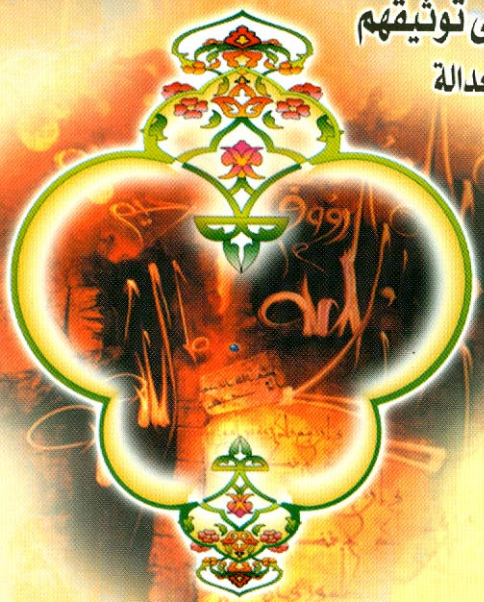
د. خيرى قدرى

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

من خلال الرواة المتفق على توثيقهم

١ - معايير ومصطلحات العدالة



مركز الحضارة العربية

د. خيرى قدرى أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

من خلال الرواة المتفق على توثيقهم

١- معايير ومصطلحات العدالة



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

الكاتب: د. خيرى قدرة أيوب محمود

(مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٦

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٧٦١٨

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-772-6

الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكترونى:
وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيرى قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات.../ خيرى قدرى أيوب محمود. – ط١.
– الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٦.
٢٧٢ص؛ ٢١ سم
تدمك ٦-٧٧٢-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث. – الجرح والتعديل
أ- العنوان ٢٣٤

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز
على عبد الحميد

مدير المركز
محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية
٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف
ميدان الكيت كات - القاهرة
تليفاكس: 3448368 (00202)
www.alhdara-alarabia.com
E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

إهداء

إلى هؤلاء الذين علمونى:

الأستاذ الدكتور/ **يوسف خليف**

والأستاذ الدكتور/ **شوقى ضيف**

رحمهما الله

والأستاذ الدكتور/ **حسين نصار**

والأستاذ الدكتور/ **محمود مكى**

والأستاذ الدكتور/ **محمود فهمى حجازى**

والأستاذ الدكتور/ **عفت الشرقاوى**

والأستاذ الدكتور/ **صبرى المتولى**

متعهم الله بالصحة

وإلى / **محمد خيرى ومحمود خيرى وأمهما**

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الذى وسع كل شىء رحمة وعلما.

وأنا شىء يا ربى فسعنى برحمتك وعلمك.

خيرى قدرى

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل
عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

التعريف بالموضوع:

لعلماء الحديث مجموعة من القواعد والأصول النظرية المتراكمة نتيجة دراستهم للظاهرة المدروسة، وهى نقد المروى حيث سجلوا فى كتب الدراية نتائج أبحاثهم ودراساتهم لهذه الظاهرة. وهم أثناء هذه الدراسة يصدرون أحكامًا عليها – الرواة جرحًا وتعديلاً– هذه الأحكام هى نتيجة لتطبيق معايير معينة، تكون فى ذهنهم وتجئ فى صورة ألفاظ، تشيع هذه الألفاظ فتصبح مصطلحات. والمصطلح عند الناقد السابق – يصبح معيارًا عند اللاحق له فمصطلح "الاختلاط" هو معيار ومصطلح فى آن، مصطلح عند أول ناقد استعمله، ومعيار عند من يتابعه عليه... وكذلك مصطلح ثقة، صدوق، له أوهام، كذاب، وضاع... إلخ. وكل ناقد له منهج فى النقد، ويستحيل أن يكون هناك منهج دون معايير وأسس ومقاييس يستند إليها الناقد فى تقييمه للراوى والمروى.

إن القواعد والأصول النظرية تشكل ثقافة الناقد وتتحول إلى معايير لحظة النقد، والمعيار الذى يثبت أمام الواقع العملى ويكون صادقًا وموضوعيًا وثابتًا يكون له الأرجحية والتقديم على غيره من معايير والعكس. والمعيار الذى له الصفات السابقة إذا تعارض مع قول نظرى فإننا نقدم الأول على الثانى؛ لأنه أكثر علمية – فيقدم عليها. أى أن هناك تأثيرًا وتأثرًا وجدلية بين المعايير والمصطلحات والقواعد والأصول. والبقاء للأصلح علميًا والأصدق

والأثبت والأكثر موضوعية. والتنظير العلمى للمعايير القائم على الدراسة والتحليل والتفسير والتقييم هو التنظير العلمى الوحيد لعلم الحديث؛ لأن المعايير عملية والصحيح منها هو القاعدة والقانون، لأنها إما صحيحة أو خاطئة ونقد المرويات هو الواقع العملى لتطبيق المعايير وإطلاق المصطلحات وقبولها وردها وبالتالى قبول المرويات وردها.

أهمية البحث والهدف من دراسة المعايير والمصطلحات (علميًا):

للمعايير علاقة بمناهج البحث العلمى. إن البحث فى المعايير، هو بحث فى منهج البحث عند المحدثين، كيف تناول المحدثون الرواة بالجرح والتعديل اللذين يمثلان العمود الفقرى "لنقد المرويات"؟، ذلك المحك الوحيد الموضوعى فى الحكم على الرواة وبالتالى التنظير الدقيق لعلم الحديث وفهم دلالة مصطلحاته.

إن المنهجية مصطلح محدث راج فى الدراسات العليا خاصة بمعنى العلم الذى يبين كيف يتعامل الباحث مع موضوع بحثه، أو هى الطريقة التى يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه، أو لنقل: هى مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التى تساعده فى بحثه. وللمنهجية وظيفة هى: "تعليم الطالب البحث العلمى وتنمية الروح العلمية فيه، وتسهيل مهمته فى البحث، وتجنيبه ضياع أتعابه هدرًا. وموضوعه معايير البحث والباحث، واختيار الأستاذ المشرف، والتقميش، وكيفية كتابة البحث، والتحشية (كتابة الحواشى) ووضع الفهارس وغيرها من أمور"[1] ا.هـ.

---

(١) كيف تكتب بحثًا، أو منهجية البحث، للدكتور إميل يعقوب ص ٩، ط. مكتبة جروس برس، طرابلس – لبنان، ط. سنة ١٩٨٦.

وهناك فارق كبر بين "المنهج" و "المنهجية" استنادًا إلى الاعتبارات التالية:

- إن المناهج وصف لأعمال العلماء المتقدمين وطرائق بحوثهم وأساليبهم ومصطلحاتهم، فالعلوم والبحث العلمى سابقة للمناهج؛ أما المنهجية فمجموعة معايير وتقنيات ووسائل يجب اتباعها قبل البحث وفى أثنائه.
- إن المنهجية كالمنهج، وصفية لأنها تبين كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم، لكنها تختلف عنه فى أنها معيارية فى الوقت نفسه، لأنها تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب اتباعها(١).
- إن مناهج الدراسة تختلف من علم إلى آخر، فللأدب مناهجه، وكذلك للفقه، وللتاريخ، والبيولوجيا، والرياضيات... أما المنهجية فواحدة عمومًا(٢).
- إن المناهج تطرح عادة للنقد والتقييم، فيذكر ما لها وما عليها، وأيها الأولى بالاتباع، وما المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات؟ أما المنهجية فمعايير وتقنيات يجب التزامها لتوفير الجهد، وعدم إضاعة الوقت، وتسديد الخطى على الطريق العلمى الصحيح.
- إن المناهج مرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج، ولذلك فهى تتطور وتتعدل من حين إلى آخر، أما المنهجية فأضحت، عمومًا، جملة قواعد ثابتة(٣).

---

(١) مع ملاحظة أن الكلمات: (معيار) و (اعتدال) و (توسط أو وسطية) و (انحراف) و (ميزان) و(مقياس) سوف تتردد كثيرًا على مدار البحث عند المحدثين وغيرهم مع بعض الفروق الدلالية عند كل.

(٢) السابق نفس الموضع.

(٣) السابق ص ١٠ - ١١.

وانطلاقًا من المفاهيم السابقة سوف يتم التعامل مع منهج المحدثين فى الجرح والتعديل ومعاييرهم ومصطلحاتهم درسًا وتحليلاً ووصفًا ثم تقييم هذا المنهج فى ضوء (المنهجية) التى تتعامل مع مناهج العلوم بوصفها مادة للدراسة حيث سماها البعض بـ (المنهجية) والبعض الآخر "بفلسفة العلوم"[1]. أى أننى سوف أُقَيِّمُ منهج المحدثين فى ضوء مناهج البحث القديمة والمعاصرة – قدر استطاعتى – لمعرفة جانبيه الإيجابى والسلبى، ما له وما عليه. إن الاختلاف – المحمود والمذموم – بين المحدثين فى الحكم على الرواة، والدلالات المختلفة للمصطلحات – يستحيل الفصل فيها دون دراسة المعايير التى تقف وراء منهج المحدثين فى نقد المرويات (الراوى والمروى معًا). إنه ينبغى دراسة الراوى وحده منفصلاً عن غيره من الرواة داخل السند للحكم على عدالته من خلال معاشرته ومعرفة سلوكه الظاهرى فى كل أحواله ثم الحكم على صدقه فى الرواية من خلال ضبطه وعدمه وهل تعمد الخطأ أم سها؟ وما مدى كم وكيف هذا الخطأ؟ ثم الحكم على الراوى من خلال نسق – السند كله – فقد يكون الخطأ ممن فوقه أو ممن بعده.

إن دراسة المعايير معناها الوصول إلى أفضلها وبالتالى الوصول إلى أفضل المناهج عند ناقد بعينه أو اتفاق مجموعة من النقاد على منهج ما. ودراستها يفيد فى الوصول إلى مدى علمية كل معيار، فالمعيار الذى يحظى بالقدر الأكبر من "الصدق" و"الثبات" و"الموضوعية" – هو معيار علمى. وإذا تعرض معيار أكثر علمية مع معيار أقل منه فى الدرجة والمرتبة، قدمنا الأول، وقدمنا رأى وحكم القائل به.

---

(١) انظر فى ذلك مقدمة كتاب (المنطق الوضعى) للدكتور زكى نجيب محمود، رحمه الله، وللدكتور صلاح قنصوة كتاب بعنوان (فلسفة العلم) مطبوع بدار التنوير، بيروت.

إن الجرح المفسر هو الذى يستند إلى معيار علمى؛ لأنه ذَكَرَ السبب. والجرح المفسر وبخاصة المرتكز على معايير الضبط (المادية) التى يحسها الناقد بحواسه الخمس يكون على عكس الجرح المرتكز على معايير العدالة التى كثيرًا ما يدخلها الهوى والعصبية والاختلاف المذهبى، فالعبرة بالصدق والضبط فى الرواية. والتخريج والتقييم من خلال الأدلة وعرض المرويات على بعضها البعض – هو الفيصل والمحل والمعيار الوحيد للحكم على الراوى وما عداه يدخله الهوى والعصبية.

إن المعيار الذى يثبت أمام الواقع العملى وتثبت كفاءته فى الجانب التطبيقى لنقد المرويات – هو معيار علمى.

هل هناك معايير كمية وكيفية مارسهما علماء الجرح والتعديل؟ سوف تحاول الدراسة الإجابة على هذا السؤال، وإذا وجدت هذه المعايير – الكمية والكيفية – فهل لوجودها أثر على القضايا النظرية لهذا العلم ودلالة مصطلحاته؟

هل هناك علاقة بين المعيار الذى يثبت صدقه وموضوعيته بالجرح المفسر؟ إن من أهم أهداف البحث إبقاء العلمى؛ لمعرفة الدلالة الدقيقة لمصطلحات مع المعايير وتنحية غير العلمى. ومن أهدافه أيضًا معرفة مواطن نجاح المعيار والمناطق التى يعمل فيها بكفاءة ومتى يستخدم وأين يستخدم؟ إن معرفة هذه الأشياء سوف تؤدى إلى معرفة مرتبة ودرجة المعيار.. وكل هذا يفيد فى الترجيح بين آراء النقاد؛ للوصول إلى الرأى الأصوب وبالتالى التنظير الدقيق لمسائل وقضايا علم الحديث.

ومن أهداف البحث الإجابة على السؤال التالى: بما أن الراوى متعلم فى مرحلة ومتلق للعلم وفى مرحلة أخرى مؤد.. هل كان للمسلمين منهج فى التربية والتعليم؟ ومن أهداف البحث أيضًا

معرفة المسائل المشتركة بين منهج المحدثين فى نقد المرويات ومناهج البحث المعاصرة، وبما أن تاريخ العلم يحتم على الدارسين دراسة جهود المسلمين فى البحث العلمى، بوصفه حلقة من حلقات تاريخ العلم؛ إذن لابد من معرفة إسهاماتهم ومقارنتها بمناهج غيرهم قديمًا وحديثًا، وفيم شارك المحدثون غيرهم؟ وهل أضافوا أم نقلوا فقط؟ هل ما عند المعاصرين نبه إليه المحدثون وشاركوا فى دراسته بأدواتهم البسيطة بسبب تقدمهم الزمنى؟ هل للمسلمين مشاركات – ولو بسيطة فى علم النفس بشتى فروعه – التعليمى منه بصفة خاصة؟

ومن أهداف البحث التعرف على كيفية حل القدماء للمشكلات العلمية التى قابلتهم، وهذا شئ لا يعرف قيمته إلا الأكاديميون الجادون.. لابد من الوقوف على كل ما هو إيجابى عند هؤلاء القوم.. إلام نبهوا؟ وهل هناك مسائل مشتركة بينهم وبين المعاصرين نبهوا إليها مع الفارق فى المعالجة والمنهجية.. المتأخرون توفرت لديهم الأجهزة والمختبرات والمعامل، أما السابقون فما كان عليهم إلا الملاحظة المباشرة القائمة على الحواس الخمس والاهتداء بالذوق والفطرة العلمية التى اكتسبوها نتيجة التجربة – لا التجريب – والخبرة والممارسة العملية – إلى نتائج علمية مهمة مهدت لجهود اللاحقين.

أهمية دراسة المعايير (سياسيًا واجتماعيًا ونفسيًا):

من أهم الدراسات التى كتبت عن (المعيارية) و(اللامعيارية) – دراسة الدكتور سعد المغربى عن "التنمية والقيم". لقد تناول بالدراسة علاقة التنمية بوجود (المعايير)، وتحدث عن "المعيارية" فى مقابل اللامعيارية"، وذكر أن "السلوك والنشاط الإنسانى بصفة عامة يتم وفق معايير مستقرة وثابتة نسبيًا تحدد الخطأ من

الصواب، والخير من الشر، والنافع من الضار، والغث من السمين، وكذلك الحلال من الحرام.. والمعايير ضرورة لازمة لوجود الإنسان.. إن الإنسان لا يعيش فى فراغ، وإنما فى علاقة دائمة سواء مع الطبيعة أو مع نفسه.. والمعايير لازمة لتكوين الضمير لدى الإنسان، كما أنها لازمة لتحديد معالم الطريق، فلا تتوقف المسيرة ولا ينحرف الإنسان أو يضل الطريق، فإذا اضطربت المعايير اختلط الحابل بالنابل وتعرض الإنسان للضياع والتخلف كما يتعرض لسوء الأحوال والانحراف والأمراض الاجتماعية. تحدث (اللامعيارية) نتيجة لحالتين: الأولى: غياب المعايير وهى هنا أشبه بحالة الطفل الصغير المهمل من والديه الذى لا يجد منهما توجيهًا أو إشرافًا أو قدوة فى السلوك، فيشب لا يعرف الخطأ من الصواب ومن ثم يلجأ إلى تبنى معايير خاصة به تعرضه للاضطراب والانحراف، أو معايير يستقيها من مصادر الانحراف. كما تغيب المعايير فى عالم الكبار عندما تهمل أو تغفل الدولة عن الالتزام بالفلسفة والإطار المرجعى العام الذى تلتزم به أمام الجماهير. وتحدث اللامعيارية فى الحالة الثانية عندما تتعارض وتتناقض المعايير، ويلتبس الأمر على الناس وهذا أمر أصبح من السمات المميزة للمرحلة التى نعيشها الآن وأصبح الناس سلبيين(*) عاجزين عن الأخذ بأى طريق، مفضلين البعد عن المتاعب باللامبالاة، وعدم الاكتراث، أو مخترعين لمعايير جديدة تحقق ما يريدون من مكاسب وإشباعات دون اعتبار لما هو واجب وما هو حق أو خير.. وفى الحالتين خسارة كبيرة على المجتمع فى مجال الإصلاح أو التقدم أو التنمية بوجه عام والأمثلة عديدة على تناقض القيم باعتبارها معايير وأحكام تقويمية... إن الشعب أى

(*) ليس كل الناس سلبيين.

شعب فى حاجة دائمة إلى معايير وأحكام تقويمية دقيقة وموضوعية ومستقرة بالنسبة لقضاياه ومشكلاته المختلفة. إنه فى حاجة إلى معايير عامة محددة للحكم على الأشياء والسلوك والمواقف والنظم سواء بالصواب أو الخطأ، بالحلال أو الحرام.. حتى لا يقع فى متاهة الحيرة والقلق والصراع الذى يؤدى بالبعض من الأفراد أو الجماعات إلى السلوك وفق معايير خاصة تعود بالضرر والاضطراب إلى المجتمع بوجه عام"[1].

أوردت هذا النص على لسان أحد أساتذة علم النفس، وهو يدرس المادة فى كلية الشرطة بمصر للتدليل على أهمية دراسة المعايير نفسيا واجتماعيًا وجنائيًا.

إن دراسة المعايير جزء من دراسة الإنسان، إننا بدراستها نكون بذلك دارسين لأنفسنا. إن الجهاز النفسى – تبعًا لفرويد – يتكون – فرضيًا – من الهو والأنا الأعلى والأنا. أما الهو فهو أقدم قسم من أقسام هذا الجهاز، وهو منبع الطاقة الحيوية والنفسية التى يولد الفرد مزودًا بها وهو يحتوى على ما هو ثابت فى تركيب الجسم فهو يضم الغرائز والدوافع الفطرية الجنسية والعدوانية. وهو الصورة البدائية للشخصية قبل أن يتناولها المجتمع بالتهذيب والتحوير. وهو مستودع القوى والطاقات الغريزية، وهو جانب لا شعورى عميق ليس بينه وبين العالم الواقعى صلة مباشرة، وهو لا شخصى ولا إرادى. ولذلك فهو بعيد عن المعايير والقيم الاجتماعية. وهو لا يعرف شيئًا عن المنطق ويسيطر على نشاطه مبدأ اللذة والألم أى أنه يندفع إلى إشباع دوافعه اندفاعًا عاجلاً فى

---

(١) ص ١٠ من مجلة علم النفس، العدد ٧، سبتمبر ١٩٨٨م. تحت عنوان: التنمية والقيم مسلمات ومبادئ.

أى صورة وبأى ثمن[1].

أما الأنا الأعلى فهو مستودع المثاليات والأخلاقيات والضمير والمعايير الاجتماعية والتقاليد والقيم والصواب والخير والحق والعدل والحلال، فهو بمثابة سلطة داخلية أو رقيب نفسى وهو لا شعورى إلى حد كبير، وهو يتعدل ويتهذب بازدياد ثقافة الفرد وخبراته فى المجتمع. وهو يعمل على ضبط الهو وكف دفاعاته.

أما الأنا فهو مركز الشعور والإدراك الحسى الخارجى والإدراك الحسى الداخلى، والعمليات العقلية، وهو المشرف على جهازنا الحركى الإرادى ويتكفل بالدفاع عن الشخصية ويعمل على توافقها مع البيئة وإحداث التكامل وحل الصراع بين مطالب الهو ومطالب الأنا الأعلى والواقع.

والأنا له جانبان: شعورى، ولا شعورى، وله وجهان: وجه يطل على الدوافع الفطرية والغريزية فى الهو، وآخر يطل على العالم الخارجى عن طريق الحواس. ووظيفة الأنا التوفيق بين مطالب الهو والظروف الخارجية[2]. والجهاز النفسى – عند فرويد – لابد أن يكون متوازناً. حيث يعمل الأنا دائمًا على حل الصراع بين الهو والأنا الأعلى فيلجأ إلى عملية تسوية ترضى – ولو جزئيًا – كلاً من الطرفين، وإذا أخفق ظهرت أعراض العصاب[3].

منهج البحث والأدوات:

استخدمت فى دراستى للموضوع منهجًا متكاملاً – حيث إن اتخاذ خطوة إجرائية واحدة أو أسلوبًا إجرائيًا واحدًا لا يكفى؛ لذا

---

(١) الصحة النفسية للدكتور حامد عبدالسلام زهران ص ٦٠، ط ١٩٩٧م، عالم الكتب، مصر.

(٢) السابق: ٦١.

(٣) السابق نفسه.

كان لابد من استخدام المنهج السابق، حيث تم اعتماد عدة خطوات وهى: جمع المادة، ثم دراستها عن طريق: وصفها وتحليلها، ثم مقارنة منهج ناقد ما بمعايير ناقد آخر، أو نقاد آخرين، ثم تقييم معايير ناقد بعينه، أو معايير عدة نقاد، ثم عرض هذه المعايير على قواعد وأصول علم الحديث، ثم عرض الجميع على الواقع العملى لنقد المرويات.

ثم تقييم المعايير – معايير الجرح والتعديل – بمقارنتها بمناهج البحث العلمى المعاصرة لمعرفة مدى إضافة القدماء لهذه المناهج، ومدى استفادة المعاصرين من المناهج القديمة، وماذا ينبغى على علماء مناهج البحث العلمى المعاصر أن يأخذوه، وما ينبغى عليهم أن يضيفوه أو يحذفوه؟

مع ملاحظة أن الأستاذ محمود شاكر يُؤْثِر استخدام "المنهج المتكامل" و"الثقافة المتكاملة" على (المنهج التكاملى)، وله حق فى ذلك فهو يود أن ينبه الباحثين إلى أن المسلمين لهم منهج متكامل ليسوا فى حاجة إلى غيره، وكان حديثه السابق فى سياق الحديث عن الفارق بين مناهجنا ومناهج المستشرقين.

وبالنسبة للأدوات سوف يتم الرجوع إلى كل المصادر التى تناولت الظاهرة المدروسة واستقراء المادة واستقصائها فى مظانها ومعرفة آراء القدماء والمعاصرين فيها. وقد تبلورت الأدوات فى المصادر والمراجع والدوريات فى ثَبَتِ المراجع.

كل هذا جعلنى أدرس الآراء، التى هى مصطلحات وعبارات وألفاظ، فى سياقاتها داخل الجملة أو الجمل أو القطعة التى وردت فيها، ثم أدرس السياق التاريخى للقضية بمعرفة رأى السابق للناقد والمعاصر له والمتأخر عنه؛ للوصول إلى الرأى الأصوب. فإذا لاح لى قيمة إيجابية منهجية نبهت إليها قائلاً: نبه المحدثون إلى كذا...

وفى معرض تناولى للأصوب من المعايير أنبه إلى أن الرأى كذا – الذى يقف وراءه المعيار كذا – هو الأصوب.. لأن المعيار المستند إليه أصوب.. والحمد لله قضية المعايير – كما سيتضح – هى العمود الفقرى لعلم الحديث – الحمد لله الذى هدانى إليها.

خطة البحث:

خطة البحث هى الجانب التطبيقى للمنهج الذى يسير عليه الباحث فى تحليله وتفسيره وتقييمه للمادة المدروسة.

والمادة هنا هى الرواة والآراء التى قيلت فيهم تعديلاً وجرحًا، والرواة إما معدلون أو مختلف فيهم، أو مجرحون، وهناك معايير للتعديل، وثانية للجرح، وهناك معايير أخرى منها الكمى والكيفى تكمن خلف أحكام النقاد، لذلك جعلت خطة البحث فى صورة خطوات إجرائية تناولت بالدراسة فى كل منها ما يلى:

١- مقدمة وتشمل التعريف بالموضوع والمنهج فى دراسته، وأهمية البحث، ومفهوم "المعيار" عند المحدثين وغيرهم.

٢- معايير التعديل(*).

٣- معايير الجرح والتعديل من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم.

٤- معايير الجرح(**).

٥- معايير الكم والكيف. ٦- الخاتمة.

وجعلت البحث فصولاً وتحت كل فصل الأبحاث التى وردت فيه، وكنت أسوق الظاهرة كما هى فى كتب الجرح والتعديل، ثم أحللها وأفسرها ثم أُقَيِّمُها من خلال ما توصلت إليه. ثم أقارن ما توصلت إليه بجهودهم النظرية فى قواعد الجرح والتعديل، وأقارن

(*) من خلال الرواة المتفق على تعديلهم.

(**) من خلال الرواة المتفق على جرحهم.

دلالات المصطلحات فى جانب الدراية بدلالة ما توصلت إليه، وكنت أقارن بين ما توصلت إليه وما دونوه فى مراتب الجرح والتعديل، وأقارن بين جهود المعاصرين – فى مسائل بعينها – وجهود المحدثين لتبرز أهمية الأخير. وكنت أسجل فى نهاية كل بحث – أو أثناء تناول مسألة ما – الذى توصلت إليه.

صعوبات البحث

بناءً على ما سبق ونظرًا لتعقيد الظواهر فى العلوم الإنسانية لم أدرس ظواهر ومباحث هذا العلم بطريقة تجزيئية، بل بطريقة كلية تراعى أن الظاهرة لها علاقات مع غيرها من الظواهر، فربطت بين مباحث هذا العلم، ولم أفصل الظواهر عن السياق الذى جاءت فيه، وجعلنى هذا أستقرئ أشياء كثيرة فى مظانها وأتتبعها بحيث أصل إلى تحليل وتفسير الظاهرة، أو قضية ما، تفسيرًا علميًا لا يلوى عنق النصوص. وقد كلفنى هذا كثيرًا من الجهد حيث كنت أحيانًا أتتبع الظاهرة تاريخيًا، وكنت أدخل مناطق صعب جدا دخولها مثل منطقة الرواة المختلف فيهم، والحديث الحسن، وغيرها من مناطق سوف يلاحظها من ينظر فى أى صفحة من صفحات هذا البحث.

مفهوم "المعيار" عند أصحاب العلوم المختلفة:

قبل البدء فى دراسة وتحليل مفهوم المعيار فى تخصصات شتى أود أن أنبه إلى أن دراسة المعايير جزء لا يتجزأ من كلٍ هو علم المنهجية وفلسفة العلوم، وسوف أفترض فرضًا أحاول إثباته، مؤدى هذا الفرض. هل تحدث العلماء فى تخصصات شتى – عن (المعايير) و(المقاييس) و(الموازين)؟ وإذا كانوا قد تحدثوا فما دلالة هذا الاشتراك فى هذا التناول والبحث والدراسة؟ سيتم تناول

(المعايير) بالدراسة والتحليل فى العلوم التجريبية واخترت منها الكيمياء،. والعلوم الرياضية واخترت منها الإحصاء، وعلوم التجارة والاقتصاد، واخترت منها التكاليف والمحاسبة والخطر والتأمين، ثم تناولت المعايير عند (علماء اللغة) ثم النقد الأدبى القديم والمعاصر، ثم تناولت المعايير عند علماء المنطق واخترت الغزالى نموذجًا، ثم تناولت المعايير عند علماء النفس وركزت عليهم بصفة أساسية؛ لأن لهم جهودًا فى علم نفس التعليم والتذكر والنسيان والذكاء... إلخ، إن دراسة المعايير عند هؤلاء لا أقصد منها إثبات أن كل العلوم تجريبية، أو أن منهج المحدثين – كما سيأتى – أفضل هذه العلوم، لأنه سابق فى استخدام المعايير، وإنما أردت أن أتعرف على طريقة عمل العقل البشرى فى دراسة العلوم، ماذا كان يفعل عندما تواجهه المشكلات العلمية، كيف كان يعمل على حلها؟ ما دور المعايير؟ ما أهميتها فى تحقيق علمية الظاهرة؟ وبالتالى معرفة القوانين والقواعد التى تسيرها. إن المعايير هى أفضل وسيلة وأفضل طريق إلى حل المشكلات فى العلوم. إن غياب المعايير معناه غياب القوانين وإحلال الفوضى مكان العلم. ربما تقود دراسة المعايير إلى وحدة العقل الإنسانى، وبالتالى وحدة هذا الفكر.. كلنا لآدم وآدم من تراب... هل المنهج واحد أم متعدد.؟.. هل هو منهج واحد ذو تجليات مختلفة؟ هذا ما سيتضح بعد دراسة المعايير عند العلماء فى تخصصاتهم المختلفة.. لقد التزمت قدر استطاعى بنصوص الذين تناولوا المعايير، ولم أعلق عليها كثيرًا، فالنصوص وحدها فى هذا السياق تكفى، لا تحتاج إلى تعليق وأردت أن أقرر حقائق – فقط – عندهم، ومن المعلوم أن الاختيار انتقاء كما أنه يدل على شخصية الذى يختار ومدى منهجيته.. فهى نوع من المنهجية والتأليف.. وبعد سوق النصوص سوف أجمع ما جاء فيها – أيضًا – دون تدخل.

مفهوم "المعيار" عند علماء الكيمياء:

المحلول المعيارى عندهم: هو المحلول ذو التركيز المعروف. ويسمى "بالمحلول القياسى" أيضًا[١].

والمعايرة هى: عملية كيميائية يمكن عن طريقها معرفة تركيز محلول (مجهول التركيز) بمعلومية تركيز محلول آخر قياسى (معلوم التركيز)[٢].

ومعناها عندهم ببساطة هو مقارنة المجهول من المحاليل، المراد معرفة تركيزه، بالمحلول القياسى معلوم التركيز والقوة، ولها وظيفة فى الحياة العامة مثل معرفة درجة جودة الأطعمة والأدوية واكتشاف غش اللبن. أى أنها مقارنة وقياس مجهول بمعلوم لتقدير قيمته.

ومعرفة تركيز المحلول لا تتم ببساطة، كما أن لتحضير المحلول القياسى شروطًا، وهم لا يصلون إلى نتيجة دقيقة مائة فى المائة إلا بعد لأى، إن وصلوا إليها، فهم "لتقليل الأخطار المرتكبة أثناء الحصول على نتائج التحليل يعمدون إلى إجراء عدة قياسات أو عدة معايرات"[٣].

وهم يصلون إلى نتيجة هى أقرب للحقيقة "وكقاعدة عامة فإنه لا يمكن أن نعد أى نتيجة معبرة تمامًا عن التركيب الصحيح لنسب

---

(١) الكيمياء التحليلية، التحليل الحجمى للدكتور محمد على خليفة الصالح ص ٢٨، نشر عمادة شؤون المكتبات، وجامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٧م.

(٢) انظر الكيمياء للدكتور على لبيب إبراهيم وآخرين ص ٢٣٠، مطبوع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر، ١٩٩١، ١٩٩٢م. وقارن بالسابق ص ٣٠، وانظر ص ٦١ من الجزء الثانى من معجم الكيمياء والصيدلة، إعداد مجمع اللغة العربية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م. حيث أشار المعجم إلى أنواع المحاليل العيارية من حيث درجة تركيزها.

(٣) الكيمياء التحليلية، السابق ص ٤٩.

مكونات العينة ما لم نصل إلى إيجاد القيمة الأكثر تعبيرًا والأكثر قربًا من الحقيقة"[١].

وبعد إجراء التجربة تحدث أخطاء يصلون إلى حسابها عن طريق حساب "القيمة الوسطية" للنتائج، وهى أشبه بأخذ المتوسط الحسابى لمجموع النتائج ويتم ذلك من خلال حساب: "الانحراف المعيارى"، "والانحراف النسبى"، "وعدد مرات إجراء التجربة". وبالتالى يتم حساب (مجال الاحتمال) فى الخطأ ويؤخذ بالنتيجة الأعلى، فلو كانت النتائج بعد الحساب هى مثلاً ٩٩٪، ٩٨٪، ٩٦٪ أخذوا بالتجربة الأولى التى هى أقرب من (١٠٠٪)، ولهم فى ذلك معادلات يعرفها الكيميائيون. والانحراف هنا المقصود به نسبة الخطأ المحتملة التى تبعد عن (السواء) وهو (١٠٠٪)[٢].

وخطأ الحمض = تركيز الحمض غير المُعَايَر + تركيز الحمض المعاير.

وهناك شروط لكى يحصلوا على أفضل النتائج منها:

١- يجب إجراء المعايرة فى الظل بعيدًا عن الضوء حيث إن الإشعاعات الضوئية تؤثر فى الرواسب فتفككها.

٢- لا يمكن إجراء المعايرة إلا فى الوسط المعتدل.

٣- يجب ألا ينتقل الطالب من مكان إلى آخر داخل المختبر.

٤- عدم لمس أى مادة كيميائية سائلة أو صلبة (حتى لا تؤثر على حجم التفاعلات بسبب ما يعلق بها من جزيئات"[٣].

ويلاحظ هنا أن لكل علم مشكلاته وسعى أصحابه لتذليل الصعاب وحل المشكلات حتى لو كانوا تجريبيين.

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق ص ٣٣٤، ٤٩، ٥٢.

(٣) السابق ص ١٨٧، ص ٣٣٠.

وقد وضعوا شروطًا لمواصفات (الميزان الجيد)[١]، وتكلموا عن الشوائب والرواسب التى تعيق عملية المعايرة[٢]. وهم يأخذون بحساب (مجال الاحتمال) وأخذ المتوسط[٣]. وتحدثوا عن أخطاء الأدلة والمشعرات (مؤشرات الأجهزة) [٤] "وخطأ القاعدة المعايرة"[*][٥].

ولخص الصعوبات السابقة (ب. ج. ديرانت) فقال: إذا أعيد إجراء تجربة ما عدة مرات فقلما تتفق النتائج اتفاقًا تامًا، ويرجع ذلك إلى أن الظروف التى تجرى تحتها تجربة ما لا يمكن إعادتها بالضبط فى تجربة أخرى، هذا من جهة.، ومن جهة أخرى فإن التقدير الشخصى للباحث الذى يقوم بالتجربة – هو عامل لا يمكن التخلص منه تمامًا – قلما يكون تقديرًا دقيقًا مطلقًا مهما كانت درجة عنايته ومهارته، ومهما كان الجهاز المستخدم حسن الصنع والتصميم[٦].

المعيار عند علماء الإحصاء(*):

تحدث علماء الإحصاء عن (الانحراف المعيارى)، مثلما تحدث عنه العلماء فى شتى العلوم، وعرفوه بأنه الجذر التربيعى الموجب لمتوسط انحراف القيم عن وسطها الحسابى.

---

(١) ص ٢٠٠ من السابق.

(٢) السابق ص ٣٣٠.

(٣) السابق: ٣٣٤.

(٤) السابق: ١٧٤.

(*) توجد منظمة عربية للمواصفات والمقاييس. وتوجد فى مصر مصلحة (القياس والمعايرة) مقرها جاردن سيتى بجوار مسجد عمر مكرم تراقب جودة منتجات الشركات المصرية.

(٥) السابق ص ١٧٧.

(٦) الكيمياء العامة، جـ١ ص ٢ ترجمة د. محمد عزت خيرى وآخرين ط المركز القومى للإعلام والتوثيق. مصر.

(*) هذه المؤلفات مقررة فى كليات التجارة.

وتحدثوا عن مزاياه وذكروا منها: أن مجموع مربعات انحرافات القيم حول الوسط الحسابى أقل ما يمكن.

وتحدثوا عن عيوبه وذكروا منها: أنه لا يمكن مقارنة عينتين مختلفتين عن بعضهما اختلافًا كبيرًا[1]. وتحدثوا عن التباين وعرفوه بأنه مربع الانحراف المعيارى. وذكروا أن من أهم مميزاته: أنه يستخدم فى مقارنة أثر العوامل المختلفة وتقدير قيم هذا الأثر.

وذكروا أن عيوبه هى نفسها عيوب حساب الانحراف المعيارى[2].

وتحدثوا عن معامل الاختلاف وقالوا: "يلاحظ أن أى مقياس من مقاييس التشتت يقاس بنفس وحدات قياس الظاهرة الأصلية؛ ولذلك عند مقارنة تشتتى مجموعتين تختلف كل منهما فى وحدات القياس فإن مقاييس التشتت لا تصلح فى هذه الحالة؛ لذا يمكن استخدام معامل الاختلاف للتغلب على مشكلتى اختلاف وحدات القياس"[3].

وتحدثوا عن معامل الاختلاف وربطوه بمقياس التشتت وبقياس المتوسط وقالوا إن (معامل الاختلاف) = "مقياس التشتت – مقياس المتوسط × ١٠٠"[4]. ولكى يصلوا إلى الدقة المنهجية فى علمهم وضعوا المقاييس السابقة ومقاييس أخرى منها (مقياس النزعة المركزية) وهى مقاييس إحصائية مهمتها وصف مجموعة من البيانات قيد الدراسة وتلخيصها فى قيم محدودة وتعنى النزعة المركزية اتجاه القيم إلى التركيز حول قيمة معينة تعرف

---

(١) ص ٨٨ من كتاب (مبادئ الإحصاء) للدكتورين محمد المهدى محمد على، ومحمد فؤاد محمد حسان، ط ١٩٩٦م، مطابع الولاء الحديثة. شبين الكوم.

(٢) السابق ص ٩٠.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) السابق ص ٩٠.

بالمتوسط[١]. ثم تحدثوا عن عيوب هذه المقاييس وقالوا "إنها وحدها لا تعطينا فكرة دقيقة وواضحة عن الظاهرة محل الدراسة، كما أنها وحدها لا تكفى للمقارنة بين مجموعتين ومن هنا كان من الضرورى عند وصف مجموعة من البيانات بمقياس رقمى أن نصفها عن طريق مقياس النزعة المركزية ومقياس آخر يقيس بعد البيانات عن مركز المجموعة أو بعدها عن بعضها ويطلق عليها مقياس التشتت[٢]. كما أنهم وضعوا مقياس (الوسط الحسابى) وعرفوه بأنه (القيمة) التى لو أعطيت لكل مفردة من المفردات لكان المجموع مساويًا لمجموع القيم الأصلية.

والوسط × عدد القيم = مجموع القيم[٣].

وتحدثوا عن مميزات هذا المعيار وعيوبه، وقالوا فى مميزاته: "سهل الفهم ويعطى قيمة وحيدة وتعريفًا دقيقًا وأنه يأخذ كل القيم فى الاعتبار"[٤].

وقالوا فى عيوبه: إنه يتأثر بالقيم المتطرفة فى المجموعة[٥]، وتحدثوا عن (حساب الخطأ المعيارى للتابع الإحصائى) [٦]. وتحدثوا عن (حساب القيمة المعيارية)[٧]. وتحدثوا عن (حساب الخطأ المعيارى للوسط الحسابى) [٨]. وتحدثوا عن (القيمة

---

(١) السابق ص ٧١.

(٢) السابق ص ٨٧.

(٣) السابق ص ٧١.

(٤) انظر ٧١ من السابق.

(٥) السابق: نفسه.

(٦) مبادئ النظرية الإحصائية وتطبيقاتها ص ٥١١ للدكتور محمد صلاح صدقى، ط١، ١٩٩٩، مكتبة عين شمس.

(٧) السابق ص ٥٠٩.

(٨) السابق ص ٥٠٩.

المعيارية عند درجة ثقة معينة[١]. وتحدثوا عن "حـدى الثقـة"[٢]. ووضعوا مصطلحات من مثل "منطقة الرفض" و "معامل الثقـة" و "منطقة القبول"[٣] على الرسوم البيانية. كما أنهم فى بعض الأحيان وصفوا بعض القيم بالتطرف والشذوذ[٤].

المعيار لدى دارسى علمى المحاسبة والتكاليف

لعلماء "المحاسبة" و "التكاليف" معايير مثل غيرهم من دارسى العلوم الإنسانية والتجريبية وانعكس ذلك على عناوين كتبهم، فهنـاك كتـب: "التكاليف المعيارية: مدخل إدارى"[٥] و "محاسبة البنوك طبقًا لمعـايير المحاسبة الدولية"[٦] و (التكاليف المعيارية: اتخاذ قرارات – رقابة) [٧].

وفى الكتاب الأول حديث عن (التمييز بين المعـايير المثاليـة والمعايير التى يمكن تحقيقها)، و (شرح كيفية تحديد معيارى السعر والكمية[٨]. والتكاليف المعيارية هى تكاليف محددة مقـدمًا بدقـة وعناية وتستخدم كأهداف للأداء بغرض تحقيق الكفاءة فى العمليات التشغيلية الصناعية. وبمعنى آخر، تعتبر التكاليف المعيارية بمثابة أنماط مبنية على معايير محددة مقدمًا لكمية موارد النشـاط التـى يجب أن يستهلكها كل منتج أو أى وحدة مخرجات أخرى وسـعر

---

(١) السابق ص ٥١٨.

(٢) السابق ص ٥٠١.

(٣) السابق ص ٥٠٣.

(٤) السابق ص ١١٣.

(٥) للدكتور على مجدى سعد الغرورى، طبع وتوزيع دارا لشافعى للطباعة، المنصـورة، مصر، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ – ١٩٩٨م.

(٦) للدكتورين أسامة محمد محيى الدين عوض والدكتورة منحة محمد عزت إبـراهيم، ط ١٩٩٧ – ١٩٩٨م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم، مصر.

(٧) للدكتور عبد الرحمن محمود عليان، لا ناشر، د.ت (وهو أستاذ بجامعة عين شمس).

(٨) التكاليف المعيارية للدكتور على مجدى سعد ص ٥.

هذه الموارد[١]. وللمعايير عندهم أهمية فى "التخطيط ومراقبة أداء التكاليف الصناعية مع أرباح معقولة". والمعايير كما أنها تستخدم للتقييم فإنها تصبح فى مرحلة تالية بمثابة المعلومات ويكون وظيفتها – أى التكاليف المعيارية – "توفير المعلومات التى يحتاجها المديرون"كى يتم التخطيط ومراقبة أداء التكاليف[٢]. وهناك فارق كبير بين (التكاليف المعيارية)، وهى الجانب النظرى للتكاليف – وبين (التكاليف الفعلية) وهى الجانب الواقعى، العملى، التطبيقى للتكاليف. وكل منهما يؤثر فى الآخر ولا يستغنى عنه[٣].

والتكاليف المعيارية عبارة عن معايير ومقاييس يتم من خلالها تقييم الأداء حيث "تمثل التكاليف المعيارية مقاييس لما يجب أن تكون عليه التكاليف، ومن ثم يمكن فحص أى انحرافات بينها وبين التكاليف الفعلية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة[٤]. وأحس علماء (التكاليف) بعيوب التكاليف المعيارية، حيث قالوا إن "هذه العيوب قد تلغى العديد من مزايا التكاليف المعيارية وتخلق مشاكل سلوكية فى المنشأة"[٥].

لقد نبهوا إلى أن (العديد من المعايير تتأسس على التقدير الشخصى بدلاً من الحقائق، ولذلك فهى معرضة للخطأ البشرى، وإذا كانت الخطة غير سليمة بداية؛ فإن المقارنات المستقبلية بين الأداء الفعلى والمعيارى تكون بغير مغزى"[٦].

---

(١) السابق ص ٦.
(٢) السابق ص ٦، ص ٩.
(٣) السابق ص ٩.
(٤) السابق ص ٩.
(٥) السابق ص ١١.
(٦) السابق ص ١١.

وقالوا إن "المعايير المتشددة جدًا أو المتساهلة جـدًا يمكـن أن تؤدى إلى سلوك غير مرضى من قبل المستخدمين الذين تـرتبط أعمالهم بهذه المعايير. فإذا كانت المعـايير متشـددة جـدًا، فـإن المستخدمين إما أن يصابوا بالإحباط ويبحثوا عن طريقة لهدم هذا النظام أو يتجاهلوا هذه المعايير باعتبار أنها تمثل أهدافًا لـلأداء لا يمكن تحقيقها. وفى المقابل سوف تشجع المعايير المتساهلة جـدًا على خفض الأداء من قبل المستخدمين كما أنها لن توفر أى دافـع لتحسين الأداء[١].

وإيمانًا منهم بأهمية عرض هذه المعايير على الواقـع الفعلـى لاختبارها وبيان مدى (صدق) و(موضوعية) و(ثبـات) المعـايير قالوا: "يجب مراجعة التكاليف المعيارية باستمرار لتحديـد مـا إذا كانت توجد مبررات لتنقيحها. ويتطلب ذلك وقتًا طويلاً من الإدارة للحصول على المعلومات التى تتعلـق بـالتغييرات الخارجيـة أو الداخلية التى قد تؤثر على التكاليف المعيارية الجارية وتقييمهـا. وعلى سبيل المثال تؤدى تغيرات الأسعار المتكررة فـى اقتصـاد تضخمى إلى تقادم معايير أسعار المواد ومعايير أجـور العمالـة، ومن ثم يجب اهتمام الإدارة بهذه التغييرات باستمرار"[٢].

وللمعايير عندهم وظيفة فعن طريقها يتم اختبار نظام تكـاليف المراحل الإنتاجية، واختبار (نظام الأوامر الإنتاجية، وبهـا يـتم تحديد التكلفة المعيارية للمنتج فى ظـل اتبـاع نظـام التكـاليف المتغيرة[٣]؛ حيث يتم عرض هذه الموضوعات بما تمثله من مـا صدقات اقتصادية على التكاليف المعيارية كما أنها تسـتخدم فـى

---

(١) السابق ص ١١.

(٢) السابق ص ١٢، ١٥.

(٣) السابق ص ٢٠٣.

"حساب انحراف الموازنة" و"حساب انحراف الطاقة للتكاليف الإضافية الصناعية[١]. وتستخدم المعايير فى (رقابة الإنتاج)[٢]، وقياس (انحراف الجودة)[٣]، وقياس (انحراف مخزون المواد الخام)[٤]، و(انحراف السعر) [٥]، و(انحراف الكمية)[٦]، وتستخدم أيضًا فى (تخطيط إعداد الموازنة)[٧] و(تقييم الأداء)[٨].

وخلاصة الأمر بالنسبة للمعايير عند علماء المحاسبة والتكاليف أنهم نبهوا إلى أن المعايير شئ سابق (نظرى) يضعه العالم ابتداءً، ثم يختبر هذه المعايير التى هى بمثابة فرض الفروض، ثم يعرضها على الواقع، وهذه المعايير متغيرة يجب تعديلها وتغييرها، وهناك تأثير وتأثر (جدلية) بين المعايير النظرية والمعايير التطبيقية. ونبهوا إلى أن عملية وضع المعايير تخضع للتقديرات الشخصية، والمعيار الوحيد فى قبول (المعيار) هو ثباته وصدقه وموضوعيته بعد عرضه على محك الواقع العملى الفعلى. كذلك نبهوا إلى أن للمعايير وظيفة يتم عرض الأشياء عليها، فهى مقاييس لها كم: و(كيف) وبها يتم التخطيط والتقييم. كما أن المعايير بعد ثباتها ونجاحها فى الواقع العملى تتحول إلى معلومات والمعلومات تتحول إلى معايير عند صياغة الأخيرة نظريًا.

---

(١) ص ٢٠٨، ٢٠٩.
(٢) ص ٢٣٦.
(٣) ص ٢٤٠.
(٤) ص ١٤٢.
(٥) ص ٢٤٢.
(٦) ص ٢٤٤.
(٧) ص ٢٤٥.
(٨) ص ٩.

المعايير عند علماء نظرية الخطر والتأمين(١)

وضع هؤلاء العلماء مقاييس عديدة لحساب قيمة الخطر، منها: "الانحراف المعيارى" و"معامل الاختلاف"[٢] وقالوا: "من أهم عيوب الانحراف المعيارى أنه مقياس رقمى لا يصلح للمقارنة، ولما كان الهدف من حساب قيمة الخطر هو ترتيب الأخطار حسب أهميتها، ثم محاولة التوصل للطريقة المثلى لمواجهة هذه الأخطار؛ فإنه لابد من الاعتماد على مقياس نسبى يصلح لعمل هذه الترتيبات وهو معامل الاختلاف ويحسب من خلال العلاقة التالية: [معامل الاختلاف = الانحراف المعيارى – متوسط الخسارة لوحدة الخطر].

وأحياناً يحسب معامل الاختلاف من خلال العلاقة:

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعيارى}[٣]}{\text{قيمة وحدة الخطر}}$$

وفى حديثهم عن مراحل إدارة الخطر تحدثوا عن "تحليل كل خطر من الأخطار التى تم اكتشافها، ومعرفة طبيعة كل خطر ومسبباته واحتمال وقوعه، وحجم الخسارة الناتجة عن وقوعه، والظروف المحيطة بالخطر وعلاقته بالأخطار الأخرى وقياس الأخطار ثم ترتيبها لكى يتم تحديد أولويات التعامل مع كل خطر. واختيار أنسب سياسة لإدارة كل خطر من الأخطار. بحيث تتحقق أقصى درجات الأمان بأقل تكلفة ممكنة. وتتعدد السياسات المتبعة فى إدارة الخطر وذلك بتعدد أنواع الأخطار ومسبباتها والظروف التى تحيط بها، ومن الصعب وضع سياسة مثلى لإدارة خطر بعينه

---

(١) مواد مقررة فى كليات التجارة.

(٢) مبادئ نظرية الخطر والتأمين للدكتور على السيد الديب، ط ١٩٩٩م، لا ناشر. (مقرر على الفرقة الثالثة، تجارة القاهرة لعام ١٩٩٩م، ص ٤٤، ٤٥).

(٣) السابق ص ٤٦ – ٤٧.

يمكن تطبيقها فى جميع الحالات دون استثناء، حيث إن هناك من العوامل المحيطة بالخطر وبمتخذ القرار ما يستدعى تعدد الأساليب التى يمكن استعمالها فى إدارة خطر بعينه[١].

وتحدثوا عن الفروق الفردية بين مقدرى قيمة الخطر وأحسوا بمشكلة علمهم فقالوا: "لا شك أن اختلاف طبيعة الشخص من حيث معتقداته وطريقة تفكيره، وثقافته، وخبرته السابقة، والظروف المحيطة به، تؤدى إلى اختلاف تقدير الشخص لقيمة احتمال وقوع خسارة معينة، كالتشاؤم والتفاؤل، فالشخص المتفائل نجد أن تقديره للاحتمال يكون أقل من الاحتمال الفعلى، بينما الشخص المتشائم يكون تقديره للاحتمال أكبر من الاحتمال الفعلى[٢].

مفهوم المعيار عند نقاد الشعر (النقد العربى القديم):

لابن طباطبا (أبوالحسن محمد بن أحمد العلوى) كتاب (عيار الشعر)، وألف الآمدى كتابًا فيه بعض الردود والاستدراكات على ابن طباطبا سماه (نقض عيار الشعر)، وسوف أكتفى بعرض مفهوم المعيار عند الأول. يفهم من خلال محتوى الكتاب أن ابن طباطبا وضع مجموعة من المقاييس والمعايير يحتكم إليها الناقد – من وجهة نظر ابن طباطبا – فى حكمه على الشعر بالجودة ويؤيد رأيى أن الدكتور إحسان عباس قال – فى سياق تناوله لاعتماد الذوق الفنى فى إنشاء نظرية شعرية عند ابن طباطبا– : "للعرب إذن طريقة خاصة فى التشبيه من وحى بيئتهم ولهم مقاييس يعتمدونها فى المدح والذم[٣]. وقال: "لقد كان من الممكن لدى بعض النقاد السابقين – على ابن طباطبا – أن تتخذ بعض قواعد

---

(١) السابق ص ٥٤ – ٥٥.

(٢) السابق ص ٢٣، وانظر أيضًا ٢٧ – ٢٩.

(٣) تاريخ النقد الأدبى عند العرب ص ١٣٥، ط دار الثقافة، بيروت، لبنان ط٥، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

البلاغة الخطابية مقاييس للشعر[١]. وقال: "ومن ثم يضع ابن طباطبا معيارًا للشعر المحكم المتقن وذلك أنه إذا نقض بناؤه وجعل نثرًا لم تبطل منه جودة المعنى ولم تفقد جزالة اللفظ"[٢].

وسوف أذكر أمثلة على المعايير عنده، جعل ابن طباطبا معايير للمدح منها: (فى الخلق: الجمال والبسطة. ومنها فى الخلق: السخاء والشجاعة والحلم والحزم والعزم والوفاء والعفاف والبر والعقل والأمانة..."[٣]. وجعل ابن طباطبا الصدق معيارًا يحكم به الناقد على الشعر بالجودة إذا توفر فيه هذا العنصر أو الشرط. وللصدق عنده دلالات منها: "الصدق عن ذات النفس يكشف المعانى المختلجة فيها والتصريح بما يكتم منها والاعتراف بالحق فى جميعها، وهذا يشبه ما نسميه (الصدق الفنى) أو (إخلاص الفنان فى التعبير عن تجربته الذاتية) [٤].

وهناك "صدق التجربة الإنسانية عامة وهذا يتمثل فى قبول الفهم للحكمة لصدق القول فيها وصدق ما أتت به من تجارب"[٥].

وهناك الصدق التاريخى وذلك يتمثل عند اقتصاص خبر أو حكاية كلام. وهنا يجيز ابن طباطبا للشاعر إذا اضطر أن يزيد أو ينقص على شرط أن تكون (الزيادة أو النقصان يسيرين غير مخدجين لما يستعان بهما وتكون الألفاظ المزيدة غير خارجة عن جنس ما يقتضيه، بل تكون مؤيدة له وزائدة فى رونقه وحسنه"[٦].

---

(١) السابق ص ١٣٧.

(٢) السابق ص ١٣٧.

(٣) عيار الشعر لابن طباطبا ص ١٢، تحقيق الدكتورين طه الحاجرى، ومحمد زغلول سلام، ط ١٩٥٦، القاهرة، مصر.

(٤) تاريخ النقد الأدبى ص ١٤٢.

(٥) السابق نفسه.

(٦) السابق: ١٤٣.

ونوع رابع من الصدق قد ندعوه (الصدق الأخلاقى) وهو ما لا مدخل فيه للكذب بنسبة الكرم إلى البخيل أو نسبة الجبن إلى الشجاع، وإنما هو نقل للحقيقة الأخلاقية على حالها، وهذا يتبين فى المدح والهجاء كما يتبين فى غيرها من الفنون[١].

ولابن طباطبا رأى فى (الاعتدال الجمالى)؛ قال الدكتور إحسان عباس متحدثًا عن هذا الأمر عند ابن طباطبا: "والسر فى كل جمال هو الاعتدال كما أن علة القبح هى الاضطراب، ولذلك لا يتحقق جمال الشعر إلا بالاعتدال – أى الانسجام – القائم بين صحة الوزن وصحة المعنى وعذوبة اللفظ، فإذا تم له ذلك كان قبول الفهم له كاملاً، فإذا نقص من اعتداله شئ أنكر الفهم منه بقدر ذلك النقصان... وتعريف العلة الجمالية بأنها (الاعتدال) دون أى عامل آخر، يجعلنا أمام موقف لابد من الوقوف أمامه فى تاريخ النقد العربى بعين التأمل والإعجاب[٢].

وعكس الاعتدال، أيضًا، هو: (الإغراق فى الوصف والإفراط فى التشبيه) الذى ينافى الصدق، صدق الشاعر فى وصف الممدوح، أى مدحه بما فيه[٣].

وعكس الاعتدال (الخطأ فى اللفظ، والجور فى التركيب والبطلان فى المعنى)، أى هو أن يتمتع الشعر بالاعتدال بين هذه العناصر جميعًا، فإذا هو بسبب هذا الصدق شئ جميل، لأن (ميزان الصواب) قَبِل ما فيه من لفظ ومعنى وتركيب[٤]. وهناك ارتباط

---

(١) السابق: ١٤٣.

(٢) السابق: ١٤١.

(٣) السابق: ١٤٣.

(٤) السابق: ١٤٢.

بين (الاعتدال) و (الصدق) عند ابن طباطبا[1]. وإذا خرج الشاعر عن الصدق انتقل إلى الغلو والإفراط، وذلك عيب[2].

مفهوم المعيار عند علماء النقد والبلاغة (الدارسين المعاصرين):

هناك علاقة بين ثقافة الناقد الأدبى ومعاييره والقيم التى ينطلق منها، الثقافة بأنواعها تشكل قيم الإنسان – الناقد الأدبى – ثم تتحول إلى معايير، وبالنسبة للنقد الأدبى القديم والحديث فإن ثقافة الناقد هى التى تجعله يدرس الظواهر ويحللها ثم يصدر عليها حكمًا بالقيمة، هذا الحكم يكون فى شكل ألفاظ تستقر هذه الألفاظ وتشيع ثم تتحول إلى مصطلحات والذين يأتون بعد هذا الناقد قد يوافقون على حكمه واصطلاحه أو يختلفون معه؛ إذا اتفقوا معه صارت أحكامه واصطلاحاته بمثابة الثقافة لهم والمعيار الذى يستخدمونه فى دراستهم.. معنى ما مر أن الثقافة تعطى أحيانًا مصطلحات هى معايير ثم تتحول المعايير – بعد ثباتها وصدقها وموضوعيتها – إلى ثقافة. هذا ما حدث مع كل العلوم. والنقد الأدبى ينطبق عليه هذا الأمر، فمصطلح (الصورة الفنية) هو ثقافة للناقد ومعيار فى نفس الوقت، قال الدكتور جابر عصفور: "تؤكد النظرية النقدية المعاصرة الخصائص النوعية للأدب باعتباره نشاطًا تخيليًا متميزًا فى طبيعته عن غيره من الأنشطة الإنسانية، وانطلاقًا من هذا التأكيد يحاول النقد المعاصر النفاذ فى نسيج العمل الشعرى، وتأمله باعتباره بنية من العلاقات يكشف تفاعلها عن معنى القصيدة كما يشير إلى طريقتها المتميزة فى إثراء المتلقى، وتعميق وعيه بنفسه وخبراته بالواقع. ومن هذه الزاوية تظهر أهمية الصورة الفنية للنقد المعاصر، فهى وسيلته التى يستكشف بها القصيدة وموقف الشاعر

---

(١) السابق: ١٤٦.

(٢) السابق: ١٤٤ – ١٤٥.

من الواقع وهى إحدى معاييره المهمة فى الحكم على أصالة التجربة وقدرة الشاعر على تشكيلها فى نسق، يحقق المتعة والخبرة لمن يتلقاه. ومع أن (الصورة الفنية) مصطلح حديث... قد لا نجد المصطلح بهذه الصياغة الحديثة فى التراث النقدى والبلاغى عند العرب، ولكن القضايا والمشاكل التى يثيرها المصطلح ويطرحها موجودة فى التراث[1]. أى أننا قياسًا على هذا النص يمكننا اعتبار أى مصطلح نقدى تراثى أو معاصر معيارًا وثقافة ووسيلة إجرائية تساعدنا فى الدراسة والتحليل والتفسير والتعليل والتقييم، من مثل (التشبيه، الاستعارة)، فعندما نحكم على مدرسة الطبع فى الشعر العربى القديم نجدنا نحكم معيار (انتشار التشبيه) ومعيار (انتشار الاستعارة) فى مدرسة الصنعة. ونجد تحول المصطلحات إلى معايير عند الدكتور على على صبح فى سياق حديثه عن منهج الدكتور يوسف خليف – رحمه الله – فى الإبداع والنقد الأدبى قال: "التخلى عن الأساليب التقليدية والمعيارية حيث اجتمعت فى أساليبه أطر تجاوزت القيود والإثقال فى التعبير، ولم يقتصر على المعايير اللغوية التقليدية من المبالغة فى التشبيه والاستعارة وغيرها، وإنما تجاوز ذلك ليسلك أسلوبًا خلاقًا فى تصوير الموضوعات التراثية فيبتكر فيه كثيرًا من النماذج المعاصرة فى فن القول"[2].

مفهوم المعيار عند علماء النقد الأدبى المعاصر:

نقل الدكتور عبد العزيز حمودة رأى الشكلية الروسية فى معرض مقارنته بين آراء (شتاينر) و(كروتشى) و(إليوت) – نقل

---

(١) الصورة الفنية فى التراث النقدى والبلاغى ص ٥ من المقدمة، ط دار المعارف، مصر. ط ١٩٧٧م.

(٢) بحوث الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عامًا على مولد الدكتور يوسف خليف، ص ٧٥ طبعة المجلس الأعلى للثقافة (١٠ ديسمبر ١٩٩٧).

قولهم: "إن اللغة نظام كلى أو نسق عـام، إذن يسـتطيع الأدب أن يؤسس نسقه العام والخاص به، بل إن هذا النسق قائم بالفعـل وإن كان لم يكتشف بعد: إن التشابه بين اللغة والأدب واضح.إن هويـة كل حقيقة أدبية تحددها مجموعة من المعايير نسـميها أنواعًـا أو مدارس أو أساليب تاريخية"[١].

إنهم يرون هنا – وهذا اجتهاد منى فى شرح النص – أن لكـل شكل أدبى بنيته التى يتميز بها عن غيره، فمثلاً بناء المسـرحية، غير بناء الرواية، غير الشعر، غيـر الحكايـة الشـعبية، غيـر المقامة... إلخ، هذه البنية عبارة عن عناصر كل عنصر يتحـول إلى معيار لحظة النقد الأدبى التطبيقى على سبيل المثـال عنـدما يقارن الباحث البنيوى العربى شكل المقامة بشكل الرواية الحديثـة فى أوربا فإنه يجعل عناصر بناء الأخيرة محكمًا ومعيارًا يقـيس عليه بناء ونسق ونظام المقامة العربية.

ومثلما يتحدث علماء كل علم وفن عن الوسطية والاعتدال علق الدكتور عبدالعزيز حمودة على صنيع تيرى إيجلتون ووصفه بأنه (الماركسى المعتدل الذى يحاول طوال الوقت تحديد منطقة وسـط بين المبالغات والتناقض"[٢]. وفى سياق مناقشته للبنيويين العـرب قال: "وقد سبق أن أشرنا إلى أن البنيويين العرب، الذين تصـادف وقوف معظمهم إلى يسار الوسط، ينتمون إلى البنيوية الأولى[٣] – البنيوية الماركسية – التى تحاول تحقيق حل وسط تستطيع البنيـة

---

(١) المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك ص ١٨٦، سلسة عالم المعرفة العـدد ٢٣٢، الكويت، ط ١٤١٨ هـ ١٩٩٨.

(٢) السابق ص ١٩٣.

(٣) البنيوية الثالثة هى (البنيوية الأدبية) وهى فى مفهومها العام ترفض الربط بين النظـام اللغوى الداخلى للنص، وأى أنظمة أخرى خارجية ص ١٧٨ (فيما رأى – الدراسة – يفرق الدكتور حمودة بين البنيوية الشكلية والبنيوية التوليدية).

اللغوية للنص الأدبى على أساسه أن تكون مستقلة (الداخل) من ناحية، وأن تؤكد علاقتها بالبنى والأنظمة الأخرى كالنظام الاقتصادى، والصراع الطبقى، والواقع الثقافى العام (الخارج) ويتأرجحون باستمرار بين الخارج والداخل ودون نجاح يذكر فى تحديد الأرض الوسط التى يحلمون بها، مع ما يستتبع ذلك من تناقضات جذرية واضحة فى كتاباتهم[١]. وإذا كانت (المعايرة) أو (المعايير) فى أحد معانيها تعنى المقارنة؛ من أجل ذلك، سوف أسوق النص التالى مدللاً على أن نقاد الأدب مارسوا المقارنة بوصفها أحد الأساليب الإجرائية؛ قال الدكتور حمودة فى سياق حديثه عن البنيوية: "ومن ثم فإن وظيفة الناقد فى تحليله للنص أن يقارن بين البنية الثقافية والبنية الأدبية النظيرة"[٢].

وقال فى موضع آخر: "فالناقد، عند لوكاش وياكبسون وجولدمان يجب ألا يتوقف عند درجة (الوعى) بالعلاقة – العلاقات بين نسق النص الفردى والنسق الأدبى العام – ولابد أن ينتقل إلى مرحلة تالية، وهو المقارنة ثم إصدار الحكم القيمى على النسق الأدبى ومعناه[٣]. واشتكى علماء النقد الأدبى من فوضى الأذواق الشخصية فى قراءة النصوص وتذوقها بسبب الفروق الفردية بين البشر لذلك أكد أصحاب نظرية "التلقى" أهمية وضع الضوابط المحددة للحيلولة دون فوضى القراءة[٤].

---

(١) ص ١٧٨ – ١٧٩.

(٢) السابق ص ٢٠٨.

(٣) أبرز معطيات هذه النظرية هو أن كلاً من المعنى والبناء فى العمل الأدبى ينتجان عن التفاعل مع نص القارئ ... المعنى والبناء ليسا خصائص مقتصرة على النص، خصائص يقوم القارئ باكتشافها، فالقارئ هو – إلى حد ما – المبدع المشارك لا النص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيمته، ص ٣٢٢ – ٣٢٣.

(٤) السابق ص ٣٢٨.

وعندهم أن سبب هذه الفوضى أن (الإطار المرجعى للجماعة التى ينتمى إليها القارئ هو الذى يحدد له ما يمكن أن يقوله أو لا يقوله فى تفسير النص، ثم إنه لا يستطيع إقناعهم بما لا يستطيعون الاقتناع به داخل نفس الإطار المرجعى[١]. إن الجماعة التى ينتمى إليها هى التى تحدد له (معايير السلوك والعادات والتقاليد) [٢].

ففى الوقت الذى لا يمثل فيه النص الأدبى أشياء مادية خارجية، يشير إلى مجموعة من المعايير والقيم ووجهات النظر، فهو يتبنى مجموعة من هذه القيم والمعايير (ويؤجل صحتها) داخل العالم المتخيل للنص. ويختار ولفجانج إسر Wolfgang Iser رواية (هنرى فيلدنج Henry Fielding المعروفة (توم جونز Tom Jones) كنموذج لما يحدث أثناء التلقى من حوار بين النص الأدبى والمتلقى. فهو يربط بين الشخصيات الأساسية وبين بعض المعايير مثل حب الخير والعاطفة المسيطرة والتوافق الأزلى بين الأشياء: كل معيار يؤكد قيمًا معينة على حساب أخرى، وكل معيار يميل إلى اختزال صورة الطبيعة البشرية فى مبدأ واحد أو بعد واحد، ومن ثم فإن القارئ مرغم؛ بسبب الطبيعة غير المكتملة للنص، أن يرد قيم البطل (الطيبة أو السمحة) إلى المعايير المختلفة التى يخرج عليه أو يخرقها البطل فى أحداث بعينها، القارئ فقط هو الذى يستطيع أن يحقق الدرجة التى يمكن عندها رفض بعض المعايير أو الشك فيها. القارئ فقط هو الذى يستطيع إصدار حكم أخلاقى على قوم"[٣].

وتحدث الدكتور حمودة عن انحراف المعايير بمرادفات من مثل: "انفلات"، قال "إن محاولات إثبات قدرة القارئ فى التأثير فى

---

(١) ص ٣٢٩.

(٢) السابق ص ٣٣١.

(٣) السابق ص ٣٣١ - ٣٣٢.

النص تنتهى عادة إل تأكيد قوة النص ورجاحة كفة تأثيره على القارئ، وليس العكس. الممارسة الفعلية إذن تؤكد أن انفلات القراءة الفوضوى المحتمل غير وارد لأن النص هو الطرف الأقوى فى المعادلة غير المتوازنة لمصلحته[١].

وقال فى نص آخر: "إن دى مان يقول بأن لغة الأدب أكثر انحرافًا[٢] عن لغة النقد"[٣]. إن لغة النقد "علمية" بينما لغة الأدب أدبية يشيع فيها الصور بشتى أنواعها من استعارات وتشبيهات وكنايات وموسيقى وتكثيف دلالة مما له أثر على العواطف. وإذا كان الميزان أو التوازن أحد صور الاعتدال والوسطية فإن الثنائية: حرية الفرد وقهر الذات بسبب التقدم التكنولوجى يجب أن تخضع لميزان دقيق يراعى فيه أن عدم التوازن يؤدى إلى حدوث تهديد خطير داخل الثقافة الأمريكية[٤]. ومن معانى الانحراف الاختلال، وفى هذا السياق ينفع إيراد النص التالى: "ولقد ترتب على ذلك أن التوازن[٥] بين ثنائية الموضوعية العلمية والذات الذى تميز به

---

(١) السابق ص ٣٣٠.

(٢) مصطلح الانحراف هنا وصفى لا قيمى ويناسب ما هنا أن أصحاب العقول الذكية جدًا والعباقرة يعدهم علماء النفس شاذين بوصفهم ظاهرة مختلفة عن غيرهم، كما أن الشخص شديد الحساسية تجاه أشياء معينة – وليس هذا عيبًا – يصفونه بالشذوذ. والمصطلح هنا يعنى التمييز بين اللغة العادية واللغة الأدبية، وكتاب الدكتور عبدالحكيم راضى حفظه الله (نظرية اللغة فى النقد العربى القديم) يقوم على هذا التمييز، نشر الخانجى.

(٣) ص ٧٣ المرايا المحدبة.

(٤) السابق ص ٧٨.

(٥) التوازن أحد معانيه الاعتدال، وللذهبى مؤلفان أحدهما اسمه (ميزان الاعتدال) والثانى (المنتقى من منهاج الاعتدال)، وتحدث الشيخ محمود شاكر عن الميزان فقال: "ومن يومئذ بدأ الميزان يثول، فارتفعت إحدى الكفتين شيئًا ما وانخفضت الأخرى شيئًا ما. ارتفعت كفة أوربة بهذه اليقظة الهائلة الشاملة التى أحدثتها الهزائم القديمة والحديثة، وانخفضت كفة المسلمين بهذه الغفلة الشاملة التى أحدثها الغرور بالنصر القديم وبالنصر الحديث وفتح القسطنطينية. ص ٤٤ من رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا. وقال ص ٥٠: (بطل عمل الميزان).

المزاج الأنجلو ساكسونى، وخاصة الثقافة الأمريكية، كان مفقـودًا إلى حد كبير فى فرنسان باستثناء الفترة القصيرة التـى ارتبطـت بالاحتلال النازى والمقاومة الفرنسية، وهى السنوات التى دفعـت الفرنسيين إلى أحضان ذاتية الوجودية ولكن التوازن كان مختـلاً بصورة واضحة لمصلحة المحافظة والجمود على مـدى العقـود الأربعة السابقة للستينيات[1].

مفهوم "المعيار" عند علماء اللغة المعاصرين:

من أهم الوسائل والطرق الإجرائية فى دراسة اللغة وسـيلتان؛ ذكرهما علماء مناهج البحث اللغوى وهما: الوصـفية التقريريـة، والمعيارية التقليدية.

الطريقة الأولى: الوصفية التقريرية: تعتبر هذه الطريقة الأكثـر أهمية وموضوعية، والأكثر جذبًا للانتباه والدراسـة فـى العصـر الحديث، وجاءت تسميتها ردة فعل على الطريقة التاريخية التعليليـة المعيارية القديمة. وهى طريقة تنطلق من الملاحظات إلى الفرضيات ثم بناء نظرية قائمة على هذه الافتراضات، ومن الخصائص التـى اتسمت بها اعتمادها – وهى تختار معايير واحدة فى تحليل النظـام اللغوى، واختيار مرحلة بعينها لوصفها – منهجًا وصفيًا اسـتقرائيًا، واتخاذ النواحى المشتركة بين المفردات الداخلة فى هذا الاسـتقراء، وتسميتها قواعد. فالقاعدة، فى الدراسة الوصفية، ليسـت معيـارًا، وإنما هى جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية[2].

وهذه الطريقة همها وصف الحقائق لا فرض القواعد[3].

---

(١) المرايا المحدبة ٨٢.

(٢) كيف تكتب بحثًا، مرجع سابق ص ١٢.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٦، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصـرية، ط سنة ١٩٥٨م، مصر.

الطريقة الثانية المعيارية التقليدية: سادت هذه الطريقة الدراسات اللغوية القديمة، وبخاصة فى اللغة العربية، لقد كانت بداية الدراسة، عند نحاتنا العرب القدماء، محاولة جدية لإنشاء منهج وصفى لدراسة اللغة، وتقوم على جمعها وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها للخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوى السليم؛ لكن منهجهم سرعان ما تحول إلى منهج معيارى، جاءت هذه المعيارية من أن النحاة، بعد أن استقرءوا اللغة استقراءً ناقصًا، واستنبطوا بعض القواعد النحوية، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها نفسها للغة، فأخضعوا الصواب والخطأ فى الاستعمال لمجموعة من القواعد فرضوها عليها. وكانوا كلما عارضت الأمثلة القاعدة، لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنها شاذة أو نادرة، أو أن صاحبها قد أخطأ[1]. أى أنهم جعلوا القاعدة المستنبطة من الاستقراء الناقص معيارًا لوصف الظواهر اللغوية الأخرى، وجعلوها مقياسًا، فالموافق للقاعدة صحيح والمخالف شاذ وغريب. وهذا المنهج طبق فى علم القراءات، حيث وضعوا شروطًا للقراءة الصحيحة.

مفهوم "المعيار" عند علماء المنطق (الإمام الغزالى):

اشتغل الإمام الغزالى بالمنطق فى بداية حياته العلمية وألف كتابًا عنوانه "معيار العلم فى فن المنطق" ويقصد بالمعيار وسائل وطرق الاستدلال الصحيحة التى يضمن العقل بها الأمن من الوقوع فى مواطن الزلل فهو يحمى العقل من "تخليطات الأوهام وتلبيسات الخيال" وجعله "معيارًا للنظر والاعتبار. وميزانًا للبحث والافتكار"[2]. وذكر أن "الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب

---

(١) كيف تكتب بحثًا ص ١٣.

(٢) معيار العلم فى المنطق لحجة الإسلام محمد الغزالى، أبو حامد، المطبعة العربية بمصر، ط٢ ١٣٤٦ هـ- ١٩٢٧م.

بمعيار العلم – غرضان مهمان: أحدهما: تفهيم طرق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر"[1].

وهذا المعيار عبارة عن قواعد وأصول يسير عليها المفكر، وتكون دليلاً له وهو "كالعروض بالنسبة إلى الشعر والنحو بالإضافة إلى الإعراب إذ كما لا يعرف منزحف الشعر من موزونه إلا بميزان العروض ولا يميز صواب الإعراب من خطئه إلا بمحك النحو كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب[2].

وإذا لم يوزن الفكر بالمعيار الذى حدده الغزالى صار فكرًا فاسدًا "فكل نظر لا يتزن بهذا الميزان ولا يعاير بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار غير مأمون الغوائل والأغوار"[3]. أى أنه يقصد بالفكر الصحيح الفكر الذى يعرض ويقارن ويوزن بمعايير القواعد الصحيحة للاستدلال والتفكير بحيث لا يخالف الثابت من قوانين المنطق من مثل: "عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود" و "نفى الأعم يستلزم نفى الأخص، لكن نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم[4].... إلخ قواعد المنطق.

---

(١) السابق ص ٢٤.

(٢) السابق ص ٢٦.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة (صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامى، لعبد الرحمن حسن حبنكة ص ٣٥١ وما بعدها. دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م. وللمزيد من التفاصيل فى مفهوم المعيار عند الغزالى انظر، نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان، د. محمد السيد الجليند، ص ٦١ – ٦٦، ط٢ ١٩٨٣، بدون ناشر.

مفهوم المعيار عند علماء النفس:

علماء النفس هم أكثر الدارسين حديثًا عن (المعايير) من حيث الكم والكيف، وهم فى سعيهم لدراسة الإنسان دراسة علمية – ذلك الكائن الذى تستعصى دراسته، وليس مستحيلاً دراسته بمناهج البحث العلمى – حاولوا الاستفادة من كل ما حولهم من نتائج وأحيانًا مناهج العلوم الأخرى ومنهم من قال بمنهج نابع من صميم المادة المدروسة، ومنهم من قال بتطبيق مناهج العلوم التجريبية – سيأتى الحديث عن هذا – وهم فى سعيهم الدءوب هذا فى الوصول بعلمهم – بشتى فروعه – إلى أفضل النتائج كان عليهم أن يضعوا المعايير والمقاييس التى يقيسون بها سلوك الإنسان – مثل الشخصية والذكاء والتوافق النفسى والتعلم... إلخ وتبلور جهدهم هذا فى مؤلفات تنظيرية وتطبيقية، ووضعوا المعاجم والقواميس الخاصة بمصطلحاتهم، وفى السطور القادمة سوف أعرض كل ما يتعلق "بمفهوم المعيار" عندهم من خلال نصوصهم، قالوا فى تعريف المعيار إنه "إحصائيًا؛ رقم أو قيمة أو مستوى، أو مدى من هذه الأرقام أو القيم أو المستويات، يمثل جماعة، وقد يستخدم كأساس لمقارنة الحالات الفردية، وبهذا المعنى فإن المعيار قد يكون مقياسًا من (مقاييس النزعة المركزية) أو مدى من القيم حول هذا المقياس ويقدر عادة بمقدار انحراف معيارى أو انحرافين"[١].

وعرفوه أيضًا بأنه (أى نمط من السلوك أو الأداء يمثل جماعة أو مجتمعًا) [٢]. وعرفوه بأنه (مرادف لكلمة مستوى Standard. وهذا الاستخدام لا يوصى به لأنه يحرم المعيار من المكون الكمى

---

(١) معجم علم النفس والطب النفسى للدكتورين جابر عبدالحميد جابر، وعلاء الدين كفافى جـ٥، ص ٢٤٢٥، ط. دار النهضة العربية، مصر ١٩٩٢م وهو معجم إنجليزى عربى.

(٢) السابق: نفسه.

الواضح فى المعنى الأول والثانى[١]. ولم يكتف النفسيون بتعريف المعيار عندهم بل قاموا بتوضيح معناه عند غيرهم؛ فقالوا: "المعيار – فى الفلسفة – مقياس مادى أو معنوى لما ينبغى أن يكون عليه الشئ"[٢]. وهو – فى الأخلاق – نموذج للسلوك السديد. وفى علم الجمال مقياس الحكم على الإنتاج الفنى، وفى المنطق قاعدة الاستدلال الصحيح[٣].

ما مر كان حديثًا عن مفهوم المعيار فى معالجتهم، أما القادم فهو عن مفهوم المعيار فى ممارستهم الفعلية، عرفوا المعايير بأنها أسس للحكم من داخل الظاهرة ذاتها وليس من خارجها وتأخذ الصيغة الكمية فى أغلب الأحوال، وتتحدد فى ضوء الخصائص الواقعية للظاهرة مثل متوسط أداء الظاهرة موضع الدراسة – كالتلاميذ أو العمال أو أى شريحة من شرائح المجتمع أو قطاعاته – وبدون المعايير لا يكون القياس صحيحًا؛ لأنها:

١- تحدد مركز التلميذ[٤] بالنسبة لإطار عام هو العمر الزمنى أو الفرقة الدراسية أو المستويات العامة كما تحددها المعايير الأخرى، مثل معايير العمر الزمنى والعمر العقلى والعمر التحصيلى.

٢- مقارنة مركز التلميذ على مقياس ما بمركزه على مقياس آخر، مثل الدرجة المعيارية.

٣- تتبع نمو التلميذ فى أى خبرة من الخبرات، مثل الدرجات المئينية والمعيارية. ولذلك تتضمن عملية التقنين إلى جانب وضعها لطريقة موحدة فى تطبيق الاختبار – التحديد الموضوعى

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) يمكن الاستعاضة عن التلميذ هنا (بالراوى) ليتم المقصود.

للمعايير التى بدونها لا نستطيع تفسير أو تقويم أداء المفحوص للاختبار. فالاختبارات السيكولوجية لا يوجد فيها مستويات محددة من قبل للنجاح أو الفشل. ولذلك فإن أداء الفرد للاختبار يمكن أن يقيم فقط عن طريق مقارنة أدائه بأداء أفراد آخرين مماثلين طبق عليهم نفس الاختبار. فإذا أجاب فرد ما فى اختبار المفردات اللفظية على ٧٥٪ من كلمات الاختبار، فإن مثل هذا الأداء يمكن أن يكون أداء مرتفعًا أو متوسطًا أو منخفضًا، ولا يمكن القطع فى هذا دون الاستعانة بمعايير هذا الاختبار[١].

ومثلما تحدث النفسيون عن المعايير فى مقدمات كتبهم التطبيقية – تحدثوا عنها أثناء دراسة الظواهر، وقالوا فى سياق حديثهم عن (سلوك الإنسان)، تحت عنوان (معايير السوية واللاسوية): "يعتبر السلوك سويًا، أو غير سوى حسب المعايير التالية:

١- المعيار الذاتى: حيث يتخذ الفرد من ذاته إطارًا مرجعيًا يرجع إليه فى الحكم على السلوك بالسوية واللاسوية.

٢- المعيار الاجتماعى: حيث يُتخذ من مسايرة المعايير الاجتماعية أساسٌ للحكم على السلوك بالسوية أو اللاسوية، فالسوى هو المتوافق اجتماعيًا واللاسوى هو غير المتوافق اجتماعيًا.

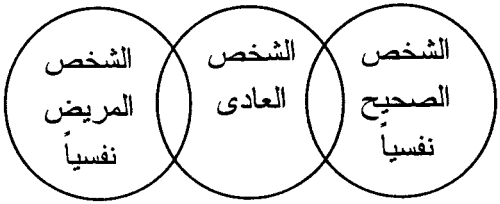
٣- المعيار الإحصائى: حيث يتخذ المتوسط أو المنوال أو الشائع معيارًا يمثل السوية، وتكون اللاسوية هى الانحراف عن هذا المتوسط بالزائد أو الناقص.

٤- المعيار المثالى: حيث تعتبر السوية هى المثالية أو الكمال أو ما يقرب منه، واللاسوية هى الانحراف عن المثل الأعلى أو

---

(١) التقويم والقياس فى التربية وعلم النفس للدكتورين سيد محمد خير الله، ممدوح عبدالمنعم الكنانى، ص ٢١٧، ط ١٩٩٥ – ١٩٩٦م، مطبوع بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعات مصر.

الكمال[1]. وهم يستخدمون المقارنة، ويرسمون النتائج على رسوم بيانية توضحها، لكى يقدروا قيمة ودرجة الظاهرة، فالسوية واللاسوية مفهومان لا يفهم أحدهما إلا بالرجوع إلى الآخر، والفرق هو فى الدرجة وليس فى النوع بين السوى واللاسوى أو بين العادى والشاذ، أو بين الصحة النفسية والمرض النفسى. أى أن الأفراد يمكن ترتيبهم على متصل مستمر بين السوية واللاسوية وبين العادى والشاذ، وبين الصحة النفسية والمرض النفسى ويلاحظ أن السوية واللاسوية مفهومان نسبيان فى مراحل العمر المختلفة وفى الأزمنة المختلفة وفى الثقافات المختلفة[2].



واشتكوا مما يشتكى منه غيرهم من العلماء فى الدراسات الإنسانية حيث قالوا فى قياس الشخصية: "يلجأ البعض من المعالجين النفسيين إلى المقابلة الشخصية، ودراسة الحالة، وملاحظة السلوك فى مواقف الحياة اليومية ولكن يجب استخدام اختبارات ومقاييس وأدوات موضوعية مثل مقاييس التقدير، واختبارات الشخصية ومقاييس تقدير الذات والاختبارات الإسقاطية ويجب الاهتمام بموضوعية الاختبارات وصدقها وثباتها ووجود معايير لها. ويجب تجنب بعض المؤثرات الضارة مثل الذاتية حيث

---

(١) الصحة النفسية والعلاج النفسى، للدكتور حامد زهران ص ١١، ط٣، ١٩٩٧م، عالم الكتب، مصر.

(٢) السابق ص ١١.

يتأثر الفرد فى حكمه على شخصية آخر – بدون قصد – بالفكرة العامة، فإذا كانت حسنة مال إلى أن يلصق به معظم الصفات المرغوبة، وإذا كانت رديئة مال إلى أن يلصق به معظم الصفات غير المرغوبة[١]. وبناء على الإحساس بالصعوبات التى تقابلهم أخذوا فى التنبيه إلى الاحتياطات وإسداء النصائح وعدم تعميم الأحكام والأخذ بالتفصيل لأن الظاهرة مركبة ومعقدة ولها مقاييس عديدة ومتنوعة؛ لذا قالوا: "وهكذا تتعدد وسائل قياس الشخصية حسب النظرية التى بنى فى ضوئها المقياس، وحسب وظيفة الشخصية المراد قياسها، وحسب نمط المثير المعروض فى المقياس، وحسب نمط الاستجابة المطلوبة، وحسب ظروف الإجراء، وحسب طريقة التفسير، وحسب هدف المقياس[٢].

وقالوا أيضًا: "ومن المعلوم أنه لا يوجد "نموذج مثالى" يساعدنا على التفريق الحاد بين الصحة النفسية والمرض النفسى[٣]. إنهما مفهومان لا يفهم أحدهما إلا بالرجوع إلى الآخر والاختلاف بين الاثنين فى الدرجة وليس فى النوع[٤]. وكل هذا راجع عندهم إلى أن بناء الشخصية معقد، ومتكامل؛ فبالإضافة إلى البناء الجسدى الذى يشمل العظام والأعصاب واللحم والدم... إلخ، هناك بناء وظيفى للشخصية منها: المكونات العقلية المعرفية وتشمل الوظائف العقلية مثل الذكاء العام، والقدرات العقلية المختلفة والعمليات العقلية العليا كالإدراك والحفظ والتذكر والانتباه والتخيل والتفكير والتحصيل... إلخ، وتشمل كذلك الكلام والمهارات اللغوية[٥]. والحق أن مصطلح

---

(١) السابق ص ٧٩.

(٢) السابق ص ٧٩ – ٨٠.

(٣) السابق ص ١٠.

(٤) السابق: نفسه.

(٥) السابق ص ٧٣.

(معيار) له ارتباطات عديدة بغيره من المصطلحات(*) التى لها جذر واحد فى اللغات الأخرى، كالإنجليزية، من هذه المصطلحات (عادى، سوى، طبيعى) ويقابله فى الإنجليزية Normal، ومعناه: (بصفة عامة، ما يتفق مع ما يمثل الجماعة ولا ينحرف على نحو ملحوظ عن المتوسط، أو ما هو نمطى.

- وفى الإحصاء: ما يميز توزيعًا للدرجات أو التقديرات لا ينحرف انحرافًا ملحوظًا عن المنحنى الاعتدالى.
- فى علم الأحياء، والطب: طبيعى عادى لا يخضع لاعتبارات أو علاج خاص، ويحدث على نحو طبيعى وليس نتيجة لمرض أو تجريب.
- خال من المرض والاضطراب والتخلف العقلى، أو أى خلل وظيفى سيكولوجى آخر، أى ليس شاذًا(١).

ومن المصطلحات التى لها علاقة بمصطلح المعيار مصطلح Normal Distribution ومعناه (توزيع اعتدالى)، وهو منحنى للاحتمال على شكل الجرس يظهر القيمة المتوقعة لمعاينة تغير عشوائى. ويبين توزيع أخطاء القياس العشوائية، وتتجمع معظم التقديرات حول نقطة متوسطة، ويقع حوالى ٦٨٪ من هذه التقديرات بين زائد انحراف معيارى واحد (فوق المتوسط) وناقص انحراف معيارى واحد (تحت المتوسط)، ويقع حوالى ٩٥٪ من تقديرات أو درجات التوزيع على مسافة انحرافين معياريين فوق

(*) فى قواميس علم النفس يراعون الترتيب كما فى حروف اللغة الإنجليزية ومصطلح (معيار) عندهم هو Norm لكن هناك مصطلحات أخرى هى Normal. Titration, Normality كما فى الكيمياء، لذا لن ألتزم بالترتيب فى العربية بل سألتزم بالإنجليزية مثلما يفعل المتخصصون، فالحقل ليس حقلى ولا تخصصى فأنا هنا تابع لهم.

(١) معجم علم النفس، مرجع سابق ٥/٢٤٢٦ - ٢٤٢٧.

المتوسط ودونه. وأكثر من ٩٩٪ على مسافة ٣ انحرافات معيارية فوق المتوسط ودونه. ويرتبط بـه أيضًـا مصـطلح Normality ومعناه (السواء). وهو فى الطب النفسى وعلـم الـنفس مفهـوم عريض يكافئ على نحو تقريبى الصحة العقلية، ولا يوجد مقياس صارم دقيق للسواء النفسى، ويتفاوت المفهوم من ثقافة إلى أخرى إلا أنه تتوافر معايير مرنة لتمييز السواء عن الشذوذ وهى: التحرر من الصراعات الداخلية التى تجعله عاجزًا أو غير مؤهل للقـدرة على التفكير والفعل بطريقة منظمة وفعالة على نحو معقول والقدرة على التصدى لمطالب الحياة العادية ومشكلاتها أو التحـرر مـن الكرب الانفعالى المتطرف كالقلق واليأس، والاضطراب المسـتمر وغيبة أعراض واضحة للاضطراب العقلى كالوساوس والمخاوف المرضية والخلط وفقدان الوجهة[١].

ويرتبط به أيضًا مصطلح Normalization تسوية، ويقصد بها تعديل مجموعة من المقـاييس أو الـدرجات لتطـابق التوزيـع الاعتدالى، أو تعديل شئ بحيث يجعله – هذا التعديل – سـويًا أو متفقًا مع معيار مقبول[٢]. ومما ينبغـى دراسـته هنـا مصـطلح Normalized Principle ويعنى مبدأ المعاملـة بالتسـاوى، وهـو مفهوم قدمه بنجت نرجى Benget Nirje عالم النفس السويدى عام ١٩٦٩، مؤداه أنه لا ينبغى أن ننكر على الأشخاص المعاقين عقليًا وجسميًا ونحرمهم من العلاقات الاجتماعية وغيرها لمجرد أنهـم معاقون[٣]. ومصطلح Normative يعنى ما يتعلـق بالمعـايير أو الموازين أو القـيم. و Normative Pattern نمـط معيـارى، أو

---

(١) السابق ٢٤٢٧/٥.

(٢) السابق ص ٢٤٢٧ – ٢٤٢٨.

(٣) السابق ٢٤٢٨.

مجموعة من المعايير الاجتماعية المتبادلة التى يتمسك بها أعضاء الجماعة[١]. ومصطلح Normative Science يعنى (علم معيارى) وهو العلم الذى يضع معايير للسلوك والتربية والصحة وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية، أى أنه علم يسعى للتوصل إلى أنماط صحيحة من السلوك. وإذا سلمنا بالخصائص الأساسية للعلم فإن هذا اللفظ يعتبر من قبيل سوء التسمية؛ لأن العلم المعيارى يبدو إرشاديًا وتوجيهيًا بدلاً من أن يكون وصفيًا وتفسيريًا،. والعلم المعيارى يتجاوز وصف ما هو كائن إلى دراسة ما ينبغى أن يكون[٢]. أما مصطلح Normlessness فيعنى اللامعيارية وهى حالة تتسم بغيبة نسق منظم من المعايير الاجتماعية أو القيم التى تمكن الفرد من اختيار الفعل المرغوب فيه بدرجة أكبر فى الموقف، وبغير نسق موجه ومرشد من المعايير تكون نتائج الفعل أو عدم الفعل، أو نتائج فعل مقابل فعل بديل – متساوية فى القيمة، أو فى الأذى والضرر، واللامعيارية كثيرًا ما توجد بسبب كثرة المعايير جدًا مما يجعل صعبًا على الإنسان أن يختار واحدًا منها باعتباره أفضل من آخر، الأمر الذى يؤدى إلى انسجامه ورفضه الالتزام بمعيار واحد أو مجموعة من المعايير مما يسبب له الاغتراب أحيانًا[٣]. ومصطلح Norm line يعنى منحنى المعيار أو خط المعيار، وهو منحنى يتم رسمه بوصل النقاط التى تمثل مستوى درجات مجموعات عمرية متتابعة أو وسيطها، أو مجموعة صفية، أو يوصل النقاط التى تمثل مئينيات مجموعة واحدة[٤]. ويعنى مصطلح Normotype نمطًا أو طرازًا عاديًا، أو

---

(١) السابق ٢٤٢٩.

(٢) السابق ٢٤٣٠.

(٣) السابق ٢٤٣١.

(٤) السابق نفسه.

نمطًا جسميًا يعتبر من الناحية المورفولوجية متوسطًا[1].

كما يعنى مصطلح Norm Referenced Testing: اختبارًا معيارى المرجع، وهو مدخل فى الاختبارات، يقوم على مقارنة أداء المفحوص بأداء الآخرين على نفس الاختبار ويميز الاختبار المعيارى المرجع بين التلاميذ ويرتبهم على أساس أدائهم، فالاختبار المقنن قوميًا من هذا النوع سوف يبين مدى تفوق تلميذ معين أو تأخره فى الأداء مقارنًا بعينة قومية[2]. ولم يفت علماء النفس والصحة النفسية أن يتحدثوا عن المعايير عند غيرهم، كعلماء تحليل الدم من الأطباء فأوردوا مصطلح Normotensive individuals وهم الأشخاص الذين يقع ضغط دمهم فى المدى السوى أو العادى لمن فى عمرهم مع مراعاة العوامل الأخرى، أما الشخص ذو الضغط المنخفض على نحو شاذ فيسمى هابط الضغط، Hypotensive، وذو الضغط المرتفع على نحو شاذ يعتبر مفرط الضغط Hypertensive[3].

علاقة المعايير بالثقافة والقيم عند علماء النفس:

المجتمع الإنسانى هو فى حقيقته بناء معيارى، يعكس حياة معنوية يمثلها الأفراد تتميز بالقوة والأصالة. والمجتمع فى عمومه لا يتكون دون وجود هذا البناء المعيارى، وهو بالإجمال أفكار تنطوى على صورة الحياة الاجتماعية، وتتضمن الملاحظات التى تتعلق بها، ويحمل البناء الخطوط الأساسية لتلك الحياة وتطويرها، ومن هذا البناء المعيارى تتكون قواعد السلوك، وهى بالأحرى

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه (كامتحانات المدارس والثانوية العامة والجامعات).

(٣) السابق نفسه.

مقاييس من خلالها يحكم على السلوك بأنه مقبول أو غير مقبول[١]. وتعتبر القيم صورة المجتمع لأنها الضابط والمعيار الأساسى للسلوك الفردى – الاجتماعى، وهى تنتظم فيما يسمى بالبناء القيمى الذى يعكس أهداف المجتمع من التربية[٢]. والمجتمع – أى مجتمع – له قيمه التى تضبط وتحدد السلوك، أى له بناؤه المعيارى[٣]. وللقيم علاقة بقضية الهوية الثقافية، إذ بالقيم والمعايير يمكن معرفة الخصائص الذاتية لشخصية المجتمع[٤].

وللمعايير صلة بقضية اهتزاز القيم فى المجتمع العالمى ومنه المجتمع العربى الإسلامى، ولها علاقة بقضية البناء الذاتى المتميز القادر على العطاء والإبداع[٥].

والقيم عبارة عن معايير اجتماعية ذات صبغة انفعالية قوية وعامة، تتصل من قريب بالمستويات الخلقية التى تقدمها الجماعة، ويمتصها الفرد من بيئته الاجتماعية الخارجية، ويقيم منها موازين يبرر بها أفعاله، ويتخذها هاديًا ومرشدًا، تنتشر هذه القيم فى حياة الأفراد، فتحدد لكل منهم أصحابه وأعداءه[٦]. والقيمة معتقد يتعلق بما هو جدير بالرغبة يملى على الفرد مجموعة من الاتجاهات والسلوكيات المجسدة لهذه القيمة. وهذه الاعتقادات تتعلق بفائدة كل

---

(١) القيم الإسلامية ص ٧ للدكتور على مصطفى أبو العينين، مكتبة إبراهيم حلبى، المدينة المنورة، ط ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) الإسلام والثورة، عون الشريف قاسم ص ٢٦، بيروت، دار القلم، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

(٤) التعليم وتحديات المستقبل ص ٨٠ إعداد وتقديم د. عبدالعزيز القوصى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١م.

(٥) القيم الإسلامية ص ٩.

(٦) علم النفس الاجتماعى للدكتور فؤاد البهى السيد ص ٢٩٤، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٥٤م.

شئ فى المجتمع، وقد تكون الفائدة صحة جسمية أو توقدًا فى الذكاء... إلخ[1]. والقيم نسبية، إذ هى معان تعبر عن الشخصية، وذاتية يحسها كل منا على نحو خاص به، وهى عناصر وجدانية وعقلية غامضة تعتمد على الشعور الداخلى للشخص، وعلى تأملاته الباطنة ومزاجه وذوقه مما يجعل القيمة غير خاضعة للقياس[2].

والقيم تتميز بثبات نسبى إذ لكل مجتمع من المجتمعات نماذجه وأنماطه السلوكية وأهدافه التى تحدد ما يجب أن يكون عليه الأفراد، والتى تتبلور فى شكل صيغ محددة هى القيم، وعن طريق التنشئة تتكون الشخصية القومية، والتى تعبر عن السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما، وهى أحد الفوارق التى من خلالها يتم التمييز بين هذه الأمة وغيرها من الأمم[3].

القيم والمعايير والتنمية:

بناء على أحد تعاريف القيم بأنها (أحكام على الأشياء والمواقف، على السلوك بوجه عام، على الفكر أو الفعل أو الانفعال، وأنها أحكام تقويمية بالخير أو الشر، بالخطأ أو الصواب، بالقبح أو الجمال، بالنفع أو الضرر، وأنها أحكام تفضيلية، أى اختيار وتفضيل لسلوك ما أو نشاط ما يشعر معه صاحبه أن له مبرراته بناء على المعايير التى تعلمها من الجماعة وخبرها فى حياته المعاشة فى علاقاته المختلفة من خلال الثواب والعقاب ودرجة الإشباع لحاجاته المادية والمعنوية المختلفة – ذهب الدكتور

---

(١) تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية للدكتور حسن الساعاتى ص ١٩، أعمال الحلقة الجنائية الثانية – ج.ع.م.، يناير ١٩٦٣م.

(٢) القيم والعادات الاجتماعية للدكتورة فوزية دياب ص ٢٥، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.

(٣) القيم الإسلامية والتربية ص ٥٠.

سعد المغربى إلى أن هناك علاقة بين التنمية بوصفها عملية ونشاطًا وجهودًا وبين القيم بوصفها مفاهيم مجردة، كأحكام تقويمية وتفضيلية. حيث إن كل القيم الإيجابية تدفع الإنسان إلى العمل والإنتاج فى شتى المجالات: المصنع والمدرسة والجامعة وغيرها من المؤسسات، كما أن القيم السلبية تنبه الناس إلى سلبية الخمول والكسل وغيرها من هذه القيم وتنبه إلى خطورتها وهذا كله يدفع عجلة التقدم والتنمية(١).

وقد ألح على هذا الأمر الذين كتبوا فى القيم من وجهة نظر إسلامية حيث تحدثوا عن القيم الإسلامية لدى الشباب بصفة خاصة وعرفوا القيمة بناءً على الثقافة الإسلامية والمفهوم الإسلامى لها فقالوا بأنها حكم يصدره الإنسان على شئ ما مهتديًا بمجموعة المبادئ والمعايير التى ارتضاها الشرع محددًا المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك. وجملة القول – عندهم – الذين كتبوا فى القيم الإسلامية – إن لكل نوع من القيم دورًا فى حياة الإنسان والمجتمع. والقيم الدينية طاقات للعمل الجماعى. والقيم الاجتماعية من تقاليد وأعراف لها دورها فى ضبط وتوحيد عمل أفراد المجتمع لتؤلف من ذلك وحدة اجتماعية. والقيم الأخلاقية لها دورها فى تماسك المجتمع وسعادته وبعده عن الفوضى والشقاء فضلاً عن دورها فى إحداث التوازن وتحقيق التكيف. وفى المقابل نلاحظ أن فقد الإنسان للقيم والمعايير يجعله يتخبط فى حياته الاجتماعية ويصبح المجتمع مفككًا لا وحدة له وتعم الفوضى وينتشر الاضطراب(٢).

---

(١) التنمية والقيم مسلمات ومبادئ ص ٦ من مجلة علم النفس، العدد ٧، سبتمبر ١٩٨٨م.

(٢) الصراع القيمى لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، للدكتور السيد الشحات أحمد حسن، دار الفكر العربى ص ٦٨، د.ت.

وخلاصة ما سبق أن:

- **المُعَايرة عند الكيميائيين** تعنى القياس والمقارنة، وقد ورد عندهم مصطلح (القيمة الوسطية). وتحدثوا عن (الانحراف المعيارى) و (الانحراف النسبى). وتكلموا عن (الوسط المعتدل) و(الميزان الجيد)، وتكلموا عن (الأخطاء) وكيف يعالجونها وهم فى ذلك يأخذون بالقيمة الوسطية للوصول إلى أفضل قياس. وتحدثوا عن (الاختلافات فى نتائج التجارب). وأحد وظائف المعايرة (كشف الغش) فى تركيز المحاليل والمواد الغذائية والدوائية. والشروط التى وضعوها فى المحلول القياسى (المقيس عليه) شروط مثالية يجدون صعوبة فى تحقيقها فى عالم الواقع.

- **والمعايير عند علماء الإحصاء** تعنى أن هناك نموذجًا مثاليًا لمجموعة من المقاييس يقيسون عليها (الانحراف المعيارى). حيث تحدثوا عن (اختلاف وحدات القياس). وتحدثوا عن (التباين) و(التشتت)، وتحدثوا عن (الوسط الحسابى) وتحدثوا عن (القيم المتطرفة) وتحدثوا عن (القيمة المعيارية عند درجة ثقة معينة) وتناولوا بالدراسة (حدى الثقة) و(منطقة الرفض والقبول) و(التطرف والشذوذ).

وعند (علماء المحاسبة والتكاليف)، هناك تمييز بين (المعايير المثالية والمعايير التى يمكن تحقيقها). وتحدثوا عن (مراقبة أداء التكاليف). وتحدثوا عن جدلية العلاقة بين الجانب النظرى والعملى للتكاليف، وقالوا بأن (المعايير تختلف باختلاف الأشخاص، فهى معرضة للخطأ البشرى)، وتحدثوا عن المعايير المتشددة جدًا، والمستاهلة جدًا، وتحدثوا عن (قياس انحراف الجودة) و(انحراف السعر) و(انحراف الكمية) و(الموازنة العامة للدولة) و(تقييم الأداء). إن المعايير عندهم بعد ثباتها ونجاحها فى الواقع العملى

تتحول إلى معلومات والمعلومات تتحول إلى معايير عند صياغة الأخيرة نظريًا.

وعند علماء (نظرية الخطر والتأمين). تعنى المعايير مجموعة من المقاييس يتم حساب قيمة الخطر بها. لقد تحدثوا عن (الانحراف المعيارى) و(معامل الاختلاف) و(متوسط الخسارة)، (قياس الأخطاء) و(ترتيبها) و(أقصى درجات الأمان)، وتحدثوا عن كون معرفة سبب الأخطار والظروف التى تحيط بها – هى الطريق الأمثل لوضع السياسة الصحيحة فى إدارة الخطر. وأرجعوا **(الاختلاف) فى تقدير قيمة الخطر إلى** الإنسان لاختلاف طبيعة الشخص ومعتقداته وطرق تفكيره وثقافته – التى تختلف من فرد لآخر.

أما المعايير عند علماء النقد والبلاغة قدامى ومعاصرين، فهى تعنى القواعد التى ينبغى أن يسير عليها (المبدع) فى إنشائه، والناقد فى نقده، وقد تحدث ابن طباطبا عن (الصدق) بدلالاته المختلفة. وتحدث عن الإفراط والإغراق فى الوصف وتحدث عن الاعتدال الجمالى وهو الانسجام القائم بين صحة الوزن وصحة المعنى وعذوبة اللفظ... وتحدث عن (نقص الاعتدال).

والنقاد المعاصرون كالدكتور جابر عصفور وغيره من المشتغلين بالنقد العربى القديم والمعاصر يستخدمون المعايير قاصدين بها مصطلحات النقد العربى الخاصة به أو مصطلحات النقد الغربى التى لها ما يوازيها من ظواهر عندنا. وممن أفاض فى استخدام المعايير الدكتور عبدالعزيز حمودة – حيث تحدث عن الوسطية والاعتدال والممكنات والمقارنة وفوضى الأذواق وتحدث عن علاقة القيم بالمعايير، وتحدث عن فوضى القراءة وتحدث عن (المعادلة غير المتوازنة)، وعن (الميزان الدقيق) و(عدم التوازن).

والمعايير عند علماء اللغة هى مجموعة القواعد والأسس التى استقرأها علماء العرب من خلال دراستهم للغة العربية وأساليبها ثم جعلوا هذه القواعد معيارًا للصحة اللغوية من غيرها. وقد تناولوا مصطلحات من مثل (الشاذ) و (الغريب).

والمعيار عند علماء المنطق ومنهم الغزالى هو القواعد الصحيحة للتفكير التى إذا سار عليها صار تفكيرًا صحيحًا والعكس.. وهذه القواعد، حاول الغزالى أن يجد لها ما يماثلها فى النصوص الإسلامية كالقرآن والسنة.

أما علماء النفس فهم أكثر من كتبوا عن المعايير كمًا وكيفًا. ونصوصهم دالة بذاتها.

أردت من عرض ما سبق أن أمهد لدراسة المعايير عند المحدثين لافترض فرضًا مؤداه: هل تحدث نقاد المرويات عن المعايير بالطريقة السابقة؟ هل لهم مصطلحات مثلها؟ النصوص وحدها هى التى سوف تثبت.

مفهوم كلمة معيار عند المحدثين:

لم ترد كلمة (معيار) عند المحدثين صراحة – فيما أعلم – بل وردت كلمة (عيار)، قال ابن عبدالبر: "اعلم يا أخى أن السنة والقرآن هما أصل الرأى والعيار عليه، وليس الرأى بالعيار على السنة، بل السنة عيار عليه"(١).

فهى عنده بمعنى القياس والمقياس. وقد ورد ما يرادفها عند ابن القيم الذى قال: "وكلام حفاظ الإسلام فى إنكار هذا الحديث(*) هو الميزان وإليهم يرجع فى هذا الشأن، ولم يصححه ولم يحسنه أحد

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ص ٤٧٠، ط. دار الكتب الحديثة، القاهرة، د.ت.

(*) يقصد حديث سويد (من عشق، فعف، وكتم، فمات مات شهيدًا).

يعول فى علم الحديث عليه ويرجع فى التصحيح إليه، ولا من عادته التسامح والتساهل... ويكفى أن ابن طاهر الذى يتساهل فى أحاديث التصوف ويروى منها الغث والسمين قد أنكره وشهد ببطلانه"[1].

إن دراسة السياق الذى وردت كلمة ميزان – السابقة – فيه يدل على أنها بمعنى المعيار أو المقياس، ويؤيد الاجتهاد السابق، نص آخر جاء فى سير النبلاء "روى ابن عبدالحكم، سمعت الشافعى يقول: قال لى محمد: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعنى أبا حنيفة ومالكًا، قلت: على الإنصاف: قال: نعم، قلت أنشدك بالله، من أعلم بالقرآن قال صاحبكم؟ قلت: من أعلم بالسنة؟ قال: صاحبكم، قلت فمن أعلم بأقاويل الصحابة والمتقدمين؟ قال: صاحبكم، قلت: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فمن لم يعرف الأصول، على أى شئ يقيس؟[2].

وقد وردت كلمة معيار صراحة عند ابن خلدون الذى استفاد من منهج المحدثين فى النقد، واستعاره وطبقه على التاريخ وغربل مروياته، ثم أعمل منهج علماء الأصول فى الاستنباط فكان ما أبدعه فى علم أصول التاريخ، وفلسفة التاريخ، وعلم الاجتماع، قال ابن خلدون فى المقدمة: "وكثيرًا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل – المغالط فى الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثًا أو ثمينًا، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة فى الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا فى بيداء الوهم والغلط... ولابد من ردها إلى الأصول

---

(١) انظر كتاب المختلطين والاستدراكات عليه ص ٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٨/١١٢ – ١١٣ والرواية ردها الذهبى وقال: "قاتل الله من وضع هذه الخرافة".

وعرضها على الشواهد"[1].

إنه استعمل كلمة معيار وجاءت صريحة عنده وهو يستخدمها – هنا – فى سياق الحديث عن معايير نقد المتن – متن الرواية التاريخية – وهو يعيب هنا على بعض المفسرين إكثارهم من المرويات، فى مؤلفاتهم دون نقد وتمحيص حيث إنهم لا يطبقون معايير نقد المتون عليها.

إن ما يقصده أصحاب العلوم السابقة بالمعايير موجود بالفعل – كما سيأتى – عند علماء الجرح والتعديل وهو فى حاجة إلى دراسته وتحليله وتفسيره وتقييمه، إن جرح الراوى وتعديله يعنى عرض روايته ومقارنتها بروايات أقرانه، ومقارنة مروياته بروايات شيوخه وتلاميذه ليتضح مدى موافقته ومخالفته، وهل مخالفته عن عمد أم سهو؟ وما قيمة هذه المخالفة (كمًا وكيفًا)... هل هو مبتدع؟ هل هو داعية؟ وهل دعوته أثرت على روايته وصدقه، هل يدلس؟... إلخ مباحث العدالة والضبط القادمة[*].

المصطلح:

لعلماء الحديث جهد فى تاريخ العلم العربى، حيث ساهموا إسهامًا كبيرًا فى تأسيس (الاصطلاحية) فى الثقافة العربية، ويظهر هذا فى عناوين مؤلفاتهم.

والمنهجية والمعايير والمصطلحات وجوه لعملة واحدة هى البحث العلمى، وهى أمور لا تنفصل فى فلسفة العلوم، وعلماء

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٢٠٨/١ بتحقيق د. على عبدالواحد وافى، ط لجنة البيان العربى، القاهرة.

(*) استدراك: ورد مصطلح (المعيار) بمعنى (المقياس) عند ابن قيم الجوزية فى كتابه (الفروسية) ص ٤٥، ط الأنوار، ١٣٦٠ هـ. كما ورد عند السيوطى فى التدريب: قال (أى الحافظ العراقى): "لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل". تدريب الراوى بتحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف، ط٢، ١٩٦٦م، (دار الكتب الحديثة)، مصر.

الحديث – نتيجة بحثهم فى الرواة والمرويات ودراستها والحكم عليها وفق معايير خاصة بهم لتقييم المرويات – تصدر أحكامهم فى صورة مصطلحات وعبارات منها ما يتعلق بالسند (الرجال) ومنها ما يتعلق بالمتن، ومنها ما يجمع بين الاثنين.

بناءً عليه لا تنفصل دراسة المصطلحات عند المحدثين عن معاييرهم فى النقد.

معايير ومصطلحات التعديل
من خلال الرواة المتفق على توثيقهم

أولاً: معايير ومصطلحات العدالة:

- معيار ومصطلح العدالة (الدينية):

اشترط المحدثون تحقق العدالة الدينية فى راوى الحديث لحظة الأداء ولم يشترطوها أثناء التحمل، قال الذهبى: "لا تشترط العدالة حالة التحمل، بل حالة الأداء، فيصح سماعه كافرًا وفاجرًا وصبيًا، فقد روى جبير بن مطعم ﷺ أنه سمع النبى ﷺ يقرأ فى المغرب "بالطور" فسمع ذلك حال شركه، ورواه مؤمنًا"(١).

واشتراط المحدثين هذا الشرط له دلالة منهجية، يعرفها المهتمون بمناهج البحث العلمى، حيث رمى المحدثون إلى توفر صفات أخلاقية فى المحدث، وهو العالم الأستاذ، الذى يعلم سنة رسول الله ﷺ، فالحضارة الإسلامية عمومًا - وعلماء الحديث بصفة خاصة - ركزوا على هذا الجانب الأخلاقى؛ لأن علم الجرح والتعديل يعنى الحكم على الرواة قبولاً وردًا، حيث يتدخل الهوى والعصبية فى بعض الأحيان فى الحكم على الرواة، والحق أن كل العلوم الإنسانية - وبمسمى آخر الاجتماعية - قد تتدخل ثقافات ومعايير وقيم الدارس فى الحكم على الموضوع المدروس، نبه إلى هذا الأمر علماء الحديث قديمًا فقالوا: "والكلام فى الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل،

---

(١) الذهبى، الموقظة، ص ٦١، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط٢. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سنة ١٤١٢ هـ.

وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله..."[1].

وقالوا: "فحق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذى يزكى نقله الأخبار ويجرحهم - جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحرى والإتقان وإلا تفعل:

فَدَعْ عَنكَ الكِتابَة لَسْتَ منها	ولو سَوَّدْتَ وَجْهَك بالمداد

قال الله تعالى ﷻ: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[*].. فإن آنست يا هذا من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعًا وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى ولمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبِّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزَّغَل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك فعلم الحديث صلف فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت لا أراهم إلا فى كتاب أو تحت تراب"[3].

ونبه إلى هذا الأمر محدِّث معاصر هو الأستاذ محمود شاكر - أسكنه الله فسيح جناته - فى معرض حديثه عن منهجه فى البحث الأدبى، وسمَّى هذا الجانب الأخلاقى بـ "ما وراء المنهج"؛ حيث أدرك المحدثون القدامى والمعاصرون خطورة هذا الأمر فى البحث العلمى بصفة عامة وفى منهج كل تخصص بصفة خاصة، فالعالم التجريبى فى الإسلام يلتزم به، والعالم فى الدراسات

---

(١) السابق ص ٨٢.

(*) سورة الأنبياء الآية (٧).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبى: جـ١/صـ٤، نسخة مصورة عن مطبوعة وزارة معارف الحكومة الهندية، نشر وتوزيع مطبعة أم القرى، مصر. د. ت.

الإنسانية فى شتى التخصصات، نحو، بلاغة، تاريخ، أدب... يلتزم به أيضًا.

قال الأستاذ محمود شاكر: "قد بينتُ لك ما استطعت طبيعة هذا الميدان، ميدان "ما قبل المنهج"، وطبيعة النازلين فيه من الكتاب والعلماء والمفكرين، ثم المخاوف التى تتهدد (ما قبل المنهج) بالتدمير والفساد حتى يصبح ركامًا من الأضاليل، وحتى تفسد الحياة الأدبية فسادًا يستعصى أحيانًا على البرء. وأمر النازلين فيه أمر شديد الخطر، يحتاج إلى ضبط وتحر وحذر. ولا يغررك ما غرى به، (أى أولع)، بعض المتشدقين الممسوهين: "أن القاعدة الأساسية فى منهج ديكارت، هى أن يتجرد الباحث من كل شئ كان يعلمه من قبل وأن يستقبل بحثه خالى الذهن خلوًا تامًا مما قبل" (فى الشعر الجاهلى: ١١٠) فإنه شئ لا أصل له، ويكاد يكون، بهذه الصياغة كذبًا مصفى لا يشوبه ذرو من الصدق، "والذرو: دقيق التراب)، بل هو بهذه الصورة خارج عن طوق البشر، هبه يستطيع أن يخلى ذهنه خلوًا تامًا مما قبل، وأن يتجرد من من كل شىء كان يعلمه من قبل، أفمستطيع هو أن يتجرد من سلطات (اللغة) التى غذى بها صغيرًا، وبها صار إنسانًا ناطقًا بعد أن كان فى المهد وليدًا لا ينطق؟ أفمستطيع هو أن يتجرد من سطوة (الثقافة) التى جرت منه مجرى لبان الأم من وليدها؟ أفمستطيع هو أن يتجرد كل التجرد من بطشة "الأهواء" التى تستكين ضارعة فى أغوار النفس وفى كهوفها، حتى تمرق من مكمنها لتستبد بالقهر وتتسلط؟ = كلام يجرى على اللسان بلا زمام يضبطه أو يكبحه، محصوله أنه يتطلب إنسانًا فارغًا خاويًا مكونًا من عظام كسيت جلدًا، لا أكثر!!"[1].

---

(١) رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا ص ٢٩ – ٣٠، الناشر دار المدنى بجدة، ط ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م.

ينبه أستاذنا إلى أن المنهج له ضوابط تضبطه هى ما يسمى بما وراء المنهج، إذا غاب هذا الضابط، غاب الحياد والإنصاف ولم يبق ثم منهج علمى؛ لأن الثقافة تحمل قيم الدارس وتتحول إلى معايير ومحكات تصبح بمثابة المجهر الذى يرى به الباحث الأشياء، فيتلون حكمه بثقافته، والضابط هو ما وراء المنهج الذى سوف يفصله فى النص التالى:

"فإذا كان "ما قبل المنهج" مهددًا بالغوائل كل هذا التهديد، كما بينته لك فى الفقرة السالفة، غوائل قصور الإدراك من ناحية أو غوائل الأهواء التى تبدأ بالخاطر الأول الذى يستهوى الباحث، وتنتهى إلى المكر والعبث والكذب وخيانة الأمانة = إذا كان هذا، كما وصفت لك، فما الذى يعصم هذا الوباء الحالق الذى يحلق المعرفة حلقًا من أصولها؟ فالعاصم يأتى من قبل اللغة "الثقافة" التى تذوب فى بنيان الإنسان وتجرى منه مجرى الدم لا يكاد يحس به، لا من حيث هى معارف متنوعة تدرك بالعقل وحسب، بل من حيث هى معارف يؤمن بصحتها من طريق العقل والقلب، ومن حيث هى معارف مطلوبة للعمل بها، والالتزام بما يوجبه ذلك "الإيمان"، ثم من حيث هى بعد ذلك انتماء إلى هذه الثقافة انتماء ينبغى أن يدرك معه تمام الإدراك أنه لو فرط فيه لأداه تفريطه إلى الضياع والهلاك، ضياعه هو، وضياع من ينتمى إليه، فرأس الأمر كما ترى، هو ما يتعلق بنفس النازل ميدان (ما قبل المنهج). وهو بهذه المثابة أصل (أخلاقى) قبل كل شئ وبعد كل شئ"[1] ا.هـ.

والحق أن علماء الحديث جعلوا أحد عوامل توثيق الرواة هو تحقق معيار العمل بعلمهم، قال الذهبى فى ترجمة "ثابت بن أسلم

---

(١) السابق ص ٣٠ - ٣١.

البنانى": "كان رأسًا فى العلم والعمل"(١).

وزاد الأستاذ محمود شاكر الأمر صراحة ووضوحًا فقال: "وإغفال هذا الأصل الأخلاقى من قبل نازل هذا الميدان، أو من قبل المتلقى عنه، يجعل قضية "المنهج" و"ما قبل المنهج" فوضى مبعثرة لا يتبين فيها حق من باطل، ولا صدق من كذب، ولا صحيح من سقيم، ولا صواب من خطأ. ولذلك قلت فى الفقرة الحادية عشرة إنه موضع المخافة الذى يستوجب الحذر، ويقتضيك حسن التحرى، أى دقته، ثم أتبعته بما قلت لك فى أول هذه الفقرة الثانية عشرة. ورأس كل ثقافة هو "الدين" بمعناه العام، والذى هو فطرة الإنسان، أى دين كان، أو ما كان فى معنى "الدين" = وبقدر شمول هذا الدين لكل ما يكبح جموح النفس ويحجزها عن أن تزيغ عن الفطرة العادلة = وبقدر تغلغله إلى أغوار النفس تغلغلاً يجعل صاحبها قادرًا على ضبط الأهواء الجائرة، إنه بقدر هذا الشمول وهذا التغلغل فى بنيان الإنسان، تكون قوة العواصم التى تعصم صاحبها من كل عيب قادح فى مسيرة "ما قبل المنهج"، ثم فى مسيرة (المنهج) الذى يتشعب من شطره الثانى، وهو "شطر التطبيق"(٢).

وقَدْ سَهَا - رحمه الله - عن التصريح بأن منهج المحدثين فى الجرح والتعديل شغل عددًا كبيرًا من الأعمدة التي قام عليها صرح "الأصل الأخلاقى" للثقافة العربية؛ فألحق مستدركًا على نفسه فى النص التالى - فى الهامش - قائلاً: "كان ينبغى أن أتمم القول فى نشأة (الأصل الأخلاقى) الذى بُنِيَتْ عليه ثقافتنا، منذ حدث أول خلاف بعد وفاة الرسول ﷺ بين أبى بكر وعمر وزيد بن ثابت فى

---

(١) الكاشف ١/١٧٠ للذهبى. ويكرر هذا المعيار - على سبيل المثال فى نفس المصدر: ١/ ص ٣٠٤، ص ٣٩٠، ص ٣٧٣، وفى جـ ٢/ ص ٢٩٣، ص ٢٨٧. وفى جـ٣ ص ٢٥٦، ص ١٥٨ - ١٥٩، ص ١٤٣، ص ٧٠.

(٢) رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا ص ٣١.

جمع القرآن العظيم وكتابته بين دفتين، ثم تلا ذلك من طلب التوثق فى رواية حديث رسول الله ﷺ، ثم ما كان من أمر علماء الصحابة فى الفتوى، ثم ما كان من أمر التابعين ثم من بعدهم حتى نشأ علم الجرح والتعديل، وهو علم فريد لا مثيل له عند أمة من الأمم. ثم غلبة هذا (الأصل الأخلاقى) على الثقافة العربية كلها، فى جميع علومها، وعناية هذه الأمة بإفراد هذا الأصل بالتأليف، كالذى ألفوه فى آداب العالم والمتعلم، والفقيه والمتفقه، وعلم النظر والمناظرة، وعلم الجدل، وعلم آداب الدرس، إلى غير ذلك مما هو اليوم مجهول، أو كالمجهول لانصراف الناس عنه، وتركهم جمع شتاته وإعادة النظر فيه"(١).

ويشارك الأستاذ شاكرًا، والمحدثين القدماء، الدكتور يوسف خليف – رحمه الله رحمة واسعة – وهو من الذين اشتغلوا بتدريس الحديث النبوى – فى كتابه البحث الأدبى، قائلاً – فى سياق حديثه عن مرحلة التوثيق، وهى إحدى مراحل الإعداد للبحث: "... لنقسمها – مادة البحث – إلى مجموعتين: مجموعة موثقة لا يحيط بها شك أو اتهام سواء من حيث مادتها أو من حيث أصحابها، ومجموعة متهمة فى مادتها، وفى أصحابها كأن تكون مادتها قد ثبت أنها موضوعة أو منتحلة أو تحيط بها شبهات الوضع والانتحال، أو أن يكون لأصحابها هوى شخصى أو مذهب سياسى أو اجتماعى، أو عقيدة دينية غالية متطرفة، أو نحو ذلك من الأهواء والعصبيات التى تفسد الرأى وتضلل التفكير، وتنحرف بالقدرة على الحكم عن طريقها المستقيم"(٢).

---

(١) هامش ص ٣٣ من المرجع السابق. وللمزيد من المعرفة عن فن (آداب البحث والمناظرة) ارجع إلى ص ٣٧٠ من كتاب "ضوابط المعرفة" لعبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

(٢) ص ١٣٦.

والدكتور خليف – رحمه الله – لا يرتضى منهجًا غير منهج المحدثين لتوثيق النصوص الأدبية حيث قال: "وخير منهج لتوثيق النصوص عرفه الفكر الإنسانى على مر عصوره واختلاف بيئاته هو المنهج الذى اصطنعه علماء الحديث لتوثيق ما وصل إليهم من أحاديث منسوبة إلى رسول الله ﷺ فعلى أساس هذا المنهج استطاعوا تصفية هذه الأحاديث تصفية بالغة الدقة والإحكام"(١). ولم يكتف بذلك؛ بل سعى – قدر استطاعته – إلى أن يؤسس "علم أصول الأدب" قياسًا على (علم أصول الحديث)؛ حيث قاس "قضية الانتحال" فى الشعر و "السرقات الأدبية" على قضية "الوضع فى الحديث"(٢). ومع أن كتاب الدكتور شوقى ضيف: "البحث الأدبى" يتناول الظاهرة الأدبية إلا أنه أفرد منهج المحدثين بفصلين كاملين فى سياق حديثه عن توثيق الأصول والمصادر – بالنسبة للدواوين وكتب اللغة – حيث أشار إلى أن المحدثين كان لهم جهد ينبغى الوقوف عليه والبدء به(٣).

والصعوبات السابقة التى نبه إليها المحدثون قدامى ومعاصرون نبه إليها فلاسفة العلم المعاصرون؛ قال الدكتور صلاح قنصوة: "تدور معظم الصعاب الخاصة بموضوع العلوم الإنسانية – وهو الإنسان والمجتمع – حول القضية الأساسية القائلة بتفرده، وما

---

(١) السابق ص ١٤٤.

(٢) السابق ص ٧٩، ولكى أكون دقيقًا فى استدلالى بالنصوص السابقة، أقرر أن الأستاذ شاكرًا، والدكتور خليفًا ممن عملا بدراسة "الأدب القديم" و "الحديث النبوى". ومنهج المحدثين ينعكس على كل سطر كتبه كل منهما فى موضوعات النقد العربى القديم، وكلاهما – واستدلالى – لا يعنى تعميم ذلك على الأدب الحديث كالشعر الرومانسى، والواقعى والرواية والمسرح.

(٣) انظر البحث الأدبى للدكتور شوقى ضيف، ط دار المعارف. وللدكتور حسين نصار – بحث ألقاه فى المجلس الأعلى للثقافة فى حفل تأبين الأستاذ محمود شاكر ١٩٩٧م، قام فيه بدراسة وتحليل جهود شاكر فى قضية توثيق نسب المتنبى ونقده للمرويات المتعلقة بأنه من مدعى النبوة.

يتصل بهذا التفرد من تعقيد، وعفوية، وحرية إرادة، وجدة، وسرعة تغير، وغيرها مما يفضى إلى تعذر استخلاص التعميمات من تقلب سلوكه، والتنبؤ به، وإجراء التجارب عليه، وخضوعه للقياس. ففى التجربة المنضبطة التى يزاولها الباحثون فى العلوم الطبيعية يمكن للمجرب أن يعالج بإرادته، فى حدود معينة، بعض السمات والخصائص فى الموقف التجريبى الذى يواجهه، وهى التى غالبًا ما تسمى متغيرات أو عوامل مفترضًا أنها تؤلف الشروط المناطة بوقوع الظواهر، ويكتشف علاقات الاعتماد القائمة بين الظاهرة والمتغيرات. ولا تنطوى التجربة المنضبطة فقط على تحولات موجهة فى المتغيرات التى يمكن أن تحدد وتتميز عن سائر المتغيرات على نحو موثوق به؛ بل تتضمن أيضًا إعادة إنتاج للآثار التى تفضى إليها تلك التحولات على الظواهر محل البحث غير أن ذلك لا يتيسر فى العلوم الإنسانية... فالباحث فى العلوم الإنسانية ليس فى وسعه أن يعيد الظاهرة التى يدرسها كلما أراد أن يخضعها للمشاهدة لأنها تجئ مرة واحدة ثم تمضى"(١).

ومن أسباب عدم الوصول إلى نتائج دقيقة فى العلوم الإنسانية أننا (نواجه صعوبة تنفرد بها طبيعة موضوعات الدراسة فى العلوم الإنسانية، وهى أن القيم أو التقويم جزء جوهرى من الوقائع التى يدرسها الباحث، ولكن ليس بالمعنى الذى يجعلها التزامات خاصة بالباحث، بل بوصفها التزامات باطنة فى الظاهرة الإنسانية نفسها"(٢).

---

(١) الموضوعية فى العلوم الإنسانية ص ٤٤، ٤٦، دار الثقافة، ١٩٨٠م، وقارن بالمنطق الوضعى للدكتور زكى نجيب محمود ٣٠٨/٢ ط ١٩٦٦، الأنجلو المصرية.

(٢) الساق ص ٤٨ وسيأتى أن أحد عيوب ممارسات علماء الجرح والتعديل التطبيقية راجعة إلى اشتراط العدالة الباطنة والظاهرة فى الراوى، وأن بعض المحدثين تنبه إلى هذا الأمر. فقد يخدع المظهر ويتم تعديل الراوى وتقبل روايته إنه يشير هنا إلى أن القيم التى تشمل المروءة والعدالة عند المحدثين متغيرة فى العلوم الإنسانية وهى عكس المواد التجريبية التى تمتاز بالثبات والخضوع للقياس والتجريب. والمروءة أمر نسبى يختلف من شخص لآخر.

أردت من النصوص السابقة أن أعرض الظاهرة وهى خطورة قضية "العدالة الدينية" وأن المسلمين – علماء الحديث منهم بخاصة – تنبهوا إلى هذه القضية التى تتعلق بأخلاق (العالم والمتعلم) وهذا أمر خشيت أن أصدره وتركت الأستاذ شاكرًا يصرح به؛ لكن هذا المعيار أسئ استخدامه فبدلاً من التحذير من الكذابين بسبب عدم صدقهم، استخدم بعض المحدثين، وإن شئت فقل معظمهم، هذا المعيار – فى بعض الحالات – حسب كم وكيف تطبيقه – فى غير "ما وضع له" ودورى الآن أن أبين عظمة المسلمين فى تطبيق هذا المعيار، قيمه الإيجابية، التى أفادت المنهجية الإسلامية، ودلالات ذلك التطبيق الحضارية، ثم أبين قيمه السلبية التى أخلت بالتنظير العلمى والدقيق لمباحث (الجرح والتعديل)، واصفًا للظاهرة بعد دراستها وتحليلها – على ما هى عليه – ثم تقييم الخطوات المنهجية وتدوين النتائج.

اعترف محدث – هو ابن الجوزى – وهو شاهد من أهل الحديث – بسوء استخدام المحدثين لهذا المعيار فقال: "ذكر تلبيس إبليس على أصحاب الحديث" ثم ذكر من الأدلة والشواهد ما يدل على صحة ما رأى – فبعد أن ساق العنوان مجملاً، شرع فى التفصيل فقال: "من ذلك أن قومًا استغرقوا أعمارهم فى سماع الحديث والرحلة فيه وجمع الطرق الكثيرة وطلب الأسانيد العالية والمتون الغريبة وهؤلاء على قسمين: قسم قصدوا حفظ الشرع بمعرفة صحيح الحديث من سقيمه وهم مشكورون على هذا القصد؛ إلا أن إبليس يلبس عليهم بأن يشغلهم بهذا عما هو فرض عين من معرفة ما يجب عليهم والاجتهاد فى أداء اللازم والتفقه فى الحديث. فإن قال قائل: فقد فعل هذا خلق كثير من السلف كيحيى بن معين وعلى بن المدينى والبخارى ومسلم فالجواب أن أولئك جمعوا بين معرفة المهم من أمور الدين والفقه فيه وبين ما طلبوا من

الأحاديث"[1]. ثم ذكر بعض عيوب - بعض المحدثين - بدليل قوله (قومًا) منكرة، وبدليل أنه ذكر من المحدثين من لا تنطبق عليه هذه الأوصاف السيئة، ثم ساق رأيه، الذى هو بيت القصيد فقال: "ومن تلبيس إبليس على أصحاب الحديث قدح بعضهم فى بعض طلبًا للتشفى ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذى استعمله قدماء هذه الأمة للذب عن الشرع والله أعلم بالمقاصد[2] ودليل مقصد خبث هؤلاء سكوتهم عمن أخذوا عنه وما كان القدماء هكذا فقد كان على بن المدينى يحدث عن أبيه وكان ضعيفًا ثم يقول: وفى حديث الشيخ ما فيه"[3].

وقد تنبه إلى خطورة الجرح الذى لا يقوم على دليل أو حجة علماء ذكرهم ابن الجوزى فقال: "... قال سمعت يوسف بن الحسين يقول: سألت حارثًا المحاسبى عن الغيبة فقال: احذرها فإنها شر مكتسب وما ظنك بشئ يسلبك حسناتك فيرضى به خصماؤك، ومن تبغضه فى الدنيا كيف ترضى به خصمك يوم القيامة يأخذ من حسناتك؟..."[4].

وذكر أسباب الغيبة فقال: "... والكلام للمحاسبى - رواه ابن الجوزى-: "فاحذرها وتعرف منبعها فإن منبع غيبة الهمج والجهال - من إشفاء الغيظ والحمية والحسد وسوء الظن..."[5]. ونبه إلى هذا الأمر، الإمام الذهبى فقال فى سير أعلام النبلاء، ترجمة محمد بن إسحاق: "لسنا ندعى فى أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر"[6].

---

(١) تلبيس إبليس ص ١٣٣ ط. وتوزيع دار النور الإسلامى، مصر، د.ت.
(٢) وهذا أمر اشتكى منه د. صلاح قنصوة كما مر.
(٣) السابق ص ١٣٥.
(٤) السابق نفسه.
(٥) السابق نفسه.
(٦) جـ٧ ص ٤٠.

ونبه الأستاذ شاكر إلى مثل كلام قنصوة وابن الجوزى قائلاً فى سياق حديثه عن الأصل الأخلاقى وأنه يرجع إلى الدين والأخلاق والعقيدة – عند المسلمين – وما يقوم مقامهما – عند غيرهم –: "ولكن من المهم أن تعلم أنه ليس – الأصل الأخلاقى – قواعد عقلية ينفرد العقل بتقريرها وتجريدها ابتداء من عند نفسه؛ لأن القواعد العقلية مهما بلغت من القوة والسيطرة لا تستطيع أن تقوم بهذا العبء لسبب لا يمكن إغفاله فى مثل هذه القضية، وهذا السبب هو أن الأمر كله متعلق بالإنسان نفسه. وكل إنسان صندوق مغلق، فيه من الطبائع والغرائز والأهواء المتنازعة بين الخير والشر، وفيه أيضًا من القوة والضعف، ومقادير مختلفة لا تكاد تضبط أحوالها وآثارها وأيضًا لا يكاد يضبط تقلبها تقلبًا يفضي إلى الحيرة فى شأن صاحبها، وكما لا يتشابه اثنان من البشر فى الخلقة والصورة والملامح ومعارف الوجوه، فكذلك لا يتشابه اثنان من البشر فى الطبائع والغرائز والأهواء، ولا فى مقادير القوة والضعف، ولا فى مقادير الأحوال والآثار والتقلبات التى تعرض لها وتنشأ عنها. فالضابط لهذا الموج المتلاطم المتصادم فى الصندوق المغلق، لابد أن يكون كامنًا فى سريرة الإنسان نفسه، مسيطرًا عليه سيطرة مستمرة لا ينالها الوهن وفيه قوة شاملة قادرة على أن تمسك بهذا الموج المضطرب إمساكًا لا يضطرب، ويكون أيضًا رقيبًا يقظًا ملازمًا لا يغفل، يكبح المرء عند كل منعرج ينعرج به إلى طريق الجور فى كل خطوة يخطوها، وينبهه ويوقظه عند كل التفاتة تصرف وجهه عن سلوك الطريق المستقيم. فالقواعد العقلية المجردة، لا تكاد تقوم بهذا العبء كله، بل العقائد وحدها هى صاحبة هذا السلطان على الإنسان... لذلك قلت آنفًا إن

هذا الضابط الرقيب يأتى من قبل "الثقافة"، ورأس الثقافة هو "الدين" أو ما كان فى معنى الدين"[1]. فى النص السابق يشير العلامة شاكر إلى أهمية "الفروق الفردية" بين البشر، وأن الإنسان تتنازعه أهواؤه وميوله، وأهمية وضع الضوابط لذلك؛ للحكم على الأشياء حكمًا موضوعيًا منصفًا لا يعرف الجور[2].

وللشيخ شاكر سلف فى ذلك – مراعاة الفروق الفردية – تجلى عند المحدثين فى (ألفاظ مراتب الجرح والتعديل) راعاه علماء الحديث بدليل وضعهم الرواة فى مراتب تبدأ بالذين يحتج بهم ثم تنتهى بالمتروكين أو العكس. وهناك العديد من النصوص عند المحدثين تدل على أنهم أدركوا أهمية الفروق الفردية أذكر منها نصًا للإمام مسلم، قال: "وبعد فإن الناس متباينون فى حفظهم لما يحفظون، وفى نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقى لما يلزمه توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه لغيره. ومنهم من همته حفظ المتون دون أسانيدها، يتهاون بحفظ الأثر يخرصها[*] من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذى أدى إليه عنهم[4].

---

(١) رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا ص ٣٢ – ٣٣.

(٢) النص السابق للشيخ شاكر – يعلم الله – لم أجد من خلال قراءاتى لمراجع علم النفس – مثله عند عالم نفس معاصر، فالرجل يستحق أن يلقب بلقب فيلسوف علم، رحمه الله رحمة واسعة.

(*) من معانى التخرص: الكذب، وهذا وارد فى النص. ومن معانيه: تقدير الشئ بالظن، وافتعال القول، انظر، مادة "خرص": المعجم الوجيز. والمعنى الثانى هو الراجح ورود معناه كما يبين سياق نص الإمام مسلم.

(٤) "الأول من كتاب التمييز" للإمام مسلم ص ١٠ – ٢١، بتحقيق محمد صبحى حسن حلاق، ط. دار الإيمان، الإسكندرية د.ت. وانظر ص ٣٦ أيضًا ففيه تكرار لمعنى هذا الكلام.

وهذه النظرة العميقة لتباين البشر جعلت الإمام مسلمًا يحكم على سلوك الرواة حكمًا معتدلاً منصفًا، بأنهم بشر ليسوا معصومين من الخطأ. فلو تنبه الدارسون إلى هذا "المبدأ الإجرائى" فى التعامل مع غيرهم، حتى لو كانوا آباءهم، لتوصلوا إلى حلول مرضية لمشكلاتهم. قال مسلم: "ومع ما ذكرت لك من منازلهم فى الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين(**) إلى زماننا هذا إن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيًا وإتقانًا كما يحفظ وينقل إلا والغلط والسهو ممكن فى حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك ممن طريقه الغفلة والسهو فى ذلك"(٢).

وقال الذهبى: "ثم النبوة ملازمة للعصمة ولا عصمة لغيرهم"(٣). وقال أيضًا فى ترجمة عبد الله بن مسعود: "... فلقد كان من سادة الصحابة وأوعية العلم وأئمة الهدى، ومع هذا فله قراءات وفتاوى ينفرد بها، مذكورة فى كتب العلم، وكل إمام يؤخذ منه ويترك إلا إمام المتقين الصادق المصدوق الأمين المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، فيالله العجب من كل عالم يقلد دينه إمامًا بعينه فى كل ما قال مع علمه بما يرد على مذهب إمامه من النصوص النبوية، فلا قوة إلا بالله"(٤).

ونستنبط من نص الذهبى المهم جدًا أن العصبية والهوى تؤدى إلى التقليد والجمود والتسليم بصحة رأى ما، دون مناقشته، ودون سماع الرأى الآخر، وهذا ينفى الاجتهاد والتجديد وتجعل الإنسان يمشى معطيًا وجهه للخلف وظهره للأمام، وفى هذا النص دلالات منهجية

(**) يندرج "الصحابة" تحت مسمى (السلف).

(٢) السابق ص ٢١.

(٣) الميزان (٥٠٨/٣).

(٤) تذكرة الحفاظ ١٦/١.

وقاعدة علمية نبه إليها المحدثون. وقال الذهبى فى مؤلف آخر: "ونحن: فنحكى قول ابن عباس فى المتعة... وقول طائفة من الصحابة فى ترك الغسل من الإيلاج، وأشباه ذلك، ولا نجوز لأحد تقليدهم فى ذلك"(١). إن الذهبى فى النصين ينفى التقليد – الذى هو أحد وجوه الهوى والتعصب والجمود حتى لو كان المقلد هم الصحابة.

وأحد أسباب التقليد الذى يؤدى إلى اتباع الهوى – عند المسلمين – هو فهمهم الخطأ لمفهوم العصمة، وضحها الذهبى فى نص من أهم النصوص العربية قال فى سياق ترجمته لـ "عبد المجيد بن عبد العزيز": "قلت: النبى ﷺ سيد البشر، وهو بشر يأكل ويشرب وينام، ويقضى حاجته، ويمرض ويتداوى، ويتسوك ليطيب فمه؟ فهو فى هذا كسائر المؤمنين، فلما مات – بأبى هو وأمى صلى الله عليه وسلم – عمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتنظيف والكفن واللحد والدفن، لكن مازال طيبًا مطيبًا، حيًا وميتًا وارتخاء أصابعه المقدسة، وانثناؤها، وربو بطنه ليس معنا نص على انتفائه، فالحى قد يحصل له ريح وينتفخ منه جوفه، فلا يعد هذا – إن كان قد وقع – عيبًا، وإنما معنا نص على أنه لا يبلى، وأن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم السلام؛ بل ويقع هذا لبعض الشهداء ﷺ... فإن النبى ﷺ قال: إنما أنا بشر أنسى كما تنسون؛ فالغلو والإطراء منهى عنه، والأدب والتوقير واجب فإذا اشتبه الإطراء بالتوقير توقف العالم وتورع، وسأل من هو أعلم منه حتى يتبين له الحق، فيقول به، وإلا فالسكوت واسع له، ويكفيه التوقير المنصوص عليه فى أحاديث لا تحصى، وكذا يكفيه مجانبة الغلط الذى ارتكبه النصارى فى عيسى؛ ما رضوا له بالنبوة حتى رفعوه إلى الإلهية وإلى الوالديّة، وانتهكوا رتبة الربوبية الصمدية، فضلوا

---

(١) سير النبلاء: ١٣/١٠٨.

وخسروا؛ فإن إطراء رسول الله ﷺ يؤدى إلى إساءة الأدب على الرب. نسأل الله أن يعصمنا بالتقوى، وأن يحفظ عليها حبنا للنبى ﷺ كما يرضى"[1].

فى النص السابق أورد الذهبى نصًا يدل على أن الرسول بشر ينسى، وللنسيان دور كبير فى الرواية، وبالتالى نسى الصحابة[2]. وفى النص إشارة إلى أن العصمة من الخطأ ربما يصل إليها الناس بالتقوى، وهى اتصاف الدارس بالأخلاق والاعتدال والفهم حتى يصل إلى الرأى الصواب.

والخلاصة: أن المحدثين باشتراطهم (العدالة الدينية) حاولوا - قدر استطاعتهم القضاء على الأهواء والعصبيات وتدخل ميول الباحث - وهو هنا راوى الحديث وعالم الجرح والتعديل فى الحكم على الظواهر - وتعديل الرواة وتجريحهم. استفاد الأستاذ شاكر والدكتور خليف من هذا الأصل المنهجى بنقله إلى حقل الدراسات الأدبية القديمة، فى أشياء بعينها.

لكن يبقى سؤال: هل مارس المحدثون أنفسهم هذا الأصل المنهجى، هل طبق تمام التطبيق وعلى خير وجه؟. الحق أن بعضهم - فى مواضع بعينها - لم يلتزم به وسوف أعرض الظاهرة بوجهها السلبى أولاً ثم أبين ماذا فعل المنصفون من علماء الجرح والتعديل تجاه الوجه السيئ نظرًا وتطبيقًا.

بلغ ابن أبى ذئب أن "مالكًا لم يأخذ بحديث البيعين بالخيار، فقال: يستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه"[3]. وإذا ضربت عنق مالك

---

(١) ميزان الاعتدال (٢: ٦٤٨ - ٦٥٠)..

(٢) انظر فى ذلك تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على "قواعد فى علوم الحديث" للتهانوى هامش ص ٢٤٢.

(٣) تاريخ بغداد، ط السعادة، (٢/ ٣٠٢)، ط ١٣٤٩ هـ.

ماذا يتبقى للمسلمين من علم؟ وماذا يفعل بغيره ممن هم دونه عدالة وضبطًا. ولم يقف الأمر عند ابن أبى ذئب بل "تكلم أيضًا فى مالك عبد العزيز بن أبى سلمة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، ومحمد بن إسحاق، وابن أبى يحيى، وابن أبى الزناد، وعابوا أشياء من مذهبه، وقد برأ الله ﷻ مالكًا مما قالوا، وكان عند الله وجيهًا"[1].

وتكلم ابن معين فى الشافعى[2]. وتكلم النسائى فى أحمد بن صالح المصرى[3]. وقال السبكى: "ومن أمثلة ما قدمنا قول بعضهم فى البخارى: تركه أبو زرعة وأبو حاتم، من أجل مسئلة اللفظ. فيا الله والمسلمين، أيجوز لأحد أن يقول: البخارى متروك، وهو حامل لواء الصناعة، ومقدم أهل السنة والجماعة"[4].

وقال: "ومن ذلك: قول بعض المجسِّمة فى ابن أبى حاتم بن حبان: لم يكن له كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان"[5]. وجرَح أبو الحسن بن القطان هشام بن عروة، أحد الأعلام، الحجة الإمام كما وصفه الذهبى[6].

وكان يحيى بن معين "المتشدد" يطلق لسانه فى الثقات فتكلم فى الزهرى والأوزاعى وطاوس، ذكر ابن عبد البر فى كتابه "جامع بيان العلم وفضله"[7] ما نصه: "ومما تقم على ابن معين وعِيب به

وانظر أيضًا: ترتيب المدارك للقاضى عياض ٤/٥٣ – ٥٥، ٢/ ٢١٤. ط القاهرة.

(١) قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين لتاج الدين السبكى ص ١٧ – ١٩، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة – رحمه الله – ط٢، دار الوعى، حلب، سوريا. ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م..

(٢) السابق ص ٢٧.

(٣) السابق ص ٢٨.

(٤) السابق ص ٣١.

(٥) السابق: ٣١ – ٣٢.

(٦) الميزان ٤/٣٠١.

(٧) ص ١٦٠، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

أيضًا قوله فى الشافعى: إنه ليس بثقة، وقيل لأحمد ابن حنبل: إن يحيى يتكلم فى الشافعى فقال: ومن أين يعرف يحيى الشافعى؟ هو لا يعرف الشافعى، ولا يقول ما يقول الشافعى.وابن معين من أعلم الناس بالرجال، والشافعى واضع أصول علم الحديث، وإمام مجتهد، ولا يمكن حمل قوله فى الشافعى إلا على المنافسة والغيرة" أ.هـ.

ومثلما كان للغيرة والتنافس مدخل إلى الجرح والتعديل؛ كان للخلاف المذهبى أثر كبير فى هذا الباب؛ فمن العلماء الذين طعنوا فى غيرهم بسبب الخلاف المذهبى الإمام البخارى، فقد ناله أذى فى بخارى (موطنه) بسبب أحد أتباع المذهب الحنفى وهو محمد بن أحمد المعروف بأبى حفص الصغير، فأسرها وحمل على ذلك المذهب لهذا، وتأثر البخارى بصحبته (لنعيم بن حماد) المروزى وهو شديد التعصب على أبى حنيفة"[1].

وقد عرض البخارى بأبى حنيفة فى صحيحه فى ثمانية عشر موضعًا، ويذكره بعبارة فيها تجهيل: "قال بعض الناس"[2].

وقال ابن حجر: "الجوزجانى لا عبرة بحطه على الكوفيين، لأنه ناصبى وأهل الكوفة يغلب عليهم التشيع. وفى هذا يذكر الدكتور عباس عجلان السبب فى جرح الجوزجانى لأهل الكوفة فيقول: "ومن العلماء من له تعنت واضح فى جرح من خالفه فى المذهب أو الوطن، فالجوزجانى يظهر التعصب ضد أهل الكوفة للخلاف فى النحلة"[3].

---

(١) دراسات فى الحديث النبوى للدكتور عباس عجلان ص ١٧٢، ط. دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م وقد قال الإمام الذهبى فى ترجمة "نعيم بن حماد المروزى": "كان ممن يضع الحديث فى تقوية السنة، وحكايات مزورة فى مثالب النعمان" (٢٦٩/٤).

(٢) دراسات فى الحديث، السابق ص ١٧٣.

(٣) انظر مقولة ابن حجر والتعليق عليها فى السابق ص ١٧٣.

وقال ابن حبان – الشافعى– فى أبى حنيفة: "صاحب الـرأى... وكان أبوه مملوكًا لرجل من بنى ربيعة من تيم الله من نجد يقـال لهم بنو قفل فأعتق أبوه وكان خبازًا لعبد الله بن قفل... وكان رجلاً جدلاً ظاهر الورع لم يكن الحديث صناعته. حدث بمائة وثلاثـين حديثًا مسانيد ما له حديث فى الدنيا غيرها أخطأ منها فـى مائـة وعشرين حديثًا. إما أن يكون قلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به فـى الأخبار. ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج به لأنه كان داعيًـا إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنـا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافًا على أن أئمة المسلمين وأهل الورع فى الدين فى جميع الأمصار وسائر الأقطار جرحوه وأطلقوا عليه القدح. إلا الواحد بعد الواحد"[1].

ثم روى بسنده إلى سفيان الثورى، قال: "استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين"[2]. والنص ليس فى حاجة إلى تعليق سوى أنه دلنـا على قواعد فى الجرح والتعديل هى:

١- أن الحق أحيانًا قد يكون مع (الواحد) لا مع (الجماعة) التى قد تجرح راويًا بسبب الخلاف الفقهى.

٢- أن الجرح للخلاف المذهبى لا يقدح فيمن دافع عـن الإسـلام وأسس مذهبًا يقوم على إعمال العقل – فى حدود وباعتـدال – ويكفى أن لأبى حنيفة آراء كثيرة يحتج بها فى دواويـن الفقـه وكتب الفقه المقارن.

٣- لا يُقبل كلام الأقران فى بعضهم البعض حتى لو كان مفسرًا؛ لأن التفسير هنا معناه تعميم جزئيات، وسكوت عـن حسـنات

---

(١) المجروحين لابن حبان. ق ٣ ص ٦٣ – ٦٤.

(٢) السابق ص ٦٤.

وذكر لسيئات، إخفاء الأولى وذكر الأخيرة.

٤- أن لتحكيم معيار (العدالة الدينية) - أحيانًا - ظلمًا لبعض الرواة، وهو متكأ، ظاهره الحكم بالإنصاف والعدالة، وباطنه الظلم كل الظلم - أحيانًا - لبعض الرواة لأن ابن حبان يتحدث عن (ظاهر أبى حنيفة) وأنه (ظاهر الورع) هل علمت باطنه يا ابن حبان؟ ألم يقلها الرسول لخالد بن الوليد عندما قتل أحد الأسرى بعد أن قال: أشهد أن لا إله إلا الله؟ وعنفه الرسول قائلاً: هل شققت عن صدره؟ وها هو ابن حبان يستقرىء - بالإحصاء[1]- مرويات أبى حنيفة، ويعدها ويجرحه.

وقد علل محقق كتاب المجروحين فى مقدمته سبب هذا التحامل من ابن حبان فقال: "لا شك أن ابن حبان وقع فى صراع مع الأحناف وكاد لهم وكادوا له فى كل مكان، تواجدوا به، وهذا هو التعليل الوحيد لتحامله على أبى حنيفة هذا التحامل الذى دفعه إلى أن يصنف فيه كتابين مطولين أحدهما فى "علل مناقب أبى حنيفة ومثالبه" وكتاب "علل ما استند إليه أبو حنيفة"... وليس هناك من سبب يلتمس لهذه الحملة من ابن حبان على الأحناف وإمامهم سوى العصبية، فهو لا شك كان يميل إلى المذهب الشافعى، بل إن الشافعية يعدونه من رجال مذهبهم. ومهما يكن من أمر فإن ابن حبان من المكانة العلمية والزعامة الحديثية بمكان لا يستساغ معه أن يقبل فى أبى حنيفة مرويات من رجال على غير شروطه، فهو يلتزم الصحة فيما يقبله من أخبار إلا فى أبى حنيفة، فهو يقبل فيه من الثقات والضعفاء

---

(١) مارس ابن حبان استخدام الإحصاء بوصفه أسلوبًا إجرائيًا فى أماكن كثيرة، لكنه دقق وتشدد هنا مع أبى حنيفة للاختلاف السابق فى المذهب الفقهى، وسيتم دراسة منهجه الإحصائى فى موضع آخر. ص ٣٦٤ من هذا البحث.

والوضاعين.. ولكن العصمة لا تتوفر إلا للأنبياء"[1].

والحق أن هذا "المعيار" يحتاج إلى دراسات عديدة تقوم على:

١- معرفة تاريخ مسائل وقضايا علم الحديث منذ بداية نزول الوحى حتى اليوم [نتائج بحوث ودراسات المعاصرين المتعلقة بمسائل مصطلح الحديث].

٢- معرفة مناهج الصحابة ومن بعدهم فى التلقى والأداء.

٣- معرفة مناهج علماء الحديث فى التدوين وفى الجرح والتعديل.

٤- معرفة دلالة المصطلحات عند كل ناقد بعينه، ودراسة دلالة المصطلح الواحد عند جميع النقاد لمعرفة الدلالات المختلفة له.

٥- التنظير لعلم الحديث ومسائله من خلال الواقع النقدى للمرويات.

٦- دراسة نقد اللاحق للسابق.

٧- معرفة مناهج النقاد من حيث التساهل والتشدد والاعتدال.

لكل هذا سوف أسوق وصفًا تقريريًا لبعض المادة التى جمعتها وهى خاصة بالرواة المجروحين جرحًا مردودًا، ثم أبين بعد التحقيق أنهم معدلون. وهى بإذن الله فيها الكفاية من حيث الكيف لا الكم.

أولاً: الدارقطنى

قال الدارقطنى: "أبو غطفان. عن أبى هريرة. لا يدرى من هو" وهذا الحكم حكاه الذهبى فى الميزان ثم استدرك على الدارقطنى: والظاهر أنه أبو غطفان بن طريف المرى، وماذا بالمجهول. وثقه

---

(١) مقدمة المحقق محمود إبراهيم زايد لكتاب المجروحين ص (هـ، و) وقد ذكر ابن حبان ترجمته فى صفحات عدة من (٦١ – ٧٣) من القسم الثالث فى حين أن بعض التراجم تقل إلى خمسة سطور كما فى ص ٨٢ من نفس القسم وثلاثة سطور كما فى ص ٩٤ من نفس القسم.

غير واحد[1].

وقال الدارقطنى فى "زهير بن عباد الرواسى: "مجهول" وقال الذهبى: هو ابن عم وكيع بن الجراح، كوفى نزل مصر، وحدث عن مالك وجعفر بن ميسرة، وجماعة، وعنه الحسن بن سفيان والحسن بن فرج... ووثقه آخرون"[2].

وتجهيل الراوى هو أحد أنواع تطبيق معيار "العدالة". وقد يكون للدارقطنى عذر لأنه لم يعرفه. وصرح الذهبى بنقده للدارقطنى فى سياق ترجمته لمحمد بن إبراهيم المقرئ، أبو الفرج الشنبوذى فقال: "أساء الثناء عليه الدارقطنى. وكان رأسًا فى القراءة والتفسير"[3]. وعلى فرض عدم ضبطه للحديث إلا أنه مشهورٌ وثقةٌ.

وإساءة الثناء نوع من الجرح المردود بسبب الطعن فى العدالة. وقال فى ترجمة الربيع بن حبيب البصرى: لا يترك. وقال الذهبى:

قلت هو أبو مسلمة الحنفى وثقه أحمد، وابن معين، وابن المدينى، فقول الدارقطنى فيه: لا يترك، ليس بتجريح له"[4]. ودلالة (لا يترك) فى ألفاظ الجرح والتعديل أنه يصلح فى الشواهد المتابعات، والجرح غير مفسر لأنه لم يذكر السبب، فهو يتوجه إلى العدالة أو الضبط، لكن الغالب على المتروكين هو الجرح بسبب العدالة.

ثانيًا: ابن المدينى:

قال الذهبى: "محمد بن أبى القاسم. عن عبد الملك بن سعيد بن جبير فى التفسير. ابن المدينى: لا أعرفه. قلت: روى عنه يحيى

---

(١) الميزان ٥٦١/٤ وانظر مثالاً آخر فى الميزان ٦٤٨/٣.

(٢) الميزان: ٨٣/٢.

(٣) السابق ٤٦١/٣ - ٤٦٢.

(٤) السابق: ٤٠/٢.

بن أبى زائدة، وأبو أسامة"[1]. وقال الذهبى: "العباس بن الوليد النرسى: ثقة روى عنه الشيخان، تكلم فيه ابن المدينى"[2].

ثالثًا: ابن معين:

قال الذهبى: "الفيض بن وثيق. عن أبى عوانة، وغيره. قال ابن معين: كذاب خبيث: قلت: قد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم، وهو مقارب الحال إن شاء الله"[3]. وقال الذهبى: "القاسم بن محمد بن حميد. وثقه قتيبة. وقال يحيى بن معين: كذاب خبيث. قال عثمان الدارمى: ليس هو كما قال يحيى، وأنا أدركته ببغداد"[4].

رابعًا: النسائى:

قال الذهبى فى ترجمة أشعث بن عبدالرحمن اليامى: "أبو زرعة وغيره: ليس بالقوى.

ابن عدى: تحريت حديثه فلم أجد فى متون أحاديثه شيئًا منكرًا. قلت: وأسرف النسائى فى قوله: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"[5].

وقال الذهبى فى ترجمة (قطن بن إبراهيم القشيرى): "والعجب أن النسائى خرج عنه، ويقول: فيه نظر"[6].

---

(١) السابق ١٤/٤.

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١١٤.

(٣) الميزان ٣٦٦/٣.

وانظر الرواة الثقات ص ٤٦، ١٠١، ٧٧ لمزيد من الشواهد و ١١٨/١٠ من الكاشف للذهبى، وهدى السارى لابن حجر ص ٥٤٧.

(٤) الميزان ٣٧٨/٣، وانظر أيضًا: ٦٣٤/٢، ٤٩١/٤.

(٥) السابق: ٢٦٦/١.

(٦) السابق: ٣٩٠/٣ – ٣٩١. وانظر: ٢٩٤/٤، ٥٩٨/٢.

خامسًا: يحيى القطان:

قال الذهبى: "حبيب بن المعلم: حجة، تعنت يحيى بن سعيد فكان لا يحدث عنه، حديثه فى الكتب كلها"(١).

سادسًا: ابن سعد صاحب الطبقات:

قال الذهبى فى "عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله" الذى روى له الستة واتفقوا على توثيقه: "قال ابن سعد: فيه ضعف لا يحتج به. روى عنه سليمان بن يسار، وجماعة"(٢).

سابعًا: ابن حزم:

قال الذهبى فى ترجمة الإمام الترمذى: "محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، الحافظ العلم صاحب الجامع. ثقة مجمع عليه. ولا التفات إلى قول أبى محمد بن حزم فيه فى الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له"(٣).

ثامنًا: العقيلى:

قال الذهبى فى (حرمى بن عمارة بن أبى حفصة، الذى روى له البخارى ومسلم والنسائى: "قال ابن معين: صدوق. وذكره العقيلى فى الضعفاء فأساء"(٤).

---

(١) الرواة الثقات ص ٧٩، ٢٣٧، ١٥١، ١٨٢. والميزان ٥٣٦/٤، ١٣٥ والميزان ٩/١، ١٦.
(٢) الميزان ٥٥٣/٢، ٤٩٩/٤، ٥٣٩/٤، والرواة الثقات: ص ١١٩، ١٧٠.
(٣) الميزان ٣: ٦٧٨ وانظر أيضًا ٤٩٢/٣، ٩٠/٣، ٥٨٤/٤، ٣٥/٢ والرواة الثقات ص ٦٦.
(٤) الميزان ٤٧٣/١ وانظر ٤١٧١٢، ٦٣٥١٢، ٣٢٥١٢.

تاسعًا: أبو نعيم:

توجه نقد أبى نعيم إلى حافظ رحال جوال هو (محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده) صاحب التصانيف، كان من أئمة علم الحديث وثقاتهم "أقذع الحافظ أبو نعيم فى جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتهمه، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم، ونسأل الله العفو، فلقد نال ابن منده من أبى نعيم وأسرف أيضًا"(١).

عاشرًا: ابن عدى

جرح ابن عدى (عبدالعزيز بن أبى رواد): "قال ابن المبارك: كان من أعبد الناس، وقال أبو حاتم: صدوق متعبد، روى له ابن عدى رواية متنها: "إن بعض أوصياء عيسى بن مريم حى بالعراق". ثم علق الذهبى قائلاً: هذا من عيوب كامل ابن عدى، يأتى فى ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده، فهذا خبر باطل وإسناده مظلم"(٢).

حادى عشر: الأزدى: (أبوالفتح محمد بن الحسين الأزدى)

قال الأزدى فى (السرى بن يحيى بن إياس بن حرملة: "حديثه منكر. مع أن أحمد قال: ثقة ثقة. وقال الذهبى: آذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله هذا فغضب أبو عمر، وكتب بإزائه: السرى بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب، يعنى الأزدى، مئة مرة". قلت: ووثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن معين، والنسائى وآخرون"(٣). ا.هـ.

---

(١) الميزان: ٤٧٩/٣ وانظر ١٦٦/١.

(٢) السابق ٦٢٨/٢ وانظر ٣٣٠/٣ - ٣٣١، ٣٤٢/٤، ٦٢٩/٢، ٤٢٤/٣، ٥٢٨/٢، ١٥٢/٣، ٩٨/٢، ٥١٣/٢ - ٥١٤، ٤٧٢/١، ٥٢٥/٢، ٣٣١/٣، ٣٩١، ٨١، ١٩١٠/٤، هدى السارى ص ٤٣٤.

(٣) السابق ١١٨/٢ وانظر ١٥٦/٤، ٦١/١، الرواة الثقات ص ٨٧.

ثانى عشر: أحمد بن حنبل:

قال الإمام أحمد فى (عبد الرحمن بن ثروان الذى روى له البخارى والأربعة، ووثقه ابن معين، وغيره، بعد أن سأله ابنه عبد الله عنه فقال: هو كذا وكذا – وحرك يده؛ وهو يخالف فى أحاديث. وعن أحمد قال: لا يحتج به[١].

ثالث عشر: الجوزجانى:

قال الجوزجانى فى (عبد الله بن خباب، الذى روى له الستة وأجمعوا على توثيقه، وقال ابن عدى: صدوق، قال: لا يعرفونه. قال الذهبى: "قلت بل هو معروف. وثقه أبو حاتم، وحسبك"[٢].

رابع عشر: أبو حاتم:

قال الذهبى فى أبى ثور الكلبى إبراهيم بن خالد الفقيه: "أحد المجتهدين، وثقه الناس، وتعنت أبو حاتم كعوائده، وقال: ليس محله محل المتسعين فى الحديث كان يتكلم بالرأى فيخطئ ويصيب، قلت: هذا غلو من أبى حاتم غفر الله له"[٣].

خامس عشر: ابن الجوزى:

قال ابن الجوزى فى عبد الرحمن بن حاتم المرادى القفطى: متروك الحديث، ورد عليه الذهبى: "قلت: هذا من شيوخ الطبرانى. ما علمت به بأسًا. يروى عن نعيم ابن حماد، وجماعة"[٤].

---

(١) الميزان ٢/٥٥٣ وانظر ٣/٤٤٥، ٢/٥٩٢، الرواة الثقات ص ١٣٤، ص ٨٩.
(٢) الميزان ٢/٤١٢.
(٣) الرواة الثقات ص ٤١ وقارن بالميزان ١/٢٩. وانظر الميزان ٣/٣٩١، ٤/٣٥، ١١٧ من الرواة الثقات، ص ٩١، ١٠٩، ١١٠، ٩٤.
(٤) الميزان ٢/٥٥٤، ١/٤٦٥، ٢/٤، ٤/١٣٨، ٢/٥٢٧، ٣/٦١١، ١/٣٤٢، ٤/٥٤٩.

سادس عشر: ابن عبد البر:

قال ابن عبد البر فى زهير بن محمد: ضعيف عند الجميع. وقال أحمد ثقة – وفى رواية: مقارب الحديث، وفى أخرى: ليس به بأس. ورد الذهبى عليه: "كلا بل خرج له البخارى ومسلم"(١).

سابع عشر: مالك:

تحايد الإمامُ مالك عكرمة، أبا عبد الله المفسر، مولى ابن عباس، وقال الذهبى: "ثبت لكنه إباضى يرى السيف، روى له مسلم مقروناً"(٢).

ثامن عشر: أبو داود:

روى الذهبى بسنده: "قال ابن المقرى: سمعت محمد بن عقيل البغدادى يقول: قال إبراهيم بن هانئ: رأيت أبا داود يقع فى يحيى بن معين، فقلت: تقع فى مثل يحيى؟! فقال: من جر ذيول الناس جروا ذيله. وقد قال أحمد بن حنبل: أكره الكتابة عمن أجاب فى المحنة: كيحيى، وأبى نصر التمار. وقد استنكر أيوب بن أبى شيبة ليحيى ذاك الحديث عن حفص بن غياث؛ وإنما ذكرته عبرة ليعلم أن ليس كل كلام وقع فى حافظ كبير بمؤثر فيه بوجه"(٣).

تاسع عشر: عبد الله بن المبارك:

قال العجلى: الحسن بن صالح بن صالح بن الثورى. كان ثقة، ثبتًا، متعبدًا، وكان يتشبع، إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه

---

(١) الميزان: ٨٣/٢.

(٢) الكاشف للذهبى: ٢٧٦/٢.

(٣) الميزان: ٤١٠/٤ وانظر مثالاً لجرح أبى داود لأحمد بن منصور الرمادى الحافظ الثبت الذى صنف مسندًا فى ص٥٨ من الرواة الثقات.

بعض الحمل لحال التشيع، ولم يرو عنه شيئًا"[1].

عشرون: الطعن فى على بن المدينى:

كل شئ قد يهون إلا الطعن فى على بن المدينى أستاذ البخارى، وليس هناك أبلغ من رد الذهبى وتعليقه على من جرحه. قال الذهبى فى الميزان؛ فى ترجمته بعد أن نقل كلام العقيلى فيه – ما نصه: "أفما لك عقل يا عقيلى؟ أتدرى فيمن تتكلم؟ وإنما تبعناك فى ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم تذكرهم فى كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وإنما أشتهى أن تعرفنى من هو الثقة الثبت الذى ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟! بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه فى الشئ فيعرف ذلك، فانظر أول شئ إلى أصحاب رسول الله ﷺ وآله وسلم الكبار والصغار، وما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، أفيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟! وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخرين من العلم، وإن تفرد الثقة يعد غريبًا، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرًا، وإن إكثار الراوى من الأحاديث التى لا يوافق عليها لفظًا أو إسنادًا يصيره متروك الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ. ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام

---

(١) تاريخ الثقات للحافظ أحمد بن عبدالله بن صالح أبى الحسن العجلى (١٨٢ – ٢٦١) ص ١١٥، تحقيق الدكتور عبدالمعطى قلعجى، دار الكتب العلمية. بيروت ط ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م. وانظر مثالاً آخر فى الميزان ٤٣٨/٢.

يسيرة فى سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع. أما على بن المدينى فإليه المنتهى فى معرفة علل الحديث النبوى، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر فى هذا الشأن؛ بل لعله فرد زمانه فى معناه"[1].

يشير الذهبى فى هذا النص إلى أنه على الناقد أن تكون ثقافته أوسع وأشمل من ثقافة المنقود، ولما لم يتوفر هذا للعقيلى بطل نقده. إن سبب دفاع الذهبى أن البعض اتهم ابن المدينى بالقول بخلق القرآن. والرجل أثناء محنة أحمد بن حنبل، قالها تقية؛ فقد قال محمد بن عبدالله بن عمار: قال ابن المدينى: خفت القتل، ولو أنى ضربت سوطًا لمت.

وقد ثبت عن ابن المدينى أنه قال: من زعم أن القرآن مخلوق وأن الله لا يرى أو لم يُكلِّمَ موسى على الحقيقة فهو كافر. وقال: هو كفر – يعنى من قال: القرآن مخلوق – وقال هذا الكلام قبل موته بشهرين[2].

والحق أن علماء الجرح والتعديل أدخلوا كل شئ من قيم وعادات وتقاليد وثقافة وظروف سياسية واجتماعية فى مبحث (العدالة)، وهو معيار نسبى يختلف من فرد إلى فرد، وأحيانًا يخرجون به عن مساره، وخطته التى وضع لها، والحالة الوحيدة التى ثبت فيها صدق هذا المعيار وثباته وموضوعيته، أنه يثبت بالدليل أن الذى تأثر بأهوائه وميوله أدخل ووضع ما يناسب هواه وبدعته، وكذب على رسول الله ﷺ وقوله ما لم يقل سواء كان الراوى من أهل الفرق أو من أهل السنة. والفيصل فى كل هذا هو جمع مرويات الباب ليظهر الثقة العدل الضابط من المتفرد

---

(١) الميزان: ٣/١٤٠ – ١٤١.

(٢) السابق: ٣/١٤١.

والمخالف. فليست كل رواية فى الإمام على – رضى الله عنه – مثلاً – ضعيفة وموضوعة، والعكس صحيح ونفس ما عومل به ابن المدينى، عومل به أبو حنيفة الإمام الأعظم، فقد اتهم بالإرجاء. وهذا من عيوب هذا المعيار الذى بقدر ما شرف الثقافة الإسلامية وضع منها فى بعض الأحيان.

إن ابن المدينى قد ذكره العقيلى فى كتاب الضعفاء، فبئس ما صنع، فقال: جنح إلى ابن أبى دؤاد والجهمية، وحديثه مستقيم(*) إن شاء الله(١). ثم ذكر أن عبد الله بن أحمد قال: "كان أبى حدثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه؛ وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك. قلت: بل حديثه عنه فى مسنده"(٢).

وقد تركه إبراهيم الحربى، وذلك لميله إلى أحمد بن أبى دؤاد، فقد كان محسناً إليه، وكذا امتنع مسلم من الرواية عنه فى صحيحه لهذا المعنى؛ كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد(**) لأجل مسألة اللفظ(٣).

إنكم يا من ضعفتم علىَّ بن المدينى، اشترطتم العدالة الدينية حتى لا يكذب صاحب البدعة ويضع على الرسول ما يؤيد بدعته. وابن المدينى ليس من أهل الأهواء والفرق، إذن هذا المعيار لا يطبق عليه.

إنكم وافقتم علماء مناهج البحث التاريخى المعاصرين ونبهتم إلى ما توصلوا إليه من أن على الباحث – وهو يقابل هنا الراوى

(*) سبحان الله العبرة بالضبط وتحقق العلمية فلماذا جنحت وملت وانحرفت عنه يا عقيلى؟! ... إنك فى حاجة إلى ميزان اعتدال... سواء نفسى.. واستقامة لرأيك هذا.

(١) السابق: ١٣٨/٣.

(٢) السابق: نفسه.

(**) يقصد البخارى.

(٣) السابق ١٣٨/٣.

والمحدث الناقد – أن يكون متحليًا "بصفة الموضوعية وألا يتأثر بعاطفة خلقية أو دينية، أو بوجهة نظر فلسفية، سبق له اعتناقها"[1]. ووافقتموهم فى أن تجئ الحقيقة العلمية (بقدر المستطاع مستقلة عن قائلها، فلا يمازجها شئ من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية، وليس للباحث العلمى أن يختار من الشواهد لبحثه، ما يخدم رغبة فى نفسه أو أن يحقق مثلاً أعلى يتمناه"[2].

واتفقتم مع ما قرروه من أن دوافع الكذب وحالاته منها:

– أن يكون المؤلف فى موقف أرغمه على الكذب، فيكتب وفقًا لقواعد وظروف مضادة فيما يتعلق بنقطة ما – وأن يكون المؤلف يستشعر عطفًا أو كراهية، لحزب أو طائفة فكذب لأجل ذلك[3]. إن ما نبهتم له صحيح وأثبت الواقع صدقه، لكن ابن المدينى كان – كما قال الذهبى – "خوافًا متاقيًا فى مسألة خلق القرآن مع أنه كان حريصًا على إظهار الخير، فقد قال أحمد بن أبى خيثمة فى تاريخه: سمعت يحيى ابن معين يقول: كان على بن المدينى إذا قدم علينا أظهر السنة وإذا ورد إلى البصرة أظهر التشيع. قلت: كان يظهر ذلك بالبصرة ليؤلفهم على حب على رضى الله عنه، فإنهم عثمانية، وروى أبو عبيد، عن أبى داود، قال: ابن المدينى أعلم من أحمد باختلاف الحديث"[4].

إن ثقافة على أوسع من ثقافة أحمد فى علم العلل، فلا يقبل قول من هو أقل درجة – فى تخصص ما – فى المبرز فى هذا

---

(١) المنطق ومناهج البحث لمحمود قاسم ص ١٠٣، ط٢، ١٩٥٣م.

(٢) المنطق الوضعى للدكتور زكى نجيب محمود، جـ ٤٢/٢، ط الأنجلو المصرية.

(٣) لانجلوا وسينوبوس، النقد التاريخى/ ص ١٢٨ – ١٢٩ ترجمة عبدالرحمن بدوى، نشر دار النهضة العربية، مصر، ١٩٥٩م.

(٤) الميزان ١٣٩/٣.

التخصص. وإذا ضعف ابن المدينى؛ فعمن تأخذون يا علماء الجرح والتعديل هذا العلم؟! إن معياركم شالت كفة ميزانه هنا.

لقد قال أبو العباس السراج: سمعت أبا يحيى يقول: كان ابن المدينى إذا قدم بغداد تصدر، وجاء يحيى وأحمد بن حنبل والمعيطى والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا فى شئ تكلم فيه على. وقال صالح جزرة: أعلم من أدركت بالحديث وعلله على ابن المدينى[1]. لقد قال الإمام أحمد – ويبدو أن هذا كان قبل محنة خلق القرآن-: كان ابن المدينى أحفظنا للطوال"[2]. واندهش الحافظ الذهبى من حفظه الغزير فجعله فى رتبة عالية فى الحفظ والإتقان فقال فى ترجمة أحمد: "والله لقد بلغ فى الفقه خاصة رتبة الليث، ومالك، والشافعى، وأبى يوسف، وفى الزهد والورع رتبة الفضيل وإبراهيم ابن أدهم، وفى الحفظ رتبة شعبة ويحيى القطان وابن المدينى"[3].

وقال ابن أبى حاتم: سمعت محمد بن مسلم بن وارة وسئل عن على ابن المدينى ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: على كان أسرد وأتقن، ويحيى أعلم بصحيح الحديث وسقيمه، وأجمعهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل"[4]. وقال ابن أبى حاتم أيضًا: سألت أبى، رحمه الله، عن أحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى أيهما كان أحفظ؟ قال: كانا فى الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه، وكان على أفهم بالحديث[5].

والرجل ليس راوية فحسب، بل كان ناقدًا – وناقدًا معتدلاً – يقوم نقده للرجال على أسس علمية رصينة، وقد وصفه الذهبى بأنه

---

(١) السابق ١٣٩/٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤٨٨/٢، الميزان ٢٠٥/٢.

(٣) سير النبلاء ٣٢١/١١.

(٤) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ص ٢٩٤، ٣١٤، ٣٢٠.

(٥) السابق ٣١٩.

"أمير المؤمنين فى الحديث"[١]. وقال ابن كثير: "إن أول من تصدى للكلام فى الرواة شعبة بن الحجاج، وتبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تلامذته أحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى، ويحيى بن معين، وعمرو ابن الفلاس، وغيرهم"[٢].

ومن شيوخه الذين شهدوا له بالأمانة والتقدم الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام إذ يقول: "انتهى العلم إلى أربعة، إلى أحمد بن حنبل، وهو أفقههم فيه، وإلى على ابن المدينى، وهو أعلمهم به، وإلى يحيى بن معين وهو أكتبهم له، وإلى أبى بكر بن أبى شيبة وهو أحفظهم له"[٣].

وممن شهد له بالرئاسة فى الحديث من شيوخه الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعانى، قال: "رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث: "الشاذكونى وكان أحفظهم للحديث، وابن المدينى وكان أعرفهم باختلافه، ويحيى بن معين وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل وكان أجمعهم لذلك[٤].

وقال تلميذه البخارى: "كان أعلم أهل عصره"[٥].

وقال أبو حاتم الرازى: "الذى كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويحسن علل الحديث - أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك، قيل له: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدًا؟ قال: لا"[٦].

---

(١) سير النبلاء ١١/٤١ - ٤٢.

(٢) اختصار علوم الحديث مع الباعث ص ٢٤٣.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٣.

(٤) شرح علل الترمذى ص ١٨٣ بتحقيق صبحى جاسم الحميد، بغداد، ١٣٩٦هـ مطبعة العانى.

(٥) التهذيب ٧/٣٥٦.

(٦) شرح علل الترمذى ص ١٩١.

وفَضّله الإمام أبو داود على الإمام أحمد فى العلم باختلاف الحديث إذ يقوم: "ابن المدينى أعلم باختلاف الحديث"[١]. وقال أبو عمرو الطالقانى: "رأيتهم يقولون: الناس عندنا أربعة: أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وعلى بن المدينى، ويحيى بن معين، وسمعتهم يقولون: محمد بن نمير ريحانة الكوفة، وأحمد قرة عين الإسلام، وابن المدينى: أعلم علماء آثار رسول الله ﷺ وابن معين أعلم برواته"[٢]. وقد عده ابن حبان فى الأئمة الذين صاروا يقتدى بهم فى الآثار ويسلك مسلكهم فى الأخبار[٣]، وعده الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين (من نقاد الحديث ممن قبلت شهادته واشتهرت عدالته وعرف ونقل"[٤]. وقال هارون بن إسحاق الهمدانى: "الكلام فى صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل وعلى بن المدينى[٥]. وقال البيهقى: "على بن المدينى أحد أئمة العلم بالحديث"[٦]. وقال الخطيب البغدادى: "هو أحد أئمة الحديث فى عصره والمقدم على حفاظ وقته[٧]. وقال المزى: "على بن عبد الله، الإمام المبرز فى هذا الشأن، صاحب التصانيف الواسعة، والمعرفة الباهرة"[٨].

وقال ابن تيمية: "فهؤلاء وأمثالهم أعلم بأحوال رسول الله ﷺ من غيرهم. وقال: فإن يحيى بن معين وعلى بن المدينى، ونحوهما

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤٣٩/٢.

(٢) شرح علل الترمذى ص ١٨٨.

(٣) المجروحين، المقدمة ص ٥٤.

(٤) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ص ٢٥ تحقيق صبحى السامرائى، ط١، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(٥) تقدمة الجرح والتعديل ص ٣١٠.

(٦) مناقب الشافعى للبيهقى ٢٤٧/٢، تحقيق السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

(٧) تاريخ بغداد ٤٥٨/١١، ط المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

(٨) تهذيب الكمال ٩٧٨/٢.

أعرف بصحيح الحديث وسقيمه من مثل أبى عبيد وأبى ثور"[1].

أردت من هذا العرض السابق لآراء النقاد فى على بن المدينى، وإن شئت فقل الذين ترجموا له، لأن مثل ابن المدينى لا ينقد، ولا يمنع هذا من كونه بشرًا يخطئ ويصيب – أردت أن أبين مجموعة أمور: – أن أحوال المسلمين السياسية والاجتماعية والمذهبية والفقهية تدخلت فى الحكم على الرجال.

– أن خير وسيلة لتلافى ظلم الرجال هو جمع كل ما قيل فيهم من كل المظان – قدر الإمكان للوصول إلى الرأى المنصف وذلك بعد إعمال قواعد الجرح والتعديل. إن جرح ابن المدينى من قبل أحمد أكبر دليل على تدخل المذهبية فى الجرح والتعديل لدرجة أن الشيخ عبدالفتاح أبا غدة – رحمه الله – ألف رسالة فى هذا الأمر سماها (مسألة خلق القرآن وأثرها فى صفوف الرواة) [*]. أما دخول الخلاف الفقهى فى الحكم على الرجال – فخير دليل عليه ما قاله بعض المحدثين فى ترجمة أبى حنيفة الإمام الأعظم حيث ظلمه بعضهم وجرحه.

الاختلاف الفقهى وأثره فى الجرح والتعديل:

ليس من حق أحد من المحدثين أن يجرح الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان من جهة عدالته، إنه لا يقل عن الثقات الذين لهم أوهام وأخطاء نادرة لا ينفك عنها البشر؛ إنه إذا قال بعض النقاد: له بعض المنكرات متفقًا فى ذلك مع من يساوى بين الغريب والفرد والمنكر كأحمد بن حنبل والمتقدمين – فهو على حق، وإذا قال له

---

(١) منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية ٤/١١، ١١٥، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٢٢ هـ.

(*) مطبوعة بدار الوعى بحلب لم أستطع الوصول إليها.

أوهام تدرس فى مبحث المعل فله حق – أما أن يجرح الرجل فى عدالته، أو يعمم حكمًا جزئيًا – الخطأ القليل من جهة الضبط –، ويقول بجرحه – فهذا أمر يخالف ما جاء عن المنصفين فى حقه. قال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله: ".... سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث السجستانى يقول: رحم الله مالكًا كان إمامًا، رحم الله الشافعى كان إمامًا، رحم الله أبا حنيفة كان إمامًا"[1]. ونقل فى كتابه "الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء" هذا الراى عن أبى دواد صاحب السنن، أى أنه يلح على إثبات تعديل أبى حنيفة فى أكثر من موضع[2]. وقال البيهقى فى دلائل النبوة: "ومما يحق معرفته فى الباب أن تعلم.... وقام بمعرفة رواة السنة فى كل عصر من الأعصار جماعة وقفوا على أحوالهم فى التعديل والجرح، وبينوها ودونوها فى الكتب حتى من أراد الوقوف على معرفتها وجد السبيل إليها...." حدثنى الحمانى عن أبى حنيفة قال: ما رأيت أحدًا أكذب من جابر الجعفى، ولا أفضل من عطاء... سمعت أبا سعد الصغانى، قام إلى أبى حنيفة فقال: يا أبا حنيفة ما تقول فى الأخذ عن الثورى؟ فقال: اكتب عنه، فإنه ثقة ما خلا أحاديث أبى إسحاق عن الحارث، وحديث جابر الجعفى... فعلى هذه الجملة كان ذبهم عن حريم السنة، وشواهد ما ذكرنا كثيرة، وفيما ذكرنا عن التطويل غنية"[3]. أى أن البيهقى يعترف بأنه ناقد

---

(١) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله لابن عبدالبر ١٦٣/٢، طبع إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

(٢) الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء: مالك والشافعى وأبى حنيفة رضى الله عنهم، وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم ص ٢٣٢، عنى بنشره مكتبة القدسى، القاهرة، ١٣٥٠ هـ.

(٣) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقى ٤٣/١ – ٤٦، طبعة بيروت، الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ.

من نقاد المرويات وليس راويًا فحسب.

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى الحاكم المعروف بابن البيع فى كتابه المستدرك: "وقد وصل هذا الحديث – لا نكاح إلا بولى – عن أبى إسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم، منهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت..."(١).

وقال الحاكم أيضًا فى النوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث: "هذا النوع من هذه العلوم: معرفة الأئمة للحفظ والمذاكرة والتبرك بهم وبذكرهم من الشرق إلى الغرب.... فمن أهل المدينة... ومن أهل مكة.... مصر... الشام.... اليمن.... اليمامة.... ومن أهل الكوفة..... عامر بن شراحيل الشعبى.... ومسعر بن كدام الهلالى، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمى..."(٢).

وقال ابن تيمية فى منهاج السنة، فى معرض نقده لحديث (رد الشمس لعلى ابن أبى طالب ﷺ): "قلت: وهذا يدل على أن أئمة العلم لم يكونوا يصدقون بهذا الحديث، فإنه لم يروه إمام من أئمة المسلمين، وهذا أبو حنيفة أحد الأئمة المشاهير لا يتهم على على؛ فإنه من أهل الكوفة دار الشيعة، وقد لقى من الشيعة وسمع من فضائل على ما شاء الله، وهو يحبه ويتولاه، ومع هذا أنكر هذا الحديث على محمد بن النعمان، وأبو حنيفة أعلم وأفقه من الطحاوى وأمثاله"(٣). وقال فى موضع آخر: ".... أئمة أهل الحديث، والتفسير، والتصوف، والفقه، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم"(٤).

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١٧١/٢.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٢٤٠ وما بعدها، نشر مكتبة المتنبى، القاهرة.

(٣) منهاج السنة، ١٩٤/٤ – ١٩٥، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، سنة ١٣٢٢هـ.

(٤) السابق ١٧٢/١ – ١٧٣.

وقال تلميذه ابن كثير: "والطحاوى رحمه الله وإن كان قد اشتبه عليه أمره – أى الحديث السابق – رد الشمس لعلى – فقد روى عن أبى حنيفة رحمه الله إنكاره والتهكم بمن رواه.... فهذا أبو حنيفة رحمه الله وهو من الأئمة المعتبرين، وهو كوفى.... وهو مع هذا ينكر على راويه"(١).

وقال ابن حجر: "أما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعى وأحمد ومالك وأبى حنيفة وأبى يوسف والبخارى...."(٢).

والرجل ناقد للمرويات وليس راويه فحسب، قال ابن تيمية فى كتابه (تلخيص كتاب الاستغاثة) – المعروف بالرد على البكرى: "وكلام يحيى بن معين، والبخارى، ومسلم، وأبى حاتم، وأبى زرعة.... وأمثالهم فى الرجال، وصحيح الحديث وسقيمه، وضعيفه، هو مثل كلام مالك.... وأمثالهم فى الأحكام وفى الأئمة من هو إمام مع هؤلاء وهؤلاء، مشارك للطائفتين وإن كان بأحد الصنفين أجدر. وأكثر أئمة الحديث والفقه كمالك، والشافعى... هؤلاء، وكذلك الأوزاعى، والثورى.... هؤلاء كذلك لأبى يوسف صاحب أبى حنيفة، ولأبى حنيفة، أيضًا ما له من ذلك، ولكن لبعضهم فى الإمامة فى الصنفين ما ليس للآخر، فرضى الله عن جميع أهل العلم والإيمان"(٣).

إنه يرى أن أبا حنيفة من المحدثين والفقهاء؛ لكن غلب جانب الفقه على جانب الحديث ونقد المرويات، أى أنه ناقد لكن ليس فى درجة أبى زرعة وغيره ممن غلب الحديث عليهم.

وقال الذهبى فى رسالته (ذكر من يعتمد قوله فى الجرح

---

(١) البداية والنهاية ٨٥/٦ – ٨٦، ط١، مكتبة المعارف، بيروت.

(٢) لسان الميزان ٣٥٩/١، ط١ الهند، ١٣١٤هـ.

(٣) صفحة ١٣، ١٤، مطبوع بمصر.

والتعديل) – وصار بذلك أول من أفرد نقاد المرويات ومناهجهم بمؤلف – حسب ما وصلنا من مخطوطات ومطبوعات – قال: "فأول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: ١- الشعبى. ٢- وابن سيرين.... فلما كان عند انقراض عامة التابعين فى حدود الخمسين ومائة، تكلم طائفة من الجهايذة فى التوثيق والتضعيف. ٣- فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفى...."[١].

ونقل السخاوى نظرية الذهبى فى فتح المغيث فقال: "وتكلم فى الرجال، كما قاله الذهبى جماعة من الصحابة، ثم من التابعين كالشعبى وابن سيرين... فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومئة، تكلم فى التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفى...."[٢].

ونقل الذهبى فى تذكرة الحفاظ، فى ترجمة (عطاء بن أبى رباح) قول أبى حنيفة: ما رأيت أحدًا أفضل من عطاء[٣]. ونقل فى ترجمة أبى الزناد، فقيه المدينة: "وقال أبو حنيفة: رأيت ربيعة وأبا الزناد، وأبو الزناد أفقه الرجلين"[٤]. ونقل فى ترجمة جعفر الصادق: "وعن أبى حنيفة قال: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد"[٥]. والحق ما جاء فى تهذيب التهذيب: "قال ابن أبى داود، عن نصر بن على، سمعت ابن داود بعنى الخريبى يقول: الناس فى أبى حنيفة حاسد وجاهل"[٦]. ولم يرض ابن عبد البر أقوال

---

(١) ص ١٥٩ – ١٦٢، مطبوع مع قاعدة فى الجرح والتعديل، ط. المكتبة العلمية، لاهور، سنة ١٤٠٢هـ.

(٢) فتح المغيث للسخاوى ص ٤٧٩، طبعة أنوار محمدى، لكنو، الهند.

(٣) تذكرة الحفاظ ٩٨/١.

(٤) السابق ١٣٥/١.

(٥) السابق ١٦٦/١.

(٦) ٤٢٥/١٠.

الذين طعنوا فى أبى حنيفة كابن حبان مثلاً[1]، فقال: "كان يحيى بن معين يثنى عليه، ويوثقه، وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبى حنيفة وأعوانه"[2].

وفى هذا القدر كفاية على أن الاختلاف بين المذاهب الفقهية كان له أثر كبير فى جرح الرواة وتعديلهم.

معيار العدالة الدينية وعلاقته بالسياسة:

لقد وُفّق المحدثون فى اشتراطهم معيار (العدالة الدينية) وتأكيدهم على أخلاق الراوى؛ لأن بعض الرواة والنقاد كان على درجة عالية – فى الغالب – من التقوى ومراقبة الله والصدع بالحق، هذا النموذج المثال جعلوه معيارًا، جاء فى ترجمة "عبد الله بن زياد بن أنعم الإفريقى أنه "العبد الصالح، قاضى إفريقية، قدم على المنصور فوعظه وصدعه بأنهم ظلمة. وكان البخارى يقوى أمره، ولم يذكره فى كتاب الضعفاء.... قدم ابن أنعم على أبى جعفر يشكو جور العمال، فأقام ببابه أشهرًا ثم دخل؛ فقال له: ما أقدمك؟ قال: جور العمال ببلدنا؛ فجئت لأعلمك، فإذا الجور يخرج من دارك. فغضب أبو جعفر، وهم به، ثم أخرجه"[3]. هذا النموذج للقاضى الموثق عدالة وضبطًا، ولم يغيره القضاء، لم ينشغل به عن الرواية والعناية بالحديث، كان نموذجًا من حيث الأخلاق (العدالة) والعلم (الضبط). لقد انعكس هذا الأمر – تعزير السلطان – على عملية الترغيب والترهيب، وأحيانًا وضع الروايات إذا استلزم الأمر، جاء فى ترجمة (عيسى بن عبد الرحمن، أبو عبادة، الذى تركه النسائى، وقال أبو داود: شبه متروك. وجاءت رواية

---

(١) المجروحين ٦١/٣ وما بعدها.

(٢) الانتقاء ص ٢٣٢ وما بعدها.

(٣) الميزان ٥٦١/٢ – ٥٦٢، وهناك روايات أخرى؛ لكنى اكتفيت بهذه.

مرفوعة (ست خصال من كان فيه شئ منهن كان ضامناً على الله أن يدخله الجنة... ومن أتى سلطاناً ليعزره..."[1]. وجاء فى ترجمة (إسماعيل ابن زكريا الذى اتفق الستة على توثيقه، أنه من مفاريده – وجاءت رواية مرفوعة: "... ومن أتى أبواب السلاطين افتتن، وما زاد أحد من السلطان قربًا.... الحديث"[2].

وكانوا يفتخرون بالهروب من القضاء والذى يفعل ذلك يصبح من خيار الناس، جاء فى ترجمة (عبد الكريم بن محمد الجرجانى" أنه هرب من القضاء، بعد أن كان (قاضى جرجان). وجاور بمكة بعد الهروب، روى عنه الشافعى، وقال ابن حبان فى الثقات: كان مرجئًا من خيار الناس[3]. ومنهم من ولى القضاء، ثم ندم، وأقبل على العبادة؛ لذلك قال الحاكم: حفص بن عبد الرحمن الفقيه: أفقه أصحاب أبى حنيفة الخراسانيين، وقد كان قاضيًا على نيسابور[4].

ومما شكل ثقافتهم فى الحكم على الرواة، ما جاء فى ترجمة (صفوان بن سليم الزهرى) أنه "الإمام القدوة، ومن يستسقى بذكره... يقال: إنه لم يضع جنبه أربعين سنة، وقيل: إن جبهته ثقبت من كثرة السجود، وكان قانعًا لا يقبل جوائز السلطان، ثقة حجة"[5]. وما جاء فى ترجمة "النعمان بن ثابت بن زوطا الإمام أبو حنيفة فقيه العراق". من أنه: "كان إمامًا ورعًا عالمًا عاملاً متعبدًا كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان بل يتجر ويكسب"[6]. وقال آدم بن أبى إياس: شهدت حماد بن سلمة ودعوه – يعنى إلى السلطان

---

(١) ٣١٧/٣.

(٢) السابق ٢٢٩/١.

(٣) الميزان ٦٤٦/٢.

(٤) السابق ٥٦٠/١.

(٥) الكاشف للذهبى ٢٩/٢.

(٦) السابق ٢٠٥/٣، تذكرة الحفاظ ١٦٨/١.

– فقال: أحمل لحية حمراء إلى هؤلاء! لا والله، وقال: أهدى لـه هدية فقال لمهديها: إن قبلتها لم أحدثك، وإن لم أقبلها حدثتك[1].

ومثلما عدل المحدثون بعض الرواة، لأن السياسة لم تـؤثر علـى ضبطهم – جرحوا بعض الرواة لأنها أثرت على أدائهم للمروى، جاء فى ترجمة (حميد بن هلال) الذى وضع الذهبى علامة (صح) أمـام ترجمته – دليلاً على أنه ثقة – وقال فيه: من جلة التـابعين وثقـاتهم بالبصرة، ووثقه ابن معين وغيره؛ لكن قال يحيى القطان: "كان ابـن سيرين لا يرضاه يعنى لكونه دخل فى شئ من عمل السلطان[2]. وقد تحامل أحمد ابن حنبل على عكرمة فقال فيه: "كـان يـأتى الأمـراء فيطلب جوائزهم وأتى الجند إلى طاوس، فأعطاه ناقة[3].

لقد خشى علماء الحديث من الضعف النفسى لدى بعض الرواة والنقاد، وهذه الخشية هى التى جعلتهم يشترطون الأخـلاق فـى التعامل مع السلاطين من مثل الحالة القادمة: جاء فى ترجمة "عبد الصمد بن على بن عبد الله بن العباس الهاشمى الأمير. عن أبيـه بحديث: أكرموا الشهود. وهذا منكر، وما عبد الصمد بحجة. ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة"[4]. لقد اشترط المحدثون هذا المعيار الأخلاقى (العدالة الدينية) فى الرواة والنقاد خشـية هـذا الأمر، حتى لا يدخل فى الحديث ما ليس فيه، وما معنى الشـهود هنا؟ هل هو شهود للعباسيين من أجل بقاء حكمهم؟ أو لتبرير أفعال الأمراء؟ أم ماذا؟ إن سطوة الدولة تتحكم أحياناً فى آراء العلمـاء، "قال سعيد بن عمرو البردعى: سمعت الحافظ أبا زرعة الـرازى

---

(١) الميزان ١/٥٩٠ – ٥٩١.
(٢) السابق ١/٦١٦.
(٣) الميزان ٣/٩٣.
(٤) السابق ٢/٦٢٠.

يقول: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبى نصر التمار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب. قلت: هذا أمر ضيق ولا حرج على من أجاب فى المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية: "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان"[1]. وهذا هو الحق. وكان يحيى رحمه الله من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقية"[2].

ولا يخفى أن أحد أسباب وضع الحديث التقرب إلى الملوك والرؤساء؛ لأن الوضاعين يعرفون مدى حب الملوك والرؤساء للملك الذى يوافق أهواءهم، ومن هؤلاء (غياث بن إبراهيم) فقد دخل على الخليفة المهدى، وهو يلعب بالحمام فروى له "لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر، وزاد عليه أو حمام إرضاءً للخليفة المهدى فمنحه المهدى عشرة آلاف درهم، ثم قال المهدى بعد أن ولى: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، وأمر بذبح الحمام الذى كان يلعب به"[3].

ونظرًا لعدم الدقة من قبل بعض النقاد فى تطبيق هذا المعيار، وظلم بعض الرواة، فقد يكون المحدث ذاهبًا لملك أو رئيس؛ لقضاء مصالحه المتعلقة بالقضاء والشهادة أو "مستندات تخصه" أو أداء "زكاة" أو "مدين" أو له "مال" من حقه – قالوا: "عبد الرحمن بن أبى ليلى، من أئمة التابعين وثقاتهم. ذكره العقيلى فى كتابه متعلقًا يقول إبراهيم النخعى فيه: كان صاحب أمراء. وبمثل هذا لا يلين الثقة"[4]. واستدركوا على المغالين، فنبهوا إلى أن "شبيب بن شَيْبَة،

---

(١) النحل: ١٠٦.

(٢) سير النبلاء ٨٧/١١.

(٣) الميزان ٣٣٧/٣ – ٣٣٨.

(٤) الميزان ٥٨٤/٢.

أحد الخطباء البلغاء – قيل لابن المبارك: إنه يدخل على الأمراء. قال: حدثوا عنه، فإنه أشرف من أن يكذب[1]. وفصلوا بين العدل فى القضاء والضبط فى الرواية جاء فى ترجمة "زيان بن فائد" أنه ضعفه ابن معين. وقال أحمد: أحاديثه مناكير.... وقال ابن يونس: كان على مظالم مصر، وكان من أعدل ولاتهم"[2].

وبذلك يكون المحدثون قد نبهوا إلى قضية (أثر السياسة والمذهبية والإيديولوجيا على العلم)، غالى البعض فى التنبيه واعتدل البعض الآخر، أما دورى هنا فهو تبيين درجة علمية المعيار، والمعيار العلمى من غيره، (المعيار العلمى) من (غير العلمى) كما يرى علماء مناهج البحث. إن معيار العدالة كان علميًا فى مواطن –أثناء تطبيقه– وكان غير علمى بسبب عدم علمية آراء بعض المحدثين – التى وراءها نوايا الله أعلم بها[*] –. إن هذا المعيار – من وجهة نظرى – كالرسم البيانى – الذى له نقطة توسط واعتدال يقترب منها من اقترب ويبعد عنها من بعد. ووظيفة الدارس لهذا العلم هو أن يحدد هذه المسافة وبقدر تحديده يكون صواب حكمه.

ومثلما نبه علماء النفس المعاصرين إلى أنه "عندما نتحدث عن مظاهر وخصائص عقلية أو اجتماعية أو سمات مزاجية انفعالية لها مقاييسها النسبية، فإن هذا المحك لا يكون صالحًا بل إنه قد

---

(١) السابق ٢/٢٦٢.

(٢) السابق ٢/٦٥.

(*) نبه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذه القضية الخطيرة فقال: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى" ولم يرو هذا الحديث الغريب الصحيح سوى الخليفة العادل الثانى، الذى له منهج فى التشريع، عمر بن الخطاب... وحقيق بعمر أن يروى هذا الحديث وحده... لذلك جعل علماء الحديث والفقه هذا الحديث مدخلاً لمؤلفاتهم... لما له من خطورة منهجية.

يصبح مضللاً. فما قد يكون شائعًا بين غالبية الناس فى مجتمع ما من مظاهر سلوكية وخصائص عقلية وسمات مزاجية ربما لا يعد مؤشرًا صحيحًا على الصحة النفسية السليمة، هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن الشذوذ وفقًا لهذا المحك الإحصائى يشتمل على نواحى الانحراف السلبية والإيجابية فكلاهما غير عادى". ونبهوا أيضًا إلى أن (المحك الاجتماعى: معيار نسبى يختلف من مجتمع إلى آخر لأن لكل مجتمع معاييره وثقافته وتقاليده وقيمه وأهدافه التى يختلف فيها عن بقية المجتمعات بل وربما يتعارض معها... ومادام هذا المحك يعد نسبيًا يختلف من مجتمع لآخر، فإنه يتطور بتطور حركة المجتمع وأهدافه والمتغيرات الثقافية، مما يترتب عليه تغير النظرة لما هو عادى وما هو غير عادى.... ولعل من أكثر المآخذ على المعيار الاجتماعى فى الحكم على السلوك العادى وغير العادى أن الإنسان هو المرجع لسلوك الإنسان(*) ومن ثم يخشى أن يتأثر بذاتيته ومصلحته وقصوره فى وضع المعايير والضوابط السلوكية"(١).

نبه المحدثون إلى أن أمر العدالة الدينية غير منضبط، قال الزنجانى فى شرح الوجيز: "المروءة يرجع معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشارع، وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تنضبط، بل هى تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرقًا للمروءة. وفى الجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم أمر واجب الرعاية. مسألة: فى الحكم على الراوى بالفسق لابد من النظر لحال الراوى لعله وقع فيما وقع فيه بشئ من

(*)أى أن الإنسان هو الباحث والظاهرة المبحوثة فى آن.

(١) فى الصحة النفسية د. عبد المطلب القريطى ص ٤٨، ط١، ١٩٩٧م.

ضروب التأويل السائغ، وقد كان أحمد يفرق بين من يشرب النبيذ إن كان من أهل الكوفة أو غيرها؛ لأن أهل الكوفة كانوا يرون حل النبيذ المتخذ من غير العنب، والله أعلم"[1] أ.هـ.

المجالات التى نجم معيار "العدالة الدينية" فى تحقيقها:

من خلال الشواهد التى سيتم سياقها، أحاول إظهار مدى علمية هذا المعيار، ومدى موضوعية النتائج التى حققها، فتحسب له. إنه لكى يكون (المعيار) علميًا لابد من "ثباته" و"صدقه" و"موضوعيته"، وذلك بعرضه على (الواقع العملى)، فإذا ثبت نجاحه – وذلك من خلال موافقة المعيار للواقع العملى – كان معيارًا يتصف بصفة العلمية[2]. وبالفعل صدق (معيار العدالة الدينية) فى أماكن سوف أذكرها – أو بعضها– حسب المقام.

١- إذا كان الراوى (ظاهرى) المذهب، والمروى فى تحريم القياس: الراوى هو "أبو العباس المنصورى" روى بسنده مرفوعًا إلى النبى ﷺ: "أول من قاس إبليس، فلا تقيسوا" فالحمل فيه على المنصورى، وكان ظاهريًا[3].

٢- والأمر لم يتوقف على الظاهرية من السنة؛ بل تعداه إلى سنى محض يعمل بكل ما يقتضيه علم أصول الفقه، لا يأخذ بالظاهر فقط، فالراوى هذه المرة هو (نعيم ابن حماد الخزاعى" والمتن رواه مرفوعًا إلى النبى ﷺ: "تفترق أمتى على بضع وسبعين

---

(١) فتح المغيث للسخاوى ٢٩١/١ وقارن بـ إعلام الموقعين لابن القيم ٦٧/٣ وما بعدها. (٢٥).

(٢) فى معرفة مدى ثبات المقياس (المعيار)، ومدى فاعلية الفقرات – المضمون – التى يتكون منها المقياس، ومدى صدق المقياس انظر ص ٧١ من مجلة العلوم التربوية مقال الدكتور: ناصر الخوالدة، مجلة يصدرها معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة العدد ٩ يناير ١٩٩٨م.

(٣) الميزان ١٣٣/١.

فرقة أعظمها فتنة على أمتى قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال". إن "نعيمًا ممن يضع الحديث فى تقوية السنة وحكايات مزورة فى ثلب النعمان - أبى حنيفة - كلها كذب"[1]. ولا يخفى أن مساحة الأخذ بالقياس والاجتهاد بالرأى كانت تشغل مكانًا كبيرًا فى فقه أبى حنيفة ومدرسته من بعده.

٣- فى هذا المثال، الراوى مرجئ وهو "عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد، والرواية موقوفة على ابن عباس: "القدرية كفر، والشيعة هلكة، والحرورية بدعة؛ وما نعلم الحق إلا فى المرجئة" وهذا موضوع. وقال عباس بن مصعب فى تاريخ مرو: "... نعم نُقم عليه قولُه: الإيمان قول"[2].

٤- المثال هذه المرة فى (محمد بن الحجاج اللخمى) بائع الهريسة، قال ابن معين: كذاب خبيث. ومرة قال: كان يحدث "أطعمنى جبريل الهريسة". ليس بثقة[3].

٥- الراوى هو "فضالة بن الحصين العطار". روى عن محمد بن عمرو... عن أبى هريرة: ما عرض على رسول الله ﷺ طيب قط فرده" قال ابن عدى: وهذا لا يرويه عن محمد غير فضالة، وكان عطارًا فإنهم بهذا الحديث بهذا الإسناد خاصة لينفق العطر!!! [4].

٦- الراوى هو "عمر بن صالح البصرى، أبو حفص الأزدى" والمروى فى فضائل (أزد شنوءة). قال البخارى فيه: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائى والدراقطنى: متروك، روى بسنده إلى ابن عباس، قال: وفد على النبى ﷺ

---

(١) السابق ٤/٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) السابق ٢/٦٤٩.

(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص ٦٦٠ ترجمة ١٦٤٤.

(٤) السابق ص ٦٢٥ ترجمة رقم ١٥٦٧.

وفد من دوس – وهم أزد شنوءة – فقال رسول الله ﷺ: مرحبًا بالأزد؛ أحسن الناس وجوهًا، وأطيبهم أفواهًا، وأعظمهم أمانة، أنتم منى، وأنا منكم؛ شعاركم يا مبرور[1].

٧- الرواية فى (فضائل قزوين) والرواية رواها ابن ماجة القزوينى، المشار إليه بالرمز (ق) فى كتب الرجال، والرواية فى ترجمة "داو بن المحبر" قال ابن المدينى: ذهب حديثه. أبو زرعة وغيره: ضعيف. أبو حاتم: ذاهب الحديث، غير ثقة. الدارقطنى: متروك.

ابن ماجة... عن أنس – مرفوعًا: ستفتح مدينة يقال لها قزوين من رابط فيها أربعين ليلة كان له فى الجنة عامود من ذهب، وزمردة خضراء، على ياقوتة حمراء، لها سبعون ألف مصراع من ذهب، كل باب منها فيه زوجة من الحور العين. فلقد شان ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها[2].

ومن المواطن التى ثبت صدق معيار العدالة الدينية فيها – مرويات للشيعة فى فضائل على، والحق أن هناك شيعة ثقات لهم مرويات صحيحة فى فضائل على[3]، هذه الفضائل لم تخلع عليه صفات (الله سبحانه وتعالى) أو صفات الملائكة، أو صفات أسطورية، لكن منهم من راحوا – بعضهم – يكيلون الاتهامات للخلفاء الأربعة ووضعوا مرويات فى ثلبهم.

١- الراوى هو (الحكم بن ظهير الفزارى الكوفى – أى الشيعى –، قال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: ليس بشئ. وقال البخارى:

---

(١) الميزان ٣/٢٠٥ – ٢٠٦.

(٢) السابق: ٢/٢٠.

(٣) انظر فى هذه المسألة ص ١٣٥ من كتاب (إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

منكر الحديث وقال مرة: تركوه، والرواية مرفوعة إلى النبى ﷺ: "إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه"[1].

٢- "حكيم بن جبير" هو الراوى، وهو شيعى مقل. قال أحمد: ضعيف منكر الحديث. وقال الدارقطنى: متروك. النسائى: ليس بالقوى. الجوزجانى: حكيم بن جبير كذاب. والمروى مرفوع إلى الرسول ﷺ، رواه سليمان:"... قلت يا رسول الله، إن الله لم يبعث نبيًا إلا بين له من يلى بعده؛ فهل بين لك؟ قال: نعم، على. وهذا حديث موضوع. ورَوَى أيضًا عن على: "أمرت أن أقاتل الناكثين، والقاسطين، والمارقين[2]. ومن هذا القبيل رواية "أحاديث فى فضل أهل البيت - الرسول ﷺ وفاطمة والحسن والحسين ﷺ وفى مثالب غيرهم من الصحابة والراوى (كوفى) هو "زكريا بن يحيى الكسائى[3]. ويماثل ما سبق أن الراوى "مغيرة بن سعيد" والمروى فى فضائل على - كما زعموا -: "إى والذى فلق الحبة، لقد كان قادرًا أن يحيى ما بينى وبينك إلى آدم إن الرواية مؤداها، أن الإمام على - كرم الله وجهه - يحيى الموتى[4]. وللوصول إلى رأى قائم على الحصر والاستقصاء والاستقراء، قمت بتتبع المادة التى تعلقت متونها بالإمام على فى ميزان الاعتدال، فوجدت له ﷺ النصيب الأوفر من المدح، حيث بلغت المرويات المتعلقة به حوالى (١٢٦) رواية منها (١٢٤)[5] فى مدحه، و(٢) فى

---

(١) الميزان ٥٧١/١ - ٥٧٢.

(٢) السابق ٥٨٣/١ - ٥٨٤.

(٣) ص ٣٥١ من مختصر الكامل ترجمة رقم ٧١٢.

(٤) السابق ص ٧١٨ رقم ١٨٣٦، وقارن بالميزان ١٦٠/٤، ولسان الميزان لابن حجر ١٥/٦.

(٥) فى الجزء الأول من الميزان انظر ٢٨/١، ٣٢٥، ٩٠، ١٥٢ - ١٥٣، ٢٦ وفى الجزء الثانى انظر ٣٠٦/٢، ٢٧١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٤٩، ٣٦٨ (٢ مرة)، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٨٢،

غير ذلك[1].

وباستقراء المرويات المتعلقة بأبى بكر ﷺ لاحظت أنها وصلت إلى حوالى (٥٦)[2] مرة، منها (٥٤ فى مدحه)[3] و (٢) فى غير ذلك. وباستقراء المرويات التى وردت فى عمر ﷺ وجد أنها بلغت حوالى (٤٣) مرة منها (٤٢)[4] فى مدحه، و(٢) فى غير ذلك[5].

---

٣٧٨ – ٣٨٨، ٦٥، ٤٠٤، ٤٤٢، ٣٢٧، ٣٢٨ (٢ مرة)، ٤٢٨، ٤٠٧، ٢١٢، ١٧٦، ٢١١، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٨، ٢٣٠، ٢١٨، ١٥٤، ٢٥١، ٤٥، ١١٦، ٤١، ٦٩، ٤٩، ١٨، ٣، ٧٦، ٤٥٣، ٤٤٣، ٧٥، ٩٣، ٥٢٩، ٦٤٠، ٤١٠، ٤١٦ (٢ موضع)، ٥٨٦، ٦١٢، ٦١٣، ٤٧٢، ٤٨٨، ٦٦٤. وفى الجزء الثالث انظر ٢٥٥/٣، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤١٠، ٥٨٦، ٥٩٧، ٢٤٦، ٣٢٤، ٥٨٠، ٦٣٥، ٦٦٨، ٢٩٤، ٣١٥ (٢ مرة)، ٣١٩، ١١٣، ٣٤٠، ١٢٢، ٣٥٥، ٣٣٩، ٣٧٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٩٩، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠١، ٤١٧، ٤١٨. وفى الجزء الرابع انظر ٢٣٥/٤ (٢ مرة)، ٢٣٧، ٤٨٢، ٣٨٤، ٤٢٤، ٣٩٨ (٢ مرة)، ٤٠١، ٣٥٦ – ٣٥٧ (٢ مرة)، ٣٤٣، ٣٦٦، ٥٤٦، ٤٢٣، ٤٣٤، ٥٢٢، ٥٢٣، ٤٧٩، ٤٨٠، ٣١٨، ٩٩، ١١٥، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٤٠، ١٢٧، ١٥٠، ١٦٢، ٢١٥، ١٦٠، ٧٦، ٨٣، ٧٨، ٢١٧ (٢ مرة)، ١٦١.

(١) انظر الميزان، ٥٦٥، ٤٤٨.

(٢) الميزان ١٣/١، ٩٠، ٧٩، ٥٤. وفى الجزء الثانى: ٤٥٥/٢، ٤٦٦، ٥٦٣، ٥٨٤، ٥٦٩، ٦٨٣، ١٤٢، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٥٦، ٣٠٥، ٣١٧، ١٧٦، ٢١١، ٢١٨، ٢٧١، وفى الجزء الثالث: ١٨٠/٣، ١٨٣، ٩٣، ١٠، ١١، ٦٣٩، ٢٢١، ١١٧، ١٢٢، ١٢٠، ٣٦٢، ٦٩٩، ٤٣٨، ٣٥٠، ٣٩٠، ٣٥٩، ٦٠٩، ٦٠٦، ٦٢٧، ٦٢٦. وفى الجزء الرابع: ٦٠/٤، ١٢٤، ٣٠٥، ٨٥، ٩٦، ٦٤، ٤٦٣، ٤٥٠، ٣٤٣، ٤٤٢، ٤٧٧، ٢٢٣، ٤٨٠، ٢٨٢، ١٤٢، ٢١٦.

(٣) الجزء الرابع: ٢٠١/٤، ١٦١.

(٤) فى الميزان جـ١/٥٤، ٧٩، ٩٠، وفى الجزء الثانى: ٤٦٦/٢، ٥٦٣، ٥٦٣، ٤١٣، ٤١٥، ٤٨١، ٥١٩، ٦٧٥، ٥٦٩، ٤٨٤، ٦٠٣، ٦٨٣، ١٧٥، ٢١١، ٥٠، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣١٧، ٤٤٢، ٣٣٨، ٣٠٥، ٣٥٦، ٢١٨. وفى الجزء الثالث: ٣٩٠/٣، ٤٣٨، ٣٨١، ٣٩٩، ٣٦٢، ١١٧، ٦٣٩، ١٨٣. وفى الجزء الرابع: ٤٥٠/٤، ٣٤٣، ٣٠٥، ٤٨٠، ٢٠١، ٢١٦، ١٥٣، ٩٦، ٨٥.

(٥) انظر الميزان: ١٢٤/٤، ١٦١.

وبإحصاء المرويات التى جاءت فى عثمان ﷺ اتضح أنها حوالى (٣١) رواية منها (٢٦) [١] فى مدحه، و(٥) فى غير ذلك[٢]. وهذه نتيجة طبيعية فالذين وضعوا الكثير فى فضائل (على) ﷺ، وضعوا فى انتقاص (عثمان) - رضى الله عن الجميع - وبإحصاء المرويات التى وردت فى (فاطمة) ﷺ، وجدت أنها حوالى (٢٦) رواية كلها فى فضائلها وليس فى عكس ذلك[٣].

وباستقراء المرويات التى وردت فى (الحسن) و(الحسين)، ﷺ، اتضح أن هناك (١٦) رواية فى فضائل الحسين، و(١٤)[٤] فى فضل الحسن. وبحصر المادة التى وردت فى معاوية ﷺ اتضح أن عددها (٢٠) رواية منها (١٣) [٥] فى مدحه، والباقى (٧) فى غير ذلك[٦].

وورد فى فضل عائشة (١) رواية واحدة فقط[٧]. وفى فضل أبى هريرة (رواية) [٨]. وفى (الزبير) واحدة[٩]. وفى حمزة

---

(١) جـ٢/٤٣٢، ٤٤٣، ٤٤٢، ٥٢٨، ٥٤٦، ٣١٧، ٦٥٧، ٣٣٩، جـ١/٩٠، جـ٢/٢١٨، ١٧٥ - ١٧٦، ٢١١، جـ٣/١٠، ٣٩٩، ١١٧، ٢٩٦ (٢ مرة)، ٢٤٦، ٥٧١، جـ٤/٢٦٤، ٤٨٠، ٢٣٨، ٨٤، ٤٤٧ و ٣٤٣ - ٣٤٤، ٣٨٥.

(٢) ١/٣٥٣، ٤/٤٩٠، ٢/٦٤٠/١٠٧، ١١٠.

(٣) فى الميزان، جـ١/٢٦، ٨١، ١٧٢. وفى الجزء الثانى ٢/٥١٨، ٤١٠، ٤١٦، ٥٣٨، ٦١٨، ٥٨٦، ٦٤٥، ٤٩٢، ٤٩٥، ٤٩٨، ٣٨٢، ٤٠٠، ٣٨١، ٤٣، وفى الجزء الثالث: ٣/١٣٥، ٢٦٠، ٤٣٩، وفى الجزء الرابع: ٨٣١٤، ٤٢٣، ٢١٥، ٧٦، ١٤١، ١٤٩.

(٤) فى مرويات الحسين انظر الميزان: ١/٤٠، والحسن والحسين معًا ١/١٣، ٣٧ وفى الجزء الثانى، الحسين ٢/٣٨٢، والحسن والحسين معًا ٢/٤٠٠، ٢٥٠، ١١١، ١٣٥. وفى الجزء الثالث الحسن فقط ٣/٣٦٧، والحسن والحسين ٣/١١٧، ٣٩٥. وفى الجزء الرابع الحسين فقط ٤/٣٥، الحسن والحسين معًا ٤/٤٦١، ٣٦١، ٤٢٣، ٣٣، ١٤٩.

(٥) انظر الميزان: جـ٢/١٣، ٤١٠، ٣٩٨، جـ٣/١٤٢، ٣٣١، ٣٦٩، ٦٣٠، جـ٤/٤٨٢، ٤٣٢، ٣٣٣، ٢١٩، ٤٥٩، ٤٠٢.

(٦) الميزان ١/٢٧١، ٢٧، جـ٢/٦١٣، ٣٨٠، ٢٧٤، جـ٣/٢٧٧، جـ٤/٤٢٤.

(٧) الميزان ٤/٢٣٨.

(٨) السابق: نفسه.

(٩) السابق ٤/٢٦٤.

رواية[١]، وفى سلمان (رواية) [٢] وفى عمر بن عبدالعزيز رواية[٣]. وفى حسان رواية[٤]. وفى طلحة روايتان[٥]. ووردت فى عمرو بن العاص رواية فى غير مدحه[٦].

ويلاحظ من خلال هذا الاستقراء أن المحدثين - وبخاصة الذهبى - كما هنا - انتبهوا لمثل هذه القضية الخطيرة وهى مدح الصحابة - فى بعض الأحيان - وانتقاص بعضهم - فى أحيان أخرى-؛ بسبب الفتن التى حدثت بعد وفاة الرسول، وبعد مقتل عثمان، وبذلك أفاد معيار "العدالة الدينية" فى مثل هذه المواطن من السيرة والتاريخ الإسلامى، وقد تبلور هذا المعيار الكلى إلى معيار جزئى (هو: رد رواية من سب الصحابة) سوف يتم تناولها فى (معايير العدالة الخاصة بالرد) أى الوجه السلبى لتطبيق معيار العدالة الدينية[٧]. وبعد الحصر اتضح أن هذا المعيار طبق وحاصل التطبيق بلغ (١٦) مرة[*]، حسب المادة المجموعة. وإذا كان بعض المحدثين ممن تمذهبوا - الفرق - بمذاهب كلامية أو سياسية قد

---

(١) الميزان ٣٥٢/٢.

(٢) السابق ٩٨/١.

(٣) السابق ١١٨/٢.

(٤) السابق ١٨٣/١.

(٥) السابق: ٢٦٤/٤، ٢١٨.

(٦) السابق: ٤٤٢/٤.

(٧) انظر على سبيل المثال لا الحصر: هدى السارى لابن حجر ص ٥٦٨، والميزان ١٦٢/٣، ٦٣٣/١، ٦٠، والمجروحين لابن حبان ٣١/٣. وللمزيد من تطبيق هذا المعيار ودراسة وتحليل بعض مروياته موضعه فيما يلى بعد ذلك من بحوث الرسالة الحالية. ولأن الحصر والعد هنا له دلالة فسوف أسوق المواطن التى طبق فيها معيار (سب السلف)، لأن للأرقام دلالة هنا (المجروحين: ١٦/٣، هدى السارى ص ١٣٩، الميزان ١٢٢/١، ٢٥١ - ٢٥٢، ٦٦٠، ٣٦١/٣، ٣٩٣، ٢٧٤، ٣٢٥، ٢٤٩، ٦٣٠ (المجموع ١٦ مرة).

(*) كما فى الهامش السابق.

رووا ما يوافق مذاهبهم ويخالف مذاهب الآخرين، فإن المحدثين انتبهوا إلى ظاهرة خطيرة جدًا وهى أن بعض الرواة من أهل السنة رووا مرويات فى مثالب الفرق الأخرى ونبهوا إلى ذلك.

بعد العرض السابق لبعض أخطاء المحدثين فى جرح الرواة، وعرض مواطن نجاح معيار العدالة الدينية - يحق لى أن أتساءل: هل سكت المنصفون من المحدثين عن هذا الظلم لبعض الرواة من قبل بعض المحدثين الذين جرحوا الرواة - أحيانًا - جرحًا غير مفسر؟

الإجابة: ينبغى أن ينظر إلى هذه الأحكام الجائرة نظرة تفصيلية، بمعنى أن هذه أخطاء وهفوات وزلة عالم، ليس معنى هذا أن المحدثين كانوا جائرين وظالمين فى كل أحكامهم، وقد لخص الذهبى هذا الاختلاف فى كلمات قليلة، لها دلالة منهجية كبيرة فى علم الحديث، قال: "ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدًا، ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم فى مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه فى نقده، فله أجر واحد، والله الموفق"(١).

والفهم الصحيح الوحيد لهذه العبارة هو: أن الراوى الذى ظلم من قبل ناقد أو بعض النقاد، أنصفه نقاد آخرون والعبرة بالدرس والتحليل وتحكيم القواعد للوصول إلى الرأى الراجح فى الراوى، وينظر هل هو جرح مفسر، ذكر دليله أم لا؟ هل هو كلام أقران؟ وإذا كان كلام أقران، هل هو مفسر أم لا؟ وينبغى أن يتفقد الناقد كل القرائن والملابسات والسياق الذى صدرت فيه آراء

---

(١) الموقظة فى علم مصطلح الحديث للذهبى ص ٨٤، بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سوريا. ط٢، ١٤١٢ هـ.

المحدثين[1]. وعلى الناقد أن يتحرى الدقة فما يصح فى موضع قد لا يصح فى آخر.

أعود فأكرر: ماذا فعل المحدثون المعتدلون تجاه ظاهرة "ظلم الرواة"؟

للقضاء على هذه الفوضى، قاموا بوضع قواعد للجرح والتعديل - القاعدة الأولى: تقديم الجرح على التعديل. القاعدة الثانية: لا يقبل كلام الأقران فى بعضهم البعض حتى لو كان مفسرًا. القاعدة الثالثة: لا يقبل الجرح إلا مفسرًا.

بدأ علم الحديث بنقد (ضبط الراوى) لا عدالته، حيث كان الصحابة يوهم بعضهم بعضًا، ويخطئ بعضهم بعضًا، ولم يكن أحدهم يشك فى صدق وعدالة صاحبه؛ لأن أحدهم قد لا يسمع الحديث فيفتى بغيره، وقد لا يعلم الناسخ من المنسوخ[2]؛ لذلك قال الذهبى فى ترجمة عمر بن الخطاب: "وهو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل[3] وربما كان يتوقف فى خبر الواحد إذا ارتاب"[4]. وقال: "وقد كان عمر من وجله أن يخطئ الصاحب على رسول الله ﷺ يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن"[5].

---

(١) انظر تعليق الشيخ المحقق، الموضع السابق نفسه حيث نبه إلى أن ابن حجر أخطأ فى فهم هذا النص فأحدث صنيعه اضطرابًا شديدًا لشراح "النخبة لابن حجر" وطلاب العلم.

(٢) هناك فروق فردية بين البشر، تنطبق على الصحابة، مثلما تنطبق على غيرهم، هذه الفروق أثرت على كم وكيف التحصيل عندهم. قارن بـ ص ١٠٤ من منهج النقد التاريخى للدكتور عثمان موافى.

(٣) سبق له أن قال (٢/١) من تذكرة الحفاظ فى ترجمة أبى بكر: "وكان أول من احتاط فى قبول الأخبار".

(٤) تذكرة الحفاظ ٦/١.

(٥) السابق: ٦-٧.

ورغم مجئ أحاديث عن الرسول ﷺ تنهى عن الكذب عليه[1]، إلا أنه- على فرض أنه كذب عليه فى حياته - كان حيًا وكان الصحابة يقومون بالدفاع عن الحديث النبوى ضد المنافقين. إن المحدثين قاموا بوضع هذه القاعدة فى سياق (حدوث الفتن) بعد مقتل عثمان ﷺ ومقتل على ﷺ، ولمزيد من الشك فى مرويات المنافقين والكذابين، والصراع بين أهل الرأى وأهل الحديث، والصراع بين الفرق من سنة وخوارج وشيعة ورافضة.... إلخ وكانت غايتهم شريفة وهدفهم عظيمًا، إلا أنه - فى بعض الأحيان - أسئ استخدام تطبيق هذه القاعدة، التى من إيجابياتها أنها تفيد الشك المنهجى، وأن على السامع والناقد للمرويات أن يثبت فى النقل ويتوقف فى المرويات، فالسماع شئ والتحديث شئ آخر، والرواية شئ، والدراية شئ آخر، على الطالب أن يسمع ما شاء وقت التلقى لكن عند الأداء عليه أن (ينتخب) و(ينتقى) و(يغربل) ولا يحدث إلا بما صح لديه إن "جرح الراوى، معناه اتهامه فى عدالته أو ضبطه؛ لأن من أساس صحة الرواية العدالة والضبط، فأى خلل يتطرق إلى عدالة الراوى أو ضبطه، يؤدى إلى جرحه وإثارة الشك والريب حول روايته، إذ لم تعد صالحة للقبول، وعلى كل حال، فالأساس فى الجرح، الاتهام أو الشك، ومن الشك يصل المرء إلى اليقين، وليس معنى اليقين هنا الصحة، أو الوصول إلى الحقيقة، وإنما معناه الثبات على رأى أو القبول والتسليم. وهذا يتفق وأسس المنهج العلمى فى العصر الحديث، فالمنهج العلمى فى العصر الحديث، يبدأ بالشك، ومن الشك يصل الباحث إلى اليقين، وليس معنى اليقين هنا - أيضًا - الوصول إلى الحقيقة، وإنما معناه القبول أو التسليم أو الاعتقاد[2].

---

(١) انظر فى هذه الأحاديث ص ٣ من السابق.

(٢) منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوربى للدكتور عثمان موافى ص ١١٤، نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٩٤م.

يقول جون ديوى: "إذا كان البحث يبدأ بالشك، فهو ينتهى بإقامة الظروف التى من شأنها أن تزيل ما يستدعى ذلك الشك، وهذه الحالة الأخيرة يمكن تسميتها الاعتقاد والمعرفة غير أنى لأسباب أبديها فيما بعد أفضل تسميتها جوازًا التقرير المقبول. فقد يظن أن لفظة الاعتقاد مناسبة للدلالة على ما يتمخض عنه من نتائج. فبينما الشك حالة قلقة من التوتر تلتمس لها مخرجًا ومتنفسًا فى عمليات البحث، نرى البحث ينتهى ببلوغه حالة مستقرة على رأى، وهذه الحالة المستقرة إن هى إلا علامة مميزة للاعتقاد بمعناه الصحيح، وبهذا يكون لفظ الاعتقاد مناسبًا لتسمية النهاية التى ينتهى إليها البحث"(١).

هذا هو الوجه الإيجابى لتقديم الجرح على التعديل؛ لكن كما قلت، ليس العيب فى وضع القاعدة، القاعدة منهجية بدرجة عالية كبيرة جدًا وليست مثالية بأى حال، وهى واقعية وتدعو إلى البحث العلمى، – الغالبية منهم – أو بعضهم – عندما حكموا قاعدة (ليس ما صح سندًا صح متنًا) و"قواعد نقد المتن" والعيب ليس فى هذه القاعدة أو هذا القانون، إنما العيب عند بعض المحدثين – أو كل المحدثين – فى بعض الحالات النادرة – أو الغالبة – فى التطبيق. إن "شرط تقديم الجرح على التعديل فى جميع الأحوال، شرط له وجاهته لأن فيه زيادة علم ومعرفة، ولأن الجارح لا يكذب المعدل فى تعديله بل يصدقه، ويضيف إليه جديدًا، فكأنه يقول له: أنا معك فى أن هذا الراوى عدل صدوق أمين، ولكنه غير ضابط أو يهم أحيانًا وفيه غفلة، لم تعرفها أنت لكنى عرفتها، والمهم أن يذكر سبب جرحه، وعلينا أن نحكم بعد ذلك وننظر بعين المنطق والصواب، لنرى هل هو محق فى جرحه أو لا، فإذا كان محقًا فى ذلك قدمنا

---

(١) المنطق ونظرية البحث، جون ديوى ص ٦٣ ترجمة الدكتور زكى نجيب محمود، رحمه الله، ط دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.

الجرح على التعديل، وإذا لم يكن كذلك وجرح الراوى بأشياء لا تجرح، رفضنا قوله وقدمنا التعديل. ولما كان للجرح هذه المكانة فى نقد الرجال، وجدناهم يختلفون فيما يجرح، وما لا يجرح"(١).

وليس أدل على هذا الاختلاف من الشواهد التى تم تقديمها آنفًا. إن أسباب الاختلاف فى الجرح والتعديل، وحديثنا هنا ينصب على الجرح غير المفسر، من قبل العدالة – من أسبابه أنهم كانوا يضعون القاعدة بناءً على حالة خاصة أحيانًا – وهى هنا سياق الفتن واستغلال الحديث فى الدعاية للمذهب السياسى والفقهى والكلامى – ولكنهم عندما يطبقونها على جزئيات كثيرة وعديدة، يحسون بخللها وقصورها، فيضعون قاعدة أخرى مكملة لها، وقد لا تكون هذه وافية بمطلبهم، فيضعون أخرى وهكذا.

مثال ذلك: قولهم: "الجرح مقدم على التعديل"، هذه قاعدة فى نقد الرجال وضعوها بناء على حالة خاصة، ولكنهم لاحظوا عند التطبيق الشامل لها على حالات جزئية كثيرة أنه قد ظهر خلل فيها، فجرح أناس آخرين بأشياء لا تجرح، ومن ثم وضعوا قاعدة أخرى تفسر السابقة، وتجعلها أكثر تحديدًا، فقالوا: "لا يقبل الجرح إلا مفسرًا"، ثم لاحظوا البواعث النفسية التى قد تبعث على الجرح، فقيدوها بالقاعدة السابقة وحددوها أيضًا بقاعدة أخرى، مفسرة ومفصلة ومبينة لها كقولهم "قول العلماء بعضهم فى بعض غير قادح فى العدالة" وكذا "قول القرين فى القرين، والمعاصر فى المعاصر"(٢).

والقيمة المنهجية – هنا لمنهج بعض المحدثين – هى ما يسمى "بنقد النقد" على المستوى النظرى التصورى فى وضع القواعد، حيث إن ما مر "يدلنا على أن بعضهم، كان يمارس النقد فى نطاقه

---

(١) منهج النقد التاريخى، ص ١١٦.

(٢) السابق ص ١٧٦.

الخاص ويضع قواعده النقدية بناءً على حالة عنده، ولكن يحدث بعد ذلك أن يأتى آخر فيحس بقصور قاعدة زميله، فيضع قاعدة أخرى تفسر القاعدة السابقة وتشرحها، وتجعلها أكثر تحديدًا وبيانًا، أو يحس الواضع نفسه هذا الإحساس، فيحاول أن يتفادى ما فى قاعدته من قصور أو خلل، فيضع قاعدة أخرى لأجل ذلك[1]. وبناء عليه يمكن وصف منهج المحدثين - بعضهم - بأنهم لم يقوموا بوضع القواعد النظرية والمصطلحات العلمية لهذا المنهج إلا من خلال الممارسة والتطبيق العملى، اعتمادًا على ما أثر عن السلف، أى خبرة السلف وخبرتهم أيضًا، وسواء أكانت خبرتهم، أو خبرة سلفهم أو هما معًا، فهى على كل حال خبرة حسية، والخبرة الحسية لا تأتى إلا بالممارسة والتطبيق العملى[2].

ولم يتناول المحدثون هذه القواعد بالتسجيل والتنظير لها فى بطون ومقدمات كتب الجرح والتعديل فقط، بل تناولوها فى مبحث الجرح والتعديل فى كتب الدراية[3]، وأفردوا لها المؤلفات من مثل تاج الدين السبكى فى كتابه "قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين".

كما أن النقاد من المحدثين راعوا عملية مناقشة اللاحق للسابق فى أحكامه (نقد النقد). ويعتبر هذا محاولة منهم للقضاء على بعض العيوب التطبيقية لمعيار "العدالة الدينية".

---

(١) السابق ص ١٧٦.

(٢) السابق ص ١٧٧.

(٣) انظر على سبيل المثال: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١١١، الاختصار لابن كثير، والباعث للشيخ أحمد شاكر رحمهما الله، ط٢ مكتبة صبيح، القاهرة د.ت. وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٣ تحقيق د. نور الدين عتر، ط٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٩٧٢م.

أولاً: نقد النقد من الوجهة النظرية: - نقد النقد عند ابن أبى حاتم

أول من قام بالتنظير لنقد النقد - فيما وصلنا من تراث حديثى - ما كتبه ابن أبى حاتم، تقديمًا لكتابه فى الجرح والتعديل، سماه (تقدمة المعرفة) حيث فرق ابن أبى حاتم بين الرواة العاديين والرواة النقاد فقال: "ثم خلفهم تابع التابعين، فكانوا على مراتب أربع: منهم الثبت الورع، الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذى لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه فى الرجال. ومنهم العدل فى نفسه، الثبت فى روايته، الصدوق فى نقله، الورع فى دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذى يحتج بحديثه ويوثق فى نفسه. ومنهم الصدوق الورع الثبت المغفل، الذى يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه. ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب فى الحلال والحرام. وخامس قد ألصق نفسه بهم ودس بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، وممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم، الكذب فهذا يترك ويطرح حديثه...."[1]. إن ابن أبى حاتم يشترط فى الجارح أن يكون ثبتًا ورعًا جهبذًا ناقدًا للحديث، ولا يخفى أن الحديث عن شروط الجارح - هو حديث عن جانب نظرى فى نقد المرويات؛ لأن الراوى - الذى قد يكون ناقدًا - جزء من كل هو سلسلة السند.

نقد النقد عند الإمام الذهبى:

قام الذهبى بالتنظير لظاهرة نقد النقد، وله نظرية كاملة متكاملة،

---

(١) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص ٥٩ ط الهند.

نظرًا وتطبيقًا، حيث أفردهم – على المستوى النظـرى – بكتـاب سماه "ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل[1]" حيث قسم النقاد إلى ٢٢ طبقة، وبلغ عدد النقاد عنده ٧١٥ ناقدًا، هذا من حيث الكم والتقسيم الزمنى، وهذا التصنيف الزمنى والكمى اشترك مع الذهبى فيه ابن أبى حاتم وابن عدى[2]، لكن الذهبى تفوق على الجميع بأنه لم ينظر إلى النقاد نظرة زمنية كمية فقط، وإنما تناول مناهجهم – من حيث الكيف – بالدراسة والتحليل. إن الناقد قد يكـون سـابقًا زمنيًا لناقد آخر لا حق له لكن الأخيـر يمتـاز منهجـه بالدقـة والاستقصاء والحصر والخبرة بالرجال والإنصاف والعدل، بدليل أن مصطلح "المنكر عند بعضهم – المتشددين من المتقدمين بالذات – له دلالة وصفية، فقد يطلقون النكارة على مجرد التفرد[3].

إن التقسيم الزمنى يفيد فى أشياء منها: هل عاصر الناقد الراوى؟ هل هو من أهل بلده؟ معرفة اتصـال وانقطـاع روايـة الجـرح والتعديل، مثلاً ابن معين له رواة لآرائه فى الجرح والتعديل، فـى هذه الحالة نعرف هل رأيه هذا جاء بسند متصل أم منقطع؟ وبالتالى تحكم على مدى ثبوت رأيه هذا، أو انقطاعه، وهذا يفيد فى الترجيح بين الروايات المختلفة المتناقضة التى رواها تلاميذه، وهـل الناقـد متأخر عن الراوى فوصله الحكم عليه – على الراوى – من خـلال الرواية أو الوجادة فى الكتب؟ ومثال تطبيقى عليه هو: إذا تعارض

---

(١) هذا الكتاب الصغير جمعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة مع رسائل أخرى وحققه ونشـره ضمن مجموعة رسائل حديثية، وطبع ببيروت، ط٣ ١٤٠٠هـ. بدار القرآن الكـريم وله فى هذا المجال"تذكرة الحفاظ". وله (كتاب المعين فى طبقات المحـدثين) ويقصـد بالمحدثين هنا النقاد، ويقصد بالحفاظ فى الكتاب السابق (النقاد) أيضًا، وبلغ عددهم فى المعين (٢٨ طبقة).

(٢) مقدمة كتاب الكامل لابن عدى.

(٣) سيأتى بيان ذلك فى معايير الرد الخاصة بالضبط.

رأى ابن معين أو غيره ممن عاصر الراوى وشاهده وجرب عليه الصدق – أو العكس – مع رأى ناقد متأخر عنه أو ليس بلديه، فى هذه الحالة يقدم رأى الأقرب من حيث الزمن.

إن التقسيم السابق للنقاد إلى طبقات زمنية – تقسيم يراعى الكم لا الكيف[1]، أما التقسيم القادم فهو يراعى الكيف؛ لذلك بعد أن سرد الذهبى نماذج من كل طبقة من الطبقات السابقة قال: "ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعبارته الكثيرة. أما قول البخارى: (سكتوا عنه)، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه. وكذا عادته إذا قال: (فيه نظر)، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة. فهو عنده أسوأ حالاً من (الضعيف). وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوى)، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثبت. والبخارى قد يطلق على الشيخ: (ليس بالقوى)، ويريد أنه ضعيف، ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل، فمنهم من نفسه حاد فى الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل. الحاد فيهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم. والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخارى، وأبو زرعة. والمتساهل كالترمذى، والحاكم، والدارقطنى فى بعض الأوقات"[2].

قسم الذهبى فى "الموقظة" النقاد إلى طبقات زمنية[3]، معترفًا بهذا التقسيم، وسائرًا على منهج السابقين، لكنه يرى أن التقسيم

---

(١) تناول الذهبى عملية الكيف فى معظم مؤلفاته بالدراسة لكنى آثرت هنا الاعتماد على كتاب "الموقظة".

(٢) الموقظة للذهبى ص ٨٣.

(٣) بلغ عددهم فى الموقظة (٢٤) طبقة.

الزمنى، ينبغى أن يضاف إليه معايير أخرى، منها: الوقـوف أولاً على اصطلاحات وعبارات النقاد ومعرفة دلالتها قبل إصدار الحكم النهائى على الراوى. إن قوله: (والدارقطنى فى بعض الأحيـان) معناه أن اعتدال الناقد وتشدده وتساهله أمور نسبية، مارس ذلـك على المستوى التطبيقى - مع كل النقاد، فالبخارى المعتدل، كمـا سيأتى، رد له مرويات، وآراء فى الجرح والتعديل، وكذلك مسلم، ورد جرح الأقران، فكان عليه أن يعمم هذا الحكم على الجميع بدلاً من الدارقطنى وحده.

أولاً: نقد النقد عند الذهبى على المستوى التطبيقى (الجانب الكمى)

١- **نقده للبخارى**، قال الذهبى فى ترجمة (إسحاق بن محمد بن إسماعيل): "قد روى عنه البخارى ويوبخونه على هذا". إن ذلـك بسبب قول العقيلى: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليهـا. وقال الدارقطنى: لا يترك. وقال أيضًا: ضعيف. وكذا ذكره أبـو داود، ووهاه جدًا، ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك"(١).

إن مشافهة الرواة والحكم عليهم بمعايير ضمنية - كما فى حالة البخارى المشافه للرواة - وهو غير الذهبى الذى يتعامل مع آراء نقاد وليس مع الرواة. البخارى أثناء مقابلته للراوى تكون المعايير ضمنية وكامنة فى ذهنه، وهو حافظ للمرويات الصحيحة وغيرها ويعرف أسماء الثقات والضعفاء، فمبشافهته للراوى قد يصدر حكمًا عليه فيه بعض الخلل - أحيانًا - كما هنا، لما فيه من حكم آتى فيه بعض العجلة - أحيانًا -. إنه قد يفهم الناقد - البخارى هنا - مـن كلام الراوى - فى اللحظة التى يختبره فيها - معـانىَ ودلالاتٍ لا

---

(١) الميزان ١/١٩٨ - ١٩٩.

يقصدها الأخير، كما أن الفكرة تحتاج إلى اختمار فيتسرع الناقد ويأخذ حكمًا عليه قد يصيبه الوهم فيه. وهذا عيب من عيوب الحكم على الرواة من قبل الناقد المعاصر لهم. أى أن هناك فارقًا بين مرحلة الشفاهية ومرحلة التدوين التى انتهت بانتهاء القرن الرابع الهجرى؛ لذا شاعت ظاهرة استدراك اللاحق على السابق بداية من هذا القرن؛ لأن اللاحق توفرت له مادة علمية من عدة مصادر أعمل عقله فيها وقارن بين آراء النقاد فتوصل إلى الراجح منها.

ذ لقد وَهَم الذهبىُّ البخارىَّ فى عدة مواضع من مؤلفاته، قال: "الحكم بن عتيبة ابن نهاس. ذكره ابن أبى حاتم وبيض له[1]. مجهول. وقال ابن الجوزى: إنما قال أبو حاتم هو مجهول؛ لأنه ليس يروى الحديث، وإنما كان قاضيًا بالكوفة، وقد جعل البخارى هذا والحكم بن عتبة الإمام المشهور واحدًا، فعد من أوهام البخارى"[2]. وقال فى الكاشف: "مرثد بن وداعة... عن عبد الله بن حوالة، وعنه حريز بن عثمان وصفوان بن عمرو، قال البخارى له صحبة فوهم"[3]. وقال فى ترجمة (حرب ابن ميمون العبدى": "وقد خلطه البخارى وابن عدى بالذى قبله، وجعلاهما واحدًا والصواب أنهما اثنان: الأول: (حرب بن ميمون أبو الخطاب الأنصارى،: صدوق. والثانى: العبدى – ضعيف". قال عبد الغنى بن سعيد: هذا مما وهم فيه البخارى، نبهنى عليه الدارقطنى"[4]. ومن قبيل الوهم أن محمد

---

(١) بيض له، أى سجل اسمه ثم ترك الحكم عليه، حتى تجتمع لديه الأدلة التى يحكم من خلالها على الراوى. ثم ترك هذا البياض لعدم وجود مرويات أو أنها نادرة جدًا بحيث لا يستطيع الحكم عليه من خلالها.

(٢) الميزان: ١/٧٧.

(٣) الكاشف ٣/١٣٠.

(٤) الميزان: ١/٤٧١.

بن سعيد المصلوب أخرج له البخارى فى مواضع وظنه جماعة[1].

ومن الأحكام التى تماثل ما سبق أن "البخترى بن المختار روى له مسلم والنسائى، وعنه شعبة، ووكيع. وله فى مسلم حديث عن أبى بكر بن عمارة، ولم يرو له وكيع فقط؛ بل وثقه أيضًا، قال البخارى: يخالف فى بعض حديثه. وقال ابن عدى: لا أعلم له حديثًا منكرًا[2].

ومن مواطن الخلل المنهجى أن النقاد يضعون المنكرات أسفل ترجمة الراوى الأضعف فى سلسلة السند؛ لأن ذلك لا يليق إلا به، فالحمل عليه لأنه الأقل مرتبة ودرجة وقيمة فلا يليق بمن هو منصف أن يلصق المرويات الباطلة الموضوعة والمنكرة بمن هو أعلى درجة منه. إن المتن مضمونه "لما ولدت فاطمة بنت النبى ﷺ سماها المنصورة، فنزل جبرائيل فقال: الله يقرئك السلام، ويقرئ مولودك السلام... الحديث بطوله". أورد الذهبى المتن فى ترجمة "عبد الله بن جرير"[3] وأورده البخارى فى ترجمة "مجالد بن سعيد الهمدانى" وهو "مشهور صاحب حديث على لين فيه"[4] ثم ذكر الذهبى علة رد الرواية قائلاً: هذا كذب صريح؛ لأنها ولدت قبل البعثة بخمس سنين أو نحوها؛ وما كان ينبغى أن يذكر هذا الحديث فى ترجمة مجالد؛ فإنه موضوع على ابن نمير، فالآفة من

---

(١) الميزان ٥٦٣/٣. وانظر لمزيد من الوهم، وظن الراوى اثنين –استدراك الذهبى على البخارى فى ٣٧٨/١ من الكاشف و ٦٧٧/٣ من الميزان و ٥٧/١ كاشف و ٢٨٧/٣ ميزان و ٢٧٦/٢ ميزان.

(٢) الميزان ٣٠٠/١.

(٣) الميزان ٤٠٠/٢.

(٤) السابق: ٤٣٨/٣، مع ملاحظة أن البخارى لم يورد الرواية فى صحيحه بل أوردها فى "الضعفاء" لأن له مؤلفات أخرى فى الرجال الثقات والضعفاء.

ابن جرير[1]. وقال الذهبى فى ترجمة (شعيب ابن حيان... ذكره البخارى هكذا فى الضعفاء. قلت: هو الذى مر، اختلف فى أبيه، فقيل: حرب "ويقصد الذهبى بالذى مر (شعيب بن حرب المدائنى) وهو: "وثقوه"[2]. وهذا يدل على أن الوهم فى الأسماء يؤدى إلى الاختلاف فى نتيجة الحكم تمامًا؛ فالأول – على فرض أنهما اثنان – ضعيف والثانى ثقة.

وقد تتناقض أحكام البخارى فيورد الرجل فى "صحيحه" ثم يورده فى كتاب "الضعفاء" ومنهم "عباد بن راشد البصرى صدوق... أخرج له البخارى مقرونًا بغيره؛ لكنه ذكره فى كتاب الضعفاء"[3]. و"عطاء بن عبد الله الخراسانى، روى له الأربعة، والبخارى، ومسلم مقرونًا. وقد ذكر البخارى عطاء فى الضعفاء[4]. أما "مقسم – الراوية عن ابن عباس – فهو صدوق من مشاهير التابعين فـ (العجب أن البخارى أخرج له فى الصحيح وذكره فى كتاب الضعفاء"[5]. وحصين بن عبد الرحمن، أبو الهذيل السلمى الكوفى، أحد الأعلام. قال أحمد: ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث، روى له الستة، وذكره البخارى فى كتاب الضعفاء؛ فلهذا ذكرته وإلا فهو من الثقات[6].

وقد أورد الذهبى فى مؤلفاته آراء الذين انتقدوا البخارى فى مواضع متفرقة واعتمدها منهم (عاصم بن عمرو البجلى)، قال فيه: "لا بأس به إن شاء الله، وهو من قدماء شيوخ شعبة. قال ابن

---

(١) السابق: نفسه.
(٢) السابق ٢/٢٧٦.
(٣) الميزان ٢/٣٦٥.
(٤) السابق ٣/٧٣ – ٧٤.
(٥) السابق ٤/١٧٦.
(٦) السابق ١/٥٥١.

أبى حاتم: سألت أبى عنه، فقال: صدوق، أورده البخارى فى كتاب الضعفاء؛ فسمعت أبى يقول: يحول من هناك[1]. أما عبد الله بن عبد الله، أبو المنيب المروزى، "فقد وثقه ابن معين وغيره، وقال البخارى: عنده مناكير، فأخذ أبو حاتم ينكر على البخارى لذكره أبا المنيب فى الضعفاء. وقال: هو صالح الحديث. وقال ابن عدى: هو عندى لا بأس به"[2].

ومن المثالين السابقين وغيرهما (كما فى الهامش) يتضح أن المحدثين – والذهبى بالذات – مارسوا ظاهرة (نقد النقد)؛ لأن البخارى اشترط على نفسه إخراج الصحيح فقط، وله مؤلفات تطبيقية فى الرواة، وهى كثيرة مثل "الضعفاء الكبير" "والضعفاء الصغير" وله "التاريخ الكبير" و"التاريخ الصغير". فإذا أورد راويًا فى "الضعفاء" ثم أورده فى (الصحيح) الذى اشترط على نفسه أن "يغربله" و"ينتقيه" من العديد من المرويات التى بين يديه "كان ذلك نقدًا للنقد"، على المستوى التطبيقى؛ لأن البخارى "ناقد"، وينطبق الأمر على مسلم – كما سيأتى – فى نقد الذهبى له. وقد يورد البخارى الرجل فى الضعفاء دون ذكر الدليل، قال الذهبى: "أرقم بن شرحبيل، أخو هذيل الأودى. ذكره البخارى أيضًا فى "الضعفاء" فقال: سمع ابن مسعود. روى عنه أبو قيس وأبو إسحاق، ولم يذكر أبو إسحاق سماعًا منه. قلت: لم يذكر أبو عبد الله مستندًا لذكره فى كتاب الضعفاء. وقد روى عنه أيضًا أخوه، وعبد الله بن أبى السفر، وثقه أبو زرعة وغير واحد"[3].

ويستنتج من المثال السابق أن الاعتدال والتشدد والتساهل أمور نسبية، فقد يجرح المعتدل دون ذكر الأسباب، فيكون جرحه غير

---

(١) السابق ٣٥٦/٢ وانظر مثالاً آخر ٣٨٧/٢ أيضًا.

(٢) السابق ١١/٣.

(٣) السابق ١٧١/١.

مفسر فيرد. لقد اعتمد الذهبى – هنا – توثيق أبى زرعة المعتدل، أضف إلى ذلك موافقة غيره – أبى زرعة – له على هذا الحكم.

وفى رواية البخارى "النيل والفرات ينبعان من الجنة" – قال ابن كثير: هذا مخالف للحس[1]. ومع أن البخارى قال فى (مسلمة بن على الخشنى: "منكر الحديث" ومتن (النيل والفرات) يورده النقاد أسفل "ترجمته على أنه من مناكيره؛ إلا أنه أورد الرواية السابقة فى الصحيح كما مر. والمتن رده الذهبى فى أربعة مواضع من ميزانه[2].

وأحيانًا يورد الذهبى رأى البخارى المردود بطريقة ضمنية فلا يعلق عليه أو يناقشه؛ لكنه يترك للدارس الحكم النهائى، مثال على ذلك قوله: "محمد بن مسلم ابن أبى الوضاح،.... وثقه جماعة وتكلم فيه البخارى ولم يترك"[3].

أما اعتراض السابقين على البخارى، واعتراض الذهبى القادم – فسببه: أن هناك رواة بلغوا من العدالة والصدق والإتقان والشهرة درجة عالية – لكن لم يخرج البخارى لهم فى صحيحه. على سبيل المثال: "سهيل ابن أبى صالح، روى له مسلم، والأربعة، وهو أحد العلماء الثقات، ووثقه العجلى، قال ابن عدى: هو عندى ثبت، لا بأس به، له نسخ. روى عن أبيه وعن جماعة عن أبيه. ويدل على ثقته كونه ميز ما سمع من أبيه، وما سمع من أصحاب أبيه عن أبيه. وقال السلمى: سألت الدارقطنى: لم ترك البخارى سهيلاً فى الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرًا؛ فقد كان النسائى إذا حدث بحديث لسهيل، قال: سهيل والله خير من أبى اليمان،

---

(١) انظر مقدمة البداية والنهاية (أى طبعة) فى سياق حديث ابن كثير عن الأنهار والمحيطات.

(٢) الميزان ٣٩/٢، ١٠٩/٤، ١١١، ١٦١.

(٣) الكاشف ٩٧/٣ ولمزيد من الشواهد انظر ٤٥/٢ من السابق، ١٧٧ أيضًا، ١٣٧ كذلك، والميزان ٣، ٧٧، ٦٤٩.

ويحيى بن بكير، وغيرهما. وكتاب البخارى من هؤلاء ملآن. الحاكم: روى له مسلم الكثير، وأكثرها فى الشواهد"[1]. وقال أيضًا: "داود بن أبى هند، حجة. ما أدرى لم لم يخرج له البخارى؟"[2].

روى بسنده إلى الترمذى، عن البخارى – وذلك فى تاريخه، قال: رأيت أحمد وعليًا وإسحاق والحميدى يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، فمن الناس بعدهم؟! قلت: ومع هذا القول فما احتج به البخارى فى جامعه؛ مع أنه أحد علماء زمانه. وقال الأوزاعى: "ما رأيت قرشيًا أكمل من عمرو بن شعيب"[3].

وأحيانًا يتناقض البخارى فيورد الراوى مرة فى تاريخه ويوثقه، ثم يذكره فى الضعفاء[4]. كما أنه نقد البخارى فى ثلاثة مواضع تتعلق بنقد المتون[5] وبذلك نقد الذهبى البخاريَّ فيما لا يقل عن (٤٠) موضعًا.

٢- **أما نقده لمسلم:** فكان قليلاً، فمن أوهام مسلم أنه فرق بين عطاء بن أبى مسلم، وابن أبى ميسرة، قال الذهبى: "عطاء بن عبد الله الخراسانى، وهو عطاء بن أبى مسلم. من كبار العلماء، قال يحيى بن معين: عطاء الخراسانى – قالوا: ابن أبى مسلم وقالوا: ابن أبى ميسرة. وقال البخارى: عطاء بن عبد الله هو ابن أبى مسلم. سألت عبد الله ابن عثمان عن عطاء، فقال: نحن من أهل بلخ. وقد فرق مسلم والنسائى بينهما فجعلاهما اثنين. قال ابن عساكر: وهما، هما واحد"[6].

---

(١) الميزان: ٢/٢٤٣ – ٢٤٤.

(٢) السابق ٢/١١ وللمزيد من الشواهد انظر ١/٢٦٧. ٢٦٥ من الميزان.

(٣) الميزان ٣/٢٦ وسير النبلاء ١١/٤٩٨ فيه شاهد آخر (ترجمة محمد بن رمح).

(٤) الميزان ١/٢٤٧.

(٥) انظر ١/٦٤١، ٤/١٨٩، ٤٦ من الميزان.

(٦) الميزان ٣/٧٣.

ومن انتقادات الذهبى لمسلم أنه نبه إلى أن مسلمًا يخرج فى صحيحه لمن ليسوا على شرطه، وفى هذا دعوة لعدم تقديس البشر؛ لأنهم أحيانًا يخالفون – فى تطبيقهم – نظرياتهم، وذلك بسبب مخالفة الواقع لهذه النظريات، والحاجة معيار، والضرورات تبيح المحظورات، وقد أحل الله الميتة فى مواضع وأحوال وظروف خاصة[1].

إن عدم الوقوف على (نقد النقد) واستدراكات اللاحق على السابق، يعنى الجهل بتاريخ العلوم، وبالتالى عدم فهم دلالات الأحكام، والفهم الخطأ للمصطلحات ودلالاتها، وعدم معرفة اختلاف (التنوع) واختلاف (التضاد)، وكل هذا يؤدى إلى التنظير الخطأ لمسائل وقضايا العلم، والسكوت عن أخطائهم، ومدحهم بما ليس فيهم، وذمهم بما لم يخطئوا فيه، والشاهد التالى خير دليل على ذلك، قال الذهبى فى سير النبلاء: "وقال إبراهيم بن أبى طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد بن سعيد فى (الصحيح)؟ قال: فمن أين كنت آتى بنسخة حفص بن ميسرة؟ قلت – القائل الذهبى –: ما كان لمسلم أن يخرج له فى الأصول. وليته عضد أحاديث حفص بن ميسرة بأن رواها بنزول درجة أيضًا"[2].

أما نقد مسلم القادم فقد وجهه إليه الحاكم، حيث روى الذهبى: "وقال أبو عبد الله الحاكم: فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح، عيب على مسلم إخراجه فى الصحيح"[3]. إن الحاكم لم يدرك أن الرواة المختلف فيهم قد يرجع لدى الناقد – بما لديه من أدلة – أنه أقرب إلى التوثيق منه إلى الضعف؛ وفى هذه الحالة قد

---

(١) القاموس الفقهى ص ٣٤٢ وما بعدها، لسعدى أبو جيب، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٨ هـ.

(٢) ١١/٤١٨.

(٣) الميزان ٣/٣٦٢.

يخرج له (مسلم) انتقاءً فيكون صحيح الرواية، أو حسن الحديث – والحسن أحد درجات الصحة – عند السابقين المتقدمين من النقاد، إن فضيل بن مرزوق: "وثقه سفيان بن عيينة، وابن معين"[1]. وهما من هما فى نقد الرجال، وقال ابن عدى – المعتدل –: "أرجو أنه لا بأس به" وخالف النسائى، وقال: ضعيف، وكذا ضعفه عثمان بن سعيد[2]. وقد يكون تضعيفه بسبب مذهبه؛ لأنه كوفى، وقال الذهبى: "قلت: وكان معروفًا بالتشيع من غير سب؛ مع أن الحاكم نسب إلى التشيع وكذلك النسائى! إن واحدًا من المضعفين لم يذكر دليلاً، فى حالة فضيل، لكن الذهبى أورد الدليل فى ترجمته.

أما النقد القادم لمسلم؛ فلأنه أورد متنًا مضمونه "كان يوم عاشوراء يصومه أهل خيبر، ويلبسون فيه نساءهم حليهم وشارتهم، فسئل النبى ﷺ عن صومه فقال: صوموا. فهذا من غرائب مسلم". وقال أبو حاتم فى (صدقة بن عمران) – راويه: شيخ صالح، وليس بذاك[3].

وليس معنى قلة انتقاده لمسلم أنه أفضل من البخارى، لقد أطلق المحدثون على البخارى لقب (أمير المؤمنين فى الحديث) [4]. وأطلقوا على مسلم لقب (الحاكم) [5] والأول له لقب فوقه، كما أن البخارى أستاذه، وله من المؤلفات الكثير تطبيقًا (الصحيح) ونظرًا. إن كتب "تاريخ الرجال"، التى تناولتهم بالدراسة تاريخيًا من حيث الولادة والوفاة وأماكن الرحلات لطلب العلم، والنشأة... إلخ هى بمثابة المادة الخام للذين يؤلفون فى الصحيح المجرد، وللبخارى

---

(١) الميزان: السابق نفسه.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق ٣١١/٢.

(٤) ص ٨٢ من كتاب "دراسات فى علوم الحديث" للدكتورين أبوالعلا على، عبدالعال أحمد، ط ١٩٧٢ – ١٩٧٣، دار التراث العربى للطباعة والنشر.

(٥) السباق ص ٨٤.

فى هذا اليد الطولى، وليس هذا تعميمًا. فقد يكون مسلم الأفضل فى موضع بعينه، إن الحكم للبخارى بالأغلب العام، لا الخاص الجزئى، ولا يخفى فى المثال الأول – نقد مسلم – أن البخارى لم يجعل الراوى اثنين بل هما – عنده – واحد. والبخارى له اليد الطولى فى علم "العلل"(١). قال الخطيب البغدادى: "إنما قفا مسلم طريق البخارى، فنظر فى علمه، وحذا حذوه، ولما ورد البخارى نيسابور فى آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه"(٢).

٣- **انتقاده لمالك.** قال الذهبى: عمر بن الحكم، الصحابى، كذا سماه مالك، بل هو معاوية"(٣).

٤- **ومما استدركه على شعبة:** "عبد الله بن أبى المجالد، ثقة وسماه شعبة محمدًا فوهم"(٤).

٥- **وقد وهم ابن عيينة** فى ترجمة "عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصارى"(٥).

٦- **واستدرك على عدد من النقاد** فقال: يونس بن يزيد الأيلى، صاحب الزهرى: ثقة حجة. شذ ابن سعد فى قوله: ليس بحجة. وشذ وكيع فقال: سيئ الحفظ. وكذا استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث، وقال الأثرم: ضعف أحمد أمر يونس"(٦).

٧- **واستدرك على الترمذى** وراجعه فقال: "القاسم بن أمية

---

(١) انظر فى تفوق البخارى على مسلم فى علم العلل: ٢٠٢/١ من كتاب الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسى (٧٣٥ – ٨٠٣ هـ) تحقيق صلاح فتحى هلل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٨ – ١٩٩٨م).

(٢) تاريخ بغداد ١٠٢/١٣ ط السعادة ١٣٤٩ هـ.

(٣) الكاشف ٣٠٨/٢.

(٤) السابق ١٢٤/٢.

(٥) السابق ٨٨/٢.

(٦) الميزان: ٤٨٤/٤.

البصرى الحذاء صدوق. غلط الترمذى فسماه أمية بن القاسم"[1].

٨- **واستدرك على أبى حاتم** فى ترجمة يحيى بن واضح فقال: "وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخارى تكلم فيه، وذكره فى الضعفاء فلم أر ذلك، ولا كان ذلك؛ فإن البخارى قد احتج به، ولولا أن ابن الجوزى ذكره فى الضعفاء لما أوردته[2].

والحق أن منهج الذهبى هو إيراد الكثير من الثقات فى الميزان للدفاع عنهم، أو لتمييزهم عن غيرهم من الضعفاء؛ نظرًا لاشتراك الرواة - أحيانًا - فى الأسماء، وقد يكون بعضهم ثقة، والآخر ضعيفًا، أو متروكًا، أو كذابًا أو وضاعًا. وقد قال الذهبى فى حصين بن عبد الرحمن: "وذكره البخارى فى كتاب الضعفاء؛ فلهذا ذكرته وإلا فهو من الثقات"[3]. وقد كان يضع علامة (صح) التى تعنى أنه ثقة عنده، مع أن البعض قد ضعفه، وهى من قبيل (نقد النقد) عند الإمام الذهبى، بلغ عددهم فى الميزان: (١٣٥) راويًا، دافع عنهم.

قال الذهبى فى ترجمة أبان بن يزيد العطار، بعد أن وضع علامة (صح): ".... قلت بل هو حجة ثقة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: "كان ثبتًا فى كل المشايخ. وقال ابن معين والنسائى: ثقة. وقد أورده أيضًا العلامة أبو الفرج بن الجوزى فى الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه. وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدى وابن الجوزى ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً"[4].

---

(١) الكاشف ٣٨٩/٢.

(٢) الميزان ٤١٣/٤.

(٣) السابق: ٥٥١/١ ترجمة ٢٠٧٦.

(٤) السابق: ١٦/١.

والحق أن هذا اجتهاد من الذهبى، بدليل مخالفة ابن حجر له فى بعض الأحيان؛ قال: "قد وجدت له أى الذهبى – فى أثناء الكتاب – يعنى (الميزان) – ما يصلح أن يكون فى الخطبة كقوله فى ترجمة أبان العطار: "إذا كتبت صح..."[١]. والذهبى خالف نفسه فى بعض الأحيان فقد كتب كلمة (صح) أمام ترجمة "أحمد ابن شيبان الرملى صاحب ابن عيينة"[٢] وأدخله فى كتابه (المغنى فى الضعفاء) [٣]. وكتب كلمة (صح) أمام ترجمة (أمية بن الحكم بن حجل) وقال: لا يعرف[٤].

أما الرواة الذين أوردهم للتمييز عن غيرهم من الضعفاء؛ فسوف أذكر مثالاً لهم، ثم أذكر عددهم بالإحصاء؛ قال الذهبى: "إبراهيم بن نافع الأموى. عن فرج ابن فضالة. قال أبو حاتم: لا أعرفه. والحديث باطل. قلت: فأما إبراهيم بن نافع المكى صاحب عطاء فثقة"[٥]. وقد بلغ عدد الذين ذكرهم للتمييز حوالى (١٨٣ راويًا) بحسب إحصائى.

المجلد الأول	المجلد الثانى	المجلد الثالث	المجلد الرابع
٤٠	٣٦	٤٠	٦٧

وقد اعتبرت هذه الأمثلة (التمييز) من قبيل "نقد النقد" لأن الكتاب – أصلاً – فى الضعفاء والمتروكين، وأوردهم الذهبى كى يميزهم عن غيرهم حتى لا يقع النقاد – بعده – فى وهم خلط حكم (توثيق) بحكم آخر (تضعيف)، والأمر دين، حلال وحرام.

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/١.

(٢) الميزان ١٠٣/١.

(٣) المغنى ٤١/١.

(٤) الميزان ٢٧٥/١. وقارن بشفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل ص ٣٢٣، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤١١ هـ ١٩٩١م.

(٥) الميزان ٧٠/١.

واقتصرت فى الإحصاءين على "ميزان الاعتدال" له.

والأمثلة على ظاهرة نقد النقد عند الذهبى، لو استُقرئت خلال كل مؤلفاته، لفاضت عن مادة تحتاج إلى رسالة دكتوراه لدراستها وتحليلها؛ لذلك سوف أكتفى باسم المنقود، والإحالة فى الهوامش على موضع النقد.

راجع الذهبى العلماء وناقشهم واستدرك على النقاد الآتية أسماؤهم ورد نقده، فمنهم قطبة بن العلاء[١] وابن أبى الفوارس[٢] وابن خراش[٣] والحسين القتبانى[٤] وأبا مسهر[٥] وزكريا الساجى[٦] والبغوى[٧] وابن الصلاح[٨] وعبد الحق[٩] وأحمد بن على السليمانى[١٠] والمزى[١١] وهو شيخه – شيخ الذهبى – وعمرو بن على الفلاس[١٢] والحاكم النيسابورى حيث تساهل الحاكم فى الحكم على الأحاديث وحكم بصحتها، وتصحيح الأحاديث يقتضى – فى بعض الأحيان بل فى أحيان كثيرة – توثيق سلسلة السند وبالتالى الرواة، وقد ألف الذهبى كتاب (تلخيص المستدرك للحاكم) وناقشه

---

(١) الميزان ٣/٣٦١.
(٢) السابق ١/٥٢٨.
(٣) ص ٥٢ من الرواة الثقات، الميزان ١/١١٨، ٣/٣٤٩، الرواة الثقات ص ٤٣، ٥٢، ٥٥.
(٤) الميزان ٣/٣٥٨.
(٥) السابق ٢/٦٣٢.
(٦) ص ٥٠ من الرواة الثقات.
(٧) الميزان ٤/٣٢٩.
(٨) السابق ٢/٤٤، ٣/٦٠٢.
(٩) السابق ٤/٤٤٠.
(١٠) الميزان ٣/٤٩٨ – ٤٩٩، ١/٣٥٠، ٤/٩٩، ٢/٦٦، ٥٨٧.
(١١) سير النبلاء ١٣/٦٦، ١١/٤٧٣ والميزان ٢/٣٦٠، ٤/٥٧٨.
(١٢) الرواة الثقات ص ١٩٠، ١١٥.

فيه[1]. وناقش ابن حبان[2] المتشدد فى الجرح المتساهل فى التعديل.

ثانيًا: نقد النقد عند الإمام الذهبى (الجانبى الكيفى):

سبق أن أوردت نص الإمام الذهبى فى تصنيف النقاد من حيث "الكيف" إلى معتدل ومتساهل ومتشدد، فى مقدمة الحديث عن نقد النقد عنده، وأنه أشار إلى أن هذه أمور نسبية، والحديث عن (الكيف) فى مناهج النقاد، يفيد فى عملية النقد والترجيح بين الآراء، فإذا تعارض قول معتدل مع متشدد فى الجرح -قُدّم قول المعتدل، هذا هو الأصل، لكن هناك بعض الحالات، بسبب الظروف والقرائن التى تحيط بحكم النقاد قد تجعل رأى المتشدد هو الأرجح، وكذلك فى حالة المتساهل.

وفى هذا السياق (سياق الكيف والاعتدال)، آن لنا أن نفهم لماذا سمى الذهبى كتابه (ميزان الاعتدال)، ولماذا يأخذ المحدثون – المنصفون منهم– بمبدأ (التفصيل) فى الحكم على الرواة والمرويات، والترجيح بين الآراء النظرية فى مسائل علم الحديث وقضاياه؟ بالنسبة للمحدثين، ربما لأن الإسلام دين الوسطية والاعتدال، أما بالنسبة للإمام الذهبى– بصفة خاصة – فالأمر -عندى- يختلف؛

---

(١) أنظر على سبيل المثال المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تضمنيات الإمام الذهبى فى التلخيص والميزان، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الجزء الرابع ص ٢٦٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، وقال فى ص ٤٥٢ بعد أن قال الحاكم عباد بن منصور: لم يتكلم فيه بحجة"، وعلق قائلاً: "ولا هو حجة"، انظر ٤٥٤، وناقش فى سير النبلاء ٦٦/١٣ والميزان ٢٤٦/٣، ٢٤٥/٤– ٢٤٧، ٥٥١.

(٢) الميزان ٣٤٥/١. ٤٤٠، ٥٧١، ٢٥٦، ٤٩٠، جـ٢، ٥٤٩، ٥٣٢، ٥٦٢، ٩٠، ٥٨٩، ٥٨٤، ٤٠٨، جـ٣/٣١٤، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٢٨، ٤٢٦، ٥٠٩، ٥١٥، ٣٨٤، ٦٤٩، ٥١٦، ٥٥٠، ١٦٨، جـ٤/٤٩٢، ٢٥، ٣٢، ١٥٥، ١٦٣، ١٥٨، ٢٩١، ٤٤٠، ٤٨٣، ٥٤٤، ١٣٩.

حيث إن له كتابًا هو : (الطب النبوى)، حيث كتب وساهم فى هذا العلم من وجهة نظر المثقف المسلم، الذى يأخذ بالثقافة المتكاملة، ولم يكن الذهبى عالمًا، له مختبر، يجرى فيه البحوث والتجارب، لقد ساهم الذهبى فى هذا العلم، لأنه موسوعى الثقافة، يأخذ بمنهج (الثقافة المتكاملة) التى نظر لها خير تنظير، محمود شاكر، رحمه الله حيث قال: "... سنة متبعة ودرب مطروق فى ثقافة متكاملة متماسكة راسخة الجذور، ظلت تنمو وتتسع وتستولى على كل معرفة متاحة أو مستخرجة بسلطان لسانها العربى، ولم تفقد قط سيطرتها على النهج المستبين، مع اختلاف العقول والأفكار والمناهج والمذاهب، حتى اكتملت اكتمالاً مذهلاً فى كل علم وفن..."[1]. قال الأستاذ شاكر هذا الكلام بعد أن تحدث عن الصحابة والفقهاء والمحدثين وسيبويه والجاحظ والآمدى وابن حزم وابن رشد الفقيه وحفيده ابن رشد الفقيه الفيلسوف، وابن سينا والبيرونى[2]. إن هذه الثقافة المتكاملة لدى السلف، هى التى جعلته موسوعى الثقافة، قال: فإن هذا الإحساس القديم المبهم المتصاعد بفساد الحياة الأدبية، قد أفضى بى... إلى إعادة قراءة الشعر العربى كله أولاً، ثم قراءة ما يقع تحت يدى من هذا الإرث العظيم الضخم المتنوع من تفسير وحديث وفقه، وأصول فقه وأصول دين (وهو علم الكلام)، وملل ونحل، إلى بحر زاخر من الأدب والنقد والبلاغة والنحو واللغة، حتى قرأت الفلسفة القديمة والحساب القديم والجغرافية القديمة، وكتب النجوم وصور الكواكب، والطب القديم ومفردات الأدوية، وحتى قرأت البيزرة والبيطرة والفراسة.... بل كل ما استطعت أن أقف عليه بحمد الله وسبحانه، قرأت ما تيسر لى منه..."[3].

---

(١) رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا ص ٢٥.

(٢) السابق ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) السابق ص ٢٣ - ٢٤.

تحدث الذهبى فى مقدمة كتابه (الطب النبوى) عن المزاج الإنسانى وقسمه إلى عدد من الأقسام منها الحار والمعتدل والبارد فقال: "وثانيهما المزاج، وأقسامه تسعة: واحد معتدل، إما مفرد، وهو أربعة حار وبارد ورطب وباريس، وإما مركب، وهو أربعة: حار يابس، وحار رطب، وبارد يابس، وبارد رطب"(١). ثم طبق هذه الرؤية على الحيوان والإنسان فقال: "فأعدل أمزجة الحيوان مزاج الإنسان، وأعدل أمزجة الإنسان مزاج المؤمنين، وأعدل المؤمنين مزاجًا أمزجة الأنبياء، وأعدل الأنبياء مزاجًا أمزجة الرسل، وأعدل الرسل مزاجًا أمزجة أولى العزم، وأعدل أولى العزم مزاجًا مزاج سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وسلم"(٢).

ثم نبه إلى أمر مهم لم يتنبه إليه علماء الطب إلا فى منتصف القرن الثامن عشر وهو "أن أخلاق النفس تابعة لمزاج البدن، فكلما كانت أخلاق النفس أحسن كان مزاج البدن أعدل"(٣). إنه هنا يشير إلى أثر الحالة النفسية على الحالة العضوية. وقال: "من كثر همه كثر سقمه"(٤). وعقد فصلاً فى هذا الأمر قال أوله: "البدن يتغير من جهة الأعراض النفسية(٥) وقال فيه: "الهم والغم يحدثان الحميات اليومية"(٦) ونقل رأى عمر: "إياكم والبطنة، فإنها مفسدة للجسم، مورثة للسقم مكسلة عن الصلاة وعليكم بالقصد، فإنه أصلح للجسد،

---

(١) الطب النبوى للذهبى ص ٤، ط١، الحلبى، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق: نفسه وانظر تعليق الدكتور عادل الأزهرى على كتاب الطب النبوى لابن قيم الجوزية ص ٥، ط الحلبى. د.ت.

(٤) الطب النبوى ص ١٥٨ للذهبى.

(٥) فصل فى الأعراض النفسانية ص ٢٢ وهو هنا يشير إلى أثر الحالة النفسية على الحالة العضوية.

(٦) السابق ص ٢٤.

وأبعد عن السرف"[١].

وتحدث عن الإفراط فى الجماع فقال: "والإفراط منه يورث الرعشة والفالج، ويضعف القوة والبصر"[٢].

وتحدث عن الإسراف فى الفرح ومضاره[٣]. وتحدث عن الاعتدال والانحراف فقال: "وعند الأطباء أن أخلاق النفس تابعة لمزاج البدن كما تقدم، فمتى كان البدن معتدلاً بين الجوع والشبع والنوم واليقظة واعتاد لذلك كانت النفس نشيطة خفيفة راغبة فى الخيرات ومتى حصل إفراط أو تفريط كانت النفس منحرفة بحسبه"[٤].

وأشار إلى أهمية الأخلاق فى كل العلوم نقلاً عن أبقراط الذى اشترط فى الطبيب أن يكون تقيًا، قال: "قال أبقراط: وعلى الطبيب تقوى الله، وطاعته، ونصحه، وحفظ سر المرضى، وأن لا يعطى دواء قتالاً، ولا يدل عليه، ولا يشير إليه، ولا يعطى للنساء دواء يقتل الأجنة، وأن يكون متباعدًا عن كل نجس ودنس، ولا ينظر إلى أمة ولا صبى بشئ من الفحش، غير مشتغل بأمور التلذذ والتنعم واللعب واللهو، حريصًا على مداواة الفقراء وأهل المسكنة، رقيق اللسان، لطيف الكلام، قريبًا من الله تعالى، هذا قوله..... قلت: أبقراط هذا هو شيخ الصناعة وإمامها من حكماء اليونان وأئمتهم، وهو المذهب على الصحيح فى صناعة الطب. ويقال إن قبره إلى الآن يزار"[٥].

---

(١) الطب النبوى ص ١١.

(٢) السابق ص ١٨.

(٣) السابق ص ٢٤.

(٤) السابق ص ٢٦.

(٥) السابق ص ٢٧ وانظر ص ١١ حيث قال: "قال الشهرستانى فى كتاب الملل والنحل: "أبقراط" هذا واضع الطب، قال بفضله الأوائل والأواخر: أرسل إليه ملك من ملوك اليونان بقناطير من الذهب حتى يسير إليه فأبى، وكان لا يأخذ على المعالجة أجرًا من الفقراء وأوساط الناس ... وقال لتلميذ له: ليكن أفضل وسيلتك للناس، محبتك لهم، والتفقد لأمورهم، ومعرفة حالهم، واصطناع المعروف إليهم.

وهذا النص مع أنه لأبقراط، إلا أنه صار ملكًا للذهبى يضاف إلى آرائه؛ لأنه رضيه ولم يعلق عليه – اعتراضًا – وإن الذهبى هنا يشير إلى أهمية الأصل الأخلاقى عند العلماء، فإذا كان العالم فى الدراسات الإنسانية يحتاج إلى الإنصاف والتقوى وأن عليه أن يتحلى بالأخلاق، فما أحرى الأطباء والمهندسين وكل المشتغلين بالعلوم التجريبية أن يتحلوا بها، فى الأولى – الإنسانيات – تؤثر أخلاقه على المنهج وبالتالى النتائج، أما الأخيرة – التجريبية – فاستغلال النتائج فى أسوأ التطبيقات، سببه غياب الأخلاق لدى العلماء التجريبيين فى بعض الأحوال(*). وقال: "قال الأطباء: الدواء إن لم يؤثر فى البدن أمرًا محسوسًا فهو فى الدرجة الأولى، فإن أثر ولم يضر فهو فى الدرجة الثانية،... وإذا كان الدواء حاد الرائحة دل على حرارته، وإذا عدم الرائحة دل على برده، والمتوسط متوسط، وعلى هذا فقس، والحلو حار، والمالح حاد، والحامض بارد، والدسم معتدل"(١).

فى هذا النص يشير إلى أن علماء الطب قسموا الأدوية إلى درجات ومراتب، من حيث الكم والكيف.

وأشار إلى مسألة الاعتدال حينما تحدث عن مفردات الأدوية كالأنيسون؛ فقال: ".... وغذاؤه متوسط بين المحمود والمذموم"(٢). وأشار إلى التوسط أثناء حديثه عن الجبن: (.... منه بارد رطب. والعتيق حار يابس. وأفضله المتوسط"(٣). وقال فى السمك: "أجوده

(*) ليس أدل على هذا من (قنبلتى هيروشيما وناجازاكى) ومن أخلاق نوبل النبيلة فى الندم على اختراعه ووقف ممتلكاته على استخدام التكنولوجيا فى السلم. والأمر أشد خطرًا فى السياسة، إذا غابت الأخلاق، انظر فى ذلك تعامل رؤساء أمريكا مع إسرائيل (بمعايير) ومع (العراق) و(فلسطين) ولبنان (بمعايير أخرى).

(١) السابق ص ٢٨.

(٢) السابق ص ٣٣.

(٣) السابق ص ٤١.

المتوسط"[١] وقال – نقلاً عن ابن سينا: "قال ابن سينا: أفرطوا فى مدح ماء النيل لأربعة..."[٢].

والحق أن معظم حديثه عن الأطعمة والأدوية – يشتمل على الحديث عن الاعتدال، نجد هذا الحديث فى حرف اللام (لحم) و(لؤلؤ)... إلخ. ويشتمل على الحديث عن عكسه وهو الحار والبارد وتحدث عن الوسطية والاعتدال فى مواضع آخر فقال: "وأما الورد الأبيض فمنه يعمل معجون الورد مطلقا. وهو معتدل بين القبض والتليين"[٣].

ونقل عن (الملل والنحل للشهرستانى قول أبقراط: "وكل كثير فهو مضاد للطبيعة، فلتكن الأطعمة والأشربة والجماع قصدًا"[٤]، أى اعتدالاً. وتحدث عن عملية إحداث التوازن فقال: "متى كان الدواء شديد الإسخان أو التبريد أو القوة أخذ منه الوزن القليل والعكس[٥].

وتحدث عن الإسراف قائلاً: "وأما الرعاف فلا ينبغى قطعه إلا إذا أسرف وأضعف"[٦].

وتكلم عن التساهل والتفريط فقال: "ويوصى بأمور أولاده ويحافظ على الصلوات ويجتنب النجاسات، ويحذر من التساهل فى ذلك، فإن من أقبح القبائح أن يكون آخر عهده من الدنيا التفريط فى حقوق الله".

وقال عن السرور المعتدل فى "فصل فى السماع": "هو طيب الأنفس وراحة القلوب وغداء الأرواح، وهو من أجل الطب

---

(١) ص ٦١.
(٢) ص ٨٦.
(٣) ص ٩٤.
(٤) ص ١١.
(٥) ص ٢٨٣ طبعة دار النشر.
(٦) ص ٢٠٣.

الروحانى، وسبب السرور حتى لبعض الحيوانات، والسرور المعتدل يذكى الحرارة ويقوى أفعال القوى ويبطئ الهرم ويدفع أمراضًا، ويحسن ويخصب البدن كما أنه من كثر همه كثر سقمه"[١]. والفصل كله "حديث عن اللهو المعتدل والغناء المعتدل"[٢].

وتحدث عن الإسراف فى اللهو والسماع وتبذير المال فى ذلك فقال: "السماع: منه محرم، ومنه واجب، ومنه مباح، ومنه مستحب، ومنه مكروه. والمحرم سماع غناء الصبية المليحة الأجنبية التى يخاف منها الفتنة، وقد يباح صوتها فى العرس ولا يخلو من كراهة وكذلك صوت الأمرد المليح، وهو أشد تحريمًا، فإذا أضيف إلى ذلك دفوف وشبابات[٣] تأكد التحريم... ولا يكاد يوجد ذلك إلا من الفسقة، ومن له عادة من تبذير الدراهم وذلك محرم من الأسافل الغفلة..."[٤]. وتحدث عن السماع الذى هو عبادة وواجب وقال بعدم الإسراف والإكثار قال: "وكان عليه الصلاة والسلام يحب الطيبات ولا يكثر منها، إذ الإكثار من المباحات يضيع الأوقات عن فعل القرب والطاعات"[٥]. وقال فى الملح: "استعماله باعتدال يحسن اللون"[٦]. وبحديث الذهبى السابق عن السماع – الغناء – يكون الذهبى قد نبه إلى العلاج النفسى بالشعر، الذى دعا إليه علماء النفس المعاصرون الذين قالوا: "إن دور

---

(١) نقلاً عن النووى ص ١٤٦.

(٢) ص ١٥٨.

(٣) شبب الشاعر: ذكر أيام اللهو والشباب، وشبب بفلانة: تغزل بها ووصف حسنها (الوجيز مادة شبب).

(٤) ص ١٥٩ – ١٦٠.

(٥) ص ١٦٢.

(٦) ص ٨٩ وللمزيد من الحديث عن الإفراط والاعتدال انظر ص ١٧، ١٨، ٣٧، ٤٨، ٥١، ٥٤، ٥٩، ٦١، ٧١، ٨٢، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١١٣.

الشعر – منذ القدم فى كلمات الإنسان المنتظمة انتظام دورة الكون – هو إعادة الإنسان إلى أحضان الكون وإعادة إيقاعه الداخلى مع إيقاع الكون، ولهذا كان للشعر أثره العلاجى عند أهل الجزيرة العربية فى حياتهم القاسية مع الرحلة الدائمة.... وهو ارتياح واقعى أساسه إعادة انسجام إيقاعهم مع إيقاع الكون"[1].

أردت من سوق ما سبق أن أدلل على أن الذهبى مارس قضية الاعتدال، نظرًا وتطبيقًا – قدر استطاعته – فى (الموقظة) وفى (ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل) وحكمه على الغناء والسماع فى (الطب النبوى).

وهناك قضيتان خطيرتان قد تفيدنا نحن المعاصرين: قضية العولمة، وقضية التراث والمعاصرة. إن العولمة (بل العالمية) قد تحققت على يد المسلمين، جمع البشر على مصلحة عامة للجميع وليس لهم فقط، هى: جمع البشر على عبادة الله الواحد، ونشر علوم الدين والدنيا بين البشر جميعًا، حيث تحققت على يد الرسول ﷺ وعلماء المسلمين: فهناك سلمان الفارسى المسلم، وبلال الحبشى المسلم، وصهيب الرومى المسلم، وتحققت بعد أن فتح المسلمين بلادًا كثيرة نشروا العدل فيها كبلاد فارس والروم والأندلس، وها هو ذا الذهبى يتعامل مع تراث السابقين فى كتابه (الطب النبوى) باعتدال فقد جعل آراء "الهند" بجانب آراء الرسول، نقل عن الموفق عبد اللطيف قوله: "قال الموفق عبد اللطيف: كان من سنة الهند أنهم إذا أرادوا تناول الغذاء اغتسلوا ولبسوا الثوب النظيف وشموا الطيب وأمسكوا عن الحركات وهجروا الرفث ثم أقبلوا على الطعام"[2]. مع ملاحظة ورود كلمة (سنة) منسوبة إلى

---

(١) الشعر راحة للنفس والجسد ص ٦٨ من بحث للدكتور صلاح عيد، مجلة طبيبك الخاص، السنة ٣٠ عدد ٣٥٦.

(٢) الطب النبوى للذهبى ص ٩ وانظر فى اعتماد آراء الهند ص ١٤ أيضًا.

الهند، وملاحظة أن للرسول هديا فى ذلك.

ومدح أبقراط فى مواطن عديدة لأخلاقه فى تعامله مع مرضاه. وأورد آراءه فى كثير من المواضع[١]. وكان ابن سينا أحد أصول ومصادر كتابه[٢].

ومن قبيل اعتداله فى اعتماده على الأصول والمصادر، اعتداله فى الأخذ بالطب القرآنى حيث قال: "وفى قوله عليه الصلاة والسلام" "عليكم بالشفائين"[*] – جمع بين الطب البشرى والطب الإلهى، وبين الفاعل الطبيعى والفاعل الروحانى، وبين طب الأجساد وطب الأرواح، وبين السبب الأرضى والسبب السمائى، وفى هذا سر لطيف أى لا يكتفى بالقرآن وحده، ويبطل السعى والعمل، بل يعمل بما أمر ويسعى فى الرزق كما قدر، ونسأله المعونة والتوفيق لما يسر بمنزلة الفلاح الذى يحرث الأرض ويودعها البذر ثم يضرع إلى خالقه فى دفع العاهات وإنزال القطر..."[٣]. وهو هنا لا يسرف فى قضية العلاج بالقرآن التى يكتب فيها العديد من البحوث الآن[٤].

كما أنه لم يستنكف أن يورد اسم (مسيح) أحد علماء الطب وقال فيه: "مسيح من فضلاء الأطباء وأعيانهم، له تصانيف فى الطب" وصدر هذا القول له بقوله: (قلت). ولم ينقله عن أحد[٥].

---

(١) السابق ٢ ١١، ١٦، ٢٧، ٣٤، ص ٨٦، ص ١١٤، ١١٨.

(٢) ص ١٢، ص ٤٢ وناقشه واعترض عليه ص ٤٥. وانظر ص ٨٦، ١٣٠.

(*) ص ٧٠، قال الذهبى: إنهما القرآن والعسل بناءً على أحاديث فى البخارى وغيره.

(٣) السابق ص ٧٠.

(٤) شاعت عملية العلاج بالقرآن فى الآونة الأخيرة والأمر فى حاجة إلى دراسة متأنية تكون مشتركة بين كليات الطب والكليات الشرعية بالأزهر الشريف من هيئة التدريس الذين هم على درجة عالية من العلم والدين والأخلاق.

(٥) السابق ص ٧٦.

وأورد آراء لديسقوريدوس فى مبحث "اللبان"[١].وأورد آراء لجالينوس فى مبحث (اللحم) وقال فيه: "إمام الصناعة الطبية"[٢].

وأورد رأى الإمام الشافعى، فى اعترافه بفضل اليهود والنصارى فى الطب، قال: "قال الشافعى: لا أعلم علمًا بعد الحلال والحرام أنبل من الطب. وكان يتلهف على ما ضيع المسلمون من الطب، ويقول: ضيعوا ثلث العلم ووكلوه إلى اليهود والنصارى. وكان يقول: إن أهل الكتاب قد غلبونا على الطب"[٣]. إن الاعتراف بالتقصير؛ ربما هو الذى أنجب ابن النفيس الطبيب المحدث وغيره من أساطين الطب فى الإسلام.

ثم اعترف الذهبى بأن واضعى علم الطب هما أبقراط وجالينوس وأشار إلى جهود غيرهم من الفلاسفة والهند، واليونان عمومًا... إلخ[٤]. ولم يستكف الذهبى أن يورد ترجمة ابن التلميذ الطبيب المسيحى فى سير أعلام النبلاء[٥]، مع الصحابة والتابعين ومالك وأبى حنيفة والشافعى.

اجتهدت فى إثبات أثر كتاب الطب النبوى للذهبى على نظرية "الاعتدال" عنده فى تصنيفه لمناهج النقاد، ولم يقف الأمر على ذلك بل تعداه إلى حديثه عن ألفاظ ومراتب الجرح والتعديل وأوصاف الرواة فقال: "فمنهم من هو العدل الحجة، كالشاب القوى المعافى. ومنهم من هو ثقة صدوق، كالشاب الصحيح المتوسط فى القوة.

---

(١) السابق ص ٧٩.

(٢) ص ٨٤، ٨٦.

(٣) ص ١٠٧ – ١٠٨.

(٤) ص ١٠٨.

(٥) سير النبلاء: ٣٤٥/٢٠. ولم أرد أن أقول: إن الذهبى طبيب بل أردت أن أقول: "نظرية الثقافة المتكاملة التى دعا إليها العلامة الأستاذ شاكر كانت موجودة بالممارسة فى مناهج السلف سار عليها – شاكر – ونظر لها.

ومنهم من هو صدوق، أو لا بأس به، كالكهل المعافى. ومنهم الصدوق الذى فيه لين، كمن هو فى عافية لكن يوجعه رأسه، أو به دمل. ومنهم الضعيف، كالذى تحامل، ويشهد الجماعة محمومًا، ولا يرمى جنبه. ومنهم الضعيف الواهى، كالرجل المريض فى الفراش، وبالتطبيب ترجى عافيته. ومنهم الساقط المتروك كصاحب المرض الحاد الخطر. وآخر حاله كحال من سقطت قوته، وأشرف على التلف وآخر من الهالكين كالمحتضر الذى ينازع"(١).

ومما سبق يتضح أن الذهبى مارس منهج (موسوعية الثقافة)، حيث إن له كتبًا فى القراءات، وكتبًا فى التاريخ، وكتبًا فى علم الحديث، وأخرى فى الطب وفى علم الكلام (منهاج الاعتدال)، وهو قراءة "لمنهاج السنة النبوية" لابن تيمية. وهذه الثقافة الموسوعية جعلته يضيف إلى أسباب الاختلاف فى الحكم على الرواة إنصافًا وظلمًا، وتشددًا واعتدالاً وتساهلاً، حيث علل هذه الاختلافات بـ (الجهل بمراتب العلوم)، قال: "ومن ذلك – أى ومما تدخل فيه الأهواء والعصبية-: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم فيحتاج إليه فى المتأخرين أكثر، فقد انتشرت علوم للأوائل وفيها حق كالحساب والهندسة والطب، وباطل كالقول فى الطبيعيات وكثير من الإلهيات وأحكام النجوم، فيحتاج القادح أن يكون مميزًا بين الحق والباطل، فلا يكفر من ليس بكافر، أو يقبل رواية الكافر"(٢). وانعكست هذه الرؤية على أحكامه على الرواة وأعلام النبلاء من العلماء والساسة والمؤرخين والقضاة والأدباء والفلاسفة والمتصوفة والمفسرين... إلخ.

قال فى ترجمة (محمد بن داود بن على الظاهرى): (العلامة،

---

(١) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى ص ١٧١ (مع مجموعة رسائل فى علوم الحديث) تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط ١٤٠١هـ.

(٢) الموقظة ص ٩١.

البارع، ذو الفنون، فكان أحد من يضرب المثل بذكائه، وهو مصنف كتاب (الزهرة) فى الآداب والشعر. وله بصر تام بالحديث، وبأقوال الصحابة، وكان يجتهد ولا يقلد أحدًا"[1].

وعلل تسمية نوح بن أبى مريم يزيد بن عبد الله، عالم أهل مرو – بنوح الجامع؛ بأنه "أخذ الفقه عن أبى حنيفة وابن أبى ليلى، والحديث عن حجاج بن أرطأة، والتفسير عن الكلبى ومقاتل، والمغازى عن ابن إسحاق، وروى عن الزهرى، وابن المنكدر..." إلخ[2].

ليس ما صح سندًا صح متنًا:

ومن أكبر الأدلة على أن المحدثين لم يكونوا يغترون بمعيار العدالة الدينية أن السند قد يصح، أى أن رواته قد يكونون عدولاً ضابطين، والمتن موضوعًا؛ لذلك وضع المحدثون مجموعة من المعايير تكشف المتون الضعيفة والموضوعة الملصقة بأسانيد صحيحة، إن المحدثين عندما نبهوا إلى أهمية معيار (العدالة الدينية) فى وجهه الإيجابى الذى وضع له، – ردًا وصدًا لعملية الوضع والتحذير من الكذابين – نبهوا الوضاعين إلى اللجوء إلى وسائل أخرى يهربون بها من النقاد، فقام الوضاعون بنسبة المرويات التى يودون نشرها إلى أناس موثوق بهم من خلال سلسلة سند صحيحة، وهذا الأمر ينطبق على الوضاعين من كل مذهب سنى أو غيره.

ومن هذه المعايير: معيار رواية الأباطيل بإسناد الصحاح. قال الذهبى فى ترجمة (أحمد بن عبد العزيز، أبو حاتم الوراق... قال ابن طاهر: وضع حديثًا قال الحاكم: حدثنا عن مطين؛ فذكر حديثًا

---

(١) سير النبلاء ١٠٩/١٣ ترجمة ٥٦.

(٢) الميزان ٢٧٩/٤.

باطلاً بإسناد الصحاح"[1]. والناقد هذا هو الحاكم الذى له مستدرك على الصحيحين فليس بعيدًا عن مثله أن يطبق هذا المعيار، كذلك لا نستبعد أن يصدر من الحاكم نقد نظرى سجله فى (معرفة علوم الحديث) هذا النقد يتعلق بما نحن فيه الآن، قال الحاكم: "ذكر النوع التاسع عشر من علوم الحديث وهو معرفة الصحيح والسقيم. وهذا النوع من هذه العلوم غير الجرح والتعديل الذى قدمنا ذكره فرب إسناد سليم من المجروحين غير مخرج فى الصحيح – يقصد أنه معل – فمن ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان؛ قال: حدثنا أبو حاتم الرازى قال ثنا نصر بن على قال حدثنا أبى عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل.... هذا حديث ليس فى إسناده إلا ثقة ثبت وذكر النهار فيه وهم والكلام فيه يطول"[2]. وأوهام الثقات يسميها المحدثون بـ "المُعَلّ".

كما أنهم طبقوا معيار (تركيب الأسانيد) لرد رواية الراوى، فقول المحدثين: (فلان يركب الأسانيد أو يركب الأخبار أو لم يكن سليمًا من التركيب من ألفاظ الجرح الشديدة التى تجعل الراوى فى أسفل درجة (دركة) من درجات (دركات) الجرح. قال "الحسين بن على الأزهرى" فى "على بن محمد التمار": "كان يركب الأخبار، لا أستجيز الرواية عنه"[3]. كما أنهم طبقوا معيار (إنشاء الأسانيد)، فقالوا: "فلان ينشئ الكلام الحسن إسنادًا". أى أنه إذا وجد حكمة من أقوال الحكماء أو الأطباء وضع لها إسنادًا إلى النبى ﷺ. ووضع الإسناد وإن كان لا يجوز إلا أنه أخف من وضع المتون، لكن إذا

---

(١) السابق ١/١١٧.

(٢) ص ٥٨ وانظر أمثلة كثيرة فى ص ٥٩ وما بعدها.

(٣) انظر شفاء العليل ص ٢٧١ ولسان الميزان ٤/٢٥٩، ومثالاً آخر فى (٥/٥٠).

كان المتن باطلاً وافترى له الراوى إسنادًا صحيحًا فإنه أقبح[1].

وطبق المحدثون معيار (التحديث بالمناكير بأسانيد واضحة) وهذا معناه أنه هو أولى من يحمل عليه فيه، بل هو الذى يحمل عليه من رجال السند، والذى يأتى بأحاديث مناكير عن الثقات إما أن يكون مدلسًا وإما أن يكون مغفلاً، شديد الغفلة، وإما أن يكون سارقًا أو وضاعًا؛ فإن كان مدلسا فينظر إلى ذلك فى جملة حديثه، فإن غلبت المناكير على حديثه ضعف لكثرة تدليسه، وإن كان مغفلاً شديد الغفلة فمحله هذه المرتبة الخامسة، وإن كان سارقًا أو كذابًا أو وضاعًا فمحله إلى السادسة. إن كم وكيف الخطأ قد يجعل الراوى فى المرتبة الخاصة بالأخطاء الشديدة عن غير عمد، وقد يجعله فى السادسة من درجات الجرح إذا تعمد الوضع. ونحو المعيار السابق: "الإتيان بالمعضلات والبواطيل عن الثقات" كما فى ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن غزان كما فى لسان الميزان[2]. وخير من طبق المعايير السابقة ابن حبان[3] قال فى ترجمة (حفص بن عمر الأبلى): "يقلب الأخبار ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية"[4]. ولانتشار هذا المعيار عند ابن حبان نقله المتأخرون عنه كما فى ميزان الذهبى[5]. وسبق الذهبى فى هذا النقل ابن

---

(١) شفاء العليل ص ٢٧٥.

(٢) شفاء العليل ص ٢٢٣ ولسان الميزان ٢٥٣/٥.

(٣) سبق ابن عدى ابن حبان إلى تطبيق هذه المعايير لكن ابن حبان هو الأكثر – فى رأيى – من حيث الكم، يدل على ذلك النظر فى كتاب المجروحين حيث يحكم على الرواة من خلال المرويات حتى لو اضطره الأمر إلى الرحلة إليهم لاختبارهم. انظر فى تطبيق ابن عدى لهذه المعايير: الميزان ٦٢١/١، ٣٦٣، ٦٢٠، ٤١/٣، ١٦٢/١ – ١٦٣، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٩٨/٢/٢ (٢٢٩٥)، ٤٠/٣/٢ (٢٨٨٠).

(٤) المجروحين ٢٥٨/١ وانظر أمثلة أخرى فى السابق ٢٣٢، ٢٢٤، ٣٦/٢، ٩٦ – ٩٧، ١٣٤/٣، ٦١.

(٥) انظر الميزان ٦٠١/١، ٢٦/٣، ٦٣٣/١، ٣٠٦، ١٧٧/١.

الجوزى فى الضعفاء والمتروكين[1]. كما أن ابن الجوزى طبقه بنفسه على "هلال بن ميمون"[2].

وقد طبق الخطيب البغدادى المعيار السابق على (بريه بن محمد)؛ قال الخطيب بعد نقده لرواية (يا رسول الله: هل رجل له حسنات بعدد النجوم؟ قال: نعم، عمر، وهو حسنة من حسنات أبيك يا عائشة. فذكره بإسناد الصحيحين، عن إسماعيل الصفار" – قال الخطيب: "فى كتابه بهذا الإسناد عدة أحاديث منكرة المتون جدًا"[3].

ومثلما نقل الذهبى عن الخطيب نقده لروايات ضعيفة المتون، وموضوعه، طبق هذا المعيار بنفسه قال فى ترجمة (عبد الملك بن مهران): "حدث عنه موسى بن أيوب النصيبى بحديث باطل؛ متنه: لا تقصوا الرؤيا على النساء. ساقه بسند الصحيحين"[4]. والحق أن الذهبى طبقه كثيرًا فى الميزان[5].

لقد أوردت ما سبق من أدلة لإثبات أن معيار العدالة الدينية وحده لا يكفى فى الحكم على الرجال، فقد يصح السند ولا يصح المتن، لذلك انتبه المحدثون – بعضهم – لهذا الأمر وطبقوا هذه القاعدة من خلال مجموعة من المعايير حاولوا من خلالها القضاء على ما فشل معيار العدالة الدينية فى تحقيقه.

---

(١) انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٢١/٣/٢ رقم (٣٨٥٤)، ٦٣٢/٢ (١٧٢٤)، ٢٠٨/٢/٢ – ٢٠٩ (٢٤٥٨)، ٢٠٩/٢/٢ (٢٤٦٢)، ٢١١/٢/٢ (١٧٢٤)، ٢٠٨/٢/٢ – ٢٠٩ (٢٤٥٨)، ٢٠٩٢/٢ (٢٤٦٢)، ٢١١/٢/٢ (٢٤٧٤)، ٢١٩/٢/٢ (٣٨٤٣)، ١٧٧/٣/٢ (٣٦٠٩)، ١١٦/٣/٢ (٣٢٩٨)، ٤/٣/٢ ترجمة فرج بن فضالة.

(٢) ١٧٧/٣/٢ – ١٧٨ (٣٦١٤).

(٣) الميزان ٣٠٦/١ وانظر فى تطبيق الخطيب لهذا المعيار: الميزان (٥١/١).

(٤) السابق ٦٦٥/٢.

(٥) انظر الميزان ٥٢/١، ٥٢٤، ٨٠/٤، ٤٦، ٤١-٤٢، ٤٣/١، ٦٤٦، ١٢٩/١، ٢٦/٣، ٣٢/٢، ٢٧١/٣، ١٦٣/٣، ١٣٦/١، ٢٣٩، ٤٩٣/٣٠، ٦١٣، ٥٨١/١، ٥٥٧، ٨٩/١ – ٩٠.

ومثلما مارس المحدثون تطبيق المعايير السابقة، وطبقوا القاعدة السابقة؛ فإنهم سجلوها نظريًا – منبهين طلبة الحديث إلى الاهتمام بها حتى لا ينخدعوا بظاهر السند، قال ابن الصلاح – وارتضاه ابن كثير–: "والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذًا أو معللاً"(١).

كما أنهم نبهوا إلى أن قول المحدثين فى بعض الأسانيد: "أصح الأسانيد كذا" – هو قول مقيد وليس عامًا، ومارسوا هذا الأمر تطبيقًا وسجلوه نظرًا فى كتب الدراية. قال ابن حجر: "وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال: حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروى به أصح من المتن المروى بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثانى ووجودها فى الأول"(٢). إنه ينبه إلى عدم إطلاق القول بأن (أصح الأسانيد كذا). وينبه إلى أنه ليس هناك تلازم بين صحة السند وصحة الحديث، لأن المتن قد يكون شاذًا أو معلاً. لقد قال البخارى – كما جاء فى كتب الدراية – النظرية – "أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر"(٣).

لكن هل اغتر المحدثون بهذا السند المشهور وصححوا كل المرويات التى جاءت من طريقه، هل نظروا إلى معيار العدالة الدينية نظرة عمياء، ولم ينظروا إلى السند والمتن ككل ومجموع ونسق من العلاقات؟ إن الوضاعين استغلوا هذه الطريق – وغيرها – فى عملية الوضع. والحق أن المحدثين طبقوها فى مواضع كثيرة من كتب الرجال ونقد المرويات. وهذا التطبيق دليل على

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٦ مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر.

(٢) النكت على ابن الصلاح ص ٤٦ لابن حجر.

(٣) تيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان ص ٣٠ والسابق ص ٤٨.

صحة المعايير السابقة، وقاعدة (ليس كل ما صح سندًا صح متنًا). لقد وقفت على (٩) تسعة مواضع - ولم يكن كل همى استقراءها[١] كما حاولت استقراء غيرها عدديًا - لقد حاول الوضاعون استغلال هذا السند فى الوضع فى فضائل على وفضائل معاوية[٢] وفضائل الشيخين. جاء فى ترجمة (أحمد بن محمد بن غالب الباهلى): "ومن مصائبه، قال: حدثنا محمد بن عبد الله العمرى، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "اقتدوا باللذين من بعدى: أبى بكر وعمر. فهذا ملصق بمالك"[٣]. وجاء به متن مضمونه: (أكرموا وجوه الناس) و(حسنة الحر بعشرة وحسنة المملوك بعشرين) و "لا تكرهوا مرضاكم على الطعام فإن الله يطعمهم" و"بل قيد وتوكل" و"العربون لمن عربن" و"طعام الكريم دواء وطعام البخيل داء"[٤].

مشروع الذهبى فى إصلاح عيوب معيار العدالة الدينية:

من أفضل الذين كتبوا فى عيوب هذا المعيار الحافظ الذهبى، وسجل جهوده هذه فى معظم مؤلفاته إن لم يكن نظرًا فتطبيقًا وألح عليها، ولذلك تبنيت نظريته هذه، وأدعو إليها؛ لأنها أحد حلول العيوب التطبيقية لهذا المعيار. وهذه النظرية هى التى دعته إلى تسمية أحد كتبه فى نقد الرجال "بميزان الاعتدال"، نبه الذهبى - وغيره - إلى أهمية الاعتدال فى الطعام والشراب للمحافظة على الصحة فى كتابه (الطب النبوى) [٥]، والحق أن الإسلام دين

---

(١) وفقنى الله أو وفق غيرى لدراستها.

(٢) الميزان ١/١٢٧.

(٣) الميزان ١/١٤٢.

(٤) انظر فيما سبق بالترتيب حسب الورود ميزان الاعتدال: ١/١٤٣، ٢/٦٨٤، ١/١٩٩، ١/١٢٠، ١/١٤٠.

(٥) نبهت إلى هذا الأمر فى مبحث (الحفظ والطعام) فانظره هناك (سوف يأتى).

الوسطية والاعتدال فى كل شئ[1]، والوسطية فى الإسلام لا تعنى منتصف الشئ، أو إمساك العصا من المنتصف، إن الوسطية عند المحدثين تعنى الأخذ بالتفصيل فى كل شئ، دون إطلاق أو تعميم، ولها علاقة كبيرة بمصطلحات من مثل (التوازن) و(الاعتدال)، ويستحيل دراستها دراسة دقيقة، دون دراسة مصطلحات من مثل (شذوذ) و(انحراف) و(مائل). وهذه مصطلحات ترد كثيرًا عندهم، وشاركهم العلماء فى معظم حقول الفكر الإنسانى، وهذا يدل على أن هناك سمات مشتركة بين العقل البشرى، ولم لا وكلهم لآدم، وآدم من تراب؟!

هناك قاسم مشترك بين عقول العلماء، كلهم يدعون إلى هذا الأمر، كيمياء، وإحصاء، وكل ما يندرج تحت كلمة تجارة، من اقتصاد، وتأمين، وخطر... إلخ. كما أن معظم العلوم الإنسانية وبخاصة علم النفس ترى أنه لابد من التوازن والاعتدال فى كل شئ[2].

قال تعالى مادحًا لهذه الأمة؛ لأنه هو الذى جعل صفة الوسطية من أهم صفاتها: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾. [البقرة الآية ١٤٣]. والوسطية هنا لا تعنى أنها جاءت بين ديانتين أو فى منتصف زمن ما، فالإسلام الذى دستوره القرآن – آخر الكتب السماوية ولا كتاب بعده، إذن المسلمون أمة وسط أى فى الاعتدال والتوازن.

---

(١) انظر الوسطية العربية مذهب وتطبيق للدكتور عبدالحميد إبراهيم، ط دار المعارف، ط ٣، ١٩٩٠م والكتاب عبارة عن خمسة أجزاء، وهى نظرية تبناها المؤلف ودعا إليها فى معظم مؤلفاته. والحق أننى بعد قراءة الكتاب نبهته إلى أنه كتب فى الوسطية عند كل العرب والمسلمين إلا (علماء الحديث) فلم يقترب فى سطر واحد من فكرهم القائم على الاعتدال والوسطية والأخذ بالتفصيل فى معالجة قضايا ومسائل علم الحديث.

(٢) انظر مقدمة هذا البحث.

نظرية الاعتدال عند الذهبى نظرًا وتطبيقًا:

أولاً: الجانب النظرى:

لقد قرأ الذهبى تراث المحدثين الخاص بنقد المرويات فوجد أن النقاد ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: (١) قسم منهم متعنت فى الجرح، متثبت فى التعديل، يغمز الراوى بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصًا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذى قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرًا، يعنى لا يكفى أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف فى تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب. وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجانى متعنتون. (٢) وقسم فى مقابلة هؤلاء كأبى عيسى الترمذى، وأبى عبد الله الحاكم، وأبى بكر البيهقى: متساهلون. (٣) وقسم كالبخارى، وأحمد بن حنبل، وأبى زرعة، وابن عدى معتدلون منصفون"[١].

وألح الذهبى فى مؤلف آخر على نظريته فى الاعتدال فقال: "فمنهم من نفسه جاد فى الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل"[٢].

والحق أن الذين كتبوا فى هذا الأمر عيال عليه، فمنهم ابن حجر فى كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح[٣]، ثم الحافظ السخاوى فى

---

(١) ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل ص ١٥٨، ط ٥، القاهرة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(٢) الموقظة ص ٨٣، ط١، بيروت، ١٤٠٥ هـ، دار البشائر الإسلامية.

(٣) ٤٨٢/١، بتحقيق الدكتور ربيع بن هادى عمير، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، المجلس العلمى لإحياء التراث الإسلامى، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ"[1] وسار على نهجه من المعاصرين التهانوى فى كتابه (قواعد فى علوم الحديث) [2].

وينبغى التنبيه إلى أن الوصف بالتشدد، أو بالتساهل، أو بالاعتدال، إنما هو حكم يأخذ بالغالب من حال الناقد وأقواله وحكمه على الرجال، ذلك لأن بعض المعتدلين قد يتشددون فى مواضع أو يتساهلون فى أخرى كما أن بعض المتساهلين قد يتشددون، أو يعتدلون.

قال الشيخ محمد عبد الحى اللكنوى: "واعلم أن من النقاد من له تعنت فى جرح أهل بعض البلاد، أو بعض المذاهب، لا فى جرح الكل، فحينئذ ينقح الأمور فى ذلك الجرح". وقال الذهبى فى الدارقطنى: "يتساهل فى بعض الأوقات". والحق أن هذه النظرية حاولت الحد من تلافى عيوب (معيار العدالة الدينية) لكنها لم تقض عليه تمامًا، فينبغى تطبيق مبدأ (التقييد والتخصيص) ضد "الإطلاق والتعميم" وبخاصة فى مباحث الضبط. إن المتشدد إذا لم يجد شيئًا فى عدالة الراوى يستطيع جرحه به فإنه ينتهز أدنى شئ فى ضبط الراوى ويعمم الحكم عليه مضعفا له، والفيصل فى النهاية هو التخريج: الواقع العملى لنقد المرويات، والدليل الوحيد لجرح الراوى أو تعديله.

إن الذهبى فى النصين السابقين تناول هذه الرؤية فى كتبه النظرية، الخاص منها بالمصطلح كالموقظة، أو الخاص منها "بتاريخ النقد" و"نقد النقد" فى (ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل).

---

(١) دار الكتاب العربى / بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩، ص ١٦٧.

(٢) حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، لبنان ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م. ص ١٧٨ - ١٩١.

ثانيًا: تطبيق النظرية[1]: أولاً: المتشددون

وصف الذهبى يحيى بن سعيد القطان بالتشدد فى الميزان[2]. وذكر الذهبى أن على بن المدينى وصف الإمام أبا نعيم الفضل بن دكين بالتشدد[3]. وذكر أن ابن المدينى وصف الإمام عفان بن مسلم بالتشدد[4]. وأشار الذهبى إلى أن يحيى بن عين من المتشددين فى كتاب "ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل"[5]. ووصف أبا حاتم الرازى بالتشدد[6]. وقال بتشدد الجوزجانى[7]. وأشار إلى تشدد الإمام الفسوى[8]، والنسائى[9]، وأبى الفتح الأزدى[10]، وابن خراش[11]، وأبى الحسن بن القطان[12]، والإمام العقيلى[13]، وابن حبان[14].

ثانيًا: المتساهلون:

وصف الذهبى الترمذى بالتساهل[15]، ووصف الدارقطنى[16]،

---

(١) أقصد بالتطبيق المواطن التى أشار الذهبى فيها إلى هذا الأمر فى غير كتب المصطلح (الدراية).

(٢) ١٧١/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٥٠/١٠.

(٤) الميزان ٢٨٨/٣.

(٥) ص ١٥٩.

(٦) تذكرة الحفاظ ٤٢٠/٢.

(٧) ذكر من يعتمد قوله ص ١٥٩، ١٧٩.

(٨) الميزان ١٠٧/٢.

(٩) السابق ٤٣٧/١.

(١٠) تذكرة الحفاظ ٩٦٧/٣.

(١١) الموقظة ص ٨٣.

(١٢) تذكرة الحفاظ ١٤٠٧/٤.

(١٣) ميزان الاعتدال ١٤٠/٣.

(١٤) الميزان ٤٥/٣.

(١٥) ذكر من يعتمد ص ١٥٩.

(١٦) الموقظة ص ٨٣.

والحاكم[1]، والبيهقى[2] به أيضًا.

ثالثًا: المعتدلون:

وصف الذهبى الإمام أحمد بالاعتدال[3]، ووصف البخارى[4]، وأبا زرعة الرازى[5]. وابن عدى[6] به. ولا يمكن معرفة ما أنجزه الذهبى دون ذكر الأمثلة العملية. ضعف النسائى أحمد بن صالح المصرى، الحافظ، الثبت، والسبب فى ذلك ما ذكره محمد بن هارون البرقى: "لقد حضرت مجلس أحمد فطرد النسائى من مجلسه فحمله ذلك على أن يتكلم فيه". وقد وثقه أحمد والبخارى وأبو زرعة وأبو نعيم والفسوى وأبو حاتم والعجلى وأبو داود وغيرهم، وقال الذهبى: "وهو من رجال الصحيح فلا يلتفت إلى قول النسائى فيه، وقد آذى النسائى نفسه بكلامه فيه"[7].

وانتقد الذهبى أبا الفتح الأزدى الذى قال فى (أبان بن إسحاق المدنى): "إنه متروك وقد وثقه أحمد والعجلى وقال ابن معين وغيره: ليس به بأس. قال الذهبى: "وله مصنف كبير إلى الغاية فى المجروحين فأوعى، وجرح خلقًا بنفسه لم يسبقه أحد إلى الكلام فيهم. وقال الأزدى فى (السرى بن يحيى بن إياس): حديثه منكر. وقد وثقه أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة وابن معين والنسائى والآخرون. قال الذهبى: "فآذى أبو الفتح نفسه. وقد وقف أبو عمر بن عبد البر على قوله فغضب وكتب بإزائه: يحيى أوثق من مؤلف

---

(١) ذكر من يعتمد ص ١٥٩.

(٢) السابق ص ١٥٩.

(٣) ذكر من يعتمد ص ١٥٩.

(٤) السابق ص ١٥٩.

(٥) السابق: نفسه.

(٦) السابق: نفسه.

(٧) الميزان ١٠٣/١.

الكتاب، مائة مرة، يعنى الأزدى"[1].

وذكر الأزدى (بهز بن أسد العمى) فى الضعفاء، وقال أحمد فيه: إليه المنتهى فى التثبيت، ووثقه ابن معين وأبو حاتم، وابن سعد والعجلى. وقال يحيى القطان لعبد الرحمن بن بشر: "عليك ببهز بن أسد فى حديث شعبة فإنه صدوق ثقة".

وقال الذهبى: "كان يتحامل على عثمان رضى الله عنه، كذا قال الأزدى، والعهدة عليه، فما علمت فى بهز مغمزًا"[2].

وذكر العقيلى عددًا من الرواة الثقات فى كتابه (الضعفاء) منهم (حرمى بن عمارة بن أبى حفصة، أبو روح العتكى، الذى أخرج له الشيخان، وقال ابن معين: صدوق. وقال أحمد أيضًا: صدوق. وانتقده الذهبى فقال: "ذكره العقيلى فى الضعفاء فأساء[3]. وذكر العقيلى (عمارة بن غزية) فى الضعفاء، مع أنه من الثقات، فقد وثقه ابن سعد وأبو زرعة وأحمد، وقال ابن معين: صدوق صالح. وقال النسائى: ليس به بأس. وانتقده الذهبى فقال: "هذا تغفل من العقيلى إذ ظن هذه العبارة تليينًا، لا والله، قد أخرج له مسلم فى صحيحه". والعبارة التى أشار إليها الذهبى هى قول ابن عيينة: "جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئًا"[4]. وقال الذهبى فى العقيلى، الذى أورد "على بن المدينى" فى الضعفاء – قال: "أفما لك عقل يا عقيلى، أتدرى فيمن تتكلم"[5].

وقال ابن حبان فى (سويد بن عمرو): "كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية. وقال الذهبى: هذا

---

(١) ١١٨/٢.
(٢) السابق ٣٥٣/١.
(٣) الميزان ٤٧٤/١.
(٤) السابق ١٢٧/٣.
(٥) السابق ١٤٠/٣.

إسراف واجتراء من ابن حبان"[1]. وقد وثقه ابن معين وغيره وأخرج له مسلم فى صحيحة.

وقال ابن حبان فى "محمد بن الفضل السدوسى، أو نعمان عارم": "اختلط فى آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به، فوقع فى حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحتج بشئ منها" أ.هـ. وقال الدارقطنى: تغير بأخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة. وقال الذهبى معلقًا على القولين: "هذا قول حافظ العصر الذى لم يأت بعد النسائى مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور فى عارم، ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثًا منكرًا فأين ما زعم؟"[2].

وقال أبو حاتم فى (إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبى): "يتكلم بالرأى فيخطئ ويصيب ليس محله محل المستمعين فى الحديث". قال الذهبى مستدركًا على أبى حاتم: وثقه النسائى والناس، وأما أبو حاتم فتعنت"[3]. وانتقد الذهبى الحاكم فقال: "هذه مجازفة قبيحة وكلام من لم يخف الله، وقد وثقه الخطيب وغيره"[4].

ما مر من الأمثلة كان ردًا من الذهبى على المتشددين الذين ضعفوا الرواة وهم ثقات، أما المثال القادم، فهو توثيق ضعيف من بعض المتساهلين.

تساهل ابن حبان فى إيراد بعض الضعفاء فى كتابه (الثقات) من مثل (أيوب ابن سويد) الذى أجمع النقاد على تضعيفه مثل أحمد

---

(١) السابق ٢/٢٥٣.

(٢) السابق ٤/٨.

(٣) السابق ١/٢٩.

(٤) الميزان ٢/٥٣.

والنسائى وابن معين وابن المبارك والبخارى وغيرهم، ومع هذا أورده ابن حبان فى الثقات، وانتقده الذهبى فقال: "العجيب من ابن حبان ذكره فى الثقات فلم يصنع شيئًا"(١). وصرح الذهبى بتساهل الحاكم فى تصحيح الأحاديث فى تذكرة الحفاظ فقال: "ولا ريب أن فى المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه"(٢).

والحق أن هذا الرأى راجع إلى أن الذهبى لخص المستدرك واستدرك عليه فى مواطن كثيرة، حيث أثبت أن فيه أحاديث موضوعة، وأن فيه أحاديث ليست على شرط الشيخين(٣). واستدرك الذهبى على ابن عدى - الذى وصفه بالاعتدال - فى مواطن كثيرة، مما يدل على أن الذهبى نفسه يرى أن حكمه على النقاد بالاعتدال وغيره حكم راعى فيه الغالب من حال النقاد وأن هذا أمر قد يكون نسبيًا فى بعض الأحوال. ذكر ابن عدى (أحمد بن الفرات أبو مسعود الرازى) - وهو ثقة - فى الكامل؛ لكن الذهبى قال: "الحافظ الثقة، ذكره ابن عدى فأساء"(٤).

وذكر ابن عدى (عبد الله بن وهب بن مسلم أبا محمد المصرى)، وقال الذهبى: (أحد الأثبات، والأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف، تناكد ابن عدى بإيراده فى الكامل"(٥). وقال الذهبى فى (عفان بن مسلم أبو عثمان الصفار البصرى): "الحافظ الثبت... آذى ابن عدى نفسه بذكره له فى كامله"(٦).

---

(١) السابق ٢٨٧/١.

(٢) ١٠٤٢/٣.

(٣) انظر المستدرك وتلخيصه، طبعة حيدر آباد، الهند. ١٣٣٤ هـ. وانظر من هذه المواضع: ٤٣٤/١، ٦١٧/٢، ١٥٣/٣٠، ١٢٩.

(٤) الميزان ١٢٧/١ - ١٢٨.

(٥) السابق ٥٢١/٢

(٦) الميزان ٨١/٣ وله كلام بشأنه فى (٢٥٠/١٠) من سير النبلاء.

الذهبى و(نقد النقد) محاولة للتقييم:

إن حديث الذهبى عن مناهج النقاد وإفرادهم بمؤلف سماه (ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل) وحديثه عن منهاجهم فى كتاب نظرى له (الموقظة فى مصطلح الحديث). وقوله فى مقدمة تذكرة الحفاظ: "هذه تذكرة بأسماء معدلى حملة العلم النبوى، ومن يرجح إلى اجتهادهم فى التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف"[1] - وممارسة هذا التصور فى كل مؤلفاته على المستوى التطبيق - يدعونى إلى القول بأن ظاهرة "نقد النقد"، كانت موجودة عند المحدثين وإن لم يسموها بهذا الاسم المعاصر، لقد سموها أحيانًا (بالمستدرك) حيث استدرك الحاكم النيسابورى على الشيخين - البخارى ومسلم - أحاديث لم يورداها فى الصحيحين مع أنها على شرطهما. وسمى الدارقطنى أحد كتبه (بالإلزامات والتتبع) [2]، ألزم الشيخين فيه بأن يوردا بعض المرويات التى كانت على شرطهما ولم يورداها، وتتبع أسانيدهما وحكم عليها حكمًا خالف الشيخين فى بعض الأحيان. إن مصطلح نقد النقد لم يوجد عندهم لكن المشكلات والقضايا التى يثيرها المصطلح ويطرحها موجودة عندهم، حيث يستدرك اللاحق على السابق ويناقشه ويضيف إليه، يصحح أخطاءه وينتقده. والحق أنها ظاهرة تستحق أن تفرد بالدراسة والتأليف، وهى موجودة عند المحدثين قبل الذهبى، لكن غلب على مؤلفات الذهبى الحديث عنها، نظرًا وتطبيقًا لذا اخترته لشيوعها فى مؤلفاته كما وكيفًا. ومن النقاد الذين تحدثوا عن مناهج النقاد تطبيقًا وخالفوهم فى بعض الأحيان - على بن المدينى الذى سئل عن

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/١.

(٢) انظر ثبت المصادر والمراجع.

(جعفر بن سليمان الضبعى؟ فقال: ثقة عندنا، وقد كان يحيى بن سعيد لا يروى عنه"[1].

وخالف مالكًا، قال محمد بن عثمان بن أبى شيبة: "سألت عليًا عن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف؟ فقال: كان أصحابنا يرمونه بالقدر. وكان عندنا ثقة ثبتًا، وكان مالك بن أنس يتكلم فيه، ولا يروى عنه شيئًا"[2].

وخالف ابن المدينى سفيان الثورى: "قال محمد بن عثمان بن أبى شيبة: سألت عليًا عن عبد الحميد بن جعفر الأنصارى؟ فقال: كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثورى يضعفه"[3].

أردت من الأمثلة السابقة أن أبين أن هذه الظاهرة موجودة منذ القديم عند المحدثين، وهى تحتاج إلى دراسة أكاديمية تتقصى هذه الظاهرة؛ لذلك اكتفيت بدراسة جزء منها لكى أثبت أن نقد النقد له دور فى الحد من سلبيات تطبيق معيار العدالة الدينية.

ومن الذين أفردوها بالدراسة على المستوى التطبيقى - الخطيب البغدادى فى كتابه (موضح أوهام الجمع والتفريق). قال فى مقدمته: "وقد جمع عبد الرحمن ابن أبى حاتم الرازى الأوهام التى أخذها أبو زرعة على البخارى فى كتاب مفرد، ونظرت فيه فوجدت كثيرًا منها لا تلزمه، وقد حكى عنه فى ذلك الكتاب أشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه. ومن العجيب أن ابن أبى حاتم أغار على كتاب البخارى ونقله إلى كتاب

---

(١) انظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى ص ٥٣، بتحقيق موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
وانظر أمثلة أخرى لنقده ليحيى بن سعيد القطان ص ٩٤، ١٤٥، ١١١، ١١٢، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٤٣/٦، السؤالات السابق ص ١٥٧، الجرح ٤/ ٦- ٧.

(٢) السؤالات، السابق ص ٩٣.

(٣) السابق ص ١٠٠.

فى الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة، ودون عنهما الجواب فى ذلك، ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخارى وذكرها من غير أن يقدم ما يقيم به العذر لنفسه عند العلماء فى أن قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه، دون الانتقاص والعيب لمن حفظت عليه، ونحن لا نظن أنه قصد غير ذلك، فإنه كان بمحل من الدين، وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين"[١]. إنه يصف منهج ابن أبى حاتم – الناقد – ويتحدث عن المنهج وما وراء المنهج، وما ينبغى على الناقد أن يفعله. وهذه الظاهرة موجودة فى مقدمات كتب النقاد، منهم ابن حبان، الذى تحدث عن النقاد ومناهجهم فى مقدمة كتاب "المجروحين". وتحدث ابن عدى فى مقدمة الكامل عن (ذكر القوم الذين يميزون الرجال وصفتهم[٢]. ثم سرد أسماءهم مبتدئًا بالصحابة ثم التابعين ثم وصل بهم إلى الوقت الذى كان يؤلف فيه كتابه[٣]. وفى كتاب الخطيب تتبع أوهام النقاد بدءًا بالبخارى الذى أحصى له من الأوهام أربعة وسبعين (٧٤) وهما، وقد وردت – هذه الأوهام – فى التاريخ الكبير للبخارى[٤].

إن البخارى – وغيره ممن أوردهم الخطيب – وهموا حيث عدوا الراويين الاثنين روايًا واحدًا أو أكثر، وهذا هو التفريق، أو عدوا الاثنين فأكثر واحدًا وهذا هو الجمع[٥]. وذكر الخطيب أوهام يحيى

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١٥/١ بتحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

(٢) انظر مقدمة الكامل ومختصره ص ٩٥.

(٣) توفى الخطيب سنة ٤٦٣هـ.

(٤)انظر موضح أوهام الجمع والتفريق: ١٧/١ – ٢٠٢.

(٥) السابق، مقدمة المحقق ص ٩.

بن معين بعد البخارى وأحصى له (١١) أحد عشر وهما[١]. وذكر لأحمد بن حنبل[٢] أربعة أوهام (٤). وعد لابن المدينى (٢) وهمين[٣]. وأحصى لمحمد بن يحيى الذهلى وهمين[٤]. وأحصى ليعقوب بن سفيان النسوى وهمين[٥] وذكر للإمام مسلم (٨) ستة أوهام[٦]. وأحصى لإبراهيم بن إسحاق الحربى البغدادى وهمين[٧] ووهما لسليمان بن الأشعث[٨]، ووهما لأبى الحسن الدارقطنى[٩]، وثلاثة أوهام لابن عقدة (أبى العباس أحمد بن محمد بن سعيد)[١٠].

والحق أن كثيرًا من المحدثين مارسوا ما يسميه المعاصرون بنقد النقد، حيث دعا علماء النقد الأدبى الآن – مع مراعاة الفارق بين الحقول المعرفية والزمن – إلى أهمية الحديث عنها لما لها من الفوائد.

وقالوا فى تعريفها: "إحدى الطرق تتمثل فى اختيار نصوص عدد قليل من كبار النقاد فقط، وفك رموز مفاهيمهم الفردية عن العالم، ونظرياتهم عن الأدب، وقوائم قيمهم وأساليبهم، أى أن نصنع من النقاد ما يصنعه النقاد مع الشعراء، أبحاث مستوعبة عن: كولردج، وسنت – بيف ..... وأورينا، وسبيتزر. ومن نقد نقاد معينين، يمكن أن نعبر إلى نقد أكثر تجريدًا، إلى نقد النقد، وقد سمى الألمانى سيجفريد ملتشينجر أحد كتبه بالدقة: (نقد النقد)...

---

(١) السابق ٢٠٢/١ – ٢٢٦.
(٢) السابق ٢٢٧/١ – ٢٥١.
(٣) السابق ٢٥٢/١ – ٢٦٥.
(٤) ٢٦٦/١ – ٢٦٩.
(٥) السابق ٢٧٠/١ – ٢٨٠.
(٦) السابق ٢٨١/١ – ٢٩٤.
(٧) السابق ٢٩٤/١ – ٣٠٥.
(٨) السابق ٣٠٦/١ – ٣٠٨.
(٩) السابق ٣١٦/١ – ٣١٨.
(١٠) السابق ٣٩٠/١ – ٣١٥.

وما يصنعونه هو ما ندعوه (نقد النقد) "Metacritica". ويمكن أن ندعوه (ما بعد النقد)....."[1].

وقد عرفه الدكتور جابر عصفور بأنه (نشاط معرفى ينصرف إلى مراجعة الأقوال النقدية، كاشفًا عن سلامة مبادئها النظرية وأدواتها التحليلية وإجراءاتها التفسيرية أو (النقد الواصف) Metacritcism من حيث هو تأصيل معرفى للمقولات العقلية التى تنطوى عليها المفاهيم المنهجية والعمليات الإجرائية للنقد (أو القراءة) وتصدر عنها[2].

وزاد الأمر تفصيلاً حيث قال: "قراءة التراث النقدى". أى أن مصطلح القراءة عنده يكون ذا وظيفة مهمة هى مراجعة هذا النقد ومناقشته – نظريًا – ولا يتم لقارئ التراث النقدى – ناقد النقد – أن يراجع هذا النقد دون أن يمارس النقد تطبيقًا، أى أن هناك تأثيرًا وتأثرًا (جدلية) بين النظرية والتطبيق، كلاهما يرفد الآخر ويلازمه وهما وجهًا لمنهج لا نفصل بينهما فى الواقع العملى بل يتم الفصل للدراسة والتحليل فقط.

إن "قراءة التراث النقدى عبارة لافتة للانتباه من حيث دلالتها المزدوجة التى يمكن فهمها على مستويين: أولهما: المستوى النظرى الذى تنصرف معه دلالة العبارة إلى وصف العمليات التصورية أو الآليات العقلية التى تقوم عليها أو تتضمنها قراءة التراث .... وثانيهما المستوى التطبيقى الذى تنصرف معه دلالة عبارة (قراءة التراث ....) إلى تقديم قراءة، أو قراءات تطبيقية

---

(١) مناهج النقد الأدبى ص ٦٥ – ٦٦ لإنريك أندرسون إمبرت، ترجمة الدكتور الطاهر مكى، مكتبة الآداب، ١٩٩١م.

(٢) قراءة التراث النقدى ص ١٧، نشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، ١٩٩٤م.

لجانب أو أكثر من جوانب التراث النقدى، موضوعًا، أو فكـرة أو إشكالية أو شخصية أو كتابًا ...."[1].

والحق أن الذهبى مارس عملية (نقد النقد) تطبيقًا ثم وصف هذا فى مؤلفات خاصة بمصطلحات هذا العلم وقواعده وأصـوله فـى كتبه النظرية، وهذا ما يسمى بالنقد الواصف أو الشارح. والعلاقة وثيقة عنده بين الأبعاد النظرية والتطبيقية لنقد المرويات. وهذا أمر لم يتوفر عند الذهبى فقط – كما مر – بل أثبته عند ابن كثير فـى رسالة الماجستير.

قرأ ابن كثير مسألة (الرواية عن المبتدعة) فوجد البعض مـن النقاد يطلقون القول برد روايته؛ لكنه وجد الواقع العملى ينافى هذا الإطلاق فرد كلامًا نظريًا لابن حبان والشافعى وسجل هـذا فـى اختصاره، أى أن ما يسمى بالتأثير والتأثر فى مسائل هذا العلم بين النظرية والتطبيق وأن كلاً منهما يؤثر فى الآخر – كان موجـودًا عندهم، قال ابن كثير: "مسألة: المبتدع إن كفر ببدعته، فلا إشكال فى رد روايته. وإذا لم يكفر، فإن استحل الكذب ردت أيضًـا، وإن لم يستحل الكذب، فهل يقبل أولاً؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ فى ذلك نزاع قديم وحديث. والذى عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره، وقد حكى عن نصر الشافعى، وقد حكى ابـن حبان عليه الاتفاق، فقال: لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافًا. قال ابن الصلاح: وهذا أعـدل الأقـوال وأولاها. والقول بالمنع مطلقًا بعيد، مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، ففى الصحيحين من حديثهم فى الشواهد والأصول كثير. والله أعلم. قلت: وقد قـال الشافعى: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهـم

---

(١) السابق: نفسه.

يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. فلم يفرق الشافعى فى هذا النص بين الداعية وغيره، ثم ما الفرق فى المعنى بينهما، وهذا البخارى قد خرج لعمران بن حطان الخارجى مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل على، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة! والله أعلم"[1].

ولا يخفى أن لعلماء الحديث قراءات كثيرة على مقدمة ابن الصلاح، فكل الذين جاءوا بعده إما أنهم سجلوا مناقشاتهم له واستدراكاتهم عليه فى كتبهم، أو قاموا بشرحها ومناقشتها فى كتب مستقلة. من النوع الأخير: (الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح) للأبناسى، و"التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" للحافظ العراقى، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر، وكلها مطبوعة. ناقشوا ابن الصلاح ووافقوه واختلفوا معه من خلال جهودهم التطبيقية فى نقد المرويات التى انعكست نتائجها على آرائهم النظرية. ومن النوع الأول (الموقظة الذهبى) الذى نحن بصدد دراسة آرائه. قرأ الذهبى مقدمة ابن الصلاح ثم اعترض عليه وناقشه وأثرت جهوده التطبيقية فى نقد المروى على آرائه وتصوراته لمسائل هذا العلم فاعترض على ابن الصلاح، قائلاً: "وقال ابن الصلاح رحمه الله: إن الحسن قسمان: أحدهما ما لا يخلو سنده من مستور لم تتحقق أهليته، لكنه غير مغفل ولا خطاء ولا متهم، ويكون المتن مع ذلك عرف مثله أو نحوه من وجه آخر اعتضد به وثانيهما: أن يكون روية مشهورًا بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لقصوره عنهم فى الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد تفرده منكرًا، مع عدم الشذوذ والعلة. فهذا عليه مؤاخذات. وقد قلت لك: إن الحسن ما قصر سنده قليلاً عن رتبة الصحيح. وسيظهر لك بأمثلة. ثم لا تطمع بأن

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر ص ٨٣.

للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد، فيومًا يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن ولربما استضعفه ..."[1].

أردت من المثالين السابقين – والحق أن غيرهما كثير يظهر لمن طالع الكتب السابقة – أن أبين أن المحدثين مارسوا ما يسمى بنقد النقد والنقد الواصف.

الانحراف المعيارى بين الذهبى وغيره من التخصصات المختلفة:

مارس الذهبى نظريته (الاعتدال) نظرًا وتطبيقًا، فكان له منهما (النظرية والتطبيق) منهج علمى، ألح عليه فى كثير من المواضع. قال فى سياق حديثه عن أسباب الجرح والتعديل القائمين على العصبية والهوى: "ينبغى أن تتفقد أحوال الجارح مع من تكلم فيه، باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انحراف الجارح ووجدت توثيق المجروح من جهة أخرى، فلا تحفل بالمنحرف وبغمزه المبهم، وإن لم تجد توثيق المغموز فتأنَّ وترفق"[2].

وقال فى سياق حديثه عن انحراف حكم أهل الجرح والتعديل أحيانا عن جادة الصواب، واعتدال أخلاق النبي ﷺ وأنه القدوة: "وكل انحراف عن الاعتدال فمذموم، ولابد للنفس من مجاهدة وتأديب"[3]. وقال معترضا على مقولة: "ما رأيت أحدًا قط يقول الحق فى المشايخ غير يحيى بن معين، وغيره من كان يتحامل بالقول" التى قالها عبد الخالق بن منصور، اعترض قائلاً: "قلت:...

---

(١) الموقظة ص ٢٨.

(٢) الموقظة له ص ٨٩

(٣) سير النبلاء: ١٠/ ١٣٩

ومن نادر ما شذ به ابن معين...."[1]. والحق أن مصطلحى (الانحراف المعيارى) و(الشذوذ) وردا عند الذهبى مثلما وردا عند معظم أصحاب العلوم كما جاء فى مقدمة البحث. وإن دل هذا على شىء فإنما يَدُلُّ على أن للمحدثين ضبطًا منهجيًا مارسوه قدر استطاعتهم، وأخطأوا مثل غيرهم، وقابلتهم "مشكلات علمية" مثلما قابلت غيرهم.. إنه من قبيل (وحدة المنهج) -مع اختلاف مواد الدراسة- ودقة مناهج العلماء، وهو من قبيل توارد الأفكار.. إنه تنبيه من المحدثين فى عصور سابقة لمثل هذه الظواهر وكيفية دراستها... أما المعاصرون فقد أعطاهم الله من وسائل التكنولوجيا ما ليس عند السابقين.

ويَدُل على أنه علينا فى دراسة الظواهر من التراث* -الحى- المتصل، لنرى ماذا قال السابق لنربطه بما قاله اللاحق لتسهل عملية التقييم، ويُعرف أين يكمن الإبداع لندل عليه أطفالنا - نعم أطفالنا - الصغار ونطور من مناهج تعليمنا القائمة على الحفظ - المجرد من الفهم- والتلقين الأعمى. وسوف أدع النصوص هى التى تتحدث.

قال الدكتور عبد الفتاح دويدار: "يبدو لنا سلوك الآخرين مقبولاً أحيانًا، ويبدو غير مقبول أحيانًا أخرى. فى الحالة الأولى نظهر الارتياح، أو نطلق حكم الاستحسان، أو نمر بالسلوك من غير أن نطلق أى حكم خاص باعتباره السلوك العادى، الذى تقتضيه المناسبة. أما فى الحالة الثانية فأكثر ما يحدث هو أن نقف موقف

---

(١) السابق ٨٢/١١

(*) كلمة التراث كان الأستاذ شاكر- محمود- ممن لا يوافقون عليها، وشاركه فى ذلك د. فؤاد زكريا، ود. عفت الشرقاوى- رعاهما الله- فى أول عدد من مجلة فصول، الخاص بالتراث، كما أن قضية التراث والمعاصرة مفتعلة... وأنا مع الجميع لكنه مصطلح استقر ولا مشاحّة فى الاصطلاح بشروط.

المستغرب، أو المستهجن، أو الناقد، ونطلق أحكامًا عن ذلك السلوك (غير العادى) تتفاوت فى درجة ما تنطوى عليه من استغراب أو استهجان أو نقد. فهو (غير عادى) أحيانًا. وهو فى حالات أخرى (غريب) أو (غير مألوف) أو (مستهجن) أو (فظيع) أو (منحرف) أو (خطر) أو (شاذ)...الخ. وقد نقنع أحيانًا بهذا الحكم العام. وقد نتجه منه -أحيانًا أخرى- إلى بعض المبادئ الاجتماعية أو الأخلاقية لنبنى عليها حكم (الاستهجان) و(الاستغراب) الذى أطلقناه"[1] ا.هـ.

إن عالم الجرح والتعديل (ناقد) قد يكون منصفًا أو ظالمًا، فى حكمه بمعيار (العدالة الدينية) ينحو منحى أخلاقيًا أو اجتماعيًا، ويحكم على رواية الراوى (بالغرابة) أو "الشذوذ"، وناقد النقد قد يعترض على الحكم الجارح ويصفه بالشذوذ. وقال علماء النفس بالمحك الذاتى "كأن يحدد الفرد مجموعة من الأحكام أو المعايير- عدة مبادئ واتجاهات مثلا- تكون بمثابة إطار مرجعى يحكم من خلاله علي السلوك فما يتفق مع هذا الإطار يعد عاديا وما لا يتفق يعتبر شاذا وغير عادى، ومثل هذا الأسلوب غير موضوعى لا سبيل إلى الاتفاق عليه لأنه يتعدد بتعدد الأشخاص كما يختلف من شخص إلى آخر. وهذه الأحكام والمعايير التى يرتضيها المرء كمحددات لسلوكه وتصرفاته قد تفتقر إلى المقومات الأخلاقية والاجتماعية التى تستلزمها الحياة وسط جماعة معينة، فالديكتاتور والأفاق والسارق ربما يرى نفسه متوافقا سعيدًا مستريح البال لأن سلوكه يتفق مع ما حدده لنفسه من معايير على أساس هواه الشخصى بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى التى تمس مصالح الآخرين"[2].

---

(١) فى الطب النفسى وعلم النفس الإكلينيكى ص ٥١.

(٢) فى الصحة النفسية للدكتور عبد المطلب أمين القريطى ص ٤٥، ط دار الفكر العربى، مصر، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م ط أ.

أحسّ المحدّثون بدخول العصبية والهوى فى تحكيم معيار العدالة الدينية فوضعوا الضوابط لذلك، الاعتدال والتشدد والتساهل، وقال محدث معاصر بـ "ضوابط ما قبل المنهج" -العلامة محمود شاكر- . ودعا الذهبى إلى "مرونة تطبيق المعايير". كما أن للمحدثين رسومًا بيانية متخيلة فى الذهن سيتم دراستها فى مكان لاحق.

وقال علماء النفس "بالمحك الإحصائى" وهو الذى "يعتبر أن غير العادى هو ما يشذ أو ينحرف عن المتوسط بمقدار وحدتين انحرافيتين معياريتين أو أكثر سلبًا أو إيجابا فى خاصية ما أو مظهر ما"[١]. والشذوذ معناه: "الانحراف عن المتوسط أو الشائع فى خاصية ما"[٢]. والحق أن للمحدثين منهجًا إحصائيًا، على قمتهم فى تطبيقه ابن عدى، سوف تأتى دراسة ذلك، حيث تحدث عن (حد العدالة) ومارسه ابن حبان أيضا بدرجه تقترب من درجة ابن عدى. ولا يخفى أن المحدثين توسطوا فى النظر إلى مسائل علم الحديث وقالوا بالتفصيل فى المدلس والمرسل والمضطرب والتغير بسبب العمى أو ذهاب الكتب...الخ آرائهم فى قضايا المصطلح.

وللوصول إلى نتائج دقيقة أثناء تطبيق المعايير، أخذ علماء النفس بالتوسط وأخذ المتوسط [٣]. كذلك قال المحدثون: "الأولى أن نتوسط فى أمره - أى تصحيح الحاكم- فنقول: "ما حُكِمَ بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"[٤] ا. هـ.

---

(١) السابق ص ٤٦ نفسه.

(٢)السابق ص ٤٧ نفسه.

(٣) انظر السابق نفسه وانظر الرسم البيانى بصفة خاصة.

(٤) القائل هو ابن الصلاح فى علوم الحديث، ص ١٨، ط. د نور الدين عتر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٩٧٢م.

وفى سياق حديثه عن النفى والإثبات لصفات الله تعالى - فى ترجمة البغدادى- قال الحافظ الذهبى: "أما الكلام فى الصفات، فإن ما روى منها فى السنن الصحاح، مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفى الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا فى ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصد هنا إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين"(١). أى أنه لابد من الأخذ بالمتوسط، القصد هنا يساوى الاعتدال تماما.

ومثلما تحدث علماء الصحة النفسية عن (السلوك السوّى) وقالوا: "يظهر السلوك السوى فى حياتنا اليومية على شكل السلوك (العادى) أو (المألوف) أو (المعتدل) الغالب على الناس"(٢). وقالوا بالاستواء مرادفا للسواء(٣). كذلك نبه المحدثون إلى مثل هذه الأمور، قال ابن عدى: "عبد الله بن محمد بن عقيل. قال ابن معين: ضعيف الحديث. ومرة قال: وسئل عن حديث سهيل والعلاء وابن عقيل وعاصم بن عبد الله، فقال: عاصم وابن عقيل أضعف الأربعة، والعلاء وسهيل حديثهم قريب من السواء"(٤). وقال ابن عدى أيضا: "شريك بن عبد الله بن الحارث أبو عبد الله النخعى... فى بعض حديثه بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء"(٥). وقال الذهبى: "....قيس بن الربيع الأسدى الكوفى... ما زال أمره مستقيما حتى استقضى"(٦)،. والاستقامة هنا تعنى

---

(١) سير النبلاء: ١٨ / ٢٨٤ .

(٢) فى الطب النفسى مرجع سابق ص ٥٣،٥٤ .

(٣) السابق ص ٥٥ .

(٤) مختصر الكامل ص ٤٤٦ ترجمة ٩٦٩ .

(٥) ص ٤١٢ السابق .

(٦) الميزان: ٣ / ٣٩٣ - ٣٩٦ .

الاستواء. إن الاستواء فى السلوك فى الحياة العامة عند الإنسان الذى درسه علماء النفس، نبه المسلمون إليه فى دراسة (استواء الرواية = موافقتها لرواية الأقران)، ومثلما قال علماء النفس "بالتوافق النفسى"[1] وعدمه نبه المحدثون إلى موافقة الراوى فى الضبط لأقرانه، أو لرواية شيخه أو لرواية تلاميذه، ونبهوا إلى المخالفة والشذوذ والاضطراب فى الأداء، والتعلم أحد جوانب السلوك.

ولاحظ المحدثون انحراف البعض فى أحكامهم بالجرح بسبب الخلاف فى المذاهب الفقهية، مما يؤدى إلى الانحراف فى الحكم، قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد "قلت ليحيى: ترى أن ينظر الرجل فى رأى الشافعى، وأبى حنيفة؟ قال ما أرى لأحد أن ينظر فى رأى الشافعى، ينظر فى رأى أبى حنيفة أحب إلى. قلت : قد كان أبو زكريا – رحمه الله – حنفيا فى الفروع، فلهذا قال هذا، وفيه انحراف يسير عن الشافعى"[2].

والحق أن الأخذ بالتوسط فى كل شيء، قد مارسه علماء المسلمين فى شتى تخصصاتهم، فقد نبهوا إلى أن الإسراف فى الطعام بطريقة ما، قد يؤدى إلى التطفيل[3]، كما أن له أضرارًا على الصحة ويدعو إلى اشتغال الذهن عن العبادة وتحصيل العلم، قال المتصوفة: "وطريقة الرياضة فى كسر شهوة البطن أن من تعود استدامة الشبع، فينبغى أن يقلل من مطعمه يسيرا مع الزمان، إلى أن يقف على حد التوسط، وخير الأمور أوسطها، فالأولى تناول ما لا يمنع من العبادات، ويكون سببا لبقاء القوة، فلا يحس المتناول بجوع

---

(١) علم النفس العام، مرجع سابق ص ٦٧١ وما بعدها .

(٢) سير النبلاء : ١١ / ٨٨ .

(٣) انظر فى الطفيليين ص ١٧٧ من كتاب الأذكياء لابن الجوزى، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ط ٥ ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

ولا شبع، فحينئذ يصح البدن، وتجتمع الهمة، ويصفو الفكر، ومتى زاد فى الأكل أورثه كثرة النوم وبلادة الذهن"[1].

والحق أن الأخذ بالمتوسط، الذى هو عبارة عن أعمال الفكر والجمع بين الآراء، والخروج فى النهاية برأى متوسط، لا يعنى منتصف الشيء، أى إمساك العصا من المنتصف، هذا أمر لا يقصده الإسلام، فأحيانا تكون الوسطية الشدة بحسب الظروف والقرائن والملابسات، الوسطية تعنى الراجح بعد أعمال الذهن وتشغيل كل الحواس التى تؤدى إلى إدراك الشيء المدروس إدراكا علميًا، إنها وسطية لا تعنى أنصاف الأشياء، وليست وسطية رياضية.

ولكى يفهم ما أقصده – ومارسه المحدثون– هنا بالأخذ بالمتوسط لابد من سوق المثال التالى: "محمد بن إسحاق".

أفرط فيه بعض النقاد وقالوا: "قال يزيد بن هارون: سمعت شعبة يقول لو كان لى سلطان لأمرت ابن إسحاق على المحدثين"[2]، مع العلم أن لقب "أمير المؤمنين" عند المحدثين لا يطلق إلا على مثل: البخارى، وسفيان الثورى، والدارقطنى، ومالك ابن أنس، واحمد بن حنبل[3] ولو أطلق شعبة عليه هذا اللقب فى تخصصه "السيرة " لأصاب حُكْمُه.

وأصاب البعض فى جانب من حكمهم، قال العجلى: "ابن إسحاق ثقة، وقال الترمذى فى رواية: "هذا صحيح لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق"[4]. واعتدل مسلم وروى له فى الشواهد خمسة

---

(١) مختصر منهاج القاصدين ص١٦٣، اختصار ابن قدامة، مكتبة شباب الأزهر.د.ت.

(٢) الميزان ٣ / ٤٧٣.

(٣) ص ٨٤ من كتاب (دراسات فى علوم الحديث) للدكتور أبو العلا على، د. عبد العال أحمد، دار التراث العربى ١٩٧٢ ١٩٧٣ م.

(٤) الميزان ٣ / ٤٧٤.

أحاديث[1]، وكذلك ابن عدى: "قد فتشت أحاديث ابن إسحاق الكثير فلم أجد فى أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف. وربما أخطأ أو وهم كما يخطئ غيره، ولم يتخلف فى الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به[2].

وفَرط فيه البعض فقال: "يروى أحاديث فى صفة الله لم يحتملها قلبى"[3]. وروى عن يحيى القطان أنه قال: أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب[4]. وقال مالك: دجال من الدجالة. وقال الدارقطنى: لا يحتج به[5].

وبما أن الراوى مختلف فيه والراجح أنه قريب من الثقات المحتج بهم، فهو محتج به من الدرجة الثانية، الأولى: صحيح، والثانية: حسن لذاته[*] إذا وجدت له الشواهد والمتابعات صار صحيحا لغيره، وإذا خالف صارت له منكرات، قال الذهبى: "ثم ساق ابن عدى عدة أحاديث لابن إسحاق عن شعبة بن الحجاج، ومتونها معروفة"[6]. أى أنه خالف فى الأسانيد لا المتون. وهو مختلف فيه وغالب المختلف فيهم - كما سيدرس فى مكانه - تم تحسين حديثهم لذاته، لذلك أخذ المحدثون فيهم بمحصلة ما قيل

---

(١) السابق ٣ / ٤٧٥ .

(٢) السابق ٣ / ٤٧٤ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) السابق ٣ / ٤٧١ .

(٥) ٣ / ٤٦٩ .

(*) بحسب تقسيم المتأخرين، وهو مصطلح خاص بابن حجر، والمتقدمون كانوا لا يفصلون بين الحسن والصحيح .

(٦) السابق ٣ / ٤٧٣ .

فيهم، بالجمع بين الآراء. وإعمال النصوص أولى من إهمالها(**).
قال الذهبى: "فالذى يظهر لى أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن فى حفظه شيئا.وقد احتج به أئمة، فالله أعلم"(١).

وللذهبى نص تنظيرى فى الموقظة يدل على ما سبق: "الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلاً، ومن ثم تردد فى الحديث أناس، هل بلغ حديثهم إلى درجه الحسن أم لا؟ وبلا ريب فخلق كثير من المتوسطين فى الرواية بهذه المثابة فآخر مراتب الحسن هى أول مراتب الضعيف"(٢).

مع مراعاة أن ليس كل مختلف فيه يحسن حديثه، لأنه إذا طبقت هذه القاعدة صار كل مختلف فيه- ومنهم الضعفاء المتروكين- حسن الحديث.

أردت بما سبق أن أبين أن علماء الحديث مارسوا الأخذ بالمتوسط عند الاختلاف. وسيأتى فى مبحث"معايير الجرح والتعديل من خلال الرواة المختلف فيهم".

(**) هذه خطوات إجرائية مارسها المحدثون فى مباحث(مختلف الحديث) و(الحديث المضطرب) ومارسها علماء أصول الفقه فى الجمع بين النصوص ووضعوا قواعد للترجيح بين المرويات والآراء للوصول إلى الراجح انظر ص ٢٣٥ من كتاب (أصول الفقه الإسلامى) للدكتور أحمد الجندى زهو، ط ١٩٩٨ م، الناشر دار النصر للتوزيع والنشر. وص ١٠٧، ١٠٨ من (مصادر التشريع الإسلامى) للدكتور أنور محمود دبور، ط ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م، دار الثقافة العربية، مصر.

(١) الميزان ٣ / ٤٧٥ .

(٢) الموقظة للذهبى ص ٣٣.

العدالة ونسق الرواة (*)

من الحلول التى قدمها المحدثون كى يتجنبوا سيل (معيار العدالة الدينية) الجارف الذى استخدمه البعض، أحيانا فى الجرح بسبب العداوة، والخروج به عن خطه المرسوم له، استخدامهم لما يسمى"بنسق الرواة"، أو"سياق الإسناد"، إن الراوى وحده جزء من كل، وقد يضع الراوى على الثقات، وقد يخطئ التلميذ، وشيخه برئ، لذلك لابد من دراسة السند مرة، راويا راويا، ثم أخرى فى كليته، ثم تطبق قاعدة (ليس ما صح سندًا صح متنا). ثم تحكيم القواعد التى قررها المحدثون فى مبحث العلل الذى يهتم بأوهام الثقات.

نبه المحدثون إلى هذا الأمر فقال ابن حيان: "كل من أذكره فى هذا الكتاب الأول – يعنى كتاب الثقات له(**)– فهو صدوق، يجوز الاحتجاج بخبره، إذ تعرى خبره عن خصال خمس، فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره فى كتابى هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذى ذكرت اسمه فى كتابى هذا فى الإسناد رجل ضعيف، لا يحتج بخبره. أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته، والخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة أو يكو منقطعًا لا يقوم بمثله الحجة. أو يكون فى الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه فى الخبر من الذى سمعه منه، فإن المدلس ما لم يبين سماعه خبره عمن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر به، فما لم يقل المدلس فى خبره – وإن

(*) مسائل ومباحث نظرية لا زالت فى بطون كتب الجرح والتعديل، لم يتم التنظير لها بمفردها فى كتب الدراية أخرجتها وجعلتها مبحثا. وسوف أذكر النصوص ثم أتبعها بالنصوص التطبيقية، وأذكر من مارسها تنظيرًا وتطبيقا. ومثل هذه المسائل فيها حل لفوضى واختلاف آراء لم يتم البت فيها حتى الآن.

(**) من عندى.

كان ثقة -: سمعت أو حدثنى، فلا يجوز الاحتجاج بخبره"[1].

إنه ينظر إلى تعديل الراوى وجرحه نظرة شمولية فقد يكون فى السند قبله ضعيفٌ أو بعده واه أو يكون فى سلسلة السند مدلس يسقط الضعفاء ويسوّى الأسانيد أو يروى عن ثقة ليس عنده. كما أنه ينظر إلى عملية نقد المروى (الراوى وحده) ثم (السند ككل)، وأخيرًا (المتن) - ينظر إليها نظرة شمولية، فالعبرة عنده باستقامة المتن وذلك بانتفاء الشذوذ والعلة إذا ثبت استقامة المروى ولم يكن الراوى مجروحا صار عدلاً، يؤيد ذلك أن الذهبّى اعترض كثيرا من الرواة على ابن حبان فى"ميزانه"، حيث إن كثيرًا من الرواة يجهلهم المحدثون ثم يوثقهم ابن حبان ويوردهم فى كتاب الثقات له.

قال الذهبى: "زياد بن أنعم الإفريقى.عن أبى أيوب الأنصارى وحده ما حدث عنه سوى ولده عبد الرحمن...، لكن وثقه ابن حبان"[2]، إن الراوى إذا روى عن واحد وروى عنه واحد صار مجهولاً. وابن حبان وثقه بسبب تنبيه للنظرة السابقة[*].

وليس معنى هذا أن الذهبى يعترض دائما على هذه النظرة"قسالم السهمى، روى له الستة، أى أنه متفق على توثيقه. روى"عن مولاه عبد الله بن عمر. وعنه عمرو ابن شعيب وحده.وثقة ابن حبان"[3]، إن قول المحدثين: ابن حبان متساهل ليس على عمومه، والتساهل والاعتدال والتشدد أمور نسبية، نعم قد يغلب على بعض النقاد صفة من الصفات

---

(١) الثقات لابن حبان.١ /١٢ .

(٢) الميزان: ٢ / ٨٧ .

(*) انظر لمزيد من الشواهد على هذه الظاهرة الميزان: ٤ / ٥٣٠، ١٣٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٣، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٨، ٢٦٠، ٢٩١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥١، ٢١٢، ٢٢٧، ١٣٢، ٣ / ٢٠١، ٢٠٣، ٤ / ٣١١، ٣٢٣، ٢ / ١١٤، ١٣٦، ٢٩٩، ٢ / ١٥٧، ٨٩، ٨٨ .

(٣) الميزان ٢ / ١١٤ .

السابقة، لكن أحيانا قد يعتدل المتساهل أو المتشدد فى بعض المواطن وتصيب أحكامهم الحق فى الحكم على الرواة جرحا وتعديلاً.

وأفضل تطبيق لنظرة ابن حبان هذه فى كتابه (المجروحين)، قال فى ترجمة: "محمد بن عطية بن سعد العوفى": "يروى عن أبيه، روى عنه أسيد بن زيد، منكر الحديث جدًا مشتبه الأمر لا يوجد الاتضاح فى إطلاق الجرح عليه؛ لأنه لا يروى إلا عن أبيه، وأبوه ليس بشيء فى الحديث، ولا يروى عنه إلا أسيد بن زيد، وأسيد يسرق الحديث، فلا يتهيأ إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين إلا بعد السبر والاعتبار بما يروى غير الضعيف، ولا سبيل إلى ذلك فيه، فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة واستقامت الرواية فلم يخالف الثقات"(١).

إنه قبل الحكم على الراوى ينبغى أن ينظر إلى مَن قبله ومَن بعده فى السند ثم النظر فى المروى، يدل على ذلك قوله (السَّبر والاعتبار): أى تخريج المروى من كل مظانه ثم مقارنة رواية الراوى بغيرها داخل الباب. فقد يكون خطأ من غير هذا الراوى؟ لأنه لا يتهيأ إطلاق القدح على من يكون بين ضعيفين؛ لأنه لم يتوافر الأدلة على ذلك.

وقال فى ترجمة (على بن زيد أبو عبد الملك الألهانى): "يروى عن القاسم أبى عبد الرحمن، وروى عنه عبيد الله بن زَحْر، ومطَّرح بن يزيد، منكر الحديث جدًا، فلا أدرى التخليط فى روايته ممن فى هؤلاء، فى إسناده ثلاثة ضعفاء سواه، وأكثر روايته عن القاسم أبى عبد الرحمن وهو ضعيف فى الحديث جدًا، وأكثر من روى عنه عبد الله بن زحر ومطرح بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان فلا يتهيأ إلزاق الجرح بعلى بن يزيد وحده؛ لأن الذى

---

(١) المجروحين ٢/٢٧٣ – ٢٧٤.

يروى عنه ضعيف والذى روى عنه واه. ولسنا ممن يستحل إطلاق الجرح على مسلم من غير علم. عائذ بالله من ذلك. وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته لما ظهر لنا عمن فوقه ودونه من ضد التعديل ونسأل الله جميل الستر بمنه"[1].

إن الخطأ هنا ممن دون على بن يزيد وعمن هو فوقه، إنه من حيث الجرح لا يمكن الحكم عليه به، لكن الاحتياط وتطبيق الشك المنهجى أولى، إنه ينبغى التوقف عن قبول روايته هذه مع عدم إطلاق الجرح عليه.

وقال فى ترجمة (محمد بن بحر البصرى): "يروى عن الضعفاء أشياء لم يحدث بها غيره عنهم حتى يقع فى القلب أنه كان يقلبها عليهم، فلست أدرى البلية فى تلك الأحاديث منه أو منهم. ومن أيهم كان فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات[2].

إن الاعتبار هو البحث عن المتابعات والشواهد واختبار ضبط الراوى علميًا لعل الخطأ يكون من غيره.

وقال فى ترجمة "مطرح بن يزيد الكنانى": يروى عن على بن يزيد وعبيد الله ابن زحر روى عنه إسماعيل بن عياش والثورى... قال يحيى بن معين: ليس بشيء. قال أبو حاتم - ابن حبان -: "هذا الذى قاله أبو زكريا - رحمة الله عليه - ليس مما يعتمد عليه مطلقًا[*]؛ لأنا لا نستحيل القدح فى مسلم بغير بينة، ولا الجرح فى محدث من غير علم، ومطرح بن يزيد هذا ليس يروى إلا عن عبيد الله بن زحر عن القاسم ابن عبد الرحمن، والقاسم واه،

---

(١) السابق ٢/١١٠.

(٢) المجروحين ٢ / ٣٠١ .

(*) هذا مثال على تشدد ابن معين، ويعتبر شاهداً على ظاهرة نقد النقد عند المحدثين على المستوى التطبيقى.

فكيف يتهيأ إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء، وهل يتهيأ السير فى أمر المحدثين والاعتبار بالثقات والمتروكين إلا بتمييز رواية العدول عن الثقات والضعفاء ورواية المتروكين عن الثقات والمدلسين. فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان: أحدهما: ثقة والآخر: ضعيف، فيروى عنهما لا يتهيأ إطلاق الجرح عليه إلا بعد الاعتبار بحديثه من رواية الثقات هل خالف الإثبات فيها أم لا؟ أو روى عن ثقة ما لا أصل له؟ فمتى عدم هذه الدلائل لم يستحق القدح فيه، ومطرح هذا لا يحتج بروايته بحال من الأحوال لما روى عن الضعفاء. فإن وجد له خبر صحيح روى عن ثقة عن عدل كذلك إلى رسول الله ﷺ موصولاً حكم عليه. ثم يترك الاحتجاج بما انفرد والاعتبار بما روى عن الثقات، وترك ما روى عن الضعفاء على الأحوال. هذا حكم الاعتبار بين المحدثين(**) والمتروكين"(١) . إنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم على الرواة. والفيصل فى هذا هو الواقع العلمى، والتخريج هو الوسيلة الإجرائية إلى هذا الأمر. إن الراوى قد يتردد ابن حبان ويورده مرة فى الثقات وأخرى فى الضعفاء؛ لأنه من الرواة المختلف فيهم، بعض الأدلة ترجح أنه ثقة، والبعض الآخر يرجح أنه ضعيف. وكل راو يقول فيه ابن حبان:(هو ممن أستخير الله فيه) من هذا القبيل.

قال ابن حبان فى ترجمة (عمران بن مسلم القصير): "يروى عن عبد الله ابن دينار والحسن، روى عنه البصريون والقربى، فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الإثبات، وأما ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى بن سليم

(**) معنى كلمة (المحدثين) فى هذا السياق : النقاد .

(١) السابق ٣ / ٢٧ .

وذويهما ففيه مناكير كثيرة فلست أدرى أكان يدخل عليه فيجيب أم تغير حتى حمل عنه هذه المناكير، على أن يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز جميعًا يكثران الوهم والخطأ عليه. ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعدل إلا بعد السير. بل الإنصاف عندى فى أمره مجانبة ما روى عنه ممن ليس بمتقن فى الرواية والاحتجاج بما رواه عن الثقات على أن له مدخلا فى العدالة فى جملة المتقنين وهو ممن أستخير الله فيه"[1].

إن الراوى قد تلزق به الأشياء ولم يرو روايات معينة - أخطأ فيها غيره - فيكون من الظلم الحكم عليه من خلال خطأ غيره، قال ابن حبان: "عبد العزيز ابن عبد الرحمن الجزرى... روى نسخه شبيها بمائة حديث مقلوبة منها ما لا أصل له، ومنها ما هو ملزق بإنسان لم يرو ذلك ألبتة، لا يحل الاحتجاج به بحال"[2]

إن دراسة مرويات الراوى ومرويات تلاميذه، ودراسة مرويات شيوخه، داخل الباب - هى الفيصل فى الحكم عليه جرحًا وتعديلاً، وهذا لا يتم إلا بالسبر والاعتبار والاختبار، لذلك حكم ابن حبان حكما عادلاً منصفا على ابن لهيعة فقال: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط فى رواية المتأخرين عنه موجودا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به"[3] والحكم فى المدلس التفصيل، لذلك نقل قول أحمد بن حنبل: "من سمع من ابن لهيعة قديمًا فسماعه صحيح. قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين

---

(١) المجروحين ٢ / ١٢٣ .

(٢) السابق ٢ / ١٣٨ .

(٣) السابق ٢ / ١٢ .

فقال: "من سمع ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح"[1] . وقال أيضًا: وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث والجمّاعين للعلم والرحّالين فيه[2].

ومثلما أنصف ابن حبان ابن لهيعة وأخذ فيه بالتفصيل؛ لأنه نظر إلى الإسناد نظرة شمولية أنصف عمرو بن شعيب، قال ابن حبان: " كان أحمد بن حنبل وعلى ابن المدينى وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديثه. وتركه ابن القطان، وأما يحيى بن معين فمرض القول فيه "ثم قال: "إذا روى عمرو بن شعيب عن طاوس وابن المسيب عن الثقات غير أبيه فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروى عن هؤلاء. وإذا روى عن أبيه عن جده، ففيه مناكير كثيرة. لا يجوز الاحتجاج عندى بشيء رواه عن أبيه عن جده؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلاً أو منقطعا، لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو. فإذا روى عن أبيه فأبوه شعيب، وإذا روى عن جده وأراد عبد الله ابن عمرو جد شعيب فإن شعيبا لم يلق عبد الله بن عمرو. والخبر بنقله هذا منقطع، وإن أراد بقوله عن جده جده الأدنى فهو محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد بن عبد الله لا صحبة له فالخبر بهذا النقل يكون مرسلاً... والمرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة. لأن الله جل وعلا لم يكلف عباده أخذ الدين عمن لا يعرف، والمرسل والمنقطع لا يخلو ممن لا يعرف، وإنما يلزم العباد قبول الدين الذى هو من جنس الأخبار إذا كان من رواية العدول حتى يرد به عدل عن

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق ٢ / ١١ .

عدل إلى رسول الله ﷺ موصولاً. وقد استبرت ما قاله فلم أجد من رواة الثقات المتقنين عن عمرو فيه ذكر السماع عن جده عبد الله بن عمرو، وإنما ذلك شيء يقوله محمد بن إسحاق وبعض الرواة؛ ليعلم أن جده اسمه عبد الله بن عمرو فأدرج فى الإسناد. فليس الحكم عندى فى عمرو بن شعيب إلا مجانبة ما روى عن الثقات غير أبيه[1].

وقال فى ترجمة عبد الخبير: "من ولد ثابت بن قيس... روى عنه الفرج ابن فضيلة (منكر الحديث جدًا، فلا أدرى المناكير فى حديثه منه أو من الفرج ابن فضالة؛ لان الفرج ليس فى الحديث بشيء،) وإذا كان دون الشيخ شيخ ضعيف لا يتهيأ إلزاق الوهن بأحدهما دون الآخر، على أن الواجب مجانبة ما رواه من الأخبار"[2].

إن العبرة من نقد المروى هو قبوله أو رده والغاية ليست هى جرح الناس، وما دامت الغاية تحققت، فإن الإفراط فى دراسة الوسيلة (السند) لا مبرر له، إن الغاية هى الاحتياط والشك المنهجى الذى يجعلنى أتوقف فى قبول الرواية و"عثمان بن عطاء ابن أبى مسلم الخراسانى: يروى عن أبيه... وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته لما فيها من المقلوبات التى وهم فيها فلست أدرى البلية فى تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه. وهذا شيء يشتبه إذا روى رجل ليس بمشهور بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها عن غيره لا يتهيأ إلزاق القدح بهذا المجهول دونه بل يجب التنكب عما رويا جميعا حتى يحتاط المرء فيه لأن الدين لم يكلف الله عباده أخذه عن كل من ليس بعدل مرضى[3].

---

(١) المجروحين : ٢ / ٧٣ .

(٢) السابق ٢ / ١٤١ .

(٣) السابق ٢ / ١٠٠ .

إنهم من خلال رواية التلاميذ عن الراوى وروايته عن شيوخه يحكمون على عدالته، (فغنيم بن سالم.، شيخ يروى عن أنس بن مالك العجائب، روى عنه المجاهيل والضعفاء، لا يعجبنى الرواية عنه فكيف الاحتجاج به، وكيف يجوز الاحتجاج بمن يخالف الثقات فى الروايات ثم لا يوجد من دونه أحد من الأثبات... حدثنا عثمان ابن عبد الله الأموى قال: حدثنا غنيم عن أنس بن مالك فى نسخه كتبناها عنه بهذا الإسناد أكثرها موضوعه لا يحل ذكرها فى الكتب فكيف الاحتجاج بها. وهذا شيخ لعل أصحاب الحديث قل ما يقع عندهم حديثه، وأكثر حديثه عند أصحاب الرأى"[1].

إنه من خلال تتبع ودراسة مروياته، وجدوا أنها قليلة عند أصحاب الحديث، وكثيرة عند أصحاب الرأى وهذا أمر يجعل المحدثين فى شك من أمره؛ لأنه لماذا لم يرو عنه إلا أصحاب الرأى؟!

إن المحدثين تعودوا أن يوردوا المناكير أسفل ترجمة الراوى الذى عليه العهدة فى روايتها، لكنهم قد يستدركون وينبهون إلى أن هذه المناكير أولى وأليق بفلان، جاء فى ترجمة (فضيل بن مرزوق) أنه (يروى عن عطية وذويه) وروى عنه العراقيون، وهو منكر الحديث جدًا، كان ممن يخطئ على الثقات ويروى عن عطية (الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره، والذى عندى أن كل ما روى عن عطية) من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها"[2]. إن النظرة الكلية إلى السند هى التى برأت فضيلاً لأن العهدة على عطية. وإيراد المرويات المنكرة أولى بأن توضع أسفل ترجمة عطية لا فضيل. أى أنه لدراسة مرويات راو ما، ينبغى ألا ننظر فى ترجمته فقط، بل علينا أن

---

(١) السابق: ٢ / ٢٠٣ .

(٢) السابق ٢ / ٢٠٩ .

ننظر فى تراجم شيوخه وتلاميذه.

إن الرواة قد يبتلى أحدهم بابن سوء فيضع له الحديث أو يدخله عليه فيتلقن الراوى الأب حديث ابنه ولا يدرى وهذا عيب، والدفاع الوحيد عنه أنه لم يتعمد هذا الأمر فتقبل روايته فى الشواهد والمتابعات ولا يترك كلية. جاء فى ترجمة "قيس ابن الربيع الأسدى": "قال أبو حاتم - ابن حبان -: "قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صدوقًا مأمونا حيث كان شابا فلما كبر ساء حفظه(*) وامتحن بابن سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التى حدث بها من سماعه. وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما فى حديثه من المناكير التى أدخلها عليه ابنه وغيره(١).

إن تعميم الأحكام هو السبب - فى بعض الأحيان - فى الاختلاف فى الحكم على الرواة، والضابط العلمى هو عرض آرائهم على محك ومعيار السبر والاعتبار والتخريج، لذلك أورد ابن حبان بسنده إلى ابن نمير قال: "إن الناس قد اختلفوا فى أمره وكان له ابن فكان هو آفته(٢). لقد قال ابن معين: لا يساوى شيئًا(٣) وقال غيره: "ما خلف مثله"(٤).

(*) أى أن رواياته تخضع للتفصيل قد يكون منها الصحيح أو الحسن لذاته أو الضعيف الذى يصلح فى الشواهد والمتابعات.

(١) السابق ٢ / ٢١٩ .

(٢) السابق ٢ / ٢١٩ .

(٣) السابق ص ٢١٨ وانظر شاهدًا آخر على أن الآفة من الابن فى السابق ٢ / ٢٢٩، ٢٤١ .

(٤) السابق: نفس الموضوع

وقد يستدلون على عدالة الراوى وجرحه من حال الرواة عنه "فمحمد بن مناذر الشاعر... ليس يروى عنه رجل فيه خير"[١].

إن النظرة إلى الإسناد والمتن ككل هو الفيصل أحياناً فى الحكم على أصحاب المذاهب والفرق، فالراوى القادم يروى عن أنس بن مالك مرويات فى فضائل على ليست عند الأول، إنه بمقارنة مرويات الراوى ومرويات شيخه يتضح أن الراوى من الغلاة فى حب على"فمطر بن ميمون الإسكاف": (يروى عن أنس بن مالك وعكرمة، روى عنه يونس بن بكير وعبيد الله بن موسى، كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، يروى عن أنس ما ليس من حديثه فى فضل على بن أبى طالب وغيره.لا تحل الرواية عنه[٢] . والدليل العلمى على ذلك روايته المرفوعة: "إن أخى ووزيرى وخليفتى فى أهلى وخير من أترك بعدى يقضى دينى وينجز موعدى على بن أبى طالب[٣].

إن ابن حبان فى الشاهدين القادمين يعترف بأنه لا يستطيع ولا يجرؤ أن يحكم على عدالة راو، ما لم تتوفر وتتهيأ الأدلة الكاملة على هذا الأمر، إنه يعترف بأن البعد أو الخوف والتوقف هو خير موقف يقدمه الإنسان، لن الله سوف يحاسبه لقدحه فى عدالة راو، والسبب فى هذا التوقف هو النظرة الكلية إلى السند، قال فى ترجمة (زيد بن عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم مولى عمر بن الخطاب) يروى عن أبيه... منكر الحديث جدًا، فلا أدرى التخليط فى حديثه منه أو من أبيه، لأن أباه ليس بشيء فى الحديث، وأكثر روايته عن أبيه فمن هنا جنبنا عن إطلاق الجرح عليه دون الاختبار، على أن

---

(١) السابق ٢ / ٢٧١ .

(٢) السابق ٣ / ٥ .

(٣) السابق: نفسه، وانظر شاهدًا آخر فى السابق ٣ / ٩ – ١٠، ١٦ ، ٣١ .

الواجب تنكب حديثه لوجود المناكير فيه"[1].

وقال فى ترجمة (يحيى بن عمرو النكرى): "يروى عن أبيه عن أبى الجوزاء.... كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب فى ذلك منه أو من أبيه أو منهما معا، ولا نستحل أن يطلق الجرح على مسلم قبل الاتضاح، بل الواجب تنكب كل رواية يرويها عن أبيه لما فيها من مخالفة الثقات والوجود من الأشياء المعضلات، فيكون هو وأبوه جميعا متروكين من غير أن يطلق وضعها على أحدهما ولا يقربهما من ذلك؛ لأن هذا شيء قريب من الشبهة، وهذا حكم جماعة ذكرناهم فى هذا الكتاب جنّبا عن إطلاق القدح فيهم لهذه العلة، على أن حماد بن زيد كان يرمى يحيى بن عمرو بن مالك بالكذب"[2].

وابن حبان أفرد للرواة المظلومين بسبب خطأ شيوخهم أو تلامذتهم؛ لأن العهدة ليست عليهم- نوعًا فى مقدمة كتابه المجروحين جعله (النوع الرابع عشر)، قال: "ومنهم من امتحن بابن سوء أو وراق سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم، فكانوا يقرءون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيحدث به، فالشيخ فى نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة. وجماعة من المدينة امتحنوا: حبيب بن أبى الوراق.... وكان منهم سفيان بن وكيع بن الجراح وكان له وراق يقال له قرطمة يدخل عليه الحديث فى جماعة مثل هؤلاء يكثر عددهم[3]. ومن الرواة الذين ينبغى أن يحكم عليهم من خلال شيوخهم وتلاميذهم- (محمد

---

(١) السابق ١ /٣٠٧ .

(٢) السابق ٣ / ١١٤ .

(٣) السابق ١ / ٧٧ .

بن حميد الرازى)، قال ابن حبان: " كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ولاسيما إذا حدث عن شيوخ بلده...وقال أحمد بن حنبل: إذا حدث عن العراقيين يأتى بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم ابن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف لا يدرى ما هى[1].

إن عدم مراعاة شمولية النظرة إلى السند هى التى جعلت أبا زرعة وابن وارة يقولان: "صح عندنا أنه يكذب" ثم رجع أحمد ابن حنبل عن رأيه فى الأخذ بالتفصيل مع ابن حميد الرازى فكان"إذا ذكر ابن حميد نفض يده"[2].

وخير مثال على أنه ينبغى النظر للرواة عن الراوى قبل الحكم على مروياته – ما جاء فى ترجمة (بقية بن الوليد الحِمْصى الكَلاعى... سمعت أحمد بن حنبل – رحمه الله – يقول: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهَيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتى. قال أبو حاتم– ابن حبان لم يسبه أبو عبد الله – رحمه الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمرى إنه موضع الإنكار، وفى دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان فى الحديث، ولقد دخلت حمص، وأكثر همى شأن بقية فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيته ثقه مأمون، ولكنه كان مدلسا، سمع من عبيد الله بن عمرو وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو والسرى بن عبد الحميد وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا

---

(١) المجروحين، ابن حبان: ٢ / ٣٠١ –٣٠٤ .

(٢) السابق ٢ / ٣٠٤ .

بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال- كذا - فحملوا عن بقية عن عبيد الله وبقية عن مالك وأسقط الواهى بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به[1]. فى المثال قبل السابق (محمد بن حميد الرازى) نظر ابن حبان إلى شيوخه- أى الرازى- من أهل بلده، أى أن المكان يلعب دورا كبيرًا فى النظر إلى السند نظرة شمولية، وممن راعى هذا الأمر من المحدثين يحيى بن معين، نقل الذهبى: "وقال مضرس بن محمد الأسدى: سألت يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش، فقال: عن الشاميين حديثه صحيح، وإذا حدث عن العراقيين والمدنيين خلط ما شئت[2].

ونقل الذهبى قول ابن عدى فى بقية بن الوليد فقال: "وقال ابن عدى: إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت"[3]" وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل"[4](*).

وممن سجلوا هذه الظاهرة- أثر المكان والشيوخ والتلاميذ على تقييم الرواة - ابن رجب الحنبلى فى شرحه على علل الترمذى،

---

(١) المجروحين ١ / ٢٠٠ .

(٢) الميزان ١ / ٢٤٣ .

(٣) السابق ١ / ٣٣١ .

(٤) السابق ١ / ٣٣٧ .

(*) وللمزيد من التطبيقات عند ابن حبان انظر المواضع التالية من المجروحين: ١ /٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٨، ١٤٤، ٢٠٠، ٢٠١، ١٢٩، ١٣٣، ١٦٨، ١٨٧، ١٩٧، ٢٢٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ١٨٥، ٢٩٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٥٥، ٣٤٣. ومن الجزء الثانى انظر ٢ / ٢٧٣، ١١٠، ١٢٣، ١٣٨، ٢٧١، ٢٤٠، ٣٠٦، ١٦١، ٣٧، ٣٠٣، ٤٢، ٣٠٠، ٥٢، ١٠٠، ١٤١، ٤، ١٤٦، ١٦. ومن الجزء الثالث انظر: ٣ / ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٩٥، ١١٤، ١١٩.

وسوف أسوق بعض الشواهد وأشير إلى الباقى فى الهوامش، قال ابن رجب: "النوع الثانى من ضعف حديثه فى بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: من حدث فى مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث فى مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع فى مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه فى موضع آخر فضبط فمنهم (معمر بن راشد)، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. قال أحمد فى رواية الأثرم: حديث عبد الرازق عن معمر أحب إلىّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعنى باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة. وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه. فمما اختلف فيه باليمن والبصرة- حديث: (أن النبى- صلى الله عليه وسلم- كوى أسعد بن زرارة من الشوكة"رواه باليمن عن الزهرى، عن أبى أمامة بن سهل مرسلاً. ورواه بالبصرة عن الزهرى عن أنس(*) والصواب المرسل(١).

وممن مارس هذه النظرة الشمولية، ابن عدى فى كتابه "الكامل فى الضعفاء وعلل الحديث". لدرجة أن لابن عدى اصطلاحًا خاصًا به (فلان تقبل بفلان). ومعناه عنده أن الراوى قد تقبله الناس من أجل شيخه، فقد يكون شيخه من المشهورين والراوى قد انفرد عنه ببعض الأحاديث. قال فى ترجمة مخول بن إبراهيم بن مخول: "كأنه قد تقبل بإسرائيل، وأكثر رواياته عنه، وقد روى عنه فى

(*) أى مرفوعا.

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب ٢ / ٧٦٧ – ٧٦٨، تحقيق ودراسة د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط ١ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م . وللمزيد انظر صفحات ٧٦٩، ٧٧٠ حتى صفحة ٨١٣ حيث أورد حوالى(٥٢) راويا ينبغى النظر فى حال شيوخهم وتلاميذهم قبل الحكم عليهم.

أحاديث لا يرويها غيره، وهو فى جملة متشيعى أهـل الكوفـه"[١] وقال فى آخر: "كان قد تقبل بالثورى"[٢]. وقال فى آخر: "وموسى قد يقبل بأخيه[٣] .وقال: "ومحمد بن أبى حميد أحد من يقبل به أبو البخترى[٤]. وقال: "وإسحاق قد تقبل بهذا الإسناد[٥].

ومن نظرتهم الكلية إلى السند وأنه ينبغى تلمس العذر للرواة فى الحكم عليهم – أن حكم الناقد اللاحق أن يرد هذا الحكم، جاء فـى ترجمة (خليفة بن خياط)، قال ابن عدى: "ولا أدرى هذه الحكايـة عن ابن المدينى: لو لم يحدث كان خيرا له، صحيحة أم لا.... إنما يروى هذا عن الكديمى، وهو لا شيء.... فدل هذا على أن الحكاية باطلة، ولخليفة من الحديث، الكثير ما يستغنى أن أذكر له شيئًا من حديثه، وهو مستقيم الحديث صدوق"[٦].

وقال فى ترجمة (دجين بن ثابت): "وهذه الحكاية عن يحيى أخطـأ عليه من حكاها عنه لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا..."[٧].

وبناءً على النظرة الكلية إلى السند قال ابن عدى فـى ترجمـة (خالد ابن عبد الدائم): "فى حديثه بعض ما فيه وأرجو أنه لا بأس به إذا حدث عن ثقة وحدث عنه ثقة"[٨].

وقال فى ترجمة (ثابت البنانى): "وما هـو إلا ثقـة صـدوق، وأحاديثه صالحة مستقيمة، إذا روى عنه ثقة... وما رأيـت فـى

---

(١) مختصر الكامل ص ٧٤٥ ترجمة(١٩١٥).
(٢) السابق ص ١٦٤ (٢٠٢).
(٣) السابق ص ١٩٣ (٢٨١).
(٤) السابق ص ٧٧١(١٩٩٠).
(٥) السابق ص ١٤٩ (١٥٥).
(٦) السابق ص ٣١٥ .
(٧) انظر ص ٢٠٨- ٢٠٩ (٣١٨) .
(٨) السابق ص ٣١١ (٦٠١) .

حديثه من النكرة فليس ذاك منه إنما هو من الراوى عنه، لأنه روى عن جماعة ضعفاء مجهولين، وأما هو نفسه إذا روى عمن فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة"[1] وقال فى ترجمة بكير بن مسمار: "... فى حديثه بعض النظر... لا أعرف له شيئًا منكرًا وعندى أنه مستقيم الحديث، فاستغنى عن أن أذكر حديثه لاستقامة حديثه؛ ولأن من روى عنه صدوق، وأرجو أنه لا بأس به[2]". واتفق ابن عدى مع ابن حيان على المستوى المنهجى - نظرًا وتطبيقًا- حيث يريان أن الفيصل فى الحكم على الرواة هو اعتبار حديثهم، قال فى ترجمة (داود ابن عجلان): "هو معروف بهذا الحديث- ائتنفوا العمل، فقد غفر لكم، وهو يطوفون فى مطر....) وإن كان له غيره فلعله حديث أو حديثان وفى هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه فيتبين أنه صدوق أو ضعيف؟ على أن البلاء فيه من أبى عقال دونه"[3].

لقد حكم ابن معين والنسائى - المتشددان - على سليمان بن أبى سليمان القافلانى) بأنه: (متروك الحديث)- قاله النسائى. وهذا أمر يتعلق بالعدالة فالمتروك من أدنى مراتب الجرح فهى تعنى الرد والترك، وقال ابن معين: ضعيف وهذه قد تحمل على أنه يصلح فى الشواهد والمتابعات. أما أن يقول: (ليس بشيء) فهذا أمر لا يمكن تحمله مع قول ابن عدى: "لا أرى بأحاديثه بأسا إذا روى عنه ثقة"[4](*).

---

(١) السابق ص ٢٠٨ - ٢٠٩(٣١٨).

(٢) السابق ص ١٩٢ (٢٧٩).

(٣) السابق ص ٣٢٢ (٦٣٢).

(٤) السابق ص ٣٦١ (٧٣٩)

(*) للمزيد انظر الصفحات التالية من مختصر الكامل لابن عدى ص ٦٥٦ (١٦٣٣)، ٦٧٣ (١٦٧٦)، ٤٩٨، (١١٤١)، ٥٤١ (١٢٨٥)، ١٧ (٢٢٠)، ١٨٦ (٢٥٩)، ٣٣٤ (٦٦١)،

وليس معنى استخدام ابن عدى لهذا الأسلوب الإجرائى أنه كان مصيبًا فى كل الأحيان فقد ظلم ابن عدى (على ابن عاصم) وأورد فى ترجمته ما ليس من مروياته المنكرة، فالأولى أن توضع فى ترجمة غيره، حيث ساق جملة أحاديث، ثم قال: "حدثنا أحمد بن عبد الله بن سالم الباجدائى، حدثنا عبد القدوس بن عبد القاهر الباجدائى، حدثنا على بن عاصم، عن حميد، عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أكل الطين- وفيه: فقد أكل من لحم الخنزير- وفيه ولا يبالى الله على ما مات يهوديا أو نصرانيًا. وبه - مرفوعا: من أكل الطين واغتسل به فقد أكل لحم أبيه آدم وأغتسل بدمه قال ابن عدى: وهذان باطلان بهذا الإسناد. قلت: حاشى على بن عاصم - رحمه الله - أن يحدث بهما، والعجب من ابن عدى مع حفظه كيف خفى عليه مثل هذا، فإن هذين من وضع عبد القدوس فيما أرى. ثم قال ابن عدى: حدثنا الفضيل بن عبد الله بن مخلد، حدثنا العلاء بن مسلمة، حدثنا على ابن عاصم، عن حميد، عن أنس- مرفوعا: من قرأ (يس) فى كل ليلة ابتغاء وجه الله غفر الله له. وبه- مرفوعا: خلق الله جنة عدن وغرس أشجارها بيده، فقال لها: تكلمى. قالت: قد أفلح المؤمنون. قلت: وهذان باطلان. ولقد أساء ابن عدى فى إيراده هذه البواطيل فى

---

٣٤٣ (٦٨٧)، ٣٢٢ (٦٣١)، ٣١٧ (٦١٩)، ٤٦٤ (١٠١٣)، ٣٤٨ (٧٠٢)، ٣٥٦ (٧٢٨)، ٣١٩ (٣٢٠)، ١٦٦(٢٠٧)، ٢٩٩ (٥٦٢)، ٣٠٢ (٥٦٩)، ٣٠٤- ٣٠٥ ، ٣١٣ (١٦٠٩)، ٢٢٩ (٣٦١)، ٣٤٦ (٦٩٩)، ٦٨٤ (١٧١٨)، ٧٧٢ (١٩٩١)، ٦٠٤ (١٥٠٠)، ٣١١ (٦٠٣). ٣٢٢ (٦٣٢)، ١٩٢(٢٧٩)، ٢٠٨ (٣١٨)، ٣١١ (٦٠١)، ٣١٠ (٥٩٦)، ٤٧٧ (١٠٧٠)، ٣٣٨ (٦٧٥)، ٤٢٤ (٩١٠)، ٦٨٥ (١٧١٩)، ٥٥٤ (١٣٣١)، ٤٣٩ (٩٥٤)، ٥٤١ (١٢٨٥)، ٤٤٣ (٩٦٧)، ٦٥٤ (١٦٢٩)، ١٩٢ (٢٧٨).
والرقم بين القوسين يعنى رقم الترجمة.

ترجمة على، والعلاء متهم بالكذب[1]. إن من تطبيقات هذا الأسلوب الإجرائى أن ينظر الناقد إلى سلسلة السند كلها نظرة شمولية ليرى الضعيف أو الوضاع الذى يليق به هذا المتن المنكر. لقد استدرك الذهبى- الذى اعتمد كثيرًا على منهجية ابن عدى- على صاحب الكامل ونقده بما نقد به النقاد، مما يجعل هذا النص نقدًا للنقد، لأن الذهبى جعل من أصوله ومصادره الكامل لابن عدى، وذكر هذا فى مقدمة الميزان، وربط مصطلحاته فى النقد بمصطلحات ابن عدى، ووافقه على بعضها، وإذا خالفه فإنه ينبه على هذا[2].

وممن مارسوا تطبيق هذه النظرة الشمولية إلى نسق الرواة- الإمام الذهبى، وقال فى ترجمة(شقيق البلخى): "ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف، لأن نكارة تلك الأحاديث من جهة الرواة عنه"[3]. وقال أبو حاتم المتشدد فى (محمد بن واسع) الذى روى له مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى المتشدد: "روى حديثا منكرا، عن سالم عن أبيه، عن ابن عمر؟ لكن الذهبى قال: (قلت: النكارة إنما هى من قِبَلِ الراوى عنه[4].

روى بسنده إلى أبى مسهر: كان الوليد بن أبى مسلم يأخذ من ابن أبى السفر حديث الأوزاعى، وكان ابن أبى السفر كذابًا. وهو يقول فيها: قال الأوزاعى... فقال الوليد: أُنْبل الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء... ثم ساق رواية تدل على أن الأوزاعى بَرئ من رواية المناكير لأنها جاءت من قبل الضعفاء لا منه[5].

---

(١) الميزان ٣ / ١٣٧.

(٢) انظر مقدمة الميزان.

(٣) الميزان ٢ / ٢٧٩ .

(٤) السابق ٤/٨٥.

(٥) السابق ٤/٣٤٨.

ونقل رأى ابن عدى فى الدفاع عن (عمران الواسط) وأن البلاء من (مالك ابن الحسين بن مالك بن الحويرث[1].

وممن مارس هذا الأمر ابن حجر فى هدى السارى فى ترجمة (عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر الدمشقى) قال فيه: (أحد الثقات الأثبات، وثقه الجمهور) وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث حدث عن مكحول أحاديث مناكير، رواها عن أهل الكوفة، وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب بأن الذى روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وغيره هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وكانوا يغلطون فيقولون: ابن جابر، قال: فالحمل فى تلك الأحاديث على أهل الكوة الذين وهموا فى اسم جده وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، قلت: وقد تبين ما وقع لأبى أسامة وغيره من ذلك ابن أبى حاتم عن بعض شيوخه وأبو بكر بن أبى داود، وأبوه وأبو بكر البزار وغيرهم وابن جابر واحتج به الجماعة[2].

كما أننا نجد تطبيقًا لتصورهم الشمولى فى دراسة السند ككل ونسق فى مبحثى (الاختلاط) و(التدليس).

المختلطون ونسق الرواة:

يستحيل الحكم على الراوى دون معرفة من روى عنه من التلاميذ، ومن روى عنهم من المشايخ، ففى ترجمة كل راوٍ تجد أسماء شيوخه وأسماء تلاميذه فعلى سبيل المثال نجد أن (سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلى البكرى الكوفى، أبو المغيرة) – نجد أن الإمام مسلمًا روى له، وأصحاب السنن، والإمام البخارى تعليقًا.

---

(١) السابق ٤٢٥/٣ وانظر أيضًا الميزان ٣٤٩/٢، مختصر الكامل لابن عدى ص ٤٤٣ترجمة (٩٦٧) والميزان ٦٢٣/١ – ٦٢٤، ٢٧٨، ٦٦٩، ١٣٥/٣، ١٥٩، ١٥٨، ١٤٢، ٦٤١، شفاء العليل ص ٤٣١.

(٢) هدى السارى ص ٥٨٨.

وقد روى عن إبراهيم بن يزيد النخعى، وأنس بن مالك، وجابر بن سمرة، وسعيد بن جبير، وغيرهم. وروى عنه سفيان الثورى، وشعبة بن الحجاج، وأبو عَوانة الوضاح وغيرهم.

وقال سماك بن حرب: أدركت ثمانين من أصحاب النبى ﷺ وكان قد ذهب بصرى، فدعوت الله فرد على بصرى[1].

إن العدالة وحدها لا تكفى فى توثيق الراوى، قال يحيى بن معين فى (سماك): ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. وقال الذهبى: ساء حفظه. وقال محمد بن عبد الله ابن عمار: يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون فى حديثه[2]. إنه لا بد من معرفة المطلق والمقيد فى الحكم عليه، ولا بد من إدخال المعيار الزمنى فى الحكم عليه أيضًا. قال يعقوب: روايته عن عكرمة مضطربة، وهو فى غير عكرمة صالح، ومن سمع منه قديمًا مثل سفيان وشعبه فحديثه عنه صحيح مستقيم[3]. والسبب فى كونه صحيح الحديث فى بعض الأحيان ومستقيمًا، وأنه مضطرب فى أحيان أخرى - أنه اختلط[4]. لذلك لا بد من النظر فى السند ككل، كنسق، كعلاقات يحكمها معايير أخرى غير العدالة، إنه لا بد من الحكم على الراوى من خلال ضبطه أيضًا، وهذا لا يأتى إلا عن طريق دراسة طرق التحمل والأداء، والاتصال والانقطاع واللقاء والمعاصرة، ولا يتم هذا دون معرفة التاريخ، دراسة أسماء الشيوخ والتلاميذ ومن روى

---

(١) راجع فى ترجمته تهذيب التهذيب الجزء الرابع ص ٢٣٢، التاريخ الكبير للبخارى ١٧٤/٢/٢، تاريخ بغداد ٢١٤/٩، نشر مكتبة الخانجى، مصر. وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص١٥٧، تحقيق الدكتور؛ عبد المعطى قلعجى، ط١، دار الكتاب العلمية، بيروت، لندن.

(٢) المصادر السابقة: نفس الموضع.

(٣) السابق: نفسه مع.

(٤) كتاب المختلطين للحافظ العلائى ص٤٩.

عنهم، أو رووا عنه، إنه لا بد من دراسة الراوى من خلال النظر إليه بما سماه ابن الصلاح ب "٦٥ علمًا"، والحق أنها مباحث ومسائل لعلم الحديث. وقد راعى المحدّثون هذا الأمر.

ومن الأمثلة التى تدل على أن المحدثين نظروا إلى السند نظرة شمولية يدخلها معايير مكانية بالإضافة إلى المعايير الزمانية فى الشاهد السابق – مثل (عطاء ابن السائب)، الذى اختلط، إنه لا بد من معرفة رواة البصرة عنه ورواة الكوفة، ولا بد من تحكيم المعيار الزمنى فى عطاء أكثر من تحكيمه فى (سماك بن حرب) إنه بتحكيم المعايير القادمة فى مرويات (عطاء) يتضح لنا المقبول منها والمردود وما عدا ذلك يعتبر تعميمًا لأحكام تأبى الإطلاق. قال ابن حجر: "صدوق، اختلط، من الخامسة، روى له البخارى وأصحاب السنن[1] "قال أحمد ابن حنبل: ثقة رجل صالح، من سمع منه قديمًا فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثًا فسماعه ليس بشيء، وشعبة وسفيان ممن سَمِع منه قديمًا. وجرير، وخالد بن عبد الله، وإسماعيل بن عُليَّة ممن سمع منه حديثًا. كان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها.

وقال يحيى بن معين: لم يسمع عطاء من يعلى بن مرة واختلط، وما سمع منه جزء ليس من صحيح حديثه. وسمع منه أبو عوانة فى الصحة والاختلاط إلى شعبة وسفيان.

وقال ابن الصلاح: "عطاء بن السائب اختلط فى آخر عمره، فاحتج أهل العلم برواية الأكابر[2] عنه/ مثل سفيان الثورى، وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان فى الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرًا".

---

(١) التقريب ٢٢/٢.

(٢) يقصد القدماء قبل تغيره.

وقال يحيى بن سعيد القطان: سمع حماد بن زيد بن عطاء قبل اختلاطه. وقال النسائى: رواية حماد بن زيد، وشعبة، وسفيان عنه جيدة. وصحح أيضًا حديثَه عنه أبو داود والطحاويُّ.

وقال أبو حاتم: سمع منه حماد بن زيد قبل أن يتغير. وقال الطحاوى: إنما حديثه عطاء الذى كان منه قبل تغيره يؤخذ من أربعة لا من سواهم، وهم شعبة وسفيان والثورى، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد.

وقال حمزة بن محمد الكنانى فى أماليه: حماد بن سلمة قديم السماع من عطاء ،وقال عبد الحق فى الأحكام: إن حماد بن سلمة سمع منه بعد الاختلاط، كما قاله العقيلى. وقال الأبناسى: وقد تعقبَ الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبى بكر بن المواق كلام عبد الحق، وقال: لا نعلم من قال غير العقيلى، وقد غلط من قال إنه قدم فى آخر عمره إلى البصرة، وإنما قدم عليهم مرتين، فمن سمع منه فى القَدْمةَ الأولى صح حديثه.

وقال العقيلى: إنما يقبل من حديث عطاء ما روى عنه مثل شعبة وسفيان، فأما جرير، وخالد بن عبد الله، وابن عُلَيَّة، وعلى بن عاصم، وحماد بن سلمة، وأهل البصرة فأحاديثهم عنه مما سمع منه بعد الاختلاط؛ لأنه إن قدم عليهم فى آخر عمره، فهؤلاء وأمثالهم ممن روى عنه بعد الاختلاط، فلا يقبل حديثهم، وكذلك من روى عنه قبله، وبعده؛ كأبى عوانة، كما رواه عباس الدورى عن يحيى بن معين، وممن سمع منه بأخرة هُشَيم، وليس له عند البخارى غير حديث واحد عن عمرو الناقد، عن هشيم، عن أبى بشر وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن أبى عباس قال: (الكوثر: الخير الكثير أعطاه الله إياه) إلا أنه قرنه بأبى بشر.

قال: وممن سمع منه أيضًا بأخرة من البصريين جعفر بن سليمان الضُّبَعى وروح بن القاسم، وعبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّى وعبد الوارث بن سعيد. وقال أبو حاتم الرازى: وفى حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة، وقال حماد ابن زيد: قال لنا أيوب إن عطاء قدم من الكوفة فاذهبوا فاستمعوا منه حديث أبيه فى التسبيح؛ فإنه ثقة[1].

لقد أدركت من سياق ترجمة عطاء أن أبين أن مروياته يستحيل الحكم عليها دون النظر فى ترجمة كل اسم ورد فيها، والمرويات التى رواها أصحاب هذه الأسماء، كذلك لا يمكن دراسة عطاء وتلاميذه وشيوخه دون اعتبار المعيار المكانى (البصرة) و(الكوفة).

ومن أكثر الأدلة على أنه لا بد من تحكيم معايير أخرى غير العدالة من مثل المعيار الزمنى ما جاء فى ترجمة (محمد بن الفضل أبو النعمان السَّدوسى الحافظ، عارم)، وهو معدود فى البصريين.

قال أبو حاتم: اختلط فى آخر عمره، زال عقله فمن سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد. وقال أبو داود استحكم به الاختلاط سنة ست وعشرين ومائتين[2].

وقال أبو حاتم – أيضًا – :(اختلط فى آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعد الاختلاط، وبالجملة من سمع منه قبل سنة عشرين ومائة فسماعه جيد، وأبو زرعة إنما لقيه سنة اثنتين وعشرين. وقال أبو داود: بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث

---

(١) انظر فى كل هذا كتاب المختلطين ص٨٢ للحافظ العلائى رقم ٣٣، ونفس الرقم فى هامش المحقق حيث استدرك على الكتاب الأصلى عدداً من الرواة المختلطين، وانظر الميزان ٣/٧٠، سير أعلام النبلاء ٦/١١٠.

(٢) كتاب المختلطين ص ١١٦ ترجمة (٤١).

عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة[1].

وقال محققه: "ومات عارم سنة أربع وعشرين ومائتين، فيكون اختلاطه ثمان سنين، على قول أبى داود، وأربع سنين على قول أبى حاتم"[2].

إن الحكم على الراوى وحده غير كافٍ فى الحكم عليه، فلا بد من الحكم الدقيق الشامل على تلامذته وشيوخه ومعرفة من روى عنه وعمن روى، ومتى، وكيف، وأين؟ وخير دليل على (متى روى)؟ الترجمة السابقة. إن سلسلة السند عبارة عن نسق من الرواة. وكل راوٍ لا بد من النظر إليه من خلال ال (٦٥) مبحثًا من مباحث هذا العلم قبل البت فى الحكم عليه؛ لأن هذا الأمر دين؟ وعلينا أن ننظر عمَّن نأخذ ديننا!.

ومما يتعلق بأن على الناقد أن يراعى عدة معايير فى الحكم على المختلطين وأن عليه أن يحكم – منها – المعيار الزمنى، ما قالوه فى ترجمة (حفص بن غياث القاضى الذى تغير حفظه بعدما استقى، فمن كتب عنه من كتابه فهو ثقة صالح". وفى رواية "وإلا فهو كاذب"[3]. أى أن الروايةَ عن المختلط من كتابه صحيحةٌ.

المدلسون ونسق الرواة:

ومن أكبر الأدلة على أن المحدثين نظروا إلى السند على أنه نسق وعلاقات – أنهم يربطون بين المحدث وشيوخه وتلاميذه بطريقة التحمل والأداء، ويحكمون عليه من خلالها، وخير مثال على هذا الأمر ما جاء فى ترجمة (الحسن بن يسار، والمشهور بالحسن

---

(١) الميزان ٧/٤، تذكرة الحافظ ٤١٠/١، تهذيب التهذيب: ٤٠٢/٩، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم (٨٥/١/٤).

(٢) انظر هامش المختلطين ص ١١٧ – ١١٨.

(٣) كتاب المختلطين ص ٢٤.

البصرى من أنه (سيد التابعين) روى له الستة، أى أنه متفق علي الاحتجاج به. "وكان ثقة فى نفسه، حجة رأسا فى العلم والعمل، عظيم القدر، وقد بدت منه هفوة فى القدر، لم يقصدها لذاته، فتكلموا فيه، فما التفت إلى كلامهم؛ لأنه لما حوقق عليها تبرأ منها. نعم، كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال فى حديث: (عن فلان). فإنه يضعف، ولاسيما عما قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبى هريرة ونحوه، فعدَوا ما كان له عن أبى هريرة فى جملة المنقطع"(١).

لقد كانوا ينظرون إلى العلاقات بين الرواة داخل السند من خلال ألفاظ الأداء والتحمل، فقد يروى الراوى عمن لم يلقه، أو لقيه وسمع منه أحاديث دون أخرى، ونجد صدى هذا فى مباحث (الانقطاع) و(التدليس) و(الإرسال). ومن نبهوا إلى أهمية النظر إلى الإسناد ككل – كنسق – الإمام البيهقى، الذى قال: "تستدل بمعرفة صدق من حدثنا على صدق من فوقه"(٢).

نسبية ومرونة معيار (العدالة الدينية):

بعد العرض السابق لإيجابيات وسلبيات معيار (العدالة الدينية) يحق لى أن أتساءل – بمثابة فرض الفروض –: هل سكت المحدثون عن مساوئ هذا المعيار؟ هل هناك حلول أخرى غير ما سبق لمساوئه؟

الإجابة سيتم تناولها من وجهين: أحدهما نظرى، والآخر تطبيقى:

---

(١) الميزان ٥٢٧/١.

(٢) نقله السخاوى عن البيهقى فى (المدخل إلى السنن الكبرى)، انظر فتح المغيث ٣١٤/١، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

نسبية ومرونة معيار العدالة الدينية في كتب الدراية [الجانب النظري].

ويؤيد حقيقة كون معيار العدالة الدينية نسبيًا يصلح في مكان دون آخر – وزمان دون آخر– أن النقد عند الصحابة بدأ بالضبط لا العدالة، وواقع التنظير له والحديث عنه في كتب الدراية أشار إلى ما يثبت نسبته.

ففي قضية: "هل الأصل في المسلم العدالة"؟ اختلف المحدثون على مذهبين:

الأول: الأصل في المسلمين هو العدالة. وهو مذهب أبي حنيفة، وصرح به ابن حبان، ومن المتأخرين ابن الوزير اليماني في كتابه "تنقيح الأنظار" مع شرحه "توضيح الأفكار". وقالوا: المسلمون على العدالة الدينية حتى يُطعن في الرجل منهم. فإذا طعن فيه توقفنا في قبول شهادته وروايته حتى تثبت له العدالة.

المذهب الثاني: المسلمون على الرد حتى تثبت العدالة. وهو مذهب المالكية والشافعية ورواية عن أحمد. حيث جعلوا العدالة صفة زائدة على الإسلام، وهو أن يكون ملتزمًا بواجبات الشرع ومستحباته مجتنبًا للمحرمات والمكروهات[1].

إنَّ من قال: (الأصل الرد)، اعتبر العدالة الباطنة في ثبوت العدالة الدينية، ومن قال: (الأصل القبول)، اعتبر العدالة الظاهرة كافية في ثبوت العدالة الدينية[2].

واعترض ابن حبان على اشتراط العدالة الباطنة قائلاً: "من لم يعلم بجرح فهو عدل، إذ لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من

---

(١) الإضافة: دراسات حديثية ص ٤١ بقلم: محمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.

(٢) السابق ص ١٤٢.

الناس، معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم"[1]. ومقولة سيدنا عمر القادمة من الاعتراضات على اشتراط عدالة الباطن، قال: "إن ناسًا كانوا يؤخذون بالوحى على عهد رسول الله ﷺ. وإن الوحى قد انقطع. وإنما نأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرًا أمناه وقربناه وليس لنا من سيرته شئ، والله يحاسبه فى سيرته، ومن أظهر لنا سوءًا لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سيرته حسنة"[2].

ومن الاعتراضات على الرأى القائل بأن (الأصل العدالة) أن فى ثبوت نسبة هذا القول لأبى حنيفة نظرًا[3]- اشتراط عدالة الباطن- كما أن الآية التى استدلوا بها على صحة مذهبهم وهى: ﴿ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [سورة الحجرات:٦] – من تفسيراتها أنه إذا كان ظاهر حال المسلم الفسق فإن الله أمر بالتثبت فى خبر الفاسق فإنه قد يصدق[4].

والحق أن المذهبين أفرطا ولم يعتدلا لأن القول بأن الأصل فى السلم هو الفسق، فيه تفسيق بلا مفسق! ومعلوم أن عرض المسلم حرام لا يجوز القدح فيه بلا حجة وبدون حاجة. والقول بأن الأصل العدالة وأنها مستمرة فى الراوى يوقعنا فى الأخذ بحديث من لا يجوز الرواية عنه، بَلْه الحكم له بالعدالة[5].

والفيصل فى هذا الأمر هو الجمع بين الرأيين فالأصل فى السلم حين البلوغ هو العدالة. ولا يحكم له ببقائها ولا بنفيها عنه إلا بعد

---

(١) الثقات لابن حبان (١٣/١) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط أولى.

(٢) فتح البارى بشرح صحيح البخارى: لابن حجر: (٥٢١٥) تحقيق: عبد العزيز بن باز ترتيب وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة المكتبة السلفية.

(٣) الإضافة ص ٤٥.

(٤) السابق ص ٥٦.

(٥) السابق ص ٥٨.

تبين حاله، فينظر هل بقى على حاله من العدالة أو لا؟ فإن بقى عليها تَثْبتُ له العدالة الدينية، فإن جهل توقف فيه حتى يتبين حاله. فلا يقال: إن الأصل العدالة وإنه يستمر عليها. ولا يقال: إن الأصل فى الراوى المسلم الفسق أو الرد، وأنه يستمر عليها حتى يتبين حاله. فالقول الوسط، هو الرأى الذى نسلم – عندما نأخذ به– من انتهاك حرمة مسلم بالحكم بفسقه دون حجة، ومن قبول خبر من لا يستحق القبول[١].

ومما يدل على نسبية هذا المعيار أنهم اختلفوا فى تعريف العدالة الدينية حيث قال ابن الصلاح: "أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون: عدلاً ضابطًا لما يرويه"[٢]. ويلاحظ أن كلمة (جماهير) لا تفيد الإجماع بمعناه الأصولى، وهو يساوى قولنا: "اتفق عليه جمهور أئمة الحديث والفقه، بمعنى أوصاف الراوى الذى يحتج به سواء فيما يرجع إلى العدالة الدينية أم فيما يرجع إلى الضبط[٣].

كما أن تقى الدين السبكى عرف العدالة الدينية بقوله: "العدالة: هيئة راسخة فى النفس تحمل على الصدق فى القول، فى الرضا والغضب، ويعرف ذلك باجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وملازمة المروءة، والاعتدال عند انبعاث الأغراض حتى يملك نفسه عن اتباع هواه"[٤].

وغَيَّر الحافظ ابن حجر كلمة "هيئة راسخة" واستبدل بها كلمة "ملكة" فقال: "العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد

---

(١) السابق: ٥٧-٥٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، نشر المكتبة العلمية، بيروت ١٤٠١هـ.

(٣) الإضافة ص ٢٧.

(٤) نقلاً عن السابق ص٢٨.

بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"[1].

إن تعريف العدالة السابق عند السبكى وابن حجر، إذا اخذ على ظاهره، لا يكاد يتيسر وجوده فى الرواة؛ وذلك بسبب:

- اشتراط هذه الملكة بالأوصاف السابقة تشديد لا يكاد يوجد إلا فى المعصومين وأفراد من خلص البشر المؤمنين، وهذا ينافى ما جاء فى الحديث الحسن: كل بنى آدم خطاؤن وخير الخطاءين التوابون.
- اشتراط هذه الملكة لا دليل عليه من لغة ولا من شرع فى وصف العدالة، وزد على ذلك أن هذه الملكة خفية ليست ظاهرة، فكيف تشترط؟ وبناء على هذا، لا يظهر أن مراد السبكى وابن حجر حقيقة لفظة (ملكة)؛ إذ ذلك أمر متعذر وجوده ويبعد إرادتهما له حقيقة؛ ولكن مرادهما مظنة وجودها، ويتحقق ذلك بمجرد عدم ظهور ريبة فى الدين والمروءة، وهى التى عبر عنها ابن الصلاح بقوله: "السلامة من الفسق وخوارم المروءة"، وقد نص السبكى على أن هذا هو المراد فى قوله السابق فى تعريف العدالة لما قال: "ويعرف ذلك باجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وملازمة المروءة، والاعتدال عند انبعاث الأغراض حتى يملك نفسه عن اتباع هواه".
- إن اشتراط العدالة لا يتفق والواقع؛ لذلك فلابد أن تفهم على أن المراد السلامة من ذلك غالبًا وينتج لدينا أن العدالة هى سلامة الظاهر – على سبيل الغالب– من أسباب الفسق وخوارم المروءة"[2].

ويؤيد ما مر أن سعيد بن المسيب قال: "ما من شريف ولا عالم ولا ذى سلطان إلا وفيه عيب لابد، ولكن من الناس من لا تذكر

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص٢٩، لابن حجر العسقلانى، بتعليق: إسحاق عزوز، المكتبة العلمية، بيروت.

(٢) الإضافة ص٣٠.

عيوبه. من كان فضله أكثر من نقصه وُهِبَ نقصه لفضله"[1].

وقال الشافعي: "لا أعلم أحدًا أعطى طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية الله إلا يحيى بن زكريا عليه السلام. ولا عصى فلم يخلط بطاعة؛ فإذا كان الغالب الطاعة فهو المعدَّل. وإن كان الأغلب المعصية فهو المجرَّح"[2]. وقال أبو بكر الباقلاني: "والعدالة المطلوبة في صفة الشاهد والمخبر: هي العدالة الراجعة إلى استقامة وسلامة مذهبه وسلامته من الفسق وما يجرى مجراه، مما اتفق على أنه مبطل للعدالة أنها: اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهى عنه، مما يسقط العدالة. وقد علم من ذلك أنه لا يكاد يسلم المكلف من البشر من كل ذنب"[3]. وقال الباقلاني أيضًا: "ولو عمل العلماء والحكام على أن لا يقبلوا خبرًا ولا شهادة إلا من برئ من كل ذنب قل أو كثر لم يمكن قبول شهادة أحد ولا خبره؛ لأن الله تعالى قد أخبر بوقوع الذنوب من كثير من أنبيائه ورسله، ولو لم يُرَد خبر صاحب ذلك وشهادته بحال لوجب أن يقبل خبر الكافر والفاسق وشهادتهما وذلك خلاف الإجماع"[4].

وقال الذهبي: "ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة، أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ"[5].

وقال الذهبي في مقدمة كتابه (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص٧٩، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، وانظر ص١٠١ أيضاً.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه ص٣٠٥، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) الكفاية ص٨٠.

(٤) السابق: ص٨١.

(٥) الميزان: ١٤١/٣.

يوجب ردهم) – وهو كتاب ألفه الذهبى للدفاع عن هؤلاء الرواة– قال: "هذا باب واسع – أى الطعن فى الرجال[*]– والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث. والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفلحين"[١]. وقال فيه أيضًا: "فأما الصحابة رضى الله عنهم فبساطهم مطوى، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات؛ فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبدًا إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل.. وأما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمدًا، ولكنْ لهم غلط وأوهام، فمن ندر غلطه فى جنب ما قد حصل احتمل، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضًا ونقل حديثه وعمل به على تردد بين الأئمة الأثبات فى الاحتجاج بمن هذا نعته"[٢].

إن اشتراط (المروءة) فى (العدالة الدينية) إنما هو على سبيل القيد الاعتبارى الذى يعود إلى المحدث، بحسب ما يترجح لديه فى رواية الراوى، وتعاريف (المروءة) كثيرة جدًا، مما يعسر معه جعلها قيدًا حقيقيًا فى وصف العدالة الدينية. لقد ذكر ابن حبان ما يزيد على عشرين تعريفًا لها فى كتابه (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء)[٣].

وبناء على ما سبق ينبغى أن تعرف العدالة الدينية على أنها: "غلبة الطاعة على المعصية مع الصدق والورع والمروءة. وإن شئت فقل: هى استقامة السيرة فى الدِّين، فالعدل من قارب وسدّد، وكان خيره أكثر من شره"[٤]. لذلك ذهب ابن تيمية إلى أن العدل فى كل زمان ومكان وفى كل طائفة بحسبها أى بحسب هذه الطائفة، وابن تيمية

(*) من عندى.

(١) ص٢٦، ط دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م. بيروت. لبنان.

(٢) السابق ص ٢٤..

(٣) ص٢٣٠، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

(٤) الإضافة ص٣٣-٣٤.

جرى على منهج من يقول برعاية المصالح فى الأحكام[1]. والحق مع ابن تيمية؛ فعلماء النفس والاجتماع يرون أن القيم نسبية تختلف باختلاف الأزمنة والأماكن وتختلف باختلاف الأشخاص"[2].

لذا قال ابن حبان: "والعدالة فى الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله؛ لأنا متى لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال أدّانا ذلك إلى أن ليس فى الدنيا عدل؛ إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها؛ بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله. والذى يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله. وقد يكون العدل الذى يشهد له جيرانه وعدول بلده به وهو غير صادق فيما يرون من الحديث؛ لأنه هذا شئ ليس يعرفه إلا مَن صناعته الحديث. وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث؛ حيث يُعَدِّل العدل على الحقيقة فى الرواية والدين معًا"[3].

وفى هذا النص يشير ابن حبان إلى أن العدالة الدينية وحدها لا تكفى للحكم على الراوى فأحيانًا يكون غير صادق فى الرواية أو انشغل بالعبادة والزهد والتقشف عن الاهتمام بمذاكرة الحديث، ويشير إلى ذلك قوله: "وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث".

إن التخريج وعرض رواية الراوى على الثقات الضابطين، وعدم الاغترار بظاهر صحة السند، والعلل –هى المعيار العملى للحكم على الراوى؛ لذلك قال الدارسون: "المرجع فى معرفة ما يزيده الراوى أو ينقصه من روايته تبعًا لهواه– المرجع فى معرفة ذلك

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص٢٩. لطاهر بن صالح الجزائرى.

(٢) ارتقاء القيم" ص٢١٣، للدكتور عبد اللطيف محمد خليفة، عالم المعرفة، الكويت، رقم (١٦٠). دراسة نفسية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. وانظر ص٧٦-٧٧ من (فى الصحة النفسية) للقريطى.

(٣) الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان ١/١٤٠.

إنما هو الاعتبار – أى السبر والاختبار والتقصى والتتبع(*) –لحديثه بحديث الثقات، فيعرف حاله من الضبط. وهذا إلحاقه بأمر الضبط ألصق وأوفق من العدالة الدينية. فمن عثر فى روايته على شئ من ذلك طعن فى ضبطه؛ فإنْ أَكْثَرَ من مخالفة الثقات اتهم فى دينه(١).

إن من أكبر الأدلة على نسبية معيار العدالة الدينية – وهو دليل عملى واقعى – أن ابن عبد البر قال: "كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول فى أمره أبدًا على العدالة حتى يتبين جرحه؛ لقوله ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله". ورد ابن صلاح عليه قائلاً: "وفيما قاله اتساع غير مرضى والله أعلم"(٢). إن اختلافهم فى تصور حد للعدالة هو الذى جعلهم مختلفين فى تعريفها.

إن اشتراط المحدثين للعدالة الدينية كان شرطًا وقائيًا واحترازيًا خشية أن تتطرق أهواء الراوى – مصالحه الشخصية وميوله ومذهبه السياسى أو العقدى – إلى التغيير فى الرواية، هذا هو الهدف الرئيسى لهذا الشرط، وما عداه من أهداف كالطعن فى الرواة بلا سبب، أو بلا دليل بالجرح غير المفسر، أو تعميم حكم جزئى – كلها أمور لا تمت إلى العلم بصلة، ويجب تنحيتها جانبًا. إنه يحترز باشتراط العدالة الدينية من: الكذب أو التهمة به، الفسق، جهالة حال الراوى، البدعة.

والله أمرنا بالتثبت فى خبر الفاسق لا أن نرده، إن من أفضل أهداف هذا المعيار الأخلاقى هو التوقف للشك العلمى، للبحث فى مدى ضبط هذا الراوى، وخير تمثيل لتطبيق هذا المعيار هو الأخذ

(*) من عندى.

(١) الإضافة: مرجع سابق ص ٣٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، علوم الحديث ص٩٥، تحقيق: الدكتور العتر، المكتبة العلمية، بيروت ١٤٠١هـ.

بالتفصيل فى رواية المبتدعة، هناك مرويات صحيحة فى حق الصحابة والإمام على بالذات، جاءت فى الصحاح والسنن وجاءت -أحيانًا- على لسان أصحاب المذاهب؛ لكن منهم من كذب وبالغ فى مدح على حتى جعله يحيى الموتى.

إن هذه القيمة لهذا المعيار جعلت أحد الباحثين وهو الدكتور محمد مصطفى الأعظمى؛ يقول: "وقد قرر العلم الحديث تأثير الاعتقاد النفسى على إدراك صاحبه وحواسه! وهذه سابقة علمية لأهل الحديث، حصلت لهم ببركة حديث رسول الله ﷺ"(١).

ومثلما فرق ابن حبان – فى السطور السابقة – بين العدالة والضبط، فرق الذهبى أيضًا بينهما على المستويين التطبيقى والنظرى، فقال فى الميزان: "أبان بن تغلب الكوفى شيعى جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقة وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدى. وقال السعدى: زائغ مجاهر. فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟. وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف؛ فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة"(٢).

---

(١) منهج النقد عند المحدثين ص٤١-٤٢ ط شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، ط٢، ١٤٠٢هـ.

(٢) الميزان ١/٥-٦. مع أنهم يقبلون رواية الداعية أحياناً.

العدالة والجهالة والنسبية:

إن من أسباب الجرح فى العدالة:- طعن الراوى لكذبه، أو لتهمته بالكذب أو فسقه أو جهالته أو بدعته. أى أن هناك علاقة بين الجهالة والعدالة.

ومما يدل على نسبية العدالة – لنسبية الجهالة – أن "البخارى قد خرج فى صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لم يروِ عنهم سوى واحد. وذلك منهما مصير إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردودًا برواية واحد عنه"(١).

إن تحقق العدالة والضبط من شروط المحدثين لقبول رواية الراوى؛ قال ابن حجر: "الجهالة بالراوى وسببها أمران، أحدهما: أن الراوى قد تكثر نعوته اسم أو كنية أو: "لقب أو صفة أو حرفة أو نسب فيشتهر بشىء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظهر أنه آخر فيحصل الجهل بحالة، وصنفوا فيه الموضح لأوهام الجمع والتفريق أجاد فيه الخطيب والأمر الثانى: أن الراوى قد يكون مقلا من الحديث فلا يَكْثر الأخذ عنه وقد صنفوا فيه الوحدان، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سُمِّى أو لا يُسمى الراوى اختصارًا من الراوى عنه كقوله: أخبرنى فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان، وصنفوا فيه المبهمات، ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته؟ فإن سمى الراوى وانفرد واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٢-١٠٣ بتحقيق: العتر.

ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك، أو روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هى موقوفة إلى استبانة حالة كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر"[1].

إن صنيع البخارى العملى، وتنظير ابن حجر من أكبر الأدلة على نسبية معيار العدالة وانه يختلف من ناقذ إلى آخر.

والحق أن الضبط هو الفيصل لا العدالة، الأول مادى ملموس أما العدالة فهى أمور معنوية تحتاج إلى ما قام به علماء النفس المعاصرين، وهو ما توفر لهم فى قياس القيم[2]. ولم يتوفر للمحدثين بالقدر الكافى.

قال المعلّمى: "ينبغى أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له، وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلسًا واحدا، أو حديثًا واحدا، وفيمن عاصره ولم يلقه لكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه ومنهم من يجاوز ذلك، فابن حبان قد يذكر فى الثقات من يجد البخارى سماه (تاريخه) من القدماء وإن يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد فى روايته ما استنكره وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا. والعجلى قريب منه فى توثيق المجاهيل من القدماء وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائى

---

(١) نزهة النظر، شرح نخبة الفكر ص ٤٩-٥٠، لابن حجر، نشر المكتبة العلمية، تعليق: إسحاق عزوز.. بيروت.

(٢) انظر فى قياس القيم ص ٢٦ من "ارتقاء القيم" مرجع سابق.

وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروى متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد، ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يبلغ على ظنه أنه الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوى، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم فى التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوى، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك فى (الثقات)، وذكره ابن حجر فى (لسان الميزان) واستغربه؟ ولو تدبره لوجد كثيرًا من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوى فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط، ولو لم يبلغه ما يوجب طعنًا فى دينه – وثقه. وربما تجاوز بعضهم، هذا كما سلف(*). وربما يبنى بعضهم على هذا حتى فى أهل عصره.. وهكذا يقع فى التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوى لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر"(١).

إن مقصود المعلمى من كلامه أن كثيرًا من الأئمة يبنون آراءهم فى الرجال على سبر حديث الراوى فى التوثيق والتجريح، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوى فوجدها مستقيمة تدل عى صدق وضبط، ولم يبلغه ما يوجب طعنًا فى دينه وَثَقَهُ، وربما تجاوز بعضهم هذا كما يصنع ابن حبان، فإنه يورد الرجل فى كتابه "الثقات" ويقول عنه: (لا أعرفه ولا أعرف أباه) (٢).

(*) يشير إلى رأى ابن حبان.

(١) التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل ٦٦/١ –٦٧، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى (١٣١٣هـ – ١٣٨٦هـ)، تحقيق: الشيخ الألبانى، طبع المطبعة العربية، لاهور، باكستان، ١٤٠١هـ.

(٢) الإضافة ص ١٠٧، وانظر تعليق الألبانى على حاشية التنكيل ٦٧/١.

كما أن وجه توسع ابن عبد البر الذى أشار إليه ابن الصلاح سابقًا، أنه – ابن عبد البر – لم يطلب التنصيص على عدالة الراوى الدينية، ولأن توسعه يشعر بأنه يرى ثبوت الضبط مع العدالة الدينية بمجرد كون الراوى مشهورًا ومعروفًا بعنايته بالعلم وحمله وعدم تبين جرحه[١].

ويؤيد عملية السبر أن صاحبى الصحيح اعتمدًا على سبر أحاديث الرواة الذين لم يقفوا على حالهم من العدالة الدينية والضبط[٢].

إن ما ينتهى إليه هنا أن معيار العدالة نسبى كما قررت كتب الدراية، والضبط هو الفيصل، ولا يتم هذا إلا بتخريج المرويات وسبر حديث الراوى عمليًا. ومن أكبر الأدلة على نسبية هذا المعيار: تفاوت العدالة.

تفاوت العدالة:

تحدث معظم المحدثين عن تفاوت مراتب الضبط[*] ولم يشر كثير منهم إلى تفاوت العدالة لذلك نبه بعض المحدثين المنصفين – والجادين فى دراستهم – إلى تفاوت العدالة فقال: "والصحيح أن العدالة كالضبط تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف وقد أشار إلى ذلك علماء الأصول فى باب "الترجيح فى الأخبار"[٣]. وصرح به العلامة نجم الدين سليمان الطوفى فى (شرح الأربعين) حيث قال: "إن مدار الرواية على عدالة الراوى وضبطه، فإن كان مبرزًا فيهما كشعبة وسفيان ويحيى القطان ونحوهم، فحديثه صحيح. وإن

---

(١) الإضافة ١٠٦.

(٢) السابق ص ١١٩.

(*) انظر فى ذلك أى مصدر أو مرجع، مبحث (مراتب الجرح والتعديل).

(٣) الوسيط فى علوم الحديث ومصطلحه ص ٨٦ للدكتور محمد محمد أبو شهبة، رحمه الله، ط عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

كان دون المبرز فيهما أو فى أحدهما لكنه عدل ضابط فى الجملة فحديثه حسن"[١].

وضرب أبو شهبة مثالاً لذلك فقال: "وقد مثل العلماء فى باب الشهادة والرواية لذلك أيضًا بالمشى عارى الرأس، والأكل على قارعة الطريق. وفى الحق أن هذه الأمور التى تخل بالمروءة ترجع إلى العرف. والأعراف تختلف فى هذا، ولو أخذنا بهذين الآخرين لتعذر وجود شاهد عدل اليوم لا يكاد أحد يغطى رأسه اليوم. وكثر من الناس يأكل فى الطريق للضرورة لزحمة العمل وضيق الوقت فمن ثم لا نرى أن هذين يخلان بالمروءة أما البول فى الطريق وفرط المزاح فلا يزالان من صفات المستهترين وإنما لا تقبل شهادة ولا رواية من أخل المروءة لأن الإخلال بها إما لخبل فى العقل أو نقصان فى الدين أو لقلة الحياء وكل ذلك رافع للثقة بقوله[٢].

وأشار أيضًا إلى الصغائر والكبائر وقال: "إن من المباحات من يسبب الاحتقار ويذهب بالكرامة". وأشار إلى "الإفراط الذى يخرج الفعل عن حد الاعتدال كفرط المزاح[٣]"

وقد نقل الشيخ طاهر الجزائرى[٤] رأى الطوفى هذا ولم يذكر

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائرى ص ٤٠٧، ط١.

(٢) السابق ص٨٥.

(٣) السابق ص٨٥.

(٤) من أول من انتبهوا للتفريق بين مصطلحات (الوصف) ومصطلحات (القيمة) وشاركه فى هذا الأمر "القاسمى" فى قاعدة التحديث ونقل هذا التقسيم د. صبحى الصالح.، د.يوسف خليف رحم الله الجميع. يدل على ذلك أنهم يفرقون بين (ثقة) و(صدوق) والعاقل لا يقول إن درجة الضبط وحدها هى التى تفرق بين اللفظين إن وراء كل لفظ درجة من العدالة ودرجة من الضبط، إنهم أحيانـاً ينتقون من رواية الصدوق ويصححونها لغيرهم إذا وجدت الشواهد والمتابعات لها؛ لأن رواية الصدوق إذا لم يخالف تكون فى درجة الحسن لذاته.

اسمه بل قال: (وقال بعض المحققين) [1] ثم بنى عليه آراء من الأهمية بمكان إن الاعتراف بنسبية العدالة وتفاوتها وأنها درجات هى التى جعلته قسم الرواة إلى درجات تقسيمًا لم يُسبق إليه، ولم يوجد عند غيره من المحدَّثين، إنه قام بعملية تباديل وتوافيق، وتقسيم عقلى قائم على قواعد المنطق، وهو فى نفس الوقت تقسيم لم يفرض على الظاهرة – مراتب الجرح والتعديل – بل هو تقسيم واقعى وافق الواقع العملى، وهو وصف دقيق لمراتب الرواة.

إن كل خطأ فى الدراسة والتحليل هو خطأ فى التنظير، وقد جلسنا نحن كثيرًا نحن طلاب العلم، أمام بعض التقسيمات العقيمة التى لا أساس لها فى عالم الواقع، فلم نفهمها، ولم نجد من الكتب المشهورة ما يدلنا على الصواب. إننا باعترافنا بأخطائنا نكون على أول الطريق السليم لدراسة الظاهرة. إن الذين اعترفوا بتفاوت العدالة هم الذين قاموا بأفضل تنظير لمراتب الرواة. والعاقل هو الذى يقارن بين ما كتبه ابن الصلاح، والشيخ طاهر الجزائرى؛ قال الأخير: "وقد تبين بذلك أن الرواة الجامعين بين العدالة والضبط ينقسمون باعتبار تفاوت درجاتهم فيها إلى تسعة أنواع:

النوع الأول: رواة فى الدرجة العليا من العدالة والضبط. النوع الثانى: رواة فى الدرجة العليا من العدالة، وفى الدرجة الوسطى من الضبط. النوع الثالث: رواة فى الدرجة العليا من العدالة وفى الدرجة الدنيا من الضبط. النوع الرابع: رواة فى الدرجة الوسطى من العدالة وفى الدرجة العليا من الضبط. والنوع السادس: رواة فى الدرجة الوسطى من العدالة وفى الدرجة الدنيا من الضبط. والنوع السابع: رواة فى الدرجة الدنيا من العدالة وفى الدرجة العليا من الضبط. النوع الثامن: رواة فى الدرجة الدنيا من العدالة وفى الدرجة

---

(١) مرجع سابق: نفس الموضع.

الوسطى من الضبط. النوع التاسع: رواة فى الدرجة الدنيا من العدالة والضبط، وهذه الأنواع التسعة متفاوتة الدرجات بعضها أعلى من بعض، فالنوع الأول أعلى مما سواه من سائر الأنواع. والنوع التاسع أدنى مما سواه منها، وما سواها من الأنواع، منه ما يظهر تقدمه على غيره ظهورًا بينا كالنوع الثانى بالنظر إلى النوع، ومنه ما يخفى تقدمه كالنوع الثانى بالنظر إلى النوع الثالث وكالنوع الرابع بالنظر إلى النوع الثالث وكالنوع الرابع بالنظر إلى النوع الخامس، ومنه ما يخفى تقدمه كالنوع الثانى بالنظر إلى النوع الرابع وكالنوع السادس بالنظر إلى النوع الثامن، وهذا من متعلقات مبحث الترجيح الذى هو من أصعب المباحث مسلكًا وأبعدها مدركًا[1].

إن لاختلاف الرواة عدالة وضبطًا أهمية فى نقد الروايات وبالتالى الترجيح بين رواية وأخرى. وهذا الباب أقرب لأصول الفقه منه إلى علم الحديث، على العالم أن ينقد ثم يرجح، فعلم الحديث يمده بالمادة الخام المقبولة كى يعمل عقله فيها اجتهادًا واستنباطًا وفقهًا.

نسبية ومرونة معيار (العدالة الدينية): نظرًا وتطبيقًا:

هل انخدع نقاد المرويات بظاهر الرواة من صلاح وعبادة وإظهار تقوى وقبلوا مروياتهم دون تمحيص أو نقد؟ أفرد النقاد هذه الظاهرة بالدراسة والتنظير لها فى المقدمات المنهجية لكتبهم، ومارسوا هذه النظرية فى نقد المرويات تطبيقًا.

أولاً: الجانب النظرى (ابن عدى):-

أورد ابن عدى مقدمة منهجية فى كامله قال: "باب ما يذكر عن الصالحين من الكذب ووضع الحديث". وأورد فيها آراء السلف فى

---

(١) توجيه النظر ص٣٠.

هذه القضية، قال: "قال يحيى ابن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين فى شئ أشد فتنة منهم فى الحديث. وقال: ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير. وقال – مرة: ما رأيت الصالحين أكذب منهم فى الحديث. وقال أبو عاصم النبيل: ما رأيت الصالح يكذب فى شئ أكثر من الحديث. وقال المنذر بن الجهم – وكان قد دخل فى الأهواء ثم رجع-: "اتقوا الله، وانظروا عمن تأخذون هذا العلم كنا نجتهد فى أن نروى لكم ما نضلكم به"[1]. وعقد ابن حبان (نوعًا) تناول فيه رأى السلف فى الصالحين الذين غفلوا عن حفظ الحديث وتعاهده، كان ترتيبه (الخامس)، وأورد كلامًا يساوى فى مضمونه ما أورده ابن عدى[2]. أى أن هذه الظاهرة شغلت المحدثين على المستوى النظرى ونبهوا إليها، وبذلك يثبت أن هذا المعيار لم يطبقه المنصفون من المحدثين بطريقة عشوائية وإنما راعوا النسبية فى تطبيق، وكانوا – بعضهم – على درجة عالية من المرونة.

ثانيًا: الجانب التطبيقى: ومن أمثلته:

"سليمان بن عمرو، أبو داود النخعى الكندى"، قال الذهبى -نقلاً عن ابن عدى: "أجمعوا على أنه يضع الحديث. قال ابن حبان: أبو داود النخعى بغدادى، كان رجلاً صالحًا فى الظاهر؛ إلا أنه كان يضع الحديث وضعًا، وكان قدريًا.. وقال الحاكم: لست أشك فى وضعه الحديث على تقشفه وكثرة عبادته"[3].

---

(١) مختصر الكامل ص٩٤.

(٢) المجروحين ص٦٧ من المقدمة وقال ابن حبان: "سمعت إبراهيم بن نصر العنبرى قال: سمعت محمد بن يحيى الهمدانى يقول: سمعت إبراهيم بن الأشعث يقول: سمعت أبا أسامة يقول: قد يكون الرجل كثير الصلاة، كثير الصوم، ورعاً، جائز الشهادة، فى الحديث لا يسوى ذه، ورفع شيئاً ورمى به" ٢٤/١.

(٣) الميزان: ٢١٧/٢. وقارن بـ ٢٢/٢/٢ (١٥٣٧) من "الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى".

وقال ابن عدى فى (زكريا بن يحيى أو يحيى الوقار، بصرى يضع الحديث ويوصله. وقال ابن عدى: سمعت مشايخ مصر يثنون عليه فى باب العبادة والاجتهاد والفضل، وله حديث كثير بعضه مستقيم، وبعضه موضوع، وكان يتهم بوضعها؛ لأنه كان يروى عن قوم ثقات أحاديث موضوعات[1].

والحق أنه ليس كل الزهاد والعباد غير متقنين؛ بل منهم المتقن الحافظ؛ قال الذهبى: "حبيب العجمى، زاهد البصرة فى زمانه. قلت: روى له البخارى فى كتاب الأدب، وما علمت فيه جرحًا؛ وإنما ذكرته هنا لئلا يلحق بالزهاد الذين يهمون فى الحديث"[2].

ونستطيع أن نجد مثالاً لتطبيق هذا المعيار – فى مرونته ونسبيته – فى ألفاظ الجرح والعديل عند المحدثين؛ قال الشيخ مصطفى إسماعيل: "وقولهم: فلان ليس بصاحب علم بل صاحب عمود، أو إنما يعرف بالصلاة ولا يعرف بالحديث" – قاله احمد فى عبيد الله بن زياد بن سمعان، والكلام فيه شديد الجرح". واللفظ عده الشيخ من ألفاظ الرد والترك أى أن الراوى لا يصلح فى الشواهد المتابعات[3]. والأصل فى الرواة "الصالحين" أنهم صدوقون من حيث العدالة، لكنهم قد يكونوا غير ضابطين فمروياتهم تقبل فى الشواهد والمتابعات – أصلاً – لكن إذا كثر وَهَمُهُم وغلب عليهم، أو رووا الموضوعات عن الثقات، فإنهم يُتركون، ولا يقبلون لا فى شواهد ولا فى غيرها. وللمحدثين فى قبول مروياتهم اعتبارات كمية وكيفية، منها ما يخص بسبر عدالة الراوى ومعرفة نيته من

---

(١) مختصر الكامل ص ٣٥١ ترجمة (٧١٣) وانظر التراجم (٧٨١) ٢٦٤، ١٦١٦، ١٨٩٦، ٥٣٥، ٦٨٤، ٨٠٠ وانظر كلاماً نظرياً فى هذه الظاهرة ص ٥٣٨ من السابق (ترجمة رقم ١٢٧٨).

(٢) الميزان: ٤٥٧/١.

(٣) شفاء العليل ص٢٠٠ وما فيه من مراجع.

خلال سلوكه العملى وإقباله على الحديث وأهله، والسنة واحترامها والعمل بها؛ قال الذهبى: "محمد بن على بن الفتح...شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن. منها حديث موضوع فى فضل ليلة عاشوراء"[1]. أى أن الفيصل فى الحكم على الرواة – فى بعض الأحيان– يرجع إلى عدالة الظاهر، وبخبرة الناقد يعرف هل تعمد الراوى رواية الموضوع، أم كان (يُلَقن) فيحدث – وَهَمًا لعدم درايته بنقد المروى.

أولاً: رواة طعنوا فى عدالتهم مع أنهم محتج بهم (شواهد أخرى على مرونة معيار العدالة الدينية): [2].

كذلك من الجرح المردود بسبب العدالة – جرح من قِبل بعض النقاد لرواة، هذا الجرح كان غير مفسر، وفى النهاية ثبتت عدالة هؤلاء الرواة، منهم: **أولاً المجهولون** – خداش بن مهاجر، عن ابن أبى عروبة، وعنه ابن بنت شرحبيل، والراوى إذا لم يرو عنه سوى واحد وروى –هو– عن واحد، صار مجهولاً، إلا أن يروى عنه واحد فقط – ممن يروون إلا عن ثقة؛ مثل: مالك، أو روى له البخارى أو مسلم فى الأصول، أو يحيى القطان، أو راو من الرواة المتشددين فى الجرح –؛ لذلك قال أبو حاتم: مجهول، لكن البخارى ومسلمًا والنسائى وثقوه ورووا له، وقال احمد ابن حنبل: كان من الثقات. وقال السَاجى: تكلم فيه أزهر بن سعد، وقال ابن حجر: "فلم يلتفت إليه، احتج به مسلم والنسائى وروى له البخارى حديثًا واحدًا

---

(١) الميزان: ٦٥٦/٣ وللمزيد من الأمثلة انظر ص ٦١١ من هدى السارى لابن حجر. و(١٩٦/١) من المجروحين لابن حبان. و(٣٢/٣/٢ (٢٨٣٢) من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى. (٧٤/٤) ميزان. (٣٣٤/٣) أيضاً، ١٩١/٤، (١٩٥/٢) من الكاشف للذهبى. والمجروحين لابن حبان: (١١١/١، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٣٥، مختصر الكامل ص ١٨٧ – ١٨٨، ص ٧٧٢. وانظر كلاماً مفيداً فى ص ٢٦٧ من شفاء العليل.

(٢) الميزان: ٦٥٠/١.

فى الاستسقاء توبع عليه"[1].

ثانيًا: من قيل فيهم (يسب السلف) أو (من أصحاب الفرق):

الأصل فى الراوى الذى يسب السلف أنه متروك، لكن الواقع العملى – أحيانًا – يثبت خلل هذا المعيار وعدم ثباته وصدقه وموضوعيته؛ لأن الراوى قد يتهم بذلك، وفى الأصل هو برئ، بسبب عداوة من قِبل من حوله، وقد يكون فى تركه ضرر بسبب وجود مرويات عنده، ليست عند غيره، أى أن معيار الحاجة – فى هذه الحالة بعينها – أقوى من معايير أخرى ومنها (معيار العدالة الدينية). فى هذه الحالة يكون نجاح المعيار فى (مرونته) التى يكون بها (ثابتًا) و(صادقًا) و(موضوعيًا)[2] كما يرى أصحاب مناهج البحث العلمى الذين انتهوا إلى: "أن الطريق نحو حل مشكلة العلوم الإنسانية يتطلب التمييز بين ما هو علمى يتعلق بالمحتوى المعرفى، وما هو لا علمى يتعلق بإيدولوجيا أو فلسفة أو تقويم أو إسقاطات أو رأى شائع، ولن يتم هذا إلا بصياغة قضايا العلوم الإنسانية على النحو الذى لا يحل الحكم عليها معتمدًا مقاييس الإيديولوجيا أو الفلسفة أو سواهما، ومعنى هذا أن تطوع القضية العلمية فى بحوث العلوم الإنسانية لشروط صياغة الفرض العلمى الذى يقبل المواجهة مع الواقع، من حيث المبدأ، وكل ما لا يقبل هذا التطويع يظل خارج المحتوى العلمى حتى يجد طريقه فيما بعد لهذا التطويع وهنا يمكن أن نبدأ الطريق نحو حل مشكلة العلوم الإنسانية[3]. وقد مارس نقاد المرويات تطبيق هذا المعيار، عرض

---

(١) هدى السارى ص٥٦٠ لابن حجر. انظر مثالاً آخر فى الميزان ٤٥١/٣.

(٢) فى عملية المعايير والمقاييس انظر ص ٢٤٤ من مشكلة العلوم الإنسانية.

(٣) مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وإمكانية حلها ص١٣٥، للدكتورة يمنى الخولى، ط٢، ١٩٩٦م، دار الثقافة للنشر والتوزيع. مصر.

الفرض – وهو معيار العدالة الدينية – هنا على الواقع فثبت غير ذلك – أن الواقع كذبه فى بعض الأحيان – فراعوا النسبية، ليس هذا عيبًا فى المعيار، بل فى تطبيقه، إنه علمى مائة فى المائة؛ لأن (فلاسفة العلوم) قالوا: "هكذا نعود إلى القابلية للاختبار والتكذيب التجريبى.. إنها معيار للكشف عن علمية الفروض أو النظريات أو القوانين.. كما أوضحنا الكشف عن كونها – أى الفروض والقوانين – قابلة للتكذيب أو غير قابلة له.. إن القابلية للتكذيب – كما يرى بوير – هى خاصة منطقية تحدد معيارًا للعلم"[1]؛ لذلك قام المحدثون بتعديل هذا المعيار، العدالة الدينية، عندما قالوا بتقديم الجرح على التعديل، ووجدوا أنه سوف يفتح باب (السباب والحسد والبغض والكره) قالوا بـ (تقديم الجرح المفسر) ثم قالوا: لا يقبل كلام الأقران حتى لو كان مفسرًا.

إن الأصل فى رواية (الذى يسب السلف) أنها مردودة؛ قال ابن عدى – نقلاً عن ابن معين: "تليد بن سليمان أبو إدريس: كان كذابًا يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو أحدًا من الصحابة لا يكتب حديثه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"[2]. وليس معنى هذا أن المحدثين أباحوا سب عثمان أو الصحابة، أو قالوا بأخذ العلم عنهم والتفصيل كما ذكرت فى مقدمة الحديث، آنفًا، من أنه – ظلم لبعض الرواة إن الأخذ بالتفاصيل فى الرواية من قيل فيه: يسب السلف ليس معناه إباحة الطعن فيهم، بل قصدت من ذلك أنه ظلم لبعض الرواة ومعيار الحاجة إلى روايتهم أشد، وقبول أخف الضررين قال به علماء أصول الفقه. والضرورات تبيح المحظورات[3].

---

(١) السابق ١٧٠ – ١٧١.

(٢) مختصر الكامل ص٢٠٤، ترجمة ٣٠٧.

(٣) القاموس الفقهى مادة (ضرر) ص ٢٢٢، ٢٢٣ لسعدى أبو جيب، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، دمشق.

- والشواهد التالية خير دليل: "عمر بن سعد، روى له النسائى، ووثقه العجلى، لكن ابن معين يقول: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟ وقال الذهبى: هو فى نفسه غير متهم[١].
- و(إسحق بن سويد بن هبيرة العدوى، وثقه ابن معين والنسائى والعجلى وقال: كان يحمل على على إبن أبى طالب. قال ابن حجر: له عند البخارى حديث واحد فى الصيام مقرونًا بخالد الحَذّاء، وروى له مسلم وأبو داود والنسائى[٢] وقال العجلى: عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمى، أى أنهم اتفقوا على توثيقه – عمليا – وقبول مروياته، كان يحمل على على[٣]، والرجل حديثه فى الكتب الستة[٤].
- (شَبَث بن ربعى)، كان أول من أعان على قتل عثمان ﷺ وهو أول من حرر الحرورية، وأعان على قتل الحسين بن على، وأورده العجلى فى الثقات[٥]، وذكره ابن حبان فى ثقاته[٦].
- أما يونس بن خباب فقد قال: عثمان قتل بنت رسول الله! قال ابن معين: كان يترفض، ومرة قال: رجل سوء كان يشتم عثمان، قال بن عدى: هو من الغالين فى التشيع، وكان يحمل على عثمان وأحاديثه مع غلوه تكتب[٧].
- أما (أحمد بن يوسف بن يعقوب البُهْلُول)، فهو صحيح السماع، قال بن أبى الفوارس: كان داعية للاعتزال وكان متقنًا[٨].

---

(١) الميزان ١٩٨/٣.
(٢) هدى السارى لابن حجر: ص٥٥٠.
(٣) تاريخ الثقات ص ٢٥٧.
(٤) تهذيب التهذيب: ٢٢٤/٥.
(٥) تاريخ الثقات ص ٢١٤.
(٦) الثقات لابن حبان: ٣٧١/٤، ط الهند، ١٤٠٢هـ.
(٧) مختصر الكامل ص ٨٠٥ – ٨٠٦.
(٨) الميزان ١٦٥/١.

و(سالم بن عجلان الأفطس) وثقه أحمد والعجلى وابن سعد والنسائى والدارقطنى وغيرهم. وقال أبو حاتم: صدوق نقى الحديث وكان مرجئا. وقال الجوزجانى: كان يخاصم فى الإرجاء داعيه وهو فى الحديث متماسك وأفرط ابن حبان فقال: كان مرجئا قلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات اتهم بأمر سوء فقتل صبرًا[١].

- أما "عباد بن يعقوب الرَّوَاجِنى الكوفى[*]"، أبو سعيد، فهو رافضى مشهور إلا أنه كان صدوقا وثقه أبو حاتم، وقال ابن حبان: كان رافضيًا داعية. وقال صالح ابن محمد: كان يشتم عثمان ﷺ. روى له البخارى والترمذى وابن ماجه[٢] والرافضة هم غلاة الشيعة.

و(عمار بن رزيق) ثقة، روى له مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، كوفى[*] ما رأيت - القائل الذهبى - لأحد فيه تليينا إلا قول السليمانى: إنه من الرافضة فالله أعلم بصحة ذلك[٣].

وقد أفرد ابن حجر فصلاً[٤] فى "هدى السارى" تناول فيه بالدراسة والتحليل أسماء الرواة - ومروياتهم - أصحاب المذاهب الذين احتج بهم الشيخان (البخارى ومسلم) أو أحدهما، منهم (١١) رُموا بالإرجاء، و (٦) رموا بالنصب و(١٧) رموا بالتشيع و(٢٧) بالقدر، و(١) بالرفض و(٢) برأى الإباضية من الخوارج و(١) بالوقف، و(١) برأى القعدية من الخوارج (والمجموع: (٦٦) راويا من أصحاب الفرق.

---

(١) هدى السارى ٥٦٨ - ٥٦٩.

(*) من شيعة الكوفة.

(٢) السابق ص ٥٧٩.

(٣) الميزان ٣/ ١٦٤

(٤) ص (٦٤٠ - ٦٤٢).

ثالثًا: من اتهم بسرقة الحديث:

الأصل فى أخلاق "العالم" و"طالب العلم" ألا يسرق علم صاحبه وينسبه إلى نفسه، ولهذه القضية – عند المحدثين – علاقة بالرحلة فى طلب الحديث، فالذى يقاسى الغربة والتعب وتحمل المشاق من أجل سماع الحديث مشافهة للرواة وعلماء الحديث، لا يستوى مع الجالس فى بلدته، لذلك شددوا فى بداية الطلب على أخذ الحديث وجادة وردُّوها، لذلك تحايل البعض على نسخ البعض وحدث بما فيها وادُعى سماعها، لكن الجهابذة من النقاد قاموا بتميز السماع من غيره، يعرف ذلك أهلُ بلدة الراوى، والتاريخ يثبت أو ينفى هذا.

إن المسلمين فى اشتراطهم (عدم سرقة الحديث) وهو يوازى (العلم) فى الحقول المعرفية الأخرى قد سبقوا أصحاب القانون الوضعى، الذى قالوا ب(حقوق الإنتاج الذهنى) وقالوا: "الحقوق الأدبية على الإنتاج لها أهميتها نظرًا لأنها هى التى تبعث على احترام الكاتب أو المؤلف وكتاباته وإبداعاته، حيث جاء فى الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة وأعلنته فى آخر عام ١٩٤٨م ما يفيد أن الإنسان المبتكر لإنتاج علمى أو أدبى أو فنى له حق التمتع بحماية مصالحه الأدبية والمادية التى تؤول إليه منه، وفيما يلى النص: "لكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى"(١).

والأمثلة التالية خير مثال على مرونة "معيار العدالة" فى حكمهم على من اتهموا بسرقة الحديث: (قَطَن بن نسير)، روى له مسلم وأبو داود والترمذى، وقال ابن عدى: يسرق الحديث(٢).

---

(١) حقوق الإنتاج الذهنى ص (٢٤) للدكتور أحمد سويلم العمرى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧ه – ١٩٦٧م. وص ٢٨٧ وما بعدها من كتاب (نظرية الحق ونظرية الالتزام للدكتورين جلال محمد إبراهيم، ومحمد عبد المعطى، ط ١٩٩٦ – ١٩٩٧م، لا ناشر.

(٢) الميزان ٣/٣٩١.

- و" حماد بن أسامة أبو أسامة الحافظ" روى له الستة. وذكر الأزدى، عن سفيان الثورى بلا إسناد، قال: إنى لأعجب كيف جاز حديث أبى أسامة؛ كان أمره بينا، كان من أسرق الناس لحديث جيد[1]. و"أسيد بن زيد...، روى له البخارى مقروناً، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث[2].

رابعًا: من اتهم بالتدليس:

- (عمر بن على بن عطاء بن مقدم)، قال ابن سعد: يدلس تدليسًا شديدًا يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت. لكن روى له الستة[3].
و(يحيى بن أبى كثير) احد الأئمة الثقات، روى له الستة، إلا أن يحيى القطان قال: "مرسلاته تشبه الريح؛ لأنه كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصحف"[4].

خامسًا: من اتهم بالكذب:

- "أحمد بن عيسى التسترى"، مصرى، ثقة حجة، احتج به الشيخان، وما علمت فيه وهنًا، فلا يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه: كذاب، وكذا غمزه أبو زرعة[5].
- و(جميع بن عمير التميمى، قال ابن حبان: رافضى يضع الحديث.. وقال أبو حاتم: كوفى صالح الحديث من عتق الشيعة[6].
- والحسن بن مدرك السدوسى، قال النسائى فى أسماء شيوخه: لا بأس به. وقال ابن عدى: كان من حفاظ أهل البصرة، وقال أبو

---

(١) السابق: ٥٨٨/١ وقارن بهدى السارى لابن حجر حيث قال: أحد الأئمة الأثبات اتفقوا على توثيقه (ص٥٦٢).
(٢) الميزان: ٢٥٦/١ -٢٥٧.
(٣) السابق: ٢١٤/٣.
(٤) هدى السارى ص ٦٣٠. وانظر مثالاً آخر ص ٥٦٣منه.
(٥) الميزان: ١٢٥/١ – ١٢٦، الرواة الثقات للذهبى ص ٥٣.
(٦) الميزان ٤٢٢/١.

عبيد الآجرى عن أبى داود: كان كذابًا يأخذ أحاديث بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد[1].

سادسًا: الإصرار على الخطأ:

لا يليق بأخلاق العالم طالب العلم الإصرار على الخطأ؛ لأن معنى ذلك بقاء العلم على ما هو عليه، إن هذا ضد الحوار والمناقشة والسؤال والتجديد والإبداع، لكن فى بعض الأحيان قد يكون المراجع على حق، فيسمه المراجع بأنه لا يتحلى بأخلاق المحدثين، علم بذلك المحدثون، فأخذوا بالتفصيل.

إنّ محمد بن عبيد الطنافسى. صدوق مشهور، قال احمد: يخطئ ويصر، وهو ثقة. ووثقه ابن معين[2]. و(إبراهيم بن مرزوق البصرى. قال الدارقطنى: ثقة لكنه يخطئ ويصر، ولا يرجع.

- أما (على بن عاصم) فقد قال ابن حبان: (كان ممن يخطئ ويقيم على خطئه فإذا بين له لم يرجع، والذى عندى فى أمره – ترك ما انفرد به من الأخبار والاحتجاج بما وافق الثقات؛ لأن له رحلة وسماعا وكتابةً، وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق الترك، وأما ما بين له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون فى ذلك متوهما أنه كان كما حدث به[3].

ويزيد الأمر تفصيلاً – الشيخ مصطفى إسماعيل فيقول: "وقد جعل شعبة وابن مهدى وغيرهما الإصرار على الخطأ من أسباب ترك الرجل، وترك روايته؛ لكن المسألة هنا فيها تفصيل: فالإمام من الأئمة قد يصر على خطئه ولا يضره شيئا، كرواية مالك بن

---

(١) هدى السارى ص ٥٦٠. وللمزيد من الشواهد انظر ٧٣/١ من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى، ١٦٦/١، ص ٥٥٨ من هدى السارى، ٥٥٢ أيضاً، والميزان ٩٣/٣.

(٢) السابق ٦٥/١.

(٣) المجروحين لابن حبان ١١٣/٢ (مجلد واحد فيه ٣ أجزاء).

أنس فى حديث (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)، أما إذا لم يكن المصر من هؤلاء الأئمة الكبار؛ بل كان من المتوسطين فعليه أن يسمع ويطيع، كما أنه ينبغى أن ينظر أيضًا إلى نوع الخطأ"[1] أ.هـ. أى أنه لا بد من الرجوع إلى القرائن والملابسات التى تحيط بالمتناقشَيْنِ أو الراوى والناقد؛ فقد يكون اختلاف تنوع، أو أن الرواية من قبيل الناسخ والمنسوخ وكلاهما صحيح فحينئذ ينبغى إعمال العقل بتطبيق مفاهيم (التقييد والإطلاق والإجمال والتفصيل والعام الخاص) – مفاهيم أصول الفقه وأصول الحديث.

سابعًا: الفسق:

قال الذهبى: (محمد بن عمر) أبو بكر الجعابى الحافظ من أئمة هذا الشأن ببغداد، على رأس الخمسين وثلاثمائة؛ إلا أنه فاسق رقيق الدين، وكان أحد الحافظ المُجَوِّدين. قال أبو على النيسابورى: ما رأيت فى أصحابنا أحفظ من أبى بكر بن الجعابى، حيرنى حفظه"[2].وجاء فى الميزان للذهبى، نقلاً عن أبى عدى، وعبدان: جميل بن الحسن الأهوازى. قال عبدان: كاذب فاسق. قال ابن عدى: أما فى الرواية فلا فإنه صالح. وذكره ابن حبان فى الثقات"[3]، وفى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى: "قال عبدان: كاذب، فاسق، فاجر"[4].

ثامنًا: العمل مع (الشرطة) ولبس زيهم:-

تتطلب مهنة (الشرطى) أن يكون جادًا – فى بعض الأحيان؛ إلا أن بعضهم قد يسرف فيما يؤدى إلى الضبط والنظام فيؤذى الناس،

---

(١) إتحاف النبيل ص١٣٣.

(٢) الميزان ٣/٦٧٠.

(٣) الميزان ١/٤٢٣، والمجروحين لابن حبان ١/٢٩٣.

(٤) ١/٧٥ رقم (٦٨٧).

مما حدا بعض المحدثين إلى تقييم سلوكه هذا والحكم على عدالته بالسلب، وعدم قبول روايته. والأمر فى حاجة إلى التفصيل.

- (حُميد بن تِيْرُويه الطويل)، روى له الأئمة الستة واتفقوا على توثيقه؛ لكن يحيى بن يعلى المحاربى روى عن زائدة: أنه طرح- حديث حميد الطويل، وعلق الذهبى عليه قائلاً: إنما طرحه للُبْسه سواد الخلفاء وزى أعوانهم"[1].
- و"أحمد بن سليمان بن أبى الطيب" روى له البخارى، وقال الذهبى: "وُثِّق. وضعفه أبو حاتم وحده. وقال أبو زرعة: حافظ محله الصدق. قلت: هو بغدادى، سكن مرو والرى وولى شرطة بخارى"[2].

تاسعًا: المزاح:-

للمزاح حدود ودرجات مثله مثل أى "قيمة" أو عادة ينبغى الاعتدال فيه، وله صله بعادة سيئة لا تليق بطلاب العلوم وهى (المجون) واللعب مع (المجان) [3]. إن الراويين التاليين، لم يسرفا فى المزاح؛ لذا لزم التفصيل، قال الذهبى: "أحمد بن المقدام، روى له البخارى، وهو أحد الأثبات المُسْنِدين، قال ابن خزيمة: كان كيِّسا صاحب حديث.. وإنما ترك أبو داود الرواية عنده لمزاح فيه[4].

عاشرًا: الحمق والتيه:-

قال الذهبى فى سير أعلام النبلاء: "ابن وارة، محمد بن مسلم بن عثمان ابن عبد الله، الحافظ، الإمام المجوِّد، أحد الأعلام، كان

---

(١) الميزان: ٦١٠/١.

(٢) السابق ١٠٢/١. وانظر أيضاً: ٣، ٨٩، ٣٧١/١ من الميزان.

(٣) انظر هدى السارى ص ٥٤٧ لابن حجر.

(٤) الميزان: ١٥٨/١ وانظر مثلاً آخر فى هدى السارى فى ترجمة شجاع بن الوليد، الثقة الذى اتفق على الرواية له.

يضرب به المثل فى الحفظ، على حمق فيه وتيه"[1]. وقال أبو جعفر ثلاثة من علماء الزمان بالحديث، اتفقوا بالرى، لم يكن فى الأرض مثلهم فى وقتهم، فذكر ابن وارة، وأبا حاتم، وأبا زرعة[2].

حادى عشر: شرب المسكر:

قال يحيى القطان فى "عمر بن شونب" حدثنى من رآه سكرنا بالكوفة. قلت – القائل الذهبى –: "روى عنه وكيع وغيره وثقه ابن معين"

وقال الذهبى: "على بن السراج المصرى حافظ متأخر متقن، لكنه كان يشرب المسكر قال الدارقطنى: كان يحفظ الحديث وكان يشرب ويسكر"[3]. ويضاف إلى كل مما سبق الأمور التالية:

أن "أحمد بن عبد الرحمن" روى له الترمذى والنسائى وابن ماجه. روى ابن حجر قولٍ المحدث إسماعيل بن عبد الله: كان يحلل النساء، ويعطى الشيء فيطلقهن، وكان سيىء الحال بدمشق"[4].

أما "سليمان بن داود، أبو داود الطيالسى، فهو ثقة، وكان كثير الحفظ؛ إلا أن البعض سأله: أيهما أحب إليك يغفر الله لك ذنبًا، أو تحفظ حديثًا؟ فقال: أحفظ حديثًا، وكان سيئ الصلاة. والرجل حافظ كبير له مسند[5].

أما (سليمان بن مهران الأعمش) فهو الإمام، شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين... رأى أنس بن مالك، وروى عنه وكان عَسِرًا فى الرواية، وسيىء الخلق[6].

---

(١) ٢٨/١٣

(٢) السابق ٢٩/١٣.

(٣) الميزان: ٢٠٥/٣.

(٤) الميزان ١٣١/٣، وص ١٩٧ من مختصر الكامل لابن عدى.

(٥) تهذب التهذيب رقم: ٨٩.

(٦) الثقات للعجمى ص ٢٠٤ وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢٢٣/٤.

و(مشُرح بن هاعان) قال فيه الذهبى: صدوق، لينه ابن حبان. وقال ابن معين: ثقة. وذكره العُقَيْلى فما زاد فى ترجمته أكثر من أن قيل: إنه ممن جاء مع الحجاج إلى مكة، ونصب المنجنيق على الكعبة"[1].

ومن خلال ما سبق أستطيع أن أقول: كل العلوم كما فى المقدمة[*] – حتى التى تتعامل مع مواد جامدة صامتة – لها أخطاء، وليس عيبًا أن يخطئ المحدِّثون فى تطبيق هذا المعيار، فليس كلهم مخطئا، والحق أن فيهم من تُعدُّ أخطاؤه ومعايبه، إن العيب فى معيار العدالة كان فى التطبيق، ولا يجرؤ بشر فى الدنيا كائنًا من كان أن يقول: أخطأ المحدثون فى اشتراطهم (الأخلاق العلمية)؛ لكن يحق له أن يقول: إننا بشر، قد نطمع فى تحقق المثالية؛ لكن نحاول الاقتراب منها، قدر استطاعتنا. والحق أنهم اعترفوا بقصور أدواتهم أحيانًا، وعملوا على تلافى القصور، والمحدثون بشر أخطأوا مثل غيرهم. إن السبب الحقيقى وراء اختلافات المحدثين، التى لم يتم الوصول إلى الراجح من بعضها حتى الآن – انظر ما يكتب عن الشيخ الألبانى، والشيخ أحمد شاكر – رحمه الله أسفل الهوامش من كتب التحقيق والتخريج، لا تعدم حاسدًا لهما أو مستدركًا واصفًا لهما بالتساهل، والمؤلفات التى تخرج كل سنة فى معرض الكتاب من طعن فى الألبانى – إن سبب هذه الاختلافات – فى رأيى – هو الخلل الحاصل من سوء تطبيق معيار العدالة والتساهل والتشدد والاعتدال فيه. وقد أبنت عن بعض الخلل وأدعو الله أن يوفقنى فى معيار الضبط، فالاختلاف فيهما هو السبب فى الاختلاف فى (دلالات المصطلح)؛ واختلاف أحكام الناقد الواحد "فى راو واحد" وسببه أيضًا

---

(١) الميزان ٤/١١٧.

(*) مقدمة البحث.

الاختلافات فى مصالح قضايا المصطلح الراجعة إلى التنظير دون عرض المعايير والمقاييس والمحكات والقواعد والأصول على الواقع العلمى، وعلى دنيا وقوانين البشر. مع ملاحظة أن واقع المحدثين النقدى لا يدعوا إلى (تخلى العلماء) عن أخلاقهم، فأنا غير مسئول عن هذا الغرض ولم أدع إليه، إنما أنا واصف لواقع علمى هأ أنذا أنتقده وأبين إيجابياته وسلبياته.

ولا يسعنى إلا أن أسوق نصًا للذهبى (يتعلق بأخلاق المحدث) وهو الضحك، قال الذهبى "يحيى بن حماد بن أبى زياد، الإمام الحافظ... قال محمد بن النعمان بن عبد السلام: لم أر أعبد من يحيى بن حماد، وأظنه لم يضحك. قلت: الضحك اليسير والتبسم أفضل، وعدم ذلك من مشايخ العلم، على قسمين:

أحدهما: يكون فاضلاً لمن تركه أدبًا وخوفًا على نفسه المسكينة.

والثانى: مذموم لمن فعله حمقًا وكبرًا وتصنعًا، كما أن من أكثر الضحك استُخِفَ به، ولا ريب أن الضحك فى الشباب اخف منه وأعذر منه فى الشيوخ. وأما التبسم وطلاقة الوجه فأرفع من ذلك كله، قال النبى ﷺ: تبسمك فى وجه أخيك صدقة". وقال جرير ما رآنى رسول الله إلا تبَسَّم. فهذا هو خلق الإسلام، فأعلى المقامات من كان بكاء بالليل بسامًا بالنهار. وقال ﷺ: لن تَسَعُوا الناس بأموالكم، فَليسَعْهم منكم بسط الوجه. بقى هنا شئ: ينبغى لمن كان ضحوكًا بسامًا أن يقصر من ذلك، ويلوم نفسه حتى لا تمجه الأنفس، وينبغى لمن كان عبوسًا منقبضًا أن يبتسم، ويحسن خلقه، ويمقت نفسه على رداءه خلقه، وكل انحراف(*) عن الاعتدال

(*) قضية الانحراف المعيارى عند علماء الكيمياء، وعند علماء النفس، نبه الذهبى إليها مبكراً؛ لأنه معتدل يعترف بأنه بشر يخطئ ويصيب، يا له من تواضع!. مع مراعاة الفارق بين الأزمنة والحقول المعرفية.

فمذموم، ولا بد للنفس من مجاهدة وتأديب"[1].

والنص كافٍ بنفسه، وليس فى حاجة إلى أدنى إعمال عقل، فكله بيان شاف، يدل على خبرة قائله بالنفس الإنسانية.

إن مرونة المعيار ينبغى ألا تفهم على أن المحدثين تساهلوا – لقد كانوا معتدلين – المحدثون راعوا (الفروق الفردية) بين البشر، وراعوا أن القيم نسبية، وأن الحسد قد يدخل بين العلماء، واعترفوا بالقصور لأنهم بشر، هذه تحسب لهم لا عليهم. إن الخلل هنا استدركوه هناك – فى معايير الضبط- والخلل فى الاثنين استدركوه فى "التخريج والتقييم"... ولهم أخطاء فى النهاية مثل غيرهم. ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أذكّر الذين يخافون من الاعتراف بالخطأ، بما قاله الذهبى – ذو النصوص الذهبية- فى سير النبلاء: "قلت: كلام الأقران فى بعضهم إذا تبرهن لنا انه بهوى وعصبية، لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى، كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم ﷺ، ومازال يمر بنا ذلك فى الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغى طيه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتتوفر على حب الصحابة، والترضى عنهم، وكتمان ذلك متعين على العامة وآحاد العلماء، وقد يُرخص فى مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العرى من الهوى، بشرط أن يستغفروا لهم، كما علمنا الله ﷻ حيث يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [الحشر: ١٠].

فالقوم لهم سوابق، وأعمال مكفرة لما وقع منهم، وجهاد محّاء، وعبادة ممحصة، ولسنا ممن يغلو فى أحد منهم، ولا ندعى فيهم

---

(١) سير النبلاء: ١٠/١٩.

العصمة، نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض.. وأهل بدر مع كونهم على مراتب.. ثم تكلم خلق من التابعين بعضهم فى بعض، وتحاربوا وجرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائدة فى بثها، ووقع فى كتب الجرح والتعديل أمور عجيبة، والعاقل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولحوم العلماء مسمومة، وما نقل من ذلك لتبيين غلط العالم، وكثرة وهمه، أو نقص حفظه، فليس من هذا النمط بل لتوضيح الحديث الصحيح من الحسن والحسن من الضعيف. وإمامنا – أى الشافعى– فبحمد الله ثبت فى الحديث، حافظ لما وعى، موصوف بالإتقان، متين الديانة، فمن نال منه بجهل وهوى ممن علم أنه منافس له، قد ظلم نفسه ومقته العلماء، ولاح لكل حافظ تحامله، وجر الناس برجله، ومن أثنى عليه، واعتراف بإمامته وإتقانه، وهم أهل العقد والحل قديمًا وحديثًا، فقد أصابوا وأجملوا وهدوا ووفقوا وقد كنت وقفت على بعض كلام للمغاربة فى الإمام رحمه الله.. ولا ريب أن الإمام لما سكن مصر، وخالف أقرانه من المالكية، ووهّىَ بعض فروعهم بدلائل السنة، تألموا منه ونالوا منه، وجرت بينهم وحشة غفر الله للكل، وقد اعترف الإمام سحنون وقل: لم يكن فى الشافعى بدعة[1].

ولم يكن الذهبى معتدلاً فى تناوله لقضية (المزاج) فى مؤلفاته الخاصة بالحديث والرجال والتاريخ فقط، بل مارسها فى كتابه (الطب النبوى)، قال فى سياق حديثه عن (السماع المباح)، وغالب السماع من الباطل، لا من الحق فى شئ، ولكن الباطل منه مباح، ومنه مكروه ومنه محرم، فتدبر هذا ولا تبادر إلى تحريم ما وسعه الله على عبادة فيه وعفا عنهم، ومن صور السماع التى يكون فيها عبادة ليلة العرس لمن يحتسبه، وفى يوم العيد لمن يتخذه تأسيًا

---

(١) سير النبلاء ١٠/١٩ وما بعدها.

بنبيه ﷺ... فما عنفهم عز وجل على التجارة المباحة، واللهو الذى لم يحرمه علينا... وقد كان النبى ﷺ صاحب الملة الحنيفة السمحة يبتسم ويضحك، وربما مزح وجارى زوجته وأركب ابنى بنته الحسن والحسين على ظهره... ويتفرج على لعب الحبشة وزفتهم وإلى غير ذلك، وأين الكلاحة والقطوبة من شمائله الكاملة؟ وهو محب للنساء اللاتى هن من زينة الدنيا... فإن كان عليه الصلاة والسلام مع وصفه بما ذكرنا صوامًا قوامًا بكاء من عظمة الله أواها منيبًا حليمًا وقورًا، إليه قد انتهى الحلم والعلم والسخاء والنبالة والشجاعة له، وفيه جمعت المحاسن والخلاق الحميدة المرضية وبمجموع ما ذكرنا وبأمثاله صار أكمل الخلق كلهم"(١).

معيار ومصطلح الوثاقة:

للوثاقة علاقة بالوثيقة. والوثائق والمعلومات والمكتبات أصبحت علومًا تدرس فى الجامعات الآن، والوثيقة التى تصلنا عن ثقة تغير حقائق كثيرة فيقيم الدارسون والباحثون عليها النتائج. إن الوثائق كثيرة قد تكون مومياء أو حيوان وجدوه تحت الجليد، يدرك هذا علماء الآثار والبيولوجى، وقد تكون تاريخية تتعلق بالفراعنة أو غيرهم أو لغوية يعرفها علماء اللغة.. إلخ الوثائق. ولا زال الناس يعتمدون على شهادة الثقات – وسيظلون – مسلمون وغيرهم– كما فى المحاكم، ورؤية الهلال، والصحافة، والشهر العقارى والجوازات وغيرها(*) والمحدثون كغيرهم اعتمدوا على الرواة الثقات والصادقين واحتجوا بهم.

---

(١) الطب النبوى للذهبى، ط الحلبى ص ١٦١، ١٦٢، ط١، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.

(*) انظر فى الوثائق وأنواعها ص ١٣٠ من البحث التاريخى للدكتور محمود عرفة، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت.

ولدراسة هذا المعيار – الذى تبلور فى ألفاظ – فوائد كثيرة منها علاقته بغيره من الألفاظ كحجة ومتقن وثبت؛ لأن هذا يفيد عند الترجيح بين الرواة، ويفيد أيضًا فى تحديد الدلالة الدقيقة للألفاظ وبالتالى معرفة مرتبتها ودرجتها. عن الراوى الثقة يحتج بروايته إلا أن يهم – فى القليل والنادر – فتصبح روايته هذه (شاذة) إذا خالف من هو أوثق منه، أو معلة، وتقبل زيادته – ويؤخذ فيها بالتفصيل– بشروط. وهذا المعيار طبقة النقاد مراعين فيه التفصيل، بدليل أن لفظ ثقة له درجات عندهم فقد جعله الشيخ مصطفى إسماعيل فى المرتبة الأولى وفى المرتبة الثانية[1]. وتظهر أهمية دراسة هذا المعيار – أيضًا– فى الترجيح بين آراء الثقات أنفسهم عند المقارنة بين راوٍ يقال فيه (ثقة ثقة) وآخر يقال فيه (ثقة يهم) أو (ثقة متهم)... إلخ كما سيأتى.

وابن حجر نفسه جعل لفظة (ثقة) على مراتب، فقال: "ومراتب التعديل: وأرفعها: الوصف بأفعل، كـ: أوثق الناس ثم ما تأكد بصفة أو صفتين، كـ: ثقة ثقة، أو: ثقة حافظ – من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت[2]. أى أنه داخل اللفظ الواحد – الذى هو نتيجة أحكام من خلال معايير – ينبغى الأخذ بالتفصيل، مراعاة سياق الحكم داخل الجملة العربية ومراعاة صيغ المبالغة، وأسلوب التفضيل. فكلمة ثقة إذا أضيف إليها النقد والمعرفة..الخ تقدم على كلمة (ثقة) وحدها. يدل على هذا أن ابن أبى حاتم فَرّق بين راوٍ ناقد يحتج بمروياته وبكلامه فى الرجال، وراوٍ ثقة يحتج به فقط[3].

---

(١) انظر شفاء العليل ص ٥٨، ١٢١، ١٢٣ على سبيل المثال.

(٢) النكت على نزهة النظر ص ١٨٨، والباعث الحثيث ص ٨٨ مع الاختصار.

(٣) تاريخ يحيى بن معين ص ٩٣.

ويدل على تفصيل ابن حجر قولهم: "ما بين لابتيها أوثق من فلان من برأ الله فى الحديث هو فلان أو ليس على بسيط الأرض أوثق من فلان أو ما رأيت أسود الرأس أوثق من فلان"[١].

وقولهم: "فلان ثقة مسند عديم النظير وثقة كبير الشأن" وثقة عدل و"ثقة نظيف الإسناد" أى ينتقى فى الرواية فلا يحدث عن المجهولين والمتروكين والضعفاء، والمحدث الذى ينتقى فى الروايات قد بلغ الدرجة العليا فى العدالة والفهم، أما من جهة العدالة: فتركه للرواية عن الضعفاء يدل على ورع عنده، لأن إظهار كثرة الروايات أمر محبب لدى نفوس المحدثين، ومن صبر على الرواية عن الثقات فقط فلا شك أن حديثه لا يكثر جدًا كما لو حدث عن كل أحد. وأما من جهة الفهم: فإنه لا يترك الرواية عن الضعفاء إلا من كان له بصر وتمييز لأحوال ومراتب الرواة[٢].

وقولهم: "إليه المنتهى فى الثقة"[٣] وقولهم: "فلان ثقة وزيادة" – قاله أحمد فى عمارة بن عمير[٤]. وقولهم: "فلان ما فوقه أحد فى الثقة"[٥] وقولهم: "فلان غزير العلم ثقة عالم"– قاله الذهبى فى أبى سلمة بن عبد الرحمن[٦]. وقولهم: (فلان أجل من أن يقال فيه ثقة" أو ما إذا سئل أحدهم عن راو: أهو ثقة؟ فقال: وزاد، ونحوه قول ابن معين فى عطاء بن يزيد: ثقة كفاية[٧]. وقولهم: "ثقة ما أثبت

---

(١) شفاء العليل ص ٣٣.

(٢) السابق ص ٢٩.

(٣) السابق ص ٣٠.

(٤) شفاء العليل ص٣٠ وقارن بالجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٦٧/٦.

(٥) السابق ٥٩، وسير النبلاء ٢٥٠/١٠.

(٦) تذكرة الحفاظ ٦٣/١.

(٧) شفاء العليل ص ٣٣ وقارن بتاريخ بغداد ٣٥/٧.

حديثه" – قاله ابن المدينى فى إسماعيل بن عُلَية[١]. وقولهم "فلان ثقة يصلح للصحيح"– قاله خميس الحوزى فى بحشل أبى الحسن أسلم بن سهل[٢]. وقولهم: "فلان أوثق من أساطين مسجد الجامع"[٣].

ومما يزيد أهمية دراسة هذا المعيار أن كلمة ثقة قد تُؤكَّد بأوصاف أخرى يدل على هذا قولهم: "فلان ثقة وفوق الثقة بدرجة"– قاله الدارقطنى فى إدريس ابن عبد الكريم[٤]. وقولهم فى الراوى: "هو ثقة فى الحديث جدًا"[٥]. وقولهم: "فلان فوق الثقة جبل" – قاله الدارقطنى فى الحسن بن عبد العزيز الجروى[٦]. وقولهم: "فلان ثقة مبرز"[٧]. وقولهم: "فلان ثقة نقى الحديث". وهذا يدل على أن الراوى يتحفظ فى الروايات فلا يروى إلا عن الثقات، واللفظ قاله العجلى فى يحيى بن سعيد القطان[٨]. وقولهم "فلان ثقة فحل أو يعرف ما يخرج من رأسه"[٩] وقولهم: "كان فلان ثقة من أهل العلم بالحديث". أى أنه يعلم صحيح الحديث من سقيمه، وهذه درجة زائدة فوق الضبط والإتقان غالبًا[١٠].

مع مراعاة أن هذا اللفظ الأخير قد يأتى بمعان أخرى غير ما نحن فيه كقول الذهبى فى فليح بن سليمان العدوى: "كان صادقًا

---

(١) الميزان ٢١٧/١.
(٢) شفاء العليل ص ٤٧.
(٣) السابق ص ٢٩.
(٤) السابق ص ٤٦.
(٥) السابق ص ٣٢.
(٦) السابق ص ٣٢ وتهذيب التهذيب ٢٩٢/٢.
(٧) السابق (شفاء) ٣٤.
(٨) السابق ص ٤٥ وثقات العجلى ص ٤٧٢، وتذكرة الحفاظ للذهبى ١٢٨/١.
(٩) سير أعلام النبلاء ٩٣/١ وشفاء العليل ص ٦٠.
(١٠) السابق ص ٣٧.

عالمًا صاحب حديث وما هو بالمتين"[1]. يدل على هذا أنه قال (صادقًا) فالراوى الذى ينزل عن رتبة ثقة وأخواتها يقولون فيه: (صدوق) أو (صادق) وهذا منهج للذهبى عهدته عنده كثيرًا لدرجة الغلبة عليه، ويقول هذا فى الغالب بعد اسم الراوى مباشرة قبل أن يسوق آراء النقاد فيه، وفى الغالب يكون هذا اللفظ محصلة لأقوال النقاد فيه، وبخاصة إذا كان مختلفًا فى توثيقه، وقد يكون المحدث عالمًا فى الحديث لكنه غير عدل كالحفاظ الذين اتهموا وطعنوا فى عدالتهم، وقد يكون عالمًا فى غير الحديث كالقراءات والتفسير والفقه. ويدل على كلام ابن حجر قولهم: "فلان ثقة حلو الحديث"[2].

مع مراعاة التفصيل فى اللفظ السابق فإن، كان معناه انتقاءه فى الروايات فهو دليل على كلام ابن حجر، وإلا فقد يكون سبب حلاوة حديثه هو علو إسناده، أو غير ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون معناه كالمعنى المقصود عند ابن حجر؛ لأن الإسناد لا يعنى صحته، فهو مصطلح وصفى لا قيمى.

وما يتعلق بمعيار الوثاقة قولهم: "فلان ثقة ليس يروى إلا حديثًا صحيحًا". سئل الدارقطنى عن بشر بن الحارث الزاهد المعروف بالحافى؟ فقال: زاهد جبل ثقة ليس يروى إلا حديثًا صحيحًا". وبشر هذا قال فيه إبراهيم الحربى: لو قسم عقل بشر على أهل بغداد صاروا عقلاء". وقول الدارقطنى فيه يدل على تحريه وانتقائه فى الروايات[3].

وقولهم: "فلان ثقة بخ بخ"[4] وقولهم: "فلان ثقة كان يتحرى الصدق" أى فى الرواية[5]. وقولهم: "فلان ثقة حديثه يشبه حديث

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢٢٣/١.

(٢) شفاء العليل ص ٢٩.

(٣) شفاء العليل ص٥٩ وقارن بسير أعلام النبلاء ٤٧٥/١٠.

(٤) السابق ص٥٨.

(٥) السابق ص٥٧.

الإملاء". أى أنه غاية فى التثبت؛ لأن مجلس الإملاء يتمكن الطالب فيه من الكتابة بإتقان بخلاف مجلس القراءة أو المذاكرة.

ويدل على أن دراسة المعايير تفيد فى تحديد الدلالات الدقيقة للألفاظ، وأن هذا يفيد فى الترجيح – أن قولهم (فلان ثقة صاحب حديث) أعلى منه (فلان صاحب حديث ومعرفة"[1].

كما أن هناك ألفاظًا – مثل (ثقة) – يستحيل دراستها دون مقارنتها بألفاظ أخرى كقولهم (فلان متين). إن اللفظ الأخير أعلى من قولهم ثقة، يدل على هذا أن محمد ابن يحيى الذهلى قال هذا اللفظ – متين– فى حجاج الصواف، وشرحه ابن خزيمة فقال: يريد أنه ثقة حافظ[2].

إن كل الألفاظ السابقة من أعلى مراتب الجرح والتعديل وتطلق على الذين يحتج بمروياتهم ويؤخذ بقولهم فى الجرح والتعديل، يدل على هذا كلام ابن أبى حاتم فى مراتب الجرح والتعديل وكلام الذهبى فى مقدمة تذكرة الحفاظ.

والدليل على ما أشرت إليه من أنه يؤخذ بالتفصيل حتى فى دراسة كلمة (ثقة) أنهم قالوا: "فلان ثقة وليس بمحل أن يقال له حجة أو ليس بالحجة". وهذا نفى لكونه فى منزلة من قيل فيه حجة لا نفى أنه ثقة يحتج به وحده من غير متابع، وقد قال عثمان ابن أبى شيبة فى أحمد بن يونس: "كان ثقة وليس بحجة" وعثمان بن أبى شيبة متعنت وكلمة (ليس بحجة) لا تنافى الوثاقة. وقد يقولون: "ثقة وليس بحجة على من هو بمنزلة (صدوق)، نقل هذا الذهبى عن يحيى بن معين الذى قال فى محمد بن إسحاق: (ثقة وليس بحجة) ثم قال الذهبى: صدوق بعد سياق رأى يحيى وآراء غيره.

---

(١) السابق ص٤٣.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٠٣/٢ – ٢٠٤.

وقد يقولون: (ثقة ولا يحتج به) أو (ليس ممن يحتج به). فهذا معناه أنه ثقة فى دينه ولكنه قليل الضبط فلا يحتج به بمفرده والعبرة بالسياق. واللفظ عده الشيخ مصطفى إسماعيل فى المرتبة الثانية من مراتب التعديل[1].

وقالوا: "هو ممن تقوم به الحجة إذا روى عن الثقات" – قاله أبو حاتم فى أبى الزناد – وأبو حاتم متشدد فمثله إن قال هذا فعلى أقل أحواله أن يكون بمنزلة (ثقة)؛ لأنه لا يحتج فى الغالب بمن قيل فيه صدوق أو لا بأس به. واللفظ عده الشيخ مصطفى فى المرتبة الثانية أيضًا[2]. وفى نفس المرتبة قولهم: فلان ثقة لم يذكر إلا بخير[3].

وقالوا (فلان القلب إلى أنه ثقة أميل). فهذا يدل على أن فيه اختلافًا لكن القائل يرى أنه لا ينزل عن منزلة ثقة، وليس ثقة مجتمع على توثيقه، فالمسألة اجتهادية واللفظ قاله ابن حبان فى أسير بن جابر فى الثقات[4]. ويدل على التفصيل الذى رأيته أن معنى قولهم: "ثقة" أنه عدل ضابط، ولا يلزم من هذا أنه لا يخطئ، فما من ثقة، بل وما من إمام مشهور إلا وقد أخطأ، لكن الراوى إذا كان صدوقًا فى دينه وكان خطؤه قليلاً نادرًا ينغمر فى سعة ما روى أو لم يظهر ذلك فى حديثه فهو ثقة يعمل بروايته، إلا أن يتضح لنا أنه أخطأ فى حديث بعينه فيترك خطؤه ويقبل صوابه، والرجل إذا كثرت حسناته على سيئاته أو صوابه على خطئه نجا وسلم، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث كما قال الحافظ الذهبى، وليس من شرط الثقة أن يتابع فى كل ما يقول، بل من

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٥٠ وشفاء العليل ١٢٥.

(٢) النبلاء ٥/٤٤٦ وشفاء العليل ص ٢٩.

(٣) السابق ص ١٢٦.

(٤) السابق ص ١٢٧ والثقات لابن حبان ٤/٦١.

شرطه ألا ينفرد بالمناكير عن المشاهير ويكثر منه ذلك[1].

ويدل على التفصيل قولهم: "فلان ثقة يخطئ كما يخطئ الناس" فهذا يدل على أنه ثقة وأن الأخطاء التى توجد فى حديثه أخطاء محتملة كأخطاء غيره على أنه ثقة، ولما لم تضر غيره أخطاؤهم، فكذلك أخطاؤه لا تضر، وقد قال أبو داود فى سليمان ابن بنت شرحبيل: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس" فقيل له: أحجة هو؟ قال. الحجة أحمد ابن حنبل، وقال ابن معين: ثقة من جملة الحفاظ فنفى الأعلى، لا يلزم منه عدم ثبوت الأدنى[2]. والحق أن دراسة كلمة (ثقة) لها دلالات دقيقة كثيرة تعرف من خلال السياق[*].

ومن هذه الفروق ما بين قولهم: "فلان ثقة" و"فلان موثق"، والثانى يدل على أن هناك كلامًا فى الراوى لكن الراجح توثيقه، بخلاف القول الأول فإنه جَزْمٌ بتوثيقه من غير تردد، جاء فى الميزان، ترجمة قبيصة بن عقبة الكوفى، قال أحمد: كثير الغلط وكان ثقة صالحًا لا بأس به"، ووثقه يحيى بن معين إلا فى الثورى، وقال ابن القطان: يروى عبد الحق فى أحاكمه لقبيصة ولا يعرض له وهو عندهم كثير الخطأ، قال الذهبى: بل هو محتج به عندهم موثق مع وجود غلطة. وقال – أيضًا- فى ترجمة جعفر ابن مهران السباك: موثق له ما ينكر[3].

كذلك هناك فرق بين قولهم (ثقة) و(وثقوه). فالناقد إذا منهم إذا جزم بأن الرجل ثقة أو ضعيف فهو أبلغ فى الحكم، ويدل على أن

---

(١) السابق ص ١٢٣ وقارن بالتنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من أباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى ص ٧١٢ بتحقيق: الشيخ الألبانى، ط لاهور، باكستان، ١٤٠١هـ.

(٢) السابق ص ١٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٣٧/١١.

(*) للمزيد من الدلالات الدقيقة انظر السابق ٣٦٨/١٠، ٣٦٤/١٢، وشفاء العليل ص١٣٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٢٥ وكلها فى ألفاظ المرتبة الثانية.

(٣) الميزان ٤١٨/١، ٣٨٣/٣ وقارن بشفاء العليل ص٤٧٦.

القائل متأكد مما يقول، بخلاف ما إذا عزا القول إلى غيره، وقال: وثقوه أو ضعفوه أو وثقه فلان أو ضعفه فلان، فالظاهر أنه يريد أن يفلت من العهدة وأن تكون المسئولية على القائل[1].

وهناك فارق بين قولهم (ثقة) و(وثق)، فقد فرق الذهبى فى الميزان – ترجمة ثابت بن عجلان الأنصارى – بينهما، قال فى سياق قول العقيلى فيه: (لا يتابع فى حديثه)، وقول ابن القطان – متعقبًا للعقيلى–: "إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقًا، أما من عرف بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه" – قال الذهبى: "قلت: أما من عرف بالثقة فنعم، وأما من وثق ومثل الإمام أحمد يتوقف فيه ومثل أبى حاتم يقول: صالح الحديث؛ فلا يرقيه إلى رتبة الثقة. ونقل الشيخ مصطفى إسماعيل عن أحد شيوخه – الشيخ مقبل بن هادى– أن الذهبى إذا قال فى الراوى: وثق فإنه فى الغالب يعنى توثيق ابن حبان للراوى، ولابد من النظر فى ترجمة الراوى والحكم عليه بما يستحق[2].

وينبغى التنبيه هنا إلى أن قولهم حجة أعلى من قولهم "ثقة"[3]. وقولهم: ثقة أعلى من "يحتج به"؛ لأنهم قد يحتجون بالصدق أو من قيل فيه (لا بأس به)[4]. وهناك فرق بين قولهم: "فلان ثقة وليس بحجة) و(فلان ثقة وليس حديثه بالحجة) فالقول الأول يحتمل وجهين: (١) أنه ثقة وليس بمحل أن يقال فيه (حجة). (٢) أنه ثقة فى دينه ولكن ليس فى ضبطه وإتقانه بل هو يهم. وأما القول الثانى: فلا يحتمل إلا الوجه الثانى من القول [5] وفيما سبق دلالة

---

(١) شفاء العليل ص ٤٧٦.

(٢) الميزان ٣٦٥/١ وشفاء العليل ص ٤٧٥.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣٧٩/٣/٢ وشفاء العليل ص ٤٧٧.

(٤) السابق ص ٤٧٧ (شفاء).

(٥) السابق ٤٧٨.

على أن دراسة المعايير لا تنفصل عن دراسة الألفاظ، ولا تنفصل عن مناهج النقاد (تشدد - تساهل - اعتدال) ولابد من دراسة اللفظ مقارنا بغيره من الألفاظ.. هذا ما هدانى الله إليه.

وقد يقولون اللفظ ولا يريدون ظاهر العبارة كقولهم (ثقة متهم). وتفسير العبارة (ثقة يفرط فى التشيع) فظاهر العبارة غير مراد، فلا بد من الوقوف على الدلالة الدقيقة للفظ، والعبارة ليست بجرح قادح، ومثال من وصف بذلك (خالد بن الرحمن بن بكير) فقد أخرج له الجماعة سوى أبى داود. وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهما قال أبن سعد: يعنى كان متشيعا مفرطا. قال ابن حجر فى هدى السارى: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه[1]. وإذا كان الثقات يؤخذ فيهم بالتفصيل فما الظن بمن قيل فيه (صدوق) أو (ضعيف)؟ إن هذا يدعونا إلى التأنى فى الحكم على الرواة.

ودراسة هذا المعيار فى وجهه السلبى (عدم الوثاقة) يفيد فى تحديد دلالة الألفاظ فقولهم (فلان ليس بثقة) غير قولهم (فلان ليس بثقة فى حديثه) فالقول الأول جرح شديد، لكنه جرح مجمل غير مفسر؛ لأن الباحث لا يدرى ما السبب فى عدم ثقة الراوى، هل بسبب شدة تخليطه مع ثبوت عدالته، أم بسبب غلوه فى بدعته ونصرته لها، أم بسبب سرقته الحديث وكذبه؟ كل هذه أسباب يحتملها اللفظ أما إذا قالوا: (فلان ليس بثقة فى حديثه)، فالراجح أنهم يعنون بذلك أنه عدل فى دينه أما حديثه ففيه من المناكير والمصائب والطامات، إما لأنه قبل التلقين من الكذابين الأفاكين، أو

---

(١) انظر الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ص ٣٤ للدكتور يوسف محمد صديق، نشر مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط١ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. والميزان ٦٣٤/١، هدى السارى لابن حجر ص٤٠٠، ط السلفية.

أدخل عليه فى كتابه أحاديث باطلة، فهذا الذى يظهر من مفهوم قولهم (ليس بثقة فى حديثه)[1].

والاعتماد على الثقات والصادقين فى نقل المروى أمر شارك فيه المحدثون غيرهم من علماء مناهج البحث العلمى، قال الدكتور عبد الرحمن حبنكة تحت عنوان شروط الملاحظة والتجربة: "قال التجريبيون: والأخبار العلمية، أو شهادات الآخرين فى مجال العلوم، تنقسم إلى عدة أقسام: أ- فمنها ما يكون التسليم به والاعتماد عليه بعد تمحيص، وذلك حينما يقوم الباحث بنفسه بالتثبيت والتحقيق من صحة أخبارهم وشهاداتهم عن طريق تجربة ماثلة لتجربتهم، أو الاستدلال عليه بطريقة علمية مقبولة (ب) ومنها ما يكون التسليم به والاعتماد عليه من غير تمحيص، كشهادات العلماء الموثوق بهم فى مواد تخصصهم وأخبارهم، ولا بد أن تكون الثقة بهم مسبوقة بمراقبة عامة لهم، أكدت مبلغ ارتفاع منزلتهم العلمية فى مواد تخصصهم، وأكدت نزاهتهم وصدقهم فيما يقدمون من شهادات علمية .(ج) ومنها ما يكون موضوع ريبة وشك، لعدم بلوغ صاحب الشهادة العلمى مبلغ الثقة بخبرته أو

---

(١) شفاء العليل ٤٥١ وانظر للمزيد بشأن التفصيل فى دلالة ثقة السابق ص ١٣٧، ١٦٨، ٤٧٦، ١٢٧، ١٣٥. منه مع ملاحظة أنهم قد يقولون "فلان ثقة" فيمن هو أحد العباد وإن كان ضعيفاً فى الحديث، ويقولون هذا اللفظ فى من هو صحيح السماع من مشايخه وإن لم يكن يدرى ما الحديث، قال الخطيب البغدادى فى ابن خلاد أحمد بن يوسف بن خلاد النصيبى: كان لا يعرف شيئاً من العلم غير أن سماعه صحيح. وقال أبو نعيم: كان ثقة. وكذا وثقه أبو الفتح ابن الفوارس وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئاً(سير النبلاء ٧٠/١٦). والظاهر أنهم يطلقون هذا اللفظ أيضاً -عند المتقدمين- ويقصدون به العدالة فى الدين لا الضبط (النبلاء (٢٥٤/١٦). ونحو ذلك قول ابن نقطة فى عبد الوهاب ابن بزغش: "هو ثقة لكن أخرى أحاديث مما قرب سنده ولا يعرف الرجال وربما أسقط من الإسناد رجلان أو أكثر وهو لا يدرى (شفاء العليل ص ٣٣٨ – ٣٩).

صدقه ونزاهته (د) ومنها ما يرفض رفضًا تامًا وذلك حينما يكون صاحب الشهادة العلمية جاهلاً بالاختصاص الذى يتحدث عنه، أو معروفا بالكذب والتلفيق، أو حينما يثبت التحقيق العلمى بطلان ما ذكره الشاهد من شهادة"[1].

والحق أن المحدثين يتفقون والتجريبيين فى كل شئ عدا الخطوتين الأولى والأخيرة، فالتجريب ليس عندهم، والتحقيق العلمى من شهادات العلماء بإجراء التجارب ليس عندهم، والباقى مارسوه فى قبول ورد المرويات، نعم إنهم قد يرحلون لكى يتأكدوا من صدق ووثاقة الراوى ويجربوا عليه الصدق أو الكذب، وهذه طريقة عملية لا تجريبية بالمعنى الدقيق للتجريب.

ويؤيد ما سبق قول الدكتور أحمد فؤاد باشا فى أبى حنيفة الدينورى أحد علماء النبات العرب:"وهكذا يتضح منهج الدينورى العلمى فى تأليف كتابه الذى شمل وصف بضع مئات من النباتات التى رآها بنفسه أو سمع عنها من الأعراب والثقات"[2].

معيار ومصطلح (الصدق):

حينما نولد تكون صفحات أذهاننا بيضاء خالية من أية مسجلات علمية أو إدراكية، ومنذ ولادتنا تبدأ أشرطة أذهاننا فى تسجيل ما يرد إليها من مدركات والطرق التى تنقل المدركات إلى أذهاننا ثلاثة:

- الطريق الأول: حواسنا الخمس الظاهرة.
- الطريق الثانى: مشاعرنا الوجدانية الداخلية.
- الطريق الثالث: ما ينقل إلينا من أخبار تصف لنا ما توصل إليه المخبرون من معارف، أو ما أرادوا أن يصوروه لنا سواء كان

---

(١) ضوابط المعرفة، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٢) التراث العلمى فى الحضارة الإسلامية، ص١٣٦، ط دار المعارف.

موافقًا للواقع أو مخالفًا له[١].

وإذا كان العلم هو: إدراك الشيء أو المعنى على ما هو عليه فى الواقع[٢]. وإذا كان الكذب هو: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه فى الواقع[٣] – فإن الكذب يعنى تجهيل المنقول إليه الخبر، والصدق يعنى تعليمه، فالكذب ضد العلم والصدق يعنى العلم الصحيح. وكمال المعرفة يعنى مطابقة الإدراك لما عليه المدرك[٤]. وقد تناول علماء التربية الصدق بوصفه واحدًا من"منظومة القيم" فى المجتمع. وهذه القيم تتحول إلى معايير للسلوك السوى من غيره، كما أن الثقافة تتحول إلى معايير لتقييم السلوك أيضًا. (فالقيم معتقدات راسخة تملى على الإنسان فى مجتمع بشرى مترابط اختيارات سلوكية ثابتة فى مواقف اجتماعية متماثلة. والقيم لن تكون قيما إلا إذا وصلت إلى مستوى العقيدة، لأن القيمة معتقدات تتصف بالثبات والرسوخ، وهى ليست كالرغبة أو الاتجاه حالة عرضية فى ظروف معينة... أما المعتقدات فهى الضمير الحى الباقى لجوهر الإنسان، ويصعب تغيرها فى أى ظرف أو تحت أى ضغط، وإذا أهين الفرد فى قيمه فكأنما أهين فى دينه وعرضه وكرامته"[٥]. والقيم لها صفة العمومية بمعنى أنها ليست من الخصوصية بحيث تصبح مسألة فردية أو شخصية، ولو كان الأمر كذلك لتصادم الأفراد فى حياتهم الاجتماعية بمنظومات قيمية متعارضة، مما يؤدى إلى فقد التماسك والأمن والنظام"[٦].

---

(١) ضوابط المعرفة، ص١٧.

(٢) السابق ص ١٢٣.

(٣) المعجم الوجيز مادة (كذب).

(٤) ضوابط المعرفة ص ١٢٣.

(٥) أصول التربية إعداد قسم أصول التربية جامعة حلون، ط ١٩٩٩، مطبعة العمرانية للأوفست ص ٣٢٤.

(٦) السابق ص ٣٢٥.

وقد خصّ علماء النفس والاجتماع قيمة الصدق بالذكر فقالوا: إن "القيم تملى الاختيار السلوكى، وكلمة تملى معبرة عن قوة فرضية أو إلزامية أو جبرية يحس بها الفرد عندما يوجد فى مواقف نوعية متماثلة يلزمه فيها تحديد السلوك الواجب اختياره. فقيمة الصدق عند صاحبها المؤمن بها يجد نفسه ملزمًا فى كل المواقف التى تتطلب منه أداء الشهادة الشهادة أو الاعتراف- أن يقول الصدق حتى لو كان قوله مضرًا به على المستوى الشخصى، وهو يأخذ بالصدق كاختيار لا مفر منه، تاركا ما ينافى ذلك من كذب أو تمييع أو تحييد أو غير ذلك من اختبارات سلوكية ممكنه فى مثل هذه المواقف"(١).

والقيم تتحول إلى معايير للسلوك يتم بها تقييم سلوك النفس وسلوك الآخرين ويحدد الحسن والقبيح. فما دامت"القيم تملى الاختيار السلوكى، فأنها لا تكون السلوك نفسه، وإنما هى فارضة للسلوك الذى يعتبر مقبولاً أو مرغوبا فى مجتمع الفرد، وهى بذلك تصبح معايير اجتماعية للسلوك. والمعيار له صفته الخلقية الحاكمة، فما حددته القيمة حسنا يكون حسنا، وما حددته قبيحا يكون قبيحا"(٢).

والصدق من سمات الشخصية السوية، يقول د.سيد صبحى: (والصدق أحد أبعاد الشخصية الصحيحة نفسيًا، لا يقتصر على القول فقط، بل لابد وأن يكون الإنسان صادقا فى قوله وفعله، وقد أمرنا الله أن نتجنب الكذب وما يؤدى إليه من صراعات نفسية"(٣).

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ص ٣٢٥- ٣٢٦. وفى تحول القيم إلى معايير انظر ص ١٢٣ من المرجع السابق. وتطبيق معايير السلوك السوى التى يقتنع الغالبية بها هى السبيل الوحيد إلى االحراك الاجتماعى السليم والمعيار هو الذى يفرق بين السلوك الصواب والخطأ المرغوب فيه والمرغوب عنه. السابق نفسه.

(٣) الإنسان وصحته النفسية، د سيد صبحى، ص ١٥٧، ط ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م، المطبعة التجارية الحديثة. مصر.

والصدق يعرفه جيدًا من يعانى دراسة وتدريس مادة (المنهجية) فى الجامعات، فله قيمه إيجابية فى مناهج البحث العلمى، فصدق الباحث وبخاصة فى التاريخ والقانون- وكل العلوم- لابد أن يكون من سمات الباحث الموضوعى فى عرض مادته واستخلاص النتائج، والحياد فى عرضها وبخاصة فى مراحل الوصف والتفسير.

والصدق نبه إليه علماء الحديث؛ لأن منهجهم يقوم على (تحقيق المنقول). والراوى إما أن يكون ثقة أو صدوقا أو كذابا فى نقل الأخبار. إن لفظة"صدوق"حولها مشكلات كثيرة، والتعرف على دلالتها الدقيقة سوف يساعد عى حل المشكلات الكثيرة فى علم الحديث.

معيار الصدق فى كتب الدراية:

إن علمًا يقوم على النقل والتحقق من الرواية لابد وأن تشيع على ألسنة علمائه مصطلحات من مثل (ثقة) و(صدوق)، وهذا أمر ألحت عليه كتب الدراية النظرية والجانب التطبيقى، كالرواية والنقد، وسوف أركز على ما يخدم هذا المعيار وأترك ما عداه.

قال ابن حبان- وهو من المتقدمين نسبيا: "إن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أن الخبر لا يجب أن يسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العادل"(١). وقال ابن رجب الحنبلى – وهو من المتأخرين نسبيًا –: "رواة الحديث أربعة أقسام: (١) من هو متهم بالكذب (٢) ومن هو صادق، ولكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه، وهذان القسمان متروكان. (٣) ومن هو صادق ويغلط أحيانًا. وهذا القسم هو المحتج بحديثه. (٤) ومن هو صادق ويخطأ كثيرًا ويهم، ولكن لا يغب الخطأ عليه، وهؤلاء مختلفون فى الرواية عنهم والاحتجاج بهم"(٢).

---

(١) مقدمة ابن خلدون (١٧/١) لكتاب المجروحين.

(٢) شرح علل الترمذى ٥٦٠/٢.

وقد شاع لدى المحدثين بدءًا من ابن أبى حاتم أن من قيل فيه (صدوق) قبل حديثه بعد اختبار رواياته لعَزْلِ المخالفات والمناكير، وَرَدِّ تفرده فى بعض الأحيان؛ قال ابن أَبى حاتم: "وإذا قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية"(١).

والحق أن كل الرواة بدءًا من الصحابة حتى اليوم – الكتب التى لم تحقق عند طباعتها – ينبغى النظر فى مروياتهم واختبارها. إن هذه الرؤية، هى رؤية ابن أبى حاتم، وخاصة به؛ لكن كتب الدراية بعده أخذت هذا الكلام وسلمت به ولم تناقشه. لقد سبق لابن أبى حاتم أن قال: "المرتبة الثانية: العدل فى نفسه، الثبت فى روايته، الصدوق فى نقله، الورع فى دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه. فهذا يحتج بحديثه ويوثق"(٢).

معيار الصدق فى كتب الرواية والرجال:-

إن ابن حاتم وضع لفظة (صدوق) مرة فى مرتبة الاحتجاج، وفى نص آخر فى مرتبة الاختبار، والحق أن هذا اللفظ موجود فى معظم مراتب التعديل والجرح، ودراسة هذا اللفظ سوف يؤدى إلى نتائج مهمة فى تغيير تصورنا لمراتب الجرح والتعديل، والعبرة فى كل هذا بالواقع العلمى لنقد المرويات.

لقد أوردها الشيخ مصطفى إسماعيل فى عدة مواضع فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل عنده(٣) وقد قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ: "زائدة بن قدامة الإمام الحجة... وكان من نظراء شعبة فى الإتقان، وقال أبو داود الطيالسى: كان لا يحدث صاحب

---

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٩٦/١.

(٢) السابق ٩٣/١.

(٣) انظر شفاء العليل ص٢٦، ١١٧، ٤٢، ٤٦، ١١٦، ٦٢، ٣٥ – ٣٦، ٤٨ – ٤٩، ٥٧.

بدعة، قال أبو أسامة: كان من أصدق الناس وأبرهم، قال أحمد بن حنبل: كان وكيع لا يقدم على زائدة فى الحفظ أحدًا"[1]. هل نضع هذا الراوى الذى جمع بين الصدق والإتقان والحفظ والنقد فى المرتبة الثانية من مراتب التعديل؟!.

كما أن البخارى روى لمن قال فيهم ابن حجر فى التقريب (صدوق)، انظر ترجمة (القاسم بن مالك المزنى)، والرجل روى له مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه أى أنه فى عداد المتفق على توثيقهم[2]. وكذلك (قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائى) قال ابن حجر: صدوق ربما خالف مع أن الستة رووا له ومتفق على توثيقه[3].

"وقرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل: صدوق، له مناكير، روى له مسلم والأربعة"[4]. و"كهمس بن المنهال السدوسى، أبو عثمان البصرى، اللؤلؤى، صدوق رمى بالقدر وروى له البخارى"[5]

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢١٥/١.

(٢) التقريب /١١٩.

(٣) السابق ١٢٢/٢.

(٤) السابق ١٢٥/٢.

(٥) السابق ١٣٧/٢ وللمزيد انظر التقريب ١٣٨/٢ ترجمة الليث بن أبى سليم، ٣٠/٢ (عكرمة ابن عمار)، ٣١/٢ (علقمة بن وائل)، ٢٣/٢ (عطاء بن أبى مسلم) ٢٨٢/٢ ترجمة موسى بن داود ٢٧٨/٢ (المنهال بن عمرو الأسدى)، ٢٧٣/٢ (مُقَدَّم)، السابق نفسه (مقسِم بن بُجرة)، ١٠٥/١ (بقية)، ٢٣/١ (أحمد ابن عيسى بن حسان)، ٢٠٧/٢ (محمد بن مسلم الطائفى من الثامنة)، السابق نفسه (محمد بن مسلم الطائفى من الحادية عشر)، ١٨٦/١ (ترجمة حفص بن عبد الله) ٤٢٠/٢ (عبد الله بن سعيد) و(عبد الله بن سليمان و(٣١٧/٢) (هُريم بن سفيان)، ٢٣٤/٢ (مخرمة ابن بكير)، ٢٣٥/٢، مخلد بن يزيد)، ١٢٩/١ جعفر بن برقان، ١٣١/١ (جعفر بن سليمان) وجعفر بن عوف، ١٣٦/٢ (كليب بن وائل)، ٢٦/١ (أحمد بن المفضل)، ٢٣٤/٢ (مختار بن فُلفل)، ٢٣٢/٢ (محمود بن آدم)، ١٣٢/١ (جعفر بن محمد بن على بن الحسين)، ١٣١/١ (جمعة بن عبد الله ابن زياد السُّلمى...والحق أن الأمر يحتاج إلى استقراء تام، وفى القدر السابق كفاية فكل الرواة السابقين روى لهم الشيخان معاً أو أحدهما فقط، وقال فيهم ابن حجر: صدوق.

وأوردها – لفظة صدوق الشيخ إسماعيل فى المرتبة الثانية عنده، وهى محتج بأهلها أيضا، فقال: قولهم: "فلان صدوق صاحب حديث" – معناه: "أى مكثر من الروايات، وهذا دليل على اشتغاله بهذا الفن، وقد جمع بين الصدق وطلب الحديث، وقد قال إبراهيم بن إسحاق الصواف فى محمد بن الحسن الوادعى: صدوق معرفة بالطلب ثقة"[١]

كذلك جعل قولهم: "فلان صدوق نقى الحديث" فى المرتبة الثانية أيضًا، الذين يحتج بهم، ثم قال "أى أنه عدل فى دينه، وحديثه سالم من الشذوذ والنكارة، وهذا وصف أهل الضبط"[٢] ولقد قال بنفسه فى موضع آخر:"بل سيأتى أن أبا حاتم يحتج ببعض التراجم التى تسأل عنها فيقول صدوق أو لا باس به[٣].

إن ابن أبى حاتم كان يسأل أباه وكان يسمع منه مصطلح (صدوق) فى سياقات بعينها فمنهم من يحتج به كما قال أبن أبى حاتم نفسه، ومنهم من يختبر قبل الاحتجاج به، والحق أن الكل يختبر وتعرض مروياته على مرويات الباب فقد يهم أو يخطئ أو يحالف ولو كان ثقة، لماذا يأخذ حالة بعينها ويترك ما عداها وينظر لحالات دون الأخر؟ أين التفصيلات؟ أين دراسة المصطلحات فى سياقاتها، أين الدلالات المختلفة للمصطلح الواحد عند عدة علماء، ثم دلالات المصطلح الواحد عند ناقد واحد؟

كما أن الشيخ مصطفى إسماعيل أوردها فى المرتبة الثالثة الذى يحتج بحديث أصحابها بعد الاختبار لفصل المنكر عن المستقيم من الرواية[٤].

---

(١) شفاء العليل ص ١٢٤.

(٢) السابق ١٢٨.

(٣) السابق ١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر ص ١٣٢ من شفاء العليل، وانظر مواضع أخرى فى ١٣٦ حيث يوجد نقاط مهمة داخلها.

ثم أوردها فى المرتبة الرابعة الخاصة بالشواهد والمتابعات[1] وأوردها فى المرتبة الخامسة الخاصة بالشواهد أيضا[2]. ومراتب التعديل عنده خمس فقط أى أنه أورد هذا اللفظ فى كل مراتب التعديل. وفى مراتب الجرح أوردها فى المرتبة الأولى الخاصة بالشواهد والمتابعات[3].

وورد عنده فى المرتبة الثانية (من الشواهد والمتابعات) فى سياق حديثه عن قولهم: (فلان ليس حديثه بذاك الجائز) وأشار إلى أنه ورد فى سياق نقد ابن معين لمرويات (عبد الرحمن بن عبد الله بن أويس) حيث إنه لا يمكن معرفة دلالته دون معرفة آراء ابن معين الأخرى فيه، فقد قال فيه أحكاما مختلفة منها الحكم السابق، وقال مرة: (صدوق وليس بحجة) ومرة: (ضعيف الحديث)، وأورد مصطلحات مساوية من حيث القيمة لمصطلح صدوق مثل (حسن الحديث متمامسك يكتب حديثه) ومثلما حدد دلالة كلمة صدوق فى هذه المرتبة بأنه لا يحتج به إلا فى الشواهد المتابعات – قال أيضا: "إن معنى" حسن الحديث هنا ليس الاحتجاج المطلق بل فى الشواهد المتابعات[4]، وأورد فى المرتبة الثالثة (من الشواهد)[5] مصطلح (لا بأس به) الذى يساوى (صدوق) فى المعالجة والتناول ولم يورد"صدوق" ويكفى أنه أوردها فى مراتب الشواهد ولو مرة واحدة، أى أنه أوردها مراتب (الاحتجاج) و(الاختبار) و(الشواهد)، كذلك تأتى الكلمة فى مراتب الرد فقد

---

(١) انظر ص ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر ص ١٤٦، ١٤٧.

(٣) السابق ص ١٥١، ١٥٤.

(٤) السابق ص ١٦٨.

(٥) انظر ص ١٧٩ (مع مراعاة أن كلمة "لا بأس به" تعامل معاملة "صدوق" فى أغلب الأحوال إلا فى حالات نادرة جداً عند ابن معين حيث يستعمل "لا بأس به" بمعنى ثقة أحياناً.

جاءت فى الخامسة فى سياق النفى(لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق)[1] وقال: "ومن ذلك قول أبى زرعة لما سئل عن الوليد بن سلمة الأردنى:" آه آه أتينا ابنه وكان صدوقا وكان يحدث بأحاديث مستقيمة فلما أخذ فى أحاديث ابنه جاء -يعنى بالأوابد"[2] وأورد فيها إجابة أبى زرعة لما سئل عن يعقوب بن حميد بن كاسب فحرك رأسه، فقال له أبن أبى حاتم: كان صدوقا؟ قال: لهذا شروط"[3].

وأورده فى السادسة فقال: (قولهم: "فلان يكتب حديثه على أنه غير صدوق". ما معنى هذا اللفظ كيف يكتب حديثه وهو غير صدوق، التى تعنى الكذب؟ إن معناه يوضحه أن ابن أبى حاتم كتب عن عيسى ابن أبى عمران الرملى البزار ثم ترك الرواية عنه. قال الحافظ ابن حجر: وذكر أن سبب ذلك أن أباه نظر فى حديثه فقال: يكتب حديثه على أنه صدوق"[4]. وذكر قولهم: (هذا الإسناد كالشمس أو على شرط الصحيحين أو من أصح الأسانيد لو صدق فلان"[5].

ومع أن المرتبتين الأخيرتين ورد اللفظ فيهما بصيغة النفى وسلب الصدق عن الراوى – إلا أن هذا لا يمنع من أن لدلالة اللفظ الواحد درجات ينبغى على الدارس أن يراعيها فى كل ترجمة بحسب السياق، يدل على هذا أن (يونس الكذوب) – هكذا اسمه – منهم "من يقول فيه "الصدوق" على سبيل التهكم"[6]. وليس بعد هذا العرض حق لأحد أن يقول إن لفظة (صدوق) – أو غيرها – هى فى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح والتعديل بحسب أقوال

---

(١) السابق ص ٢٢٠.

(٢) شفاء العليل ص٢٤٣.

(٣) السابق ص٢٤٤ وانظر ٢٢٣ أيضاً.

(٤) السابق ص٢٧٣.

(٥) السابق ص٢٧٩ وانظر مواضع أخرى فى ص ٢٦٧، ٢٦١، ٢٦٢.

(٦) الميزان ٤/٤٨٥.

المتأخرين، أو فى المرتبة الثانية كما عند ابن أبى حاتم.

أردت من كلامى السابق أن أبين أن مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث هى بمثابة المعالم على الطريق، أو إشارات المرور، التى ترشد السائرين فى طريق البحث ونقد المرويات.. إنها ليست خاتمة المطاف فى الحكم على الرواة وإذا كان النقاد يُحَسِّنون أحاديث من قيل فيه (صدوق)، فإنهم يحسنون أحيانًا للمجهول الذى يوثقه متساهل فى التصحيح. قال الذهبى: (يونس بن عبيد... لا يدرى من هو. وقد ذكره ابن حبان فى الثقات. وحديثه فى ذكر راية النبى ﷺ أنها سوداء مربعة من نمرة - حديث حسن"[1]. وقال الذهبى فى يوسف بن الزبير القرشى: (صالح الحال)، وهى فى نفس المرتبة التى فيها كلمة (صدوق) ومع هذا صَحَّح إسناد الحديث ولم يحسنه فقط. روى بسنده إلى "عبد الله بن الزبير، قال: كانت لزمعة جارية يطؤها، وكانت تُظَنُّ برجل يقع عليها، فمات زمعة وهى حبلى فولدت غلاما يشبه الرجل الذى كانت تظن به، فذكرت سودة لرسول الله ﷺ، فقال. أما الميراث فله، وأما أنت فاحتجبى منه فإنه ليس لك بأخ" قلت: هذا حديث صحيح الإسناد"[2].

كما أن الشيخين كما قلت فى أول الحديث هنا عن لفظة "صدوق" يصححون كثيرًا لمن يقول فه النقاد (صدوق).

ودل - أيضًا - على أن مراتب الجرح والتعديل بمثابة (علامات على الطريق) لا أكثر - أن لهذه اللفظة دلالات مختلفة تظهر من التحليل القادم. إن من خف ضبطه يطلقون عليه (صدوق) بدلاً من (ثقة). والثقة الذى فيه لين" أو (الثقة الذى

---

(١) الميزان ٤/٤٨٢.

(٢) السابق ٤/٤٦٥.

اختلط) يطلقون عليه (صدوق) فى غير ما اختلط فيه، وعلى الثقة الذى هو ضعيف فى شيخ، وباقى شيوخه ثقةٌ ومتقنٌ فيهم، أو فى مروياته عن بلد معين ضعفٌ وفى الباقى (ثقة). وبمعنى آخر أن المتكلم فيه غير الذى لم يتكلم فيه – وإن لم يوجد حالات كثيرة من هذا النوع(*)– ومن تكلم فيه واحد غير الذى تكلم فيه اثنان، ومن تكلم فيه متشدد أو متساهل غير الذى تكلم فيه معتدل، أى أن هناك معايير كمية وكيفية كثيرة تنزل الراوى من (ثقة) إلى (صدوق) إن ورود هذا اللفظ فى عدة مراتب من أكبر الأدلة على أن الصحيح والحسن عند المتقدمين فى درجة واحدة فى (الصحيح)، والمرويات عندهم إما مقبولة (صحيحة) أو مردودة (الضعيف بأنواعه) يدلنا على ذلك أن هذا اللفظ يرد فى المرتبة الأولى كما مر، ورد فى المرتبة (الثانية) أو الثالثة التى يحسن مرويات من تقال فيهم وأن الراوى الواحد بعضهم يقول فيه: (ثقة) أو يصحح له (يحتج به فى الصحيحين)، والبعض الآخر – قد يكون متشددًا – وقد يكون معتدلاً – يقول: صدوق، والراوى هو الراوى لم يتغير والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- محمد بن معاذ: روى له مسلم وقال أبو حاتم المتشدد: صدوق(١).
- محمد بن معاوية: قال فيه الذهبى: شيخ صدوق، لكنه وضع أمامه علامة التوثيق (صح)(٢).
- محمد بن موسى الحَرَشى: وضع الذهبى أمامه (صح) وقال: صدوق(٣).

(*) غالب الرواة متكلم فيهم.

(١) الميزان ٤٤/٤ ووضع أمامه (صح).

(٢) السابق ٤٥/٤.

(٣) السابق ٥٠/٤.

- محمد بن موسى الفطرى: قال أبو حاتم: صدوق، وقال الترمزى: ثقة، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدى الذى لا يروى – كما قالت كتب الدراية – إلا عن ثقة[١].
- بُريد بن عبد الله: روى له الستة أى أنه متفق على توثيقه، وقال النسائى (فى أحد الروايات عنه): "ليس به بأس" وتساوى: صدوق، ووثقه ابن معين والعجلى، وقال ابن عدى: "... وهو صدوق، وأرجو ألا يكون به بأس"[٢].
- حفص بن عمر البصرى: قال أبو حاتم: صدوق يحفظ عامة حديثه، وقال الذهبى "وهو صدوق حافظ من كبار العلماء المتقنين"[٣]. أى أنه ثقة ويزيد.
- محمد بن الفضل السُّدوسى: روى له الستة، أى أنه متفق على توثيقه.

وقال الذهبى: حافظ، صدوق، مكثر. وقال ابن وارة: حدثنا عارم الصدوق الأمين[٤].

- محمد بن فضيل بن غزوان: روى له الستة، متفق علي توثيقه، وقال الذهبى صدوق مشهور. وثقه ابن معين. وقال أحمد: حسن الحديث. وقال النسائى: لا بأس به[٥].
- محمد بن المثنى الحافظ: روى له الستة، متفق على توثيقه، وثقة ابن معين وغيره... قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث. وقال النسائى: لا بأس به. وقال الخطيب: ثقة ثبت، احتج به سائر الأئمة[٦].

---

(١) السابق ٤/٥٠.
(٢) السابق ١/٣٠٥.
(٣) السابق ١/٥٦٥.
(٤) الميزان ٤/٧.
(٥) الميزان ٤/٩.
(٦) السابق ٤/٢٤.

- محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي: روى لـه مسـلم، ووثقـه الخطيب، وقال الذهبي: صدوق[1].
- محمد بن مُصَفّى: قال الذهبي: صدوق مشهور، وقال: قلت: كان ابن مصفى ثقة صاحب سنة، من علماء الحديث. وقـال أبـو حاتم: صدوق[2].
- محمد بن مطرِّف: قال الذهبي: مجهول، ووضع أمامه علامـة (صح) التي تدل على أنه ثقة عنده، ووضع بجانب اسمه علامة (ع) التي تعني أن الستة خرَّجوا له أي أنه متفق على توثيقـه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. [وهي تساوي صدوق][*]. ووثقه ابن معين، وقال ابن المدني: كان شيخا وسطا وصالحًا، أي أنه يقع في المنطقة الوسطى بين الصحيح والضعيف لكنه أقـرب إلى التوثيقِ والصدقِ منه إلى الضعف[3].

وبسبب الخطأ في حديث واحد قال أحمد بن حنبل في (محمد بن عبيد الطّنافسي): صدوق. والرجل وثقـه ابـن معـين والعجلـي والنسائي وابن سعد وابن عمار ووثقه أحمد فـي روايـة الأثـر عنه[4].

والأمثلة كثيرة انظر الاستقراء الناقص الذي أوردته من خـلال التقريب لابن حجر، فكل الأمثلة هناك تصلح هنا؛ لأنه قال فـيهم (صدوق) مع أن الشيخين معًا أو أحدهما خرج له[**].

---

(١) السابق ٢٦/٤.

(٢) السابق ٤٣/٤.

(*) من عندي.

(٣) السابق ٤٣/٤.

(٤) هدى الساري لابن حجر ص٤١٤.

(**) في أوائل الحديث عن معيار الصدق، وللمزيد انظر سير أعلام النـبلاء ٥١٢/١٤، ٥١٣، ٥٣٠، ٤٦٤، ٤٥٧، ٤٨٢، ٥٤٢، ٥٥٠ والميزان ١٥٢/٣.

وبسبب دخول هذه اللفظة – صدوق – فى مراتب كثيرة – جرحًا وتعديلاً رأيت أن أحدد دلالاتها، لما فى ذلك من أهمية كبيرة فى معرفة سبب خلط كبير ساد فى كتب الدراية، والحق أنهم يعالجونها فى الغالب مقترنة بأختها (لا بأس به) وهما فى مرتبة واحدة عند المحدثين، وأى حديث عن واحدة منهما هو حديث عن الأخرى.

إن من ينظر فى التقريب لابن حجر يعلم أنه يترجم أحيانًا لبعض الرواة بقوله: صدوق، مع قول ابن معين فيه: ليس به بأس[1].وقد يقول: (مجهول)[2]. وقد يقول: "ثقة"[3] وقد يقول: مقبول[4]، وهذا الأمر يستدعى دراسة (لا بأس به) عند ابن معين. إن قولهم فى الراوى (لا بأس به) من ألفاظ المرتبة الثالثة التى يحتج بأصحابها بعد اختبار مروياتهم لعزل المنكر منها، لكن جاء فى مقدمة لسان الميزان لابن حجر: "قال ابن أبى خيثمة: قلت لابن معين: إنك تقول (فلان ليس به بأس) و(فلان ضعيف) قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت: هو ضعيف، فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه[5]. ولكن صنيع ابن معين – الواقع التطبيقى– يخالف هذا الكلام لأنه فى مواضع كثيرة من تاريخه ذكر فيها هذا اللفظ وكان له فى نفس الراوى قول آخر وهو قوله: ثقة. وأحيانا يجمع بين اللفظين فيقول: (لا بأس به ثقة) أو (ليس به بأس وهو

---

(١) انظر تراجم: (حمزة بن المغيرة) و(عبيد الله بن عبيد الله بن وهب الكلاعى) و(عمرو ابن مرزوق الواشحى) و(ونصر بن زيد المجدّر) و(يحيى بن عبيد) فى أحد كتاب الرجال، وشفاء العليل ص٢٨٥.

(٢) انظر ترجمة سعيد بن عامر.

(٣) ترجمة أبى بكر بن شعيب بن الحجاب.

(٤) أى فى الشواهد والمتابعات كما فى ترجمة (منبوذ بن أبى سليمان المكى) و(أبى أمامة التميمى الكوفى).

(٥) شفاء العليل ص ٢٨٣.

ثقة) إلا أنه فى بعض المواضع يخالف هذا، فقد قال فى مندل بن على أبى عبد الله العنزى الكوفى: (ليس به باس)؛ فقال عثمان بن سعيد: قلت: فأخوه حبان: فقال: صدوق، فقلت: أيهما أعجب إليك؟ قال: كلاهما، وتمرى – أى تشكك – كأنه ضعفهما. وقال فى يونس بن الحارث الطائفى (ليس به بأس يكتب حديثه). أى أنه لا يترك. وفى ترجمة "يحيى بن أبى حية" قال فيه: "ليس به بأس إلا أنه كان يدلس" وقال – مرة: صدوق. وقال فى رواية: ضعيف.

والأولى والأحوط أن يقال: "إذا قال ابن معين فى الراوى لا بأس به أو ليس به بأس ثم جاءت عنه أقوال أخرى كقوله (ثقة) أو كان المترجم له قد وثقه غير ابن معين ففى مثل ذلك يكون هذا اللفظ بمنزلة قولهم: ثقة. أما إذا قال فى أحد الرواة: ليس به بأس، وجاء فى أقوال أخرى عنه تضعيفه أو كلام غيره بالتضعيف فلا يتجه أن يقال: إن قول ابن معين (لا بأس به) فى هذه الحالة بمنزلة قوله (ثقة)[1].

ومع أن ابن أبى حاتم قال: "..... وإذا قيل له: إنه صدوق. أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه" – إلا أن أبا حاتم – الذى نظّر ابنه لجهوده التطبيقية فى الجرح والتعديل – كثر من قوله (لا بأس به) أو (صدوق) فإذا سئل أيحتج بحديثه؟ فيجيب بالنفى، فقد قال ابن أبى حاتم فى ترجمة عبد الله بن موسى التميمى: سمعت أبى يقول: ما أرى بحديثه بأسًا، قال: قلت: أحتج به؟ قال: ليس محله ذلك"، وكذلك ترجمة (عبد الرحمن بن حرملة)، وترجمة (عبد الحميد بن مهران الفزارى) – قال نفس الكلام. وقد يقول ذلك فيمن يحتج به فقد قال فى عطاء بن أبى مسلم الخرسانى: (لا بأس به صدوق، فسأله ابنه: يحتج بحديثه؟

---

(١) السابق ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

قال: نعم. قال فى عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصارى: (لا بأس به صدوق)، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث ثقة، وقال فى عامر الأحول وهو ابن عبد الواحد: ثقة لا بأس به، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ فقال: لا بأس به. وقال فى محمد بن سلمة الباهلى: صدوق ما علمته صحيح الحديث، وقال فى قبيصة بن عامر السَّوائى: هو صدوق لم أر أحدًا من المحدثين يأتى بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وعلى بن الجعد وأبى نعيم والثورى، وقال فى عمر بن على الفلاس: وهو أرشق من على بن المدينى وهو بصرى صدوق. وسئل الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح فقال: صدوق. فاتضح من خلال النصوص السابقة أن أبا حاتم يقول فى الراوى: لا بأس به أو يقول (صدوق) على حالات: يقول ذلك فيمن لا يحتج به عنده وهذه الحالة أكثر الحالات ورودًا. ويقول ذلك أيضًا فيمن يحسن حديثه لذاته أو يصحح عنده وعند غيره، وهو يقول ذلك فيمن هو إمام من الأئمة ويكثر من قوله (صدوق) فى هذه الحالة. ولكن لو تفرد أبو حاتم فى الترجمة بقوله (صدوق) أو بقوله (لا باس به) والغالب عنده أنه لا يحتج بمن قال فيه هذا، فكيف يكون الحكم على صاحب الترجمة؟ إن أبا حاتم متشدد، وقد يقول فى الرجل (صدوق) ويكون كلام غيره فى نفس الرجل رفيع المدح. ولقد قال فى مسلم بن الحجاج، وفى عمر بن على الفلاس: (صدوق). إن ابن حجر فى التراجم التى انفرد أبو حاتم بالكلام فيها وقال: صدوق، أو قال: لا بأس به – يترجم لهم بقوله: (صدوق) أو (لا بأس به) فالظاهر أن قول أبى حاتم هذا يكون بمنزلة صدوق أو لا بأس به إلا إذا ظهر خلاف هذا فيعمل به[1].

---

(١) شفاء العليل ص٢٨٦ وما بعدها.

وينبغى أن يراعى دلالة الرموز التى يضعها ابن حجر أمام الترجمة، فقد يقول أبو حاتم: (صدوق) أو (لا بأس به) ويروى له الشيخان أو الجماعة أو أحد الشيخان فى صحيحيها[1].

أما دلالة قول عثمان بن أبى شيبة فى أحد الرواة(فلا ثقة صدوق) فيعنى أنهما يقصدان تمام العدالة والمروءة والزهد والعبادة – وإن تجرد الراوى عن الإتقان والضبط –، يدل على هذا أنهما يطلقان ذلك فى الراوى ويقرنانه بعبارات تدل على قلة الضبط أو عدمه، فقد قال عثمان فى عبيد الله بن موسى: صدوق ثقة وكان يطرب فى حديث سفيان اضطرابا قبيحا، وقال فى عبد الرحمن بن سليمان هو ثقة صدوق ليس بحجة، وقال فى فضيل بن عياض: كان ثقة صدوقًا ليس بحجة ونحوه فى ليث ابن أبى سليم، وقال فى محمد بن الحسن الأسدى: ثقة صدوق. فقيل هو حجة؟ قال أما حجة فلا. هو ضعيف، وقال يعقوب فى الربيع بن صبيح السعدى(رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جدًا). وهذا وإن كان ظاهره التعارض إلا أن الجمع ممكن وهو أن الربيع عابد زاهد ورع ولكنه من قبل حفظه ضعيف جدًا، فالأوهام تكثر جدا فى حديثه لكن بدون تعمد، وقال يعقوب فى محمد بن سابق أبى جعفر البزار: كان شيخا صدوقا ثقة وليس ممن يؤثر الضبط للحديث وقال فى إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق السبيعى: إسرائيل ثقة صدوق وليس بالقوى فى الحديث ولا بالساقط، وقال فى شريك بن عبد الله النخعى: ثقة صدوق الكتاب ردىء الحفظ مضطرب، وقال فى عبد الرحمن بن زياد الإفريقى: ضعيف وهو ثقة صدوق رجل صالح، وقال فى أبى الزبير المكى: ثقة صدوق وهو إلى الضعف ما هو، وقال فى على بن زيد بن جدعان ثقة صالح الحديث وإلى

---

(١) انظر الميزان ترجمة (محمد بن معاذ) فى الميزان (٤/٤٤)، وترجمة حفص بن عمر البصرى الميزان (١/٥٦٥).

اللين ما هو[1] أما دلالة اللفظ السابق عند أبى حاتم – المتشدد– فهو يقول فى من يتكلم هو فيه من قبل حفظه، قال فى همام بن يحيى بن دينار: ثقة صدوق فى حفظه شئ، وكذلك ابن سعد قد قال: "فلان ثقة صدوق وإن كان ضعيفا فى حفظه" [2] أما قول الذهبى فى الراوى(محله الصدق) أو (هو صدوق عن شاء الله) – فهو يقول ذلك إذا روى عن الراوى أكثر من واحد ولم يوثق، كما فى ترجمة أبى إدريس السكونى، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب فى نفس الترجمة، وقال ابن حجر: "قلت بخط الذهبى قال ابن القطان: خاله مجهول، قال الذهبى: قد روى عنه غير صفوان بن عمر وهو شيخ محله الصدق. قال الحافظ ابن حجر: كذلك قال ولم يسم الراوى الآخر، وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان، وقول الذهبى: إن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق لا ويوافقه عليه من يبتغى على الإسلام مزيد العدالة بل هذه الصفة فى صفة المستورين الذين اختلف الأئمة فى قبول أحاديثهم والله تعالى أعلم"[3].

وقول بعضهم (فلان لا يرتاب – لا يشك – فى صدقه) فقد يعنى:

- أن الراوى روى أشياء يكاد يتهم بها لنكارتها، فيدافع عنه أحدهم ويقول: (لا يرتاب فى صدقه) بمعنى أن المناكير التى وقعت فى حديثه ليست من جهة تعمده فإنه صدوق فى باب الرواية لم يتعمد متنا ولا إسنادا، ولكن من جهة خلل فى ضبطه، فلا بد من النظر فى هذه المناكير كما وكيفا حتى يحكم على الراوى بما ستحقه.
- أن الراوى لا غبار على حديثه ولكنه سفيه، كما فى ترجمة خلف بن سالم أبى محمد الخرمى، قال أحمد: لا يشك فى

---

(١) شفاء العليل ص ٣٠٥ – ٣٠٦.

(٢) السابق ص ٣٠٦.

(٣) الميزان (٤٨٧/٤)، تهذيب التهذيب (٦/١٢) وشفاء العليل ص٣٢٢.

صدقه، وقال ابن معين: ليس بالمسكين بأس لولا أنه سفيه".

- ويرد هذا اللفظ أيضًا فى العلماء الثقات المشاهير، كما قال أبو زرعة فى على ابن المدينى وقد سئل عنه: لا يرتاب فى صدقه[1].

أما الألفاظ (فلان صدوق) و(فلان محله الصدق) و(فلان أرجو أن يكون صادقًا) فتعنى:- الأول صيغة مبالغة تدل على صدقه - وأما الثانى فمعناه أن الراوى يظن به الصدق ولا يخرج عن دائرة الصدق، وهو أرفع من الأخير؛ لأن القول الثانى يترجح لدى قائله أن الراوى من أهل الصدق - والثالث فيه ترجى ذلك ولا يلزم من الترجى التحقيق أو الرجحان. واللفظ الأول وهو قولهم: صدوق من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التعديل والتى يحتج بأهلها - بعد الاختبار - ويكون حديثهم حسنا لذاته، واللفظان الأخيران من ألفاظ الشواهد والمتابعات[2]. وبذلك القدر - يثبت أن مراتب الجرح والتعديل هى بمثابة المرشدات والهاديات فقط، وليس القول النهائى، وكذلك حكم النقاد، الذى يتبلور فى ألفاظ هى فى النهاية مصطلحات لا بد من معرفة دلالتها الدقيقة عند الناقد الواحد، ثم مقارنتها بدلالتها عند جميع النقاد، فى الترجمة الواحدة ثم مراعاة المعايير الكمية والكيفية فى كل ترجمة، ومراعاة مناهج النقاد، والمعايير الزمانية والمكانية، إنه لا بد من استقراء دلالة كل لفظة من بطون كتب الرجال وهذا لم يفعله ابن أبى حاتم، وإن كان الذهبى فعله مع بعض الألفاظ، ولم يفعله أحد بعده إلى الآن، هناك

---

(١) شفاء العليل ص ٤٢٤.

(٢) السابق ص٤٩٦ وللمزيد انظر ص٤٩٢، ٣٥٧، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٤، ٤٨٢، ٤٧٧، ٤٤٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٢٠، ٤٩٩ ففى كل صفحة من هذه الصفحات دلالات جديدة لكلمة (صدوق) والحق أنها تستحق رسالة ماجستير وهى سبب معظم المشكلات فى علم الحديث ولا يمكن الوصول إلى دلالة دقيقة لمصطلح (حسن) إلا بدراستها، والحمد لله سوف تجد حلاً لمغاليق كثيرة - سببها هذا (المصطلح) - فى هذا البحث.

محاولات، أفضلها محاولة الشيخ مصطفى إسماعيل فى شفاء العليل، ومحاولات للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وأخرى لتلاميذهم؛ لكن الأمر يحتاج إلى دراسات أكاديمية، تراعى تداخل المصطلحات، ففى رأيى يستحيل دراسة مصطلح من مصطلحات هذا العلم دون دراسته فى علاقته بغيره من كل مباحث هذا العلم، فلفظ (الصدوق) له علاقة بالصحيح والحسن والشاذ، والمعل، والمنكر، ولا بأس به، وبمراتب الجرح والتعديل، ومناهج النقاد.... ومن يفصل ويُجزِّئ فلن يصل إلى أى نتيجة مُرْضية. ناهيك عن التطوير الدلالى للمصطلحات – المصطلحات العامة ثم الخاصة – والاختلاط والتغير... والموافقات والمخالفات، ونسق الرواة، وكلام الأقران، والإحصاء، ومعرفة المطلق المقيد، والعام والخاص، ومعايير نقد السند والمتن...إلخ. إنه من خلال ما سبق يتضح أن كلمة صدوق لا تختص بالحسن فقط، ولا تختص بمرتبة دون أخرى، فالراوى الذى تقال فيه لا يحسن حديثه لذاته فقط، بل يصحح، ويصلح فى الشواهد والمتابعات، وقد يكون كثير الوهم ومتروكًا، وقد يكون فاحش الخطأ عن عمد وهو متروك أيضًا. إن كل الدلالات التى تخص بها كلمة صدوق وحدها وسياقاتها المختلفة تعادل – ربما – أو تقترب – وقد تزيد على كل ألفاظ الجرح والتعديل عند أبى حاتم، ومن تابعوه كابن الصلاح، والعراقى، والذهبى، وابن حجر، والسخاوى، وفى رأيى هى بمثابة المثال الذى يندرج تحته كثير، أما التفصيلات فلا زالت فى بطون الكتاب، وللشيخ مصطفى إسماعيل محاولة رائدة فى هذا الأمر لكن يؤخذ عليه – من الناحية المنهجية – وله عذره، أنه لم يُرِد تأليف معجم متخصص فى ألفاظ الجرح والتعديل. إنه تحدث عن درجات الألفاظ، ولكنه ربما فرق اللفظ الواحد على مباحث عدة، فدرس أولاً الألفاظ التى لا اختلاف فى معانيها، ثم أتى بالمختلف فيه، ثم

المصطلحات الخاصة بكل إمام فى أماكن متفرقة، وجهده فى حاجة إلى تجميع وتنسيق كل ما قاله فى اللفظ الواحد فى أماكن مختلفة، ويُضَم فى مكان واحد لتسهيل عمليات الدراسة والتحليل والاستنباط. إنك إن أردت أن تعرف دلاله كلمة واحدة تحتاج إلى قراءة كل الكتاب الذى يقع فى (٥٥٠)[١] صفحة. ويؤيد ما قلته أنه يفرد الألفاظ بدراسة ثم يفرد مناهج الأئمة بمؤلف آخر، جاء فى مقدمة شفاء العليل أنه يشرع فى تأليف كتاب يدرس فيه مناهج النقاد، والحق كما بينت يستحيل الفصل بين مناهج النقاد، والمعايير، والألفاظ، والإحصاء، وغيرها عند دراسة الحكم الواحد، واللفظ الواحد، داخل الترجمة الواحدة.

إن ما طبقته فى كل المعايير والألفاظ، خاصة (صدوق) كان حرمًا للمحدثين ومشروعًا تمنوا لو أن دارسًا جاء وقام به، والحق أنه فى حاجة إلى أستاذ جامعى كبير له من الإمكانيات وحب الطلبة له يكلفهم بهذا الأمر – طلبة (ماجستير) و"دكتوراه" ويوزع عليهم هذه الألفاظ، قال الذهبى: "ثم نحن نفترق إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك أن نعمل بالاستقراء التام؛ عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده، بعباراته الكثيرة[٢].وللذهبى جهود ولو كانت قليلة، ونقطة فى بحر، لكنها اللبنات الأولى لبناء هو فى النهاية معجم لهذه الألفاظ يندرج تحت كل لفظة دلالاتُها الكثيرة مُرتبةً حسب درجتها ومن هذه المحاولات: تفسيره لمعنى عبارة (كذا وكذا)، قال فى ترجمة (يونس ابن أبى إسحاق) الذى روى له مسلم والأربعة، وقال ابن مهدى: لم يكن به بأس. وقال أبو حاتم:

---

(١) الكتاب مطبوع بمكتبة ابن تيمية بمصر.

(٢) الموقظة ص ٨٢.

صدوق، لا يحتج به. وقال النسائى: ليس به بأس. وقال ابن خراش: فى حديثه لين. وقال ابن حزم فى المحلى: ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جدًا – قال: "قلت: بل هو صدوق ما به بأس، وما هو فى قوة مِسْعر ولا شعبه، روى على بن المدينى عن يحيى بن سعيد القطان، قال: كانت فيه غفلة. وقال أحمدَ: حديثه مضطرب. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبى عن يونس بن أبى إسحاق قال: (كذا وكذا). قلت: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهى بالاستقراء كناية عمن فيه لين"[1].

إن الذهبى من خلال نقده للرجال ومن خلال تتبعه لهذا المصطلح عند عبد الله ابن أحمد نقلاً عن أبيه – توصل إلى دلالتها السابقة، وهذا اجتهاده، المهم أن من السلف من حاول تطبيق منهج (استقراء دلالات الألفاظ فى سياقاتها عند ناقد معين).

وقال الذهبى أيضًا: "وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوى) يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثبت. والبخارى قد يطلق على الشيخ ليس بالقوى، ويريد أنه ضعيف... أما قول البخارى: سكتوا عنه، ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه"[2].
وقال السخاوى فى فتح المغيث: "ولو اعتنى بارع بتتبعها – ألفاظ الجرح والتعديل(*)– ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا، وقد كان شيخنا – أى ابن حجر(**) – يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم

---

(١) الميزان ٤/٤٨٣.
(٢) الموقظة ص ٨٣.
(*) من عندى.
(**) من عند المحقق.

يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم، فى غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك"[1].

معيار ومصطلح الأمانة:

يشترط فى ناقل الحديث والأخبار الصدق والأمانة والضبط والإتقان والتثبت، وقد جمع المحدثون كل هذه الأمور فى كلمتين هما العدالة والضبط، والأمانة مثلما هى موجودة فى كتب الجرح والتعديل إيجابا وسلبًا، وجدت أيضا عند المؤرخين المعاصرين أجانب وعرب، قال الدكتور عثمان موافى واصفا لمنهج المحدثين: "وعلى كل حال، فدقة النقل التى يعبر عنها بالضبط، وصدق الأداء الذى يعبرون عنه بالعدالة هما أساس صحة الرواية، أو بأدق تعبير إن أساس صحة الرواية العدالة والضبط، وهذان يقابلان فى المنهج العلمى الحديث الأمانة والدقة"[2].

واعترف بمنهج المحدثين ودقته المتخصصون فى مناهج البحث التاريخى فقال الدكتور محمود عرفة: وعلى ذلك كان الحديث لا يؤخذ إلا من الثقات المعروفين فى زمانهم، المشهورين بالصدق والأمانة"[3]. ونبه إلى أهمية الأمانة بالنسبة للمؤرخ أثناء سد الفجوات والثغرات فى الوثائق فقال: "مما تجدر الإشارة إليه أن الباحث سيجد ثغرات فى المادة التاريخية عبارة عن وقائع جزئية وتفاصيل ومسببات لم تذكر فى المصادر المتوفرة، فينبغى على الباحث الاجتهاد لسد هذه الفجوات بالاستناد إلى رأيه وثقافته التاريخية وخبراته المتراكمة مراعيا أن تكون الآراء منطقية وفى

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٣٩١/١ بتحقيق الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوربى للدكتور عثمان موافى ص٩٣، نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١٩٩٤م.

(٣) البحث التاريخى ص١٢٥.

منتهى الموضوعية دون اللجوء إلى الخيال المطلق، وتتجلى موهبة المؤرخ فى الاجتهادات والافتراضات بعقلانية وهدوء بعيدًا عن الشطط ودون مبالغة تحمل النص أكثر مما يحتمل، لذا يجب التوقف طويلاً أمام كل نص قبل اعتماده، وفى كل الأحوال ينبغى توخى الحذر عند النقد والتزام الأمانة والنزاهة والتواضع"(١).

والأمانة ينتج عنها صحة المنقول وغيابها يعنى عدم الثقة فى صحته، فعلى (الباحث بذل الجهد من أجل تصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها بقدر المستطاع، فالمعلومات التى لم يتفق أكثر المؤرخين على صحتها ينبغى النظر إليها بروح من الشك، حتى يمكن الوصول إلى الأدلة على صحتها، وذلك أن بعض المعلومات التى تحتويها الوثائق ليست حقائق مسلم بصحتها على الدوام حتى ولو كان كاتبها شاهد عيان على الأحداث، اعتقادًا بوجود الخطأ أو عدم الصدق والأمانة من جانب الكاتب، وهذا الأسلوب ساعد فى دراسة التاريخ وكتابته على نحو أفضل"(٢).

ويرى روزنتال أنه ينبغى على الباحث أن يفرق بأمانة ووضوح بين النتائج التى قد يصل إليها بطريق الاجتهاد دون أدلة أو براهين، وبين الحقائق الثابتة بأدلتها الكافية(٣).

ولفظتا (أمين) أو (مأمون) لم أجدهما إلا فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل أو فى ألفاظ "الترك والرد"، ولم أجد تفاوتًا دلاليًا لها فى أى من مراتب الشواهد، إنها إما فى أعلى درجات القبول والاحتجاج أو أحط درجات الرد.

فمثال أعلى مراتب التعديل – المرتبة الأولى– قولهم: "ما عندى

---

(١) السابق ص ١٣٧.

(٢) السابق ص٢٩.

(٣) روزنتال، فرانتز، علم التاريخ عند المسلمين ص ١٣، ترجمة: صالح أحمد العلى، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٠م.

آمن على الحديث من فلان" واللفظ قاله النسائى فى مالك[1].

ونحوه قولهم: ما خلفت بعدى آمن على الحديث من فلان[2].

ونحوه قولهم "فلان العدل الرضى الأمين عدل نفسى عندى"؛ قاله هشام ابن عروة فى يحيى بن سعيد الأنصارى[3]. ونحوه قولهم: "كان فلان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة"؛ فقد قيل فى يحيى بن بكير محدث مصر الثقة الحافظ[4]. وكذلك قولهم: "اسمعوا من فلان فإنه الأمين المأمون"؛ قاله المعافى بن عمران فى القاسم ابن يزيد الجرمى الزاهد[5].

ويشارك الألفاظ السابقة لفظ (فلان الثقة المأمون الذى لم يغمز بحال)؛ قاله الدارقطنى فى أبى بكر الشافعى بن عبدويه[6].

ومن ألفاظ الرد والترك قولهم: "فلان ليس بمؤتمن على دينه" و"فلان ليس بمؤتمن فى نفسه". قال الأول أبو عروبة فى أحمد بن عبد الرحمن بن عقال[7]. والثانى قاله أبو عروبة - أيضًا - فى محمد بن سعيد بن هلال الرسعنى[8]. ومن ألفاظ الرد والترك قولهم: "فلان ليس بثقة ولا أمى، أو (ولا مأمون) أو (ليس عندنا من أهل الثقة) و(فلان غير ثقة ولا من أوعية الأمانة"[9]. والحق أن هذا المعيار ليس فيه تفصيل فالراوى إما أمين أو غير أمين، إما فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل أو فى آخر مراتب الرد والترك.

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/١٠.
(٢) شفاء العليل ص٤١.
(٣) تهذيب التهذيب ٢٢٣/١١ وانظر مثالاً آخر فى شفاء العليل ص٤٢.
(٤) تذكرة الحفاظ ٤٢٠/٢.
(٥) تهذيب التهذيب ٣٤٢/٨ وانظر ص٤٦ من شفاء العليل، ٣٨.
(٦) تذكرة الحفاظ ٨٨١/٣ وانظر شاهداً آخر فى شفاء العليل ص٥١، ٦٣.
(٧) لسان الميزان ٢١٣/١.
(٨) الميزان ٥٦٥/٣.
(٩) شفاء العليل ص ٢٢٣، تهذيب التهذيب ٢٨٠/١٠، وانظر شفاء العليل ص ٢١٣.

فهرست الموضوعات

المقدمة وتشمل: ---------- ٧

١- التعريف بالموضوع ---------- ٧

٢- أهمية البحث والهدف منه ---------- ٨

٣- المنهج والأدوات ---------- ١٥

٤- خطة وصعوبات البحث ---------- ١٧

٥- مفهوم المعيار فى العلوم المختلفة ---------- ١٨

٦- مفهوم مصطلحى (معيار) و(مصطلح) عند المحدثين - ٥٦

معايير التعديل ---------- ٦١

أولا: معايير العدالة من خلال الرواة المتفق على توثيقهم ٦١

١- معيار ومصطلح العدالة الدينية ---------- ٦١

٢- معيار ومصطلح الوثاقة ---------- ٢٣٤

٣- معيار ومصطلح الصدق ---------- ٢٤٥

٤- معيار ومصطلح الأمانة ---------- ٢٦٧

المؤلف

*** د. خيرى قدرى**

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة تدريس بجامعة قناة السويس، قسم اللغة العربية، بتربية الإسماعيلية.
- يعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث فى المصطلح والمصطلحية، وبحوثه كلها تصب فى هذا الحقل المعرفى.
- له أربعة مؤلفات، مطبوعة مرتين، بجامعة القاهرة، لتعليم العربية – للناطقين بغيرها:

١- العربية للمبتدئين بالاشتراك.

٢- لغة الحياة اليومية ج١ بالاشتراك.

٣- لغة الحياة اليومية ج٢ بالاشتراك.

٤- لغة الحياة اليومية ج٤ منفردًا.

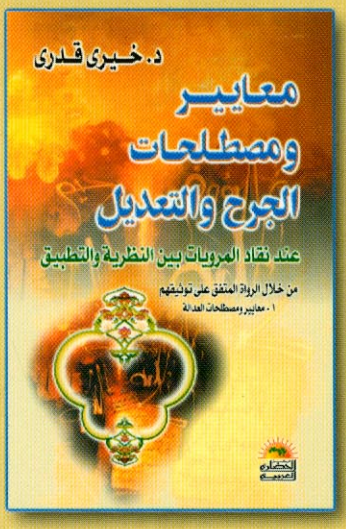
من قائمة الإصدارات

التوجهات النقدية في رواية عودة الروح	أحمد بدران
المشهد القصصي	ادوار الخراط
القصة والحداثة	ادوار الخراط
تقاسيم نقدية	زينب العسال
أدب الجسد بين الفن والاسفاف	د. عبد العاطي كيوان
أنثي النص (مقاربات في الأدب النسوي)	سعد الدين خضر
الصوت والصدى (قراءة في المشهد الإبداعي)	السيد رشاد
البواكير في القصة القصيرة	شوقي عبد الحميد
إنتاج الدلالة الأدبية	د. صلاح فضل
منهج الواقعية في الإبداع الأدبي	د.صلاح فضل
الإغارة على الحدود: دراسات في أدب ادوار الخراط	د. ماهر شفيق فريد
قص، يقص: دراسات في القصة القصيرة والرواية العربية	د. ماهر شفيق فريد
التحليل النفسي للأدب	د. محمد حسن غانم
السرد في مواجهة الواقع (فصول من القصة السعودية)	محمد قطب
الرواية العربية بين التراث والمعاصرة	مصطفي القذافي
الرواية في زمن الغضب	ممدوح القديري
الرواية العربية: رسوم وقراءات	نبيل سليمان
أوراق في النقد	هيثم يحيي الخواجة
يوسف الشاروني وعالمة القصصي	د. نعيم عطية
معجم أسماء قصص يوسف الشاروني	مصطفي بيومي
معجم حيوان قصص يوسف الشاروني	مصطفي بيومي
المؤثرات الإسلامية في قصص يوسف الشاروني	مصطفي بيومي
من جراب الحاوي	يوسف الشاروني
في الأدب العماتي	يوسف الشاروني
القصة .. تطورا وتمردا	يوسف الشاروني
الروائيون الثلاثة	يوسف الشاروني

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة:
سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.

خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدارات لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز



هذا كتاب يقوم بالتنظير لعلم المصطلحية عند العرب من خلال جهود علماء الحديث، وهم مؤسسو المصطلحية العربية، منطلقًا من الجهود التطبيقية ، وهو يقرأ مصطلحات المحدثين فى سياقها، غير مبتورة منه، وهو لا يفرض رأيًا مسبقًا على الظاهرة المقروءة، بل يقرؤها كما هى عليه، كما أنه يقارن بين نتائج وآراء المحدثين وجهود غيرهم من المعاصرين فى شتى المجالات : الإنسانية والتجريبية... والبحث سوف يغير كثيرًا من الأفكار عن تراثنا العلمى العربى وما فيه من قيم إيجابية كثيرة جدًا لكن لمن يحبه ويبحث فيه.



وقد قسمته إلى أجزاء بادئًا بالجانب الأخلاقى عند علماء الحديث مرورًا بالجانب العلمى العقلى، ومتوقفًا، أخيرًا، عند جهود المحدثين فى دراسة المعايير الكمية لدراسة الظاهرة الإنسانية المدروسة فى ضوء مصطلحات، عندهم، تشبه الرسوم البيانية عند علماء الرياضة وعلوم الفيزياء والكيمياء.

ما أحوج المسلمين إلى دراسة أصول الحديث وأصول الفقه ومن لا يعرف فليقرأ ابن خلدون.

مركز الحضارة العربية

د. خيري قدري

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

من خلال الرواة المتفق على توثيقهم

٢ - معايير ومصطلحات الضبط



مركز الحضارة العربية

د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

من خلال الرواة المتفق على توثيقهم

٢- معايير ومصطلحات الضبط

مركز الحضارة العربية

الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

الكاتب: د. خيري قدري أيوب محمود (مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠١

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-825-0

الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني: وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيري قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من خلال الرواة المتفق على توثيقهم ج٢ معايير ومصطلحات الضبط/ خيري قدري أيوب محمود. – ط١. – الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.
٢٠٨ ص؛ ٢١سم
تدمك: ٠-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث – الجرح والتعديل.
أ- العنوان ٢٣٤



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز
على عبد الحميد

مدير المركز
محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية
٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف
ميدان الكيت كات - القاهرة
تليفاكس 3448368 (00202)
www.alhdara-alarabia.com
E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

الإهداء

إلى أساتذتي

الدكتور/ حسين نصار

الدكتور/ محمود مكي

الدكتور/ محمود حجازي

الدكتور/ عفت الشرقاوي

معايير ومصطلحات الضبط

١- معيار ومصطلح الحفظ

معيار الحفظ مع العقل

انتبه المحدثون إلى أهمية العقل ودوره فى فهم وتحصيل العلم. قال ابن الجوزى المحدث فى كتابه (الأذكياء): "إن أجل الأشياء موهبة العقل فإنه الآلة فى تحصيل معرفة الإله، وبه تضبط المصالح وتلحظ العواقب وتدرك الغوامض وتجمع الفضائل، ولما كان العقلاء يتفاوتون فى موهبة العقل ويتباينون فى تحصيل ما يتقنه من التجارب والعلم - أحببت أن أجمع كتابا فى أخبار الأذكياء الذين قويت فطنتهم وتوقد ذكاؤهم لقوة جوهرية عقولهم"(١). وجاء فى ترجمة (أبو بكر بن أبى مريم) أنه "لم يتهمه أحد بكذب، إنما سرق له حُليٌّ فأُنْكر عقله، وقد ضعفه غير واحد. قال أبو داود: سرق لأبى بكر بن أبى مريم حلى..."(٢).

لقد انتبهوا إلى الفروق الفردية بين البشر فى الذكاء والتحصيل، وانتبهوا إلى أثر العوامل النفسية على الصحة الجسدية. وكانوا يستدلون على عقل الرجل من عدمه من أقواله جاء فى ترجمة (عمرو بن جابر أبو زرعة) أن ابن لهيعة قال فيه: "كان ضعيف

---

(١) الأذكياء لابن الجوزى ص ٥، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(٢) الميزان ٤٩٨/٧.

العقل، يقول: على فى السحاب"[1](*).

والحفظ والعقل لهما اتصال كبير بمبحث الاختلاط، فالراوى قد يصيبه فى عقله شئ ثم يشفى منه وقد يعاوده المرض مرة أخرى، جاء فى ترجمة (محمد ابن الفضل السدوسى) الملقب بعارم أن البخارى قال: "تغير عارم فى آخر عمره، وبلغنى أن عارما أنكر سنة (٢١٣) ثلاث عشر ومائتين، ثم راجعه عقله، ثم استحكم به الاختلاط سنة (٢١٦) ست عشر ومائتين[2].

والثقات لم يسلموا من وصفهم بالضعف العقلى من المتشددين، قال صالح جزرة فى "محمد بن المثنى" الحافظ المتفق على توثيقه: "صدوق اللهجة، فى عقله شئ"[3](*).

وقال أبو داود فى (محمد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم): "لم يكن بمحكم العقل"[4].

وقال الأزدى فى (فضالة الشحام): "لم يكن يعقل ما يحدث به"[5]. وقد بالغ المعتزلة فى تمجيد العقل، ولست ضدهم؛ لكنهم وضعوا أحاديث فى فضله، وانتبه المحدثون لهذه الموضوعات فجعلوا الرواية القادمة من منكرات (بشر بن عبيد الدارسى – غير المريسى)، الذى روى بسنده إلى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده حديث "ما عبد الله بشىء مثل العقل"[6].

---

(١) مختصر الكامل ص ٥٣٨. ترجمة رقم ١٢٨٠.

(٢) الميزان ٧/٧.

(٣) السابق ٢٤/٤.

(*) وقال أسد بن شبل فى عمرو بن برق: "إنه عدا على كتاب لعكرمة فنسخه، وجعل يسأل عكرمة ففهم أنه كتبه من كتبه، وقال: علمت أن عقلك لا يبلغ هذا". الميزان ٢٩٥/٣.

(٤) السابق ٦٣٢/٣.

(٥) السابق ٣٩٤/٣.

(٦) السابق ٣٢٠/١، ١٥٧.

وجعلوا من منكرات (الفضل بن سلام) متن حديث: "عليكم بالحجامة يوم الخميس؛ فإنه يزيد فى الإرب. قيل: يا رسول الله! فما الإرب؟ قال: العقل"[1]. إن الحجامة مفيدة للعقل نعم والصحة بصفة عامة؛ لكن وضع حديث واختصاص الحجامة بأيام معينة، وحبكة الوضع السابقة – يجعل الرواية منكرة وبخاصة إذا رواها الفضل[*] بسنده مرفوعةً. وهذا المعيار (عدم عقل الراوى لما يحدث به) ليس على إطلاقه فى الحكم على الرجال، فقد يرى المتشدد أن فلانًا ضعيف العقل كما مر فى ترجمة (محمد بن المثنى) المتفق على توثيقه؛ فقد جاء فى ترجمة (على بن المبارك) أن ابن معين وأبا داود وثقاه، وقال الذهبى: "تناكد ابن عدى بإيراده فى الكامل، فذكر قول سفيان ابن حبيب فيه: لم يكن سديد العقل". ووضع الذهبى أمامه علامتى (خ، ع) مما يدل على أنه متفق على توثيقه[2]. وخالف الذهبى صالح بن محمد جزرة الذى قال فى (بشر ابن الوليد الكندى الفقيه): "هو صدوق، ولكنه لا يعقل كان قد خرف". وخالف السليمانى الذى قال فيه: " منكر الحديث"؛ لأن الدارقطنى وثقه؛ لذلك وضع الذهبى علامة (صح) أمامه التى تدل على أنه موثق[3].

إن المحدثين مثلما تحدثوا عن العقل فى كتب الجرح والتعديل تحدثوا عنه فى كتب الدراية، فأول تعريف وصلنا للحديث الصحيح كان للشافعى فى الرسالة قال: إن الحجة لا تقوم إلا بخبر العاقل[4].

---

(١) مختصر الكامل ص ٦٢٤ (١٥٦٢).

(*) لم يكن أهلا أن يحمل عنه "ضعفاء ابن الجوزى رقم: ٢٧٠٩.

(٢) الميزان ١٥٢/٣. وللمزيد على تطبيق هذا المعيار انظر الميزان ٩/٤ (٨٠٥٩)، ٨/٤(٨٠٥٧)، المجروحين لابن حبان ٢١/٣ وتذكرة الحفاظ ص ٤٨٥، الميزان ١٩٣/٣، ٢٥٣/٢.

(٣) الميزان ٣٢٧/١.

(٤) الرسالة ص ٣٧٠.

وقال ابن حبان فى مقدمة المجروحين - وابن حبان شافعى المذهب-: "وذلك أن المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أن الخبر لا يجب أن يسمع عند الاحتجاج إلا من الصدوق العاقل"[١].

وقال ابن الصلاح: " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلما بالغا عاقلاً... متيقظا غير مغفل..."[٢].

وتناول الدارسون المعاصرون قول النقاد (ما رأيت أعقل من فلان) و(فلان العاقل) بالدراسة وجعلوه فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل، حيث جعلها الشيخ مصطفى إسماعيل من أعلى عبارات التعديل[٣].

وبذلك الانتباه إلى أهمية العقل فى الحفظ الذى تبلور فى قولهم (لم يكن يعقل ما يحدث به) السابق للأزدى فى (فضالة الشحام) - يكون المحدثون قد نبهوا إلى ما يدرسه علماء النفس المعاصرون فى معاملهم من أن هناك علاقة بين العقل والتذكر حيث عرفوا الأخير بأنه (العملية العقلية التى تمكن الفرد من استرجاع الصور الذهنية البصرية والسمعية أو غيرها من الصور الأخرى التى مرت به فى ماضيه إلى حاضره الراهن[٤].

---

(١) مقدمة المجروحين ١٧/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٣٦.

(٣) شفاء العليل ص٩٤. وانظر تهذيب التهذيب٧٣/١٠، ١٣٢/٦ وسير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٢ وقارن بشفاء العليل ص ٤٢٠، ٤٦٣.

(٤) انظر ص ١٤٣ من (الأسس النفسية من الطفولة إلى الشيخوخة) للدكتور فؤاد البهى السيد، ط٤، دار الفكر العربى، القاهرة١٩٧٥م، وص ١٥٢ من التربية والطبيعة الإنسانية للدكتور حسن إبراهيم عبد العال، عالم الكتب، الرياض، ط١ (١٤٠٥ - ١٩٨٥م).

ومن الألفاظ التى تصور أهمية العقل فى الضبط والفهم قولهم: "ما رأيت أحسن عقلاً من فلان"؛ قال ابن مهدى: "ما رأيت رجلا أحسن عقلا من مالك بن أنس ولا أعلم بالحديث من سفيان"[١].

وقد يقولون: "فلان عقله أكثر من علمه" يريدون بذلك فهمه وتيقظه ودرايته؛ قاله ثعلب فى داود بن على الظاهرى[٢].

ومثلما يستخدم المحدثون العقل فى الضبط والإتقان يستخدمونه فى الدراية والنقد؛ نقل السيوطى فى التدريب عن ابن الجوزى قال: "ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع"[٣]. والجهل وغياب العقل هو الذى جعل الوضاعين يقولون: نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له!. يقصد ابن كثير وضاعى الأحاديث فى الفضائل[٤]. وتحدث الذهبى عن الاستحالة والجواز فى سياق حديثه عن انحراف بعض أهل السنة فى حكمه على بعض المتصوفة[*]، مدافعًا عن التصوف المعتدل، ومنبها إلى أن الجرح والتعديل دخل من هذا الباب فى بعض حالاته غير المنصفة فقال: "قال شيخنا ابن وهب – رحمه الله –: ومن ذلك: الاختلاف الواقع بين المتصوفة وأهل العلم الظاهر، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم فى بعض. وهذه غمرة لا يخلص منها إلا العالم الوافى بشواهد

---

(١) تاريخ بغداد ٩/١٧٠.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبى ٢/٥٧٢.

(٣) الباعث الحديث للشيخ أحمد شاكر مع اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص٦٥.

(٤) اختصار علوم الحديث ص٦٦.

(*) انظر فى مدح التصوف من قِبَل الذهبى ترجمة أبى مسلم الخولانى الدارانى التابعى الجليل فى ٤/٧-١٤ سير النبلاء، ومحمد بن واسع البصرى التابعى الجليل ٦/١١٩- ١٢٣ سير النبلاء، وأويس القرنى، السابق ٤/١٩ – ٣٣، وهم عنده زاهدون صالحون عندهم جذور ما يسمى عند المتأخرين بالتصوف الحق المعتدل.

الشريعة. ولا أحصر ذلك فى العلم بالفروع؛ فإن كثيرًا من أحوال المحققين من الصوفية، لا يفى بتمييز حقه من باطله علم الفروع، بل لابد من معرفة القواعد الأصولية، والتمييز بين الواجب والجائز، والمستحيل عقلاً والمستحيل عادة"[1].

إنه يرى أن الخلاف بين أهل الجرح والتعديل وغيرهم – كالمتصوفة – لابد من إعمال العقل فى بعض أحكامهم الجائرة فى حق بعضهم – بالرجوع إلى القواعد الأصولية وعرض أحوال المتصوفة وأحكام الجارحين عليها.

الحفظ والفقه:-

نبه المحدثون إلى أنه يجب على الحافظ أن يكون فقيها والعكس، ذكر ذلك ابن حبان فى مقدمة (المجروحين) له، وجعل لكل حالة جنسًا، قال فى الحالة الأولى: (الجنس الرابع: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندى الاحتجاج بخبره؛ لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد فى الخبر ثقة، حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة – رحمة الله عليه– فقط. فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيها وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغير المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلبه إلى شئ ليس منه، وهو

---

(١) الموقظة ص٨٨-٨٩.

لا يعلم، فلا يجوز عندى الاحتجاج بخبر من هـذا نعتـه، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار"[1].

وقال فى الحالة الثانية: "الجنس الخامس: الفقيه إذا حدث مـن حفظه، وهو ثقة فى روايته لا يجوز عندى الاحتجاج بخبره، إلا إذا حدث من حفظه، فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكـذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظـوا الخبـر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروا أول أسانيدهم يكون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يذكرون بينهم وبين النبى ﷺ أحدًا. فـإذا حدث الفقيه من حفظه فربما صحف الأسماء وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، ووقف المرسل، وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على غير وجهه، فلا يجوز الاحتجاج براويته إلا مـن كتـاب، أو يوافق الثقات فى الأسانيد وإنما احترزنا من هذين الجنسين؛ لأنـا نقبل الزيادة فى الألفاظ إذا كانت من الثقات"[2].

والحق أنّ واقع المحدثين كان يشترط – وبخاصة فى العصور الأولى – الجمع بين "الحفظ والفقه والفهم، والعلم بالعلل، والرجال، والناسخ والمنسوخ؛ وأنّ منهم من مزج الحديث بالفقه والاجتهاد فى الأحكام. كما صنع البخارى فى تراجم وأبواب كتابه، والإمام مالك فى موطئه. والترمذى فى سننه. ومنهم من لم يصنع ذلك اقتصارًا على المتون والأسانيد لا عجزًا ولا قصورا فى الفقه والفهـم بـل

---

(١) مقدمة المجروحين لابن حبان ص ٩٣، تحقيـق محمـود إبـراهيم زايـد، ط٢ ١٤٠٢هـ – ومما تجدر الإشارة إليه أن الفقه فى اللغة معناه (الفهم والعلم)، انظر مادة فقه (المصباح المنير ص ٤٧٩)، لأحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) السابق ص ٩٣ – ٩٤.

اقتصارًا على الجمع، وذلك كما صنع الإمام مسلم والنسائى وأبو داود وابن ماجه. وغيرهم كثيرون[1].

وقد نبه المحدثون أيضًا إلى خطر عدم اشتغال بعض المحدثين بالفقه، قال الخطيب البغدادى: ".... وأهل العلم فى حفظه متقاربون، وفى استنباط فقهه متباينون، ولهذا قال النبى ﷺ: (نَضرَ الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه ليس بفقيه، أو رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"[2]. فأخبر ﷺ أنه قد يحمل الحديث من يكون له حافظا، ولا يكون فيه فقيها، وأكثر كتبة الحديث فى هذا الزمان[3]. بعيد من حفظه، خال من معرفة فقهه، لا يفرقون بين معلل وصحيح، ولا يميزون بين معدل من الرواة ومجروح، ولا يسألون عن لفظ أشكل عليهم رسمه، ولا يبحثون عن معنى خفى عنهم علمه، مع أنهم قد أذهبوا فى كتبه أعمارهم، وبعدت فى الرحلة لسماعه أسفارهم، فجعلوا لأهل البدع من المتكلمن، ولمن غلب عليه الرأى من المتفقهين – طريقا إلى الطعن على أهل الآثار، ومن شغل وقته بسماع الأحاديث والأخبار، حتى وصفوهم بضروب الجهالات، ونبزوهم بأسوأ المقالات، وأطلقوا ألسنتهم بسبهم، وتظاهروا بعيب المتقدمين وثلبهم وضربوا لهم المثل بقول الشاعر:

زوامل للأسفار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر

لعمرك ما يدرى المطىُّ إذا غدا بأحماله أو راح ما فى الغرائر

---

(١) الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ص٢١، ط١، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م. ط عالم المعرفة، جدة.

(٢) قال محققه: إسناده صحيح.

(٣) توفى الخطيب سنة ٤٦٣هـ.

كل ذلك لقلة بصيرة أهل زماننا بما جمعوه، وعدم فقههم بما كتبوه وسمعوه، ومنعهم نفوسهم عن محاضرة الفقهاء، وذمهم مستعملى القياس من العلماء، لسماعهم الأحاديث التى تعلق بها أهل الظاهر فى ذم الرأى والنهى عنه، والتحذير منه، وأنهم لم يميزوا بين محمود الرأى ومذمومه[1]؛ بل سبق إلى نفوسهم أنه محظور على عمومه، ثم قلدوا مستعملى الرأى فى نوازلهم، وعولوا فيها على قولهم ومذاهبهم، فنقضوا بذلك ما أصلوه، واستحلوا ما كانوا حرموه، وحق لمن كانت حاله هذه أن يطلق فيه القول الفظيع، ويشنع عليه بضروب التشنيع"[2].

وهذه الرؤية النظرية انعكست على تراجم الرجال الذين حفظوا أو فقهوا فقالوا بتعديلهم وبوَّؤهم أعلى المراتب وأعطوهم أفضل وأعلى ألفاظ التعديل، قالوا فى (محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم): "الإمام الحافظ فقيه عصره"[3]. وقالوا فى "الكوسج": "الحافظ الإمام الفقيه"[4]. وقالوا فى (الزعفرانى): الحافظ الفقيه الكبير"[5]. وقالوا

---

(١) شهادة حق من إمام منصف، اعتدل فى حكمه، ولم ينحرف عن الصواب، ومع أن الكتاب الذى ذكر فيه الخطيب هذا الكلام يسمى (الفقيه والمتفقه) إلا أنه محدِّث فيه بنسبة مائة فى المائة، وكان عليه أن يسميه (الحديث والمحدثون) فكل شىء فيه من وجهة نظر المحدثين بدليل أنه قال: "...اهتماماً لأمرين: أحدهما: "...متقدمى أئمة أهل الحديث، القائمين بحفظ الشريعة، لأنهم رأس مالى، وإلى علمهم مآلى، وبهم فخرى وجمالى نحو: مالك، والأوزاعى، وشعبة والثورى ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدى، وعلى ابن المدينى، وأحمد بن حنبل، وابن معين، ومن خلفهم من الأئمة الأعلام. "الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى" ٢/١٤٠ ودافع عن المحدثين لا الفقهاء فى ٢/٤٩ :.

(٢) الفقيه والمتفقه ٢/١٩٣-١٤٠.

(٣) تذكرة الحفاظ ص٥٤٦.

(٤) السابق ص٥٢٤.

(٥) السابق ص ٥٢٥.

فى "عمرو الناقد": ثقة فقيه صاحب حيث من الحفاظ المعدودين[١].

معايير ومصطلحات الحفظ والفهم والذكاء والعمر العقلى:

التعليم عند سقراط هو (تذكر متجدد). والتذكر فى جزء منه تذكر لمحفوظ؛ لكن سقراط يرى أن على المعلم – وجزء من عمله تحفيظ التلاميذ – أن يكون كالقابلة، يجعل تلميذه يلد المعارف وذلك عن طريق الحوار والأسئلة[٢].

وعند أفلاطون لابد من استخدام القسوة المعتدلة مع التلاميذ أثناء تعليمهم، "ويبدأ تدريس الثقافة فى وقت مبكر عبر القصص التى يرويها الأهل لأولادهم، ويعلق أفلاطون أهمية كبيرة على محتوى تلك القصص؛ لأن تلك الانطباعات الأولى تشكل نفس الولد اللينة وتحدد طبعه"[٣]. وهل يتم هذا إلا بالتلقين الواعى المنظم؟! ويشدد أفلاطون كثيرًا، ومرات عديدة، على الرقابة، التى لا يفلت منها حتى هوميروس"[٤].

وفى سن السادسة يدخل الأولاد إلى المدرسة، حيث يبدأون أولاً بتعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. وفى سن العاشرة، يخصص للولد ثلاث سنوات للدروس الأدبية؛ وحين يبلغ الثالثة عشرة من عمره، يكون الوقت قد حان للشروع فى دراسة القيثارة،

---

(١) السابق ص ٤٤٦ وللمزيد انظر السابق ص ٥٠ ترجمة ٢٩، ص٥١ ترجمة ٣١، ٥٤ ترجمة ٣٨، ص١٠٧ ترجمة ٩٦، ص١٢٩ ترجمة ١١٦، ص١٨٣ ترجمة ١٧٨، ص٢٠٧ ترجمة ١٩٩، ص٢١٢ ترجمة ١٩٩، ص٤١٧ ترجمة ٤٢٣، ص٤٨٢ ترجمة ٤٩٧.

(٢) ص١٨٤ من (مفكرون من أعلام التربية) جـ٢، مطبوعات اليونسكو، مكتب التربية الدولى، المجلد الرابع والعشرون، ط ١٩٩٤م.

(٣) السابق ص ١٨٧.

(٤) السابق: نفسه.

وهى دراسة تفرد لها ثلاث سنوات، وفى سن الثانية عشرة، يدعى الناشئة إلى الانصراف كليا للتمارين الرياضية أو العسكرية، وهذا ما يقابل سن البلوغ التقليدية.

فى سن العشرين، تبدأ الدراسات العليا للذين تم اصطفاؤهم لمتابعتها؛ استنادًا إلى نتائجهم السابقة(١).

أى أن الذين تقع عليهم هذه التربية يعتمدون على الحفظ المنظم، والتلقين الواعى الهادف فى مرحلة من مراحل عمرهم ثم تبدأ مرحلة جديدة وهى مرحلة إنتاج المعرفة، حيث إن "طلاب أفلاطون لا يقبلون على دراسة الفلسفة أو الجدل إلا فى سن الثلاثين(*).

ويشابه هذا ما حدث مع المحدثين، بقصد، أو دون قصد، لماذا؟ لأن حفظ القرآن أولى وأهم من حفظ الحديث، فشاءت إرادة الله أن يقبل طلاب الحديث عليه وهم فى سن كبير، فى مرحلة الوعى؛ لذلك ليس عجبًا أن يقول ابن خلاد وغيره: "ينبغى للشيخ أن لا يتصدى للحديث إلا بعد استكمال خمسين سنة. وقال غيره: أربعين سنة وقد أنكر القاضى عياض ذلك؛ بأن أقواما حدثوا قبل الأربعين، بل قبل الثلاثين، منهم: مالك بن أنس، ازدحم الناس عليه وكثير من مشايخه أحياء".

لقد تسلم المحدثون طالب العلم كبيرًا بعد حفظ القرآن وشئ من الفقه الذى يتعبد الله به، ربما يقسو محفظو القرآن على التلاميذ الصغار- مما دعا المربين المعاصرين إلى التنبيه إلى الرفق بهم، وهذا أمر نبه إليه ابن خلدون لأن القسوة على الطفل قد تعلمه

---

(١) السابق ص ١٨٨.

(*) نقل إخوان الصفا عن أفلاطون قوله: "العلم تذكر والجهل نسيان": رسائلهم ٢٩٣/٣، المطبعة العربية، أربعة أجزاء ١٩٢٨م.

الجبن والكذب(*)، والقسوة المعتدلة أمر اشترك فيه اليونانيون مع المسلمين و"قبل المدرسة، تقع تربية الأولاد على عاتق الأهل (فى الجمهورية تتم تربيتهم جماعيا دون أن يعرف الولد والديه) الذين يتعين عليهم معاملتهم بقسوة معتدلة؛ لأن "الرخاوة تجعل طبع الولد صعبا سريع الانفعال وعرضه لبوادر غضب عنيفة لأسباب تافهة، كما أن فرض قيود قاسية وشديدة تجعل منهم أشخاصا خنوعين أذلاء، مبغضين للبشر، وغير مهيأين للحياة الاجتماعية"(١). والحق أنّه ينبغى أن تكون قسوة ذات هدف ولها غاية ومعتدلة كما سبق.

قال ابن خلدون – واصفًا للواقع التربوى الإسلامى-: "اعلم أن تعليم الولدان للقرآن شعار من شعائر الدين، أخذ به أهل الملة، ودرجوا عليه فى جميع أمصارهم، لما يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من آيات القرآن وبعض متون الأحاديث. وصار أصل التعليم الذى ينبنى عليه ما يحصل بعد من الملكات؛ وسبب ذلك أن تعليم الصغر أشد رسوخا وهو أصل لما بعده؛ لأن السابق الأول للقلوب كالأساس للملكات، وعلى حسب الأساس وأساليبه يكون حال ما يبنى عليه"(٢).

وقد نبه علماء الصحة النفسية إلى ما نبه إليه اليونانيون والمحدثون، قالوا: "يجب أن نجنب الأطفال الكسل والبطالة والدعة والراحة؛ لأن أروح الناس أتعب الناس، وأتعب الناس أروح الناس. السعادة فى الدنيا والسعادة فى العقبى لا يوصل لها إلا على جسر من التعب... فإذا رأى الوالدان أن الطفل حسن الفهم، صحيح

(*) المقدمة ص ٥٤٠ ط دار الشعب، الفصل الحادى والثلاثون.

(١) مفكرون من أعلام التربية، ص ١٨٧.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٥٠٥ ط دار الشعب.

الإدراك، جيد الحفظ واع فهذه من علامات قبوله وتهيؤه للعلم، وإن رأى الوالد خلاف ذلك فعليه أن يحول طاقاته إلى أمور حرفية أخرى يجد فيها الطفل متنفسًا لتوظيف هذه القدرات[1].

وممن شارك برأيه فى اشتراط صفة الوعى فى طلب العلم- الفارابى، حيث أشار إلى خصال يجب أن تتوفر فى الرئيس، رئيس المدينة الفاضلة يمكن إيجازها فيما يلى:

أن يكون تام الأعضاء، سليم الجسم، وأن يكون جيد الفهم والتصور، وأن يكون جيد الحفظ لما يفهم ولما يراه ويسمعه، وأن يكون جيد الفطنة ذكيا، إذا رأى الشيء بأدنى دليل فطن له، وأن يكون محبا للتعليم والاستفادة، وأن يكون معتدلاً فى طلب الملذات، وأن يكون محبا للصدق وأهله مبغضا للكذب وأهله[2].

وممن شارك الجميع الجاحظ المعتزلى، قال: "قالوا الحفظ عدو الذهن؛ ولأن مستعمل الحفظ لا يكون إلا مقلدًا، والاستنباط هو الذى يفضى بصاحبه إلى برد اليقين وعز الثقة، والقضية الصحيحة أنه متى أدام الحفظ أضر ذلك بالاستنباط، ومتى أهمل النظر لم تسرع إليه المعانى، ومتى أهمل الحفظ لم تعلق بقلبه، وقل مكثها

---

(١) د. سيد صبحى، الإنسان وصحته النفسية ط ١٤٠٧هـ- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ط المطبعة التجارية الحديثة ص١٨٥. ومن الطريف أنه نقله من المحدث (ابن القيم) من تحفة المودود بأحكام المولود عن ص ١١ من ط١ ١٩٧٩، دار الكتاب العربى بيروت.

(٢)عادل الأشول، علم النفس الاجتماعى ص ٣٥٢ - ٣٥٣، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١٩٨٧م. وفى أهمية الحفظ وأن يروى الصبى الرجز ثم القصيد انظر ص ٢٣٠ من التربية فى الإسلام للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى، ط دار المعارف.

فى صدره، وطبيعة الحفظ غير طبيعة الاستنباط"[1]. والجاحظ يدعو إلى تكامل الحفظ والفهم معًا.

كما أن الفراعنة نبهوا إلى أهمية الحفاظ قال أساتذة تاريخ التربية والتعليم: "غلب على تعليم القراءة والكتابة استخدام الأشكال التقليدية فى التدريس، وأهمها التقليد والتكرار، وخاصة إذا علمنا صعوبة تعلم اللغة المصرية القديمة،... وأما الأدب فكان يعلم بطريقة الحفظ والاستظهار، وخاصة الأدب الدينى، وأما مناقشة النصوص الدينية وشرحها فكانت حقا قاصرا على كبار الكهنة، ولذلك فقد اعتمدت طريقة تدريسها على الحفظ الآلى، وقد أدى هذا النوع من الثبات فى التقاليد المصرية القديمة والحياة الاجتماعية، ووقع العقل أسيرًا لقدسية الكلمات التى لو أخطأ المصرى القديم فيها حقت عليه لعنة الآلهة وغضبها..."[2].

وإذا كان اليونانيون بنوا طريقة الحفظ فى مراحل الطفولة على الحفظ الواعى والحوارات - حوارات أفلاطون - فإن علماء الحديث نبهوا إلى مثل هذه الأشياء من مثل:

الحفظ مع الفهم:

أشار علماء التربية إلى أن المعرفة التى يحصلها الإنسان صنفان كبيران، الأول: معرفة عن الشىء Knowledge about،

---

(١) مجموعة رسائل الجاحظ تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، رحمه الله، جـ٣، ص ٢٩-٣٠، القاهرة، ١٩٧٩. وفى جهود المعتزلة فى التربية انظر "مدارس التربية فى الحضارة الإسلامية، دراسة وتطبيق" د. حسان محمد حسان ود. نادية جمال الدين، دار الفكر العربى ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م. ص٢٨.

(٢) تاريخ التربية والتعليم، د. سعد مرسى أحمد، د. سعيد إسماعيل على، عالم الكتب، ١٩٨٠، ص٣٣، القاهرة.

والثانى: تعرف بالشىء Knowledge of acquaintance[1]. وقد انتبه علماء الحديث إلى مثل هذه الأمور، فقاموا بتقسيم علم الحديث إلى جانب تطبيقى هو (علم الرواية) وآخر نظرى (علم الحديث دراية)، وسبق أن اعترضت على هذا المسمى فى رسالتى للماجستير وقلت: إنه علم له أصول ومباحث ومسائل وليس علوما، وليس هناك علم رواية وآخر علم دراية، فهو مثل كل العلوم له قواعده وأصوله ثم تطبيقاته، والمقصود بالدراية قواعد وأصول هذا العلم التى تجعل (الراوى) على دراية بما يروى: هل هو صحيح أم باطل؟ وشروط التحمل والأداء... الخ. وقد تحدثوا فى مباحث الدراية عن علم الحديث الذى يضطلع بتفسير الألفاظ العربية والمعانى الصعبة؛ لأنهم أدركوا أن لهذا الشرح والتفسير أثرًا كبيرًا فى سرعة الحفظ.

وخير شاهد على التطبيق والتنظير هو النصوص، تلك الأدلة المادية، التى تقنع طلاب العلم وأساتذته:

قال الحاكم فى "معرفة علوم الحديث" – الجانب التنظيرى-: "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع؛ وليس لهذا النوع من العلم أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة فى كتابى الإمامين البخارى ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"[2].

---

(١)التعلم عند برهان الإسلام الزرنوجى د. سيد أحمد عثمان، ص١٦٥، ط٢، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م. الأنجلو المصرية.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٩، مكتبة المتنبى، حققه الدكتور السيد معظم حسين.

وانعكس اشتراط الفهم مع الحفظ على أحكامهم على الرواة، قال الذهبي في التذكرة: "يحيى بن بكير، قال أبو حاتم: كان يفهم هذا الشأن[1]. وقال حماد بن زيد في حجاج بن أرطأة: كان أفهم لحديثه من سفيان[2]. وقال ابن عدى: " قال أبو حاتم الرازى: ما خلفت بعده مثله: علما وفقها وصيانة وصدقا، وهذا ما لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله، ولقد كان من هذا الأمر بسبيل) [3]. وقال ابن يونس في (نعيم بن حماد): كان يفهم الحديث[4].

وروى الخطيب البغدادى في الفقيه والمتفقه[5] بسنده مرفوعا إلى الرسول ﷺ: "كونوا دراة ولا تكونوا رواة، حديث تعرفون فقهه خير من ألف ترووونه" أ.هـ. ومع أن الحديث مما عملته أيدى الرواة؛ لأن الرواية والدراية مصطلحات حادثة؛ إلا أنني أوردته للدلالة على أن المحدثين كانوا على وعى بعملية الدراية. والقراءة مع الفهم نبه إليها علماء الحديث – وإن كان السياق سياق حديث في الآداب ومنها الشعر؛ روى الذهبى نقاشاً حدث بين أبي بكر محمد بن داود بن على الظاهرى وابن سريج فقال: "... فغضب ابن سريج، وقال: أنت بكتاب (الزهرة)[*] أمهر منك بهذه الطريقة، وقال وبكتاب (الزهرة) تعيرنى؟ والله ما تحسن تستتم قراءته قراءة من يفهم..."[6].

---

(١) ص ٤٢٠، ٤٢٥ من تذكرة الحفاظ. وانظر الميزان ٣٩١/٤ نفس الترجمة.
(٢) الكاشف للذهبى ٢٠٥/١.
(٣) مختصر الكامل لابن عدى: ص٨٧.
(٤) الميزان ٢٧٠/٤.
(٥) الفقيه والمتفقه: ١٥٦/٢-١٥٧ وحكم محققه بضعفه ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، الرياض، السعودية.
(*) ذكر الذهبى أن محمد بن داود الظاهرى له كتاب (الزهرة) في الآداب والشعر (سير النبلاء: (١١٠/١٣).
(٦) السابق ١٠٩/١٣.

وانعكس شرط الفهم على ألفاظ الجرح والتعديل، فقد يقول أحدهم: "فلان من أهل الفهم والأمانة" قاله ابن خراش فى محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ[1].

ونقل الذهبى عن ابن حزم أنه جعل شرط "الدراية" من شروط العلماء فقال: "قال أبو محمد بن حزم فى بعض تواليفه: أعلم الناس من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها وأدراهم بصحتها... قال: وما نعلم هذه الصفة - بعد الصحابة- أتم منها فى محمد بن نصر المروزى، فلو قال قائل: ليس لرسول الله ﷺ حديث ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد بن نصر، لما أبعد عن الصدق"[2].

أما النص القادم فهو يحمل دلالة قطعية الثبوت على أن المحدثين ميزوا بين الحفظ فقط، والحفظ مع الفهم، جاء فى ترجمة (يحيى بن محمد بن صاعدين كاتب مولى أبى جعفر المنصور أنه الحافظ الإمام الثقة). وقال الدارقطنى: ثقة ثبت حافظ، وقال أحمد ابن عبدان - الشيرازى: هو أكثر حديثا من محمد بن محمد الباغندى، ولا يتقدمه أحد فى الدراية. قال أبو على النيسابورى: لم يكن بالعراق فى أقران ابن صاعد أحد فى فهمه، والفهم عندنا أجل من الحفظ، وهو فوق ابن أبى داود فى الفهم والحفظ"[3].

وحذر المحدثون من عدم الفهم بالنسبة لبعض طلاب الحديث فقالوا: (سليمان ابن عبد الرحمن. قال أبو حاتم: سليمان أروى الناس عن الضعفاء، وعندى هو فى حد لو وضع له حديث لم

---

(١) شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل للشيخ مصطفى إسماعيل ص٦٣، مكتبة ابن تيمية ،مصر، ط١ ١٤٠٠هـ - ١٩٩١م. وانظر أيضاً ص٣٣.

(٢) سير النبلاء ١٤/٤٠.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبى: ٢/٧٧٦ ترجمة ٧٧١.

يفهم"[1]. وقالوا فى (محمد بن كثير المصيصى): "قال أبو داود: لم يكن يفهم الحديث"[2].

ونبهوا إلى ما يسمى الآن بـ (أصحاب التربية الخاصة)، فاقدى بعض النعم كالسمع والنطق والرؤية، حيث تودعهم الدول المتقدمة الآن فى بيوت للرعاية الخاصة من مثل معاهد السمع والكلام ومدارس التربية الفكرية ذكروا أن (سليمان بن حرب) قال فى (عفان بن مسلم الصغار): "كان بطيئا، ردئ الحفظ بطئ الفهم. قال: والله! لقد دخل عفان قبره وهو نادم على رواياته عن شعبة[3].

إن المحدثين بتنبيههم على الفهم بجانب الحفظ يكونون قد وافقوا - فى سبق لهم- علماء التربية المعاصرين، قال أحد رواد التربية، وهو الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى مسجلاً خلاصة آرائه فى العملية التعليمية: "ونحن نرى أن موازين الاختبار - تحصيل الطلاب- لا تعتمد على الذاكرة وحدها؛ بل على الفهم أيضا. فهى اختبار للذاكرة والذكاء معًا"[4].

الحفظ والذكاء:-

انتبه المحدثون إلى أهمية الذكاء فى الفهم والتحصيل فمدحوا الرواة الذين جمعوا بين الذكاء والحفظ، ونبهونا إلى ذلك فى مواطن كثيرة، منها ما جاء فى ترجمة "محمد بن جرير الطبرى" من أنه "أكثر الترحال ولقى نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر

---

(١) تذكرة الحفاظ ص ٤٣٨.

(٢) الميزان ٤/١٨-١٩.

(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص٦١٦رقم ١٥٥٠.

(٤) التربية فى الإسلام ص١٨٨ للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى، ط دار المعارف، ١٩٨٣م.

علمًا وذكاءً، وكثرة تصانيف[1]. وما جاء فى ترجمة البخارى من أنه (شدا وصنف وحدث وما فى وجهه شعرة، وكان رأسا فى الذكاء، رأسًا فى العلم، ورأسا فى الورع والعبادة[2].

وجاء فى ترجمة (عبد الله بن مظاهر) أنه "الحافظ البارع، أحد الأذكياء الأفراد، أبو محمد الأصبهانى. بلغنا أنه حفظ المسند جميعه، ثم شرع فى حفظ أقوال الصحابة[3].

وقالوا بالذكاء فى النصوص التالية؛ لكنهم استعملوا مرادفات له، فأطلقوا الكياسة ومدحوا من توفرت فيهم هذه الصفة، مثلما جاء فى ترجمة (فطر بن خليفة الذى روى له البخارى ووثقه أحمد وغيره – وقال أحمد مرة: ثقة حافظ كيّس[4].

وقال العجلى: "معلى بن أسد العمّى: بصرى ثقة شيخ كيس وكان معلما[5]. وقال أيضا: "هشام بن إسماعيل العطار: ثقة، رجل صالح، شيخ كيس صاحب سنة"[6].

ونقل ابن عدى: "... قال أبو عروبة فى محمد بن يحيى بن كثير: كان كيسا من أهل الصناعة، ولم يأنف مشايخنا حين قدم إبراهيم بن سعيد الجوهرى أن خرجوا إليه، فكتبوا عنه: محمد بن يحيى بن كثير وابن شكام وغيرهما"[7]. وعد الشيخ مصطفى

---

(١) سير النبلاء: ١٤/٢٦٧.
(٢) تذكرة الحفاظ ص ٥٥٥.
(٣) سير النبلاء ١٤/٥٦٣.
(٤) الميزان ٣/٣٦٤.
(٥) ثقات العجلى ص ٤٣٥.
(٦) السابق ص ٤٥٦.
(٧) مختصر الكامل ص٨٩.

إسماعيل قولهم: "فلان فطن صحيح كيس" من ألفاظ التعديل الرفيعة جدًا التى يحتج بمن قيلت فيهم[١].

والحق أن المحدثين لم يكتفوا بالحكم على الرواة بالذكاء فى الكتب (الخالصة) لرواة الحديث فقط بل تعدى هذا الأمر إلى الحكم على غير المشتغلين به فى كتب التاريخ، والموسوعات التى صنفها المحدثون أنفسهم، قال الذهبى: "محمد بن زكريا. الرازى الطبيب صاحب التصانيف، من أذكياء أهل زمانه"[٢].

وجاء فى ترجمة محمد بن داود بن على الظاهرى أنه "يضرب المثل بذكائه"[٣]. ومع أن (الخبيث) (طاغية الزنج) - "على بن محمد بن عبد الرحمن العبدى، - افترى، وزعم أنه من ولد زيد بن على العلوى، وكان منجما طرقيا، وحروريا ماكرًا، وداهية منحلاً، على رأى فجرة الخوارج- كل هذا لم يمنع الذهبى من أن يقول: (كان ذكيا)[٤].

وجاء فى ترجمة فيلسوف الأندلس، أبو بكر، محمد بن يحيى بن الصائغ السرقُسطى الشاعر. أنه (كان يضرب به المثل فى الذكاء)[٥].

ونقل الذهبى عن ابن بَشْكُوال أنه قال فى (أبى الحسن على بن عبد الله ابن محمد بن سعيد بن موهب، الجذامى الأندلسى كان من أهل المعرفة والعلم والذكاء والفهم، حجة"[٦].

---

(١) شفاء العليل ص٤٥ وللمزيد من ورود كلمة (كيس) فى التراجم انظر ص٤٨٤، ٤٥٨ من تذكرة الحفاظ والميزان ٣٥/٢، ٢٥/٤، وهدى الساري لابن حجر ص ٥٧٠.

(٢) سير النبلاء ٣٥٤/١٤.

(٣) السابق ١٠٩/١٣.

(٤) السابق ١٢٩/١٣.

(٥) السابق ٩٣/٢٠.

(٦) السابق ٤٨/٢٠.

ومثلما قالوا بالذكاء والكياسة قالوا بتوقد الذهن، قالوا في "الضبى، أبو الطيب محمد بن المفضل بن سلمة بن عاصم الضبى": "له ذهن وقاد"[1]. ولم يَنْسَ المحدثون تسجيل ظاهرة الذكاء التى لاحظوها على الرواة الذين اشتغلوا بغير الحديث وكانوا مقلين من الرواية، مما اضطرهم إلى تسجيل أسمائهم وما قيل فيهم فى كتب الجرح والتعديل، لقد غلب عليهم الاشتغال بأحد العلوم مع الرواية القليلة، كباقى التراجم الستة السابقة فإنهم لم يكونوا رواة للحديث. جاء فى ترجمة "عين القضاة: "عبد الله بن محمد" الذى له كلام فى التصوف البدعى الفلسفى – أنه: أحد أذكياء بنى آدم"[2].

وجاء فى ترجمة (السيف) الآمدى أنه "المتكلم صاحب التصنيف، على ابن أبى على قد نفى من دمشق لسوء اعتقاده، وصح عنه أنه كان يترك الصلاة، فنسأل الله العافية. وكان من الأذكياء"[3].

وجاء فى ترجمة (الشهاب السهروردى الفيلسوف"؛ أنه "قتل لسوء معتقده، وكان أحد الأذكياء"[4]. و "محمد بن على القاضى أبو الحسين البصرى" هو شيخ المعتزلة، ليس بأهل للرواية... وله تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته"[5].وعلى بن عقيل: "حنبلى، وأحد الأعلام، وفرد زمانه علمًا ونقلاً، وذكاءً وتفننا" ومع ذلك فقد (خالف السلف) ووافق المعتزلة فى عدة بدع"[6]. أما أبو

---

(١) السابق ٣٦١/١٤.

(٢) الميزان ٣٢٠/٣، وقد وردت كلمة (لبيب) فى ترجمة ابن ماكولا (كان لبيباً حافظا عارفا يرشح للحفظ) تذكرة الحفاظ ص ١٢٠٤ وانظر شاهداً آخر على الذكاء فى ص ٤٦١– ٤٦٢ من مختصر الكامل لابن عدى.

(٣) الميزان ٢٥٩/٢

(٤) السابق ٢٨٢/٢.

(٥) السابق ٦٥٥/٣.

(٦) السابق ١٤٦/٣.

الفرج الأصبهانى فهو: "صدوق، تصانيفه كثيرة سائرة. وكان سريع البادرة"(١).

وفى أثناء حكم النقاد على الرواة بأنهم حفاظ وفقهاء وأصحاب ذكاء قد يكون فى العقليات، أو الطب، أو أى مجال، قد يكون ذكاءً سياسيًا كما فى ترجمة (طاغية الزنج على بن محمد بن عبد الرحمن العبادى)، أى أن أفعال وأقوال وكل تصرفات الإنسان قد تدل على ذكائه أو غبائه، كما أشاروا فى اشتراطهم للفهم إلى أن بعض الرواة "بطئ الفهم" والفيصل فى الحكم على الرواة بالذكاء عندهم هو سرعة التحصيل، وقد وردت مشتقات لفظ" عندهم فى مواطن منها:

جاء فى ترجمة أحد الرواة: "قال عمر بن الحاجب: كان إماما ثقة حافظا مبرزًا فصيحا حصل ما لم يحصل غيره"(٢).

وجاء فى ترجمة أحدهم:"قال أبو محمد المنذرى يقال إنه لم يبلغ أربعين سنة، وكان فهما متيقظا محصلاً جمع مجاميع وكانت له همة جيدة"(٣).وجاء فى ترجمة أحدهم: "وسمع الحافظ عبد الغنى إذ ذاك المعجم الكبير وحصله"(٤). وجاء فى أخرى: "طوف أبو الوليد البلاد وحصل الأسانيد والغرائب"(٥).

---

(١) السابق ١٢٣/٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ص ١٤٠٤.

(٣) السابق ص ١٤٠٥.

(٤) السابق ص ٩١٧.

(٥) السابق ص (١١٥٥) ثم بعد جمع مادة كافية وجدت مصطلح (التحصيل) فى كتاب الشذا الفياح (مرجع قادم) ٤٠٨/١ فى مبحث (آداب طالب الحديث)، قال الأبناسى: "ويجتهد فى تحصيل الفائدة سواء وقعت له بعلو أو نزول".

أردت بسوق الأمثلة الاستدلال على أن المحدثين استخدموا مصطلح (التحصيل) بمشتقاته قاصدين به (الحفظ) من أجل الاستفادة بالمحفوظ واسترجاعه وقت الحاجة إليه. وقد نبه المحدثون إلى أن الحكم على الرواة أو النقاد بالفهم أو الحفظ، لا يكون إلا بالاختبار، قال الذهبي: "ومع كون ابن عجلان متوسطا في الحفظ، فقد ورد ما يدل على جودة ذكائه، روى أبو محمد الرامهرمزي بسنده إلى يحيى بن سعيد القطان، قال: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان، وبها ممن يطلب العلم مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وابن إدريس، ويوسف السمتي، فقلنا: نأتي ابن عجلان، فقال يوسف: نقلب عليه حديثه حتى ننظر فهمه – قال: ففعلوا فما كان عن سعيد عن أبيه – فعن أبيه جعلوه، وما كان عن أبيه جعلوه عن سعيد، فقال يحيى: لا أستحل؛ فدخلوا فسألوه فمر فيها، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ، فقال: أعد، فعرض عليه، فقال: ما سألتموني عن أبيه فقد حدثني على بن يوسف بن خالد فقال: إن كنت أردت شيني وعيبي فسلبك الله الإسلام..."[1]. ومثال آخر على الاختبار لمعرفة التحصيل والنجاح في الاختبار – ما هو مشهور في مبحث (المقلوب) من أن "البخاري قدم بغداد، فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث. وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه، وألقوها عليه؛ فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة؛ التفت إليهم فرد كلَّ متن إلى إسناده، وكلَّ إسناد إلى متنه؛ فأذعنوا له بالفضل"[2].

---

(١) الميزان ٣/٦٤٥.

(٢) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسي، ١/٢٣٠، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

مع ملاحظة أنَّ نوع القلب يؤثر فى الحكم على الراوى، لذلك نبه المحدثون قائلين: "إذا كان السبب يرجع إلى الاختبار والامتحان نحو قصة العلماء مع البخارى فهذا أمر جائز..."[1].

وقد نبه المحدِّثون إلى أهمية (اختبار) عدالة الراوى وضبطه، لمعرفة درجة مروياته من القبول - بدرجاته - والرد - بدركاته - (الدرجات السلبية). قال ابن حبان: "الحسن بن على بن زكريا، أبو سعيد العدوى، كان ببغداد فى أحياء أيامنا، فأردت السماع منه للاختبار... ثم تتبعت عليه ما حدث به فلقيته قد حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات"[2]. وقال: "آباء بن جعفر، أبو سعيد. كان يقعد يوم الجمعة بحذاء مجلس الساجى فى الجامع ويحدث، ذهبت إلى بيته للاختبار، فأخرج إليه أشياء خرجها فى أبى حنيفة،... فرأيته قد وضع على أبى حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث"[3].

وقال أيضا: "أحمد بن محمد بن حرب الملحمى أبو الحسن. أردت السماع منه للاختبار فأخذت بعض الأجزاء من بعض مَن كان معنا بجرجان لأسمع منه بعض ما فيه، فرأيته حدث عن على بن الجعد عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك، قال: "قال رسول الله ﷺ: ليس الخبر كالمعاينة، فعلمت أنه كذاب يضع الحديث فلم أشتغل به، ولكنى ذكرته ليعرف اسمه لئلا يحتج به مخالف أو موافق فى شئ يرويه"[4].

---

(١) ص١٣٢ من كتاب الدكتور صبرى المتولى- وفقه الله- علم الحديث النبوى، ط مكتبة زهراء الشرق، ط١ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. مع ملاحظة أن القلب إذا كان لغير الاختبار صار خطأ من الراوى يخل بضبطه إذا كان عن غير عمد، وسرقة إن كان عامدا.

(٢) المجروحين ٢٤١/١.

(٣) نقله الذهبى فى الميزان ١٧/١، وانظر المجروحين ١٨٤/١.

(٤) المجروحين ١٥٤/١.

وقال الذهبى: "أحمد بن محمد بن الصلت... كذاب وضاع". ونقل عن ابن حبان قوله: "راودنى أصحابنا على أن أذهب إليه، فأسمع منه، فأخذت جزءًا لأنتخب منه، فرأيته حدث عن يحيى بن سليمان بن نضلة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر- مرفوعا: رَدُّ دانق من حرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة. ورأيته حدث عن هناد، عن أبى أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: رد دانق من حرام أفضل عند الله من مائة ألف تنفق فى سبيل الله. فعلمت أنه يضع الحديث، فلم أذهب إليه، ورأيته يروى عن جماعة ما أحسبه رآهم[1].

وطريقة "الاختبار" السابقة إذا كان الراويان متعاصرين، أما إذا تأخر الناقد زمنيا، أو لم يرحل إليه، بل وصلته مروياته وجادة، فإن "السبر" و(التتبع) و(التفتيش)... الخ تكون هى الطرق المثلى لمعرفة ضبط الراوى وعدالته.

قال أبو حاتم: "سبرتُ أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط فى رواية المتأخرين عنه موجودًا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به"[2].

وقال ابن حبان: "الهذيل بن الحكم أبو المنذر. منكر الحديث جدا، فلست أدرى السبب الموجب للمناكير فى حديثه كان منه أو من عبد العزيز بن أبى رواد؟ لأن عبد العزيز ليس فى الحديث بشىء، وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئًا

---

(١) الميزان: ١/١٤٠.

(٢) المجروحين لابن حبان: ٢/١٢.

منكرًا لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر، على أن مجانبة ما روى أحرى حتى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات متعرية عن المناكير"[1].وقد وردت كلمة (السبر) عند المحدثين عدة مرات غير ما سبق[2].

أما لفظتا (تبحرت) و(فتشت) فقد وردتا عندهم مرات[3]. ووردت لفظة (يتتبع خطأه)[4]. مرة، ووردت كلمة (تدبرت)[5] مرة واحدة. وقد أطلق ابن عدى ألفاظا من مثل: "ذهبت إلى الكرخ – أسيد بن زيد بن نجيح – ونزل فى دار الحذائين، فأردت أن أقول له: يا كذاب! ففرقت من شفار الحذائين. وقال النسائى: متروك الحديث. وقال ابن عدى: وأسيد هذا يتبين على رواياته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"[6]. وقال فى موضع آخر، فى أحد التراجم: "أتيته إلى مكتبه"[7]. ونقل الذهبى عن ابن عدى قوله فى على بن الجعد، الذى روى له البخارى: "لم أر فى رواياته حديثا منكرا إذا حدث عنه ثقة"[8].

واستخدم ابن عدى لفظ (الاستقصاء) فى ترجمة "سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان البصرى". والنص نقله ابن حجر عن ابن عدى

---

(١) السابق ٣/٩٥.
(٢) انظر للمزيد ٣/٢٧ (السابق)، ٢/١٢٣، ٢/٧٣، ١/٢٤٠، ٢/٤٣، ١/٣١٤.
(٣) انظر فى (تبحرت) مقدمة تحقيق مختصر الكامل لابن عدى. وص١٨، ٣٠١، ٣/٦٤٢ ميزان وص ٣٠٢، ص١٦٣. وانظر فى "فتشت" نفس مواضع (تبحرت) بالإضافة إلى ٧/٤٨من سير النبلاء.
(٤) الميزان ٣/١٨٤.
(٥) تذكرة الحفاظ ص ١٦٧.
(٦) مختصر الكامل ص١٧٠.
(٧) السابق ص١٥٥.
(٨) الميزان ٣/١١٦ – ١١٧.

فقال: "وأورده ابن عدى فى الكامل ونقل عن الدولابى عن السعدى، قال: سعيد بن عفير فيه غير لون من البدع، وكان مخلطا غير ثقة، ثم تعقب ذلك ابن عدى فقال: هذا الذى قاله السعدى لا معنى له، ولا بلغنى عن أحد فى سعيد كلامٌ، وهو عند الناس ثقة ولم ينسب إلى بدع ولا كذب، ولم أجد له بعد استقصائى لحديثه شيئا ينكر عليه سوى حديثين رواهما عن مالك فذكرهما، وقال: لعل البلاء فيهما من ابن عبيد الله لأن سعيد بن عفير مستقيم الحديث"(١).

وقال الحاكم: "محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق... مرض فى الآخر، وتغير بزوال عقله سنة أربع وثمانين، وعاش بعدها ثلاث سنين قصدته فيها فوجدته لا يعقل"(٢). وقال ابن حبان فى أحد التراجم (ذاكرته) (٣). وقال - أيضا - فى موضع آخر: "خرجت إلى قريته فكتبت عنه - أحمد بن محمد بن الفضل القيسى- شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوعة"(٤).

ومن طرق الاختبار (الإدخال) على الراوى، وبعدها يتم تحديد: هل هو ممن يقبل التلقين والإخال أم لا؟ روى ابن حبان: "سمعت هارون بن عيسى بن المسكين ببلد الموصل قال: سمعت أحمد بن منصور الرمادى يقول: كنا عند أبى نعيم نسمع من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين؛ قال: فجاءنا يوما يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبى نعيم، وأدخل فى خلالها ما ليس من حديثه، وقال: أعطه بحضرتنا حتى يقرأ. وكان أبو نعيم إذا قعد فى تلك الأيام للتحديث كان أحمد على يمينه ويحيى على يساره، فلما

---

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥٧١.
(٢) الميزان ٩/٤.
(٣) السابق ١٣٠/١- ١٣١.
(٤) السابق ١٤٨/١.

خف المجلس ناولته الورقة فنظر فيها كلها ثم تأملنى، ونظر إليها ثم قال – وأشار إلى أحمد–: أما هذا فآدب من أن يفعل مثل هـذا، وأما أنت فلا تفعلن، وليس هذا إلا من عمل هذا، ثم رفس يحيى رفسة رماه إلى أسفل السرير، وقال: على تعمل! فقام إليه يحيى وقبله وقال: جزاك الله عن الإسلام خيرًا. مثل من يحدث إنما أردت أن أجربك"[1]. والتجريب هنا له معنى غير التجريب عند علماء الكيمياء.

والذى يقبل التلقين يفشل فى اجتياز الاختبار ويحكم عليه بالجرح، وفقد الضبط، جاء فى ترجمة (أحمد ابن إسماعيل، أبو حذافة السهمى راوى الموطأ عن مالك، أنه (أدخلت عليه أحاديث فى غير الموطأ فرواها"[2]. وبذلك يكون المحدثون قد نبهوا إلى ما يدعو إليه علم النفس الحديث، مع الفارق الزمنى والفارق فى الظروف والملابسات، ودقة المنهج الأول تعتمد على الملاحظة، والثانى يعتمد على الأجهزة العلمية بحسب تقدم التكنولوجيا. حيث دعا علماء النفس إلى ما يسمى (بالمقابلة) وهى: محادثة منظمة ذات هدف تتم بين فرد هو الباحث – الناقد هنا – وفرد آخر– الراوى – وهى تستهدف تحقيق عدة أهداف من بينها: الحصول على بعض المعلومات عن موضوع معين – درجة الراوى قبولا وردا[*] – أو إجراء اختبار[3].

---

(١) المجروحين لابن حيان: ٣٣/١.

(٢) الميزان ٨٣/١ وانظر أيضا: ٨٢/١ن ص ٢٣٥ من شفاء العليل، ص٨٤١من تذكرة الحفاظ والميزان ٥٩/٣، ٦٩.

(*) الجمل الاعتراضية فى هذا النص من عندى.

(٣) سيكولوجية النمو للدكتور نبيل حافظ وآخرين ص ٢٢، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة عين شمس سنة ١٩٩٣م. لا ناشر.

كذلك نبه المحدّثون إلى ما توصل إليه علماء النفس الآن من أن "الذكاء هو قدرة الفرد على التعلم" وهذا التعريف لكلفن Golvin. وتعريف يوسف مراد للذكاء بأنه (حدة الفهم الفطرية التى تهيئ الإنسان لاكتساب أكبر قدر من المعارف فى أقصر مدة ممكنة[١]. ونبهوا إلى ما توصلوا إليه من (أن معنى الذكاء لا يقتصر على سرعة الفهم، بل يشمل أيضا القدرة على تحصيل المعلومات، والفارق هنا بين متوسط الذكاء وبين النابغة-هو السرعة فى التحصيل من جهة وكثرة ما يحصل من جهة أخرى؛ ولذلك كثيرًا ما تسمى اختبارات الذكاء العام باختبارات الاستعداد المدرسى؛ لأن صدقها يتحدد فى العادة فى ضوء محكات التحصيل الأكاديمى[٢].

كما أن الذكاء تكوين فرضى، فهو لا يشير إلى شئ مادى ملموس يمتلكه الشخص ولا يلاحظ ملاحظة مباشرة، ومن ثم لا يقاس قياسًا مباشرًا، ولذلك نستدل عليه عن طريق آثاره أو النتائج المترتبة عليه، ونتلخص هذه الآثار والنتائج فيما سبق من تعريفات للذكاء[٣].

وإذا كان واقع المحدثين لنقد المرويات واختبار ضبط الرواة قد نبه إلى ما دعا إليه علماء النفس- فى بعض منه-؛ فإن ابن الجوزى المحدث، تناول هذا الأمر بالدراسة فى كتاب "أخبار الأذكياء" حيث ذكر: "إذا كان حد الفهم أو تعريفه هو العلم بمعنى القول عند سماعه؛ فإن حد الذكاء هو: سرعة الفهم وحدته، وقد يقصد به كمال الفطنة وتمامها"[٤].

---

(١) علم النفس التعليمى ص ٢٠٠ للدكتور سيد محمد خير الله وآخرين، ١٩٨٤-١٩٨٥، مطبوع على نفقة وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس.

(٢) السابق ص٢١٠.

(٣) السابق ص ٢١٢.

(٤) أخبار الأذكياء لابن الجوزى، ص ١٠-١٢، تحقيق: محمد مرسى الخولى، القاهرة مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٠م.

إن الذين قاموا بدراسات عن الذكاء عند الطلبة الذين وصفوا بأنهم (موهوبون) أو (متفوقون عقليا) أو (مبتكرون)- أثبتوا أن هناك علاقة بين الذكاء والتحصيل؛ ففى "دراسة أجراها محمد نسيم رأفت وعبد السلام عبد الغفار وفيليب صابر (١٩٦٧) ومحمد على حسن (١٩٧٠) وأديب الخالدى (١٩٧٢)" توصلوا إلى أن "الطالبة المتفوقة تحصيليا والطالب المتفوق تحصيليا عن العادية والعادى من بين تلميذات وتلاميذ المدارس الثانوية العامة بمصر - تميزوا بارتفاع مستوى الذكاء والمثابرة والتصميم والاكتفاء الذاتى[١]. وقال الدكتور عبد السلام عبد الغفار- تحت عنوان "التحصيل الدراسى": "ليس هناك مبالغة فى القول بأن مجال التحصيل الدراسى يعتبر من أهم المجالات التى تعبر عن التفوق العقلى للطفل- خاصة إذا كنا بصدد دراسة التفوق العقلى بين تلاميذ المدارس. بل إن هناك من الباحثين من استخدم التحصيل المدرسى كمحك بديل فى دراساته فى مجال التفوق العقلى (محمد نسيم رأفت ١٩٦١، عبد السلام عبد الغفار، فيليب صابر ١٩٦٥، ومحمد على حسن ١٩٧٠"[٢].

المحدثون والعمر العقلى:-

فى قيام التربويين بإعداد اختبارات الذكاء - قالوا إنه (لايمكن قياس الذكاء بمعزل عن معرفة الإنسان، ففى اختبارات الذكاء لا نقيس المعرفة لدى الإنسان، وإنما نقيس قدرته على تحصيلها وتطبيقها، فالذكاء هو استخدام للمعرفة أكثر مما هو امتلاك لها.

---

(١) التفوق العقلى والابتكار ص ٣١ للدكتور عبد السلام عبد الغفار، ط١ دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.

(٢) السابق ص١٠٩.

وقد بدأت أول محاولات لقياس الذكاء حين بنى العالم الفرنسى بنيه Binet مقياسا لقياس ذكاء الطلاب المتأخرين دراسيًا فى مدينة باريس، وقد استند هذا المقياس على فكرة العمر العقلى والعمر الزمنى فى العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الذكاء} = \frac{\text{العمر العقلى}}{\text{العمر الزمنى}} \times ١٠٠$$

ويحسب العمر العقلى من خلال قدرة المفحوص على الإجابة عن الاختبار المخصص لعمر معين. والعمر العقلى عندهم يعتمد على الذكاء لا على السن[١]. والمحدثون قاموا باختبار قدرة الرواة على التحصيل ووضعوهم فى مراتب ودرجات واختبروا تحصيلهم عن طريق مقارنة مرويات الراوى بمرويات أقرانه عن نفس الشيخ ثم قارنوا مروياته بمرويات شيوخه وتلامذته. روى ابن حبان قال: "سمعت محمد ابن إبراهيم بن أبى شيخ الملطى يقول: جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التبوذكى. فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا وأنت الثامن عشر. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شئ علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شئ عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا

---

(١) أسس القياس السيكولوجى للدكتور سيد عبد العال جـ١/ ص١٦٦، ٣١١، ط١، ١٩٨٦م، لا ناشر.

من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه"[1].
أردت من هذا النص أن أبين أن للمحدثين معايير تبلورت في اختبار تحصيل الرواة، وأن لهم اختبارات مثل غيرهم من علماء كل تخصص. أما تنبيههم لما يسمى عند المتأخرين من علماء النفس بـ "العمر العقلي" فقد مارسوه عل المستوى التطبيقى في جرح الرواة وتعديلهم.

وقد اعترف بفضل العرب فى إدراك هذه الظاهرة – الدكتور فؤاد البهى السيد، فقال: "وقديما فطن العرب إلى هذه الفكرة كما يروى الجاحظ فى المحاسن والأضداد، قيل للعباس بن عبد المطلب أنت أكبر أم رسول الله ﷺ، قال: هو الأكبر منى وأنا ولدت قبله"[2].

وجاء فى ترجمة "سفيان بن عيينة" أنه "ثقة حافظ، فقيه، إمام، حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس فى عمرو بن دينار... وقال ابن المدينى: لم يكن فى أصحاب الزهرى أتقن منه، وقال العجلى كوفى ثقة ثبت فى الحديث. وقال بعضهم: هو أثبت الناس فى حديث الزهرى. وكان حسن الحديث، وكان يعد من حكماء الحديث.

وقال الشافعى: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. وقيل لابن المبارك: هو إمام فى الحديث؟ فقال: هو إمام منذ أربعين سنة. وقال ابن وهب: ما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله من ابن عيينة. وقال الشافعى أيضا: ما رأيت أحدًا أكف عن الفتيا منه. وقال أحمد بن حنبل: كان إذا سئل عن المناسك سهل عليه. وقال الذهبى: أحد

---

(١) المجروحين، المقدمة ص٣٢.

(٢) الذكاء للدكتور فؤاد البهى السيد ص ١٠٨، ط٥ دار الفكر العربى، مصر، ١٩٩٤م.

الثقات الأعلام. أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان يدلس، لكن المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة، وكان قوى الحفظ، وما فى أصحاب الزهرى أصغر سنًا منه، ومع هذا فهو من أثبتهم[1].

أى أن العبرة عند المحدثين ليست بكبر السن، بل بإتقان وضبط وتحصيل الراوى. وروى ابن أبى حاتم آراء شعبة فى الجرح والتعديل فى تقدمته لكتابه، فقال فى ترجمة "عمرو بن مرة": "... نا بقية قال: قلت لشعبة: عمرو بن مرة؟ قال: كان أكثرهم علمًا... نا بقية قال: قلت لشعبة: لم تروى عن عمرو بن مرة وكان مرجئًا؟ قال: كان أصغر القوم وأكثرهم علمًا[2].

وقد نبه المحدثون إلى أهمية العقل والتمييز لا السن فى مبحث (كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه فى النوع الرابع والعشرين، قالوا: (يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار، وكذلك الكفار إذا أدوا ما حملوه فى حال كمالهم، وهو الاحتلام والإسلام. وينبغى المبادرة إلى إسماع الولدان الحديث النبوى. والعادة المطردة فى أهل هذه الأعصار وما قبلها بمدد متطاولة: أن الصغير يكتب له حضور إلى تمام خمس سنين من عمره، ثم بعد ذلك يسمى سماعا، واستأنسوا فى ذلك بحديث محمود بن الربيع: أنه عقل مجة مجها رسول الله ﷺ فى وجهه من دلو فى دارهم وهو ابن خمس سنين. رواه البخارى، فجعلوه فرقا بين السماع والحضور، وفى رواية: وهو ابن أربع سنين. وضَبَطَه بعض الحفاظ بسن التمييز. وقال

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة للحافظ العراقى: ص٧١ - ٢٧٢ط ١٣٥٧هـ ط. فاس. والعقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين ٤/٥٩١، لمحمد بن أحمد المكى الفاسى، ط السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٩هـ. وسير أعلام النبلاء ٨/٤٥٤، والميزان ٢/١٧٠ - ١٧١، تهذيب التهذيب ٤/١١٧.

(٢) الجرح والتعديل ١/١٤٨، ط دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

بعضهم: أن يفرق بين الدابة والحمار. وقال بعض الناس: لا ينبغى السماع إلا بعد العشرين سنة. وقال البعض: عشر. وقال آخرون: ثلاثون. والمدار فى ذلك كله على سن التمييز، فمتى كان الصبى يعقل كتب له سماع قال الشيخ أبو عمرو - ابن الصلاح-: وبلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهرى أنه قال: رأيت صبيا ابن أربع سنين قد حُمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر فى الرأى، غير أنه إذا جاع يبكى[1]. أى أن العبرة عند المحدثين ليست بالسن وإنما بالتمييز، وهذا أمر يختلف من فرد لآخر.

ويؤكد ما ذهب إليه المحدثون من أن العبرة بالإتقان لا بالسن أن "الزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى" قد رويا عن (مالك) وهما من شيوخه. وكذا روى عن عمرو بن شعيب جماعة من الصحابة والتابعين. قيل: (عشرون) ويقال: "بضع وسبعون"[2].

وقد عقد المحدثون مبحثا لرواية "الأكابر عن الأصاغر" جعلوه المبحث الحادى والأربعين، وقالوا- وهو يخدم ما نحن فيه-: "ثم إن ذلك يقع على أضرب: منها: أن يكون الراوى أكبر سنا وأقدم طبقة من المروى عنه: كالزهرى ويحيى بن سعيد الأنصارى، فى روايتهما عن "مالك" وكأبى القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهرى-من المتأخرين، أحد شيوخ الخطيب- روى عن الخطيب، فى بعض "تصانيفه" والخطيب إذ ذاك فى عنفوان شبابه وطلبه. ومنها أن يكون الراوى أكبر قدرًا من المروى عنه، بأن يكون حافظا عالما، والمروى عنه شيخا راويا فحسب، كمالك فى روايته عن عبد الله ابن دينار، وأحمد وإسحاق بن راهوية فى روايتهما عن عبيد الله بن موسى، وأشياء من

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٩١.

(٢) السابق ص١٦٦.

ذلك كثيرة. أومنها أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعا، وذلك كرواية كثيرة من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم: كعبد الغنى الحافظ فى روايته عن محمد بن على الصورى، وكرواية أبى بكر البرقانى عن أبى بكر الخطيب، وكذا رواية الخطيب عن أبى نصر بن ماكولا، ونظائر ذلك كثيرة"[1].

ويدخل فيه: "رواية أبى هريرة ومعاوية بن أبى سفيان وأنس بن مالك؛ فكلهم من الصحابة، ورووا عن كعب الأحبار[2]. وقال ابن الصلاح معلقا على ذكر الروايات المختلفة فى السن الصحيح لتحمل الصبى: "اعلم أن طريق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة، ولنقدم على بيانها بيان أمور: أحدها: يصح التحمل قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده. ومنع من ذلك قوم. فأخطئوا؛ لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة: الحسن بن على، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير" وأشباههم، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده. ولم يزالوا قديما وحديثا يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك.

الثانى: قال أبو عبد الله الزبيرى: يستحب كتب الحديث فى العشرين لأنها مجتمع العقل؛ قال: وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض.... قلت: وينبغى بعد أن صار الملحوظ إيقاء سلسلة الإسناد أن يبكر بإسماع الصغير فى أول زمان يصح فيه سماعه وأما الاشتغال بكتبه الحديث وتحصيله وضبطه وتقييده، فمن حين يتأهل لذلك ويستعد له. وذلك يختلف باختلاف

---

(١) الشذا الفياح ٢/٥٣٥-٥٣٦.

(٢) السابق: ٢/٥٣٦.

الأشخاص، ولن ينحصر فى سن مخصوص كما سبق آنفا عن قوم[1]. ثم زاد مؤكدًا على العقل والفهم وأنهما المعيار فى الحكم على تمييز الراوى وليس السن؛ فقال: "قلت: التحديد بخمس هو الذى استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدًا: سَمِع؛ ولمن لم يبلغ خمسا: حضر، أو: أُحضر. والذى ينبغى فى ذلك أن نعتبر فى كل صغير حاله على الخصوص؛ فإن وجدناه مرتفعا عن حال من لا يعقل فهما للخطاب وردا للجواب ونحو ذلك، صححنا سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك، لم نصحح سماعه وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين..... وأما حديث محمود بن الربيع الذى عقل مجة - فيدل على صحة ذلك من ابن خمس لمثل محمود، ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس، ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميز تمييز محمود ﷺ[2].

والحق أنه ليس بعد النصوص السابقة دليل على أنهم كانوا يركزون على العقل والفهم والتمييز لا السن.

وبناء على فكرة الذكاء والتحصيل والفهم والتمييز قال يحيى القطان: "ما رأيت أحدًا أحفظ من سفيان الثورى، لو خالفه الناس جميعًا لكان القول ما قال سفيان"[3]. إن العبرة ليست بالعمر والسن بل بالتحصيل والضبط.

وقال ابن عدى فى ترجمة (جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدى): "هو من أجلة أهل البصرة ورفعائهم، حدث عنه الكبار؛

---

(١) الشذا الفياح ١/٢٧٤-٢٧٥.

(٢) السابق ١/٢٧٦.

(٣) المجروحين لابن حبان، المقدمة ص٤٩.

وعنه: هو مستقيم الحديث، صالح إلا فى روايته عن قتادة، فإنه يروى عنه ما لا يرويه غيره، وهو من ثقات المسلمين". وممن روى عنه من الكبار (عبد الرحمن بن مهدى، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وهدبة بن خالد، وشيبان...."[1]. وقال الحافظ العلائى: "من رجال الصحيحين الأثبات"[2].

وكان المحدثون يحكمون على الراوى بالفطانة أو الذكاء من خلال قدرته على التحصيل وقدرته على حل المشكلات والمعضلات ومثال على ذلك ما جاء فى ترجمة (ربيعة بن أبى عبد الرحمن التيمى. المعروف بربيعة الرأى). لقد روى له الجماعة، أى أنه متفق على الاحتجاج به، وهو شيخ الإمام مالك وأحد أئمة الإسلام[3].

جاء فى كتاب الكواكب النيرات، أن والده -ربيعة- فرّوخ خرج فى البعوث إلى خراسان أيام بنى أمية غازيا، وربيع حمل فى بطن أمه، وخلف عندها ثلاثين ألف دينار، فقدم المدينة بعد سبع وعشرين سنة، وقد أنفقت المال عليه، ولما خرج إلى المسجد، وأبصر حلقة ابنه فيها أشراف أهل المدينة سر بذلك، وقال لها: إنك لم تضيعى المال. وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت أفطن من ربيعة. وقال عبيد الله بن عمر: هو صاحب معضلاتنا وعالمنا وأفضلنا. وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: مكث دهرًا طويلاً يصلى الليل والنهار، ثم جالس القوم فنطق بلب وعقل. وكان القاسم بن محمد بن أبى بكر

---

(١) سير النبلاء: ٩٨/٤، تذكرة الحفاظ ٩٩/١، التهذيب ٦٩/٢، الكواكب النيرات ص ١١١ وما بعدها.

(٢) كتاب المختلطين ص١٦.

(٣) السابق ص ٣٢، والتقريب ٢٤٧/١.

الصديق إذا سئل عن شئ فإن كان فى كتاب الله، أو سنة نبيه، ﷺ – أخبرهم، وإلا قال: سلوا عن هذا ربيعة، أو سالما[1].

إن فطانة ربيعة راجعة إلى كونه سيدًا فى العلم يحيل حفيد أبى بكر الصديق السائلين عليه، وهو صاحب حل المعضلات والمسائل التى لا يجدون لها إجابة؛ شهد له بهذا يحيى بن سعيد القطان المتعنت فى نقد الرجال وحسبه هذه الشهادة.

الحفظ وعلاقته بالصحة والطعام:-

المخ فى أعلى الجسم، وخلاياه تحتاج إلى إطعام بوصول الدم إليه ليغذيها، وإهمال طالب العلم لطعامه وشرابه – إن وجد– قد يؤثر على التذكر والنسيان، وليس المقصود هنا بعملية الطعام، الإسراف فيه، بل المقصود الاعتدال؛ لأن التفريط فى هذا الأمر قد يؤدى إلى فقد العقل جزئيا أو كليا نبه إلى هذا الأمر المحدثون، جاء فى ترجمة، "ابن عطاء، أبو العباس، أحمد بن محمد بن سهل، الزاهد المتعبد المتأله أنه فقد عقله ثمانية عشر عاما، ثم ثاب إليه عقله، قال الذهبى: "ثبت الله علينا عقولنا وإيماننا، فمن تسبب فى زوال عقله بجوع أو رياضة صعبة، وخلوة فقد عصى وأثم، وضاهى من أزال عقله بعض يوم بسكر، فما أحسن التقيد بمتابعة السنن والعلم"[2].

وقال – أيضا – فى ترجمة محمد بن على بن محمد الحاتمى الذى ادعى الزواج من الجن، بعد أن ذكر أقوال معاصريه فى هذا الأمر حيث قالوا بالرفض لأن هذا محال بسبب كون "الإنس جسم

---

(١) الكواكب النيران ص ١٦٣وما بعدها.

(٢) سير النبلاء ٢٥٥/٤.

كثيف والجن روح لطيف، ولن يعلق الجسم الكثيف الروح اللطيف". وعلق الذهبى على هذا قائلاً (قلت نقله لى بحروفه ابن رافع من خط أبى الفتح، وما عندى أن محيى الدين تعمد كذبا، لكن أثرت فيه تلك الخلوات والجوع فسادًا وخيالاً وطرف جنون"[1]. ونظرًا لما سبق اهتموا بالأطعمة والأدوية التى تعين على الحفظ.

قال الذهبى فى الطب النبوى له: "وإذا مُضغ -اللبان- بصعتر، نفع من اعتقال اللسان، ويذكى. وبخوره نافع من الوباء.... ويزيد فى الحفظ، ويقطر عليه من الزبيب الأسود وقلب الفُستق فيورث الذكاء"[2].وقال: "وعن على أنه شكا إليه رجلٌ النسيانَ، فقال عليك باللبان فإنه يشجع القلب"[3].

وقال: "وعن ابن عباس: أخذ مثقال سكر ومثقال كندر يسفه الرجل أسبوعا على الريق جيد للبول والنسيان"[4].

ومع أنه انتقد فى الميزان رواية (أطعموا حبالاكم اللبان، فإن يكن فى بطنها ذكر يكن ذكى القلب، وإن يكن أنثى يحسن خَلْقُها، ويَعْظُمُ عَجِيْزَتُها"، وقال فى رواية: (محمد بن عكاشة): كذاب[5].- إلا أنه رواها بصيغة الشك، "رُوى" ولم ينقدها صراحة فى كتاب الطب النبوى[6](*).

---

(١) الميزان ٣/٦٥٩

(٢) الطب النبوى للذهبى ص٧٩.

(٣) السابق ص٧٩.

(٤) السابق ص ٨٠.

(٥) الميزان ٣/٦٥٠.

(٦) الطب النبوى ص٨١.

(*) كتب الموضوعات فى حاجة إلى دراسة مضامين مروياتها؛ لأنه والحق يقال، فيها من الفكر الصحيح وخبرة المسلمين: فيها طب وسياسية واجتماع؛ حيث جعلوا الرواية-المكذوبة من وجهة نظر المحدثين- مطية إلى التنفيس عما فى

صدورهم، والتعبير عما فى المجتمع من قلاقل ونظريات وأخلاقيات ومثل واعتراض على الحكام... كما أن فيها الحس والوجدان الشعبى الذى يمثل - أحيانا- الرأى العام، على سبيل المثال: يجاء بالإمام الجائر فتخاصمه الرعية فيفلجوا عليه، فيقال له: سد عنا ركنا من أركان جهنم: الميزان ١/٢٧٤. وإنما أهلك من كان قبلكم أن عظموا ملوكهم بأن قاموا لهم وقعدوا" (الميزان ١/٢٨٨). وفى هذا اعتراض على حاكم الجور فى الإسلام وأنها لابد من الخلافة القائمة على الشورى والديمقراطية، وهذا يؤيد ما قاله الدكتور محمود مكى- حفظه الله ورعاه- "وعلى الرغم من هذا التدهور السياسى فقد ظلت الحركة الفكرية نشيطة قوية والدراسات الدينية متزايدة متنامية، وهنا لا نملك إلا أن نوجه جانبا من اللوم إلى رجال الدين والفقهاء الذين أوتى الكثيرون منهم عقليات تشريعية ممتازة، مكنتهم من تأليف مدونات فقهية ضخمة، فى محاولة لتنظيم حياة الرعية وعلاقة أفرادها بعضهم ببعض فى معاملاتهم وأحوالهم الشخصية... صحيح أن كثيراً منهم لم تنقصهم الجرأة فى مواجهة الحاكم والدفاع عن مصالح الرعية، ولكنهم لم يترجموا ذلك إلى تشريع يحقق الشورى التى دعا إليها الإسلام".

انظر ص ٢٤٩ من كتاب الأدب العربى تعبيره عن الوحدة والتنوع لمجموعة من أساتذة الجامعات العربية، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ بيروت مارس ١٩٨٧.

وعلى الجانب المقابل كان الملوك والظلمة يبررون أفعالهم بأحاديث منسوبة، أشار إلى ذلك الدكتور مكى، قال: "وسلمت جماهير المسلمين الأمور لبنى أمية لا حبا لهم، وإنما اتقاء ما هو شر من ذلك، وهو الصراع الدموى بين الفرق السياسية المذهبية، وذلك فى ظل الحديث المنسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم: "الإمام الجائر خير من الفتنة وفى بعض الشر خيار (السابق: نفسه). وفى الميزان ١/٢٦٢) حديث عن إمام السوء.... إلخ من مضامين فى حاجة إلى بحوث من المتخصصين فى الاجتماع والسياسة والطب والأدب الشعبى وغيرها.

كما أن ظاهرة (الشعوبية) انعكست على الوضع فى المرويات "من غش العرب لم يدخل شفاعتى، ولم تنله مودتى (الميزان ١/٥٥٣) و (٣/١٠٣). وامتد هذا إلى العصور الصليبية، عندما كانوا فى الشام، وصنعوا أحاديث فى فضل (عسقلان وعبادان) (السابق ص ٢٧٨، ٣٥٦). وأثر الاقتصاد على الوضع (لا تشاور من ليس فى بيته دقيق) ص ١٠ من الجزء الثالث من الميزان. وقد وصل بهم الأمر إلى درجة أن عاشوا فى زمان وضعوا فيه رواية: "عشنا إلى زمان لا نعشق فيه.بما يدل على الاغتراب والوحشة وتأثير كل العوامل السيئة على القلب وانشغاله بلقمة العيش والهم والحزن.

النسيان"[1].وقال: "ومما يحدث النسيان حجامة النقرة، وأكل الكزبرة الخضراء أو التفاح الحامض، وكثرة الهم، وقراءة ألواح القبور، والنظر فى الماء الواقف.....الخ"[2].

وقال فى اللبن الحليب: "يقوى الحفظ"[3].

ونقل عن الزهرى قوله: "من أحب أن يحفظ الحديث فليأكل الزبيب". ثم قال: "وكان الزهرى يأكله-أى الزبيب- ولا يأكل التفاح الحامض، وغذاء الزبيب أصلح من غذاء التمر، ومن أخذ من الزبيب وقلب الفستق وحصا اللبان كل يوم على الريق قوى ذهنه"[4].

لكن ابن القيم أشار إلى قضية هى من الخطورة بمكان سبق بها كل علماء النفس وهى "الحديث عن الذاكرة "طويلة المدى" و "قصيرة المدى".

روى ابن القيم رأى أنس: "أنه شكا إليه رجل النسيان، فقال: عليك بالكندر[*]، وانقعه من الليل، فإذا أصبحت فخذ منه شربة على الريق: فإنه جيد للنسيان". ثم قال: "ولهذا سبب طبيعى ظاهر؛ فإن النسيان إذا كان لسوء مزاج بارد رطب يغلب على الدماغ؛ فلا يحفظ ما ينطبع فيه- نفع منه اللبان. وأما إذا كان النسيان لغلبة شئ عارض: أمكن زواله سريعا بالمرطبات. والفرق بينهما أن اليبوسى يتبعه سهر وحفظ للأمور الماضية دون الحالية، والرطوبى بالعكس"[5].

---

(١) الطب النبوى ص٨٠.

(٢) السابق ص٨٠.

(٣) ص٨١.

(٤) ص٥٧.

(*) هو اللبان:

(٥) الطب النبوى لابن القيم ص٣٠٢ ط الحلبى بتحقيق الدكتور عادل الأزهرى، وخرج الأحاديث محمود فرج العقدة د.ت.

وسر إصابة رأى ابن القيم يكمن فى الكلمات: (يغلب) و(عارض) و(الماضية) و(الحالية).

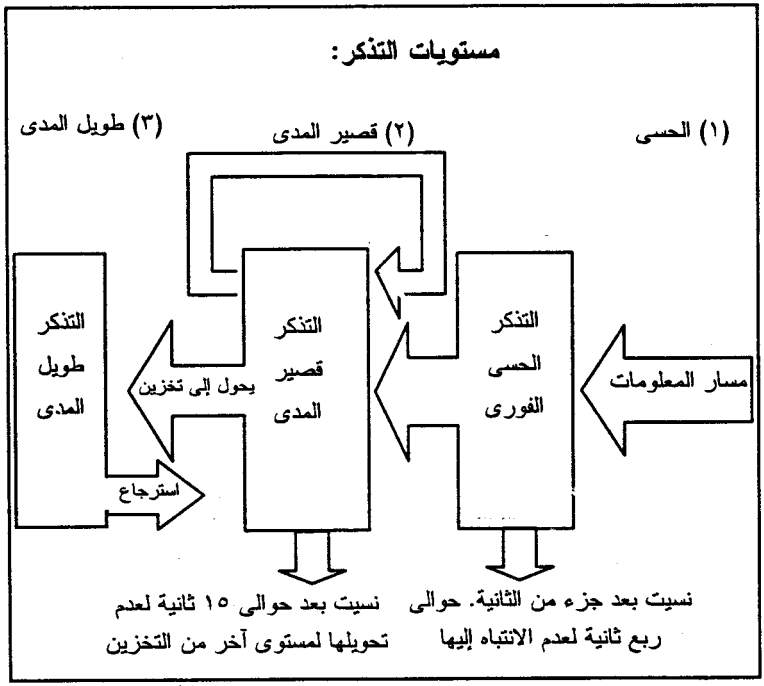
دراسة رأى ابن القيم(**)

توصل ابن القيم إلى هذه النتيجة ببصيرته وإخلاصه فى طلب العلم، وغالب السلف حاولوا، قدر استطاعتهم أن يكونوا مخلصين، والفارق بينه وبين المعاصرين من علماء النفس أنهم اعتمدوا على التجربة والمعامل- بمعنى التجريب -؛ لكنه اعتمد على الممارسة والخبرة والتجربة بالمعنى العام لا الإصطلاحى.

قال علماء النفسى: للتذكر مستويات؛ مع مراعاة التفاعل داخل كل مستوى، وقالوا: بأن المستوى الأول هو: التذكر الفورى أو الحسى، وهو يقابل فى جزء منه المرويات المتواترة التى تنتهى إلى الحس كالبصر، وقالوا بمثال: "فنحن إذا استمعنا إلى معلم يذكر مستوى إنتاج البترول فى كل من المملكة العربية السعودية، والكويت.... نحن عندئذ سنقوم بترميز الأصوات التى نسمعها، أى نحولها إلى كلمات ذات معنى، ثم نحولها إلى مستوى التذكر قصير المدى(١).

(**) ابن القيم تلميذ ابن تيمية، ومن أقران ابن كثير، عاش فى عصر الذهبى والمزّى، وكلهم من حفاظ الشام (دمشق) له كتاب "المنار المنيف فى الصحيح والضعيف"، قام فيه بالتنظير المزّى لجهود المحدثين فى دراسة ظاهرة الوضع وسن القوانين النظرية لمعرفة الموضوع، والكتاب لم يدرس من وجهة نظر منهجية حتى الآن، وله كتاب قام فيه بتهذيب سنن أبى داود والرجل من نقاد المرويات المحققين، بمعنى أنه لا ينقل فقط بل يراجع ويناقش كل أصوله ومصادره قدر استطاعته.

(١) انظر علم النفس العام ص ٢٩٧، أعده قسم علم النفس بجامعة القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م، مكتبة غريب، مصر. بحث الدكتور عبد الحليم محمود السيد وعنوانه "التذكر والنسيان".



شكل يوضح مسارات المعلومات الجديدة خلال مستويات التذكر(*)

وسبب أخذ الأدوية التى تعين على الحفظ أن المحدث منهم أمامه كم كبير من المرويات هذا فى الطهارة، وهذا فى الصوم، وهذا فى الصلاة... إلخ. وأشار علماء النفس إلى كثرة التحصيل وأثره على الذاكرة فقالوا: "تتعرض حواسنا دائما لوابل من المعلومات الهائلة. فإن كنت تقرأ الآن هذا الفصل وأنت جالس على مكتبك؛ فإن عينيك تتلقى معلومات من الكلمات المكتوبة على الصفحات...الخ تلقى المعلومات من السمع والجلد والأنف واللسان

(*) الرسم البيانى نقلا عن ص ٢٩٨ من علم النفس العام، المرجع السابق.

والبصر... ويطلق علماء النفس على تذكر هذا الانطباع الذى يرتسم لدينا بفعل تنبيه حسى، ثم يبدأ فى التلاشى - اسم: التذكر الحسى، أو التذكر الفورى؛ لأنه يبدأ فورًا عقب تقديم التنبيه الحسى. وقد أوضح بعض الباحثين حديثا أن معالجة المعلومات التى تتم بسرعة شديدة بين أقل من [٠,٢٥، ٠,٥٠] من الثانية تتم معا بالتوازى. أما معالجة المعلومات التى تتم فى وقت أطول فتتم فى مراحل متعاقبة(١). كذلك يسمح لنا التذكر الحسى السمعى بالاستدعاء الفورى لما نسمع(٢).

وتحدثوا عن (مصير المادة المختزنة فى مستوى تذكر (الصور الحسية) فقالوا بأن "بعض الدراسات أوضحت أن الصور الحسية تبقى مائلة أو مختزنة، حوالى ربع ثانية، ثم تبدأ تتلاشى مع مرور الوقت إلا أنه يمكن أن يمتد بقاء المعلومات المستمدة من الحواس على الأقل لفترة أخرى محددة إذا انتبه الشخص إليها، أو إذا قام بتفسيرها أو إضفاء معنى عليها. وهذا الانتباه أو التفسير- فى ضوء الخبرات السابقة، المختزنة فى مستوى التذكر طويل المدى - هو الذى يؤدى إلى تحويل المادة بطريقة آلية إلى مخزن التذكر قصير المدى. ويطلق علماء النفس على هذا النوع من التحويل اسم: الاسترجاع من مستوى التذكر الحسى(٣).

وهنا يشير الباحثون إلى مفهوم الانتباه الانتقائى الذى يبدو فى قدرة الشخص على تركيز انتباهه فى رسالة معينة، من بين عدة رسائل توجه إليه من الآخرين أو عدة تنبيهات، حيث يفترض الباحثون وجود

---

(١) السابق ص٢٩٩.
(٢) السابق: نفسه.
(٣) السابق ص ٣٠٢.

مرشحات للانتباه وهى أقرب إلى المحددات الداخلية للانتباه تسمح، بعد تلقى التنبيهات الحسية، لقناة معينة أن تمر إلى مستويات أعلى للمعالجة، على حين تمنع باقى القنوات أو التنبيهات الحسية[١].

وقالوا بـ **(المستوى الثانى: التذكر قصير المدى)** وهو ما يقابل ما لاحظه ابن القيم وسماه (حفظ الأمور الحالية) وذكروا فيه أنه: مركز الوعى أو الشعور، حيث يصور الباحثون هذا المستوى من التذكر على أنه مركز الوعى لأنه يتضمن كل الأفكار والمعلومات والخبرات التى يكون الشخص على وعى بها فى أى لحظة زمنية معينة. ويستقبل مخزن مستوى التذكر قصير المدى كمية محدودة من المادة لفترة مؤقتة (حوالى ١٥ ثانية عادة)، ويمكن الاحتفاظ بالمعلومات داخل نطاق التذكر قصير المدى عن طريق التسميع الذاتى تساعد على إبقاء المادة فى مستوى التذكر قصير المدى، إلا أن الدلائل التجريبية توحى بأن المعلومات اللغوية المسموعة تتلاشى أو تفقد بعد مدة تتراوح بين ١٥، ٣٠ ثانية[٢].

ولهذا المستوى وظائف منها: تخزين المادة المستمدة من المستوى الحسى وإدخال المعلومات إلى مستوى ثالث من التذكر - هو مستوى التذكر طويل المدى، واستخراج البيانات من مستوى التذكر طويل المدى أو ما يطلق عليه أحيانا اسم "مخزن المعلومات طويل المدى"[٣].

---

(١) السابق ص ٣٠٣، وللمزيد من المراجع انظر (سيكولوجية ذوى الاحتياجات الخاصة للدكتور عبد المطلب أمين القريطى) ص١١٧، ١١٠ ط دار الفكر العربى. ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م. وانظر ص ١١٠من كتاب (الاضطرابات المعرفية لـ(ر.و.بين) R.W. Payne ترجمة د.محمد نجيب الصبوة، مركز النشر لجامعة القاهرة ١٩٩٣م.

(٢) السابق ٣٠٤.

(٣) السابق نفسه.

كذلك يمكن عند اللزوم تنشيط المعلومات الموجودة فى مخـــزن التذكر طويل المدى، وتحويلها إلى مستوى قصير المدى[١].

ويستدل على وجود الذاكرة قصيرة المـــدى مـــن الدراســـات الإكلينيكية التى توضح وجود حالات إصابات عضـــوية بـــالمخ، ترتبط باضطراب فى مستوى التذكر قصير المـــدى، مـــع عـــدم اضطراب مستوى التذكر طويل المدى، كما تؤدى بعض الإصابات العضوية بالمخ إلى اضطراب مستوى التذكر طويل المدى[٢].

ويرتبط اضطراب الذاكرة طويلة المدى بالإصـــابة العضـــوية لبعض أجزاء الجهاز الطرفى بالمخ وخاصة قرن آمـــون، الـــذى تؤدى إصابته العضوية إلى اضطراب الذاكرة طويلـــة المـــدى إذا كانت الإصابة بالشق الأيسر، أو غير اللفظية إذا كانت الإصـــابة بالشق الأيمن من المخ[٣]. وكل هذا يعنى أن للسلوك – ومنه الحفظ والتعلم – أسسًا فسيولوجية. وقد راعى ابن القيم والذهبى كل هـــذه الأمور فى مؤلفاتهم، قال ابن القيم: "والمداومة[*] عليـــه –اللـــبن– تحدث ظلمة البصر والغشاء– الغشاوة، ووجع المفاصل،.....الـــخ وإصلاحه بالعسل –النحل– والزنجبيـــل[٤]. ولا يخفـــى أن ظلمـــة البصر تؤثر على إدراك طالب العلم وتؤثر على انتباهه وعمليـــة التلقى عنده.

وقال فى السواك: "ومتى استعمل باعتدال: جلى الأسنان، وقوى العمود، وأطلق اللسان ومنع الحفر[**] وطيب النكهة ونقى الدماغ،

---

(١) السابق ٣٠٤.
(٢) السابق ٣٠٥.
(٣) هامش ص ٣٠٥.
(*) الإسراف فيه.
(٤) الطب النبوى ص ٣٠٠.
(**) صفرة على الأسنان

وشهى الطعام"[١]. وقال فيه: "يسهل مجارى الكلام، وينشط للقراءة والذكر والصلاة، ويطرد النوم"[٢].

وقال فى مبحث (العدس): "وهو مُولد للسوداء، ويضر بالماليخوليا ضررًا بينًا، ويضر بالأعصاب والبصر"[٣]. وقال إن "إدمانه يظلم البصر"[٤].

وقال فى (عود الطيب): "ينفع الدماغ، ويقوى الحواس"[٥]. وقال فى موضع آخر: "وأربعة أشياء تُمرض الجسم: الكلام الكثير[*]: يقلل مخ الدماغ ويضعفه، ويعجل الشيب. والنوم الكثير: يصفر الوجه، ويعمى القلب، ويهيج العين، ويكسل عن العمل، ويولد الرطوبات فى البدن، ويرخى العصب، ويورث السدد؛ ويعم ضرره جميع البدن، ونخص الدماغ لكثرة ما يتحلل منه: من الروح النفسانى"[٦].

وقال بأن من مظلمات البصر: "النظر فى الخط الدقيق"[٧]. وقال أيضًا: "أربعة تضر بالفهم والذهن: إدمان أكل الحامض، والفواكه، والنوم على القفا، والهم والغم. وأربعة تزيد فى الفهم: فراغ القلب، وقلة التملى من الطعام والشراب، وحسن تدبير الغذاء بالأشياء الحلوة والدسمة، وإخراج الفضلات المثقلة للبدن. ومما يضر

---

(١) السابق ص٢٤٩.
(٢) السابق نفسه.
(٣) ص٢٦٧.
(٤) ص ٢٦٧.
(٥) ص٢٦٦.
(*) الإسراف فيه وقد نقل قول جالينوس: "كل كثير معاد للطبيعة" ص ٣٢١.
(٦) ص٣٢١.
(٧) السابق ص ٣٢٣.

بالعقل: إدمان أكل البصل والباقلا والزيتون والباذنجان، وكثرة الجماع، والوحدة، والأفكار، والسكر، وكثرة الضحك، والغم"[1].

وقال فى العنبر: "مقو للقلب والدماغ، والحواس وأعضاء البدن، نافع من الفالج[*] واللَّقوة[**]... وإذا تُبخر به: نفع من الزكام والصداع والشقيقة الباردة"[2].

وأشار علماء النفس المعاصرون إلى أن من أهم وظائف مستوى التذكر قصير المدى - حل المشكلات التى تواجه الشخص فى حياته اليومية... ونقل الأخبار المهمة، ويتم فى هذا المستوى من التذكر قصير المدى ثلاث وظائف أساسية هى:

١- التخزين المؤقت، لكمية محددة من المادة، لفترة مؤقتة حوالى ١٥ ثانية عادة ويمكن الاحتفاظ بالمعلومات والخبرات داخل نطاق التذكر قصير المدى لفترة أكثر عن طريق التسميع الذاتى أو التكرار.

٢- تحويل الخبرات والمعلومات إلى مستوى ثالث، وهو مستوى التذكر طويل المدى، لتسجيله تسجيلاً أكثر دوامًا.

٣- استرجاع أو استخراج الخبرات والبيانات من مستوى التذكر طويل المدى[3].

وتحدثوا عن أهم أسباب النسيان (أو فقدان ما سبق تحصيله) فى مستوى التذكر قصير المدى وقالوا: "لا يمكن استرجاع المعلومات

---

(١) ص٣٢٣.

(*) الفالج: الشلل النصفى وهو يعالج الآن من خلال جراحات المخ ثم العلاج الطبيعى.

(**) داء يعرض للوجه يَعْوَج منه الشدق، وسببه الأمراض العصبية والنفسية.

(٢) ص٢٦٥.

(٣) علم النفس العام ص٣٠٦.

من مستوى التذكر قصير المدى بعد فترة تتراوح من حوالى ١٥ إلى ٢٠ ثانية، ما لم يتم تسميعها ذاتيا أو تحويلها إلى مستوى التذكر بعيد المدى... ويساعد التسميع الذاتى على حفظ المادة فى المستوى قصير المدى لمدة أطول. وتحدثوا عن النسيان بتأثير التداخل، وقالوا: "إن التداخل يؤدى إلى سرعة النسيان أو إلى نقص مدة التخزين فى مستوى التذكر قصير المدى. والتداخل بين المواد فى الذاكرة قصيرة المدى أنواع منها: الكف السابق: وهو مصطلح يطلقه علماء النفس على تعطيل المعلومات القديمة التى سبق تعليمها للمواد الجديدة[١]. وتحدثوا عن الكف اللاحق (أو الرجعى)، وهو مصطلح يطلقه علماء النفس على تعطيل المعلومات الجديدة للمعلومات القديمة، أو الأثر الرجعى للمعلومات الجديدة والتى تتداخل مع المعلومات القديمة وتعطل أثرها.

وضربوا أمثلة على هذه الظاهرة منها: "عدم القدرة على تسميع إحدى سور القرآن إذا انشغل الشخص بعد الحفظ بمعرفة معانى المفردات الصعبة[٢]. وتحدثوا عن الكف الاستجابى وهو عبارة عن ميل لانخفاض مستوى الاستجابات نتيجة النشاط المجهد، وهو يترتب على طول مدة التدريب وكثرة المحاولات السابقة، فمثلا تنخفض كفاءة تلميذ فى أداء نفس المستوى من العمل المطلوب حفظه (مثل تسميع بيت الشعر بعد الاستماع إليه)؛ لأن كثرة الجهد المتواصل المبذول تؤدى إلى انخفاض الكفاءة، والميل إلى عدم إصدار الاستجابة أو خمودها بطريقة تشبه آثار التعب حيث يتمثل هذا التعب فى نقصان القدرة على أداء العمل الذهنى أو البدنى نتيجة للجهد المبذول فى

---

(١) السابق ص٣٠٨.

(٢) السابق ص٣١٠.

أعمال سابقة[١]. ونبهوا إلى أهمية تفوق التمرين الموزع على فترات متباعدة يفصل بين كل منها فترة للراحة، على التمرين المتجمع الذى يؤدى إلى هذا النوع من الكف للاستجابة[٢].

ومثلما تحدث علماء النفس عن (سيكولوجية الإحساس) ودرسوا "الإحساس وطبيعته" و(عمليات الإحساس وخطواته) و(أعضاء الحس: الإبصار، والسمع والشم، والذوق، والجلد من أجل معرفة العلاقة بين العمليات الحسية والعمليات الإدراكية والعمليات المعرفية"[٣]. وقاموا برسم الأشكال البيانية التى هى محصلة لما تم فى علم التشريح، وبينوا بالأدلة علاقة الأعصاب بالعين[٤]. وأعصاب الأذن وعلاقتها بعملية السمع[٥]. وعلاقة الأعصاب بالشم[٦].

ومثلما قسموا كلا من شقى المخ إلى أربعة أقسام تشريحية هى: الفص الصدغى، وهو يشتمل على المراكز الرئيسية للسمع. والفص المؤخرى (القفوى). وهو يشتمل على المراكز الرئيسية للإبصار، والفص الجدارى، وهو يتضمن أنواعا من الوظائف الحسية والحركية، ثم الفص الجبهى حيث مراكز الكلام ووظائف التفكير[٧].

ومثلما تحدثوا بالتفصيل عن الجهاز العصبى المحيطى (الطرفى) وقسموه إلى ثلاث مجموعات من الأعصاب،

---

(١) السابق ص٣١١.
(٢) السابق ٣١١- ٣١٢.
(٣) علم النفس العام ص ١٢١ وما بعدها، بحث للدكتور محمد نجيب أحمد الصبوة مرجع سابق.
(٤) السابق ص ١٣١.
(٥) ص ١٥٣.
(٦) ص ١٥٨.
(٧) ص٩٩.

والأعصاب الدماغية، والأعصاب النخاعية الشوكية، والأعصاب اللا إرادية[1]. وقالوا بأنها - أى الأعصاب - تخدم بصفة رئيسية العمليات الحسية مثل الشم والذوق واللمس والسمع والإبصار والحساسية الباطنية (الاتزان، والوضع.... الخ"[2].

ومثلما تكلموا عن علاقة القلب بما سبق[3]، وتحدثوا عن علاقة كل ما سبق بتخزين المعلومات (قرن آمون) [4]- اجتهد الذهبى فى التنبيه إلى مثل هذه الأمور؛ قال: "واعلم أن الله سبحانه وتعالى، وله الحمد، ركب أبدان الحيوان من أعضاء كثيرة. وجعل العظم عمد البدن ولم يجعل ما فى البدن عظما واحدًا بل عظاما كثيرة للحاجة إلى اختلاف الحركة، فلو كان البدن عظما واحدًا لامتنع من الحركة المختلفة، وأوصل سبحانه، وله الحمد، كل عظمين بجسم يسمى الرباط، وجعل سبحانه فى آخر طرف العظم زائدة ناتئة وفى الطرف الآخر نقرة موافقة لدخول تلك الزائدة، فالتأمت بذلك هيئة الخلقة وتسهلت الحركات، وجعل سبحانه وتعالى الدماغ مبدأ الحس والحركة وأنبت منه الأعصاب لتؤدى إلى كل عضو الحس والحركة، وبعث سبحانه، وله الحمد، من هذه الأعصاب قسما إلى العين يسمى العصب النورى به يتم البصر، وقسما آخر إلى الأذنين به يتم السمع. وقسما آخر إلى المنخرين به يتم الشم، وقسما آخر إلى اللسان به يتم الذوق، وجعل سبحانه وتعالى حركات الأعضاء بالآت تسمى العضل، وزاد سبحانه وتعالى وثاق الأعضاء بآلات تسمى الوتر، ولما كان أسافل البدن فيه بُعد ما عن الدماغ جعل

---

(١) ص ١٠٣.
(٢) ص١٠٣.
(٣) ص ١٠٣.
(٤) ص١١٤.

الخالق سبحانه وتعالى فى مؤخر عظم قحف الدماغ ثقبا يخرج من النخاع يمتد فى خرز الظهر يعطى أسافل البدن الحس والحركة. وحصن سبحانه وتعالى الدماغ بعظم القحف والنخاع بخرز الظهر، كما حصن القلب والكبد بعظام الصدر فإن هذه الأعضاء شريفة فحصنت بالعظام لتكون أبعد عن قبول الآفات، وجعل سبحانه وتعالى الدماغ ثلاث بطون: البطن المقدم الأول للتخيل، والثانى المتوسط للفكر، والمؤخر الثالث للذكر... وكما يخرج من الدماغ أعصاب توصل للأعضاء الحس والحركة يخرج من القلب شريانات نابضة توصل للأعضاء مادة الحياة، ولما كان القلب مستوقد الحار الغريزى، والحرارة إن لم تتروح انطفأت، جعل الله سبحانه وتعالى آلات النفس الفم والأنف والمنخرين...الخ"[1].

يعلم الله – وأشهده تعالى على ما أقول – أن كتابى الطب النبوى للذهبى والآخر لابن القيم فيهما إشارات كثيرة لما يسمى بالصحة النفسية وعلم نفس التعلم وعلم نفس النمو...الخ من فروع علم النفس.

المستوى الثالث: التذكر طويل المدى:

وهو يقابل ما سماه ابن القيم بحفظ الأمور الماضية. وتحدث علماء النفس عن مراحله وذكروا أنها: الترميز والتسجيل، ثم الاسترجاع من الذاكرة طويلة المدى) وتحدثوا فى الترميز والتسجيل عن كون الحواس طرقا متخصصة للمعلومات، وقالوا يبدو أننا نقوم بتسجيل المعلومات البصرية من خلال صور بصرية والمعلومات السمعية من خلال صور سمعية وهكذا[2].

---

(١) الطب النبوى للذهبى ص١٥١، ١٥٢.

(٢) علم النفس العام ص ٣١٢.

وتحدثوا عن النسيان فى مستوى التذكر طويل المدى و"أرجعوا سببه إلى الشرود بحيث لا يحول الشارد الكلمات المفردة التى لا تقدم إلى مادة ذات معنى، أى لا يقوم بترميزها بطريقة ملائمة؛ لذلك لا تتحول هذه الكلمات – عندئذ – إلى مستوى التذكر طويل المدى[١].

وبعد دراستهم للتذكر وأسبابه وعكسه وهو النسيان نبهوا إلى (طرق تحسين التذكر طويل المدى). حيث نبهوا إلى عملية (الانتباه) و(التنظيم) وهو يساوى عندهم إعطاء معنى للمحفوظ[٢].

و(من أهم الطرق التى تستخدم لتحسين التحصيل الدراسى من خلال المشاركة الفعالة فى عملية التعلم والتى ثبتت قيمتها تجريبيا، الطريقة ذات الخطوات الخمس التالية:

أ- **إلقاء نظرة عامة وشاملة فى البداية:** حيث تبين أن إلقاء نظرة عامة على التخطيط العام لموضوعات فصول أحد الكتب وعناوين فقراته الرئيسية- يؤدى إلى الإحاطة بما يتوقع معالجته؛ مما يجعل الشخص يستعد لمعرفة كيف تم تجميع الوقائع مع بعضها البعض، لإحداث نوع من التكامل بين هذه المادة الجديدة وما لديه فعلا من معلومات مختزنة فى ذاكرته طويلة المدى.

والحق أن العلماء فى شتى تخصصاتهم يقدمون – فى الغالب – لمؤلفاتهم بمقدمات نظرية منهجية يوضحون فيها الهدف من تأليفها والخطوات الإجرائية التى ساروا عليها. لقد رتب المحدثون أسماء الرجال بحسب ترتيب الحروف العربية ليسهل حفظ أسماء الثقات والضعفاء، ورتبوا كتب العلل بحسب أبواب الفقه وغيرها من

---

(١) ص٣١٥.

(٢) السابق ص ٣١٧ – ٣١٨.

تفسير ورقائق...الخ، وقد شارك المحدثون غيرهم فى هذا الأمر، انظر مقدمة صحيح مسلم التى تحدث فيها عن صفات من يؤخذ بحديثهم، وانظر مقدمة الكامل فى الضعفاء وعلل الحديث لابن عدى، ومقدمة (الثقات) و(المجروحين) لابن حبان، وأحيانا كانوا يفردون هذه المقدمات المنهجية بالرسائل، وممن جمع هذه المقدمات فى كتاب واحد (ابن الصلاح) فى علوم الحديث، وسماها بالمقدمة. وانظر ابن حجر فى (هدى السارى) قدم فيه لكتابه (فتح البارى بشرح صحيح البخارى) والحق أن علماء الحيث فى هذا الأمر لم يكونوا متفردين بهذا الأمر.

ب- السؤال والجواب:

يتذكر الأشخاص بطريقة أفضل المادة التى يطلب منهم تعلمها؛ إذا سألوا أنفسهم أسئلة تتصل بالمعالم الأساسية للمادة وحاولوا الإجابة عن هذه الأسئلة. إذ إن هذا من شأنه أن يساعد على تركيز الانتباه والتفكير فى المعلومات المبهمة وتعميق معالجة هذه المادة[1].

وقد مارس علماء الحديث هذه الطريقة فى تحصيل العلم الخاص بنقد الرواة فكان التلميذ يسأل أستاذه عن الراوى جرحا وتعديلاً فيجيبه ثم دونت هذه الإجابات وصارت فى مؤلفات منها:

- سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف[2].
- سؤالات الآجرى لأبى داود فى الجرح والتعديل، تحقيق محمد على العمرى[3].

---

(١) علم النفس العام ص ٣٢١.

(٢) ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مكتبة الدار، المدينة المنورة السعودية.

(٣) ط الجمعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- سؤلات البرقانى للدارقطنى فى الجرح والتعديل، تحقيق عبد الرحيم القشيرى[١].

- سؤلات الحاكم للدارقطنى فى الجرح والتعديل، تحقيق: موفق عبد الله عبدالقادر[٢].

- سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر[٣].

وقد أورد ابن عبد البر فصلاً كاملاً أورد فيه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فى (وعيد من سئل عن العلم فكتمه)[٤]. ومثلما مدحوا السؤال من أجل التعلم، ذموا المراء والجدال غير الهادف[٥].

وروى الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن سعد، قال: قلت لأبى: بم راقكم الزهرى؟ قال: كان يأتى المجالس من صدورها، ولا يأتيها من خلفها، ولا يبقى فى المجلس شاب إلا ساءله، ولا كهل إلا ساءله... ولا فتى إلا ساءله، ولا عجوز إلا ساءلها ولا كهلة إلا ساءلها، حتى يحاور ربات الحجال"[٦].

وعقد ابن عبد البر بابا عنوانه "باب فى ابتداء العالم جلساءه بالفائدة وقوله: سلونى، وحرصهم على أن يأخذ ما عندهم"[٧].

---

(١) ط. باكستان.

(٢) ط المعارف، الرياض.

(٣) المعارف، الرياض.

(٤) جامع بيان العلم وفضله ص ٤ وما بعدها، من الجزء الأول، نشر دار الفتح، بجوار الأزهر. مصر. د.ت.

(٥) السابق ١٠٧/١.

(٦) الفقيه والمتفقه ٣٣٥/٢.

(٧) جامع بيان العلم ١١٣/١-١١٨.

وعقد بابا آخر سماه (باب طرح العالم المسألة على المتعلم)[1]. وسمى آخر بـ(باب فتوى الصغير بين يدى الكبير بإذنه"[2].

جـ - القراءة بتركيز[3].

نبه علماء الحديث إلى أهمية خلو الذهن من أى شواغل لحظة تحصيل العلم، ونصحوا طلاب العلم بنصائح تفيد هنا منها ما ذكره الخطيب البغدادى فى (باب القول فى التحفظ وأوقاته وإصلاح ما يعرض من علله وآفاته... اعلم أن للحفظ ساعات، ينبغى لمن أراد التحفظ أن يراعيها. وللحفظ أماكن ينبغى للمتحفظ أن يلزمها. فأجود الأوقات: الأسحار، ثم بعدها وقت انتصاف النهار، وبعدها الغدوات دون العشيات، وحفظ الليل أصلح من حفظ النهار. قيل لبعضهم: بم أدركت العلم؟ فقال: بالمصباح، والجلوس إلى الصباح" وقيل لآخر؛ فقال: بالسفر، والسهر، والبكور فى السحر"[4]. هذا فيما يتعلق بالزمان أما المكان فقالوا: "وأجود أماكن الحفظ: الغرف دون السفل، وكل موضع بعُد مما يلهى، وخلا القلب فيه مما يقرعه فيشغله، أو يغلب عليه فيمنعه، وليس بالمحمود أن يتحفظ الرجل بحضرة النبات والخضرة، ولا على شطوط الأنهار ولا على قوارع الطرق، فليس يعدم فى هذه المواضع غالبا ما يمنع من خلو القلب وصفاء السر"[5].

ثم نبه إلى أن البطنة لها تأثير على تحصيل العلم فقال: "أوقات الجوع أحمد للتحفظ من أوقات الشبع. وينبغى للمتحفظ أن يتفقد من

---

(١) السابق: (١/١١٩-١٢٠).
(٢) السابق١/١٢٠.
(٣) علم النفس العام ص ٣٢١.
(٤) الفقيه والمتفقه: ٢/٢٠٧.
(٥) السابق ٢/٢٠٨.

نفسه حال الجوع، فإن بعض الناس إذا أصابه شدة الجوع والتهاون لم يحفظ، فليطفئ ذلك عن نفسه بالشيء الخفيف اليسير كمص الرمان وما أشبه ذلك، ولا يكثر الأكل[١].

وذكر العجلى فى ترجمة (عَفّان بن مسلم الصّفّار) أنه كان يذهب برقاع المسائل إلى الموضع البعيد، فجاء يوما إلى معاذ بالرقاع وقد تلطخت بالناطف، فقال له: أى شئ ذا؟ قال له: إنى أذهب إلى المواضع البعيدة، فيصيبنى الجوع فأخذت ناطفا بجعلته فى كمى وأكلته"[٢]. إنه يذهب إلى مكان بعيد كى يفرغ ذهنه من أى شئ عدا الرقاع التى فيها المسائل التى سوف يحكم فيها؛ لأنه كان على مسائل معاذ ابن معاذ[٣]. وهذه النصائح تتعلق بطالب العلم والأستاذ والفقيه فعليه" إذ أراد – أى الفقيه– الخروج إلى أصحابه، ليذكر لهم دروسهم فينبغى له أن يتفقد حاله قبل خروجه، فإن كان جائعا أصاب من الطعام ما يسكن عنه فورة الجوع وإن كانا حاقنا قضى حاجته، وإن كان ناعسًا لأمر أسهره، أخر تدريسه فى تلك الحال، وأخذ حظه من نومه[٤].

وعليه ألا (يخرج إلا طيب النفس فارغ القلب من كل ما يشغل السر، فإذا صار إلى مجلسه، واجتمع إليه أصحابه، فلا يخلو من أن يكون عادته أن يذكر للجماعة دروسا مختلفة، لكل طائفة منها درسا، أو يذكر لجميعها درسا واحدًا هم فيه مشتركون، وعلى اختياره متفقون، فإن كانت دروسهم مختلفة، قدم من كان السبق له.

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) تاريخ الثقات: ص ٣٣٧.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) الفقيه والمتفقه ٢٤٧/٢.

فإن كان الأصحاب فى السبق متساوين، قدم ذا السن منهم[1]. وإن كان ما يذكره درسا واحدًا لجميعهم، فإنه يأمرهم بأن يتحلقوا، ويجلس فى وسطهم بحيث يبرز وجهه لكلهم[2]. وإذا جلسوا حوله فليستعملوا الوقار والصمت[3].

إنه – الخطيب البغدادى– نبه إلى ما يدعو إليه علماء النفس من قطع كل الشواغل التى تشتت الانتباه والإدراك فى عملية التعلم.

ولا يخفى أن المحدثين جعلوا الوهم والغفلة من عوامل جرح ضبط الراوى؛ قال الذهبى فى (محمد بن الحسن الأستراباذى العطار): "أمى غافل لا يدرى ما الحديث[4]. وقال ابن حبان فى (بكر بن الأسود): (غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث، فصار الغالب على حديثه المعضلات[5].

كما أنهم جعلوا لفظ (مغفل لا يحسن قبيله من دبيره) من ألفاظ الجرح الشديد بحيث تترك رواية من ورد فيه هذا اللفظ وتُرد[6]. وجعلوا أيضا (فلان يحدث كما يجئ على قلبه) من ألفاظ الجرح الشديد حيث تترك رواية من يقال فيه هذا اللفظ.، وهذا دليل على الغفلة الشديدة وأنه يحدث بالحديث على وجوه متعددة غفلة ووهما[7].

---

(١) السابق ٢/٢٥٠.
(٢) السابق ٢/٢٥١.
(٣) السابق ٢/٢٥٢.
(٤) المغنى فى الضعفاء: ٢/٥٦٧.
(٥) الميزان ١/٣٤٢-٣٤٣.
(٦) شفاء العليل ص٢٠٨.
(٧) السابق ص ٢٠٦، والميزان ٣/٤٤١، وانظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى: ٢/٣/٢٢٨ (٣٨٩٠)، ٢/٣/٢٢٨ (٣٨٩٠)، ٢/٣/٢٢٧ (٣٨٨٤)، ٢/٣/١٦٠ – ٣٥٢٠).

إن ما اهتدى إليه المحدثون قديما أثبته علماء النفس بالدراسات والبحوث بحسب ما توفر لهم فى العصر الحديث من أساليب إجرائية وبحوث منهجية لم تتوفر للسابقين. لقد أثبت علماء النفس أن هناك "علاقة بين العمليات الحسية والعمليات الإدراكية، والعمليات المعرفية... وتوصلوا إلى أنه من الصعوبة بمكان - إن لم يكن مستحيلاً - عزل العمليات الحسية عن العمليات الإدراكية لأنها سلسلة متلاحقة من الخطوات[1]. وعند بحث كل الجوانب الإدراكية ثبت بالقطع صعوبة عزل العمليات الحسية عن العمليات الإدراكية[2].

وفى مبحث الانتباه أكد علماء النفس على المحددات الداخلية له، وذكروا أن هناك عوامل داخلية مختلفة، مؤقتة أو دائمة، تهيئ الفرد للانتباه إلى موضوعات خاصة دون غيرها، فمن أهم هذه المحددات الداخلية للانتباه: الدوافع: حيث إن للدوافع الإنسان وحاجاته ورغباته المختلفة أهمية كبيرة فى توجيه انتباهه إلى الأشياء والمواقف والأحداث الملائمة لإشباعها. وتحدثوا عن الجوع وأثره على الانتباه[3]. وهذه أمور نبه إليها الخطيب البغدادى كما سبق. وتحدثوا على التهيؤ (أو الوجهة الذهنية). والحق أن المحدثين - مارسوا هذا الأمر، انظر ما كتبه الخطيب آنفا، وما قاله ابن كثير: "وليكن المسمع على أكمل الهيئات، كما كان مالك رحمه الله: إذا حضر مجلس التحديث، توضأ وربما اغتسل، وتطيب ولبس أحسن ثيابه، وعلاه الوقار والهيبة وتمكن فى جلوسه، وزجر من يرفع صوته[4].

---

(١) علم النفس العام ص١٦٤.

(٢) السابق ص ١٦٥.

(٣) السابق ص ١٨٢.

(٤) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص ١٢٦.

ومن المواطن التى نبه علماء الحديث فيها إلى أهمية القراءة بتركيز، مبحث المختلطين الذين لا يميزون بين مروياتهم ومرويات غيرهم، فهم لا يعرفون شيئا مما يقرا عليهم، جاء فى لسان الميزان أن "أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القطيعى أن الذهبى قال: صدوق فى نفسه مقبول، تغير قليلا، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال الخطيب: لم نر أحدًا ترك الاحتجاج به، وقال أبو عمرو بن الصلاح: اختل فى آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه، ذكر هذا أبو الحسن ابن الفرات"(١).

وجاء فى "المختلطين" للحافظ العلائى فى ترجمة (هشام بن عمار المقرى) أنه: (روى عنه البخارى فى صحيحه. وقال أبو حاتم: لما كبر تغير، وكل ما وقع إليه قرأه، وكل ما لُقن تلقن، وكان قديما أصح، وهو صدوق"(٢).

إنه بسبب الاختلاط لا يقرا قراءة واعية بحيث يميز المقبول من المردود، ولا يوثق المرويات بنسبتها الصحيحة إلى قائلها، فقد يرفع الموقوف أو يوقف المرفوع ويحدث بالموضوعات والأحاديث الضعيفة.

وإذا كان قد صرحوا فى الروايتين السابقتين بأنه (لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه)، و(كل ما وقع إليه قرأه)، فإنهم فى أحكام أخرى على الرواة يكتفون بقولهم (لقن). والتلقين يعنى عدم التركيز لغياب العقل أو ضعف البصر، جاء فى الميزان للذهبى أن "يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ المدنى الشجرى، قال العقيلى: فى حديثه مناكير وأغاليط، وكان ضريرا فيما بلغنى يُلقن"(٣).

---

(١) لسان الميزان ١٥٤/١.

(٢) كتاب المختلطين ص ١٢٦.

(٣) الميزان ٤٠٦/٤.

وأحيانا تزداد درجة الاختلاط لدرجة أنه لا يميز ويدعى الرواية عمن لم يرهم، والحق أن هذا فى مبحث الاختلاط ينقل الراوى من درجة الرد والترك التى يسكنها الوضّاعون الذين يتعمدون الكذب ويصير فى درجة الشواهد والمتابعات أو الترك بسيب الغفلة الشديدة لا لتعمد الكذب فهو متروك (ضبطا) لا (عدالة). انظر فى هذا ترجمة (يحيى بن إبراهيم بن أبى زيد الأندلسى البيار المقرى"[1].

وقد أفراد ابن حبان لهذه الظاهرة نوعًا جعله "النوع الرابع عشر" من أنواع الضعفاء والمتروكين فقال: "ومنهم من امتحن بابن سوء أو وراق سواء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم، فكانوا يقرءون عليه ويقولون له: هذا من حديثك فيحدث به، فالشيخ فى نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه؛ لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة"[2].

وعدم التمييز بعد (إدخال الرواة عليه) أو (التلقين)- تحدث عنه ابن حبان فى النوع الخامس عشر[3].

د- الحفظ:

ذكر علماء النفس أن من المهم بعد القراءة المستوعبة، استدعاء المعلومات العامة بصوت مسموع أو كتابتها بعد إغلاق الكتاب. ويحتفظ معظم الأشخاص بقدر أكبر من المادة عند تقسيم الوقت المخصص للاستذكار، بين القراءة والحفظ؛ لأن الشخص إذا راجع

---

(١) السابق لسان الميزان (٦/٢٤٠) والصلة لابن بشكوال (٢/٦٣٣-٦٣٤)، الصلة فى تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم لابن بشكوال (٤٩٤-٥٧٨) نشر مكتبة الخانجى، بالقاهرة.

(٢) مقدمة المجروحين ص٧٧.

(٣) السابق ص٧٨.

نفسه وسمّع لنفسه تأكد من مستوى حفظه مما يساعد على استعادة ما يحتاج إلى مزيد من الاستذكار أو الفهم[١].

وبالنسبة للشق الثانى من وسائل الحفظ وهو كتابة العلم؛ فقد عقد ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله بابا سماه (باب ذكر الرخصة فى كتابة العلم)[*]

وذكر مرويات عن السلف فيه منها: "ودخل على إبراهيم النخعى شئ فى حفظه لتركه الكتاب"[٢]. وروى بسنده إلى منصور قال كان إبراهيم يحذف الحديث فقلت له: إن سالم بن أبى الجعد يتم الحديث قال له إن سالما كتب وأنا لم أكتب[٣].

وذكر مرويات عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين فى تقييد العلم[٤]، وروى لشعبة قوله: إذا رأيتمونى أشج الحديث فاعلموا أننى تحفظته من كتاب[٥]، وذكر قول المبرد: قال الخليل بن أحمد: ما سمعت شيئا ولا كتبته إلا حفظته ولا حفظته إلا نفعنى[٦].

هـ- التدريب الموزع:-

وذكروا أن من الطرق العملية التى تساعد على تحسين التذكر طويل المدى - التدريب الموزع وذكروا أن من أهم مزاياه: أن مادة التعلم إذا تم توزيعها على عدة أسابيع، تزداد فرص زيادة

---

(١) علم النفس العام ص٣٢١.

(*) ١/٧٠-٧٧.

(٢) جمعى بيان العلم ١/٧٠.

(٣) ١/٧٠-٧٧.

(٤) السابق: نفسه. وللخطيب البغدادى كتاب (تقييد العلم) حققه يوسف العش.

(٥) السابق: نفسه. ١/٧٤-٧٥ (والمعنى: أصب الكلام صبا).

(٦) السابق ١/٧٧.

الانتباه والتنظيم والمشاركة الفعالة وزيادة تأكيد التعليم والتمرين مما يزيد من فرص الحصول على درجة أكبر[1].

ويقصد بالتدريب الموزع- الذى يقابل التدريب المركز- ذلك التدريب الذى يتم فى فترات متباعدة تتخللها فترات من الراحة أو عدم التدريب. ولقد وُجِدَ أن التدريب المركز يؤدى إلى التعب والشعور بالملل. كما أن ما يتعلمه الفرد بالطريقة المركزة يكون عرضة للنسيان؛ وذلك لأن فترات الراحة التى تتخلل دورات التدريب الموزع تؤدى إلى تثبيت ما يتعلمه الفرد. هذا إلى جانب تجدد نشاط المتعلم بعد فترات الانقطاع وإقباله على التعلم باهتمام أكبر. فقصيدة الشعر التى تريد أن تحفظها والتى يحتاج حفظها منك إلى تكرار ما نحو خمس ساعات تستطيع أن تقوم بهذا التدريب بالطريقة المركزة دفعة واحدة، كما تستطيع أن توزع هذه الساعات الخمس على خمسة أيام وبذلك تتبع منهج التدريب الموزع. وقد أجريت بعض التجارب التى أثبتت أن التدريب الموزع خير من التدريب المتصل[2].

والحق أن المحدثين انتبهوا إلى هذا الأمر؛ قال برهان الدين الأبناسى فى مبحث معرفة آداب الحديث: "وليكن تحفظه للحديث على التدريج قليلا قليلا مع الأيام والليالى، فذلك أحرى بأن يمتع بمحفوظه. وممن ورد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين: "شعبة، وابن عُلَيّة، ومعمر". وروينا عن (معمر) قال: "سمعت الزهرى يقول: من طلب

---

(١) علم النفس العام ص ٣٢٢ وقارن بـ ص ١٤٩ من سيكولوجية التعلم، أعده أعضاء قسم علم النفس التربوى بجامعة عين شمس، كلية التربية.

(٢) انظر: ص ١٤٠ من كتاب معالم علم النفس للدكتور عبد الرحمن عيسوى، نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

العلم جملة، فاته جملة. وإنما يدرك العلم حديثا وحديثين"[1].

وزاد فى موضع آخر من نفس المبحث: "... على التدريج قليلاً قليلاً، أى: فلا يكلف نفسه حفظ ما لا يطيقه، ففى الحديث الصحيح: خذوا من الأعمال ما تطيقون". وعن الثورى قال: "كنت آتى الأعمش ومنصورًا فأسمع أربعة أحاديث، خمسة، ثم أنصرف كراهية أن تكثر وتفلت... وعن الزهرى أنه قال: إن هذا العلم إن أخذته بالمكاثرة له غلبك ولكن خذه مع الليالى والأيام أخذًا رقيقًا تظفر به"[2].

وعقد ابن عبد البر بابا فى جامع بيان العلم وفضله عنوانه (باب كيفية الرتبة فى أخذ العلم). ذكر فيه أن ابن شهاب قال ليونس: "لا تكابر العلم فإن العلم أودية فأيها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه، ولكن خذه مع الأيام والليالى ولا تأخذ العلم جملة، فإن من رام أخذه جملة ذهب عنه جملة ولكن الشىء بعد الشىء مع الأيام والليالى[3].

وكانوا بعد الانتهاء من التحديث يروحون عن أنفسهم بالملح والنوادر والشعر؛ قال حماد بن زيد: كان الزهرى يحدث ثم يقول هاتوا من أشعاركم هاتوا من أحاديثكم فإن الأذن مجاجة وإن للنفس حمضة[4]. وروى بسنده إلى على رضى الله عنه: "اجمعوا هذه القلوب وابتغوا لها طرائف فإنها تمل كما تمل الأبدان[5]. وذكر مرويات تدل على أن السلف تناولوا قضايا من مثل (ملل) و(سآمة)

---

(١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح١/٤١١.
(٢) السابق ١/٤١٥- ٤١٦.
(٣) جامع بيان العلم ١/١٠٤.
(٤) السابق ص١٠٤.
(٥) السابق ١٠٥.

طالب العلم[1]. وعقد الخطيب البغدادى- المحدث- بابًا فى كتابه (الفقيه والمتفقه) سماه بـ (ذكر مقدار ما يحفظه المتفقه) ذكر فيه: "... من الناس من يحفظ عشر ورقات فى ساعة، ومنهم من لا يحفظ نصف صفحة فى أيام، فإذا ذهب الذى مقدار حفظه نصف صفحة يروم أن يحفظ عشر ورقات تشبها بغيره لحقه الملل، وأدركه الضجر، ونسى ما حفظ، ولم ينتفع بما سمع. فليقتصر كل امرئ من نفسه على مقدار يبقى فيه ما لا يستفرغ كل نشاطه، فإن ذلك أعون له على التعلم من الذهن الجيد والمعلم الحاذق"[2]. ونقل عن بعض الحكماء قوله: "إن لهذه القلوب تنافرًا كتنافر الوحوش، فألِّفوها بالاقتصاد فى التعليم، والتوسط فى التقويم، لتَحْسُنَ طاعتها، ويدوم نشاطها[3].

ونبه إلى علاقة الراحة والهمة بتثبيت المحفوظ فقال: "ينبغى للمتعلم أن يجعل لنفسه حداً، كلما انتهى إليه وقف عنده، حتى يستقر ما فى قلبه، ويريح بتلك الوقفة نفسه، فإذا اشتهى التعلم بنشاط عاد إليه، وإن اشتهاه بغير نشاط لم يعرض له... وإذا اشتهى مع نشاط ثبت فى قلبه ما يسمعه وحفظه، وكان ذلك بمثابة رجل يشتهى الطعام، ولا تكون معدته نقية، فإذا أكل ضره ولم يَسْتَمْرِه، وإذا اشتهى والمعدة نقية، استمرأ ما أكل وبان على جسمه[4].

وشَبّه الذى يأخذ العلم بالتدريج بالبناء الجيد المواصفات فقال: "وينبغى أن يجعل لنفسه مقدارًا، كلما بلغه وقف وقفة أياما لا يريد تعلما، فإن ذلك بمنزلة البنيان: ألا ترى أن من أراد أن يستجيد البناء،

---

(١) السابق: نفسه.
(٢) الفقيه والمتفقه ٢/٢١٥.
(٣) السابق ٢/٢١٦.
(٤) السابق ٢/٢١٨.

بناه أذرعا يسيرة، ثم تركه حتى يستقر، ثم يبنى فوقه، ولو بنى البناء كله فى يوم واحد لم يكن بالذى يستجاد، وربما انهدم بسرعة"[١].

ونبه إلى أهمية الراحة فى تحصيل العلم بعد التعب فقال: "ويستصلح المتعلم نفسه ببعض الأمر من أخذه نصيبا من الدعة والراحة واللذة فإن ذلك يعقبه منفعة بينة[٢].

ونبه إلى أن التعليم المركّز يؤدى إلى الملل والأضرار الكثيرة فقال: "ولا ينبغى أن يُمْرِجَ[*] نفسه فيما يستفرغ مجهوده، وليعلم أنه إن فعل ذلك فتعلّم فى يوم ضعف ما يحتمل أضرّ به فى العاقبة؛ لأنه إذا تعلم الكثير الذى لا طاقة له به، وإن تهيأ له فى يومه ذلك أن يضبطه، وظن أنه يحفظه، فإنه إذا عاد من غد وتعلم نسى ما كان تعلمه أولاً وثقلت عليه إعادته، وكان بمنزلة رجل حمل فى يومه ما لا يطيقه فأثر ذلك فى جسمه... فينبغى للمتعلم أن يشفق على نفسه من تحميلها فوق طاقتها، ويقتصر من التعليم على ما يبقى عليه حفظه، ويثبت فى قلبه[٣].

وهذه الطريقة فى التدرج ينبغى أن يلتزم بها الأستاذ حيث إنه ينبغى عليه أن "يذكر لهم الدرس على تمكث وتؤدة، ومن غير إسراع وعجلة[٤]. وينبغى أن يكون فيما يذكره مقتصدًا، ويتجنب الإطالة، لئلا يؤدى إلى الضجر والملالة[٥].

---

(١) السابق ٢/٢١٧.
(٢) السابق ٢/٢١٩.
(*) يخلط كما قال محققه.
(٣) السابق ٢/٢١٦.
(٤) السابق ٢/٢٥٥.
(٥) السابق ٢/٢٥٦.

و- زيادة تأكيد التعليم بتكراره:-

ذكر علماء النفس أن من الطرق التى تساعد على تحسين عملية التذكر طويل المدى - زيادة تأكيد التعليم بتكراره. والحق أن المحدثين نبهوا إلى أهمية المذاكرة فى تثبيت المحفوظ، قال الأبناسى: "ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الإمتاع به. روينا عن (علقمة النخعى) قال: "تذاكروا الحديث؛ فإن حياته ذكره". وعن (إبراهيم النخعى، قال: من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به.... وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له؛ فإنه كما قال الخطيب الحافظ: يُثبت الحفظ ويذكى القلب ويشحذ الطبع، ويجيد البيان ويكشف الملتبس، ويكسب جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر. وقل ما يمهر فى علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفى من فوائده، إلا من فعل ذلك"(١).

إنه ينبه هنا إلى أهمية ربط المحفوظ (النظرى) بالتطبيق العملى فهو خير وسيلة لتثبيت المحفوظ وينبه إلى المذاكرة التى تعنى التدريب والمران، فكل هذا يؤدى إلى مهارة طالب العلم فى تخصصه.

وذكر فى موضع آخر مرويات أخرى منها: "قول على رضى الله عنه: تذاكروا الحديث؛ فإن حياته مذاكرته.. ونحوه عن أبى سعيد الخدرى ﷺ وابن عباس. وعن الخليل بن أحمد أنه قال: ذاكر بعلمك تذكر ما عندك". وعن عبد الله ابن المعتز قال: "من أكثر مذاكرة العلماء لم ينس ما علم، واستفاد ما لم يعلم"(٢).

وقد نبه الخطيب البغدادى إلى ضرورة مراعاة طالب العلم للمحفوظ وتعاهده؛ فقال: (ينبغى أن يراعى ما يحفظه، ويستعرض

---

(١) الشذا الفياح١/٤١١.

(٢) السابق١/٤١٦.

جميعه كلما مضت له مدة، ولا يغفل عن ذلك، فقد كان بعض العلماء إذا علم إنسانا مسألة من العلم، سأله عنها بعد مدة، فإن وجده قد حفظها علم أنه محب للعلم، فأقبل عليه وزاده، وإن لم يره قد حفظها، وقال المتعلم: كنت قد حفظتهُا فأُنسيتُها أو قال كتبتُها فأضعتُها أعْرَضَ عنه ولم يعلّمه، وينبغى ألا يسأل الفقيه أن يذكر له شيئا إلا ومعه سلامة الطبع، وفراغ القلب وكمال الفهم؛ لأنه إذا حضره ناعسا أو مغموما، أو مشغول القلب، أو قد بطر فرحا، أو امتلأ غضبا لم يقبل قلبه ما سمع، وإن ردد عليه الشيء وكرر، فإن فهم لم يثبت فى قلبه ما فهمه حتى ينساه، وإن استعجم قلبه عن الفهم، كان ذلك داعية للفقيه إلى الضجر، وللمتعلم إلى الملل، وكلما ذكرت أنه يلزم المتعلم افتقاده من نفسه، فإن على الفقيه مثله، إلا أن المتعلم يحتاج من ذلك إلى أكثر مما يحتاج إليه الفقيه؛ لأنه يريد أن يسمع ما لم يكن سمعه من قبل، فيريد أن يتعرفه وأن يتحفظه، والفقيه فهم لما يريد أن يلقيه، حافظ لما يقصد أن يحكيه، فإذا كان الفقيه من الحفظ والمعرفة على ما ذكرت ويلزمه من افتقاد نفسه ما وصفت، والمتعلم يريد أن يلقى إلى قلبه ما لا يعرفه، وقلبه نافر عنه، ونفسه تستثقل التعب، والإكباب على الطلب فهو يحتاج من فراغ القلب إلى أكثر مما يحتاج إليه الفقيه، ويحتاج إلى صبر شديد على الاستذكار والترديد، ولهذا قال الشافعى: "والناس طبقات فى العلم، موقعهم من العلم بقدر درجاتهم فيه، فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم فى الاستكثار من علمه، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله فى إدراك علمه نصا واستنباطا والرغبة إلى الله فى العون عليه، فإنه لا يدرك خير إلا بعونه"[1].

---

(١) الفقيه والمتفقه: ٢٠٣/٢.

وأورد قول إبراهيم بن سيار النظام: "العلم: شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك، وأنت إذا أعطيته كلك، من إعطائه البعض على خطر"[1].

إن التكرار يزيد فى قوة الانتباه، فما يفوت الذهن والذاكرة فى أحد المرات يحصله فى مرة أخرى؛ لذلك نبه نقاد المرويات إلى هذا الأمر، قال أبو حاتم- ابن حبان-: "فهذا كان دأب شعبة فى تفتيش الأخبار والبحث عن سقيم الآثار، ولم يكن يعد السماع من الشيخ إلا بعد أن يسمعه مرارًا، وكذلك كان زائدة بن قدامة إذا سمع الحديث مرة لم يجز عليه فإذا سمعه مرة أخرى لم يجز، فإذا سمعه ثالثة أجاز عليه، وقال: قد صح"[2].

إن الناقد يسمع من الراوى الذى يريد الإجازة مرة ومرتين وأكثر حتى يتأكد من أن الراوى أدى المروى بطرق التحمل والأداء المتفق عليها، ثم يختبر قراءته للتأكد من مدى ضبطه؛ لأن ما يخفيه الممتحن مرة سوف يظهر فى أخرى، وهذا فيه من الدقة فى إعطاء (الإجازات) ما ليس بعده من إعمال للضمير العلمى الذى لا يعطى الطالب أكثر أو أقل مما يستحق، وهذه قيمة تربوية هادفة، ينبغى تطبيقها فى كل عصر لتقييم طلاب العلم ووضعهم فى الدرجات والمراتب اللائقة بهم حتى لا يوسد الأمر لغير أهله.

وعلم المحدثون أن للدوافع والهمة أكبر الأثر فى تحصيل العلم؛ فقال الخطيب البغدادى: " ليعلم طالب العلم أن شهرة السماع لا تنتهى، والنهمة من الطلب لا تنقضى، والعلم كالبحار المتعذر كيلها، والمعادن التى لا ينقطع نيلها، فلا ينبغى له أن يشتغل فى الغربة إلا بما تستحق لأجله الرحلة"[3].

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) المجروحين، المقدمة ص٣١.

(٣) الشذا الفياح ١/٤٠٦.

إن للرحلة فى طلب الحديث علاقة كبيرة بهمة طالب العلم وشهوته فى طلب الحديث. إن هذه الشهرة هى التى جعلت ابن معين يقول فى مرض موته، بعد أن سئل: "ما تشتهى؟ فقال: بيت خالى، وإسناد عالى"[١].وعلق ابن كثير على هذا القول: "ولهذا تداعت رغبات كثير من الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ، إلى الرحلة فى أقطار البلاد، طلبا لعلو الإسناد وإن كان قد منع من جواز الرحلة بعض الجهلة من العباد، فيما حكاه الرامهرمزى فى كتابه "الفاصل". ثم إن علو الإسناد أبعد من الخطأ والعلة من نزوله. وقال بعض المتكلمين: كلما طال الإسناد كان النظر فى التراجم والجرح والتعديل أكثر، فيكون الأجر على قدر المشقة[٢].

ولا يخفى أن للهمة والدوافع والرغبات أكبر الأثر فى تحمل المشاق فى تحصيل العلم، لذلك قال يحيى بن أبى كثير: "لا ينال العلم براحة الجسد"[٣].

وعن الشافعى أنه قال: "لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتملك وغنى النفس، فيفلح، ولكن من طلبه بذلة النفس وضيق العيش وذلة، أفلح"[٤]. والمحدثون فى أمر الهمة والدوافع والبذل والتضحية فى طلب العلم استفادوا من خبرات الأمم السابقة، نقل الخطيب البغدادى قول أفلاطون، الذى رواه بسنده إلى أبى بكر بن دريد؛ قال: سأل شابٌ جاهل أفلاطون: كيف قدرت على كثرة ما تعلمت؟ قال: لأنى أفنيت من الزيت أكثر مما شربت أنت من

---

(١) اختصار علوم الحديث ص١٣٦.

(٢) السابق: ص١٣٦.

(٣) الشذا الفياح ١/٤٠٤.

(٤) السابق: نفسه.

الشراب". وقال: بلغنى أن رجلاً قال لأفلاطون. ألم نكن جميعًا فى مكتب واحد؟ قال: بلى. قال: كيف صرت تعلو منبر التعليم وحظى من العلم ما تراه؟ قال: ذلك لأن دينارى كان محمولاً إلى الزيات، ودينارك كان محمولا إلى الخمار[1].

وفى كتب الجرح والتعديل أوردوا روايات تفرد بها بعض الرواة المجروحين تدل على أنهم رأوا أن هناك علاقة بين الهموم والشواغل والتذكر والنسيان، بغض النظر عن كونها صحيحة إلى النبى ﷺ أم لا، العبرة هنا بالمضمون لا التوثيق. ذكر الذهبى فى ترجمة (زكريا بن يحيى بن الحارث) أنه (ضعفه الدارقطنى. وروى بسنده إلى أنس – مرفوعا: يا على، اتق الدنيا، فمن كثر نشبه كثر شغله، ومن كثر شغله اشتد حرصه، ومن اشتد حرصه كثر همه، ومن كثر همه نسى"[2].

ونقلوا قول ابن دريد؛ قال: "قال أفلاطون: محب الشرف هو الذى يتعب نفسه بالنظر فى العلم"[3].

وقد ضرب المحدثون المثل فى الرحلة وتحمل المشاق فى طلب العلم، قال ابن شهاب: "ما استودعت قلبى شيئا قط فنسيته، قلنا: وحسبك بهذا عناية وتوفرًا. وكان ابن شهاب لا يأكل التفاح، وعند الأطباء أن التفاح يملأ المعدة لزوجات تشغل وتنسى، وكان يشرب العسل ويقول: إنه يذكى[4].. وذُكر لنا أن ابن الأنبارى كان يؤتى

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) الميزان ٢/٧٩-٨٠.

(٣) الفقيه والمتفقه ٢/٢٠٥.

(٤) الحث على طلب العلم والاجتهاد فى جمعه ص٦٦ لأبى هلال العسكرى وقد كان محدثاً واشتهر فى الآفاق بالرواية والإتقان، وانتهت إليه الرياسة فى التحديث، والكتاب حققه الدكتور عبد المجيد دياب، دار الفضيلة مصر، ط١، ١٩٩٨م. انظر فى اشتغال أبى هلال بالتحديث والبروز فيه مقدمة المحقق الكتاب.

بالرطب فيوضع بين يديه فلا يمسه! ويقول له: ما أطيبك وأحلاك، وللعلم أطيب منك وأحلى! ولا ينال منه"[1]. وقد تحملوا كل المصاعب فى طلب العلم؛ قال عبد الرحمن ابن حرملة: "قد شجنى سعيد بن المسيب فى العلم مرتين. وقال الأعمش: الحبر فى ثياب صاحب الحديث، أحسن من الخلوق فى ثوب العروس. وقال ابن عباس ﷺ: ذللت طالبا فعززت مطلوبا[2]. ونحو هذا قول شعبة وقد قيل له: ما بال حديثك نقيا: قال: لتركى العصائد بالغدوات. وسئل شريك عن حديث، فقال: هذا ما فتتنا فيه العصائد"[3]. وكانوا يشبهون فوات العلم فكانوا يقولون: "من غاب خاب، وأكل نصيبه الأصحاب"[4]. يقصدون أخذوا نصيبه من العلم.

وقد سئل ابن المبارك: إلى كم تكتب الحديث؟ فقال: لعل الكلمة التى انتفع بها لم أسمعها بعد. وقال سفيان: من ترأس سريعا أضر بكثير من العلم، ومن لم يترأس طلب وطلب حتى بلغ[5]. وقال الشعبى: "رحل مسروق فى آية إلى البصرة، فسأل عن الذى يفسرها، فأخبر أنه بالشام، فتجهز إلى الشام، حتى سأل عنها. قال: وما رأيت أحدًا أطلب للعلم فى الآفاق من مسروق. وقال سعيد بن المسيب: "إنى كنت لأسير الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد"[6]. وقال ابن سيرين: "قدمت الكوفة، فوجدت بها أربعة آلاف شاب يطلبون الحديث. قال: ومازال قتادة متعلما حتى مات"[7].

---

(١) السابق: نفسه.
(٢) انظر فى كل ذلك السابق: نفسه.
(٣) السابق ص ٦٥-٦٦.
(٤) السابق ص٦٥.
(٥) السابق ص٦٢.
(٦) السابق ٦٣.
(٧) السابق ص٦٤.

ومما يتصل بالهمة التبكير إلى طلب العلم والحرص والصبر فى تحصيله، قال أبو هلال العسكرى - وهو ممن اشتغلوا بالتحديث-: "وقيل لبزر جمهر: بم جمعت هذا العلم الكثير؟ قال: ببكور كبكور الغراب، وحرص كحرص الخنزير، وصبر كصبر الحمار"(١).

والنهوض المبكر فى الصباح بانتظام مما حرص عليه علماء النفس(٢). ومثلما درس النفسيون المعاصرون (التسميع الذاتى) تحت مبحث (شروط التعلم الجيد)، وقالوا إنها عملية يقوم بها الفرد محاولا استرجاع ما حصله من معلومات، أو ما اكتسبه من خبرات ومهارات، وذلك أثناء الحفظ وبعده بمدة قصيرة" وبينوا أهميتها بأن لها (فائدة عظيمة إذ تبين للمتعلم مقدار ما حفظه وما بقى فى حاجة إلى مزيد من التكرار حتى يتم حفظه. وإلى جانب هذا فعن طريق عملية التسميع يستطيع الفرد أن يجد الحافز على بذل الجهد وعلى مزيد الانتباه فى الحفظ، فما شعر به الحافظ من متعة النجاح ومن ألم الخيبة - يدفعه إلى إجادة عملية الحفظ. ومن البديهى أنه لا ينبغى أن يبدأ المتعلم فى عملية التسميع إلا بعد فهم المادة واستيعابها، إذ التعجل فى عملية التسميع مدعاة إلى شعوره بالفشل والإحباط"(٣).

إنه مثلما نبهوا إلى هذا الأمر، نجد أن المحدثين مارسوا ما دعوا إليه عمليا، ودعوا إليه طلاب العلم، قال أبو هلال العسكرى المحدث(*)-: "وينبغى للدارس أن يرفع صوته من درسه حتى

---

(١) السابق ص٦٥.

(٢) انظر: عادات الاستذكار ومهاراته السليمة، ص ٣٣ للدكتورة سناء محمد سليمان، مكتبة النهضة المصرية، ط١٩٨٩م.

(٣) معالم علم النفس للدكتور عبد الرحمن عيسوى ص١٤٢، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط ١٩٩٦م.

(*) وهو لغوى، وناقد للشعر، ومن علماء البلاغة، لكن غلب عليه فى هذا الكتاب العمل بالتحديث، يظهر هذا لمن يقرأ أصوله ومصادره.

يسمع نفسه، فإن ما سمعته الأذن رسخ فى القلب؛ ولهذا كان الإنسان أوعى لما يسمعه منه لم يقرؤه، وإذا كان المدروس مما يفسح طرق الفصاحة، ورفع به الدارس صوته زادت فصاحته. وحُكى لى عن بعض المشايخ أنه قال: رأيت فى بعض قرى النبط فتى، فصيح اللهجة. حسن البيان، فسألته عن سبب فصاحته، مع لُكنة أهل جلدته؟ فقال: كنت أعمد فى كل يوم إلى خمسين ورقة من كتب الجاحظ، فأرفع صوتى بها فى قراءتها، فما مر لى إلا زمان قصير، حتى صرت إلى ما ترى. وحكى لى أبو حامد(*) أنه كان يقول لأصحابه: إذا درستم فارفعوا أصواتكم. فإنه أثبت للحفظ وأذهب للنوم.

وكان يقول: القراءة الخفية للفهم، والرفيعة للحفظ والفهم، وكان بعضهم يقرأ الكتاب، ثم يذاكر به حرفا حرفا، كأن قارئا يقرؤه عليه فيفسره له(١).

٢- معيار ومصطلح ثبات الحفظ:-

تتضح أهمية دراسة هذا المعيار بدراسة ضده – إذ بضدها تتميز الأشياء– وهو التغير والاختلاط، وسيأتى فى موضعه. قال ابن المبارك فى هشيم بن بشير: "من غير الدهر حفظه فلم يغير حفظ هشيم"(٢).

ولهذا المعيار المتبلور فى لفظ (ثبت) علاقة بمعايير من مثل (الضبط) و(الحفظ) و(الإتقان)؛ لأن كلمة ثبت أعلى من متقن ومتقن أعلى من حافظ، وحافظ أعلى من ضابط.

(*) قال محققه: " هو أبو حامد بن الشرقى" كان أحمد بن خزيمة يقول: حياة أبى حامد تحجز بين الناس والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم " ا.هـ. والقوم كانوا لا يعرفون الفصل بين العلوم.

(١) الحث على طلب العلم ص٧٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢٤٩/١.

إن الإتقان يشعر بمزيد الضبط، والحفظ يطلق على الضبط: أى ضبط الفؤاد، ويطلق على ضبط الكتاب، ويطلق على كثرة العلوم وسعة الحصيلة – وإن لم يكن الراوى ضابطا – فلهذا نزل الحفظ عن درجة الإتقان وهو أعلى من الضبط. جاء فى ترجمة أبى موسى المدينى أنه "حصل من المسموعات بأصبهان ما لم يحصل لأحد فى زمانه وانضم إلى ذلك الحفظ والإتقان"(١).

أى أن الراوى لو كان واسع الحصيلة مع ضبطه لروايته، فهو أعلى من مجرد الإتقان لمن هو دونه فى العلوم. أما الثبت فهو الذى تطمئن النفس إلى روايته، وهذه الألفاظ لا يلزم منها ثبوت العدالة، والنفس لا تطمئن إلا لرواية العدل الضابط، لكن عند عدم ظهور قرينة تدل على عدم العدالة حملنا رواية هؤلاء على الصحة والاستقامة، أى أنه يؤخذ بالتفصيل فيها(٢).

إن أهمية دراسة هذا المعيار (بألفاظه) تتجلى فى تحديد الدلالة الدقيقة للفظ ثبت، حيث وجدت أنهم يأخذون بالتفصيل فيه، يدل على هذا أن قولهم (ثقة ثبت) معناه أنه من ألفاظ التعديل الرفيعة جدًا، إلا أنه لا يلزم منه أن الراوى لا يوجد فى حديثه بعض الاختلاف، قال عبد الرحمن بن مهدى فى الحكم بن عتيبة: "ثقة ثبت ولكن يختلف" يعنى حديثه، كما فى الجرح والتعديل، وقال ابن أبى مريم، نقلاً عن ابن معين، فى ترجمة حبيب بن أبى ثابت قيس بن دينار: (ثقة

---

(١) السابق ص ١٣٣٥ رقم ١٠٩٥.

(٢) إتحاف النبيل ص١٨٧ – ١٨٨.

حجة)، قيل له: ثبت(*)؟ قال نعم إنما روى حديثين، قال: أظن يحيى يريد منكرين حديث (المستحاضة) وحديث (القبلة للصائم)، وفيه دليل على أن قولهم: (ثبت) لا ينفى النادر من الوهم(١).

وقولهم: " فلان أحد الأعلام الأثبات" فيه تفصيل أيضا؛ لأن قولهم: (أحد الأعلام) فقط لا ينفى اللين فى الحديث كما فى الميزان فى ترجمة نعيم بن حماد الخزاعى(٢). وتراجم كثيرة فى تذكرة الحفاظ تدل على هذا؛ لأنه يقصد أن يقول إنه مشهور والشهرة أمر نسبى وهى حكم وصفى لا قيمى.

والأصل فى هذا المعيار أن الذى يقال فيه (ثبت) يكون فى أعلى مراتب التعديل(٣). ويدل على التفصيل أيضا قول العجلى فى (عبد السلام بن حرب بن سلم): "وهو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به"(٤).

وهنا ينبه العجلى إلى شئ مهم جدًا فمثلما تؤثر مناهج النقاد من حيث التشدد والتساهل والاعتدال، ومثلما تؤثر المعاصرة فى الحكم

(*) العجلى فى الثقات من أكثر المحدثين تطبيقا لهذا المعيار، كما فى تاريخ الثقات، جاء فى ترجمة (يحيى بن آدم مولى خالد بن سعد بن العاص) أنه (كوفى) ثقة، وكان جامعاً للعلم عاقلاً ثبتا فى الحديث، ص٤٦٧ بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى. وانظر أيضا ص ٤٧١، ٤٥٨، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٣٦، ٣٢٩، ٣٧٠، ٣٦٣، ٣٥٨، ٣١٨، ١٢٢، ١١٥، ٨٧، ٦٤، ٢٤٩، ١٩٧، ١٦٤، ١٣٤، ٣٠، ١٢٦، ١٢٢، ١١٥، ١٠٥، ٩٤، ٨٧، ٤١٤، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٠، ٣٧٧، ٤٨١، ٤٧٢، ٤٦٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٠، ٢٧٥.

(١) شفاء العليل ص٢٧-٢٨ وانظر النبلاء ٣٥٥/١٠، الميزان ٢٠٨/١.

(٢) الميزان ٢٦٧/٤ وشفاء العليل ص٣٠.

(٣) تاريخ الثقات للعجلى ص٣٠٣.

(٤) تاريخ الثقات للعجلى ص٣٠٣.

على الرواة، كذلك ينبغى النظر إلى بلد الناقد والراوى المجروح أو المعدّل. لابد من معرفة هل الناقد بلدىُ الراوى المترجم له، أو أنه غريب عنه؟ فإن كلام البلدى مقدم على كلام الغريب، فلعل الغريب قد رأى حديثا صحيحا من الرجل فوثقه، أو لعل الغريب رأى حديثا ضعيفا من الرجل فأنكره، وضعفه. إن بلدى الرجل أعرف به[١].

٣- معيار ومصطلح الإتقان:-

نبه المحدثون إلى أن (الحفظ هو الإتقان لا الكثرة[*]). وعَدّ ابن أبى حاتم قولهم: "متقن" فى ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل، الذين تقبل مروياتهم ويقبل كلامهم فى الرواة[٢]. والإتقان عند علماء نفس التعلم مهم جدًا فى عملية التعليم، ذكروا هذا فى سياق حديثهم عن مبادئ التعلم المبنية على نظرية الجشطلت، قالوا هذا منبهين إلى أهمية التكرار والإعادة والتمرين والفهم مع الحفظ غير الآلى[٣]. وقد انتشر هذا المعيار فى كتب الجرح والتعديل وشغل مساحة كبيرة من نقد المحدثين للرجال. جاء فى ترجمة (ابن أبى داود) أنه "الحافظ العلامة قدوة المحدثين قال صالح بن أحمد الهمدانى الحافظ: كان ابن أبى داود إمام أهل العراق ومن نصب له السلطان المنبر، وقد كان فى وقته بالعراق مشايخ أسند منه ولم يبلغوا فى الآلة والإتقان ما بلغ هو"[٤].

---

(١) إتحاف النبيل ص٤٦-٤٧.

(*) تذكرة الحفاظ ص١٩٨ (ترجمة سليمان بن إبراهيم بن محمد سليمان).

(٢) تاريخ ابن معين ص ٩١٢ للدكتور أحمد محمد نور سيف.

(٣) علم نفس التعلم للدكتور محمد عبد القادر عبد الغفار، ص٥٠١، نشر مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٦م.

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبى ص ٧٦٨- ٧٦٩.

ومما يدل على صدق تصور ابن أبى حاتم وأن المتقن يقبل قوله فى الجرح والتعديل أنهم قرنوا الإتقان بأوصاف مثل الفهم والبصر والحذق والإمامة... إلخ قال ابن مردويه فى ترجمة العسال - أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم-: "أحد الأئمة فى علم الحديث فهما وإتقانا وأمانة... وقال أبو نعيم: أبو أحمد من الكبار فى المعرفة والإتقان والحفظ"(١).

وجاء فى ترجمة ابن ماكولا أن شيرويه الحافظ قال فى طبقاته: كان حافظًا متقنًا عُنى بهذا الشأن"(٢).

وفى ترجمة (الطلمنكى) أنه (كان ذا عناية تامة بالحديث ومعرفة الرجال حافظا للسنن"(٣).. وفى ترجمة (الحسكانى) أنه "شيخ متقن ذو عناية تامة بعلم الحديث"(٤).

ومن الألفاظ التى تدل على ما رآه ابن أبى حاتم قولهم: "ما رأيت مثله فى اختلاف الحديث والإتقان(*)". وقولهم: (كان لا مزيد

---

(١) السابق ص٨٨٦ - ٨٨٧.

(٢) السابق ص ١٢٠٣.

(٣) السابق ص ١٠٩٩

(٤) السابق ص ١٢٠٠.

(*) للمزيد من تطبيق هذا المعيار انظر تذكرة الحفاظ للذهبى ص ٥٦٦ ترجمة رقم (٥٩١)، ص ٥٧١ (٥٩٥)، ٥٧٠ (٦٩٤) ٥٧٤ (٥٩٨)، ص٥٩٤(٦١٧)، ٦٠٧ (٦٣٢)، ٦٢٦ (٦٥٣)، ٥٠٨ (٥٢٣)، ٥١١ (٥٢٦)، ٥١٥ (٥٣١)، ٥٢٣ (٥٣٩)، ١٦٢ (١٥٧)، ١٤١٧ (١١٣٥)، ٤١١ (١١٣٢)، ١٤١٢ (١١٣٣)، ٣٠٠ (٢٨١)، ١٢٧٠ (١٠٧٠)، ١٢٧٦ (١٠٧٤)، ١٢٨٢(١٠٧٦)، ١٢٩٠(١٠٧٩)، ١٣٠١ (١٠٨٢)، ١٣٠٧(١٠٨٤)، ١٣١٠ (١٠٨٧)، ١٣١٤(١٠٨٩)، ١٣٢١ (١٠٩٢)، ١٣٢٤ (١٠٩٣)، ١٣٣٠(١٠٩٤)، ١٢٣٢ (١٠٤٨)، ١٢٤٦ (١٠٥٤)، ١٢٥٤ (١٠٥٩)، ١٢٥٥(١٠٦٠)، ١٢٦١ (١٠٦٤)، ١٢٦٣ (١٠٦٥)، ١٢١٣ (١٩٣٨)، ١٢١٦ (١٠٤٠)، ١٢٢٢(١٠٤٢) وغيرها كثير.

عليه فى الحفظ والإتقان)[1]. وقولهم: "فلان بصير بالحديث متقن يشبه الناس"[2]. وقولهم: "كان فلان متقنا عجبا أو غاية فى الإتقان"؛ الذى جاء فى ترجمة أبى نعيم الفضل بن دكين[3].

وهناك ألفاظ أخرى يكمن وراءها معيار الإتقان من مثل (كان فلان مليًا) نقله النووى عن سليمان بن موسى قال: "لقيت طاوسا فقلت: حدثنى فلان كيت وكيت، قال: إن كان صاحبك مليا فخذ عنه". وقال النووى – فى شرحه على مسلم-: "وقوله: "إن كان مليا يعنى ثقة، ضابطا، متقنا، يوثق بدينه، ومعرفته، ويعتمد عليه، كما يعتمد على معاملة الملى بالمال ثِقَةً بذمته...."[4]. كما أنه يكمن خلف قولهم: "هو من أهل القناعة". فسره النووى بقوله: "أى الذين يقنع بحديثهم لكمال حفظهم، وإتقانهم وعدالتهم"[5]. ويكمن خلف قولهم (أعدنا عليه ما سمعناه)؛ قاله إبراهيم بن أورمة فى أحمد بن سنان بن أسد، وقال الحافظ المزى: "يعنى لإتقانه وحفظه[6]. ووراء قولهم: (فلان ما أشد تفقده أو تحريه)[7]. وخلف (فلان مصحف)[8]. وخلف "مجود"[9].

---

(١) شفاء العليل ص ١٠٢.
(٢) السابق ص٣٨ وتهذيب التهذيب ٢٩١/٨.
(٣) شفاء العليل ص٩٩.
(٤) مقدمة النووى على مسلم ٨٥/١ وشفاء العليل ص٤٣.
(٥) اللفظ قاله مسلم، انظر السابق ١٢٤/١ وشفاء العليل ص٤٣.
(٦) تهذيب التهذيب ٣٤/١.
(٧) تاريخ بغداد ١٤٠/١٤.
(٨) تذكرة الحفاظ ١٥٤/١، ١٨٨.
(٩) سير النبلاء ٩٢/١٤ وانظر للمزيد السابق ١٥٢/١٤، ٣٠٥، ٤٠٣، ٤٥٥.

المحدثون وجوانب التعلم:-

للتعلم جوانب وصور عند التربويين هذه الصور هـى: تعلـم الحقائق (الوقائع) وتعلم المفاهيم، والمبادئ والعلاقـات والقـوانين والفروض والنظريات، والمهارات والجوانب الوجدانية. ويرون أنه من المفيد أن يوضحوا أهمية تحديد جوانب التعلم بالنسبة للمعلـم. فتحديد هذه الجوانب عندهم يرتكز أساسا على تحليـل المحتـوى العلمى للمنهج أو للدرس، وقدرة المعلم على تحديد جوانب الـتعلم أمر مهم لأسباب منها:

- يساعد المعلم على تحديد المرغوب أن يصل إليه التلاميذ.
- يساعد المعلم على تحديد مستوى الأولويات ومراتب الأهمية فى عملية التدريس.
- كل جانب من جوانب التعلم يتطلب أسلوبا معينا فى تعليمه[١].

الجانب المهارى:

وسوف أختار وأتناول فى السطور القادمة المهارات وهى تعـد الوسيلة المباشرة للتفاعل بسهولة مع المواقف الحقيقية للحياة علـى أساس أن المهارة تعنى السهولة والدقة فى إجراء عمل من الأعمال. وحتى بالنسبة للمواقف الجديدة التى يطلـق عليهـا أحيانـا كلمـة (مشكلات) والتى يعد التدريب على مواجهتها أحد أهداف التربية.

وتعرف المهارة بأنها (القدرة على القيام بعملية معينة بدرجـة من السرعة والإتقان مع الاقتصاد فى الجهد المبذول[٢].

---

(١) مبادئ التدريس ص٦٦، إعداد قسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية، جامعة عين شمس، ط١٩٩٨م.

(٢) السابق: ص٦٩.

والحق أن المهارة درجة يصل إليها طالب العلم بالتدريب والبحث والدراسة والمزيد من الإطلاع، وموسوعية الثقافة، وكل هذه أمور نبه إليها المحدثون؛ جاء فى ترجمة (عمر بن الحسن أبو الخطاب الدانى الكلبى)(*) أنه "كان موصوفا بالمعرفة والفضل؛ قاله ابن نقطة.. وقال ابن النجار:.... وكان حافظًا ماهرًا فى علم الحديث، حسن الكلام فيه، فصيح العبارة، تام المعرفة بالنحو واللغة وله كتب نفيسة، وقال فيه ابن الآبار: كان بصيرا بالحديث، معتنيا بتقييده، مكبا عليه، حسن الخط، معروفا بالضبط، له حظ وافر من اللغة، ومشاركة فى العربية وسواها، وله تواليف. وقال ابن الزبير: كان معتنيا بالعلم، مشاركا فى فنونه، ذاكرًا للتاريخ والأسانيد والرجال، والجرح والتعديل، سُنيّا مجانبا لأهل البدع، سريا نبيلا)... وكان شاعرا مطبوعا..."(١).

ولعل مهارته المشار إليها كان سببها اكتسابه لمعارف شتى كانت بمثابة الأدوات التى شكلت ثقافته وجعلته ماهرًا فى علم الحديث.

والحذق والمهارة أمور توفرت لبعض المحدثين الذين وصلوا لدرجة علمية عرضوا عليها مكانة البخارى، فاتضح لهم أنه ذو مكانة عالية بزتهم؛ قال ابن كثير فى سياق حديثه عن الحديث المقلوب، فى النوع الثانى والعشرين: "وكما ركب مهرة محدثى بغداد- حين قدم عليهم البخارى- إسناد هذا الحديث على متن آخر، وركبوا متن هذا الحديث على إسناد آخر... ولم يرج عليه موضع واحد مما قلبوه وركبوه، فعظم عندهم جدًا، وعرفوا منزلته فى هذا الشأن"(٢).

(*) المشهور بابن دحية الكلبى.

(١) لسان الميزان ٢٩٢/٤-٢٩٨، الميزان ١٨٦/٣ - ١٨٩.

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٧٢-٧٣.

لقد نجح البخارى فى الاختبار وعلموا أنه ماهر مثلهم بل ربما أكثر منهم. وللمهارة عند المحدثين مرادفات أخرى منها (الحذق) و(البصر بالصناعة) و(الجهبذة). قال ابن كثير فى مبحث (المُعَل) من الحديث فى النوع الثانى عشر: "وهو فن خفى على كثير من علماء الحديث، وإنما يهتدى إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، من يميز بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفى فى البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس... ومنهم من يقف، بحسب مراتبهم وعلومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث.... يدركها البصير من أهل هذه الصناعة..."[1].

وقد ألح ابن حبان فى مواضع كثيرة من كتابه المجروحين على مصطلح صناعة، قال فى واحد منها: "ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم فى الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم: عبد الله ابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدى، ومحمد ابن إدريس المطلبى الشافعى.... إلا أن من أكثرهم تنقيرا عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه فى السنن رجلين: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن ابن مهدى"[2]. والحق أن هذا أمر نبه إليه التربويون المسلمون، قال ابن خلدون: "وتنقسم الصناعات أيضا: إلى ما يختص بأمر المعاش، ضرورى كان أو غير ضرورى، وإلى ما يختص بالأفكار التى هى خاصية الإنسان من العلوم والصنائع والسياسة".

---

(١) السابق ص٥٣.

(٢) المجروحين ص ٥٢

إن ابن خلدون ينظر إلى (تعليم العلم) على أنه صناعة قائمة بذاتها، لها غرض اقتصادى معيشى وغرض فكرى إنسانى، وتعليم العلم هو من الصنف الثانى. إنه ينظر إلى هذه الصناعة كيف بدأت وكيف تطورت؟ إن من طبيعة الفكر الإنسانى الرغبة فى تحصيل ما ليس عنده من الإدراكات، ولتحصيل هذه الإدراكات لابد أن يبحث عنها عند من سبقه بعلم أو زاد عليه بمعرفة أو إدراك، أو بأخذ، من الأنبياء الذين تقدموه، والفكر الذى لا يفتر لحظة عن التفكير يتناول الحقائق واحدة واحدة ويربط بين هذه الحقيقة وبين ذاته. "ويتمرن على ذلك حتى يصير إلحاق العوارض بتلك الحقيقة ملكة له. فيكون حينئذ علمه بما يعرض لتلك الحقيقة علما مخصوصا، وتتشوق نفوس أهل الجيل الناشئ إلى تحصيل ذلك فيفزعون إلى أهل معرفته ويجئ "التعلم" من هذا"(١)(*).

وفى سياق حديث ابن خلدون عن (صناعة التعليم وملكته) فرق بين (التعليم) و(العلم) العلم واحد عند الجميع، وقابل لأن يدركه كل امرئ يرومه (لأنا نجد فهم المسألة الواحدة من الفن الواحد ووعيها مشتركا بين من شدا فى ذلك الفن، وبين من هو مبتدئ فيه، وبين العامى الذى لم يحصل علما، وبين العالم النحرير"(**)(٢).

وقد نبه ابن خلدون إلى أمر آخر وهو أن (التعليم كغيره من الصنائع متى اكتسبه صاحبه وأصبحت لديه ملكة قل أن يجيد

---

(١) السابق ص ٦٥، ٦٦و (ص١٤٧) من قسم النصوص.

(*) معظم الكتب التى كتبت فى تاريخ التربية تناولت فكر ابن خلدون التربوى أذكر منها (تاريخ علم النفس اتجاهاته القديمة والحديثة للدكتور على عبد السلام على، ص٣٣ وما بعدها. ط١ بدار النهضة المصرية.

(**) العالم الحاذق فى علمه، انظر المعجم الوجيز، مادة (نَحَرَ).

(٢) السابق ص ١٤٨ قسم النصوص.

صاحبها ملكة أخرى"[1]. لأنه يرى أن صاحبها يكون قد تلون بها واكتسب لونها، فمن الصعب عليه التحول إلى لون آخر "لأن الملكات صفات للنفس وألوان فلا تزدحم دفعة، ومن كان على الفطرة أسهل لقبول الملكات وأحسن استعدادًا لحصولها... فقل أن نجد صاحب صناعة يحكمها، ثم يحكم من بعدها أخرى ويكون فيهما معًا على رتبة واحدة من الإجادة"[2].

وما كتبه ابن خلدون متوفر فى نص ابن حبان والنصوص السابقة للمحدثين. والحق أن كل علماء السلف ساروا على منهج (الثقافة المتكاملة)؛ لكن الله أراد- سبحانه وتعالى- أن ينبغ كل واحد منهم فى تخصص ما، وجعل فروقا فردية بين الجميع والحمد له لأنه لو برع كل واحد فى كل التخصصات لما احتاج إنسان لغيره. إن الصناعة وإحكامها وإتقانها يأتى من المداومة عليها؛ قال ابن حبان: "... إلا أن من أورعهم فى الدين وأكثرهم تفتيشا على المتروكين وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات منهم كان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى رحمة الله عليهم أجمعين"[3]. وهذا لا يتأتى إلا بالتعب والبحث والتفتيش ولم يتم هذا إلا لكونهم رحلوا فى جمع السنن إلى الأمصار وفتشوا المدن والأقطار وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين"[4].

والصناعة تكون لأنهم "أمعنوا فى الحفظ، وأكثروا فى الكتابة، وأفرطوا فى الرحلة وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف

---

(١) السابق ص ١٣٤ قسم النصوص.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) المجروحين، المقدمة ص٥٤.

(٤) السابق: نفسه.

والمدارسة... حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف فى السنن لكل سنة منها عدها عدا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعا ولأظهرها ديانة ولولاهم لدرست الآثار واضمحلت الأخبار"[1]. وقال: "ومن كانت همته فى هذا الشأن، مواظبته على هذه الصناعة بحسب ما ذكرت لم ينكر لواحد منهم أن يجرح الضعيف ويقدح فى الواهى من الرواة والمحدثين. ومن لم يطلب العلم من مظانه ولا دار فى الحقيقة على أطرافه يعيبهم إذا قالوا: فلان ضعيف وفلان ليس بشئ، لجهلهم بصناعة الأخبار، وقلة معرفتهم بالطرق للآثار"[2]. والحق أن ابن حبان كان من أكثر علماء الحديث إلحاحا على مصطلح (الصناعة)[*]. قال فى سياق نقده - جرح وتعديل - لـ"عبد الرحيم بن حبيب": " لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للمتبحر فى هذه الصناعة[3]. أى الذى صنعته النقد والتمييز بين المقبول والمردود.

ومصطلح الصناعة عنده يأتى أحيانا فى سياق الحديث عن أن على الناقد أن "يسير" مرويات الراوى قبل الحكم عليه، قال (يحيى بن زهدم): " له نسخة موضوعة لا يحل كتابتها إلا على جهة التعجب ولا الاحتجاج به مما يحل لأهل الصناعة والسبر"[4]. إن على الراوى العادى ألا يقترب من مروياته إنه لا يجوز دراستها إلا للمتخصصين كى ينبهوا العوام ويحذروهم منها. والتعجب هنا يعنى الاستنكار.

---

(١) السابق ص٥٨.

(٢) السابق ص٦٠.

(*) انظر السابق ص١٧، ١/١٩٥، ١٩٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٦، ٢/٢٠، ٤٣، ٦٨، ١٣٤، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٧، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٩، ٣/٣٥، ٦٣، ١١٦، ١١٤، ١١٠، ٢٩٩، ٢٦٧، ٢٨، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣/٣٥، ٦٣، ٩٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦.

(٣) السابق ٢/١٦٣.

(٤) السابق: ٣/١١٤.

٤- معيار ومصطلح النقد والدراية (لا الجمع والرواية فقط) وفوائده التطبيقية

أخطأ الذين فصلوا بين الرواية والدراية، لأنه لا يجوز لأى راوٍ كائنا من كان أن يروى حديثا ضعيفا، ومن أراد التأكد من صحة ما أقول فليقرأ مقدمة الكامل لابن عدى، ومقدمة المجروحين لابن حبان الذى روى بسنده إلى محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ (نضر الله عبدًا سمع مقالتى فوعاها ثم أدّاها إلى من لم يسمعها فرب حامل فقه لا فقه له ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه..."الحديث[١].

وعلق عليه قائلاً: "..... بل لا يدخل فى ظاهر هذا الخطاب إلا من أدّى صحيح حديث رسول الله ﷺ دون سقيمه، وإنى خائف على من روى ما سمع من الصحيح والسقيم أن يدخل فى جملة الكذبة على رسول الله ﷺ إذا كان عالما بما يروى، وتمييز العدول من المحدثين والضعفاء والمتروكين بحكم المبين -أى الرسولﷺ - عن الله تبارك وتعالى"[٢]. إن أول خطوات الرواية هو (الوعى) وهو يعنى الإدراك والتمييز، ويكفى الراوى تحذيرا وتنبيها هذا الحديث الصحيح.

يدل على ما سبق ألفاظ التعديل الآتية التى تبلورت فى أحكام النقاد نتيجة لتطبيق هذا المعيار يدل على هذا ما يلى:

- قولهم: "فلان الثقة الحافظ الناقد"[٣].

---

(١) المجروحين ١/٥. وانظر مقدمة صحيح مسلم أيضاً.

(٢) السابق ١/٦.

(٣) شفاء العليل ص٤٠.

- "فلان هو التقى الذى لم أر مثله"[1]، أى النقى فى حديثه، فلا يوجد فيه مخالفات لأحاديث الثقات.
- "فلان شيخ العلم والعدالة" أو "شيخ العدالة والتزكية فى عصره". أى أنه ينقد المرويات. قال الذهبى فى مقدمة تذكرة الحفاظ: "هذه تذكرة بأسماء مُعَدِّلى حملة العلم النبوى ومن يرجع إلى اجتهادهم فى التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف..."[2](*).
- "كان فلان مفيد الطلبة" أو "يدل الطلبة على الشيوخ" أو "جلس الأئمة يكتبون بإفاداته أو بانتخابه". أو "كان لا يدل على الشيوخ ببغداد مثلاً إلا هو". وهذا يدل على أنه بصير بمراتب الرواة وبالصحيح والسقيم[3].
- وقولهم: "فلان كان ممن يفتخر بروايته لديانته ودرايته"[4].
- وقولهم: "فلان هنئ مرئ من الرجال" بمعنى أنه يكفيك مؤنة البحث فيمن فوقه من الرجال وأن حديثه يتنافس فيه المحدثون؛ لأنه ينتقى الرجال ولا يحدث إلا عن ثقة[5].
- "فلان أحاديثه كأنها الدنانير". فمعنى هذا أنه إسناد مسلسل بالمشاهير من الرجال، وأن متون أحاديثه لاشك فيها، قال أبو حاتم فى حديث مسدد عن يحيى بن سعيد عن عقبة عن نافع عن ابن

---

(١) السابق ص ٣٩ وتهذيب التهذيب ٥٤/٩.

(٢) ص١ وشفاء العليل ص٩١.

(*) تتجلى أهمية دراسة هذا المعيار فى تقديم مرويات وآراء من تقال فيهم ألفاظ هذا المعيار على غيرهم، وابن أبى حاتم قال: تقبل مروياتهم وآراؤهم فى الرجال أى نقدهم كما سيأتى.

(٣) السابق ص١٠٣.

(٤) السابق ص٤٣ والتهذيب ١٩٧/٤.

(٥) السابق ص٩١.

عمر: "كأنها الدنانير". وقال أيضا: "كأنك سمعتها من فى النبى - ﷺ- ووجهه أن الدينار لا يختلف فيه، ولا يشك فيه، فكذا حديث مسدد عن هؤلاء لتحريهم وانتقائهم، يدل على هذا قوله الثانى، أى أن من سمع هذه الأحاديث وإن كان من طريق الآحاد إلا أن اليقين يحصل بها لقوله: (كأنك سمعتها من فى النبى ﷺ"[1].

- وقولهم: (فلان أهل ألا ندع له شيئا)[2].
- وقولهم: "فلان يا لك من صحة حديث"[3].
- وقولهم: "فلان صحيح الكتاب" هذا معناه أنه يكثر فيه النقط والعجم، وأنه يضرب على ما شك فيه من كتابه، وهذا يدل على أنه ضابط لكتابه[4].
- وقولهم: "فلان مستوى الحديث" أى أن حديثه مستقيم وموافق لحديث الثقات وليس مخالفا لهم، قال أبو حاتم فى عبد العزيز بن المختار: "مستوى الحديث ثقة[5].
- وقولهم: "فلان أكثر الناس عنه". وغالبا ما يكون لتقته وصلاحه، ونحوه: (أكثر عنه الأئمة). قال ابن المنادى فى يحيى بن عبد الباقى بن يحيى الثغرى: "كتب عنه الناس فأكثروا لتقته وضبطه"[6].
- قولهم: "فلان صدوق نقى الحديث" أى أنه عدل فى دينه وحديثه سالم من الشذوذ والنكارة، وهذا وصف أهل الضبط[7].

---

(١) السابق ص٤١.
(٢) السابق ص ٤٣ والتهذيب ١٩٧/٤.
(٣) (شفاء العليل) ص٥٧.
(٤) السابق ص١٢٥- ١٢٦.
(٥) السابق ص١٣٠.
(٦) شفاء العليل ص١٢٦.
(٧) السابق ١٢٨.

- قولهم: "فلان من بنادرة الحديث". قال ابن الشرقى: "قيل لى: لِمَ لا ترحل إلى العراق؟ قال: قلت: ما أصنع بها وعندنا من بنادرة الحديث الذهلى وأبو الأزهر وأحمد بن يوسف. وبنادرة الحديث أى تجاره المكثرون منه، وقال المزى: نقاده كما فى حاشية تهذيبه. وقال الذهبى: والبندار: الحافظ. أما قول المزى فمعناه الفهم والنباهة فى تمييز الصحيح من السقيم[١].
- قولهم: "لا يفوته حديث جيد أو فرد". وهذا اللفظ بمفرده لا يدل على المدح، فقد يقال فى السارق؛ لكن إذا كان على جهة المدح فمعناه كثرة الحديث والاجتهاد فى الرحلة[٢].
- وقولهم: "رحم الله فلانا ما كان أضبطه وأشد تفقده". قاله أحمد فى يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن سعيد أشهر من نار على علم، ولفظ أحمد صريح فى العدالة والضبط، أما العدالة فلقوله رحمه الله: "وأما الضبط والإتقان والتحرى فظاهر"[٣].
- قولهم: "فلان جهبذ العلماء"[٤].
- قولهم: (فلان ميزان)؛ قاله سفيان الثورى فى عبد الملك بن أبى سليمان[٥].
- قولهم: "فلان كبير من أهل الصناعة"[٦].
- قولهم: "فلان صحيح يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث"[٧].

---

(١) السابق ص١٠٩ وقارن بتذكرة الحفاظ ٥٤٦/٢، وسير النبلاء١٤٤/١٢. ٣٦٥، ٥١٨.
(٢) السابق ص١١٠.
(٣) السابق ص٦٥.
(٤) السابق ص٩٣.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٦٧/٣٦٦/٥.
(٦) تهذيب التهذيب ٤٦٧/٩.
(٧) شفاء العليل ص٣٤.

- قولهم: "فلان كان يميز ويضبط"[1].
- قولهم: "فلان ثقة نظيف الإسناد". أى ينتقى فى الرواية فلا يحدث عن المجهولين والمتروكين والضعفاء، والمحدث الذى ينتقى فى الروايات قد بلغ الدرجة العليا فى العدالة والفهم، أما من جهة العدالة: فتركه للرواية عن الضعفاء يدل على ورع عنده؛ لأن إظهار كثرة الروايات أمر محبب لدى نفوس المحدثين. ومن صبر على الرواية عن الثقات فقط لاشك أن حديثه لا يكثر جدا كما لو حدث عن كل أحد، وأما من جهة الفهم فإنه لا يترك الرواية عن الضعفاء إلا من كان له بصر وتمييز لأحوال ومراتب الرواة، ومن هذا حاله فإنه من أهل المرتبة العليا من مراتبه التعديل[2].
- قولهم: "فلان هو التقى النقى الذى لم أر مثله". "قاله أبو عمرو الخفاف فى البخارى، ومعناه التقى فى دينه، النقى فى حديثه، فلا يوجد فى حديثه مخالفات لأحاديث الثقات[3].
- قولهم: " كان المشار إليه فى علم صحيح الحديث وسقيمه"، قيل فى الضياء المقدسى؛ قاله الحافظ شرف الدين يوسف بن بدر الدين[4].
- "ثقة حلو الحديث" أى أنه يتحرى الصحيح من الضعيف فهو لا يقبل المرويات دون اختبار وتمحيص للرواة[5].
- "هو من أهل المعرفة بالحديث وقوانينه التى لا يعرفها إلا من طال اشتغاله به"[6].

---

(١) السابق ص١٠٥.
(٢) شفاء العيل ص٢٩.
(٣) السابق ص٣٩، تهذيب التهذيب ٥٤/٩.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٢٩/٢٣.
(٥) الميزان ٧٣/٢وشفاء العليل ص٢٩-٣٠.
(٦) سير أعلام النبلاء ٢٧٨/١٩.

- "كان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن"[1].
- (ثقة عارف أو يعرف الحديث) والمعرفة هنا هى معرفة أحوال الرواة وطرق الروايات وصحيحها وسقيمها[2].
- (ثقة يعرف ما يخرج من رأسه) [3].
- "ما خلق الله تعالى أحدًا أعرف بالحديث منه"[4].
- "ثقة حافظ مليح الانتخاب خبير بالموافقات والمصافحات لا يلحق فى جودة الانتقاء"[5].
- "كتب الناس بانتخاب فلان على الشيوخ وتخريجه". إن المحدثين منهم من يشترط على من يريد تحمل حديثه أن يتحمله كله ولا ينتخب. ومنهم من يسمح بالانتخاب من حديثه، والأولى لطالب العلم ألا ينتخب فى أول طلبه، فقد قالوا: إذا كتبت فقمش وإذا رويت ففتش، بمعنى أن الطالب عند الكتابة يكتب كل ما يقابله، فإذا أصبح ماهرًا فى العلم وأصبحت عنده القدرة على تمييز الصحيح من السقيم فلا يروى إلا الصحيح وينتخب على المشايخ وينتقى الأحاديث الصحيحة من جملة حديثهم، وقد يضطر الطالب إلى الانتخاب لاسيما إذا كان غريبا، ولو جلس

---

(١) لسان الميزان ٤٣٢/٣.

(٢) شفاء العليل ص ٥٣. تذكرة الحفاظ ٦٤/٢.

(٣) سير النبلاء ١١-٩٣.

(٤) تهذيب التهذيب ٢٨٠/١١.

(٥) شفاء العليل ص١٠٥ - ١٠٦ والموافقة: هى الوصول إلى شيخ أحد المصنفين - كالبخارى مثلاً- من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه. والمصافحة: هى استواء عدد الإسناد بعد الراوى إلى آخر مع إسناد تلميذ أحد المصنفين. (مفاتيح علوم الحديث ص١١٨) للدكتور محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن مصر، د.ت.

يكتب حديث الشيخ على الوجه لشق عليه، وليس كل محدث ينتخب من أحاديث الشيوخ بل يتصدى لهذا الأمر الجهابذة، أهل الشأن والمعرفة والخبرة بالراوى وما روى[١].

- "لا نعرف إمامًا من أئمة عصره إلا وله عليه انتخاب"[٢].
- جلس الأئمة يكتبون بإفاداته أو بانتخابه"[٣]. ولفهم دلالة ما سبق لابد من إيراد قول العجلى فى ابن معين: "ولقد كان يجتمع مع أحمد وابن المدينى ونظراتهما فكان هو الذى ينتخب لهم الأحاديث لا يتقدمه منهم أحد"[٤].
- قولهم "فلان من أهل الفهم والأمانة"[٥]. و"فلان من أهل الأمانة والمعرفة"[٦].
- (فلان صاحب حديث بحقه" أى أنه كثير الحديث وعدل فى دينه وبصير بالعلل وغير ذلك[٧].
- "صدوق من متيقظى الرواة". قيل فى خليفة بن خياط؛ قاله ابن عدى[٨]. واليقظة فى الحديث تدل على سرعة الحفظ ونباهة الفهم وصحة النقد للروايات، وهذا شأن الحفاظ[٩].

---

(١) شفاء العليل ص٩٨.
(٢) تذكرة الحفاظ ص١٠٢.
(٣) شفاء العليل ص١٠٢.
(٤) تهذيب التهذيب ٢٨٨/١١.
(٥) شفاء العليل ص٦٣.
(٦) سير أعلام النبلاء ٢٥٢/١٣.
(٧) شفاء العليل ص٦٤
(٨) سير النبلاء ٤٧٣/١١.
(٩) شفاء العليل ص٦١

- "ما رأيت أصح حديثا من فلان ولا أصح رجالا"[1].
- "صيرفى الحديث" أو "من صيارفة الحديث"[2].أى نقاده.

والحق أن المحدثين نصوا صراحة على التفريق بين الدراية والحفظ، إن قولهم: "فلان يدرى" أعلى وأرفع من "فلان يحفظ"؛ لأنه لا يوصف بالدراية إلا من طال اشتغاله بهذا العلم، ومن كان هذا حاله فإنه يكون حافظا فى الغالب، أما من وصف بالحفظ فلا يلزم من ذلك أن يكون بصيرًا بالحديث وعلله وطرقه والصحيح من ذلك والسقيم والعالى والنازل والفرد والمشهور وغير ذلك بخلاف من وصف بالرواية؛ بل قد يطلقون الحفظ على كثرة الحديث وإن لم يكن المكثر ضابطا، فقد جاء فى (سؤالات السهمى للدارقطنى) قال السهمى: وسألت ابن عبدن عن ابن صاعد أهو أكثر حديثا أو الباغندى؟ فقال: ابن صاعد أكثر حديثا ولا يتقدمه أحد فى الدراية، والباغندى أعلى إسنادًا منه، قال: سمعت أبا بكر بن عبدان يقول: يحيى بن صاعد يدرى، ثم قال: وسئل ابن الجعابى – محمد بن عمر بن الجعابى – أكان ابن صاعد يحفظ؟ فتبسم وقال: لا يقال لأبى محمد يحفظ، كان يدرى، قلت لأبى بكر بن عبدان: إيش الفرق بين الدراية والحفظ؟ فقال: الدراية فوق الحفظ[3].

وبناء على المعايير السابقة كانت منهجية البخارى فى صحيحه حيث كان لا يقبل إلا الحديث الصحيح، وشاركه مسلم الذى نظر للمعيار السابق، قال – فى مقدمة صحيحه– أثناء حديثه عن أهمية التحديث عن الثقات، وأن هذا هو منهج السابقين عليه، قال:

---

(١) السابق ص ٣٨٩.
(٢) تذكرة الحفاظ ٧٤/١.
(٣) ص٣٦٠ وشفاء العليل ص٤٥٨ – ٤٥٩. وتذكرة الحفاظ ٧٧٦/٢.

"وأشياء ما ذكرنا من كلام أهل العلم فى متهمى رواة الأحاديث وإخبارهم عن معايبهم كثير، يطول الكتاب بذكره، على استقصائه. وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا من ذلك وبينوا. وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلى الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا؛ لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار فى أمر الدين تأتى بتحليل، أو تحريم، أو أمر أو نهى، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوى لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عن من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكبر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا مقنع ولا أحسب كثيرًا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها، من الوهن والضعف إلا أن الذى يحمله على روايتها والاعتداد بها، إرادة التكثير بذلك عند العوام؛ ولأن يقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألف العدد، ومن ذهب فى العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه، وكان بأن يسمى جاهلاً، أولى من أن ينسب إلى علم، وقد تكلم بعض منتحلى الحديث من أهل عصرنا فى تصحيح الأسانيد وتسقيمها بقولٍ؛ لو ضربنا عن حكايته وذكر فساد صفحا- لكان رأيا متينا، ومذهبا صحيحًا"[1].

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ص ١٣-١٤ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، ط عيسى الحلبى.

وهذا نص قاطع الدلالة على أن أحاديث الترغيب والترهيب تتساوى مع أحاديث الأحكام؛ لأن الكل شرع، لها نفس أهمية التحليل والتحريم والأمر والنهى، لابد من نقدها، وقال ابن حبان فى مقدمة المجروحين: "ولسنا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل فى شئ من كتبنا؛ ولأن فيما يصح من الأخبار بحمد الله ومنه ما يغنى عن الاحتجاج فى الدين بما لا يصح منها، ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر فى هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر فى سائر الأمم، وذلك أنه لم يكن أمة لنبى قط حفظت عليه الدين من التبديل ما حفظت هذه الأمة"(١). إنَّ مسلمًا وابن حبان يريان ضرورة تقييم الرواة والمرويات والاحتجاج بالصحيح فقط وهو يشمل – عندهما – الحسن المحتج به، الذى يسميه المتأخرون، الحسن لذاته، وما عدا هذا فلا يحتج به – كما يريان – والحق أنهما أصابا جادة الصواب؛ ففى الحديث الصحيح غنية، يدل على ذلك أن الدراسة الموضوعية والإحصائية والمنهجية لجهود نقاد مرويات الوعظ والترغيب والترهيب والفضائل – تُبين أن فى الصحيح غنية، وأن على الناقد ألا يتساهل فى قبول المرويات فى أى موضوع – أحكام أو غيرها– على كل محدث أن يكون ناقدًا لما يرويه ويحدث به ولا يحدث إلا عن ثقة، وقياسًا على الاجتهاد والتقليد فى الفقه، ينبغى على الراوى الذى لا يعرف الصحيح من غيره أن يسأل أهل التخصص فيما لا يعرف درجته من القبول أو الرد، عليه أن يقلد المجتهدين فى تصحيحهم وتضعيفهم كابن المدينى والبخارى ومسلم وغيرهم من النقاد.

---

(١) المجروحين ١/٢٥.

إن وظيفة علم الحديث هى نقد المرويات لتمييز الصحيح من غيره، وتوثيق الروايات، وقبول الضعيف فى غير الأحكام - ينافى كل صغيرة وكبيرة من القواعد النظرية والإجرائية لهذا العلم.

وبعد عرض المعيار السابق، وإيراد نصى مسلم وابن حبان، لا يحق لأحد من علماء الحديث أن يورد رواية ضعيفة دون التنبيه إليها وإرشاد الناس إلى ضعفها، وعليه أن لا يحدث إلا بالصحيح، وفى هذا السياق لابد من التطرق إلى قضية العمل بالضعيف فى الترغيب والترهيب والفضائل ودراستها ومعرفة مدى صحتها.

الحديث الضعيف ومدى قبوله:

إن من يتطرق إلى قضية العمل بالصحيح فقط، لابد وأن يتطرق إلى هذه القضية.

يرى البعضُ - سامحهم الله وغفر لهم- العملَ بالضعيف فى فضائل الأعمال والتفسير والوعظ... لا فى الأحكام. قال السخاوى فى فتح المغيث: "التساهل والتشديد(*) منقول عن ابن مهدى، وغير واحد من الأئمة، كأحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المبارك، والسفيانين"(١).وقال العراقى: "أما غير الموضوع، فجوزوا التساهل فى إسناده، وروايته- من غير بيان ضعفه- إذا كان فى غير الأحكام والعقائد. بل الترغيب والترهيب، من المواعظ والقصص وفضائل الأعمال ونحوها. أما إذا كان فى الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما فلم يروا التساهل فى ذلك"(٢).

(*) التساهل فى الوعظ والتشدد فى الأحكام.

(١) فتح المغيث ١/٢٦٧.

(٢) شرح الألفية ١/٢٩١.

وعقد الخطيب البغدادى المحدث والأصولى والفقيه والمؤرخ "بابًا" فى "الكفاية" عنونه بـ(باب التشديد فى أحاديث الأحكام والتجوز فى فضائل الأعمال"[1].

والحق أن قول السخاوى: إن ابن معين ممن قبلوا العمل بالضعيف فى غير الأحكام مطلقا، يناقضه أن لابن معين قولاً آخر وهو أنه يأخذ بالتفصيل[2]. إذن لابد من جمع الآراء فى المسألة الواحدة ثم دراستها لمعرفة الراجح والمرجوح. كذلك تناقض الخطيب البغدادى مع نفسه، فبعد الباب السابق عقد عدة أبواب كما يأتى:

- ترك السماع ممن اختلط وتغير، رد حديث أهل الغفلة، رد حديث من عرف بقبول التلقين، ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ، ورواية المناكير والغرائب. ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه، ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل فى سماع الحديث، ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل فى رواية الحديث، ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية، وإن عرف بالصلاح"[3].إن عناوين الأبواب تناقضت مع بعضها فالعنوان الأول القائل بالتساهل يتناقض تماما مع العناوين التى بعده فالعنوان الأول يبيح التساهل وما بعده يرده ويؤكد على أنه لابد من التشدد فى قبول الضعيف.

إن الأمثلة التى أوردها - الخطيب- فيمن يترك الاحتجاج بحديثهم لا تسعف بذلك بل تشير إلى أنه لا يفرق بين من يترك الاحتجاج بحديثه، وبين من يرد حديثه[*]. فقد ذكر - فى باب "من يترك

---

(١) الكفاية ص ٢١٣ وما بعدها.

(٢) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ص ١٠٢، ١٠٦.

(٣) الكفاية ص ٢١٦-٢٤٧.

(*) ترك الاحتجاج غير الرد.

الاحتجاج بحديثه من أهل الصلاح والغفلة)- قول مالك: "لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سواهم، فذكر المبتدع والمعلن بالسفه والكذب، ومن لا يعرف ما يحدث به، وإن كان من أهل الصلاح". وقد جاءت التفرقة عن ابن أبى حاتم، وعن النقاد قبله. حيث ألف ابن المدينى كتابا فى ذلك سماه (من لا يحتج بحديثه ولا يسقط)[1](*).

لقد ذكر الخطيب فيمن يترك الاحتجاج بحديثه من عرف بالتساهل فى الرواية قولَ أبى بكر الطيب: "من عرف بوضع الحديث رد خبره، ومن عرف بكثرة السهو والغفلة وقلة الضبط رد خبره. وكذلك قول الحميدى فى ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وغلب عليه الوهم[2].

إن النص الذى أورده ابن أبى حاتم- وفهمه خطأ- لابن مهدى لابد من إيراده ودراسته على الوجه الصحيح له، تشير المراجع إلى أن ابن مهدى من القائلين بقبول الضعيف بإطلاق، إلا أن النصوص عنه لا تؤيد ذلك، بل تشير إلى أنه من القائلين بالتفصيل. قال ابن مهدى،: " لا يترك حديث رجل إلا رجلا متهما بالكذب، أو رجلا الغالب عليه الغلط[3]. ويقول: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه. وآخر يهم والغالب على حديثه الحفظ، فهذا لا يترك حديثه. وآخر يهم، والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك"[4].

---

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ص١٠٣. ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص٧١.

(*) لأنه قد يصلح فى الشواهد.

(٢) الكفاية ص٢٤٧ ويحيى بن معين، السابق ص١٠٤.

(٣) المجروحين لابن حبان ٦/١ وما بعدها.

(٤) الكفاية ص ٢٢٧.

وعلق الدكتور أحمد محمد نور سيف قائلاً: ونظرًا لأن ابن أبى حاتم يرى قبول النوع الثالث، وقال: يعمل به فى المغازى والآداب والترغيب والترهيب، فقد نقل هذا النص عن ابن مهدى، ثم فسر النوع الثالث بقوله: يعنى: لا يحتج به. وترك الآخر(*) الذى يرى فيه التشدد.

ومع هذا فإن سياق النص(**) الذى نقله لا يسعف بذلك، فقد قسم ابن مهدى الحديث إلى ما يحتج به وما لا يترك. وجاء عنه نص آخر وهو التشدد فى أحاديث الحلال والحرام، والتسامح فى أحاديث الفضائل. ولهذا عُدّ فى أرباب المذهب الأول(١). وما دام الرجل له نصان فعليه أن يختار الأرجح منهما، وعلى فرض صحة الرأى القائل بالتساهل، فابن معين شيخ لك وجاء عنه النهى عن العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، لماذا لم تختره؟

ويرد رأى الآخذين بالرأى القائل بالتساهل فى الوعظ والتفسير والفضائل - أن أحمد بن حنبل قال رأيه هذا فى سياق حكمه على محمد بن إسحاق صاحب المغازى والسير. إن سياق النص عند الدورى جاء فى مناسبة سؤاله عنه فقال أحمد حاكمًا عليه: إذا جاء

(*) ترك النص الآخر القائل بالتشدد.

(**) هذا نص أسئ فهمه ويعلم الله أن هذا الفهم الخطأ هو السبب فى أن كثيرين- حتى من خريجى كليات الدعوة وأصول الدين وسمعت الشعراوى -رحمه الله بأذنى يتحدث عن مرويات فى حياة بعض الصوفيين لا يقبلها دارس لعلم الحديث.. والشيخ الألبانى قال فى مقدمة الصحيحة(التصفية قبل التربية). ويوازى ما نحن فيه أن للدكتور عبد الحيكم راضى بحثا سماه (سيرة حياة نص) ألقاه فى تأبين الدكتور يوسف خليف فى المجلس الأعلى للثقافة، نبه فيه إلى مصطلح بلاغى أسئ فهمه هو مصطلح (المحدث) من الشعر.

(١) يحيى بن معين ص ١٠٥.

الحلال والحرام أردنا قوما هكذا - وأشار بيده إلى أنهم فى مقام الثقة - فمن كان عنده فى منزلة محمد ابن إسحاق عنده تكتب عنه المغازى وما شاكلها، ولا يكتب عنه ما جاء فى الحلال والحرام[1].

والحق أنه لا يمكن فهم كلام الإمام أحمد دون الرجوع إلى ترجمة ابن إسحاق. إن الإمام مسلم روى له فى الشواهد والمتابعات وقد رأيت كثيرًا من المتأخرين يحسنون فى أحوال كثيرة لمن يستشهد به مسلم[*] قال الذهبى: (فالذى يظهر لى أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن فى حفظه شيئا وقد احتج به أئمة"[2].

إن الإمام مسلمًا لم يخرج له فى الأصول مع أن ابن إسحاق محتج به عند غيره. قال الترمذى فى حديث يتعلق بالمذى مضمونه (يكفيك أن تأخذ كفًا من ماء فتنضح به من ثوبك حيث ترى أنه أصابه)، قال: هذا حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق، وقال الذهبى قبله: فهذا حكم تفرد به محمد. ولا يخفى على عاقل أن الحديث يتعلق بالطهارة التى تتعلق بالصلاة، أى أنه يتعلق بالأحكام... إن الواقع يخالف كلام أحمد، وعلى فرض أن الترمذى يتساهل فى التصحيح كما يقولون فالحديث لا يقل عن درجة الحسن لذاته - إذا تشددنا - بدليل حكم الذهبى السابق على ابن إسحاق. والحديث ليس من منكرات ابن إسحاق. والذهبى هو المنظر

---

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ١٠٩/١.

(*) قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ ١٧٣/١ (ترجمة ١٦٧): "والذى تقرر عليه العمل أن ابن إسحاق إليه المرجع فى المغازى والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء وأنه ليس بحجة فى الحلال والحرام، نعم ولا بالواهى بل يستشهد به" والحق أن الذهبى يحكى أقوال غيره. بدليل قوله السابق: (حسن الحديث). وهو يقصد بالاستشهاد مسلم الذى يساوى الاحتجاج عند غيره أحياناً.

(٢) الميزان ٤٧٥/٣.

والدارس لنظرية الاعتدال والداعى إليها، وقد وافق ابن عدى - السابق على الذهبى- الذى قال فيه: "قد فتشت أحاديث ابن إسحاق الكثير فلم أجد فى أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف. وربما وهم أو أخطأ كما يخطئ غيره، ولم يتخلف فى الرواية الثقات والأئمة، وهو لا بأس به.

وقال يعقوب بن شيبة سألت ابن المدينى عن ابن إسحاق، قال: حديثه عندى صحيح. قلت: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، وأى شئ حدث بالمدينة؟ قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه؟ قال: الذى قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها، وإن حديثه ليتبين فيه الصدق... وقال أحمد ابن عبد الله العجلى: ابن إسحاق ثقة. وقال شعبة: لو كان لى سلطان لأمرت ابن إسحاق على المحدثين.

ومن أكبر الأدلة على الفهم الخطأ للنص القائل بتساهل أحمد وبخاصة فى سياق إجابته عن سؤال يراد منه تقييم ابن إسحاق-أن أحمد قال فى ابن إسحاق: حسن الحديث.

إن مثل ابن إسحاق قد يصحح له أحد النقاد، وقد يتشدد البعض فيحسن له مثل الإمام مسلم، ولماذا نظلم مسلمًا ونقول إنه -افتراضًا- ضعف ابن إسحاق، لذا أورده فى الشواهد؟ لم لا نقول إن المرويات التى رواها ابن إسحاق رواها من هو أثبت منه - المشهور عند المحدثين بالتثبت العالى جدًا بدرجة أبر من ابن إسحاق-؛ لذا قدمه مسلم عليه... إن النظر إلى ما قيل فى ابن إسحاق يتضح منه التهويل والتلفيق، وأنه جرح فى العدالة، تطبيق معيار العدالة الدينية بصورة فيها منافسة وحسد... والرجل لم يذكره البخارى فى كتاب الضعفاء[1].

---

(١) انظر الميزان ٣/٤٦٨-٤٧٥ وتذكر الحفاظ ١/١٧٢-١٧٣.

إن استشهاد مسلم بابن إسحاق يدل على أنهم كانوا لا يرضون إلا بالحديث الصحيح وبخاصة البخارى ومسلم، ويدل على هذا أيضا أن الذهبى قال فى ترجمة (شريك بن عبد الله النخعى): "قلت: شريك حسن الحديث إمأما فقيها ومحدثا مكثرا ليس هو فى الإتقان كحماد بن زيد. وقد استشهد به البخارى وخرج له مسلم متابعة. ووثقه يحيى بن معين[1].

سفيان بن عيينة وقضية التساهل فى الفضائل:-

قال ابن عيينة: "لا تسمعوا من بقية ما كان فى سنة، واسمعوا ما كان فى ثواب وغيره"[2].

إن الفيصل فى تقييم هذا النص هو الرجوع إلى ترجمة "بقية بن الوليد". لقد روى مسلم له. وأبو عوانة فى صحيحه[3].

وقال يحيى بن معين: كان شعبة مبجلا لبقية حيث قدم عليه. وقال مسلم: "حدثنا ابن راهويه: سمعت بعض أصحاب عبد الله قال: قال ابن المبارك: نعم الرجل بقية: لولا أنه يكنى الأسامى ويسمى الكنى". يعنى أنه يدلس. وقال أبو الحسن ابن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك؛ وهذا إن صح مفسد لعدالته. قلت – أى الذهبى-: "نعم والله صح هذا عنه، إنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعة كبار – فعله، وهذه بلية منهم؛ ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد، وما جوزوا على ذلك الشخص الذى يسقطون ذكره بالتدليس، إنه تعمد الكذب. وهذا أمثل ما يعتذر به

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢٣٢/١.
(٢) الكفاية ص ١٣٤.
(٣) الميزان ٣٣٦/١.

عنهم. وقال ابن عدى: وبقية يخالف فى بعض حديثه الثقات. وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت؛ وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل بن أبى عياش. وقال ابن المبارك: صدوق، لكن يكتب عمن أقبل وأدبر".

لقد كان بقية حافظًا وأحد الأعلام - كما قال الذهبى. وروى عنه شيوخه، وهذا يدل على مكانته ورتبته ودرجته الرفيعة - مثل: "ابن جريج، والأوزاعى، وشعبة. وقال أحمد: هو أحب إلى من إسماعيل بن عياش. وقال يحيى بن معين: عند بقية ألفا حديث صحاح، عن شعبة. وكان يذاكر شعبة بالفقه. قال غير واحد من الأئمة: بقية ثقة إذا روى عن الثقات. وقال ابن عدى: إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت. وقال النسائى وغيره: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة. وقال ابن حبان: سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة"(١).

إن بقية بالأوصاف السابقة أقل درجاته أن يكون حسن الحديث. وليس خروجًا على قواعد البحث العلمى إذا صحح له بعض النقاد بعض مروياته وحسن بعضهم بعضها، وإذا كانت له مناكير فالثقات لهم مناكير، والصدوق له مناكير، وليس ما صح سندًا صح متنا. وعلم العلل مختص -فقط- بمرويات الثقات وأوهامهم.

ولقد اسْتُغِلَّتْ أقوالُ هؤلاء الأئمة استغلالاً سيئا حيث أُدخِلَتْ جملة كبيرة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فى الدين، ونُشِرَتْ بين الناس.

إن الذى يوافقنى - كما فهمت- ويوافق صنيع المتقدمين - هو ابن تيمية الذى قال: "ليس المراد الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم

---

(١) السابق ١/٣٣١-٣٣٩.

الهجرى وأمثالهما ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه، وكان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيحا وإما ضعيفا، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى فسمع قول بعض الأئمة فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح، وهو فى ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشىء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه"[١].

وقال ابن كثير: "لما كان الحسن مرتبة بين الصحيح والضعيف فى نظر الناظر لا فى نفس الأمر عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة"[٢]. وارتضى الشيخ طاهر الجزائرى كلام ابن كثير ونقله فى توجيه النظر[٣]. ويؤيد الكلام السابق أن اصطلاح الترمذى خاص به فى سننه ولم يقصد به تعميم الاصطلاح؛ قال: "وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون فى إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن"[٤]. وقد نبه الذهبى وغيره من المحدثين إلى أن الترمذى من المتساهلين فى التصحيح فقال فى الميزان: "وأما الترمذى فروى من حديثه – كثير بن عبد الله المزنى–: "الصلح جائز بين المسلمين". وصححه؛ فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى"[٥].

---

(١) منهاج السنة ١٩١/٢، لابن تيمية، ط مكتبة الرياض الحديثة.

(٢) اختصار علوم الحديث ص٣٧.

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص١٤٥.

(٤) شرح علل الترمذى ص٢٥٧ بتحقيق السيد صبحى جاسم، مكتبة العانى، بغداد، ١٣٩٦هـ.

(٥) ٤٠٧/١ من الميزان.

وقال فى ترجمة (يحيى بن يمان العجلى): "يحيى بن يمان عن المنهال ابن خليفة، والمنهال، قال البخارى فيه نظر. عن حجاج بن أرطأة، عن عطاء عن ابن عباس أن النبى ﷺ دخل قبرًا فأسرج له سراج. حسنه الترمذى مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذى فعند المحاققة غالبها ضعاف"(١).

وقال فى سير أعلام النبلاء أثناء ترجمته للترمذى: "جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص فى قبول الأحاديث، ولا يُشدد، ونفسه فى التضعيف رَخو"(٢).

وقد نبه ابن القيم – تلميذ ابن تيمية – إلى ما نبه إليه شيخه فقال: "والأصل الرابع من أصول الإمام أحمد – الذى قال بالتساهل فى الفضائل – التى بنى عليها فتاويه، الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن فى الباب شئ يدفعه وهو الذى رجحه على القياس. وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا من فى رواته متهم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه، والعمل به، بل الحديث الضعيف عند قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد فى الباب أثرًا يدفعه ولا قول صاحب، ولا إجماعا على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس"(٣).

إن الحديث الذى يصل بإسناد غير صحيح سواء ما يتعلق بالأحكام أو بالفضائل لا يمكن أن يكون عمدة فى الدين؛ لأن ديننا قائم على أسس متينة، لا تنهار هذه الأسس الثابتة بقول فلان

---

(١) السابق ٤/٤١٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٦.

(٣) أعلام الموقعين ١/٣١، ط دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

وفلان، لذا من شك فى راوى الحديث ولم يجزم بأن هذا من قول رسول الله ﷺ بالقرائن ثم تعمد رواية هذا الحديث يدخل بلا شك تحت وعيده: "من كذب علىّ فليتبوأ مقعده من النار". وتحت قوله: كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع". وهذا الوعيد عام فى الفضائل والأحكام والعقائد[1].

إن قول أحمد السابق عاد عليه بالعواقب غير المحمودة فقد نبه اللاحقون إلى تساهله هذا، والسابقون نسبوا إليه أنه يتساهل فى الفضائل، إن التساهل فى شئ يؤدى إلى التساهل فى كل شئ أحيانًا، قال ابن كثير: "وأما قول الحافظ أبى موسى محمد ابن أبى بكر المدينى عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح: - فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعه، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما قد نبه عليه طائفة من الحفاظ"[2].

إنه بناءً على القول بالتساهل فى الفضائل - تساهل الفقهاء فى أحاديث الأحكام، حتى تجرأ بعضهم على إثبات المستحبات بالأحاديث الضعيفة، قال المحقق الحنفى الشيخ الكمال بن الهمام: "الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع"[3].وقد نبه ابن تيمية إلى ما قاله مسلم فى مقدمة صحيحه، قال الأول: "قول الإمام أحمد بن حنبل إذا جاء الحلال والحرام شددنا فى الأسانيد، وإذا جاء

---

(١) دراسات فى الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمى ص١٩٠، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

(٢) اختصار علوم الحديث ص٢٦ وللشيخ أحمد شاكر تعليق مهم عليه انظره فى الباعث أسفل الاختصار، مطبوع معه.

(٣) شرح فتح القدير ٤٦/١، ودراسات فى الجرح والتعديل ص ١٩٠، ط بولاق ١٣٢٥هـ.

الترغيب والترهيب تساهلنا فى الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال – ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لا يحتج به. فإن الاستحباب حكم شرعى فلا يثبت إلا بدليل شرعى، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعى فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم ولهذا يختلف العلماء فى الاستحباب كما يختلفون فى غيره، بل هو أصل الدين المشروع"(١).

لقد حمل جماعة من العلماء كلام أحمد وغيره -ولم ينتبهوا- على جواز رواية الأحاديث الضعيفة فى غير الأحكام والعقائد كالنووى والعراقى وابن حجر والسخاوى والسيوطى وغيرهم(٢). والحمد لله هم متأخرون، والتنظير يكون للظاهرة نفسها، ثم يأتى آراء العلماء الأقدم، ثم الذى يليه. وفهم النصوص فى سياقاتها هو الذى يؤيده البحث العلمى.

إن ابن حجر – كما نقل السيوطى فى تدريب الراوى- عاد إلى ما قرره واقع نقد المرويات عند المتقدمين، فقال، مشترطًا على الذى يعمل بالضعيف فى فضائل الأعمال مجموعة من الشروط أرى التلفيق واضحًا فيها، وليس هناك روح واحدة تجمع هذه الشروط – قال: "أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، نقل العلائى الاتفاق عليه"(٣). والحق أن هذا كلام الترمذى المتساهل، وهو اصطلاح خاص به، نقله ابن حجر من حيز التخصيص إلى

---

(١) فتاوى ابن تيمية ١٨/٦٥.

(٢) دراسات فى الجرح والتعديل السابق: ص١٩٢.

(٣) تدريب الراوى ١/٢٩٩.

التعميم، وهذا هو الحسن لغيره عند الترمذى، الذى أنتج مصطلحًا آخر قال به ابن حجر وهو (الحسن لذاته)... وبالله عليكما يا ابن حجر أنت والترمذى - رحمكما الله- هل يوجد هذان المصطلحان عند غيركما (لذاته) و (لغيره)؟... لم يوجد عند غيركما!

ثم قال السيوطى نقلاً عنه (أن يندرج تحت أصل معمول به"[1]. وهذا هو صنيع الشيخين البخارى ومسلم وهما يخرجان لهذا الصنف فى الشواهد والمتابعات.

لقد كان البخارى يرى أن الحديث إذا كان من أساطين المحدثين، وهم المكثرون من جمع الحديث وروايته كالزهرى ونافع فإن أصحابها الذين يرون عنهما درجات تختلف فى مقدار الصلة بهما، وفى الحفظ والإتقان[*]. إن أصحاب الزهرى على خمس طبقات[2].

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهرى والعلم بحديثه، والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمرو ويونس وعقيل وشعيب وغيرهم. وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهرى.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهرى وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم فى إتقانه دون الطبقة الأولى كالأوزاعى والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والنعمان بن راشد ونحوهم، هؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهرى.

---

(١) السابق نفسه.

(*) تنبيه إلى الفروق الفردية بين التلاميذ فى الذكاء وتحصيل العلم.

(٢) انظر فى تلاميذ الزهرى ص ١٢١ - ١٦٢ من كتاب (الإمام الزهرى وأثره فى السنة) للدكتور حارث سليمان الضارى، دكتوراه مطبوعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مكتبة بسام، الموصل، العراق.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهرى وصحبوه ورووا عنه؛ لكن تكلم فى حفظهم كسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبى الأخضر وزمعة ابن صالح ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذى والنسائى وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة... ثم الطبقة الرابعة والخامسة فالطبقة الأولى هم شرط البخارى، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب[١](*).

قال ابن حجر: "وأكثر ما يخرج البخارى حديث الطبقة الثانية تعليقًا، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقًا أيضًا. وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب. ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثانية[٢]. مع مراعاة أن هؤلاء التلاميذ قد يكونون ثقات ومتقنين إلى الغاية فى غير الزهرى - أقصد الطبقة الثانية والثالثة... الخ - ويقدمون على غيرهم فى غير الزهرى.

وترى مثل هذا لأصحاب نافع فقد قسمهم ابن المدينى تسع طبقات، ولأصحاب الأعمش حيث قسمهم النسائى سبع طبقات[٣]. لكن يبقى أمر مهم وهو جمع مرويات كل هؤلاء المشايخ وتلاميذهم ثم نقده كله داخل الباب الواحد.

---

(١) دراسات فى الجرح والتعديل ص٢٩٥.

(*) انظر ترجمة (طلحة بن نافع) الذى روى له مسلم محتجا به، وروى له البخارى مقروناً وقال الذهبى فى حديثه (إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها): "صحيح غريب". الميزان ٣٤٣/٢ وهو يساوى الحسن لذاته عند ابن حجر ولو قالب الذهبى (حسن) لما أخطأ لأن أحمد قال: لا بأس به.

(٢) السابق ص ٢٩٦.

(٣) السابق ص٢٩٥.

إن مسلمًا لم يرتض فى الأصول حديثا تقل درجته عن الحسن الذى يدخل فى الصحيح عنده، والذى يسميه ابن حجر (الحسن لذاته). وهذا هو الأصل الذى تريد أن تقول به يا ابن حجر، لقد جمعت كلام المدققين إلى كلام المتساهلين وهذا هو التلفيق المنهجى الضار، غير المحمود، إنه قد يستحب فى تحقيق النصوص ونشرها، أما فى المنهجية فهذا أمر غير علمى إذا ثبت الحكم بأصل صحيح كالقرآن الكريم أو الحديث النبوى لماذا نشغل أنفسنا بالضعيف؟!

ثم أضاف ابن حجر: "ألا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط"[1]. وهل بعد هذا شك فى المروى وفى صحته، كيف أعمل بما أشك هل هو صحيح أم ضعيف؟ فرغم هذه الشروط التى تلقاها المتأخرون فإننا لا نسلم برواية الحديث الضعيف، ولو كان يتعلق بالفضائل، فإن ما ثبت عن رسول الله ﷺ فى الصحيح والحسن - فيه كفاية لنا عن غيره. فإن الضعيف مهما اشترط فى قبوله الشروط فإننا لا نأنس بثبوته، والقلب لا يطمئن إليه، والنفس لا تنشرح له، والشك فى قبوله يساورنا دائمًا لأن الدين أساسه اليقين، والاعتماد على نقلة الأخبار[2].

إنهم كانوا أحيانا -المدققون- يردون رواية الراوى إذا اختلط ولم يتميز حديثه قبل الاختلاط عما بعده، قال ابن حبان: "أصبغ مولى عمرو بن حريث. تغير بأخرة حتى كبل بالحديد - حتى لا يحدث[*]- لا يجوز الاحتجاج بخبره إلا بعد التخليص، وعلم الوقت الذى حدّث فيه، والسبب الذى يؤدى إلى هذا العلم معدوم فيه"[3].

---

(١) تدريب الرواى ٢٩٩/١.

(٢) دراسات فى الجرح والتعديل ص١٩٣.

(*) من عندى

(٣) المجروحين ١٧٣/١.

وقال فى "بحر ابن مرار": "اختلط بأخرة حتى كان لا يدرى ما يحدث، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز. تَرَكَهُ يحيى القطان"[1]. إنهم لا يعلمون - أى فى شكٍّ- من حدث عنه قبل الاختلاط وبعده، فكان الاحتياط أن يتركوا روايته كلها. كى لا يبنوا على ظن مرجوح.

أى أنهم كانوا يدعون الصحيح خشية أن يدخله الضعيف وهم لا يدرون، قال ابن حبان: "جُبارة بن مُغلس... كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل أفسده يحيى الحمانى حتى بطل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمة لما شابها من الأشياء المستفيضة عنه"[2]. وقال فى آخر: "فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه"[3].

وقال ابن حبان فى ترجمة صالح بن أبى الأخضر: "إن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع، ثم لم يرع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها حتى نشرها وحدث بها وهو لا يتيقن بسماعها لبالحرى أن لا يحتج به فى الأخبار؛ لأنه فى معنى من يكذب وهو شاك، أو يقول شيئا وهو يشك فى صدقه والشاك فى صدق ما يقول لا يكون بصادق، ونسأله الله الستر وترك إسبال الهتك إنه المانُّ به"[4].

وقال فى ترجمة (عثمان بن عطاء بن أبى مسلم الخراسانى): "يروى عن أبيه... أكثر روايته عن أبيه، وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته لما فيها من المقلوبات التى وهم فيها فلست أدرى البلية فى تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه. وهذا شئ يشتبه، إذا روى رجل ليس بمشهور بالعدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها عن غيره

---

(١) السابق ١/١٩٤.
(٢) السابق ١/٢٢١.
(٣) السابق ١/٢٣٤، ٢٨٣.
(٤) السابق ١/٣٦٥.

لا يتهيأ إلزاق القدح بهذا المجهول دونه بل يجب التنكب عما رويا جميعا حتى يحتاط المرء فيه لأن الدين لم يكلف الله عباده أخذه عن كل من ليس بعدل مرضى"(١).

لقد سقت النصوص السابقة ردًا على ابن حجر الذى قال: "ألا يعتقد عند العمل به - أى الضعيف فى الفضائل - ثبوته بل يعتقد الاحتياط". إن من يخاف من العفريت يا ابن حجر- كما فى التراث الشعبى- سوف يخرج له، إنك باحتياطك هذا "سوف يدخل فى الدين ما ليس منه، وهذا (الاحتياط) لابد أن يحتاط منه، والاحتياط هو أن أترك الصحيح المشكوك فيه لا أن أعمل بالضعيف المشكوك فى ثبوته، لقد علمنا الرسول - وبنى عليه الفقهاء القواعد- أن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات، فمن ترك الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، وقد كان النقاد المتقدمون إذا شكوا فى حديث ضربوا عليه.

إن السلف كانوا إذا اشتبهوا فى شئ من مالهم تركوا الجميع، وفى نقد المرويات كانوا يفعلون هذا، ويتركون المشكوك فيه حتى لو كان صحيحا، ومن يرد التحقيق -يا ابن حجر- فليقرأ مبحث المختلطين، كانوا إذا لم يميزوا بين مرويات المختلط - حتى لو كان ثقة- قبل الاختلاط أم بعده، تركوا الجميع.

قال ابن كثير فى مبحث المختلطين: "كعبد الله بن لهيعة، لما ذهبت كتبه اختلط فى عقله، فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم قبلت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك أو شك فى ذلك لم تقبل"(٢).

---

(١) اختصار علوم الحديث، النوع الثانى والستون: فى معرفة من اختلط فى آخر عمره ص٢٠٨-٢٠٩.

(٢) السابق نفسه.

ولا يخفى أن من المختلطين ثقات من الأعلام المشهورين والأئمة الكبار، كعبد الرازق بن همام، وسفيان ابن عيينة قبل موته بسنتين... من حدث بعد اختلاطهم ترد روايته عنهم، وإذا شك الناقد هل سمع من المختلط قبل أو بعد الاختلاط ترك حديثه.

ولم يطبق المحدثون هذا الأمر على المختلطين فقط بل طبقوه على غيرهم، جاء فى ترجمة يحيى بن سعيد التميمى المدينى أنه "كان ممن يخطئ كثيرًا، وكان ردئ الحفظ، فوجب التنكب عما انفرد من الروايات والاحتجاج بما وافق الثقات؛ لأن أمارات العدالة فيه ألهته عن الصدق والإتقان، وإن وهم فى الشيء بعد الشيء أو أخطأ فى الحديث بعد الحديث فإن هذا شئ لا ينفك عن البشر يترك ما أخطأ فيه إذا علم. والأحوط أن يترك ما انفرد به من الرواية. وكل ما نقول فى هذا الكتاب إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد فسبيله هذا السبيل أنه يجب أن يترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن البازل فى صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه أو أخطئ عليه أو أدخل عليه وهو لا يعلم أو دخل له الحديث فى حديث وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات"(١). وفى هذه النصوص كفاية.

إن هذا التساهل فى الفضائل جر إلى مصائب فى الفقه والأحكام، "إنه بناء على القاعدة الفقهية الواهية التى تقول بالعمل بالضعيف فى فضائل الأعمال وإثبات المستحبات بالأحاديث الضعيفة- استحب الحنفية مسح الرقبة فى الوضوء مستدلين فى ذلك بحديث طلحة بن مُصرف عن أبيه عن جده، وجده هو كعب

---

(١) المجروحين لابن حبان ١١٩/٣ وللمزيد انظر ٣٢٥/١، ٣٣٠، ٤٨/٢، ٤/٢، ٣٦٢/١، ٢٠/٣.

بن عمرو، ويقال عمرو بن كعب الهمدانى، له صحبة ومنهم من ينكرها. قال: رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال، وهو أول القفا، وقال مسدد: مسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره، حتى أخرج يديه من تحت أذنيه. قال مسدد: فحدثت به يحيى فأنكره. قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ابن عيينة زعموا كانوا ينكره ويقول: إيش هذا طلحة عن أبيه عن جده؟، والحديث ضعيف فلا يعرف طلحة وأبوه وجده على القول الصحيح[1].

وقال الحنفية أيضًا باستحباب الترسيل فى الأذان والإسراع فى الإقامة واستدلوا بحديث عبد المنعم بن نعيم الذى روى بسنده، عن جابر، أن رسول الله ﷺ قال لبلال: يا بلال إذا أذنت فترسل فى أذانك، وإذا أقمت فاحدر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى ترونى. وقال الترمذى: حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول[2].

وقال الزيلعى: وعبد المنعم هذا ضعفه الدارقطنى، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدًا لا يجوز الاحتجاج به، وأخرجه الحاكم فى مستدركه عن عمرو بن فايد الأسوارى ثنا يحيى بن مسلم، به سواء. ثم قال: هذا حديث ليس فى إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فايد ولم يخرجاه[3].

---

(١) درسات فى الجرح والتعديل ص١٩١، والحديث رواه أبو داود فى الوضوء، صفة وضوء رسول الله ﷺ ١/١٠٠، الطبعة الأولى، حمص، ١٣٨٨هـ، طبع بإشراف محمد رفيق السيد. والقذال هو مؤخر الرأس وجمعه قذل، والقفا مؤخر العنق.

(٢) سنن الترمذى، فى الصلاة، ما جاء فى الترسل والأذان ١/٢٧٣، طبعة أحمد شاكر، ط٣ ١٣٩٥هـ.

(٣) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعى (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف) (١/٢٧٥)، دار الحديث، مصر، د.ت.

وعمرو بن فايد هذا قال الدارقطنى فيه: "متروك كما ذكره الذهبى فى مختصر المستدرك. والحديث فيه يحيى بن مسلم البصرى مجهول أيضًا. وقال الدكتور محمد ضياء الأعظمى: "وبمقابل هذا تركوا الأحاديث الصحيحة بدعوى أنها مخالفة للقياس والرأى. وقد أورد الشيخ الألبانى بعض هذه الأحاديث فى رسالة "الحديث حجة بنفسه فى العقائد والأحكام". ولاشك أن الأخذ بالأحاديث الضعيفة وترك العمل بالأحاديث الصحيحة جرّ البلايا والفتن على الأمة الإسلامية وكان سببا فى انشقاقها وتفرقها"[1].

والحق أن الشيخ الألبانى - جزاه الله خيرًا- قام بنخل مرويات السنن فجعل سنن الترمذى فى (٤) مجلدات، (٣) منها للصحيح و (١) للضعيف سمى الأول (صحيح سنن الترمذى) والثانى (ضعيف سنن الترمذى). وهكذا فى بقية السنن، وقام بنقد بعض مرويات الصحيحين التى تعد على اليد، وهذا هو نفس منهج الشيخ أحمد شاكر فى كل مؤلفاته (كعمدة التفسير) الذى انتخبه - ناقدًا- من تفسير ابن كثير، والجزء المطبوع من تفسير الطبرى بمشاركة أخيه الأستاذ محمود شاكر، وكذلك سنن الترمذى... جزى الله الجميع خيرًا.

أى أن النقاد المتقدمين والمتأخرين كانوا على وعى بأهمية عزل الضعيف بأنواعه عن الصحيح والعمل بالأخير ففيه غنية.

يحيى بن معين وقبول الصحيح فقط:-

ويؤيد فكرة أن المتقدمين لم يكونوا يقبلون إلا الحديث الصحيح، وكان الحسن يدخل عندهم فى الصحيح- أن مراتب الرواة عند

---

(١) دراسات فى الجرح والتعديل ص ١٩٢.

يحيى بن معين، كما انتهى الدكتور أحمد محمد نور سيف في دراسته لابن معين وكتابه التاريخ، انتهى إلى أن "مراتب الرواة عند يحيى بن معين... المرتبة الأولى: مرتبة الثقات الذين يحتج بحديثهم، وتقبل روايتهم، ويعمل بها، وهى أعلى المراتب. وترد فيها العبارات التالية: ثبت، ثقة، لم يذكر إلا بخير، ثقة مأمون، ثقة، صدوق، ليس به بأس، شيخ صدوق، ليس به بأس... المرتبة الثانية: من تقبل روايتهم على ضعف فيهم، فيكتب حديثهم، ولا يحتج به، ولكن ينظر ويعتبر: وترد فيه العبارات التالية: ثقة ليس بحجة، صدوق[1]. ليس بحجة، صالح الحديث... المرتبة الثالثة: من يرد حديثهم ولا يكتب..."[2].

فالمراتب عنده ثلاث: مرتبتان للتعديل، ومرتبة للتجريح. أى أن الصحيح ويدخل فيه الحسن يقابل المرتبتين الأولى والثانية والضعيف يقابل الثالثة. ثم جاء بعد يحيى بن معين ابن أبى حاتم فزاد الأمر تفصيلاً وجعل للمقبولين المحتج بهم ثلاث مراتب هى فى الحقيقة تساوى الأولى وبعض الثانية عند يحيى بن معين. قال ابن أبى حاتم: "المرتبة الأولى: الثبت، الحافظ، الورع، المتقن، الجهبذ، الناقد، فهذا لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه فى الرجال. المرتبة الثانية: العدل فى نفسه، الثبت فى روايته، الصدوق فى نقله، الورع فى دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه.

فهذا يحتج بحديثه ويوثق. المرتبة الثالثة: الصدوق الورع، الثبت الذى يهم أحيانا، قبله النقاد واحتجوا بحديثه"[2]. ثم قال ابن

---

(١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ ١/٩١- ٩٢ للدكتور أحمد محمد نور سيف.
(٢) السابق ١/٩٣.

أبى حاتم: فى موضع آخر: إذا قيل صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه[1].

وسواء جعل ابن أبى حاتم (صدوق وما يعادلها) مع المحتج بهم، أى أنه يجعل الصحيح والحسن فى درجة واحدة- وهى المقبول عموما- أو جعله فى مرتبة وحده هى مرتبة الاختبار، أى أنه يقارن بين رواية الصدوق- التى ستصبح حسنة بعد قبولها - ورواية الثقة - التى ستصبح صحيحة بعد قبولها -؛ فإن كلا الأمرين يقتضى الترجيح بين المرويات لقبول الأصح منها ويرد الشاذ والمعل.

على بن المدينى وقبول الصحيح فقط:-

ويؤيد تقسيم ابن معين الثلاثى تقسيم على بن المدينى الثلاثى أيضا لمراتب الرواة إن المرتبة الأولى يحتج بأصحابها والثانية ينظر فى مرويات رواتها والثالثة متروكة. وفى المرتبة الأولى عنده نجد لا بأس به، وصدوق[2]. أى أن الحسن لذاته(وهو رواية الصدوق بعد الاختبار والنظر) يدخل عنده فى الصحيح، وهو نفس منهج البخارى ومسلم، والبخارى تلميذ على بن المدينى.

إن يحيى بن معين وعلى بن المدينى أدخلا لفظة (صدوق) فى المرتبة الأولى أى أن الحسن - الذى يقابل "صدوق" - يدخل فى الصحيح عندهم.

ومن أكبر الأدلة على أنهم لم يكونوا يفرقون بين الصحيح والحسن أن الرواة الذين تحسن مروياتهم عند المتأخرين، كانوا

---

(١) السابق:١/٩٤.

(٢) الإمام على بن المدينى ومنهجه فى نقد الرجال ص٦٠٤ لإكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

يوردونهم فى كتب الثقات، وسوف أقوم باستقراء ناقص لأحد الكتب المؤلفة فى الثقات فقط وهو كتاب العجلى (تاريخ الثقات) الذى رتبه الحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (ت ٨٠٧هـ).

والعجلى جاء بين الإمامين الكبيرين (البخارى) (١٩٤ - ٢٥٦هـ) ومسلم (٢٠٤هـ- ٢٦١هـ) فهو قد عاش فى الفترة من (١٨٢ - ٢٦١هـ) فقد ولد قبل مسلم وتوفيا فى عام واحد، لقد سمى العجلى كتابه (بتاريخ الثقات)، والثقة هو الذى يصحح حديثه، وعند المتأخرين يحسن لمن قيل فيه (صدوق) و "لا بأس به"، و"صالح الحديث" - يحسن لهم حديثهم. قل العجلى:

- أحمد بن عمران: لا بأس به[١].- إبراهيم بن إسماعيل حجازى لا بأس به[٢]. أما "إبراهيم بن الزبرقان" فكان ثقة راوية لتفسير القرآن، حسن الحديث، وكان صاحب سنة، وصاحب تفسير"[٣]. وهذا مخالف لمن قالوا: يتساهل فى التفسير والمغازى والترغيب والترهيب. ونسى هؤلاء المحدثون أن التفسير نشأ فى البداية نقلا عن الرسول -ﷺ- وكان جزءًا من الحديث النبوى، يدل على هذا أن أصحاب الصحاح- البخارى ومسلم- جعلا له كتابًا داخل صحيحيهما.
- إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراسانى: لا بأس به[٤].
- إبراهيم بن عيينة: كوفى صدوق[٥].

---

(١) تاريخ الثقات للعجلى ص ٤٨ بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
(٢) السابق ص٥١.
(٣) السابق ص ٥٢.
(٤) السابق ص٥٢.
(٥) السابق ص٥٣.

- إبراهيم بن محمد بن طلحة: ثقة رجل صالح[١]. وهنا تم الجمع بين التصحيح والتحسين.
- إبراهيم بن المهاجر البجلي: جائز الحديث[٢].

وأورد (إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي) الذى قال فيه: "رافضي جهمي لا يكتب حديثه) أورده؛ لأن الشافعي (روى عنه)[٣]. ووثقه[٤].

- إبراهيم الطهماني: لا بأس به[٥]- أسباط بن محمد بن عبد الرحمن: لا بأس به[٦].
- إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني: كوفي ضعيف[٧]. وأورده؛ لأن الجماعة أخرجوا له، ووثقه ابن معين وابن أبي خيثمة، وأبو داود، وابن حيان[٨]. - إسماعيل السدى: ثقة. روى عنه سفيان، وشعبة، وزائدة، عالم بتفسير القرآن، راوية له[٩]. وفي هذا - أيضًا- رد على القائلين بالأخذ عن الضعفاء التفسير والتساهل فيه وفي رجاله. لقد أخرج له مسلم والأربعة، ووثقه أحمد، وابن حبان[١٠].
- الأسود بن قيس: تابعي، ثقة، حسن الحديث[١١]. وكان في

---

(١) ص٥٤.
(٢) ص٥٤.
(٣) ص٥٦.
(٤) الميزان ١/٥٨.
(٥) ص٥٧.
(٦) ص٦٠.
(٧) ص٦٥.
(٨) تهذيب التهذيب ١/٢٩٧-٢٩٨.
(٩) ص٦٦.
(١٠) التهذيب ١/٣١٤.
(١١) ص٥٤.

استطاعته أن يقول صحيح الحديث لأن الراوى (ثقة)، وهذا يدل على أن الحسن يدخل فى الصحيح عند المتقدمين.

- أشعث بن سوار: ضعيف، يكتب حديثه[1].أى للاختبار والاعتبار فيحكم على مروياته التى تدل على مدى ضبطه بالحسن لذاتها بشرط ألا تخالف، أو تصلح فى الشواهد والمتابعات فتحسن لغيرها.

أصبغ بن الفرج: مصرى، لا بأس به. ثقة صاحب سنة[2]. وقد يقول البعض إنه (لا بأس به) من حيث الضبط، و"ثقة" من حيث العدالة، أى أنه فى النهاية (لا بأس به) أو (صدوق). أقول له: لقد ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال على ابن السكن: ثقة ثقة، وقال أبو حاتم المتشدد، صدوق[3].

العمل بالصحيح فقط:

قال البيهقى فى مقدمة دلائل النبوة: "وعادتى فى كتبى المصنفة فى الأصول والفروع الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها دون ما لا يصح؛ ليكون الناظر فيها – من أهل السنة – على بصيرة مما يقع الاعتماد عليه، لا يجد من زاغ قلبه من أهل البدع – من قبول الأخبار– مغمزًا فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار"[4].

وانعكس هذا على مراتب التقويم فى سننه الكبرى، حيث توسع الإمام أبو بكر البيهقى فى شرط كتابه (السنن الكبرى) فلم يقصره على الصحيح والحسن، وإنما أدخل فيه الحديث الضعيف بأنواعه،

---

(١) ص٦٩.

(٢) ص٧٠-٧١.

(٣) الجرح والتعديل ٣٢١/١/١، ثقات ابن حبان: ١٣٣/٨، تهذيب التهذيب ٢٦١/١.

(٤) دلائل النبوة للبيهقى ٤٧/١ بتحقيق د. عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

وقد ترتب على هذا التوسع وجود كل هذه الأنواع فـــى كتابـــه[1]. وهو لم يوردها كلها على سبيل الاحتجاج؛ بل قاصدًا التمييز بـــين المقبول (الصحيح والحسن) والمردود (الضعيف بأنواعه). يؤيد ما رأيته قول الدكتور نجم خلف: "وقد اقتضاه منهجه النقدى أن يحكم على كل حديث بما يناسبه من حيث القوة والاعتبار، ويمكن حصر هذه الأحكام فى مرتبتين تقويميتين كليتـــين، وهمـــا: (١) مرتبـــة القبول. (٢) مرتبة الرد.

أما المرتبة الأولى والتى تشتمل على درجات الصحة والحســـن فلها حالتان: الحالة الأولى: ورودها فى الباب من غيـــر مخـــالف يساويها فى القوة.

الحالة الثانية: أن يرد فى الباب دليل مواز مـــن حيـــث القـــوة يعارض هذا الحديث الصحيح أو الحسن؛ فيعمد الإمام البيهقى إلى منهج الترجيح لمعرفة الأقوى منهما، والأولى بالاتباع، وذلك حينما يتعذر عليه الجمع بينهما بوجه مقبول من وجوه الجمع[2]. أى أنه يرجح بين مقبول (صحيح أو حسن) ومقبول آخر مواز (صـــحيح أو حسن). فأين الحديث عن الحسن لغيره أو الضعيف؟!

وصرح الدكتور نجم خلف بما استنبطته من النص السابق فقال: "ولكن هذا المنهج التوفيقى - كما ظهر لى من الشواهد التى بـــين يدى - يغلب على البيهقى اســـتعماله فـــى (الآداب) و(الفضـــائل) و(السير والمغازى)، أما فى الأحكام فمنهجه عدم الالتفـــات إلـــى الضعيف والمردود إذا خالف الأحاديث الصحيحة، فإنه كان يركن للصحيح، ولا يعبأ بسواه مما خالفه من الواهيات[3].

---

(١) الصناعة الإسنادية ص٤٥٥.

(٢) السابق ص٤٥٥.

(٣) الصناعة الإسنادية ص٣٦٩.

وفى مبحث (الحسن) ذكر الدكتور نجم خلف اعتبارات التحسين عند البيهقى وأورد له نصا أشار فيه إلى اعتبارات التحسين عنده، قال البيهقى: "ومما يجب معرفته فى هذا الباب أن تعلم: أن الأخبار الخاصة المروية على ثلاثة أنواع:

- نوع اتفق أهل العلم على صحته.
- أما النوع الثانى من الأخبار، فهى أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها.
- أما النوع الثالث من الأحاديث، فهو حديث قد اختلف أهل العلم بالحديث فى ثبوته: فمنهم من يضعفه بجرح ظهر له من بعض رواته خفى ذلك عن غيره، أو لم يقف من حاله على ما يوجب قبول خبره، وقد وقف عليه غيره، أو المعنى الذى يجرحه به لا يراه غيره جرحا، أو وقف على انقطاعه، أو انقطاع بعض ألفاظه، أو إدراج بعض رواته فى متنه، أو دخول إسناد حديث فى حديث خفى ذلك على غيره. فهذا الذى يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا فى اختلافهم، ويجتهدوا فى معرفة معانيهم فى القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها، والله أعلم"(١).

ثم قال الدكتور نجم - معلقا على النص السابق-: "والحق أن كلام البيهقى فى النوع الثالث يندرج فى التنبيه إلى مادة الحديث الحسن أكثر مما يكشف عن مقاييس الحسن عنده(٢).

أى أن الحديث الحسن يقع فى منطقة وسطى بين المتفق على قبوله والمتفق على رده. ولا يحق لأحد العمل فى هذه المنطقة إلا لمن توفرت فيه شروط النظر والاجتهاد فى قواعد القبول والرد

---

(١) دلائل النبوة ص ٣٨/١ نقلاً عن الصناعة الإسنادية ص٤٦٤.
(٢) الصناعة الإسنادية ص٤٦٤.

بحيث يختار من الأقاويل (أصحها). ثم قال الدكتور نجم: وعلى أية حال فإنه يمكن تنزيل هذا القسم إلى "الحسن لذاته" إذا ما انقدح للبيهقى، الجانب الإيجابى فى هذا الحديث المختلف فيه - بقصد عدم مخالفته وعدم شذوذه وألا يكون معلاً - أما إذا كان العكس فإنه يندرج عنده فى مصاف (الضعيف)، وبهذا يكون الحديث الحسن عند البيهقى ما اشتمل على صفات (الصحيح) واعتباراته بصورة مخففة، ولا سيما فى جهة الضبط والعدالة من الرواة. وقد تحدث البيهقى عن درجة الحسن لغيره وأشار إلي موازينه، فأدرجه فى قسم الضعيف القابل للانتهاض، المشتمل على أخف حالات الضعف، وجعله مقبولا فى ظروف معينة[1]. أى فى حالات بعينها.

والحق أنه - على فرض قبول الحسن لغيره - لم يكونوا يقبلونه كقاعدة عامة مطلقة، إن القاعدة هى قبول الصحيح والحسن، والشذوذ هو قبول الحسن لغيره بشروط.

يدل على هذا أن الشافعى الذى وصلنا أول تعريف للصحيح منه، لم يقبل المرسل- مرسل كبار التابعين الذين بلغوا من الصدق والعدالة درجة كبيرة - إلا بشروط، قبل مراسيل سعيد بن المسيب، لأنها وحدها جاءت مسندة من طرق أخرى[2]... أليس فى إعمال تحسين المروى -لكثرة طرقه- بصفة مطلقة مخالفة لكل حقيقة علمية؟! إنه يُقبل بشروط- وهذا القبول ليس قاعدة - ويُرَدُ ويترك فى الغالب.. أقول هذا بناء على مناهج المتقدمين والواقع العملى لنقد المرويات[*].

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) ص١٢٤ من شذرات من علوم السنة للدكتور محمد الأحمدى أبو النور.

(*) فى هذا دعوة إلى إفراد الحسن لغيره بدراسة تقوم باستقراء هذا المصطلح ومروياته نظراً وتطبيقاً، أو مجموعة دراسات.

لقد صرَّح المحدثون باستعمال الحسن لغيره فى أبواب بعينها من العلم؛ قال البيهقى: "وضرب لا يكون روايه متهمًا بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط فى رواياته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته، وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول، فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً فى الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذا صفته مقبولة عند الحكام، وقد يستعمل فى الدعوات، والترغيب والترهيب، والتفسير، والمغازى، فيما لا يتعلق به حكم"(١).

والحق أن فى القرآن – لا فى الحديث الصحيح والحسن لذاته وحدهما- غنية عما عداه فى الترغيب والترهيب وقصص الأنبياء، والتاريخ الإسلامى المبنى على مرويات صحيحة، هل هناك حديث عن الجنة والنار أفضل مما فى الصور المكية يا أيها المحدثون؟! إن فى الحديث الصحيح والحسن لذاته – ناهيك عن القرآن – غنية عن الحسن لغيره فى الوعظ، فرأى البيهقى مردود عليه. ثم قال الدكتور نجم (إن البيهقى ينظر إلى الضعيف نظرة جادة موضوعية، فيها الحزم والاعتدال... أما جانب الاعتدال فهو "قد" يستخدم "الضعيف" فى باب الشواهد والمتابعات ونحوها، لا فى الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف، رجاله ثقات فيجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر، أو بأسانيد أخر فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمتابعة أو لزيادة فيه تدل على فائدة زائدة ليست فى الأصل المعتمد(٢).

---

(١) دلائل النبوة ١/٣٤-٣٨. نقلا عن الصناعة الإسنادية ص٤٦٤-٤٦٥.

(٢) الصناعة الإسنادية ص٤٦٦.

والحق أن الزيادات لا تقبل بإطلاق - قد يكون من فائدتها توضيح لمبهم فى السند الأصلى- يدل على ذلك أنهم أخذوا بالتفصيل فى زيادة الثقة. وقالوا بأن الأصل فى (المدرج) الضعف.

وأنا مع المتقدمين فى إيراد الحسن لغيره فى الشواهد والمتابعات للصحيح، أما أن يحتج بمجموعة من الضعاف، ويقال إنها حسنة لغيرها فهذا قد يقبل فى حالات بعينها لا على الإطلاق.

يدل على ذلك أن الإمام مسلما سلك نفس هذا المنهج فى (صحيحه) فأخرج فى الشواهد لجماعة ليسوا من شرط الصحيح. وكذا الإمام الحاكم فى المستدرك، كما أن الإمام البخارى احتاج لبعض الأحاديث الضعيفة فى معرض الاستدلال على بعض المسائل فى (صحيحه) فأوردها فى الكتاب، إلا أنه أخرجها عن موضوع كتابه، فلم يسقها بصيغة التحديث"[1].

وخلاصة الحديث عن منهج البيهقى أنه اتفق مع البخارى ومسلم وابن حبان - ومن مرت أسماؤهم- الذين يرون الدراية والنقد والتحديث عن الثقات فقط؛ لكنه لم يصب عندما رأى استعمال الضعيف- الذى جاء من طرق، والذى يسميه البعض بالحسن لغيره- فى فضائل الأعمال، أى أنه جمع بين الدقة والتحرى والتساهل، وتابع - دون تحقيق- القائلين بالعمل بالضعيف فى غير الأحكام.

والمتتبع لتاريخ علم الحديث يجد أن البخارى أكثر دقة وتحريا حيث كان يخرج لأصحاب الطبقة الأولى من تلاميذ الشيخ الذين أكثروا عنه ولازموه طويلاً أكثر من غيره، ثم تساهل مسلم وأخرج عن الثانية، وكان يخرج لهم أحيانا فى الشواهد والمتابعات. والشواهد والمتابعات عند مسلم تساوى الحسن لذاته عند

---

(١) السابق نفسه.

المتأخرين، وكان يجعل الحسن لذاته شاهدًا للصحيح أو أن الحسن لذاته يرتقى إلى الصحيح لغيره إذا جاء له شاهد فى نفس درجته، أو يدخله فى الصحيح بشرط عدم الشذوذ وعدم العلة. وما دام المتن غير شاذ أو معل فإنهم يوردونه متساهلين فى الأسانيد - شاهدًا لغيره، أى أن المتن متفق عليه ومادام متن الحسن - الذى خف ضبط رواية- متفقا مع متن الصحيح فإنهم يوردونه فى الشواهد، وأحيانا كانوا ينتقون من رواية الصدوق- الذى يحسن حديثه لذاته- بشرط ألا يخالف أو يشذ عن مرويات الباب، ولا يكون معلاً.

والتساهل السابق نسبى، وتساهل مسلم هو إخراجه للصدوق بشروط كما سبق، ثم جاء المتأخرون وفهموا صنيعه خطأ، فكانوا يأتون بالرواية الضعيفة التى جاءت من طرق وكانوا يحسنونها لغيرها مطبقين قاعدة كثرة الطرق تقوى المروى. لكن هل يوجد دليل عملى على أنه لا يتساهل فى نقد الضعيف ورده؟ نعم: كما سيأتى:

مرويات فضائل القرآن وفضائل الأعمال والأشخاص فى ميزان الاعتدال:-

انتقد الذهبى المرويات الخاصة بفضائل السور قال فى ترجمة "خالد بن يزيد، أبو الهيثم العمرى": "كذبه أبو حاتم، ويحيى... عن أنس - أن النبى ﷺ ركب بغلة فحادت فحبسها، وأمر رجلاً أن يقرأ عليها "قل أعوذ برب الفلق" فسكنت[1].

وإذا كان الراوى السابق كذابًا وساق المتن آنف الذكر؛ فإن الذهبى قال فى (خالد بن طهمان، أبو العلاء الكوفى): "وثق. قال

---

(١) الميزان ١/٦٤٦.

ابن معين: خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة. وكان فى تخليطه كلما جاءوه به قرأه. قال أبو حاتم: من عتق الشيعة، محله الصدق روى بسنده إلى معقل بن يسار، عن النبى - ﷺ - قال: من قال حين يصبح - ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قرأ الثلاث آيات من آخر الحشر وكّل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسى، وإن مات فى ذلك اليوم مات شهيدًا. قال: من قالها حين يمسى كان بتلك المنزلة. غريب جدًا"[1]. إن الراوى وثقه بعضهم، وغير خافٍ ما فى الثواب من مجازفة وتسوية بين أجر قائل هذه الأذكار وأجر الشهيد.

ومن المرويات التى ردها الذهبى لأنها موضوعة؛ وقد علل سبب بطلان الرواية فقال: "الحرّ بن مالك. أبو السهل العنبرى. أتى بخبر باطل، فقال: حدثنا شعبة، عن أبى إسحاق، عن أبى الأحوص، عن عبد الله -مرفوعا- قال: من سره أن يحبه الله ورسوله فليقرأ فى المصحف. رواه ابن عدى فى ترجمته، فقال: حدثنا ابن بخيت، حدثنا إبراهيم بن جابر، حدثنا الحر بن مالك، فذكره. وإنما اتخذت المصاحف بعد النبى صلى الله عليه وسلم"[2].

إن رد الذهبى لبعض المنكرات فى فضائل السور لا يعنى أنه ليس هناك أحاديث صحيحة فى فضائل بعض السور، وسوف أذكر أسماء السور أو الآيات التى رد الذهبى مرويات ضعيفة جاءت فيها ومرشدًا إلى مكان هذا النقد، وليس هذا حكمًا عامًا. انظر المثال رقم (٦) حيث إن الشطر الأول وحده صحيح والثانى خطأ.

---

(١) السابق ١/٦٣٢.

(٢) السابق ١/٤٧١.

(١) رد رواية فى كون سورة "البقرة" سنام القرآن[١].

(٢) رد رواية فى كون سورة (الزلزلة) تعدل نصف القرآن[٢].

(٣) سورة (الكافرون) تنجى من الإشراك بالله[٣].

(٤) قراءة صباح يوم الجمعة (هل أتى على الإنسان...) و (ألم تنزيل)[٤].

(٥) آية الكرسى، والفاتحة معلقتان بالعرش[٥].

(٦) "قل هو الله أحد" و "قل يا أيها الكافرون". الأولى تعدل ثلث القرآن والثانية تعدل الربع[٦].

(٧) مرويات فى فضل قراءة القرآن بصفة عامة[٧].

(٨) رد مرويات جاءت فى (المرسلات) و (عم يتساءلون) و (المعوذتين) و (قل هو الله أحد"[٨].

(٩) رد فضائل فى (طه) و (يس)[٩].

(١٠) رد فضائل فى (البقرة) و (آل عمران) [١٠].

(١١) إذا الشمس كورت"[١١].

---

(١) الميزان ٦٣١/١.
(٢) السابق ٥٢٣/١.
(٣) السابق ٤٦١/١.
(٤) ٤٤٤/١.
(٥) ٤٤٠/١.
(٦) ٤١٨/١.
(٧) ٣٢٥/١- ٣٢٦، ٥٦٣/١، ٣٩٤/٢.
(٨) ١٨٦/١-١٨٨.
(٩) ٦٧/١.
(١٠) ص/٤٢٤.
(١١) ٣٩٥/٢.

(١٢) رد مرويات فى فضل سور القرآن بصفة عامة[١].

(١٣) رد مرويات فى فضل (إذا زلزلت) و (قل يا أيها الكافرون)[٢].

(١٤) رد مرويات فى فضل (إذا زلزلت)[٣].

(١٥) رد مرويات فى فضل قراءة (قل هو الله أحد) فى ليلة النصف من شعبان[٤].

(١٦) رد مرويات فى فضل (آية الكرسى)[٥].

(١٧) رد مرويات فى فضل قراءة القرآن بصفة عامة[٦].

(١٨) رد فضائل فى قل هو الله أحد[٧].

(١٩) رد مرويات فى أن (يس قلب القرآن)[٨].

وبذلك يكون الذهبى من القائلين بالتفصيل فى مرويات فضائل السور حيث يقبل الموافق منها لقواعد المرويات ويرد المخالف.

وفى مرويات فضائل الصديق أبى بكر -رَأَىَ الذهبى أن هناك مجازفة فى العدد الذى يخالف طبائع العمران، سابقا ابن خلدون إلى تطبيق هذا المعيار، الذى استفاده الأخير من المحدثين. قال الذهبى: "القاسم بن عبد الواحد بن أيمن... ومن مناكيره ما أنبأونا

---

(١) ١٣٩/٢، ٢٢/٢.
(٢) ١٧٦/٣-١٧٧.
(٣) ٢١/٣-٢٢.
(٤) ٥٦٥/٣.
(٥) ٢٥٠/٣-٢٥١.
(٦) ٢٣٠/٤.
(٧) ٢٧٨/٤.
(٨) الميزان ١٧٢/٤.

عن الصيدلانى وجماعة – أن فاطمة الجوزدانية أخبرتهم... عن عائشة، قالت: فخرت بمال أبى فى الجاهلية، وكان ألف ألف أوقية، فقال النبى صلى الله عليه وسلم–: اسكتى، فإنى كنت لك كأبى زرع لأم زرع، ثم أنشأ رسول الله ﷺ... قلت: ألف الثانية باطلة قطعا؛ فإن ذلك لا يتهيأ لسلطان العصر"[١].

وفى مرويات فى فضل الجهاد والحراسة قال: "سعيد بن خالد بن أبى طويل، عن أنس – رفعه: مرسى ليلة على الساحل أفضل من عمل ألف سنة، السنة ثلاثمائة وستون يوما، اليوم مقداره ألف سنة، فهذه عبارة عجيبة لو صحت لكان مجموع ذلك الفضل ثلاثمائة ألف ألف سنة وستين ألف ألف سنة"[٢].

وفى فضائل الأنهار رد رواية فى الفرات تقول: ما من يوم إلا ينزل من بركات الجنة فى الفرات[٣]. ورد رواية فى فضل مسح الركن لأن "من مسح الركن فكأنما وضعها فى كف الرحمن عز وجل.. ففيها تشبيه وتجسيم[٤].

وفى هذا القدر كفاية على أن المرويات مهما كان موضوعها والمجال الذى تنتمى إليه لابد من نقدها سواء كانت تتعلق بالتفسير أو فضائل القرآن أو الأنهار أو الأماكن[٥].أو الأشخاص حتى الصحابة. ويبقى مجال الوعظ، هل تساهل الذهبى فيه أم لا؛ والشواهد والأرقام هى خير دليل.

---

(١) السابق ٣/٣٧٥. ١٩٣ وانظر أخرى فى فضائل عثمان ١/٢٠٠. وآخر فى فضل علىّ وأنه مخلوق من نور، هو والنبى ﷺ ٤/٥٢٣.

(٢) السابق ٢/١٣٢.

(٣) ٢/٣٨-٣٩.

(٤) ٣/٦١٧.

(٥) وفى فضائل البلاد انظر رده لروايتى: (الجيزة روضة من رياض الجنة"، و "مصر خزائن الله فى أرضه" ١/٨٢الميزان.

الذهبى ومرويات الوعظ:

جاء فى ترجمة (أبان بن سفيان المقدسى) روايتان ردهما الذهبى، حيث ساق قول ابن حبان: روى أشياء موضوعة. والروايتان هما:- ... عن أبان بن سفيان، عن أبى حازم فى قوله تعالى **(وكان تحته كنز لهما)**(*)، قال: لوح من ذهب فيه: عجب لمن يعرف الموت كيف يفرح... الحديث.

وقال أيضا: "ومن بلاياه ما روى... عن عمران بن حصين - مرفوعا: من خرج يطلب بابا من العلم لينتفع به ويعلمه غيره كتب الله له بكل خطوة عبادة ألف سنة... الحديث[1].

- وقال فى ترجمة "أبان بن مُحبَر": "شيخ متروك. يروى عن نافع، عن ابن عمر- مرفوعا: كم من حوراء عيناء، ما كان مهرها إلا قبضة من حنطة أو مثلها من تمر ثم ذكر حديثا آخر، وقال: وهما جميعا باطلان"[2].
- وقال فى ترجمة "أبان بن نهشل" - ناقلاً عن ابن حبان قوله: "لا تجوز الرواية عنه بحال إلا على سبيل الاعتبار..." روى عن حذيفة - مرفوعًا: إياكم والزنا، فإن فيه ست خصال: ثلاث فى الدنيا: يذهب البهاء، ويقطع الرزق، ويورث الفقر. وثلاث فى الآخرة: سخط الرب، وسوء الحساب، والخلود فى النار[3].

(*) سورة الكهف آية ٨٢.

(١) الميزان ١/٨.

(٢) السابق ١/١٥.

(٣) السابق نفسه مع مراعاة أن مصطلح الاعتبار هنا لا يعنى أنه يصلح فى الشواهد والمتابعات بدليل كلمة (بحال) وهو يعنى التنبيه إلى رد مروياته؛ لأنها منكرة؛ حتى لا يغتر بها الناس.

- وقال: "إبراهيم بن حرب العسقلانى. قال العُقيلى: حدث بمناكير منها... عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: ليبعثن الله أقواما يوم القيامة تتلألأ وجوههم، يمرون بالناس كمر الريح، يدخلون الجنة بغير حساب؛ الذين ماتوا فى الرباط"(١).

مع مراعاة أن الراوى من عسقلان. وفى (مرو) و (عسقلان) أحاديث موضوعة لحث الناس على الجهاد وإخراج أعداء المسلمين منها - الحروب الصليبية فى الشام (التى منها عسقلان)-.

- وقال الذهبى: "إبراهيم بن عبد الله بن خالد... عن نافع، عن ابن عمر-مرفوعا: من شرب مسكرا نجس ونجست صلاته أربعين صباحًا، فإن مات فيهن مات كافرًا... قلت هذا رجل كذاب، قال الحاكم: أحاديثه موضوعة"(٢).

- إبراهيم بن عبد الله بن محمد... عن مالك بن دينار، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله بوحى إلى الحفظة لا تكتبوا على الصوام بعد العصر سيئة"(٣).

- إبراهيم بن عبد الواحد البكرى. لا أدرى من هو ذا. أتى بحكاية منكرة... عن معمر، عن قتادة، عن أنس - مرفوعا: قال: من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة منها طيرًا منقاره من ذهب وريشه من مرجان....(٤).

- أما الرواية التالية فهى على لسان جمهور الخطباء يقولونها فى معظم الخطب، وهى من بلايا راويها، أحمد بن الحسن بن أبان

---

(١) السابق ٢٦/١.
(٢) السابق ٤١/١.
(٣) السابق:.نفسه.
(٤) السابق ٤٧/١.

المصرى،... عن أبى هريرة بحديث: كيف أصبحت يا حارثةُ؟ قال: أصبحت مؤمنا حقا. قال فما حقيقة إيمانك؟ قال: صرفت نفسى عن الدنيا فأسهرت ليلى، وأظمأت نهارى. وكأنى أنظر إلى ربى على عرشه بارزًا... الحديث[1]. وقد تطرقت الرواية إلى غير ما أراد لها الواعظون وهو صفات الله تعالى.

- أحمد بن الحسن أبو حنش... اتهمه الخطيب بوضع... عن عائشة- مرفوعًا: من حفظ القرآن شفع فى عشرة من أهل بيته قد وجبت لهم النار[2].

- أحمد بن الحسين الشافعى، الصوفى، متهم، روى عن ابن المقرى حديثا كذبا... حدثنى ابن عباس، قال لى رسول الله ﷺ: من أخذ بيد مكروب أخذ الله بيده. مسلسلاً بقوله: حدثنا، وهو آخذ بيدى[3].

- أحمد بن خالد القرشى. لا يعرف، وأتى بخبر باطل... عن مالك، عن نافع، عن أبى عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: خيار أمتى علماؤها، وخيار علمائها حلماؤها؛ ألا وإن الله يغفر للعالم الرحيم أربعين ذنبًا قبل أن يغفر للجاهل البذئ[4].

ويلاحظ أن هذه المرويات جاء كثير منها بسلسلة سند (مالك: عن نافع، عن ابن عمر) التى اعتبرها النقاد من أصح الأسانيد.

ورد لأحمد بن داود بن عبد الغفار رواية... عن نافع، عن ابن عمر، أن النبى قال: مفتاح الجنة المساكين والفقراء، هما جلساء الله[5].

---

(١) السابق ١/٩٠.
(٢) السابق ١/٩١.
(٣) السابق ١/٩٤.
(٤) السابق ١/٩٥.
(٥) الميزان ١/٩٦.

- أحمد بن العباس، أبو بكر الهاشمى. حدث بمناكير... عن ابن عباس - مرفوعًا: أربعة لعنتهم لعنهم الله، وكل نبى مجاب الدعوة: الزائد فى كتاب الله، والمكذب بقدر الله؛ والمستحل من عترتى ما حرم الله، والمتعزز بالجبروت ليذل من أعز الله[1].
- أحمد بن عبد الله بن خالد الجويبارى... ومن طاماته... مرفوعا: حضور مجلس عالم خير من حضور ألف جنازة، ومن ألف ركعة، ومن ألف حجة، ومن ألف غزوة[2].
- أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن البزى... عن أنس: مر رسول الله ﷺ على مجالس الأنصار وهم يمزحون ويضحكون، فقال: أكثروا ذكر هازم اللذات[3]. قال أبو حاتم: هذا حديث باطل، لا أصل له، نقله عنه ولده عبد الرحمن. أحمد: لين الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أحدث عنه. وقال ابن أبى حاتم: روى حديثا منكرًا.

وابن أبى حاتم الذى يرى أنه يتساهل فى مرويات الذين يغلب على حديثهم الوهم والغفلة، ولم يوصموا بالكذب توهما؛ فيقبل حديثهم فى المواعظ الحسنة والترغيب والترهيب- كان عليه أن ينظر إلى مثلِ الروايةِ السابقة ونقدِ أبيه لها ولا يعمم القول السابق[4]. إن نظرة عجلى منه فى كتب الرجال كانت ستؤديه إلى الأخذ بالتفصيل وعدم إطلاق القول بالتساهل فى مرويات الوعظ.

---

(١) السابق ١٠٦/١.
(٢) ١٠٧/١.
(٣) ١٤٤/١
(٤) تاريخ ابن معين ٩٨/١، ١٠٥.

- أحمد بن ميثَم... عن سليمان بن بريدة، عن أبيه- مرفوعا: من قرأ القرآن ثلاثة: رجل قرأه فاتخذه بضاعة فاستجر به الملوك، واستمال به الناس، ورجل قرأ القرآن فأقام حروفه وضيع حدوده، كثر هؤلاء من قراء القرآن، لا كثرهم الله. ورجل قرأ القرآن، فوضع دواء القرآن على قلبه، فأسهر به ليله، وأظمأ به نهاره، فأقاموا به مساجدهم، بهؤلاء يدفع الله البلاء، ويزيل الأعداء، وينزل غيث السماء، فوالله لهؤلاء من قراء القرآن أعز من الكبريت الأحمر"[1].

ومع أن أزهر بن سنان، روى له الترمذى، وقال ابن عدى: ليست أحاديثه بالمنكرة جدًا أرجو أنه لا بأس به أى أن مروياته التى لم يخالف فيها حسنة ومحتج بها؛ إلا أن الذهبى رد روايتين له فى الوعظ هما:

١- إن فى النّار جُبّا يقال له هبهب، حق على الله أن يسكنه كل جبار، فإياك أن تكون متكبرًا يا بلال.

٢- من قال فى السوق لا إله إلا الله وحده... وذكر الحديث[2].

- إسحاق بن عبد الواحد القُرشَى الموصلى. قال أبو على الحافظ: متروك الحديث... عن حذيفة - مرفوعًا: النظرة سهم من سهم إبليس مسموم، فمن تركها لله آتاه الله إيمانا يجد حلاوته فى قلبه[3].

أما إسحاق بن نجيح الملطى فهو من أكذب الناس، ومعظم مروياته فى الوعظ ذكروا منها:... عن عائشة - مرفوعا: ردوا مذمة السائل، ولو بمثل رأس الذباب... عن ابن عباس مرفوعا: ما زنى عبد فأدمن إلا ابتلى فى أهله.

---

(١) الميزان ١/١٦٠.

(٢) الميزان ١/١٧٣.

(٣) السابق ١/١٩٨٤.

وبه – السند السابق–: "من منع الماعون لزمه طرف من البخل، ومن حفظ على أمتى أربعين حديثا. وعفوا تعف نساؤكم. وله: لو يعلم الناس ما فى الصف الأول المقدم والأذان وخدمة القوم فى السفر لاقترعوا... عن عمران – رفعه. و"لُعن الناظر والمنظور. قال ابن عدى: هذه كلها وضعها"(١).

- إسحاق بن وهب... عن عبيد الله عن نافع، عن ابن عمر– مرفوعًا: لَرَد دَانِق من حرام يعدل عند الله سبعين ألف حجة(٢).
- إسماعيل بن إبراهيم... ضعفه غير واحد... عن عمار بن ياسر، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إن لله ملكا أعطاه سمع العباد كلهم، وإنه ليس من أحد يصلى علىّ صلاة إلا بلغنيها، وإنى سألت ربى ألا يصلى علىّ أحد إلا صلى الله عليه عشرة أمثالها. نفرد به إسماعيل إسنادًا ومتنًا(٣).
- أغلب بن تميم. قال البخارى: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشىء... عن أنس مرفوعا: يجاء بالإمام الجائر فتخاصمه الرعية فيفلجوا عليه، فيقال له: سُد عنا ركنا من أركان جهنم(٤).
- أيوب بن سويد... عن أبى هريرة: سمعت النبى ﷺ يقول: إذا تناول العبد كأس الخمر فى يده ناداه الإيمان: نشدتك الله أن تدخله علىّ، فإنى لا أستقر أنا وهو؛ فإن شربه نَفَرَ منه نفرةٌ لم

---

(١) الميزان ٢٠٢/١.
(٢) السابق ٢٠٣/١.
(٣) السابق ٢١٣/١.
(٤) ٢٧٤/١.

يَعُد إليه أربعين صباحًا، فإن تاب تاب الله عليه[1]. والحق أن التساهل امتد إلى أحاديث الأحكام، ولم يسكت الذهبى عن نقدها. قال الذهبى: " إسحاق بن إبراهيم الحُنَينِى. عن مالك وغيره. صاحب أوابد. قال العقيلى"... حدثنا الحنينى... عن أبى هريرة، قال. جاء جبريل إلى النبى ﷺ يوم الأضحى، فقال: كيف رأيت نسكنا هذا؟ فقال: تباهى به أهل السماء، واعلم يا محمد أن الجذع من الضأن خير من المسنة من المعز ومن المسنة من البقر، وأعلم أنّ الجذع من الضأن خير من المسنة من الإبل، ولو علم الله ذبحا هو أفضل منه لفدى به إبراهيم عليه السلام. قال العقيلى: أما حديث مالك فلا أصل له - حديث سابق على هذا- مضمونه: أحب البيوت إلى الله بيت فيه يتيم كريم- وأما حديث هشام فيروى عن زياد ابن ميمون- وكان يكذب- عن أنس بن مالك. قال البخارى: فى حديثه نظر. وقال النسائى: ليس بثقة[2].

---

(١) الميزان ٢٨٨/١، وللمزيد من نقد الإمام الذهبى لمرويات الوعظ انظر ٢٩١/١ (١٠٩٠)، ٣٠٧ (١١٥٩)، ٣١٠ (١١٢٣)، ٣١٢ (١١٨١)، ٣١٧ (١١٩٤)، ٣٦٦ (١٣٧٢)، ٣٦٧ (١٣٧٥)، ٣٨٧ (١٤٣٢)، ٣٩١ (١٤٥٦) حيث قال الذهبى: "جرثومة بن عبد الله، أبو محمد النساج. عن ثابت وجماعة. وعنه أبو سلمة بخبر منكر فى فضل التسبيح، فقال البخارى فى كتاب الضعفاء: قال لنا موسى: حدثنا جرثومة، سمعت ثابتا، حدثنى مولى أم هانى عن أم هانئ أنّ النبى ﷺ قال لها: سبحى مائة عدل مائة رقبة.، ٣٩١ (١٤٥٨) ص٤٠٤ (١٤٩٣)، ٤١١ (١٥٠٥)، ٤١٢ (١٥٠٩)، ٤١٧ (١٥٣٤)، ٤٢٠ (١٥٤٤)، ٤٣٨ (١٦٣١)، ٤٤٧ (١٦٧١)، ص ٤٥٢ - ٤٥٣ (١٦٩٤).

(٢) الميزان ١٧٩/١-١٨٠، وانظر للمزيد من التساهل فى مرويات الأحكام، ١٧٧/١ (٧١٨)، ١٦٧ (٦٧٥)، ١٣٩(٥٥٢)، ١٣٦ (٥٤٧)، ١١٩ (٤٦٥)، ٧٠ (٢٤١)، ٥٣ (١٧١)، ٤٢ (١٢٧)، ٣٣ (٩٥)، ٢٩١ (١٠٩٠)، ٢٩٣ (١١٠٠)، ٢٩٢ (١٠٩٦)، ٢٩٩ (١١٣٣)، ٣٠١ (١١٤٠)، ٣٠٣ (١١٤٩)، ٣١٥ (١١٩٠)، ٣٥١ (١٣١١)، ٣٤٦ (١٢٨٦)، ٣٣٣ (٢٥٠)، ٣٧٣ (١٤٠١)، ٣٨٥ (١٤٢٨).

مرويات التفسير فى كتب الجرح والتعديل (الميزان نموذجًا):

رأيت الذهبى يطبق نظرية عدم التساهل فى المرويات بأنواعها، إنه لا يتساهل فى التفسير، وينقد أى رواية مهما كان نوعها ويصدر عليها الحكم اللائق بها؛ لذلك سوف أستقرىء هذه المرويات استقراء تاما وأدرسها وأبين ما توصلت إليه؛ قال الذهبى: "إبراهيم بن عطية الثقفى... البخارى: عنده مناكير... النسائئ: متروك. أحمد: لا يكتب حديثه. يحيى: لا يساوى شيئا. وقيل: أحاديثه دون العشرة، منها ما روى... عن ابن عمر: عن النبى ﷺ فى قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾- قال: ألف ألف ضعف. قال أحمد: كان يلى السواد، وكنا نكتب عنه قال: ولا ينبغى أن يروى عنه"(١).

كان باستطاعة الذهبى أن يتساهل ويقول: "الرواية فى التفسير وفضائل القرآن فلا بأس من روايتها؛ لكنه أوردها فى ترجمته حاكما عليها بأنها منكرة.

إن معظم مرويات التفسير تتعلق بالأحكام والحقائق التاريخية الإسلامية كالسيرة النبوية فلا بد من غربلتها للوصول إلى الصحيح وتمييزه من الضعيف، والرواية القادمة تدل على مدى خطورة التساهل فى مرويات التفسير؛ قال الذهبى: "الحسن بن على الهمدانى. روى عنه إسماعيل بن بنت السدى. لا يدرى من ذا. جاء بحديث منكر عند إسماعيل، عنه، عن حميد بن القاسم بن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف، عن أبيه، عن عبد الرحمن فى قوله: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ قال: هم عشرة من قريش كان

---

(١) انظر سورة البقرة الآية (٢٤٥) وميزان الاعتدال ٤٩/١.

أولهم إسلاما على بن أبى طالب[1]. ولقائل آخر أن يقول ما يريد من أسماء الصحابة الذين يود أن يشايعهم.

أما الحسين بن داود، أبو على البلخى فقد "قال الخطيب: ليس بثقة، حديثه موضوع... عن الزهرى فى قوله: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ – قال بستانان فى الجنة[2].

وقد تعدى التساهل فى مرويات التفسير والفضائل إلى أحاديث الأحكام، قال الذهبى: "سلام بن رزين قاضى أنطاكية عن الأعمش، لا يعرف، وحديثه باطل. وقيل سلام بن زيد. قال العُقيلى: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثت أبى بما حدثنا خالد بن إبراهيم... عن ابن مسعود، قال: بينما أنا والنبى ﷺ فى طريق إذا برجل قد صُرع، فدنوت منه، فقرات فى أذنه، فجلس، فقال النبى ﷺ: وماذا قرأت؟ قلت: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ﴾. قال: والذى نفسى بيده لو قرأها موقن على جبل لزال. فقال أبى: هذا موضوع؛ هذا حديث الكذابين[3].

إن الحديث يتعلق بواقع عملى هو مرضى المسلمين وعلاجهم، وبما أن الحديث عن الصرع والحديث موضوع، إذن كان المسلمون فى القديم على وعى بأن حالات الصرع لا يتم علاجها بالقرآن، أو على الأقل بالقرآن وحده، نعم قراءة القرآن تطيب النفس وتطمئن القلوب وتشيع جوًا من السكينة لكن القرآن وحده لا يكفى[*].

---

(١) انظر سورة التوبة الآية (١٠٠) وميزان الاعتدال ١/٥٠٥.

(٢) انظر سورة الرحمن الآية (٤٦) وميزان الاعتدال ١/٥٣٤. وللمزيد انظر السابق ١/٧٠٦، ٢١٩، ٢٠٨، ١٨٩، ٨٧، ٧٠.

(٣) سورة المؤمنون آية ١١٦ والميزان ٢/١٧٥.

(*) قال الذهبى فى الطب النبوى: "وفى هذا سر لطيف. أى لا يكتفى بالقرآن وحده، ويبطل السعى والعمل، بل يعمل بما أمر، ويسعى فى الرزق كما قدر، ويسأل المعونة". قاله بعد إيراده حديث، "عليكم بالشفاءين" القرآن والعسل. ص٢١٦ طبعة دار البشير، مصر.

أما الرواية التالية ففيها كفاية فى الرد على القائلين بالتساهل فى مرويات التفسير، جاء فى ترجمة سويد بن سعيد، الذى روى له مسلم واحتج به- فى غير هذه الرواية- وانتقى الصحيح منها- أنه قال: "حدثنا على بن مسهر، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: صاحب الذبح إسحاق، وقوله: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ ﴾، أى بنبوته[1].

ولم يقف الأمر عند التساهل فى حقائق التاريخ بل تعداه إلى تجسيم الخالق وذكر (المنكب).

جاء فى ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدنى، الذى روى له البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه، وليس بعد هذا توثيق، وقال الذهبى: صالح الحديث، وروى له الرواية التالية على أنها من منكراته، قال: "أبو النضر هاشم بن القاسم،... عن أبى صالح، عن أبى هريرة -أن رسول الله ﷺ قال: الرحم شجنة[2]. تعلقت بمنكبى الرحمن، فقال لها: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته. وقد أخرجه البخارى بلفظ آخر من حديث سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، وأخبرناه جماعة منهم عبد الله بن قوام... عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ، قال: خلق الله الخلق، فلما فرغ منه قامت الرحم... فقال: مه. قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة. قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك! قالت: بلى يا رب. قال:...قال أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴾، تابعه ابن المبارك، وحاتم بن إسماعيل، عن معاوية"[3].

---

(١) سورة الصافات آية (١١٢) والميزان ٢/٢٥١.

(٢) الشجن: الغصن المشتبك انظر مادة (شجن) فى المعجم الوجيز والمعنى أن الأرحام فى علاقتها بعضها ببعض كالأغصان المتشابكة.

(٣) الميزان ٢/٥٧٣، وسورة محمد آية (٢٢).

لقد رضى الذهبى صحة رواية البخارى، وعرض عليها رواية عبد الرحمن السابقة ورأى أن (المنكب) مخالف لرواية البخارى.

ولقد بلغ بعض الرواة درجة من التساهل حتى قالوا بعودة النبى بعد وفاته، جاء فى ترجمة عبد الغفار بن القاسم، أبو مريم الأنصارى) أنه "رافضى. ليس بثقة قال على بن المدينى: كان يضع الحديث"... قال أبو داود: حدثنا عبد الواحد بن زياد، سمعت أبا مريم يروى عن الحكم عن مجاهد فى قوله: لرادك إلى معاد- قال: يرد محمدًا ﷺ إلى الدنيا حتى يرى عمل أمته. قال عبد الواحد: قلت له: كذبت. قال: اتق الله: تكذبنى! قال أبو داود: وأنا أشهد أن أبا مريم كذاب، لأنى قد لقيته وسمعت منه، واسمه عبد الغفار بن القاسم... كان ذا اعتناء بالعلم وبالرجال....[1]. أى أن ليس له عذر فى تحديثه بهذه الرواية المنكرة.

وها هو ذا الذهبى يرد رواية أوردها ابن ماجه فى سننه تتعلق بتفسير آيات الأحكام، فى ترجمة (عتبة بن يقظان)، وقال فيه النسائى: غير ثقة. وقال على ابن الحسين بن الجنيد. أورد الذهبى روايته: ".... عامر بن مدرك.... عن ابن مسعود، عن النبى ﷺ، قال: ما أحسن من مسلم ولا كافر إلا أثابه الله. قلنا يا رسول الله، ما أثابه الله؟ قال: إن كان وصل رحما أو تصدق أو عمل حسنة أثابه الله المال والولد والصحة وأشباه ذلك. قلنا: فما أثابه فى الآخرة؟ قال: عذابا دون العذاب. ثم قرأ: ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾. ثم قال الذهبى: عامر بن مدرك صدوق، والخبر منكر"[2].

---

(١) الميزان ٢/٦٤٠، وسورة القصص آية (٨٥). وللمزيد انظر الميزان ٢/٥٨٢، ٥٥٠، ٤٩١، ٤١٤، ٤١٣، ٤٢٢، ٢١٤، ٢٠٩، ١٧٩، ١٤٤، ١٢٨، ٨٥.

(٢) الميزان ٣/٣٠، وسورة غافر الآية (٤٦).

وإذا كانت مرويات صلة الرحم ثابتة بنص القرآن والسنة الصحيحة والرواية فيها حث على الفضائل، لماذا لا يتساهل الذهبى والرجل ليس ضعيفا بل صدوق، إن فى الرواية مبالغة، وفيها أن الله يثبت الكافر مثلما يثبت المؤمن، ومساواة قاطع الرحم بفرعون وملئه، إن الذهبى لا يتساهل فى مرويات التفسير حتى لو كانت من ثقة أو صدوق، وهذا هو الحق والصواب. إن مرويات التفسير لا تقل عن مرويات الأحكام فى أنه ينبغى أن تمر على موازين النقد، ويبين المرفوع منها من الموقوف، قال الذهبى: "عكرمة بن إبراهيم الأزدى.... قال يحيى، وأبو داود: ليس بشىء. وقال النسائى: ضعيف. وقال العقيلى: فى حفظه اضطراب". روى بسنده إلى (مصعب بن سعد) عن أبيه: سألت رسول الله ﷺ: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾؟قال: هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها. رواه سفيان، وحماد بن زيد، وأبو عوانة، عن عاصم بن بهدلة، عن مصعب، عن أبيه قوله. ورواه الأعمش، عن مصعب كذلك"(١).

والتساهل أدى إلى إيراد مرويات تتعلق "بالفلك" والدعوة إلى قيام هذا العلم على الخرافة لا الدراسات العلمية، أنكر الذهبى الرواية التالية وردها، فقال: "العلاء ابن زيدل وبه: فمحونا آية الليل-قال: السواد الذى فى القمر"(٢).

إن مرويات الفضائل تجاوزت المهمة التى ناطها بها المتساهلون إلى مهمة أخرى هى التشريع للمسلمين وابتداع الأحكام، وهذا أمر لا يرضاه الذهبى، قال: " عمر ابن عبد الله... له حديثان منكران: من صلى بعد المغرب ست ركعات. ومن قرأ الدخان فى ليلة...

---

(١) سورة الماعون آية (٥) والميزان ٣/٨٩.

(٢) سورة الإسراء آية(١٢) والميزان ٣/١٠٠.

وهاه أبو زرعة. وقال البخارى: منكر الحديث"[1]. وليست كل رواية جاء بها الذهبى – تتعلق بالتفسير– فى الميزان منكرة وضعيفة إنه ينبغى الأخذ بالتفصيل والحكم على كل رواية بما يليق بها، قال: "عمر بن عبد الرحمن ابن محيصن... ما علمت به بأسًا فى الحديث. وقد احتج به مسلم فيما رواه عن محمد ابن قيس، عن أبى هريرة فى قوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾. الحديث"[2]. ومن المرويات التى وردها الذهبى وتتعلق بالتفسير وفضائل القرآن الرواية التالية. قال: (مَخلد أبو الهُذَيل العنبرى البصرى... عن ابن عمر، عن عثمان: سألت رسول الله ﷺ عن تفسير قوله: له مقاليد السموات والأرض – فقال: يا عثمان، ما سألنى عنها أحد قبلك. تفسيرها: لا إله إلا الله والله أكبر، وسبحان الله وبحمده، واستغفر الله. ولا قوة إلا بالله، الأول والآخر والظاهر والباطن بيده الخير. يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير– فيها من الأجر كمن قرأ القرآن والتوراة والإنجيل والزبور، وكمن حج واعتمر... الحديث. قلت: هذا موضوع فيما أرى"[3].

وبعد إحصاء المواطن الخاصة بمرويات التفسير فى ميزان الاعتدال اتضح أنها (٧٧) رواية منقودة تخص التفسير. منها مرويات لرجال احتج بهما البخارى ومسلم؛ أى أن القول بالتساهل

---

(١) الميزان٣/٢١١.

(٢) سورة النساء آية (١٢٢) والميزان ٣/٢١٢.

(٣) الميزان: ٤/٨٥ وانظر أيضا: ٤/٧٨، ٧٥، ٥٢، ٣٣، ٩٢، ١٠٢، ١١١، ١٨٧٩، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠٥، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٢٢، ٤٤٥، ٤٥٤، ٥٢٢، ٤٧١٤، ٣/٣٥، ٥٣، ٩٧، ١٠٥، ١١٨، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٦، ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٧٧، ٢٩٥، ٣٥١، ٤٠٧، ٤١٣، ٤٣٩، ٦٦١.

فى التفسير وإيراد المرويات غير الصحيحة أمر يأباه الواقع العملى؛ لأن الوضاعين استغلوا هذا التساهل فى رواية المناكير والأكاذيب فى آيات الأحكام وغيرها.

كما أن الذهبى فى تلخيصه لمستدرك الحاكم راعى التفصيل فى مرويات التفسير حيث انتقد مرويات تساهل الحاكم وأوردها فى مستدركه. إن نقد الذهبى لهذه المرويات يدل دلالة قاطعة على أنه لا يتساهل فى مرويات التفسير فهى عنده مثل مرويات الأحكام، الكل شرع، والتساهل سوف يؤدى إلى شيوع الإسرائيليات والمنكرات والخرافات والأساطير فى كتب المفسرين. إن نقد الذهبى لهذه المرويات دعوة لغيره من العلماء إلى عدم التساهل فى أى رواية مهما كان موضوعها(*) لأن هذا ذريعة إلى دخول غير الصحيح فى هذا الدين.

روى الحاكم بسنده... عن حمران بن أعين... عن أبى الأسود الديلى، عن أبى ذر ﷺ قال: جاء أعرابى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبئ الله فقال رسول الله ﷺ:"لست بنبئ الله لكنى نبى الله". هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقال الذهبى فى التلخيص: بل منكر لم يصح، قال النسائى: حمران ليس بثقة. وقال أبو داود: رافضى روى عن موسى بن عبيدة، وهو واه

(*) لقد تسرب التساهل فى مرويات الوعظ والتفسير إلى آيات الأحكام وكتب التوحيد التى تدرس صفات الله وأسماءه وعصمة الأنبياء، انظر كتاب (ضعيف كتاب التوحيد) للشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمى للشيخ صغير بن على الشمرى ص١٢، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٧، ٢٩، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧ أى أن العدد (٢٩) حديثا ضعيفا أوردها الشيخ محمد عبد الوهاب فى كتاب التوحيد له – وهو من هو؟! – فما بالك بغيره؟! منها (٢) حديثان موضوعان ص٤٦، ٣٩ وحديث لا أصل له ص٤٢.

ولم يثبت أيضًا عنه عن نافع عن ابن عمر، قال: ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم[١]. وقال الذهبى فى حديث آخر، سنده عند الحاكم: "حدثنا أبو على الحسن بن على الحافظ، انبأنا محمد بن الحسين بن مكرم، ثنا نصر بن على الجهضمى، أنبأنا بكار بن عبد الله، ثنا محمد ابن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف،...) وقال الذهبى: لا والله، العوفى مجمع على ضعفه، وبكار ليس بعمدة، الحديث واه منكر[٢].

وقال فى حديث آخر سلسلةُ سنده كما روى الحاكم: (حدثنا أبو سعيد أحمد ابن يعقوب الثقفى، ثنا إبراهيم بن يوسف الهسنجانى "ثنا هشام بن خالد الأزرق، ثنا إسماعيل بن قيس..."- قال الذهبى: "إسماعيل بن قيس من ولد زيد بن ثابت: ضعفوه"[٣].

- وقال فى حديث آخر: بل واه[٤].- وقال فى آخر: "إسماعيل بن قيس ضعفوه"[٥].- وقال: "يحيى بن راشد. ضعيف[٦].- وقال: هارون -ابن حاتم المقرى- تركه أبو زرعة[٧].- وقال: "سلام ابن سليمان نزل دمشق: واه[٨].- وقال: "إسناده مظلم"[٩]. - وقال: لا

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى، مع تضمينات الذهبى فى التلخيص جـ٢/٢٥١ (٢٩٠٦) دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

(٢) السابق ص ٢٥٢ رقم ٢٩٠٨.

(٣) السابق ٢/٢٥٥[٢٩١٨].

(٤) السابق ص ٢٥٦ [٢٩٢١].

(٥) رقم ٢٩٢٢.

(٦) رقم ٢٩٢٣.

(٧) ٢٩٣٩.

(٨) ٢٩٤١.

(٩) ٢٩٤٧.

والله هارون بن حاتم: هالك[1][*].

ومجموع المرويات التى ناقش الذهبىُ نقدَ الحاكم لهـا (١٣٩) رواية مردودة من (١١١٩) رواية خاصة بالتفسير، ومـن الـ (١٣٩) رواية ستُ (٦) روايات موضوعة.

ووافق الذهبى الحاكم على أن هناك (٣٠٢) رواية على شـرط البخارى ومسلم، و (١٧) على شرط البخـارى، و (١٠٦) علـى شرط مسلم، و (٣٩٨) صحيحة، وسكت الذهبى عن (٥٤) روايـة وسقط من التلخيص (١١) رواية، وأحال الذهبى فى نقـده علـى مواضع أخرى (٢٤) مرة حيث يقول (مر) أو (تقدم).

وحكم على رواية بأنها جيدة (رقم ٣٢٨٦)، وحكم على أربعـة بأنها مراسيل، وحكم على واحدة بالإدراج (رقم ٣٢٧٧)، أى أنـه

---

(١) ٢٩٢٩، ٢٩٥٩

(*) انظر للمزيد ٢٩٦٣، ٢٩٧٠، [وهو موضوع]، ٢٩٧٨، ٢٩٧٤، ٢٩٨٠، ٢٩٨٢، ٢٩٨٦، ٢٩٩٦،٢٩٨٧، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠٢٨، ٣٠٤٢، ٣٠٦١، ٣٠٧٧، ٣٠٨٤، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١١٨، ٣١٣٤، ٣١٣٧، ٣١٤٤، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٥٧، ٣١٦١، ٣١٧٣، ٣١٨٠، ٣١٨١/ ٣١٨٦، ٣٢٢٦، ٣٢٣٠، ٣٢٧٧،٣٢٣٤، ٣١٨١، ٣٢٩٤، ٣٣٨٧، ٣٣٨٩، ٣٣٩٢، ٣٣٩٧، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٨، ٣٤٢٥، ٣٤٣١، ٣٤٣٣، ٣٤٤١، ٣٤٤١، ٣٤٤٣، ٣٤٤٦، ٣٤٤٧، ٣٤٦٢، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، ٣٤٩٤ [موضـوع] ٣٥٠٥، ٣٥١٥، ٣٥٣٢، ٣٥٤٧، ٣٥٥٥، ٣٥٥٦، ٣٥٥٧، ٣٥٦٢، ٣٥٧٧، ٣٥٨٣، ٣٥٩٣، ٣٦٠٥، ٣٦١٤، ٣٦٢١ [موضـوع] ٣٦٤١، ٣٦٤٤، ٣٦٥٦، ٣٦٧٦، ٣٦٨٠، ٣٦٨٣، ٣٦٨٧، ٣٦٩٨، ٣٧١٥ [موضـوع]، ٣٧٢١، ٣٧٢٥، ٣٧٢٢، ٣٧٦٩، ٣٧٧١٤، ٣٧٧٤، ٣٧٨٦، ٣٧٩٠، ٣٧٩٩، ٣٨١١، ٣٨١٧، ٣٨١٨، ٣٨٢٠، ٣٨٢٨ [موضـوع]، ٣٨٣٢، ٣٩٦١، ٣٨٦٧، ٣٨٨٠، ٣٨٨٥، ٣٨٨٩، ٣٩٠٧، ٣٩١٢، ٣٩١٣، ٣٩٢٥، ٣٩٤٣، ٣٩٥٠ (مرسـل)، ٣٩٥٥ (مرسـل، ٣٩٦٥، ٣٩٦٦ (مرسـل ٣٩٦٨ (مرسل)، ٣٩٧٥، ٣٩٧٧ (منقطع)، ٣٩٨١، ٣٩٨٥.

تعامل مع مرويات التفسير -كما فى مستدرك الحاكم- بنظرة تفصيلية تعطى كل رواية حقها وعاملها معاملة مرويات الأحكام: الصحيح مقبول، والضعيف مردود، والكل يخضع لقواعد القبول والرد. وبذلك يكون الذهبى من الذين تبنوا موقفا ضد موقف القائلين بالتساهل فى مرويات التفسير وهذا شئ أتبناه، وأدعو إليه وهو دليل عملى على خطأ وجهة النظر المتساهلة.

ويؤيد صنيع الذهبى أن هناك أحكامًا جاءت فى صورة ألفاظ، من هذه الأحكام ما قاله ابن المبارك فى (مقاتل بن سليمان الخراسانى) المفسر- قال فيه: "ما أحسن تفسيره لو كان ثقة، وقال: "ارم به"[1]. واللفظ عده الشيخ مصطفى إسماعيل من ألفاظ الجرح الشديد جدًا[2].

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠/٢٨٠.

(٢) شفاء العليل ص٢٢٣.

كتاب إتحاف المسلم ليوسف بن إسماعيل النبهانى

دراسة منهجية وموضوعية وإحصائية

ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المحدثين -المدققين منهم- لم يقبلوا القول بأن الحديث الضعيف يعمل به فى التفسير والوعظ والفضائل؛ لأن هذا التساهل أدخل إلى تفسير آيات القرآن مرويات ضعيفة وموضوعة وأحاديث خرافة جاءت أسفل آيات القرآن الكريم، كما أن الضعف بأنواعه امتد إلى أحاديث الأحكام نتيجة لهذه النظرة. والأقوال النظرية وحدها أحيانا لا تجدى ولا تقنع. إن الدراسة المنهجية والموضوعية والإحصائية لكتب الترغيب والترهيب بعد نقدها وتقييمها أثبتت عكس ما يراه بعض المتساهلين. إن دراسة كتاب (إتحاف المسلم بما فى الترغيب والترهيب من أحاديث البخارى ومسلم) أثبتت أن فى الحديث الصحيح غنية عما عداه من مرويات، لقد قام مؤلفه بتخريج أحاديث الشيخين الخاصة بالوعظ والترغيب والترهيب ورتبها ملتزمًا بترتيب الصحيحين -البخارى ومسلم- بحسب الأبواب والتراجم. وأفضل دليل للرد على هؤلاء المتساهلين هو تقديم البديل من الصحيح. لقد خلط الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهانى مرويات الترغيب بمرويات الترهيب؛ لذلك قمت بعزل كل منها عن الآخر ثم أحصيته. فوجدت داخل كل باب مرويات صحيحة إما للشيخين معا أو أحدهما بمفرده، وشملت هذه المرويات الموضوعات الآتية:

أولاً: الترغيب

١- الترغيب فى الصدق والإخلاص والنية الصالحة*[١].

٢- الترغيب فى اتباع الكتاب والسنة[٢].

٣- البداءة بالخير ليستن به[٣].

٤- العلم وطلبه وتعلمه وتعليمه وما جاء فى فضل العلماء والمتعلمين[**].

٥- إكرام العلماء وإجلالهم وتوقيرهم.

٦- الدلالة على الخير.

٧- الوضوء وإسباغه.

٨- السواك وما جاء فى فضله.

٩- كلمات يقولهن بعد الوضوء.

١٠- ركعتين بعد الوضوء.

١١- الأذان وما جاء فى فضله.

١٢- إجابة المؤذن وبماذا يجيبه؟وما يقول بعد الأذان؟

(*) الكتاب للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهانى (١٢٦٥-١٣٥٠هـ)، قرأه وضبط نصوصه وعلق عليه مأمون الصاغرجى، وقدم له الشيخ عبد القادر الأرناؤط، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر دمشق. ط١، ١٩٩١م.

(١) ص١٢.

(٢) ص٢٠.

(٣) ص٢٢.

(**) نظرا لاشتراك رقم الموضوع مع رقم الهامش سوف أكتفى بواحد منهما حيث إن الرقم الأول داخل علامة تنصيص سوف يرمز لرقم الموضوع ورقم الهامش معاً (٢) ص ٢٤ (٥) ص٢٨. (٦) ص٣٨

(٧) ص٣٥. (٨) ص ٤١ (٩) ص٤٣ (١٠) ص٤٤ (١١) ص ٤٦ (١٢) ص٤٨

١٣- بناء المساجد فى الأمكنة المحتاجة إليها.

١٤- الترغيب فى تنظيف المساجد وتطهيرها.

١٥- المشى إلى المساجد سيما فى الظلم وما جاء فى فضلها.

١٦- لزوم المساجد والجلوس فيها.

١٧- الصلوات الخمس والمحافظة عليها والإيمان بوجوبها.

١٨- الترغيب فى الصلاة مطلقا وفضل الركوع والسجود والخشوع.

١٩- الصلاة فى أول وقتها.

٢٠- صلاة الجماعة وما جاء فيمن خرج يريد الجماعة فوجد الناس قد صلوا.

٢١- صلاة العشاء والصبح خاصة فى جماعة.

٢٢- صلاة النافلة فى البيوت.

٢٣- انتظار الصلاة بعد الصلاة.

٢٤- المحافظة على الصبح والعصر.

٢٥- جلوس المرء فى مصلاه بعد صلاة الصبح.

٢٦- الترغيب فى الإمامة والاقتداء.

٢٧- الصف الأول وتسوية الصفوف والتراص وميامن الصفوف.

٢٨- التأمين خلف الإمام وفى الدعاء وما يقوله فى الاعتدال والاستفتاح.

٢٩- المحافظة على اثنتى عشرة ركعة من السنة فى اليوم والليلة.

٣٠- المحافظة على ركعتين قبل الصبح.

---

(١٣) ص٥١ (١٤) ص٥١ (١٥) ص٥٤. (١٦) ص٥٨(١٧) ص٦١. (١٨)ص٦٥. (١٩)ص٦٨. (٢٠) ص٦٩. (٢١)ص٧١٤. (٢٢) ص٧٣.(٢٣) ص٧٤(٢٤) ص٧٥ (٢٥) ص٧٧ (٢٦) ٧٨ (٢٧) ٧٩ (٢٨) ٨٣ (٢٩) ٩٦ (٣٠) ٩٧.

٣١- صلاة الوتر.

٣٢- كلمات يقولهن حين يأوى إلى فراشه وما جاء فيمن نام ولم يذكر الله تعالى.

٣٣- كلمات يقولهن إذا استيقظ من الليل. ٣٤- قيام الليل.

٣٥- أذكار يقولها إذا أصبح وإذا أمسى.

٣٦- قضاء الإنسان ورده إذا فاته من الليل. ٣٧- صلاة الضحى

٣٨- صلاة الاستخارة.

٣٩- صلاة الجمعة والسعى إليها وما جاء فى فضل يومها وساعتها

٤٠- الترغيب فى الغسل يوم الجمعة والتطيب.

٤١-الترغيب فى التبكير إلى الجمعة والإنصات.

٤٢- أداء الزكاة وتأكيد وجوبها.

٤٣- العمل على الصدقة بالتقوى.

٤٤- التعفف والقناعة والأكل من كسب يده.

٤٥- ترغيب من جاءه شئ من غير مسألة ولا إشراف نفس فى قبوله سيما إن كان محتاجا والنهى عن رده وإن كان غنيا عنه.

٤٦- الصدقة والحث عليها وما جاء فى جهد المُقل.

٤٧- صدقة السر.

٤٨- الصدقة على الزوج والأقارب وتقديمهم على غيرهم.

٤٩- القرض وما جاء فى فضله.

---

(٣١) ٩٧ (٣٢) ٩٨ (٣٣) (١٠١) (٣٤) ١٠١ (٣٥) ١٠٦ (٣٦) ١٠٨ (٣٧) ١٠٩ (٣٨) ١١٠ (٣٩) ١١٢ (٤٠) ١١٥ (٤١) ١١٦ (٤٢) ١١٩ (٤٣) ١٢٦ (٤٤) ١٢٨ (٤٥) ١٣٦ (٤٦) ١٣٧ (٤٧) ١٢٤ (٤٨) ١٤٣ (٤٩) ١٤٤ .

٥٠- التيسير على المعسر وإنظاره والوضع عنه.

٥١- الإنفاق فى وجوه الخير كرما.

٥٢-ترغيب المرأة فى الصدقة من مال زوجها إذا أذن.

٥٣- إطعام الطعام وسقى الماء.

٥٤- الترغيب فى الصوم مطلقا وما جاء فى فضله وفضل دعاء الصائم.

٥٥- صيام رمضان احتسابا وقيام ليله سيما ليلة القدر وما جاء فى فضله.

٥٦- صوم ست من شوال. ٥٧- صوم يوم عرفة.

٥٨- صيام شهر الله المحرم. ٥٩- صوم يوم عاشوراء.

٦٠- صوم شعبان وما جاء فى صيام النبى ﷺ له.

٦١- صوم ثلاثة أيام من كل شهر. ٦٢- صوم الإثنين والخميس.

٦٣- صوم يوم وإفطار يوم وهو صوم داود عليه السلام.

٦٤- السحور سيما بالتمر. ٦٥- تعجيل الفطر وتأخير السحور.

٦٦- تحسين ذبح الأضحية.

٦٧- الحج والعمرة وما جاء فيمن خرج يقصدهما فمات.

٦٨- العمرة فى رمضان. ٦٩- التواضع فى الحج.

٧٠- العمل الصالح فى عشر ذى الحجة.

---

(٥٠) ١٤٥ (٥١) ١٤٨ (٥٢) ١٥٢ (٥٣) ١٥٣ (٥٤) ١٥٦ (٥٥) ١٥٨ (٥٦) ١٦٠
(٥٧) ١٦٠ (٥٨) ١٦٠ (٥٩) ١٦١ (٦٠) ١٦٢ (٦١) ١٦٢ (٦٢) ١٦٨
(٦٣)١٧٠ (٦٤) ١٧٣ (٦٥) ١٧٤ (٦٦) ١٧٦ (٦٧) ١٧٧ (٦٨) ١٨٠
(٦٩)١٨٠ (٧٠) ١٨١

٧١- فضل يوم عرفة. ٧٢- حلق الرأس بمنى.

٧٣- الصلاة فى المسجد الحرام ومسجد المدينة وبيت المقدس وقباء.

٧٤- سكنى المدينة المنورة إلى الممات وفضلها وفضل أحد ووادى العقيق.

٧٥- الرباط فى سبيل الله.

٧٦- النفقة فى سبيل الله وتجهيز الغزاة وخلفهم فى أهلهم.

٧٧- احتباس الخيل للجهاد.

٧٨- الغازى والمرابط فى الصوم.

٧٩- الغدوة فى سبيل الله والروحة.

٨٠- سؤال الشهادة فى سبيل الله.

٨١- الرمى فى سبيل الله تعلمه وفضل الكَلْم.

٨٢- إخلاص النية فى الجهاد. ٨٣-الغزاة فى البحر.

٨٤- الشهادة وما جاء فى فضل الشهداء.

٨٥- قراءة القرآن وفضل تعلمه وتعليمه والترغيب فى سجود التلاوة.

٨٦- تعاهد القرآن وتحسين الصوت به.

٨٧- قراءة سورة الفاتحة وما جاء فى فضلها.

٨٨- سورة البقرة وخواتيمها وآل عمران.

٨٩- سورة الكهف أو عشر آيات من أولها أو عشر من آخرها.

٩٠- قل هو الله أحد. ٩١- المعوذتين.

---

(٧١) ١٨٢ (٧٢) ١٨٢ (٧٣) ١٨٣ (٧٤) ١٨٥ (٧٥)١٩١ (٧٦) ١٩٣ (٧٧) ١٩٤ (٧٨) ١٩٦ (٧٩) ١٩٧ (٨٠) ٢٠٠ (٨١)٢٠١ (٨٢) ٢٠٨ (٨٣) ٢١٠ (٨٤) ٢١٥ (٨٥) ٢٢٥ (٨٦) ٢٣٠ (٨٧) ٢٣٢ (٨٨) ٢٣٤ (٨٩) ٢٣٦ (٩٠) ٢٣٦ (٩١) ٢٣٨.

٩٢- الإكثار من ذكر الله سرًا وجهرًا.

٩٣- حضور مجالس الذكر والاجتماع على ذكر الله.

٩٤- قول لا إله إلا الله.

٩٥- قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

٩٦- التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد.

٩٧- جوامع بين التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير.

٩٨- قول لا حول ولا قوة إلا بالله.

٩٩-أذكار تقال فى الليل والنهار.

١٠٠- آيات وأذكار بعد الصلوات المكتوبات.

١٠١- فيما يقوله ويفعله من رأى فى منامه ما يكره.

١٠٢- الترغيب فيما يقوله من حصلت له وسوسة فى الصلاة وغيرها.

١٠٣- الترغيب فى الاستغفار. ١٠٤- كثرة الدعاء.

١٠٥- الدعاء فى السجود ودبر الصلوات وفى جوف الليل الأخير.

١٠٦- إكثار الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم.

١٠٧- الاكتساب بالبيع وغيره. ١٠٨- طلب الحلال والأكل منه.

١٠٩- الورع وترك الشبهات وما يحوك فى الصدور.

١١٠- السماحة فى البيع والشراء وحسن التقاضى والقضاء.

١١١- الترغيب فى النصيحة فى البيع وغيره.

---

(٩٢) ٢٣٩ (٩٣)٢٤١ (٩٤) ٢٤٣ (٩٥) ٢٤٥ (٩٦) ٢٤٦ (٩٧) ٢٤٦ (٩٨) ٢٥٠
(٩٩) ٢٥١ (١٠٠) ٢٥١ (١٠١) ٢٥٣ (١٠٢) ٢٥٦ (١٠٣) ٢٥٧ (١٠٤) ٢٥٨
(١٠٥) ٢٥٩ (١٠٦) ٢٦٣ (١٠٧) ٢٦٤ (١٠٨) ٢٦٥ (١٠٩) ٢٦٦
(١١٠)٢٦٧ (١١١) ٢٧٠

١١٢- الترغيب فى كلمات يقولهن المديون والمهموم والمكروب والمأمور.

١١٣- ترغيب المملوك فى أداء حق الله تعالى وحق مواليه.

١١٤- الترغيب فى العتق.

١١٥- الترغيب فى غض البصر.

١١٦- الترغيب فى النكاح سيما بذات الدين الولود.

١١٧- ترغيب الزوج فى الوفاء بحق زوجته وحسن عشرته والمرأة كذلك.

١١٨- الترغيب فى النفقة على الزوجة والعيال.

١١٩- الترغيب فى الأسماء الحسنة.

١٢٠- ترغيب من مات له ثلاثة من الأولاد أو اثنان أو واحد.

١٢١- الترغيب فى القميص.

١٢٢- الترغيب فى ترك الترفع فى اللباس تواضعا واقتداءً بأشرف الخلق سيدنا محمد ﷺ.

١٢٣- الترغيب فى إبقاء الشيب.

١٢٤- الترغيب فى أكل الخل.

١٢٥- الترغيب فى الاجتماع على الطعام.

١٢٦- الترغيب فى لعق الأصابع قبل مسحها لإحراز البركة.

١٢٧- الترغيب فى حمد الله تعالى بعد الأكل.

---

(١١٢) ٢٧٩ (١١٣) ٢٨٧ (١١٤) ٢٨٩ (١١٥) ٢٩١ (١١٦) ٢٩٣ (١١٧) ٢٩٥ (١١٨) ٢٩٩ (١١٩) ٣٠١ (١٢٠) ٣٠٦ (١٢١) ٣١١ (١٢٢) ٣١٧ (١٢٣) ٣٢٦ (١٢٤) ٣٢٦ (١٢٥) ٣٣٠ (١٢٦) ٣٣٢ (١٢٧) ٣٣٥ .

١٢٨- ترغيب من ولى شيئا من أمور المسلمين فى العدل.

١٢٩- الترغيب فى الشفقة على خلق الله تعالى من الرعية والأولاد والعبيد وغيرهم.

١٣٠- ترغيب الإمام وغيره من ولاة الأمور فى اتخاذ وزير صالح وبطانة حسنة.

١٣١- الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. ١٣٢- ستر المسلم.

١٣٢- الترغيب فى إقامة الحدود. ١٣٤- حفظ الفرج

١٣٥- العفو عن القاتل والجانى والظالم.

١٣٦- الترغيب فى بر الوالدين وصلتهما والإحسان إليهما، وبر أصدقائهما من بعدهما.

١٣٧- صلة الرحم وإن قطعت.

١٣٨- كفالة اليتيم ورحمته والنفقة عليه والسعى على الأرملة والمسكين.

١٣٩- زيارة الإخوان والصالحين وإكرام الزائر.

١٤٠- الضيافة وإكرام الضيف.

١٤١- الزرع وغرس الأشجار المثمرة. ١٤٢- الجود والسخاء.

١٤٣- قضاء حوائج المسلمين وإدخال السرور عليهم.

١٤٤- الحياء وما جاء فى فضله.

١٤٥- الخلق الحسن. ١٤٦- الرفق والأناة والحلم.

١٤٧- طلاقة الوجه وطيب الكلام.

---

(١٢٨) ٢١٣٤١ (١٢٩) ٣٤٩ (١٣٠) ٣٥٢ (١٣١) ٣٥٨ (١٣٢) ٣٥٩ (١٣٣) ٣٦٢ (١٣٤) ٣٧١ (١٣٥) ٣٧٢ (١٣٦) ٣٧٧. (١٣٧) ٣٨٢ (١٣٨) ٣٨٥ (١٣٩) ٣٨٦ (١٤٠) ٣٨٨ (١٤١) ٣٩١ (١٤٢) ٣٩١ (١٤٣) ٣٩٤ (١٤٤)٣٩٥ (١٤٥) ٣٩٨ (١٤٦) ٣٩٩ (١٤٧) ٤٠١.

١٤٨- إفشاء السلام. ١٤٩- المصافحة.

١٥٠- العزلة لمن لا يأمن على نفسه عند الاختلاط.

١٥١- الإصلاح بين الناس. ١٥٢- رد الغيبة والبهت.

١٥٣- التواضع. ١٥٤- الصدق.

١٥٥- إماطة الأذى عن الطريق.

١٥٦- قتل الوزغ (الحشرات السامة).

١٥٧- إنجاز الوعد والأمانة.

١٥٨- الحب فى الله تعالى. ١٥٩- الجليس الصالح.

١٦٠- كلمات يقولهن من نزل منزلا.

١٦١- دعاء المرء لأخيه بظهر الغيب.

١٦٢- التوبة واتباع السيئة الحسنة.

١٦٣- العمل الصالح عند فساد الزمان.

١٦٤- المداومة على العمل وإن قل.

١٦٥- الترغيب فى الفقر وما جاء فى فضل الفقراء والمساكين والمستضعفين وحبهم ومحاسبتهم.

١٦٦- الزهد فى الدنيا والاكتفاء منها بالقليل.

١٦٧- البكاء من خشية الله تعالى.

١٦٨- ذكر الموت وقصر الأمل وفضل طول العمر لمن حسن عمله.

---

(١٤٨) ٤٠٤ (١٤٩) ٤٠٦ (١٥٠) ٤١٦ (١٥١) ٤١٦ (١٥٢) ٤١٧ (١٥٣) ٤٢١ (١٥٤) ٤٢٥ (١٥٥) ٤٤٠ (١٥٦) ٤٤٣ (١٥٧) ٤٤٨ (١٥٨) ٤٥٢ (١٥٩) ٤٦١ (١٦٠) ٤٦٨ (١٦١) ٤٦٨ (١٦٢) ٤٦٩ (١٦٣) ٤٧٥ (١٦٤) ٤٧٦ (١٦٥) ٤٧٧ (١٦٦) ٤٨١ (١٦٧) ٥٠١ (١٦٨) ٥٠١ .

١٦٩- الخوف وفضله.

١٧٠- الرجاء وحسن الظن بالله عز وجل سيما عند الموت.

١٧١- سؤال العفو والعافية.

١٧٢- الصبر سيما لمن ابتلى فى نفسه أو ماله وفضل البلاء والمرض وفيمن فقد بصره.

١٧٣- كلمات يقولهن من آلمه شئ من جسده.

١٧٤- الحجامة ومتى يحتجم.

١٧٥- عيادة المرضى ودعاء المريض.

١٧٦- الوصية والعدل فيها.

١٧٧- تلقى الموت بالرضا والسرور حبا للقاء الله عز وجل.

١٧٨- كلمات يقولهن من مات له ميت.

١٧٩- تشييع الميت وحضور دفنه.

١٨٠- كثرة المصلين على الجنازة وفى التعزية.

١٨١- الإسراع بالجنازة وتعجيل الدفن.

١٨٢- الدعاء للميت وإحسان الثناء عليه.

١٨٣- زيارة الرجال للقبور.

١٨٤- سؤال الجنة والاستعاذة من النار.

١٨٥- فصل فى صفة دخول أهل الجنة وغير ذلك.

١٨٦- فصل فيما لأدنى أهل الجنة فيها.

---

(١٦٩) ٥٠٥ (١٧٠) ٥١٠ (١٧١) ٥١١ (١٧٢) ٥١١ (١٧٣) ٥١٧ (١٧٤) ٥١٨ (١٧٥) ٥١٨ (١٧٦) ٥٢٠ (١٧٧) ٥٢١ (١٧٨) ٥١٣ (١٧٩) ٥٢٣ (١٨٠) ٥٢٥ (١٨١) ٥٢٦ (١٨٢) ٥٢٦ (١٨٣) ٥٣٤ (١٨٤) ٥٦٣ (١٨٥) ٥٧١ (١٨٦) ٤٧٤

١٨٧- فصل فى درجات الجنة وغرفها.

١٨٨- فصل فى خيام الجنة وغرفها وغير ذلك.

١٨٩- فصل فى أنهار الجنة.

١٩٠- فصل فى شجر الجنة وثمارها.

١٩١- فصل فى أكل أهل الجنة وشربهم وغير ذلك.

١٩٢- فصل فى ثيابهم وحللهم ونسائهم.

١٩٣- فصل فى نظر أهل الجنة إلى ربهم تبارك وتعالى.

١٩٤- فصل فى أن أعلى ما يخطر على البال أو يجوزه العقل من حسن الصفات المتقدمة، فالجنة وأهلها فوق ذلك.

١٩٥- فصل فى خلود أهل الجنة فيها.

أى أن هناك أحاديث صحيحة عند الشيخين أو أحدهما تغطى (١٩٥) موضوعًا من موضوعات الحياة فى شئون المسلم، هذه الأحاديث خاصة بالوعظ والترغيب والحث على عمل الخير.

ثانيًا: الترهيب

١- الترهيب من الرياء.

٢- ترك السنة وارتكاب البدع والأهواء.

٣- الكذب على الرسول ﷺ.

٤- الترهيب من إضاعة العلماء وعدم المبالاة بهم.

٥- العلم دون العمل والقول دون الفعل. ٦- الدعوى فى العلم.

---

(١٨٧) ٥٧٦ (١٨٨) ٥٧٦ (١٨٩) ٥٧٧ (١٩٠) ٥٧٨ (١٩١) ٥٧٩ (١٩٢) ٥٨٠ (١٩٣) ٥٨١ (١٩٤) ٥٨٣ (١٩٥) ٥٨٤.

(١) ص١٨ (٢) ص٢٠ (٣) ٢٧ (٤) ٢٨ (٥) ٢٩ (٦) ٣٠.

٧- المراء والجدال. ٨- التخلى على طرق الناس أو ظلهم.

٩- البول فى الماء. ١٠- عدم الاستبراء من البول.

١١- ترك إسباغ الوضوء

١٢- الخروج من المسجد بعد الأذان لغير عذر.

١٣- البصاق فى المسجد وإلى القبلة وإنشاد الضالة وغير ذلك.

١٤- إتيان المساجد لمن أكل بصلا أو ثوما أو كراثا أو فجلا ونحو ذلك.

١٥- الترهيب من التأخر عن صلاة العشاء والصبح.

١٦- ترك حضور الجماعة لغير عذر.

١٧- فوات صلاة العصر بغير عذر.

١٨- تأخر الرجال إلى أواخر صفوفهم وتقدم النساء إلى أوائل صفوفهن ومن اعوجاج الصفوف.

١٩- رفع المأموم رأسه قبل الإمام فى الركوع والسجود وإقامة الصلب بينهما.

٢٠- رفع البصر إلى السماء فى الصلاة.

٢١-الالتفات فى الصلاة.

٢٢- مسح الحصى فى موضع السجود.

٢٣- وضع اليد على الخاصرة فى الصلاة.

٢٤- المرور بين يدى المصلى.

٢٥- ترك الصلاة تعمدًا وتأخيرها عن وقتها تهاونًا.

---

(٧) ٣٢ (٨) ٣٣ (٩) ٣٤ (١٠) ٣٤ (١١) ٤٢. (١٢) ٥٠ (١٣) ٥٢ (١٤) ٥٨ (١٥) ٧١ (١٦) ٧٢. (١٧) ٧٧ (١٨) ٨١ (١٩) ٨٥ (٢٠) ٨٦ (٢١) ٨٨ (٢٢) ٨٩ (٢٣) ٩٠ (٢٤) ٩٠ (٢٥) ٩٢.

٢٦- صلاة الإنسان وقراءته حال النعاس.

٢٧- نوم الإنسان إلى الصباح وترك قيام شئ من الليل.

٢٨- الكلام والإمام يخطب.

٢٩- منع الزكاة.

٣٠- المسألة وتحريمها مع الغنى، وما جاء فى ذم الطمع.

٣١- الترهيب من أخذ ما دفع من غير طيب نفس المعطى.

٣٢- الترهيب من تخصيص يوم الجمعة بالصوم.

٣٣- المرأة تصوم تطوعا وزوجها حاضر إلا أن تستأذنه.

٣٤- المسافر يصوم إذا كان يشق عليه.

٣٥- ترهيب الصائم من الغيبة والفحش والكذب ونحو ذلك.

٣٦- الترهيب من إخافة أهل المدينة أو إرادتهم بسوء.

٣٧- الفرار من الزحف.

٣٨- الغلول والتشديد فيه وفيمن ستر على غالّ.

٣٩- الترهيب من أن يموت الإنسان ولم يغز ولم ينو الغزو.

٤٠- الترهيب من استبطاء الإجابة فى الدعاء.

٤١- الترهيب من رفع المصلى رأسه إلى السماء وقت الدعاء.

٤٢- دعاء الإنسان على نفسه وولده وخادمه وماله.

٤٣- الحرص وحب المال.

٤٤- اكتساب الحرام وأكله ولبسه ونحو ذلك.

---

(٢٦) ١٠٤ (٢٧) ١٠٦ (٢٨) ١١٧ (٢٩) ١٢٠ (٣٠) ١٢٨ (٣١) ١٣٥ (٣٢) ١٦٨ (٣٣) ١٧٠١ (٣٤) ١٧١٤ (٣٥) ١٧٤. (٣٦) ١٩٠ (٣٧) ٢١٠ (٣٨) ٢١٢.

والغُلّ ما يجعل فى عنق الأسير، (٣٩) ٢٢٢ (٤٠) ٢٦١ (٤١) ٢٦٢ (٤٢) ٢٦٢ (٤٣) ٢٦٥ (٤٤) ٢٦٦.

٤٥- الترهيب من الغش.
٤٦- الاحتكار.
٤٧- الدين.
٤٨- مطل الغنى.
٤٩- اليمين الكاذبة الغموس.
٥٠- الربا
٥١- غصب الأرض وغيرها.
٥٢- البناء فوق الحاجة تفاخرًا وتكاثرًا
٥٣- ترهيب العبد من الإباق من سيده.
٥٤- اعتباد الحر أو بيعه.
٥٥- الترهيب من إطلاق البصر ومن الخلوة بالأجنبية ولمسها.
٥٦- الترهيب من إسخاط الزوج زوجته.
٥٧- ترجيح إحدى الزوجات وترك العدل بينهن.
٥٨- الترهيب من إضاعة الزوجة والعيال.
٥٩- الترهيب من أن ينسب الإنسان إلى غير أبيه أو يتولى غير مواليه.
٦٠- الترهيب من إفساد المرأة على زوجها والعبد على سيده.
٦١- إفشاء السر سيما ما كان بين الزوجين.
٦٢- الترهيب من طول وجر وإسبال القميص فى الصلاة.
٦٣- الترهيب من لبس النساء الرقيق من الثياب الذى يصف البشرة.
٦٤- ترهيب للرجاء من لبسهم الحرير وجلوسهم عليه والتحلى بالذهب.
٦٥- الترهيب من تشبه الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل فى لباس أو كلام أو حركة أو نحو ذلك.

---

(٤٥) ٢٧٢ (٤٦) ٢٧٣ (٤٧) ٢٧٦ (٤٨) ٢٧٨ (٤٩)٢٧٩ (٥٠) ٢٧٩ (٥١) ٢٨٣ (٥٢) ٢٨٤ (٥٣) ٢٨٦ (٥٤) ٢٨٩ (٥٥) ٢٩١ (٥٦) ٢٩٥ (٥٧) ٢٩٨ (٥٨)٢٩٩ (٥٩) ٣٠٤ (٦٠) ٣٠٩ (٦١) ٣١٠ (٦٢) ٣١١ (٦٣) ٣١٣ (٦٤)٣١٣ (٦٥) ٣١٦.

٦٦- ترهيب الواصلة للشعر والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة والمتفلجة.

٦٧- استعمال أوانى الذهب والفضة وتحريمه على الرجال والنساء.

٦٨- الأكل والشرب بالشمال والنفخ فى الإناء، والشرب فى السقاء، ومن ثلمة القدح.

٦٩- الإمعان فى الشبع والتوسع فى المأكل والمشارب شرهًا وبطرًا.

٧٠- الترهيب من أن يدعى الإنسان إلى الطعام فيمتنع من غير عذر، والأمر بإجابة الداعى.

٧١- الترهيب من تولى القضاء والإمارة سيما لمن لا يثق بنفسه.

٧٢- ترهيب ولاة أمور المسلمين من الجور.

٧٣- الظلم ودعاء المظلوم.

٧٤- الترهيب من عدم الشفقة على خلق الله من الرعية والأولاد والعبيد.

٧٥- الترهيب من شهادة الزور.

٧٦- الترهيب من ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والمداهنة فيهما.

٧٧- الترهيب من أن يأمر بمعروف وينهى عن منكر ويخالف قوله فعله.

٧٨- الترهيب من هتك ستر المسلم وتتبع عورته.

٧٩- مواقعة الحدود وانتهاك المحارم.

---

(٦٦) ٣٢٠ (٦٧) ٣٢٣ (٦٨) ٣٢٤ (٦٩) ٣٢٧ (٧٠) ٣٢٨ (٧١) ٣٣٣ (٧٢) ٣٣٥ (٧٣) ٣٣٨ (٧٤) ٣٤٢ (٧٥) ٣٥٠ (٧٦) ٣٥٢ (٧٧) ٣٥٨ (٧٨) ٣٥٨ (٧٩)٣٥٩

٨٠- الترهيب من المداهنة فى إقامة الحدود.

٨١- الترهيب من شرب الخمر وبيعها وعصرها وحملها وأكل ثمنها.

٨٢- الترهيب من الزنا سيما بحليلة الجار.

٨٣- الترهيب من قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق.

٨٤- الترهيب من قتل الإنسان نفسه.

٨٥- الترهيب من ارتكاب الصغائر والمحقرات من الذنوب والإصرار على شئ منها.

٨٦- الترهيب من عقوق الوالدين.

٨٧- الترهيب من قطع صلة الرحم.

٨٨- الترهيب من أذى الجار، وما جاء فى تأكيد حقه.

٨٩- ترهيب الضيف أن يقيم حتى يؤثم أهل المنزل.

٩٠- الترهيب من البخل والشح.

٩١- الترهيب من عود الإنسان فى هبته.

٩٢- الفحش والبذاء. ٩٣- الترهيب من الخلق السيئ.

٩٤- ترهيب المرء من حب القيام له.

٩٥- الترهيب من الإشارة فى السلام، وما جاء فى السلام على الكفار.

٩٦- الترهيب من أن يطلع الإنسان فى دار قبل أن يستأذن.

٩٧- الترهيب من أن يستمع حديث قوم يكرهون أن يسمعه.

٩٨- الترهيب من الغضب.

---

(٨٠) ٣٥٩ (٨١) ٣٦٠ (٨٢) ٣٦٢ (٨٣) ٣٦٥ (٨٤) ٣٦٧ (٨٥) ٣٧١ (٨٦) ٣٧٥ (٨٧) ٣٧٧ (٨٨) ٣٨٣ (٨٩) ٣٨٦ (٩٠) ٣٨٩ (٩١) ٣٩٠ (٩٢) ٣٩١ (٩٣)٣٩٤ (٩٤) ٣٩٦ (٩٥) ٤٠١ (٩٦) ٤٠٢ (٩٧) ٤٠٣ (٩٨) ٤٠٦.

٩٩- التهاجر والتشاحن والتدابر.

١٠٠- الترهيب من قوله لمسلم: يا كافر.

١٠١- الترهيب من السباب واللعن وقذف المحصنة والمملوك.

١٠٢- الترهيب من سب الدهر.

١٠٣- ترويع المسلم والإشارة إليه بسلاح أو نحوه.

١٠٤- الترهيب من النميمة.

١٠٥- الترهيب من الغيبة والبهت.

١٠٦- الترهيب من كثرة الكلام.

١٠٧- الترهيب من الحسد.

١٠٨- الكبر والعجب والافتخار.

١٠٩- الترهيب من الكذب.

١١٠- ترهيب ذى الوجهين وذى اللسانين.

١١١- الترهيب من الحلف بغير الله ومن قوله أنا برئ من الإسلام أو كافر.

١١٢- الترهيب من احتقار المسلم، وأنه لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى.

١١٣- الترهيب من إخلاف الوعد ومن الخيانة والغدر وقتل المعاهد وظلمه.

١١٤- الترهيب من حب الأشرار وأهل البدع.

---

(٩٩) ٤٠٧ (١٠٠) ٤٠٩ (١٠١) ٤١٠ (١٠٢) ٤١٣ (١٠٣) ٤١٤ (١٠٤) ٤١٦ (١٠٥) ٤١٧ (١٠٦) ٤١٩ (١٠٧) ٤٢١ (١٠٨) ٤٢١ (١٠٩) ٤٢٥ (١١٠)٤٣٦ (١١١) ٤٣٧ (١١٢) ٤٣٨ (١١٣) ٤٤٨ (١١٤) ٤٥٢.

١١٥- الترهيب من السحر وإتيان الكهان والعرّافين والمنجمين بالرمل أو الحصى.

١١٦- الترهيب من تصوير الحيوانات والطيور فى البيوت وغيرها.

١١٧- الترهيب من اللعب بالنرد.

١١٨- الترهيب من الجليس السوء.

١١٩- الترهيب من اقتناء الكلب إلا لصيد أو ماشية.

١٢٠- الترهيب من سفر الرجل وحده.

١٢١- ترهيب المرأة أن تسافر وحدها بغير محرم.

١٢٢- الترهيب من استصحاب الكلب والجرس فى سفر وغيره.

١٢٣- الترهيب من إرسال المواشى أول الليل ومن التعريس فى الطرق.

١٢٤- الترهيب من جهاد التكاثر فى الدنيا والتنافس، وما جاء فى عيش النبى ﷺ وأصحابه.

١٢٥- الترهيب من ترك الوصية أو المضارة فيها، وما جاء فيمن يعتق ويتصدق عند الموت.

١٢٦- الترهيب من كراهية الإنسان الموت.

١٢٧- الترهيب من عدم الدعاء للميت والثناء عليه.

١٢٨- الترهيب من النياحة على الميت والنعى ولطم الخد وخمش الوجه وشق الجيب.

---

(١١٥) ٤٥٥ (١١٦) ٤٥٦ (١١٧) ٤٦٠ (١١٨) ٤٦١ (١١٩) ٤٦٢ (١٢٠) ٤٦٤ (١٢١) ٤٦٥ (١٢٢) ٤٦٦ (١٢٣) ٤٦٧ (١٢٤) ٤٨١ (١٢٥) ٥٢٠ (١٢٦) ٥٢١ (١٢٧) ٥٢٦ (١٢٨) ٥٢٨.

١٢٩- الترهيب من إحداد المرأة على غير زوجها فوق ثلاث.

١٣٠- الترهيب من أكل مال اليتيم بغير حق.

١٣١- الترهيب من المرور بقبول الظالمين وديارهم ومصارعهم مع الغفلة عما أصابهم، وبعض ما جاء فى عذاب القبر ونعيمه وسؤال منكر ونكير عليهما السلام.

١٣٢- الترهيب من الجلوس على القبر.

١٣٣- فصل فى النفخ فى الصور وقيام الساعة.

١٣٤- فصل فى الحشر وغيره.

١٣٥- فصل فى ذكر الحساب وغيره.

١٣٦- فصل فى الحوض والميزان والصراط.

١٣٧- فصل فى الشفاعة وغيرها.

١٣٨- الترهيب من النار.

١٣٩- فصل فى بعد قعرها.

١٤٠- فصل فى عظم أهل النار وقيامهم فيها.

١٤١- فصل فى تفاوتهم فى العذاب وذكر أهونهم عذابا.

١٤٢- فصل فى خلود أهل النار فيها.

أى أن الأحاديث الصحيحة غطت (١٤٢) موضوعًا من الموضوعات التى تخص التشريع الإسلامى - جانب الوعظ بالترهيب- وتهم المسلم فى حياته اليومية، ومن خلال العرض السابق لموضوعات الكتاب وإحصائها يتضح أن فى الصحيح

---

(١٢٩) ٥٣٣ (١٣٠) ٥٣٤ (١٣١) ٥٣٥ (١٣٢) ٥٢٩ (١٣٣) ٥٣٩ (١٣٤) ٥٤٠ (١٣٥) ٥٤٤ (١٣٦)٥٤٤ (١٣٧) ٥٥٨ (١٣٨) ٥٦٤ (١٣٩) ٥٦٨ (١٤٠)٥٦٨ (١٤١) ٥٦٩ (١٤٢) ٥٨٤.

المرفوع المتصل إلى النبى ﷺ غنية عن غيره من الأحاديث حتى لو كانت حسنة.

كتاب الزهد لوكيع بن الجراح(*)

ومما يدل -أيضًا- على أن فى الصحيح والحسن(**) غنية عن الضعيف أن محقق كتاب الزهد للإمام وكيع بن الجراح - أثبت أن ما اشتهر من القول بالعمل بالضعيف فى فضائل الأعمال لم يصح، وقد تعاون مع محقق آخر فى إخراج الكتاب السابق، جردا وخرجا فيه الصحيح فقط، فثبت من خلال تحقيقهما وتخريجهما وتقييمهما للمرويات أن فى الصحيح غنية عن غيره؛ لذلك سميا الكتاب فى طبعته الثانية المجردة من الضعيف والموضوع: (صحيح كتاب الزهد)(١).

فضائل الأعمال لضياء الدين المقدسى:

وكذلك صنع محقق كتاب (فضائل الأعمال) للحافظ ضياء الدين محمد ابن عبدالواحد المقدسى، أثبت فيه محققه- أن فى الصحيح غنية فى فضائل الأعمال(٢).

وليس بعد حصر الموضوعات التى وردت فيها أحاديث صحيحة وإثبات أن هذا العدد يكفى - دليل على أنه فى الصحيح غنية حتى عن الحسن لذاته فى فضائل الأعمال يدل على هذا كتاب إتحاف

(*) كتاب الزهد للإمام وكيع بن الجراح حققه وخرج أحاديثه الدكتور عبد الرحمن الفريوائى وطبع بمكتبة الدار، المدينة المنورة، ط، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(**) لا أقصد بالحسن هنا ما يقصده المتأخرون وهو -عندهم- الضعيف إذا جاء من طرق بل أقصد الحسن لذاته الذى يدخل فى الصحيح بدليل الاسم الثانى للكتاب. والحسن أحد أقسام الصحيح عند المتقدمين.

(١) صحيح كتاب الزهد للإمام وكيع بن الجراح.

(٢) طبع بمؤسسة الرسالة بتحقيق غسان عيسى محمد هرماس، ط، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧هـ-١٩٨٧م. انظر الخاتمة ص ٧٠٣- ٧٠٤.

المسلم وما جاء فيه من هذا العدد الكبير جدًا للموضوعات(*) ناهيك عن عدد الأحاديث الواردة أسفل كل موضوع.

إننا ننظّرَ لظاهرة نقد المروى ولسنا ندافع عن واقع فقهى أو منهجى لمؤلف ما استخدم الضعيف أو الحسن لغيره فى الفضائل وغيرها، علينا أن نقول: إن الحديث الفلانى الذى جاء فى مؤلف العالم الفلانى ضعيف، ولا نقول إنه يعمل بحديث كذا الذى درجته كذا، ينبغى النقد قبل الاستدلال بالمروى على قضية ما فقهية أو تفسير أو فضائل أو غيرها.. ومن شاء فلينظر إلى مقدمة صحيح مسلم ومقدمة كتاب الضعفاء لابن حبان.

حد الكفاف: -

لابد من حسم الفوضى بين نقاد المرويات. إن اختلاف تصورهم لعملية النقد، واختلاف حال المنقود هو الذى أدى إلى اختلاف فى الحكم على الرواة والمرويات، إن البخارى له شرط غير شرط مسلم ثم يأتى من بعدهم من يتساهل حتى وصل الأمر إلى التخريج للضعفاء والقول بالتساهل فى الفضائل والوعظ والتفسير.

إن المتقدمين كانوا لا يحتجون إلا بمرويات الثقات. والحسن كان داخلاً عندهم فى الصحيح وأحيانًا كانوا يجعلون الحسن(**) فى الشواهد المتابعات، الحسن الذاته عند المتأخرين، والحق أن الحاجة إلى المروى هى التى جعلتهم ينزلون إلى الحسن لذاته مثلما احتاجوا إلى مرويات أهل الفرق(***).

(*) لا أقصد الحديث الموضوع.

(**) الحسن لذاته عند المتأخرين كان مسلم يجعله فى الشواهد ثم جاء بعده من يحتج به وحده كما سيأتى.

(***) كمال أن المحدثين يعملون بالحسن لغيره بشروط يعرفها أهل الفن، والأمر ليس على إطلاقه.

قال ابن حجر: "إن كتاب البخارى أعدل رواة وأشد اتصالاً من كتاب مسلم والدليل على ذلك من أوجه: **أحدهما:** أن الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلاً. المتكلم فيهم بالضعف منهم نحو ثمانين رجلاً، والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلاً. المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً... ولاشك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه، ولو كان ذلك غير سديد. **الوجه الثانى:** أن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكن يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها أو أكثرها إلا نسخة عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما-. بخلاف مسلم فإنه يخرج أكثر تلك النسخ التى رواها عمن تكلم فيه كأبى الزبير عن جابر -رضي الله عنه- وسهيل عن أبيه عن أبى هريرة -رضي الله عنه- وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس -رضي الله عنه- والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة -رضي الله عنه- ونحوهم.

والوجه الثالث: أن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقبهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميز جيدها من رديها بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه من المتقدمين، وقد أخرج أكثر نسخهم.. ولاشك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم. **والوجه الرابع:** أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين يخرج البخارى أحاديثهم غالبا فى الاستشهادات، والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنه يخرج لهم الكثير فى الأصول والاحتجاج، ولا يعرج البخارى فى الغالب على من أخرج لهم مسلم فى المتابعات، فأكثر من يخرج لهم البخارى فى المتابعات يحتج لهم مسلم وأكثر من

يخرج لهم مسلم فى المتابعات لا يعرج عليهم البخارى. فهذا وجه من وجوه الترجيح ظاهر. والأوجه الأربعة المتقدمة كلها تتعلق بعدالة الرواة. وبقى ما يتعلق بالاتصال وهو الوجه الخامس، وهو أن مسلمًا كان مذهبه – بل نقل الإجماع فى أول صحيحه- أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما. والبخارى لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. وقد أظهر البخارى هذا المذهب فى التاريخ وجرى عليه فى الصحيح، وهو مما يرجح به كتابه؛ لأنا وإن سلمنا بما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخارى أوضح فى الاتصال وبهذا يتبين أن شرطه فى كتابه أقوى اتصالا وأشد تحريا والله أعلم"(١).

سقت هذا النص لا للتدليل على أن البخارى أفضل من مسلم من حيث المنهجية بل لأثبت أن اللاحق متساهل عن السابق إلى أن يصل الأمر إلى إيراد الضعيف فى الأحكام الخاصة بالحلال والحرام.

قال ابن حجر – وأنا أعتبر كلامه هذا تأريخًا لمناهج النقاد الذين أخرجوا الصحيح فى كتبهم، أو على الأقل اجتهدوا واشترطوا على أنفسهم هذا- قال: "ثم إن الزيادة فى الصحيح – الكلام لابن الصلاح وسوف يعلق عليه- على ما فى الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة..." إلى أن قال: "ويكفى مجرد كونها فى كتب من اشترط الصحيح فيما جمعه كابن خزيمة، وكذلك ما يوجد فى الكتب المخرجة على الصحيحين: ككتاب أبى عوانة". ثم يقول ابن حجر: "ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد فى كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح –

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ص (٦٤ – ٦٦).

بالتسليم وكذا ما يوجد فى الكتب المخرجة على الصحيحين وفى كل ذلك نظر، **أما الأول:** فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان فى كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذى اجتمعت فيه الشروط التى ذكرها المؤلف لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه، وقد صرح ابن حبان بشرطه وحاصله: أن يكون راوى الحديث عدلاً مشهورًا بالطلب غير مدلس سمع ممن فوقه إلى أن ينتهى. فإن كان يروى من حفظه فليكن عالما بما يحيل المعانى فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف فى الصحيح من وجود الضبط ومن عدم الشذوذ والعلة. وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه وإلا فهو ماش على ما أصل؛ لأن وجود هذه الشروط لا ينافى ما اشترطه. وسمى ابن خزيمة كتابه (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع فى السند ولا جرح فى النقلة). وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله. ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم فى المتابعات كابن إسحاق وأسامة بن زيد الليثى ومحمد بن عجلان ومحمد بن عمرو بن علقمة وغير هؤلاء. فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التى فى كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر فى بعضها علة قادحة. وأما أن يكون مراد من يسميها صحيحة أنها جمعت الشروط المذكورة فى حد الصحيح فلا – والله أعلم– **وأما الثانى:** وهو ما يتعلق بالمستخرجات ففيه نظر– أيضا– لأن كتاب أبى عوانة وإن سماه بعضهم مستخرجا على مسلم فإن له فيه أحاديث كثيرة مستقلة

فى أثناء الأبواب نبه على كثير منها، ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف أيضا والموقوف[1].

والفارق بين البخارى ومن بعد مسلم سوف يزداد لو قارنا بين البخارى وابن حبان وابن خزيمة وأبى عوانة؛ لأن هناك فارقًا بين مسلم والثلاثة. وسوف نلاحظ اتساع الفجوة من خلال النصوص القادمة. قال ابن حجر: "وأما كتاب الإسماعيلى فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة وإنما تحصل الزيادة فى أثناء بعض المتون، والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها. فرب حديث أخرجه البخارى من طريق بعض أصحاب الزهرى عنه- مثلاً- فاستخرجه الإسماعيلى وساقه من طريق آخر من أصحاب الزهرى بزيادة فيه وذلك الآخر ممن تكلم فيه فلا يحتج بزيادته".[2].

إنه- أى الإسماعيلى- لا يعلم أن أصحاب الزهرى طبقات ومتفاوتون فى الكثرة والعدالة والضبط والملازمة له.

ثم قال ابن حجر: "وقد ذكر المؤلف - ابن الصلاح- بعدُ أن أصحاب المستخرجات لم يلتزموا موافقة الشيخين فى ألفاظ الحديث بعينها، والسبب فيه أنهم أخرجوها من غير جهة البخارى ومسلم فحينئذ يتوقف الحكم بصحة الزيادة على ثبوت الصفات المشترطة فى الصحيح للرواة الذين بين صاحب المستخرج وبين من اجتمع مع صاحب الأصل الذى استخرج عليه وكلما كثرت الرواة بينه وبين من اجتمع مع صاحب الأصل فيه افتقر إلى زيادة التنقير، وكذا كلما بعد عصر المستخرج من عصر صاحب الأصل كان الإسناد كلما كثرت رجاله احتاج الناقد له إلى كثرة البحث عن أحوالهم فإذا روى البخارى مثلاً- عن على بن المدينى عن سفيان

---

(١) السابق ص٦٦-٦٧.

(٢) السابق ص٦٧.

بن عيينة عن الزهرى حديثا ورواه الإسماعيلى - مثلاً- عن بعض مشايخه عن الحكم بن موسى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن الزهرى واشتمل حديث الأوزاعى على زيادة على حديث ابن عيينة توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعى وسماع الأوزاعى من الزهرى؛ لأن الوليد بن مسلم من المدلسين على شيوخه وعلى شيوخ شيوخه، وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح الشيخ الإسماعيلى، وقس على هذا جميع ما فى المستخرج، وكذا الحكم فى باقى المستخرجات. فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى بإخراجه، ولو لم تجتمع الشروط فى رواته. بل رأيت فى مستخرج أبى نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء؛ لأن أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات وإنما وقعت اتفاقًا والله أعلم"[1].

ونسى أصحابه المستخرجات أن الدراية وقواعدها تحتم الأخذ بالتفصيل فى زيادات الثقات، وهذا النسيان عن غير عمد أدخل بعض المرويات الضعيفة فى مستخرجاتهم.

بالإضافة إلى ذلك جاء بعد الشيخين من حاول الجمع بينهما مثل الحميدى الذى ألف كتاب (الجمع بين الصحيحين)، الذى جاءت فيه زيادات عليهما قام بنقدها؛ قال ابن حجر: "وقال شيخنا شيخ الإسلام أبو حفص البُلْقَيْنى فى (محاسن الإصطلاح) فى هذا الموضع ما صورته: وفى (الجمع بين الصحيحين) للحميدى تتمات لا وجود لها فى الصحيحين، وهو كما قال ابن الصلاح. إلا أنه كان ينبغى التنبيه على حكم تلك التتمات لتكمل الفائدة".[2]

---

(١) السابق ص٦٧-٦٨.

(٢) السابق ص ٧٢.

إن هذه الزيادات فى حاجة إلى نقد وتقييم لمعرفة الصحيح من الضعيف؛ لقد وصل الأمر ببعض هذه الزيادات إلى أحاديث موضوعة تتعلق بصفات الله تعالى؛ قال ابن حجر: "وقال – الحميدى– فى مسند أبى هريرة – رضي الله عنه –عن النبى–ﷺ– قال: "قال الله عز وجل: إذا تقرب عبدى منى شبرا تقربت منه ذراعا، وإذا تقرب منى ذراعا تقربت منه باعا، وإذا أتانى يمشى أتيته هرولة". لفظ حديث مسلم، زاد ابن مسعود– رضي الله عنه – وإن هرول سعيت إليه تعالى أسرع بالمغفرة". قال الحميدى: لم أرو هذه الزيادة فى الكتابين. قلت: والزيادة المذكورة تفرد بها محمد بن أبى السرى العسقلانى ولم يخرجا له فهذه الأمثلة توضح أن الحميدى يميز الزيادات التى يزيدها هو أو غيره خلافا لمن نفى ذلك عنه"(١).

والذى أريد الخروج به من هذا النص أن الذين جاءوا بعد الشيخين زادوا زيادات لم يَرْوِها الشيخان عن أصحابها أصلاً سواء نبه عليها ناقد – أو بعضهم– أو لم ينبه عليها أغلبهم.

ثم جاء بعد ذلك قوم يروون بالمعنى؛ قال ابن الصلاح: "استنكر ابن دقيق العيد عزو المصنفين على أبواب الأحكام الأحاديث إلى تخريج البخارى ومسلم مع تفاوت المعنى؛ لأن من شأن مَن هذا حاله أن يستدل على صحة ما بوب فإذا ساق الحديث بإسناده ثم عزاه لتخريج أحدهما أوهم الناظر فيه أنه عند صاحب الصحيح كذلك، ولو كان ما أخرجه صاحب الصحيح لا يدل على مقصود التبويب فيكون فيه تلبيس غير لائق ثم إن فيه مفسدة أيضا من جهة أخرى، وهو احتمال أن يكون فى إسناد صاحب المستخرج من لا يحتج به كما بيناه غير مرة، فإذا ظن الظان أن صاحب الصحيح

---

(١) السابق ص٨٠.

أخرجه بلفظه قطع نظره عن البحث عن أحوال رواته اعتمادًا على صاحب الصحيح، والحال أن صاحب الصحيح لم يخرج ذلك فيوهم فاعل ذلك ما ليس بصحيح صحيحا، هذا معنى كلامه."[1]

ثم جاء أصحاب المستدركات، ومنهم الحاكم الذى تساهل فى التصحيح. نقل ابن حجر قول ابن الصلاح؛ "وهو - أى الحاكم- واسع الخطو فى شرط الصحيح متساهل فى القضاء به، فالأولى أن نتوسط فى أمره"[2].

ونقل قول الذهبى: "وإلا ففى المستدرك جملة وافرة على شروطها وجملة كثيرة على شرط أحدهما وهو قدر الضعف، وفيه نحو الربع مما صح سنده أو حسن، وفيه بعض العلل. وباقيه مناكير وواهيات وفى بعضها موضوعات قد أفردتها فى جزء"[3].

والذهبى خبير بمستدرك الحاكم لأنه لخصه، ثم زاد ابن حجر الأمر تفصيلاً فقال: "ينقسم المستدرك أقساما كل قسم منها يمكن تقسيمه: **الأول:** أن يكون إسناد الحديث الذى يخرجه محتجا برواته فى الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد. كسفيان بن حسين عن الزهرى فإنهما احتجا بكل منهما على الإنفراد ولم يحتجا برواية سفيان ابن حسين عن الزهرى؛ لأن سماعه من الزهرى ضعيف دون بقية مشايخه. فإذا وجد حديث من روايته عن الزهرى لا يقال على شرط الشيخين لأنهما احتجا بكل منهما. بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل

---

(١) السابق ص٨١.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق ص٨٢.

منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذى يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فإن مسلمًا احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة واحتج البخارى بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شروطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع. وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيرى وغيره، واحترزت بقولى أن يكون سالما من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط فى آخر عمره فإنا نعلم فى الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط. فإذا كان كذلك لم يخرج الحكم للحديث الذى فيه مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه - بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوى سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شروطهما أو على شروط أحدهما، ولا يوجد فى المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرًا أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه. نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنه مما أخرجها الشيخان أو أحدهما - استدركها الحاكم واهما فى ذلك ظانا أنهما لم يخرجاها"[1].

أى أنهما لم يخرجا للمدلسين والمختلطين إلا بعد النقد والتنقير والبحث وتمييز الصحيح من غيره عند هذين النوعين من الرواة. والنص السابق يدل على أن الحاكم -أحيانًا- لم يراع هذا الأمر.

---

(١) السابق ص ٨٣.

ثم قال ابن حجر: **القسم الثانى:** أن يكون إسناد الحديث قد أخرجاه لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل فى الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونا بغيره. ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة - ﷺ - ما لم يتفرد به. فلا يحسن أن يقال: إن باقى النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما. وقد عقد الحاكم فى كتاب المدخل بابا مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان فى المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم إنه مع هذا الإطلاع يخرج أحاديث هؤلاء فى المستدرك زاعما أنهما على شرطهما. ولا شك فى نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن. والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحا تبعا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان. فإنما يناقش فى دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب"[1].

أما القسم الثالث عنده فقد كان يورد فيه مرويات لرواة سبق له أن ضعفهم؛ قال ابن حجر: "**القسم الثالث:** أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا فى الاحتجاج ولا فى المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا فى الكتابين ويصححها؛ لكن لا يدعى أنها على شرط واحد منهما، وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منهم يعلق القول بصحتها على سلامتها من ضعف

---

(١) السابق ص ٨٤.

بعض رواتها. كالحديث الذى أخرجه من طريق الليث عن إسحاق بن بزرج عن الحسن بن على فى التزين للعيد. قال فى أثره: "لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً. ومن هنا دخلت الآفة كثيرًا فيما صححه، وقل أن تجد فى هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين – والله أعلم–. ومن عجيب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال بعد روايته: هذا صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن. مع أنه قال – فى كتابه الذى جمعه فى الضعفاء: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه[1]. وقال فى آخر هذا الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندى جرحهم؛ لأن الجرح لا أستحله تقليدا. انتهى. فكان هذا من عجائب ما وقع من التساهل والغفلة"[2].

ولم يقف الأمر عند عدم مراعاة الحاكم للتفصيل فى الرواة الذين أخرج لهم الشيخان بل تعدى الأمر إلى أن "يصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهر والنسيان ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض. والله أعلم"[3].

وبعد المستدركات والمستخرجات والتساهل الذى دخل من أصحابها، جاء الترمذى، الذى أدخل مصطلحًا خاصًا به وهو الحسن لغيره، وابن حجر الذى أراد تفسير اصطلاحه هذا زاد مصطلحًا هو (الحسن لذاته) وكان يدخل فى الصحيح عند

---

(١) الميزان ٢/٥٦٤

(٢) السابق ص٨٥.

(٣) السابق ص٨٦.

المتقدمين، أما الحسن لغيره فهو خاص بالترمذى، وقد دخل التساهل فى التصحيح والتحسين على الحديث من قِبل الترمذى. قال ابن تيمية – كما نقله ابن حجر–: "إنما هذا اصطلاح للترمذى. وغير الترمذى من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف. والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكا وهو أن يكون راويه متهما أو كثير الغلط، وقد يكون حسنًا بأن لا يتهم بالكذب، قال: وهذا معنى قول أحمد: العمل بالضعيف أولى من القياس"(١).

إن ابن تيمية يرى أن الضعيف عند أحمد هو الحسن لغيره عند المتأخرين.

ويستحيل فهم مصطلحِ (الحسن لغيره) عند الترمذى دون معرفة مصطلح الحسن عند الخطّابى. قال الأخير فى تعريفه: "هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، قال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذى يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"(٢).

ثم علق ابن كثير قائلاً: "قلت: فإن كان المعرف هو قوله (ما عرف مخرجه واشتهر رجاله" فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف. وإن كان بقية الكلام من تمام الحد، فليس هذا الذى ذكره مسلمًا له: أن أكثر الحديث من قبيل الحسان، ولا هو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء(٣).

أما الترمذى فقد نقل ابنُ كثير تعريفه فقال: "وروينا عن الترمذى –القائل ابن الصلاح– أنه يريد الحسن: أن لا يكون فى

---

(١) السابق ص١١٩.

(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٣١ مع الباعث.

(٣) السابق ص٣١.

إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثا شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك[1].

وقال ابن حجر – معلقا على تعريف الخطابى والترمذى-: "أقول بين الخطابى والترمذى فى ذلك فرق، وذلك أن الخطابى قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث، فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف. وأما الذى سكت عنه وهو: حديث المستور إذا أتى من غير وجه فإنما سكت عنه؛ لأنه ليس عنده من قبيل الحسن. فقد صرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف وأطلق ذلك ولم يفصل، والمستور قسم من المجهول، وأما الترمذى؛ فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف ولا بالحسن المتفق على كونه حسنا بل المعرف به عنده وهو حديث المستور على ما فهمه المصنف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما فى إسناده انقطاع خفيف. فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة، وهى: أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب. – ولا يكون الإسناد شاذا وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا، وليس كلها فى المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض. وما يقوى هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك، فلهذا وصف كثيرًا من الأحاديث المنقطعة بكونها حسانا[2].

ثم أخذ فى بيان ما توصل إليه بالأدلة العملية من الأمثلة المتبوعة بنقد المرويات قال ابن حجر: "ولنذكر لكل نوع من ذلك

---

(١) السابق ص ٣١.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ص ١٢٠.

مثلاً من كلامه، يؤيد ما قلناه، فأما أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية المستور فكثيرة لا يحتاج إلى الإطالة بها"[1]. والحق أن الحسن "لغيره" عند الترمذى له أصل صحيح فالرجل أراد أن يقوى الأصل بالشواهد والمتابعات فيبدو أن الصحيح عنده أقل من الصحيح الذى له شواهد ومتابعات، وهذا يفيد فى الترجيح والناسخ والمنسوخ للوصول إلى الرأى الراجح فى الفقه، فالكتاب يختص بالسنن النبوية.[2].

قال ابن حجر: فمن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية الضعيف السيئ الحفظ – ما رواه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة عن أبيه قال: " إن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله -ﷺ-: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم. قال: فأجازه النبى – ﷺ – قال الترمذى: هذا حديث حسن. ثم ذكر ابن حجر أنه فى الباب عن عمر وأبى هريرة وعائشة وأبى حدود -رضي الله عنهم- وذكر جماعة غيرهم. وعاصم بن عبيد الله قد ضعفه الجمهور ووصفوه بسوء الحفظ وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه. وقد حسن الترمذى حديثه هذا لمجيئه من غير وجه كما شرط – والله أعلم–[3]. وحديث عمر أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارمى والإمام أحمد فى مسنده[4].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) نبه ابن الصلاح إلى أنه "لا يلزم ورود الحديث من طرق متعددة كحديث الأذنان من الرأس: أن يكون حسنا؛ لأن الضعف يتفاوت فمنه مالا يزول بالمتابعات، يعنى كونه تابعا أو متبوعا" اختصار علوم الحديث ص٣٣ مع الباعث الحثيث.

(٣) النكت ص ١٢٠-١٢١ والحديث أخرجه الترمذى فى النكاح برقم ١١/٣ ثم قال: حديث حسن صحيح ولم يقتصر على التحسين.

(٤) أبو داود برقم ٢١٠٦، الترمذى برقم ١١/٤، والنسائى ٩٦/٦، وابن ماجه ١٨٨٧، والدارمى ٢٢٠٦ وأحمد فى مسنده ٤٨/١.

وحديث أبى هريرة أخرجه مسلم فى النكاح[1]. وحديث عائشة أخرجه أحمد فى مسنده[2]. وحديث أبى حدرد رواه أحمد أيضا فى مسنده[3].أى أن للحديث أصلاً صحيحًا فالترمذى يحق له أن يورد فى الشواهد ما شاء من مرويات ثم قال ابن حجر: "ومن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية الضعيف الموصوف بالغلط والخطأ ما أخرجه من طريق عيسى بن يونس عن مجالد، عن أبى الوداك، عن أبى سعيد - ﷺ - قال: كن عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ - فقلت: "إنه ليتيم"، فقال الرسول ﷺ أهريقوه قال: "هذا حديث حسن". قلت: ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجه عن النبى - ﷺ - من حديث أنس وغيره- ﷺ [4].

والحديث أخرجه الترمذى فى البيوع[5]. وحديث أنس أخرجه مسلم فى الأشربة[6]. أى أن حُسن رواية الترمذى جاء من أن للرواية أصلاً صحيحًا عند مسلم فهى حسنة لغيرها.

وزاد ابن حجر: "وأشد من هذا ما رواه من طريق الأعمش عن إسماعيل ابن مسلم عن الحسن عن عبد الله ابن مغفل - ﷺ - فى الأمر بقتل الكلاب وغير ذلك قال: هذا حديث حسن. قلت: وإسماعيل اتفقوا على تضعيفه ووصفه بالغلط وكثرة الخطأ لكنه عضده بأن قال: روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن مثله،

---

(١) ٢/١٠٤٠، الحديث ١٤٢٤/٧٥.
(٢) ٨٢/٦.
(٣) ٤٤٨/٣.
(٤) النكت ص ١٢١.
(٥) برقم ١٢٦٣.
(٦) ١٥٧٣/٣- الحديث ١٩٨٣/١١.

يعنى لمتابعة إسماعيل بن مسلم عن الحسن-[1]. والحديث أخرجه الترمذى[2]. وله من المتابعات ما أخرجه أبو داود[3]. والترمذى[4].والنسائى[5]. وابن ماجه[6]. وأحمد[7]، والدارمى[8].

وذكر ابن حجر أمثلة أخرى فقال: "ومثله ما رواه من طريق على بن مسهر، عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة- ﷺ - قالت: كنا نحيض عند رسول الله ﷺ ثم نطهر فيأمرنا رسول الله - ﷺ - بقضاء الصيام، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة". قال: هذا حديث حسن. قلت: وعبيدة ضعيف جدًا قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه إلا أنهم لم يتهموه بالكذب ولحديثه أصل من حديث معاذة، عن عائشة - ﷺ - مخرج فى الصحيح[*]؛ فلهذا وصفه بالحسن ويؤيد هذا ما رويناه عن أبى زرعة الرازى أنه سئل عن أبى صالح كاتب الليث؛ فقال: لم يكن ممن يتعمد الكذب، ولكنه كان يغلط وهو عندى حسن الحديث"[9].

ثم ساق مثالاً على ما وصفه بالحسن وهو من رواية من سمع من مختلط بعد اختلاطه، ثم قال: وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من

---

(١) النكت ص١٢٢.
(٢) برقم ١٤٨٩.
(٣) برقم ٢٨٤٥.
(٤) برقم ١٤٨٦.
(٥) ١٦٣/٧
(٦) ٣٢٠٥
(٧) ٨٥/٤
(٨) برقم ٣٠١٤.
(*) أخرجه البخارى فى الحيض ٥٠١/١ رقم ٣٢١، ومسلم فى الحيض ٢٦٥/١، رقم ٣٣٥/٦٧.
(٩) النكت ص ١٢٢ - ١٢٣.

أوجه أخر[1]. وهو رواية مدلس قد عنعن، وقال: وإنما وصف بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره"[2].

ثم ساق مثالاً لما وصفه بالحسن وهو منقطع الإسناد؛ لأن له شواهد مشهورة[3]. ثم قال ابن حجر: "إلى غير ذلك من الأمثلة. وذلك مصير منهم إلى أن الصورة الاجتماعية - يقصد اجتماع الطرق والشواهد[*]- لها تأثير فى التقوية. وإذا تقرر ذلك كان من رأيه - أى الترمذى- أن جميع ذلك إذا اعتضد لمجيئه من وجه آخر أو أكثر نزل منزلة الحسن احتمل أن لا يوافقه غيره على هذا الرأى أو يبادر للإنكار عليه إذا وصف حديث الراوى الضعيف أو ما إسناده منقطع بكونه حسنا فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده فى ذلك، وأفصح عن مقصده فيه ولهذا أطلق الحسن لما عرف به فلم يقيده بغرابة ولا غيرها، ونسبه إلى نفسه وإلى من يرى رأيه، فقال: "عندنا كل حديث.....إلى آخر كلامه الذى ساقه شيخنا بلفظه"[4].

إن مصطلح الترمذى خاص به فقط وهو نقطة فى بحر من آراء المحدثين فى تعريف (الحسن)، والفهم الوحيد له أن للحديث أصلاً صحيحًا والراوى متكلم فى ضبطه لا عدالته رواه من طريق آخر، أى أن الضعيف صار حسنًا لغيره، وإن شئت فقل بسبب غيره الصحيح.

ثم زاد ابن حجر الأمر تفصيلاً وتحريرًا، فقال كلامًا، سيكون من الأفضل إيراد نص ابن الصلاح أولاً بتمامه؛ لأن ابن حجر لم

---

(١) السابق ص ١٢٣.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق ص ١٢٤.
(*) من عندى.
(٤) السابق ص ١٢٥.

يورده كاملاً فى النكت، قال ابن الصلاح- كما نقله ابن كثير-: "قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح: وقال بعض المتأخرين الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل، هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به. ثم قال الشيخ: وكل هذا مستبهم لا يشفى الغليل، وليس فيما ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن عن الصحيح. وقد أمعنت النظر فى ذلك والبحث فتنقح لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان: أحدهما: الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر فيخرج بذلك عن كونه شاذًا أو منكرًا. ثم قال: وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل قال: القسم الثانى: أن يكون راوية من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح فى الحفظ والإتقان، ولا يعد ما ينفرد به منكرا، ولا يكون المتن شاذًا ولا معللاً. قال: وعلى هذا يتنزل كلام الخطابى، قال: والذى ذكرناه يجمع بين كلاميهما[1].

لقد قال ابن حجر بعد أن أثبت أن لأحاديث الترمذى الحسنة - لغيرها بمصطلح الترمذى - أصلاً صحيحا- قال: "وإذ تقرر ذلك وراءه أمر آخر. وذلك أن المصنف - ابن الصلاح - وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه فى المرتبة. فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذى اتفقوا فيه على ذلك، هل هو القسم الذى حرره المصنف، وقال: إن كلام الخطابى يتنزل عليه. وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة.. إلى آخر كلامه؟ أو القسم الذى ذكرناه آنفًا عن الترمذى

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٢-٣٣.

مع مجموعة أنواعه التى ذكرنا أمثلتها؟ أو ما هو أعم من ذلك؟ لم أر من تعرض لتحرير هذا. والذى يظهر لى أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثانى، وعليه أيضا يتنزل قول المصنف. إن كثيرًا من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح والحسن كالحاكم... وكذا قول المصنف: إن الحسن إذا جاء من طرق ارتقى إلى الصحة فأما ما حررنا عن الترمذى أنه يطلق اسم الحسن على الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق. ويؤيد هذا قول الخطيب: أجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به[1].

إن الترمذى نفسه لا يحتج بالحسن -أحيانا- الذى هو اصطلاح خاص به. و "يدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذى بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به أنه أخرج حديثا من طريق خيثمة البصرى عن الحسن عن عمران بن حصين - ﷺ - وقال بعده: هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك. وقال فى كتاب العلم بعد أن أخرج حديثا فى فضل العلم: هذا حديث حسن. قال: وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح؛ لأنه يقال: إن الأعمش دلس فيه فرواه بعضهم عنه، قال: حدثت عن أبى صالح عن أبى هريرة - ﷺ". انتهى. فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك، لكن فى كلا المثالين نظر، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاءوا من وجه آخر كما تقدم تقريره. لكن محل بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له[2]. بالحجة أم لا؟ هذا الذى

---

(١) النكت ص١٢٦.

(٢) السابق ص ١٢٦ - ١٢٧.

يتوقف فيه، والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل. وما حرره ابن القطان أورده ابن حجر فى موضع سابق فقال: "وقد صرح أبو الحسن بن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب فى كتابه "بيان الوهم والإيهام" بأن هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به فى فضائل الأعمال ويتوقف عن العمل به فى الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن[1].

وأقول لابن القطان لقد فتحت بابًا مغلقًا - متابعًا فى ذلك بعض القدماء- لدخول الضعيف فى أحاديث الرسول ﷺ، إن الترمذى- من خلال الواقع النقدى للمرويات- كان لا يحتج بالحسن لغيره فى الأحكام وغيرها إلا إذا كان له أصل صحيح والمتن موافق لغيره لكنه جاء من طريق ضعيف، والأصل إذا كان صحيحًا كان التساهل فى الطرق الأخرى - الشواهد والمتابعات - غير ضار. وحمل الحسن عند الترمذى على غير هذا مجانب للصواب والبحث العلمى. إن العبارة التى أراد الترمذى التعبير بها قد خانته لأن علماء الحديث يعلمون تماما أن الراوى الذى يستشهد به - شواهد متابعات- هو ضعيف الضبط فقط، بشرط توفر العدالة؛ لكنه قال: "لا يكون راوية متهما بالكذب". وبين الشواهد والمتابعات وعدم الاتهام بالكذب درجات من الرد والترك، فهناك فاحش الوهم والخطأ - دون عمد- وهو متروك أيضا ومردودة روايته مع أنه ليس متهما بالكذب، وهناك المختلطون الذين لم يتميز حديثهم القديم من غيره، والمدلسون تدليسا شديدًا، وهناك المراسيل الضعيفة.

إن موقف الترمذى هنا هو نفس موقف الشافعى من مراسيل سعيد بن المسيب لقد صححها؛ لأنها وردت مسندة من طرق

---

(١) السابق ص١٢٦.

أخرى، والترمذى حسن بعض المرويات لورودها من طرق أخرى صحيحة. وعدم دقة العبارة قد يُدخِل- بل دخلها بالفعل- على السنة ما ليس منها.

قال ابن حجر: "نقل النووى اتفاق الحفاظ على ضعفه- حديث من حفظ على أمتى أربعين حديثا- مع كثرة طرقه - والله أعلم"(١).

إن المروى لو جاء من ألف طريق -فى رأيى- عن رواة ضعف ضبطهم وليس له أصل صحيح، يكون مردودًا، ومن أراد التأكد فليرجع إلى كتب العلل والسلسلة الضعيفة للشيخ الألبانى.

وعلى سبيل المثال إذا جاء حديث موصولاً وفيه ضعف ينجبر ومرسلاً صحيحًا فالحديث يحسن بذلك، لكن ينبغى التنبيه إلى أن الطريق التى نعدها متابعة للطريق الضعيفة هل هى من نفس الطريق ومن نفس الصحابى ومخرجها واحد أم أنها من طريقين مختلفين؟ فإن كانت من جهتين مختلفتين فهذه تقوى تلك، أما إذا كان الصحابى واحدًا وكان المخرج واحدًا فيحكم للراجح، فقد يحكم على ذلك بعلة الحديث، ولا تكون هذه الطرق نافعة بل هى التى تضر، إنه لابد من التفريق بين الطريق التى تكون متابعة ومقوية للطريق الأخرى الضعيفة، وبين الطرق التى تعلها وتزيدها ضعفًا(٢). ومن ينظر فى كتب العلل يجد شواهد كثيرة على هذا الأمر؛ فقد يكون الصواب فى أن الرواية مرسلة، والصحيح إرسالها، وكذلك وقفها، والذى يجب التنبيه إليه أنه لا يصح أن يقال: إن المسند يقوى المرسل فينجبر الضعف، وكذلك الموقوف يقويه المسند فينجبر الضعف. إن المرسل والموقوف قد يقويان المسند وقد يعلانه.

---

(١) النكت ص ١٣٣، الميزان ٣/٥٩٥.

(٢) إتحاف النبيل ص١٥٧.

ويدل على ما سبق أنهم يفرقون بين (مرسل صحيح) و (صحيح مرسلاً)، فالقول الأول يقال فى الحديث المرسل وسنده إلى التابعى صحيح، والمرسل من جملة الضعيف فى قول جمهور أهل العلم. والقول الثانى يشير إلى أن الحديث اختلف فيه؛ فرواه بعض الرواة مسندًا وراء آخرون مرسلا، والمرسلون أكثر وأحفظ من الذين أسندوه فيقال: "صحيح مرسلا" أى صحيح حال كونه مرسلاً، ومن أسنده فقد، وهم[1].

إن رفع المراسيل والموقوفات قد يكون دليلاً على الاختلاط والوهم فلا يقال حينئذ إن مجموع الطرق يقوى المروى ويجعله صالحًا للحجية. والواقع العملى لنقد المرويات هو الفيصل فى كل هذه الأمور.

٥- معيار ومصطلح الرحلة في طلب العلم (الحديث النبوى):

ربط القرآن الإيمان والمعرفة بالسير فى الأرض، قال تعالى:

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [العنكبوت الآية ١٩، ٢٠].

ويقتضى هذا السيرُ فى الأرض الذى أمر الله به تتبع الجزئيات، ودراسة تكوينها، ودراسة نشأتها، لاستنتاج القوانين والقواعد الكلية التى تبين لهم كيف بدأ الله الخلق، وهذا هو منهج الاستقراء بعينه، ولا يخفى على الباحث فى كتاب الله ما يشتمل عليه هذا الكتاب من دفع إلى اتخاذ طريق الاستقراء – بقسميه التام والناقص– وسيلة

---

(١) ضوابط المعرفة ص١٩١.

إلى تحصيل المعارف. وحين يوجه القرآن إلى دراسة الطبيعة لمعرفة كيف بدأ الله الخلق، فإنه يوجه إلى طريقة الاستقراء بالسير فى الأرض وتتبع دراسة الجزئيات الكونية لتكون هذه الجزئيات هادية لهم إلى معرفة الحقيقة الكلية[1].

والرحلة عند المحدثين لم تكن لدراسة طبيعة الأرض والقشرة الأرضية واكتشاف البلاد، بل كانت لجمع الحديث النبوى، ومقابلة الرواة للحكم عليهم من خلال عدالتهم -أخلاقهم- وضبطهم. وللمزيد من المعرفة الحديثية حيث يستأثر بعضهم بمرويات عن الآخرين نظرًا لرحلات الصحابة إلى الأقاليم للدعوة والإمارة والقضاء ونشر العلم بفروعه فى الأمصار.

قال ابن حبان فى ترجمة عبد الله بن وهب النَّسوى: "وهذا شيخ ليس يعرفه كل إنسان إلا من تتبع حديثه. ولم يكن لنا همة فى رحلتنا إلا تتبع الضعفاء والتنقير عن أنبائهم وكتابة حديثهم للمعرفة والسبر، وقال أيضا: "كلها موضوعة، تتبعت حديثه فكأنه اجتمع مع أحمد بن عبد الله الجويبارى واتفقا على وضع الحديث"[2].

وقال فى ترجمة (أحمد بن العباس بن عيسى بن هارون بن سليمان): ذهبت إليه بالبصرة فى بنى مناف فرأيته يقلب الأخبار ويهم فى الآثار الوهم الفاحش..... لا يحل الاحتجاج به بحال سألته أن يملى على فأملى على أحاديث أكثرها مقلوبة من ذلك..."[3].

ويلاحظ أن للرحلة دورا كبيرًا فى الحكم على الراوى، فهو بمثابة الظاهرة، على الناقد أن يحتك بها مباشرة ليلاحظها بحواسه الخمس ويحكم عليها بما تستحقه.

---

(١) ضوابط المعرفة ص ١٩١.

(٢) المجروحين لابن حبان ٤٢/٢.

(٣) المجروحين ١٥٤/١.

ومن فوائد الرحلة ما جاء فى ترجمة أحمد بن محمد بن الفضل القيسى: "سكن نيسابور فى قرية من قراها خرجت إليه فرأيته فيها واسم القرية (نوكند) فكتبت عنه شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوعة بعضها نسخة عن الثقات.. وإنما ذكرت هذا الشيخ ليعرف اسمه فلا يحتج به مخالف أو موافق على من لم ينعم النظر فى أسباب الحديث، ولا دار المدن والقرى فى جمعه فيبقى لا يعرف علته إذا رأى صحة إسناده، ولعل هذا الشيخ قد وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث"(١).

إنّ فى النص السابق دلالات منها: أن للرحلة دورًا فى الحكم على الراوى حيث يستطيع الناقد من خلالها أن يستقرىء إحصائيا كم مرويات الراوى، وهى تفيد فى إعمال الناقد نظره - خطوة إجرائية عملية- فهى مع إعمال النظر فى أسباب الحديث - أحد خطوات نقد المتن - تجعل الناقد لا يغتر بصحة السند؛ لأنه ربما يضع الراوى على الثقات، وفى هذه الحالة على الناقد الحصيف أن يبرئهم ويلصق التهمة بمن هو أدنى درجة ومرتبة منهم.

إن الرحلة إلى الراوى لمعرفة مروياته هى فى أحيان كثيرة جدًا - الفيصل فى الحكم على الراوى، حكما موضوعيا؛ لأن العدالة- فى أحيان كثيرة - قد لا تكون الفيصل فى الحكم على الراوى قال ابن حبان: أباء بن جعفر النجيرمى... ذهبت يوما إلى بيته للاختبار فأخرج إلى أشياء خرّجها عن أبى حنيفة.. فرأيته قد وضع على أبى حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث لم يحدث بها أبو حنيفة قط، ولا يحل أن يشتغل بروايته"(٢).

---

(١) السابق، ١/١٥٦.

(٢) السابق ١/١٨٥.

والرحلة أيضا أكبر دليل وخير معين على عدم ظلم الراوى بإطلاق الأحكام العامة عليه، دون الأخذ بالتفصيل، قال ابن حبان فى ترجمة (بقية بن الوليد): "اشتبه أمره على شيوخنا.. سمعت أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتى. قال أبو حاتم – ابن حبان– لم يسبه أبو عبد الله رحمه الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمرى إنه موضع الإنكار، وفى دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان فى الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همى شأن بقية فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوحه وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيته ثقة مأمونا؛ ولكنه كان مدلسات سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة وغير ذلك مثل المجاشع بن عمرو والسرى بن عبد الحميد... وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن مالك وأسقط الواهى بينهما فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به... سألت يحيى بن معين عن بقية بن الوليد فقال: ثقة إذا حدث عن المعروفين، ولكن له مشايخ لا يدرى من هم؟[1].

إن التعميم قاد (عبد الحق) الناقد إلى قوله فى غير حديث: بقية لا يحتج به. وقال أبو الحسن بن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح مفسد لعدالته، وقال الذهبى – مدافعا: قلت: نعم والله صح هذا عنه، إنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم،

---

(١) السابق ٢٠٠-٢٠٢.

بل وعن جماعة كبار – فعله – وهذا بلية منهم، ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوزوا على ذلك الشخص الذى يسقطون ذكره بالتدليس، إنه تعمد الكذب. هذا أمثل ما يعتذر به عنهم، ووافق ابن عدى ابن حبان على عدم التعميم؛ فقال: وبقية يخالف فى بعض حديثه الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل[1].

إن الرحلة عند المحدثين أحد الخطوات الإجرائية بالنسبة للرواة والنقاد: الأول يجمع ما ليس فى بلده، والثانى يقيم الرواة بالدليل العملى؛ فالخير ليس كالمعاينة، والرحلة تؤكد بالدليل العملى أن فلانا مقبول الرواية أو غير مقبول، إنها تعلم دقة ملاحظة سلوك الراوى وضبطه والوصف والتقصى فى تسجيل كل ما يتعلق به. قال ابن حبان فى ترجمة "حميد بن على بن هارون القيسى ذهبت إليه يوما وجماعة من أصحابنا لأختبره فدللنا عليه فى بنى قيس فلما أتينا الراوى من البصرة إذا شيخ يظهر الصلاح والخير فسألته أن يملى علينا شيئًا من حفظه فأملى علينا عن عبد الواحد بن غياث عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ الأذان والإقامة مثنى مثنى اللهم فأرشد الأئمة واغفر للمؤذنين". فقلت: زدنا فقال....أن رسول الله ﷺ كان يصلى حتى ترم قدماه.. فأملى علينا أحاديث من هذا الضرب فقمنا وتركناه وعلمت أنه لا يخلو أمره من أحد شيئين إما أن يكون هو الذى يتعمد قلب هذه الأحاديث أو قلبت له فحدث بها، فلا يجوز الاحتجاج به بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات الذين لم يحدثوا بهذه الأحاديث على هذا النحو، وهذا شيخ ليس يعرفه

---

(١) الميزان ١/٣٣٥-٣٣٧ ويستحسن مقارنته بإسماعيل بن عياش الذى يؤخذ بالتفصيل فى مروياته.

كثير أحد، وإنما ذكرته لعله قد يجئ بعدنا من يحتج بشيء من رواية هذا الشيخ، ويوهم المستمعين أنه كان ثقة[1].

ومن خلال النص السابق يتأكد لنا أن علماء الحديث لهم منهج فى (التعليم) حيث تقلب له الأحاديث، فلا يستطع -عقله- وبالتالى ذكاؤه- التمييز بين الصحيح والسقيم، إنهم يعرضون روايته على رواية الثقات التى تخالف مروياته. ويعلم قيمة (الاختبار) كل الذين يعانون دراسة المنهجية وفلسفة العلوم.

ومما يدل على أن الرحلة أحد الطرق العملية لمنهج المحدثين فى نقد المرويات أن ابن حبان عَدَّ شعبة بن الحجاج أفضل من مالك - فى نقد الرواة- فقال "أما شعبة ابن الحجاج فهو أكثر رحلة من مالك فى الحديث، وأكثر جولانا فى طلب السنن، وأكثر تفتيشاً فى الأقطار عن شمائل الأخبار... قلنا لابن عون: مالك لا تحدث عن فلان وقد أدركته؟. قال: أمر أبو بسطام بتركه - يعنى شعبة"[2].

وإذا كان الله سبحانه قد وزع العلم على العلماء، ووزعهم فى أماكن دون أخرى، فإن على الراوى أن يرحل من أجل طلب العلم، قال ابن مهدى: "أئمة الناس فى زمانهم أربعة: حماد بن زيد بالبصرة وسفيان بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعى بالشام"[3].إن علماء الحديث فى رحلتهم أزالوا العقبات والسدود بين الأقطار، وكانوا متحدين ولم تكن هناك حواجز. كانت هناك (عالمية) لا (عولمة).

إن المحدثين نبهوا إلى ما يسمى الآن بالبعثات العلمية- للحصول على الإجازات من الجامعات الأجنبية(*)- فالراوى

---

(١) المجروحين ١/٢٦٤.

(٢) السابق ١/٤٦.

(٣) السابق ص٤٤.

(*) مع الفارق الزمنى والمكانى والثقافى.

يحصل على إجازة من شيخ معين برواية مروياته أو كتبه، وقد عدوا الراوى الذى يروى من الكتب بصيغة التحديث والسماع = عدوه سارقا.

وتجلت أهمية الرحلة فى دراسة طرق التحمل والأداء عندهم؛ فالسماع - ولا يكون إلا بالرحلة أحيانا- مقدم على غيره من طرق التحمل[1]؛ لأن الإملاء والشيخ يسمعهم ويمليهم - أعلى هذه الصور منزلةً؛ لأن الشيخ والتلميذ يكونان معًا أبعد عن الغفلة، وأقرب إلى التحقيق، وتبيين ألفاظ الحديث.

ونجد عكس مدحهم للسماع والرحلة فى (الوجادة) حيث روى الخطيب البغدادى ما يُفهم منه أن كراهة التحديث بما فى الكتب كانت موجودة منذ عهد الصحابة، روى بسنده إلى عمر بن الخطاب، ﷺ أنه قال: إذا وجد أحدكم كتابا فيه علم لم يسمعه من عالم فليدع بإناء فلينقعه فيه حتى يختلط سوداه مع بياضه[2].

وبناء على ما سبق نَهَى وكيعٌ المحدِّثَ أن ينظر فى كتاب لم يسمعه من صاحبه حتى لا يعلق بقلبه منه شئ فيحدث بما لم يسمعه[3].

وقد حكم الإمام أحمد بن حنبل على حفص بن سليمان الأسدى بأنه متروك الحديث بعد علمه أنه أخذ من شعبة كتابًا؛ فلم يرده، وأنه كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويحدث بها من غير سماع[4].

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ٦٩ للقاضى عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، مصر، ط ١٣٨٩هـ- ١٩٧٥م.

(٢) الكفاية ص ٣٥٣ ط الهند.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٧٤٤/٢/١، وانظر أيضا ١٨٣٣/٢/٢، ٦٧٣/٢/١، ١٣٤/١/٣.

إن علماء الحديث عابوا المرويات التى جاءت من طريق الوجادة وجرحوا رواتها أحيانا؛ لأنها تكون عرضة للتحريف وزيادة ما ليس منها، ومن يقرأ مبحث (المصحف) و(المحرف) يعلم مدى أهمية الرحلة فى طلب الحديث[1].

وقد قال المحدثون: لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة، وكانوا يقيسون همة ونشاط وسداد آراء النقاد من خلال الرحلة، حيث نبهوا على أهمية علو الإسناد وقدموه على الإسناد النازل[2].

---

(١) توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٢٣٣ن دكتوراه مطبوعة، الخانجى، ط١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.

(٢) الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى ص٣١٥-٣١٦.

فهرس الموضوعات

ثانيا: معايير الضبط من خلال الرواة المتفق على توثيقهم.. ٧

١- معيار ومصطلح الحفظ ٧

- معيار الحفظ مع العقل..... ٧
- معيار الحفظ مع الفقه..... ١٢
- معيار الحفظ مع الفهم..... ٢٠
- معيار الحفظ مع الذكاء..... ٢٤

٢- معيار ومصطلح ثبات الحفظ ٨٠

٣- معيار ومصطلح الإتقان..... ٨٣

٤- معيار ومصطلح النقد والدراية ٩٢

- الحديث الضعيف ومدى قبوله..... ١٠٢
- العمل بالصحيح فقط..... ١٢٦
- مرويات فضائل القرآن فى ميزان الاعتدال..... ١٣٢
- مرويات التفسير فى ميزان الاعتدال..... ١٤٤
- كتاب إتحاف المسلم دراسة موضوعية وإحصائية..... ١٥٤
- حد الكفاف..... ١٧٥

٥- معيار ومصطلح الرحلة ١٩٦

المؤلف

* د. خيري قدري.

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، أداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطليحة، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

*** صدر له:**

- أربعة مؤلفات لتعليم العربية – للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج٣،٢،١، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

*** تحت الطبع:**

- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توقيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات
دراسات ونقد

هاجس الكتابة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
الوقوف علي الأمية عند عرب الجاهلية	أحمد الأحمدين
الخطابة عند الخوارج	أحمد بدران
مستحيل الكتابة	د. أحمد الدوسري
ضد هدم التاريخ وموت الكتابة	أحمد عزت سليم
في نور آخر (دراسات وإيماءات فى الفن التشكيلى)	إدوار الخراط
التربية السياسية في أدب الأطفال	د. أسماء غريب بيومى
الإعلال عند النحاة واللغويين	د.طاهر قطبى
الاستفهام بين النحو والبلاغة	د.طاهر قطبى
الإضافة أحكامها ودلالتها	د. جميل علوش
مناظرات في اللغة والنحو	د. جميل علوش
الخطاب والقارئ	د. حامد أبو أحمد
دلالات الإشارت الجسمية عند علماء الجرح والتعديل	د.خيري قدرى
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل (ج١، ٢، ٣)	د.خيري قدرى
ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها علي جهوده في توثيق المرويات الأدبية (فى الأدب الجاهلى نموذجا)	د.خيري قدرى
عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات	د.خيري قدرى
حفريات نقدية(دراسات فى نقد النقد العربى المعاصر)	د.سامى سليمان أحمد
آفاق النظرية الأدبية الحديثة	د.السيد إبراهيم
المتخيل الثقافي ونظرية التحليل النفسي المعاصر	د. السيد إبراهيم
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة	د. سمير حجازي
الحياة الصوفية وتقاليدها في الموروث الشعبي العربى	د. عادل الألوسى
الجواهر والأحجار الكريمة في التراث والحضارة العربية	د. عادل الألوسى
البحث عن الوثائق (دراسة في وثائقنا القومية)	د. عادل الألوسى
تعالقات الخطاب (السردية والمقالية)	د.عبد الرحمن عبد السلام محمود
البلد البعيد (دراسات في أدب جوته- شيلر....)	د. عبد الغفار مكاوي
نقد وشعر وقص	د. عدنان الظاهر
الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية (لغة الشارع)	د. عزة عزت
محمد مندور شيخ النقاد	فؤاد قنديل

أدب الطفل العربي بين الواقع والمستقبل	ممدوح القديري
لماذا تكتب المرأة؟	نفيسة الشرقاوى
سلطنة عمان بين التراث والمعاصرة	يوسف الشارونى
أثر الأدب العربي في الأدب الغربي	د. يوسف عز الدين
المشهد القصصي	إدوار الخراط
القصة والحداثة	إدوار الخراط
أنثى النص (مقاربات في الأدب النسوى)	سعد الدين خضر
الصوت والصدي (قراءة في المشهد الإبداعى)	السيد رشاد
إنتاج الدلالة الأدبية	د. صلاح فضل
منهج الواقعية في الإبداع الأدبي	د. صلاح فضل
الإغارة علي الحدود: دراسات في أدب إدوار الخراط	د. ماهر شفيق فريد
قص، يقص: دراسات في القصة والرواية العربية	د. ماهر شفيق فريد
التحليل النفسي للأدب	د. محمد حسن غانم
التشابك الأسلوبي اللغوي في خطاب الليالى	د.محمد نادر
أشكال السرد في القرن الرابع الهجري	د.مصطفى عطيه جمعه
الرواية العربية بين التراث والمعاصرة	مصطفى القذافي
الرواية في زمن الغضب	ممدوح القديري
الرواية العربية: رسوم وقراءات	نبيل سليمان
أوراق في النقد	هيثم يحيى الخواجة
المؤثرات الإسلامية في قصص يوسف الشارونى	مصطفى بيومى
من جراب الحاوي	يوسف الشارونى
في الأدب العماني	يوسف الشارونى
القصة .. تطورًا وتمردًا	يوسف الشارونى
الروائيون الثلاثة	يوسف الشارونى
عبد الله البردوني .. حياته وشعره	د. أحمد عبد الحميد
مزالق الشعراء	د. جميل علوش
من حديث الشعر والشعراء	د. جميل علوش
علي شفا حفرة (اغتراب زكية مال الله)	د. سعيدة خاطر الفارسى
انتحار الأوتاد (اغتراب سعدية مفرح)	د. سعيدة خاطر الفارسى
الأسلوبية والظاهرة الشعرية	د.السيد إبراهيم
الفن والرمز	د.السيد إبراهيم
العلم العروضي لموسيقي الشعر	عباس محمود عامر

الحداثة التموزية(دراسة بنيوية وموضوعية د.عبد الرحمن عبد السلام محمود في شعر أدونيس والسياب وخليل حاوى)

خطاب الجسد في شعر الحداثة د. عبد الناصر هلال

تراجيديا الموت في الشعر العربي د. عبد الناصر هلال

آليات السرد في الشعر العربي المعاصر د.عبد الناصر هلال

الهندسة الصوتية الإيقاعية في النص الشعرى د. مراد مبروك

الشعر السياسي الحديث في العراق د. يوسف عز الدين

المسرح والأسطورة (دراسات فى الظاهرة المسرحية) ادوار الخراط

التراجيديا اليونانية ادوار الخراط

البناء الدرامي في مسرح دورنيمات د. سامية حبيب

الضاحك الباكي (دراسات في المسرح) د. سامية حبيب

الصولجان والقلب (دراسة نقدية لمسرح سعد الله ونوس) د. فاروق أوهان

هبوط وصعود أنكيدو (دراسة وملحمة مسرحية) د. فاروق أوهان

السير الدينية (دراسة مقارنة بين التعازي والجمعة الحزينة) د. فاروق أوهان

التجريب في مسرح السيد حافظ ليلى بن عائشة

دينامية الفعل الدرامي في مسرح السيد حافظ د. مصطفى رمضانى وآخرون

إشكالية التجريب في مسرح السيد حافظ الهواري بن يونس

إشكاليات التأصيل في المسرح هيثم يحيي الخواجة

مسرح الطفل في الكويت محمد زعيمة

حديقة المتعة (تجارب سينمائية عبر العالم) نجاح سفر

سينما الحب والغضب يسري حسين

طقوس الزار محمد مهدي قناوى

الرؤية السينمائية الفكرية بين صلاح أبو سيف ويوسف شاهين محمد حبيش

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز

د. خيرى قدرى

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٣ - من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم



مركز الحضارة العربية

د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٣- من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم

مركز الحضارة العربية

الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

الكاتب: د. خيري قدري أيوب محمود (مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-826-9

الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني: وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيري قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم/ خيري قدري أيوب محمود. - ط١. - الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.
١٠٨ ص؛ ٢١سم
تدمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث - الجرح والتعديل.
أ- العنوان ٢٣٤



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز
على عبد الحميد

مدير المركز
محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية
٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف
ميدان الكيت كات - القاهرة
تليفاكس: 3448368 (00202)
www.alhdara-alarabia.com
E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

الإهداء

إلى

محمد خيري

ومحمود خيري

وأمهما

وأسرتي

وكل من مد يد العون ولو بكلمة طيبة

معايير الجرح والتعديل من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم جرحا وتعديلا

لمعايير الجرح والتعديل أثر كبير فى اختلاف النقاد فى الحكم على الرواة، يرجع هذا الاختلاف إلى أسباب كثيرة – سيتم دراستها هنا–، والحق أن معيار العدالة الدينية كان له دور كبير فى اختلاف النقاد؛ لأنه معيار نسبى يختلف من ناقد إلى ناقد بحسب اعتداله وتشدده وتساهله، وبحسب مدى دقة منهجه فى النقد، وهذا الاختلاف راجع أيضًا إلى ما لا ينفك عنه البشر من حسد وبغضاء ومنافسة. كما أن معايير الضبط لها دور كبير فى الاختلاف فى الحكم على الرواة، فمن النقاد من يرى أن الغلط القليل يجرح به الراوى ويشدد ويعمم الحكم ولا يأخذ بالتفصيل فالوهم والغلط والخطأ درجات؛ لذا فإنه على الناقد المتقن فى نقده أن يراعى كل هذه الأمور ليخرج فى النهاية بالحكم العلمى الدقيق.

والاختلاف منه المحمود (اختلاف التنوع) ومنه المذموم (اختلاف التضاد)، ودورى هنا التمييز بين هذا وذاك، ثم الوصول إلى المتفق عليه والتنظير له، ثم الوقوف على أسباب الاختلاف لمعرفة العلمى منها وغيره.

إن منطقة (الرواة المختلف فيهم) من أصعب المناطق فى هذا العلم، وهى بقدر صعوبتها- من أفضل المناطق ثراء من حيث القواعد والمعايير، إن الراوى المتفق عليه أراح واستراح – سواء

كان الاتفاق بالقبول أو الرد – أما الرواة المختلف فيهم فبقدر ما يجد الباحث صعوبة ليس بعدها صعوبة فى دراستهم، بقدر ما يتعب ويجد؛ فإنه يصل إلى دقائق هذا العلم ويكشف -بقدر تعبه- نسأل الله هذا- ما لا يكتشفه غيره، إنه لن يتم الوصول إلى تعريف علمى ودقيق (للحديث الحسن) أو لفظة (صدوق) و(مصطلح منكر) دون البحث فى أسباب اختلاف النقاد فى الحكم على الرواة.

وقبل الولوج إلى دراسة هذه الظاهرة سوف أقوم بعملية استقصاء لدراسة الظاهرة، للوقوف من خلال الاختلاف على: كيف يكون التشابه والالتقاء والوصول إلى حد مشترك بين البشر وبالتالى الحد والقاسم المشترك بين نقاد المرويات؟

أسباب الاختلاف بين البشر عند علماء النفس

أرجع علماء النفس الاختلاف بين البشر إلى وجود فروق فردية يدرسها فرع من فروع علم النفس النظرى وهو (علم النفس الفارق) Differential Psychology. وهو يهتم بدراسة الفوارق فى الذكاء والشخصية والاستعدادات والمواهب والقدرات الخاصة بين الأفراد أو الجماعات أو السلالاتRaces والأجناس المختلفة. كما يدرس أسباب هذه الفوارق مستندا إلى الحقائق التى يكشف عنها أسس ومبادئ وقوانين علم النفس العام، ويبين لنا هذا المجال كيف يختلف الأفراد، وإلى أى مدى يختلفون؟ سواء كان ذلك فى السمات الجسمية كالطول والوزن أو العقلية كالتفكير والإدراك والاستدلال.. أو الوجدانية كالدوافع والانفعالات. ومن أجل التوصل إلى ذلك استخدم علماء النفس الاختبارات والمقاييس والاستبيانات النفسية المختلفة[1].

---

(١) سيكولوجية التعلم ص٩، إعداد قسم علم النفس التربوى، جامعة عين شمس، ط٢، ١٩٩٧م.

ولابد من الحديث دائمًا عن الفروق الفردية فى مدخل أى دراسة تهتم (بعلم نفس النمو) وهو أحد مجالات علم النفس النظرى[١].

إن مبدأ – الفروق الفردية– يستند على قانون التفرد فى الوجود، فما من شئ فى الوجود مماثل كل المماثلة لشئ آخر، بل إن التفرد هو القانون الأسمى للموجودات جميعا، فلا توجد حبة رمل فى الوجود كله مماثلة كل التماثل لحبة رمل أخرى. وهذا القانون هو الذى يجعل من كل فرد بصمة متفردة غير قابلة للتكرار، وهوية فريدة فى نوعها لا تتكرر[٢].

وهذا التفرد يرجع إلى أن الكائن الحى فى حالة نمو دائم، فالنمو عملية ديناميكية مستمرة لا تعرف التوقف، فالإنسان كائن نمائى، يظل فى حالة من النماء المتواصل منذ أن يكون مجرد نطفة صغيرة فى قرار مكين"[*] إلى أن يبلغ نهاية العمر، وهو صيرورة نمائية يحكمها التغير والنمو المطرد الذى يستوعب كافة جوانب الإنسان الحسية والحركية والانفعالية والعقلية والسلوكية؛ فكل مرحة نمائية تحمل فى داخلها بدايات المرحلة اللاحقة، وفق مسارات تتابع حلقاتها من التغيرات الكمية التى تظل غير محسوسة، إلى أن تبلغ حدا معينا، فيتحول ما هو كمى إلى كيفى متميز[٣].

وتحدث علماء النفس عن الشخصية الدجماطيقية (التسلطية)، ووصفوها بأنها الشخصية التى لا تراعى الاختلاف بين البشر ولا تأخذ بالتفصيل فى قبول الأشياء، حيث وجد روكيتش (١٩٦٠) أن

---

(١) السابق ٥–١٠.

(٢) محاضرات فى علم نفس النمو للدكتور إبراهيم عيد ص١٣٢، ط١٩٩٨م. قسم الصحة النفسية، كلية التربية جامعة عين شمس.

(*) يشير إلى الآية ٢١ من سورة المرسلات: "فجعلناه فى قرار مكين".

(٣) السابق ص١٢٧.

الدجماطيقية تكمن فى البناء المعرفى لدى الإنسان وفى أسلوب تناوله للأفكار والأشياء والموضوعات والمواقف، إنه يحول الأفكار الأكثر تفتحا إلى منظومة مغلقة من الأفكار التى لا تقبل الجدل أو النقاش. والدجماطيقية - كما يشير روكيتش- من حيث (نسق مغلق من المعتقدات) تشير بدورها إلى التسلطية العامة. وهى لا تتوقف عند حدود الظاهرة السياسية أو الإيدلوجية بل تتخطاها إلى كافة مناشط الإنسان الدينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأسرية، وما إلى ذلك من مناشط إنسانية[1].

والدجماطيقية تعنى الجمود العقلى، وضيق الأفق، والتعصب وثنائية التفكير القطعى الذى يصنف الأشياء والأفكار إلى أبيض أو أسود ولا ظلال بينهما ويتسم الدجماطيقى- كما يقول روكيتش- بالاستجابة المتطرفة، فهو إما أن يقبل الشىء قبولا مطلقا أو يرفضه رفضا مطلقا. وبين الرفض والقبول لا توجد لدى الدجماطيقى مساحة مرنة من التفكير تتيح له أن يتقبل أو يختار أو يتعقل، وعداوة الدجماطيقى للمخالفين فى الرأى تؤدى به إلى عرقلة المبادرات الجديدة، وإنكار العقل الناقد[2].

---

(١) السابق ص٣١٨.

(٢) السابق ص٣١٩- ٣٢١.

أسباب اختلاف البشر عند علماء الوراثة والتشريح

يفضل علماء الوراثة أن يكون التباين من خصائص الكائنات المفضلة لإجراء البحوث الوراثية. حيث تعتبر الاختلافات الواضحة أو التعابير المختلفة للصفة المراد دراستها سمة من السمات المهمة فى الكائن الحى المختار لإجراء البحوث الوراثية. وقد توصلوا إلى أن صفة لون العيون فى الإنسان - على سبيل المثال - تتفاوت من اللون البنى الغامق إلى اللون الأزرق الفاتح[١].

وهم فى بحوثهم ودراستهم يقومون بتزويج أبوين يحملان تعابير مختلفة للصفة المراد دراستها، يلى ذلك الرصد الدقيق لكل النتائج عبر عدة أجيال[٢]. ومن خلال التباين بين الكائنات وإجراء التجارب على الكائنات التى تحمل تعابير مختلفة توصلوا إلى أن أسباب الاختلاف بين الكائنات ترجع إلى عاملين أساسيين، هما: عامل الوراثة، وعامل البيئة[٣]. وتوصلوا إلى أن لكل صفة وراثية طريقة توريث تختلف من صفة إلى أخرى[٤]. وداخل الكائن الواحد تختلف أزواج الكروموسومات-التى تحمل الصفات الوراثية- اختلافا كبيرًا فيما بينها من حيث الشكل والحجم[٥]. وتوصلوا من خلال التجارب، وبناء على ما قام به "مِنْدل" من بحوث - إلى أنه تباين الأفراد التى تحمل طرازًا مظهريا معينا تباينا خفيفا فيما بينها

---

(١) مقدمة فى علم الوراثة ص٢ للدكتور الطيب أحمد المصطفى، مكتبة الخانجى مصر، ط١٤١٥٤هـ- ١٩٩٥.

(٢) السابق ص٥.

(٣) السابق ص١١.

(٤) السابق ٨-٩.

(٥) السابق ص١٤.

ويعزى ذلك التباين إلى تحور الصفة المعنية عن طريق التأثيرات البيئية المحيطة[1].

إن الاختلاف بين البشر يرجع إلى العلاقة بين الوراثة (الجينات) وطريقة عمل الإنزيمات، وهى علاقة تعتبر من الاهتمامات الأساسية لعلم الوراثة الحديثة[2]. ولكى يثبتوا أثر البيئة على الوراثة (الجينات) قاموا بإجراء التجارب على التوائم المتماثلة. إن البيئة تتحكم فى الصفات المظهرية للكائنات الحية، فالطول فى كثير من الكائنات الحية كالنبات -على سبيل المثال- تتحكم فيه عوامل وراثية ولكننا نعلم كذلك أن للعوامل البيئية- مثل خصوبة التربة وكمية الماء ودرجة الحرارة وزمن الإضاءة اليومية - تأثيرا على طول النبات. إضافة إلى ذلك، أوضحت كثير من التجارب أن هناك تباينا واضحا فى معدلات الذكاء عند التوائم المتماثلة- ولدا معًا فى بطن واحدة- أى الذين يحملون نفس الطراز الجينى، وتربوا فى بيئات مختلفة، مما يشير إلى أن البيئة لعبت دورًا معتبرًا فى إحداث هذا التباين. وتلخيصا لذلك فإن الطراز الجينى يحدد المدى الذى يمكن أن يشغله الفرد بالنسبة للصفة المعنية، أما البيئة فتحدد موضعا على ذلك المدى، فكلما كانت البيئة معطاءة كان ذلك الموضع أقرب إلى القيم العلوية للمدى. وكلما كانت البيئة قليلة العطاء كان ذلك الموضع أقرب إلى القيم الدنيا لهذا المدى، وبناء على ذلك فإن التفاوت فى صفات مختلفة مثل الطول والوزن ولون العيون والشعر والجلد وغير ذلك من صفات أخرى مثل الذكاء والكرم والغضب يؤثر فيها عاملان

---

(١) السابق ص٣٨.

(٢) السابق ص٤٢.

أساسيان: هما الوراثة والبيئة[1]. وقد نبه الأطباء إلى أهمية الوراثة والبيئة فى التأثير على صفة الذكاء لدى البشر وعكسها مما يؤدى إلى التخلف العقلى. واكتشفوا أن هناك جينا للذكاء وأطلقوا عليه IGF_2R أى مستقبل رقم٢ لعام النمو المشابه للأنسولين والمسئول عن الذكاء للطفل، فى الوقت الذى حذر فيه العالم (بلومين) من أن ذكاء الطفل لا يعتمد فقط على هذا الجزء من الكروموسوم بل إلى عوامل خارجية بيئية أخرى. وتبين أيضا أن نصف التباين فى درجات الذكاء بين طفل وآخر يعتمد على الخبرات البيئية بمعنى أن صفات الإنسان لم تتركز على الجينات فقط بل على صفات مكتسبة تؤثر فى السلوك، وتؤثر الجينات على النصف الآخر من ذكاء الطفل، ووصف العلماء هذا الجين بالجين المتألق الأنيق المثالى وهو يشبه إلى حد كبير هرمون الأنسولين[2]. وتحت عنوان (وراثة السلوك) تحدث علماء الوراثة عن كون الصفات السلوكية لأى حيوان تتكشف تحت تأثيرات متشابكة تماما للوراثة والبيئة، حيث يعين DNA فى (الجينوم) الإمكانيات الفسيولوجية والتركيبية والسلوكية للفرد، وتهتم الوراثة السلوكية بتأثيرات التركيب الوراثى على السلوك وبدور الاختلافات الوراثية وما تلعبه فى تعيين الاختلافات السلوكية فى العشيرة. وقد أخذ البيولوجيون وعلماء النفس بوجهة النظر القائلة بأثر كل من الوراثة والبيئة على كل الطرز السلوكية[3].

---

(١) السابق ص١١٠.

(٢) مجلة طبيبك الخاص ص٧٦، بحث أعده د. ألبير عازر، السنة ٣٠ العدد ٣٥٦ أغسطس: ١٩٩٨م.

(٣) وراثة السلوك (مبادئ علم الوراثة) ص٨١٦، تأليف إلدون ج. جاردنر وبيتر سنستاذ، ترجمة د. أحمد شوقى حسن شوقى وآخرين، ومراجعة د. السيد حسن حسانين/ ط٧، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م.

وتحدثوا عن علاقة التنوع بالتوازن فقالوا: ومن ناحية أخرى فبدون قدر معين من عدم النظام أو الحرية، تفتقد أوجه القوة الكائنة فى التنوع، ولذلك فالتوازن الديناميكى بين النظام يعد حالة صحية فى العشائر الحية[١].

ونبهوا إلى أن هناك عوامل عديدة تؤثر على السلوك حيث إن الحجم وبساط الجهاز العصبى، والقدرة على الطفور -حدوث طفرة- وفترة الجيل، والاستجابة للطرق الثقافية، والصفات السلوكية المعروفة والقدرة على الملاحظة- تؤثر على توارث السلوك وكذلك يؤثر عليه المتطلبات الثقافية والصفات السلوكية البسيطة[٢]. كما أن للضوء والحرارة واختلاف وقت النهار تأثيرًا على السلوك البشرى[٣]. أيضا للسلوك جينات فى مناطق خاصة من الكروموسومات (حاملات الجينات الوراثية)[٤]. كذلك للانتماء الجغرافى (الاستجابة للجاذبية) تأثير على الصفات السلوكية[٥]. وقد كان المحدّثون على وعى بأن الرواة يتفاوتون فى الحفظ والفهم لذلك جعلوهم فى مراتب للتعديل وأخرى للجرح، وقد نبه الإمام مسلم إلى هذا التباين فقال: "وبعد فإن الناس متباينون فى حفظهم لما يحفظون، وفى نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقى لما يلزمه توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره. ومنهم من همته حفظ متون الأحاديث دون

---

(١) السابق ص٨٢٩.
(٢) السابق ص٩٢٠.
(٣) السابق ص ٩٢٢.
(٤) السابق ص٨٢٣.
(٥) السابق : نفسه.

أسانيدها، يتهاون بحفظ الأثر... ومع ما ذكرت لك من منازلهم فى الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضيين إلى زماننا هذا إن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل إلا والغلط والسهو ممكن فى حفظه ونقله"[1]. وقال فى موضع آخر: "وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم فى درجات الحفاظ من وعاة العلم ونقال الأخبار والسنن والآثار، ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنازلهم فى الحفظ وبأسبابه"[2]. وكلام الإمام مسلم يشمل الرواة والنقاد؛ لأنهم بشر يتفاوتون من الرواية والنقد. وقد جاء فى ترجمة هشام ابن حسان أبى عبد الله القردوسى قول الذهبى: "ثقة، إمام كبير الشأن، وروى ابن عدى لشعبة قوله: لو حابيت أحدًا لحابيت هشام بن حسان، كان ختنى، ولم يكن يحفظ. وفى رواية أخرى عن شعبة: "عليك بحجاج ومحمد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم علىّ عند البصريين فى خالد وهشام" والرجل- روى له الستة فهو متفق على توثيقه والاحتجاج به، وقال الذهبى: "قلت : هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم فى الخطأ فى اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالد الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك يا شعبة إنك ترى الإرجاء نسأل الله التوبة[3]. يظهر من خلال هذه الترجمة أن الناقد بشر يجتهد فيصيب أو يخطئ والبشر متفاوتون ومختلفون.

---

(١) الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم، ص٢٠، مكتبة الإيمان، الإسكندرية، مصر. د.ت.

(٢) ص٣٦.

(٣) الميزان ٤/٢٩٥.

الاختلاف في توثيق وتضعيف الرواة في كتب الدراية والجرح والتعديل:-

نبه علماء الحديث إلى ظاهرة الاختلاف فى تضعيف الرواة فى كتبهم التطبيقية (الجرح والتعديل) ومباحث الدراية (الكتب النظرية)؛ قال أبو عيسى الترمذى: "وقد اختلف الأئمة من أهل العلم فى تضعيف الرجال كما اختلفوا فى سوى ذلك من العلم، ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكى وعبد الملك بن أبى سليمان وحكيم بن جبير وترك الرواية عنهم. ثم حدث شعبة عمن دون هؤلاء فى الحفظ وفى العدالة، حدث عن جابر الجعفى، وإبراهيم بن مسلم الهجرى، ومحمد بن عبيد الله العرزمى، وغير واحد ممن يضعفون فى الحديث[1]. ثم ذكر الأمثلة التطبيقية والأقسام الرئيسية والأنواع لها، حيث ذكر أن "رواة الحديث أربعة أقسام:

- من هو متهم بالكذب. ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه. وهذان القسمان متروكان. ومن هو صادق ويغلط أحيانا، وهذا القسم هو المحتج بحديثه- ومن هو صادق ويخطئ كثيرا ويهم... وبعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أى هذه الأقسام هو - فمنهم من يختلف فيه، هل هو متهم بالكذب، أم لا؟ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غاب على حديثه الغلط أم لا؟ -منهم من يختلف فيه هل هو من كثر غلطه وفحش، أم ممن قل خطؤه وندر؟ وقد ذكر الترمذى هنا بعض من اختلف فى ترك حديثه، وفى الرواية عنه، ونحن نذكر أمثلة هذه الأقسام الثلاثة التى ذكرناها[2].

---

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب الحنبلى: ٥٥٨/٢ دراسة وتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار الأردن، الزرقاء، ط١ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

(٢) السابق ٥٦٠/٢.

ومثل للقسم الأول بعكرمة مولى ابن عباس ومحمد بن إسحاق[1]، ومثل للقسم الثانى بعبد الله بن محمد بن عقيل، وعاصم بن عبيد الله العمرى[2]. ومثل للقسم الثالث بحكيم بن جبير[3]، وعبد الملك بن أبى سليمان العرزمى[4]. وغيرهم[5]. وضرب الأمثلة خير دليل على ما قاله ابن رجب نظريًا، أما الجانب التطبيقى فقال: "أبو الزبير المكى... وقد اختلف العلماء فيه. قال المروزى: سألت أبا عبد الله يعنى أحمد ابن حنبل، عن أبى الزبير، فقال : قد روى عنه قوم واحتملوه، روى عنه أيوب وغيره، إلا أن شعبة لم يحدث عنه. قلت: هو لين الحديث، فكأنه لينه، قلت: هو أحب إليك، أو أبو نضرة؟ قال: أبو نضرة أحب إلى. انتهى. وتكلم فيه أيوب أيضا. قال ابن المدينى: حدثنا سفيان، ثنا أيوب ثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير، يغمزه، كذا أخرجه العقيلى من طريق البخارى عن على، وهذا خلاف ما فسر به الترمذى أنه عنى حفظه وإتقانه... ثم قال رجب: وقد وثقه ابن معين. وقال أحمد فى رواية ابن هانئ: هو حجة أحتج به. وقال يعلى بن عطاء المكى ثنا أبو الزبير المكى أكمل الناس عقلاً وأحفظه. وقال ابن عدى كفى بأبى الزبير صدقا أن يحدث عنه مالك؛ فإن مالكا لا يحدث إلا عن ثقة ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عنه، إلا وقد كتب عنه، وهو فى نفسه ثقة صدوقة، لا بأس به. انتهى. خرج حديثه مسلم، وخرج له البخارى مقرونًا"[6]. لقد رأى شعبة شيئا واعتبره جرحا وهو عند غيره ليس بجارح، قال ابن رجب: "وأما أبو الزبير، محمد ابن

---

(١) السابق: ٢/٥٦١، ٦٣٥.
(٢) السابق٢/٥٦٤.
(٣) السابق ٢/٥٦٥.
(٤) السابق ٢/٥٦٧.
(٥) السابق ما بعد ص٥٧٠.
(٦) السابق ٢/٥٧١٤-٥٧٣.

مسلم بن تدرس المكى؛ فإن شعبة ترك حديثه واعتل بأنه رآه لا يحسن يصلى؛ وبأنه رآه يزيد ويسترجع فى الوزن؛ وبأن رجلاً أغضبه فافترى عليه وهو حاضر"[1].

ويستخلص من ترجمة أبى الزبير أن الاختلاف فيما هو جارح وما ليس بجارح عند المحدثين كان له أثر فى حكمهم على الرواة جرحا وتعديلا.

وأشار الذهبى إلى اختلاف المحدثين فقال: "ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها؛ فأنا على إياس من ذلك؛ فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه. وهذا حق فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق"[2].

وسبب هذا الاختلاف – وهو اختلاف محمود كما سيأتى – فى الحكم، وهو يتعلق بمناهج النقاد، أن الظاهرة نفسها– المحكوم عليها– المنقودة – تتفاوت ولها درجات؛ قال الذهبى: "فللرواة صفات تقتضى قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كالتيقظ والحفظ والإتقان، فوجود الدرجة العليا، لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق، فصح أن يقال حسن باعتبار الدنيا، صحيح باعتبار العليا، ويلزم على ذلك أن يكون كل صحيح حسنا.. فأعلى مراتب الحسن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده... ثم بعد

---

(١) الموقظة ص٢٨-٢٩.

(٢) الموقظة ص٢٨-٢٩.

ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة، وخُصيَف، ودراج أبى السمح، وخلق سواهم"[1].

إن كل اختلاف فى طبيعة الظاهرة لابد وأن يوازيه اختلاف فى المعالجة – المنهج – وهذا هو الاختلاف المحمود، ولابد أن يقابله اختلاف فى الأدوات الإجرائية وهو الأخذ بالتفصيل.. وهذا هو الاختلاف الذى تحدث عنه الذهبى، أما المقصود بالاختلاف المذموم، فهو الاختلاف الراجع إلى الجرح – جرح العدالة- الذى سببه الحسد والهوى وكلام الأقران، وينضم إليه الجرح – جرح الضبط – الراجع إلى تعميم الخطأ النادر وإطلاق جرح الراوى. قال الذهبى منبها إلى الاختلاف المذموم الراجع إلى التعنت (من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين... ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوى أيضًا[2].

إنه هنا يريد أن يقول إن بعض الرواة أثبت الواقع العملى أنهم ثقات عند الشيخين، لكن بعض الرواة ممن أخرجا لهم، تكلم فيهم البعض تعنتا فالمتعنت جرحه مردود، واختلافه قبيح لابد من إعمال قواعد الجرح والتعديل وقبول المفسر ورد ما عداه؛ لابد من الترجيح هنا بين اختلاف مردود واختلاف محمود. إن الاختلاف المحمود سوف يكون اختلافا فى الكم هذا ثقة وهذا (صدوق) وكلاهما محتج به أقصى درجة له الاحتجاج وأقل درجة هى الاحتجاج فكلاهما يحتج به بشرط معرفة أوهام الأول ومعرفة علة

---

(١) السابق ص ٣٢-٣٣.

(٢) الموقظة ص٨٠.

حديثه، والثانى يختبر مدى صدق كلام الناقد فيه – للوصول إلى الحكم المنصف.

وألح على فكرة الاختلاف والتردد فقال: "ومن خرج له البخارى أو مسلم فى الشواهد والمتابعات، ففيهم من فى حفظه شئ، وفى توثيقه تردد. فكل من خرج له فى الصحيحين" فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بَيّن"(١).

إنه يشير إلى الاختلاف فى قوله (تردد) ويشير إلى الحل فى الاختلاف، وهو الرجوع إلى البراهين والأدلة للترجيح والوصول إلى الرأى الأصوب.

ونبه إلى أهمية الاختلاف المحمود؛ لأن له وظيفة لا يعرفها أفضل معرفة إلا علماء أصول الفقه، فهم يستخدمون هذه الاختلافات فى الترجيح بين الروايات؛ قال الذهبى: (نعم، الصحيح مراتب، والثقات طبقات، وليس من وثق مطلقا كمن تكلم فيه، وليس من تكلم فى سوء حفظه واجتهاده فى الطلب، كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه. فالترجيح يدخل عند تعارض الروايات"(*). وقد لخص الذهبى كل الاختلافات فى الحكم على الرواة فى عبارة حروفها معدودة لكنها تستحق أن تكتب بماء الذهب – عند المنصفين من المشتغلين بهذا العلم – قال : "ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدًا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع

---

(١) السابق ص٨٠.

(*) السابق ص٨١.

اختلافهم فى مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده. وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه فى نقده، فله أجر واحد، والله الموفق"[1].

ونقل الذهبى عن يزيد بن زريع: سمعت ابن أبى عروبة يقول: من لم يسمع الاختلاف فلا تعده عالمًا"[2].

وقال ابن خراش فى (على بن عثمان اللاحقى): "فيه اختلاف"[3]. ونبه البخارى إلى هذه الظاهرة فقال فى (بهز بن حكيم) : (يختلفون فيه) وقال ابن عدى فى نفس الترجمة: (لم أر له حديثا منكرًا، ولم أر أحدًا من الثقات يختلف فى الرواية عنه[4]. وقال البخارى أيضًا: "عمرو بن هانئ.. يختلفون فيه"[5]. وقال أبو عمرو ابن عبد البر فى ترجمة (عبد الكريم بن أبى المخارق): "بصرى لا يختلفون فى ضعفه"[6].

وقال أبو الحسن بن القطان فى ترجمة (زكريا بن يحيى بن داود): "مختلف فيه فى الحديث. وثقه قوم وضعفه آخرون"[7].

ونبه الدار قطنى أيضا إليها فقال فى (الحارث بن محمد بن أبى أسامة التميمى)، صاحب المسند: "قد اختلف فيه، وهو عندى صدوق"[8].

---

(١) الموقظة ص٨٤.
(٢) الميزان ١٥٢/٢.
(٣) السابق ١٤٤/٣.
(٤) السابق٣٥٣/٢.
(٥) السابق٢٩١/٣ وانظر أيضا ٣٥٣/١.
(٦) السابق ٤٦٤/٢.
(٧) السابق ٧٩/٢، ٦٧٧ وأيضا ترجمة (عبد الواحد بن نافع الكلاعى).
(٨) السابق ٤٤٢/١ وانظر أيضا السابق ١١٢/١، ٣٦٦/٣.

وتحدث الخطيب البغدادى عن الاختلاف فى كتابه "الكفاية"، مرجعا هذا الاختلاف إلى الاختلاف فى أسباب الجرح التى تختلف من ناقد لآخر، وهو هنا يشير إلى حل من الحلول التى على الناقد أن يراعيها تجاه هذه الظاهرة، فينظر إلى الجرح المفسر من غيره وقواعد الجرح ليسهل عليه الترجيح بين الآراء، قال الخطيب: "سمعت القاضى أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرى يقول: لا يقبل الجرح إلا مفسرًا.. وإنما كان كذلك؛ لأن الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلا بد من ذكر سببه لينظر هل هو فسق أم لا؟ وكذلك قال أصحابنا إذا شهد رجلان بأن هذا الماء نجس لم تقبل شهادتها حتى يتبينا سبب النجاسة؛ فإن الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفى نجاسة الواقع فيه. قلت: وهذا القول هو الصواب عندنا"(١).

وقال الحاكم منبها إلى اختلاف النقاد: "وقد اختلف أئمة الحديث فى أصح الأسانيد"(٢). وقال فى مبحث المرسل: "النوع الثامن من هذا العلم: معرفة المراسيل المختلف فى الاحتجاج بها، وهذا نوع من علم الحديث صعب قلّ ما يهتدى إليه إلا المتبحر فى هذا العلم. فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا فى أن الحديث المرسل هو الذى يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعى فيقول التابعى: قال رسول الله ﷺ"(٣).

---

(١) الكفاية ص ١٧٩ وانظر حديثا آخر عن (اختلاف الناس فى تزكية المزكى لمن زكاه) فى ص١٦٥.

(٢) معرفة علوم الحديث ص٥٣.

(٣) السابق ص٢٥.

وقال ابن حبان فى ترجمة (عبد الله بن عبد الله بن أويس): "وكان يحيى ابن معين يوثقه مرة ويضعفه أخرى"[1]. وقال فى ترجمة (داود بن الزبرقان): "اختلف فيه الشيخان أما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهاه"[2].

وقال ابن الصلاح منبها ومشيرًا إلى أسباب اختلاف المحدثين - بعد أن عرف الحديث الصحيح -: "فهذا هو الحديث الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث. وقد يختلف فى صحة بعض الأحاديث لاختلافهم فى وجود هذه الأوصاف فيها، أو لاختلاف فى اشتراط بعض هذه الأوصاف كما فى المرسل"[3].

وهو هنا ينبه إلى ما لم يوجد -فيما أعلم- عند غيره من المحدثين وهو أن سبب الاختلاف يرجع إلى (تفاوت الظاهرة المدروسة) فيما تعطيه من بيانات للناقد، ثم تفاوت النقاد أنفسهم فى شروطهم، أى أن الدارس الحصيف عليه أن ينظر إلى المروى (سندًا ومتنا) ثم ينظر فى منهج الناقد للوصول إلى الرأى الراجح. يدل على الشق الأول قوله فى نفس الصفحة: "ثم أن درجات الصحيح تتفاوت فى القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة - الاتصال وعدالة الرواة وضبطهم وعدم الشذوذ وعدم العلة - التى تبنى عليها الصحة.

وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى إحصاؤها على العاد الحاصر ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق. على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا

---

(١) المجروحين ٢/٢٤.

(٢) السابق ١/٢٩٢.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٨ (ط مكتبة المتنبى/ مصر).

غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم"[1]. وأضيف إلى هذا النص أنه ينبغى النظر إلى مناهج النقاد من حيث الاعتدال والتشدد والتساهل. وبهذا نكون قد وقفنا على محورى اختلاف المحدثين التى ترجع إلى (المدروس) ثم (الدارس).

ونبه ابن الجوزى إلى الاختلاف فقال فى ترجمة (زكريا بن يحيى بن عُمارة) الذى روى له أبو داود والنسائى وابن ماجه، قال: "اختلف فى الاحتجاج به"[2].

ونبه الذهبى فى مواطن كثيرة إلى هذه الظاهرة فقال فى كتابه "الكاشف": عتبة ابن أبى حكيم.. مختلف فى توثيقه"[3].

وقال فى سير النبلاء: "... أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد"[4].

وقال فى الميزان فى ترجمة (محمد بن قيس الأسدى) الذى روى له مسلم وأبو داود والنسائى: "مختلف فيه... وهو إلى الاحتجاج أقرب حديثه حسن"[5]. وقال فى المغيرة بن أبى بردة: "وثق بخلف"[6].

وتحدث عن اختلاف النقاد فى الحكم على الأحاديث مثلما تحدث عن اختلافهم فى الحكم على الرواة فقال: "جعفر بن سليمان الضبعى.. وهو صدوق فى نفسه. وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر، واختلف فى الاحتجاج بها"[7].

---

(١) السابق : نفسه

(٢) الميزان ٢/٧٥

(٣) الكاشف٢/٢٤٤ وانظر أيضا ٢/٣٨٠، ٣٨

(٤) ١٤/٢٣٩

(٥) الميزان٤/١٦.

(٦) السابق ٤/١٥٩، ٤/٤٩.

(٧) السابق ١/٤١٠ وانظر أيضا ٣/١٢٧.

ونبه إلى الاختلاف فى الاحتجاج برواية الرافضة، وقال: "اختلف الناس فى الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال... المنع مطلقا إلا فيمن يكذب ويضع. الثالث. التفصيل، فتقبل رواية الرافضى الصدوق العارف بما يحدث...[1].

كما أن الذهبى يشير إلى نقطة مهمة جدًا ينبغى الاهتمام بها، وهى أن الاختلاف فى الحكم على الأحاديث والرواة اجتهادى يختلف من ناقد إلى آخر، نعم نحن معه إذا كان الاختلاف اختلاف تنوع يقع فى نفس المرتبة، أو فى نفس درجة الاحتجاج، أما أن يوثقه أحدهم ويكذبه الآخر بسبب حسد أو ما لا ينفعك عنه البشر فلسنا معه. إنه مثلما نبه إلى أن الاختلاف فى الحكم على الأحاديث يرجع إلى اختلاف اجتهادهم- نبه أيضا إلى هذا الأمر فى الحكم على الرواة، قال فى ترجمة (منكدر بن محمد بن المنكدر): "اختلف اجتهاد يحيى وأحمد فى تضعيفه وتقويته[2].

أسباب اختلاف النقاد الراجعة إلى اختلاف مناهجهم

لعلماء الجرح والتعديل أساليب وطرق فى الكلام على الرواة ويستحيل دراسة أسباب اختلافهم فى الحكم على الرواة دون دراسة هذه الأساليب.

من علماء الجرح والتعديل من هو معاصر للراوى، ومنهم المتأخر عنه، ومنهم من يستقرىء ويستقصى كل مرويات الراوى- قدر استطاعته- ثم يحكم عليه، ومنهم من يحكم عليه من خلال حديث واحد وقف عليه.

---

(١) الميزان ١/٢٧ وللمزيد انظر ٣/٥٧١ من الميزان، ٢/٢٢٥.
(٢) السابق ٤/١٩٠-١٩١، وانظر أيضا ٤/١٨٠.

ذكر المعلمى فى كتابه (التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من أباطيل): "وينبغى أن يعلم أن كلام المحدث فى الراوى يكون على وجهين: الأول: أن يُسأل عنه فيجيل فكره فى حاله فى نفسه وروايته ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به - يعنى أن يقول: فلان ثقة أو ضعيف أو كذاب مثلاً - الثانى: أن يستقر فى نفسه هذا المعنى ثم يتكلم فى ذاك الراوى بسبب النظر فى حديث خاص من روايته، فالأول: هو الحكم المطلق الذى لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد، وأما الثانى: فإنه كثيرا ما ينحو به نحو الراوى فى ذاك الحديث، فإذا كان المحدث يرى أن الحكم فى الراوى أنه (صدوق كثير الوهم) ثم تكلم فى صدد حديث من روايته فى صدد حديث آخر وهكذا، فإنه كثيرًا ما يتراءى اختلاف ما بين كلماته، فمن هذا أن الحجاج بن أرطأة عند الدارقطنى (صدوق يخطئ)، فلا يحتج بما ينفرد به، واختلفت كلماته فيه فى (السنن) فذكره فى صدد حديث وافق فيه جماعة من الثقات فعده الدارقطنى فى جملة الثقات الحفاظ، وذكره فى صدد حديث أخطأ فيه وخالف مسعرا وشريكا وقال الدارقطنى: حجاج ضعيف، وذكره فى مواضع أُخر فأكثر ما يقول: (لا يحتج به) قال: وعلى هذا ينزل كلامه فى ابن أبى ليلى، ثم ذكر أمثلةً تدل على أن الدارقطنى كان يرفع من حال ابن أبى ليلى إذا روى حديثا مستقيما وافقه عليه غيره، وكان يحط عليه إذا خالف الثقات[1]. ولا يخفى هنا أن أحد أسباب اختلافهم الإطلاق دون تقييد، والتعميم دون تخصيص وعدم فهم أحكامهم من -قبل البعض- فى سياقاتها

---

(١) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ٥٣١ - ٥٣٢ لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية، ط ١٤١١هـ - ١٩٩١، مصر.

وظروفها وملابساتها. ومن أساليبهم فى الجرح (تحميض الوجه[*] أو تكليح الوجه[**]).

ومثال من ذُكرت فيه (ميمون أبو عبد الله البصرى الكندى). قال ابن المدينى: "سألت يحيى بن سعيد عن ميمون الكندى، فحمض وجهه"[1]. ومثال من كلح النقاد وجوههم عند ذكره. (عمرو بن عثمان بن سيار الكلابى). قال البرذعى: "ذكرت لأبى زرعة: عمرو بن عثمان الكلابى؟ فكلح وجهه، وأساء الثناء عليه"[2]. و (عبد الله ابن نافع بن أبى نافع الصائغ المخزومى مولاهم أبو محمد المدنى" قال البرذعى: "ذكرت أصحاب مالك، فذكرت عبد الله بن نافع الصائغ، فكلح وجهه"[3].

وقال يسأل الناقد عن الراوى فيربط بين اسمه أو لقبه والحكم عليه تعديلاً وتجريحا. ومثاله ما قاله الشافعى: "الحديث عن حرام بن عثمان حرام"[4]. وقال الشافعى أيضًا فى محمد بن عبد الرحمن أبى جابر البياضى: "من حدث عن أبى جابر البياضى بيض الله تعالى عينيه". وعلق ابن أبى حاتم على قوله فقال: "أراد بذلك تغليظا على من يكذب على رسول الله ﷺ "[5].

(*) تحميض الوجه يكون بجمع سريرته وتجعيدها مع تغوير العينين وشد الوجنتين، وهو كناية عن عدم الرضا، وهو دون تكليح الوجه، وكلاهما جرح شديد انظر ص ٢٧ من الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل للدكتور يوسف محمد صديق، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط١ (١٤١٠ - هـ - ١٩٩٠م).

(**) إذا انضم إلى التحميض الغضب والتكشير عبر عنها النقاد بالتكليح، فيقال: كلح وجهه (السابق: نفسه).

(١) تهذيب التهذيب ٣٩٣/١٠.

(٢) الشرح والتعليل ص٢٨.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الجرح والتعديل ٢٨٢/٣.

(٥) الجرح والتعديل ٣٢٥/٧، ولسان الميزان ٢٤٤/٥.

وقال الشافعي: "مجالد هو مجالد" وورد بلفظ (مجالد يجلد) [1].

وقول أحمد فى ثابت البنانى: "ثابت ثَبْتٌ فى الحديث"[2]. وقال الذهبى فى الميزان: "ثابت ثابت كاسمه"[3]. وقال الثورى للمعافى بن عمران: "أنت معافى كاسمك"[4]. ونقل الذهبى فى تذكرة الحفاظ عن الصعلوكى أبى سهل قال فى (السراج محمد بن إسحاق الثقفى): "كنا نقول السراج كالسراج"[5].

ومن أساليبهم فى الجرح والتعديل، أن يحكموا على الراوى حكما معلقًا بغيره، كأن يقرنوه به، قال ابن حجر: "وينبغى أن يتأمل أيضًا أقوال المزكين ومخارجها فقد يقول العدل: (فلان ثقة) لا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، وقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط فى حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول فى فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله فى التوسط، فمن ذلك أن الدورى قال عن ابن معين: أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذى أيهما أحب إليك؟ فقال: "ابن إسحاق ثقة"، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده، فقال: "صدوق ليس بحجة"، ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال : " عقيل لا بأس به"، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح؟ فقال: "عقيل ثقة متقن"، وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من

---

(١) الكامل ٦/٢٤١٥-٢٤١٦.
(٢) سير النبلاء ٥/٢٢١.
(٣) الميزان ١/٣٦٣.
(٤) تهذيب التهذيب ١٠/٢٠٠.
(٥) تذكرة الحفاظ ٢/٧٣٣.

اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلا فى وقت وجرحه فى آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير فى الجرح يعنى لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها ما لعله يخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه والله الموفق"[١].

وانعكس منهجهم هذا على ألفاظ الجرح والتعديل، جاء فى ترجمة (وضاح أبى عوانة مولى يزيد بن عطاء". قال يحيى بن سعيد القطان: "كان صحيح الكتاب كثير العجم والنقط كان ثبتا، وأبو عوانة فى جميع حاله أصح حديثا عندنا من هُشيم[٢]. وجاء فى تاريخ بغداد، فى ترجمة (يعقوب بن محمد بن عيسى الزهرى المدينى قال يحيى: "صدوق ولكن لا يبالى عمن حدث"، وقال مرة: "أحاديثه تشبه أحاديث الواقدى محمد ابن عمر"- يعنى تركوا حديثه-، وقال محمد بن أحمد الفقيه: (سئل عنه صالح بن محمد فقال: "حديثه يشبه حديث الواقدى" - كأنه يضعفه[٣]. ومعلوم أنّ التشبيه لا يلزم منه المثلية فى كل شئ.

ومن أساليبهم فى الجرح (تحريك اليد)، يقصد الناقد أنه ضعيف، ويستعمل النقاد هذا الأسلوب من الجرح فى جرح الضعفاء المعروفين بشيء من الفضل والمروءة، من باب كسو الجرح ألطفه، فلا ينطقون ويكتفون بالإشارة[٤]. نقل ابن حجر فى هدى السارى: "قال المزنى سألت أحمد عن زيد بن أبى أنيسة

---

(١) مقدمة لسان الميزان ١٧/١.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٤٠/٩ وقارن بشفاء العليل ص٣٩٤.

(٣) تاريخ بغداد ٢٧٠/١٤.

(٤) السابق ص٢٦.

الجزرى فحرك يده"[1]. و "سعيد بن سنان أبو مهدى الكندى" قال ابن أبى حاتم: "سألت أبا زرعة عنه: فأومأ بيده – أنه يضعفه"[2].

وقد يسأل أحدهم عن الراوى فيحرك رأسه: أى لا يؤخذ عنه، ومعناها تضعيف الراوى جدًا وأنه يُهمل وتُترك الرواية عنه، إلا أنه ليس بكذاب. روى الخطيب بسنده عن عبد الله بن على بن المدينى أنه قال: سئل أبى عن سويد الأنبارى–سويد ابن سعيد بن سهل الهروى–: "فحرك رأسه وقال: ليس بشئ[3]. وقال على بن المدينى: "ذكرنا ليحيى بن سعيد القطان–القاسمَ بن عوف الشيبانى فقال: قال شعبة: دخلت عليه –وحرك يحيى رأسه. قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحيد، فقلت: ضعفه فى الحديث؟ قال: لو لم يضعفه لروى عنه"[4].

ومن أساليبهم (الإيماء) بالأعضاء كالرأس، واليد، والعين، والحاجب. قال ابن أبى حاتم سمعت أبا زرعة يقول: "ما أعلم أنى حدثت عن سلم بن سالم البلخى إلا أظنه مرة. قال ابن أبى حاتم، قلت: كيف كان فى الحديث؟ قال: لا يكتب حديثه كان مرجئا، وكان لا – وأومأ بيده إلى فيه– يعنى لا يصدق"[5]. وقال البرذعى قلت لأبى زرعة: رباح بن عبيد الله؟ فقال: كان أحمد بن حنبل يقول: وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه – أى أنه كذاب– القائل: "أى أنه كذاب" هو البرذعى. ثم قال لى أبو زرعة: منكر الحديث،

---

(١) هدى الساري ص ٤٠٤.
(٢) الجرح والتعديل٢/١/٢٨.
(٣) تهذيب التهذيب ٤/٢٧٣.
(٤) السابق ٨/٣٢٦ والميزان ٣/٣٧٦.
(٥) ميزان الاعتدال ٢/١٨٥.

يحدث عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة: " بئس الشعب جياد" لا أصل له عندى"[1].

وقد يُسأل عن الراوى فيضحك، سئل أحمد بن صالح عن (عيسى بن ميناء) فضحك، وقال: تكتبون عن كل أحد؟[2].

- وقد يسأل أحدهم عن الرجل فينفض يده، وهذه الحركة أكثر ما تكون فى الجرح الشديد ففى ترجمة "إبراهيم بن محمد بن عرعرة" تكلم فيه أحمد وجرحه جدًا، ولما ذُكر له حديث رواه تغير وجهه ونفض يده وأفحش القول فيه"[3].

وقد يسأل أحدهم عن الراوى فيصرف وجهه أو يلتفت أو يقوم من المجلس ولا يجيب أو يدخل عليه الشيخ الضعيف أو يدخل هو عند الشيخ الضعيف فيظهر فى مجلسه أنه نائم أو يختفى أو يغطى رأسه كى لا يتكلم فيه لوجوده عند ذلك الشيخ الضعيف، أو كيلا يُظن أن الشيخ حاله قوية كما كان أيوب السختيانى إذا قعد إلى عمرو بن شعيب غطى رأسه، قال الذهبى: "يعنى حياء من الناس"[4].

والظاهر هنا التشبيه من حيث القوة والضعف. وهناك حالات أخرى منها: أن بعض الرواة لسوء حفظه واضطرابه قد يحدث بحديث أحد المشايخ، ويعزوه إلى شيخ آخر، فإذا سمع ذلك أحد الأئمة الذين يعرفون الراوى وما روى، قال: "هذا يشبه حديث فلان وليس من حديث فلان". وهل يقولون ذلك فيمن سرق حديث شيخ، وسمى شيخا آخر؟ محتمل، وقد يقولون ذلك فى بعض أحاديث

---

(١) الشرح والتعليل ص٢٢.

(٢) المغنى للذهبى ٥٠٢/٢.

(٣) الميزان ١٥٧/١ شفاء العليل ص٥٣٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٩/٥، شفاء العليل ص٥٣٦.

الحفاظ الذين يعلق بأذهانهم أحاديث بعض الرواة المذاكرين لهم أثناء المذاكرة[1]. مع ملاحظة أنهم قد يقولون: "فلان يشبه حديثه حديث الصالحين". وهذا ظاهره مدح، وحقيقته الذم؛ لأن الصالحين – من غير العلماء الأثبات– تشغلهم العبادة عن الضبط والإتقان، فيكثر فى حديثهم الغلط، وقد يصل بهم إلى حد الترك، يدل على هذا أن ابن عدى قال فى (كادح بن رحمة): ".... ويشبه حديثه حديث الصالحين، فإن أحاديثهم يقع فيها ما لا يتابعهم عليه أحد"[2].

وقد قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين فى شئ أكذب منهم فى الحديث"[3]. والحل فى مثل هذه الحالات أن ينظر فى المشبه به فإن كان ثقة فحكمهم تعديل وعكسه عكسه[4].

لذلك نبه ابن حجر – الذى اخترته نموذجا لتقييد المطلق وتخصيص العام ومراعاة النسبية – فى ترجمة "عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن حنظلة، بعد أن أورد أقوال موثقيه ومجرحيه، قال "قلت: تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائى"[5].

إن مراعاة التفصيل هو أحد – بل أهم – طرق القضاء على الاختلاف المذموم فى علم الحديث، والوصول إلى الترجيح بين آراء المختلفين.

ومن أساليب النقاد أن يحكموا على سند ما بأنه صحيح أو حسن، وهذا حكم مجمل لا يلزم منه أن الإمام منهم إذا سئل عن

---

(١) شفاء العليل ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) السابق ص ٣٨٩، والكامل ٢١٠٤/٦.

(٣) مقدمة المجروحين لابن حبان ص٦٧.

(٤) شفاء العليل ص ٣٩٤.

(٥) هدى السارى ص ٥٨٥.

كل رجل بمفرده قال: ثقة. والعكس فى الضعيف والموضوع، فقد يلزق أحد الوضاعين المتن المخالف للأصول وبدهيات العقول - يلزقه بأحد الثقات. معنى هذا أن الحكم على الرواية بالوضع ليس حكما بأن كل من فى السند ضعفاء أو وضّاعون.

إن الدارقطنى نفسه ذكر فى السنن حديثا فيه مسح الرأس ثلاثًا، وهو موافق لقول أصحاب الشافعية ثم قال: "خالفه -أى راويه- جماعة من الحفاظ الثقات ومع هذا فإنه قال: شريك ليس بالقوى فيما ينفرد به، وجعفر بن الحارث لم أرو له فيه كلاما، ولكن تكلم فيه غيره من الأئمة كابن معين والنسائى. وحجاج بن أرطأة، قال الدارقطنى نفسه فى مواضع من (السنن): "لا يحتج به" وفى بعض المواضع: (ضعيف). وجعفر ابن الأحمر اختلفوا فيه وقال الدارقطنى كما فى التهذيب : "يعتبر به"، وهذا تليين له... ونحو هذا قول المحدث شيوخى كلهم ثقات أو شيوخ فلان كلهم ثقات، فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق؛ (هو ثقة)، وإنما إذا ذكروا الرجل فى جملة من أطلقوا عليه ثقات، فاللازم أنه ثقة فى الجملة أى له حظ من الثقة، وقد يتجوز النقاد فى كلمة (ثقة) فيطلقونها على من هو صالح فى دينه، وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك، وهكذا قد يذكرون الرجل فى جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أن له حظًا ما من الضعف، كما نجدهم يذكرون فى كتب الضعفاء كثيرًا من الثقات الذين تكلم فيهم أيسر كلام[1].

---

(١) شفاء العليل ص ٥٣٣-٥٣٤ والتنكيل بما فى تأنيب الكوثرى للمعلمى ١/٣٧٣-٣٧٤.

تدوين آراء النقاد وأثره فى اختلاف آرائهم

كذلك يستحيل معرفة أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة دون معرفة مناهجهم فى تدوين آرائهم. كيف دون العلماء الذين صنفوا فى تراجم الرواة نصوص الأئمة فى الرواة جرحا وتعديلا؟

من أئمة الجرح والتعديل من له تلامذة يسألونه، ويدونون إجاباتهم فى كتبهم، ووصلت إلينا هذه الكتب، مثل أسئلة تلامذة ابن معين، وتلامذة أحمد، وأسئلة ابن أبى حاتم لأبيه ولأبى زرعة، وأسئلة تلامذة الدارقطنى له، وهكذا، كذلك هناك أئمة صنفوا بأنفسهم كتبا للرواة، وتكلموا فى عدالتهم وضبطهم، مثل الإمام البخارى فى تواريخه الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير).

وهناك نقاد لهم أسانيد يسوقونها إلى هؤلاء الأئمة، فيسوقون نصوصهم بأسانيدهم؛ مثل: ابن عدى فى الكامل، والعقيلى فى (الضعفاء)، وابن أبى حاتم أحيانا.

أما بالنسبة للمتأخرين مثل الحافظ المزى، والذهبى، وابن كثير، وابن القيم، وابن حجر، فهم مجتهدون فى أقوال السابقين، وليسوا مجتهدين فى الحكم على الرواة؛ لأنهم ليسوا معاصرين لهم. إنهم يتتبعون كلام الأئمة فى بطون الكتب سواء كانت كتب رجال مصنفة ومبوبة على حروف المعجم، أو البلدان، أو الطبقات، أو غير ذلك، أو كتب حديث وأسانيد، أو كتب علل يتكلم فيها مصنفوها على الرجال بين مقل ومكثر فى ذلك. والقسم الأخير – كلام المتأخرين– هو الذى يحتاج إلى تحر وتثبت عند نقله إلى الكتب التى صنفها هؤلاء المتأخرون فى الرجال؛ لأنه من المحتمل أن يكون أحد الأئمة ضعف أحد الرواة فى حديث بعينه، لا فى كل حديثه، فمن الخطأ أن يقال: "ضعفه فلان" بدون تقييد هذا الضعف

بحديث بعينه، أو فى شيخ بعينه، أو فى بلد دون أخرى، أو فى مجلس دون آخر، وهكذا[1].

ومن الأفضل لكل دارس وباحث أن يرجع إلى كتب المتقدمين والمتأخرين فى الترجمة موضع الدراسة؛ لأن حفظ المتأخرين قد يخون وقد يفهم عبارة السابق بطريقته؛ لذا لزم الرجوع إلى الأصول المتقدمة أولاً. إن الذى يجتهد فى آراء المتقدمين، قد يصيب وقد يخطئ، ويُسلّم له ويُرد عليه، ويُقبل منه، ويُترك بعض أقواله، فالذهبى، وابن حجر والمزى مجتهدون فى آراء النقاد، لا فى الراوى نفسه[2]. وأكبر دليل على أنه ينبغى الجمع بين آراء المتقدمين والمتأخرين والأخذ بالتفصيل فيها أن كل واحد منهم نقد سابقه واستدرك عليه. وابن حجر يستدرك على الذهبى- وهو من هو- والدارقطنى يناقش الشيخين، والحاكم يستدرك عليهما، والخطيب يوهم مالكًا[3]. والبخارى، ومسلمًا وغيرهم؛ إذن على كل باحث أن يتتبع تاريخيا كل ما يقال فى الراوى بدءًا من المعاصرين له حتى ابن حجر مرورًا بالشيخ أحمد شاكر وتلاميذه ثم الألبانى وعبد الفتاح أبى غدة، مرورًا بالدراسات الحديثة ماجستير ودكتوراه.

مخالفة أقوال الناقد النظرية لمنهجه التطبيقى

ومن أسباب اختلاف المحدثين أن يرى الناقد رأيًا نظريا ثم يخالفه عند التطبيق، أو يخالف نقدُه فى موضع نقدَه فى موضع آخر. فقد يصرح الناقد بقول ثم لا يلتزم به، أو أن اللاحق له

---

(١) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل ص ١٢٨- ١٢٩ للشيخ أبى الحسن مصطفى بن إسماعيل. نشر مكتبه ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

(٢) انظر استدراكات ابن حجر على الذهبى ص ٥٩٢ من هدى السارى، ص٦١٣، ٦١٦، ٦٣٠، ٥٧٦، هذا فى مؤلف واحد، ناهيك عن لسان الميزان.

(٣) السابق، إتحاف ص١٣٢، وانظر أيضا ص ٢٤ منه.

يستدرك عليه فيجد أنه قصر – ولو لم يكن عامدًا – عن الالتزام بما قاله. جاء فى بعض نسخ (ميزان الاعتدال) فى ترجمة (أبان العطار) أن الحافظ الذهبى قال: "إذا كتبت (صح) أول الاسم فهى إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل. لكن ابن حجر تعقبه فى مقدمة لسان الميزان وقال : "قد وجدت له فى أثناء الكتاب ما يصلح أن يكون فى الخطبة– أى كان على الذهبى أن يجعله فى مقدمة كتابه لا فى داخل التراجم(*) – كقوله فى ترجمة أبان العطار: إذا كتبت (صح)...(١). الخ، ونبه الشيخ مصطفى إسماعيل إلى أن هذا اجتهاد من الذهبى، وهذا حكم منه على الراوى... لقد وجد الشيخ كلمة (صح) أمام ترجمة عبد الملك بن الصبّاح مع قوله (متهم بسرقة الحديث) (٢). كما أنه وضع هذه العلامة أمام ترجمة محمد بن عبد الله ابن عبيدة الليثى والرجل ضعفه ابن معين. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال النسائى: متروك الحديث. وقال ابن عدى: مع ضعفه يكتب حديثه(٣). ثم قال الشيخ: " ومثل هذا لا يكون العمل على توثيقه. كما أن الذهبى وضع هذه العلامة أمام (أحمد بن شيبان) (٤). وأدخله فى كتابه (المغنى فى الضعفاء) ولم يدافع عنه(٥). كما أنه وضعها أمام ترجمة "أمية بن الحكم" وقال: "لا يعرف"(٦). وذكره فى المغنى(٧).

(*) وفى هذا دليل على ما رأيته – وأنبه إليه كثيراً من أن كثيراً من القواعد والأصول النظرية لا زالت داخل بطون الكتب ولا توجد فى كتب المصطلح.

(١) شفاء العليل ص ٣٢٣ ومقدمة لسان الميزان ٩/١.

(٢) الميزان٦٥٦/٢.

(٣) الميزان ٥٩٠/٣.

(٤) السابق١٠٣/١.

(٥) المغنى ٤١/١.

(٦) الميزان ٢٨/٢-٢٩.

(٧) المغنى ٩/١.

فالذى يأخذ بأقوال الذهبى النظرية على إطلاقها سوف يحكم على الرواة الذين أخطأ الذهبى فى وضع علامة (صح) أمامهم أحكامًا تخالف الصواب – وهو تضعيفهم-. وممن تناقض مع نفسه – مثل الذهبى- ابن حبان، قال الذهبى فى ترجمة "دهثم ابن قَران": "أحمد : متروك. أبو داود: ليس بشيء ... وأما ابن حبان فذكره فى الثقات فأساء، وقد ذكره أيضا فى الضعفاء فأجاد"(١).

وقال فى ترجمة (عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت: "البخارى: لم يصح حديثه، وقال ابن حبان: فحش خلافه للأثبات فاستحق الترك، وذكره أيضا فى الثقات فتساقط قولاه"(٢).

وتنبه الدارسون المعاصرون لهذه الظاهرة عند ابن حبان فقال الشيخ مصطفى إسماعيل: "فقولهم: تناقض فيه ابن حبان – معنى ذلك أنه جزم بأنه ثقة ومرة جزم بأنه ضعيف، أو أدخله فى كتابه (الثقات)، ثم ذكره مرة أخرى فى (المجروحين)، وهذا يقع من ابن حبان كما فى الميزان ترجمة عبد الرحمن بن ثابت... قلت: وكنت أظن هذا يقع كثيرًا من ابن حبان فتتبعت كتاب (الثقات) فى التراجم التى وصفها بالخطأ أو الإغراب مع إدخالها فى (الثقات) وكتاب "المجروحين" فوجدته فعل ذلك فى (٢٢) ترجمة، ذكرها فى الثقات وفى المجروحين منها (١١) ترجمة جرحها بشدة و(١١) كان تجريحه فيها خفيفًا"(٣).

ويلاحظ أن تناقض ابن حبان على المستوى التطبيقى – نقد الرواة وجرحهم- أما الذهبى فكان تناقضه بين النظرى والتطبيقى

---

(١) الميزان ٢/٢٨-٢٩.

(٢)الميزان ٢/٢٥٥ وللمزيد من أحكام الذهبى على ابن حبان بالتناقض انظر الميزان ٢/٩٠-٩١، ٣/٢٦٧، ٢/٨٩.

(٣) شفاء العليل ص ٤٣٧- ٤٣٨.

مرة ثم بين التطبيقى والتطبيقى(*) مرة أخرى. إن الناقد الواعى – أو الدارس المعاصر– عليه أن يرجع فى الترجمة الواحدة إلى مؤلفات الناقد الواحد كلها، ثم يرجع إلى آراء غيره، ويقارن بين الجميع للوصول إلى الرأى الصواب فى الترجمة موضع الدراسة.

ومما يدل على ما سبق أن الذهبى فى الميزان وضع علامة (صح) أمام عبد العزيز عبد الله الأويسى المدنى شيخ البخارى، ووضع علامات (خ د ق ت) مما يدل على أن البخارى روى له وأبو داود والترمذى وابن ماجه. كما أن الذهبى قال : "ثقة جليل". وقال أيضا: "وثقه أبو داود". ثم قال الذهبى: "ثم وجدت أنى أخرجته فى المغنى وقلت: "قال أبو داود: ضعيف. ثم وجدت فى سؤالات أبى عبيد الله الآجرى لأبى داود: عبد العزيز الأويسى ضعيف"(١). والرأى الراجح هو الأول؛ لأن البخارى روى له كما أن ابا داود روى له ووثقه. وبذلك يكون التضعيف أحد الروايات عن أبى داود وعارضت فعله. والتوثيق وافق البخاريَّ وهو من هو؟!.

عدم فهم اللاحق لدلالة كلام السابق.

ومن أسباب اختلافهم أن المتأخر قد يفهم صنيع السابق فهما على غير وجهه، جاء فى ترجمة (عُمارة ابن غَزيّة) الذى روى له مسلم والأربعة، واستشهد به البخارى – أن الذهبى قال فيه: "وذكره العقيلى بثقاته فى كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئًا يلينه أبدًا سوى قول ابن عيينة: جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئًا، فهذا تغفل من العقيلى إذ ظن أن العبارة تليين. لا والله"(٢).

(*) لأن للذهبى كتباً نظرية فى المصطلح ومقدمات نظرية فى أوائل كتبه ثم كتب تطبيقية فى الجرح والتعديل.

(١)الميزان ٢٨٦٣٠.

(٢) الميزان ١٧٨/٣.

إن الفهم الخطأ هو الذى جعل العقيلى يضع واحدًا من الثقات فى ضعفائه، ومن المعلوم أن ابن عدى والذهبى يوردان الثقات فى مؤلفاتهم بقصد الدفاع عنهم فهما لا يقصدان أنهم ضعفاء. والعقيلى أورده غير مدافع عنه.

وجاء فى ترجمة (الحارث بن عميرة) الذى روى له أبو داود والترمذى والنسائى؛ ما قاله الذهبى: "والصحيح يزيد بن عميرة الزبيدى- كذا قال البخارى: له حديث لا يصح. قلت يزيد صدوق؛ لكن قال البخارى ذلك باعتبار السند إليه"[1].

ومن هذا القبيل أن ابن حبان يطلق مصطلح "الشيخين" قاصدًا بهما "يحيى ابن معين وأحمد بن حنبل". ومن لا ينتبه لهذا يظن أن الشيخين هما: البخارى ومسلم[2]. وينضم إلى ما نحن فيه أيضًا أن الراويين المتشابهين فى الاسم قد يصدر من أحد النقاد المتقدمين رأىٌ فى أحدهما، فيظن المتأخر أن الحكم فى الآخر. نبه إلى هذا الأمر ابن الجوزى، روى فى ترجمة (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقى): "قال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الثقات أو يدلس عن محمد بن سعيد المصلوب". وقال ابن الجوزى مستدركًا: "ونقلت من خط أبى بكر البرقانى قال: قال أبو بكر بن أبى داود: إنما تكلم الناس فى عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وضعفوه؛ لأنه روى عن مسلم ابن يسار. فقيل له: أين رأيت مسلم بن يسار. فقال بإفريقية فكذبه الناس فضعفوه، وقالوا: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط يعنون البصرى ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبدى، وطنبد بطن من اليمن، وعنه روى وكان الإفريقى رجلاً صالحًا"[3].

---

(١) السابق ١/٤٤٠.

(٢) انظر المجروحين ١/٢٩٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢/٢/٩٤ (١٨٧٠).

الفروق الدلالية بين المصطلحات وأثرها فى اختلاف النقاد

ومن أسباب اختلاف المحدثين استخدامهم المصطلح الواحد بدلالات مختلفة، ومن لا يراعى ذلك من الدارسين يصدر أحكامًا خاطئة تؤدى إلى الاختلاف مع غيره، حيث إن لبعض النقاد مصطلحات خاصة بهم تخالف الشائع والعام، أو أن المتقدمين قد يستخدمون اللفظ بدلالة غير التى عند المتأخرين. إن معرفة هذه الألفاظ ومعناها عند أهلها مما يلزم طالب العلم معرفته حتى لا يقول الأئمة ما لم يقولوا أو يعزو إليهم خلاف قصدهم.

ومثال على ما مر قولهم: (منكر)، فقدماء النقاد يطلقونه على مجرد تفرد الراوى بالرواية - فيقولون: (يروى المناكير) أى الأحاديث الأفراد الغريبة. قال الحافظ ابن حجر فى هدى السارى، ترجمة (محمد بن إبراهيم التيمى)، بعد أن ذكر قول أحمد فيه: "يروى أحاديث مناكير"- قال ابن حجر: "المنكر أطلقه أحمد وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة[1]. وقال الساجى فى ترجمة (إبراهيم بن المنذر الحزامى): "وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائى وأبو حاتم والدارقطنى، وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل على ابن أبى داود، وقال الساجى: عنده مناكير"، قلت - أى ابن حجر-: "اعتمده البخارى وانتقى من حديثه، وروى له الترمذى والنسائى"[2].

ومن ذلك قول ابن حبان فى الثقات فى (إبراهيم بن سويد بن حبان): "ربما أتى بمناكير". وقال ابن حجر: "روى له البخارى حديثا واحدا فى الحج من روايته عن عمرو بن أبى عمرو عن

---

(١) هدى السارى ص٦١٠.

(٢) السابق ص٥٤٨.

سعيد بن جبير عن ابن عباس فى الأمر بالسكينة عند الدفع من عرفة. ولهذا المتن شواهد ووثقه ابن معين وأبو زرعة. قلت – أى ابن حجر–: أوضحنا أن الذى أخرج له البخارى غير منكر، وروى له أبو داود، والله أعلم"[1].

وجاء فى ترجمة (يحيى بن إسحاق الحضرمى البصرى) أن ابن معين وثقه، والنسائى وابن سعد أيضًا. وقال العقيلى فى الضعفاء لما ذكره: قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل عن أبيه: فى حديثه نكارة. وعبد العزيز بن صهيب أوثق منه. قلت – ابن حجر–: له فى البخارى حديثه عن أنس فى قصر الصلاة فى السفر، وحديثه عنه فى قصة صفية، وحديثه عن سالم عن عبد الله بن عمر عن أبيه فى لبس الإستبرق، وحديثه عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه فى الربا، وقد توبع عليها عنده سوى حديث أبى بكرة فله عنده شواهد، واحتج به الباقون[2].

وقال ابن حجر فى ترجمة (بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى: "وثقه ابن معين والعجلى والترمذى وأبو داود. وقال الإمام أحمد: روى مناكير. ثم قال ابن حجر: "احتج به الأئمة كلهم. وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد"[3].

وجاء فى ترجمة "الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصرى" أن ابن عدى قال: "له مناكير لا يتابع عليها". والحكم أخرج له البخارى ومسلم والترمذى والنسائى[4]. والنصوص السابقة من الواقع العملى لنقد الرواة، أما فى كتب الدراية فقد قال الأمير

---

(١) السابق ص ٥٤٨.
(٢) هدى السارى ص ٦٢٧-٦٢٨.
(٣) السابق ص٥٥٤.
(٤) السابق ص٥٦١.

الصنعانى فى المرتبة الرابعة: "فلان ضعيف أو منكر الحديث، فاصطلاح أحمد غير اصطلاح غيره فينبغى أن يتنبه له... وفى توضيح الأفكار: "ومذهب البرديجى: أن المنكر هو الفرد وإن تفرد به ثقة، فلا يكون قوله فى الراوى منكر الحديث جرحا[1].

ودلالة منكر عند البخارى وأبى حاتم[2]. وافقت دلالته عند المتأخرين – مخالفة الضعيف للثقات – الذين استقرت عندهم المصطلحات ففرقوا بين المعروف والمنكر والشاذ. قال ابن حجر:

"فالشاذ: ما رواه المقبول (الثقة أو الصدوق) مخالفًا لمن هو أولى منه. وهذا هو المعتمد فى تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح. وإن وقعت المخالفة له مع الضعيف فالراجح يقال له: المعروف ومقابله يُقال له: المنكر. مثاله ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حُبيب بن حبيب – وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ– عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبى ﷺ: قال: من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرى الضيف؛ دخل الجنة". قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفا، وهو المعروف".

وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا فى اشتراط المخالفة، وافتراقا فى أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف. وقد غفل من سوّى بينهما"[3]. إن الغفلة فى التسوية بين دلالة المصطلحات أو دلالات المصطلح هى أحد أسباب اختلاف المحدثين.

---

(١) توضيح الأفكار لمعانى الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعانى (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١ دار إحياء التراث العربى، ١٣٦٦هـ، ص٦٣٣ من هدى السارى ترجمة (يونس بن القاسم الحنفى).

(٢) الشرح والتعليل ص١٣٨.

(٣) النكت على نزهة النظر ص٩٩ لابن حجر.

أى أن على الدارس أن يفهم أسباب اختلاف المحدثين كى يقوم بالترجيح بين آرائهم ليصل إلى الرأى الأصوب وأن يعرف (التطور الدلالى) للمصطلح ويعرف الفروق الدلالية له عند النقاد عبر العصور.

وزاد الدارسون المعاصرون الأمر توضيحا فقال الطحان: "إذا كان سبب الطعن فى الراوى فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق فحديثه يسمى المنكر. لقد عرفه علماء الحديث بتعريفات متعددة – يقصد الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين– أشهرها تعريفان هما:

(١) هو الحديث الذى فى إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه. وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره[١]. ومشى على هذا التعريف البيقونى فى منظومته فقال:

ومنكر الفرد به راو غدا ... تعديله لا يحمل التفردا.

(٢) وهو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة. وهذا التعريف هو الذى ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول، وهى قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة[٢].

وانعكست أصداء اختلاف المحدثين بسبب الخلط فى دلالة مصطلح منكر فى إذن الذهبى فأثرت على آرائه، فحاول إنصاف المظلومين فى ميزانه، فأورد أسماء بعض الثقات فى الميزان ليدافع عنهم. قال فى ترجمة (عبد الوهاب الثقفى): "فأما الثقفى فثقة مشهور؛ ولكن قد قال عقبة بن مكرم كان قد اختلط قبل موته

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٤٧، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، وقارن بالسابق ص٩٨.

(٢) تيسير علوم الحديث للدكتور محمود الطحان ص٧١ نشر مكتبة المعارف، الرياض. د.ت.

بثلاث سنين أو أربع. قلت: لكنه ما ضَرَّ تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث فى زمن التغيير. ومن أفراده أنه روى عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر حديث: قضى باليمين مع الشاهد. وقد رواه مالك والقطان، والناس - عن جعفر، عن أبيه - مرسلاً. قلت: الثقفى لا ينكر له إذا تفرد بحديث، بل وبعشرة"[1].

إن الحكم على الراوى لا ينفصل عن معايير الجرح والتعديل، فمعيارا الإتقان والمخالفة لا يمكن دراستهما دون دراسة دلالة المصطلحات من مثل (فرد)، (منكر)، (غريب). ولا يمكن دراسة الجميع دون معرفة معايير الكم والكيف. إن الراوى كثير الرواية: فلماذا لا يخطئ وهو بشر -فى حديث أو عشرة- إذا اعتبرنا التفرد بمعنى النكارة والمخالفة؟ إن الاختلاف فى دلالة المصطلحات هو السبب - أحيانا- فى اختلافهم فى الحكم على الرواة وبخاصة المتأخرين عن صاحب المصطلح الذين لا يراعى بعضهُم الفروقَ فى الدلالة، وكل هذا يؤثر على مناهج النقاد وأحكامهم. ولا يخفى أهمية الإحصاء عند ناقد المرويات، فهى الفيصل أحيانا فى إنصاف الرواة.

وقال الذهبى مدافعا عن (عثمان بن أبى شيبة) الذى وضع أمامه علامة (صح) للدلالة على أنه موثق عنده، وروى له البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه بدلالة وضعه علامات (خ، م، د، ق). قال: "أبو الحسن أحد أئمة الحديث الأعلام كأخيه أبى بكر. قلت: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر له أن يتفرد بأحاديث لسعة ما روى، وقد يغلط، أو وقد اعتمده الشيخان فى صحيحيهما"[2].

---

(١) الميزان ٢/٦٨٠-٦٨١.
(٢) السابق ٣٥١٣-٣٧.

إن الراوى واسع الرواية، وخطؤه قليل بدلالة (قد) ولابد من مراعاة المعايير الكمية مع دلالة مصطلح (منكر) و (فرد). إن أحد حلول الاختلاف هو الرجوع إلى (التطور الدلالى) للمصطلحات، ثم الرجوع إلى معايير الكم والكيف ليُعرف هل الخطأ نادر أم كثير أم غالب؟ هل هو وهم أم عمد؟ هل هو تغير واختلاف أو كذب أو وضع؟.

قال الذهبى – الذى فهم دلالة مصطلحى "منكر" و "فرد" – معترضا على ابن عدى– الذى لم يراع الفرق بين الدلالات – ربما فى الحكم على الرواية القادمة وأن بعضها وصفى والآخر قيمى – قال الذهبى: "محمد بن يوسف الفريابى. شيخ البخارى، أحد الأثبات، وقال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: حدثنا الفريابى، عن ابن عيينة، عن ابن أبى نجيح، عن مجاهد: الشعر فى الأنف أمان من الجذام، قال يحيى: وهذا حديث باطل. قلت : إنما الباطل أن يجعله من قول النبى ﷺ، أما أن يكون مجاهد قاله فهذا صحيح عنه: رواه عباس الخلال وغيره، عن محمد؛ وهو ثقة فاضل عابد من جملة أصحاب الثورى، حديثه فى كتب الإسلام؟ وقد ارتحل إليه أحمد بالقصد فبلغه موته، فعدل إلى حمص. وقال ابن عدى: صدوق، له إفرادات عن الثورى. قلت: لأنه لازمه مدة، فلا ينكر له أن يتفرد عن ذاك البحر. وقال العجلى: أخطأ الفريابى فى مائة وخمسين حديثا[1].

لابد من النظر إلى شيوخ وتلاميذ الراوى، إن كثرة الملازمة للشيخ قد تبيح للناقد المنصف أن يتسامح فى حكمه على بعض المناكير للراوى البحرِ كثيرِ الرواية.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/٧١.

وتتجلى دقة الذهبى فى مراعاته لدلالات المصطلح عند المتقدمين فى ترجمة (قيس بن أبى حازم) المتفق على الاحتجاج به بدلالة وجود علامة (ع) التى تعنى اتفاق الستة على الرواية عنه والتخريج له. إن يحيى القطان من المتقدمين المتشددين، وراعى الذهبى هذا فقال: "ثقة، حجة" كاد أن يكون صحابيا وثقه ابن معين، والناس. وقال على ابن عبد الله، عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثم سمى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئا، بل هى ثابتة. لا ينكر له التفرد فى سعة ما روى"(١).

إن اختلاف المحدثين راجع فى بعض أسبابه إلى عدم مراعاة الدلالة الدقيقة للمصطلحات بسبب التطور الدلالى لها، ولهذا علاقة كبيرة بإنصاف الرواة وظلمهم فلابد من معرفة الأسباب لمعرفة الحلول كما بينته.

وما قيل فى "منكر" يمكن أن تجد مثله فى دلالات مصطلح "لا بأس به" فقد اختلفوا فيه حيث نجد للناقد الواحد استعمالات مختلفة لهذا المصطلح، بالإضافة إلى اختلافاتهم-أكثر من ناقد- فى دلالته.

- ومن أسباب اختلافهم عدم مراعاة أن هناك ألفاظًا وعبارات تتردد بين مرتبتين فأكثر من مراتب الجرح والتعديل والترجيح بالقرينة، وعدم مراعاة ذلك يؤدى إلى الاختلاف.

إن مما يلزم طالب علم الحديث معرفته أن كلام أئمة الجرح والتعديل كثيرا ما يحتمل وجوها، ولكن قد تكون بعض الألفاظ ظاهرة فى وجه من الوجوه، فهذه يكون الأصل فيها منزلة كذا حتى يثبت خلف ذلك.

---

(١) الميزان ٣/٣٩٢.

لكن هناك ألفاظ تتجاذبها أكثر من مرتبة، وألفاظ يختلف في ضبطها، وإذا ضبطت على الوجه الفلاني كان لها معنى معين وإذا ضبطت على وجه آخر كان لها معنى آخر والعبرة في ذلك بالسياق[1].

ومثال الألفاظ التي تتردد بين مرتبتين قولهم: "فلان يحدث عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات". والذي يكثر من استعمال هذا اللفظ ابن حبان في كتابه المجروحين[2]، ومعنى هذا أن الراوي سواء كان ثقة أو ضعيفا يروى عن الثقات أحاديث لم يتابع عليها، فغيره من الثقات يروى أحاديث عنهم بخلاف روايته، ولكن هذا اللفظ إذا قيل في الثقة الذي ثبتت عدالته في الرواية فمعنى ذلك أنه يدلس عن المجهولين والمتروكين والكذابين فيسقطهم، ويروى عن الثقات بصيغة محتملة للسماع كالعنعنة فتكثر المناكير في روايته عنهم، وإن قيل هذا في رجل ضعيف فإما أن يكون سيئ الحفظ مغفلاً، وإما أن يكون كذابا، فإن كان سبب ذلك سوء الحفظ فينظر في هذه المناكير من حيث درجتها وكمها وكيفيها (هل عن غفلة ووهم أم عن عمد؟ ويحكم بعد ذلك على الراوي بما يستحق. إنه إذا كان سبب ذلك التعمد فهو كذاب متروك. ففي هاتين الحالتين يكون حديث الراوي مترددا بين النكارة والبطلان حيث إن ابن عدى كثيرًا ما يقول: "فلان يحدث عن الثقات بالمناكير" ومع ذلك يصفه بسرقة الحديث أو بأنه فاحش والخطأ بَيّن الضعف[3].

---

(١) انظر ص ٢٨٣ من شفاء العليل، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠.

(٢) انظر المجروحين ٢٤٣/١، الميزان ٥٤٢/١، التاريخ الكبير ٣٩٢/٢١، المجروحين ١٤٤/١ ترجمة أحمد بن عبد الله بن ميسرة)، ٢٦٧/١ (حسان بن سياه)، ٣١٠/١ (زكريا بن حكمى) ٣٧١/١ ترجمتى (صفوان) و (صلة) ٦٧/٢ و(ترجمة عمرو بن مُرِ ٦/٣ و ترجمة (ميمون بن موسى) ٧/٣ و (مغيرة بن موسى) ١٩/٣-٢٠ وترجمة (مخلد بن عمرو) ٤٢/٣.

(٣) شفاء العليل ص٣٩٠- ٣٩١ وانظر الكامل ٣٦٣/٦، ترجمة "مصعب بن سعيد". شفاء العليل ص٣٠٦-٣٠٨،و "منهج النقد" ص٤٣٠.

ومن الألفاظ التى تحتاج إلى ضبط دقيق فى كتابتها وشكلها، وإذا لم يراع هذا سوف يقع الاختلاف بين النقاد، قولهم: (فلان مود). فهذا اللفظ اختلفوا فى ضبطه، فإن كان يفتح الهمزة (مؤَد) فمعنى هذا أنه حسن الأداء، وإن كان بتسكين الواء (مُود) فمعنى ذلك أنه هالك[1].

- ومن أسباب اختلاف المحدثين أنهم قد يستعملون ألفاظًا متقاربة ظاهرها الاتفاق فى المعنى، والفهم الخطأ للدلالات يؤدى إلى الاختلاف فى الأحكام على الرواة.

ومثال ذلك أن هناك فروقًا بين قول أهل الجرح والتعديل فى الراوى:

١- فلان إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث.

٢- فلان إذا روى عن ثقة فهو مستقيم الحديث.

٣- فلان إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث.

٤- فلان إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث.

٥- فلان إذا سمى شيخه ولم يُكنه فهو مستقيم الحديث أو إذا كنى شيخه فليس بشىء.

فالقول الأول جاء فى الكامل لابن عدى فى ترجمة (ثابت البنانى)، قال ابن عدى: "له حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع فى حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوى عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وإنما هو فى نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة". فمعنى هذا أن تلامذته يخطئون عليه بروايات لم يروها، بدليل أن

---

(١) شفاء العليل ص٣٩١.

الثقات لم يرووها عنه فبرئ منها ثابت، وهل هذا اللفظ إذا قيل فى أحد الرواة يدل على أن الراوى يدلس؟ ليس ذلك ببعيد؛ لقوله: "إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه.." فإن هذا يدل على أنه يسقط شيخه القريب ويعنعن عن شيخ بعيد، وإن كان من جملة شيوخه لكنه ليس بشيخه فى هذا الحديث، فمن هنا تكثر المناكير فى روايته أو تقع فى روايته، ولو أنه بيّن شيخه وسماه لكان مستقيم الحديث. فإن قيل إذا روى عن مجهول أو متروك وصرح بالسماع ولم يدلس وأظهر اسم المتروك والرواية باطلة أو منكرة فكيف يكون الراوى مستقيم الحديث وفى الرواية ما فيها؟ فالجواب أنه فى هذه الحالة يلحق العيب بالمجهول أو المتروك ويفلت الراوى، ثم ينظر فى روايات الثقات عن الراوى فإذا كانت مستقيمة وكذا روايته عن الثقات حكم عليه باستقامة الحديث، ولا يضره روايته عن المجهولين إلا إذا غلب ذلك على حديثه أو إذا لم يميز الحديث[1].

وأما **القول الثانى**- فإنه يدل عى أن الراوى فى نفسه ثقة ومستقيم الحديث إلا أن النكارة التى وجدت فى حديثه بسبب روايته عن الضعفاء والمتروكين، فهو لا ينتقى ولا يتحفظ فى الرواية ويروى عن كل أحد، وهذا معناه أنه إذا انفرد بالرواية عن أحد الرواة ولم يعرف هذا الشيخ من طريق أخرى كان شيخه مجهولاً. **والقول الثالث** يدل على أن الراوى ثقة فى نفسه لكن له تلاميذ يخطئون فى الرواية عنه، ولو روى عنه ثقات كان حديثه مستقيما. ومعلوم أن الرجل لا يحكم عليه بقوة ولا بضعف إلا برواية الثقات عنه، أو بروايته عن الثقات أما الضعفاء فلا اعتبار بروايتهم، **والقول الرابع** جمع بين الثانى والثالث. والقول الأخير يدل على أن

---

(١) شفاء العليل ص٤٥٠، والكامل لابن عدى ٥٢٧/٢، الميزان ٣٦٢/١.

الراوى يدلس، وقد قيل هذا فى الحسن البصرى وبقية بن الوليد[1].

ومن خلال الألفاظ السابقة يتضح أنه لابد من مراعاة الفروق الدلالية بين ألفاظهم فى الجرح والتعديل حتى لا يتم الخلط الذى هو أحد دواعى الاختلاف. إن المحدثين نظروا إلى سلسلة السند عى أنها كل ونسق، حيث يربط الراوى بالراوى علاقات هى ألفاظ التحمل والأداء، ويجمع بينهم سياق تاريخى ومكانى. إن دراسة مدى صحة وزيف كل هذه الروابط يثبت مدى صدق الراوى من عدمه، والخطأ فى فهم هذه الدلالات سوف يؤدى إلى الفوضى والاختلاف.

- ومن أسباب اختلافهم أنهم قد يختلفون فى فهم ألفاظ متفقة المعنى، وظاهرها الاختلاف فألفاظ من مثل: "فلان وضاع" و"وفلان يفتعل الحديث" و"فلان يختلف الحديث" و"فلان اخترق الحديث" أو "الحديث الفلانى مما عملت يدا فلان"، و(فلان ينتج الحديث) و(فلان يثبج الحديث) و(فلان يولّد الحديث)؛ فبالرجوع إلى كتب الرجال تبين أنها جميعا فى مرتبة واحدة، هى الترك بسبب غياب عدالة الراوى، وأنه لا يليق به إلا أسفل (دركة) من دركات الجرح[2]. إن دلالة الألفاظ السابقة واحدة معناها أن الراوى وضاع.

---

(١) شفاء العليل ص٤٥٠- ٤٥١، وانظر الميزان ٣٣١/١، ٥٢٧، ٥٢٦ ترجمة (١٩٦٠).

(٢) انظر شفاء العليل ص ٥٠٤، الشرح والتعليل ص ٣٦، والميزان ٥١٦/٣ ترجمة محمد بن الحسن الأهوازى، ٦٠٤/٣ ترجمة محمد بن عبد الله الحارثى الرازى، ص ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٤ من الشرح والتعليل. وميزان الاعتدال ٢٣٤/١ والتاريخ الكبير للبخارى ٣٥٩/١/١ والتهذيب ١٨٠/٩ والمجروحين لابن حبان: ٢٥٥/٢، ٢٥٣ والجرح والتعديل ٢٧١/٢/٣، ٢٠٠/٢/٣، ولسان الميزان ٣٣/٥ و شفاء العليل ص٢٤٦، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤.

كذلك هناك ألفاظ مختلفة تدل على معنى واحد هو السرقة وهى "فلان يسرق الحديث"، و(فلان يلتقط أحاديث الناس) و(فلان ينقل أحاديث الناس)، أو (فلان يتلقف أحاديث الناس)، (فلان يثب على أحاديث الناس) و(فلان كان وثابًا)[1].

ومن الألفاظ المختلفة التى تطلق على الراوى ويقصد بها معنى واحدًا هو صحة كتابه، مما يجعل الدارسين فى حيرة واختلاف – ألفاظٌ مثل: "كان فلان كثير الضبط والنقط والعجم" و"فلان صحيح الكتاب" و"إذا اختلفوا فى حديث شعبة رجعوا إلى كتاب غندر مثلا" و"فلان إذا حدث من كتابه فهو صحيح" وكقولهم: "كانت كتب ابن جريج تعرف بكتب الأمانة" – أى لضبطها – وكقول ابن ديزيل: "لو كان كتابى معى وأحمد بن حنبل عن يمينى وابن معين عن شمالى ما باليت"[2].

ومن أسباب اختلاف المحدثين أن يكون للناقد كتاب دوّن يه رأيا ثم كتبه مرة أخرى فيرجع فيه عن رأيه أو يصوبه، أو يكون له تلاميذ ينسخون كتابه فتختلف النسخ بسبب التصحيف أو السماع أو عدم مراجعة الناسخ لنسخته على الأصل. قال الذهبى فى الميزان: "وهو فى سنن ابن ماجه، عن على بن محمد، عن وكيع، عن مسعر، عن أبى مرزوق، عن أبى العَدَبّس، عن أبى أمامة وهذا غلط وتخبيط، وفى بعض النسخ عن أبى وائل بدل عن أبى العَدَبّس"[3].

وقال ابن كثير بعد أن روى حديثًا من مسند أحمد: "وقال الترمذى: حسن وفى نسخة: حسن صحيح"[4].

---

(١) شفاء العليل ص ٥٠٤ وانظر أيضاً: الجرح والتعديل ٨٥/٦ ترجمة عباد بن كثير البصرى الثقفى. وص ٢٦٦ شفاء العليل، وص ١٦٦ من إتحاف النبيل، وكذلك ١٨٧.

(٢) شفاء العليل ص٥٠٧، تذكره الحفاظ ص ٧٧٩.

(٣) الميزان ٥٧٢/٤.

(٤) تفسير ابن كثير ٤٩٨/٣ ط مقبل، سورة الأعراف الآية ٣١.

رصد ظاهرة اختلاف آراء يحيى بن معين عند ابن الجوزى والذهبى

وجدت أن أكثر من ركز على ظاهرة اختلاف آراء يحيى بن معين فى الحكم على الرواة- هو الذهبى ثم ابن الجوزى، ولما كان الثانى متقدمًا - زمنيا- بدأت باستقراء هذه الظاهرة ورصدها وإحصائها عنده، ثم الوصول من خلال الإحصاء والدراسة والتحليل إلى الحلول المناسبة لهذه الظاهرة إن كانت اختلاف تضاد، والاستفادة منها إن كانت اختلاف تنوع.

ابن الجوزى واختلاف آراء ابن معين فى الحكم على الرجال.

تنبه ابن الجوزى إلى ظاهرة اختلاف آراء يحيى بن معين فى الحكم على الرجال؛ قال فى ترجمة (أسامة بن يزيد أبو زيد الليثى": "واختلفت الرواية عن يحيى فقال مرة: ثقة صالح، وقال-مرة: ليس به بأس. وقال مرة: ترك حديثه بأخرة"[1]. وقد ألح ابن الجوزى على هذه الظاهرة كثيرًا فى كتابه (الضعفاء والمتروكين). ففى المثال السابق أورد لابن معين ثلاثة آراء تتراوح بين الوثاقة والتصديق والترك أى الصحة والحسن والضعف. ولا يمكن فهم آرائه الثلاثة إلا فى سياقاتها المختلفة ومقارنتها بآراء غيره من النقاد.

وقد تراوحت تنبيهات ابن الجوزى بين ثلاث روايات عن ابن معين كالمثال السابق وأمثلة أخرى[2]. كما أنها جاءت كثيرًا فى

---

(١) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٩٣/١/٢ رقم (١٨٦٧).

(٢) السابق تراجم رقم ٢٧٨٦، ٢٦٥٥، ٢٠٢٧، ٢٢٨٩، ٣٧٠١، ٣٥٩٦.

الرواة الذين صدر من ابن معين فيهم رأيان[1].

الذهبى واختلاف آراء يحيى فى الحكم عى الرجال

قال الذهبى فى ترجمة (منكدر بن محمد بن المنكدر): "اختلف اجتهاد يحيى وأحمد فى تضعيفه وتقويته"[2]. وقال فى ترجمة "جابر بن عمرو أبو الوازع": "اختلف قول ابن معين فيه"[3]. وقال فى ترجمة مصعب بن سلام: "ولابن معين فيه قولان"[4]. وقد نبه الذهبى إلى اختلاف يحيى كثيرًا فى الميزان ففى الجزء الأول من الميزان بلغ عدد ذكره لروايات يحيى التى جاءت فى الراوى الواحد حوالى (٢١) مرة[5].

---

(١) انظر تراجم رقم ١٨٧٠، ١٩٠٣، ١٩١٥، ١٩٢٠، ١٩٦٩، ٢٠٠٥، ٢٠١٨، ٢٠٨٠، ٢٠٩٧، ٢٠٩٩، ٢١٣٦، ٢١٩٩، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩، ٢٢٥٢، ٢٣٤٤، ٢٤٣٦، ٢٤٤٥، ٢٤٦٩، ٢٤٧٧، ٢٤٨٥، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥٢٧، ٢٥٣٢، ٢٥٤٨، ٢٥٦٥، ٢٥٧٨، ٢٥٨٣، ٢٦٠١، ٢٦٨٩، ٢٦٩٢، ٢٧١٦، ٢٧٣١، ٢٧٣٦، ٢٧٤٩، ٢٧٥٣، ٢٧٧٤، ٢٧٨٨، ٢٧٩٣، ٢٨٠٧، ٢٨١٣، ٢٨٤٤، ٢٨٥١، ٢٨٦٢، ٢٩٠٦، ٢٩١٠، ٢٩٢٨، ٢٩٤٤، ٢٩٧١، ٣٠٤٩، ٣١٣٧، ٣١٤٣، ٣١٥٨، ٣١٧٠، ٣١٩٦، ٣٢٦٤، ٣٢٧٧، ٣٣٢٢، ٣٣٣٠، ٣٣٤٢، ٣٣٦٤، ٣٤٢٦، ٣٤٣٥، ٣٧٩٤، ٣٧٩٨، ٣٨٢١، ٣٤٤٧، ٣٤٦٧، ٣٤٨٣، ٣٥٠٧، ٣٥٠٣، ٣٥١٠، ٣٥١٤، ٣٥٢٩، ٣٥٣٩، ٣٥٤٧، ٣٥٤٠، ٣٥٤٣، ٣٥٥١، ٣٥٥٣، ٣٧٦٦، ٣٧٨٧، ٣٦١٧، ٣٦٨٧، ٣٦٩٣، ٣٧٣٨، ٣٨٦٤، ٣٨٦٥.

(٢) الميزان ١٩١/٤.

(٣) ٣٧٨/١.

(٤) ١٢٠/٤.

(٥) انظر الميزان ٦٥٤/١، ٢٩٣، ٣٧٠. ٥٩٦/١، ١١، ٣٧٦، ١٠-٣٦٦،١١، ٤٤٤، ٢٧١، ٢٥٥، ٥٦٢، ٥٧٣، ٣١٧، ١٩، ٥٧٤، ٣٤٤، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٥٨، ٣٦.

وبلغ اختلاف يحيى فى الرواة فى الجزء الثانى من الميزان حوالى (٤٣) مرة[١] وبلغ فى الجزء الثالث (٣٥) مرة[٢]. وفى الرابع (٢٣) مرة[٣].

حـ١	حـ٢	حـ٣	حـ٤	المجموع
٢١	٤٣	٣٥	٢٣	١٢٢

ثلاثة آراء ليحيى فى الراوى (أو أكثر)

لم يكتف ابن معين بإصدار رأيين فى الراوى بل أحيانا كان يصدر فيه ثلاثة آراء أو أربعة، ولكى لا نظلمه أقول ربما جاءت هذه الأحكام بروايات مختلفة، أو فى سياقات مختلفة، أو أن الراوى نفسه تغير أو اختلط أو أنه ثقة فى شيوخ دون آخرين، أو فى مرويات بلد دون أخرى.

جاء فى ترجمة يحيى بن عبد ربه، صاحب شعبة أنه: "أثنى عليه أحمد ابن حنبل، وأمر ابنه بالأخذ عنه حيث منعه السماع من على بن الجعد. وأما يحيى بن معين فرماه بالكذب، وقال مرة: ليس بشىء. وقال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به وقال عبد الخالق بن منصور: قال يحيى بن معين كذاب، رجل سوء"[٤].

---

(١) انظر الميزان ٢/١ ٥٧٥-٥٧٦، ٥٨٥، ٤٢٩، ٣٦٠، ٥٦٨، ٢١٠، ٢٠٩، ١٠٢، ٥٧٥، ٤٥٠، ٢٤٣، ٢٨٩، ٣٢٠، ٥٦٢، ٣٠٣، ٢٣٥، ٦٥٦، ٥٣٩، ٦٧٢، ٦٤٨، ٢٠٢ ١٩٠، ٢٠٠، ١٦٥، ٢١، ١١٢، ١٦-١٧، ٢٥٨، ٨٤، ١٨٥، ١٠، ٧٨، ٨١، ١٢٨، ١٤٣، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٣٨، ٢٨٨، ١٠٠، ٢٩٢، ٥٠٠، ٦١.

(٢) السابق ٣/٣٢٥، ٢٢٦، ٧٥، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٨، ١٢، ٣٤، ٣٨٩، ٣٩٧، ٦٦٣، ٣٩٣، ٤٣، ٧٥، ٨٣، ٦٤٤، ٤٠٥، ٤٢٠، ٦٠٧، ٥٣٣، ٥٤١، ٥١٤، ٥٠٩، ٣٧١، ٢١، ١٩٣، ٥٤٥، ٦٣٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٩.

(٣) الميزان ٤/٢٤٠، ١٠٦، ١٣، ٤٩-٥٠، ٣١٨، ١٢٠، ٢٠١، ٢١٣، ٣١١، ٤٧٨-٤٧٩، ١٧، ٥٦٨، ٦، ٤٤٧، ١٨، ٢٤٣، ١٠٢، ٣٩٤، ١٠، ٤٩٠، ٥٣٠، ١٧١-١٧٢.

(٤) الميزان ٤/٣٩٤.

وجاء فى الترجمة التالية ثلاثة آراء ليحيى بن معين حيث قال فى ترجمة "بكر ابن خُنيس": (قال يحيى: ليس بشئ، وقال مرة: ضعيف الحديث. وقال مرة: شيخ صالح، لا بأس به"[١].

أما مسلم بن خالد الزنجى فقد جاء عن يحيى فيه أربعة آراء: "قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال مرة: ضعيف، وروى عثمان الدارمى، عن يحيى: ثقة"[٢].

وقال الذهبى فى ترجمة (صالح بن بشير الزاهد): "ضعفه ابن معين، والدارقطنى وروى عباس عن يحيى: ليس به بأس. لكن روى خمسة عن يحيى جرحه"[٣].

ورود رأيين لأكثر من ناقد فى راوواحد

لم يقف الأمر عند ورود رأى أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر عن ناقد واحد فى راو واحد بل كان النقاد - أكثر من واحد- يأتى عنهم رأيان فى راو واحد. نقل ابن الجوزى فى ترجمة عيسى بن أبى عيسى - واسم أبى عيسى- ماهان - أبو جعفر الرازى" قول (على بن المدينى: كان ثقة، وقال مرة: كان يخلط، وقال يحيى مرة: هو ثقة، وقال مرة: يكتب حديثه إلا أنه يخطئ. وقال أحمد : ليس بقوى فى الحديث، وقال-مرة: صالح الحديث"[٤]. وتكرر هذا الأمر

---

(١) انظر الميزان ١٠٢/٢، ٥٦٨، ١٠٢، ٢٣٥، ٣٠٣ والضعفاء والمتروكين ٤٨/١ (٥٦٥) وانظر ١٦٠/١ (٦١٨)، ٢٢١/١ (٩٣٣)، ٥٧/١/٢ (١٧٠٦)، ٥١/١/٢ (١٦٧٦) للمزيد من الأمثلة.

(٢) الميزان ١٠٢/٤ وانظر ٢٤٣/٢، ٤٥٠.

(٣) الميزان٢٨٩/٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٤٠/٢/٢.

عند ابن الجوزى (١٤) مرة أخرى - فيما لدىّ من أمثلة[١].

ونقل الذهبى كما فى ترجمة (عبد الرحمن بن سليمان) آراء النقاد فيه فقال: "روى عباس عن يحيى: ثقة. وقال-مرة: ليس به بأس. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال مرة: ثقة[٢].

وتكرر الأمر مع الذهبى (٦) مرات- فيما لدىّ من بطاقات-[٣].

ومن خلال مقارنة آراء يحيى والنسائى- فى المثال الأخير- بآراء غيرهما من النقاد، يتضح أن الرأى القائل بأنه (ثقة) هو الأصوب فالراوى له فى الصحيحين البخارى ومسلم- مرويات، بدليل وضع الذهبى علامتى (خ، م) اللتين تعنيان تخريجهما له. جاء فى ترجمته كما فى هدى السارى: "عبد الرحمن من صغار التابعين وثقة ابن معين والنسائى وأبو زرعية والدارقطنى. وقال النسائى مرة: ليس به بأس، ومرة ليس بالقوى. وقال ابن حبان: كان يخطئ ويهم كثيرا مرض القول فيه أحمد ويحيى، وقالا: صالح. وقال الأزدى: ليس بالقوى عندهم. وقال ابن عدى: هو ممن يعتبر حديثه ويكتب. قلت ابن حجر-: "تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائى (خ م د ت ق) [٤].

---

(١) انظرها فى السابق ٢٨٩/١ (١٢٥٠)، ٢١٤/١(٨٩٢)، ١٤٨/١(٥٦١)، ٣٥/١/٢ (١٥٩٦)، ٢٠٣/١/٢(٢٤٢٧)، ٢٠٤٢/٢(٣٧٥٩)، ١٩٨/٢-١٩٩ (٣٧٣٥)، ١٥٧/٢/٢ (٣٥٠١)، ٧٦/٢/٢، ١٧٧/١/٢(٢٣٠٩)، ١٦٩/١/٢ (٢٢٧١)، ٩٩/١/٢ (١٨٩٣)، ١١٩/١/٢ (٢٠١٠)، ٢١٣/٢/٢(٣٨٠٨).

(٢) الميزان ٥٦٨/٤.

(٣) انظرها فى الميزان ٢٤٠/٤، ٦٦٣/٣، ٣٤/٣، ٢٨/٣، ٤٢٩/٢، ٦٥٤/١.

(٤) هدى السارى لابن حجر ص٥٨٥.

الاختلاف فى الحكم على الرواة عند غير ابن معين

أولا: أحمد بن حنبل

وممن ورد عنه أنه اختلف رأيه فى الحكم على الرجال الإمـــام أحمد، جاء فى ترجمة "أبو بكر بن عياش" الذى روى له البخارى والأربعة، وهو أحد الأئمة-

قول الذهبى: "أحمد: ثقة ربما غلط. وقال أحمد أيضا فيما سمعه منه مهنأ: كثير الغلط جدًا، وكتبه ليس فيها خطأ"(١).

ويدل على اختلاف رأى أحمد فيه قول الذهبى (أيضا)، وأحيانا يقول: (مرة)، قال الذهبى فى ترجمة (يحيى بن عبد الله بن موهب التميمى): وثقة القطان، وقال شعبة: رأيته يصلى صلاة لا يقيمها، فتركت حديثه، أحمد: أحاديثه مناكير. وقال مرة: ليس بثقة"(٢).

وقد شغلت ظاهرة اختلاف أحمد فى الحكم على الرواة صفحات من دراسات المعاصرين فقد أورد الشيخ مصطفى إسماعيل سؤالاً مؤداه: إذا رأينا فى ترجمة رجل أن أحمد قال: ثقة، ومرة أخـــرى قال: ضعيف، فما حكمه؟ وأجاب قائلاً: ننظر أى القولين متأخر - متأثرًا بنهج السلف فى معرفة الناسخ والمنسوخ(*)- عملنا به، لكن إذا لم نعرف شيئا فالذى أجده من تصرف الشيخ الألبانى أنه يعتبر التجريح؛ معللاً ذلك بأن الناقد اطلع على جرح فيه، ويكون التوثيق

---

(١) الميزان ٤/٤٩٩-٥٠٠.

(٢) السابق ٤/٣٩٥ وللمزيد انظر ٤/٥٥؛، ٤/٤٥٤، ٢/٥٧٤، ٢/٢٨-٢٩، ٤/٣١١، ٣/٢١٨، ٢/١٢١، ١/٣٦٤، ٤/١٨، ٤/٢٢٠، ١*٣٩، ١/٣٥٠، ٢/٦١٩، ٢/٥٥٣، ٢/٥٧٥-٥٧٦، الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٩/١٦٨-١٦٩ (ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحمانى.)

(*) من عندى.

مرجوحا ومرجوعًا عنه، كما فى عدة مواضع من الضعيفة"[1]. ا.هـ. ثم رأى الشيخ أن هذا ليس على إطلاقه. والحق أن الاختلاف لا يفهم دون الرجوع إلى آراء الآخرين كى يجمع بينها للوصول إلى أرجح الآراء. ومن أكبر الأدلة على صدق ما رأيته ما جاء فى ترجمة (موسى بن مسعود) الذى روى له البخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال فيه الذهبى: صدوق إن شاء الله، يهم. ونقل عن النقاد: "تكلم فيه أحمد.. سمعت أحمد يقول: كأن سفيان الذى يحدث عنه أبو حذيفة[**] ليس هو سفيان الذى يحدث عنه الناس. وقال أحمد أيضا:هو من أهل الصدق"[2].

إن الرأى الصواب هو مقارنة آراء أحمد الثلاثة بما عداها، وأرى أن الرأى الأخير هو الأصوب، هو من أهل الصدق لموافقة هذا الرأى لرأى الذهبى، وتخريج البخارى له سواء فى الأصول أم فى الشواهد فأقل درجة له أن يحسن حديثه لذاته، وبمصطلح المتأخرين صحيح لغيره.

---

(١) إتحاف النبيل ص ١٨٨ وانظر اختلاف أحمد أيضا فى شفاء العليل ص٢٥٢ فى سياق دراسة الشيخ مصطفى لعبارة أحمد (فلان استبدل).

(**) هو موسى بن مسعود.

(٢) الميزان ٤/٢٢١-٢٢٢ وقد شغلت هذه الظاهرة ابن الجوزى فى "الضعفاء والمتروكين" انظر قوله: "عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن.... أحمد: ليس بحديثه بأس، وقال- فى رواية: ثقة" ٢/١/١١٧(ترجمة ٢٠٠١) وانظر فيه أيضا ٢/١/١٥١ (٢١٧٨)، ٢/١/٢٠٨- ٢٠٩ (٢٤٥٨)، ٢/٢/٣٣(٢٨٣٩)، ٢/٢/٢٣(٢٧٩)، ١، ٣٠(٤٧)، ١/١٥١(٥٨٣)، ١/١٤٤(٥٣٩)، ١/١١٨(٤٠١)، ١/٢١٧(٩٠٧)، ١/٢٦٢(١١٤٢)، ١/٢٩٤(١٢٧١٤)، ٢/١/٥٧(١٧٠٣)، ٢/١/٧٢-٧٣(١٧٦٩) وأرقام التراجم التالية: ٢٣٩٤، ٢٩٣٩، ٢٩٥٧، ٣٦٢٧، ٣٧٣٩، ٣٧٤٢، ٣٧٤٧، ٣٧٥٠، ٣٨٢٨.

ثانيًا: اختلاف النسائى فى الحكم على الرواة

قبل البدء فى دراسة اختلاف النسائى ينبغى أن أنبه إلى أنه متشدد.

جاء فى ترجمة (هدية بن خالد القيسى البصرى) أن البخارى ومسلمًا رويا له. وكذلك أبو داود، ووضع الذهبى علامة (صح) أمام اسمه لأنه يرى أنه ثقة عنده. وقال الذهبى: "وثقة ابن معين وغيره. أبو حاتم: صدوق. وأما النسائى فقال ضعيف. وقواه مرة أخرى"(١).وبمقارنة رأيى النسائى بآراء غيره يتضح مدى صحة رأيه الثانى.

ثالثًا: اختلاف الدارقطنى

جاء فى ترجمة (محمد بن سليمان بن الحارث الباغندى) أن الذهبى قال فيه: "لابأس به". وقال الذهبى أيضا: "ضعفه ابن أبى الفوارس، وقال الخطيب: رواياته كلها مستقيمة. واختلف قول الدارقطنى فيه، مرة قال: لا بأس به، ومرة قال: ضعيف"(٢).

ومن خلال مقارنة آراء الدارقطنى يتضح صواب الرأى الأول. ويلاحظ أنّ الذهبى اختار قولاً وسطًا، حيث جمع الآراء فيه واتضح أن المتوسط وليس الوسط (الذى يعنى نصف الشىء)- من الآراء هو: أنه لا بأس به، التى تساوى صدوق يحتج بروايته إذا لم

---

(١) الميزان ٢٩٤/٤ وللمزيد من الشواهد انظر الميزان ٢٥٦/٢، ٥٦٨، ٤٥، ٢٤، ١٦٠/٤، ٩٩١، ٣٤/٣، ٤٧٤/١، ٣٤٢-٣٤٣، ٢٣٣/٣، ٢١٢/١، ٣٠٥، ٤٦٥، ٤٧٧/٤، ٩١/٢، ٣٤/٣، ٥٥١/١، ٥٠٤، ٤٩٩، ٩١/٢، ٤٠١/٣، ٦٤٧، ٣٣٠/١، ٥٩٣/٣، ٥٢٥/١، ٥٤٦، ٢٩٤/٤، ٣٩١، ٢٩٨/٤.

(٢) الميزان٥٧١/٣ وللمزيد على هذه الظاهرة-اختلاف أقوال الدارقطنى-انظر الميزان، ٦٨١/٣، ٦٦٣/٢، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٥، ٥١٢/٣، ٧٥، ٤٤٩/١، ١٩٩، ١٤٢-١٤٣، ٦٨١/٣، ٣٣٤/٣، ٥٧١/٣.

تخالف ويحسن حديثه لذاته- الذى لم يخطئ فيه من حيث الضبط بدليل قول الخطيب باستقامة رواياته.

رابعًا: اختلاف البخارى.

روى البخارى لـ"حصين بن عبد الرحمن أبى الهذيل السلمى الكوفى ثم ذكره فى الضعفاء[1]. وروايته له فى الصحيح تعنى أنه ثقة أو على الأقل صدوق. فصنيعه هذا يدل على أنه اختلف رأيه فى الحكم عليه.

خامسًا: اختلاف أبى داود

جاء فى ترجمة (سعيد بن حسان) أن مسلما والنسائى وأبا داود والترمذى رووا له ووضع الذهبى علامة (صح) أمام اسمه مما يدل على أنه موثق عنده.

وقال الذهبى: "وثقة أبو داود مرة، ومرة توقف فيه[2].ويدل على صحة الرأى الأول عن أبى داود أنه خرج له فى سننه وموافقة هذا الرأى لرأى غيره.

سادسًا: اختلاف أبى حاتم

قال أبو حاتم فى (محمد بن مطرف): صالح الحديث، وقال أيضا: ثقة. ومحمد روى له الستة مما يدل على أنه متفق على توثيقه، أى أن رأى أبى حاتم الثانى هو الصحيح[3].

---

(١) الميزان ٥٥١/١ وللمزيد انظر السابق ٣٦٥/٢، ١٧٦/٤، ٣٦٧/١، ٢٤٨/٢، ١٩١/٤، ٥٧١/٦٠٤،١/١.

(٢) الميزان ١٣١/٢-١٣٢وللمزيد انظر السابق:٦٣٠/٢، ٢٣٩/٣، ٢٨١، ٨٧/٤، ٨٥٤/٢، ٢٤٩/٣-٢٥٠، ٣٠٦/٣.

(٣) الميزان ٨٣/٤ وللمزيد انظر الميزان ٥٣٨/٢-٥٣٩ (٤٧٦٦)، ١٠/٤(٨٠٦٣)، ٩/٢، ٢٠١/٣، ١٩٩/١، ٣٠٢/١، ٣٤١/١، ٦٤٧/٣، ٧/٦٦٣,٤.

سابعًا: اختلافات متفرقة

ونظرًا لأن أسماء النقاد الآتية أسماؤهم اختلفت آراؤهم ولم يغلب ذلك على منهجهم، حيث اختلفوا المرة أو المرتين-جمعتهم فى مكان واحد منبها إلى مكان الاختلاف فقط. منهم أبو زرعة الرازى[١]، وعلى بن المدينى[٢]، وابن سعد صاحب الطبقات[٣]، ومحمد بن عبد الله بن نمير[٤]، وعبد الرحمن بن مهدى[٥]، والخطيب البغدادى[٦]، والبرقانى[٧] والسليمانى[٨]، وشعبة[٩]، ويحيى القطان[١٠] والأزدى[١١] والشعبى[١٢].

حل الاختلاف: كيف يكون؟

لا يوجد اختلاف فى الدنيا إلا وله راجح ومرجوح، حتى لو كان من اختلاف التنوع المحمود، نعم لا يرفض منصف الاجتهاد وفتح بابه فى كل زمان ومكان، ولست ضد الإبداع وحرية الحوار، لكن أى اختلاف لابد من الوصول إلى الراجح فيه، نعم للفروق

---

(١) انظر الميزان ١/٧٦.
(٢) الميزان ٣/٣٢٠، ٢٥.
(٣) السابق٣/٢٢٦، ٢/٣٦٨ وشفاء العليل ص١٥٧.
(٤) السابق ٤/٣٩٢، ٣/٥٨٤.
(٥) السابق ٣/٢٢٨.
(٦) السابق١/٥٠.
(٧) السابق١/٢٩٠.
(٨) السابق٢/٦٦.
(٩) السابق٣/٤٦٨-٤٦٩، ٤/١٩٢.
(١٠) السابق ١/٥٣٤، ٢/١٩.
(١١) السابق٤/٥٧٠ وللمزيد من اختلاط النقاد انظر تاريخ الثقات للعجلى ص ٤٠٦، ٦٣، ١٤٨، ٤٣٩، ٤٨٦، ٣٤٦، ٣٩٩، ٣٣٢، ٣٥٩.
(١٢) السابق١/٤٣٦.

الفردية بين البشر، ولست ضد أن الإنسان الواحد تختلف أحواله من حين إلى آخر، ومع مقولة أن الإنسان لا يستطيع نزول البحر مرتين. إننى ضد الاختلاف الذى لا يدرس ولا يتوصل إلى الراجح منه؛ لأنه ليس كل بشر يقبل الحوار والرأى الآخر، وقلة هم الذين يميزون بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد(*). أنبه إلى هذا الأمر؛ لأن أفضل بحث فى الاختلاف بين المحدثين للدكتور خلدون الأحدب كان يترك المسائل بعد دراستها وتحليلها دون اختيار الراجح فى بعض الأحيان- ويجب التنبيه إلى أنه انشغل بالقضايا النظرية يدل على ذلك أنه كان يدرس الاختلاف من فوق، وما أقل الأمثلة العملية التى كان يرجع إليها، وكان يستخدمها فى خدمة فكرته، يستدل بها على ما ارتآه، ولم ينطلق من واقع نقد المرويات. إن البداية الحقيقية لتنظير لهذا العلم هى بالبدء من واقع نقد الرواة، لا مصطلحات الحديث، ويستحيل دراسة مسائل وقضايا هذا العلم دون مراعاة أن ال (٦٥) علمًا -وهى مباحث وليست علوما- عند ابن الصلاح كلها مرتبطة بعضها ببعض، فقبل الحكم على الراوى لابد وأن يدار على هذه (المناظير)، ينظر الناقد من خلالها واحدًا واحدًا إلى كل راو، وسبيله إلى هذا هو الواقع العملى- التخريج- وإعمال قواعد هذا العلم، لابد من مراعاة أن بعض المعايير والأصول النظرية قد لا تصمد أمام الواقع العلمى قبل أن يطبق لابد من موضوعيته وصدقه وثباته... فإنه أحيانا يكون تطبيق النظرى ظلم للظاهرة- إن اختلاف التنوع يقبل فى المسائل الجزئية والفروع أما فى أصول هذا العلم فلا وألف لا ...

(*) ما أجمل رأى يحيى بن معين الذى رأى فيه التسامح مع المخالفين ولم يعتزلهم أو يعنفهم أو يخطئ غيره؛ قال ابن الجنيد: وسمعت يحيى يقول: تحريم النبيذ صحيح؛ لكن أقف، ولا أحرمه قد شربه قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرمه قوم صالحون بأحاديث صحاح" (سير النبلاء ٨٨/١١).

واختلاف التنوع والتضاد-عندى- فيه راجح ومرجوح، والحمد لله رزقنى- سبحانه وتعالى- بنص، عبارة عن مبحث كامل فى كتاب الخطيب البغدادى- المحدث - فى كتابه الفقيه والمتفقه، الذى أودع فيه نظريته الفقهية من وجهة نظر المحدثين. والحق أن الرجل جمع بين الفقه والأصول والحديث والتاريخ، فاستعرت نموذجه الإسلامى إلى علم إسلامى آخر وأرانى غير مخطئ أن أستعير منهجه فى معالجة قضية أصولية وأطبقها على (اختلافات المحدثين)- هو محدث جهبذ-. والحق أن معظم المحدثين كانوا فقهاء وإن نظرة إلى الأئمة وغيرهم؛ تدل على أنهم جمعوا بين الحديث والفقه، وقد نبه ابن حبان إلى ضرورة عدم الفصل فلا بد من الجمع بين التخصصين.. وهم - السلف- كانوا يطبقون نظرية الثقافة المتكاملة.

قال الخطيب فى "الفقيه والمتفقه" تحت عنوان "باب الكلام فى أقوال المجتهدين، وهل الحق فى واحد، أو كل مجتهد مصيب"[1]. انتهى فيه إلى أن (الحق فى واحد)، ومع أن كل مجتهد مصيب عنده إلا أنه ينبغى الترجيح للوصول إلى الأصوب قال الخطيب: "إذا اختلف المجتهدون من العلماء فى مسألة، على قولين أو أكثر، فقد ذكر عن أبى حنيفة أنه قال: كل مجتهد مصيب، والحق ما غلب على ظن المجتهد، وهو ظاهر مذهب مالك بن أنس، وذكر عن الشافعى أن له فى ذلك قولين، أحدهما مثل هذا، والثانى، أن الحق فى واحد من الأقوال وما سواه باطل، وقيل: ليس للشافعى فى ذلك إلا قول واحد من أقوال المختلفين، وما عداه خطأ...[2]. ثم

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ٢/١١٤وما بعدها.

(٢) السابق نفسه.

أورد رواية لعبد الله بن المبارك مضمونها: "الصواب واحد، والخطأ موضوع عن القوم..."[1]. وعرض هذا، الرأى فى حوالى ثلاث صفحات فقط[2]. ثم ساق أدلة الرأى القائل بأن الحق فى واحد فى باقى الفصل الذى شغل مساحة أكبر ونال المزيد من الدفاع عنه - وهو على حق- قال فى بداية عرض الرأى الأخير: "واحتج من قال: إن الحق فى واحد، وإليه يذهب -بقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ (الأنبياء: ٧٨-٧٩). فأخبر أن سليمان هو المصيب وحمده على إصابته، وأثنى على داود فى اجتهاده، ولم يذمه على خطئه، وهذا نص فى إبطال قول من قال: إذا أخطأ المجتهد يجب أن يكون مذموما..."[3].إنه ليس ضد الخطأ بعد الاجتهاد إنه ضد عدم الترجيح بين الصواب والخطأ.

وقال - "ويدل على ذلك -أن الحق فى واحد- أنهم إذا اختلفوا على قولين متضادين، مثل تحليل وتحريم، وتصحيح وإفساد، وإيجاب وإسقاط، فلا يخلو من أحد ثلاثة أقسام: إما أن يكون القولان فاسدين، أو صحيحين، أو أحدهما فاسدًا والآخر صحيحًا، فلا يجوز أن يكونا فاسدين؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع الأمة على الخطأ. ولا يجوز أن يكونا صحيحين؛ لأنهما متضادان، فيمتنع أن يكون الشىء الواحد حرامًا حلالاً، وواجبا غير واجب، وصحيحا باطلاً، وإذا بطل هذان القسمان، ثبت أن أحدهما صحيح والآخر

---

(١) السابق : نفسه.

(٢) السابق ٢/١١٥-١١٧.

(٣) السابق ٢/١١٨.

فاسد فإن قال المخالف:(*) هما صحيحان ولا يؤدى إلى التضاد، ولا تستحيل صحتها، إلا أن ذلك إنما يستحيل على شخص واحد فى وقت واحد، وإما على شخصين أو فريقين، فإن ذلك لا يستحيل كما ورد الشرع بإيجاب الصلاة على الطاهر وإسقاطها عن الحائض، ووجوب إتمام الصلاة على المقيم والرخصة فى القصر للمسافر- وعندنا أن كل واحد من المجتهدين يلزمه ما أدى إليه اجتهاده، فيحرُمُ النبيذُ على من أدى اجتهاده إلى تحريمه، ويحل من أدى اجتهاده إلى تحليله، ويجب النية للوضوء على من أدى اجتهاده إلى وجوبها وتسقط عمن أدى اجتهاده إلى سقوطها، ويصح النكاح بلا ولى فى حق من أدى اجتهاده إلى صحته، ويفسد فى حق من أدى اجتهاده إلى فساده، وإذا كان كذلك، لم يكن فيه تضاد، والجواب أن هذا خطأ لأن الأدلة إذا كانت عامة لم يجز أن يكون مدلولها خاصًا، وإذا كانت الأحكام عامة ثبت التضاد.. ودليل آخر يدل على أن كل مجتهد ليس بمصيب(**)، وهو: أنا وجدنا أهل العلم فى كل عصر يتناظرون ويتباحثون، أو يحتج بعضهم على بعض، ولو كان كل واحد منهم مصيبا، كانت المناظرة خطأ ولغوًا، لا فائدة فيها. فإن قال المخالف: إنما يناظر أحد الخصمين الآخر، حتى يغلب على ظنه ما أدى اجتهاده إليه، فيرجع إلى قوله. فالجواب أنه لا فائدة فى رجوعه من حق إلى حق، وكونه على ما هو عليه أو انتقاله إلى ظن آخر سواء، لا فرق بينهما، وتحمل

(*) أفصح الخطيب عن هويته وأنه مع الرأى القائل بأن الحق فى واحد، لأنه شمرَّ عن ساعد الجد وأعمل عقله وتخيل المخالفين يردون عليه، فيرد عليهم بالأدلة العقلية ناهيك عن عقد مساحة كبيرة لمناقشة هذا الرأى -من حيث الظاهر-، هو لا يناقش بل يعرض الأدلة ويدافع عنه ويتحمس له ويفرضه.

(**) هذا هو الرأى الذى أردت أن أشير إليه.

التعب والكلفة والتنازع والتخاصم لما ذكره المخالف ليس من فعل العقلاء، وقد وجدنا الأمة متفقة على حسن المناظرة في هذه المسائل، وعقد المجالس بسببها، فسقط ما قاله"[1].

وقال في تفنيد الرأي القائل بأن كل مجتهد مصيب، قياسا على اختلاف الصحابة[2].- قال: "وأما الجواب عما احتج به من إجماع الصحابة، فهو أن يقال: أقلت هذا نصا أو استدلالاً؟ فإن قال: نصا. لم يجد إليه طريقا؛ لأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه قال لصاحبه: أقررتك على خلافك، وأجزت لك أن تعمل به، وسوغتُ للعامة أن يقلدوك. وإن قال: استدلالاً. طولب به. فإن قال: لو كان المخالف مخطئًا؛ لقاتلوه. قيل له: ليس في ذلك قتال؛ لأن الخاطئ فيه معذور، وله على قصد الصواب أجر، وقد ورد الشرع بذلك، ولو كان أحد القولين خطأ والآخر صوابا لوجب أن يخطئ من أصاب الحق مَن لم يصبه، فلما لم يُنقل ذلك دل على أنه لم يخطئه. فالجواب أنه قد نقل ذلك عن غير واحد منهم"[3].

أردت من سياق رأي الخطيب أن أبين (أن الحق في واحد)، والحمد لله نحن في عصور التدوين لا الشفاهية، وكل شئ مستقر في الكتب؛ لماذا لا يتم الترجيح بين آراء علماء الجرح والتعديل للوصول إلى الرأي الأصوب في الحكم على الرواة؟!

والترجيح مهم؛ لأن الاختلاف بين الفقهاء والأصوليين راجع - في أحد أسبابه- إلى الاختلاف في الحكم على الرواة، وراجع إلى

---

(١) السابق ٢/١١٩ - ١٢٠.

(٢) إن اختلاف الصحابة راجع إلى أسباب كثيرة منها عدم علم أحدهم بالدليل، أو عدم معرفة الحكم المتأخر من المتقدم، والناسخ والمنسوخ، ولابد من الترجيح بين اختلافهم.

(٣) السابق جـ٢ ص١٢١.

الاختلاف فى مسائل وقضايا مصطلح الحديث. إن الذى يرد رواية المدلس بإطلاق، غير الذى يأخذ بالتفصيل، والذى يقبل رواية المبتدعة – ما داموا ضابطين – غير الذى يرد روايتهم ألبته.

إن أدنى اختلاف فى قواعد المصطلح يؤدى إلى الاختلاف فى قبول الأحاديث وردها لأن اختلافهم فى القواعد والمناهج يؤدى إلى الاختلاف فى الحكم على الرواة الذى هو جزء من عملية الحكم على الأحاديث (سندا ومتنا)(*).

تحليل وتفسير الظاهرة عند المعاصرين

الدكتور أحمد سيف ومشروعه فى دراسة ظاهرة الاختلاف عند ابن معين وتقديم الحل لها

هناك فروق فردية بين الرواة وأخرى بين النقاد، والاختلاف فى حكم يحيى على الرواة ليس ظاهرة غريبة، بل هو أمر طبيعى يخضع لما يتوصل إليه الناقد من أدلة للحكم على الرواة، فقد يحكم الناقد على الراوى بحكم، ثم تنكشف له أمور تجعله يغير رأيه فيه. وبقدر ما يستطيع الرواة من تستر، يطول عناء الناقد فى معرفة حقيقة أمرهم، فقد لا ينكشف أمر البعض منهم إلا بعد ممارسة طويلة ودربة.

والكلام السابق ينطبق على ابن معين وغيره. إن بعض النقاد لهم تلاميذ رووا عن شيوخهم آراءهم فى الجرح والتعديل؛ لذلك اختلفت الرواية عن يحيى فى نقول النقد عنه، بل أحيانا تتعدد

(*) إن اختلاف الصحابة راجع إلى أسباب كثيرة منها عدم علم أحدهم بالدليل، أو عدم معرفة الحكم المتأخر من المتقدم، والناسخ والمنسوخ، ولابد من الترجيح بين اختلافات.

النقول المختلفة عند الراوى الواحد عنه. وخير مثال على هذا الأمر ما جاء فى (ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أوس، أبو أويس المدنى)؛ قال محمد بن عثمان بن أبى شيبة: سمعت يحيى يقول: أبو أويس المدنى كان ضعيفا. وقال ابن الجنيد: سئل عنه فقال: ضعيف الحديث. وقال الدارمى عنه: ضعيف الحديث، وقال ابن أبى خيثمة عنه: أبو أويس ضعيف الحديث. وقال ابن أبى خيثمة عنه مرة: صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائز. وقال الدورى عنه: أبو أويس ثقة. وقال الدورى عنه مرة أخرى: صدوق، وليس بحجة. وقال الغلابى عنه: ليس به بأس[1].

وعلق الدكتور أحمد محمد نور قائلاً: "وهذه النقول تشير إلى أنه كان سيئ الرأى فيه، ثم حسن الرأى فيه. وذلك لأن البغداديين من الرواة نقل بعضهم عنه توثيقه فقط، كالدورى وابن الغلابى، ونقل ابن أبى خيثمة ذلك عنه، كما نقل عنه تضعيفه، ونقل غيرهم تضعيفه فقط. والبغداديون أكثر ملازمة له وبخاصة الدورى، مما يشير إلى أن الرأى الأخير ليحيى فيه حسن"[2].

لقد جمع كل راو من أولئك الرواة آراء يحيى التى تلقاها فى مجالسه المختلفة، وهى فى حقيقتها وواقعها تتألف من نقد يحيى للرجال، وما يعرض لهم، ولمروياتهم. وقد دون كل منهم ما سنح له من ذلك قلة أو كثرة، تتوقف على طول الملازمة وقصرها، وكثرة الحضور إلى تلك المجالس وقلته ولهذا جاءت الروايات عن يحيى مختلفة متفاوتة. لقد كانت مجالس يحيى تختلف عن غيرها من مجالس كثير من المحدثين. ممن كانت مجالسهم عامرة بالتلقى،

---

(١) انظر يحيى بن معين وكتابه التاريخ للدكتور أحمد محمد نور سيف ١/١٢٢-١٢٣.
(٢) السابق ١/١٢٣.

وأخذ الحديث، والإكثار منه، إما إملاء أو تحديثا أو عرضا، يتولى فيه الطلاب استنساخ حديث الشيخ، ثم يجيئون به لأخذ سماعهم منه. وقد يختلف المحدثون فى القدر الذى يقدمونه، أو يملونه، أو يعرض عليهم من الطلاب قلة وكثرة. وكان البعض الآخر محجما عن الرواية، متقللاً منها لأسباب مختلفة من هؤلاء يحيى بن معين. هذا مع العلم بكثرة ما كتب ودون عن شيوخه، وما كتب له أيضا. حتى قال على بن المدينى: لا نعلم أحدًا من لدن آدم كتب من الحديث، ما كتب يحيى بن معين[1].

لقد كانت همة يحيى منصرفة إلى لون آخر لا يجده الطلاب عند كثيرين من الشيوخ، هو التصدى لمادة النقد والاشتغال بتقويم الرواة ومروياتهم، لذلك التف حوله عدد كبير من الراغبين فى هذا الفن - نقد المرويات- وصار همهم التعرف على أحوال الرواة وعلل الحديث. وشارك يحيى فى مجلسه أقرانه البارزون فى هذا الفن للمذاكرة وحضور النقاش، وبالتالى وُجِدَ -تلامذة- أيضا مولعون بالبحث والتنقيب عن مسائل هذا الفن وقضاياه إلى جانب جمع الحديث وتدوينه[2].

لقد تعدد الرواة عن يحيى بن معين، عدّ الدكتور أحمد نور سيف منهم (١٦) راويًا وهم: إسحاق بن منصور الكوسج، وابن أبى خيثمة، ومفضل بن غسّان الغلابى، والحسين بن حبان، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وعبد الخالق بن منصور، وأحمد بن سعد بن أبى مريم، ومعاوية بن صالح الدمشقى، ومحمد بن عثمان بن أبى شيبة، ويزيد بن الهيثم، ويعقوب بن شيبة السدوسى، وجعفر بن أبى عثمان الطيالسى، وأبو يعلى الموصلى، وحسين بن

---

(١) السابق ١/١٢٩ - ١٣٠ وتذكرة الحفاظ ٢/٤٣٢.
(٢) السابق ١/١٣٠.

محمد بن عبد الرحمن بن فهم، ومحمد بن عبيد الله الزهرى[1].

وبناءً على ما سبق ودراسة نسخ الرواة عنه قرر الدكتور أحمد سيف تقديم رواية البغداديين على رواية الغرباء عنه والأخذ بها عند الاختلاف والتعارض فقال: "ولذا فمن الأهمية أن يؤخذ بقولهم عند الاتفاق على رأى وتقديمه على رأى مخالفهم[2].

والحق أنه نظر إلى اختلاف آراء يحيى من جانب واحد. إن المحدثين الذين سجلوا هذه الظاهرة قدموا لها بعض الحلول، كان عليه أن يسجلها، إن الدكتور أحمد قام بجمع كل آراء يحيى بن معين من مظانها ودرسها ورتبها وحققها ودرس ابن معين فى (٢١٢) صفحة من رسالته التى طبعت فى (٤) مجلدات، تناول حياة يحيى فى (٦٧) منها، وتكلم فى (٢٤) عن نسخ المخطوطات ومنهجه فى التحقيق ودرس مصطلحات يحيى فى صفحة (٩٠)، وصفحات ١١٢-١٢١، أى فيما لا يزيد عن (١١) صفحة. والحق أن يحيى فى حاجة إلى دراسة لما قام به الدكتور سيف من جمع وتحقيق ودراسة تبدأ من حيث انتهى هو. أما ظاهرة اختلاف يحيى فقد جمعتها باستقراء تام- قدر استطاعتى- فى الميزان وفى (الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى) ودرست بعضها عند ابن حبان وابن عدى، وتوصلت إلى أن بعض المحدثين لهم جهد فى الوصول إلى رأى يحيى الصحيح حيث قاموا بنقد المرويات التى وصلت عنه ودرسوا طرقها فكانوا يردون المنقطعة أو التى تخالف الراجح عددًا، أى أنهم نقدوا منهجهم بمنهجهم (علم ينقد نفسه) علم نقد المرويات ينقد مروياته.

---

(١) السابق ١/١٤٠.

(٢) السابق ١/١٥٧.

ومن هؤلاء الذهبى فى الميزان؛ قال فى ترجمة (صالح بن بشر الزاهد): "ضعفه ابن معين، والدارقطنى، وروى عباس عن يحيى: ليس به بأس. لكن روى خمسة عن يحيى جرحه"(١).

يرى الذهبى أن هناك معايير واعتبارات كمية. إن عباسًا وحده هو الذى روى توثيقه، أما غالب الروايات عن يحيى فقد جاء فيها تضعيفه، ناهيك عن موافقة الدارقطنى ليحيى.

إن قاعدة تقديم قول البغدادى على غيره لا تقبل على إطلاقها لأنّ (عبيد الله ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مَوْهَب المدنى جاء فى ترجمته: "روى عباس عن يحيى: ضعيف.

وقال النسائى: ليس بذاك القوىّ. وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"... وقال ابن عدى: هو حسن الحديث، يكتب حديثه. وقد روى الكَوْسَج، عن ابن معين: ثقة"(٢).

إنّ مثل من يقال فيه: صالح الحديث عند أبى حاتم المتشدد لا يقل عن ثقة عند بعض النقاد، وابن معين قال فيه: ثقة. إن تقديم رأى البغدادى وهو عباس الدورى على الكوسج المروزى فيه مخالفة لحقائق البحث فى علم الحديث وظلم لصاحب الترجمة. إن قول النسائى: "ليس بذاك القوى" فى قوة كلمة "ثقة" عند ابن معين؛ إن النسائى متشدد، ويقصد أنه ليس مثل الذين بلغوا الدرجة العليا من الضبط، فهو ثقة لكن هناك من هو أوثق منه. إن النسائى روى له وكذلك أبو داود وابن ماجه.

إن أحد الرأيين قد يأتى من طريق غير صحيح، كما فى ترجمة (كَهْمَس بن الحسن) الذى روى له الستة واتفقوا على توثيقه.

---

(١) الميزان ٢/٢٨٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ١٢ - ١٣.

وروى عنه يحيى القطان. قال أحمد: ثقة وزيادة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الأزدى: قال ابن معين: ضعيف؛ كذا نقله أبو العباس النباتى ولم يسنده الأزدى عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع، لاسيما وأحمد يقول فى كهمس: ثقة وزيادة[1]. وفى ترجمة (ثعلبة بن سهيل الطُّهَوى) أن ابن معين وثقه، وقال أبو الفتح الأزدى: قال ابن معين: ليس بشىء - قلت - الذهبى-: هذه رواية منقطعة، والصحيح ما روى الكوسج عن ابن معين: ثقة[2].

إن أحد الحلول للوصول إلى رأى قاطع فى اختلاف الناقد الواحد فى الحكم على الراوى الواحد - هو توثيق هذه المرويات والحكم على سندها للوصول إلى الرأى الأصوب، وهذه طريقة فات الدكتور أحمد سيف أن ينبه إليها؛ لأن بعض الآراء قد تجئ من طريق ضعيف فيُرد الحكمُ الذى جاء من خلالها.

وأحد طرق الوصول إلى رأى قاطع أن الذى يحكى أقوال النقاد قد يهم أو يخطىء فقد يروى الناقد رأى ناقد آخر، فيظن ناقد ثالث أن هذا الرأى للناقد الأول. جاء فى ترجمة "ناصح بن العلا البصرى قول يحيى: ليس ثقة، وقال مرة: هو النسائى: ضعيف. البخارى: منكر الحديث.

وقال مرة: ثقة، كذا قال ابن الجوزى، وإنما قال لك البخارى راويًا له عن على بن المدينى قوله[3].

لقد استدرك ناقد رابع على الناقد الثالث ونبه إلى أن الأول ناقل لرأى الثانى وأنه ليس رأيه - الأول -. أى أن البخارى ليس له

---

(١) السابق ٣/٤١٦.

(٢) السابق ٣٧١.

(٣) الميزان ٤/٢٤٠.

رأيان، إن البخارى وافق يحيى والنسائى فى تضعيف الراوى. وفى هذه الحالة يتعارض رأى مع آراء، والبخارى تلميذ ابن المدينى وهو أعلم من غيره برأى شيخه، ففى هذه الحالة يقدم الجرح وبذلك يصبح الراوى ضعيفًا.

وأحد الحلول هو أن ينظر الناقد المتأخر فى أقوال المختلفين، ومن خلال هذه النظرة يصل إلى الأرجح، فمن الرواة من هو مختلف فيه؛ لكنه أقرب إلى التوثيق، منهم هو إلى الصدق أقرب، ومنهم من هو إلى الضعف أقرب، وهذه أمور تتعلق بمبحث الخط البيانى عند المحدثين – الفصل الأخير – والرجوع إلى معايير الكم والكيف.

ومن الرواة المختلف فيهم من حديثهم فى درجة الحسن مثل: (محمد بن قيس الأسدى)؛ لقد روى له مسلم والنسائى وأبو داود وقال الذهبى: "مختلف فيه... وثق، وهو إلى الاحتجاج أقرب، حديثه حسن"(١).

وليس كل مختلف فيه حسن الحديث، إنه داخل كل ترجمة اختلاف واتفاق ومعايير كم وكيف ومناهج نقاد تخضع لهذه المعايير، والقرائن والملابسات وظروف كل رواية – هى المعيار العملى العلمى الوحيد فى الحكم على صاحب الترجمة.

أى أن هناك ثلاثة حلول:

١- حل الدكتور أحمد نور سيف ولا يؤخذ على إطلاقه.

٢- حل المحدثين وهو نقد الرواية التى جاء من خلالها رأى الناقد.

٣- النظر إلى كم وكيف الاختلاف.

---

(١) السابق ١٦/٤.

جهود الشيخ عبد الرحمن المعلمى فى الوصول إلى رأى راجح فى الاختلاف

قال الشيخ المعلمى مساهمًا فى حل مسألة الاختلاف فى الحكم على الرواة: "من أحب أن ينظر فى كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع فى سند فعليه أن يراعى أمورًا:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هى لذلك الرجل فإن الأسماء كثيرًا ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها"[1]. والحق أن المحدثين ذكروا نوعًا هو أحد فروع علم الحديث وسموه بـ (معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة) لتلافى مثل هذه الأمور، وآخر سموه بـ (معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب)، وثالث (معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم)، ورابع هو (معرفة الألقاب) وميزوا بين راو وآخر قد يشتركان فى الاسم، ويختلف النقاد فى الحكم عليهما فقد يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا[2].

الأمر الثانى عند المعلمى هو: "ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب[3]. وهذا أمر تناولته فى أسباب الاختلاف، وهذا شئ يؤكد أن الوقوف على أسباب الاختلاف هو فى نفس الوقت حل، فالتشخيص هو الطريقة الأولى للعلاج.

---

(١) التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من أباطيل ٦٢/١، بتحقيق الشيخين الألبانى ومحمد عبد الرازق حمزة، دار الباز، مكة المكرمة.

(٢) تيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان ص ١٦٨ وما بعدها، وص ٨٣ من نزهة النظر لابن حجر بتحقيق أبى عبدالرحيم محمد كمال الدين الأدهمى، نشر مكتبة التراث الإسلامى. مصر.

(٣) التنكيل: السابق.

الأمر الثالث: "إذا وجد فى الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر إثباته هى عن ذلك الإمام أم لا؟[1].

ثم زاد فى **الأمر الرابع** تفصيلات على الأول فقال: "ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت فى صاحب الترجمة فإن الأسماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة فى راو فيظنها السامع فى آخر، ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من يجئ بعده فيحملها على آخر. ففى الرواة:

١- المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى.

٢- والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام.

٣- والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدى. حكى عباس الدورى عن يحيى ابن معين توثيق الأول وتضعيف الثالث، فحكى ابن أبى حاتم عن الدورى عن ابن معين توثيق الثانى، ووهمه المزى ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدورى عن ابن معين فقال: غلط عباس. وفى الرواة:

١- محمد بن ثابت البنانى

٢- ومحمد بن ثابت العبدى وغيرهما. فحكى ابن أبى حاتم عن ابن أبى خيثمة عن ابن معين أنه قال فى الأول: (ليس بقوى)، وذكر ابن حجر أن الذى فى تاريخ ابن أبى خيثمة حكاية تلك المقالة فى الثانى، وحكى عثمان الدارمى عن ابن معين فى الثانى "أنه ليس به بأس" وحكى معاوية بن صالح عن ابن معين أنه ينكر على الثانى حديثًا واحدًا، وحكى الدورى عن

---

(١) السابق: نفسه، وانظر شاهداً عملياً على هذا فى الميزان ٤/٢٤٠ حيث أخطأ ابن الجوزى فى نسبته رأياً للبخارى هو فى الأصل لابن المدينى.

ابن معين أنه ضعف الثانى، قال الدورى: فقلت له : أليس قد قلت مرة "ليس به بأس" قال: ما قلت هذا قط.."[1].

ثم ضرب أمثلة أخرى لراويين تشابها فى الاسم واختلفا فى النسب فقال:

"وفى الرواة: "أحمد بن صالح بن الطبرى الحافظ" و"أحمد بن صالح الشمومى"، حكى النسائى عن معاوية بن صالح عن ابن معين كلامًا عده النسائى فى الأول فذكر ابن حبان: إنما قاله ابن معين فى الثانى... وفى الرواة: عمر بن نافع ابن عمر" و"عمر بن نافع الثقفى"، حكى ابن عدى فى ترجمة الأول عن ابن معين أنه قال: "ليس حديثه بشىء" فزعم ابن حجر أن ابن معين إنما قالها فى الثانى... وفى الرواة (عثمان البتى) و (عثمان البرى) حكى الدورى عن ابن معين فى الأول: ثقة، وحكى معاوية بن صالح عنه فيه: "ضعيف" قال النسائى : وهذا عندى خطأ لعله أراد عثمان البرى... وفى الرواة (القاسم العمرى) وهو ابن عبد الله بن عمر بن حفص"، و"القاسم المعمرى، وهو ابن محمد" فحكى عثمان الدارمى عن ابن معين أنه قال: "قاسم المعمرى كذاب خبيث".

قال الدرامى: "وليس كما قال يحيى، والمعمرى قد وثقه قتيبة، أما العمرى فكذبه الإمام أحمد، وقال الدورى عن ابن معين: "ضعيف ليس بشىء" فيشتبه أن يكون ابن معين إنما قال: "قاسم العمرى كذاب خبيث" فكتبها عثمان الدارمى ثم بعد مدة – راجعها فى كتابه فاشتبه عليه فقرأها "قاسم المعمرى".. وفى الرواة (إبراهيم ابن أبى حرة" و "إبراهيم بن أبى حية"، روى ابن أبى حاتم من طريق عثمان الدارمى

---

(١) السابق : ٦٦/١.

عن ابن معين توثيق الثانى، ومن تدبر الترجمتين كاد يجزم بأن هذا غلط على ابن معين وأنه إنما وثق الأول[1].

والأمر الخامس مضمونه: " إذا رأى فى الترجمة (وثقه فلان) أو (ضعفه فلان) أو (كذبه فلان) فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال (هو ثقة) أو (هو ضعيف) أو (هو كذاب). ففى مقدمة الفتح - فتح البارى- المسمى بهدى السارى- فى ترجمة (إبراهيم بن سويد بن حيان المدنى): "وثقه ابن معين وأبو زرعة" والذى فى ترجمته من التهذيب: "قال أبو زرعة ليس به بأس. وفى المقدمة[*] فى ترجمة (إبراهيم بن المنذر الحزامى): "وثقه ابن معين... والنسائى" والذى فى ترجمته من (التهذيب): "قال عثمان الدارمى: رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازى، وقال النسائى: ليس به بأس". وفى "الميزان" و"اللسان" فى ترجمة (معبد بن جمعة): كذبه أبو زرعة الكشى، وليس فى عبارة أبى زرعة الكشى ما يعطى هذا بل فيها أنه (ثقة فى الحديث)[2].

والأمر السادس: "أصحاب الكتب كثيرًا ما يتصرفون فى عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغى أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها"[3].

ومثال على قول المعلمى ما جاء فى التهذيب، ترجمة (عبد الله بن سليمان القبائى):"ذكر ابن عدى أنه من جملة المدنيين

---

(١) السابق : ٦٧/١.

(*) يقصد هدى السارى مقدمة فتح البارى ولا يقصد مقدمة ابن خلدون.

(٢) السابق ٦٨/١.

(٣) السابق ٦٩/١.

المجهولين، روى عنه القعنبى"[1]. إنه بالرجوع إلى نص العبارة فى الكامل نجد: (ثنا ابن أبى عصمة: ثنا أبو طالب أحمد ابن حميد: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن سليمان، روى عنه القعنبى؟ قال: هو من أهل قباء قد روى عنه القعنبى، أصله مدينى سكن البصر وهو يحدث عن قوم مجهولين عن أهل المدينة وحواليه"[2]. إن عبارة الكامل يؤخذ منها أن هذا قول أحمد لا ابن عدى، وأن الجهالة موجهة إلى مشايخه لا إليه[3].

الأمر السابع: "قال ابن حجر فى لسان الميزان؛ وينبغى أن يتأمل أيضا أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل: (فلان ثقة) ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط فى حديثه فيقرنه بالضعفاء فيقال: ما تقول فى فلان وفلان وفلان؟ فيقول: "فلان ثقة" يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله فى التوسط، فمن ذلك أن الدورى قال: سئل ابن معين عن محمد بن إسحاق فقال: ثقة، فحكى غيره عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحق وموسى بن عبيدة الربذى: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحق ثقة، وسئل عن محمد بن إسحق بمفرده فقال: "صدوق وليس بحجة" ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك (يونس) أو (عُقيل)؟ فقال: "عُقيل لا بأس به"، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عُقيل وزمعة بن صالح فقال: "عقيل ثقة متقن"، وهذا حكم على اختلاف السؤال. وعلى هذا يحمل أكثر

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/٢٤٦.

(٢) الكامل ٤/١٥٧٤.

(٣) وانظر ص ٥٩ من (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه) بتحقيق أبى معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة التوعية، ط ١٩٩٢م. مصر.

ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً فى وقت وجرحه فى وقت آخر. وقد يحكمون على الرجل الكبير فى الجرح بمعنى لو وجد فيمن دونه لم يجرح به فيتعين لهذا حكاية اقوال أهل الجرح والتعديل بعضها ليتبين منها فالعلة تخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه، ... وكذلك ما حكوه من كلام ابن معين أنه قال لشجاع بن الوليد: يا كذاب فحملها ابن حجر على المزاح"[1]. ثم نبه الشيخ المعلمى إلى أن التضعيف النسبى قد يحمله البعض على أنه تضعيف مطلق ومن هنا ينشأ الاختلاف[2].

والأمر الثامن ينبغى أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله؛ فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلسًا واحدًا، أو حديثًا واحدًا، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شئ من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شئ من حديثه.... ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن (محمد بن كثير القرشى الكوفى" فقال: "ما كان به بأس" فحكى له عنه أحاديث تستنكر؛ فقال ابن معين: "فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب وإلا فإنى رأيت حديث الشيخ مستقيمًا... وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابورى يحدث عن عبد الرازق بحديث استنكره يحيى فقال: من هذا الكذاب النيسابورى الذى يحدث عن عبد الرازق بهذا

---

(١) التنكيل والنص موجود فى مقدمة لسان الميزان لابن حجر ١٧/١، ط٣ مؤسسة الأعلمى، بيروت، ١٤٠٦-١٩٨٦م.

(٢) السابق: نفسه.

الحديث؟"، وكان أحمد بن الأزهر حاضرًا فقام فقال: (هو ذا أنـــا) فتبسم يحيى وقال: أما إنك لست بكذاب.." [1].

أما الأمر التاسع فإنه يرجع سبب الاختلاف إلى الفروق الدلالية للمصطلحات الخاصة بكل ناقد، قال المعلمي: "ليبحث عن رأى كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مـــع مقارنـــة كلامه بكلام غيره... وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى، منهم: "إسماعيل بن زكريا الخلقـــائي" و"أشعث بن سوار" و"الجراح بن مليح الرؤاسي) و(جرير بن أبـــي العالية) و(الحسين بن يحيى الخشَنى) و(الزبير بن سعيد) وجاء عنه توثيق جماعة ضـــعفهم الأكثـــرون، مـــنهم (تمـــام بـــن نجـــيح) و(دراج بن سمعان) و (الربيع بن حبيب الملاح) ... وهذا يشـــعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة (ثقة) لا يريد بها أكثر من أن الراوى لا يتعمد الكذب... وقد يقول ابن معين في الراوى مـــرة: "ليس بثقة"، ومرة (ثقة) أو (لا بأس به) أو نحو ذلك... وربما يقول في الراوى: "ليس بثقة" ويوثقه غيره... وهذا يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة (ليس بثقة) على معنى أن الراوى ليس بحيث يقـــال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة ثقة... وقال ابن معـــين فـــي (عبدالرحمن بن زياد بن أنعم): "ليس به بأس وهو ضعيف"، وقـــد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة (ليس به بأس) بمعنى (ثقة)[2].

كما أنهم قد يطلقون التوثيق لا يريدون به أكثـــر مـــن إثبـــات العدالة، فقد قال (يعقوب بن سفيان في أجلح بن عبد الله الكنـــدى:

---

(١) التنكيل ١/٧٠.

(٢) التنكيل ١/٧٠-٧١.

ثقة، حديثه لين. وفى محمد ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى : "ثقة عدل، فى حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم"[1].

كما أنه أرجع الاختلاف فى **الأمر العاشر** إلى الجرح بسبب العداوة والحسد وكلام الأقران، قال: "إذا جاء فى الراوى جرح وتعديل فينبغى البحث عن ذات بين الراوى وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة"[2]. والحق أنه لا الاصطلاحات الخاصة وحدها هى الفيصل، ولا الفروق الدلالية وحدها، بل لابد من إعمال كل المعايير الكمية والكيفية، ومراعاة التفصيل فى كل شئ فقد يتساهل المتشدد، أو يعتدل المتساهل..الخ.

وما أدق قول ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون فى الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهرى ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم فى كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[3]. لقد قال ابن رجب هذا الكلام قاصدًا الأخذ بالتفصيل فى زيادة الثقات، وإذا كان الأمر كذلك فى زيادة الثقات فما بالك بخفيف الضبط الذى يحسن له، ناهيك عن الضعفاء والمختلف فيهم قبولاً وردًا.؟!!

إن الفيصل العملى الوحيد للترجيح بين اختلاف النقاد فى الراوى الواحد بعضهم يوثقه وبعضهم يضعفه، واختلاف الناقد

---

(١) السابق ١/٧١.

(٢) السابق ١/٧٢.

(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب ٢/٥٨٢.

الواحد فى الراوى الواحد- الفيصل هو الواقع العملى لنقد المرويات وتخريج المروى والحكم على الراوى من خلال ضبطه وعدالته وكم مروياته وكيف ضبطه وعدمه... فلكل حديث نقد خاص به.

لابد من النظر فى درجة الاختلاف. هل هو اختلاف قريب من الوثاقة، الراجح فيه أن الراوى ثقة، أم أنه أقرب إلى الصدق أم من الضعف أقرب؟ أم من الترك أقرب؟ كل هذه أمور على الدارس أن يراعيها.

المختلف فيهم وتحسين الحديث

تكمن أهمية دراسة معايير الجرح والتعديل من خلال اختلاف أحكام النقاد فى الراوى الواحد، أو صدور رأيين أو أكثر من ناقد واحد فى راو واحد- تكمن فى أن لهذا الاختلاف علاقة بدراسة الحديث الحسن.

قال الحافظ عبد العظيم المنذرى فى مقدمة كتابه "الترغيب والترهيب": "إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه: إسناده حسن، أو مستقيم، أو لا بأس به ونحو ذلك ما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد"(١).

وقال فى موضع آخر: "وبالجملة فهو- محمد بن إسحاق- ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث"(٢).

وقال الكمال بن الهُمام: "وأخرج الدارقطنى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: إنما حرّم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها،

---

(١) الترغيب والترهيب للمنذرى ٣٧/١، ط٢، الحلبى، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
(٢) السابق ٥٧٧/٤.

فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به.. وأعله بتضعيف عبد الجبار بن مسلم، وهو ممنوع فقد ذكره ابن حبان فى (الثقات) فلا ينزل الحديث عن الحسن"[١].

وقال المحدث ظفر أحمد التهانوى: "وقال السيوطى فى "العقبات" فى حديث السيدة عائشة مرفوعًا: لا ينبغى لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره – ردًا على ابن الجوزى حيث أعله بعيسى بن ميمون أنه لا يحتج به، وبأحمد بن بشير أنه متروك بما نصه: الحديث أخرجه "الترمذى". وأحمد بن بشير، احتج به البخارى، ووثقه الأكثرون، وقال الدارقطنى: ضعيف يعتبر بحديثه. فعيسى قال فيه حماد: ثقة. وقال يحيى مرة: لا بأس به. وضعفه غيرهما ولم يتهم بكذب، فالحديث حسن"[٢].

وقال ابن حجر: "قال ابن القطان: هو – عبد الله بن صالح كاتب الليث– صدوق ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن"[٣].

وقال الحافظ الزيلعى، نقلاً عن ابن القطان فى حديث (قيس بن طلق) عن أبيه– قال: "والحديث مختلف فيه، فينبغى أن يقال فيه: حسن ولا يحكم بصحته، والله أعلم"[٤].

وقال الذهبى فى الكاشف: "محمد بن إسحاق بن يسار.. كان صدوقا من بحور العلم، له غرائب فى سعة ما روى تستنكر،

---

(١) فتح القدير شرح الهداية ٩٧/١، ط الحلبى، ١٣٨٩هـ.

(٢)علوم الحديث ص ٧٧ بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط ٣، دار القلم بيروت، ١٣٩٢هـ.

(٣) تهذيب التهذيب ٢٦٠/٥.

(٤) نصب الراية لأحاديث الهداية ٦٢/١، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى، ط دار المأمون، القاهرة.

واختلف فى الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة"[1].

إن نظرة مدققة فاحصة إلى الآراء السابقة يتضح أنها فى حالات بعينها وليست على إطلاقها. إنّ محمد بن إسحاق مختلف فيه وهو إلى الثقة أقرب وحديثه حسن يحكم له بهذا الوصف بعد مقارنة مروياته بمرويات غيره داخل الباب فما خالف فيه صار شاذًا، ثم ينظر فى المتن والسند من جهة العلل، إن الحديث الصحيح أو الحسن المحتج بهما لا يكونان شاذين ولا معلين، والحكم على الراوى جزء من عملية أكبر هى السند والمتن معًا، إن السند قد يكون منقطعا أو مرسلاً أو فيه تدليس، وهناك فارق كبير بين تحسين السند وتحسين الحديث.

وقال ابن حجر: "الحديث الحسن هو: ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهى إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق- قال: "قلت: وهو جيد بالنسبة إلى النظر فى الراوى لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوى فقط، بل لأمور تنضم إلى ذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة، فإذا اعتبر فى مثل هذا سلامة رؤية الموصوف بذلك من الشذوذ والإنكار كان من أحسن ما عرف به الحديث الحسن الذاتى لا المجبور على رأى الترمذى - والله أعلم"[2].

إن تحسين حال الراوى لا يفيد أكثر من تحسين إسناد الحديث الذى هو واحد من رواته إذا لم يكن فى الإسناد علة أخرى، أما أن يحسن به الحديث فلا، لاحتمال أن يكون الحديث شاذًا أو معلاً.

---

(١) ٣/١٩.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ص١٢٧ بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدنى.

روى أبو يعلى فى المطالب العالية: حدثنا عمر بن شبة حدثنا أبو بكر ابن مروان الأسيدى عن عبد الوارث عن شعيب بن الحجاب عن أنس ﷺ رفعه: ما من مسلم يشهد جنازة امرئ مسلم إلا كان له قيراط من الأجر، فإن قعد حتى صلوا عليها كان قيراطان من الأجر كل قيراط مثل أحد" أ.هـ. هذا الحديث ظاهره الحسن ولكن ابن أبى حاتم روى فى العلل عن أبيه: إنه حديث منكر. قال أبو حاتم: وأبو بكر بن مروان كتبت عنه ليس به بأس[1].

أوردت الشاهد السابق مستدلاً به على أن السند السابق حسن والمتن منكر مع أن الراوى ليس مختلفاً فيه، إن أبا حاتم المتشدد قال (لا بأس به) فى الراوى أى أن أقل درجاته أن يكون حسن الحديث وقد يوثقه ناقد آخر معتدل ومع هذا فالمتن منكر.

وروى ابن ماجه: حدثنا العباس بن جعفر ثنا محمد بن سنان ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ جعل الدية اثنى عشر ألفًا...". والحديث إذا نظرت إلى سنده حكمت عليه بالحسن لأن محمد بن مسلم مختلف فيه، والظاهر أنه لا ينزل حديثه عن الحسن؛ لكن أبا داود قال بعد ذكره الحديث من طريق محمد بن مسلم: رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبى ﷺ لم يذكر ابن عباس وذكر الإمام الترمذى نحو كلام أبى داود. وابن عيينة أثبت الناس فى عمرو ابن دينار فيكون محمد بن مسلم شاذًا، وقد وصله محمد بن ميمون عن ابن عيينة كما فى عون المعبود، وقد قال فيه النسائى: "إنه صالح كان أميًا مغفلاً" فلا يقبل منه الوصل والناس يرسلونه عن سفيان. ونقل صاحب تحفة الأشراف عن النسائى أنه قال: ومحمد ابن ميمون أيضا ليس بالقوى[2].

---

(١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة ص٣٠ للشيخ مقبل بن هادى الوادعى.

(٢) أحاديث معلة ص ١٠٦.

إن محمد بن مسلم من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخارى متابعة، وقد تكلم فيه شعبة - المتشدد- لكونه استرجح فى الميزان، وجاء عن شعبة أنه تركه لكونه يسئ صلاته، وقيل: لأنه رآه مرة يخاصم ففجر. وأما أبو محمد بن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه: (عن) جابر ونحوه؛ لأنه عندهم من يدلس؛ فإذا قال: سمعت، وأخبرنا - احتج به. ويحتج به ابن حزم إذا قال: (عن) مما رواه عنه الليث خاصة[1].

مع مراعاة أن الاختلاف الذى يحسن لرواية هو الراوى الذى اختلف فيه هو إلى الوثاقة والصدق أقرب، أى أن الراجح فيه بعد جمع الآراء المختلفة فيه هو أن يكون على الأقل إلى الصدق أقرب. وألا يكون المتن شاذًا أو معلاً.

إن المحدثين اختلفوا فى مدى حجية المرسل والمدلس، هل يصح أن يقال: إن الحديث اختلف فيه فيكون حسنًا؟!

إن للثقات أوهاما وأخطاء ومناكير، والثقة إذا خالف من هو أوثق منه صار حديثه شاذًا، وللصدوق مناكير، ومن أراد أن يتأكد فليقرأ ترجمة شعبة، ومالك فى تهذيب وتاريخ بغداد وكتب العلل، إنه سوف يجد أن لهم بعض الأحاديث المنكرة.

لقد اعتمد التهانوى - فى رأيه السابق- على نصوص للذهبى فى الموقظة، لا تدل فى شئ منها على ما يراه، أو فهمه من كلام الذهبى.

---

(١) الميزان ٣٧/٤ للمزيد من الشواهد على أحاديث حسنة السند شاذة المتن انظر "أحاديث معلة"، السابق، ص١٥، ٢٢، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٦٢، ٦٩، ٧١، ٧٧، ٧٢، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٧، ١١٠، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٧، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٤٢٣، ٢٥٤.

إن الذهبى فى الموقظة – بعد أن أورد الصحيح والحسن، وقال بأن بعض المتقدمين أدرجوا الحسن فى الصحيح، وأنه يصعب فصلهما نظرًا لتداخلهما، قال: (الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلاً. ومن ثم تُردِّد فى حديث أناس، هل بلغ حديثهم إلى درجة الحسن أم لا؟ وبلا ريب فخلق كثير من المتوسطين فى الرواية بهذه المثابة. فآخر مراتب الحسن هى أول مراتب الضعيف"[١].

لقد نقل الذهبى – فى سطور سابقة على رأيه السابق– قول ابن الصلاح فى تعريفات الحسن ومنها (أن يكون راويه مشهورًا بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لقصوره عنهم فى الضبط والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد تفرده منكرًا مع عدم الشذوذ والعلة"[٢].

إن الحسن لا يحكم له بالقبول إلا إذا كان غير شاذ وغير معل. وقال أيضًا: (بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه"[٣].

إنّ الاختلاف لا يمنع من الترجيح بين آراء الناقد الواحد، ثم مقارنة آرائه بآراء ونقد الآخرين للوصول إلى الرأى الراجح.

إن معظم رواة الحديث ينطبق عليهم مقولة الذهبى: "لا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة"[٤].

إن الاختلاف بين النقاد له حل عند الذهبى هو (أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده

---

(١) الموقظة ص ٣٣.
(٢) السابق ٢٨.
(٣) السابق ٢٨-٢٩.
(٤) السابق ص٨٥.

بعباراته الكثيرة[1].

إن بعض الاختلاف بين النقاد راجع إلى الفروق الدلالية في المصطلحات، ويرجع إلى عدم حكاية الجرح والتعديل، أى عدم جمعها ودراستهما لمعرفة الراجح. والسبيل إلى حل هذا القصور هو معرفة مناهج النقاد؛ قال الذهبى: "ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل، فمنهم من نفسه حاد فى الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل"[2].

إن الاختلاف لابد من الوصول إلى رأى راجح فيه وإلا كان معظم الأحاديث حسنة لأن معظم الرواة مختلف فيهم، ونستغنى عن نقد النقاد والعلل والشذوذ والنكارة والاضطراب وسوء الحفظ والوهم والاختلاف والتدليس والإرسال.

إن الرواة المختلف فيهم الذى يحسن حديثهم- قد نص النقاد على تحسين أحاديثهم فى حالات دون أخرى، وليس هذا الأمر على إطلاقه. فعلى سبيل المثال: (أبان بن يزيد العطار، قال يحيى بن سعيد: لا أروى عن أبان العطار. وقال ابن معين: حدث أبان حديث محمود عن عمرو عن أسماء، قال يحيى: ليس هو بشئ، إنما هو محمود عن أبى هريرة موقوفا.

وقال ابن عدى: هو حسن الحديث، متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره عامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق..[3].

---

(١) الموقظة ص٨٢.

(٢) السابق ص ٨٣.

(٣) مختصر الكامل ص ١٦٦ رقم (٢٠٩)

إن يحيى بن سعيد ويحيى بن معين متشددان لا يُخرجان إلا عن الثقات، وإذا عارض صدوق ثقة ردوا الأول بإطلاق، الرجل له أحاديث حسنة لغيرها، وأخرى لذاتها فى رواة بعينهم بدليل قول ابن عدى: (عامتها) لا (كلها) و(عن قتادة وغيره) أى فى شيوخ بعينهم، وما عدا هذا مردود، إن مثل هذا لا يصح أن يقال إنه حسن الحديث. إن المختلف فيهم لابد من إعمال معايير الكم والكيف فيهم. إن الراوى الذى غلب عليه الصدق، وكان قريبًا من الثقات لا الضعفاء، ويقولون (من الثقات يقرب) أو (إلى الصدوق ما هو) وكل ما يشعر بالقرب من الثقات - يُقبل منه ما لم يُخالف فيه غيره من الثقات ويُحسِّن له، بشرط أن يكون من يعتد بتفرده ولذلك ملابسات وقرائن.

ومن هؤلاء الرواة (فُضيل بن مرزوق. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال الدرامى: يقال إنه ضعيف. وقال ابن عدى: له أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به"[1].

إن ابن معين متشدد فى الجرح وإذا وثق متشدد راويا عض عليه بناجذيك، وكذلك إذا ضعف المتساهل راويًا، إن مثل الراوى السابق لا يقل حديثه عن الحسن-بشرط عدم الشذوذ وعدم المخالفة- وقد يصحح له البعض. إن معايير الكيف لابد من إعمالها فى الرواة المختلف فيهم، فهناك الناقد المتساهل والمتشدد والمعتدل.

إن بعض النقاد قد يتشدد ويعمم معيار العدالة الدينية، ويترك الراوى بسبب مذهبه لا ضبطه؛ قال جرير فى إسماعيل بن سُميع النخعى: "كان يرى رأى الخوارج، وكتبت عنه ثم تركته". وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن عدى: حسن الحديث، يعز حديثه، وهو

---

(١) مختصر الكامل ص ٦٢٥ رقم ١٥٦٥.

عندى لا بأس به[1]. فمثل هذا الراوى مختلف فيه، والراجح أنه صدوق فى الرواية، وضابط ضبطا رآه ابن معين عالى الدرجة، ورأى ابن عدى أن محصلة الأقوال فيه أنه لا بأس به، ويحق أن يقال فيه إنه مختلف فيه وحديثه حسن.

أما عبد الله بن معاذ الصنعانى، فقد قال البخارى: غمزه عبد الرازق، وقال هشام بن يوسف: هو صدوق وقال ابن معين: ثقة[2].إن مثل هذا الراوى مختلف فيه؛ لذلك قال ابن عدى: ولعبد الله أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به[4].إنه مختلف فيه لكنه قريب من الثقات، ومع هذا لم يعمم ابن عدى الحكم، بل قال له أحاديث حسان، أى أن كلمة (كل) أو (أحاديث حسان) لم ترد فى كلامه. أما معروف بن عبد الله فقد ذكره ابن حبان فى كتاب الثقات، ثم أورد الذهبى أحاديث موضوعات فى ترجمته، البلية فيها من غيره[3]. إن الذهبى كان باستطاعته أن يقول: إنه مختلف فيه؛ لذلك فحديثه حسن؛ لكنه وجد أن فى أحاديثه موضوعات؛ لذلك أنكر أن يكون ابن ماجه روى له، وبالفعل ابن ماجه لم يرو له. إنّ وراء الاختلاف معايير كيفية، فابن حبان متساهل فى التوثيق وهذا اعتبار كيفى، وتعارض مع جرح عدد من النقاد وهذا اعتبار كمى لذلك لم يحسن الذهبى حاله.

ومع أن مسلم بن خالد مختلف فيه، قال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة. وقال مرة: ضعيف. وقال ابن عدى: أرجو

---

(١) السابق ص ١٣٨ رقم ١٢٣.

(٢)، (٤) السابق ص ٤٧٦ وانظر أمثلة أخرى فى المختلف فيهم الذين حسين ابن عدى أحاديثهم ص ٢٥٢ رقم ٤٢١، ص ٥١٧(١٢٠٨)، ٤٥٢ (٩٨٢)، ص ٤٥٠(٩٧٧).

(٣) الميزان ٤/١٤٤- ١٤٥.

أنه لا بأس به، هو حسن الحديث. وقال ابن المدينى: ليس بشىء. وروى عثمان الدرامى، عن يحيى: ثقة وقد اختلفوا حتى فى لونه، قال الذهبى: مسلم بن خالد الزنجى، وقال سويد: لقب بالزنجى لسواده، وأما ابن سعد فقال: قالوا كان أشقر، ولقب بالضد. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وضعفه أبو داود، إن مثل هذا لم يرتض الذهبى تحسين حديثه مع أنه مختلف فيه؛ لأنه أورد له مناكير وقال: "فهذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل ويضعف[1]. كما أن الذهبى قال: "مسلم بن صاعد النحات. عن مجاهد. وثقه يحيى. وقال أبو حاتم: ليس بثقة"[2].- مع هذا لم يحسن حديثه.

وموسى بن عبد العزيز مختلف فيه ومع هذا قال الذهبى: "حديثه من المنكرات لاسيما والحكم بن أبان ليس أيضا بالثبت[3].

أما حماد بن يحيى الأبح فلم يذكر ابن عدى أن أحاديثه كلّها حسان، بل حكم عليه بما هو أهله مع أنه مختلف فيه؛ لذلك قال: "ولحماد غير ما ذكرت أحاديث حسان، وبعض ما ذكرت لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه"[4].

لقد ذكر ابن عدى المناكير التى فى حديثه، وقال ما معناه: إن ما عداها حسن، والمناكير التى أوردها فى ترجمته منها ما توبع عليه، ومنها ما لا يتابع عليه. أى أن أحاديثه كلها ليست حسنة فمنها المخالف ومنها الذى شاركه غيره فى روايتها.

---

(١) السابق ٤/١٠٤.

(٢) السابق ٤/٢١٣ وانظر أيضًا الترجمة الآتية فصاحبها مختلف فيه ولم تُحسن روايته ٤/٢١٧رقم ٨٩١١.

(٣) السابق ص٢٥٢ (٤٢١).

(٤) الميزان ٣/١٧٩.

ومما يدل على أن المختلف فيهم لا يحسن حديثهم لذاته بإطلاق، فقد يكون لهم أغلاط، ولو يسيرة – قول الذهبى: "عمر بن إبراهيم العبدى: صدوق، حسن الحديث، له غلط يسير، روى له الترمذى وابن ماجه والنسائى. ووثقه أحمد وغيره، وقال عبد الصمد: "هو فوق الثقة"[1].

وقال: (أبى بن عباس بن سهل بن سعد الساعدى. ضعفه ابن معين وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائى والدولابى: ليس بالقوى. قلت: أبى، وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث"[2].

والرجل روى له البخارى. أى أنه مختلف فيه، واختار الذهبى أنه حسن الحديث، وليس معنى هذا أن كل أحاديثه حسنة، إنه ينبغى الأخذ بالتفصيل والنظر فيما نسبه النقاد إليه من أخطاء ومناكير وقبول مالم يخالف فيه.

ومما يدل على أن كل راو مختلف فيه ليس حسن الحديث- التراجم التالية:

إن "معروف بن عبد الله، أبو الخطاب الدمشقى الخياط". قال أبو حاتم الرازى: ليس بالقوى. وقال ابن عدى: له أحاديث منكرة جدًا وشذ ابن حبان فوثقه وهشام ابن عبيد الله الرازى" مختلف فى توثيقه ولم يحسن الذهبى مروياته لذاتها بل نص على أن فيها بواطيل، مع أن أبا حاتم المتشدد قال: صدوق، ما رأيت أعظم قدرا منه بالرّى، ومن أبى مسهر بدمشق[3].

---

(١) السابق ٧٨/١.

(٢) السابق نفسه وانظر شاهداً آخر فى الميزان ١٢/٣-١٣، ١٤٦/٤-١٤٧، ١٠٢/٤ رقم٨٤٨٥.

(٣) السابق ١٤٤/٤.

إن الراوى المختلف فيه ضعفه عدة نقاد ووثقه متساهل مثل ابن حبان أو الحاكم أو العجلى، ويكون رأى المتساهل وحيدًا فى مقابل عدد أكبر فصار الرواى مختلف فيه وكان إلى الضعف أقرب وترد روايته.

و(يحيى بن سلمة بن كُهيل، روى له الترمذى المتساهل. وقال أبو حاتم وغيره: منكر الحديث. وقال النسائى: متروك. وقال عباس، عن يحيى: ليس بشئ، لا يكتب حديث، وقد قواه الحاكم وحده. وأخرج له فى المستدرك فلم يصب[1].

وهناك من الرواة من اختلف فيه لكنّ جرحه مقدم على غيره مثل "إبراهيم ابن أبى يحيى" قال الذهبى فيه – قبل أن يعرض آراء النقاد فيه – "أحد العلماء الضعفاء". وقال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إبراهيم بن أبى يحيى كذاب.

وروى أبو طالب عن أحمد بن حنبل قال: تركوا حديثه.

وقال البخارى: تركه ابن المبارك والناس.

وقال الربيع: سمعت الشافعى يقول: كان قدريا. وقال يحيى بن زكريا بن حيّويه: فقلت للربيع: فما حمل الشافعى على الرواية عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر من السماء-أو قال من بُعد- أحب إليه من أن يكذب. وكان ثقة فى الحديث.

وقال الربيع: كان الشافعى إذا قال: حدثنا من لا أتهم – يريد به إبراهيم بن أبى يحيى.

وقال ابن عقدة: نظرت فى حديث إبراهيم بن أبى يحيى، وليس هو بمنكر الحديث. قال ابن عدى: هو كما قال ابن عقدة، قد نظرت أنا الكثير فى حديثه، فلم أجد له حديثا منكرا إلا عن شيوخ

---

(١) السابق ٤/٣٨١-٣٨٢.

يحتملون، وقد حدث عنه الثورى، وابن جريج والكبار.

قلت – الذهبى–: "وقد ساق ابن عدى ترجمة طويلة لإبراهيم إلى أن قال: وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، وله نسخ كثيرة. وقد وثقه الشافعى وابن الأصبهانى. قلت – الذهبى–: الجرح مقدم". وقال: "ما خرج له ابن ماجه سوى حديث، أى أن أصحاب الأصول الستة المعتمدة لم يخرجوا له، أى أن أحاديثه ليست فى دواوين الإسلام[1].

وكما أن بعض الرواة المختلف فيهم الراجح فيهم الضعف، كذلك هناك رواة مختلف فيهم الراجح أنهم ثقات يصحح حديثهم، أخرج لهم الشيخان، وأحيانا يخرج لهم الستة أى أن هناك اتفاقا عمليًا من الجمهور المعترف بنقده على إخراج حديثهم، فهم صحيحو الحديث ومن الظلم تحسين روايتهم مثل: يحيى بن أيوب الغافقى المصرى، أبو العباس. عالم أهل مصر ومفتيهم. قال أحمد: سيئ الحفظ. وقال ابن القطان الفاسى: هو ممن علمت حاله وأنه لا يحتج به.

وقال النسائى: ليس بالقوى. ومع هذا أخرج له الستة. نعم الرجل له مناكير– الثقات لهم مناكير– لكن كيف نحسن حديث المختلف فيه بإطلاق؟! نعم بعض المناكير لا تمنع من تصحيح أحاديثه التى لم يخطئ فيها، لقد ساق الذهبى له روايات وقال فى إحداها: هذا غريب عجيب، وقال ابن القطان: من غرائب يحيى بن أيوب..."[*]

وهناك أعداد كبيرة من الرواة الثقات المحتج بهم أوردهم النقاد فى كتب الضعفاء للدفاع عنهم ضد من جرحهم وهؤلاء فى عداد

---

(١) السابق ٤/٣٨١– ٣٨٢.

(*) السابق ٤/٣٦٣–٣٦٤.

المختلف فيهم، لكن الجرح فيهم جاء من متشدد أو ناقد لا يعتبر بجرحه إذا خالف عددا أكبر من النقاد، أو نقاد معترف بنقدهم ففى ميزان الذهبى: المجلد الأول (٣٧) راويا[١]. احتج بهم الستة ومع ذلك أوردهم الذهبى للدفاع عنهم، وفيه (٤٢)[٢] راويا أخرج لهم البخارى. وإعمال هذه القاعدة فيهم (تحسين حديث المختلف فيه) يخالف البحث العلمى وفيه إجحاف وظلم لهم.

وفى كتاب ابن حجر تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس رواة احتج بهم الستة واتفقوا على تخريج مروياتهم، ومن الظلم أن يقال: مختلف فيهم؛ فحديثهم حسن[٣]. أى أن إطلاق العمل بهذه القاعدة فيه مخالفة لقواعد وأصول علم الحديث ومعاييره، نعم يحسن لبعضهم أما التعميم فلا.

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية من الميزان: ٩٧، ١٠٩، ١١٦، ١٣٥، ٢٥١، ٢٥٨، ٨٢٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٧٨، ١٠٤٥، ١١٥٣، ١١٩٥، ١٣٥٤، ١٣٩٦، ١٤٦١، ١٤٦٦، ١٦٩٠، ١٧١٣، ١٨٠٩، ١٩٦٨، ٢٠٠٠، ٢٠٤٧، ٢٠٧٥، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢٢٠٥، ٢٢٩١، ٢٣٢٠، ٢٣٤١، ٣٣٤٥، ٢٣٧٠، ٢٤٦٦، ٢٥٣٣.

(٢) انظر أرقام التراجم التالية من الميزان: ٢٧٣، ٣٠٨، ٣٩٩، ٤٠٦، ٥٠٧، ٦٢٩، ٦٦٠، ٦٩٦، ٧١٣، ٧٢٧، ٧٣٣، ٧٨٥، ٨١٩، ٨٢٤، ٩٣٠، ٩٨٦، ١٠٠٧، ١١٣٨، ١١٨٣، ١١٨٦، ١١٩٧، ١٢٤٦، ١٢٩٠، ١٣٢٤، ١٣٣٤، ١٣٥٢، ١٣٦٧، ١٤٠٤، ١٤٠٦، ١٤٨٤، ١٥٩٥، ١٦٠٦، ١٧٧٠، ١٧٨٤، ١٧٩٢، ١٨٠١، ١٨٢٢، ١٨٧١، ٢٠٩٢، ٢١٥١، ٢٥٢٦، ٢٥٦١.

(٣) انظر تراجم: أيوب بن أبى تميمة ص١٤، وجرير بن حازم الأزدى ص١٤، حفص بن غياث ص١٤، وخالد بن مهران الحذاء، وزيد بن أسلم العمرى ص١٥، وطاوس بن كيسان ص١٥ وعبد الله بن وهب المصرى ص١٥، وموسى بن عقبة المدنى ص١٧، وعمرو بن دينار ص١٦، ويزيد بن هارون الواسطى ص١٨ والحسن بن أبى الحسن البصرى الإمام المشهور ص١٩ وغيرهم كثير.

ابن لهيعة نموذجًا للمختلف في توثيقهم

اخترت أبا حنيفة مثالاً للمختلف فى توثيقهم من حيث العدالة وكان الراجح، بل الحق، توثيقه، وقبول آرائه فى الرجال، أما ابن لهيعة فهو مثال للمختلف فيهم من حيث الضبط، وهو صالح كتطبيق عملى على ظاهرة الاختلاف- بصفة خاصة، ونقد الرواة بصفة عامة.

لقد اتفقوا على عدالته واختلفوا فى ضبطه فقد كان طلابا للعلم، مكثرًا من الحديث، نشأ منذ صباه فى مجالس العلماء، ونهل من أحاديث رسول الله ﷺ الشيء الكثير عن شيوخه بمصر، ثم ارتحل لطلب الحديث عن غير مشايخه، فلقى كبار محدثى عصره، وأخذ عنهم، ولشدة شغفه بالحديث والرواية وجمع الروايات كان يكنى بأبى خريطة، إذ كانت له خريطة معلقة فى عنقه، يدور بها فى مصر، وكلما قدم قوم من أمصار أخرى، دار عليهم، فإذا وجد لديهم حديثا لم يسمعه، كتبه عنهم فى خريطته[1]. ونتيجة لما بلغه من منزلة مرموقة بين علماء عصره، وما عرف عنه من ديانة متينة، واستيعاب لأصول الرواية اعتبره كثير من معاصريه عالم الديار المصرية ومحدثها هو والليث بن سعد، كما كان الإمام مالك بن أنس، فى ذلك الوقت، عالم المدينة، والأوزاعى عالم الشام، ومعمر بن راشد عالم اليمن، وشعبة والثورى عالمى العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان، قال أبو توبة الحلبى: كنا بالرملة فقالوا: من رجل الأمة؟ فقال قوم: ابن لهيعة، وقال قوم:

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٨٢/٢ن سير النبلاء٢٣/٨، والمجروحين لابن حبان ١١/٢.

مالك، وقال الإمام أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة[1].

وقد ذاع صيته فى الآفاق حتى صار إمام عصره فى الحديث، ففضله الإمام الثورى فى الحفظ على أقرانه من معاصريه[2].

وسوف أذكر أقوال معدليه ثم جارحيه.

أولاً: المعدِّلون:

قال زيد بن الحباب: قال سفيان الثورى: عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع، وقال فى موضع آخر: حججت حِججًا لألقى ابن لهيعة[3].

وقال محمد بن يحيى بن حسان: سمعت أبى يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم[4].

وقال قتيبة بن سعيد: لما مات ابن لهيعة، قال الليث بن سعد: ما خلف مثله[5].

وقال عثمان بن صالح السهمى: حدثنا إبراهيم بن إسحاق قاضى مصر قال: حملت رسالة الليث إلى مالك. فجعل مالك يسألنى عن ابن لهيعة وأخبره فيقول: أليس يذكر الحج، فسبق إلى قلبى أنه يريد مشافهته والسماع منه"[6].

---

(١) الميزان ٢/٢٧١، سير النبلاء ٨/١٣.
(٢) الإمام المحدث عبد الله بن لهيعة ص ١٦ لحسن مظفر، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٩٦م.
(٣) سير النبلاء ٨/١٣، تهذيب التهذيب ٥/٣٧٦.
(٤) الجرح والتعديل ٥/١٤٨.
(٥) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٩، سير النبلاء ٨/١٣.
(٦) الميزان ٢/٤٧٨.

وقال الإمام أحمد: ما كان مثل ابن لهيعة بمصر فى كثرة حديثه وضبطه وإتقانه[1].

وقال أبو الطاهر بن السرح: سمعت ابن وهب يقول: حدثنى -والله- الصادق البار عبد الله بن لهيعة، قال أبو الطاهر: فما سمعته حلف بهذا قط من قبل[2].

وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلابا للعلم[3].

وقال محمد بن معاوية: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: وددت أنى سمعت من ابن لهيعة خمس مائة حديث[4].

وقال يحيى بن معين: ما اختلط ابن لهيعة قط حتى مات، وقال فى موضع آخر: مازال ابن وهب يكتب عنه حتى مات[*].

ثانيًا: المجرِّون

روى الحميدى عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان لا يراه شيئًا[5].

وقال على بن المدينى: سمعت عبد الرحمن به مهدى وقيل له: تحمل عن عبد الله بن زيد القصير عن ابن لهيعة؟ قال عبد الرحمن: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيرًا. وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن بن مهدى يحدث عن ابن لهيعة شيئا قط [6].

---

(١) سير النبلاء ١٣/٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٣٧٦/٥.
(٣) سير النبلاء١٣/٨.
(٤) سير النبلاء ١٣/٨.
(*) يحيى بن معين والجرح والتعديل ص١٤٤ لصبحى جاسم السامرائى، مخطوط، نقلاً عن (عبد الله ابن لهيعة) لحسن مظفر.
(٥) السابق ١٥/٨، والميزان ٤٧٧/٢.
(٦) الضعفاء الكبير للعقيلى ٢٩٤/٢، ط١، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

وقال على بن المدينى: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قال لى بشير بن السرى: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا"[١].

وقال أحمد بن حنبل: ما كان حديثه بذاك[٢].

وقال معاوية بن صالح: سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الله بن لهيعة الحضرمى ضعيف، وقال فى موضع آخر. ليس بقوى فى الحديث[٣]. وقال محمد ابن سعد: كان ضعيفا[٤].

وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى وأبا زرعة عن الإفريقى وابن لهيعة فقالا: جميعا ضعيفان[٥]. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: لا يكتب حديثه[٦].

وقال أبو عبد الرحمن السلمى: وسألت على بن عمر الدارقطنى عن ابن لهيعة فقال يضعف حديثه[٧].

وقال ابن خزيمة فى صحيحه: لا أحتج بابن لهيعة[٨]. وقال الحاكم النيسابورى: ذاهب الحديث[٩]. وقال مسلم: ابن لهيعة تركه وكيع ويحيى بن مهدى[١٠].

وقال أبو زرعة: لا يحتج به[١١].

---

(١) سير النبلاء ٢٤/٨، ميزان الاعتدال ٤٧٦/٢.
(٢) تهذيب التهذيب ٣٧٦/٥.
(٣) الميزان٤٧٦/٢.
(٤) سير النبلاء ٣٠/٨.
(٥) تهذيب التهذيب ٣٧٨/٥.
(٦) سير النبلاء٢١/٨.
(٧) سؤالات أبى عبد الرحمن السلمى للدارقطنى ص٢١٢.
(٨) رفع الإصر عن قضاة مصر ٢٩٠/١، لابن حجر العسقلانى، ط١، ١٩٥٧م، المطبعة الأميرية، مصر.
(٩) تهذيب التهذيب ٣٧٩/٥.
(١٠) سير النبلاء: ٢٠/٨.
(١١) الجرح والتعديل ١٤٧/٥.

وقد علل بعض المجرحين تضعيفه باحتراق كتبه واختلاطهن وجاء فى الاحتراق مرويات وجاء فى نفيه مرويات، وجاء فى اختلاطه وتركه آراء، وجاء فى رواية البعض عنه بعد الاختلاط آراء[١].

واتهموه بالتساهل فى الرواية واتهموه بعدم الإتقان والضبط للحديث، واتهموه بالتدليس عن الضعفاء[٢].

والحق - عندى - أن الراوى مهما قيل فيه لابد من النظر فى مروياته والحكم عليه من خلالها والعبرة بالدليل، الذى سموه جرحا مفسرًا، ولابد من إعمال معايير شتى للحكم على الراوى، والتخريج هو الفيصل.

إن الشيخين صاحبى الصحيح رويا لابن لهيعة مقرونا بغيره، روى له البخارى فى خمسة مواضع، ولم يكتف بقرنه بالآخرين، بل أبهمه، ولم يقتصر هذا الأمر على البخارى، إذ لم يخل صحيح مسلم من رواياته، ولا مجتبى النسائى. وقد عمد كلاهما إلى اتباع خطوات البخارى، فقرنوا رواياته برواية الآخرين، وأبهماه[٣]. وفى مواطن هذه المرويات انظر تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وفتح البارى[٤]. وصحيح مسلم[٥]. وسنن النسائى[٦].

---

(١) انظر المراجع السابقة: نفس المواضع.

(٢) انظر المراجع السابقة نفس المواضع.

(٣) ابن لهيعة لحسن مظفر ص٨٢.

(٤) تهذيب الكمال فى أسماء الرجال لأبى الحجاج يوسف المزى، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت: ٧٢٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٧، وفتح البارى ٣١/١٣، ٢٤١، ٢١١/٨، ٣٢٤-٣٢٥، ١٣٨/٥، ١٤٨/٨، ١٢١٣/١٠، طبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت.

(٥) شرح صحيح مسلم للنووى، ٨٥/٤، ١٩٩/٩، ٨٢/١٣، ١٢، ٢١٤، ٢٢، ١٢٣/٥، ١٥٣/١٤، ٢٨/١٧، ٨٥/٤، طبعة دار الفكر بيروت، د.ت.

(٦) سنن النسائى ١٤٨/١، ٢١٣، ١٧٣، ١٩٩، ١٨٦، ١٨٥، ٩٦/٦، ١٨/٦، ٣٠، ٦٥/٧، ٢١٢/٧، ٢١٥، ١٣٥/٨، ٢٦٤/٨، ١٤٨/١، ٢١٣/١، ١٧٣/٣، ١٨٥/٤، ١٩٩-٢٠٠، ١٨٦- ١٨٧، ٣٠/٦، ٦٩، ٩٥-٩٦.

إن الشيخين لا يخرجان إلا الصحيح أو الحسن الذى له شواهد يرتقى بها إلى الصحيح لغيره. والراوى المقرون بغيره عندهما وبخاصة مسلم يحسن حديثه لذاته فى غير الصحيحين بشرط ألا يخالف غيره (الشاذ والمعل).

وانظر جامع الترمذى[1]. وقد قال فى مرويات لابن لهيعة: حسن صحيح[2].

والخلاصة فى ابن لهيعة المختلف فيه- التفصيل. والحق أن معظم الرواة مختلف فيهم حتى الثقات، ومبحث العدالة الدينية خير دليل على هذا، وقد سبق قول الذهبى: "لم يجتمع اثنان من هذا الشأن على توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة". إنه ينبغى النظر إلى الاختلاف ودراسته بمعايير شتى، والحق أيضا أن لكل حديث نقدًا خاصًا به، كما قال ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى.

وما سيقال فى ابن لهيعة يصلح لتطبيقه فى دراسة أى ترجمة؛ بل هو المنهج العلمى الوحيد والصحيح، وهو المعيار الصادق والثابت والموضوعى فى التعامل مع أى راو، أو رواية، أو مصطلح أو حكم أو معيار أو مع مجهود ناقد.

وسوف أورد ما قاله متخصص فى ابن لهيعة بالحرف الواحد قال: "سنحاول الآن اعتصار كل ما توصلنا إليه، أثناء رحلتنا مع عبد الله بن لهيعة لإعادة تشكيل المفردات فى بناء معالم ترجمته الشخصية، كما ينبغى لها أن تدون فى كتب الجرح والتعديل بحيث تقارب حقيقة أمره، دون إفراط أو تفريط"[3]. والحق أن ما قاله

---

(١) ٣/٩٣، ٤٢٥، ٤٣٦، ٤/٨/١١، ٥/٤٥٨، ١/١٥، ٤/٦٦٧، ٥/١٧١، ٦٠١، ط المكتبة الإسلامية، القاهرة، ١٣٥٧هـ.

(٢) السابق ٤/٦٦٧.

(٣) عبد الله بن لهيعة دراسة نقدية تحليلية مقارنة فى تصحيح منزلته وأحاديثه ص ٢٧٧لحسن مظفر، دار الجيل بيروت، ط١ ١٩٩٦م.

الأستاذ حسن مظفر وما سيقوله أمر دعا إليه البحث فى كل سطر من سطوره، والحمد لله أننى وجدت بحثا تطبيقيا يدعم كل ما رأيته على مدى البحث؛ قال مدافعًا عن عدالته: "كان علما من أعلام مصر فى عصره، وعالما من علمائها تلقى الروايات المتداولة فى عصره، عن كبار صحابة رسول الله ﷺ، ولقى جمعا غفيرا من التابعين، فنهل منهم واغترف من علومهم. ولم تقتصر جهوده العلمية على ساحة الحديث، بل امتدت فشملت ساحة الفقه والقضاء، مع علو شأنه بين معاصريه، وقد تبوأ عدة مناصب فى مصر، وكان له دور فاعل فى كثير من الأمور العامة والخاصة"(١).

وقال كلامًا يقف خلفه معايير الكيف فقال: "كان ثقة، لم يتعمد الكذب فى مروياته، حافظا لأصوله، إلا أنه تغير بأخرة فتساهل فى الرواية، بيد أن أصوله بقيت كما هى دون تحريف أو خلل. احترقت بعض كتبه، إلا أن أصوله بقيت على حالها، يستنسخ منها المقربون من تلاميذه، كابن وهب، حتى قبيل وفاته. من وقع على أصوله، فأتقن النقل عنها؛ فهو بمنأى عن دائرة الشك، كالعبادلة(*)، وقتيبة بن سعيد والحسن ابن موسى ومحمد بن رمح، وأبى الأسود وغيرهم، ممن طالت صحبتهم وملازمتهم له. أما من تأخر سماعهم عنه أو لم

---

(١) ما قام به هذا الأستاذ الفاضل قام به أعضاء قسم اللغة العربية بآداب القاهرة لكن فى التفسير مثل جمع مرويات الصحابة والتابعين فى التفسير وتحقيقها ودراستها، وكان هذا المشروع لرواد مثل الدكتور حسين نصار والدكتور محمود مكى والدكتور يوسف خليف رحمه الله، وانتقلت الفكرة إلى أماكن أخرى من جامعات مصر، ولدار العلوم جهد فى جمع مرويات المحدثين وأسانيد الصحابة؛ لكن يبقى تنفيذ هذا الأمر على رواة الحديث.

(*) هم عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى، من تلاميذ ابن لهيعة النجباء المتقنين، الذين أطالوا ملازمته فنقلوا مروياتهم عن أصوله الصحيحة بصورة مباشرة. (تهذيب التهذيب ٣٧٨/٥، ٣٧٥٨، سير النبلاء ٢١/٨-٢٣، الجرح والتعديل ١٤٧/٥.

يقعوا على أصوله، أو تساهلوا فى النقل عنها، فرواياتهم مدعاة للشك مع عدم إناطته بابن لهيعة. وما نقل عنهم من تعديل، وبيان لمكانته العلمية، فلا غبار على صحته. إن ما ألصق به من تهم - جرح- نشب نتيجة لتوظيف بعض أقوال منافسيه ممن عاصروه، أو ممن لم يحط بتفاصيل سيرته. إلا أننا لا ننكر اختلاطه وتساهله فى آخر عمره، بيد أن الأوهام التى وردت فى بعض مروياته قبل اختلاطه، لم تخل منها ساحة الحفاظ والمتقنين من رجال الصحيحين، فلا تصلح لأن تكون دليلاً ضده، أما ما نجم عن تساهله واختلاطه قبيل وفاته فيطرح عن حديثه..[1].

إنه ينبغى الأخذ بالتفصيل كما بينت سابقا فى معيار الاختلاط وغيرها من المعايير الأخرى والخلاصة فى الحكم على مروياته ما يأتى:

١- ما أبهم من حديثه المروى فى الصحيحين، صحيح، إلا أنه ليس على شرطهما، وذلك لأنهما لم يخرجا فى صحيحيهما رواية ضعيفة، بيد أنهما أبهماه لكونه لا يقع فى دائرة رجالهما فى حفظه وإتقانه.

٢- أحاديثه المنقولة عن العبادلة، وقتيبة بن سعيد، والحسن بن موسى، ومحمد ابن رمح، وأبى الأسود، صحيحة، بقيد الحديث الصحيح من حيث اتصال السند، وخلوها من الشذوذ والعلة.

٣- لا يحكم على ضعف بقية أحاديثه، إلا بدليل قاطع يؤيد افتقارها إلى شرط من شروط قبول الأحاديث كاتصال السند وعدالة وضبط الرواة وعدم الشذوذ وعدم العلة، وبدونها فإنه حديثه حسن، قد يرتقى إلى الصحيح لغيره عند توفر القرائن.

---

(١) ابن لهيعة لحسن مظفر ص٢٧٨.

٤- يستدل برواية العبادلة، وقتيبة بن سعيد، والحسن بن موسى، ومحمد بن رمح، وأبى الأسود، على سلامة مورد حديثه، ولا يعتمد على وجودهم فى طريق المتن على تصحيح الإسناد؛ فقاعدة تصحيح حديثه الوارد عن طريقهم لا تقتضى العموم فى جميع حالاتها، لوجود ما يخصها أحيانا.

٥- ما تفرد بروايته، ولم يرد فى الباب رواية تعارضه، ولم يخرج بمفهومه عن كليات الشريعة، لا يخرج عن دائرة الحسن، إلا أن الأولى التوقف عن إصدار حكم بشأنه، إذا كان فى دائرة الحلال والحرام تورعا، ولا بأس من اعتماده إذا كان فى حيز فضائل الأعمال(١).

وأنا مع الباحث حسن مظفر فى كل شئ إلا البند الأخير ففى الصحيح غنية فى الوعظ (الترغيب والترهيب) وفضائل الأعمال ولا يُقبل إلا ما وافق قواعد القبول من اتصال السند وعدم الشذوذ وعدم العلة وعدالة ناقليه.

وما انتهجته ووافق صنيع غيرى فى ابن لهيعة ينبغى أن يسير عليه كل باحث فى كل ترجمة من تراجم المحدثين والعلماء فى هذا العلم، كائنا من كان؛ لأن هذا يعنى المنهجية والسير على قواعد البحث العلمى، وهو نموذج ومثال عام ينبغى تطبيقه فى كل مسألة من مسائل هذا العلم، وهو مشروع اتبناه وأدعو إليه، الاستفادة من كل ما قيل فى الراوى ثم عرض هذه الآراء على الواقع النقدى للمرويات من تخريج ومقارنة وسبر مروياته كلها للوصول إلى الصواب والأرجح فى الحكم عليه.

إن عدالة الراوى - كائنا من كان - لا تمنع من تخريج مروياته لمعرفة الشاذ والمعل والاتفاق والاختلاف بدليل أنهم أخذوا

---

(١) السابق ص٢٧٩.

بالتفصيل فى زيادة الثقة؛ والثقة قد يهم فيرفع الموقوف والعكس، وقد يخالف أقرانه، وكل هذا يدرس في مبحث (المُعَل)، ناهيك عن نقد النقد، وكل ما صح سندًا ليس شرطًا أن يصح متنا. وكل هذا لا يتوصل إليه إلا من خلال التخريج فقد يُضَعِّف أحدهم راويًا ثم يروى عنه، ولكن العبرة بالتطبيق لا الآراء النظرية مثل رواياتهم للمبتدعة؛ لأنهم ضابطون ووافقوا غيرهم فى الضبط واستقامت مروياتهم. والعكس قد يكون الراوى من أهل السنة لكنه يضع مرويات فى سب أبى حنيفة أو تفضيل بلد على بلد على أو طعام على آخر.

فهرس

معايير الجرح والتعديل من خلال الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلاً ٧

- أسباب الاختلاف بين البشر عند علماء النفس ٨
- أسباب الاختلاف بين البشر عند علماء الوراثة والتشريح ١١
- أسباب الاختلاف بين النقاد فى توثيق وتضعيف الرواة ١٦
- أسباب اختلاف النقاد الراجعة إلى اختلاف مناهجهم ٢٥
- رصد ظاهرة اختلاف آراء يحيى بن معين فى الراوى الواحد ٥٢
- حل الاختلاف كيف يكون؟ ٦١
- تحليل وتفسير الظاهرة عند المعاصرين ٦٧
- المختلف فيهم وتحسين حديثهم ٨٢
- ابن لهيعة نموذجًا للمختلف فى توثيقهم ٩٦

المؤلف

* د. خيري قدري.

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، أداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطليحة، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

*** صدر له:**

- أربعة مؤلفات لتعليم العربية – للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج١،٢،٣، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

* تحت الطبع:

- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توقيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات

دراسات ونقد

هاجس الكتابة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
الوقوف على الأمية عند عرب الجاهلية	أحمد الأحمدين
الخطابة عند الخوارج	أحمد بدران
المجهول المتمرد	أحمد جمعة
مستحيل الكتابة	د. أحمد الدوسري
الإنسان والفكرة	أحمد المهنا
قراءة المعاني في بحر التحولات	أحمد عزت سليم
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلي)	إدوار الخراط
مغامر حتى النهاية	إدوار الخراط وآخرون
التربية السياسية في أدب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)	د. أسماء غريب بيومي
الإعلال عند النحاة واللغويين	د.طاهر قطبى
الإضافة أحكامها ودلالتها	د. جميل علوش
ثقافة البادية	حاتم عبد الهادي
الخطاب والقارئ	د. حامد أبو أحمد
دلالات الإشارت الجسمية عند علماء الجرح والتعديل	د.خيري قدرى
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل (ج١، ٢، ٣)	د.خيري قدرى
معجم الجرح والتعديل	د.خيري قدرى
معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات	د.خيري قدرى
عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها	د.خيري قدرى
حفريات نقدية (دراسات فى نقد النقد العربى المعاصر)	د.سامي سليمان أحمد
آفاق النظرية الأدبية الحديثة	د.السيد إبراهيم
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة	د. سمير حجازي

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز

د. خيري قدري

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٤ - من خلال الرواة المتفق على جرحهم



مركز الحضارة العربية

د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٤- من خلال الرواة المتفق على جرحهم



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

الكاتب: د. خيري قدري أيوب محمود (مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-826-9

الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني: وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيري قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من خلال الرواة المتفق على جرحهم/ خيري قدري أيوب محمود. – ط١. – الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.
١٦٨ ص؛ ٢١سم
تدمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث – الجرح والتعديل.
أ- العنوان ٢٣٤



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز
على عبد الحميد

مدير المركز
محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية
٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف
ميدان الكيت كات - القاهرة
تليفاكس: 3448368 (00202)
www.alhdara-alarabia.com
E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

معايير ومصطلحات الجرح

من خلال الرواة المتفق على جرحهم

أولاً: معايير ومصطلحات العدالة

معيار ومصطلح الجهالة:

قال ابن حجر: ينقسم رواة الحديث من حيث معرفة صفتهم وعدم معرفتهم إلى قسمين:

الأول: معروف الوصف، وهو على قسمين: معدل، أو مجروح، فيعمل بما علم فيهم من الجرح أو التعديل.

الثاني: من لم يعرف وصفه. وهو المجهول. وهذا يقسم بحسب نوع الجهالة إلى ثلاثة أقسام: وذلك أن الجهالة إما أن تكون فى عين الراوى وهو مجهول العين، أو فى صفته الظاهرة والباطنة معًا وهو مجهول الحال، أو فى صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويسمى (المستور). فانقسم المجهول بذلك إلى ثلاثة أقسام درج عليها المحدثون – قبل ابن حجر – فى مصنفات علم الحديث. ثم جاء الحافظ ابن حجر، فذهب إلى تقسيم الجهالة إلى قسمين فقال: "فإن سُمِّى الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين. أو إن روى عن اثنان فصاعدًا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور. وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هى موقوفة إلى استبانة حاله كما

جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر"[1].

والحافظ ابن حجر يلتقى مع ابن الصلاح فى أقسام رواية المجهول، لكن يغايره فى التسمية، فمجهول العين عند ابن الصلاح هو المبهم عند ابن حجر. ومجهول الظاهر والباطن عند ابن الصلاح هو مجهول العين عند ابن حجر. ومجهول الباطن لا الظاهر عند ابن الصلاح (مجهول الحال) هو المستور عند ابن حجر[2].

ويجب عدم الخلط بين المجهول والوحدان وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمى وكذلك يجب ألا يخلط بين المجهول والمبهم، قال ابن حجر: "إن الراوى قد يكون مقلاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه. وقد صنفوا فيه (الوحدان)؛ وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمى... أو لا يسمى الراوى اختصارًا من الراوى عنه كقوله: أخبرنى فلان. أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان... وصنفوا فيه المبهمات"[3].

والحق – يعلم الله – أننى أردت أن أنقل تعريفًا مبسطًا أمهد به لمبحث الجهالة فوجدت ابن حجر انتهى إلى ما انتهيت إليه قبل أن أقرأ رأيه، وهو الأخذ بالتفصيل حتى فى مبحث الجهالة التى تنافى العدالة، فليس هناك عقل فى الدنيا يقبل رواية مجهول، ويبدو أن السبب فى الاختلاف فى قبوله – راجع إلى تداخله مع غيره من

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٩ – ٥٠، بتحقيق إسحاق عزوز، المكتبة العلمية، بيروت. ومنهج النقد فى علوم الحديث ص ٨٨ – ٨٩.

(٢) الإضافة، دراسات حديثية ص ١١٠ لمحمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

(٣) نزهة النظر، السابق ص ٤٩، ص ١٧٤ من الباعث الحثيث لأحمد شاكر، ص ٢٠١ منه أيضًا.

مباحث[1]. والذى يعنينى هنا الجانب العملى والواقع التطبيقى فالانطلاق منه هو الطريق العلمى الوحيد للتنظير.

جاء فى ترجمة (أسفع بن أسلع)، أنه روى له النسائى، وروى هو عن سمرة ابن جندب، قال الذهبى: "ما علمت روى عنه سوى سويد بن حُجَير الباهلى، ووثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل"[2]. وقال ابن حبان: "المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء يتركون على الأحوال كلها"[3]. أى أنه تُقبل مروياتهم إذا حدث الثقات عنهم.

وقال ابن عدى: "خراش بن عبد الله زعم أنه مولى أنس بن مالك، وهو مجهول ليس بمعروف، وما أعلم حدث عنه ثقة ولا صدوق إلا الضعفاء، وأحاديثه عن أنس عامة متونها صالحة، وفى بعضها مناكير، وإذا لم يعرف الرجل وكان مجهولاً، كان حديثه مثله مجهولاً"[4].

إن نصوصهم فى كتب الدراية دعت إلى التفصيل، ونصوصهم الخاصة بالدراية – التى لم تسجل فى كتب المصطلح – الكائنة فى بطون كتب الجرح والتعديل تدعو إلى التفصيل أيضًا، وكذلك الواقع العملى كما سيأتى.

لقد وضع الذهبى علامة (صح) أمام محمد بن مطرف، وهذا دليل على أنه ثقة عنده، وروى له الستة، فهو متفق على توثيقه وإخراج حديثه. ومع ذلك فهو مجهول[5]. وكذلك (محمد بن أبى موسى) روى له الستة، ولم يرو عنه سوى واحد ولم يرو عن

---

(١) انظر فى هذه الاختلافات، الإضافة، السابق ص ٩٧ وما بعدها.
(٢) الميزان ٢١١/١.
(٣) المجروحين ١٩٣/٢.
(٤) مختصر الكامل ص ٣١٨ (ترجمة ٦٢٢).
(٥) الميزان ٤٣/٤.

سوى واحد لذا فهو (لا يعرف)[1].

أما (محمد بن الحكم المروزى) فهو (صدوق) ما علمتُ – القائل الذهبى– أحدًا روى عنه غير البخارى وقال أبو حاتم: مجهول"[2]. ونفس الأمر ينطبق على (محمد ابن أبى يعقوب الكرمانى[3]. وينطبق على عبيد الله بن زياد الرصافى[4]. أما (نوح ابن قيس الحدانى المختار) فقد روى له مسلم، ووثقه ابن معين، ومع هذا فقد قال أبو حاتم: "لا يعرف". وعلق الذهبى على هذا اللفظ قائلاً: (وليس بجرح)[10].

أى أن هناك مصطلحات وصفية وأخرى قيمية فى ألفاظ الجرح والتعديل، وعدم مراعاة ذلك يؤدى إلى اختلاف المحدثين فى الحكم على الرجال، وإلى اختلاف الدارسين فى تحديد الدلالة الدقيقة للمصطلح.

و"عمر بن غالب الهَمْدانى" روى عن عمار فقط، وما روى عنه سوى أبى إسحاق؛ لكن صحح له الترمذى[5].

ولم يقف الأمر على التصحيح لهم بل تعداه إلى التحسين والتجويد، وتوثيقهم فى كتب الرجال.

فمثال التجويد ما جال فى ترجمة "زكريا بن يحيى بن الخطاب" أنه "روى عن أبى هلال – فقط[*] – ولا يتابع عليه؛ قاله العقيلى،

---

(١) السابق ٤/٥٠.

(٢) السابق ٣/٥٢٧.

(٣) السابق ٤/٧٠.

(٤) السابق ٤/٢٧٩. ونفس الأمر ينطبق على عمرو بن سعيد البصرى القرشى ٣/٢٦٢ السابق.

(٥) السابق ٣/٢٨٣.

(*) من عندى.

وذكر حديثًا متنه جيد"[1]. وما جاء فى ترجمة "شريح بن النعمان" الذى روى له الأربعة (أصحاب السنن) وروى عنه أبو إسحاق، وسعيد بن أشوع. له فى الكتب حديث فى الأضحية – جيد الأمر صالح. وقال أبو حاتم: شبه مجهول. لا يحتج به[2].

ومثال الحسن ما رواه الأربعة وحسنه الترمذى؛ جاء فى ترجمة (عمرو ابن بجدان) أنه روى عن أبى ذر – مرفوعًا: "الصعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين"، حسنه الترمذى، ولم يرقه إلى الصحة للجهالة بحال عمرو[3]. ومن الرواة من انتقل من حيز التجهيل إلى حيز التعريف به مثل (عمارة بن راشد بن كنانة) الذى روى عن جبير بن نفير، مجهول. قلت – الذهبى – قد روى عنه جماعة ومحله الصدق[4]. أى أن هذا الراوى جهله بعض النقاد، لكن الذهبى رأى ما رآه فيه. ومنهم من قيل فيه: لا بأس به[5]. وهذه ألفاظ تتعلق بمبحث الحسن. ومنهم من قيل فى ترجمته: (إسناده وسط) [6].

ومن الرواة المجاهيل من قيل فيه ثقة؛ قال الذهبى: "عمران بن نافع" لا يعرف ... لكن وثقه النسائى"[7].

ومن الرواة المجاهيل من يروى المناكير، جاء فى ترجمة (عمر بن حفص المدنى) أنه (منكر الحديث) – قاله الأزدى. أبو حاتم:

---

(١) السابق ٢/٧٩.
(٢) السابق ٢/٢٦٩.
(٣) السابق ٣/٢٤٧.
(٤) السابق ٣/١٧٦ وانظر أيضًا أمثلة مشابهة فى السابق ٣/٢٩٤، ٢٦٢.
(٥) انظر ترجمة (عمرو بن سعيد الأموى) السابق ٣/٢٦٢، ٣/٢٨٥.
(٦) السابق ٣/٣١١.
(٧) الميزان ٣/٢٤٤ وانظر للمزيد أمثلة مشابهة، السابق ٣/٢٧٠، ٢٢٢، ٣٠٧، ٢٥٨، ٢٩٠، ٢/٦٦٨، ٤/٥٤٢، ٣/٨٤، ٢٩٩.

مجهول، وله حديث باطل ... من سره أن يسلم فليلزم الصمت"[1]. ومنهم من هو مضطرب الحديث، مثل "عمرو ابن وهب. شيخ ليحيى بن حسان التنيسى. قال أبو حاتم: مضطرب الحديث"[2]. ومنه من يروى الغريب: مثل (مجيبة الباهلى) روى عن عمه فى الصوم. وعنه أبو السليل. غريب لا يعرف"[3].

ومنهم من يروى الأباطيل كما جاء فى ترجمة (عيسى بن بشير. لا يدرى من ذا وأتى بخبر باطل"[4]. ومنهم من يروى الأكاذيب والموضوعات جاء فى ترجمة (أحمد السمرقندى) أنه: (نكرة لا يعرف وخبره كذب ... عن ابن عباس أن النبى ﷺ سئل عن المرجئة فقال: لعن الله المرجئة، قوم يقولون: الصلاة والصوم والحج ليست بفريضة؛ فإن علمت فحسن، وإن لم تعمل فلا حرج"[5].

---

(١) السابق ١٩١/٣ وللمزيد انظر أيضا ٢٣٣/٣، ٢٢٨، ٢٣٥، ٦٧، ٧٦٧، ٣٣١، ٦٠٥، ٥٨٣، ٥٧٧، ٦٠٣، ٥٩٧، ٣٣٣، ٣١٠، ٢٤٧، ١٧٧، ١٩٦، ١٢٦، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٤٤، ٤٧١، ١٦٦، ١٦٧.

(٢) السابق ٩٣، ٢١٣، ٢٤٠.

(٣) السابق ٤٤٠/٣، ٤٥١.

(٤) السابق ٣٠/٣، ٥٦٤، ٣٣٦، ٢٥١، ٣٣٢، ١٥٤/٣، ١٣٣، ١٤٨، ٤٩٤، ٢٠٦، ٥٩٠، ١٨٥، ٢٢٣.

(٥) السابق ١٦٦/١ وانظر أيضا: ٢٢٣/٣، ٦٢٧، ٥٦٨، ٧٦، ٥٦٦، ٢٤٦، ٤٧، ٦٧٥، ٦٧٩، ٣٨٧/١، ٥١٨/٣، ٢٣٠، ٥٤٧/١، ٣٠، وفى المجهول بصفة عامة انظر ٦٧٤/٣، ١٧٧، ٣٠٣، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ١٣١، ٢٥٤، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٤، ٢٤٥، ١٣١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ١٧٧، ٦٧٤، ٢٣٥، ٤٩٥، ٥٦٠، ٢٢٠، ٤٢٩، ٣٩٢، ٣٩٣، ١٧٧، ٤٤٥، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٢٨، ٤٤٦، ٤٤٤، ٤٤١، ٢١٢، ٢١٣، ٣٩١، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٤٤، ١٩٨، ١٩٦، ١٧٧، ٢٥٩، ١٢٧، ١٣٢، ٢٩٤، ١٨١، ١٧٨، ٢١٥، ٢٤٧، ٢٢٢، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٥، ٢٨٥، ٢٩٠، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٢، ٣٢٢، ٢٢٠، ٥٦٥/٤، ٢٩٩/١، ٢٧٦، ٩١، ومختصر الكامل لابن عدى ص ١٧٠ رقم (٢١٧)، ص ١٧٢ (٢٢٣)، ص ٥٨٢ (١٤٢٢)، ٧١٤ (١٨١٨)، ٧٤٣ (١٩١١)، ٧٥٢ (١٩٤٧)، ٧٧٦ (٢٠٠٨، ٧٨٣ (٢٠٢٤)، ٢٨٢ (٥٠٩)، ٥٢١ (١٢٣٠)، ٥٢٠ (١٢٢٦)، ٤٧٠ (١٠٣٢)، ٤٧٠ (١٠٣٤)، ٤٧٠ (١٠٣١)، ٢١٢ (٣٢٤)، ١٧١، (٢٢١)، ١٧٢ – ١٧٣ (٢٢٦)، ١٧١ – ١٧٢ (٢٢٢).

وما مر كاف في إثبات أنه ينبغي الأخذ بالتفصيل في تطبيق هذا المعيار، وأن دراسة لفظ (مجهول) يجب أن لا تتم بمعزل عن مرادفاتها من مثل (لا يدرى من هو) و(لا يعرف)، روى عن فلان وعنه فلان، ويذكر اسمًا أو اسمين مع ملاحظة أن فلانًا هذا قد يكون من المتشددين، أو الذين لا يروون إلا عن ثقة.

والمثال التالى ضدٌّ لرأى من قال بإطلاق إن ابن حبان يتساهل في توثيق الرواة المجهولين؛ قال الذهبى (الزبير بن جنادة الكوفى. عن ابن بريدة وعطاء. وعنه حَرَمِيُّ بن عمارة، وأبو تُمَيلة، ذكره ابن حبان في الثقات، وأخطأ من قال فيه جهالة". روى له الترمذى[1] وارتضى الذهبى حكمه، وقال أيضًا: "أمية القرشى. لا يعرف عن مكحول. وعنه ابن المبارك قال ابن حبان: لست أدرى من هو"[2]. وارتضى الذهبى رأيه. ونقل الذهبى فى ترجمة (عميرة بن سعد) رَأْىَ ابن حبان وارتضاه قال: "عميرة ابن سعد. عن على. قال يحيى القطان: لم يكن يعتمد عليه وقيل عمير بن سعيد، والصواب عميرة، وهو همدانى، وذاك نخعى وهذا قول ابن حبان"[3]. أى أن أقوالهم فى الدراية لابد أن تؤخذ بالتفصيل أيضًا.

معيار الدعوة إلى البدعة وغيرها:

خشى علماء الحديث أن يؤثر مذهب الراوى على روايته لذلك قالوا بعدم قبول رواية الداعى إلى بدعته، والحق أن الواقع النقدى للرواة والمرويات كان ضد هذا المعيار؛ لأن عند أهل الفرق مرويات لو ضاعت كان فى ذلك مفسدة كبيرة، قال ابن حبان فى أصحاب البدع والأهواء: "تحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات... ونكل

---

(١) الميزان ٢/٦٦.
(٢) السابق ١/٢٧٦.
(٣) السابق ٣/٢٩٨.

مذهبهم وما تقلدوا فيما بينهم وبين خالقهم – جل وعلا – إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا"[1]. وقال الذهبى فى الميزان: "فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة"[2](*).

وفى رأيى أن المعيار الوحيد فى الحكم على هؤلاء هو أن ننظر فى المتن فإذا كان فيه مجازفة أو مدح لصحابى ما بصفات تفضله على البشر وتجعله فى مصاف الملائكة مثلاً، أو إعطائه صفة ليست عند النبى أو أن يسب الشيعى عثمان أو يتعلق المتن بالمذهب. فى مثل هذه الحالات لابد من إعمال قواعد نقد المتن والتوقف فى الرواية وتطبيق قواعد علم الحديث عليها. مع مراعاة أن بعض النقاد يتشدد ويحكم على الراوى بأنه يدعو إلى بدعته، وهذا باب لو فتح لن يغلق؛ لذا نبهت إلى المعيار السابق لأنه المعيار العلمى الوحيد الذى يثبت أمام الواقع العملى والجرح والتعديل، وما عداه لن يثبت. جاء فى ترجمة (فارس بن حمدان بن عبد الرحمن العبدى... عن ابن عباس قال: قلت للنبى ﷺ يا رسول الله: للنار جواز؟ قال: نعم، حب على ابن أبى طالب. وهو موضوع[3].

وجاء فى ترجمة (محمد بن عبيد الله بن أبى رافع) أنهم (ضعفوه. داود ابن الحصين: منكر الحديث. أبو حاتم: منكر الحديث جدًا، ذاهب... أن رسول الله ﷺ قال لعلى: أول من يدخل الجنة أنا وأنت، والحسن والحسين، وذرارينا خلفنا، وشيعتنا عن أيماننا وشمائلنا. قال ابن عدى: هو فى عداد شيعة الكوفة"[4]. وكل

---

(١) الجرح والتعديل لأبى لبابة حسين ص ١٣، ط١، دار اللواء، الرياض، ١٣٩٩هـ.

(٢) الميزان ١/٥.

(*) جاء فى ترجمة أحمد بن يوسف بن يعقوب بن البهلول أنه (صحيح السماع. قال ابن أبى الفوارس: كان داعية إلى الاعتزال، وكان متقنًا..." الميزان ١/١٦٥.

(٣) السابق/ ٣٩٣.

(٤) السابق ٣/٦٣٥.

من يروى متن رواية فيها مثل هذه الأمور كان داعيًا إلى مذهبه سواء نص النقاد على أنه شيعى أم لا. يدل على هذا أن الفضل بن عميرة القيسى ذكره ابن حبان فى الثقات، وروى له النسائى إلا أن الذهبى قال: "بل هو منكر الحديث ... عن على، قال: بينا النبى ﷺ آخذ بيدى فمررنا بحديقة، فقلت: ما أحسنها: قال: لك فى الجنة أحسن منها، حتى مررنا بسبع حدائق، ويقول كذلك، حتى إذا خلا الطريق اعتنقنى وأجهش باكيًا، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: إحن فى صدور قوم لا يبدونها لك إلا من بعدى. قلت: فى سلامة من دينى؟ قال: فى سلامة من دينك"(١).

وقد يكون المروى فى مدح على وذم أبى بكر(٢). أو فى ذم الشيخين أو القول بأن على يحيى الموتى(٣). وقد يذم راو عليًا(٤). وقد يمدح أحدهم عثمان(٥) وقد يذمه آخر(٦)... إلخ. هذا هو الأصل فى المبتدعين تطبيق هذا المعيار عليهم، أما الذين ثبت صدقهم فى الرواية، ولم تجئ عنهم متون خالفت الصحيح أو فيها دعوة لمذهبهم – فهم كثر لدرجة أن أحد الباحثين وهو الأستاذ محمد إبراهيم داود شحاذة أعد بحثًا عنوانه (الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبى فى ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة" وقد بلغ عددهم

---

(١) الميزان ٣/٣٥٥ وللمزيد من تطبيق هذا المعيار فى دعوة الشيعى لمذهبه انظر ٣/٢٤٠، ٤٠١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، ٣٤٧، ١٢٢، ١١٣، ٢٤٦، ٥٩٧، ٢/٤٣٤، ٧٦، ٤٥٣، ٣، ٢١١، ٢١٢، ١٧٦، ٣/٤٤٩، ٤٤٤، ٢٢٥، ٢/٤٧٢، ٢/٤٨٨، ٦٦٤، ٦١٢، ٥٨٦، ٤١٦، ٧٥، ٤٣٤، ٤١، ٤٥، ٢٥١، ١٥٤، ٢٣٠، ٢١٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٨، ٣٨٨.

(٢) السابق ٢/٢٤٨، ٣/٤١٠.

(٣) السابق ٤/١٦١.

(٤) السابق ٤/٥٦٥، ٤٤٨.

(٥) السابق ٢/٤٤٣، ٤٣٢، ٤٤٢، ٥٢٨، ٥٤٦، ١/٩٠، ٢/٣٥٦، ٣١٧، ٦٥٧.

(٦) السابق ٤/٤٩٠، ٢/١٠٧، ٦٤٠، ١/٣٥٣.

(٥٠) راويًا[١]. والراوى قد يكون من أصحاب الرأى، أو الشعوبيين[٢] ويدعو إلى ذلك، وقد يكون من بلاد الشام والمتن يتعلق بعسقلان، أو بائع هريسة والمتن يتعلق بهذا النوع من الطعام، وفى رأيى أن كل هؤلاء دعاة إلى مذاهبهم واتجاهاتهم ومهنهم[٣]. منهم الصادق ومنهم الكذاب الوضاع. وقد راعى المحدثون الأخذ بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار، جاء فى ترجمة عمران بن حطان السدوسى الشاعر المشهور أنه (كان يرى رأى الخوارج، وقال أبو العباس المبرد: "كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم". انتهى. والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يزينونه وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذى رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل على عليه السلام بتلك الأبيات السائرة، وقد وثقه العجلى، وقال قتادة: كان لا يهتم فى الحديث. وقال أبو داود: ليس فى أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج". وقد روى له البخارى وأبو داود والنسائى[٤].

وفطر بن خليفة روى له البخارى مع أن ابن أبى خيثمة روى عن قطبة ابن العلاء: تركت حديثه لأنها أحاديث فيها إزراء على عثمان. ورأى العجلى أنه كان فيه تشيع قليل[٥]. والفيصل كما قلت هو أن يرد متن أسفل ترجمة الراوى، يكون من قبيل الجرح المفسر ذلك الدليل العملى على أن الراوى غير صادق فى الرواية، وما عدا ذلك ظن بالباطل ووساوس لا دليل عليها. وقد يكون فى

---

(١) الكتاب مطبوع بدار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية. د.ت.

(٢) السابق ص ١٨٥ وما بعدها. محمد بن الحجاج اللخمى بائع الهريسة هو الذى دعا إلى فوائدها (الكامل ٦/٢١٥٦).

(٣) انظر ص ١١٤ وما بعدها من مذكرة التفسير والحديث للدكتور السيد أحمد فرج، لا ناشر، د.ت.

(٤) هدى السارى ص ٦٠٥.

(٥) السابق ص ٦٠٨.

سلسلة السند ضعيف ينبغى أن تلصق به مثل هذه المرويات ويبرأ الثقة منها. وقد يضع البعض مثل هذه المتون بأسانيد صحيحة ففى مثل هذه الحالات يجب التفصيل والحكم على كل رواية بما تستحقه(*). ومن خلال واقع نقد المرويات اتضح أنهم يأخذون بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار.

معيار: سب السلف والتحديث بمثالبهم:

هذا المعيار له تداخل مع مباحث عديدة فى علم الحديث: أهل البدع ومروياتهم، ومبحث العدالة، والوضع، والكذب، وله علاقة بالأحداث السياسية والفتن بعد مقتل عثمان، إن من يمدح بعض الخلفاء ويبالغ فى مدحهم وذلك برواية مرويات فيها مبالغة ومجازفة، أو يذم واحدًا منهم بمتن موضوع فيه مخالفة للوقائع والتاريخ – أمثال هؤلاء

(*) انظر فى الرواة الثقات والصدوقين فى باب الرواية مع أنهم ينتمون إلى مذاهب سياسية إسلامية – ترجمة "بهز بن أسد العمى"، فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٤٣١/٢ (١٧١٥)، والتهذيب ٤٩٨/١ (٩٢٣)، الميزان ٣٥٣/١ (١٣٢٤)، الميزان ٢٣٣/١ (٨٩٢)، ٧٥/١ (٢٥٧)، ٢٧١/١ (٣٦٥٤)، ٥/٢ (٢٦٠٠)، ٤٧٥/١ (١٧٩٢)، ٣١٤/٢ (٣٨٨٣)، ٥٢/٢ / ٣٨٩١، ٤٠٨/١ (١٥٠٥)، ٨٧٨/٢٢٨/١، ٢/٥/١. ٤٣٨١/٤٣٩/٢، ١٨٦٩/٤٩٦/١، ٢٨٢٩/٦٦/٢، ٣١٣٩/١٢٦/٢، ١٥٧/٢ / ٣٢٦٤، ٢٧٠/٢ / ٣٦٩٧، ٣٧٩/٢ / ٤١٤٩، ٣٨١/٢ (٤١٥٦)، ٤٧٠/٢ / ٤٤٩٢، ٤١٣/٢ / ٤٥٣٣، ١٠٤/٣٧٣/١، ٣٧٤/١ (١٤٠٦)، ٥٨٧/٢ (٤٩٦٥)، ٢٨٧٠/٧١/٢، ٥٢٧/٢ / ١٩٦٨، ٤٧٩/١ (١٨٠٩)، ١٢٦/١ / ٣١٤١، ١٥١/٢ / ٣٢٤٢، ١٨١/٢ / ٣٣٥٥، ٢٥٥/٢ / ٣٦٣٦، ٢٩٩/٢ / ٣٨٢٣، ٢٨٥/٢. ٣٨٥٩، ٤٧٥/٢ / ٤٥٢٩، ٥٣١/١ / ٤٧٢٨، ٧٦/١ /٢٥٩، ٣٨/١ / ١١٦، ٢٨٩/١ / ١٠٨٣، ٥٩٥/١ / ٢٢٥٣، ٣٢/١ / ٢٦٩٧، ١١٢/٢ / ٣٠٥٦، ٣٤٥/٢ / ٤٠٢٤، ٣٥٦/٢ / ٤٠٦٤، ٣١٧/١ / ١١٩٥، ٢٣٩/٢ / ٣٥٨٢، ٥١٥/٢ /٤٦٥١، ٦٥٨/٢ / ٥٢٢٥، ٢٩/١ / ٨٠، ٨٥/١ / ٣٠٨، ١٥٥/٢ / ٣٢٥٧، تهذيب التهذيب ٧٥/٤ / ١٢٩، ١١٨/١ / ٢١١، ٥٤/٦ / ١٠١، ٤٥١/٨٥٢/٥/٣١/٤٩.

توصل النقاد إلى كذبهم وعدم صدقهم فى الرواية.

جاء فى ترجمة (أحمد بن محمد بن السَرِىّ بن يحيى بن أبى دارم المحدث) أنه: "رافضى كذاب، روى عنه الحاكم، وقال: رافضى غير ثقة، وقال محمد بن أحمد ابن حماد الكوفى الحافظ – بعد أن أرخ موته: كان مستقيم الأمر عامة دهره، ثم فى آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل يقرأ عليه: إن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن. وفى خبر فى قوله تعالى: "وجاء فرعون"، قال: وجاء فرعون عمر، وقبله أبو بكر والمؤتفكات(*) عائشة وحفصة، فوافقته على ذلك، ثم إنه حين أذن الناس بهذا الأذان المحدث وضع حديثًا متنه: تخرج نار من قعر عدن تلتقط مبغضى آل محمد، ووافقته عليه"(١).

إن الدَّاعى إلى جرح من يسب السلف هو أنَّ المجروح – فى سبه – يروى مرويات لم ترد عند الثقات، ويؤدى هذا إلى سب المخالف واختلاق الأكاذيب التى تشينه؛ لذلك نبه الذهبى إلى خطورة هذا الأمر فقال: "روى محمد بن جرير، سمعت عبادًا يقول: "من لم يتبرأ فى صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم. قلت: فقد عادى آل على آل عباس، والطائفتان آل محمد قطعًا فممن نتبرأ! بل نستغفر للطائفتين ونتبرأ من عدوان المعتدى، كما تبرأ النبى ﷺ مما صنع خالد لما أسرع فى قتل بنى جذيمة، ومع ذلك فقال فيه: خالد سيف سله الله على المشركين، فالتبرِّى من ذنب سيغفر لا يلزم منه البراءة من الشخص"(٢). إن السلف هم الذين، تحملوا الأذى وضحوا بكل غال ورخيص وباعوا أرواحهم لله حتى نشروا هذا الدين وكل من يقول غير ذلك يحكم المحدثون

(*) انظر الآية ٩ من سورة الحاقة.

(١) ميزان الاعتدال ١/١٣٩.

(٢) السابق ٢/٣٨٠.

عليه حكمًا مؤداه أنه فاسد العقيدة. قال ابن النجار فى أحمد بن على الغزنوى: كان فاسد العقيدة ينال من الصحابة[1].

وقد يحكمون عليه بالفسق الذى ينافى العدالة؛ قال الذهبى: "إسماعيل بن موسى الفزارى الكوفى. ابن عدى: أنكروا منه غلوا فى التشيع. وقال عبدان: أنكر علينا هناد وابن أبى شيبة ذهابنا إليه، وقال: إيش عملتم عند ذاك الفاسق الذى يشتم السلف؟[2]. والذى يسب السلف لا يحدثون عنه، قال ابن المبارك: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت؛ فإنه يسب السلف[3].

لقد وصل الأمر ببعض أصحاب الفرق إلى التأليف فى الطعن على الصحابة وتكفيرهم، ذكر هذا الخطيب فى عيسى بن مهران المستعطف[4]. وعلى الجانب المقابل وضع أنصار السلف – بعضهم – أحاديث ورفعوها إلى النبى ﷺ ولكن المنصفين من أهل السنة ردوا هذه المرويات قال الذهبى: "على بن يزيد الصدائى. أبو حاتم: منكر الحديث... عن أنس مرفوعًا: من سب أصحابى فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يُقبل منه صرف ولا عدل[5].

وقال أيضًا: "محمد بن عبد المجيد التميمى... ومن مناكيره:... عن معاذ قال رسول الله ﷺ: إذا ظهرت الفتن وسُبَّ أصحابى فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً[6].

---

(١) الميزان ١/١٢٢.
(٢) السابق ١/٢٥١ – ٢٥٢.
(٣) السابق ٣/٢٤٩.
(٤) السابق ٣/٣٢٥.
(٥) السابق ٣/١٦٢.
(٦) السابق ٣/٦٣٠. وللمزيد من تطبيق هذا المعيار انظر السابق ١/٦٦٠، ٦٠، ٦٣٣، ٣/٢٧٤ والمجروحين لابن حبان ٣/١٦، ٣/٣١.

ويلاحظ أن المتنين الأخيرين متشابهان لدرجة القرب من التطابق فى المعنى واللفظ، وجاء من طريقين مختلفين ومع هذا فهما مردودان لأنهما لا يصلحان فى الشواهد والمتابعات، مما يعضد أن قاعدة كثرة الطرق تقوى المروى ليست على إطلاقها.

وهذا المعيار ليس على إطلاقه لأن بعض النقاد قد يوجه هذه التهمة، بدون دليل، إلى بعض الرواة، مع أن الجمهور احتج به، قال الذهبى: "فضيل بن عياض، مجمع على ثقته وجلالته... روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى... ولا عبرة بما رواه أحمد بن أبى خيثمة، قال: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض؛ لأنه روى أحاديث أذرى فيها على عثمان رضى الله عنه. فمن قطبة! وما قطبة حتى يجرح؛ وهو هالك... روى الفضيل رحمه الله ما سمع فكان ماذا؟ فالفضيل من مشايخ الإسلام والسلام[1].

معيار ومصطلح السرقة:

نبه علماء الحديث إلى ما يسمى الآن بحقوق الإنتاج الذهنى، فالراوى الذى يرحل إلى الأقطار لسماع الحديث، ويتحمل المصاعب فى الأسفار، ويبعد عن الأهل، لا يستوى والذى لم يرحل، ونجد صدى ذلك فى حديثهم عن طرق التحمل والأداء. إن بداية الرحلة فى طلب الحديث قامت على العمل بمضمون حديث (نضر الله امرءًا سمع مقالتى فحملها إلى غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه..." الحديث[2]. ولا يكون السماع إلا بالرحلة فى أحيان كثيرة.

---

(١) الميزان ٣٦١/٣ وانظر شاهدًا آخر فى ٣٩٣/٣ من السابق.

(٢) انظر فى تخريجه وتقييمه "دراسة حديث نضر الله امرءًا ... رواية ودراية" للدكتور عبدالمحسن بن حمد العباد، ط١، ١٤٠١ هـ، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة.

إن من يحدث من الكتب بصيغة السماع يكون سارقًا للحديث[1] – فى عصور الرواية–، وفى العصور المتأخرة – نسبيًا– كما فى القرن الرابع الهجرى، وبعد تدوين الحديث، أباحوا الرواية بالوجادة.

والسارق كذاب لكن من نوع خاص من الكذب، وذلك أنه يسرق الأحاديث الغريبة، التى تفرد بها أحد الرواة سواء كان ثقة أو ضعيفا، ورأى أن المحدثين يرحلون إليه؛ لأنهم يرحلون من أجل الحديث الغريب، وينشطون له، فيأتى السارق ويجد الرواة والمحدثين يجتهدون ويبحثون ويرحلون لهذا الراوى، فتغار نفسه، ويداخلها من حظوظ الشيطان، أو حظوظ النفس الأمارة بالسوء، فيثب ويقفز على هذا الحديث، ويدعيه لنفسه، ويدعى أنه لقى شيخ هذا الرجل، وأنه وهذا الشيخ الذى يروى هذا الحديث سواء فى المنزلة وفى الطبقة، بل قد يعلو فى الإسناد من أجل أن يثير فى الناس رغبة الرحلة إليه.

فالسارق: كذاب، لكن من نوع خاص، وهو أنه يسرق الأحاديث الغريبة. والفارق بينه وبين الوضاع والكذاب أن الأخير: هو الراوى الذى لا يبالى أحدث بأحاديث سواء سمعها، أو لم يسمعها، مشهورة كانت، أو غريبة فلا يبالى. والوضاع: هو الذى يفترى على رسول الله ﷺ، ما لم يقل. والوضاع: كذاب وزيادة؛ لأنه افترى، واختلق على رسول الله ﷺ مما عملته يداه، ولم يكن ناقلاً عن غيره، إنما هو الذى اختلقه، وافترى هذه الفرية على الرسول ﷺ[2].

وللسرقة علاقة بمباحث الإرسال والتدليس والتحمل والأداء؛ فقولهم: "فلان متهم بسرقة الحديث" – معناه أنه متهم بالكذب لأن سرقة الحديث كذب؛ ولأن الذى يأخذ حديث غيره ويدعى سماعه

---

(١) قال ابن حبان فى خالد بن عبد الرحمن العبد: كان يسرق الحديث، ويحدث من كتب الناس (الميزان ٦٣٣/١).

(٢) إتحاف النبيل ص ٦٦ وانظر الشرح والتعليل ص ٦١.

وهو لم يسمع لا يكون إلا كذابًا، أما إن لم يصرح بالسماع فهو إما مرسل أو مدلس[1]. وللسرقة صلة بمبحث القلب، فبركة بن محمد الحلبى، متهم بالكذب، قال ابن حبان: حدثونا عنه كان يسرق الحديث، وربما قلبه[2]. وإذا شكوا فى أن الراوى سارق اختبروه؛ قال الذهبى: "قطن بن إبراهيم القشيرى... شيخ صدوق، أعرض مسلم عن إخراج حديثه فى الصحيح له حديث ينكر. والعجب أن النسائى خرج عنه، ويقول: فيه نظر، وقال ابن حبان: "يعتبر بحديثه إذا حدث من كتابه". قلت: حدث عنه أبو حامد بن الشرقى، وطائفة... وإنما نالوا منه بروايته عن حفص بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر – مرفوعًا: أيما إهاب دبغ فقد طهر. ويقال: إنه سرقه من محمد بن عقيل، فطالبوه بأصله فأخرج جزءًا وقد كتبه على حاشيته؛ فتركه لهذا مسلم"[3].

ومن خلال المثال السابق نجد أن ابن حبان أخذ بالتفصيل فى الحكم على روايته، حيث إنه يحتج بحديثه إذا كان من كتاب. أما همام بن مسلم الزاهد فقد تركه ابن حبان لأنه (كان ممن يسرق الحديث ويروى به، ويروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث، فلما فحش ذلك منه وكثر فى روايته بطل الاحتجاج به"[4]. أى أن السرقة لها درجات فى مراتب الجرح والتعديل. أما بركة ابن محمد الحلبى فهو يقبل فى الشواهد والمتابعات؛ قال ابن حبان: كان يسرق الحديث وربما قلبه، وإذا أدخل عليه حديث حدث به، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[5]. وفى

---

(١) شفاء العليل ص ٢٣٤.
(٢) الميزان ٣٠٣/١.
(٣) السابق ٣٩٠/٣ – ٣٩١.
(٤) المجروحين لابن حبان ٩٦/٣.
(٥) السابق ٢٠٣/١.

الشاهد السابق دليل على تداخل مبحث السرقة مع مبحث التلقين.

وقد يتهم الراوى بالسرقة وهو منها برئ؛ لأن الحكم قد يصدر فى حالة بعينها أو من ناقد متشدد لأن أسيد بن زيد الجمال روى له البخارى مقروناً، وهذه درجة من درجات الاحتجاج، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث[1]. ومع أن ابن عدى من المعتدلين إلا أنه قال فى قطن بن نسير: "كان يسرق الحديث". وروى له مسلم وأبو داود والترمذى[2].

ومما يزيد أهمية الأخذ بالتفصيل فى دراسة الألفاظ، وتطبيق المعايير، وبالتالى التأنى فى الحكم على الرجال – أن "حماد بن أسامة أبو أسامة الحافظ الكوفى"، روى له الستة وهو متفق على الاحتجاج به وتوثيقه، ووثقه الذهبى إلا أن الأزدى قال نقلاً عن سفيان الثورى بلا إسناد: إنى لأعجب كيف جاز حديث أبى أسامة؛ كان أمره بيناً؛ كان من أسرق الناس لحديث جيد[3].

ويظهر خطأ الأزدى إذا عُرِف مَا قاله ابن حجر فى هدى السارى: "حماد بن ابن أسامة أبو أسامة الكوفى أحد الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه، وشذ الأزدى فذكره فى الضعفاء وحكى عن سفيان بن وكيع قال كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها... قال سفيان بن وكيع: إنى لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بينا، وكان من أسرق الناس لحديث حميد". وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدى ابن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثورى فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل وأبو أسامة قال أحمد فيه كان ثبتًا ما كان أثبته لا يكاد

---

(١) الميزان ١/٢٥٦ – ٢٥٧.

(٢) السابق ٣/٣٩١.

(٣) السابق ١/٥٨٨.

يخطئ وروى له الجماعة[1].

وقد اهتم الدارسون المعاصرون بدراسة لفظ: (يسرق الحديث) ومحاولة تفسير وبيان دلالته، قال الشيخ مصطفى إسماعيل: قول المحدثين "كان فلان يسرق الأحاديث أو يوصل الحديث ويسرقه، أو يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد"، معناه أن يكون الحديث معروفًا براو فيأتى هذا السارق ويروى هذا الحديث عن شيخه، أى شيخ ذاك الراوى أو يرويه عن راو آخر فى طبقة من سرقه منه إظهارًا للرحلة وترغيبًا للناس فى الحديث لغرابته، وسمى ذلك ابن الصلاح قلبًا لبعض السند، وسماه ابن دقيق العيد سرقة. وتعقبه السخاوى فقال: وفى إطلاق السرقة على ذلك نظرًا إلا أن يكون الراوى المبدل به عند بعض المحدثين منفردًا به فسرقه الفاعل منه قال: وللخوف من هذه الآفة كره أهل العلم تتبع الغرائب. والراوى إذا تحقق النقاد أنه أخذ حديث غيره وادعاه لنفسه ولم يدلسه أو يرسله فلست أشك أن فعله هذا كذب؛ فإذا قالوا: "يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد" فهو أشد لأنه مع سرقته للحديث فإنه يسقط الضعفاء الأدنياء، ويظهر الأجواد الرفعاء لينفق حديثه، وقد قال برهان الدين الحلبى مبينًا لقول ابن الجوزى فى إبراهيم ابن عبد الله المصيصى: كان يسرق الحديث ويسويه" – قال: فقوله: (ويسويه)، مقتضاه أنه يضع[2].

إن من يرحل ويتعب فى تحصيل الحديث ليس كمن لم يرحل، إن للأول حقًا يسمى الآن فى كتب القانون بالحق الأدبى أو الذهنى

---

(١) هدى السارى ص ٢٦٢.

(٢) شفاء العليل ص ٢٦٦ وللمزيد من التطبيقات على هذا المعيار انظر الميزان ٩٩/٣، ٤٠/١، ٦٣٣، الكامل لابن عدى ٥٤/٢ – ٥٥ ترجمة أشعث بن عطاف. والميزان ٣٠٣/١، ٢٠٢/٣، ٦٥١، ٢٦٠، ٦٥٨، ٢٧٢، ١٨/١، ٣١٨، ٢٤٧، ٦٣٧، ١٥٧، ٣٤١/٣، ٣٥٨، ٣٦٦. ٧٨/١، ٩٠، ٥٧٩، ٢٣٣، ٤٦، ٤٢/٣، ١١٥/١، ١٥١/٣.

للمؤلف – مع الفارق – فالحديث النبوى ليس من تأليف محمد ﷺ أو من بنات أفكاره، إن محمدًا موحى إليه ومكلف من قبل ربه بتبليغ الرسالة، وأقواله – هو – وأفعاله وإقراره بالسكوت عن فعل صدر من واحد من أصحابه شرع لنا. إن المحدث الذى سمع الحديث ورحل من أجله لا يحق لغيره أن ينسبه لنفسه إلا أن يرويه عنه أما أن يرويه عن شيخه – شيخ الذى رحل – ثم يسقط اسم الذى رحل، دون رحلة ففى الأمر طعن فى عدالة الراوى وتدليس يخالف ضوابط التحمل والأداء. لقد تحدث القانونيون عن الحق الأدبى وخصائصه، وقالوا: إنه لا يقبل التصرف فيه[1]. وقد نبه المحدثون إلى مثل هذه الأمور ففى طرق التحمل والأداء جاء مصطلح (إذن مجرد) ومعناه أن الشيخ أذن له بالنظر فى كتبه دون أن يجيزه بروايتها. أى ليس له سماع من راو بعينه لا فى جميع مروياته وإنما فى شخص واحد حصل على إذن مجرد من الإجازة، ومثال من ذكرت فيه (الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصى. قال ابن حجر فى هدى السارى: مجمع على ثقته، اعتمده البخارى وروى عنه الكثير، وروى له الباقون بواسطة، وتكلم بعضهم فى سماعه من شعيب. فقيل إنه (مناولة) وقيل (إن مجرد). ثم قال ابن حجر: وبالغ أبو زرعة الرازى فقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثًا واحدًا. قلت: إن صح ذلك فهو حجة فى صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول فى جميع ذلك أخبرنا، ولا مشاحّة فى ذلك إن كان اصطلاحًا له[2].

إن سرقة كتب وأفكار الغير تعتبر بلا شك اغتصابًا لحقوقه، ولكن قد تخفف وطأته بما يدخل عليه من جهد المؤلف الشخصى وكلك ارتكاب تقليد أو غش وإخفائه بعمليات تسمى عند المؤلفين

---

(١) ص ٦٧ من نظرية الحق للدكتور عبدالرشيد مأمون، دار النهضة العربية، ط ١٩٩٨م.

(٢) هدى السارى ص ٣٢٢ ط السلفية، والشرح والتعليل ص ١٦.

عمل المقص فهو لا يختلف عن الأول ويتوقف مدى الاغتصاب على ناحية التحوير فى النقل، بأن يعمد المؤلف إلى انتزاع أفكار عدة من جهات مشتتة ويضمها دون تخوير أو إشارة إلى أصحابها ليسندها إلى نفسه ويدعى الإبداع ويطلب بناء على هذا الشهرة والمجد فهذا العمل سرقة محضة، وللمعتدى عليه الحق بمقتضى قانون حماية التأليف فى مقاضاة المقلد وطلب كفه عن استمرار ارتكاب الجريمة مع التعويض عن الضرر(١).

ويشبه عملية القص السابقة أن بعض الرواة كان يسرق الحديث ويقلب الأسانيد والمتون، ويركب بعضها على بعض ويغير فى طرق التحمل تدليسًا على النقاد؛ لكن هيهات! قال ابن حبان: "جعفر بن عبد الواحد الهاشمى... كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، يروى المتن الصحيح الذى هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) فى روايته كان يقول: قال لنا فلان بن فلان، ومما روى جعفر هذا قال: "... عن قتادة عن أنس عن النبى ﷺ قال: يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة"... فإن هذا مسروق لا شك فيه ولم يروه أنس ولا قتادة، وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد: حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر"(٢). وقريب من اللصق هذا عمل المدلسين الذين يسقطون الضعفاء ويبقون الثقات فيجوِّدون الأسانيد(٣). وقاعدة (ليس ما صح سندًا صح متنًا) كانت رد فعل لوضع الرواة المتون على الأسانيد الصحيحة وتركيبها عليها. وتجويد الأسانيد من عمل المدلسين. وقد

---

(١) حقوق الإنتاج الذهبى ص ١٧ للدكتور أحمد سويلم العمرى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

(٢) المجروحين لابن حبان ١/٢١٥ - ٢١٦، شاهد آخر فى ص (٢١٠) ترجمة جابر بن مرزوق، ص ٢٠٣ بركة بن محمد.

(٣) النكت على نزهة النظر لابن حجر ص ١١٣ - ١١٤.

سُمِّى (المدلِّس) بهذا الاسم لكون الراوى لم يسمِّ من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به. واشتقاقه من الدَّلَس- بالتحريك-، وهو اختلاط الظلام بالنور، سمى بلك لاشتراكهما فى الخفاء[1].

وقريب من سرقة الحديث وحقوق المؤلف الغش فى الامتحانات، حيث نبه علماء الصحة النفسية إلى أن هذه الظاهرة – أحد مظاهر عدم الأمانة – وهو سلوك غير مقبول اجتماعيًا، ويتضمن هذا السلوك أخطارًا نفسية وتربوية واجتماعية، بعضها يتعلق بالفرد نفسه وبعضها يتعلق بالمجتمع وتؤثر على العملية التربوية بصورة واضحة وخاصة بعد انتشار ظاهرة الغش الجماعى – وتتنوع أساليب الغش بين النقل من الآخرين Copying أو استعمال قصاصات ورقية Cribnotes إلى أساليب أخرى عديدة تدل على اضطراب فى جوانب شخصية الطالب الغشاش. والعوامل التى قد تدفع الطالب للغش، ترجع إلى دافعية الإنجاز، وسمات الشخصية، ومستوى الحكم الخلقى[2].

وقد انتبه المحدثون لمثل هذه الأمور سابقين بذلك الإعلان العالمى عن حقوق الإنسان الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ وأعلنته فى آخر عام ١٩٤٨م: "إن الإنسان المبتكر لإنتاج علمى أو أدبى أو فنى له حق التمتع بحماية مصالحه الأدبية والمادية فلكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى"[3].

---

(١) السابق ص ١١٣.

(٢) دراسات فى الصحة النفسية ص ٩٣ للدكتور محمد السيد عبدالرحمن، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م.

(٣) حقوق الإنتاج الذهنى ص ٢٤، وانظر أيضًا ص ٢٨٧ وما بعدها من نظرية الحق للدكتورين هلال محمد إبراهيم ومحمود عبدالمعطى خيال، ط ١٩٩٦م – ١٩٩٧م. وهناك مجموعة أبحاث عنوانها (حق المؤلف بين الواقع والقانون) صادرة عن مركز الدراسات القانونية بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، وقام بنشرها فى كتاب دار النشر هاتييه.

معيار ومصطلح عدم الأمانة:

لهذا المعيار صلة كبيرة بالوضع والكذب والسرقة وعدم الوثاقة، ويصعب دراسته بمعزل عنها.

نقل ابن عدى عن ابن معين قوله فى أحمد بن أخت عبد الرزاق: كذاب، لم يكن بثقة ولا مأمون وقول أحمد: من أكذب الناس[1].

وهذا المعيار تبلور – نتيجة تطبيقه – فى أحكام جاءت فى صورة ألفاظ، عدها العراقى فى المرتبة الخامسة فقال: "متهم بالكذب وهالك وليس بثقة ولا يعتبر به..." و"ليس بثقة ولا مأمون ومتهم بالوضع"[2]. من هذه الألفاظ (ليس بثقة)، جاء فى تاريخ بغداد، ترجمة محمد بن سليم أبى عبد الله القاضى، قال ابن معين: "وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا وهو لنا محب ولكن ليس فيه حيلة ألبتة، وما رأيت أحدًا قط يشير بالكتابة عنه ولا يرشد إليه". وقال فى موضع آخر: "قد والله سمع سماعًا كثيرًا وهو معروف؛ ولكن لا يقتصر على ما سمع، يتناول ما لم يسمع، فقيل: يكتب عنه؟ قال: لا. وقال أحمد بن زهير: سمعت ابن معين يقول: ليس بثقة. قلت: لم صار ليس بثقة؟ قال: لأنه يكذب فى الحديث[2].

وقال الذهبى: "محمد بن يحيى الفرات... ليس بثقة زوّر طبقة"[3]. وقد يقال هذا اللفظ فيمن لا يتهم فى سماعه ولكن أتى كبيرة من الكبائر، جاء فى ترجمة يعقوب ابن حميد بن كاسب (قال ابن معين: ليس بشئ، وقال ابن أبى خيثمة عن ابن معين: ليس بثقة. قلت: من أين قلت ذاك؟ قال: "لأنه محدود". قلت: أليس هو

---

(١) مختصر الكامل ص ١٠٣ ترجمة رقم ١٠ وانظر أيضًا ص ٥٤٢ (١٢٨٩)، ٥٤٧ (١٣٠٨)، ٢٧٧ (٤٨٨)، ٢٣٩ (٣٨٩)، ٥٤١ (١٢٨٥).

(٢) تاريخ بغداد ٣٢٦/٥ وانظر تراجم أخرى فى ١٩٤/٢، ٢٥٠/٢، ١١٣/٣ – ١١٤ منه.

(٣) الميزان ٦٦/٤.

فى سماعه ثقة؟ قال: بلى. لقد فهم ابن أبى خيثمة أن قول ابن ميعن: "ليس بثقة" أنه طعن فى صحة سماع يعقوب حتى ظهر له سبب آخر[1].

وقال ابن معين فى عبد العزيز بن أبان القرشى: "ليس بثقة، قيل من أين جاء ضعفه؟ قال: كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها"[2]. وقد يقولون: "ليس بثقة" على من هو ليس من أهل الحديث؛ قاله ابن معين فى عبد العزيز بن عمران بن أبى ثابت؛ لأن تخصصه قرض الشعر لا الرواية[3]. وقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب معلقاً على قول النقاد: "قال مالك: ليس بثقة، وقال البخارى: يتكلم فيه مالك ويحتمل منه"، وقال أبو الحسن بن القطان: قوله (يحتمل منه) يعنى من شعبة وليس ممن يترك حديثه، قال: ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظ (ثقة) – قال ابن حجر: "قلت: هذا التأويل غير شائع بل لفظة (ليس بثقة) فى الاصطلاح توجب الضعف الشديد، وقد قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له كأنه ابن عباس آخر"[4].

وفى ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس، قال النسائى: "ضعيف"، وفى موضع آخر: "غير ثقة" وقال اللالكائى: "بالغ النسائى فى الكلام عليه إلى أن يؤدى إلى تركه ولعله بان له ما لم يبن لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف. وعلق ابن حجر على ما سبق قائلاً: قلت: وهذا[*] هو الذى بان للنسائى منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا من

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢٠٦/٩ وشفاء العليل ص ٢١٥.
(٢) المجروحين لابن حبان ١٤٠/٢.
(٣) السابق ١٣٩/٢.
(٤) ٣٤٧/٤.
(*) أخذ رشوة.

إسماعيل كان فى شبيبته ثم انصلح"[1].

وقد يقولون: (ليس بثقة) على المجهول؛ قاله ابن عدي فى سعيد بن عقبة[2]. وقد يقولون (ليس بثقة) على الضعيف فى الحديث من وجهة نظر ناقد ما، قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عنه؟ – مسلم بن النحات – فقال: هو ضعيف الحديث عندى، فقيل له: إن يحيى بن معين قال: هو ثقة، فقال: ما هو بثقة عندى[3].

ومن هذه الألفاظ (ليس بثقة فى النقل) و(لم يكن يوثق به) و(لم يكن موثوقًا به فى الرواية) و(ليس بثقة ولا أمين) و(لم يكن موثوقًا به)، و(لم يكن يوثق به فى علمه) [4].

ومنها (فلان يشبه أن يكون ممن يضع الحديث)[5] و(فلان ما أحسن تفسيره لو كان ثقة) و(فلان ليس بثقة ولا أمين أو ولا مأمون) أو "ليس عندنا من أهل الثقة"[6].

ومنها قولهم: "هذا رجل قد كفانا مؤنته أو كفانا مؤنته ومؤنة البحث عن حاله" – قاله مطين فى ترجمة الهيثم البجلى شيخه[7]. وقولهم: "فلان ليس بمؤتمن على دينه"، و(فلان ليس بمؤتمن فى نفسه) [8]. وقولهم: "فلان ليس بالمرضى لا فى حديثه ولا فى دينه"[9]. وقولهم: "فلان غير مقنع أو فلان لم يقنع الناس بحديثه"،

---

(١) تهذيب التهذيب ٣١١/١ – ٣١٢.
(٢) الكامل ١٢٤٧/٣.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ١٨٧/٨.
(٤) الميزان ٢٣٤/١، ١٥١، ٥٤٣/٢ وشفاء العليل ص ٢١٨.
(٥) السابق ص ٢٢٠.
(٦) السابق ص ٢٢٣.
(٧) تهذيب التهذيب ٩٥/١١.
(٨) لسان الميزان ٢١٣/١ والميزان ٥٦٥/٣.
(٩) شفاء العليل ص ٢٣٠.

وأكثر من يستعمل هذا اللفظ من أئمة الجرح والتعديل أبو إسحاق الجوزجانى، وهو بمعنى غير ثقة، كما فى ترجمة إبراهيم بن أبى يحيى[١]. وقولهم: (فلان أحاديثه أحاديث سوء) [٢]. وقولهم: "فلان ما هو بمحمود عند أصحابنا"[٣].

وقول أحدهم "كل آل أبى فلان ثقات إلا فلانًا" أو "لم يكن فلان يوثق فلانًا" أو (يُسأل أحدهم أفلان ثقة؟ فيقول: لا" أو "يُسأل أحدهم عن راو فيوثق آخر" أو (يذكر أحدهم اسم راو ثم يقول: ليس هو فلانًا فلان ثقة) – لا يلزم منه نفى الثقة بالمعنى الاصطلاحى، بل قد يكون محتجًا به بمفرده أو فى الشواهد والمتابعات، فقد يقال – مثلاً – فى راو ليست مكانته فى الزهرى كمكانة غيره، أى أن السياق فى هذه الحالة هو الذى يحدد درجة الحكم، وقد يكون الراوى من أهل الشواهد والمتابعات. صحيح أن هذه الألفاظ تأتى – غالبًا – فى الجرح الشديد[٤]، لكن أحيانًا يسأل أحدهم: فلان ثقة؟ فيعرض عن ذلك ويقول: الثقة فلان وفلان ويسمى بعض المشاهير، وفى مثل هذا لا يعد الجرح شديدًا بل قد يكون نفيًا للمنزلة العليا فقط، ونحو هذا ما حدث لعبد الرحمن ابن مهدى، وهو يحدث فقال: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال ابن مهدى: "صدوق خيار الثقة شعبة وسفيان"[٥]. أى أنه يقول فى سياق المقارنة، وقريب من هذا أن أبا حاتم قد يقول فى الراوى: (لا بأس به) أو (صدوق) فإذا سئل: أيحتج بحديثه؟ فيجب بالنفى،

---

(١) أحوال الرجال للجوزجانى ص ١٢٨ وانظر أيضًا ١٣٥، ١٨٠، ٢٠١، وشفاء العليل ص ٢٣٣ – ٢٣٤.

(٢) الميزان ٤/٤٩٠.

(٣) لسان الميزان ٢/٣٠٩.

(٤) انظر الميزان ١/٦٦٤، تهذيب التهذيب ١/٢٤١ والجرح والتعديل ٣/٥٥٥، ٤/٢٣١ وتاريخ بغداد ٩/١٨.

(٥) شفاء العليل ص ٣٤١.

فقد قال ابن أبى حاتم فى ترجمة عبدالله بن موسى التيمى: سمعت أبى يقول: ما رأى بحديثه بأسًا، قال: قلت: أيحتج به؟ قال: ليس محله ذاك[1].

أى أن هذه الأقوال تصدر فى سياق المقارنة بين الأوثق والثقة أو المبرز فى شيخ ومن دونه فيجب مراعاة القرائن والملابسات فى كل ترجمة. وبذا يثبت أنهم أخذوا بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار.

معيار شرب الخمر[*]:

يرد المحدِّثون رواية شارب الخمر، وانتبهوا؛ إلى أنها تؤثر على العقل، وبالتالى على ضبط الراوى وبالتالى تعديله أو جرحه، والخمر حرام حرمها الإسلام فى المرحلة الأخيرة من مراحل تحريمها.

جاء فى ترجمة سعيد بن ذى لَقْوة أنه (شيخ دجال يزعم أنه رأى عمر ابن الخطاب ﷺ يشرب المسكر... وكيف يشرب عمر بن الخطاب رحمه الله المسكر، وهو الذى خطب الناس بالمدينة، وقال فى خطبته: سمعت النبى ﷺ يقول: الخمر من خمسة أشياء والخمر ما خامر العقل. ولم يكن عمر يشربها فى أول الإسلام حيث كان شربها حلالاً بل حرمها على نفسه، وقال: لا أشرب شيئًا يذهب عقلى"[2].

أى أن عمر أدرك قبل تحريمها أنها تذهب العقل وتؤثر على مدى دقة ما يقوله الإنسان، وبهذا اتفق العقل البشرى مع فلسفة التشريع فى مسألة تحريمها. أى أن المسلمين – وبخاصة المحدثين – يرون أن الذى يرتكب حرامًا مخالفًا بذلك منظومة القيم فى

---

(١) الجرح والتعديل ١٦٧/٥ وانظر أيضًا، ٢٢٢/٥ – ٢٢٣، ٩١٦.

(*) انظر فى حكم الخمر فى الإسلام ص ١٦٦ وما بعدها من (الحديث وأحكامه) للدكتور (أبو اليقظان عطية الجبورى)، نشر جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الدين. والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ٣٣٧/١ – ٣٣٨.

(٢) المجروحين لابن حبان ٣١٢/١، والميزان ١٣٤/٢ – ١٣٥.

الإسلام يكون مرتكبًا لذنب يخرجه عن العدالة. وبورود هذا النص عند ابن حبان يتضح أنهم أدركوا مدى خطورتها على العقل.

جاء فى ترجمة (محمد بن فضاء) إنه كان يبيع الخمر؛ لذلك حمل سليمان بن حرب عليه شديدًا. وقال يحيى بن معين: ليس بشئ[1].

وقال ابن معين فى (عمر بن عبد الله بن يعلى) إنه (كان يشرب الخمر)[2]. وللخمر علاقة بالمعازف - أحيانًا - جاء فى ترجمة "سليمان بن أحمد الواسطى" أنه (كذبه يحيى، وضعفه النسائى. وقال ابن أبى حاتم: كتب عنه أبى وأحمد ويحيى ثم تغير، وأخذ فى الشرب والمعزف فترك"[3]. وجاء فى ترجمة صالح بن محمد الترمذى - كما نقله الذهبى - أنه: "صالح بن محمد الترمذى ... لا يحل كتب حديثه. كان مرجئًا جهميًا داعية، يبيع الخمر، ويبيح شربه، رشاهم فولوه قضاء ترمذ. وكان يؤدب من يقول: الإيمان قول وعمل"[4].

وقد تحدث النقاد عن درجات شرب الخمر، فمنه النبيذ - الذى هو حلال فى رأى - وتحدثوا عن المسكر منه، وتحدثوا عن الخمر، وتحدثوا عن إدمان الأخيرة. قال الذهبى فى ترجمة (محمد بن عبد الحميد السمرقندى): "تركه أبو سعد السمعانى لإدمانه شرب الخمر، فما روى عنه"[5].

ومن الرواة من كان يجمع بين شرب الخمر وأمور أخرى من مثل (التهتك والفجور) و(لعب الشطرنج فى المسجد) وغيره. جاء فى ترجمة (محمد بن الضوء ابن الصلصال) أنه (كان معروفًا

---

(١) المجروحين ٢/٢٧٤، الميزان ٤/٥.

(٢) مختصر الكامل ص ٥١٦ [١٢٠٥].

(٣) الميزان ٢/١٩٤، ٤/١٠١ ترجمة (سليمان بن أحمد الدمشقى).

(٤) الميزان ٢/٣٠٠.

(٥) السابق ٣/٦١٣.

بالزور وشرب الخمور). قال الخطيب: كان أحد المتهتكين بالخمر والفجور"[1]. وجاء فى ترجمة (فضالة بن مفضل بن فضالة) أن أبا حاتم قال فيه: لم يكن أهلاً أن يروى عنه. وقيل – القائل الذهبى –: كان يشرب المسكر، ويلعب الشطرنج فى المسجد[2].

وشارب الخمر فى أسفل درجة (دركة) من درجات الجرح[3].

لكن إتقان (على بن السراج المصرى) وحفظه أجبر المحدثين على قولهم: "حافظ متأخر متقن، لكنه كان يشرب المسكر. قال الدارقطنى: كان يحفظ الحديث، وكان يشرب ويسكر"[4].

وليس فى هذا دعوة من المحدثين إلى شرب الخمر فهذه حالة لا يقاس عليها، تدل على أن الناقد ينبغى عليه مراعاة التفصيل فى أحكامه.

أما (الجراح بن منهال، أبو العطوف الجزرى) فقد (كان صاحب غفلة). النسائى والدارقطنى: متروك. ابن حبان: كان يكذب فى الحديث، ويشرب الخمر"[5].

ومثلما نقد المحدثون الرواة ومروياتهم جرحًا وتعديلاً – تطبيقًا – فقد تحدثوا فى مقدمات كتبهم، وكتب الدراية فى مبحث (العدالة) – عن رد رواية شارب الخمر؛ قال ابن حبان فى مقدمة المجروحين: "سمعت إبراهيم بن نصر العنبرى يقول: سمعت على بن خشرم يقول: سمعت ابن إدريس يقول: لا يسمع الحديث ممن

---

(١) السابق ٥٨٦/٣.

(٢) السابق ٣٤٩/٣ وانظر تراجم أخرى فى مختصر الكامل ص ٥٤٧ (١٣٠٨)، وتاريخ بغداد ٤٧/٩ ترجمة (الشاذكونى).

(٣) انظر شفاء العليل ص ٢٧٧. وللمزيد انظر الميزان ٢٩٥/٣، ١٠١/٤، ٢٣٨/١، ٣٩٠/١.

(٤) الميزان ١٣١/٣.

(٥) الميزان ٣٩٠/١.

شرب مسكرًا، لا ولا كرامة"[1].

وقد كان المحدثون على وعى بما كان يقوله الشعراء فى مدح الخمر جاء فى ترجمة (عمرو برق) أن ابن معين قال: نزل عكرمة على عبد الله الأسوارى والد عمرو هذا بصنعاء، فأمر ابنه بالأخذ عن عكرمة، فكان عكرمة يقول: اطلبوه؛ فكانوا يحبونه، وكان يشرب؛ فكان يقول له: لعلك ممن يقول:

اصبب على صدرك من بردها إنى أرى الناس يموتونا

قال ابن عدى: فيقوم وهو سكران"[2].

وينبغى هنا التمييز بين الخمر المسكر والنبيذ المسكر وغير المسكر هذه أمور إلى مباحث الفقه أقرب[3]. وهذا أمر ينبغى الأخذ بالتفصيل[*] فيه لأن الفقهاء اختلفوا فى أمر النبيذ وفى درجة إسكاره، جاء فى ترجمة (عمر بن قيس المكى) أنه "حج مالك فلقيه عمر بن قيس المكى، فقال له: أنت مالك؟ أنت هالك؛ جلست ببلدة رسول الله ﷺ، تضل حاج بيت الله تقول أفرد أفرد، أفردك الله؛ فأراد أصحاب مالك أن يكلموه، فقال: لا تكلموه؛ فإنه يشرب الخندريس (يعنى النبيذ المسكر)[4].

---

(١) مقدمة المجروحين ١/٢٣.

(٢) الميزان ٣/٢٩٥ وانظر أيضًا ١/٢١٨ - ٢١٩.

(٣) انظر القاموس الفقهى لسعدى أبو جيب ص ٣٤٦.

(*) جاء فى ترجمة (إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الإمام الحجة) أنه روى له الستة وأجمعوا على توثيقه ووضع الذهبى أمامه علامة (صح) للدلالة على أنه موثق عنده، وكان حافظًا فقيهًا كبير القدر. وأن على بن خشرم قال: قلت لوكيع: رأيت ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار، يحتاج من يرده إلى منزله، فقال وكيع: إذا رأيت البصرى يشرب فاتهمه. قلت - القائل الذهبى -: "وكان الكوفى يشربه تدينًا، والبصرى يتركه تدينًا". (الميزان ١/٢١٨ - ٢١٩).

(٤) الميزان ٣/٢١٨.

وجاء فى ترجمة ابن أبى ليلى (محمد عبد الرحمن) أنه (كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ)[١]. لذلك جاء فى ترجمة (عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفى) أن جريرًا كان (يحكى عن زائدة أنه رآه يشرب الخمر).

وضعفه أحمد ويحيى والنسائى. وقال البخارى: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: متروك. وقال زائدة: رأيته يشرب الخمر. وقال الساجى – تعليقًا على قول زائدة –: أحسب رآه يشرب شيئًا من هذه الأنبذة التى هى عند من يرى أنها حرام خمر[٢].

والحق مع المحدثين – والإسلام بصفة عامة وبعض علماء الأمم الأخرى – فى تحريمهم الخمر، وإصرار أهل الحديث على رد رواية شارب الخمر، فعلماء النفس الآن يشتكون (من مضار الخمر الصحيحة كإتلاف المعدة وتليف الكبد، وفقدان الشهية، وقد تؤدى إلى الإصابة بأمراض الكلى أو السل. والسكر يضعف القوة العاقلة والقوة الإدراكية فى الإنسان وكثيرًا ما ينتهى إلى الجنون)[٣].

إن الخمر فى بداية شربها غيرها فى إدمانها، لقد قسم علماء النفس شرب الخمر إلى مراحل يهمنا منها (المرحلة الثانية: مرحلة الإنذار بالإدمان، وتتميز هذه المرحلة بظهور نوبات من النسيان التام لما حدث أثناء الإغراق فى شرب الخمر فى صباح اليوم التالى)[٤]. كما أن الخمر غالبًا ما يفقد مدمنها الذاكرة بسبب الهذيان

---

(١) السابق ٣/٦١٤.

(٢) الميزان ٣/٢١١، والمجروحين لابن حبان ٢/٩١.

(٣) فى الصحة النفسية والعقلية ص ٢٣٦ للدكتور عبد الرحمن عيسوى، ط١، ١٩٩٢م، نشر دار النهضة العربية.

(٤) الطب النفسى المعاصر لجلينيك ص ٣٥١ ترجمة الدكتور أحمد عكاشة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.

الارتعاشى الذى تسببه[1].

وللخمر أضرار على العلاقات الاجتماعية فقد ناقش جودوين Goodwin فى العديد من مقالاته التأثير السيئ لإدمان الخمر على العلاقات الاجتماعية، إنها تجعل شاربها يعانى من ضعف ذاكرة يستمر لفترة وجيزة يتمثل فى عدم قدرته على تذكر الأحداث التى مضى عليها من (٥ – ١٠) دقائق. وقد تسبب تلك الوقائع والأفعال وقوع مشاكل عائلية مثل إهمال قرينة حياته والإساءة إلى الأطفال والطلاق، وقد يؤدى تصرف معاقر الخمر أثناء فترة (فقدان الوعى) إلى فقده لوظيفته مما يؤدى إلى مزيد من التعقيدات[2].

وبذلك يكون تحريم الخمر فى الإسلام واضح وقاطع، وهو يشمل كل أنواع المواد التى تؤدى إلى السكر أو ذهاب العقل، ففيها مواد مثبطة للنشاط. إنها تؤثر على الأعصاب، والكفاءة الذهنية والعضلية، وقد ينخدع الفرد الذى يتناول الخمر بما يحسه أول الأمر من نشاط نتيجة تحرر الجهاز العصبى السفلى من سيطرة الجهاز العصبى العلوى بعد أن تقل كفاءة هذا الأخير نتيجة للخمر[3].

ولم يكتف المحدثون بالإشارة إلى أضرار الخمر فى كتب الرجال بل سجلوه فى مؤلفاتهم الأخرى؛ قال الذهبى فى الطب النبوى: "تقدم حديث طارق بن سويد فى تحريم التداوى بالخمر... وقد أخبر الصادق أن الخمر ليس بدواء ولكنه داء، وذلك لما فيه

---

(١) السابق ص ٣٥٤.

(٢) الإسلام والتربية الصحية ص ٨٦ للدكتورة عائدة عبدالعظيم، ط١، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م، مكتب التربية العربى لدول الخليج. وانظر ص ٩١، ٩٠، ٨٧.

(٣) ص ٨٢، ٨٣ من السابق وقارن بـ ص ٨١ – ٨٢ من كتاب (الحلال والحرام) للدكتور يوسف القرضاوى، ط٨، دار الاعتصام، مصر، ١٩٧٤م. وص ٢٠ من كتاب الأشربة للإمام أحمد، تحقيق صبحى السامرائى، ص ١٢ – ٥٦ من موسوعة الفقه الإسلامى، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٩٦٦م.

المضار والمفاسد من ذهاب العقل، وإذا ذهب العقل ذهب الدين، قال أبقراط: "ضرر الخمر بالرأس شديد لأنه يضر الذهن". قال صاحب الكامل: خاصيته الإضرار بالدماغ والعصب، وقال غيره: يحدث النسيان والموت فجأة، ويحسن القبائح، ويورث الرعشة واللقوة والفالج والسكتة وغير ذلك[1].

معيار ومصطلح الكذب:

الكذب عادة ذميمة لا يقبلها الأسوياء؛ لذلك نبه علماء الصحة النفسية إلى خطورته، فقد ذكر الدكتور عبد العزيز القوصى أن كلاً من الكذب والسرقة والغش عادات سيئة تشترك فى صفة واحدة هى عدم الأمانة. فالكذب يعنى عدم الأمانة فى وصف الحقائق، والسرقة تعنى عدم الأمانة إزاء ممتلكات الآخرين، بينما الغش هو عدم الأمانة فى القول أو الفعل بشكل عام[2]. واشتراط المحدثين عدم كذب الراوى له ما يبرره؛ لأن الكذاب قد يزيد أو ينقص فى الرواية، والأمر دين، والحديث مصدر من مصادر التشريع الإسلامى، والكذب يعنى عدم أمانة الراوى فى نقله؛ لذلك مدح النقاد موسى بن على بن رباح؛ قال أبو حاتم فيه: "يتقن حديثه لا يزيد ولا ينقص"، وجعلوا عدم الزيادة والنقصان من الأدلة على ضبط الراوى وصدقه فى الرواية[3]. والنهى عن الكذب ألح عليه القرآن الكريم حيث وردت مادة كذب ومشتقاتها حوالى (٢٧١)

---

(١) الطب النبوى ص ١١٨.

(٢) نقلاً عن الصحة النفسية للدكتور عبدالمطلب أمين القريطى ص ١٥٥، ط دار الفكر العربى، مصر ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. وانظر أيضًا ص ١٣٨ من كتاب (التكيف والصحة النفسية للدكتور محمود السيد الهابط، ط٢ نشر المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت.، ص ٤٤٨ من كتاب (فى الطب النفسى للدكتور عبد الفتاح محمد دويدار، ط دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٩٤م.

(٣) شفاء العليل ص ٣١.

مرة[1] فى سور القرآن الكريم.

وينبغى التنبيه هنا إلى أن هناك فارقًا بين الكذاب والوضاع، الكذاب هو الراوى الذى لا يبالى أحدث بأحاديث سواء سمعها أو لم يسمعها، مشهورة كانت أو غريبة، فلا يبالى. والوضاع هو الذى يفترى على رسول الله ﷺ ما لم يقل، والوضاع كذاب وزيادة؛ لأنه افترى واختلق على الرسول ﷺ مما عملته يداه، ولم يكن ناقلاً عن غيره، بل هو الذى اختلقه وافتراه[2].

إن الراوى الكذاب حديثه يسمى (الموضوع) والمتهم بالكذب يسمى حديثه (المتروك) لأنه معروف بالكذب فى الكلام العادى لا فى الرواية[3].

وقد ذهبت أتتبع دلالة لفظ "كذاب" فلم أجد لها مكانًا سوى آخر مرتبتين من مراتب الجرح والتعديل حيث يترك النقاد مرويات الرواة الموجودين بهما.

ففى المرتبة الخامسة عند ابن أبى حاتم جاءت ألفاظ (متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب). وعند العراقى: "متهم بالكذب وهالك وليس بثقة ولا يعتبر به وفيه نظر وسكتوا عنه[4].

ويبدو من صنيع ابن أبى حاتم أنه جمع هذه المرتبة والتى تليها فى مرتبة واحدة، وصنيع ابن حجر بخلاف ذلك، فإنه جعل قوله: "متهم بالكذب" فى مرتبة أخرى غير مرتبة (متروك). وجعل من قيل فيه: "كذاب" وما يشبهه فى آخر المراتب. فهى عنده (من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بـ (متروك،

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبدالباقى، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. دار الحديث، مصر.

(٢) إتحاف النبيل ص ٦٦ والشرح والتعليل ص ٦١.

(٣) تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٦٦، ٧٠.

(٤) شفاء العليل ص ٢١٣.

ومتروك الحديث وواهى الحديث وساقط"[1].

وصنيع العراقى وسط فإنه جعل من أهل هذه المرتبة من قيل فيه: (هالك ومتروك) ومن قيل فيه: "متهم بالكذب" وهو الراجح[2].

إن من قيل فيه (متروك) الغالب عليه أن سبب ذلك رداءة الحفظ والفحش فى الروايات، ومن قيل فيه (متهم بالكذب) الطعن فيه من قبل العدالة لا من قبل الحفظ، وهذه المرتبة تجمع بين من ترك إما لسوء حفظه وفحش تخليطه وإما لبدعته وإما افسقه أو كذبه فى كلام الناس وأما من كان متهمًا بالكذب فى الحديث النبوى فسوف يذكر فى المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح. إن ألفاظ المرتبة الخامسة تشترك جميعًا فى أنها ليست صريحة فى تكذيب الراوى وافترائه على رسول الله ﷺ[3].

وقد تبلور تطبيقهم لهذا المعيار فى ألفاظ عديدة منها قولهم: (فلان يشبه أن يكون ممن يضع الحديث) أى أنه متهم بالوضع. ونحوه "لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق" قاله ابن عدى فى الحسن بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم، وقد قال فيه: "يسرق الحديث منكر عن الثقات". ونحوه قولهم: "فلان ليس يشبه حديثه حديث أهل الصدق". وقد قال ابن عدى فى محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤى: "لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق"، والرجل قال فيه صالح جزرة: كذاب، وقال الخطيب: "لم يكن يوثق به". فهذه الألفاظ بمفردها ليس فيها تصريح بأن الراوى يكذب فقد يكون ذلك لفحش خطئه أو لتهمته بالكذب[4].

---

(١) النكت على نزهة النظر لابن حجر ص ١٨٧.

(٢) شفاء العليل ص ٢١٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) شفاء العليل ص ٢٠، والكامل ٧٤٦/٢، الميزان ٤٧٥/٣.

وأما قول ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج بفلان" أو "لست أستجيز الرواية عنه" – فهو كثيرًا ما يقول ذلك فى الراوى الذى فحش خطؤه والمتهم بسرقة الحديث والكذب فى الروايات[١].

مع مراعاة أنه قد يقول "لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد" على الرواة الذين يصلحونه فى الشواهد والمتابعات[٢]. وقولهم: "فلان اتهم فى اللقاء" أى أنه حدث عن أقوام لم يلقهم وادعى السماع من مشايخ لم يدركهم وهذا على سبيل التهمة لا التصريح بكذبه[٣]. وقولهم: "فلان متهم بالكذب فى لهجته" أى فى لسانه، ونحوه "فلان يكذب فى كلام الناس أو يكذب فى غير الرواية"[٤].

وقولهم: "فلان ضعفوه بأنه لم يلق أولئك" أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته، وأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى فى أحمد بن عبد الجبار العطاردى: رأيتهم مجمعين على ضعفه ولم أر له حديثًا منكرًا إنما ضعفوه؛ لأنه لم يلق أولئك. وقال مطين الحضرمى: "كان يكذب"، قال الذهبى: "يعنى فى لهجته لا أنه يكذب فى الحديث"[٥].

وقولهم: "حدثنا فلان والله المستعان" أو "حدثنا فلان وإنا لله وإنا إليه راجعون"[٦]. وقولهم: "فلان ليس على وجهه سيماء المتقين" أى أنه فاسق، وليس فيه تصريح بأنه يكذب فى الرواية[٧].

---

(١) المجروحين له ١٤٦/١، ٢٥٧، ٣١٦.

(٢) انظر السابق ٥٦/٢، ١٦، ١٠، ١٢٨.

(٣) شفاء العليل ص ٢٢١.

(٤) السابق ص ٢٢٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥٦/١٣ – ٥٧، وشفاء العليل ص ٢٣٦ لكن الشيخ مصطفى إسماعيل اعترض على كلام الذهبى ووافق مطينًا على كلامه.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢٦٧/٥، الميزان ٣٩٤/٣، تهذيب التهذيب ٣٩٣/٨.

(٧) شفاء العليل ص ٢٤٠.

أما المرتبة السادسة ففيها جزم بأن الراوى كذاب فى الروايـــة. والألفاظ التى تبلور هذا المعيار فيها كثيرة مثل: (أكـــذب النـــاس) و(ركن الكذب) و(كذاب) عند الحافظ ابن حجر[١].

وعند السيوطى كذاب ويكذب. وقولهم "أفاك"[٢] وقولهم: "قـــلان من إفكه كذا" و(فلان أكذب البرية) و(كذوب) و(كـــذاب خبيـــث) و(يضرب المثل بكذبه) أو (كذاب على رسول الله ﷺ) و(ما رأيت أكذب من ذى شفتين منه) و(معدن الكذب) و(من معادن الكـــذب) و(منبع الكذب) و(كذاب مكذب) و(كذاب والع بالوضع) و(كذاب له طامات)[٣]. وقولهم إذا ذكروا إسنادًا: (هذه سلسلة الكذب) أو (يقلب الأسانيد عمدًا وملحد كذاب)[٤].

وقولهم: "فلان كذاب عدو لله رجل سوء خبيث"[٥] و(فلان كذاب لا يتابع على بلاياه) أو (كذاب بارد) أو (كذاب أشر)[٦].

وقولهم: (حديثه يدل على أنه لا يصدق) أو (ليس بصدوق)[٧]. و(ليس من أهل الصدق) أو (بعيد عن أوعية الصدق)[٨]. وقولهم: (فلان أفاك الحديث أو اخترق الحديث)[٩].

وقولهم: "كان فلان زيفًا"[١٠]. وقولهم: "كان فـــلان يجلـــد فـــى

---

(١) النكت على نزهة النظر ص ١٨٨.
(٢) شفاء العليل ص ٢٠٦.
(٣) السابق نفسه.
(٤) الميزان/ ١٥٩.
(٥) السابق ١/٢٠١.
(٦) شفاء العليل ص ٢٦١.
(٧) الجرح والتعديل ٨٥١٨.
(٨) شفاء العليل ص ٢٦٢.
(٩) السابق ص ٢٦٢.
(١٠) الميزان ١/٤٣٥.

الحديث"[1]. ومن ذلك وصفهم لمجالد بن سعيد بن عمير الهمدانى، فقد روى ابن حبان بسنده عن الحسن ابن سفيان أنه قال: سمعت حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعى يقول: الحديث عن مجالد يجلد الحديث[2].

ومما يؤكد ما سبق ما ذهب إليه يحيى بن سعيد حيث جرح مجالد بن سعيد، ورماه بالكذب. جاء عن الفلاس قوله: سمعت يحيى بن سعيد يقول لبعض أصحابه: "أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة عن أبيه عن مجالد. قال يحيى: تكتب كذبًا كثيرًا، لو شئت أن يجعلها مجالد كلها عن الشعبى عن مسروق عن عبد الله[3]. وقولهم: "لم أر أصفق وجهًا من فلان أو لم أر فى الكذابين أصفق وجهًا منه[4].

وقولهم: "حدث عمن لم يرهم أو لم يدركهم أو ماتوا قبل أن يولد أو حدث عمن لم يخلق". وقولهم: "فلان به كل البأس" و"كان يغير أسماء الله" و"موسوم بالكذب"[5]. وقولهم: ما رأينا أحدًا أبين أمرًا من فلان" أو "لا نقطع على أحد بالكذب إلا على فلان"[6]. وقولهم: "شويطر كذاب"[7]. وقولهم: "ليته اكتفى بما سمع أو بما رزق أو لو حدث بما سمع لكان فيه كفاية أو مقنع لكنه حدث عن شيوخ لم يدركهم أو لا يقتصر على ما سمع أو تناول ما لم يسمع أو لو حدث بما سمع لكان خيرًا له أو لم يقتصر على الذى عنده حتى

---

(١) المجروحين لابن حبان ٣/١٠.
(٢) السابق نفسه.
(٣) تهذيب التهذيب ١٠/١٠ والشرح والتعليل ص ١٢٤.
(٤) شفاء العليل ص ٢٦٧.
(٥) السابق ٢٦٨.
(٦) السابق ٢٦٩.
(٧) السابق نفسه.

تخطى إلى أحاديث غيره أو لم يصبر على ما رزق وأسرف في الأمر فافتضح أو قد سمع وطلب لكنه لم يقتصر على ما سمع ولو اقتصر لكان له فيه كفاية"[1].

وقولهم: "كان فلان يرزّف" و"عفر من الأعفار"[2]. وقولهم: "فلان مكشوف الأمر دجال أو مكشوف الأمر جدًا"[3]. وقد يقولون (دروزن) وهو الكذاب بلغة أهل فارس. والحق أنها (دروغزن) بمعنى كاذب، لأن دروغ تعنى الكذب[4].

أردت من خلال ما سبق أن أشير إلى أن ابن أبى حاتم ومن تابعوه فى الكلام عن مراتب الجرح والتعديل لم يدونوا كل هذه الألفاظ فى المرتبة الخامسة أو السادسة واكتفوا ببعضها – القليل جدًا منها –، وأردت أن أبين أن الظاهرة الواحدة قد يعبر عنها بألفاظ مختلفة فكما أن للفظ الواحد دلالات مختلفة مثل "صدوق" التى تأتى فى كل مراتب التعديل وكل مراتب الشواهد، وكل مراتب الجرح بالنفى والسلب – كذلك الألفاظ المختلفة قد تأتى بمعنى واحد، أى أنه لابد من استقراء الألفاظ والمعانى للوصول إلى الدلالة الدقيقة لمعرفة الأصوب من أحكامهم للوصول إلى الرأى الراجح والدقيق والعلمى.

إنهم راعوا التفصيل حتى فى تطبيق هذا المعيار الذى لا تفصيل فيه. فالظاهر من قولهم: "فلان كذاب" أن الراوى يكذب فى الرواية إما بالسرقة أو بالتركيب أو بالوضع، ولكنهم قد يقولون ذلك على المبتدع كما قال ابن معين فى تليد بن سليمان المحاربى: "تليد

---

(١) شفاء العليل ص ٢٧٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ص ٢٧١.

(٤) دلنى عليه الدكتور عبدالوهاب علوب (آداب القاهرة قسم اللغات الشرقية). انظر شفاء العليل ص ٢٧٧.

كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب رسول الله - ﷺ - فهو دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[1].

ويقولون ذلك أيضًا فيمن يكذب فى حديث الناس لا فى الرواية، جاء فى الميزان ترجمة الحارث بن عبد الله الهمدانى الأعور... ذكر الذهبى أقوال من كذبه ثم قال: "وحديث الأعور فى السنن الأربعة والنسائى مع تعنته فى الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع رواياتهم لحديثه فى الأبواب، فهذا الشعبى يكذبه ثم يروى عنه، قال: والظاهر أنه كان يكذب فى لهجته وحكاياته وأما فى الحديث النبوى فلا وكان من أوعية العلم". وما قاله الذهبى محتمل وليس بصريح، لأنهم يردون أحاديث الكذابين فى الرواية ويبينون أمرهم ويحذرون منهم، ومن وضح أمر الكذاب فقد برئت عهدته[2].

وقد يقولون (فلان كذاب) على من يخطئ ويهم ولا على من يتعمد، كما جاء فى لسان الميزان ترجمة "برد" مولى سعيد بن المسيب، قال ابن حبان فى الثقات: "كان يخطىء وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا، قال الحافظ ابن حجر: قلت: يعنى قول مولاه لا تكذب علىّ كما كذب عكرمة على ابن عباس"[3].

وجاء فى تهذيب التهذيب ترجمة على بن عاصم بن صهيب الواسطى قول ابن معين: "كذب ليس بشئ" وقال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: ليس بشئ ولا يحتج به، قلت: ما أنكر عليه؟ قال: الخطأ والغلط ليس ممن يكتب حديثه، فقيل ليحيى: إن أحمد يقول: على بن عاصم ليس بكذاب، فقال: لا والله ما كان على عنده قط

---

(١) شفاء العليل ص ٣٤٣ وتاريخ بغداد ١٣٨/٧.

(٢) الميزان ٤٣٦/١ - ٤٣٧ وشفاء العليل ص ٣٤٣.

(٣) لسان الميزان ٧/٢ وكلام ابن حبان فى الثقات ١١٤/٦.

ثقة ولا حدث عنه شئ فكيف صار اليوم عنده ثقة؟[1].

ونقل الشيخ مصطفى إسماعيل عن الشيخ المعلمي قوله: إن قولهم: "فلان يكذب أو كذاب" قد يقصد بها الوهم ومخالفة الصواب ولذا عدها بعضهم من الجرح غير المفسر ولكن العبرة ببقية الأقوال فى الترجمة، فمثلاً قال ابن معين لأبى بدر شجاع بن الوليد السكونى: يا كذاب، وقد قال ابن أبى خيثمة عن ابن معين فى شجاع: شجاع بن الوليد ثقة، وثقه غير واحد ولكنه يهم ويغلط[2]. وقد يقولون فلان كذاب على سبيل المزاح[3].

وفى تاريخ بغداد ترجمة أحمد بن أزهر النيسابورى ذِكْرُ قصة فيها أن ابن معين سمع حديثًا فى فضل عليّ – وهو موضوع – وأحمد بن الأزهر هذا يحدث فلما سمعه قال ابن معين: من هذا الكذاب النيسابورى الذى يحدث بهذا الحديث، فقام أحمد، وقال: هو ذا أنا، فتبسم ابن معين، وقال: أما إنك لست بكذاب"، والرجل قد وثقه غير واحد[4].

وقد يقولون (فلان يقع فى حديثه الكذب) ويكون لذلك أسباب ولكل سبب حكم، فينبغى التفصيل:

(١) قد يكون سبب ذلك تعمد الكذب إما بالسرقة أو التركيب أو الوضع والاختلاق فهؤلاء يرد حديثهم ويترك.

(٢) قد يكون سبب ذلك الوهم والغفلة، والمغفل إما أن يبتدئ

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٤٧/٧.

(٢) جاء قول المعلمى فى "التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من أباطيل" ص ٤٩٥، وانظر مقدمة الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٤٤٨ وقارن بشفاء العليل ص ٣٤٤.

(٣) شفاء العليل ص ٣٤٤.

(٤) السابق نفسه.

(١) تاريخ بغداد ٤١/٤ – ٤٢

برواية البواطيل وما لا أصل له، وإما أن يُلقّن من تلامذة سوء، سواء كانوا عامدين أو هم أنفسهم أهل وهم، قال عبد الله بن أحمد فى الحسن بن على بن شبيب المعمرى أبى على الحافظ: لا يتعمد الكذب ولكن أحسبه صحب أقوامًا يوصلون الحديث".

وقال ابن عدى: كان المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه كما قال عبدان: إنه لم ير مثله، وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد فى المتون فإن هذا موجود فى البغداديين خاصة وفى حديث ثقاتهم، وأنهم يرفعون الموقوف ويصلون المرسل ويزيدون فى الأسانيد، والمعمرى كما قال عبد الله بن أحمد: لا يتعمد الكذب ولكنه صحب قومًا يصلون ويزيدون[1].

(٣) وقد يكون السببُ فى وقوع الكذب فى رواية الراوى التدليسَ، فإن الراوى وإن كان ثقة قد يحمله الشره على رواية أحاديث الضعفاء والمتروكين وهى أودية الكذب[2].

ويلاحظ هنا تركيزهم على معايير الكيف: التعمد وغيره، ومعرفة نية الراوى من خلال مروياته وأحواله والقرائن وشهادات الآخرين وتاريخه ومذهبه[*].

كما أن هناك فارقًا بين قولهم: "فلان لو قيل له اكذب لم يحسن" و"فلان لا يحسن أن يكذب". القول الثانى يدل على الجرح الشديد ويدل على أن الراوى من الكذابين الحمقى الجهلة الذين لا يستطيعون أن يظهروا كذبهم فى صورة مستقيمة حتى يخفى أمرهم على العامة أو على النقاد فترة من الزمن، فهذا الصنف من الكذابين إذا حدث بحديث أو ادعى سماع حديث من بعض المشايخ

---

(١) تاريخ بغداد ٣٧٠/٧ - ٣٧٢ والكامل ٧٥٠/٢.

(٢) شفاء العليل ص ٤٢٧. (والمقصود يصلون المنقطع).

(*) النية محلها القلب ولا يعلمها إلا الله، و"لا ينسب إلى ساكت قول" كما قال علماء أصول الفقه؛ لكن يستدل عليها أحيانًا من أقوال وأفعال الشخص.

فلا يخفى أمره على العميان، ومن هؤلاء رتن الهندى الذى قال الذهبى فى ميزانه: "رتن وما أدراك ما رتن شيخ دجال بلا ريب ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون، وهذا جرئ على الله ورسوله - ﷺ - وقد ألفت فى أمره جزءًا ... ومع كونه كذابًا فقد كذبوا عليه جملة كبيرة من أسمج الكذب والمحال[١].

وجاء فى ترجمة على بن محمد بن سعيد أبى الحسن الموصلى قال أبو نعيم: كذاب، كان محمد بن المظفر يذكره ويقول: المسكين لا يحسن الكذب. وعلق الخطيب على قوله هذا فقال: "هذا القول من ابن المظفر على سبيل الاستنكار لكذبه والاستعظام له لا على نفى الكذب عنه"[٢].

وسأل مهنًا يحيى بن معين عن يحيى بن هاشم بن كثير الغسانى: "تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث، ولكن وضعت له، وقال مرة: لا يحمل عن مثله الحديث، وقال مرة: دجال هذه الأمة، وقال مرة: لم يكن بالثقة[٣].

وقد يقال هذا اللفظ فى الرواة الذين لا بأس بهم، ويحسن حديثهم لذاته، قال يحيى بن معين فى عاصم بن عمر بن على المقدمى: ليس به بأس لا يحسن الكذب[٤].

والقول الأول يدل على المدح وأن الراوى لثقته ودينه وورعه لو قيل له اكذب لم يحسن ولم يعرف كيف يكذب؛ لأنه على الفطرة السليمة؛ ولأنه تعود الصدق فإذا طلب منه خلافه يشق عليه[٥].

---

(١) الميزان ٤٥/٢ وقارن بشفاء العليل ص ٤٧٢.
(٢) تاريخ بغداد ٨٣/١٢.
(٣) السابق ١٦٤/١٤.
(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١١١/٢.
(٥) شفاء العليل ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

فالقول الأول صريح فى أن الراوى كذاب والثانى له احتمالات فقد يكون الراوى وضاعًا، أو كذابًا أو مبتدعًا أتى بأحاديث تشد بدعته، أو عابدًا مغفلاً وضعت له أحاديث خبيثة فى إنكار صفات الله أو أحاديث فى التشبيه أو للتشكيك فى الدين، وهذا العابد لم يميزها[1].

وهناك فارق بين قولهم: "فلان لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق". وقولهم: "فلان لا يصدق". الثانى تهمة للراوى بالكذب، والأول قد يكون سببه شدة الغفلة والتخليط وإن كان الراوى صدوقًا فى نفسه[2]. واللفظ قد يأتى منفيًا فيثبت عكسه فنفى السلب إيجاب، ونفى الكذب صدق، والصدق درجات، ففى أى مرتبة يكون من يقال فيه: "فلان لا يكذب" و"فلان أرجو أنه لا يكذب أو لا يكون ممن يكذب" و(فلان ما أعلم أنه يكذب). فهذه الألفاظ تتدرج من الأحسن حالاً إلى الأسوأ حسب هذا الترتيب، فقولهم: (لا يكذب) جزم بنفى الكذب، وكثيرًا ما يقال هذا ويقصد به إثبات الصدق والدفاع عن الراوى مع أن نفى النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال. والقول الثانى ليس فيه جزم بل رجاء، ولا يلزم من رجاء الشئ تحققه، ومع ذلك فهو أحسن حالاً من القول الأخير؛ لأن عدم العلم لا يلزم منه العلم بالعدم ولا يلزم منه الرجاء، فكم من رجل لا يعلم المرء عنه الكذب ومع ذلك ليس بمنزلة من يقال فيه: (أرجو أنه لا يكذب) والألفاظ الثلاثة من ألفاظ الشواهد والمتابعات، والأول يرد أحيانًا على سبيل التوثيق[3].

ويلاحظ أن دراسة المعيار وألفاظه يجب أن تدرس فى أماكن تواجدها سلبًا وإيجابًا، يدل على هذا أن قولهم: "أصح شئ فى الباب"، و"أحسن شئ فى الباب" قد يدل على أنه أفضل الضعيف، وقولهم:

---

(١) السابق ص ٤٩٠.

(٢) السابق ص ٤٩٤.

(٣) شفاء العليل ص ٤٩٦.

ليس بصحيح فى كتب الموضوعات يعنى أنه موضوع ... إلـخ. إن الألفاظ السابقة الخاصة بنفى الكذب غير موجودة عند ابن أبى حـاتم ومن تابعوه، لا توجد فى مراتب وألفاظ وسلم الجرح والتعديل، ويدل على أن هناك ألفاظًا يجب دراستها بالمقارنـة مـع دلالات الألفـاظ الأخرى التى تساويها فى المعنى والقيمة والدرجـة – الـذى يسـميه علماء اللغة بالترادف – ولن يتم هذا دون الرجوع إلى موطن ألفـاظ الجرح والتعديل الوحيد وهو كتب نقد الرجال ومروياتهم.

وهناك فارق بين قولهم: "فلان أرجو أن يكون ممن لا يكـذب" و"فلان لا يتعمد الكذب"؛ فقولهم: "لا يتعمد الكـذب" – معنـاه أن الكذب يقع فى روايته، ولكن على سبيل الوهم، وكذا القول الأول، فإنهم يقولون ذلك فيمن يقع فى حديثه المناكير، ولكنه مـن أهـل الصدق ولم يتعمد ذلك[1].

وهناك ألفاظ تستعمل فى غير محلها مثـل "غمـزه فـلان" أو "غمزوه"، فهذا اللفظ ورد كثيرًا فى الجرح الشديد، كما فى الميزان ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعانى: "كان عبد الرزاق يكذبه، قـال البخارى: غمزه عبد الرزاق[2]. وفى الضعفاء للعقيلـى، ترجمـة ثوير بن أبى فاختة، قال الحميدى: "ذكر لسفيان ثوير فغمزه، وقـد قال فيه سفيان: من أركان الكذب[3].

ومن هذه الألفاظ قولهم: "جرحه فلان" أو "هو مجـروح" فهـذا اللفظ يأتى أحيانًا فى الجرح الشديد، كما فى ترجمة الحسـن بـن عمارة الكوفى مولى بجيلة، قال على ابن الحسن لابن المبارك: لم تركت حديث الحسن بن عمارة؟ قال: جرحه عندى الثورى وشعبة،

---

(١) شفاء العليل ص ٥٠٨.

(٢) الميزان ٢/٥٠٦.

(٣) ١/١٨٠ وقارن بشفاء العليل ص ٥٢١.

وكان شعبة يكذبه[1].

كان يحيى بن سعيد ومالك يجرحان ابن إسحاق، وابن إسحاق قال فيه مالك: دجال من الدجاجلة، وقال فيه القطان – يحيى بن سعيد – أشهد أنه كذاب[2]. وابن إسحاق حسن الحديث[*].

هذا التفصيل، ومراعاة الفروق الدلالية، ومراعاة التشدد والاعتدال – كل هذه الأمور، انعكست على تنظير بعض علماء الدراية – سوف أخص منهم الحافظ ابن رجب – فى تقسيمه للرواة إلى أقسام ذكر منهم القسم الأول وعنونه بـ (المختلف فيه بالكذب وعدمه) فقال: "فمثال القسم الأول: وهو من اختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا؟ عكرمة مولى ابن عباس: اتهمه بالكذب جماعة منهم سعيد بن المسيب، والقاسم ابن محمد، وعطاء، وعلى بن عبد الله بن عباس، ويحيى بن سعيد الأنصارى وغيرهم. وأنكر ذلك جماعة آخرون: قال أيوب: لم يكن بكذاب، ولم أكن أتهمه ووافقه ابن أبى ذئب. وقال بكر المزنى: أشهد أنه صدوق. ووثقه أيضًا من الحفاظ يحيى بن معين وغيره. وخرج له البخارى فى صحيحه. وقال ابن عدى: إذا روى عنه الثقات فهو مستقيم الحديث، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه. وقال أحمد – فى رواية عنه: عمرو بن أبى عمرو كل شئ يرويه عن عكرمة مضطرب، وكذا كل من يروى عن عكرمة، سماك وغيره. قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟ قال: لا، ما أحسبه إلا من قبل عكرمة. وقال أحمد بن القاسم: رأيت أحمد ضعف رواية عكرمة، ولم ير روايته حجة. قال أبو بكر الخلال: هذا فى حديث خاص، قال: وعكرمة عند أبى عبد الله ثقة، يحتج بحديثه. كذا قال. والظاهر خلافه، وقد

---

(١) الميزان ١/٥١٥.

(٢) الميزان ٤/٢٤.

(*) السابق: نفسه.

يكون عن أحمد فيه روايتان؛ فإن المروزى نقل عن أحمد أنه قال: عكرمة يحتج به. وذكر يحيى بن معين عن محمد ابن فضيل، ثنا عثمان بن حكيم قال: جاء عكرمة إلى أبى أمامة بن سهل، وأنا جالس عنده، فقال: يا أبا أمامة، أسمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عكرمة عنى بشئ فصدقوه، فإنه لن يكذب على؟ قال: نعم.

وقال ابن معين: إذا سمعت من يقع فى عكرمة فاتهمه على الإسلام، وقال أبو حاتم الرازى: يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات. قال: والذى أنكر عليه مالك ويحيى بن سعيد فلسبب رأيه، يعنى أنه نسب إلى رأى الخوارج.

وأما تكذيب ابن عمر له، فقد روى من وجوه لا تصح، وقد أنكره مالك قال إسحاق بن عيسى: قلت لمالك: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب على، كما يكذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغنى أن ابن المسيب قال ذلك لبُرد مولاه.

وذكر أحمد أن ابن سيرين كان يروى عنه ولا يسميه، وكذلك مالك، وأشار أحمد إلى أنهما طعنا فى مذهبه ورأيه، لكن روى عن ابن سيرين أنه كذبه، من رواية الصلت بن دينار عنه، والصلت لا تقبل رواياته، وابن سيرين لا يروى عن كذاب أبدًا"[1].

ثم ساق ابن رجب مثل ما قيل فى عكرمة فى محمد بن إسحاق[2] مع أنه صدوق.

إن منهج المحدثين فى نقد المرويات منهج ينقد نفسه وامتد إلى علماء القراءات والتاريخ واللغة والأدب فى تحقيق النصوص. إن آراء النقاد فى الجرح والتعديل جاءتنا فى صورة مرويات ينبغى التحقق من صدقها وعدمه، ويجب الأخذ بالتفصيل فى كل معيار

---

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب ص ٥٦٢ - ٥٦٣ بتحقيق الدكتور همام سعيد.
(٢) السابق ٥٦٣.

وكل لفظة، ومناهج النقاد. فقد يتشدد المعتدل فى بعض الأحيان والعكس والمتساهل نفس الأمر. ولابد من إعمال الكيف بجانب الكم فقد جاء فى ترجمة محمد ابن إسحاق "تركه الأكثرون وضرب أحمد على حديثه، ولم يخرجه فى المسند ... والأكثرون على اتهامه بالكذب"[١].

إن مراعاة الكم بإعمال قاعدة: (يقدم الجرح لأن المجروحين أكثر) فيها ظلم وإجحاف فى بعض المواطن مثل ما نحن فيه. إنه لابد من الأخذ بالتفصيل فى كل ترجمة؛ حيث إن مع المرويات القائلة بجرح ابن إسحاق – مرويات قالت إنه: أمير المؤمنين فى الحديث.

معيار ومصطلح الوضع:

الكذب بأنواعه وأقسامه أخف من الوضع وهو الاختلاق والافتراء، إن الكذاب قد لا يضع متنًا ولا إسنادًا ولكن يسرق أحاديث موجودة أو يروى أحاديث وضعها له غيره، ووضع المتن أشد من وضع السند[٢]. وكل وضاع كذاب لكن لا يلزم أن يكون كل كذاب وضاعًا[٣].

ذكر برهان الدين الحلبى فى كتابه (الكشف الحثيث عما رمى بوضع الحديث) فى ترجمة على بن محمد بن عيسى الخياط كلام الذهبى: "وهاه ابن ماكولا واتهمه ابن يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به" ... قال برهان الدين: والذى ظهر لى أنه اتهمه بالكذب لا بالوضع؛ لأن قوله: "لا يجوز الاحتجاج به" ليست بعبارة وافية بالمقصود[٤].

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) شفاء العليل ص ٤٥٩.

(٣) السابق ص ٤٦٠.

(٤) ص ٣٠٤ بتحقيق صبحى السامرائى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

إن المجتهد فى أحوال الرواة قد يثبت عنده، بدليل يصح الاستناد إليه، أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الراوى، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر فى الراوى أتعمد الكذب أم غلط؟ فإن تدبر وأمعن النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزمًا، وقد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لم يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا إذا مال ظنه إلى أن الراوى تعمد الكذب قال فيه: متهم بالكذب، أو نحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى[1].

والحق أن هناك ألفاظًا كثيرة يتفق معناها – وقد يظن اختلافها – تؤدى كلها معنى الوضع وتعمد الكذب، لقد تبلور هذا المعيار فى أحكام وألفاظ من مثل "فلان وضاع" و"فلان يفتعل الحديث" و"فلان يختلق الحديث" و"اخترق الحديث" و"الحديث الفلانى مما عملته يدا فلان" و"ينتج الحديث" و"يثبج الحديث" و"يولد الحديث"[2].

وقد عقد ابن حبان فى مقدمة المجروحين أنواعًا للضعفاء والمتروكين ذكر منهم الوضاعين فى النوع العشرين فقال: "ومنهم القُصّاص والسُّؤال الذين كانوا يضعون الحديث فى قصصهم ويروونها عن الثقات"[3].

إن برهان الدين الحلبى ألف كتابًا فى الوضاعين والمتهمين بالوضع، سواء صح الاتهام أم بطل، وفيه غنية لمن يريد الاطلاع على أسماء الوضاعين، وسوف أركز هنا على المهم.

هناك ألفاظ كثيرة منتشرة فى بطون كتب الجرح أطلقت على الرجال تدل على أنهم وضاعون مثلما سبق ومنها: (ليس بشئ) عند الدارقطنى والشافعى بصفة خاصة[4]. وكذلك البخارى – فى

---

(١) المعلمى، التنكيل ص ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢) شفاء العليل ص ٥٠٤.

(٣) المجروحين ١/٨٥.

(٤) شفاء العليل ص ٣٠٠.

بعض معانى (سكتوا عنه) [1] -. ومنها قولهم: "لو طار على رأس فلان غراب لجاء فيه بحديث"[2]. وقولهم: "فلان لا ندرى كيف غفل عنه من تكلم فى الرجال"[3].

وقولهم: "فلان أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها"[4]. وقولهم: "يزيد فى الرقم"[5]. و(حديثه كل يوم يزيد) [6]، و"يزيد فى الأسانيد"[7]. و"شيطان يقص"[8]. و"ينشئ للكلام الحسن إسنادًا"[9]. و"ما زلنا نعرف فلانًا بالتزيد"[10].

وقولهم: "يركب الإسناد أو الأخبار، ولم يكن سليمًا من التركيب"[11]. و(فلان يزرف)[12]. و"سئ الأصول مجازف"[13]. و"لعن الله من يكتب عن فلان" و"لا يكتب عن فلان إنسان فيه خير"[14]. و"يورّق على الشيوخ"[15].

و"هذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزير لراويه"[16]. و(فلان لم يكن

---

(١) السابق ٣١١.
(٢) الجرح والتعديل ٥٧/٧.
(٣) لسان الميزان ١٩/٢ - ٢٠.
(٤) المجروحين لابن حبان ١٢٧/١، ٢٨٧.
(٥) شفاء العليل ص ٢٧٤.
(٦) سير أعلام النبلاء ٥٠٥/١١.
(٧) شفاء العليل ص ٢٧٤.
(٨) السابق ص ٢٧٥.
(٩) السابق نفسه.
(١٠) تاريخ بغداد ٤٦/٣، ٣٩٠/٥.
(١١) لسان الميزان ٤١٢/٤، ١٩٣/٩.
(١٢) تهذيب التهذيب ١٨٠/٩.
(١٣) شفاء العليل ص ٢٦٩.
(١٤) الميزان ٤١٦/٢، ٤٧/٤ والمغنى للذهبى ٥١١/٢.
(١٥) الميزان ٤٥٢/١.
(١٦) السابق ٦٧١/٢.

حديثه بصحيح) وبخاصة فى كتب الموضوعات، و(أحاديثه بواطيل) و(أحاديثه مسواة موضوعة)[1]. ومع أن الوضاعين يشغلون المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند علماء الدراية إلا أن هناك رواة اتهموا بالوضع ومع ذلك أخرج لهم فى الصحيح، منهم عباد بن يعقوب الأسدى الرواجنى، اتهموه لأنه من غلاة الشيعة ورءوس البدع؛ لكنه صادق فى الحديث، مختلف فيه، والأكثرون على توثيقه، وروى له البخارى والترمذى وابن ماجه ومع هذا أورده برهان الدين الحلبى فى الكشف الحثيث للدفاع عنه[2]. وعباد بن راشد صدوق، أخرج البخارى مقرونًا، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائى: ليس بالقوى، وقد أورده ابن الجوزى فى الموضوعات[3].

وهذه أمور تدعو الناقد والدارس إلى الأخذ بالتفصيل فى كل ترجمة وفى دراسة كل رواية.

معيارا ومصطلحا الكشط والإلحاق والتزوير والتغيير:

ومن الوسائل التى يكتشف بها المحدثون كذب الراوى ويحكمون عليه جرحًا – كشط وإلحاق وتزوير وتغيير الراوى. والمعايير السابقة وإن اختلفت فى مسمياتها إلا أن كلها تؤدى فى النهاية إلى شئ واحد هو الكذب وتغيير الحقائق. وهى عادة لا يقرها الإسلام وتخالف منظومة قيمه[*]. إن علمًا يقوم على النقل – لابد أن يشترط فى الناقل أن يكون ثقة وصدوقًا، وإن علمًا مهمته النقد لابد وأن يحارب مثل هذه العمليات. جاء فى ترجمة (بقاء بن أبى شاكر) أنه: "كذاب، دجال زوَّر ألف طبقة... ادعى السماع من أبى

---

(١) الكشف الحثيث ص ٨١، ١٣٠، ١٢١ وغيرها وشفاء العليل ص ٢٤٩.

(٢) الكشف الحثيث فيمن رمى بوضع الحديث ص ١٤٦.

(٣) السابق نفسه.

منصور بن خيرون وطبقته، ووقع بإجازات فكشط وأثبت اسمه مكان الكشط وألقاها فى الزيت، فخفى الكشط، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزى فنقله له، ولم يفهم. وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلى، فاعتمد الناس على نقلهما، وأخفى الأصول، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربى كثيرًا بإجازة قاضى المارستان وغيره، ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح وبان كذبه، وقد ألحق اسمه فى أكثر من ألف جزء لا تحل الرواية عنه"[1].

وللمحدثين دقة منهجية لدراسة الإلحاق من خلال دراسة الحبر والورق؛ قال الخطيب البغدادى وشجاع الذهلى فى أحمد بن الحسين بن على بن عمر الحربى السكرى، بعد أن رويا عنه: "ألحق السماع لنفسه فى بعض كتب جده تسميعًا طريًا"[2].

وقال الخطيب أيضًا فى (محمد بن عبد الوهاب البغدادى الدلال): "ألحق التسميع لنفسه من القطيعى بخطه خط طرى، وسماعه منه لمسند أبى هريرة صحيح"[3]. وجاء فى ترجمة "أحمد بن محمد بن أحمد، أبوالعباس القارئ". قال إلكيا: "تركت الرواية عنه، لأنى رأيت فى جزء قد حك اسمًا وجعل اسمه مكانه"[4]. وقال الخطيب فى (محمد بن على القاضى): "رأيت له أصولاً مضطربة، وأشياء سماعه فيها مفسود، إما مصلح بالقلم، وإما مكشوط"[5]. وقال أبو زرعة فى (محمد بن أيوب بن سويد): "هذا

(*) انظر الميزان ترجمة (غالب بن غالب) ٣/٣٣٢.

(١) الميزان ١/٣٣٩ - ٣٤٠ وانظر شواهد أخرى فيه ٣/١٤، ١/٥٧، ١/١٦٣، ١/١٠١، ٣/٦١٣ وانظر فى الإلحاق ٣/٦٣٧، ٩٣، ١/١٥٧.

(٢) السابق ١/٩٣.

(٣) السابق ٣/٦٣٣

(٤) السابق ١/١٣.

(٥) السابق ٣/٦٤، ١/٥٧ أيضًا.

الشيخ أدخل فى كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طرى. وكان يحدث بها"[1].

وقد راعى المحدثون أثناء دراستهم للسند ككل أن الإلحاق قد لا يكون من الراوى نفسه؛ لأنه إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، لذلك فهم يبحثون فى سلسلة السند عمن يليق به التغيير والتزوير فيحملونه عليه، قال الخطيب فى ترجمة (على بن أحمد ابن محمد بن داود الرزاز): "مكثر، إلى الصدق ما هو، وكف بصره. شاهدت جزءًا من أصوله فى بعضها سماعه بالخط العتيق، ثم رأيته وقد غير بعد وفيه إلحاق بخط جديد، فيقال: ذلك من فعل ولد له"[2].

وقد يتحايل بعض الرواة بأن كتبهم القديمة غرقت فنسخوا غيرها؛ لكن المحدثين لا يغترون بمثل هذه الحيل ويحكمون على الراوى بالضعف. قال الخطيب فى أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دوست العلاف: "وسمعت الأزهرى يقول: ابن دُوسَت ضعيف؛ رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله غرقت فاستدرك نسخها. وسألت البرقانى عن ابن دوست فقال: "كان يسرد الحديث من حفظه، وتكلموا فيه. وقيل: إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق"[3].

وقد يقول النقاد فى تراجم الرواة: (سمع لنفسه) يقصدون التزوير؛ قال الخطيب فى الحسن بن الحسين بن دوما: (سمع لنفسه) فقال الذهبى: يعنى زوَّر"[4].

---

(١) السابق ٢/٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) السابق ١/١١٣.

(٣) السابق ١/١٥٣.

(٤) السابق ١/٤٨٥. وللمزيد من الأمثلة على هذه العمليات انظر ٣/١٨٧ من الميزان، ٣/٣٣٢ وقارن بشفاء العليل ص ٢٦٢، وسير أعلام النبلاء ١٩/١٩٠.

ومع أن هذه المعايير أو هذا المعيار الأصل فيه كذب من قيل فيه هذه الألفاظ – إلا أن الراوى إذا ثبت أنه ثقة وألحق سماعًا له فى بعض الأصول – فلا يضره، مثلما جاء فى (لسان الميزان) ترجمة عبد الرحيم بن الحافظ أبى السعد السمعانى، قال ابن النجار: كان يلحق اسمه فى طباق إلحاقًا بينًا. قال الحافظ ابن حجر: "قلت: وهذا الذى قاله ابن النجار فيه لا يقدح بعد ثبوت عدالته وصدقه، أما كونه كان يلحق اسمه فى الطباق فيجوز أنه كان يوجد اسمه فيه"، ثم ذكر رحلته وكثرة سماعه ثم قال: "ومن كان بهذه الكثرة لا ينكر عليه أن يلحق اسمه بعد تحقق سماعه"(١).

والحق أن المحدثين فى اكتشافهم لأهمية دراسة الخطوط وتمييز العتيق من المزور واكتشافهم للتزوير من خلال الكشط والإلحاق والتغيير – يكونون قد نبهوا إلى ما يدرسه علماء التاريخ الآن لطلابهم من أهمية النقد الباطنى للوثائق(٢).

---

(١) شفاء العليل ص ٣٦٣، لسان الميزان ٦/٤-٧.

(٢) انظر فى ذلك د. حسن عثمان، منهج البحث التاريخى، ص ٨٩، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م. وأسد رستم، مصطلح التاريخ ص ٣٤ – ٤٢، المكتبة العصرية، بيروت. والبحث التاريخى دراسة منهجية تطبيقية للدكتور محمود عرفة ص ٢٣ – ٢٥، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت. ود. محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٣٦٠، ط مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

ثانيًا: معايير الضبط من خلال الرواة المتفق على جرحهم

معيار المخالفة:

يندرج تحت معيار المخالفة معياران: (الشذوذ) و(النكارة). والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والمنكر هو مخالفة الضعيف للثقة[1]. قال أبو داود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا محمد بن عبد الله ابن المثنى حدثنى أشعث عن خالد عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن حصين أن النبى ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم".

الحديث أخرجه الترمذى وقال: هذا حديث حسن. وقال ابن حجر فى "فتح البارى"، بعد عزوه لأبى داود والترمذى وابن حبان والحاكم: "قال الترمذى: حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين". وقال ابن حبان: "ما روى عن ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث". وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر وضعفه البيهقى وابن عبد البر وغيرهما ووهموا رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين فإن المحفوظ عن ابن سرين فى حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد. وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضًا فى هذه القصة قلت لابن سيرين: فالتشهد؟ قال: لم أسمع فى التشهد شيئًا. وقد تقدم فى تشبيك الأصابع من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال: نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ص ٢٦٣، ٢٧٤.

الإسناد فى حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد فى سجود السهو يثبت. ولكن قد ورد فى التشهد فى سجود السهو عن ابن مسعود عند أبى داود والنسائى وعن المغيرة عند البيهقى وفى إسنادهما ضعف فقد قال: إن الأحاديث الثلاثة باجتماعها ترتقى إلى درجة الحسن. وقال العلائى: وليس ذلك ببعيد وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبى شيبة.

إن رواية أشعث بن عبد الملك الحُمْرانى الثقة الفقيه شاذة لمخالفته غيره من الحفاظ، وقد ذكر البيهقى منهم فى السنن: شعبة ووهيبًا وابن علية والثقفى وهشيمًا وحماد بن زيد ويزيد بن زريع، ثم قال: وغيرهم عن خالد الحذاء لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد، ثم قال البيهقى: ورواه أيوب عن محمد قال: أخبرت عن عمران فذكر السلام دون التشهد وفى رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدتين وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه.

إن حديث ابن مسعود الذى أشار إليه الحافظ رواه أبو داود فقال: حدثنا النفيلى أخبرنا محمد بن سلمة عن خصيف عن أبى عبيدة بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: إذا كنت فى صلاة فشككت فى ثلاث أو أربع أو أكبر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وأنت جالس قبل أن تسلم ثم تشهدت أيضًا ثم تسلم". قال أبو داود: "رواه عبد الواحد عن خصيف ولم يرفعه ووافق عبد الواحد أيضًا سفيان وشريك وإسرائيل واختلفوا فى الكلام فى متن الحديث ولم يسندوه".

وتحصل من كل هذا أن فى الحديث ثلاث علل: الشذوذ، شذ محمد بن سلمة فرفعه وقد خالف عبد الواحد وهو ابن زياد وسفيان وهو الثورى وشريك وهو ابن عبد الله النخعى وإسرائيل وهو ابن يونس بن أبى إسحاق. وفيه أيضًا: ضعف خصيف وهو ابن عبد

الرحمن الجزرى وفيه الانقطاع، أبو عبيدة وهو عامر بن مسعود لم يسمع من عبد الله بن مسعود فمثل هذا الحديث لا يستشهد به. وأما حديث المغيرة بن شعبة فقد رواه البيهقى وقال: هذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن الشعبى ولا يفرح بما يتفرد به.

فعلم أنه لم يثبت فى التشهد شئ ولا تصلح الأحاديث بمجموعها للحجية وحسبها أنها مخالفة للأحاديث الصحيحة التى فى الصحيحين وغيرهما إذ ليس فيها تشهد. وأما أثر عبد الله بن مسعود فليس بحجة. قال أبو بكر بن أبى شيبة: حدثنا محمد بن فضيل عن خصيف عن أبى عبيدة عن عبد الله قال: ليتشهد فيهما. حدثنا عباد ابن العوام عن حصين عن إبراهيم عن عبد الله قال: فيهما تشهد. فأما الأثر الأول فخصيف ضعيف وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه. وأما الأثر الثانى فإبراهيم هو ابن يزيد النخعى ولم يسمع من عبد الله بن مسعود[1].

إن الترمذى من خلال ما مر متساهل كما يقول الذهبى: "فلا يغتر بتحسين الترمذى فعند المحاققة غالبها ضعاف"[2].

إن الأشعث ثقة، وثقه ابن معين وابن حبان فى الثقات وقال: كان فقيهًا متقنًا، ووثقه ابن شاهين[3]؛ لكنه خالف من هو أوثق منه، وخالف عددًا من الثقات، ومن خلال طرق المروى اتضح أنها لا تصلح للشواهد والمتابعات لأنها مخالفة لغيرها من الصحاح. إذن كلام الذهبى صحيح فقد قال الترمذى: (حسن). إنه تساهل هنا لأن له اصطلاحًا خاصًا به فى (الحسن) إننا لا ندرى هل قصد (الحسن لذاته) كما شرحه ابن حجر، أو لغيره كما يرى الترمذى نفسه. إذا

---

(١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة ص ١٨٦ - ١٨٨ لأبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى، مكتبة ابن عباس، المنصورة، مصر. ط٢. د.ت.

(٢) الميزان ٤١٦/٤، ٤٠٧/١، سير النبلاء له ٢٧٦/١٣.

(٣) انظر التهذيب (٣٥٩/١)، والثقات (٦٢/٦) وتاريخ ابن معين ٤١/٢.

الترمذى نفسه. إذا كان الثقات لهم أوهام يعل بها الحديث، أو مخالفات تصبح مروياتهم بها شاذة، فلماذا التساهل فى مرويات من خف ضبطهم الذين نزل حديثهم من (الصحيح إلى الحسن)؟ إن معنى الشذوذ والعلة هو اختبار مرويات الراوى بعرضها داخل الباب على مرويات شيوخه وعرضها على مرويات أقرانه عن شيوخهم ثم ينتقى الناقد ما لم يخالفوا فيه، أى استبعاد المناكير؛ لأن تفرد الصدوق قد يعد منكرًا فى بعض الأحيان، أما التساهل الذى قال به بعض المحدثين والاحتجاج بالحسن لغيره – الضعيف الذى جاء من طرق – فى التفسير والترغيب والفضائل، هذا التساهل جرهم إلى التساهل فى الأحكام، وليس بعد الصلاة والتشهد – التى هى عماد الدين – أحكام فى الأهمية بمكان مثلهما.

وهناك شاهد آخر من بين شواهد عديدة، أردت سياقه؛ لأدلل على أشياء، قال الإمام النسائى: حدثنا سويد بن نصر قال: أنبأنا عبد الله بن المبارك عن زائدة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثنى أبى أن وائل بن حجر قال: "قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلى فنظرت إليه فوقف قال ثم قعد وافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها". وهذا الحديث بهذا السند ظاهره أنه حسن ولكن فيه لفظة شاذة وهى ذكر تحريك الأصبع فقد رواه جماعة من الصحابة وليس فى أحاديثهم إلا الإشارة والذى شذ بهذه اللفظة هو الثقة الثبت زائدة بن قدامة وقد خالف من هو أرجح منه: سفيان الثورى عند النسائى، وشعبة عند أحمد، وسفيان بن عيينة عند النسائى، وبشر بن المفضل عند أبى داود، وعبد الواحد عند أحمد، وزهير بن معاوية عند أحمد، وعبد الله بن إدريس عند ابن خزيمة، وخالد الطحان عند البيهقى ومحمد

بن فضيل عند ابن خزيمة، وأبا الأحوص سلام بن سليم عند الطيالسى، وأبا عوانة وغيلان بن جامع حكاه عنهما البيهقى، كل هؤلاء يروونه عن عاصم بن كليب به وليس فى روايتهم التحريك فيعتبر زائدة بن قدامة شاذًا، ولا يقال إن زيادة الثقة مقبولة فإنه يشترط فى قبولها ألا يخالف من هو أوثق منه"(١).

إنه لابد من تخريج المروى – عمليًا أثناء الحكم على الرواة، ومراعاة أن هناك تداخلاً بين زيادة الثقة والشذوذ والإعلال، ومراعاة أن الثقة قد يخالف من هو أوثق منه، ورواية الصدوق أيضًا إذا خالفت من أهو أوثق فهى شاذة، إن الشيخين عندما اشترطا الرواية عن الثقات فقط، أو الانتقاء من رواية الثقات الذين فيهم لين [= صدوق] – كانا على درجة كبيرة من الدقة والاحتياط، والذين جاءوا بعدهما كانوا يزيدون فى التساهل حتى تم الاحتجاج بالضعاف فى كتب السنن والشيخ الألبانى – جزاه الله خيرًا – أفرد الصحيح من السنن فى مؤلفات والضعيف فى أخرى. والحق أن الحديث عن الشاذ – وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق – كثير فى كتب العلل والضعفاء. وقد تكون المخالفة فى الإسناد كرفع موقوف والعكس أو وصل مرسل والعكس، إلا أننى آثرت أن يكوذ الشذوذ فى المتن وفى كتابين من كتب السنن؛ لذلك أكتفى بهذين المثالين السابقين(*).

إن الإعلال والشذوذ مباحث من الصعوبة بمكان والحديث فيها قليل نسبيًا إذا ما قورن بالحديث عن المنكر؛ لأن الضعيف الذى

---

(١) أحاديث معلة، السابق ص ٢١٢ – ٢١٣.

(*) للمزيد انظر أحاديث معلة، السابق: ص ٢١٨ رقم (٣٣٢)، ص ٢٢٩ (٣٤٩)، ص ٢٤٢ (٣٦٩)، ص ٢٤٨ (٣٧٩)، ص ١٧ (٦)، ص ١٨ (٧)، ص ٣١ (٢٩)، ص ٣٥ (٣٤)، ص ١٠٢ (١٤٩)، ص ١٠٧ (١٥٥)، ص ١٠٨ (١٥٦)، ص ١١٥ (١٦٧)، ص ١١٩ (١٧١)، ص ١٢٠ (١٧٣)، ص ١٢٧ (١٨٦)، ص ١٢٩ (١٩٠)، ص ١٣٢ (١٩٤)، ص ١٤٥ (٢١٣)، ص ١٤٦ ٢١٥)، ص ١٥١ (٢٢٣)، ص ١٨٧ (٢٨٤).

يخالف أمره سهل ويسير، وكتب الضعفاء مليئة بالمناكير؛ لكن لابد من التنبيه إلى أنهم قد يطلقون على أوهام الثقات والشذوذ لمخالفتهم – المنكر، فيزيد بن إبراهيم التسترى، روى له الستة، ووثقه أحمد. أى أنه متفق على توثيقه، وقال ابن المدينى: ثبت فى الحسن وابن سيرين، وكان عفان يرفع أمره. وقال ابن معين: ليس هو فى قتادة بذاك. وقال ابن عدى: إنما أنكر عليه أحاديث رواها عن قتادة، وهو ممن يكتب حديثه، لا بأس به، وأرجو أن يكون صدوقًا. وقال يزيد بن زريع: ما رأيت أحدًا من أصحاب السنن أثبت من يزيد بن إبراهيم[1].

إنه فى قتادة ليس كأقرانه، فهو ليس كثير الحديث عنه، وهناك من لازم قتادة أكثر منه.

ويدل على ما سبق – مع زيادة توضيح – أن "محمد بن ثابت العبدى البصرى" قال فيه ابن معين: ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر فى التيمم لا غير – وقال الذهبى: يعن أنه عليه الصلاة والسلام تيمم لرد السلام – والصواب موقوف"[2]. إنه أخطأ فى حديث واحد عده يحيى من مناكيره، والرجل لا بأس به – التى تساوى صدوق – ومن يقال فيه هذان اللفظان يحسن حديثه لذاته؛ لكنه خالف ورفع حديثًا الصواب وقفه وبالتالى يكون المرفوع مُعَلاً.

وأحيانًا يطلقون على المناكير (المفاريد) لأن صاحبها تفرد وهو ممن لا يقبل تفرده، فيكون بمعنى أنه شاذ، أو صحيح غريب، أو حسن غريب. قال الذهبى فى ترجمة (محمد بن أبى حفصة) بعد أن وضع علامات (خ م س) أى أن الشيخين والنسائى رووا له – قال: "ومن غرائبه ما رواه مسلم: يا رسول الله، أفضت قبل أن

---

(١) المزيد ٤١٨/٤.

(٢) السابق ٤٩٥/٣ وللمزيد انظر الكامل ٥٣/١ ترجمة (أحمد بن بشير الكوفى) فى ٣٩٦ ترجمة (إبراهيم بن هراسة) ٤٣٠/١ ترجمة (إبراهيم بن بشار أبو إسحاق الرمادى) والميزان ٥١٤/٤.

أرمى؟ قال: لا حرج"[1]. وقد يطلقون الغريب على المنكر، جاء فى ترجمة (محمد ابن عبد الرحمن الطفاوى) الذى روى له البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى – أنه (ثقة مشهور، روى عنه أحمد بن حنبل والناس. وقال ابن معين: ما به بأس. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وأورده ابن عدى، وساق له اثنى عشر حديثًا غرائب. وقد وثقه ابن معين"[2].

إنّ أبا حاتم المتشدد لم يعد منكرات الراوى القليلة ولم يستثنها، وأطلق النكارة على كل حديثه ولولا الآراء التى قبله وبعده لما فهم متأخر دلالة كلامه وحكمه، ورحم الله الذهبى الذى قال: (لم يجتمع اثنان من هذا الشأن على توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة). والبخارى الذى روى لمحمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى قال فيه: منكر الحديث[3]. وبالطبع يقصد مرويات بعينها وإلا لما روى له.

ومثال الصحيح الغريب حديث (إنما الأعمال بالنيات) الذى رواه عمر ابن الخطاب ﷺ[4].

أما (محمد بن عبد الله بن المثنى) فهو متفق على توثيقه، روى له الستة، ووضع الذهبى علامة (صح) أمامه؛ للدلالة على أنه ثقة عنده فقد أخطأ فى نقله لحديث فى الحجامة – من جهة ضبطه – فعده أحمد من مفرداته أى أخطائه، لكن الذهبى دافع عنه وقال: "ما ينبغى أن يتكلم فى مثل الأنصارى لأجل حديث تفرد به؛ فإنه صاحب حديث"[5]. يدل على ذلك أن أحمد قال: "أنكر يحيى القطان ومعاذ بن معاذ – على الأنصارى حديث حبيب بن الشهيد فى

---

(١) الميزان ٣/٥٢٥ - ٥٢٦.

(٢) السابق ٣/٦١٨.

(٣) السابق ٣/٦٢٨.

(٤) انظر مبحث الغريب فى كتب المصطلح.

(٥) الميزان ٣/٦٠٠.

الحجامة للصائم"[1].

أما الضعفاء الذين خالفوا الثقات فهم كثر، يراهم الناظر فى كل صفحة من صفحات كتب الضعفاء والمتروكين والعلل، ولا يجد صعوبة فى البحث عنهم، فعلى سبيل المثال (هشام بن سلمان المجاشعى) الذى "ينفرد عن الثقات بالمناكير الكثيرة، وعن الضعفاء بالأشياء المقلوبة على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق فكيف إذا انفرد"[2].

وجاء فى ترجمة (أحمد بن عبد الله بن ميسرة النهاوندى) أن ابن عدى قال: "يحدث عن الثقات بالمناكير، ويسرق حديث الناس"[3]. والنكارة درجات وتتفاوت فليس كل ضعيف له روايات منكرة يكون متروكًا بإطلاق، فقد يكون صالحًا فى الشواهد والمتابعات فى غير ما أنكر عليه. جاء فى ترجمة المنذر بن زياد الطائى أنه (كان ممن يقلب الأسانيد وينفرد بالمناكير عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به إذا انفرد"[4]. أى أنه فى درجة من يصلح فى الشواهد والمتابعات وليس متروكًا.

أما (ناصح بن عبد الله المُحَلِّمي) فقد غلبت المناكير عليه فهو متروك: قال ابن حبان: "كان شيخًا صالحًا يروى عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير، غلب عليه الصلاح فكان يأتى بالشئ على التوهم، فلما فحش ذلك

---

(١) السابق: نفسه وللمزيد من هذه الفروق فى الدلالة بين المنكر والشاذ والمعل والفرد والغريب انظر ص ٢٠٤ من مباحث فى علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحى الصالح رحمه الله، ط دار العلم للملايين، بيروت، ط٥.

(٢) المجروحين لابن حبان: (٨٩/٣).

(٣) الميزان ١٠٨/١.

(٤) المجروحين ٣٧/٢، ١٣/٣، ٦.

منه استحق ترك حديثه"[1]. وقد يكون المنكر شديد النكارة فيقولون: (منكر جدًا) كما فى ترجمة (مخلد بن عبد الواحد أبو الهذيل) أنه (منكر الحديث جدًا ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات فبطل الاحتجاج به فيما وافقهم من الروايات)[2].

وقد تصل المناكير إلى درجة "الموضوعات" فيبطل الاحتجاج بالراوى ويصير متروكا بسبب فحش الخطأ والوهم الشديد؛ لكنه لا يكذب عمدًا؛ لأنه شديد الغفلة جاء فى ترجمة الوليد بن أبى ثور الهمدانى أنه (منكر الحديث جدًا، فى أحاديثه أشياء لا تشبه أحاديث الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها معمولة أو مقلوبة"[3].

أى أنه قبل الحكم على الراوى بالنكارة لابد من النظر هل هو ثقة، أم صدوق أم ضعيف؟ ثم معرفة كم وكيف خطئه ومراعاة دلالات المصطلحات عند النقاد هل هم متقدمون فيقولون بالنكارة على الفرد والغريب؟ أم متأخرون فيطلقون النكارة على مخالفة الضعيف؟ أى أن معيار المخالفة متشابك مع كل مبحث من مباحث علم الحديث، والعبرة بالواقع العملى لا بأقوال نظرية[*].

---

(١) السابق ٥٤/٣، ٥٦، ٣٦، ٨، ١٩٢/١٢، ٤/٣، ٢١ حيث قال ابن حبان: "مفضل بن صدقة الحنفى، كان ممن يخطئ حتى يروى عن المشاهير الأشياء المناكير فخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا"، ٢٣/٣، و، ٣٩/٣ حيث قال: "مرزوق بن أبى الهذيل، ينفرد عن الزهرى بالمناكير التى لا أصول لها من حديث الزهرى كان الغالب عليه سوء الحفظ فكثر وهمه فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله".

(٢) المجروحين ٥٤/٣، ٥٠.

(٣) السابق ٧٩/٣، ٥، ٣٢.

(*) للمزيد من الأمثلة على هذا المبحث انظر المجروحين لابن حبان ٣٠/٣، ٥٩ – ٦٠، ٣٢، ٧٨، ١٨٢/٢، ٢٨/٣ – ٢٩، ٢٢/٣، ٤٤، ٤١، ٣٧/٢، ٣٦/٣، ٢٢، ٥٠، ٢٦٠/١، ٧٩/٣، ٨٢/٣، ٧٩، ٨٥، ٨، ٩، ٤٧، ٥٦، ٢٢، ٤٣ وفى مناكير الثقات انظر للمزيد الميزان ٥٧٩/٢، ١٣٥/٤، ٣٧٤/٢، ٨/٤، ٥٥٣/٢، ٥٧٢، ٥٩٢، ٦٤٣، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٥٨، ٥٠١/٣، ٤٦٩، ٣٦٧، ٤١٨/١، ٥٨١،

والمنكر أحياناً يطلق فى كتب الضعفاء قاصدين به (الموضوع)[1].

وخلاصة القول فى هذا المعيار الأخذ بالتفصيل فى التراجم التى يَرِد فيها تطبيق هذا المعيار والألفاظ التى تندرج تحته، وإعمال معايير أخرى مثل تساهل وتشدد واعتدال الناقد، "وكم" رواية الراوى، "وكيف" أخطائه.

وللأخذ بالتفصيل فوائد لا حدود لها فى الوصول إلى الدلالات الدقيقة للمصطلح الواحد فى هذا العلم، وعدم مراعاة الأخذ به – لأن المعايير نسبية – يضر إلى أبعد الحدود فى دراسة هذا العلم، فبالإضافة للدلالات السابقة لمصطلح منكر هناك دلالات أخرى منها:

- الإمام يحيى بن سعيد القطان كما جاء عنه فى ترجمة قيس بن أبى حازم، قال: "قيس بن أبى حازم منكر الحديث" ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير؛ قال ابن حجر: ومراد القطان بالمناكير الفرد المطلق"، وقال الذهبى: أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه"[2]. وذكر الشيخ مصطفى إسماعيل أن أحمد بن حنبل، والبرديجى، والنسائى وأبا داود، ودحيم يستخدمونه بالمعنى السابق – أحياناً – كما يستخدمه يحيى القطان[3].

٦٢٠/٣، ٦٥٦/٢، ٦٤١، ٣٤٩/١، ٣٦٤، ٣٥٤، ٩٣/٤، ١١٦/٢، ١١٢/١ من الكاشف للذهبى، الميزان ١٦٥/٤، ٦٠٠/٣، ٤٥١، ٣٤٣، ٦٧٢/٢، ٦٥٦، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٠٠/٣/٢ (٣١٩٨)، والميزان ٣٨٢/١ – ٣٩٣، ٣٩٣/٣ وهدى السارى ص ٦١٠ حيث قال ابن حجر: "محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمى مشهور وثقه ابن معين والجمهور ... أحمد بن حنبل: يروى أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له فيحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة".

(١) انظر السلسلة الضعيفة للشيخ الألبانى ٢٣٢/١ – ٢٣٢ وانظر شاهدًا آخر فى الميزان ٥١٤/٤ حيث خالف المتن الأصول قال أبو داود فى الرواية: "وليس العمل على هذا" أى أن المتن خالف عمل أهل المدينة.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٨٨/٨ – ٣٨٩.

(٣) شفاء العليل ص ٢١٠ – ٣١١.

- وقد يجئ هذا المصطلح فى ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح، التى يقبل مرويات أصحابها فى الشواهد والمتابعات[١].

وفى نفس المرتبة السابقة يأتى قولهم تعرف وتنكر[٢]. وأيضًا قولهم (فى حديثه بعض الإنكار) و(فى أحاديثه ما ينكر عليه)[٣]. وفى المرتبة الثانية من مراتب الجرح - تقبل مروياتهم فى الشواهد - يأتى قولهم "ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه"[٤]. وفى نفس المرتبة قولهم (ليس بمنكر الحديث ولا يحتج به)[٥].

وفى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح - مرويات أصحابها فى الشواهد أيضًا - يأتى قولهم: "ضعيف الحديث منكر الحديث"[٦] كما أنه يأتى - كما عند السخاوى - قولهم (منكر الحديث) و(حديثه منكر) و(له ما ينكر) و(له مناكير)[٧]. ويأتى قولهم: "صدوق منكر الحديث"[٨].

وقد يجئ هذا اللفظ فى المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، وأهلها مردودو ومتروكو الرواية، كقولهم: "فلان منكر الحديث شبه متروك" و(منكر الحديث ليس له بشئ) و(منكر الحديث شبيه بالمتروك)[٩]. ويأتى فيها قولهم (فلان كل أحاديثه مناكير) و(عامتها مناكير)[١٠]. ويأتى فى المرتبة الخامسة - المتروكين - قولهم "فلان أحاديثه مناكير بأسانيد واضحة"[١١].

---

(١) السابق ١٥٤ وتهذيب التهذيب ١٤٤/٣، ولسان الميزان ١٠/٤.
(٢) شفاء العليل ص ١٥١.
(٣) السابق ص ١٥٤ وتاريخ بغداد ٨٥/١١.
(٤) شفاء العليل ص ١٦١ والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٥/٥.
(٥) شفاء العليل ص ١٦١ والميزان ١٤/٣ والجرح والتعديل ٣٢٨/٥.
(٦) شفاء العليل ص ١٨٢ وانظر الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٣٨٧/٥، ٣٩/٦.
(٧) شفاء العليل ص ١٧٠.
(٨) السابق ص ١٩٩.
(٩) السابق ص ١٩٥.
(١٠) السابق ٢٠٢.
(١١) السابق ص ٢٢٣.

كما أن هناك ألفاظ – تخص مصطلح منكر – يظن اتفاقها فى المعنى، وهى مختلفة، منها: (فلان روى مناكير) و(فلان يروى المناكير) و(فلان فى حديثه مناكير) و(فلان له مناكير) و(فلان منكر الحديث). إنها تتدرج فى الجرح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فقولهم روى مناكير أقل جرحًا من قولهم: يروى المناكير؛ لأن صيغة المضارع تدل على أن هذا من شأنه بخلاف صيغة الماضى فإنه يصدق عليه إذا روى حديثًا واحدًا منكرًا، واللفظان أخف جرحًا من قولهم: فى حديثه مناكير؛ لأن اللفظين الأولين ظاهران فى أن الراوى ليست العهدة عليه فى هذه النكارة بل هو راو فقط وهذا لا يضر إلا إذا غلب ذلك على حديثه، أو كان لا يميز، بخلاف اللفظ الأخير فإنه كثيرًا ما يقال فيمن كانت العهدة عليه فى النكارة، أما منكر الحديث فهو أشد من هذا كله جرحًا، فقد عده بعضهم – ابن دقيق العيد – من ألفاظ الترك – لكن ينبغي أن يعلم أنهم قد يطلقون قولهم منكر الحديث، يعنون بذلك حديثًا معينًا لا كل حديث الراوى، بل قد قال العراقى: كثيرًا ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثًا واحدًا، ومنه قول الذهبى فى ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى – من الميزان –كما قال اللكنوى–: قولهم: "منكر الحديث" لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث. وقد يطلقون النكارة على التفرد، كما سبق وقد يكون سبب النكارة الرواية عن الضعفاء والمجهولين لا أن الراوى ضعيف فى حفظه[1]. وهناك فارق بين قولهم (فلان يحدث بأحاديث مناكير) و(فلان يحدث بأحاديث مناكير ويحيل على من لا يحتمل)، فالقول الأول له وجوه منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح – كما سبق – وأما القول الثانى؛ فإنه يدل على أن المناكير منه وأن من فوقه برئ

---

(١) شفاء العليل ص ٤٥٥.

منها وهو على الجرح، جاء فى ضعفاء العقيلى ترجمة إسماعيل بن عمرو البجلى "... فقال إسماعيل: حدثنا عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أبى وائل عن حذيفة مرفوعًا: بكاء المؤمن من قلبه وبكاء المنافق من هامته، قال العقيلى: فى حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل"[1]. إن رجال السند، عبد السلام فما فوق، من المشاهير الذين لا يستحقون أن يلحق بهم هذا.

كما أن هناك فارقًا بين قولى ابن عدى (الأحاديث التى يرويها عمن يرويها مناكير) و(الأحاديث التى يرويها فلان عمن يرويها عامتها مناكير)، فالظاهر من اللفظ الأول: أن ذلك يتناول كل حديثه وهو أشد فى الجرح من الثانى؛ لأن الثانى يقصد به الأغلبية، وكلاهما من مراتب الرد إلا إذا ظهرت قرينة تدل على أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات[2].

وقد يصح السند ويكون رواته ثقات وترد الرواية لا بسبب الشذوذ أو النكارة، بل لمخالفتها لقواعد نقد المتن، جاء فى ترجمة حنظلة بن أبى سفيان الجمحى الذى روى له الستة واتفقوا على توثيقه وتخريج روايته أن ابن عدى ساق له حديثًا منكرًا؛ وقال الذهبى: ولعله وقع الخلل فيه من الرواة إليه،... عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: اغسلوا قتلاكم، رواته ثقات ونكارته بينة"[3]. ومما يدل على التفصيل أيضًا قول الذهبى فى جعفر بن مهران السباك: "موثق له ما ينكر"[4].

---

(١) ضعفاء العقيلى ١/٨٦ – ٨٧ وشفاء العليل ص ٤٥٧.

(٢) شفاء العليل ص ٤٩١.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٦٢٠ – ٦٢١، انظر مثالاً آخر فى الميزان ٤/٨٠.

(٤) السابق ١/٤١٨.

معيار ومصطلح ليونة الراوى:

يطبق علماء الجرح والتعديل معاييرهم أثناء حكمهم على الرواة ثم ينتهون إلى الحكم عليه، هذا الحكم يتبلور فى ألفاظ، هذه الألفاظ تشيع وتنتشر إلى أن تصبح مصطلحات، هذه المصطلحات بعد ثباتها واستقرارها تصبح ثقافة تتحول إلى معايير للمتأخر الذى يأتى بعد ولادة هذا المصطلح. وهذا ما نحن فيه، يجوز عندى اشتقاق اسم (المعيار) من اللفظ. إنه يستحيل دراسة مصطلح صحيح أو حسن دون دراسة هذا المعيار. وهذا المعيار أو اللفظ مما ينبغى الأخذ بالتفصيل فى دراسته فقد يجئ فى الثقات كما فى ترجمة (عمر بن محمد) الذى روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، ووثقه الذهبى بدليل وضع علامة (صح) أمامه. ووثقه ابن معين وأحمد وابن سعد وأبو داود. وقيل لينه يحيى بن معين"[1].

أما (عمار بن زُرَيق) فقد روى له مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، وقال الذهبى: "ثقة ما رأيت لأحد فيه تليينا إلا قول السليمانى: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك"[2]. أى أن أدنى كلام فى الراوى ينزله عن رتبة الراوى الذى لا كلام فيه.

أما على بن زيد بن جدعان فقد روى له مسلم، والأربعة، ولم يرو له البخارى لأنه يروى عن الرجال الذين بلغوا درجة عالية من العدالة والضبط، وقد تساهل مسلم فكان يروى عن الطبقة الثانية[*] ونزل عن البخارى درجة بدليل قول الترمذى فيه (صدوق) والدارقطنى: "لا يزال عندى فيه لين"، لقد أدخل مسلم

---

(١) الميزان ٣/٢٢٠.

(*) يقسم النقاد تلاميذ الشيخ إلى طبقات وهذا التقسيم له معايير كمية وكيفية مثل (كثرة المرويات)، و(الملازمة الطويلة)، و(الأوهام) و(الأخطاء) ... إلخ.

روايته – حتى لو كانت فى الشواهد – فى الصحيح لأنه ممن يدخلون الحسن فى الصحيح، وكلاهما عنده صحيح يدل على هذا الشاهدان السابقان. وما سبق يدل على أن التليين درجات عندهم وأن هناك معايير كمية وكيفية وراء كل لفظ ومصطلح وحكم تعمل كلها فى آن واحد.

ومن أكبر الأدلة على أن مسلمًا كان ينتقى من مرويات من قيل فيه (صدوق) و(صالح الحديث) و(ليس به بأس) ليجعله شاهدًا للصحيح أو يحتج به بشروط – الشاهدان السابقان والشاهد القادم؛ حيث إنه لم يرو له وروى له الأربعة (أبو داود والنسائى وابن ماجه والترمذى)، والحق أننا كلما تقدمنا إلى الرسول ﷺ نجد النقاد يتشددون وكلما تأخرنا نجدهم يتساهلون فعلى بن الحكم البنانى البصرى قال فيه أحمد: "ليس به بأس.. وقال غيره: صالح الحديث. وقال الأزدى: فيه لين. قلت:... وهو ثقة والله أعلم"[1].

وهذا هو الفرق بين مسلم الذى يروى للمتوسطين (صالح الحديث) و(لا بأس به) و(صدوق) وينتقى من مروياتهم وغيره الذى يروى لهم بمنهجية غير منهجية مسلم والبخارى أو أحدهما. إن الحاكم يقول على شرط الشيخين ثم يأتى بالموضوعات لا بالضعيف ضعفًا غير شديد. والدارقطنى أحد أساتذة "العلل" – ألف الحافظ أبو محمد عبد الله بن يحيى بن أبى بكر يوسف الغسانى كتابًا سماه (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطنى) بلغ عدد انتقاداته عليه (٧٤٩) انتقادًا، فى (المياه) و(الوضوء) و(الحيض) و(الصلاة) و(الجنائز) و(الزكاة) و(الصوم) و(الحدود) و(الطلاق) و(الديات) و... إلخ وكلها فى الأحكام سوى صفحتين

---

(١) الميزان ٣/١٢٥.

(*) مطبوع بدار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م والصفحتان فى (٣٠٤ – ٣٠٥) الخاصتان بالسير.

فى (السير)(*) التى قالوا يتساهل فيها. إن تساهلهم دعاهم إلى التساهل فى كل شئ، وها هو الشيخ الألبانى – جزاه الله خيرًا – يفصل الضعيف من السنن فى مطبوعات والصحيح فى أخرى ... فهل هناك دليل وعبرة أكثر من هذا؟! انتبهوا يا من قلتم (بالتساهل). إن الذين قالوا بأن الذبيح إسحاق ومنهم بعض الصحابة يقدمون أكبر هدية لإسرائيل تفعل بها ما تريد فى لبنان وفلسطين. وهناك من الرواة من يقال فيه (لا بأس به) و(فيه لين) و(له مناكير)، و(يكتب حديثه فى الشواهد مع أنه ضعيف)، جاء فى ترجمة (أحمد بن بديل) أنه (قال النسائى: لا بأس به. ابن عدى: حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. وقال الدارقطنى: فيه لين"(١).

ونجد حديثًا لهم عن معيار اللين فى مبحث الرواية عن أهل الفرق، فعمر ابن ذر، لين القول فى الإرجاء، ليس مشتددًا، أو داعية لمذهبه، لذا روى له البخارى والنسائى. فقد قال الذهبى: "صدوق ثقة، لكنه رأس فى الإرجاء، وقيل: بل كان لين القول فيه، وكان واعظًا بليغًا، روى عنه أبو نعيم، والفريابى، وجماعة"(٢).

وقد يحكم على الراوى باللين ويكون قول الناقد بلا حجة فيرد تليينه، فمعمر ابن راشد لينه بعضهم بلا حجة"(٣). أى أن الليونة نفسها لها درجات وكم وكيف، وقد أدى دراستها إلى أن الصحيح والحسن عند المتقدمين واحد وأنهم عندما يروون للمتوسطين فإنهم ينتقون من مروياتهم ويتجنبون المنكرات، ودلت دراستنا لهذا

---

(١) الميزان ٨٤/١ – ٨٥.

(٢) الميزان ١٩٣/٣.

(٣) السابق ١٩٥/٣.

(*) ملحوظة فى الغالب أعامل مصطلح (حسن) نفس معاملة (لا بأس به) و(صدوق)، (صالح الحديث) لأننى أرى أن أى حديث عنهم يعنى الحديث عن المصطلح الأول.

المعيار – أو هذا اللفظ – أنه ينبغي الأخذ بالتفصيل فيه.

ومع أن الليونة درجات إلا أن الترمذى وابن ماجه لم يراعيا هذا الأمر فى تحديثهم عن (عمر بن راشد). قال الجوزجانى: سألت أحمد عن عمر بن راشد فقال: لا يسوى حديثه شيئًا. وقال أبو زرعة: لين: وقال العجلى: لا بأس به(*). وقال النسائى: ليس بثقة. وقال البخارى: مضطرب ليس بالقائم(١).

إن (لا بأس به) هنا جاءت من متساهل وهو العجلى. ومع أن أبا زرعة قال: لين؛ إلا أن النسائى: قال: ليس بثقة؛ لذا يورده فى سننه لا في الشواهد ولا فى المتابعات. وقال أحمد: لا يسوى حديثه شيئًا. ومع هذا روى له ابن ماجه والترمذى وعلى فرض أنهما أورداه فى الشواهد، فإن مسلمًا كان يورد الحسن لذاته فى الشواهد ثم تأتيان أنتما وتخرجان لمن ليس يساوى شيئًا وغير ثقة التى تتوجه إلى العدالة؟! هذا هو أحد الفروق بين المتقدمين والمتأخرين. يؤيد ما سبق أنهما رويا لعمارة بن جوين، أبو هارون العبدى، قال الذهبى: "تابعى لين بمرة، كذبه أحمد. حماد بن زيد: ليس بشئ. ابن معين: ضعف، لا يصدق فى حديثه"(٢). وهذا يدعونا إلى الأخذ بمصطلح (حسن) عند الترمذى بحذر شديد، إنه يضرب بتساهله المثل يدل على هذا أن الترمذى روى لعلى بن جعفر بن محمد الصادق، وقال الذهبى فيه: "ما هو من شرط كتابى؛ لأنى ما رأيت أحدًا لينه، نعم ولا من وثقه، ولكن حديثه منكر جدًا، ما صححه الترمذى ولا حسنه"(٣). أى أنه حتى الترمذى المتساهل فى التحسين لم يورد تقييمًا له.

---

(١) السابق ٣/١٩٣ – ١٩٤.

(٢) السابق ٣/١٧٣.

(٣) الميزان ٣/١١٧.

إن دراسة معيار (الليونة) المتبلور فى لفظ (لين) يجعلنا فى شك مما قاله المحدثون فى مراتب الجرح والتعديل حيث جعل ابن أبى حاتم وابن الصلاح (لين الحديث) فى المرتبة الأولى من مراتب الجرح أى أن من قيلت فيه يصلح فى مراتب الشواهد والمتابعات فما دونها، ووافقهما على المحدثون الذين جاءوا بعدهما[1]. وإذا كان هذا الأمر يخص أبا حاتم الذى نظر ابنه لجهود أبيه التطبيقية فى مراتب الجرح والتعديل فلماذا يأخذ المحدثون المتأخرون عن ابنه هذا الاصطلاح الخاص بنقاد واحد ويعممونه على الجميع؟ وهذا ما لم ينتبه إليه المحدثون، والواقع العملى خير مثال، قال أبو حاتم فى (حفص بن عمر بن ميمون العدنى): "لين الحديث" مع أنه عند ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ، أى أن الضعيف غالب عليه، بدليل قول النسائى: ليس بثقة، وهذا أمر متوجه إلى العدالة. إذن هو متروك، بدليل أن ابن ماجه وحده هو الذى روى له[2]. أى أن أبا حاتم خالف غيره، حيث ثبت تساهله وهو المتشدد بالنسبة لغيره من النقاد الذين ردوا روايته تمامًا.

أما (قُرَّان بن تمام) فقد روى له أبو داود ومسلم والترمذى والنسائى، ووثقه أحمد وغيره، وقال أبو حاتم: لين، والرجل روى له كل هؤلاء وموثق. وهذا دليل آخر على أن مراتب الجرح والتعديل خاصة بابن أبى حاتم وجهود أبيه ومعه جهود أبى زرعة[*]، وخاصة بتصوره وفهمه هو، لا غيره من النقاد[3]. أما محمد بن البرقى الحافظ فقد قال: (لين) فى القاسم بن العباس؛ قاله الذهبى؛ لكن الرجل روى له مسلم وأبو داود والترمذى وابن

---

(١) شفاء العليل ص ١٥١.

(٢) الميزان ١/٥٦٠.

(*) كان ابن أبى حاتم يسألهما عن الرواة.

(٣) السابق ٣/٤٨٦ - ٣٨٧.

ماجه[1]. وهذا يثبت أن مصطلح (لين) عند أبى حاتم وابنه وغيرهما لا يعنى أن الراوى فى الشواهد والمتابعات – المرتبة الأولى من مراتب الجرح – فقد يكون محتجًا به عند غيرهم.

وقد تكرر الأمر عند الدارقطنى والسيوطى حيث قال الدارقطنى: من قلت فيه: (لين) فليس بالساقط ولا بالقوى[2]. وعند السيوطى متابعًا غيره أن من قيل (فيه لين) فى المرتبة الأولى من مراتب الجرح[3]. وسبق ابن حجر السيوطى فجعل من قيل فيه (لين) فى المرتبة السادسة من مراتب التعديل، الذين يقبلون فى الشواهد والمتابعات عنده[4]. أما زكريا بن أبى زائدة فقد وثقه الذهبى ووضع علامة (صح) أمام اسمه وروى له الستة أى أنه متفق على توثيقه، وقال الذهبى: صدوق مشهور حافظ. وقال أحمد: ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبى خالد، وقال أبو حاتم: لين الحديث يدلس. وقال أبو داود: ثقة لكنه يدلس. وقال أحمد بن حنبل: ... لين، سمعنا منه بأخرة ومع أن أحمد وافق أبا حاتم إلا أن الواقع العملى أهم من الأقوال النظرية والرجل مروياته فى الكتب الستة، ولأحمد رواية غير التى قال فيها (لين) [5].

ومثلما صحح النقاد لمن قيل فيه لين – فى حالات – نجدهم يحسنون أيضًا لمن تقال فيه – فى حالات – فعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب الهاشمى، الترمذى وابن ماجه وأبو داود. وقال ابن المدينى: لم يدخل مالك فى كتبه ابن عقيل، واحتج به أحمد وإسحاق. وقال أبو حاتم وغيره: لين الحديث ... قال الترمذى: "صدوق. وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه".

---

(١) الميزان ٣/٣٧١.

(٢) شفاء العليل ص ١٣٤.

(٣) شفاء العليل ص ١٥١.

(٤) شفاء العليل ص ٣١٤.

(٥) الميزان ٢/٧٣.

وروى الترمذى عن البخارى قال: كان أحمد، وإسحاق، والحميدى يحتجون بحديثه؛ وقال على: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن ابن عقيل. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال الفسوى: فى حديثه ضعف، وهو صدوق. قلت – الذهبى–: "حديثه فى مرتبة الحسن". وقال البخارى فى تاريخه: كان أحمد وإسحاق يحتجان به[1].

وخلاصة الأمر فى هذا المعيار أنه يؤخذ بالتفصيل فى تطبيقه وكذلك فى الأحكام والألفاظ التى تخصه.

معيار ومصطلح الاختلاط–

نبه علماء النفس إلى أهمية الذاكرة فى عملية التحصيل والتعلم، ونبهوا إلى أمراض الذاكرة وبخاصة فى الشيخوخة والكبر، وقاموا بإجراء التجارب وإعداد البحوث العلمية لهذا الأمر، وقالوا: "التذكر وظيفة عقلية مهمة، وهو يتضمن ثلاث عمليات متكاملة هى التسجيل والحفظ والاستعادة (الاسترجاع). والذاكرة مهمة من وجهة نظر إحداث التوافق النفسى حيث تساعد الخبرات الماضية الشخصية على التوافق بسهولة مع الخبرات الجديدة. وقد يحدث الاضطراب فى الذاكرة بالنسبة للخبرات المباشرة الحديثة أو المتوسطة أو البعيدة الماضية(*)[2].

---

(١) السابق ٤٨٤/٢–٤٨٥، وللمزيد من التفصيل فى هذا المبحث، والمعايير، والألفاظ انظر الميزان ١٨١/٤، تذكرة الحفاظ ٥٩٢/٢، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٢/٣/٢ (٢٧٨٦)، ٧/٣/٢ (٢٧١٦)، ٩/٣/٢(٥٢٧٢)، ٣٨/٢/٢ (١٦١٠)، ٣٢/٢/٢ (١٥٨٥)، ١٠٨/٢/٢ (١٩٣٦)، ٤٦/٢/٢ (١٦٥٣)، الميزان ٢٠٤/٣، ٧٤/٢ (٢٨٨١، ٢٨٨٢)، ٤٨٣/٤، تاريخ الثقات للعجلى ص٤٠٣.

(*) أمور نبه إليها ابن القيم كما مضى فى معيار الحفظ.

(٢) الصحة النفسية، د. حامد زهران ص١٣٨.

وبناءً على ما سبق تحدثوا عن اضطرابات الذاكرة فتكلموا عن حدة الذاكرة Hypermnesia وهى فرط عمليات التذكر حيث تزداد حدة تذكر المريض لكل تفاصيل خبرات معينة وخاصة الخبرات الأليمة أو الخبرات السعيدة المشحونة انفعاليا وتشاهد فى الهوس الخفيف وفى الهذاء والبارانويا[1]. وتحدثوا عن فقد الذاكرة أو النسيان Amnesia وهو فقدان القدرة على تذكر أحداث فترة معينة، ويكون جزئيًا أو كليًا، مؤقتا أو دائمًا. وقد يكون فقدان الذاكرة – كما قرروا– عضوى المنشأ كما فى حالات ذهان الشيخوخة والإدمان، وقد يكون فقد الذاكرة نفسى المنشأ كما فى بعض حالات الهستيريا، ومن مظاهر فقد الذاكرة أو النسيان **فقد الذاكرة الرجعى:** وهو نسيان يتناول حقبة أو فترة قصيرة من الزمن سابقة للمريض الحالى. ويلاحظ فى حالات إصابة الفص الجبهى من المخ وفى الصرع. **وفقد الذاكرة اللاحق:** وهو نسيان يتناول أحداث الفترة التى تلت بداية المرض الحالى. ويلاحظ فى إصابة الفص الجبهى من المخ وفى ذهان الشخيوخة[2].

وتحدثوا عن خطأ الذاكرة Paramnesia وهو تضلل الذاكرة أو إيهام الذاكرة الخاطئة، وفيه تزيف الذاكرة وتشوه ومن أنواعه:

التزييف: وفيه يضيف المريض – لا شعوريا– تفاصيل مزيفة مزورة كاذبة أو خيالية على أحداث حدثت فعلاً. ويلاحظ فى الهستيريا وفى الهذاء (البارانويا) وفى الفصام الهذائى[3].

كما أن من أمراض الذاكرة واضطراباتها: اضطراب الحفظ والاسترجاع، حيث يصعب على المريض تذكر ما يقرؤه مهما تكررت مرات القراءة. ويلاحظ فى ذهان الشيخوخة وفى أمراض

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ١٣٨ – ١٣٩.

المخ وفى إدمان الخمر. ومن أمراض الذاكرة: (فجوات الذاكرة، حيث يفقد المريض الذاكرة لأحداث فترة محددة من الزمن ويتذكر جيدًا ما قبلها وما بعدها وتلاحظ فى الهستريا وفى ارتجاج المخ[1].

ومن أمراض الشيخوخة عندهم (الاضطرابات العقلية المعرفية) ومنها اضطرابات التفهم، حيث تظهر فى شكل اضطراب الإدراك الواعى، واضطراب إدراك مضمون الشعور، وهنا يضطرب الفكر والتحليل والتركيب والتقييم وتشرب الخبرات والإحاطة بالمواقف والأحداث والخبرات الجديدة. وعندما يضطرب التفهم يصبح المريض مشتت الانتباه ويتعطل فهمه. ويلاحظ اضطراب التفهم فى ذهان الشيخوخة وفى الضعف العقلى وفى حالات التسمم[2].

أما علماء الحديث فقد نبهوا - من خلال نقد الرواة - إلى مثل الأمور السابقة؛ لكن دون أجهزة معملية أو عيادات نفسية مثلما هو متوفر لغيرهم من علماء النفس المعاصرين، وألف المحدثون فى (اختلاط الرواة)، وعقدوا لهم مبحثا فى كتب الدراية؛ قال ابن كثير: "النوع الثانى والستون: فى معرفة من اختلط فى آخر عمره، إما لخوف أو أضرّ أو مرض أو عَرَض: كعبد الله بن لهيعة، لما ذهبت كتبه اختلط فى عقله، فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم قبلت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك أو شك فى ذلك لم تقبل"[3]. وقال: "وممن اختلط بآخرة: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعى والمسعودى، وربيعة، وصالح مولى التوأمة، وحصين بن عبد الرحمن؛ قاله النسائى. وسفيان بن عيينة قبل موته بسنتين؛

---

(١) السابق ص١٣٩ - ١٤٠.

(٢) السابق ص١٤٩ وانظر من ٢١٣٦ من الجزء الخامس من معجم علم النفس للدكتور جابر عبد الحميد.

(٣) اختصار علوم الحديث ص٢٠٨-٢٠٩ مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر مكتبة دار التراث، ط٣، ١٣٩٩هـ- ٩٧٩-م.

قاله يحيى القطان... وعبد الرزاق ابن همام، قال أحمد بن حنبل: اختلط بعدما عمى، فكان يلقن، فيتلقن، فمن سمع منه بعدما عمى فلا شئ.... وأبو بكر بن مالك القطيعى، خرف حتى كان لا يدرى ما يقرأ"[1].

لقد لاحظ المسلمون أعراض المرض بالعين دون التشريح أو التحليل أو إجراء الفحوص الداخلية، لاحظوه من خلال عدم قيام العضو بوظيفته، بدليل أنهم عرضوا أداءه وتحصيله على أداء وتحصيل غيره من الذين لم يخلطوا. وهذا المبحث ألف (صلاح الدين أبو سعيد العلائى) فيه كتابا مستقلاً سماه (كتاب المختلطين)[2]. أورد فيه المؤلف (٤٦) ستة وأربعين راويا اختلطوا وأورد المحقق – مستدركا عليه–فى الهوامش(١٣٤) مائة وأربعة وثلاثين راويا، والمجموع (١٨٠) راويا.

والمختلطون ليسوا ضعفاء دائمًا، أو متروكين، بل منهم الثقة الذى اختلط، ومنعه أولاده من التحديث، ومنهم مَن رُوِى عنهم قبل الاختلاط، ومنهم مَن رُوِى عنهم بعده، والأمر يحتاج إلى تفصيل لذلك قال الحافظ العلائى: "أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط فى آخر عمرهم، فهم علي ثلاثة أقسام: أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا، ولم يَحُطَّ من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوَهْم، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهم. والثانى: من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة فى ضعفه؛ كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمى،

---

(١) السابق نفسه.

(٢) حققه وعلق عليه الدكتور رفعت فوزى عبد المطلب، وتلميذه الأستاذ على عبد الباسط مزيد، منشور بمكتبة الخانجى، مصر، ط١ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

ونحوهما. والثالث: من كان محتجا به، ثم اختلط، أو عُمر فى آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك"[1]. وحكم رواية المختلط التفصيل، قال الحافظ العراقى: "الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به فى حالة الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط، أو بعده، وما حدث به قبل الاختلاط قُبِل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم، فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع فى الحالين، ولم يتميز[2].

وسوف أسوق من الأحكام عليهم بالقدر الذى يخدم ما نحن فيه، وهو أن المحدثين نبهوا إلى أهمية العقل فى التحصيل والتعلُّم.

قال الحافظ العلائى: "أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعى... حكى أبو عمرو عن أبى الحسن بن الفرات أنه خَرِفَ فى آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئا مما يُقرأ عليه"[3].

وقال محققه: "إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبى فروة... قال أبو حاتم: كان صدوقا، ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة[4]. وقال العلائى: "بشر بن الوليد الكندى الفقيه.... وقال صالح بن محمد: كان قد خرف"[5].

أما الراوى التالى فلم يعرف علماء الحديث أن سبب تعطيل عمل بعض الأعضاء وشللها، هو شئ فى المخ لأن خلايا المخ لها ما يقابلها من أعضاء فى الجسد، فأى مرض فى المخ يتبعه مرض

---

(١) كتاب المختلطين، مرجع سابق ص٣.
(٢) التبصرة والتذكرة ٣/٢٦٤، للحافظ زين الدين العراقى،
(٣) كتاب المختلطين ص٦ مرجع سابق.
(٤) السابق الهامش ص٩.
(٥) السابق ص١٦.

فى العضو المقابل، والنص التالى قاله ابن حبان: "أصابه الفالج قبل موته حتى ضعُف وتغير واختلط" قاله فى "خلف بن خليفة ابن صاعد"[1]. ربما – وهذا اجتهاد قد يخطئ – ظن ابن حيان أن الفالج هو السبب. والمثال القادم شاهد على أن المحدثين نبهوا إلى أن الحالة النفسية من فرح وحزن لها تأثير على الذاكرة، قال العلائى: "سعيد بن أبى عروبة... قال يحيى بن معين: اختلط سعيد بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله سنة اثنين وأربعين ومائة، ومات هو سنة ست وخمسين وقيل: سنة سبع"[2].

و(سُوَيد بن سعيد الحدثانى) روى له مسلم فى الصحيح... وقال صالح ابن محمد: سويد صدوق؛ إلا أنه كان قد عَمِىَ، وكان يلقن ما ليس من حديثه"[3]. وقال ابن عدى: هو إلى الضعف أقرب. قلت: فلا ينبغى أن يكون ما رواه على شرط مسلم؛ لتغيره بعدما سمع منه مسلم"[4].

أما (صالح بن نبهان مولى التوأمة) فقد قال "أحمد بن سعيد بن أبى مريم": سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة حجة. قلت إن مالكا تركه، فقال: إن مالكا أدركه بعد أن خَرِفَ، والثورى إنما أدركه بعد الخرف، فسماعه منه منكر، لكن ابن أبى ذئب سمع منه أن يخرف"[5]. ومن الرواة من اختلط فلم يتميز حديثه القديم من الأخير مثل (بحر بن مرّار"[6]. و"مسلم بن كيسان الأعور المُلائى"[7].

---

(١) هامش السابق ص٣٠، وانظر ترجمة (خلف بن خليفة الأشجعى) فى الميزان (١٨٦٥٩-٦٦٠).

(٢) كتاب المختلطين ص٤١.

(٣) السابق ص٥٢.

(٤) السابق ص٥٥.

(٥) السابق ٥٨، ٥٩.

(٦) المجروحين لابن حبان ١٩٤/١.

(٧) السابق ٨/٣.

لقد نبه المحدّثون إلى أثر كبر السن وأمراض الشيخوخة على عملية التعلم؛ لأن الحواس قد تضعف جاء فى ترجمة (عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعى: أنه (من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسى واختلط"[1]. وقال عبد العزيز الداروردى: أصاب سهيلاً – ابن أبى صالح – علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه. ومما نسيه من الحديث، ما فى سنن أبى داود... عن أبى هريرة: أن النبى ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. قال أبو داود: وزادنى الربيع بن سليمان المؤذن فى هذا الحديث قال: أخبرنى الشافعى، عن عبد العزيز قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرنى ربيعة وهو عندى ثقة أنى حدثته إياه، ولا أحفظه[2].

وإذا كان معيار الاختلاط[*] يندرج تحت معيار أكبر هو معيار التغير، كذلك فإن سوء الحفظ يندرج أيضا تحت معيار تغير الحفظ. وقد نبه المحدثون إلى سبب مهم ورئيسى من أسباب تغير الحفظ وهو انشغال الراوى عن كتبه ولا يخفى أن استعمال أكثر من حاسة فى المذاكرة له أكبر الأثر فى تثبيت المحفوظ. وهناك بعض الرواة الذين انشغلوا بمهام وظيفية غير تعاهد المحفوظ بالمذاكرة والحفظ، منهم (حفص ابن غياث القاضى) لقد انشغل بالقضاء عن تحصيل العلم، وهو أحد رجال الصحيحين، "قال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت، يتقى بعض حديثه، وإذا حدث من كتابه فثبت، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو ثقة صالح[3].

---

(١) الميزان ٣/٢٧٠.

(٢) انظر الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبى البركات محمد أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣-٩٣٩هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبى، ص٢٤٦، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى١٩٨١م-١٤٠١هـ. وهامش كتاب المختلطين ص٥٠.

(*) الطارئ لذلك يقولون: ساء حفظه، أما سوء الحفظ الملازم؛ فلا يعنينا هنا.

(٣) كتاب المختلطين للعلائى: ص٢٤-٢٥.

وقال ابن حجر فى هدى السارى: (حفص من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه فى الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح مما سمع من حفظه. وقال: اعتمد البخارى على حفص فى حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه"[1].

وقال صالح بن محمد: حفص لما ولى القضاء جفا كتبه، وليس هذا الحديث فى كتبه. يقصد حديث: "من أقال مسلمًا عثرته...." الحديث[2].

وممن اختلط أيضًا بسبب توليه القضاء "شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى" قال الحافظ ابن حجر فى التقريب: صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا، شديدًا على أهل البدع، من الثامنة، روى له مسلم، وأصحاب السنن، والبخارى تعليقا[3].

وجاء فى ترجمة (قَنْبر، مولى على بن أبى طالب رضى الله عنه" أنه "لم يثبت حديثه، قال الأزدى: يقال كبر حتى كان لا يدرى ما يقول أو يروى"[4]. و(قيس ابن أبى حازم) قال إسماعيل بن أبى خالد فيه: "كان ثبتًا، قال: وقد كبر حتى جاوز المائة، وخرف"[5].

والمحدثون قد يذكرون سبب الاختلاط وقد لا يذكرونه؛ فمن الأول، ما ذكره صاحب الاغتباط بمن رمى بالاختلاط": نقلا عن الذهبى فى معجم شيوخه: "تغير ذهنه بعد سماعنا منه بمدة، وذلك قبل موته بعامين"؛ قاله الذهبى فى (أبى بكر بن عبد الحكم ابن أبى

---

(١) هدى السارى: ص٣٩٨.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٢/٩، الميزان ٥٦٧/١، تذكرة الحفاظ ٢٩٧/١.
(٣) التقريب ٣٣/١.
(٤) الميزان ٣٩٢/٣.
(٥) السابق ٣٩٣/٣.

العز العسقلانى المقرى"[1].

وممن ذُكِر سببُ تغيره: (يعقوب بن أحمد بن يعقوب الحلبى المشهور بابن الصابونى)؛ قال صاحب الاغتباط: "قال ابن رافع فى معجمه: وكان مرض مرضة طويلة نحو سنة ونصف تغير ذهنه فيها[2]. أما (وُهَيب بن خالد بن عجلان الباهلى)؛ فقد قال ابن سعد: "كان وهيب قد سجن، فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان أحفظ من أبى عوانة كان يملى حفظاً"[3].

وقد فرق المحدثون بين الاختلاط الحادث نتيجة لمرض ما، وتغير مرض الموت؛ قال الذهبى فى (عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلى): "قلت: هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضره؛ لأنه ما حدث فيه بخطأ"[4].

إنهم لم يكن لديهم أجهزة أشعة لاكتشاف خلايا المخ المريضة ثم إجراء الجراحة لها لاستئصالها أو علاجها؛ إنهم كانوا يستدلون على الخرف بمظاهر المرض من مثل: حديث الراوى بكلام غير مفهوم؛ جاء فى ترجمة "خلف بن خليفة الأشجعى" أن أحمد قال فيه: رأيته مفلوجا سنة سبع وسبعين ومائة، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديما فسماعه صحيح. وعنه: قد أتيته فلم أفهم عنه. قيل له: فى أى سنة مات؟ قال: أظنه فى سنة ثمانين أو آخر سنة تسع وسبعين. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: رأيت خلفا وهو كبير...، فتكلم بكلام خفى فجعلت لا أفهم فتركته[5].

---

(١) الاغتباط بمن رمى بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمى (٧٥٣-٨٤١هـ). بتحقيق علاء الدين على رضا، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. ص٣٨١.

(٢) السابق ص٣٨٠.

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٧/٧، ط دار صادر، بيروت.

(٤) الميزان ٨١/٣.

(٥) الكواكب النيرات ص١٥٥ وما بعدها. والاغتباط ص١١٤.

ونبه المحدثون إلى أن أحداث الحياة قد تؤثر على الذاكرة فقد يُحرق بيت الراوى أو يُسرق فيذهب متاعه وتضيع كتبه فيؤثر هذا على منهجه فى الأداء، ومعلوم أن المحدثين اشترطوا التحديث من الكتاب المضبوط، ونبهوا إلى أنواع الحفظ وهما، نوعان: ضبط الصدر وضبط الكتاب[1]، فإذا تغير العقل اختل الأول، وإذا فُقد الكتاب اختل الثانى. جاء فى ترجمة (أبو بكر بن عبد الله بن أبى مريم الغسانى الشامى): "قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، طرقته لصوص فأخذوا متاعه، فاختلط. وقال ابن حبان: كان من خير أهل الشام، ولكنه كان ردئ الحفظ، يحدث بالشيء فيهم، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى صار يحتج به، فهو عندى ساقط الاحتجاج به إذا انفرد. وقال ابن عدى: الغالب على حديثه الغرائب، وقلما يوافقه الثقات. قال ابن حجر فى التقريب: ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلط، من السابعة، مات سنة ست وخمسين[2].

وأحيانًا يفقد الراوى كتبه لا بسبب السرقة، بل بسبب الحريق، ومن هؤلاء الرواة: (عمر بن على بن أحمد الوادى آشى)[3]. و(عبد الله بن لهيعة"[4] و(الفضل ابن الحباب أبو خليفة الجُمحى)[5]

---

(١) قال الخطيب البغدادى فى الفقيه والمتفقه: (٢/٢٦٤): "فإذا أتقن كل واحد منهم الدرس، وحفظه، فليكتبه، ويكون تعويله على حفظه، فإن اضطرب عليه شئ من حفظه رجع إلى كتابه، فاستثبته منه، كما قال الخليل بن أحمد: اجعل ما فى الدفتر رأس مالك وما فى قلبك للنفقة، وأنشد:

ليس بعلم ما حوى القمطر ∴ ما العلم إلا ما وعاء الصدر.

(٢) الكواكب النيرات: ص ٥١٠ وما بعدها. وتهذيب التهذيب ١٢/٢٨ والمجروحين لابن حبان: ٣/١٤٦.

(٣) الاغتباط ص ٢٧٢.

(٤) كتاب المختلطين ص٦٥.

(٥) الميزان (٣/٣٥٠) ولسان الميزان (٤/٤٣٨-٤٣٩).

و(محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المصرى"[1] و(محمد بن الحسن بن على أبو جعفر الطوسى"[2]. وبسبب مصائب الدهر- نبه السلف إلى أهمية الحفظ؛ جاء فى الحث على طلب العلم لأبى هلال العسكرى- المحدث واللغوى وعالم البلاغة- قوله: كان أبو سهل الصعلوكى إذا دخل الحمام، سُمِعَتْ له همهمة من الدرس والقراءة، ويقول: كان يقال: العلم ما دخل معك الحمام (يحث على الحفظ). وقال بعض الفلاسفة: العلم ما إذا غرقت سفينتك سبح معك. يقول: العلم هو المحفوظ"[3].

معيار ومصطلح الاضطراب فى الحفظ:-

ثبات الحفظ من صفات الرواة المتقنين الذين لم يختلطوا ولم يَسُوْء حفظهم وعكس الحفظ والإتقان - الاضطراب، فقد يرفع الثقات الحديث ثم يرسله راو أو يهم فى الإسناد أو المتن، وقد كانوا يعقدون الاختبارات[*] للرواة لقياس مدى ضبطهم فمنهم من عدّلوه، ومنهم من جرحوه من قبل ضبطه، ووصفوه بالاضطراب. فمحمد ابن عبد الملك بن صفوان الأندلسى قال فيه ابن الفرضى: عدل صالح، اضطرب فى أشياء قرئت عليه لم يسمعها، ولم يكن ضابطًا"[4]. وقال أبو حاتم فى محمد بن عمر ابن الوليد بن لاحق:

---

(١) الميزان ٤٦٣/٣.

(٢) الميزان (٣٥٠/٣) ولسان الميزان (٤٣٨/٤-٤٣٩).

(٣) الحث على طلب العلم لأبى هلال العسكرى ص٦٨ وانظر أشعارًا أوردها المؤلف فى هذا الأمر فى الصفحات من ٦٨-٧١. وانظر ٩١/١ من جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

(*) للمحدثين اختبارات لتحصيل الطلاب للعلم انظر فى ذلك على سبيل المثال ترجمة محمد بن عجلان فى الميزان ٦٤٥/٣ - ٦٤٦.

(٤) الميزان ٦٣٣/٣.

أرى أمره مضطربا[1]. وقال العقيلى فى عكرمة بن إبراهيم الأزدى: فى حفظه اضطراب، وقال يحيى وأبو داود: ليس بشىء. وقال النسائى: ضعيف[2].

وقد راعى النقاد التفصيل فى رواية بعض الرواة المضطربين فقد يضطرب بعضهم فى شيخ بعينه، فمحمد بن عجلان روى له الأربعة "أبو داود والترمذى وابن ماجه والنسائى" وقال يحيى القطان: كان مضطربا فى حديث نافع[3]. والحق أن محمد بن عجلان صدوق تحسن مروياته التى لم يخالف فيها غيره لذاتها، وإذا كان لها شواهد صارت صحيحة. ويؤيد أخذهم بالتفصيل أن العقيلى قال فى العلاء بن خالد الكاهلى: يضطرب فى حديثه، وقال يحيى القطان: تركت العلاء بن خالد الأسدى على عمد، ثم كتبت عن الثورى عنه ومع هذا روى له مسلم والترمذى[4]. وقال الحاكم فى محمد بن عبد العزيز الراسبى: أراه يضطرب فى الرواية؛ لكن اعترض الذهبى عليه وقال: استشهد به مسلم فى مكان واحد[5]. والحق أن الشيخين احتجا برواة وُصفوا بالاضطراب، ولم يعمموا هذا الحكم عليهم حيث رووا لهم قبل اضطرابهم، أو انتقوا من مروياتهم ما لم يضربوا فيه. مثل "مطرف بن عبد الله النيسابورى صاحب مالك، لقيه البخارى وقال ابن أبى حاتم عن أبيه: صدوق ولكنه يضطرب، وساق ابن عدى فى ترجمته فى الكامل أحاديث منكرة، الذنب فيها من الراوى عنه، والرجل أخرج له البخارى والترمذى وابن ماجه[6].

---

(١) السابق ٦٦٦/٣.

(٢) السابق ٨٩/٣.

(٣) السابق ٦٤٤/٣وانظر للمزيد على تطبيق هذا المعيار الميزان ٢٦٣/١، ٦٣/٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٣/٤، ٦١٣/٣.

(٤) الميزان ٩٨/٣.

(٥) السابق ٦٢٩/٣.

(٦) هدى الشارى ص٦١٩.

وإسحاق بن راشد الجزرى وثقه النسائى- فى رواية وقال - مرة: ليس بقوى. وقال ابن معين - فى رواية: ليس هو فى الحديث الزهرى بذاك، وقال الذهلى: هو مضطرب فى حديث الزهرى، وقد أخرج له البخارى وروى عنه ابن المدينى[١].

ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير، قال يحيى بن معين: كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان، وقال أبو حاتم أثبت الناس فى الأعمش سفيان ثم أبو معاوية وتكلم فيه بعضهم من أجل الإرجاء... وقال أبو داود: كان مرجئا. وقال النسائى: ثقة، كذا قال ابن خراش، وزاد: فى حديثه عن غير الأعمش اضطراب. ومع هذا روى له الستة، وهذا دليل عملى على أنه ثقة عندهم ومتفق على توثيقه والاحتجاج به[٢].

وعباد بن العوام بن عمر أبو سهل الواسطى قال ابن معين وأبو حاتم والعجلى وأبو داود والنسائى: ثقة. وقال ابن سعد: ثقة وكان يتشيع وقال الأثرم، عن أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبى عروبة. قلت- ابن حجر-: " لم يخرج له البخارى من روايته عن سعيد شيئا واحتج به هو والباقون". وقد أخرج له الستة[٣].

وليس بعد هذه الأمثلة دليل على أنهم راعوا التفصيل فى تطبيقهم لهذا المعيار. وهناك ألفاظ غير (مضطرب) تؤدى نفس معنى الاضطراب فى كتب الجرح والتعديل، وهى وإن اختلفت لفظا إلا أنها متحدة معنى منها قولهم: "كان يروى بالغداة شيئا وبالعشى شيئا" أو "هو بالغداة شئ وبالعشى شئ"[٤]. ومنها قولهم: "روى عن فلان كأنه فلان آخر"- فى أحد معانيه-؛ فهذا التعبير يطلق ويراد به

---

(١) السابق ص٥٤٩.

(٢) السابق ص٦١٢.

(٣) السابق ص٥٧٩.

(٤) شفاء العليل ص٢٥٠.

الجرح، ويطلق أيضا ويراد به المدح، والفارق بين هذا وذاك أن يُنظر فى الشيخ الذى روى عنه هذا الراوى، فإذا كان الشيخ ثقة مستقيم الحديث والثقات يروون عنه أحاديث مستقيمة دل هذا على تجريح فى الراوى، ويكون قولهم هذا معناه أن الراوى يأتى عن شيخه الثقة المعروف باستقامة حديثه بمناكير لا يعرف بها، فكأن فلانا الذى يروى عنه هذا الراوى فلان آخر غير معروف باستقامة حديثه، وإن كان الشيخ المروى عنه سيئ الحفظ مختلطا كان مدحًا للراوى، ويكون المعنى حينئذ أن الشيخ معروف باضطراب حديثه كما فى رواية الثقات عنه والعهدة عليه؛ لكن هذا التلميذ أو هذا الراوى روى عنه أحاديث جيدة مستقيمة، وذلك إما لطول ملازمته للشيخ أو لشدة تحريه وانتقائه الصحيح من حديثه دون المستقيم، فإذا سمع أحد النقاد أحاديث هذا الراوى عن ذلك الشيخ ورأوا جودتها واستقامتها بخلاف المعروف عن الشيخ وأحاديثه قال: هذا يروى عن فلان كأنه فلان آخر[1]. ومن أمثلة الذم ما جاء فى الميزان ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادى صاحب ابن عيينة: ليس بمتقن وله مناكير؛ قال أحمد: كأن سفيان الذى يروى عنه إبراهيم ابن بشار ليس بسفيان بن عيينة، وكان مكثرًا عنه[2].

وجاء فى ترجمة شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس، قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر[3]. وجاء فى ترجمة يحيى بن يمان العجلى، قال يحيى بن معين: لا يشبه حديثه عن الثورى أحاديث غيره عن الثورى، وقال وكيع: كأن هذا ليس سفيان الذى سمعنا منه[4].

---

(١) السابق ص٣٩٣.

(٢) الميزان ٢٣/١.

(٣) المجروحين ٣٥٧/١.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١٩٩/٩.

ومثال ما جاء فى المدح ما جاء فى ترجمة شبيب بن سعيد بن حبيب الحبطى، قال ابن عدى: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه وأرجو أنه لا يتعمده، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس فكأنه شبيب آخر – يعنى يجود –[1].

ومنها قولهم (فلان فسد حديثه) – فى أحد معانيه –، وفى هذه الحالة يكون معناه أن الراوى كان مستقيم الرواية ثم خلط واضطرب ولم يتميز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا حكمه أن ينظر إلى هذه الأوهام، فإن كان فاحش الاختلاط رد حديثه، وإلا صلح فى الشواهد والمتابعات[2].

ومنها قولهم: "فلان يروى الحديث على أوجه" – فى أحد معانيه، ويكون معناه فى هذه الحالة اضطراب الراوى واختلاطه، كما فى الضعفاء للعقيلى: حدثنا محمد قال حدثنا صالح قال حدثنا على قال: سمعت يحيى وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكى قيل له: كيف كان فى أول أمره؟ قال : لم يزل مختلطا كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة دروب[3].

ومنها قولهم: "فلان يتلون"، وابن عدى كثيرًا ما يقول هذا فى الكامل فى من يضطرب فى حديثه، ويأتى به على وجوه مختلفة، لكن الدارقطنى استعمله فى معنى آخر كما فى ترجمة عمارة بن جوين أبى هارون العبدى قال: يتلون خارجى وشيعى، إنه انتقل من الشىء إلى نقيضه، فالخوارج يكفرون عليا والشيعة يغالون فيه[4].

مع ملاحظة أنه ينبغى التفريق بين الحديث المضطرب، والرواى المضطرب. إن الحكم على الراوى جزء من عملية أكبر

---

(١) الميزان ٢/٢٦٢ وشفاء العليل ص٣٩٤.

(٢) السابق ص٣٩٧.

(٣) السابق ص٤٠٠.

(٤) السابق ص ٣٩٦.

هى الحكم على الأسانيد والمتون. والراوى جزء من السند الذى هو جزء من المروى الذى يشمل السند والمتن جميعًا.

إن الاضطراب هو الاختلاف، والحديث المضطرب: هو الحديث الذى يختلف فيه الرواة – لا الراوى الواحد- اختلافات متساوية، أو متقاربة، أو متعارضة، ويتعذر الجمع بين هذه الوجوه، أو بين هذين الوجهين، شريطة أن يكون الاختلاف على وجه يقبل ويحتج به، ووجه لا يقبل ولا يحتج به. أما إذا كان الاختلاف على رجل ثقة، كأن يكون الزهرى سمى شيخين، فيسهل جدًا أن نقول: الإسناد حيثما دار، دار على ثقة، وكأن يكون الاختلاف فى اسم راويين، وكلاهما ثقة، فهذا أيضا لا يضر ولا يقدح – فالاضطراب الموجب للاطراح، هو اختلاف متكافئ، مع تعذر الجمع، إنه متقارب ومتقاوم، لا نستطيع معه أن نرجح أحدهما على الآخر، ويتعذر الجمع بأن أحدهما – أى أحد شيخى المختلف عليه- ثقة، والآخر ضعيف، أما إذا كان المختلف عليه مكثرًا، ورحالاً فيحمل على الوجهين[1].

معيار ومصطلح رفع الموقوف والمرسل والمقطوع:-

قد يهم الثقة فيرفع الموقوف – وكذلك الصدوق- وهذا الوهم النادر أو القليل يعد "مُعَلاً" أما إذا تعمد الراوى هذا الأمر أو غلب عليه صار متروكًا، ورفع المراسيل غير الإرسال لأن المرسل يحتج به بشروط كمراسيل سعيد بن المسيب والشعبى (عامر بن شراحيل الشعبى) قال العجلى: مرسل الشعبى صحيح، لا يرسل إلا صحيحًا صحيحًا"[2]. والرجل متفق على توثيقه، حديثه فى الكتب الستة[3].

---

(١) إتحاف النبيل ص ٥٨، ١٤٦ للشيخ مصطفى إسماعيل.

(٢) تاريخ الثقات ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٦٥/٥.

وبالنسبة للحديث الذى رفعه الراوى وهو موقوف صار معلاً – فمثاله ما قال الحاكم: "حدثنا محمد بن صالح بن هانئ ثنا السرى بن خزيمة ثنا موسى بن إسماعيل ثنا وهيب عن معمر بن راشد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن الزبير رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من شهر سيفه ثم وضعه فدمه هدر"، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وأخرجه النسائى فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا الفضل بن موسى قال حدثنا معمر عن ابن طاوس به. ثم أخرجه من حديث عبد الرازق عن معمر به موقوفا ثم رواه من حديث ابن جريج عن ابن طاوس به موقوفا. فالظاهر ترجيح الموقوف، لأن معمرًا قد اختلف عليه فى رفعه ووقفه، وابن جريح لم يختلف عليه فيه(١). ومثال المرفوع(*) – وهَمًا– والأصل فيه الإرسال– ما قاله الإمام أحمد : ثنا وهب بن جرير ثنا أبى قال سمعت يونس يحدث عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا يغلب اثنا عشر ألفا من قلة". والحديث بهذا السند ظاهره أنه على شرط الشيخين ولكن إليك ما ذكره ابن أبى حاتم قال: سألت أبى عن حديث رواه وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فذكره، ورواه لوين محمد بن سليمان عن حبان بن على أخى مندل عن عقيل عن الزهرى به مسندًا. قال: ورواه ليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب أن النبى ﷺ قال: فسمعت أبى يقول: مرسل أشبه، لا يحتمل هذا الكلام أن يكون كلام النبى ﷺ(٢).

---

(١) أحاديث معلة ص ١٠٣-١٠٤.

(*) فى مبحث الإسرائيليات نجد أن الراوى عن الصحابى، أو من قبله فى السند يرفع الموقوف من مروياته عن أه الكتاب كعبد الله بن عمرو، وابن عباس، وأبى هريرة.

(٢) أحاديث معلة ص١٢٨وانظر أيضًا ص١١١، ١٠٨، ٩٩، ١٠٠، ٩٢، ٨٧، ٨٤، ٧٧، ٧٤، ٧٠.

والمثالان السابقان فى حيز "المُعَلّ" لأنّه وهم ثقة [أو صدوق]، أما الضعيف الذى يرفع موضوعًا ويخالف الثقات سندًا ومتنًا فهذا يعتبره النقاد مردود ومتروك الرواية. جاء فى ترجمة (عمر بن حفص بن محُبَرّ) أنه روى بسنده إلى "تميم الدارى" سألت رسول الله ﷺ عن المعانقة، فقال: تحية الأمم؛ إن من عانق خليل الله إبراهيم... وذكر حديثا طويلا موضوعا... قلت: لعل الآفة منه فى رفعه، فيحتمل أنه موقوف"[1]. وخير من ينطبق عليه هذا المعيار – (أسامة بن زيد بن أسلم) الذى (روى عنه القعنبى، كان يهم فى الأخبار ويخطئ فى الآثار حتى كان يرفع الموقوف ويوصل المقطوع ويسند المرسل، حدثناه أحمد بن على بن المثنى قال: سمعت يحيى ابن معين يقول: أسامة وعبد الله وعبد الرحمن بنو زيد بن أسلم ليسوا بشىء"[2]. وممن كانوا يرفعون المراسيل، فخرج عن حد التعديل إلى الجرح– (جُبارة بن مُغَلِّس)[3] ومن أكبر الأدلة على أن هناك فارقا بين المرسل ورفع المراسيل أن الشعبى كما سبق صحيحٌ إرسالُه، أما (الحسين بن محمد البلخى) فهو (يروى عن حميد الطويل عنه بحال... روى عن عوف الأعرابى عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ: إذا حملت المرأة فلها أجر الصائم القائم القانت المخبت المجاهد فى سبيل الله ﷻ... وروى عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها، فالحديث الأول لا أصل له، والثانى قول الشعبى ورفعه باطل"[4]. أى أن الشعبى لو صح السند إليه وقال: قال رسول الله ﷺ... تقبل روايته حتى لو

---

(١) الميزان ٣/١٨٩.

(٢) المجروحين لابن حبان ١/١٧٩.

(٣) السابق١/٢٢١، ٢٢٥.

(٤) السابق١/٢٣٨ وانظر أيضا ١/٢٦٩.

سقط الصحابى، أما أن يجئ راوٍ ضعيف ويرفع قول الشعبى ناسبًا إياه إلى الرسول فإنه لا يقبر وترد روايته.

وممن يرفعون المراسيل – حسين بن عبد الله بن عُبَيد الله بن عباس ابن عبد المطلب[١]، وحسن بن الحسن بن عطية العوفى[٢]، وحكيم بن نافع الرقى[٣]، وحفص بن سليمان الأسدى[٤].

أما خالد بن القاسم المدائنى، فهو (يصل المقطوع، ويرفع المرسل، ويسند الموقوف، وأكثر ما فعل ذلك بالليث بن سعد، لا تحل كتابة حديثه) [٥]. أى متروك.

ومعيار إسناد الموقوف ووصل المقطوع ورفع المرسل معيار نسبى ينبغى الأخذ بالتفصيل فى دراسته ولا نجعله فى المراتب الخاصة بالشواهد والمتابعات والترك، فالشيخ مصطفى إسماعيل عده فى هاتين المرتبتين حيث إن قولهم: "كان فلان يرفع أشياء لا ترفع" – عنده – بمعنى: أنه رفع أشياء لم يرفعها غيره ولم يكثر ذلك فى حديثه – إذا كان أمره كذلك فمحله مراتب الشواهد، وإن كان بمعنى أنه رفع أشياء منكرة جدًا لا يرفعها إلى النبى ﷺ إلا رجل مغفل بليد لا خبرة له ولا معرفة بما يليق وما لا يليق به – فهو جرح شديد[٦]. وقد سبق أن الثقة المحتج به قد يهم فيرفع الموقوف ويصبح حديثه هذا "مُعَلاً".

وفسر الشيخ مصطفى معنى (رفع الموقوفات) فى بحث آخر له فقال: "لا يلزم من هذا الصنيع الاختلاط، إنما يدل على ضعفه فى

---

(١) المجروحين لابن حبان ٢٤٢/١.
(٢) السابق ٢٤٦/١.
(٣) السابق ٢٤٨/١.
(٤) السابق ٢٥٥/١.
(٥) السابق ٢٧٨/١.
(٦) شفاء العليل ص٢٠٤.

حفظه، ورفع الموقوفات معناه أن غيره من الثقات يروى الحديث موقوفا، أما هو فيرفعه، وذلك بسبب سوء الحفظ، أو الاختلاط، أو قبوله للتلقين، أو التهمة بالكذب، وقد يكون كذابا يرفع الموقوفات يعنى: عمدًا لا يرفعها عن وهم. فيكون فى هذه الحالة كذابا. وقد يكون عن سوء حفظه... وتطلق عبارة : "فلان من الرفاعين" غالبا على من حفظه كلام، ويهم لا عن عمد، وإذا أرادوا أن يقولوها فى الكذاب قالوا: "يزيد فى الأسانيد"(١).

معيار ومصطلح التحديث من غير أصل:

يعرض المحدثون رواية الراوى على مرويات شيخه فإذا وجدوا أن الرواية ليست عنده علموا أن الرواية لا أصل لها؛ قال العقيلى فى ترجمة (خالد بن عمرو القُرَشى) بعد أن ساق رواية: "....عن سهل – أن النبى ﷺ وعظ رجلاً، فقال: ازهد فى الدنيا يحبك الله، وازهد فيما فى أيدى الناس يحبك الناس"... قال العقيلى، ليس له أصل من حديث الثورى"(٢).

وليس معنى أن الرواية لا أصل لها من حديث فلان أنها مردودة المتن؛ إن معنى ذلك أنها قد تكون صحيحة من حديث غيره. جاء فى ترجمة "محمد بن عبد الله ابن عمر بن القاسم" أنه روى بسنده إلى "نافع، عن ابن عمر – مرفوعًا: اقتدوا بالذين من بعدى: أبو بكر وعمر". فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل معروف من حديث حذيفة بن اليمان(٣). وقد يقصدون بهذا المعيار أن الراوى حدث من حفظه لا من كتاب؛ لأنهم يرون أن الحفظ مع الكتاب يؤدى إلى

---

(١) إتحاف النبيل ص٨٧. وللمزيد من الشواهد انظر الميزان ١/١١٧، ٥٥، ٢١٤، ٣/٤٣٧، ٤٣٨.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٦٣٦.

(٣) السابق ٣/٦١٠-٦١١.

مزيد من التحقيق والتَّثبُّت، قال أبو سعد الإدريسى فى ترجمة (أحمد بن محمد أبو الطيب): "لم أر له أصلاً اعتمده، حدث من حفظه"[1]. وقد يطلقون على الحديث قولهم: "باطل، لا أصل له" يقصدون أن المتن موضوع؛ لأن "إسماعيل بن على بن المثنى الأستراباذى واعظ، وقال الخطيب : ليس بثقة، وقال ابن طاهر: مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس". والوعاظ أحيانا يستخدمون الموضوع فى الوعظ، فقد روى: "بكى شعيب من حب الله حتى عمى" "فذكر الحديث"، "وفيه: فلذا أخدمتك موسى كليمى. هذا حديث باطل لا أصل له"[2]. والحق أن كتب الضعفاء والمتروكين تستعمل هذا المصطلح فى الغالب للدلالة على وضع المتن.

قال ابن حبان فى ترجمة جَلْد بن أيوب: "..... لما تجلى الله للجبل؟ طارت لعظمته ستة أجبل فوقعت ثلاثة بمكة وثلاثة بالمدينة، فوقع بالمدينة أُحد ووَرقان ورضوى ووقع بمكة ثبير وحراء وثور.....". موضوع لا أصل له[3].

وجاء فى ترجمة (العباس بن محمد العلوى) أنه روى بسنده إلى حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن النبى ﷺ قال: ليلة أسرى بى دخلت الجنة فإذا أنا بتفاحة انفلقت عن حوراء مرضية كأن أهداب أشفار عينيها مقادم أجنحة النسور فقلت: لمن أنت يا جارية؟ فقال.. أنا للخليفة المقتول ظلما عثمان بن عفان". وهذا شئ لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، ولا من حديث أنس، ولا ثابت، ولا حماد بن سلمة"[4]. وقد يقولون (مدار) بدلاً من "أصل"، قال ابن حبان فى أحد التراجم: "وهذا شبه لا شئ فليس للخبر مدار يرجع إليه"[5].

---

(١) السابق ١/١٤٤، وانظر أيضا: ٣/٣٢٢، ١/ ٢٢١، ١/٥٨.

(٢) السابق ١/٢٣٩.

(٣) المجروحين١/٢١١، وآخر فى ١/٢٣٨.

(٤) السابق٢/١٩١، ٢٣٥.

(٥) السابق ١/٢٤٠ وللمزيد على هذا المعيار انظر السابق ١/٢٢٣، ٢٣١، ٢٢٥، ٢٢١، ٢١٣، ١١٧.

أما عن دلالة لفظ (لا أصل له) فى كتب الرجال فقد قال الشيخ مصطفى إسماعيل: "أحيانا يقولون: "لا أصل له" بمعنى أنه لا إسناد له يرفع إلى النبى ﷺ، وقد يكون موقوفا، أو مقطوعا أو حكاية. وقد يكون بمعنى لا إسناد له أصلا، إنما عرف فى الكتب واشتهر على ألسنة الأطباء أو السنة القصاصين أو على ألسنة العباد والوعاظ. وقد يكون بمعنى: لا أصل له، أى : ليس له سند صحيح[1]، وإن كان له أسانيد ضعيفة لكن لا تتقوى"[2].

أما قولهم: "فلان لم تكن له أصول يعول عليها" أو "ما رأيت له أصلاً يفرح به". فمعناه أن عادة أهل الصدق والتحرى أنهم إذا سمعوا حديثا كتبوه فى أصولهم، فإذا خولفوا فى حديث وطلب منهم الأصل أخرجوا أصولهم وفيها سماعهم الصحيح بخط الثقات، أو باعتماد الشيخ الذى سمعوا منه هذا الحديث أو هذا الجزء. أما أهل التخليط والسرقة فإنهم يحكون سماع الناس ويلحقون سماعهم بخط طرى أو يكتبون أصلاً جديدًا ويتربونه بالتراب أو بالزيت أو يدخنونه بالدخان حتى يظهر أنه قديم عتيق، فمثل هذه الأصول إذا طلبت منهم عند روايتهم المناكير فإنه لا يفرح بها إذا أبرزها[3].

معيار ومصطلح القلب:-

الحديث المقلوب هو ذلك الذى يُبدل فيه أحد رواته شيئا بآخر فى السند أو المتن[4].

أولاً: القلب فى السند وله شكلان:

١- أن يقدم الراوى ويؤخر فى رجال الإسناد، كأن يكون أحد

---

(١) انظر المجروحين السابق ١/٢٢٥.

(٢) إتحاف النبيل ص ١٤٧.

(٣) شفاء العليل ص٢٢١.

(٤) مفاتيح علوم الحديث للدكتور محمد عثمان الخشت ص٨٦.

الرواة منسوبا لأبيه مثلاً، فيجعل اسمه مكان اسم أبيه، والعكس، مثل مرة بن كعب وكعب بن مرة[1]. وجاء فى ترجمة (ثروان بن ملحان) : "وقد قلبه شعبة فقال: ملحان بن ثروان"[2].

٢- أن يكون الحديث مشهورًا عن راو من الرواة أو بإسناد من الأسانيد فيقلبه أحد الوضاعين براو أو بإسناد آخر. وذلك بقصد إحداث الغرابة، كى يحسب الناس أنه يروى ما ليس عند غيره، فيقبلون على السماع منه ويتحمل الحديث عنه[3].

جاء فى ترجمة (حماد بن عمرو النصيبى) أنه "قال الجوزجانى: كان يكذب، وقال البخارى: منكر الحديث. وقال النسائى: متروك الحديث". وروى بسنده إلى الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة – مرفوعًا: إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدءوهم بالسلام واضطروهم إلى أضيقها. وإنما يحفظ هذا سهيل، عن أبيه"[4].

وهذا حديث مقلوب السند، قلبه حماد وجعله عن الأعمش، وإنما هو محفوظ من رواية سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة كما فى صحيح مسلم[5].

ثانيًا: القلب فى المتن:

وهو ما كان التغيير أو التبديل أو القلب واقعًا فى متن الحديث أو نصه، ويتخذ صورتين أساسيتين. والصورة الأولى: أن يقع قلب مكانى فى بنية جملة الحديث، ومن أبرز الأمثلة عليه ما جاء فى الصحيحين عن أبى هريرة مرفوعًا: "سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا

---

(١) السابق نفسه.
(٢) الميزان ١/٣٧٠.
(٣) الميزان ١/٥٩٨.
(٤) الميزان ١/٥٩٨.
(٥) مفاتيح، السابق: نفسه.

ظل إلا ظله... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه..." فهذه الجملة قلبها الراوى سهوًا فكانت عنده (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله" فحينما نقف أمام الروايتين، هناك رواية صحيحة وهى الأولى لأن؛ اليمين هى التى تنفق وتخرج الصدقة[1].

الصورة الثانية: إبدال سند مكان سند ومتن مكان متن، وخير مثال على ذلك ما وقع للبخارى عند زيارته لبغداد بقصد امتحانه واختباره، وكان المقصد تعجيزه، قام بهذا القلب علماء الحديث ببغداد، قلبوا له مائة حديث قسّموها على عشرة من العلماء، فجعل البخارى يرد كل سند إلى متنه الحقيقى، فشهد له القوم بعلو منزلته فى الحديث، وأذعنوا لفضله[2].

وهذا المعيار ينبغى الأخذُ بالتفصيل عند تطبيقه والنظرُ إلى كمِّ وكيف القلب، فقد يكون القلب من أحد الأئمة الأثبات عند اختباره لأحد الرواة ومثل ذلك جائز بشروطه كما فى كتب المصطلح، لكن لا يطلق على الإمام منهم إذا فعل هذا مع الرواة أنه: (يقلب الأسانيد). وقد يكون قلب الأسانيد ممن لا يرتاب فى صدقه وأمانته، ولو استؤمن على بيت مال المسلمين لكان عليها أمينا، لكن يقع ذلك منه على سبيل الغفلة والوهم فإن كثر ذلك فى حديثه وفحش كان من المتروكين، وقد يكون من الذين يسرقون الأحاديث ويقبلونها لتكون غريبة أمام الناس فينشط المحدثون فى سماعها وهذا كذب. وكذا الذين يركبون الأسانيد على المتون والمتون على الأسانيد ويعبر عن فعل هؤلاء بقولهم: "يقلب الأسانيد عمدًا"[3]. جاء فى ترجمة (أحمد بن موسى، أبو الحسن ابن أبى عمران

---

(١) علم الحديث النبوى ص ١٣١-١٣٢ للدكتور صبرى المتولى، وفقه الله، مكتبة زهراء الشرق، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢) السابق ص١٣٢.

(٣) شفاء العليل ص ٢٣٣.

الجرجانى" أنه "ذكره الحاكم؛ فقال: كان يضع الحديث، ويركب الأسانيد على المتون"[1].

وجاء فى ترجمة (إسماعيل بن داود بن مخراق" – قول ابن حبان: " كان يسرق الحديث، ثم ساق له ابن حبان حديثين مقلوبين"[2]. وقال ابن حبان فى (حفص ابن سليمان، وهو حفص بن أبى داود): "يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع"[3].

والذى ننتهى إليه فى هذا المعيار أنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى تطبيقه، وفى فهم دلالته أيضًا. يدل على هذا قلبُ شعبة السابق، والروايةُ التالية: "قال الإمام ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار ثنا سفيان بن عيينة عن سالم أبى النضر عن بسر بن سعيد قال: أرسلونى إلى زيد بن خالد أسأله عن المرور بين يدى المصلى فأخبرنى عن النبى ﷺ قال: لأنْ يقوم أربعين خير له من أن يمر بين يديه". قال سفيان: فلا أدرى أربعين سنة أو شهرًا أو صباحًا أو ساعة. وقال المزى فى تحفة الأشراف فى ترجمة (زيد بن خالد): "إن المحفوظ حديث سالم أبى النضر عن يسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبى جهيم. ومن جعل الحديث من مسند زيد بن خالد فقدْ وهم. وقال ابن حجر فى فتح البارى: روى مالك هذا الحديث فى الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد وأن المرسل إليه هو أبو جهيم وتابعه سفيان الثورى عن أبى النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبى النضر فقال عن بسر ابن سعيد قال: قال أرسلنى أبو جهيم إلى زيد بن

---

(١) الميزان ١/١٥٩.

(٢) الميزان ١/٢٦٦.

(٣) السابق ١/٥٨ وللمزيد انظر الميزان ٣/٢٢، ٢٣، ١/٢٢١، ٣٤٦، ٣/١٢٧، ٦٦٣، ٤٣٧، ٩، ١/١٦٠ والمجروحين لابن حبان ١/٢٤٠، ٢٤٢، ٢٠٩، ٢٣٨.

خالد أسأله فذكر الحديث. قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عيينة مقلوبا... وهو خطأ إنما أرسلنى أبو جهيم كما قال مالك[1]. أى أن خطأ ابن عيينة ووهمه جعل روايته مُعلة على عكس قلب الضعيف فيحكم عليه بحسب درجته. وهذا يدل على أن مصطلحات الحديث وألفاظ الجرح متداخلة لا يمكن الفصل بينها. وخير من كان يطبق هذا المعيار مراعيًا التفصيل فى الحكم على الرواة - ابن حبان الذى قال فى ترجمة (أحمد بن محمد بن مصعب): "كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار حتى غلب قلبه أخبار الثقات وروايته عن الأثبات بالطامات على مستقيم حديثه فاستحق الترك ولعله قد قلب عن الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لم أشك أنه قلبها، كان على عهدى به قديما وغيره، وهو لا يفعل إلا قلب الأخبار عن الثقات.... وأنا أذكر من تلك الأحاديث التى كان يقلبها على الثقات أحاديث يستدل بها على ما رواها...."[2]. والمقلوب- إسنادًا ومتنًا- مثاله، ما قاله ابن حبان فى ترجمة (أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب) بعد سياقه للمتن الذى جاء فى على بن أبى طالب ﷺ: ".... قال سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هذا أمير البررة وقاتل الفجرة منصور من نصره، مخذول من خذله، مدّ بها صوته ثم قال: أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد الحكمة فليأت الباب"، ثنا النعمان بن هارون ببلد ثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد المكتب ثنا عبد الرزاق ثنا الثورى وهذا شئ مقلوب إسناده ومتنه معًا[3].

---

(١) أحاديث معلة ص٧٩.

(٢) المجروحين ١/١٥٦ وقال فى غيره: "لا يحل الاحتجاج به بحال". أى متروك: ١/١٥٤.

(٣) السابق ١/١٥٣ وقال محققه: "قال الدراقطنى: حديث مضطرب غير ثابت وأنكره الترمذى وقال البخارى: ليس له وجه صحيح، والمشهور: فمن أتى العلم فليأت الباب". وانظر أيضًا ١/١٤٨.

وقال ابن حبان فى ترجمة (أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامى): "يروى عن عبد الرزاق وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة، لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عبد الرزاق عن الثورى ومعمر وابن جريج وزكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلام ببيت المقدس عنه وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحق مرفوع والثورى إنما رفعه عنه إسحق الأزرق وحده، وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبى هريرة، وأما معمر فإن هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضا موقوف وهو عزيز من حديثه فجمع بينهم هذا الشيخ وحمل حديث هذا على حديث ذاك ولم يميز ..."[1].

وممن جمع بين سرقة الحديث وقلب الأخبار – (إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم ابن عيسى بن محمد بن مسلمة"[2] وكذلك (إبراهيم بن عبد الله خالد المصيصى)[3]. ومثال القلب فى المتن ما جاء فى ترجمة (أشعث بن سوار) قال ابن حبان: "وقد روى أشعث عن نافع عن ابن عمر قال: (نهى رسول الله ﷺ المهاجرين أن يصبغوا ثيابهم بالورس والزعفران عند الإحرام).... وهذا متن مقلوب إنما هو عن نافع عن ابن عمر فى حديثه الطويل: (وأن يلبس ثوبا فيه ورس أو زعفران"، فأما ذكره المهاجرين وتخصيصهم بهذا الأمر دون غيرهم من المسلمين فهو كذب لم يخص المصطفى ﷺ بهذا الحكم أحدًا من المسلمين دون غيرهم إلا

---

(١) السابق ١/١٤٣، ١٤٠، ١٣٠، ١٢٤، ١٢١، ١١٨، ١٧٩.

(٢) السابق : ١/١١٩، ١٧٩.

(٣) السابق ١/١١٦، ١٠٢ فقد ترك (إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلى، لكثرة المقلوبات وغلبتها على مستقيم حديثه، ص١٦٦، ١٧١.

النساء، وإنما حرم على من أحرم أن يلبس ثوبًا مصبوغا بورس أو زعفرانٍ فيشبه أن يكون أشعث أراد أن يختصر من الحديث شيئا فإذا به قد قلبه وغير معناه"[1](*).

وممن جمع بين الوضع والقلب (جعفر بن محمد الأنطاكى)[2]. وزاد عملية القلب توضيحا ووصفًا ابن حبان فقال: جعفر بن عبد الواحد الهاشمى... كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، ويروى المتن الصحيح الذى هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) فى روايته كان يقول: (قال لنا فلان بن فلان)[3].

والرواية التالية مثال على صحة المتن وقلب السند، جاء فى ترجمة الحسن ابن زُرَيق الطهوى بسنده إلى الزهرى عن أنس أن النبى ﷺ قال: يا أبا عُمَيْر ما فَعَل النُّغَيْر". وقال ابن حبان: ما روى هذا الخبر الزهرى ولا ابن عيينة قط، والمتن صحيح والإسناد مقلوب[4]. أما (رَوْح بن عطاء بن أبى ميمونة) فقد قبله ابن حبان فى الشواهد والمتابعات، ولم يطلق عليه الضعف، ولم يتركه مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، قال فى ترجمته: "كان يخطئ ويهم كثيرا حتى ظهر فى حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[5]. وكذلك (رشدين بن سعد) يُقبل فى

---

(١) السابق ١/١٧٢.

(*) وهذا أحد الدواعى التى جعلت بعض المحدثين يتشددون فى قضية الرواية باللفظ والرواية بالمعنى وقالوا بالأول فقط، انظر ص٥٠ من (مناهج المحدثين فى رواية الحديث بالمعنى) للدكتور عبد الرازق بن خليفة الشايجى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٢) السابق ١/٢١٣.

(٣) السابق ١/٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٦.

(٤) المجروحين ١/٢٤٠.

(٥) المجروحين ١/٢٩٦.

الشواهد، قال ابن حبان: "يقلب المناكير فى أخباره على مستقيم حديثه) ونقل قول ابن عدى: "هو مع ضعفه ممن يكتب حديثه"، ونقل أحد الروايات عن أحمد أنه قال: (أرجو أنه صالح الحديث)[1].

ومن خلال الأمثلة السابقة يتضح أن المحدثين طبقوا هذا المعيار بمرونة وراعوا النسبية والأخذ بالتفصيل؛ لذا ينبغى دراسة هذا المصطلح لمعرفة دلالته الدقيقة ولا يتم هذا دون الأخذ بالتفصيل فيه ومراعاة الجانب الكمى لدلالته، وتفاوت معانيه داخل السياقات المختلفة.

معيار ومصطلح الغفلة:-

تلقى العلم – فى أى حضارة – قديمة أو حديثة – يحتاج إلى الانتباه، فتحصيل العلم يحتاج من الطالب تركيزًا عاليًا، وهمة لا تعرف الملل أو الكلل، ولقد شغل هذا الأمر كل كتب (علم النفس العام) حيث جعلت من مباحثها ومسائلها حديثًا عن (الشعور) و(اللاشعور) و"الوعى" و"اللاوعى" و"الانتباه" و"الإدراك" و"الإحساس". وقد نبه علماء الجرح والتعديل إلى هذا الأمر الذى يتعلق بضبط الراوى أثناء الأداء، ويتعلق بهمته وإقباله على العلم أثناء التحمل. ولم يسلم من نقدهم الثقات، قال ابن عدى فى سيف الضَّبِّىّ الكوفى؛ نقلا عن أبى داود: "كان مغفلاً"[2]. وقال ابن حبان: هلال بن أبى بن مالك الأعمى، كان شيخًا مغفلاً"[3].

إن وعى المحدثين بهذا المعيار كان له وظيفة مهمة؛ لأن الغفلة قد تؤدى بالراوى إلى أن "يقلب الأخبار ولا يعلم ويخطئ فيها ولا يفهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[4].

---

(١) السابق ٢٩٩/١.

(٢) الميزان : ١٦٥/٣.

(٣) المجروحين لابن حبان جـ٣ ص ٨٥ [٣أجزاء فى مجلد واحد].

(٤) السابق ٧٦/٣.

فى المثال السابق الراوى أعمى، قد يكون السبب فى غفلته هذه العلة التى قد تؤثر على (إحساسه) و(إدراكه) سمعًا ورؤية للشيخ، فيصحف تصحيف سمع أو بصر. وتطبيق هذا المعيار يحمى المرويات من الزيادة والنقص مما يؤدى إلى تحريفها. إن غفلة الراوى فى المثال الأخير، أنزلته من درجة "الاحتجاج" به إذا انفرد، إلى درجة (الاحتجاج) به فى (الشواهد والمتابعات). والراوى إذ فحش خطؤه وكثر وغلب عليه الغفلة صار (متروكا)؛ وبخاصة إذا تعمد وأصر على الخطأ ولم يرجع.

لقد أنزل المحدّثون (المُغَفَّلين) إلى درجة الشواهد والمتابعات هذا هو الأصل فى الحكم عليهم؛ لأن الأمر يتعلق بالضبط لا العدالة، أما إذا زاد "كم" الغفلة و"درجتها" و"كيفها" بمعنى أنه صار مُغَيِّرا "للأحكام" – حلالها وحرامها– أو أصر على الخطأ صار متروكًا مردودًا، ويؤيد ذلك حكم ابن حبان على (المسيب بن شريك التميمى؛ حيث قال: "كان شيخًا صالحًا، كثير الغفلة، لم تكن صناعة الحديث من شأنه، يروى فيخطئ، ويحدث فيَهِم من حيث لا يعلم، فظهر فى حديثه المعضلات التى يرويها عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب"[1] أ.هـ.

والتعجب معناه هنا: أن الراوى لا يكتب حديثه إلا على سبيل التنبيه عليه لا الاحتجاج به فى الشواهد والمتابعات وبذلك يصير متروكا. والغفلة لها أسباب قد لا تكون لسبب عقلى يتعلق بذكاء الراوى؛ بل بسبب إهماله، وعدم تعاهد الحديث بالحفظ؛ قال الذهبى فى (بكر بن الأسود) – نقلاً عن ابن حبان–: "غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث، فصار الغالب على حديثه المعضلات"[2].

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢٤/٣).

(٢) الميزان : ٣٤٢/١، ٣٤٣.

ويلاحظ فى المثالين، الأول: أن الرجل لا عيب فى عدالته بل فى ضبطه، بدليل أنه كان (شيخا صالحا)، والثانى: زهد الرجل وتقشفه وإعراضه عن الدنيا لكنه لم يهتم بالحفظ ورعاية العلم.

ومما يدل على أن الغفلة(*) درجات وتخضع لمعايير الكم والكيف أن المحدثين قد يطلقون لفظ (فلان رجل مغفل لا يحسن قُبَيْله من دُبَيْره". وهذا اللفظ يدل على الغفلة الشديدة، وإن كان قيل فى أحد الأثبات، كما فى تاريخ بغداد" ترجمة "عفان بن مسلم الصفار"، حيث كان على مسألة معاذ بن معاذ فقيل له: ما تصنع بعفان وهو رجل مغفل لا يحسن قُبيله من دُبيره، فسكت. كذا قيل، وهذا المثال ليس استدلالاً على ضعف عفان؛ بل سيق من أجل معرفة اللفظ ومنزلته(١).

وفى نفس قوة اللفظ السابق دلاليًا – قول المحدثين: "فلان أمى غافل لا يدرى ما الحديث"؛ قاله الذهبى فى "محمد بن الحسن الأستراباذى العطار(٢).

وقد يأخذ الحكم بالغفلة شكلاً لفظيا آخر، اختلاف فى اللفظ واتفاق فى المعنى، يقول المحدثون: "فلان يحدث كما يجئ على قلبه" وهذا دليل كبير على أنهم رأوا أن الراوى – من حيث ضبطه – يخالف الثقات المخالفات الفاحشة، وأنه يحدث بالحديث على وجوه متعددة – مضطربة يمكن الجمع بينها– ويظهر تعارضها بسبب الغفلة والوهم الشديد "قال أبو بكر الأبهرى المالكى: جلستُ إلى"أزرق بن دُريد ومعه جزء فيه (قال الأصمعى) – وهو يُحَدِّث– فكان يقول فى

(*) للمزيد من تطبيق هذا المعيار انظر ص٨٩ من شفاء العليل (ترجمة غُنْدر)، (٣٦٧/١) من الميزان، ترجمة ثابت بن موسى الضبى.

(١) شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل ص٢٠٨.

(٢) المغنى فى الضعفاء للذهبى، تحقيق د. نور الدين عتر (٥٦٧/٢). وقارن بشفاء العليل ص٢٠٦ حيث جعل اللفظ فى مرتبة الرد والترك.

واحد: حدثنا الرياشي، وفي آخر: حدثنا أبو حاتم، وفي آخر: حدثنا ابن أخي الأصمعي عن الأصمعي كما يجئ على قلبه"[1].

وقد أفرد لهم ابن حبان "نوعًا" خاصًا بهم في مقدمة كتابه الضعفاء، كان ترتيبه (الخامس)، قال ابن حبان: "ومنهم – أي الضعفاء– قوم غلب عليهم الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي ﷺ، وما شابه هذا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به، كأبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي وذويهما"[2] أ.هـ.

معيار ومصطلح التصحيف:-

يشترط في طالب العلم أن يتقن اللغة التي ستساعده على التفوق في أبحاثه، فالباحث في الأدب المقارن مثلاً – يحتاج إلى معرفة لغة الموضوعين أو الشخصين اللتين سيقارن بينهما، ودارس الفكر الصهيوني يحتاج إلى دراسة العبرية.... الخ أما دراسة الحديث والقرآن والفقه الإسلامي، فهي تحتاج إلى معرفة اللغة العربية، وكل هؤلاء لا يحتاجون إلى معرفة اللغة فقط بل عليهم أن يتقنوها كي يعرفوا دراسة وتحليلاً كل ما كتب في موضوع بحثهم. وقد اهتم المسلمون باللغة العربية بوصفها أداة للبحث – أحد الأدوات– التي تساعد على الفهم والدراسة والتحليل والتواصل بين العلماء. لقد أدرك علماء الحديث أن أي خطأ في نقل الأسماء في السند أو في المتن، أو في ألفاظ المتون – يؤدي إلى الخطأ في فهم الأحكام والحقائق التي جاء بها المروي، لقد نبهوا إلى ما يسمى بالتصحيف

---

(١) شفاء العليل ص٢٠٦ وما فيه من مراجع. ولمزيد من التفاصيل انظر الميزان للذهبي ٤٤١/٣ ترجمة ٧٠٧٩.

(٢) المجروحين لابن حبان: ٦٧/١.

وهو الخطأ فى الصحيفة، ومنه (الصُّحُفِيّ) وهو من يخطئ فى قراءة الصحيفة فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه فى قراءتها، هذا من الناحية اللغوية، أما الاصطلاحية فقد عرفوه بأنه (تغيير الكلمة فى الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظا أو معنى. وهو فن دقيق، وتكمن أهميته فى كشف الأخطاء التى وقع فيها بعض الرواة، وينهض بأعباء هذه المهمة الحذاق من الحفاظ كالدارقطنى. وينقسم التصحيف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، فباعتبار موقعه: إلى قسمين وهما:

١- تصحيف فى الإسناد: ومثاله: حديث شعبة عن (العوام بن مراجم) صحفه ابن معين فقال: عن (العوام بن مزاحم).

٢- تصحيف فى المتن: ومثاله حديث زيد بن ثابت أن النبى ﷺ (احتجر فى المسجد..." صحفه ابن لهيعة فقال: احتجم فى المسجد... وباعتبار منشئه: ينقسم إلى قسمين وهما:

- تصحيف بصر: وهو الأكثر أى يشتبه الخط على بصر القارئ، إما لرداءة الخط أو عدم نقطه. ومثاله: "من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال... صحفه أبو بكر الصولى فقال: "من صام رمضان وأتبعه شيئا من شوال..." فصحف ستا إلى شيئًا.
- تصحيف السمع: أى تصحيف منشؤه رداءة السمع أو بُعد السامع عن المحدث أو نحو ذلك فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرفى واحد ومثاله: حديث مروى عن (عاصم الأحول) صحفه بعضهم فقال: عن (واصل الأحدب). وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين وهما:

* تصحيف فى اللفظ: وهو الأكثر وذلك كالأمثلة السابقة.
* تصحيف فى المعنى: أى أن يبقى الراوى المصحِّفُ اللفظَ

على حاله؛ لكن يفسره تفسيرا يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد. ومثاله: قول أبى موسى العنزى (نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ يريد بذلك حديث "أن النبى ﷺ صلى إلى عنزة) فتوهم أنه صلى إلى قبلتهم. وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يدى المصلى[1].

ويحكم على الرواى الذى يقع منه التصحيف بحسب درجة التصحيف وكمه وكيفه، فالتصحيف إذا صدر من الراوى نادرًا فإنه لا يقدح فى ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحدٌ. وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح فى ضبطه، ويدل على خفته وأنه ليس من أهل هذا الشأن[2].

ولقد اهتم المحدثون بجودة الخط لدرجة أنهم رووا عن ابن عباس فى تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴾[*] – قوله: أو أثارة من علم: جودة الخط[3].

ونبهوا إلى أهمية إحكام قواعد اللغة العربية حتى لا يقع الراوى فى التصحيف واللحن جاء فى ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعى أنه (أحد الأعلام يرسل عن جماعة وقد رأى زيد بن أرقم وغيره، ولم يصح له سماعه من صحابى. وقال الذهبى: كان لا يحكم العربية، وربما لحن"[4].

وبعد أن وثّق الذهبى إسحاق بن إبراهيم الدبرى، صاحب عبد الرزاق، ووضع أمامه علامة (صح) التى تدل على توثيقه عنده.

---

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص٨٥-٨٦.

(٢) السابق : نفسه وقارن بـ ص١٢٨ من النكت على نزهة النظر لابن حجر.

(*) سورة الأحقاف آية (٤).

(٣) الميزان ٣/٢٤٦.

(٤) السابق ١/٧٤-٧٥.

وبعد أن نقل قول الدارقطنى - فى رواية الحاكم-: صدوق ما رأيت فيه خلافا - قال: "وفى مرويات الحافظ أبى بكر بن الخير الإشبيلى كتاب الحروف التى أخطأ فيها الدبرى وصحفها فى مصنف عبد الرزاق للقاضى محمد بن حمد بن مفرج القرطبى[1].

وقد نبه علماء الجرح والتعديل إلى خطر أخذ العلم من الصحف دون المشايخ، وعدوا لفظ (أخذ الكتب من الصحف والدواوين) من ألفاظ الجرح الشديدة جدًا وتركوا من يقال فيه هذا اللفظ، ومعنى هذا اللفظ أنه ادعى سماع أحاديث دون أن يتلقاها من أفواه المشايخ، ولكن أخذها من الكتب وادعى سماعها، قال أبو معشر فى عبد الله ابن زياد بن سمعان المخزومى: وقد كذبه ابن معين وأحمد بن صالح، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث سبيله سبيل أهل الترك، ونحو قول أبى معشر قولهم: "كان فلان يشترى الكتب ويحدث بها أو كان يجلس عند أهل الكتب أو كان يستعير كتب الناس، وهذا اللفظ قاله شعبة فى حفص بن سليمان أبى عمر الأسدى[2].

ومن الذين يصحفون، وكثر التصحيف فى مروياتهم - إبراهيم بن الفضل ابن أبى سويد[3]. أما عمرو بن خالد القرشى، فقد قال أبو عوانة: كان يشترى الصحف من الصيادلة ويحدث بها.

وهذا المعيار ليس على إطلاقه فقد يقع الخطأ النادر الذى لا يُخرِج الراوى عن درجة الاحتجاج، كخلاس بن عمرو الهجرى المتفق على توثيقه حيث روى له الستة، وقال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحف عن على، وليس بقوى[4].

---

(١) السابق: نفس الموضع.

(٢) شفاء العليل ص٢٦٩ وقارن بتهذيب التهذيب (٥/٢٢٠) لابن حجر.

(٣) الميزان ١/٥٣.

(٤) الميزان ١/٦٥٨.

معيار ومصطلح الإغراب:-

والمقصود بهذا المعيار أن الراوى بعد اختبار ضبطه يتضح أنه روى أحاديث أفراد، وخالف فى روايته غيره ممن يشاركه فى مدرسته وشيوخه.

وهذا المعيار له صلة بمراتب الجرح والتعديل والألفاظ التى بداخل هذه المراتب، فالراوى الذى يقع فى مرتبة الاحتجاج يقال فى حديثه الذى من هذا النوع: "صحيح غريب" والذى يقع فى مرتبة الاختبار مثل صدوق يقال: "حسن غريب". أما الراوى الضعيف الذى يروى الغريب فإنه يعد منكرًا، لأنّ الضعيف إذا خالف الثقة يسمون روايته منكرة والثقة إذا خالف الأوثق صار حديثه شاذًا، أما الثقة والصدوق اللذان يرويان مرويات غريبة مع عدم المخالفة – فإن مروياتهم تقبل فتصحح أو تحسن.

فخارجة بن مصعب "انفرد بخبر: إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان. وقد ساق ابن عدى فى ترجمته نحوًا من عشرين حديثا مناكير وغرائب[1]. ومحمد بن كثير ابن سهل الرازى "روى أحاديث غرائب؛ قاله الخطيب"[2]. والمثال التالى خير دليل على أن للموضوعية والإنصاف دورًا كبيرًا فى الحكم على الرواة؛ فـ (قيس بن أبى حازم) روى له الستة واتفقوا على توثيقه. (وقال يعقوب السدوسى: تكلم فيه أصحابنا، فمنهم من حمل عليه، وقال: له مناكير؛ فالذين أطْرَوه عدوها غرائب"[3]. أى أن المتشدد يراها مناكير والمعتدل يراها غرائب مقبولة. إن الأمثلة السابقة تدل على أن المحدثين ينظرون إلى راوى الغرائب فإن كان من الثقات

---

(١) الميزان ١/٦٢٥.

(٢) السابق ٤/٢٠.

(٣) السابق ٣/٣٩٣.

المشهورين بالرحلة فلا تضره؛ لأنه من المعلوم أن من رحل فسيقف على ما لم يقف عليه غيره، إما لحب المشايخ إياه، وإما لسماعه من مشايخ لم يسمع منهم غيره، مع أن العلماء كرهوا تتبع الغرائب؛ لأن الرجل يتهم بسببها وتساء به الظنون ويفتح الباب للنقاد أو لأقرانه أن يتكلموا فيه، من أجل هذا قال ابن المبارك: العلم ما جاء من ههنا وههنا، أى كان مشهورا ينقله الثقات والمعروفون، ولذلك فإن الغرائب تضر الراوى بشروط خلاصتها: أن الراوى إذا روى منكرًا وكثر ذلك فى حديثه أو فحش ولم يكن معروفا بالرحلة فيتهم ويقال: أنت لم ترحل فمن أين جاءتك الغرائب التى ليست عند محدثى بلدك؟! ويتهم بسرقتها وأنه قد وثبت عليها من حديث غيره وادعاها لنفسه. ولذلك قيل فى أحدهم: كان أقلنا طلبا وأكثرنا غرائب، وتكلم فى خليفة بن خياط وقيل: فى دار خليفة شجر ينبت الحديث، وإن كان خليفة أعلى وأجل من ذلك؛ لكن هذا يجر الشره والتشبع بما لم يعط الرجل ويجر على صاحبه شرًا[1].

وإذا كان محمد بن كثير وخارجة بن مصعب متروكين بسبب كثرة وغلبة الغرائب المناكير على مروياتهما، فالخليل بن مرة له غرائب لكنه يصلح فى الشواهد والمتابعات؛ قال البخارى: روى عن سعيد بن عمرو عن أنس مناكير، وقال مرة: خليل بن مرة عن أزهر بن عبد الله، روى عنه الليث، فيه نظر. وقال ابن عدى: له أحاديث غرائب، وهو شيخ بصرى، ولم أر فى أحاديثه حديثا منكرًا قد جاوز الحد، وهو فى جملة من يكتب حديثه، وليس هو بمتروك الحديث[2].

---

(١) إتحاف النبيل ص١٨٣-١٨٤.

(٢) مختصر الكامل ص٣١٤ رقم ٦١٠.

ومن الرواة الذين لهم غرائب وأفراد لكنهم لا بأس بهم وغير متروكين "حرب ابن سريج البصرى"[1]. و"أبان بن يزيد العطار" له غرائب وقال ابن عدى: هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق[2].

من الأمثلة السابقة يتضح أن هذا المعيار له صلة كبيرة بالتحسين كما فى المثال السابق، ويدل على هذا وجوده بجوار (لا بأس به) و(صدوق) فى أحكام علماء الحديث على الرواة.

وله علاقة أيضا بالجيد؛ قال الذهبى: "شبابة بن سوّار المدائنى... كان عند أبىّ ابن كعب ناس من أهل اليمن يقرئهم، فجاءت رجلاً منهم أقواس فأعجبته، فقال الرجل: أقسمت عليك إلا تسلحتها فى سبيل الله. فقال: لا، حتى أسأل رسول الله ﷺ. فقال: أتحب أن يأتى الله بها فى عنقك يوم القيامة نارًا؟ هذا مرسل جيد الإسناد غريب. وشبابة يحتج به فى كتب الإسلام، ثقة". والرجل روى له الستة، وهو – كما قال الذهبي– صدوق مكثر صاحب حديث، فيه بدعة[3]. وهذا الشاهد دليلٌ على تداخل مصطلحات الحديث، فقد ورد مصطلح مرسل بجوار (جيد) و(غريب) – ودليلٌ كبير على أن الشيخين احتجا برواية بعض المبتدعة فى الصحيحين، وأنهما لا يحتجان بهم فى الشواهد فقط. وفيه دليلٌ على أن الصدوق لا يحسن حديثه لذاته فقط – إذا لم يخالف– بل (يُجود) و(يُصحح) أيضا.

قال الذهبى: (حرام بن حكيم... فحديثه مع غرابته يقتضى أن يكون حسنًا"[4]. ومن الغرائب ما له شاهد صحيح يقويه، جاء فى

---

(١) الميزان ٤٦٩/١.
(٢) السابق ١٦/١.
(٣) الميزان٢٦٠/٢.
(٤) السابق ٤٦٧/١.

تاريخ الإسلام للذهبى: "وقد قال شبابة: نا شعبة، عن يونس بن عبيد، عن عمار مولى بنى هاشم، سمع ابن عباس يقول: توفى وهو ابن خمس وستين – أى النبى ﷺ – وهذا حديث غريب؛ لكنْ تقويه رواية هشام، عن قتادة، عن الحسن، عن دغفل بن حنظلة أن النبى ﷺ، قبض وهو ابن خمس وستين وهو إسناد صحيح، ومع أن الرواية لها ما يقويها إلا أنها خالفت – فى الباب– رواية عند مسلم فيها أنه توفى وهو ابن ثلاث وستين[1].

وفى هذا دليل على أنهم لا يقبلون المرويات التى تصلح فى الشواهد والمتابعات إلا إذا كان لها أصل صحيح للتقوية فقط – لا الاحتجاج – ففى الصحيح وحده غنية. مع ملاحظة أنهم قد يقولون: "من غرائب الصحيح" قاصدين البخارى أو مسلمًا، وفى هذه الحالة يكون فى المتن نكارة ما لا تليق بصاحبى الصحيحين؛ وفى هذه الحالة يكون النقد متوجها إلى المتن[2].

أما الغريب الصحيح فمثاله ما جاء فى ترجمة أفلح بن حميد الذى روى له مسلم والأربعة، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن صاعد: كان أحمد ينكر على أفلح ابن حميد قوله: ولأهل العراق ذات عرق. ابن عدى – فى الكامل: "هو عندى صالح". وهذا الحديث يتفرد به المعافى بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة. قلت: هو صحيح غريب[3]. أى أن لمصطلح (غريب) علاقة بالمنكر عند المتقدمين الذى يعنى التفرد والرد عندهم.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبى مجلد ١ ص٣٨، ط دار الغد العربى، فى أعداد تصدر تباعًا العدد (٤). ومسلم برقم (٢٣٥٢).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبى مجلد١/عدد ٣ ص١٥٨.

(٣) الميزان ١/٢٧٤.

معيار ومصطلح الوهم: -

راعى المحدثون فى استخدامهم لهذا المعيار - التفصيل، فللثقة أوهام، وللضعيف أوهام قد تصل إلى درجة الغلبة على مروياته. تدرس أوهام الثقات فى مبحث (العلل)، ولم يقف علماء الحديث عند ظاهر الجرح والتعديل الذى يهتم بأحوال الرجال؛ من حيث الحكم عليهم بالقبول أو الرد، ووصفهم بأوصاف الثقات العدول أو المجروحين والمتروكين؛ إذ إن مهمة علم الجرح والتعديل الخلوص إلى حكم عام على راوى الحديث؛ بل تجاوزوا ذلك إلى البحث التفصيلى فى أحوال الثقة وروايته؛ لأن الثقة لا يكون على وتيرة واحدة فى كل أحيانه ورواياته. ففى حين يفرغ علم الجرح والتعديل من الحكم على مالك بن أنس بأنه ثقة؛ فإن دارس العلل يبدأ من حيث انتهى علماء الجرح والتعديل؛ فيتناول بالبحث روايات الإمام مالك رواية رواية، ويبحث عن كيفيات الرواية وأحوالها وموافقاتها ومخالفاتها. وهذا البحث التفصيلى يتفرع ويتسع، فيصبح مالك فى حديث ما غيره فى حديث آخر. لقد تنبه علماء الحديث إلى أن الثقة الموصوف بالعدالة قد يخطئ ويهم، ويقلب المتون والأسانيد، وقد ينسى، وقد يختصر فيخل، أو يطيل فيغير ويبدل، وهو فى هذه الأحوال ثقة، لا يتعمد الخطأ، ولا يقصد إلا الخير، ولا ينزل عن رتبته لاشتهاره بعموم الضبط والإتقان والعدالة[1].

ومثال الأوهام القليلة والنادرة - كما فى كتب العلل - رواية الإمام أحمد: ثنا سريج بن النعمان قال ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عروة عن أسماء بنت أبى بكر قالت: قال رسول الله ﷺ يا معشر النساء من كانت منكن تؤمن بالله واليوم الآخر فلا

---

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ص١٠٠. سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط١، ١٤٠٨هـ.

ترفع رأسها حتى يرفع الإمام رأسه من ضيق ثياب الرجال". وهذا حديث رجاله رجال الصحيح فظاهره الصحة؛ لكن قال الحافظ المزى: وقد وهم سريج فى موضعين منه أحدهما: قوله: عن الزهرى – الثانى: قوله: عن عروة، فإنه ليس من حديث الزهرى ولا من حديث عروة. والمحفوظ حديث معمر (يعنى عن عبد الله بن مسلم أخى الزهرى عن مولى لأسماء عن أسماء). وقد عزاه المزى فى التحفة لأبى داود وهو فى المسند قبل هذا الحديث، ثم قال الحافظ المزى: وكان ابن عيينة يرويه عن أخى الزهرى وربما شك ابن عيينة فيه فقال عن الزهرى أو عن أخيه عن رجل لم يسمه عن أسماء حكاه عبد الغنى ابن سعيد عن الدارقطنى، وقيل فيه عن مولى لأسماء عن أسماء[1].

والوهم يكون نتيجة توهم الراوى الثقة أو الصدوق أن الحديث مرفوع وهو موقوف فيرفعه[2]. أو يرفع المقطوع[3]. ومثلما يهم الثقة يهم الصدوق أو من فى درجته، مع مراعاة أن الوهم قد يعبرون عنه بلفظ آخر (شُبِّه له) أو (أخطأ دون عمد)، ففى ترجمة عبد الله بن صالح المصرى، قال أبو حاتم: أخرج أحاديث فى آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح؛ وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية. وقال أبو زرعة: لم يكن عندى ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث. ابن عدى: هو عندى مستقيم الحديث إلا أنه يقع فى أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد. قال ابن خزيمة: كان له جار كان بينهما عداوة، كان يضع الحديث على

---

(١) أحاديث معلة ص ٢٤٣ للشيخ مقبل بن هادى.

(٢) السابق ص٢٣٦.

(٣) السابق ص٢٢٥ وانظر للمزيد من أوهام الثقات السابق ص٢٢٠، ٢٠٧، ٢٠٦، ١٨٩، ٢٥٦، ١٨٧، ١٨٤، ١٨٥، ١٦٦، ١٦٠، ١٤٢، ١٨٧، ٧٢، ٤٩، ٤٦، ٤٥، ٢٠، ١٩.

شيخ أبى بكر ويكتب بخط يشبه خط عبد الله ويرميه فى داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به[1]. وجاء فى ترجمة (عامر بن أبى عامر صالح بن رستم) أنه "قال أبو حاتم: ليس بالقوى، وقال ابن معين: ليس بشيء وأخذ أبو الوليد الطيالسى عليه تحديثه عن عطاء بن أبى راح؛ لأنه ولد بعد وفاته. وقال ابن عدى: فى حديثه بعض النكرة، وبعد أن ساق الذهبى رواية منكرة قال: قلت: إن كان تعمد فهو كذاب، وإن كان شبه له بعطاء بن السائب فهو متروك لا يعى[2].

وقال ابن عدى: " أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم. كتب فأكثر، حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها، وهو عندى ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُشبه عليه فيغلط، فيحدث به من حفظه[3].

وقال أيضا فى ترجمة (عيسى بن سليمان بن دينار): "قال ابن معين: أحمد ابن أبى طيبة الجرجانى ثقة، وأبوه أبو طيبة ضعيف. وقال ابن عدى: وأبو طيبة كان رجلاً صالحًا، وما أظن أنه كان يتعمد الكذب، ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط، وقد حدث عنه جماعة من الكبار[4].

ويساوى كلمة (يهم) معيار أو لفظ (يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد" لذلك فهو لا يحتج به إذا انفرد بل يحتج به عند الوفاق[5]. أما غلبة الوهم فهو معيار تبلور فى أحكام جاءت فى ألفاظ، وكان ابن حبان أكثر النقاد الذين تردد هذا الحكم على ألسنتهم. كما فى ترجمة ثابت بن زيد[6]. وفى مواطن متفرقة من

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٤٤٠.

(٢) الميزان ٢/٣٦٠ والضعفاء والمتركين لابن الجوزى ٢/٢/٧٢[١٧٦٦] وهامشه لمحققه.

(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص ١١٢ رقم ٤٥.

(٤) مختصر الكامل ص ٥٧٥ رقم ١٤٠٣.

(٥) نقله ابن الجوزى عن ابن حبان انظر ضعفاء ابن الجوزى ٢/٣/٢٠٢[٣٧٥٢].

(٦) الميزان ١/٣٦٤، ٦٤٧.

الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى[1]. مع مراعاة أن الراوى إذا غلب خطؤه على صوابه فهو مردود الرواية وهذا ما نحن فيه؛ لكن يتأمل فى إطلاق ابن حبان لهذه الألفاظ فقد ذكر الذهبى أن ابن حبان صاحب تهاويل[2].

إن تطبيق هذا المعيار لابد من مراعاة التفصيل أثناء تطبيقه داخل كل ترجمة ودراسة الأحكام الناتجة عن تطبيقه ودراسة ألفاظه فى سياقاتها وعلى الدارس أن يراعى معايير الكم – عدد الأخطاء والأوهام– والكيف (هل عن وهم أم عمدًا؟ كل هذه أمور، بالإضافة إلى تساهل واعتدال وتشدد النقاد، ينبغى مراعاتها داخل كل لفظ وحكم ويجب ألا يقتصر على رأى ناقد واحد بل يجب مقارنة آرائه بآراء غيره من النقاد كما قال الذهبى فى ابن حبان[*].

وقد اتفق ما رأيته من الأخذ بالتفصيل – من خلال الواقع العملى لنقد الرواة والمرويات– مع تقسيم ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى الذى قال: "رواة الحديث أربعة أقسام:

١– من هو مهتم بالكذب.

٢– ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه. وهذان القسمان متروكان.

٣– ومن هو صادق ويغلط أحيانا. وهذا القسم هو المحتج بحديثه.

٤– ومن هو صادق ويخطئ كثيرًا ويهم، ولكن لا يغلب الخطأ عليه وهؤلاء مختلف فى الرواية عنهم والاحتجاج بهم"[3].

---

(١) ٢٢٨/٣/٢[٣٨٩٠]، ٢٢٧/٣/٢[٣٨٨٤]، ١٦٠/٣/٢[٣٥٢٠]، ١٥٠/٣/٢[٣٤٧٧].

(٢) شفاء العليل ص١٩٣.

(*) للمزيد من الأمثلة على هذا المعيار انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٤٢/٢/٢(٢٦٥٩)، ١٧٨/٢/٢ (٢٣١٢)، ٢٣٤/٢/٢ (١٦٠٦)، ٧٥/٢/٢(٢٧٧٨)، ٧٥/٢/٢(١٧٧٩)، ٨٦/٢/٢ (٢٨٣٢)، ٧١/٢/٢ (١٧٦٤) ٧٣/٢/٢ (١٧٧٣)، ٧٤/٢/٢–٧٥، ٦٩/٢/٢، الميزان ٢٣٨/٢، ٢٦٢.

(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب ص ٥٦٠ بتحقيق الدكتور همام سعيد.

وكان أبو على الغسانى الجيانى أدق من ابن رجب حيث أشار إلى أوهام الثقات وغيرهم وكان أكثر تفصيلاً منه؛ حيث قسم الناقلين للأحاديث إلى سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والساعة مختلف فيها، فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم ويقبل انفرادهم. الثانية: دونهم فى الحفظ والضبط لَحِقَهم فى بعض روايتهم وهمٌ وغلطٌ والغالب على حديثهم الصحة ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم. الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها وثبت صدقها وقل وهمها، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث. وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة. الأولى من وسم بالكذب ووضع الحديث. الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم....."[1].

معيار ومصطلح التساهل فى الأداء:-

الأصل فى الراوى الذى يحتج به أن يكون صدوقًا، عدلاً ضابطا، والضبط يشمل الإتقان والتيقظ والتثبت، والإتقان يعنى الانتباه فى عملية التعلم، والتساهل يعنى عدم الانتباه. إن الانتباه فى أحد تعريفاته أنه "تركيز وانتقاء واختيار". والأخيران يعنيان النقد والتمييز. والتساهل – بوجوهه- يعنى عدم تمام العملية العلمية التى قام علم الحديث من أجلها وهى توثيق مرويات الحديث النبوى.

جاء فى ترجمة أحمد بن كامل بن شجرة أنه (لينه الدارقطنى. وقال: كان متساهلاً، ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم). وبَيَّن الدارقطنى سبب تليينه فقال: "كان يعتمد على حفظه فَيَهِم"[2]. أى

---

(١) مقدمة النووى على مسلم ١٥٤/١، المكتبة القيمة، تحقيق د. عبد المعطى قلعجى، ودار الغد العربى ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢) الميزان ١٢٩/١ وللمزيد انظر ٦٥٦/٣ من الميزان، ١٢١/٣، ١١٢/٣ترجمتى (على بن أحمد بن على المصيصى) و(على بن أحمد بن فرّوخ)، ٦٧١/٣، ١٥٤/٣.

أنه كان عليه أن يركز انتباهه بتحديثه من كتاب يضمن من خلاله نقل مروياته إلى غيره دون تصحيف فى السند أو المتن، ودون قلب الأسانيد، والاضطراب....الخ.

وعدّ الشيخ مصطفى إسماعيل لفظ (فلان فيه تساهل فى الدين والسماع) فى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح التى تعنى الرد والترك[1].

وقد طبق المحدثون هذا المعيار بطريقة تراعى التفصيل وعدم إطلاق الأحكام فالحافظ أبو نعيم "أحد الأعلام، صدوق، تكلم فيه بلا حجة؛ ولكن هذه عقوبة من الله لكلامه فى ابن منده بهوى. قال الخطيب رأيت لأبى نعيم أشياء يستاهل فيها؛ منها أنه يطلب فى الإجازة أخبرنا- ولا يبين. قلت: هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره، وهو ضرب من التدليس"[2].

وإذا كانوا حكموا لأبى نعيم؛ لإنه حافظ ولم يجرحوه؛ إلا أنهم ردوا روايات (محمد بن عمران، أبو عبيد المرزبانى الكاتب الأخبارى؛ لأن (أكثر ما يخرجه فبالإجازة؛ لكنه يقول فيها: أخبرنا ولا يبين"[3].

وبسبب ما تقدم عد الشيخ مصطفى إسماعيل لفظ (فلان ثقة يفصل الألفاظ) أو (ثقة يفصل بين الواو والفاء أو بين الياء والتاء" من ألفاظ التعديل الرفيعة لأنه يفرق بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وعن... الخ وهذا يدل على غاية الإتقان[4].

---

(١) شفاء العليل ص٢٤٣.

(٢) الميزان ١١١/١. وانظر "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر من ١١-٢٥ ففيه عشرات من الرواة الذين أخذ ابن حجر بالتفصيل فى الحكم عليهم بالتساهل، (٦٦) راويًا منهم، (٣٢) روى لهم الستة متفق على توثيقهم ووُصفوا بالتساهل.

(٣) الميزان ٦٧٢/٣.

(٤) شفاء العليل ص٣٤.

إن ترجمة أبى نعيم السابقة ودفاع الذهبى عنه يدلان على أن التساهل فى الأداء له صلة كبيرة بمبحث التدليس؛ لذلك أورد ابن حجر فى كتابه طبقات المدلسين وهو الكتاب المسمى (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)- ما قاله الخطيب والذهبى فى ترجمته[1].

قال ابن حجر: "ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التغيير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهما للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئا..."[2].

والحق أن المحدثين باشتراطهم عدم التساهل فى أداء الراوى وأن عليه أن يكون ضابطا ومتقنا، وأن الراوى المتساهل ترد روايته حسب درجة التساهل، ويأخذون بالتفصيل فيه- يكونون قد نبهوا إلى ما يسعى علماء النفس إليه الآن فى الدعوة إلى الانتباه والتركيز والانتقاء والاختيار، وأهمية ذلك فى العملية التعليمية[3].

معيار ومصطلح التدليس:-

لهذا المعيار تداخل واتصال بمباحث (طرق التحمل والأداء وصيغهما) و(المعنعن) و(المؤنن) والمعايير الزمانية والمكانية. والأصل فى التدليس الرد إلا أنه يؤخذ فيه بالتفصيل، وإذا كنت تناولته فى أماكن أخرى، حيث أوردته فى مباحث الأخذ بالتفصيل

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ص١٣، حققه طه عبد الرؤوف سعد نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د.ت.

(٢) السابق ص١١.

(٣) انظر د. محمد عثمان نجاتى ص٢٢٦، علم النفس فى حياتنا اليومية، دار القلم، الكويت، ط١٠، ١٩٨٣م ود. سهير فهيم الغباشى ص١٠٠ من رسالتها للدكتوراه وعنوانها: (التمييز بين فئات من مرضى الصرع)، عام ١٩٨٨، غير منشورة، آداب القاهرة.

لأدلل على أنه مقبول فى مواطن دون أخرى؛ فإننى هنا سوف أورده قاصدًا به جانب الرد فقط. وتشاء إرادة الله أن يكون لابن حجر مؤلف فيه، فقد أراحنى كثيرًا وسوف أعول عليه منظرًا لجهوده التطبيقية، ومستفيدًا من منهجيته التى أودعها فى أول كتابه.

جعل ابن حجر المدلسين على مراتب حيث راعى البعد القيمى فى تقسيمهم فذكر أن الأولى والثانية منها يحتج بهم، والثالثة يؤخذ فيهم بالتفصيل(*). وذكر فى الرابعة: المدلسين الذين اتفق النقاد على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء المجاهيل. وذكر فى الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق، ومن كان ضعفه يسيرًا كابن لهيعة وقد راعى عدة معايير فى كل مرتبة؛ ففى الأولى جعل – مراعيًا الكم والكيف– من لم يوصف بذلك إلا نادرًا، وفى الثانية الرواة المحتفين بالقرائن مثل انتقاء الشيخين لهما، وقلة تدليس أصحابها فى جنب ما روى، كسفيان الثورى، أو لا يدلس إلا عن ثقة،.... وفى الأخيرة أضاف بعدًا كميًا وكيفيًا هو وجود وصف آخر مع التدليس. وقد جعل ابن حجر فى الأخيرة أربعة وعشرين نفسا. مع ملاحظة أن ابن لهيعة قد يصرح بالتحديث ومع ذلك ترد روايته لأن للمحدثين معايير لنقد المتن كالمبالغة فى الثواب والعقاب ومخالفة المروى للحقائق التاريخية(١).

وأشارا إلى أن الناقد قد يخالف فعله قوله وتطبيقه نظريّه؛ قال ابن حجر: "ومما يستغرب: ما ذكر عن شعبة فى ذلك مع كراهتيه له، وذلك ما قرأت على فاطمة بنت المنجا، عن عيسى بن عبد

(*) اختلف النقاد فى الاحتجاج بهم.

(١) للمزيد انظر ص ٣٩ وقد اكتفيت فى هذا المبحث بالإشارة إلى معايير الكم والكيف وتداخل المصطلح مع غيره.

الرحمن المطعم... حدثنا مسكين بن بكير، حدثنا شعبة قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدى عند رؤية البيت فقال: قال أبو قزعة: حدثنى مهاجر المكى، أنه سأل جابر بن عبد الله ﷺ: أكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟... ألقيته على أحمد بن حنبل فاستعادنيه فأعدته عليه فقال: ما كنت أظن أن شعبة يدلس..." ثم دافع ابن حجر عنه قائلا: والذى عندى أن شعبة لم يدلسه... قلت: فهذه قاعدة جيدة فى أحاديث هؤلاء الثلاثة - قتادة وأبى إسحاق والأعمش- أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة"(١). وهذا يعنى أنه لابد من إعمال قاعدة الأخذ بالتفصيل فى التفصيل ونقد النقد ومراجعة أحكام النقاد؛ لأنهم بشر يؤخذ منهم ويرد(*).

وإذا كان لابد من الأخذ بالتفصيل - حتى فى معايير الضبط- التى من المفترض أنها علمية، أحكامها صريحة لا اختلاف فيها- كما بينت فى دراستها آنفا- هل نبه المحدثون إلى مثل الحل السابق الذى قدمته - وهو الأخذ بالتفصيل؟

بمعنى آخر إذا كان للذهبى مشروع فى تلافى أخطاء النقاد فى تطبيق معيار العدالة الدينية، هل هناك مشاريع لدى غيره من النقاد لتلافى أخطاء تطبيق معايير الضبط؟

---

(١) تعريف أهل التقديس ص٤٤.

(*) مع ملاحظة أن البعض قد يكنى شيخه احتراما له وتبجيلاً ولا يقصد التدليس. قال أبو حاتم: كان ابن المدينى علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسميه، إنما يكنيه تبجيلاً له [الميزان٣/١٣٨].

الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المختلطين:-

إطلاق الأحكام وتعميمها أمر تأباه كل العلوم - تجريبية وإنسانية(*)- وهو أحد شقى أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة: الشق الأول: استخدام معيار العدالة الدينية - عند البعض- وفى بعض الحالات عند الجميع- استخدامًا إيديولوجيا لا علميا. والشق الثانى: هو الإطلاق وعدم الأخذ بالتفصيل فى الحكم على ضبط الرواة. وينبغى التنظير الدقيق لهاتين الظاهرتين ودراستهما فى سياقهما الآنى (الوصفى) والتعاقبى (التاريخى) لمعرفة سبب كل منهما، للوصول إلى الحل العلمى لهما. إنه بمعرفة الخطأ فى تطبيق الشقين السابقين يمكن الوصول إلى الآراء العلمية الراجحة والأخذ بها، والوصول إلى المرجوح ورده.

ومن أغنى المباحث فى قضية اختلاف المحدثين فى الحكم على ضبط الرواة (مبحث المختلطين) فمن العلماء مَن يطلق القول بقبولهم فـ(عبد الرزاق بن همام الصنعانى) الإمام المشهور، قال أحمد بن حنبل: عمى فى آخر عمره، وكان يُلَقَّن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعد المئتين لا شئ.

وقال أيضًا: أتيته قبل المئتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع. وقال النسائى: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة. وقال ابن الصلاح: إنه استنكر كثيرًا من حديث إسحاق الدبرى عنه؛ لأنه كتب عنه فى آخر عمره، وبالجملة فهو حجة على الإطلاق"(١).

والعبارة الأخيرة ليست صحيحة وهى أحد أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة، فعلى الناقد أن يجمع كل ما قيل

(*) ينظر فى هذا مقدمة البحث الحالى الخاصة بمفهوم المعايير فى العلوم المختلفة.

(١) كتاب المختلطين للعلائى: ص٧٤-٧٥.

فى الراوى ثم يطبق عليها قواعد هذا العلم للوصول إلى الرأى الراجح. والحق أنه اختلط، وممن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، ووكيع. وممن سمع منه بعد اختلاطه: أحمد بن محمد بن شبويه، وإبراهيم بن منصور الرمادى، ومحمد بن حماد الطهرانى، وإسحاق بن إبراهيم الدبرى[1].

وإذا كان أحمد بن حنبل قد أخذ بالتفصيل فى الراوى السابق، فإنه قد عمم الحكم فى الراوى القادم وهو (عطاء بن السائب الثقفى الكوفى)، أحد التابعين، مشهور. أخرج له البخارى حديثًا واحدا مقرونا بآخر، ولم يخرج له مسلم، وروى عنه سفيان الثورى، وشعبة وابن عيينة، وخلق. وثقه أحمد بن حنبل مطلقا، وأحمد ابن عبد الله العجلى، وقال: من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث. منهم: هشيم، وخالد ابن عبد الله. وقال أبو حاتم: محله الصدق قبل أن يختلط، ثم تغير بأخرة. وقال يحيى بن سعيد القطان: حديثه ضعيف، إلا ما كان عن شعبة، وسفيان – يعنى الثورى، واستثنى من حديث شعبة حديثين من روايته عن زاذان، فإن شعبة يقول: سمعتهما منه بأخرة. وقال أيضًا: سمع منه قبل أن يتغير. وذكر العقيلى أن حماد بن سلمة ممن سمع منه بعد الاختلاط. قال القطان: وكذلك جرير، وخالد بن عبد الله، وابن عُلَيّة، وعلى بن عاصم؛ وبالجملة: أهل البصرة؛ فإن أحاديثهم عنه مما سمع بعد الاختلاط؛ لأنه قدم عليهم فى أخَرَة عمره"[2].

والحق أنه لا بد من مراعاة التفصيل فى الحكم على عطاء ومرويات تلاميذه وشيوخه فلا بد من الحكم على الجميع من خلال

---

(١) انظر: الميزان ٦٠٩/٢ وما بعدها. سير النبلاء: ٥٦٣/٩، الجرح والتعديل ٣٨/١/٣، تذكرة الحفاظ ٣٦٤/١.

(٢) كتاب المختلطين للحافظ العلائى ص٨٢-٨٤.

مروياتهم وعلاقاتهم بعضها ببعض ومراعاة القيود الزمانية والمكانية فى الحكم على الراوى(*).

ومن الرواة الذين أطلق البعض عليهم الحكم - فى مبحث المختلطين- وخصص البعض الإطلاق ولم يعمم- (عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعى) فهو (أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج بهم. وقال يعقوب الفسوى: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط. وقال يحيى بن معين: سمعت حميدًا الرُّواسى يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبى إسحاق بعد ما اختلط. وكذلك قال أبو زرعة فى أبى خيثمة زهير ابن معاوية: إنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط. وقال ابن معين: إنما أصحاب أبى إسحاق: شعبة وسفيان الثورى؛ قلت: ومثلهم أيضا إسرائيل بن يونس وأقرانه، ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبى إسحاق، احتجوا به مطلقا، وذلك يدل على أنه لم يختلط فى شئ من حديثه"(١).

والحق أنه اختلط ولابد من مراعاة التفصيلات القادمة.

قال العجلى: سمع ثمانيةً وثلاثين من أصحاب النبى ﷺ، والشعبى أكبر منه بسنتين، ولم يسمع من علقمة شيئا، وسمع من الحارث الأعور أربعة أحاديث فقط، وسائر ما يلقى له عنه إنما هو كتاب.

وقال أحمد: ثقة إلا أن الذين حملوا عنه إنما كان حملهم عنه بأخرة. قال ابن الصلاح: اختلط أبو إسحاق، ويقال إن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما اختلط، وتغير حفظه قبل موته.

قال الأبناسى: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عبدة شيئا، إنما أخرج له من طريقه الترمذى، وكذلك النسائى فى عمل

(*) تناولت الإطلاقات والتقييدات عند عطاء فى مبحث (المختلطون ونسق الرواة).

(١) كتاب المختلطين ص٩٣-٩٤.

اليوم والليلة. وأنكر الذهبى اختلاطه، فقال: شاخ، ونسى، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً.

واقتصر ابن الصلاح فى من روى عنه بعد الاختلاط على ابن عيينة، وقد ذكر ذلك عن إسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبى زائدة، وزهير بن معاوية، وفى رواية: زائدة بن قدامة. وقال أبو زرعة: زهير بن معاوية ثقة، إلا أنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط. وروى عن أحمد أنه قال: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما، إلا حديث أبى إسحاق، وروايته عنه فى سنن أبى داود فقط.

ويؤيد التفصيلات السابقة أن الشيخين أخرجا فى الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبى إسحاق، وهم إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق وزكريا بن أبى زائدة وزهير بن معاوية وسفيان الثورى، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وشعبة، وعمر ابن أبى زائدة ويوسف بن إسحاق بن أبى إسحاق، وأخرج البخارى من رواية جرير ابن حازم عنه، وأخرج مسلم من رواية إسماعيل بن أبى خالد وسليمان بن مهران الأعمش وسليمان بن معاذ وعمار ابن رُزَيق الضبَّىٌ، ومالك بن مِغول، ومِسعر ابن كِدام - عنه[1]. ويلاحظ من خلال اعتراض الذهبى السابق أن هناك بعض الرواة اختلف فى مدى ثبوت اختلاطهم فالبعض يرى أنهم اختلطوا فينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم عليهم، والبعض الآخر يرى أنهم لم يختلطوا فهم محتج بهم مطلقا. والبعض يرى أن الاختلاط قد يكون فاحشًا وقد لا يكون، والبعض يرى أن الراوى قد اختلط لكن أولاده منعوه من التحديث أيام الاختلاط، والبعض الآخر يرى أن الراوى

---

(١) انظر فيما سبق ترجمة (٣٥) الملحقة بهامش كتاب المختلطين للعلائى، وبخاصة جهد المحققين، وانظر (تهذيب التهذيب ٦٣/٨) والجرح والتعديل ٢٤٢/١/٣، سير النبلاء: ٣٩٢/٥.

عن المختلط إذا كان ممن يميزون وينقدون فلا بأس بقبول رواياته وروايات المختلط هذا. وهذه التفصيلات أذكر بعضها فى السطور القادمة – جاء فى ترجمة (هشام بن عروة ابن الزبير بن العوام الأسدى" أنه "أحد الأعلام المتفق عليهم. ذكر ابن القطان فى أثناء كلام له: أن هشاما هذا تغير واختلط وهذا القول لا عبرة به؛ لعدم المتابع له. بل هو حجة مطلقا، وإن كان وقع شئ ما فهو من القسم الذى لم يؤثر فيه شئ من ذلك"[1].

والعجب من ابن معين أنه أطلق القول بتوثيق (أبو جعفر الرازى، مولى بنى تميم، مرة، وأخرى قال: "إنه اختلط". وكذلك ابن المدينى أطلق توثيقه فى رواية، وفى أخرى، قال: (يخلط). وممن أطلق توثيقه (أبو حاتم) و(محمد بن عبد الله بن عمار) الموصلى، وذكره صاحب "الاغتباط" فى المختلطين[2].

وممن اختلف النقاد فى القول بأنه اختلط أم لا – خالد بن مهران– أبو المُنازل، البصرى الحذاء. "أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه، وكذلك النسائى وغيره. وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم الشام"[3].

ومن الرواة الذين اختلطوا لكنه حُجب فلم يحدث أثناء التخليط – (إبراهيم ابن العباس السامرى)، (أخرج له النسائى) ووثقوه. قال ابن سعد: اختلط فى آخر عمره، فحجبه أهله حتى مات، يعنى ولم يرو شيئًا حينئذ[4].

---

(١) المختلطين للعلائى ص١٢٦.

(٢) الاغتباط ص٣٨٨، والميزان ٣١٩/٣، وانظر الكامل لابن عدى ١٨٩٤/٥-١٨٩٥، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

(٣) انظر كتاب المختلطين ص٢٩ ترجمة(٢٨).

(٤) كتاب المختلطين للعلائى ص٥.

لقد أطلق أحمد بن حنبل وأبو عوانة والدارقطنى وابن حجر القول بتوثيقه، وقال أحمد مرة: لا بأس به. وزاد ابن حجر: تغير بأخرة، فلم يحدث، وقال ابن سعد: اختلط فى آخر عمره، فحجبه أهله فى منزله حتى مات وقال الذهبى – مفرقا بين اختلاط الموت وغيره ومدافعا عن هذا الراوى، أو بمعنى أدق عن عدم خوف الضرر منه لأنه حجب؛– قال: "فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروى شيئا زمن اختلاطه[1].

وممن اختلف النقاد فى درجة اختلاطه (أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك) الذى قال الذهبى فيه: "... وقال أبو عمرو بن الصلاح: اختل فى آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه، ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات... فهذا القول غلو وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه"[2].

والحق أن الأمثلة كثيرة فى قضية الإطلاق والتفصيل والعام والخاص فى مبحث المختلطين. إننى هنا أردت التنبيه إلى أمرين: الأول: أن الضبط كان فيه اختلاف مثل العدالة، والحل فى ضبط هذا الاختلاف هو الأخذ بالتفصيل؛ فإنه إذا كان الحكم فى اختلاف العدالة هو الاحتكام إلى قواعد الجرح والتعديل والأخذ بنظرية الذهبى فى الاعتدال وضده؛ فإنه ينبغى هنا معرفة المطلق والنسبى فهو الحل الوحيد لمعرفة الراجح فى اختلافهم فى كل مباحث الضبط.

الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المرسل:–

تناول الحافظ الذهبى المرسل بالدراسة والتنظير فى كتابه الموقظة، ورأى أن منه (الصحيح) و(الجيد) و(لا بأس به) الذى

---

(١) الميزان ٣٩/١ وانظر أيضا من المصادر: تهذيب التهذيب ١٣١/١، الاغتباط ص٤٦، التقريب (٣٧/١).

(٢) انظر كتاب المختلطين ص٦ والميزان ٨٧/١، ولسان الميزان ١٤٥/١.

يساوى الحسن عند أهل المصطلح، ومنه (المعضل) و(المنقطع) و(الموضوع) أيضًا. قال في تعريفه: "المرسل: عَلَمٌ على ما سقط ذكر الصحابى من إسناده، فيقول التابعى: قال رسول الله ﷺ"[1]. وقال: (يقع فى المراسيل الأنواع الخمسة الماضية)[2].

ويقصد بها: الصحيح والحسن والضعيف، والمطروح، والموضوع. ومعلوم أن مصطلح (لا بأس به) يساوى عند المحدثين مصطلح (حسن) يؤيد هذا النصُّ السابق عند الذهبى[3].

ثم قال: "فمن صحاح المراسيل: مرسل سعيد بن المسيب، ومرسل مسروق، ومرسل الصنابحى، ومرسل قيس بن أبى حازم، ونحو ذلك. فإن المرسل إذا صح إلى تابعى كبير، فهو حجة عند خلق من الفقهاء. فإن كان فى الرواة ضعيف إلى مثل ابن المسيَّب، ضَعُفَ الحديث من قبل ذلك الرجل[*]، وإن كان متروكا، أو ساقطًا: وَهَن الحديث وطرح. ويوجد فى المراسيل موضوعات. نعم وإن صح الإسناد إلى تابعى متوسط الطبقة، كمراسيل مجاهد، وإبراهيم، والشعبى، فهو مرسل جيد، لا بأس به، يقبله قوم ويرده آخرون، ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن. وأوهى من ذلك: مراسيل الزهرى، وقتادة، وحميد الطويل، ومن صغار التابعين. وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعى كبير، عن صحابى، فالظن بمرسله أنه أسقَطَ من إسناده اثنين[4].

---

(١) الموقظة ص٣٨.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق ٢٦ وما بعدها – بشرط إطلاقه على الحديث لا الرجال.

(*) شاهد على ما سميته ينسب الرواة وأنه لا بد من مراعاة معرفة حكم النقاد على شيوخ الراوى وتلامذته فى الحكم على مروياته وعليهم.

(٤) السابق ص٤٠.

والحق مع الذهبى فى تصحيح مراسيل السابقين وبخاصة سعيد بن المسيَّب. إن الضعيف الذى يقبل الجبر- إن ورد من طريق آخر فيه ضعف محتمل - يرتقى من الضعيف إلى الحسن. والمرسل ضعيف ضعفا يقبل الجبر، فإذا ورد من طريق آخر، لا سيما إذا كان هذا الطريق الآخر مسندًا، كان مقبولا وصالحًا للاحتجاج به، وعلى هذا الأساس كان لمراسيل سعيد بن المسيب اعتبار خاص لدى جماهير العلماء، حيث وجدت كلها أو أكثرها مسندة من وجوه أخرى[1]. وهذا بشروط هى : أن يكون له أصل صحيح وعدم الشذوذ وعدم العلة.

لقد قال يحيى بن معين: أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب. وقال أحمد ابن حنبل: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المراسيل[2].

وقال ابن الصلاح: "ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر... ولهذا احتج الشافعى ﷺ بمرسلات (سعيد بن المسيب) ﷺ؛ فإنها وُجدت مسانيد من وجوه أخر، ولا يختص ذلك عنده بإرسال ابن المسيب"[3].

وبناءً على ما سبق انتهى الدكتور الأحمدى أبو النور إلى أن المرسل يخضع للتفصيل - موافقا- رأى الذهبى السابق- فقال: (المرسل يدور أمره - إذا قُبل- بين أمرين: الأول: أن يكون من قبيل الحسن لغيره إذا اعتضد بمرسل آخر أرسله غير رجال المرسل الأول. الثانى أن يكون صحيحا؛ إذا اعتضد بمسند من وجه آخر حيث يستبين بذلك أن هذا المرسل له سنده الصحيح، بل

---

(١) شذرات من علوم السنة ص ١٢٤ للدكتور محمد الأحمدى أبو النور، مطبعة الحلبى د. ت.

(٢) الكفاية ص٤٠٤، طبعة حيدر آباد ١٣٥٧، الهند.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص١٣٦ بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن رحمها الله، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦م، مصر.

يستبين من ذلك أن إسناد هذا المرسل إسناد صحيح تقوم به الحجة فقد يكون المرسل تعمد إغفال الإسناد حتى يحتاج إليه فيذكره، وقد يرسله فى موطن اعتمادًا على وصله إياه فى موطن آخر، كما يفعل البخارى فى تعليقات الصحيح، وحينئذ يكون الاعتماد على المرسل والمسند كليهما لا على المسند وحده. ثم يكون الحديثان صحيحين لو عارضهما صحيح آخر رجحناهما إذا تعذر الجمع كما يستفاد من كلام الشافعى[1].

وخير الأمثلة على أنه يؤخذ بالتفصيل فى المراسيل- أن مراسيل الحسن البصرى فى العموم لا يحتج بها وقد تابع البيهقىُ الإمامَ أحمد فى أنه لا يحتج بها، فقد ساق البيهقى قول أحمد: "وأما الحسن وعطاء فليس هى بذلك، هى أضعف المرسلات؛ لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد[2].

وقال الخطيب البغدادى / "ليس فى المرسلات شئ أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبى رباح"[3]. وقد يقبل البيهقى بعض مراسيل الحسن إذا جاءت من طريق آخر قوى يعضدها، من ذلك مثلاً، حديث الحسن عن سمرة بن جندب، فقد أخرجه البيهقى، ثم قال: هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن البصرى من سمرة ابن جندب عده موصولاً، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد، يضم إلى مرسل سعيد ابن المسيب، والقاسم بن أبى بزة، وقول أبى بكر الصديق، وأما رواية الحسن البصرى عن سمرة بن جندب فإن البيهقى يميل إلى أنها مرسلة، تأمل قوله فى ذلك: "أحاديث الحسن

---

(١) شذرات، السابق ص١٢٩.

(٢) انظر الصناعة الحديثية فى السنن الكبرى للإمام البيهقى ص٢٦٨ للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، ط١ ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م، دار الوفاء، مصر، وقارن بتدريب الراوى للسيوطى ١/٢٠٣-١٠٤.

(٣) الكفاية ص٣٨٦، ط الهند ١٣٥٧هـ.

عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ، ويزعم أنها من كتاب، غير حديث العقيقة، الذى ذكر فيه السماع. وكذا روايته عن عقبة بن عامر وعمران بن حصين الخزاعى، والأسود ابن سريع، فإنه لم يسمع منهم شيئا، وروايته عنهم مرسلة إرسالاً خفيا[1].

ومن خلال كلامهم فى جانب الدراية النظرى، والواقع العملى لنقد المرويات عند الإمام البيهقى يتضح أنه لابد من أخذ التقييدات بجانب الإطلاقات فى الحكم على الرواة ومروياتهم.

الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المدلسين:-

من أكبر الأدلة على أن اختلاف المحدثين فى الحكم على ضبط الرواة نسبى، وأنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى كل مباحث الضبط ما جاء فى جرح وتعديل (الوليد ابن مسلم، أبو العباس الدمشقى). مولى أمية. إن الرجل قد وصفه البعض بالتدليس عن الكذابين، والتدليس له علاقة كبيرة بمبحث العدالة؛ لكن لما كانت صيغ الأداء لها علاقة كبيرة بضبط الراوى- كان للتدليس علاقة بالضبط- إن الوليد بن مسلم روى له الستة، أى أنه متفق على توثيقه وله مصنفات حسنة. وقال أحمد: ما رأيت فى الشاميين أعقل منه. وقال ابن المدينى: هو رجل أهل الشام، وعنده علم كثير. وقال ابن جوصا: ما زلنا نسمع أنه من كتب مصنفات الوليد صلح للقضاء، وهى سبعون كتابا. وقال الفسوى: سألت هشام بن عمار عن الوليد، فأقبل يصف علمه وورعه وتواضعه. وقال صدقة بن الفضل المروزى: ما رأيت رجلاً أحفظ لأحاديث الملاحم من الوليد، وكان يحفظ الأبواب.

لكن أطلق أبو مسهر الحكم على الوليد فقال: مدلس؛ وربما دلس عن الكذابين وأخذ البعض بالتفصيل فقال أبو عبيد الآجرى: سألت أبا

---

(١) الصناعة الحديثية ص٢٦٩.

داود عن صدقة بن خالد؛ فقال: هو أثبت من الوليد بن مسلم؛ الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل؛ منها عن نافع أربعة.

قال الذهبي: ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن، رواه الترمذي، وحديثه عن ابن لهيعة..: من قعد على فراش غيبة قبض الله له يوم القيامة ثعبانين. قال أبو حاتم: هذا حديث باطل.

وزاد الذهبي مفصلاً: (قلت: إذا قال الوليد (عن ابن جريج) أو (عن الأوزاعي) فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذابين؛ فإذا قال (حدثنا) فهو حجة. وقال أبو مسهر: كان الوليد يأخذ من ابن أبي السفر حديث الأوزاعي، وكان ابن أبي السفر كذابا. وهو يقول فيها: قال الأوزاعي.

قال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي. قال: وكيف؟ قلت: تروى عنه عن نافع، وعنه عن الزهري، وعنه عن يحيى، وغيرك يُدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري قرة، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضعف الأوزاعي، فليس يلتفت إلى قولي[1].

والحق ما قاله الذهبي ينبغي النظر إلى صيغ الأداء عند الوليد ثم الحكم عليه بما هو أهله، يؤيد هذا أن أصحاب الكتب الستة رووا له، والذهبي نفسه ذكر له منكرين، وأصحاب الكتب الستة ليسوا مخطئين والذين أنكروا عليه بعض الأشياء لم يخطئوا؛ لأن

---

(١) انظر في ترجمة الوليد: الميزان ٤/٣٤٧-٣٤٨ مع ملاحظة أنه يمكن الاستشهاد بما في ترجمة الوليد على أن مبحث (التدليس) له علاقة كبيرة بما أسميه (نسق الرواة) أي أن يصعب جدًا الحكم عليه دون معرفة تلامذته وشيوخه والحكم على مروياتهم ومعرفة علاقة الأول بهما (طرق التحمل والأداء).

الوليد بشر يصيب ويخطئ له مرويات صحيحة وأخرى ضعيفة.

وسبب اختلاف النقاد فى الحكم على الوليد وبعض المدلسين - راجع إلى اختلافهم فى كتب الدراية وأصول علم الحديث فى هذه المسألة.

فقد ذهب البعض إلى أن التدليس جرح للمدلس مطلقًا، فلا تقبل روايته بحال، بين السماع أم لم يبين. لما فيه من التهمة والغش، حيث عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وهو تشبع بما لم يعط، حيث يوهم السماع لما لم يسمعه، والعلو، وهو عنده بنزول[1].

وهو مذهب فريق من أهل الحديث والفقه. وممن حكى هذا القول - القاضى عبد الوهاب الثعلبى من فقهاء المالكية (ت٤٢٢هـ) فى كتاب: (الملخص)، فقال: "التدليس جرح، فمن ثبت تدليسه، لا يقبل حديثه مطلقا. قال: وهو الظاهر على أصول مالك"[2].

وذهب البعض إلى أن خبر المدلس مقبول؛ قال الخطيب: "وقال خلق كثير من أهل العلم، خبر المدلس مقبول؛ لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يَروا التدليس ناقصا للعدالة، وذهب إلى ذلك جمهور من قِبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال"[3].

والرأى الثالث: أن المدلس إذا كان ممن لا يرون إلا عن ثقة استغنى عن توقيفه، ولم يسأل عن تدليسه، قال أبو الفتح الأزدى الحافظ: "التدليس على ضربين: فإن كان تدليسا عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شئ، وقُبِل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص٦٧، وانظر فتح المغيث ١/١٧٣-١٧٤.

(٢) الكفاية ص ٥١٥.

(٣) السابق ص٥١٥.

منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثنى فلان، أو: سمعتُ"[1]. ومن العلماء الذين عرفوا بأنهم لا يدلسون إلا عن الثقات (سفيان بن عيينة"[2]. وممن يأخذ حكم ابن عيينة فى اغتفار تدليسه-(حميد الطويل)، فهو ممن وصف بالتدليس، حث إنه لم يسمع من أنس إلا اليسير، وجل حديثه إنما هو عن ثابت عنه، ولكنه يدلسه[3]. قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا. والباقى سمعها من ثابت[4].

إن التفصيل يعنى أن الحديث رقم (٢٥) بعد (الـ٢٤) السابقة التى سمعها حميد من أنس – يعنى أنه مردود، والحق أن المحدثين لم يكونوا يسجلون هذه الأرقام من فراغ، فى كل ترجمة من تراجم الرواة سوف تجد هذه الأحاديث المردودة أسفل كل ترجمة، فى كتب العلل، فى كتب الضعفاء، فى كتب المتروكين، وإن لم تجد أحدها فى ترجمة الراوى فسوف تجدها فى ترجمة تلاميذه أو شيوخه.

وقال الحافظ العلائى – آخذًا بالتفصيل-: (وقد ألحق الحاكم بابن عيينة – الذى يدلس عن الثقات فقط-: التابعين بأسرهم. قال- أى الحاكم-: فإنهم كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة، ولم يكن غرضهم من الرواية إلا أن يَدْعوا إلى الله ﷻ فيقولون: قال فلان لبعض الصحابة، فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة". قلت:- القائل العلائى-: وهذا لا يتم إلا بعد ثبوت أن من دلس من التابعين، لم يكن يدلس إلا عن ثقة، وفيه عسر، وهذا الأعمش من التابعين، وتراه دلس عن الحسن بن عمارة، وهو يعرف ضعفه، وقد تقدم بأن من التابعين من كان يرسل عن كل أحد كعطاء وأبى العالية

---

(١) الكفاية ص٥١٦.

(٢) انظر فى ترجمته تاريخ الثقات ص١٩٤-١٩٥.

(٣) فتح المغيث ١/١٧٥.

(٤) تاريخ الثقات ص١٣٦.

والزهرى، والحاكم معترف بذلك، فكيف يرسلون عن كل أحد ولا يدلسون إلا عن ثقة. هذا فيه نظر"[1].

ويؤكد كلام الحافظ العلائى أنهم أخذوا بالتفصيل فى مراسيل سعيد بن المسيب فقط فلم يقبل الشافعى كل مراسيلهم، بل قبل منها مرويات سعيد رحمه الله[2].

والرأى الرابع: أن من كان وقوع التدليس منه نادرا، قبلت عنعنته ونحوها، وإلا فلا[3].

إنه لابد من معرفة كم وكيف التدليس حتى يتم تحديد درجته ومرتبته. قال الإمام يعقوب بن شيبة: سألت ابن المدينى عن الرجل يدلس، أو يكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا"[4].

والرأى الخامس: أن ما رواه المدلس الثقة بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، فإن حكمه حكم المرسل وأنواعه، وهو الرد، وما رواه بلفظ بين للاتصال نحو: "سمعت، وحدثنا، وأخبرنا" وأشباهها فهو مقبول يحتج به.

وهذا التفصيل هو الذى ذهب إليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول، وقد صححه الخطيب وابن الصلاح والعلائى[5].

إن سبب اختلاف المحدثين فى المباحث الخاصة بالضبط – فيما أرى– هو عدم الأخذ بالتفصيل فى الحكم على ضبط الرواة جرحا وتعديلا وتعميم الجزئى، وخير من راعى التفصيل فى هذه

---

(١) جامع التحصيل ص١١٥-١١٦.

(٢) انظر تهذيب التهذيب: ٨٤/٤، تذكرة الحفاظ ٥٢/١.

(٣) فتح المغيث ١٧٥/١.

(٤) الكفاية ص٥١٦-٥١٧.

(٥) أسباب اختلاف المحدثين، للدكتور خلدون الأحدب، ص٣٠٣ من الجزء الأول، ط٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

الأمور- الحافظ ابن حجر فى كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، حيث أورد أسماء ثلاثة وثلاثين راويا ممن وصفوا بالتدليس إلا أن تدليسهم مما احتمله الأئمة، وأخرجوا لهم فى الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم، أو لكونهم لا يدلسون إلا عن ثقة. وفى حصر الحافظ ابن حجر رحمه الله لهم كبير فائدة لتمييز المقبول من المردود من مرويات المدلسين(١).

المطلق والنسبى عند ابن حبان:-

جعل ابن حبان للثقات الذين كانت لهم أخطاء وأوهام - فى مقدمة كتابه (المجروحين)- قسمًا؛ فقال: "ذكر أجناس من أحاديث الثقات التى لا يجوز الاحتجاج بها...". ثم قال: "ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها قد سبرت رواياتهم وخبرت أسبابها فرأيتها تدور فى نفس الاحتجاج بها على ستة أجناس الجنس الأول: وهو الذى كثر فى المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما فى الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقى الخطأ فى كتابه إلى أن كبر، واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث فى حديث، أو ما يشبه هذا، فلما رأى أئمتنا مثل: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدى وبعدهما أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين ومن كان من أقرانهما من أهل الصناعة ما تفردوا من الأشياء التى ذكرتها أطلقوا عليهم اسم الجرح، وضعفوهم فى الأخبار. وهذا الجنس ليسوا عندى بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشىء من أخبارهم، فالذى عندى ألا يحتج بأخبارهم إذا تفردوا، فأما ما وافقوا الثقات فى الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجئ من هذا الجنس فى هذا الكتاب فإنى أقول بعقب ذكره: لا يعجبنى

---

(١) السابق ص٣٠٢.

الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[1].

ومارس هذا فى جرحه وتعديله فقال - مطبقا هذه النظرة-: (داود بن الزِّبرقان كان نخاسًا بالبصرة، روى عنه أهلها، اختلف فيه الشيخان[*] - أحمد بن حنبل ويحيى بن معين- أما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهاه. قال ابن حبان: "كان داود ابن الزبرقان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به ولكنه كان يهم فى المذاكرة ويغلط فى الرواية إذا حدث من حفظه ويأتى عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، فلما نظر يحيى إلى تلك الأحاديث أنكرها وأطلق عليه الجرح بها، وأما أحمد بن حنبل رحمه الله فإنه علم ما قلنا أنه لم يكن بالمتعمد فى شئ من ذلك، فلا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطئه أو الوهم يهمه ما لم يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره فإذا كان كذلك استحق الترك، وداود بن الزبرقان عندى صدوق فيما وافق الثقات، إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد... لئلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم"[2].

مشروع ابن رجب الحنبلى النظرى وجهود ابن حجر النظرية والتطبيقية فى التفصيل فى مباحث الضبط-

ضبط الذهبىُ من خلال نظريته الاعتدال والتساهل والتشدد فى مناهج النقاد عملية (الاختلاف فى جرح الرواة وتعديلهم فى مبحث العدالة،- هذا فى رأيى، وأرى أن ابن رجب وابن حجر هما خير من يعتمد عليهما فى عملية الحكم على ضبط الرواة والاختلاف فى تعديلهم وتجريحهم فى مبحث الضبط.

---

(١) مقدمة المجروحين ص ٩٠، الجنس الأول من الثقات.

(*) الشيخان عند المحدثين هما البخارى ومسلم وما هنا اصطلاح خاص بابن حبان.

(٢) مقدمة المجروحين ص٩٠، الجنس الأول من الثقات.

وفى رأيى أن الذى لا يأخذ بالتفصيل فى الحكم على ضبط الرواة يساوى تمامًا الذى يظلم الرواة مطبقا معيار (العدالة الدينية) تطبيقا فيه حقد وحسد عليهم؛ حيث يخرج عن الخطة المرسومة التى وضعها المنصفون من المحدِّثين فى الحكم على عدالة الرواة، فى تحكيمهم لمعيار العدالة الدينية، إن فى نيته شيئًا، يتحامل على الراوى، إذا وجد فيه شيئا مما فى كل البشر أو فى بعضهم- وكان معيار العدالة مدخلا للجرح، لاختلاف مفهوم العدالة والمروءة عند البشر أجمعين، وكذلك فى الضبط، إنه لأدنى شئ فى ضبط الراوى يجرحه معممًا الحكم.

الأخذ بالتفصيل فى مباحث الدراية عند ابن رجب:

إن الحكم على ابن رجب وابن حجر بالحكم السابق -من جهتى- حكم أُخِذَ بالغالب، ليس هناك ناقد لم يطبق قاعدة الأخذ بالتفصيل، إن العبرة فى كم وكيف هذا التطبيق. إن كم مراعاة التفصيل كان عند ابن حجر أكبر؛ لأنه قام فى (هدى السارى) بدراسة رواة صحيح البخارى الذين انتقدهم المحدثون ونحَّوا باللوم عليهم فى كتب الجرح والتعديل، حيث دافع عنهم واحدًا واحدًا ورواية رواية، فصار دفاعه هذا أخذًا بالتفصيل. وكذلك ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى، إنه الأكثر "كَمًا" فى كتابه (شرح علل الترمذى) من حيث تنظيره لهذه الظاهرة.

لقد ذهب ابن رجب إلى التفصيل حتى فى (زيادة الثقات)، والحق أنه يصعب جدًا الوصول إلى نتيجة دقيقة فى معظم مصطلحات الحديث دون مقارنتها بغيرها عند دراستها. لقد بالغ المحدثون فى قبول زيادة الثقة حتى قال الإمام الشافعى: "ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، هذا ليس بشاذ. إنما الشاذ: أن يروى الثقة حديثا يخالف فيه الناس. هذا الشاذ من

الحديث"[1]. ومع هذا إلا أن ابن رجب يرى التفصيل فـــى قبـــول زيادته؛ لأن الواقع العملى يشهد له.

لقد أورد الحاكم عددًا من المرويات التى تفرد بها الثقات وقبلها النقاد، وجعلها النوع (الحادى والثلاثين) من علوم الحديث عنده[2].

إن الواقع العملى وحده هو المعيار الوحيد الذى يثبت (صـــدق) أى رأى نظرى، إن لأى محدث أن يختلـــف فـــى أى مســـألة إلا الأمور المتعلقة بالثقات، أما أن يختلف ابن رجب مع المحدثين فى هذه المسألة، فهذا أمر يدعو للتأمل، وأنا مع ابن رجب فى اختلافه بدليل أن علم العلل أو مبحث العلل، إن أردنا الدقة، قائم على تتبع مرويات الثقات وأوهامهم. قال ابن رجب: "وقد ذكر الترمـــذى أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعنى وإن كان الذى زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته، وهذا أيضًا ظاهر كلام الإمام أحمد، قال فى رواية صالح: قد أنكر على مالك هذا - يعنى زيادته من المسلمين- ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأى أثبت منه يعنى فى الحديث، وقال قد رواه العمرى الصغير والجمحى ومالك، فذكر أحمد أن مالكا يقبل تفرده وعلل زيادته فى التثبت على غيره بأنه قد توبع على هـــذه الزيادة... وقال أحمد فى رواية عنه: كنت أتهيب حديث مالك (من المسلمين) يعنى حتى وجده من حديث العمريين. قيل له: محفـــوظ هو عندك من المسلمين؟ قال: نعم. وهذه الرواية تدل على توقفـــه فى زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك حتى يُتابع على تلك الزيادة. وتدل على أن متابعة مثل العمرى لمالك مما يقوى رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار وسيأتى فيما بعد إن شـــاء الله عن يحيى القطان نحو ذلك أيضًا... فالذى يدل عليه كلام الإمام

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٤٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٣٠ - ١٣٥.

أحمد فى هذا الباب أن زيادة الثقة للفظة فى حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزًا فى الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها..."[1].

إنه هنا يرد رواية لمالك ظن أنه تفرد بها - وهو من هو- لأنه لم يتابع، ولا يخفى أن معرفة الشواهد والمتابعات، لا تتم إلا بالتخريج، أى الواقع العملى لنقد المرويات. وإذا كان مالك قد قيل فيه هذا، فما بالك بغيره؟! إنه قبل رواية مالك عندما علم أن لها متابعات.

ونقل مقبل بن هادى الوداعى -حفظه الله- فى مقدمة تحقيقه للإلزامات والتتبع للدارقطنى: "وقال الدارقطنى فى حديث زاد فى إسناده ثقتان رجلاً، وخالفهما الثورى، فلم يذكره، فقال: لولا أن الثورى خالف لكان القول قول من زاد فيه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه[2]. والمخالفات والموافقات لا يتم معرفتها إلا بالدخول فى الواقع العملى لنقد المرويات والتأمل الدقيق فيه.

وقال ابن كثير: "النوع السابع عشر: فى زيادة الثقة. إذا تفرد الراوى بزيادة فى الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم. وهذا الذى يعبر عنه بزيادة الثقة، فهل هى مقبولة أم لا؟ فيه خلاف مشهور. فحكى الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها، وردها أكثر المحدثين"[3].

---

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب ٢٠٧/١ وما بعدها، بتحقيق الدكتور همام سعيد والحديثُ كما فى اختصار ابن كثير - نقلاً عن ابن الصلاح- : "..مالك، عن نافع، عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر فى رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين". (ص٥١).

(٢) الإلزامات والتتبع للدارقطنى ص١٧ تحقيق ودراسة المحقق المدقق مقبل بن هادى الوداعى توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامى، الكويت، ط٢، د.ت.

(٣) اختصار علوم الحديث ص٥١.

أى أن القليل من الفقهاء ردها والقليل من المحدثين قبلها. ففى المسألة اختلاف والحق أن الواقع النقدى للمرويات بما حولها من ظروف وقرائن هو الفيصل. والشيخ أحمد شاكر مع القول بقبول زيادة الثقة مطلقا(*). ومع أنه اعترف أن هناك حالات تخالف قبول زيادة الثقة مطلقا إلا أنه قال: "نعم قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التى رواها الراوى الثقة زيادة شاذة أخطأ فيها، فهذا له حكمه، وهو من النادر الذى لا تُبنى عليه القواعد"(١). والحق أن الواقع العملى لنقد المرويات يأبى هذا الإطلاق، لأنه ليس هناك من البشر من لا يخطئ أو يهم، بدليل وجود مباحث فى هذا العلم من مثل (العلل)، (الشاذ) و(المنكر)- عند المتقدمين. كل هذه الأمور تدعو الدارس الحصيف أن يراعى التفصيل ولا يعمم الأحكام.

التفصيل فى نقد الرواة:

فى معرض حديثه عن (فوائد وقواعد فى علم العلل) و(الوجوه التى يحصل منها معرفة صحة الحديث وسقيمه)- عقد ابن رجب بابا هو الباب الثانى من كتابه (شرح علل الترمذى له. وقسمه إلى أقسام، حتى يتلافى إطلاقات النقاد للأحكام. تناول فى القسم الأول: (مراتب أعيان الثقات الذين يدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم وبيان مراتبهم فى الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف)(٢). والحق مع ابن رجب إنه من خلال معرفة الشيخ ومروياته يمكن الوصول - بالدليل العملى القائم على معرفة كم

(*) موافقا ابن حزم. انظر الباعث الحثيث ص٥٢-٥٣مع الاختصار.

(١) الباعث ص٥٣.

(٢) انظر ٢/٦٦٥- ٧٣٢ من علل الترمذى لابن رجب، السابق.

المرويات وموافقات ومخالفات الراوى- يمكن الوصول إلى الحكم على ضبطه حكما علميا.

لقد قسم على بن المدينى تلامذة نافع مولى ابن عمر وأصحابه، الذين رووا عنه إلى طبقات - بحسب كم وكيف المرويات وتقييمها، وذكر أن أعلاهم (أيوب السختيانى، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع) ثم بعدهم (ابن عون ويحيى الأنصارى، وابن جريج) وبعدهم (أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية) وبعدهم (موسى ابن عقبة)... وذكر أن أثبت أصحاب نافع هو أيوب السختيانى[1].

مع مراعاة أن الراوى قد يكون مبرزا فى الرواية عن شيخ وفى الدرجة الأولى؛ إلا أنه فى شيخ آخر قد يهم ويخطئ. فابن المدينى هنا يرى تقديم أيوب السختياني إلا أن مالكا فى الزهرى أثبت تلامذته[2].

ومع مراعاة هذه الفروق يصل الناقد إلى أفضل رأى فى الحكم على الراوى. وتناول فى القسم الثانى قوما "من الثقات لا يذكر أكثرهم غالبًا فى أكثر كتب الجرح وقد ضعف حديثهم، إما فى بعض الأوقات أو فى بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ". وجعل (من ضعف حديثه فى بعض الأوقات دون بعض) نوعا جعله (الأول) [3].

أما (النوع الثانى) فعنونه بـ(من ضعف حديثه فى بعض الأماكن دون بعض) وجعله على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: (من حدث فى مكانه لم تكن معه فيه كتبه فخلط وحدث فى مكان آخر من كتبه فضبط أو مَن سمع فى مكان مِن شيخ فلم يضبط عنه وسمع منه فى موضع آخر فضبط) [4].

---

(١) السابق ص٦٦٧.
(٢) السابق ص٦٧١.
(٣) السابق ص٧٣٣- ٧٦٥.
(٤) السابق ص٧٦٧-٧٧٢.

والضرب الثانى: "من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ)[1]. والضرب الثالث: "من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه) [2].

وفى النوع الثالث تناول قوما (ثقات فى أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم"[3].

والحق أن هذا التقسيم وهذا الكم من التناول المنهجى للرواة ومروياتهم لم أجد مثله – فيما أعلم- عند أحد من المحدثين غير ابن رجب لذا نبهت إليه وتبنيته وأدعو إليه للوصول إلى رأى راجح فى الرواة المختلف فى ضبطهم. والتفصيلات فى المواضع التى بالهامش. وسوف أسوق مثالاً واحدًا يدل على أن الأخذ بالتفصيل حتى فى مرويات الثقات، وليس الثقات فقط، بل فى النقاد المتشددين الذين عرفوا بالضبط والإتقان، روى شعبة بن الجراح عن سلمة بن كهيل، عن حُجْر أبى العَنبس، عن علقمة ابن وائل أن النبى ﷺ قرأ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال (آمين) وخفض بها صوته"[4].

يقول الإمام مسلم: أخطأ شعبة فى هذه الرواية، حين قال: "وأخفى صوته"، وكذا أعله الإمام البخارى، وأبو عيسى الترمذى

---

(١) السابق ص ٧٧٣-٧٧٥.

(٢) السابق ص٧٧٧-٧٨٠.

(٣) السابق ٧٨١-٨١٣.

(٤) أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة، باب ما جاء فى التأمين، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ومسلم فى التمييز ص ١٣٣، تحقيق د/ مصطفى الأعظمى وسنن الدارقطنى، كتاب الصلاة، باب التأمين فى الصلاة ٣٣٤/١ تحقيق الشيخ عبد الله هاشم ط دار المحاسن، القاهرة.

والدارقطنى وغيرهم[1]. بل قال البخارى وغيره: "وأخطأ شعبة فى مواضع من هذا الحديث، فقال: "عن حُجر أبى العنبس". وإنما هو حجر بن عنبس ويكنى أبا السكن، وزاد فيه (عن علقمة بن وائل) وليس فيه (عن علقمة). وإنما هو "عن حُجر بن عنبس عن وائل بن حجر"، وقال: "وخفض بها صوته"، وإنما هو "ومد بها صوته".

قال الدكتور حمزة المليبارى: "إسناد هذا الحديث ظاهر سليم، ليس فيه ما يدل على خطأ راويه ووهمه؛ لأنه سلسلة من الثقات المعروفين، لاسيما أنه قد رواه شعبة الذى عرف بالتشدد فى رواية الأحاديث والتحفظ والدقة حتى اشتهر بين المحدثين أنه لا يحدث إلا بما تأكد من صحته، ومع ذلك أطبق الحفاظ على أنه أخطأ فى مواضع من الحديث؛ لأنهم أدركوا بالحفظ والفهم والمعرفة والممارسة الحديثية العميقة مجموعةً من الأسباب تدل على خطئه ووهمه. وهى مخالفة شعبة لأصحاب سلمة بن كهيل منهم سفيان بن سعيد الثورى الذى اتفق النقاد على أنه أحفظ الناس لحديث سلمة بن كهيل، وإذا وقع الخلاف بينه وبين شعبة يُرجح قول سفيان، وكذلك مخالفته لما تواتر عن النبى ﷺ "أنه جهر بآمين" وكذلك مخالفته لما روى عبد الجبار بن وائل عن وائل ما يؤيد قول سفيان؛ إذ قال فيه: (مد بها صوته)، كما صرح بذلك الإمام مسلم فى كتابه التمييز. وأما محاولة الجمع بين رواية شعبة وغيره بتأويل يستخلص من التجويز العقلى المجرد فلا يعرج عليها النقاد لوجود القرائن بخلاف ذلك[2].

---

(١) التمييز للإمام مسلم ص٣٣، وعلل الترمذى الكبير ٢١٧/١-٢١٨، تحقيق حمزة ديب. وسنن الترمذى ٢٧/٢٧-٢٩.

(٢) الحديث المعلول قواعد وضوابط ص١٣-١٤ للدكتور حمزة عبد الله المليبارى، نشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١٤٦١هـ-١٩٩٦م.

إن القول بأن شعبة ثقة وضابط – والحق أنه فوق الثقة بدرجات – وأنه من الذين جمعوا بين الرواية والدراية والنقد والتمييز، والقول بأن ما قاله زيادة ثقة ومقبول – مخالف لواقع العملى لنقد المرويات، حقًا لابد من الأخذ بالتفصيل فى كل شئ فى مباحث علم الحديث.

الإطلاق والتقييد عند ابن حجر (الجانب التنظيرى):-

الإطلاق فى مواضع التقييد – فى جرح الراوى من جهة ضبطه– لا يقل خطورة عن الجرح غير المفسر فى جرح الراوى من جهة العدالة كلاهما يقوم به المتعنت فى الجرح، يدل على هذا قول ابن حجر، ففى سياق حديثه عن حديث (إن النبى – ﷺ – دخل مكة وعلى رأسه المغفر" الذى قال فيه بعض النقاد: "تفرد به مالك عن الزهرى"– قام ابن حجر بتخريج هذا الحديث ثم قال: "وقد تتبعت طرق هذا الحديث، فوجدته كما قال ابن العربى من ثلاثة عشر طريقا عن الزهرى غير طريق مالك، بل أزيد، فروياه من طريق الأربعة الذين ذكرهم شيخنا[1]. وأورد هذه الطرق فى سبع صفحات وثلث صفحة. ثم قال: "فهذه طرق كثيرة غير مالك، عن الزهرى عن أنس ﷺ فكيف يجمل ممن له روع أن يتهم إماما من أئمة المسلمين بغير علم ولا اطلاع. ولقد أطلت فى الكلام على هذا الحديث، وكان الغرض منه الذب عن أعراض هؤلاء الحفاظ، والإرشاد إلى عدم الطعن بغير اطلاع، وآفة هذا كله الإطلاق فى موضع التقييد. فيقول من قال من الأئمة: إن هذا الحديث تفرد به مالك عن الزهرى ليس على إطلاقه، وإنما المراد به بشرط الصحة.... وما أجود عبارة الترمذى فى هذا فإنه قال – بعد

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ص٢٦٤-٢٧١لابن حجر، تحقيق وتعليق مسعد عبد الحميد السعدنى ومحمد فارس. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

تخريجه-: "لا يعرف كبير أحد رواه عن الزهرى غير مالك" وكذا عبارة ابن حبان: "لا يصح إلا من رواية مالك، عن الزهرى". فهذا التقييد أولى من ذلك الإطلاق. وهذا بعينه حاصل فى الكلام على حديث (الأعمال بالنيات) والله الموفق"[1].

إن آفة تعميم الخاص وإطلاق المقيد والنسبى من أخطر الآفات فى مبحث الضبط، الذى هو أشد إحكامًا ودقة من مبحث العدالة فالأصل فيه ألا تدخل أهواء الناقد؛ لأن الحكم على الضبط هو حكم مبنى على أساس مادى أما العدالة فهى أمور معنوية. إنّ أمل كل منصف أنّ ما لم يتم حله فى العدالة من مشكلات - سوف يجد حله فى مبحث الضبط؛ لكن الذاتية - أقصد بها الحكم غير الموضوعى- لازالت موجودة حتى فى مباحث الضبط. والحل يتمثل فى الأخذ بالتقييد للقضاء على مشكلات الاختلاف فى الحكم على الرواة من خلال ضبطهم.

إن ابن حجر - فى رأيى- هو أشد النقاد إلحاحا وأكثرهم ذكرًا لهذا الأمر نظرًا- كما هنا- وتطبيقا كما فى فتح البارى. إن سبب اعتراض ابن حجر أن بعض النقاد يعتبر تفرد الثقة شذوذًا؛ لذا أورده أسفل (النوع الثالث عشر) وهو: معرفة الشاذ، ثم دافع عن شذوذه بدليل وجيد، وهو الدليل العملى، من خلال التخريج، وقد أورد ما يدل على هذا، وهو قوله (تتبعت) وهو أسلوب إجرائى عملى يدل عى الإحصاء والاستقصاء وتتبع الظاهرة فى كل مظانها للوصول إلى استقراء علمى لها والحكم عليها حكما علميا دقيقا، وهو أنها (صحيح غريب) لأن حديث (إنما الأعمال بالنيات) حديث غريب[2]. قال الذهبى فى الموقظة: "والغريب صادق على

---

(١) السابق ص٢٧١.

(٢) انظر مبحث الغريب والأخذ بالتفصيل فيه، ص١٤٠ من اختصار علوم الحديث لابن كثير.

ما صح، وعلى ما لم يصح والتفرد يكون لما انفرد بـه الـراوى إسنادًا، ويكون لما انفرد به عن شيخ معين، كما يقال: "لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدى، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك"(١).

وفى كتابه (النكت) على "نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكـر"، والكتابان له يلح ابن حجر- فى الأول- على فكرة الإطلاق والتقييد، منبها إلى خطورتها فى الحكم على الرجال، وفـى مباحـث علـم الحديث. ففى سياق حديثه عن التفريق بين (المعلل) و(المرسل) قال ابن حجر: "والسقط إما أن يكون من مبادئ السـند مـن تصـرف مصنف، أو من آخره؛ أى: الإسناد بعد التابعى أو غير ذلك، فالأول: (المعلق) سواء كان الساقط واحدًا أو أكثر وبينه وبـين (المعضـل) الآتى ذكره عموم وخصوص من وجه... ومن صور المعلـق: أن يحذف جميع السند، ويقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ. ومنها: أن يحذف إلا الصحابى أو إلا الصحابى والتابعى معا. ومنها: أن يحذف مـن حديثه ويضيفه إلى من فوقه، فإن كان من فوقه شيخا لذلك المصنف، فقد اختلف فيه: هل يسمى تعليقًا أو لا؟ والصحيح فى هذا: التفصيل، فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس؛ قضى به، وإلا فتعليق. وإنما ذكر التعليق فى قسم المردود لجهل بحال المحـذوف. وقد يحكم بصحته إن عرف بأنْ يجئ مُسمى من وجه آخر؛ فإن قال : جميع من أحذفه ثقات؛ جاءت مسألة التعديل على الإبهام. وعنـد الجمهور لا يُقبل حتى يسمى. لكن قال ابن الصلاح هنـا: إن وقـع الحذف في كتاب التزمت صحته؛ كالبخارى؛ فما أتى على الجزم دل على أنه ثَبَتَ إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض. ومـا أتى فيه بغير الجزم؛ ففيه مقال"(٢).

---

(١) الموقظة ص٤٣.

(٢) النكت على نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكـر ص١٠٨- ١٠٩ لابـن حجـر تحقيق على بن حسن ابن على بن عبد الحميد، دار ابن الجوزى، السعودية، ط١ ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

إن مراعاة ابن حجر للتفصيل هى التى هدته إلى أنه لابد من دراسة تداخل المصطلحات ومسائل علم الحديث ومراعاة ملابسات كل حكم، والمعلق فى الصحيحين غير المعلق عند غيرهما، والمعلق قد يكون ضعيفا، وقد يكون صحيحًا إذا جاء من وجه آخر، وللمعلق علاقة بالمرسل، وبمسألة (التعديل على الإبهام). إن الظاهرة المتداخلة مع غيرها يستحيل البت فيها برأى مطلق، ومن لا يراعى هذا يختلف مع غيره وتنتشر الفوضى فى الآراء. ولست ضد اختلاف التنوع الذى يثرى ويبعث على التجديد، بل لست مع اختلاف التضاد.

وفى سياق حديثه عن الشاذ والمنكر نبه إلى أن (بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا فى اشتراط المخالفة، وافتراقا فى أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف". لذلك فإن من لا يعرف الخاص والعام فهو فى رأى ابن حجر ينطبق عليه حُكْمُهُ "وقد غفل عن سوّى بينهما"[1].

وفى مبحث (زيادة الثقة) قال: "زيادة راويهما؛ أى : الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة: إما أن تكون لا تنافى بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح. واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه. والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ فى حد الصحيح، وكذا الحسن. والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين- كعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى

---

(١) السابق ص٩٩.

بن معين، وعلى ابن المدينى، والبخارى، وأبى زرعة، وأبى حاتم، والنسائى والدارقطنى وغيرهم- اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن نص الشافعى يدل على غيره ذلك؛ فإنه قال فى أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى فى الضابط ما نصه: "ويكون إذا شرك أحدًا من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان فى ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه" انتهى كلامه. ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا، وإنما تقبل من الحافظ، فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مُضِرا بحديثه، فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقا، لم تكن مضرة بحديث صاحبها، والله أعلم"[1].

والحق أن هذا التفصيل نابع من خبرة بتخريج المرويات والحكم عليها فإنه من خلال التخريج – والتخريج وحده – يجمع الناقد مرويات الراوى وغيره داخل الباب فيظهر له الموافق والمخالف، ومن خلال معرفة مراتب الرواة ودرجاتهم يعرف من الذى يقبل تفرده؟ ومتى يقبل؟ ويعرف الفارق بين الشاذ والمنكر، الأول مخالفة الثقة لمن هو أوثق، والثانى مخالفة الضعيف للثقة، أما زيادة الثقة فينبغى الأخذ فيها بالتفصيل ولا يحدد درجة قبولها إلا واقع نقد المرويات.

إن الذى يطلق الأحكام، يطلقها لأنه لا ينطلق من الواقع العملى، قال ابن حجر فى سياق حديثه عن (الفرد المطلق) و(الفرد

---

(١) السابق (٩٥-٩٧).

النسبى): "وقريب من هذا اختلافهم فى المنقطع والمرسل، هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعماله الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلاً أو منقطعا. ومن ثم أطلق غير واحد- ممن لم يلاحظ مواضع استعماله- على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع! وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة فى ذلك، والله أعلم"(١).

إن من شروط الباحث العلمى أن يلاحظ الظاهرة المدروسة وبدقة، لذا دعا علماء الحديث إلى أن يتقن الراوى تحصيل الحديث، ونبهوا إلى الوهم والسهو والغفلة، وهذا أمر ينطبق على الناقد أيضا، إن الذى لا يلاحظ سوف يطلق ويعمم، وأما الذى ينطلق من الواقع العملى، فلا بد أن يلاحظ و"يحرر" وما أقلهم – كما قال ابن حجر- الذين يفعلون هذا. وهذا هو سبب الاختلاف بينهم.

والحق أن سبب كل الاختلاف فى علم الحديث – وفى غيره من العلوم- هو الإطلاقات التى لا تقوم على أرض صلبة من الواقع العملى، ونبه ابن حجر إلى أهمية التحرير بين الآراء، والترجيح فقال: "وقد يقع فيها؛ أى : فى أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب؛ ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار، خلافًا لمن أبى ذلك، والخلاف فى التحقيق لفظى؛ لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظريا، وهو الحاصل عند الاستدلال، ومن أبى الإطلاق؛ خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده كله ظنى، لكنه لا ينفى أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها"(٢). ومن أدوات الترجيح عنده أنه يقارن بين ما احتف بالقرائن وما لم يحتف بها، أن المحتف فيه مزيد من الترجيحات على عكس غيره.

---

(١) السابق ص٨١.

(٢) السابق ص٨٣.

إن قرائن من مثل الخبر الذى "أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر، فإنه احتفت به قرائن؛ منها: جلالتهما فى هذا الشأن، وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما. وتلقى العلماء كتابيهما بالقبول"(١).

كل هذه قرائن تساعد الناقد على ترجيح ما فى الصحيحين على ما فى غيرهما. وقد ركز ابن حجر على أهمية الأخذ بالتفصيل فى مبحث (أصح الأسانيد)، وجمع بين الحديث عن (الإطلاق) و(النسبية) فقال: "المرتبة الأولى هى التى أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصح الأسانيد، والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها، نعم؛ يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه. ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما، وما انفرد به البخارى بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم؛ لاتفاق العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول، واختلاف بعضهم على أيهما أرجح، فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحيثية مما لم يتفقا عليه"(٢).

إن بعض المرويات التى أطلقوا عليها أنها من أصح الأسانيد من مثل "الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه" قد تكون معللة فى بعض المواضع، وقد تكون بهذه الصفة فى مرويات يرجح عليها غيرها مما قيل فيه (محمد بن سيرين عن عبيدة ابن عمرو السلمانى عن على) التى قيل فيها إنها من أصح الأسانيد، والفيصل هو التخريج ونقد المرويات.

والأمر كذلك فى مرويات البخارى ومسلم، فليس كل ما رواه البخارى أفضل من كل ما رواه مسلم فهم يتفاضلون بحسب الرواة

---

(١) السابق ص٧٤.

(٢) السابق ص٨٥-٨٦.

عدالة وضبطًا وبحسب الأبواب فمن الرواة من يتقن بابا دون آخر، ورواية دون أخرى، التفصيل هو الأسلوب الإجرائى الأمثل فى الحكم على الرواة والمرويات والنقاد.

إن الإطلاق محمود فقط ممن يحقق فى القضايا؛ ليصل إلى الرأى الراجح؛ قال ابن حجر فى سياق حديثه عن القول والفعل والتقرير من سنة النبى ﷺ: "ومن ذلك: قول الصحابى : أمرنا بكذا، أو : نهينا عن كذا، فالخلاف فيه كالخلاف فى الذى قبله؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى، وهو الرسول ﷺ ....وأما قول من قال: يحتمل أن يُظن ما ليس بآمر آمرًا! فلا اختصاص له بهذه المسألة، بل هو مذكور فيما لو صرح، فقال: أمرنا رسول الله ﷺ بكذا. وهو احتمال ضعيف؛ لأن الصحابى عدل عارف باللسان، فلا يُطلق ذلك إلا بعد التحقق"(١). ومع أن النص وصفى لحالة أيام الصحابة وهو أن الصحابى عالم باللسان العربى، فهو يراعى صيغ أداء الرسول ﷺ فى تبليغ الصحابة الحديث النبوى، فيؤدى- أو يترجم- الصحابى الحديث بالطريقة الملائمة لما هى عليه، فيؤديها بطرق التحمل والأداء المناسبة؛ إلا أن هذا الوصف ينطبق على ما نحن فيه وهو أن (الإطلاق لا يكون إلا بعد تحقق) والصحابة هم قدوة التابعين ثم من جاء بعدهم.

وإطلاق الجرح وتقييده له صلة لا حدود لها بالهوى والغرض الفاسد والمخالفة فى العقائد؛ لذلك لزم التنبيه من ابن حجر: "والآفة تدخل فى هذا: تارة من الهوى والغرض الفاسد- وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا-، وتارة من المخالفة فى العقائد- وهو موجود كثيرًا، قديما وحديثا-، ولا ينبغى إطلاق الجرح بذلك؛ فقد قدمنا

---

(١) السابق ص١٤٦- ١٤٧.

تحقيق الحال فى العمل برواية المبتدعة"[1].

إن أحد الأساليب الإجرائية لاكتشاف الجرح المردود – مراعاة هل للهوى والغرض الفاسد والمخالفة فى العقائد مدخل فى هذا الجرح؟ إذا كان هذا موجودًا، لزم التنبيه إلى المطلق والمقيد، وعدم مراعاة هذا يؤدى إلى الاختلاف فى الأحكام.

كذلك تحدث ابن حجر عن الإطلاق والتقييد فى مقدمة "هدى الساري". الذى يعتبر مدخلاً نظريا لكتاب (فتح البارى)، وقد ألح على هذا الأمر فى سياق حديثه عن مرويات المبتدعة؛ فقال:"وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شئ ألبته، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرًا لكنه مستند إلى تأويل ظاهر وسائغ فقد اختلف أهل السنة فى قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة فقد يقبل مطلقا وقيل يرد مطلقا، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن فى دعوى ذلك نظر. ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبل،

---

(١) السابق ص ١٩٣وانظر ص١٣٦ التى حقق فيها القول فى رواية المبتدعة.

وإن لم تشتمل فتقبل. وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه فى عكسه فى حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلان وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أو لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا؟ مال أبو الفتح القشيرى إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، وهو إخماد لبدعته وإطفاء لناره وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفناه من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته والله أعلم"(١).

لقد وصلت دقة بعضهم إلى أن جعل للتفصيل تفصيلاً، (تفصيل التفصيل)، والحق أن هذا التنظير يدل على خبرة عملية بنقد المروى والتنظير لعلم الحديث من خلال الواقع التطبيقى لا الأبراج العاجية.

المطلق والنسبى والعام والخاص عند ابن حجر (الجانب التطبيقى):-

جاءت لفظتا (مطلق) و(نسبى) فى ترجمة واحدة عند ابن حجر حيث قال: "موسى بن عقبة المدنى، مشهور من صغار التابعين، صنف المغازى، وهو من أصح المصنفات فى ذلك، ووثقه الجمهور، وقال ابن معين: كتاب موسى بن عقبة عن الزهرى من أصح الكتب، وقال- مرة: فى روايته عن نافع شئ. ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر. قلت: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقا – فى رواية عباس الدورى وغير

---

(١) هدى السارى ص٥٤٤، وقارن بـ ص ١٣٦ من النكت على نزهة النظر لابن حجر أيضا.

واحد عنه والله أعلم"[1].

ومع هذا فهو محتج به ومتفق على توثيق؛ لأن الستة رووا له[2].

إن الراوي السابق ثقة مطلقا فى مشايخ دون مشـــايخ وهـــو لا يساوى مالكا وعبيد الله بن عمر فى نافع وهذا تضعيف نسبى فهو دونهما فى هذه الحالة بالذات، لكنه مبرز فى غيره. وابن حجر هنا ينظر وبدقة لقضية الإطلاق والتقييد فى حالات بعينها، وهذا التقييد راعاه المحدثون قبل ابن حجر على المستوى التطبيقى؛ لكنه نظر لها داعيا طلاب العلم إلى مراعاتها. وهو هنا اختـــار الروايـــة – رواية ابن معين– التى توافق ما اتفق النقاد عليه، وبذلك يكون أحد وسائل الترجيح بين الروايات المختلفة عن الناقد الواحد هى اختيار الرواية الموافقة لآراء غيره، ومعرفة أن الروايات الأخـــرى قـــد تكون صحيحة لكن فى حالات بعينها.

ومن الرواة الذين راعى ابن حجر التفصيل فى الحكـــم علـــيهم (إبراهيم ابن يوسف بن إسحاق بن أبى إسحاق السبيعى) قال فيـــه (قال أبو حاتم: حسن الحديث يكتب حديثه. وقال ابن عدى: لـــيس هو بمنكر الحديث. وقال ابن المدينى: ليس هو كأقوى ما يكـــون. قلت: هذا تضعيف نسبى. وقال الجوزجانى: ضعيف. قلت: وهـــو إطلاق مردود. وقال النسائى: ليس بالقوى، احتج به الشيخان فـــى أحاديث يسيرة وروى له الباقون سوى ابن ماجه[3].

وقد وضع ابن حجر علامات (خ ت س) أمام ترجمته، أى أن البخارى روى له وكذلك الترمذى. والنسائى روى له مع أنه قال:

---

(١) هدى السارى ص ٦٢٣ لابن حجر، حقق أصلها عبد العزيز بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقى، ط١، ١٤١٠هـ– ١٩٨٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) هدى السارى ص٥٤٩.

"ليس بالقوى". وهذا أكبر دليل على أن الواقع العملى ينبغى أن يكون هو الفيصل الوحيد فى الحكم على عدالة وضبط الرواة. وهذا لا يتأتى إلا من مراعاة المطلق والنسبى وحمل رواية البخارى على أنه انتفى الصحيح من مروياته.

إن أحد أسباب الإطلاق أن الناقد المتأخر، الذى لم يعاصر الراوى، قد لا يراعى أنه ضعيف فى مواطن دون أخرى؛ قال ابن حجر: "إسرائيل بن يونس ابن أبى إسحاق السبيعى أحد الأثبات. قال أحمد: ثقة، وتعجب من حفظه، وقال مرة، هو وابن معين وأبو داود: كان أثبت من شريك. وقال أيضا: كان القطان يحمل عليه فى حال أبى يحيى القتات قال : روى عنه مناكير، وقال ابن معين: هو أثبت فى أبى إسحاق من شيبان، وقدمه أبو نعيم فيه على أبى عوانة، وقدمه أحمد فى حديث أبى إسحاق على أبيه يونس بن أبى إسحاق، وكذا قدمه أبوه على نفسه. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق من أتقن أصحابى أبى إسحاق، وقال ابن سعد: كان ثقة وحدث عنه الناس حديثا كثيرًا ومنهم من يستضعفه. وقدم ابن معين وأحمد شعبة والثورى عليه فى حديث أبى إسحاق. وقدمه ابن مهدى عليهما. وقال حجاج الأعور: قلنا لشعبة: حدثنا عن أبى إسحاق فقال: سلوا إسرائيل فإنه أثبت منى، وقال عيسى بن يونس: سمعت إسرائيل ابن يونس يقول: كنت أحفظ حديث أبى إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن، وقال العجلى: ثقة صدوق متوسط. فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التى يرويها دائما؛ لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبى خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبى خيثمة فى

تاريخه: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، يعنى مناكير، فقال لم يؤت منه أتى منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين: فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التى حدثه بها إسرائيل عن أبى يحيى فظن أن النكارة من قِبله وإنما هى من قِبل أبى يحيى كما قال ابن معين. وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم. احتج به الأئمة كلهم"[1]. لقد روى له الأئمة الستة حيث وضع ابن حجر علامة (ع) التى تدل على اتفاق الستة على الاحتجاج به. إن ابن حجر بحث، وأحصى الأخطاء، وراعى نسق الرواة فتبين أن الخطأ من غيره لا منه فحمله عليه، إنه نظر إلى السند ككل ولم ينظر إليه كجزء.

إن الراوى قد يكون مختلف الأحوال؛ لذلك تتعدد أقوال الناقد الواحد فيه، وهذا ليس عيبا، إنما العيب أن يطلق أحد النقاد الحكم عليه. قال ابن حجر: "إسماعيل ابن أبى أويس... احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخارى مما تفرد به سوى حديثين وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخارى وروى له الباقون سوى النسائى فإنه أطلق القول بتضعيفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف. وقال مرة: كان يسرق الحديث هو وأبوه. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً. وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به. وقال الدارقطنى: لا أختاره فى الصحيح. قلت: وروينا فى مناقب البخارى بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصولاً وأذن له أن ينتقى منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه. وهو مشعر بأن

---

(١) هدى السارى ص٥٥١.

ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله. وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما فى الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائى وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر به"[1]. ويلاحظ أن هناك اتفاقا على عدالة الراوى واختلافا فى ضبطه، وهذا أمر طبيعى لأنه بشر يخطئ، وله أوهام، ولا يخفى أن ألفاظا مثل: (لا بأس به) و(محله الصدق) من ألفاظ الاختبار لا الاحتجاج، فعلى الناقد أن يختبر مدى ضبط الراوى وله حق أن يصحح بعض مروياته أو يحسنها لذاتها فى غير ما أخطأ وخالف فيه، أما غير ذلك فهو صالح فى الشواهد والمتابعات بدليل قول ابن حجر (إلا إن شاركه فيه غيره) وما عدا هذا فهو مردود وبخاصة إذا نص النقاد على نكارة مرويات بعينها فى ترجمته فى كتب الضعفاء والمتروكين. أما إطلاق النسائى فلا حق له فيه. فالرجل روى له البخارى ومسلم والنسائى -نفسه- والترمذى وابن ماجه وأبو داود.

أما فى ترجمة (بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى) فقد نبه ابن حجر إلى نوع آخر من الإطلاق، وهو "قلت: احتج به الأئمة كلهم. وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة"[2]. إن ابن عدى راعى التفصيل مثل ابن حجر، وسبقه إلى أنه (صدوق، وأحاديثه مستقيمة وأنكر له روايته: "إذا أراد الله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها" ومع ذلك فقد أدخله قوم فى صحاحهم". وقال أحمد: "روى مناكير"[3].إن ما يراه أحمد منكرًا؛ سببه أنه يطلق النكارة على التفرد دون المخالفة، وكذلك يطلقه على الغرابة. إن الراوى روى له الستة واتفقوا على توثيقه. وتنبيه

---

(١) هدى الساري ص (٥٥١-٥٥٢).

(٢) السابق ص (٤٥٤).

(٣) السابق: نفسه. وانظر ص (٦١٠) أيضا، ترجمة (محمد بن إبراهيم بن الحارث).

ابن حجر هو بمثابة تنبيه للناقد على الفروق فى دلالة المصطلحات عند علماء الحديث؛ لأن من لا ينتبه لذلك سوف يعمم فى الحكم. وفى هذا دليل على أن مصطلحات الحديث متشابكة ومتداخلة فإنه يستحيل دراسة مصطلح (منكر) دون دراسة مصطلحى (غريب) و(فرد). وكل هذا لا يتم دون التخريج لمعرفة الموافق والمخالف ومن يحتج به مفردا، ومن يحتج به إذا وافق، ومن لا يحتج به(*).

وهناك نوع من الإطلاق الناتج عن الاستقراء والحصر، المبنى على أسس من الواقع العملى لنقد المرويات من مثل (عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصارى"؛ فقد "وثقه ابن معين والنسائى وأبو زرعة وابن سعد والبزار وآخرون. وشذ عبد الحق فقال فى الأحكام: هو ثقة عند ابن معين وأبى زرعة، وضعفه غيرهما. وأنكر ذلك عليه ابن القطان فقال: بل هو ثقة مطلقا، ولا أعرف أحدًا ضعفه ولا ذكره فى الضعفاء. قلت: وهو كما قال. وقد احتج به الجماعة"(١). إن مثل هذا الراوى، روى له الستة واتفقوا على توثيقه فلا يحق أن يجرحه أحد من النقاد والذى يخالف يشذ حكمه.

كذلك هناك نوع من التضعيف النسبى الخاص بالضعف فى شيخ دون شيخ، أو بلد دون بلد، أو فى الحفظ دون الكتابة...الخ "فعبد ربه بن نافع الكنانى... قال على ابن المدينى عن يحيى بن سعيد: لم يكن بالحافظ. قال: ولم يرض يحيى أمره. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما بحديثه بأس. وقال ابن معين والعجلى وابن سعد والبزار وابن نمير وغيرهم: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: تكلموا فى حفظه. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال الساجى:

(*) وللمزيد انظر ترجمة (سعيد بن أبى هلال) ص ٥٧١ من هدى السارى، ص ٦٣٠ترجمة (يحيى ابن عبد الله بن بكير المصرى)، وص ٦٣٩ترجمة (محمد بن إسحاق بن يسار)، ص٦٢٣.

(١) هدى السارى ص٥٧٨.

صدوق يهم فى بعض حديثه. قلت: احتج به الجماعة سوى الترمذى والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبى عوانة وأنظاره[1].

وهذه الظاهرة لها مسميات أخرى وهى (العام والخاص). وقد استخدم ابن حجر هذه المصطلحات فقال فى ترجمة (عبيد الله بن جعفر المصرى الفقيه): وثقه أحمد فى رواية عبد الله ابنه عنه، وأبو حاتم والنسائى وابن سعد، وقال ابن يونس: كان عالما عابدًا، ونقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال: ليس بقوى. قلت: إن صح ذلك عن أحمد فلعله فى شئ مخصوص. وقد احتج به الجماعة"[2]. لقد وضع ابن حجر علامة (ع) الدالة على أن الراوى متفق على الاحتجاج به، وقال فى ترجمة(هدبة ابن خالد القيسى البصرى": "لعله ضعفه فى شئ خاص"[3]. وأحيانا لا يصرح بألفاظ (الإطلاق) و(التخصيص) ويترك للدارس والقارئ اللبيب استنباط الحكم. قال فى ترجمة (محمد بن عبيد الطنافسى): "من شيوخ أحمد بن حنبل؛ قال: إنه كان صدوقا؛ ولكن يعلى أخوه أثبت منه، وقال فى رواية أخرى: كان يخطئ ويصيب. وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث؛ لكن وثقه فى رواية الأثرم، وكذا وثقه ابن معين والعجلى والنسائى وابن سعد وابن عمار، وزاد: كان أبصر إخوته بالحديث، وكان يعلى أحفظهم. قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، ولعل ما أشار إليه أحمد كان فى حديث واحد"[4]. والراوى به الستة بدليل وجود علامة (ع) أمامه. لذلك ينبغى أن يراعى تقييد الحكم بأنه أخطأ فى حديث واحد.

---

(١) السابق ص ٥٨٤ وانظر ترجمة عفان بن مسلم فى ص ٥٩٥.

(٢) هدى الساري ص٥٩٢.

(٣) هدى الساري ص٦٢٤.

(٤) السابق ص٦١٥.

وبسبب مراعاة ابن حجر لـ (العام) و(الخاص) و(المطلق) و(المقيد) كان يختار الراجح من الآراء – التفصيل- بوصفه أسلوبا إجرائيا يحمى من الخطأ فى الحكم؛ قال فى ترجمة (قيس بن أبى حازم): "بالغ ابن معين فقال: هو أوثق من الزهرى، وقال يعقوب بن شيبة: تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد، ومنهم من حمل عليه وقال له أحاديث مناكير، ومنهم من حمل عليه فى مذهبه وأنه كان يحمل على علي، المعروف عنه أنه كان يقدم عثمان ولذلك كان يجتنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه. قلت: فهذا قول مبين مفصل"[1]. لقد اختار الرأى القائل بالتفصيل مع أنه لم يذكر قائله.

لقد روى عنه الستة، فالرجل حجة ومتفق على عدالته، وهذا الجرح المفسر، قد يكون جارحًا عند البعض دون الباقى، ومعلومة هى العلاقة بين التشيع والكوفة. إنه يرى ارتباط البيان والتفصيل بتفسير الجرح، الذى دل على أنه جارح عند باقى النقاد المعتدلين الذين لا يجرحون بأدنى شئ، إن قيسًا لا يزرى على أحد وغير مائل ولا يدعو إلى رأيه.

---

(١) السابق ص٦٠٩.

فهرس

معايير ونصطلحات الجرح ٥

أولاً: معايير ومصطلحات العدالة ٥

- معيار ومصطلح الجهالة ٥
- معيار الدعوة إلى البدعة ١١
- معيار سب السلف ١٥
- معيار ومصطلح السرقة ١٨
- معيار ومصطلح عدم الأمانة ٢٦
- معيار شرب الخمر ٣٠
- معيار ومصطلح الكذب ٣٦
- معيار ومصطلح الوضع ٥١
- معيارا ومصطلحا الكشط والتزوير ٥٤

ثانيًا: معايير الضبط من خلال الرواة المتفق على جرحهم ٥٨

- معيار المخالفة ٥٨
- معيار ومصطلح ليونة الراوى ٧١
- معيار ومصطلح الاختلاط ٧٧
- معيار ومصطلح الاضطراب ٨٧
- معيار ومصطلح رفع الموقوف والمرسل والمقطوع ٩٢
- معيار ومصطلح التحديث من غير أصل ٩٦

- معيار ومصطلح القلب ٩٨
- معيار ومصطلح الغفلة ١٠٥
- معيار ومصطلح التصحيف ١٠٨
- معيار ومصطلح الإغراب ١١٢
- معيار ومصطلح الوهم ١١٦
- معيار ومصطلح التساهل فى الأداء ١٢٠
- معيار ومصطلح التدليس ١٢٢
- الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المختلطين ١٢٥
- الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المرسل ١٣٠
- الإصلاق والتقييد من خلال مبحث المدلسين ١٣٤
- المطلق والنسبى عن ابن حبان ١٣٩
- مشروع ابن رجب ١٤٠
- التفصيل فى نقد الرواة ١٤٤
- الإطلاق والتقييد عند ابن حجر ١٤٨
- المطلق والنسبى والعام والخاص عند ابن حجر ١٥٧

المؤلف

* د. خيري قدري.

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، أداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطليحة، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

* صدر له:

- أربعة مؤلفات لتعليم العربية – للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج٣،٢،١، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

* تحت الطبع:

- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توثيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات

هاجس الكتابة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
الوقوف علي الأمية عند عرب الجاهلية	أحمد الأحمدين
الخطابة عند الخوارج	أحمد بدران
مستحيل الكتابة	د. أحمد الدوسري
ضد هدم التاريخ وموت الكتابة	أحمد عزت سليم
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلى)	إدوار الخراط
مغامر حتي النهاية	إدوار الخراط وآخرون
التربية السياسية في أدب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)	د. أسماء غريب بيومي
الإعلال عند النحاة واللغويين	د.طاهر قطبى
مناظرات في اللغة والنحو	د. جميل علوش
الخطاب والقارئ	د. حامد أبو أحمد
حفريات نقدية (دراسات فى نقد النقد العربى المعاصر)	د.سامي سليمان أحمد
المتخيل الثقافي ونظرية التحليل النفسي المعاصر	د. السيد إبراهيم
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة	د. سمير حجازي
الحياة الصوفية وتقاليدها في الموروث الشعبي العربى	د. عادل الألوسى
الجواهر والأحجار الكريمة في التراث والحضارة العربية	د. عادل الألوسى
البحث عن الوثائق (دراسة في وثائقنا القومية)	د. عادل الألوسى
تعالقات الخطاب (السردية والمقالية) طه حسين نموذجًا	د.عبد الرحمن عبد السلام محمود
البلد البعيد (دراسات في أدب جوته- شيلر....)	د. عبد الغفار مكاوي
نقد وشعر وقص	د. عدنان الظاهر
الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية (لغة الشارع)	د. عزة عزت
محمد مندور شيخ النقاد	فؤاد قنديل
اغتيال المتنبي	فيصل الياسري
لماذا تكتب المرأة؟	نفيسة الشرقاوى
أثر الأدب العربي في الأدب الغربي	د. يوسف عز الدين

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز

د. خيري قدري

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٥ - من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين



مركز الحضارة العربية

د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٥- من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

الكاتب: د. خيري قدري أيوب محمود (مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢٢

الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-826-9

الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني: وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيري قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين/ خيري قدري أيوب محمود. - ط١. - الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.
١٣٦ ص؛ ٢١سم
تدمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث - الجرح والتعديل.
أ- العنوان ٢٣٤



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

تليفاكس: 3448368 (00202)

www.alhdara-alarabia.com

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com

alhdara_alarabia@hotmail.com

معايير الكم والكيف عند المحدثين.

القرآن والاستقراء عند المسلمين(*).

كل باحث فى كتاب الله يعلم أن هذا الكتاب يشتمل على الدعوة إلى اتخاذ طريق الاستقراء – بقسميه التام والناقص – وسيلة إلى تحصيل كثير من المعارف. إن القرآن حين يوجهنا إلى الاتعاظ والاعتبار بقصص الأولين – يلفت نظرنا إلى طائفة من الأحداث التى جرت للأمم السابقة، واعتبار هذه الأحداث كاف للتنبيه على سنة الله فى عباده، والاتعاظ بها والاعتبار. ولا يتم هذا إلا على أساس استفادة قواعد كلية وسنن عامة من أحداث محددة لم تبلغ مبلغ الاستقراء التام، لكنها تجعل الفكر ينشط ويقيس ما سيأتى على ما مضى، نظرًا إلى أن مدبر الكون واحد، وأن حكمته التى قضت فيما مضى بإهلاك الظالمين؛ سوف تقضى فيما سيأتى بإهلاك من يفعل مثل فعل الظالمين، وأن حكمته التى قضت فيما مضى بانتصار المؤمنين المتقين؛ سوف تقضى فيما سيأتى بنصرة المؤمنين المتقين؛ إذا فعلوا مثل المؤمنين من السلف الذين تسلحوا بتقوى الله والإيمان والعمل وإعداد ما استطاعوا من قوة.

إن القرآن حين يوجه المؤمنين إلى دراسة الطبيعة لمعرفة كيف بدأ الله الخلق؛ فإنه يوجه إلى طريقة الاستقراء، بالسير فى الأرض وتتبع دراسة الجزئيات الكونية، للوصول إلى معرفة القواعد الكلية. قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ

(*) الاستقراء قبل المسلمين لم يشغلنى كثيرًا ولم أتطرق إليه – وإن كان موجودًا عند اليونانيين.

ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٠﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [العنكبوت آية ١٩ – ٢٠]. ولا يلزم من التتبع الاستقصاء، بل قد يكفى الباحث أن يدرس نماذج متنوعة، يستنبط منها كليات عامة، ويقيس ما لم يدرسه على ما درسه. إن دراسة بعض الجزئيات قد يدل الفكر على قانونها العام الشامل لها ولأشباهها، ولئن ظل احتمال مخالفة ما لم يدرسه لما درسه احتمالاً قائمًا، إلا أن غلبة الظن ترجع انتظام كل الجزئيات تحت قانون واحد، قد يصل الباحث إليه كله، أو إلى بعضه. ومتابعة البحث كفيلة بوصول الإنسان فى يوم ما إلى الحقيقة النهائية، فى طائفة من الموضوعات التى أعطاه الله مفاتيح بحثها[1].

والاستقراء قد يكون تامًا وقد يكون ناقصًا، والأول هو الذى يتم فيه استيعاب جميع جزيئات أو أجزاء الشيء موضع البحث، بالنظر والدراسة العلمية. والناقص هو الذى يتم فيه دراسة بعض جزيئات أو أجزاء الشيء الذى هو موضوع البحث. وتعتبر فيه النماذج المدروسة أساسًا تقاس عليه بقيمة الأجزاء أو الجزئيات. والأول يفيد اليقين إذا بلغت المعرفة بسببه مبلغ اليقين. والثانى يفيد الظن وهو يشمل ما درسه الباحث وما لم يدرسه، بناء على غلبة ظنه بأن نظام الكون ذو قوانين كلية ندر فيها الشذوذ ما دام النوع المدروس واحدًا، أو بناء على غلبة ظنه بأن بقية الأجزاء مشابهة للأجزاء التى درسها[2].

وينقسم الاستقراء الناقص إلى رياضى وعلمى. الأول: يتم فى مجال العلوم الرياضية، ويكفى فيه الاعتماد على مثال واحد أو عدة أمثلة، لاستخراج قاعدة كلية أو قانون عام. وأما الاستقراء العلمى: فهو الذى يتم عادة فى مجال العلوم الطبيعية والكيميائية

---

(١) ضوابط المعرفة ص ١٩١ – ١٩٢.

(٢) السابق ص ١٩٣ – ١٩٤.

والاجتماعية والاقتصادية ونحوها، ونسبة التأكد فيه أضعف من نسبة التأكد التى تحصل فى الاستقراء الرياضى؛ لأن احتمالات مخالفة الواقع لما دل عليه الاستقراء الناقص هنا أقوى من نظيراتها فى الاستقراء الرياضى. ومع ذلك لا مفر من الاعتماد عليه فى مجال هذه العلوم؛ لأنه الوسيلة الوحيدة لتقدمها، ما لم يكن لدى الإنسان طريق أقوى من الاستقراء الناقص وأقوم منهجا، كالبيانات الدينية ذات الدلالة القطعية. والسند المنطقى الذى يدعو إلى الأخذ بهذا الاستقراء الناقص فى مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها – يرجع إلى ملاحظة قانونين مهيمنين على ظواهر الطبيعة بصفة عامة، هما: قانون العلية (أى السببية)، وقانون الاطراد. وليس كل الأحكام الاستقرائية تستند إلى قانونى العلية والاطراد، فبعض الأحكام تستند إلى قانون الاطراد الاتفاقى فقط، دون أن يرجع هذا الاطراد إلى سبب يعلل به حدوث الحالات المطردة. ففى الأمثلة:

كل حيوان ذى ثدى له أذن.

وكل حيوان ذى قرن مجتر.

وكل حيوان ذى قرن مشقوق الظلف.

فى هذه الأمثلة ونظائرها اطرد اجتماع الصفتين، ولم تكن إحداهما علة للأخرى، أو سببا لها، ولكن اتفق أن كان اجتماع الصفتين أمرًا مطردًا، وبناءً على ذلك استطعنا أن نصدر تعميمًا مبنيًا على الاستقراء الناقص، دون التعرض إلى السببية، ولكن حاجتنا هنا إلى استقراء شبيه بالتام أكثر من حاجتنا إليه فى الإطار المقترن بالعلة. وحين تلقى التعليل والاطراد معا، يكون الحكم أتم وأوفى. ويطلق الاستقراء الذى أفاد اطرادًا دون تعليل اسم الاستقراء الإحصائى، ويستعمل هذا الاستقراء عادة فى الإحصاءات والتصنيفات وما أشبهها[1].

---

(١) السابق ص ١٩٥ – ١٩٧.

الاستقراء الإحصائي عند المحدثين:-

لعلماء الحديث مفهوم للاستقراء، يقصدون به الاستقراء الإحصائي، وهو يخالف مفهوم الاستقراء عند العلماء التجريبيين. فالاستقراء عند التجريبيين أحد طرق الاستدلال غير المباشر. "وهو عملية فكرية وحسية معا، وقد تستخدم هذه العملية التجربة المقصودة إضافة إلى التجارب غير المقصودة التى تمر فى حياة الإنسان. والتجربة المقصودة هى بمثابة طرح الأسئلة العملية على الأشياء؛ لمعرفة مدى استجابتها، أو عدم استجابتها، أو مدى تأثيرها بما طرح عليها، وملاحظة كل ذلك وتقييده، باعتباره نتائج قدمتها التجارب"(١). والاستقراء هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعًا، أو هو انتقال الفكر من الحكم على الجزئى إلى الحكم على الكلى الذى يدخل الجزئى تحته(٢).

وتنقسم المعرفة التى يتوصل إليها بالاستقراء إلى درجات ومراتب وأحوال:

١- فإن توافرت فيها شروط اليقين كانت علما يقينيا أى كان من الحقائق النهائية التى نتوصل إليها، والتى لا تقبل بحال من الأحوال احتمال النقض.

٢- وإن لم يتوافر فيها شروط اليقين كانت دون ذلك بحسب درجة قوة الاستقراء أو ضعفه.

أ- فإما أن يكون ظنا راجحًا على ما يخالفه، وهذا الظن الراجح يتفاوت قربا وبعدا من اليقين بحسب قوته.

---

(١) ضوابط المعرفة وطرق الاستدلال لعبد الرحمن حسن حبنكة ص ١٨٧، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

(٢) السابق ص١٨٨.

ب- وإما أن يكون ظنا مساويًا فى القوة لما يخالفه، وعندئذ يقف الفكر منه موقف الشك من غير ترجيح.

ج- وإما أن يكون ظنا ضعيفًا أقرب إلى ترجيح الرفض منه إلى ترجيح القبول، وهو يتفاوت قربا وبعدا من الرفض النهائى بقدر نسبة ضعفه.

٣- ثم تأتى المعرفة المرفوضة النهائية، وهى التى لا تقبل احتمال الرجعة إلى جانب الإثبات بحال من الأحوال، وهى عندئذ تكون من اليقين أيضًا، ومن الحقائق النهائية التى نتوصل إليها، ولكن فى جانب الرفض لا فى جانب القبول، أى: فى جانب النفى لا فى جانب الإثبات.

فشأن العلماء فى الاستقراء كشأنهم فى سائر الطرق التى يتوصلون بها إلى معارف يقينية، أو دون اليقينية، من ظنية راجحة على ما يخالفها فى تصورهم المستند إلى الأدلة، أو متساوية مع يخالفها، أو مرجوحة بالنسبة إليه[١].

وقد استخدم المسلمون الاستقراء بوصفه أداة وأسلوبًا إجرائيًا فى جميع تخصصاتهم، لغويون، نحاة، جغرافيون، تجريبيون....إلخ، واستخدمه المحدّثون فى التخريج حيث تتبعوا مرويات الراوى مرة بجميع مروياته والحكم عليه وحده ثم مقارنة هذه المرويات بمرويات شيوخه وتلاميذه مرة أخرى. ومن خلال هذا الاستقراء قاموا بالحكم عليه عدالة وضبطًا ووضعوه فى المرتبة التى تليق به.

وورد مصطلح الاستقراء صراحة عندهم قال الذهبى: "ثم أهم من ذلك نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة. أما قول البخارى: (سكتوا عنه)، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده ها بالاستقراء:

---

(١) السابق ١٨٨ - ١٨٩.

أنها بمعنى تركوه... وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوى، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثبت. والبخارى قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوى، ويريد أنه ضعيف"[1]

وورد عند السخاوى، فى فتح المغيث، فى سياق حديثه عن (المعنعن)[*] فى الصحيحين "وما خدشه به مسلم من وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها، مع أنها ما رويت إلا معنعنة، ولم يأت فى خبر قط أن بعض رواتها لقى شيخه، فغير لازم، إذ لا يلزم من نفى ذلك عنده نفيه فى نفس الأمر. قلت: نعم، لا يلزم من نفى الثبوت عنده نفيه فى نفس الأمر، إلا أن ادّعاء إمام حجة مطلع مثل الإمام مسلم رحمة الله: نَفْيَه بالاستقراء التام، لا يقاوم بهذا الإمكان العقلى المحض، بل اللازم لمخافه أن يبرهن على إثبات ما نفاه حتى يُظهر خطأه وقصور استقرائه، وإلا فالاحتمالات العقلية المحضة لا تؤثر فى إبطال ما ادعاه، كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه فى إبطال حجية خبر واحد، بعد ثبوت صحته على شريطتهم"[2].

وقال ابن أبى العز الحنفى – تلميذ ابن كثير – فى شرح العقيدة الطحاوية: "ولكن ثَمّ أمرٌ ينبغى التفطن له، وهو أن فاعل السيئات يسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة"[3].

---

(١) الموقظة ص ٨٢ – ٨٣.

(*) يشترط البخارى اللقاء مع المعاصرة، ويشترط مسلم المعاصرة فقط، هذا هو المشهور فى هذا الأمر، والأمر فيه تفصيلات انظر ص ١٣٢ من تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الموقظة للذهبى، حيث يرى البعض أنه اختلاف اصطلاحى فقط أو كلاهما مصيب.

(٢) فتح المغيث ١/١٦٣، ط لكنو – الهند – ١٣٠٣هـ.

(٣) ص ٢٧٩ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، ط كلية الشريعة، جامعة محمد بن عود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٦ه.

والاستقراء الإحصائى الذى يقوم على دعامتين: مراعاة كَمِّ الظاهرة وكيفِ تفسيرها – عند المسلمين المقصود به الوسيلة التى اعتمدها علماؤها حين استخرجوا قواعد اللغة العربية وضوابطها، وقد كلفهم هذا جهودًا مضنية، إذ استقصوا منها معظم التراكيب العربية وطرق أدائها، ومعظم المفردات العربية ومشتقاتها، ثم استخرجوا من ذلك قواعد النحو والصرف وكان للاستقراء دور مهم فى استخراج علم العروض الذى وضعه الخليل وفى ضبط زحافاته وعلله؛ إذ تتبع الشعر العربى، وأحصى ونظر وقعّد القواعد لما شاهده فى هذا الشعر. وكان الاستقراء الإحصائى الذى يراعى الكم والكيف أحد الوسائل التى اعتمد عليها فقهاء المسلمين فى طائفة من أبواب الفقه الإسلامى[1]. وحين يبحث أحدهم فى النصوص فإنه يعتمد أولاً على الاستقراء لجميع النصوص التى تتعلق ببحثه، ثم ينظر فيما جمعه منها، ويجتهد فى فهمها وفق طرائق الاجتهاد التى تحددها له أصول الفقه ليفهم ويستنبط. أما الاستقراء لمجرد جمع المعارف فقد كان وسيلتهم فى الحديث الشريف، وفى التاريخ والجغرافيا، وفى الأدب والحكم والأمثال والأخلاق والآداب وتدوين معارف الأولين، وغير ذلك. وكان الاستقراء المقرون بالتجارب العلمية وسيلتهم فى الكيمياء وفى الطب، ضمن حدود الأدوات التى كانت متيسرة لهم فى زمانهم.: ومن كل هذا نلاحظ أن الاستقراء وسيلة كبرى من وسائل التى اعتمد عليها علماء المسلمين، فيما توصلوا إليه من معارف، وفيما دونوه من علوم. ومع تفجر الثورة العلمية المادية الحديثة، أخذ الاستقراء دورًا أكبر فى العالم الغربى، وتحددت له مفاهيم أكثر دقة وأكثر ضبطًا من الناحية العملية، وكان له فى مجال العلوم المادية واستخراج قوانينها المقام الأول[2].

---

(١) ضوابط المعرفة ص ١٨٩- ١٩٠.

(٢) السابق ص١٩٠.

الكم والكيف فى نقد المرويات وأثره على جرح الراوى وتعديله:-

إن الناقد الذى يُعَوّل فى جرح الراوى وتعديله على الأرقام يكون نقده من الجرح المفسَّر القائم على ذكر الأدلة، وبالتالى يكون نقده علميًا. والحق أن المحدثين نبهوا إلى هذا الأمر الذى حاول علماء الاجتماع والنفس تطبيقه على ظواهر دراستهم مستفيدين فى هذا الأمر من العلوم الرياضية وبخاصة الإحصاء.

إن علماء مناهج البحث يرحبون بهذا التطبيق للإحصاء على العلوم الإنسانية لكنهم نبهوا إلى أشياء وأكدوا عليها قائلين: "إن أساليب البحث وطرائقه المستخدمة فى العلوم الإنسانية يجب أن تكون معبرة عن منهج الفهم الكيفى ومحققة لغاياته وأهدافه فالعلوم الإنسانية تستخدم الأسلوب الإحصائى، شريطة أن (نفهم) المدلولات والمعانى التى تقف وراء الأرقام فهما كيفيا: ذلك أن الاقتصار على الجانب الإحصائي هو اقتصار على أشباح خاوية من المعنى، إن طريقة تحليل المضمون content Analysis يجب أن تعبر عن منهج الفهم الكيفى، وتتوافق مع عملياته وأهدافه، لا أن تتوقف عند تصنيف المضمون إلى: ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ أو تسجيل الكلمات وعددها فى قوائم معينة، أو إحصاء العبارات التى تشير إلى أفكار معينة فى مجال تحليل معين... إن عمليات الترميز والتصنيف والإحصاء والتعداد وتحديد وحدات المكان وآنات الزمان يجب ألا تكون نهاية المطاف، إنها البداية التى يجب أن نسبر أغوارها الدفينة وباطنها الكيفى بكل ما يحمله من دلالات ومعان ومشاعر وقيم وأهداف"[1].

---

(١) قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، بحث د.على عبد المعطى، ص ٣٣ نشر وزارة الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلوم رقم (١) لعام ١٩٩٦م. وعنوانه (البحث عن منهج للعلوم الإنسانية).

إن عدم مراعاة الكيف بجانب الكم يؤدى إلى الانشغال بالشكل أكثر من المضمون (فيجب ألا ننساق فى هذا الصدد وراء زمرة الباحثين السطحيين الذين حاولوا توجيه نظرنا نحو شكل التحليل أكثر من مضمونه ونحو ظاهره الكمى أكثر من باطنه الكيفى[١].

إن عدم الاستغناء عن الجانب الكيفى فى التحليل عند علماء العلوم الإنسانى يرجع إلى طبيعة هذه العلوم؛ لأن العلوم التجريبية تعتمد على الاستقراء، والإنسانية لها أن تعتمد على الاستقراء بشرط عدم التخلى عن الجوانب الكيفية فى دراسة الظاهرة[٢].

وممن نبهوا إلى أمر ضرورة ربط الجانب الكيفى بالكمى فى تطبيق منهج البحث العلمى الدكتور حسن حنفى الذى قال: "لا يمكن معرفة الواقع معرفة انطباعية كما يفعل الروائى أو الشاعر معرفة كيفية خالصة لا يختلف عليها المبدع والمتلقى. المعرفة الإحصائية الكمية ضرورية لمعرفة مكونات الواقع والبنية الاجتماعية. فلغة الإحصاء خير دليل على صدق الفكر.... لم يعد الفكر خطابة بل هو حكم كمى من أجل تغيير الواقع وإعادة التفاعل بين مكوناته وتوجيه مساره هكذا فعل الأصولى القديم فى مناهج البحث عن العلة منها السبر والتقسيم، إحصاء العلل إحصاء كاملا ثم تحييدها إلى واحدة تخضع للتجربة لمعرفة هل هى العلة الفاعلة أو المؤثرة أو الملائمة أو المناسبة"[٣].

إنه يرى أن المعرفة الكيفية لا تكون خالصة ونقية؛ بل يكون خلفها شوائب يقضى عليها استخدام الإحصاء ولغة الأرقام.

وقد حاول علماء الاجتماع الاستفادة من الإحصاء فى بحوثهم، وقد انقسموا إلى قسمين كبيرين أحدهما ركز على المنهج الكيفى

---

(١) السابق ص٣٣- ٣٤.

(٢) السابق ص٣٧.

(٣) السابق ص ٥٩ بحث الدكتور حسن حنفى (المنهج الفلسفى).

والآخر يحبذ المنهج الكمى فى دراسة الظواهر، والبعض حاول الجمع بين الاتجاهين[1]. وعندهم أن الباحث الذى يعتمد على مجرد الملاحظة الشخصية غالبًا ما تقوده هذه الملاحظة – دون قصد – إلى نتائج لا تنطبق على الوقائع العلمية انطباقًا تامًا. ومن هنا كان الإحصاء هو عصا الباحث التى تقوده إلى الأسلوب الصحيح والنتائج السليمة[2]. إن طرق الإحصائية لها مزايا وفوائد يجنيها الباحث فهى:

- تساعده على إعطاء أوصاف على جانب كبير من الدقة العلمية. ودقة الوصف تحتاج دائمًا إلى اختيار مدى ثبات النتائج التى حصل عليها؛ لأن الوصول إلى النتائج دون التحقيق من ثباتها لا يكفى عادة كأساس يعتمد عليه فى البحث العلمى.
- تساعد الإحصاء على تلخيص النتائج فى شكل ملائم مفهوم.
- تساعد الباحث على استخلاص النتائج العامة من النتائج[3].

ومن خلال ما سبق يتضح أن استخدام الإحصاء فى البحث العلمى ضرورى ومهم بشروط منها مراعاة الجانب الكيفى الذى يكون فاعلاً ومؤثرًا فى الظاهرة موضع الدراسة.

والسؤال المشروع الآن: هل راعى المحدثون فى نقدهم للمرويات الجانب الكمى؟ وهل راعوا الجانب الكيفى الكامن خلفه؟

هل للمحدثين معايير كمية وكيفية يتم من خلال دراستها واكتشافها والتنظير لها – الوصول إلى ضوابط تحكم عملية جرح

---

(١) السابق ص ٩٧ – ٨٠ بحث الدكتور ناجى بدر (المنهج الرياضى فى العلوم الاجتماعية).

(٢) السابق ص ٨٨.

(٣) انظر: السيد خيرى، الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٤.

الرواة وتعديلهم والوصول إلى آراء دقيقة وصائبة فى المقارنة بين آرائهم للوصول إلى الراجح؟ هل هناك معايير علمية دقيقة ملموسة غير معايير العدالة والضبط؟

سوف أبدأ بابن عدى المتوفى سنة ٣٦٥هـ، وليس معنى بدئى به أنَّ السابقين عليه لم يستخدموا المنهج الإحصائى. إننى لاحظت أنه أكثر المحدثين استخدامًا لهذا الأسلوب الإجرائى وكان منتشرًا عنده فى موطن ليست بالقليلة، فبدأت به ولأن دراسته من هذا الجانب سوف تساعد فى إثبات بعض الفروض التى فرضتها فى أول البحث.

وسوف أُثنِّى بابن حبان (ت ٣٥٤هـ)...إلخ من اعتمدوا على الإحصاء فى الجرح والتعديل.

ابن عدى والجانب الكمى والكيفى:-

لا يكون الحكم على الرواة حكمًا منصفًا إلا من خلال مروياتهم "واستقصائها" للوصول إلى عددها (كمها) ثم الحكم عليها (قيميا) حكمًا يراعى الكم والكيف. لقد وردت كلمة استقصاء عند ابن عدى كثيرًا أذكر منها:

قال فى ترجمة (سهيل بن أبى الصلت السراج": "ولعل جميع ما أسند سهل إذا استقصى عشرون حديثًا أو ثلاثون"[١]. وقال فى ترجمة (سعيد بن كثير بن عُفَير: "لم أجد لسعيد بعد الاستقصاء شيئًا مما ينكر عليه[٢]. وقال فى ترجمة "عبد الله بن يوسف التنيسى": "والبخارى مع شدة استقائه اعتمد عليه فى مالك

---

(١) مختصر الكامل ص ٤٠٣ ترجمة ٨٦٣.

(٢) السابق ص ٣٩٥ ترجمة ٨٣٩.

وغيره"[1].وقال فى ترجمة (صالح بن رستم): (روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه".

وبعد الاستقصاء فهو يمارس الإحصاء بوصفه أسلوب إجرائيًا دالاً يستطيع من خلاله الوصول إلى الكيف الكامن وراء الكم للحكم على الظاهرة حكمًا علميًا دقيقًا، فقد استخدم ابن عدى مشتقات كلمة (إحصاء) و(عدد) فقال: "أحمد بن محمد بن غالب ابن مرداس... أحاديثه مناكير لا تحصى كثرة، وهو بين الأمر فى الضعفاء"[2].وقال فى ترجمة "عمر بن عمرو بن بشير الحنفى... حدث بالبواطيل عن الثقات وهو فى عداد من يضع الحديث"[3]. وقال فى ترجمة (عباس بن الفضل بن عمرو): "ما أنكرت من حديثه إلا حديثًا واحدًا، وقد أنكرت فى رواته أحاديث معدودة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[4]. وقال: "أزور بن غالب بن تميم له من رواية يحيى بن سُلَيم عنه أحاديث معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به"[5].

إن من يحصى ويستقصى لا بد وأن يصل إلى مقادير الأشياء؛ لذلك وردت كلمة (مقدار) عنده عشرات المرات (٥٤)[*] مرة إنه

---

(١) السابق ص ٤٦٦ ترجمة ١٠١٤، ص١٠٦ ترجمة أحمد بن صالح المصرى.
(٢) السابق ص ١١٠ ترجمة ٣٨.
(٣) السابق ص ٥٢٤ ترجمة ١٢٤٣.
(٤) السابق ص٥٠٩ ترجمة ١١٨٣.
(٥) السابق ص ١٧٥ ترجمة ٢٣١.
(*) انظر مختصر الكامل: ص٢١٢ ترجمة ٣٢٥، ص٧٤٦ (١٩٢١)، ص ٦٨٠ (١٧٠١)، ص٣٣٨ (٩١)، ص١٧٠ (٢٠٧)، ص ٥٢٦ (١٢٥٣)، ص ٤١١ (٨٨٥)، ص ٥١٠ (١١٨٤)، ص ٥٠٨ (١١٨١)، ٤٨٩ (١١١١)، ص ٤٥٢ (٩٨٠)، ص ٤٠٥ (٨٦٧)، ص ٣٦٣ (٧٤٢)، ص٣٦٧ (٧٥٧)، ١٥٦/٤ – ١٥٧ ميزان، ص ٤٠٦ (٨٧٠)، ص ٣٢٢ (٦٣٢) ص ٣٧٥ (٧٨٠)، ص ٥٦٧ (١٣٧٠)، ص ٥٤٦ (١٣٠٦)، ٣٦٧ (٧٥٤)، ص ٢٧٥ (٤٨٠)، ص ٣٤٦

يستحيل الحكم على الراوى دون معرفة كمِّ مروياته، وكمِّ ما أصاب فى ضبطه ونقله، وعدد أخطائه، وكيف هذا الخطأ ودرجته هل هو نادر مما لا ينفك عنه البشر، أم كثير، أم غالب أم كله أم عامته؟.

قال ابن عدى فى ترجمة (سُلَيْم أبو سلمة الشعبى): "فى مقدار ما يرويه ليس له متن منكر، وإنما عيب عليه الأسانيد"[1]. و(ثعلبة بن يزيد الحمانى... لم أر له حديثًا منكرًا فى مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علىّ ففيه نظر كما قال البخارى"[2]. و(محبوب بن الجهم.... لم أر له كثير رواية، ومقدار ما يرويه غير محفوظ..."[3].

ومن الرواة ما ينصفه الإحصاء فقد قال: (عمار بن أبى فروة... ما أقل ما له من الحديث، ومقدار ما يرويه لا أعرف له شيئًا منكرًا"[4].

ومن الرواة من يظهر بالدليل ضعفُه بعد الإحصاء "فأسيد بن يزيد... مقدار ما روى مناكير وليس بالمعروف، ولا يروى عنه غير أبى وهب"[5]. ومن الرواة من يتضح أنه (لا بأس به) يحسن حديثه بعد إحصاء مروياته؛ "فعبد الرحمن بن أبى الرِّجال... قد

---

(٦٩٨)، ص ٨٤٣، ١٩/٢ ميزان، ص ١٧٣) (١٧٣ (٢٢٧)، ص ٧٢٨ (١٨٦٧)، ص ٥٦٨ (١٣٧٤)، ص ١٩٣ (٢٨٢)، ص ١٦٥ (٢٠٥)، ص ١٩٣ (٢٨٢)، ص ٤٤٠ (٩٥٥)، ص ٣٤٦ (٦٩٨)، ص٢٧٨ (٤٩١)، ص ٤٠٦ (٨٧٠)، ص ٥٠٤ (١١٦٥)، ص ٣٧٣ (٧٧٤)، ص ٣٠٧ (٥٨٥)، ٣٢٤/١ ميزان، ٢٨٩/٤ أيضًا، ص ٤٤٠ (٩٥٥)، ص ٧٥٨ن ٢٦٣/٤ ميزان، ١٦٥/٦ لسان الميزان، ص١٥٢ (١٦٥)، ص ٣٦٠ (٧٣٦)، ص ٢١٢ (٣٢٤)، ص ٢٣١ (٣٦٤)، ص ١٩٢ (٢٧٨)، ص ١٨٩ (٢٦٨)، ص ١٨٣ (٢٥٠)، ص ١٦٥ (٢٠٦)، ص ٣٧٣ (٥٧٥)، مختصر ٦٢٨، ١٦٩، ٧٦٦، ٤١٧.

(١) مختصر الكامل ص ٣٧٣ (٧٧٥).

(٢) السابق ص ٢١٢ (٣٢٥).

(٣) ص ٧٤٦ (١٩٢١).

(٤) السابق ص ٥٢٦ (١٢٥٣).

(٥) السابق ص ١٧٠ (٢١٧)..

وثقه الناس، ولولا أن فى مقدار ما ذكرت من الأخبار بعض النكرة، وأرجو أنه لا بأس به"[١].

إنه على الناقد أن يحصى مرويات الراوى وأخطاءَه حتى يتسنى له الحكم الصحيح عليه، إنّ (سليمان بن سالم أبو داود القرشى القطان... قليل الحديث، يروى عنه ابن كاسب، وأبو مصعب وإبراهيم بن المنذر، وغيرهم من أهل المدينة، ولا أرى بمقدار ما يرويه بأسا، وإنما أنكر عليه البخارى حديثا مقطوعًا"[٢].

إن الإحصاء هو الفيصل فى تقييد المطلق، وتخصيص العام، والوصول إلى الرأى الراجح ومن لا يستخدمه قد يخطئ فى الحكم على الرواة.

إن الفاصل بين الراوى الذى يُكتب حديثه فى الشواهد المتابعات، والراوى الذى غلب على حدثه المنكرات، والراوى الذى له مناكير جاوزت الحد – له قيمةٌ يحددها الإحصاء للوصول إلى مقدار النكارة؛ قال ابن عدى فى (الحسين بن عبد الله ابن عبيد الله بن العباس): "هو ممن يكتب حديثه، فإنى لم أجد فى أحاديثه منكرًا قد جاوز المقدار والحد". وهو فى هذا يتفق مع ابن معين الذى قال فيه (ليس به بأس، يكتب حديثه) [٣]، ويخالف السعدى الذى قال فيه (لا يشتغل بحديثه) ويخالف النسائى القائل "متروك الحديث". ولا يتفق مع البخارى القائل: "تركه أحمد"[٤].

إن مرويات الراوى أحيانًا تكون قليلة بحيث لا يستطيع الناقد المدقق المنصف أن يحكم عليه من خلالها – على عكس غيره

---

(١) مختصر الكامل ص ٤٨٩ (١١١١).

(٢) السابق ص ٣٦٣ (٧٤٢).

(٣) مع ملاحظة أن هذا الراوى أو من يساويه فى الدرجة يصبح حديثه حسنًا لذاته ما لم يخالف (الشذوذ) أو يحسن لغيره (فى الشواهد والمتابعات).

(٤) مختصر الكامل ص ٢٧٥ (٤٨٠).

المتسرع؛ قال ابن عدى فى ترجمة (داود ابن عجلان): "هو معروف بهذا الحديث – ائتنفوا العمل، فقد غفر لكم، وهم يطوفون فى مطر – وإن كان له غيره، فلعله حديث أو حديثان، وفى هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه، فيتبين أنه صدوق أو ضعيف، على أن البلاء فيه من أبى عقال دونه"[1]. إنه رغم قلة المروى لا يستطيع أن يلصق الضعف به وينسب الخطأ له، ومع هذا فالخطأ ممن دونه.

أما فى ترجمة (داود بن فراهيج) فإن يحيى القطان قال: كان "شديد الضعف" مع أنه فى رواية أخرى – قال فيه: (ثقة). وقال ابن عدى: "لا أرى بمقدار ما يرويه بأسًا. وله حديث فيه نكرة"[2]. إن عدم استخدام الإحصاء فى الحكم قد يجعل بعض المحدثين لا يتكلمون فى راوٍ معين ويتكلمون فيمن هو أفضل منه عدالة وضبطا، قال ابن عدى: "عن هاشم بن حسان عن الحسن عن أمه عن أم سلمة... ثم قال: وبهذا الإسناد خمسة أحاديث منكرة، وعامة أحاديثه مناكير، ويرويها عنه عمرو بن هاشم البيروتى، وعمرو ليس به بأس، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، وقد تكلوا فيمن هو أمثل منه بكثير، ولم يتكلموا فى سليمان هذا لأنهم لم يخبروا حديثه"[3].

إن الاستقراء العددى هو الذى جعل ابن عدى يتفرد بالكلام فى هذا الراوى.

وكذلك فإن لمعرفة مقدار مرويات الراوى وظيفة هى أن الراوى ينبغى أن يحكم عليه بالتفصيل من قبل الناقد فبُكَيْر بن جعفر الجرجانى: "كان شيخًا صالحًا، حدث بالمناكير عن المعروفين... وهو فى مقدار ما يروى، أرجو أنه لا بأس به، وله

---

(١) مختصر الكامل ص ٣٢٢ (٦٣٢).

(٢) الميزان ١٩/٢.

(٣) مختصر الكامل ص ٣٦١ (٧٤٠).

عن الثقات أحاديث، وكذلك عن جماعة من الضعفاء مثل: جَسْر بن فرقد وغيره، وإذا روى عن ضعيف فيكون ضعف الحديث من جهة الضعيف الذى روى عنه، وإنما أنكرت عليه إذا روى عن ثقة ما لا يتابعه عليه احد"[1].

والوقوف على مقدار وعدد الخطأ يبرئ ساحة الراوى فيحكم عليه الناقد حكمًا دقيقًا منصفا "فبشر بن محمد بن أبان الواسطى السكونى... صدوق، ساق له ابن عدى أربعة أحاديث، ثم قال: أرجوا أنه لا بأس به، ومقدار ما ذكرته هو من أنكر ما رأيت له، وكأنها من قِبل الرواة"[2]. لقد ترجم الذهبى ما قاله ابن عدى (لا بأس به) إلى لفظ آخر فى نفس الدرجة والمرتبة والكم والكيف وهو (صدوق) فهما يدلان على معنى واحد، هو أن الراوى يُحسن حديثُه لذاته بشرط الاختبار لمعرفة الشذوذ والعلة الناتجين عن الاختلاف مع أقرانه أو الوهم. ولكى تُعرف دقة ابن عدى من خلال منهجه الإحصائى الذى يراعى الكم والكيف سوف أقارن بين ما قاله فى ترجمة (سليمان ابن الحكم بن عَوَانة) وما قاله غيره.

قال الذهبى: ضعفوه. ونقل قول ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائى: متروك. وقال الذهبى: "وقال ابن عدى: روى عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر فيما رواه منكرًا فأذكره"[3].

والحق أن ابن عدى قال: "روى أخبارًا حسانًا عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر فى مقدار ما يرويه حديثًا منكرًا"[4]. ومن خلال المقارنة يتضح أن الذهبى أخل وأضر بنص ابن عدى. إن ابن عدى يرى التفصيل فيما رواه سليمان عن العوام، وهذا أمر

---

(١) السابق ص ١٩٢ (٢٧٨).
(٢) الميزان ٣٢٤/١.
(٣) الميزان ١٩٩/٢.
(٤) مختصر الكامل ص ٣٦٠ (٧٣٦).

أقره ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى فقد يكون الراوى مُبَرّزًا فى شيخ دون آخر[1].وهذا لا ينافى المنكرات التى أوردها الذهبى فى ترجمته، قد يكون ابن عدى قصد بقوله إن الراوى ليس له منكر – نكارة المتن؛ لأن الذهبى قال فى أحد هذه الروايات (فهذا غريب بهذا السند". ومن المعلوم أنَّ الغرابة قد تكون فى السند دون المتن[2].

وأحيانا يفيد تحديد المقدار فى أن الراوى لم تبلغ نكارة أحاديثه الدرجة التى يوصف بسببها بأنه كذاب؛ فقد نقل الذهبى فى أحد الرواة (أبو عبيدة)[3]: "قال ابن معين: هو كذاب، سمع منه وكيع. وقال عباس عن يحيى: ضعيف. وقال النسائى: ضعيف. وقال ابن عدى: "وأبو عبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن، وهو قليل المسند، مقدار ما يرويه من المسند لا يتابع عليه، وما رأى فى حديثه من المنكرات ما يستحق به الكذب"[4].

والحق يقال إن مواعظ الحسن مقطوعات وليست مسانيد وموضوعها فى الوعظ، والوعظ يتساهلون فيه[5].

فلا يحق الحكم على راو من خلال مرويات غير مرفوعة إلى النبىﷺ حتى يتبين مدى صدقه وضبطه من عدمهما.

والذى يراعى الإحصاء(الكم) والكيف لابد وأن تَرِدَ عنده أحكام من مثل٠(الغالب) و(الكل) و(عامة) و(بعض) و(قليل) و(يسير).

---

(١) شرح علل الترمذى ٧٨١/٢.

(٢) منهج النقد فى علوم الحديث ص ٣٩٦ وما بعدها للدكتور نور الدين عتر. ط٣، ١٤٠١ه – ١٩٨١م، دار الفكر، دمشق.

(٣) ورد هكذا فى الميزان ٥٤٩/٤ وفى مختصر الكامل ص ١٨٩ (٢٦٨).

(٤) انظر السابقين نفس الموضع.

(٥) فى الصحيح غنية والقرآن وحده فيه ترغيب وترهيب ووعظ، فلسنا فى حاجه إلى حديث ضعيف فى الوعظ، ناهيك عن المقاطيع.

أولاً: كلمة (عامة):

أفاد الإحصاء ابنَ عدى فى أنصاف الرواة فقد قال النسائى فى (خُلَيْد ابن دعلج): "ليس بثقة وقال ابن معين – فى أحد الروايات عنه: "ليس بشيء"، أما ابن عدى فقال: "عامة حديثه يتابعه عليه غيره. وفى بعض حديثه إنكار وليس بالمنكر جدًا"(١)

أما (رُبَيْح بن عبد الرحمن) فقد روى عن أبيه عن جده(*) – أى أنه مجهول فى عرف المحدِّثين – لذلك قال أحمد: ليس بمعروف، أما ابن عدى فهو يأخذ بالتفصيل فى المجهول؛ لذلك قال: "ولرُبَيْح غير ما ذكرت شيء يسير، وعامة حديثه ما ذكرته، وأرجو أنه لا بأس به"(٢).إنه ليس مجهولاً بل الرجل تحسن مروياته لذاتها أو تحسن لغيرها على الأقل عند المتشدد.

ثانيًا: كلمة الغالب:-

أما لفظه (الغالب) فهى لا تعرف الشواهد والمتابعات فهى إما أن ترفع الراوى إلى درجة الاحتجاج به أو تنزله إلى درجة الرد

---

(١) مختصر الكامل ص ٣١٢(٦٠٦).

(*) معناه: روى عن أبيه عن جده فقط.

(٢) مختصر الكامل ص ٣٤٠ (٦٨٢).وانظر أيضًا فى ورد كلمة (عامة) السابق ص ٣٦٠ (٧٣٤)، ص ٣٤٧ (٧٠٠)، ٤٥/٣/٢ (٩٠٨) من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى تحقيق أبى الفداء عبد الله القاضى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.، مختصر الكامل ص ١٣٩ – ١٤٠ (١٢٦)، ابن الجوزى ٨/٣/٢ (٢٧٢١)، ١٠/٢/٢ (١٩٥٢)، ٤٨/٣/٢ (٢٩٢٢)، ٤٨/٢/٢ (١٦٥٩)، ٥٣/٢/٢ (١٦٨٦)، ٢٤/٢/٢ (١٥٤٢)، ٢٦/٢/٢ (١٥٥٢)، مختصر ص١٥٨ – ١٥٨ (١٨٩)، ص ١٨٩ (٢٧٠)، ص١٨٩ (٢٧١)، ص١٨٥ (٢٥٦)، ص ٤٦٠ (١٠٠٢)، ص ٤٦١ (١٠٠٣)، ١٢٦/٢/٢ (٢٠٤١) جوزى، ص ٥١٥ (١٢٠٠) عدى، ٩٧/١ ميزان، ص٨١٦، ٤٥٢ (٩٨٠)، ص ٢٩٢ (٥٤٢)، ص٢٩٢، ٢٩٣ (٥٤٣)، ص ٣٧٠ – ٣٧١ (٧٦٦)، ٢٢٠/٢/٢ (٢٠١٤)، ص٧٣٩، ٦٣٦، ص٣٢٣ (٦٣٤)، ١٣٢/٢/٢ (٢٠٧١) جوزى.

والترك. قال ابن عدى: "سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن" : "له عند أهل دمشق تصانيف، ورأيت له تفسيرًا مصنفًا من رواية الوليد عنه، ولا أرى فيما يروى عن سعيد بن بشير بأسًا، ولعله يهم فى الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق"[١].

إنه من حيث الضبط يغلب على حديثه الاستقامة، ومن حث العدالة الرجل صدوق. وأوهامه وأغلاطه مما لا ينفك عنه البشر لذلك فمروياته فى درجة الحسن لذاته على الأقل بشرط ألا يخالف من هو أوثق منه. أما (أبو بكر بن عبد الله ابن أبى مريم الغسانى٩: "فالغالب على حديثه الغرائب، وقلّ من يوافقه عليه من الثقات"[٢]. إنه يتفرد ويغلب عليه هذا الأمر وقليلاً ما يتابعه أحد، إذن الغالب عليه عدم الضبط فهو مردود. أما (عمر بن محمد بن صُهبان) فعامة احاديثه مما لا يتابعه الثقات عليها، وغلبت المناكير على حديثه[٣]. وكذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن مُلَيْحة) غلبت على رواياته المناكير[٤].

ثالثًا: كلمات (قليل، ويسير، وليس بالكثير، وما أقل) وغيرها:-

ومن الألفاظ التى لها دلالات كمية الألفاظ السابقة، وأكبر دليل على أهميتها فى الجرح والتعديل ما جاء فى ترجمة "عيسى بن صدقة" قال ابن عدى: "ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير، ولا يتبين فى حديثه من قلته أصادق هو أم كاذب؟"[٥]. وكذلك وردت

---

(١) مختصر الكامل ٣٨٤ (٨٠٥).

(٢) السابق ص ١٩١ – ١٩٢ (٢٧٧).

(٣) السابق ص ٥١١ – ٥١٢ (١١٨٨).

(٤) الميزان ٤٥٤/٢ نقله الذهبى عن ابن عدى.

(٥) مختصر الكامل ص ٥٧٥ (١٤٠١) وللمزيد انظر ص ٥١٧ (١٢١٠)،.ص٣٠٣

عنده عبارة (ما أقل ما له من الروايات"[1]. وكذلك تكررت كلمة (اليسير) عنده فى الحكم على الثقات والمتوسطين والضعفاء، فالراوى كثير الأخطاء، غير يسيرها، ويسير الراوية غير كثيرها[2]. كما أن كلمة (ليس بكثير) وردت عنده فى غير موضع[3].

وقد لاحظ الشيخ مصطفى إسماعيل هذه الدلالات الكمية – التى وراءها دلالات كيفية – عند ابن عدى فقال: "إن قولهم: "فلان أحاديث عامتها مناكير، أو كلها ضعيفة، أو عامتها فيها نظر، أو مقلوبة، أو لا يتابع عليها... إن من يتتبع صنيع الحافظ ابن عدى فى كلامه علم أنه يقول هذه الألفاظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقة الحديث – غالبًا – ... إلا أنه قد يقول هذا على من يكتب حديثه – وهذا خلاف الأصل – ... فالذى ينظر فى (الكامل) عليه أن يتأنى فى هذه الألفاظ وينظر ماذا قصد بها ابن عدى"[4]. انتهى كلامه. ومثلما وردت الكلمات السابقة بكثرة فقد وردت كلمة "كل" عنده فى ترجمة (ياسين بن معاذ) قال ابن عدى: "كل رواياته أو عامتها غير محفوظة"[5]. كما أنها وردت كثيرًا عنده فى غير هذه الترجمة[6].

---

(٢٠٣)، ص١٩٧ (٢٩٣)، ص١٩٤ (٢٨٦)، ص١٤٦ – ١٤٧ (١٤٥)، ص ١٩١ (٢٧٦)، ص ١٩٠ – ١٩١ (٢٧٥).

(١) السابق ص ٨١٦، ص ١٨٩ (٢٦٩)، ص ٧٨١ – ٧٨٢ن ص ٣٣٧.

(٢) انظر السابق ص ٧٣٨، ٧٣٩، ص ١٧٥ (٢٣١)، ص ٣٤٠ (٦٨٢)، ص ١٤٧ (١٤٩)، ص٨٠٤.

(٣) السابق ص ١٩٠ (٢٧٤)، ص٨٠٤، ٨٢٢، ٧١٣، ٨١٢، ٦١٣ – ٦١٤ (١٥٣٨)، ص ١١٠ (٣٨)، ص١٦٠ (١٩٦).

(٤) شفاء العليل ص ٢٠٣.

(٥) مختصر الكامل ص ٨١٠.

(٦) انظر أيضًا: ترجمة رقم ١٦٦٢، ٢٨٧، ٢٨٣، ٢٦٥ والميزان ٥٦١/١ وضعفاء ابن الجوزى رقم ٢٤٥٦، ٣١٨٥.

أما كلمة (بعض) فقد أوردها ابن عدى فى ترجمة كل من (أيوب بن سعيد أبو مسعود الرملى) قال: "وبعض روايات أيوب لا يتابعه أحد عليها"[١]. وقال فى ترجمة (عبد الرحمن بن سليمان) – قال: "فى بعض أحاديثه إنكار"[٢].

ولأهمية هذه الأحكام من ابن عدى – وافقه عليها النقاد المتأخرون؛ قال الذهبى فى ترجمة (سعيد بن إبراهيم البصرى): "ساق ابن عدى فى ترجمته (١٤) أربع عشر حديثًا، ثم قال: بعضها لا يتابعه عليها أحد، وهو إلى الضعف أقرب"[٣].

ولا يخفى هنا مدى اقتران الكم (العدد) و(بعض) والكيف (لا يتابعه عليها أحد) بالرسم البيانى المتخيل فى ذهن الناقد، كأن للضعف نقطة على خط متخيل ترد مرويات الراوى إذا كان قريبًا منها.

وقد حاولت تتبع بعض الأرقام عند ابن عدى لما لها من أهمية قصوى فى تحديد درجة الراوى ومرتبته فى سلم الجرح والتعديل، لقد استخدم ابن عدى الإحصاء بدءًا من أن الراوى (يحدث بحديث واحد وعن أبيه عن جده قد روى بضعة عشر حديثًا)[٤]. وقال فى (ربيعة بن النابغة): "عن أبيه، عن على، عن النبى ﷺ أنه رخص فى الأضاحى، لا يصح – قال البخارى وقال ابن عدى: وربيعة ما أنكر من حديثه إلا هذا الحديث، ولا ينكر من هذا شيء إذا كان الراوى عنه على بن زيد ابن جدعان"[٥]. يريد ابن عدى أن المنكر الوحيد له يحمل على على بن زيد لا عليه. إذن هو ثقة أو صدوق

---

(١) مختصر الكامل ص ١٥٩ – ١٦٠ (١٩٣).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٩٦/٢/٢ وانظر ترجمة خُلَيْد بن دَعْلَج ص ٣١٢ رقم ٦٠٦ من مختصر الكامل.

(٣) الميزان ٢٤٧/٢.

(٤) مختصر الكامل ص ٣٢١، ٦٣٠ ترجمة (داود بن على بن عبد الله).

(٥) السابق ص ٣٣٨ (٦٧٥).

على الأقل. وليس هناك دليل على أهمية الإحصاء مثل ما فى المثال السابق. وقد ساعد الإحصاء فى معرفة شهرة الراوى من جهالتـــه، قال ابن عدى فى (إسحاق ابن إبراهيم البصرى): "لا أعرفه إلا بهذا الحديث، ومتنه مشهور، إلا إنى أرتاب فى لقيه حميدًا[١].

ثم تتبعتُ الذين قال فيهم ابن عدى: (روى حديثين) – قال فـــى ترجمة (حماد ابن يحيى بن المختار): "كوفى...ذكر له ابن عـــدى حديثين فى الكوثر وحديث الطيـــر. وقـــال: وحمـــاد هـــذا لـــيس بالمعروف، وحماد بروايته هذين الحديثين يدل علـــى أنـــه مـــن متشيعى أهل الكوفة، ولا أعلم لحماد غير هذين الحديثين"[٢].

وقال فى ترجمة (طلحة بن عبد الله الحضـــرمى): "قـــال عبـــد الرازق عن معمر: اجتمعت أنا وشعبة والثورى وابن جريج، فقـــدم علينا شيخ فأملى علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب فما أخطـــأ إلا فى موضعين لم يكن الخطأ منا ولا منه، إنما الخطأ من فوق"[٣].

وأما عن ورود العدد (٣) ثلاثة عند ابن عدى فقـــد قـــال فـــى ترجمة "عطاء ابن السائب بن يزيد، أبو زيد": "وقد حدث عطـــاء عن بلال بن بُقْطر البصرى ثلاثة أحاديث لم يشاركه فيها أحد"[٤].

---

(١) الســـابق ص ١٥٤ (١٧٤)، ص١٤٣(١٣٣)، ص١٠١. (٢)، ص ١١٣ (٥١)، ص ١٨٨ (٦٦)، ص ٢٣٢ (٣٦٦)، ص٣١٢ (٦٠٧) حيث قال فى "خارجة بن حذافة": "ولا أعرف لخارجة غير هذا، وهو فى جملة من يروى عـــن النبـــى ﷺ حديثًا واحدًا، ص١٥٨ (١٨٨)، ص٤٣٢ (٩٣٥)، ص ٥٢١ (١٢٣٠)، ص ٣٨٦ (٨١٠)، ص ٣٩٤(٨٣٧)، ص ٤٧٠(١٠٣١)، (١٠٣٤)، (١٠٣٢)، ص ٢٥٨(٤٣٤)، ص ١٧٨(٢٤٠)ص ٨٣٩ (٢١٩٠).

(٢) مختصر الكامل ص ٢٥٣ (٤٢٩). وللمزيد من ورود العدد (٢) عنـــده انظـــر الســـابق ص ٢٣١ (٣٦٥)، ص ٢٣٢ (٣٦٨)، ص ٢٠٧ (٣١٧)، ص ١٦٦ (٢٠٨)، ص ١٥٣ (١٧٠)، ٢٥٩ (٤٣٧)، ص ٢٥١ (٤١٨)، ص ٣٤٥ (٦٩٢) ص٣٠٣ (٥٧٣)، ص ١٥١ (١٥٩).

(٣) مختصر الكامل ص ٤٣٩ (٩٥٤).

(٤) مختصـــر الكامـــل ص ٦٠٩ (١٥٢٢) وانظـــر أيضًـــا ص ١٥١ (١٥٩)، ص ٣٠٣(٥٧٣)، ص ١٦٦ (٢٠٨)، ص ٧٩٢ (٢٠٥١).

وورد العدد (٤) فى ترجمة (الحارث الأعور)؛ نقل عن شعبة: (لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة[١] وقال فى ترجمة "خلف بن ياسين": (ولم أر لخلف ابن ياسين غير هذا الحديث، وإن كان له غيره فليس له إلا دون الخمسة أحاديث، ورواياته عن المجهولين، والأبرد ليس بالمعروف"[٢].

وورد العدد (٥) فى ترجمة سليمان بن أبى كريمة: "وبهذا الإسناد عن هاشم ابن حسان، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة – خمسة أحاديث منكرة، وعامة أحاديثه مناكير"[٣].

وورد العدد (٦) عنده فى ترجمة (عبد الله بن جُميع الزهرى الكوفى) قال: "قال الفلاس: كان يحيى يحدثنا عن الوليد بن جميع، فلما كان قبل موته بقليل، أخذتها من على الصائغ فحدثنى بها، وكانت ستة أحاديث[٤]. ونقل عن هشيم بن بشير قوله: سمعت من الزهرى نحوًا من مائة حديث فلم أكتبها، وسمعت من أبى الزبير ثمانية[٥].

وقال فى أحمد بن أخت عبد الرازق، قال: "عامة أحاديثه مناكير، لا يرويها غيره، ولا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة[٦].

وجاء قوله فى ترجمة (حُيَىّ بن عبد الله المعافرى)–: "وبهذا الإسناد – إلى وهب، عن أبى عبد الرحمن الحُبُلى، عن عبد الله بن عمرو أن النبىﷺ... – وساقه– ثم قال: وبهذا الإسناد (٢٥) خمسة وعشرين حديثا، عامتها لا يتابع عليها، ثم أورد له حديثًا من رواية

---

(١) السابق ص ٢٣٣ (٢٧٠)، ص٧٧٢ (١٩٩١).

(٢) السابق ص ٣١٥.

(٣) السابق ص ٣٦١ (٧٤٠) وانظر ص ٢٧٢ (٣٧٣)، ص ٣٧٦ (٧٨٢)، ص ٣٨٨ (٨١٣).

(٤) السابق ص ٧٣٣ (١٩٩٧).

(٥) السابق ٧٩٢ (٢٠٥١).

(٦) السابق ص ١٠٣، وانظر ص ١٣٠ (٩٧)، ص ١٧٩ (٢٤٢)، ص ٦٢٤ (١٥٦٣).

ابن لهيعة عنه عن الحبلى عن عبد الله، ثم قال: وبهذا الإسناد بضعة عشر حديثًا عامتها مناكير، ثم قالك أرجو أنه لا بأس إذا روى عنه ثقة[١].

كما أن العدد (٢٠)[٢] ورد عنده، وكلك العدد (٢٤)[٣]، و(٣٠)[٤] و(١٠٠)[٥]، وقريبًا من (١٠٠)[٦] حديث، و(٣٠٠)[٧].

وقال – نقلاً عن السابقين – فى ترجمة (إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق): "قيل ليحيى: إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مائة، وعن الثقات ثلاث مائة. قال: لم يؤت منه، إنما أُتِى منهما جميعًا..."[٨].

وروى عنده العدد (١٠٠٠)[٩]، و(٤٠٠٠)[١٠]، و(١٠٠٠٠)[١١].

والحق أن الإحصاء عند المحدثين فى حاجة إلى دراسة تفرد لها أعاننى الله – أو أعان غيرى – على إتمامها.

---

(١) السابق ص ٢٩٩ (٥٦٢).
(٢) ص ٨١٣ (٨١٤)، ص ٣٦٦ (٧٥١).
(٣) ص ٢٥٧ (٤٣٢).
(٤) السابق ص ٥٥٩ – ٥٦٠ (١٣٤٨).
(٥) ص ٦٩٠ – ٦٩١ (١٧٤٠).
(٦) ص ١٦٦ (٢٠٧)، ٦٥ (١٥٤٣).
(٧) ص ٢٩٩ – ٣٠٠ (٥٦٣).
(٨) السابق ص ١٧٦ – ١٧٧ (٢٣٧).
(٩) ص ٧٠٤ – ٧٠٥ (١٧٩١)، ص٧٠٣ (١٧٨٦).
(١٠) ص ٥٤٤ (١٢٩٨) وانظر ص ١٠٤ – ١٠٥ (١٨).
(١١) ص ١٠٢٤ وقارن بتهذيب الكامل ٣٨٥/١٤.وقد ورد العدد (١٠٠٠) فى مختصر الكامل ص ٧٤٣ (١٩١٣)، والعدد (٢٥٠٠٠) ص ٢٦٤ (٤٤٦)، وورد العدد (٥٠٠٠٠) ص ٢١٣ (٣٢٦) وورد (١٠٠٠٠٠) ص ٥٠٧ – ٥٠٨ (١١٧٩) وورد (١٢٠٠٠٠) ص ٣٠١ (٦٨).

الأسلوب الإحصائى عند ابن حبان:

إن الأرقام والبيانات خير دليل على أن الناقد الفلانى له منهج ولا يظلم أحدًا بل يحكم على كل بالدليل.

قال فى ترجمة: "سليمان بن بشار الخراسانى": "شيخ كان يدور بالشام ومصر، يرو عن الثقات ما لم يحدثوا به، ويضع على الأثبات ما لا يُحصى كثرة"(١).

وقال فى ترجمة: "عبد الملك بن نافع": "ولا أعلم له شيئًا مرويًا غير هذا الخبر الواحد وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر الثقات مثل نافع وسالم وذويهما. لا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا خبرًا واحدًا على جماعة ثقات خالفوه، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى وإلزاق الخطأ به أحرز ولا يجوز الاحتجاج به بحال"(٢).

وقال فى ترجمة: "أبو زيد": يروى عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يُدرى من هو، لا يعرف أبوه ولا بلده. والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبرًا واحدًا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأى يستحق مجانبته فيه ولا يحتج به(٣).

وقال فى ترجمة الإمام الأعظم أبى حنيفة رحمه الله -: "حدث بمائة وثلاثين حديثًا مسانيد، ما له حديث فى الدنيا غيرها، أخطاء منها فى مائة وعشرين حديثًا. إما أن يكون قلب إسناده، أو غيّر متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به فى الأخبار(٤)(*).

---

(١) المجروحين ١/٣٣١.

(٢) السابق ٢/١٣٢.

(٣) السابق ٣/١٥٨.

(٤) السابق ٣/٦٣.

(*) مع مراعاة أن هناك عداوة بين الحنفية وابن حبان، والشاهد هنا للاستدلال على أن ابن حبان مارس المنهج الإحصائى فى بعض الأحيان. أما القول الحق فى أبى حنيفة فانظره فى مبحث العدالة الدينية سابقًا.

وأوردت النماذج القليلة السابقة للتدليل على أن ابن حبان انتبه إلى أهمية المنهج الإحصائى فى الحكم على الرواة.

وكان يقرن الإحصاء بمعايير كمية مثل كلمة (أكثر) فيقول: "منصور ابن عبد الحميد الجزرى... عن أبى أمامة بنسخة شبيها بثلاثمائة حديث أكثرها موضوعة لا أصل لها، لا يحل الرواية عنه، إنما ذكرته ليعرف لأن أصحابنا كتبوا حديثه"(١).

كما أنه اعتمد الإحصاء بوصفه وسيلة إجرائية فى الحكم على "أحمد بن محمد ابن غالب الباهلى"، الذى كان يجيب فى كل ما يسأل ويقرأ كل ما يعطى، سواء كان ذلك من حديثه أو من حديث غيره، ولم يكن الحديث من شأنه، أتوه بصحيفة محمد ابن إسماعيل البخارى عن ابن أبى أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى وهى ثمانون حديثًا، فحدث بها كلها عن ابن أبى أويس(٢).

وقال فى ترجمة "أحمد بن طاهر بن حَرْملة بن يحيى المصرى": "لم يسمع شعبة من أبى الزبير إلا حديثا واحدًا من النبى ﷺ صلى على النجاشى(٣).وقال: إن أحمد بن طاهر روى بسنده حديثًا عن شعبة عن أبى الزبير متنه أن النبى ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء(٤).

وقال فى ترجمة "أحمد بن محمد بن أفضل القيسى": "كتبت عنه شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوع بعضها نسخة عن الثقات(٥). وقال: ولعل هذا الشيخ وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة

---

(١) السابق ٣/٣٩.
(٢) السابق ١/١٥١.
(٣) السابق: نفسه.
(٤) السابق: نفسه.
(٥) السابق: ١/١٥٥.

آلاف حديث[1]. وقال في ترجمة "أحمد ابن محمد بن مصعب": "ولعله قد قلب عل الثقات أكثر من عشرة آلاف حديثه كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لا شك أنه قلبها"[2].

وقال في "أباء بن جعفر": فرأيته قد وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث لم يحدث بها أبو حنيفة قط، لا يحل أن يشتغل بروايته[3].

وقال في ترجمة (بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني": "يرو عن أبي الزبير ابن عدى بنسخة موضوعه، ما لكثير حديث منها أصل، يرويها عن الزبير عن أنس شبيها بمائة وخمسين حديثًا مسانيد كلها، وإنما سمع الزبير من أنس حديثًا واحدًا[4](*). واعتمد على إحصاء ابن عدى في مواطن المجروحين[5].

وبالإضافة إلى استعمال الأرقام بصفة صريحة – استخدم ابن حبان ألفاظًا تدل على الكم والكيف؛ فمن ألفاظ الكم، ما ذكره في ترجمة (بشير بن ميمون الوصيفي: ... يخطئ كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد"[6].

وذكر في ترجمة (بشير بن زاذان): "غلب الوهم على حديثه حتى بطل[7].

وأحيانًا يجمع بين معاير الكم والكيف فيقول: "بحر بن كُنَيْز السقاء: كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك"[8].

---

(١) السابق: نفسه.
(٢) السابق: ١/١٥٦.
(٣) السابق: ١/١٨٥. إذن أبو حنيفة بريء من بعض ما وصفته به!.
(٤) السابق: ١/١٩٠.
(*) السابق: للمزيد انظر السابق ٢/٩٣، ٤٥، ٧٥، ٧٦، ٩٠، ٩١، ١/٢١٦، ١٩٠، ٢١٥.
(٥) السابق: ١/٣٠١، ٣٠٤.
(٦) السابق: المجروحين ١/١٩٢.
(٧) السابق: نفسه.
(٨) السابق: نفسه.

ومما جمع فيه بين الكم والكيف قولُه: "بُكير بن مسمار: يروى من الأخبار ما لا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه"[1].

وقال فى ترجمة بكير ابن أبى السميط: "كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات[2].

وحكم على بكر بن عبد الله بن الشَّرود الصنْعانى بأنه "الغالب على حديثه المعضلات"[3]. وأستخدم لفظة "كل" فى حكمه على مرويات رواها الضعفاء عن بقية - بأنها موضوعة كلها[4] وجاء فى ترجمة "تمام بن بزيع" أنه "كان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه حتى بعد عن الاحتجاج به"[5] .

والحق أن للكم والكيف دورًا كبيرًا فى الحكم على الرواة يتضح هذا من خلال نقد ابن حبان "لجعفر بن عبد لواحد الهاشمى"، إنه لا يغير فى المتون شيئا، فالمتون التى يرويها صحيحة، لكنه يأت بهذا المتن من طريق آخر حتى لا يشك النقاد فى أنه كان يعملها، وهذا أمر بالعدالة الدينية ألصق وإليها أقرب، قال ابن حبان: "كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، يروى المتن الصحيح الذى هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حيث لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) فى روايته كان يقول: "قال لنا فلان بن فلان".... وحدثنى محمد ابن أبى الخصيب بالمصِّيْصَة بنسخه عنه شبيها بمائتى حديث كلها مقلوبة"[6]. ثم ساق الأدلة على ما رآه من سندًا ومتنًا (.... فإنَ هذا

---

(١) السابق: ١/١٩٤.
(٢) السابق: ١/١٩٥.
(٣) السابق ١/١٩٦.
(٤) السابق ١ /٢٠٢.
(٥) السابق١/٢٠٣.
(٦) السابق: ١/٢١٥ - ٢١٦.

مَسروق لا شك فيه ولم يروه أنس ولا قتادة، وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد...."[1].

ومن أكبر الأدلة على أن للكم والكيف مدخلاً فى تعديل الرواة ما جاء فى ترجمة عبد الله بن المُؤمَّل المخزومى: "كان قيل الحديث منكر الرواية، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به، وذاك أنه قليل الحديث لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته فيحكم له بالعدالة أو الجرح. ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقينا فيقبل ما انفرد به فعسى نحل الحرام ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل أو نقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل اعتمادا منا على رواية من ليس بعدل عندنا. كما لا يتهيأ إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التى ذكرناها من أنواع الجرح فى أول الكتاب. وعائذ بالله من هاتين الخصلتين أن يجرح العدل من غير علم أو نعدل المجروح من غير يقين. ونسأل الله الستر"[2].

إن ابن حبان ينطلق من مرويات الراوى، الدليل العملى الوحيد؛ للحكم عليه أو له. وقلة المرويات ليست بالدليل الكافى؛ لقد أنزلت الراوى من مرتبة الاحتجاج به وحده حيث يقبل منه ما تفرد به، إلى مرتبة الشواهد والمتابعات. إن قليل الرواية حتى لو كانت أحاديثه مستقيمة وموافقا للثقات – لا يساوى أبدًا كثير الرواية صحيح الحديث، إن العبرة، هى كثرة المروى مع الاستقامة حتى يحتج بالراوى.

ومما له مدخل فى الحكم على الرواة عند ابن حبان – درجة (الوهم) و(الخطأ) إن وهم الثقة يدرس فى مبحث (المُعَلّ)؛ لكن إذا

---

(١) السابق: ٢١٦/١.

(٢) ٢٨/٢.

فحش الوهم وصار قريبًا من الوضع فإن حكم النقاد يختلف، قال ابن حبان فى جعفر بن الزبير: "كان ممن غلب عليه التقشف حتى صار وهمه شبيها بالوضع. ترك أحمد بن حنبل ويحيى بن معين... وروى عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبى أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث"[1]. إنه لولا أن الراوى لم يتعمد رواية الموضوعات؛ لأنه مكن العُبَاد الزاهدين – لصار وضعًا وكذابا. وف النهاية الحكم واحد هو (ترك روايته).

ويؤكد تفاوت درجات وكم (الوهم) أن راويا اشترك مع الراوى السابق في أنه من العباد؟ لكنه يهم وهمًا يُقبل معه صاحبه فى الشواهد والمتابعات، هو (عبد الله ابن واقد الحرانى" جاء فى ترجمته: "كان من عباد أهل الجزيرة وقرائهم ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتقان، فكان يحدث على التوهم، فيرفع المناكير فى أخباره والمقلوبات فيما يروى عن الثقات حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر بما وافق الثقات من الأحاديث معتبر فلم أر بذلك بأسًا من غير أن يحكم له أو عليه فيجرّح العدل بروايته أو يعدّل المجروح بموافقته"[2].إن الاعتبار هنا معناه قبوله فى الشواهد والمتابعات.

كذلك نجد مدخلاً لمعايير الكم والكيف عند ابن حبان فى حكمه بالخطأ على الرواة، فمن الرواة من يخطئ فى الشيء بعد الشيء، ومنهم من يفحش خطؤه؛ قال فى ترجمة (عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدنى": "كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ فى روايته. لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل الجُعفرى البخارى ممن يحتج به فى كتابه ويترك حماد بن سلمة"[3]. إنه لا

---

(١) السابق: ٢١٢/١.

(٢) السابق: ٢٩/٢.

(٣) السابق: ٥١/٢ – ٥٢.

يحتج به إذا انفرد ويحتج به إذا وافق مروياته شواهدُ أو متابعات؛ لذلك قال ابن عدى: "هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء"[١].

والرجل روى له البخارى والترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجه وحدث عنه يحيى بن سعيد القطان مع تعنته فى الرجل. وقال الذهبى: صالح الحديث[٢]. إن فحش الخطأ هنا قد يكون فى راوٍ بعينه أو رواية بعينها، إن الخطأ فى مرويات الفقه – عند بعضهم – غير الخطأ فى مرويات الوعظ أو التفسير أو التاريخ. إن الخطأ فى مروى يتعلق بأسماء الله الحسنى وصفاته غير الخطأ فى غيره. لعل البخارى انتقى من مروياته فإنهم أحيانا لا يفرقون بين الراوى (الثقة) و(الصالح) فينتقمون من رواية الأخير ما يعادل فى الضبط والإتقان ما يساوى بعض مرويات الأول فى الدرجة والقيمة. وقد توسط الذهبى وقال: صالح الحديث. واتفق حكم ابن حبان – بقبول الراوى فى الشواهد والمتابعات – مع حكمه على "عبد الرحمن بن دينار" الذى (فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول فى الروايات، وجانب قصد السبيل فى أسبابها. يجب أن يتنكب ما انفرد به من الأخبار وإن اعتُبر ما وافق الثقات من الآثار فلا ضير"[٣].

لقد اختلف حكمه على الراويين السابقين مع حكمه على "عبد الرحمن بن ثابت ابن الصامت"؛ لأنه كان ممن يخطئ، على قلة روايته، ففحش خلافه للأثبات فيما يرويه عن الثقات فاستحق الترك[٤].

إنه راعى استخدام الإحصاء فى الحكم ولم يغفل عن الجانب الكيفى فى تفريقه بين درجات الخطأ والفحش وهى أمور كمية وكيفية.

---

(١) الميزان: ٢/٥٧٢.
(٢) السابق: ٢/٥٧٢.
(٣) السابق: ٢/٥٣.
(٤) السابق: ٢/٥٥.

الجانب الكيفي عند ابن حبان:

فرَّق ابن حبان بين الراوى الذى تعمد الكذب والراوى الذى وصل من حيث ضبطه إلى درجة الغفلة الشديدة والوهم الشديد بحيث صار الغالب على مروياته هذا الأمر، حتى وصل إلى درجة الترك. إذا كان الراوى من أصحاب الفرق والمذاهب والمروى فى على بن أبى طالب أو أهل بيته ﷺ وخالف الثقات كان الراوى متعمدًا للوضع، أما إذا كان الراوى من أهل الصلاح والعبادة وغلب عليه الوهم، أو فحش خطؤه يكون متروكًا لامن جهة عدالته بل من جهة ضبطه، وهناك فارق كبير بين فحش الخطأ غير المتعمد وأدنى خطأ متعمد. والأمثلة والشواهد هى المعيار العلمى الوحيد لصحة ما رأيته من الاعتبارات الكيفية كالنظر إلى الراوى وعدالته فإذا كان مبتدعًا ويدعو إلى بدعته "حتى صار أمامًا يقتدى به فى بدعته ويرجع إليه فى ضلالته، كغيلان وعمرو بن عبيد، وجابر الجُعفى وذويهم"[1]، فإن أدنى رواية - أقصد المتن هنا- ترجع إلى مذهبه تنسب إليه وحده فى السند وتلصق به ويقال إنه تعمد وضعها.

وكذلك "القُصّاص الذين كانوا يضعون الحديث فى قصصهم ويرونها عن الثقات.... فقالوا له: فأخبرنا بأعقل الناس عندك. قال أعقل الناس الذى لا يعمل؛ لأن من العمل يجيء التعب ومن التعب يجئ المرض..."[2].

والنية محلها القلب ولا يستطيع إنسان كائنًا من كان فى الدنيا أن يصل إلى نية راوى الحديث الذى يخالف غيره من الأحاديث بسبب وهم رواية على اختلاف درجات الوهم، أو يخالف العقل والنقل: هل تعمد أم أخطأ وهمًا؟ لكن المحدثين من خلال قرائن مثل (صاحب

---

(١) المجروحين، المقدمة ص ٨٣-٨٤(النوع التاسع عشر).

(٢) السابق ص ٨٥-٨٧ (النوع العشرون).

البدعة) أو(القُصَّاص)....الخ هذه القرائن التى يتوصلون من خلالها إلى أن الراوى تعمد الخطأ أم لا. إن ابن حبان ألح على جانب الكيف فى مقدمة كتابه المجروحين، على المستوى النظرى، وأفرد الثقات- وليس الضعفاء فقط- فى كتابه (المجروحين) بأنواع وأجناس، ونبه إلى أهمية النظر إليهم من جانب الكم والكيف فقال: "ذكر أجناس من أحاديث الثقات التى لا يجوز الاحتجاج بها.... الجنس الأول: وهو الذى كثر فى المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما فى الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقى الخطأ فى كتابه إلى أن كبر... مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث فى حديث أو ما يشبه هذا"[1].

إنه يفرق هنا بين الخطأ الفاحش والخطأ اليسير، ويفرق بين الذى يتعمد وبين الذى لا يتعمد قوله بدليل (وهو لا يعلم) التفرقة الأولى تنتمى إلى كم ودرجة الخطأ والثانية تندرج تحت الكيف.

وبسبب هذه التفرقة العلمية الدقيقة ذهب إلى أنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم عليهم، لذلك انتقد يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، الذين يطلقون الجرح على الرواة[2]. إن التفاوت فى الظاهرة ودرجاتها كما وكيفا لابد وأن يلازمه مرونة فى أدوات الدراسة ومنهج البحث والأساليب الإجرائية، وهذه أمور تؤثر فى مدى دقة نتائج الدراسة، لذلك قال: "وهذا الجنس ليسوا عندى بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشىء من أخبارهم بل الذى عندى ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا ، فأما ما وافقوا الثقات فى الروايات، فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجئ من هذا الجنس فى هذا الكتاب فأنى أقول بعقب ذكره: لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[3]

---

(١) مقدمة المجروحين ص ٩٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

إن نتائج الدراسة عنده لازمت ووازت الظاهرة، وأدوات البحث، الكل يراعى الفروق ويأخذ بالتفصيل.

ونجد شواهد لأسلوب مراعاة الجانب الكيفى فى مبحث "التدليس" إن الراوى مهما كانت درجة عدالته وضبطه وثقته وحجته إذا كان من المدلسين، لابد وأن يقول: "حدثنا" و"سمعت" – حتى يحتج به، حتى لو كان (سفيان الثورى)، ذكر ابن حبان فى (الجنس الثانى من الثقات) أنهم: "أقوام ثقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين، ويُكنّونهم حتى لا يعرفوا، فربما أشبه كنية كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوى هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن أعلمهم بمثل هذا من هذه الأمة الثورى، كان يحدث عن الكلبى ويقول: حدثنا أبو النضر فيتوهم المستمع أنه أراد به سعيد بن أبى عروبة أو جرير بن حازم.... فلا يجوز الاحتجاج بخبر فى روايته كنية إنسان لا يدرى من هو، وإن كان دونه ثقة، لأنه يحتمل أن يكون كذابًا كنى عن ذكره[1]. والحق أن التخريج وحده هو الذى يثبت أن الراوى تعمد الخطأ أو الوضع أو إسقاط الضعيف من بين الثقات كى يصير السند صحيحا، أو التحديث بالكنية كى يوهم النقاد أنه يحدث عن ثقة. والضعيف الذى يفعل هذا يصير متروكا، ولا يُترك الثقة بل يُؤخذ بالتفصيل فى روايته ويُفصّل بين ما قال فيه (حدثنا) و(سمعت) وما قال فيه (عن) أو (أن)، وأكبر دليل على مراعاة الكيف فى هذا المبحث أن ابن حجر جعلهم طبقات راعى فيها جانب الكم والكيف، فمنهم المحتج به؛ لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، ومنهم المحتج به بشرط دراسة صيغ التحمل والأداء عنده فيقبل ما صرح فيه بالتحديث ويرد ما عداه، ومنهم من يقبل فى الشواهد والمتابعات، ومنهم المردود بسبب فحش تدليسه ووهمه، ومنهم المتروك الذى يتعمد التدليس[2].

---

(١) المجروحين، المقدمة ص ٩١.

(٢) انظر مقدمة (تعريف أهل التقديس...) لابن حجر، المقدمة.

وقد عقد ابن حبان نوعًا عده (الثامن عشر) نبه فيه إلى المدلسين الذين غلب علي حديثهم الرواية بصيغة "عن" وعدّهم من الضعفاء، لأنهم يدلسون -عمدًا- عمن لم يَرَوْهُم، قال: "ومنهم المدلس عمن لم ير كالحجاج بن أرطأة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروهم ويدلسون حتى لا يُعلم ذلك منهم[1] إن من يروى بصيغة (حدثنا) و(سمعت) عمن لم يره هو جدير بأن يجرح من قبل ضبطه.

كذلك اعتمد ابن حبان على جانب كيفى وهو التفريق بين المحدث الفقيه، والفقيه فقط، والمحدث فقط، وراعى أنه لابد من الجمع بين التخصصين، قال: "الجنس الرابع- من الثقات - الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندى الاحتجاج بخبره.... الجنس الخامس - منهم أيضا- الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة فى روايته، لا يجوز عندى الاحتجاج بخبره...."[2] .

وراعى الجانب الكيفى فى مبحث (زيادة الثقات) فقال: وإنما احترزنا من الجنسين- السابقين- لأنا نقبل الزيادة فى الألفاظ إذا كانت من الثقات"[3].

وهناك شواهد أخرى على تحكيمهم لمعايير الكيف، حيث فرقوا بين الخطأ غير المتعمد الذى يرجع عنه صاحبه، والخطأ المتعمد الذى يُنبه إليه صاحبه فلا يرجع من يخطئ ثم يبين له الخطأ ويرجع، غير الذى يبين له ثم يُصِر على الخطأ، وهذه اعتبارات كيفية. إن أدنى خطأ - درجة وكم- إذا بُيّن، ثم ألح الراوى على العناد والإصرار - جانب كيفى- صار متروكا مثله فى الدرجة مثل الذى تعمد الكذب، وتعمد إسقاط الضعيف كما فى المدلسين وكالمبتدع الذى يدعو لبدعته، ولذلك جعل ابن حبان لهذه الظاهرة

---

(١) المجروحين، المقدمة ص ٩١.

(٢) المجروحين المقدمة ص ٩٣.

(٣) السابق ص ٩٤.

نوعا عده السادس عشر، قال: "ومنهم من سبق لسانه، حتى حدث بالشيء الذى أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى فى روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذابا، ومن صح عليه الكذب استحق الترك"[1]. وتكلم عن هذا الإصرار فى النوع الخامس عشر الخاص بالتلقين بسبب غفلة الراوى أو اختلاطه بسبب ذهاب العقل، أو الكبر أو احتراق كتبه أو غرقها، فقال: "ومنهم من أُدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدرى. فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به آنفا من الرجوع عما خرج منه. وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة.... فإن سلم فى أول وهلة وهو لا يعلم بما يحدث به، ثم علم وحدث به بعد العلم بما ليس من حديثه، وإن كان شيئا يسيرا فقد دخل فى جملة المتروكين لتعديه ما ليس له[2].

كذلك يفرقون بين الذى يعلم والذى لا يعلم بسبب كبر السن ففى هذه الحالة يعولون على الذى لقن ويحملون عليه ويكون البلاء لا من الشيخ بل ممن غيره وكل هذه أمور لها مدخل فى الجرح والتعديل، قال ابن حبان: سمعت محمد بن المنذر يقول: سمعت أحمد بن واضح يقول: كان هانئ بن المتوكل لم يكن أول أمره يحدث بشيء من المناكير، إنما أدخلوا عليه بعدما كبر الشيخ[3](*).

وبدراسة النوع الثالث عشر عند ابن حبان نلاحظ أن كم وكيف الخطأ- كثرته وقلته ويسره وفحشه - له أكبر الأثر على قبول

---

(١) السابق ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) المجرحين ص ٧٨ من المقدمة.

(٣) السابق ص ٧٨.

(*) ولذلك نبه ابن حبان فى النوع الرابع عشر قائلاً: "ومنهم من امتحن بابن سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم،... فالشيخ فى نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة" ص ٧٧ من السابق.

الراوى والاحتجاج به وحده، أو فى الشواهد، أو الترك. قال ابن حبان: (منهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يغلب صوابه، فاستحق الترك من أجله وإن كان ثقة فى نفسه صدوقا فى روايته، لأن العدل إذا ظهر عليه أكبر أمارات الجرح استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق العدالة"[١].

ويمكن أن نضيف إلى الذين يتعمدون الوضع والكذب، كما سبق فى القصاصين، وبعض أهل الفرق- يمكن أن نضيف إليهم "الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر... يضعون الحديث على العلماء... قال إبراهيم النخعى: إياكم والمغيرة ابن سعيد وأبا عبد الرحيم فأنهما كذابان"[٢] .

يقصد ابنُ حبان المغيرةَ بن سعيد البجلى وأبا عبد الله الكوفى الرافضيين[٣].

إن قرائن كثيرة فى المتن هى التى تدل النقاد على أن فلانًا وضَعَ الحديثَ، يدلُ على ذلك ورود أحداث ومصطلحات حادثة لم ترد أيام النبى، يتوصل الناقد من خلالها إلى تعمد الراوى فلان الوضعَ، قال ابن حبان: "ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث يحدث للملوك وغيرهم فى الوقت دون الوقت من غير أن يجعلوا ذلك لهم صناعة ليتشوقوا بها" مثل: "لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر أو جناح؛ لأن الواضع دخل على المهدى الذى كان "يشترى الحمام ويشتهيها كثيرا، ويلعب بها"[٤]. ومتن (معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة ليتيم وأغلظهم على المساكين"[٥].

---

(١) السابق ص ٧٦ - ٧٧.
(٢) السابق ص ٦٢ - ٦٣.
(٣) الميزان ٤ / ١٦٠، ٥٤٧.
(٤) المجروحين ص ٦٥، ٦٦ من المقدمة.
(٥) السابق ٦٧.

إن هؤلاء تعمدوا الوضع، أما لم يتعمد الوضع - وهذه اعتبارات كيفية - ترجع إلى النية التى لها مظاهر كالعلم وتحصيله. نحن نستدل على العقل بالذكاء والتحصيل، ونحن لا ندرك مادة عقولنا بل ندرك عقلنا من خلال التذكر والنسيان والفهم وعدمه. يساوى الكذابين فى الدرجة - الكم - مع الاختلاف فى الكيف - التعمد أو الخطأ- يساويهم الصالحون الذين غلب عليهم الصلاح والعبادة، قال ابن حبان فى النوع الخامس من الضعفاء والمتروكين: "ومنهم من كثر وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز...ونقل قول يحيى القطان: لم نجد الصالحين أكذب منهم فى الحديث" نقل قول وكيع: ".... ذاك رجل صالح وللحديث رجال... لقد أخرجهم ابن حبان عن حد الاحتجاج كأبان بن أبى عياش ويزيد الرقاشى[1]. وهم ليسو مجروحين من قبل عدالتهم بل من قبل ضبطهم؛ لأنهم لم يتعمدوا الكذب. وذكر فى النوع السادس (جماعة من الثقات اختلطوا فى أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز فاستحقوا الترك[2]. إنهم متروكون لا بسبب العدالة لأنهم لم يتعمدوا الخطأ. وذكر فى النوع السابع أن (منهم من كان يجيب عن كل شيء يسئل سواء كان ذلك من حديثه أومن غير حديثه فلا يبالى أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدث به من غير أن يحفظ. فهذا وأضرابه لا يحتج بهم لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون"[3] .

وقال فى النوع الثامن: "ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغبر فيها قدمه"[4]. إنه

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ٦٨.

(٣) السابق ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) السابق ص ٧٠.

يكذب لأنه جاهل، ولا يخفى أن التعمد وغيره أمور كيفية لا تلمس ولا تبصر إلا من خلال مظاهرها، فحال الراوى فى حياته وسيرته وعدالته أحيانا يدلان علي تعمده أو سهوه، وأحيانا يصل الناقد من خلال القرائن إلى أن فلانا سها أو تعمد.

وقد مارس ابن حبان هذا الأسلوب الإجرائى، الذى يراعى الكم والكيف فى نقده للرجال، قال فى ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزى: "..... كان مولى لعمر ابن عبد العزيز..... روى عن عَمْرو بن دينار وأبى الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر مناكير كثيرة وأوهاما غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان أحمد بن حنبل – رحمه الله – سيء الرأى فيه... نهى رسول الله ﷺ عن ضرب البهائم، وقال: إذا ضربت فلا تأكلوها"(١)... روى عن أيوب السّختيانى فى نسخة كتبناها عنه أكثرها مقلوبة(٢).

وقال فى ترجمة أبان بن المُحَبَّر "يأتى عن نافع وغيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشك فى المتبحر فى هذه الصناعة أنه كان يعملها"(٣).

إن دراسة مروياته وشيوخه ومقارنة مروياته بهم لأنهم ثقات، وخالفهم، وهذه المرويات ليست عندهم – تدل على أن هو الذى عملها.

وقال فى ترجمة (إبراهيم بن بَيْطار): "يروى عن عاصم الأحوال المناكير التى لا يجوز الاحتجاج بها على قلة شهرته بالعدالة وكتابة الحديث"(٤).

وقال: "لم يُترك إبراهيم بن يحيى للقدر إنما تُرك للكذب"(٥).

---

(١) المجروحين ١ / ١٠٠ – ١٠١.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق ١ / ٩٨.
(٤) السابق ١ / ١٠٢.
(٥) السابق ١ / ١٩٥.

ومن الرواة من يقول فيه: (منكر الحديث) مثل إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي[1]. ومنهم من يقول فيه: (منكر الحديث جدًا) كإبراهيم بن عطية الواسطى[2]. أما (إبراهيم بن إسحاق الواسطى) فهو"يروى عن ثور بن يزيد ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات المقلوبات، على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به[3]. وعندهم فارق بين من يروى ما لا يتابع عليه مع كثرة روايته، وبين من يروى ما لا يتابع عليه مع قلة روايته. والأمر يخضع للتفصيل. والفيصل هو نقد المرويات وحالة وظروف وملابسات كل رواية.

وإبراهيم بن عبد الله بن همام، يروى عن عبد الرازق المقلوبات الكثيرة التى لا يجوز الاحتجاج بمن يريها لكثرتها[4] .

وهنا ينبغى أن أنبه إلى أن كل مصطلح من مصطلحات الحديث وكل لفظة من ألفاظ الجرح والتعديل لها علاقة كبيرة فى دراستها للوصول إلى رأى علمى ودقيق فيها – لها علاقة فى دراستها بالجوانب الكمية والكيفية، فوراء كل لفظ ومصطلح معايير كمية وكيفية ومن لا يراعيها لن يصل إلى رأى دقيق فى دراستها. إن مصطلح (المقلوبات) السابق يحكمه معيار كمى هو الكثرة (الذى يصفها).

والذى (يقلب الأخبار ويسرق الحديث ويعمد إلى حديث تفرد به رجل واحد لم يره فجاء به عن شيخ آخر)[5]. وهذا الحديث ليس عند سوى هذا الرجل الواحد – له حكم غير حكم سيئ الحفظ، ردىء الفهم، يقلب ما يروى)[6]، الأول: متعمد، الثانى: غير متعمد؛ لأنه لا يفهم.

---

(١)السابق ١ / ١٠٨.
(٢) السابق ١ / ١٠٨- ١٠٩، وانظر ص ١١٣.
(٣) السابق ١ / ١١٣.
(٤) السابق ١ / ١١٨.
(٥) السابق١ / ١١٩.
(٦) السابق ١/ ١٢١.

إن فاحش الخطأ يشبه المتروك بسبب كذبه، كلاهما متروك لذلك يستخدم ابن حبان كاف التشبيه للتفريق بين المتعمد وغير المتعمد، قال فى ترجمة (إسماعيل ابن رافع بن عويمر أبو رافع): "كان رجلاً صالحا، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التى تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها، لذلك قال يحيى ابن معين: (ليس بشىء)[1]. لقد ألح ابن حبان فى تراجم كثيرة على كلمة (كالمعتمد لها) و(كأنه كان المتعمد لها[*])[2]. إنه لم يجزم بالتعمد؛ لأن (بشر بن رافع النجرانى) الذى روى "عن يحيى بن أبى كثير أشياء موضوعة يعرفها من لم يكن الحديث صناعته... وكان مفتى أهل نجران"[3]. إنه من حيث العدالة لا كلام فيه، إذن لابد من تصدير كلمة المتعمد (بكأنه). وكل من يقولها فيه يكون عدلاً من حيث الأخلاق، أما الضبط فلا. وهو يلح كثيرًا على كاف التشبيه هذه، قال فى الحكم بن عطية العَيْشِى: "كان أبو الوليد شديد الحمل عليه ويضعفه جدا، وكان الحكم ممن لا يدرى ما يحدث، فربما وهم فى الخبر يجئ كأنه موضوع، فاستحق الترك"[4]

إن وهمه يصل إلى درجة الوضع، لذلك فهو متروك، لا بسبب أنه وضاع. إن الوهم فى فحشه قد يصل إلى درجة العمد فهما سواء فى النتيجة، لذا قال: (فحمل حفص بن عمر الأبلى متن خبر يزيد بن عياض على مالك بن أنس عن الزهرى عن سعيد متوهما

---

(١) السابق ص ١٢٤.

(*) انظر أيضًا ١ / ٢٠٤.

(٢) السابق ١ / ١٨٨.

(٣) السابق نفسه

(٤) السابق ١ / ٢٤٨ وانظر أيضًا ١ / ٢٨٦.

أو متعمدًا"[1](*).

وهو أحيانًا يؤكد على أن الراوى أخطأ (توهمًا لا عمدًا)، وحسَب كمية وكيفية التوهم تكون درجة الراوى، فقد يُقبل فى الشواهد والمتابعات كما فى ترجمة(سلْم ابن ميمون الخواص)[2]. أو يُترك كمفضل بن صالح الأسدى[3].

نماذج تطبيقية.

معايير الكم والكيف وأثرها فى الحكم على الرواة - قلة وكثرة الخطأ والوهم نموذجًا.

الخطأ إما نادرًا، أو كثير لم يغلب، أو كثير غالب أى أن له درجات، وسوف أتحدث عن الأوهام والأخطاء بصفة عامة لا من خلال مصطلح معين. والكلام عام ينطبق على التدليس والإرسال والتصحيف...إلخ.

أولاً: ندرة وقلة الخطأ.

ومثال الأخطاء المعدودة على الأصابع التى يتسامح النقاد فيها، ما جاء فى ترجمة ثابت بن عجلان. الأنصارى أنه: "وثقه ابن معين ودحيم، وقال أبو حاتم والنسائى: لا بأس به، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبى فقلت: أهو ثقة؟ فسكت وكأنه مَرض أمره

---

(١) ١ / ٢٥٨ وأيضًا ١ / ٢٦٤.

(*) وقد ألح ابن حبان على فكرة العمد والوهم والخطأ كثيرًا انظر ١ / ٢٥١، ٢١٠، ١٦٦، ٣١٠، ٣٥٢، ٣٧١، ٢ / ٣، ٥، ٩، ٨، ٣٤، ١٠١، ١٣١، ١٦٣، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣ / ٩، ١٠، ٤٦، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٧٩، ٨٣، ٨٨، ٩٣، ١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٣٩، ١٥٠.

(٢) السابق ١/٣٤١، ٣/١١٩.

(٣) السابق ٣ / ٢٢.

.وفى الميزان: قال أحمد: أنا متوقف فيه. واستغرب ابن عدى من حديثه ثلاثة أحاديث(*). وقال العقيلى(**) "لا يتابع فى حديثه. وتعقب ذلك أبو الحسن ابن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال، له فى البخارى واحد فى الذبائح، وآخر فى التاريخ" والراوى روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه(١). وبما أن الرجل ثقة أغرب أو خالف إذن مرويه شاذ، لأنه ثقة خالف الثقات، وترد مروياته هذه بعينها ويصحح له ما لم يخالف فيه. مثال ذلك ما جاء فى ترجمة (مقدم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدمى الواسطى من أنه (من شيوخ البخارى) وقد وثقه أبو بكر البزار والدارقطنى وابن حبان، لكن لما ذكره فى الثقات قال: "يغرب ويخالف" فهذا إن كثر منه حُكم على حديثه بالشذوذ" روى له البخارى(٢). إن الراويين السابقين ندر وقل خطؤهما ولم يقدح فى ضبطهما ولم يمنع هذا النقادَ من الاحتجاج بهم. ويلاحظ هنا أن النقد موجه لهم- وبالفعل هذا موجود من قِبَل المتشددين الذين يعممون الأحكام.

ثانيًا: الكثرة مع عدم الغلبة:

الرواة الذين كثر الوهم فى حديثهم ولم يغلب عليهم، اختلف فيهم النقاد بعضهم يحتج بهم بمفردهم وبعضهم يحتج بهم فى الشواهد والمتابعات، فسلم بن قتيبة الشعيرى، أبو قتيبة. ثقه ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطنى وغيرهم، أما أبو حاتم فقال: كان كثير الوهم(٣).

(*) ابن عدى معتدل - وهذا أمر كيفى يجب مراعاته- فأطلق على خَطَئه (الغرابةَ) والبعض الآخر قد يُطلق (النكارة) وقد يقول البعض (وَهَم) أو خَالَفَ).

(**) وهذا -على الأقل هنا -تشدد، لأنه عمَّم الحكم على حديث ثابت بن عجلان.

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥٥٥.

(٢) السابق ص ٦٢١.

(٣) هدى السارى ص ٥٧٢.

وعبد الله بن رجاء روى له البخارى والنسائى وابن ماجه، وقال أبو حاتم: كان ثقة رضيا، وقال عمرو بن على الفلاس: كان كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة[١].

وعبد العزيز بن محمد بن أبى عبيد الدراوردى أحد مشاهير المحدثين، روى له الستة ومتفق على توثيقه، أما الساجى فقال: كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم[٢].

وعبد الرحمن بن عبد الله البصرى روى له البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه، أما العقيلى فروى عن أحمد أنه: كان كثير الخطأ[٣].

وعبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة روى له البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال ابن حبان: كان يخطئ ويهم كثيرًا[٤].

وجاء فى ترجمة (العلاء بن المسيب) أنه "روى له الستة" صدوق مشهور. قال بعض العلماء: كان يهم كثيرًا: وهذا قول لا يُعبأ به، فإن يحيى قال: ثقة مأمون. روى عنه عبثر، وجرير وعدة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث...."[٥]. وأبو بكر بن عياش الأسدى روى له الستة، أما بن سعد فقال: كان ثقة صدوقًا عالما بالحديث إلا أنه كثير الغلط[٦].

أما مسكين بن بكر الحرانى فقد روى له البخارى وأبو داود ومسلم والنسائى، وهو من شيوخ أحمد، ووثقه ابن عمار. وقال أحمد

---

(١) السابق ص ٥٨٠.
(٢) السابق ص ٥٨٩.
(٣) السابق ص ٥٨٦.
(٤) السابق ص ٥٨٥.
(٥) الميزان ٣ / ١٠٥.
(٦) هدى السارى ص ٦٣٤.

وابن معين وأبو حاتم: لا بأس به. زاد أحمد: فى حديثه خطأ. وقال أبو أحمد الحاكم فى الكنى: كان كثير الوهم والخطأ[1]. ويلاحظ أن معظم الأحكام المخالفة وردت من متشددين أو متساهلين[*].

والحق أن الكثرة لم تكن فى الأخطاء أو الأوهام بل كانت فى الرواية عن الضعفاء والمجهولين، فقد جاء فى ترجمة (مروان بن معاوية الفزارى) أنه (من شيوخ أحمد، ثقة مشهور، تكلم فيه بعضهم لكثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين ومع هذا روى له الستة واتفقوا على توثيقه[2]. وقد يكون الراوى كثير الإرسال لكنهم يحتجون به جاء فى ترجمة (سعيد بن فيرز، أبو البخترى) أنه (وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلى وقال أبو داود: لم يسمع من أبى سعيد الخدرى، وقال ابن معين: لم يسمع من على، وقال أبو حاتم: روايته عن أبى ذر وعمر وعائشة وزيد بن ثابت مرسلة، ولم يسمع من رافع بن خديج، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث ويرسل كثيرًا فما كان من حديثه سماعا فهو حسن وما كان عن غيره فهو ضعيف". وسعيد روى له الستة أى أنه متفق على توثيقه والاحتجاج به[3].

والوليد بن مسلم روى له الستة واحتجوا به، ومتفق على توثيقه فى نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية، قال الدارقطنى: "كان الوليد يروى عن الأوزاعى أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعى فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعى عن الثقات"[4]. "ويحيى بن أبى كثير

---

(١) السابق ص ٦٠٩.

(*) للمزيد انظر ص ٦٠٤ من هدى الساري، ٦١٣.

(٢) هدى الساري ص ٦١٩.

(٣) السابق ص ٥٧١.

(٤) السابق ص ٦٢٧.

اليمامى" أحد الأئمة الثقات المكثرين، وثقه الأئمة، وقال شعبة: حديثه أحسن من حديث الزهرى. وقال يحيى القطان: مرسلاته تشبه الريح لأنه كان كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصحف" وروى له الستة أى متفق علي توثيقه[1].

"ومحمد بن مسلم تدرس أبو الزبير المكى"، أحد التابعين مشهور وثقه الجمهور وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو البخارى سوى حديث واحد فى البيوع قرنه بعطاء عن جابر، وعلق له أحاديث واحتج به مسلم والباقون[2]. ومحمد بن يوسف الغريانى، من كبار شيوخ البخارى وثقة الجمهور، وذكره ابن معين فى الكامل فقال: له أفراد. وقال العجلى: ثقة، وقد أخطأ فى مائة وخمسين حديثا وذكر ابن معين حديثا أخطأ فيه فقال: هذا باطل. قلت: اعتمدها البخارى لأنه انتقى أحاديثه وميزها، وروى له الباقون بواسطة[3].

ومن الملاحظ فى الأمثلة السابقة أن الكثرة نسبية تختلف من ناقد لآخر، فالمعتدل يرى أن هذه الأخطاء والأوهام مما لا ينفك عنه البشر، فينتقى من مرويات الثقات ويحتج بها. وقد يرى بعض المتشددين أن هذه الأخطاء المعدودة تؤثر فى ضبط الراوى.

قال ابن رجب: "إن الرواة ينقسمون أربعة أقسام: أحدها: من يتهم بالكذب والثانى: من لا يهتم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط. والثالث: من هو صادق ويكثر فى حديثه الوهم ولا يغلب عليه. والرابع: الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ فى حديثهم"[4].

---

(١) السابق ص ٦٣٠.

(٢) السابق ص ٦١٧.

(٣) السابق ص ٦١٧.

(٤) شرح علل الترمذى ١ / ١٥٨- ١٥٩.

والقسم الأول: وهو من يتهم بالكذب - لا علاقة له بأمر الضبط، فهو ساقط أصلاً، فبقى ثلاثة أقسام تتعلق بالضبط وهى: الأول: من غلب على حديثه المناكير، لغفلته وسوء حفظه. الثانى: من يقع الوهم فى حديثهم كثيرا، لكن ليس هو الغالب عليهم. الثالث: أهل الصدق والحفظ الذين يندر الخطأ والوهم فى حديثهم أو يقل، وهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم"[1]. مع أنه لم يسلم من الغلط والخطأ واحد من الأئمة مع حفظه.

قال الإمام الترمذى: "وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم[2]. وقال ابن معين: "من لم يخطئ فهو كذاب" وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم؟. وقد وهّمت السيدة عائشة جماعة من الصحابة فى رواياتهم للحديث... وقال أحمد: "كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ[3].

أما القسمان الأول والثانى - فقد جرى اختلاف بين المحدثين فى الاحتجاج بأصحابها.

حكم الاحتجاج بالقسم الثانى، وهو: من يقع الوهم فى حديثهم كثيرًا. لكن ليس هو الغالب عليهم. ذهب العلماء فى ذلك إلى قولين: الأول: جواز الاحتجاج بهم: وإليه ذهب سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم فى السنن والصحاح، كمسلم بن الحجاج وغيره وقد حدث ابن المبارك وابن مهدى ووكيع وغيرهم عن هذه الطبقة أيضا .

الثانى: عدم الاحتجاج بهم. وإليه ذهب يحيى بن سعيد القطان، حيث ترك حديث هذه الطبقة. وإلى طريقة يحيى بن سعيد يميل

---

(١) السابق ١ / ١٠٥.
(٢) السابق ١ / ٢٥٣.
(٣) السابق ١ / ١٥٩ - ١٦٠.

على بن المدينى وصاحبه البخارى[1]. والواقع العملى السابق أثبت أن البخارى كان يخرج لهم فى صحيحه، وعلى الأقل كان ينتقى من مروياتهم ما يوافق شرطه.

ومن الرواة الذين كثر الوهم فى حديثهم مَنْ يُخرج لهم النقاد فى الشواهد والمتابعات، وهذا يرجع فى رأيى إلى مناهج النقاد فمنهم المعتدل الذى ينتقى من مروياتهم ما وافق الصحيح، ومنهم من يتشدد ويجعلهم فى الشواهد والمتابعات، ومنهم من يحسن لهم ويدخلهم فى الصحيح[*]. كما سبق عن مسلم، لأنه كان يخرج عن الطبقة الثانية من الصحيح، والبخارى كان يخرج عن الأولى، والحق أن هؤلاء الرواة مختلف فيهم ينبغى الأخذ بالتفصيل فيهم، فمن ينتقى من مروياتهم ويصححها أو يحسنها على حق، ومن يحكم عليهم فيما أخطئوا فيه بكثرة الوهم – على حق أيضا يدل على هذا أن بكير بن أبى السَّميط قال ابن معين فيه: صالح الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج به كثير الوهم[2]. إن ابن معين متشدد وقال فى الراوى: صالح الحديث، أى يُحَّسن حديثُه لذاته على الأقل، والمتشدد إذا وثق راويًا يكون صحيح الحديث أو حسنًا على الأقل. وابن حبان متشدد فى الجرح لذلك قال: لا يحتج به، عنده، فى رأيه هو. وقد ثبت أنّ غيره من المعتدلين يحتج به فى غير ما أخطأ فيه. وابن حبان يحتج بهم – كثيرى الوهم –إذا وافقوا غيرهم، أى فى الشواهد والمتابعات، وهو من الذين لا يقبلون إلا الصحيح، وبالتالى فالحسن عنده يدخل فى الشواهد، والحسن عنده الذى هو صحيح من طرق أخرى، يساوى الحسن لذاته عند المتأخرين. ويدل هذا على قوله: "جابر بن نوح الحمانى.... يروى عن الأعمش

---

(١) ١ / ١٠٥ – ١٠٩.

(*) حسن لذاته له شواهد فيصير صحيحًا لغيره.

(٢) الميزان ١ / ٣٤٩.

وابن أبى خالد المناكير الكثيرة كأنه كان يخطئ حتى صار فى جملة من سقط الاحتجاج بهم إذا أنفردوا"[1].

ويحيى بن محمد بن قيس أبو زكير "كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق. وإن اعتبر بما لم يخالف الأثبات فى حديثه فلا ضير[2].

وبين ابن حبان منهجه فى التعامل مع مثل هذا النوع من الرواة – كثيرى الخطأ– فقال فى ترجمة يحيى بن سعيد التميمى المدينى: "كان ممن يخطئ كثيرًا، وكان رديء الحفظ، فوجب التنكيب عما انفرد به من الروايات والاحتجاج وافق الثقات، لأن أمارات العدالة فيه ألهته عن الصدق والإتقان[*]. إن وهم فى الشيء بعد الشيء أو أخطأ فى الحديث فإن هذا شيء لا ينفك عنه البشر، يترك ما أخطأ فيه إذا علم. والأحوط أن يترك ما انفرد به من الرواية. وكل ما نقول فى هذا الكتاب إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا أنفرد فسبيله هذا السبيل أنه يجب أن يترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن البازل فى صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه أو أخطئ عليه أو أدخل عليه وهو لا يعلم أو دخل له حديث فى حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات،

---

(١) المجروحين له ١ / ٢١٠.

(٢) السابق ١١٩/٣.

(*) ابن حبان متشدد فى الجرح وكلامه هنا يفهم إذا وضع فى الاعتبار أنه ينظر إلى هذا الراوى مقارنًا بالثقات المتقنين فكلامه هنا نسبى وهو هنا مطابق لوصف الصدوق الذى يحتج به بشرط اختبار مروياته لمعرفة الشاذ والمعل ليترك والاحتجاج بما عداه .وانظر أيضًا: ٢ / ٥٦، ٣ / ١٩، ١/ ٣١١ – ٣١٢، ١ /٣٣٠، ٣٥٨،٢، ٢ / ١٢٨ – ١٢٩ ، ٢ / ٨٧، ٢ / ٥٧، ١٦، ١٠، ٩، ١٠.

فلهذه العلة قلنا فى هذا الكتاب لمن ذكرنا أنه لا يحتج بانفراده"[1].

وكلامه هنا على النوع الثانى وهو: من يقع الوهم فى حديثهم كثيرًا، لكن ليس هو الغالب عليهم، وهو أخذ بالأحوط – عنده – واحتج بهم فى الشواهد، ولم يحتج بما انفردوا به، وغيره يحتج بهم بشرط اختبار مروياتهم، وهو هنا موافق ليحيى القطان وكلاهما متشدد، والاختلاف بين النقاد راجع إلى اختلاف مناهجهم. قال فى ترجمة "زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائى: "كان فاحش الخطأ كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فى الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير"[2].

ويؤيد أن الاختلاف فى هذا القسم من الرواة راجع إلى اختلاف مناهج النقاد مما جاء فى ترجمة (إبراهيم ابن إسماعيل بن مجمع) أن النسائى ضعفه وقال ابن معين: ليس بشئ. وقال أبو حاتم: كثير الوهم ليس بالقوى. وقال البخارى: كثير الوهم، واستشهد به فى صحيحه"[3].

ومن يستشهد بهم البخارى يصحح لهم مسلم أحيانًا ويحسن المتأخرون مروياتهم لذاتها، وأبو حاتم وابن معين متشددان، وقول أبى حاتم: كثير الوهم ليس بالقوى – هو كلام نسبى أى بالنسبة لأقرانه فى شيخهم، وقد يكون ثقة فى غيره محتجا به.

ثالثًا: الرواة الذين غلب الوهم على مروياتهم:

وجدت ابن حبان يحتج بهم فى الشواهد والمتابعات فى أحيان، وفى أخرى يرد مروياتهم. ومثال الحالة الأولى قوله: "ثابت بن زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم... يروى المناكير عن المشاهير كان

---

(١) السابق ٣ / ١١٨ – ١١٩.

(٢) المجروحين ١ / ٣٠٢– ٣٠٣ وانظر أيضًا: ١ / ٢٠٧، ٣٧٢، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٠١، ٢٧٧، ٢٦١، ٢٥٣، ١٩٢، ١٧٤.

(٣) الميزان ١ / ١٩.

الغالب على حديثه الوهم لا يحتج به إذا انفرد"[1]

ومثال الثانية قوله: "خالد بن عثمان العثمانى... يروى عن مالك الأشياء المقلوبات ويحدث عنه بالأشياء الملزقات، فلما كثر منه ما وصفت بطل الاحتجاج بخبره فيما وافق الثقات لغلبة الوهم والخطأ عليه"[2].

أما (على بن غالب فقد "كان كثير التدليس فيما يحدث حتى وقع المناكير فى روايته وبطل الاحتجاج بها؛ لأنه لا يدرى سماعه لما يروى، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما يروى لما عليه الغالب من التدليس"[3].

ويؤيد ابن حبان أن ابن حجر نقل رأيه هذا، وجعله فى المرتبة الخامسة من مراتب التدليس التى يرد مرويات أهلها[4].

وقال ابن حبان فى ترجمة (داود بن عطاء أبو سليمان): "كثير الوهم فى الأخبار، لا يحتج به لكثرة خطئه وغلبته على صوابه، كان أحمد بن حنبل يقول: رأيته وهو لا شئ"[5].

إن الراوى الذى يغلب عليه الخطأ مردود الرواية هذا هو الأصل، أما الذين يحتج بهم فى الشواهد من الذين غلب عليهم الخطأ فهى حالات بعينها ونادرة، وهذه أمور ترجع إلى مناهج النقاد حيث ذكر الترمذى أن حكم الاحتجاج **بالقسم الأول** وهو: من غلب على حديثه الوهم والغلط هو: أحدهما: جواز الرواية عنهم، حكاه عن سفيان الثورى، لكن كلامه فى روايته عن الكلبى يدل على أنه بما يعرف أنه صدق.

---

(١) المجروحين ١ / ٢٠٦.
(٢) السابق ١/٢٧٩.
(٣) السابق ٢/١١١ – ١١٢.
(٤) تعريف أهل التقديس ص ٤١.
(٥) المجرحين ١ / ٢٨٥.

الثانى: الامتناع من ذلك، ذكره عن أبى عوانة وابن المبارك، وحكاه الترمذى عن أكثر أهل الحديث من الأئمة. وقد ذكر الحاكم المذهب الأول: عن مالك والشافعى وأبى حنيفة[1].

لكن هناك حالات – بعينها- رأى بعض النقاد أن أصحابها ممن غلب الغلط والوهم على حديثهم فلم يحتجوا بهم، بينما رأى البعض الاحتجاج بمروياتهم بل وتصحيحها. لقد مثّل ابن رجب لهذا القسم بمثالين: الأول: عبد الله بن محمد بن عقيل: حيث قال: "ذكر الترمذى فى أول كتابه عن البخارى أن أحمد وإسحاق والحميدى كانوا يحتجون بحديثه. وقد صحح الترمذى حديثه. وقال ابن معين وغيره: لا يحتج به. وقال الجوزجانى: عامة ما يروى عنه غريب. وتوقف عنه. الثانى: عاصم بن عبيد الله العمرى: وقال فيه: أن الترمذى يصحح حديثه فى غير موضع، والأكثر أنه كان مغفلاً يغلب عليه الوهم والغلط قال شعبة: كان عاصم لو قلت له من بنى مسجد البصرة؟ لقال: حدثنى فلان عن فلان أن النبىﷺ بناه. وقال شعبة: كان عاصم لو قلت له رأيت رجلا راكبا حمارًا؟ لقال: حدثنى أبى"[2].

وتصحيح الترمذى لهما لا يخالف ما نحن فيه الآن، حيث وجد أن لمروياتهم – التى صححها – شواهد ومتابعات فى الباب تدل على صحة معناها[3].

لكن قد تكثر الأوهام والمناكير والأغلاط ولا تغلب عليه، لكن ترد رواية الراوى؛ لأن المناكير جاءت عن مشاهير، وكثر ذلك منه، مثل عمر بن نبهان الذى "كان ممن يروى المناكير عن

---

(١) شرح العلل ١ / ٨٧ – ٨٨.

(٢) شرح ابن رجب لعلل الترمذى ١ / ٣٢٩.

(٣) انظر التفصيل فى (الإمام الترمذى والموازنة بين جامعة والصحيحين ص ٢٨٥ – ٢٧٨ للدكتور نور الدين عتر.

المشاهير، فلما كثر ذلك فى حديثه استحق الترك"[1].

والأوهام قد تكثر لأنها فاحشة، أى أنها زادت كما وكيفا مثل (الحسن بن يحيى الخشنى) فقد (كان رجلا صالحًا يحدث من حفظه كثير الوهم فيما يرويه حتى فحش المناكير فى أخباره التى يرويها عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فلذلك استحق الترك"[2]. إنه يروى عن الثقات المناكير الفاحشة وبالرجوع إلى مروياتهم للتحقق من ذلك ومقارنة مروياته بمروياتهم لا نجدها عندهم.

إن أخطاءه قد تكون موضوعات فيرويها، مع أنه لم يضعها، وبذلك يجعل نفسه محل شبهة فترد روايته مثل: "سعيد بن هبيرة" الذى "كان ممن رحل وكتب ولكن كثيرا ما يحدث بالموضوعات عن الثقات كأنه كان يضعها، أو توضع له فيجيب فيها، لا يحل الاحتجاج به بحال"[3]. و"ركن بن عبد الله الشامى: لا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن مكحول عن أبى أمامة بنسخة أكثرها موضوع"[4]. وعلى بن غراب الفزارى الذى"كان غاليا فى التشيع كثير الخطأ فيما يروى حتى وجد الأسانيد المقلوبة فى روايته كثيرا والأشياء الموضوعة التى يرويها عن الثقات، فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات"[5] .

إنهم ينظرون إلى كم الخطأ وكيفه. إن رواية الأوهام والأخطاء غير رواية الموضوعات. ويدل على معايير الكيف أيضا أن الوهم قد يشتد والخطأ قد يفحش، لذلك ينبغى التفصيل فى كل رواية، كما جاء فى ترجمة حرب بن ميمون الذى (روى عن يونس بن محمد

---

(١) المجروحين ٢ / ٩٠.
(٢) السابق ص ١ / ٢٣٥.
(٣) السابق ١ / ٣٢٢ – ٣٢٣.
(٤) السابق ١ / ٢٩٧.
(٥) السابق ٢ / ١٠٥.

المؤدب، يخطئ كثيرًا حتى فحش الخطأ فى حديثه وكان ابن حرب يقول: هو أكذب الخلق[1]. وترجمة (النضر بن إسماعيل البجلى الذى"كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، استحق الترك من أجله"[2](*).

وفى السياق يأتى ابن حبان كثيرًا بكلمة (معضلة) غير قاصد الإعضال الذى هو نوع من أنواع الانقطاع (المُعْضل) بل يقصد به المردود متنًا. قال: "إبراهيم ابن عثمان العبسى... كان إذا حدث عن الحكم جاء أشياء معضلة، وكان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه. حتى خرج عن حد الاحتجاج به وتركه يحيى ابن معين[3]. وقال: "عمرو بن هارون البلخى.... كان ممن يروى عن الثقات المعضلات[4]. وأحيانا يورد مصطلح الطامات[5]. بدلاً من المعضلات.

وخلاصة ما أردت أن أشير إليه أن تطبيقهم لمعايير الكم والكيف كان نسبيا راعَوْا فيه التفصيل وعدم الإطلاق .

معايير الكم والكيف من خلال مصطلح (ضعيف):-

وراء كل مصطلح من مصطلحات الحديث وألفاظ الجرح والتعديل معايير كمية وأخرى كيفية وسوف أختار مصطلح ضعيف بالنسبة للحديث مرة وللراوى أخرى، وهو مصطلح قيمى لكليهما – أى الراوى والمروى –.

---

(١) المجروحين ١ / ٢٦١.
(٢) السابق ٣ / ٥١.
(*) وأنظر للمزيد السابق ١ / ٣١٣، ٢٧٢، ٢٦٨، ١٣٣، ١٢٦، ١٦٨.
(٣) السابق ١ /١٠٤.
(٤) السابق ص ١ / ٩٠.
(٥) ترجمة عمر بن عيسى ٢ / ٨٧.

وبالنسبة للراوى سوف أتتبعه فى مراتب الجرح والتعديل. اللفظ غائب تمامًا فى المرتبة الأولى وكذلك الثانية من مراتب التعديل، وغائب حاضر فى المرتبة الثالثة، حيث إن (خفة الضبط) التى يحسنون حديث صاحبها لذاته، بشرط عدم الشذوذ وعدم العلة – وتعنى ضعفا ما، قد يكون الراوى لينا، أو مختلفا فى توثيقه، أو اختلط، أو له أوهام زادت عن حد من تقبل أوهامه أو له غرائب أو مناكير، أو ضعيف فى شيوخ دون شيوخ وأماكن دون أماكن. هذه أشياء يضعها النقاد فى الاعتبار وينزلون بها الراوى من الضبط والإتقان وثبات الحفظ إلى خفة الضبط[1]. ونجد حضور الضعف مع أنه غائب فى لفظ (فلان ما أقرب حديثه) التى قيلت فى رزام بن سعيد، قالها أحمد، أى ما أقرب حديثه من الوثاقة وأبعده عن الضعف[2]. ويُحتج بأصحاب الثالثة بشرط عدم الشذوذ وعدم العلة. وفى المرتبة الرابعة وهى بداية الشواهد والمتابعات لا الاحتجاج بهم إذا انفردوا – نجد قولهم (إلى الصدق ما هو) أى هو أقرب إلى الصدق منه إلى الضعف[3].

وفى الرابعة نجد أيضا "فلان صدوقٌ فى حفظه ضعف" وهذا بمعنى له أوهام. ومعلوم أن مراتب الجرح الخفيفة أهلها أهل صدق لكنْ فى حفظهم ضعف غير أنه يُطلَق فيهم الضعف كقولهم: "لين أو فيه ضعف أو ضعّف.... إلخ ولا يقال (صدوق فيه ضعف)، والأمر سهل فقولهم: "صدوق فيه ضعف أو ضعيف الحفظ) أقل من قولهم: "صدوق" وأعلى من قولهم: (فيه ضعف أو ضعيف)[4].

وفى المرتبة الأولى من مراتب الجرح، نجد أن العراقى كما فى التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح – نجد أنه عد قولهم (فيه

---

(١) ص ٩١من النكت على نزهة النظر لابن حجر.

(٢) شفاء العليل ص ١٣٨.

(٣) السابق ص ١٤١.

(٤) السابق ١٤٤.

ضعف) و(فى حديثه ضعف) و(للضعف ما هو) و(ضُعّف) – عدّها فى ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح[1].

وقولهم (ضُعّف) اخف جرحًا من (فيه ضعف) والقول السابق أخف ضعفا من (ضعفوه) و(ضعيف) أشد جرحًا من (ضعفوه)، أى أنها على الترتيب تبدأ من الأخف جرحًا حتى تصل إلى أشدها. إن اللفظ الأول على البناء للمجهول بخلاف الثانى ففيه جزم من القائل، وأما (ضعفوه) فأخف من قولهم (ضعيف)؛ لأن إسناد الكلام إلى الغير فيه هروب من العهدة وكثيرا ما يفعل هذا ابن حجر فى التقريب[2]. وفى هذه المرتبة نجد قولهم (فلان ضُعّف قليلاً)[3]. وقولهم: (يُستضعف) جاء فى عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب، قاله يحيى[4].

وفى المرتبة الثانية من مراتب الجرح نجد قولهم "ضُعّف" كما عند السخاوى فى شرح ألفية الحديث[5]. وقولهم: "فلان مستضعف أو كان مستضعفا، قالها ابن القطان فى عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب، وقال: وأحاديثه تدل على حاله، قال الذهبى: قلت ما هو بمستضيف ولا بضعيف. نعم ولا هو فى الثقة كالزهرى وذويه"[6]. وقولهم: "فلان ثقة شبه الضعيف" أى أنه ثقة فى دينه ولكن فيه ضعف من قبل حفظه، وقولهم (شبه الضعيف) أخف فى الجرح من قولهم (ضعيف). واللفظ قاله أبو داود فى المخبّر أبى سليمان الطائى[7].

---

(١) شفاء العليل ص ١٥١.
(٢) السابق ص ١٥٣.
(٣) السابق نفسه.
(٤) الميزان ٣ / ٢٨٢ وقارن بالسابق ١٥٤.
(٥) السابق ص ١٥٩.
(٦) الميزان ٣ / ٢٨٢والسابق ص ١٦٦.
(٧) شفاء العليل ص ١٦٨ -١٦٩.

وفى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح – ولا زلنا فى مراتب الشواهد – نجد قولهم (ضعيف الحديث) كما عند ابن حاتم وابن الصلاح، و(ضعيف) و(ضعفوه) كما فى ألفية العراقى وعند ابن حجر (ضعيف) كما فى التقريب، وهو من لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يُفَسَّر. وعند السخاوى (ضعفوه). وقد فرق ابن الصلاح بين قولهم: "فيه ضعف" و"فى حديثه ضعف" وبين قولهم: "ضعيف" فجعل الثانى أشد فى الجرح وهذا ظاهر[1]. وتعريف (الضعيف) لابن حجر لا يخلو من إشكال، فكم من ضعيف قد اختلفوا فيه وترجح قول المجّرحين وفيه توثيق لمعتبر لكن ترجح جانب الجرح[2].

ونجد فى المرتبة الثالثة قولهم (إلى الضعف ما هو) أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط[3]. ونجد قولهم: "فلان ضعيف لا يكذب" و(فلان ضعيف أرجو أنه لا يكذب) و(فلان ضعيف ما أعلم أنه يكذب) فهذه الألفاظ تتدرج من الأخف جرحا إلى الأشد، فالأول نفى للكذب على سبيل الجزم والثانى رجاء وتمنٍ لنفى الكذب ولا يلزم من الرجاء التحقيق، والثالث عدم العلم فقط ولا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء فضلا عن التحقق[4]. وقولهم: "فلان ضعيف يهولنى كثرة ما يسند" أى من الموقوفات والمرسلات، قاله أبو حاتم فى عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم[5]. وقولهم: "فلان ضعيف الحديث منكر الحديث قد جاء للتفسير والبيان لا التأكيد. واللفظ قاله أبو حاتم فى عبد العزيز بن

---

(١) شفاء العليل ص ١٧٠.

(٢) السابق ص ١٧٠.

(٣) السابق ص١٧١.

(٤) السابق ص ١٧٤.

(٥) الجرح والتعديل ٥ / ٢٦٤ والسابق ص ١٨١.

عبيد الله ابن حمزة وزاد: (يكتب حديثه)[1].

وقولهم: "فلان ضعيف الركن" قاله مسلم فى التمييز فى جعفر بن برقان فقد قال: "... فأما روايته عن الزهرى وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن ردئ الحفظ فى الرواية عنهم"[2]. وقولهم: "فلان ضعيف يُخرَّج حديثه" أى يعتبر به ولا يترك[3].

وفى المرتبة الرابعة وهى بداية مراتب الرد والترك نجد قولهم (ضعيف جدا)، كما عند العراقى فى التقييد والإيضاح وألفيته فى الحديث[4]. وقولهم: (ضعيف الأمر جدا)[5]. وقولهم: "فلان ضعيف يشبه القصاص"أى لا أصل لأحاديثه، حيث يرويها بلا لأسانيد فهى غير مسندة. واللفظ قاله ابن عدى فى عبد العزيز بن حوزان – وقيل جوزان–[6].

وقولهم: "فلان أحاديثه عامتها أو كلها ضعيفة" أو "ضعيف فى كل ما يرويه". والنقاد إذا قالوا فى راو (ضعيف) فمعناه أن صوابه أكثر من خطئه، هذا فى المراتب الأولى والثانية والثالثة من مراتب الجرح، لكن إذا قالوا هذا اللفظ فى المرتبة الرابعة فمعنى ذلك أن الإمام منهم تبحر حديث الراوى وجمع كل مروياته قدر استطاعته ونقدها ورأى أن الأخطاء أكثر من الاستقامة، فالأصل فى هذا اللفظ أنه جرح شديد إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف هذا. والمسألة اجتهادية فقد يترك حديث الراوى لأنه أخطأ فى حديث واحد أو حديثين لقلة ما عنده فقد لا يكون معه غيرهما، وقد لا

---

(١) الجرح والتعديل ٥ / ٣٨٧ والسابق ١٨٢.
(٢) شفاء العليل ص ١٨٣.
(٣) السابق ص ١٨٥.
(٤) السابق ص١٨٨.
(٥) السابق ص ١٩١.
(٦) لسان الميزان ٤ / ٢٩ والكامل ٥ / ١٩٣٠.

يضره إذا أخطأ فى عشرة أحاديث تنغمر فى سعة ما روى وهذا شأن المكثرين من أهل الضبط. ومن تتبع صنيع ابن عدى فى الكامل علم أنه يقول هذا اللفظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقة الحديث -غالبا - كما فى ترجمة حسين بن على الأسود، وحفص بن سليمان أبى عمر الأسدى الذى كذبه بعضهم وقال بعضهم: (تركوه) وترجمة حفص بن عمر بن ميمون العدنى وترجمة عمرو بن الأزهر العتكى وغيرهم إلا أنه قد يقول هذا على من يكتب حديثه - وهذا خلاف الأصل - كما فى عمرو بن حكام وبكر بن سليم الصواف وداود بن زبرقان وعبد الله بن نجيح والد الإمام على بن المدينى، وإسماعيل بن رافع بن عويمر[1].

ونجد قولهم: "فلان ضعيف ضعيف" وتكرار الصفة يزيد الحكم تأكيدًا ورفعة، وهنا تكرار الصفة - ما لم يكن تفسيرًا- يدل على شدة الجرح، وهذا اللفظ معناه أن الراوى ضعيف جدًا أو ليس بشئ، ومن أكثر من استعمل اللفظ فى الجرح الشديد الإمام على بن المدينى فقد قال فى أيوب بن خوط: "ضعيف لا يكتب حديثه". وقال فى سليمان القافلانى: "ضعيف ضعيف ليس بشئ"، وكذا فى أبى بكر الهذلانى: ضعيف ليس بشئ" وقال مرة: "ضعيف جدًا"وقال مرة ضعيف ضعيف، وصرح غيره فيه بالترك بل كذبه بعضهم[2]. وفى هذه المرتبة نجد قولهم: "فلان ما أضعف حديثه". وهذا أشد ضعفا من قولهم (ضعيف الحديث) من أجل أداة التعجب، وقد قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبى يقول: "محمد بن مسلم الطائفى ما أضعف حديثه، وضعفه جدًا"[3].

---

(١) الكامل ٢ / ٧٩١، ٢ /٧٩٣ -٧٩٤، ٥ /١٧٨٤ -١٧٨٥، ٥ /١٧٨٨، ٢ / ٤٦٣، ٣ / ٩٦١ -٤/ ١٤٩٧، وشفاء العليل ص ٢٠٢ -٢٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٦، وشفاء العليل ص ٢٠٥.

(٣) شفاء العليل ص ٢٠٧.

وفى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وهى إحدى مراتب الرد والترك، نجد قولهم: (فلان الضعف على حديثه بيّن) أو (بيّن الأمر فى الضعفاء)، و(بيّن الأمر فى الضعف) و(بيّن الأمر جدا فى الضعف) و(الضعف لائح على حديثه) و(ضعيف مهين)[1].

وقولهم: "ضعيف الحديث بيّن الضعف" وأكثر من يستعمل هذه الألفاظ ابن عدى فى كامله، ويستعمله فيمن هو شديد الضعف – غالبا – فقد قال ابن عدى فى كامله، ويستعمله فيمن هو شديد الضعف –غالبا – فقد قال فى أحمد بن الحسن بن أبان الأيلى: "يسرق الحديث ضعيف وهو بين الأمر فى الضعفاء"بعد أن وصفه بالكذب الفاحش متنا وإسنادًا، وانظر ترجمة أحمد بن هارون بن موسى بن هارون وإبراهيم بن نجيح أبى صالح الملطى ومحمد بن مروان السدى الصغير ومحمد بن أحمد الحسين الأهوازى وبشر بن إبراهيم الأنصارى المظلوم[2].

وابن عدى قليلاً ما يستعمل هذا اللفظ أو نحوه فى مراتب الشواهد، كما قال فى عباد بن صهيب الكلبى أبى بكر: "ويتبين على حديثه الضعف ومع ضعفه يكتب حديثه"، وقد استعمل بعض هذه الألفاظ أبو حاتم كما فى (تهذيب التهذيب) ترجمة عقبة ابن علقمة اليشكرى أبى الجنوب، فقال: "ضعيف الحديث بيّن الضعف مثل الأصبغ بن نباتة وأبى سعيد... لا يشتغل به" والذى فى الجرح والتعديل: "ضعيف الحديث هو مثل أصبغ بن نباتة وأبى سعيد.... ولا يشتغل به"[3].

---

(١) السابق ص ٢٠٤ –٢٢٥.

(٢) "الكامل" على الترتيب ١ / ٢٠٠،٢ /٧٥٩، ٥ / ١٦٧٣، ١ / ٢٠٦، ١ / ٣٢٥،٦ / ٢٢٦٧، ٦ / ٣٠٢، ٢ / ٤٤٧ والسابق ص ٢٢٥.

(٣) الكامل ٤ / ١٦٥٣، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٤٧، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٦ / ٣١٣.

ونجد أيضا قولهم: "كان فلان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب". وهذا اللفظ اتهام بسرقة الحديث، وبيان ذلك أن الراوى الثقة تكثر الغرائب فى حديثه لأسباب منها اجتهاده فى الطلب لأن من شأن المجتهد أن يقف على ما لم يقف عليه غيره أو يحفظ ما نسيه غيره، وقد يخصه المشايخ بأحاديث لم يحدثوا بها غيره، وليس هذا وليس هذا كتمانا للعلم، فقد يكون الحديث مشهورًا من طريق شيخ نازل الإسناد، وقد يكون الشيخ عسرا فى الرواية ضنينا بالحديث ولا يكثر عنه إلا من كثرت ملازمته له وهذا شان المكثرين أهل الرحلة والطلب، أما إذا كان الراوى ليس معروفا بالطلب فمن أين تأتى الغرائب والفوائد إليه، إما أن يكون مغفلاً شديد الخطأ، وإما أن يكون سارقًا، ويدل على هذا ما جاء فى ترجمة محمد بن يزيد بن محمد كثير بن رفاعة العجلى الذى اتهم بسرقة الحديث أن ابن نمير قال: "كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب". ونحوه قول ابن عمار فى يحيى بن عبد الحميد الحمّانى: سقط حديثه، قيل له: فما علته؟ قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب، ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا من رواه هذا. وابن الحمانى قد صرح بكذبه وتركه غير واحد من الأئمة[1].

ونجد قولهم: "فلان ضعيف جدًا فى كل ما يرويه" وهذا اللفظ أشد جرحا من قولهم (فلان ضعيف جدًا)، على من كان الغالب على حديثه الضعف[2].

وقولهم: "فلان ضعفوه بأنه لم يلق أولئك"، أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته؛ لأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى فى أحمد بن عبد الجبار العطاردى: "رأيتهم مجمعين على ضعفه، ولم أر له حديثا منكرا إنما ضعفوه لأنه لم يلق أولئك. وقال

---

(١) تهذيب التهذيب ٩ / ٥٢٦، ١ / ٢٤٦، وشفاء العليل٢٢٦.

(٢) شفاء العليل ص ٢٣٢.

مطّين الحضرمى: كان يكذب، قال الذهبى: يعنى فى لهجته لا أنه يكذب فى الحديث فإن ذلك لم يوجد منه ولا تفرد بشئ ومما يقوى أنه صدوق فى باب الرواية أنه روى أوراق المغازى بنزول عن أبيه عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقواه واحتج به البيهقى فى تصانيفه. وواضح أن قول الذهبى مخالف لقول ابن عدى، وكون الكذاب لم يرو حديثا منكر المتن أو لم يتفرد بشئ لا يلزم منه صدقه، لأن السارق يروى أحاديث صحيحة ويسرق أحاديث معروفة ليست منكرة [١].

وفى الخامسة نجد أيضا قولهم: "فلان ضعيف لا من قبل حفظه"، أى أنه ضعيف من قبل العدالة، قاله الذهبى فى محمد بن حميد الرازى الذى قال أبو زرعة فيه: يكذب، وقال صالح جزرة: مل رأيت أحدًا أحذق بالكذب منه ومن ابن الشّاذَكُونى[٢].

وفى آخر مرتبة من مراتب اجرح وهى السادسة نجد قولهم: "فلان أضعف عندى من كل ضعيف" إن هذا اللفظ معناه أنه ليس له نظير فى الكذب، وهذا اللفظ قاله أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى فى الشاذكونى وهو متهم بالوضع وشرب الخمر. وقال عباس العنبرى: "ما مات ابن الشاذكونى حتى انسلخ من العلم انسلاخ الحية من قشرها"[٣].

ولابن معين استعمال خاص للفظ (ضغيف) فهو – كما نقل ابن أبى خيثمة عنه – إذا قال فى الراوى: (ضعيف) فإنه يقصد به أنه ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٤]. وهو يطلقه على المتروكين والكذابين غالبًا، وكثيرًا ما يقول: "فلان ضعيف ليس بشئ" ويستعمل هذين

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٦ –٥٧، وشفاء العليل ص ٢٣٦.

(٢) المغنى فى الضعفاء للذهبى ٢ / ٥٧٣ وشفاء العليل ص ٢٥٣.

(٣) تاريخ بغداد ٩ / ٤٧ وشفاء العليل ص ٢٧٧ –٢٧٨.

(٤) شفاء العليل ص ٢٨٥.

اللفظين فى الجرح الشديد، وهناك بعض المواضع خالف فيها ذلك، فقد سأله معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن ثوبان العنسى فقال: "ضعيف"، فقال له معاوية: "يكتب حديثه"، قال: "نعم على ضعفه وكان رجلاً صالحًا". فالظاهر أن قوله فى الراوى: "ضعيف" جرح شديد حتى يظهر خلاف هذا[1].

وزيادة فى بيان معايير الكم والكيف وأهميتها فى ترتيب الألفاظ حسب درجتها دلالتها – أؤكد أن الناقد منهم إذا جزم بأن الرجل ضعيف يكون أبلغ فى الحكم ويدل على أن القائل متأكد مما يقول بخلاف ما إذا عزا القول إلى غيره. (فضعفوه) أقل جرحًا من (ضعيف). "وضعيف" أشد جرحًا من "يستضعف" وقولهم "أظن فلانًا ضعفه" أشد جرحًا من قولهم (كأن فلانًا ضعفه)[2]. ومن خلال ما سبق أردت أن أفرد معايير الكم والكيف بالدراسة وأبين مدى أهميتها فى دراسة كل لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل. وغياب هذه المعايير يعنى غياب القواعد والضوابط وانتشار الفوضى التى تعنى اللاعلم.

إن مراعاة هذه المعايير ييسر ويسهل دراسة هذا العلم على المبتدئين، ويبين دقة منهج المحدثين حتى يستفيد منه طلاب العلم وأصحاب مناهج البحث العلمى. وبالنسبة لتقييم الحديث ووصفه بأنه ضعيف فقد ورد عند ابن حجر تقسيم للضعيف، يراعى معايير الكم والكيف.

لقد جعل الحافظ ابن حجر الضعيف مراتب كما يلى: (الموضوع) ويليه (المتروك)، ثم (المنكر)، ثم (المعلل)، ثم (المدرج)، ثم (المقلوب)، (ثم المضطرب). كذا رتبه ابن حجر[3].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٥١/٦، وشفاء العليل ص ٢٨٥.

(٢) السابق ص ٤٩٩.

(٣) النخبة وشرحها ص ٤٦ وما بعدها، نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

والحق مع ابن حجر فالوضّاع فاقد للعدالة والضبط، والمتروك رواية متهم بالكذب، والمنكر(*) رواية فاحش الغلط كثير الغفلة، أو فاسق، والمُعَلّل سبب وصفه بهذا أن راويه يهم، والإدراج تغيير فى سياق الإسناد، أو إدخال فى المتن ما ليس منه بلا فصل بقصد الشرح أو البيان، والمقلوب إبدال لفظ بآخر فى سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه. والثلاثة الأخيرة ترجع إلى عيب فى الضبط لا فى العدالة، وكذلك المضطرب. ويوازى هذه المعايير ترتيب آخر للقبول والرد فالمتروك والمنكر يقابله الرد والترك فى المراتب، والباقى يقابله مراتب الشواهد والمتابعات إذا وافق غيره من الثقات. والحق مع ابن حجر فى عدم وضعه المرسل والمدلس والمنعن والمؤنن تحت الضعيف؛ لأن هذه المصطلحات مع أن الأصل فيها الضعف إلا أنها تخضع لمبدأ التفصيل لا الإطلاق فى الحكم عليها فمنها الصحيح والجيد والحسن والضعيف.

ونلاحظ معايير الكم والكيف داخل المدلس الذى فيه جانب من جوانب الضعف، حيث عدّوا تدليس الإسناد – وهو رواية الراوى عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه غير أن يذكر أنه سمعه منه[1]– مكروهًا جدًا وذمه أكثر العلماء. وتدليس التسوية – وهو رواية الراوى عن شيخه ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقى أحدهما الآخر[2] – عدوه أشد كراهة منه. وأما تدليس الشيوخ – وهو أن يروى الراوى عن شيخ حديثًا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كى لا يعرف –[3] فكراهته أخف من

(*) هو من أنواع الضعيف جدًا؛ لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما رواية ضعيف مخالف فى روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، أى أنه أضيف للضعف المخالفة وهذا أمر كمى وكيفى.

(١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ٥٩.

(٢) السابق ٥٩.

(٣) السابق ص ٦٠.

تدليس الإسناد، لأن المدلس لم يسقط أحدًا وإنما الكراهة بسبب تضييع المروى عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع وتختلف الحال فى كراهته بحسب الغرض الحامل عليه[1].

والأغراض الحاملة على التدليس – وهى الجانب الكيفى – أربعة تخص تدليس الشيوخ وهى:

١- ضعف الشيخ وكونه غير ثقة.

٢- تأخر وفاته بحيث شاركه فى السماع منه جماعة دونه.

٣- صغر سنه بحيث يكون أصغر من الراوى عنه.

٤- كثرة الرواية عنه فلا يجب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة.

والأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة هى:

(١) إيهام علو الإسناد.

(٢) فوات شئ من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

(٣)، (٤)، (٥) الأغراض الثلاثة الأولى المذكورة فى تدليس الاسناد[2].

وفى سياق تفريقهم بين المرسل والمقطع والمعضل قالوا بأن المعضل أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل؛ لأن المرسل يكون السَّقَط فيه بين التابعى والرسول ﷺ حيث سقط الصحابى فقط، وجهالة الصحابى لا تضر، أما الانقطاع فقد يكون فى أول السند أو آخره أو وسطه[3].

أى أن الضعف قد يكون خفيفًا فيحسن المروى لذاته إذا كان خاصًا بالضبط، وقد يكون وهمًا خفيفًا فيصبح المروى شاذًا إذا كان

---

(١) السابق ص ٦١.

(٢) السابق ص ٦٢.

(٣) السابق ص ٥٧.

من ثقة خالف الثقات، وقد يكون من ضعيف فيصبح المروى منكرًا لأنه خالف الثقة، وقد يكون الضعيف متوسطًا فى الضبط فيصبح المروى مقبولاً فى الشواهد والمتابعات، وقد يكون ضعفه شديدًا فيرد المروى ويترك.

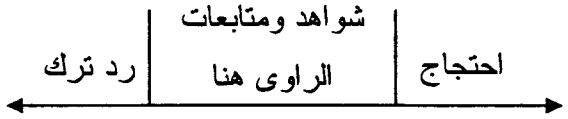
وبذلك يصبح من الأهمية بمكان دراسة المعايير الكمية والكيفية كى يتبين آثرها فى جرح وتعديل الرواة وقبول ورد المرويات.

الرسوم البيانية المتخيلة عند المحدثين:-

لم يكتف المحدثون بمراعاة الجانب الكمى والكيفى بل راحوا يسجلون نتائجهم هذه على ما يشبه (الرسوم البيانية) عند العلماء التجريبيين. إنهم نبوهوا إلى مثل ما يسير عليه العلماء الآن من تسجيل نتائجهم على رسوم بيانية تؤيدها الشواهد. مع مراعاة أن هناك فارقًا بين المحدثين والمعاصرين، بين الأجهزة المعاصرة وأدوات المحدثين التى كانت قدر استطاعتهم.

لقد تخيلوا (حدودًا) فارقة بين مراتب "الاحتجاج" و"الشواهد والمتابعات" و"المردودين المتروكين". وهذه الحدود كانت بمثابة (الخطوط) الفاصلة بين مرتبة وأخرى. قالوا صراحة: "عيسى بن المسيّب البجلى... كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ فى الآثار ولا يفهم، حتى خرج عن حد الاحتجاج به"[1].

إن هذا الراوى ما دام يخطئ – ضبطًا – دون عمد، يكون فى مرتبة الشواهد والمتابعات.



(١) المجروحين لابن حبان ١١٩/٢.

وقال ابن حبان فى ترجمة (تمام بن بَزِيع): "كان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه حتى بعد عن الاحتجاج به"[1]. إن ابن حبان تخيل وجود مسافة (خط) للاحتجاج أى نقطة عليه، يقترب الراوى منها أو يبعد.

وتخيلوا أيضًا حدًا للعدالة[*] (أى التعديل)، قال ابن حبان: "عمر بن موسى ابن وجيه الوجيهى... كان ممن يروى المناكير عن المشاهير، فلما كثر فى روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح فاستحق الترك[2]. ولا يخفى التصريح بمعايير الكم والكيف بجانب الرسوم المتخيلة التى هى أشبه بخط الأعداد عند الرياضيين.

وجاء فى ترجمة (سليمان بن أبى داود الحرانى) أنه "منكر الحديث جدًا، يروى عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به، إلا فيما وافق الإثبات من رواية ابنه عنه"[3].

لا يخفى أن كلمة جدًا تعنى الكم، والمخالفة تعنى الكيف. والثقات المقصود بهم شيوخه، والإثبات يقصد بهم أقرانه. إنه يخالف الأقران فى الرواية عن شيوخه، لدرجة أن المناكير عنده (منكرة جدًا)، لذلك انتقل من منطقة (الاحتجاج) إلى منطقة (الشواهد والمتابعات). وذلك مع تقييدات هى رواية ابنه عنه لا غيره.

ومما يدل على أنهم راعوا أن هناك مناطق – كما قلت بلفظى أنا – أنهم استخدموا لفظ (محل). قال ابن حبان: "سهل الأعرابى شيخ قليل الحديث منكر الرواية، وليس بالمحل الذى يقبل ما انفرد

---

(١) السابق ١/٢٠٣.

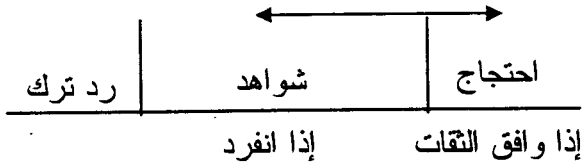
(*) ليس المقصود بها (معيار العدالة الدينية) بل التعديل الذى يجمع بين عدالة الراوى وضبطه معًا.

(٢) المجروحين ٢/٨٦.

(٣) المجروحين ١/٣٣١.

به لغلبة المناكير على روايته"[1]. ويلاحظ معايير الكم مثل (قليل) و(الغالب) والكيف (المخالفة) التى يطلقون عليها النكارة، لأن الراوى ضعيف خالف الثقات، لذلك هو ممن لا يحتج به (ليس بالمحل الذى يقبل ما انفرد به)، إنه يقبل فى الشواهد والمتابعات ما دام جرحه متوجه إلى الضبط لا العدالة، لأنه ليس مبتدعًا أو كاذبًا أو وضاعًا، إنه يعتمد الوضع، أو يُنبه إلى الخطأ فلا يَرجع. وشاهد آخر على قولهم (محل) ما جاء فى تراجمة (يحيى بن مسلم) من أنه (ينفرد بالمناكيرعن المشاهير، ليس فى العدالة بحالة يقبل منه مفاريده، ولا فى الجرح محله محل من تترك موافقته للثقات، فهو ساقط الاحتجاج بما انفرد، وفيما وافق الثقات محتج به"[2].

إن هذا الراوى من نوع آخر إنه يشغل منطقتين، الأولى منطقة الاحتجاج إذا وافق الثقات، والثانية منطقة الشواهد والمتابعات فى عدم موافقته فهو لا يحتج بما انفرد به بل يحتج به فى هذه المنطقة إذا وافق غيره.



لقد عبر المحدثون عن أحكامهم – التى وراءها معايير للعدالة والضبط والكم والكيف – برسوم متخيلة، مستمدة من واقع دراستهم لظاهرتهم، إنَّ ما صنعه المحدثون راعوا فيه أن تكون لغتهم من واقع بيئتهم، وراعوا الربط بيم الكم والكيف ولم يفرضوا، أى

(١) السابق ١/٣٤٥ ، ٣٧٢.

(٢) المجروحين ٣/١١٥ ، ١/١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ٣/٢٨، ٣٠ ، ٩٢ ، ٩٥.

تصور لعلوم معينة على مادتهم المدروسة، وإن استفادوا فبالقدر الذى لا يحيل لغتهم إلى طلاسم(*).

وقد اشتكى المحدثون قبلنا من الطلاسم فجاء فى كتاب الفقيه والمتفقة للخطيب البغدادى من رواية ابن أبى حاتم: "كان رجل يحب الكلام ويختلف إلى حسين النجار، وكان ثقيلاً متشادقًا لا يدرى ما يقول، فآذى حسينا، ثم فطن له، فكان يُعدّ له الجواب من جنس السؤال، فينقطع ويسكت، فقال يومًا: ما تقول – أصلحك الله – فى حد تلاشى التوهيمات فى عنفوان القرب من درك المطالب؟ فقال له حسين: هذا من وجود فوت الكيفوفية على غير طريق الحيثوثية وبمثله يقع الثناء فى المجانة على غير ملامة ولا افتراق، فقال الرجل: هذا يحتاج إلى فكر واستخراج، فقال حسين: أفكر فإنا استرحنا"(١).

وقد عبروا عن هذا (الحد والخط) المتخيل بتغيرات أخرى مثل (الطريق) أو (المسلك). وشبهوه (بالقنطرة) أحيانًا التى تعنى الربط بين (برين) أو طريقين بينهما ماء، كقولهم: (فلان قفز القنطرة)(*).

قال ابن حبان: "محمد بن مالك أبو المغيرة.... يخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لسلوكه غير مسلك الثقات فى الأخبار"(٢).

إن الثقات العدول الضابطين لهم مسلك متخيل يسيرون فيه والمخالف لهذا المسلك يسجل العادُون أخطاءه ويبينونها له، فإذا رجع أو خالف نادرًا، كانت له درجته التى تناسبه أما إذا تعمد أو أصر أو وضع أو كذب فالأمر يختلف.

(*) يشكو معظم المثقفين الآن مما يصنعه بعض الباحثين المعاصرين من استخدام لغة صعبة جدًا فى توصيل العلم، لدرجة أن بعض المتخصصين لا يفهمون هذه اللغة ويشتكون منها.

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ٢/٤٢٠.

(*) الرواة الثقات للذهبى ص ٤٠.

(٢) المجروحين ٢/٢٥٩ ، ٢١١.

وجاء فى ترجمة (محمد بن يونس بن موسى)... أنه "كان يضع الحديث على الثقات وضعًا ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث.. أكذب الناس الصبَّاغون والصوَّاغون... حدثنا الكديمى محمد بن يونس فيما يشبه هذا من الأحاديث التى تغنى بشهرتها عند من سلَكَ مسلك الحديث – عن الإغراق فى ذكرها للقدح فيه"(١).

ويظهر من هذا النص ارتباط "الأعداد" بكلمة (مسلك) بالكيف (تعمد الوضع) بدلالة المفعول المطلق (وضعًا).

وورد لفظ (قفو الأثر) فى ترجمة (الفضل بن دَلْهم) جاء فيها: "كان ممن يُخطئ فلما فحش خطؤه بطل الاحتجاج به، ولا قفا أثر العدول فيسلك به سنَنَهم، فهو غير محتج به إذا انفرد"(٢).

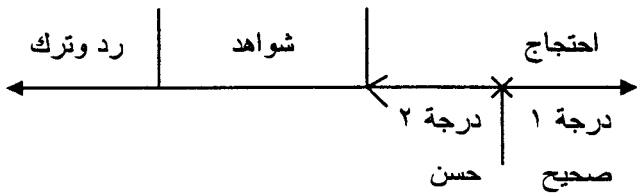
ولا يخفى أن الذى يسير فى الطريق مستقيمًا وموافقًا للماشين فيه غير الذى يخالف جاء فى ترجمة (زيد بن عُوْف) الذى خالف الطريق بسبب اختلاطه أنه (كان ممن اختلط بأخرة، فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم، وما حدث بعد التخليط ففيه مناكير. يجب التنكب عما انفرد به من الأخبار(٣).

وجاء فى ترجمة (سليمان بن داود راليمانى) أنه "يقلب الأخبار وينفرد بالمقلوبات عن الثقات... يحيى بن معين: ليس بشئ. قال الدارمى: أرجو أنه ليس كما قال يحيى، فإن بن حمزة روى عنه أحاديث حسانًا كأنها مستقيمة"(٤). وسليمان بن داود دمشقى مستقيم الحديث صدوق(٥).

---

(١) المجروحين ٣١٣/٢.
(٢) السابق ٢١٠/٢. وانظر فى كلمة مسلك ١٩٥/٢، ٢٢٠، ٢٧٢، ٢٥/٣ و(مسلك المتقنين) ١٥/٣.
(٣) السابق ٣٠٧/١.
(٤) المجروحين ٣٣٠/١.
(٥) ٢٨١/٢.

لا يخفى هنا ارتباط ما سميته بالخط أو الحد المتخيل فى أذهان النقاد، بمعيار الصدق وارتباط الكل بمصطلح حسن. والراوى هنا مختلف فيه منهم من عمم الحكم كابن معين. وابن حبان أخذ بالتفصيل، فالراوى هنا يشغل منطقتين على هذا الخط منطقة الشواهد والمتابعات فيما قلبه وانفرد به عن الثقات، أما الأحاديث المستقيمة الحسنة فقد جعلته فى منطقة أخرى هى المنطقة الثانية من مرتبة الاحتجاج التى يحسن البعض لهم أو يصحح البعض الآخر مروياتهم إذا كان لها شواهد ومتابعات.



كما أنهم تحدثوا عن هذا الخط وسموه أحيانًا "بقصد السبيل". قال ابن حبان: "عبد الرحمن بن دينار... ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول فى الروايات وجانب قصد السبيل فى أسبابها. يجب أن يتنكب عما انفرد به من الأخبار، وإن اعتبر بما وافق الثقات من الآثار فلا ضير..."[1].

تسجيل النتائج على خط بيانى:-

مثلما استعمل المحدثون الاستقراء العددى (الإحصائى) كى يحكموا على الرواة من خلال عدد مروياتهم وعدد أخطائهم أحكامًا قيمية -

(١) السابق ٢/٥٣.

فإنهم يسجلون هذه النتائج الكمية والكيفية على ما يشبه الرسوم البيانية عند علماء "الرياضة" هذا الخط عبارة عن نقاط على خط له طرفان أحدهما درجات القبول والثانى درجات الرد وفى المنتصف يأتى الرواة الذين خف ضبطهم، الذين لم يصلوا فى عدالتهم وضبطهم إلى الثقات المتقنين ولا إلى المردودين والمتروكين.

لكن هل لدراسة هذا الذى يشبه الرسوم البيانية فائدة فى دراسة المصطلحات والأحكام النقدية ومعايير الجرح والتعديل؟ سوف أدع الإجابة فى نهاية الدراسة والتحليل. سوف أحدد – أولاً وقبل كل شئ – أن لهذا الخط نهايتين هما: واحدة فى أقصى طرف القبول وهى: إليه المنتهى فى التثبت[1](*). وفى أقصى طرف الرد والترك نهاية أخرى هى: أكذب الناس وإليه المنتهى فى الوضع وركن الكذب[2].

قولهم: "بعيد الشبيه"[3]. حيث نجد على هذا الخط نقاط قرب وبعد من نقاط مثل (الوثاقة) الذين يحتج بحديثهم بمفردهم، و"الصدق" الذى يحتج بأهلها بشرط اختيار ضبطهم، ويقع الرواة بدرجاتهم بين هاتين النقطتين، كذلك هناك نقطة "ضعيف". ومن الرواة من هو قريب من الصدق ومنهم من هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق – كما سيأتى.

وعلى هذا الخط نجد مراعاة لدرجات الكم والكيف فى كل لفظ، فبعد النهاية السابقة – نجد بعدها مباشرة "ثبت حجة" ثم " ثبت

---

(١) شفاء العليل ص٢٦.

(*) يساوى هذا اللفظ قولهم: "فلان غاية الإسناد ليس بعده شئ". قال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: وكيع عن سفيان غاية الإسناد ليس بعده شئ" الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢٣٠/١ ويساوى أيضًا قولهم: (كان من الصدق والضبط على نهاية تُرْضَى بين أهل الحديث كأبى القاسم بن الجبلى ونظرائه"؛ قاله ابن المنادى فى أحمد بن محمد بن صدقة أبى بكر الحافظ (تاريخ بغداد: ٤١/٥).

(٢) السابق ص٢٦٠.

(٣) السابق ٨٩.

حافظ" ثم "ثقة متقن" ثم "ثقة ثقة"، "ثم صدوق"، و"ولا بأس بـه"، "وليس به بأس، ثم "محله الصدق" ثم "جيد الحديث"، ثـم "صـالح الحدث" هذا كله فى الطرف الأيمن من نقطة الوسط ثم يأتى بعـد ذلك الطرف الأيسر ويبدأ بـ: "شيخ حسن الحديث"، "وصدوق إن شاء الله"، "وصويلح"... "ضعيف"... "متروك" ..."إليه المنتهى فـى الكذب"[1]. وهذا التقسيم العرضى الأفقى وجدته عند الذهبى وهـو يصلح أن يكون رأسيًا طوليًا لكنّ الرجل لم يصنف الـرواة إلـى مراتب منفصلة مثل ابن حجر الذى فصّل بين كل مرتبة وأخـرى بحدود فاصلة (المرتبة الأولى كذا.. الثانية كذا...الخ". وليست ألوى عنق نص الذهبى فهو محتمل للتقسيمين وإن كنت أرى أنـه إلـى التقسيم الأفقى أقرب.

وعلى هذا الخط نجد قولهم: "فلان ما أقرب حديثـه"(*)، وهـو أعلى – حسب التقسيم الرأسى من قولهم: "فلان مقارب الحـديث"، أقرب إلى الوثاقة – حسب التقسيم الأفقى- منه، وهو أعلـى منـه لوجود أداة التعجب[2].

وجاء فى العلل ومعرفة الرجال لأحمد قوله: "حدثنا أبو أحمـد الزبيرى ثنا رزام بن سعيد، قال أحمد: "وهـو ثقـة مـا أقـرب حديثه"[3]. وقد عده الشيخ مصطفى إسماعيل فى المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، الذين يحتج بهم، لكننى أرى أنه لا يحتج بهم قبـل اختبار ضبطهم، والسخاوى عد هذا اللفظ من ألفاظ المراتب التـى يستشهد بأهلها[4].

---

(١) انظر مقدمة ميزان الاعتدال ١/٣-٤ وانظر الموقظة له ص ٧٧.

(*) عدّها الشيخ مصطفى إسماعيل فى المرتبة الثالثة التى يحتج بحديث أهلهـا بعـد الاختبار، أى مع لفظة صدوق.

(٢) ورد مصطلح (مقارب الحديث) فى تاريخ بغداد ٩/٢٧٢.

(٣) ١/٢٧٧.

(٤) شفاء العليل ص ١٣٨.

مع ملاحظة أن قولهم (ثقة ما أقرب حديثه) معناه أنه عدل صادق فى الرواية ويساوى فى عدالته الصدوق، أما من حيث الضبط فهو خفيف خفة تجعله فى مرتبة الحسن لذاته – بمصطلح ابن حجر – الذى قد يدخله البعض فى الصحيح ويسميه صحيحًا، لأن المتقدمين كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح – ويدخل فيه الحسن – وضعيف. وقد يدخل الجانب الكيفى فى الحكم على أمثال من يقال فيهم اللفظ، فهناك المتشدد الذى ينزل الراوى الذى له مناكير وغرائب إلى درجة خفة الضبط، وقد ينتقى المعتدل الصحيح من مروياته، ويجعله ثقة، يدل على هذا أن (زيد بن أبى انيسة الجزرى) جاء فى ترجمته أنه (متفق على الاحتجاج به، روى له الستة، لكنت قال أحمد بن حنبل فيما حكاه العقيلى: حديثه مقارب؛ وإن فيه لبعض النكرة. وقال المروزى: سألت أحمد عنه فحرك يده، وقال: صالح، وليس هو بذاك. قلت: فى صحيح البخارى حديثه عن المنهال بن عمرو"[1].

إن أصحاب الكتب الستة رووا له انتقاءً وجعلوه فى الصحيح، فهم صادقون فى تخريجهم له، وأحمد صادق فى حكمه أيضًا، لأن للراوى بعض المناكير أنزلته من الدرجة العليا للاحتجاج، وقوله "صالح" يعنى أنه يحسن حديثه لذاته، وليس هو بذلك القوى مقارنة بغيره من أقرانه فى شيخ ما، والرجل قد يكون ثقة مبرزًا فى شيخ آخر.

ونجد فى هذه المنطقة على الخط عبيد الله بن زياد الرصافى. "قال الذهلى: هو من رصافة الشام، لا أعلم له راويًا غير ابن ابنه الحجاج، أخرج إلى جزءًا من أحاديث الزهرى فوجدتها صحاحًا، فهذا مجهول مقارب الحديث. وقال الدارقطنى: هو ثقة. قلت: وعلق له البخارى شيئًا فى الطلاق"[2].

---

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥٦٨.

(٢) الميزان ٣/٨.

إن مثل هذا الراوى المعدود فى المجهولين – حالا – لا عينًا – يؤخذ فيه بالتفصيل لأنَّ مروياته صحيحة، والعبرة بالضبط. ونجد بجوارهما (الزبير بن عدى الكوفى) الذى روى له الستة فهو متفق على الاحتجاج به وتوثيقه. وثقة ابن معين، النسائى والعجلى، وقال أحمد بن حنبل: ثقة مقارب الحديث[1].

إن أدنى اختلاف فى الراوى ولو من حيث العدالة ينزل إلى القرب من الثقات مثل (إبراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمى). قال أحمد: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية.

وقال الذهبى: ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى وحده فقال: ضعيف الحديث". وقال الدارقطنى: ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء، وقال أبو إسحاق الجوزجانى: فاضل رمى بالإرجاء[2].

إن مثل هذا الراوى فى عداد المختلف فيهم، لكنّ قول الموثقين أقرب إلى الصواب. وقال أحمد فى إبراهيم بن طهمان: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية. والرجل ثقة من علماء خراسان، روى له الستة، متفق على توثيقه والاحتجاج به، إن ميله إلى الإرجاء هو الذى جعل أحمد يقول فيه ما قاله[3].

ومن الرواة المختلف فيهم الذين قيل فيهم لفظ "مقارب" : "إسماعيل بن زكريا الخُلقانى، الصدوق الشيعى. قال أحمد: ما به بأس، وقال مرة: حديثه حديث مقارب، وقال مرة: ضعيف الحديث. والرجل متفق على توثيقه. والاحتجاج به، روى له الستة[4].

---

(١) السابق ٢/٦٨.
(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ١/١٣١.
(٣) الميزان ١/٣٨.
(٤) السابق ١/٢٢٨.

وإسماعيل بن رافع البخارى فيه: ثقة مقارب الحديث[1].

أى أن الرواة الواقعين فى المرتبة الثالثة من مراتب التعديل بين الثانية (احتجاج) والرابعة (شواهد) هم الذين تقال فيهم الألفاظ السابقة ويحتج بهم بعد اختبار ضبطهم فمن النقاد من يحسن حديثهم، ومنهم من يصححه يؤكد هذا ما سبق والترجمة التالية:

وضع الذهبى علامة (صح) أمام (محمد بن مطَّرف)، أبو غسان الليثى المدنى. ووضع بجانب اسمه علامة (ع) التى تعنى اتفاق الستة على توثيقه والاحتجاج به، والرجل وثقة أبو حاتم والجوزجانى ويعقوب السَّدوسى وابن معين. وقال ابن المدينى: كان شيخًا وسطًا وصالحًا، وقال أبو حاتم – مرة: صالح[2]. وأبو حاتم متشدد فأحيانًا مَن يقول فيه: صالح، يكون ثقة عند غيره.

ثم يأتى فى نقطة تالية على الخط ألفاظ مثل (إلى الصدق ما هو) و(شيخ وسط)، وعند السيوطى: (وسط) و(مقارب)[3]. وقولهم: "فلان إلى الصدق ما هو" أى قريب من الصدق، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف وهذا لا يلزم منه التأكد من ثبوت الصدق، بل يُظن فيه الصدق، وقد قال السيوطى: فحرف الجر يتعلق بـ (قريب) مقدر، و(ما) زائدة فى الكلام، وقواه الصنعانى[4]. مع ملاحظة أن معنى قولهم: "فلان مقارب الحديث أو مقارب" بفتح الراء وبكسرها – التعديل؛ فإن كان بكسرها فهو مقارب لحديث الثقات. وإن كان بفتحها فمعناه أن حديث الثقات يقرب منه[5].

---

(١) السابق ١/٢٢٧.

(٢) السابق ٤/٤٣.

(٣) شفاء العليل ص ١٣٩.

(٤) السابق ص ١٤١.

(٥) السابق ص ١٤٢.

وعلى هذه النقطة قولهم (فلان متوسط الحال) أو "متوسط الأمر" وكذا قولهم: (فلان محله العدالة أو محله الصدق والستر". وكلمة محل تعنى المكان على هذا الخط[١].

وفى نفس المكان قولهم: "فلان مقارب الحال" و"حاله مقارب" و"لم يزل حديثه مقاربًا" و(قرب الأمر) [٢].

ومن تقال فيه هذه الألفاظ يكون فى المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، الذين يقبل حديثهم فى الشواهد والمتابعات، مع مراعاة التفصيل، حيث إن محمد بن مُطَرف الذى سبقت ترجمته روى له أصحاب الكتب الستة مع أن ابن المدينى قال: كان شيخًا وسطًا وصالحًا[٣].

إنه ينبغى مقارنة رأى الناقد بآراء غيره من النقاد للوصول إلى الأرجح، إن محصلة أقوال والنقاد هى التى تعتمد، لا رأى ناقد بعينه، وينبغى إعمال معايير الكم والكيف، فمعظم الرواة وثقوه فى مقابل رأى ابن المدينى هذا.

أما الرواة الذين يسكنون هذه المنطقة فهم مثل "صالح بن محمد بن زائدة" فهو مقارب الحال[٤]. وملازم بن عمر السُحيَمى اليمامى حاله مقارب[٥]، و"بكر بن سهل الدمياطى، أبو محمد، مقارب الحال[٦]. وصالح بن محمد بن زائدة مقارب الحال أيضًا[٧].

لقد تخيلوا أن للصدق نقطة على هذا الخط يقترب منها الراوى أو يبعد، جاء فى ترجمة (إبراهيم بن عبد الرحمن أبو إسماعيل

---

(١) ميزان الاعتدال ١٨١/٤ وقارن بشفاء العليل ص ١٤٢.
(٢) شفاء العليل ص ١٤٤.
(٣) الميزان ٤٣/٤.
(٤) انظر الميزان ترجمة رقم ٣٨٢٤.
(٥) السابق ١٨٠/٤.
(٦) السابق ٣٤٥/١-٣٤٦.
(٧) السابق ٢٩٩/٢.

السكسكى) كما قال ابن عدى: "روى عنه جماعة، ولم أجد له حديثًا منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه كما قال النسائى[1].

ولشيوع هذا اللفظ عند ابن عدى نقله مَن بعده عنه فقد نقل ابن الجوزى كلام ابن عدى السابق فى نفس الترجمة[2].

ونقل ابن حجر رأى ابن عدي فى (إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكى) أيضًا[3]. وانظر أيضاً رأى ابن عدى فى (إبراهيم بن العلاء)، وأبى هارون الغنوى. قال ابن عدى: هو إلى الصدق أقرب. قال: متماسك[4].

ولشيوع هذا المصطلح عند ابن عدى واختصاصه به، نبه المعاصرون – الشيخ مصطفى إسماعيل – إلى أهمية دراسة هذا المصطلح وتحديد دلالته عنده فقال: "فقوله – أى ابن عدى –: "فلان إلى الصدق أقرب"، يقوله فى الراوى الذى يُنكِر عليه بعض حديثه ولكن وقعت المناكير فى حديثه على سبيل الوهم ولم يتعمد ذلك، فهو لا يُدفع عن الصدق وهو إليه أقرب من غيره وضرب لذلك مثالين هما (البراء بن عبد الله بن يزيد) و(جابر بن يزيد الجعفى). فالذى يظهر أن قوله: "فلان هو إلى الصدق أقرب" – معناه أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات إلا إذا كان ينفى عنه الكذب وإن كان متروكا – أى متروك لا بسبب العدالة والصدق – بل متروك بسبب فحش الخطأ؛ فيحكم بما يظهر من السياق[5].

---

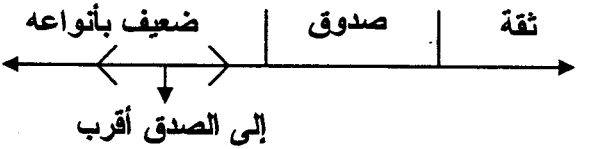
(١) مختصر الكامل ص ١١٥-١١٦، تهذيب الكمال ١٣٢/٢، وانظر شواهد أخرى فى مختصر الكامل ص ١١٥ رقم ٥٦، ص ١٩٤ رقم ٢٨٥.

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣٨/١ رقم ٧٤ ونقله الذهبى فى الميزان رقم ١٣٥ من الجزء الأول، التهذيب ٢٣٨/١ رقم ٢٤٦، والتقريب ٣٨/١ رقم ٢٣٠.

(٣) هدى السارى ص ٥٤٨.

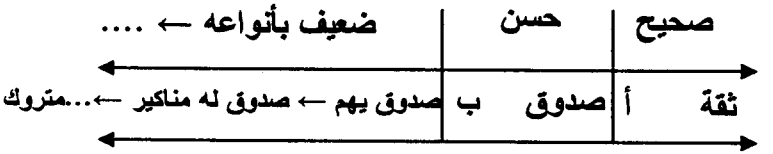
(٤) اللسان: ٨٣/١ رقم ٢٣١، الميزان جـ١ رقم ١٥٢.

(٥) شفاء العليل ص ٣٢٠ – ٣٢١.



كلمة (وسط) ودلالتها على الخط المتخيل:

تخيل المحدثون الرجال وقيمة مروياتهم على خط مستقيم تقع عليه مراتبهم ودرجاتهم فكما أنهم قسموا الأحاديث صحيح وحسن وضعيف بكل أنواعه، نجد عندهم تقسيمًا موازيًا للرجال.



والراوى الواقع بين (أ ب) يسمونه بالوسط فقد يحسنون حديثه لذاته أو لغيره بحسب حالته.

إن دراسة هذا الخط المتخيل لا حدود لفائدتها، فهناك صلة كبيرة بين نقاط هذا الخط وحدوده ومصطلحات الحديث. فالحق أنه يستحيل دراسة مصطلح (حسن) دون الانتباه لهذا الخط. من المعلوم أن الحديث الحسن يقع فى المنطقة الوسطى بين الصحيح والضعيف، وقد أحسَّ الذهبى بصعوبة دراسة الحسن والحق معه؛ قال: "ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من الحديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه"[1]. وأنا معه فى صعوبة هذا الأمر،

(١) الموقظة ص ٢٨-٢٩.

ولست معه فى عدم الاقتراب من هذه المنطقة فإننى سوف اقتحمها، وليقدر الله – سبحانه – ما شاء.

أقول وبالله التوفيق، اتضح من خلال كلام الذهبى أن الراوى المختلف فيه قد يحسنون حديثه بشرط عدم الشذوذ والعلة. إن من أكبر الأدلة على أنه – كما أرى– يمكن الإمساك بمعايير عملية حقيقية ومادية فى دراسة الحديث الحسن إذا روعى أشياء منها:– لابد من دراسته مع مصطلح (وسط) و(صالح) و(لا بأس به) و(صدوق) والثلاثة الأخيرة تقع فى مرتبة واحدة هى مرتبة الاختبار أى أنه لا يحتج بحديثهم قبل اختبار مروياتهم، فالراوى الثقةُ الأصلُ فيه غالبًا أنه يحتج به دون اختبار بشرط عدم مخالفة الأوثق منه حتى لا يصير حديثهُ شاذًا، أو زيادةَ ثقة يؤخذ فيها بالتفصيل.

لقد اتفق النقاد على أن الراوى الذى يطلق عليه ألفاظ من مثل (صدوق) و(لا بأس به) و(مأمون) و(خيار) و(ثقة إن شاء الله). يحسن حديثهم لذاته بشرط الاختبار[1]. أى أن هناك علاقة بين مصطلح حسن والمصطلحات السابقة بشرط توفر شروط القبول فى الجميع.

لقد ورد نص صريح عن الذهبى فى ترجمة (عتبة بن أبى حكيم) قال فيه: "قال النسائى ليس بالقوى. وقال مرة: ضعيف. قال أبو حاتم: صالح. وقال ابن معين. وقال مرة: ثقة، ولينه أحمد. وهو متوسط حسن الحديث"[2].

والحق أن هذا ليس حكمًا عامًا، فكل من هو متوسط – لا يصح أن يحكم على حديثه بالحسن؛ لأنَّ هناك اختبار لضبط الراوى، وتخريجًا للمرويات، وعدم شذوذ، وعدم علة فينبغى حمل التحسين على مرويات بعينها أو على الأقل فيمن هم فى درجة عتبة.

---

(١) شفاء العليل ص ٢٨٢.

(٢) الميزان ٨٢/٣.

ويلاحظ أن الراوى (عتبة) مختلفٌ فيه. إذن هناك علاقة بين التوسط والتحسين أما علاقة التوسط بالمصطلحات السابقة فالنصوص خير دليل عليها، قال الذهبى: "محمد بن قيس الأسدى.. مختلف فيه.. وثق وهو إلى الاحتجاج أقرب حديثه حسن"[١]. أى أن الذهبى يحسن للراوى المختلف فيه بشرط أن يكون أقرب للاحتجاج منه إلى الضعف.

وجاء فى ترجمة (قيس بن طلق) أنه "ضعفه أحمد ويحيى فى إحدى الرواتين عنه. وفى رواية عثمان ابن سعيد، عنه: ثقة. ووثقة. العجلى وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى وأبا زرعة عنه، فقالا: ليس ممن تقوم به حجة. قال ابن القطان: يقتضى أن يكون أن يكون خبره حسنًا لا صحيحًا"[٢].

إن الراوى (قيس) مختلف فيه لذلك لم يصل حديثه إلى الصحة بل هو بالحُسْن أجدر.

ومادام الراوى المختلف فيه يحسن له فى بعض الأحوال – بشروط– و"الصالح" و"الصدوق" و"لا بأس به" يحسن حديثهم – بشروط، إذن (وسط) الذى له علاقة بالمصطلحات الثلاثة الأخيرة له علاقة بمصطلح الحسن.

ومن النصوص التى تؤيد كون مصطلح (وسط) له علاقة بلفظ (صدوق) و"لا بأس به" – ما جاء فى ترجمة (عيسى بن جارية الأنصارى) أنه (قال أبو زرعة: لا بأس به" ثم حكم الذهبى على إحدى رواياته قائلاً: (إسناد وسط)[٣]. وجاء فى ترجمة (إبراهيم بن على الرافعى أن ابن معين قال: "ليس به بأس" وقال ابن عدى: هو وسط[٤].

---

(١) السابق ١٦/٤.
(٢) الميزان ٣٩٧/٣.
(٣) الميزان ٣١١/٣.
(٤) مختصر الكامل لابن عدى: ص١٢٨ ترجمة ٨٨.

ومن النصوص التى تدل على أنّ لفظ (وسط) له علاقة بلفظ (صدوق) – ما جاء فى ترجمة (محمد بن عجلان)، قال يعقوب بن شيبة: "صدوق وسط"[١]. وجاء فى ترجمة (إسماعيل بن مجالد) أن البخارى قال فيه: "هو صدوق". وقال أبو زرعة: وجاء فى ترجمة (سعيد بن يحيى بن مهدى الحميرى) أنه "وثقه أبو داود، وقال أبو بكر أبى شيبة: كان صدوقًا. وقال الدراقطنى: كان متوسط الحال ليس بالقوى"[٢].

ومن النصوص التى تؤيد أن لفظ (وسط) له علاقة بلفظ (صالح)، وما جاء فى ترجمة (عبد الله بن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب) – رضى الله عن الجميع –، قال ابن معين: وسط. قال غيره: صالح الحديث"[٣]. وجاء فى ترجمة (يزيد بن كيسان) أن يحيى القطان قال: "هو صالح وسط) ليس ممن يعتمد عليه"[٤].ولا يخفى أن يحيى القطان من المتشددين. وجاء فى ترجمة (عبيد الله بن أبى زياد) أن يحيى القطان قال: كان وسطًا، لم يكن بذاك: وقال أحمد: صالح الحديث. وقال أبو داود: أحاديثه مناكير. وقال ابن عدى: لم أر له شيئا منكرًا[٥] وجاء فى ترجمة(محمد بن زيد خنيس المكى)" أنه قال" أبو حاتم: شيخ صالح، كان يمتنع من الحديث. وقال ابن حبان، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع. قلت– القائل الذهبى–:" هو وسط"[٦] وجاء فى ترجمة (محمد ابن مطرف، أبو غسان الليثى المدنى) أن أبا

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٤١/٩ – ٣٤٢.
(٢) هدى السارى ص ٥٧٢..
(٣) الميزان ٤٨٤/٢.
(٤) مختصر الكامل ص ٨٣٦ ترجمة ٢١٨٠.
(٥) الميزان ٨/٣.
(٦) الميزان ٦٨/٤.

حاتم قال فيه: صالح. وقال أحمد وأبو حاتم- في رواية، والجوزجاني، ويعقوب السدوسي، وابن معين: ثقة. وقال ابن المديني: كان شيخًا وسطا وصالحًا"[1].

مع ملاحظة مراعاة الإطلاقات والتقييدات في كل ترجمة فالراوى السابق مع أنه(متوسط) أى أنه من المفروض أن يحسن حديثه، إلا أن الذهبى الذى قال- آنفا- يحسن للمتوسط، وضع علامة(صح) أمام ترجمة(محمد بن مطرف) ومعنى هذا أنه ثقة عنده وليس صدوقًا، ووضع علامة (ع) التى تعنى أن الراوى متفق على توثيقه روى له الستة- الشيخان وأصحاب السنن- مما يدل على أن الراوى(الوسط = الحسن) قد يصحح له الناقد بعض رواياته فربما وافق الثقات، وصار (لحديثه الحسن) شواهد ومتابعات، وربما ينتقى الناقد من مروياته التى ترتقى إلى درجة (صحيح). والعكس صحيح، ففى ترجمة(محمد بن عجلان) السابقة، هو صدوق، من المفترض أن يحسن حديثه لذاته- بشروط- إلا أن حجر الذى يأخذ بالتفصيل قال: إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبى هريرة؛ إذن نقد المرويات فيه جانب خاص، ومقيد ونسبى. على كل ناقد أن يراعيه، والعلماء ينظرون إلى العام ويقعدون عليه أما الخاص فيجب الانتباه له، أى أن قولى: إن هناك علاقة بين المصطلحات السابقة- قول يأخذ بالغالب والأعم. قال الذهبى في ترجمة(إسماعيل بن زكريا الخلقانى): "صدوق شيعى قال أحمد: ما به بأس. وقال مرة: حديثه مقارب، وقال مرة: ضعيف"[2]. ووضع

---

(١) السابق ٤٣/٤ وانظر أيضًا فى هذه العلاقات سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى، مكتبة المعارف، الرياض، ط١ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م. ص٥٢، ٩٨، ١٣٦، ١٧٤، ١١١-١١٢، ١٤٧، ١٠١، ٧٦، ٧٧، ٤٨، تاريخ بغداد ٢٩٦/٣، ٢١٦.

(٢) الميزان ٢٢٨/١.

الذهبى أمامه علامة (ع) التى تدل على أنه محتج به، ومتفق على الاحتجاج به أى أن لفظ (صدوق) قد يصحح البعض مرويات من يقال فيه.

وقد لاحظت أن كلمة (وسط) عند المتقدمين وبخاصة المتشددون – تعنى أن الراوى ليس من أفضل الرواة عنه شيخه فهو من الثقات الذين يحسن حديثهم، حيث إن هناك من هو أثبت وأكثر ملازمة للشيخ منه أى أن الحكم يكون فى سياق المقارنة بغيره.

جاء فى ترجمة (سعيد بن جمهان الأسلمى) أنه (صدوق وسيط وقال أبو حاتم: لا يحتج به"[1]. إن أبا حاتم متشد فمن لا يحتج به قد يكون وسطًا أو صدوقًا عند غيره. وكذلك "مُحِل بن مُحرز الضبَّي": "صدوق قال يحيى القطان: وسط لم يكن بذاك. وقال أبو حاتم: لا يحتج به ووثقه أحمد وغيره"[2]. إن يحيى وأبا حاتم متشددان بدليل توثيق غيرهما للراوى. وقال يحيى القطان فى (يزيد بن كَيْسان): "ليس ممن يعتمد عليهم، وهو وسط صالح"[3]. وقال يحيى القطان فى عبيد الله بن أبى زياد): "كان وسطًا لم يكن بذاك"[4]. وقال ابن المدينى: سألت يحيى (القطان) عنه (عبيد الله بن أبى زياد القداح) – السابق – فقال: كان وسطًا، لم يكن بذاك، ليس به بأس. وفى رواية: ثقة. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال ابن عدى: وقد حدث عنه الثقات ولم أر فى حديثه منكرًا"[5].

إن النص السابق فيه دليل على أن المتشدد إذا قال "فلان وسط" يكون درجته عند غيره "ثقة" أو "صدوقًا" على الأقل، بدليل أن

---

(١) الكاشف للإمام الذهبى ٣٥٧/١.
(٢) الميزان ٤٤٥/٣.
(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢١٢/٣/٢ (٣٨٠١).
(٤) السابق ١٦٣/١/٢ (٢٢٣٩).
(٥) مختصر الكامل لابن عدى ص ٥٠٢ (١١٩).

النسائى والقطان متشددان، وبدليل أن ابن معين المتشدد أيضًا قال: "لا بأس به" التى تعنى عنده أن الراوى ثقة، وعلى الأقل (صدوق) وقال أيضًا: (ثقة). وبدليل تحديث الثقات عنه، وليس عنده منكر. إن المتشدد يقول (وسط) فى سياق المقارنة، يوضح ما فهمته من النص السابق والنصوص قبله – ما جاء فى ترجمة "عوف بن أبى جميلة" أن "أحمد وابن معين وثقاه، وقال النسائى: ثقة ثبت.. قلت – ابن حجر–: (احتج به الجماعة". وقال مسلم فى مقدمة صحيحة: "وإذا قارنت بين الأقران – مثلما يفعل يحيى القطان– كابن عون وأيوب مع عوف ابن أبى جميلة وأشعث الحمرانى وهما صاحبا الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما – كان البون بينهما وبين هذين بعيدًا فى كمال الفضل وصحة النقل وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدقة وأمانة"[1]. إن المتشدد يقيس على درجة الكمال والمثالية لا الواقع العملى.

ويؤيد ما سبق –أن الحكم من القطان جاء فى سياق المقارنة– أنهم يقسمون تلاميذ الشيخ إلى طبقات، جاء فى ترجمة "محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب بن أخى الزهرى" أنه اتفق عليه الجماعة ووثقوه، ووضع ابن حجر علامة (ع) التى تدل على أنه متفق على توثيقه، وذكره محمد بن يحيى الذهلى فى الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى مع محمد بن إسحق وفليح وقال: إن له ثلاثة أحاديث لا أصل لها.. وقال يحيى بن معين: هو أمثل من أبى أُوَيْس وقال مرة: ليس بذلك القوى – يقصد درجة الكمال– ومرة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، يكتب حديثه[2].

وجاء فى ترجمة (موسى بن عقبة المدنى) الذى روى له الستة واتفقوا على توثيقه أنه "وثقه الجمهور وقال ابن معين: كتاب

---

(١) هدى السارى ص ٦٠٦.

(٢) السابق ص ٦١٤.

موسى بن عقبة عن الزهرى من أصح الكتب، وقال مرة: فى روايته عن نافع شئ ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر. قلت – ابن حجر–: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره. إنه لين – فى حالات بعينها– إذا ما قورن بأقرانه كمالك وغيره فى نافع.

أى أن كلمة (وسط) قد ترد عند المتقدمين، وبخاصة المتشددون بمعنى (ثقة) محتج به، وأقل درجة لها أن تكون مساوية لكلمة (صدوق) التى يحسن لصاحبها بشروط. وقد ترد كلمة وسط بمعنى أنه حسن الحديث لكن لغيره فى المنطقة (ب جـ).



جاء فى ترجمة (أحمد بن الفرج بن سليمان أو عتبة الكندى) أن ابن عدى قال فيه: "وسط، ليس ممن يحتج بحديثه، أو يتدين به، إى أنه يكتب حديثه[1]. (أى فى الشواهد والمتابعات).

وهناك راوٍ (وسط) لا مثل السابق يساويه فى أنه تقبل رواياته فى الشواهد والمتابعات – فى بعض الأحيان– لكن بعض رواياته لا يتابع عليها: جاء فى ترجمة (إبراهيم بن خُثَيم بن عراك) أن ابن عدى قال فيه: وكان لا يُكتب حديثه. قال النسائى: متروك. وقال السعدى: غير مقنع، واختلط بأخره. وقال: كُفَّ عن حديثه تسلم. وقال ابن عدى: وهو متوسط فى الضعفاء، وأحاديثه منها ما يتابع عليه، ومنها ما يتابع عليه[2].

---

(١) مختصر الكامل جـ١ ص ١٩ (ترجمة ٢٩).

(٢) السابق ص ١٢٤ – ١٢٥ (ترجمة ٧٤).

مع ملاحظة أن ابن عدى معتدل، هادئ فى أحكامه، عاش فى القرن الرابع، الفترة التى استقرت فيها مصطلحات الحديث بدرجة كبيرة واستقرت أحكامهم على الرجال(*). إن أهمية هذه المنطقة ترجع إلى أن لها تأثيرًا كبيرًا فى الأحكام الفقهية؛ قال ابن حزم تعليقًا على بعض الأدلة الفقهية: "وهذه رسالة لم يروها إلا بعد الملك بن الوليد ابن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف"(١).

وعلق الشيخ شاكر قائلاً: "فى الميزان عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم بن أبى النجود قال يحيى ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم: ضعيف" ثم قال: "أما عبد الملك فقد اختلف فى شأنه كما ترى وانفرد ابن حزم بتضعيفه إلى النهاية – أى مطلقًا– وإنما هو متوسط" ا.هـ (٢).

ولا يخفى هنا مدى ارتباط المختلف فيه، بصالح، بوسط، وفى هذه الحالة تحسن روايته لذاتها بشرط عدم المخالفة وعدم الشذوذ وعدم العلة وأن يكون ضعفه من جهة الضبط لا العدالة. وبهذه الأوصاف قد يصحح الناقد مروياته لغيرها إذا كان لها شواهد ومتابعات.

إذن كلمة وسط تعنى عند المتشدد أنه صدوق التى تساوى ثقة عند غيره المعتدل، وقد تعنى أنه صدوق يحسن حديثه لذاته، وقد تعنى أنه ضعيف يقبل فى الشواهد المتابعات، وقد تعنى أنّ بعض مروياته تقبل فى الشواهد وبعضها الآخر يرد.

(*) ت ٣٦٥هـ.

(١) المحلى لابن حزم بتحقيق العلامة أحمد شاكر رحمة الله ص ٥٩، طبعة المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

(٢) هامش السابق وللمزيد من الشواهد على كلمة وسط انظر الميزان ٣٠٨/١، ٣٦٨، ١٩٩/٤، مختصر الكامل ص ٤١٧ ترجمة ٤٢٣، ص ٦٨٠، ترجمة ٧٠١، ص ٢٠٥ ترجمة ٣٠٩، الميزان ٣٠٨/١.

وبناءً على ما سبق يحق لى القول: إن صاحب شفاء العليل – الشيخ الفاضل[1][*] مصطفى إسماعيل – جانب الصواب عندما وضع لفظ (فلان متوسط الحال) فى المرتبة الرابعة التى جعلها لـ (الشواهد والمتابعات)، وكذلك (شيخ وسط) وضعها فى نفس المرتبة، وعلى فرض أنها فى بعض دلالتها تصلح فى هذه المرتبة، لماذا لم تجعلها فى الفصول الخاصة بالألفاظ التى يتجاذبها أكثر من مرتبة؟!.

ويحق لى القول بناءً على الترجمة القادمة لـ (محمد بن عجلان) "وهو إمام مشهور ومع كونه متوسطًا فى الحفظ... وثقة أحمد وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم... وقال الحاكم: أخرج له مسلم فى كتابه (١٣) ثلاثة عشر حديثًا كلها فى الشواهد"[2] – يحق لى أن أقول: إن (محمد بن عجلان) مع أنه موثق من علماء جهابذة إلا أن مسلمًا أخرج له فى الشواهد لا فى الأصول، مما يجعلنى أميل إلى منهج المتقدمين فى التشدد – وأعوذ بالله من التشدد المذموم– أقصد الاحتياط الشديد فى قبول المرويات، إذا كان تلامذة الشيخ يُقسمون إلى طبقات الأولى منها هى الأكثر عدالة وضبطًا وملازمة للشيخ، لماذا لا يُكتفى بمرويات هذه الطبقة فى كل شيخ عما عداها، ورد ما خالفها، إذا كان هذا منهج البخارى ومسلم وهما عمليان مارسا نقد الرجال ونقد المرويات ولهم جهود تنظيرية وتطبيقية، وهم إلى الواقع العملى أقرب منه إلى عالم المثل والكمال، ليس ليحيى بن معين ويحيى القطان وابن المدينى كتب فى الصحيح مثل الشيخين، لماذا التمسك بخيوط وأحبال واهية ويقال: إن رواية الضعيف تقوى رواية الثقة، وتفيد فى الشواهد

---

(١) انظر شفاء العليل ص ١٣٩.

(*) تعلمت منه الكثير.

(٢) الميزان ٣/٦٤٤– ٦٤٥.

والمتابعات، وتزيد فى تقوية الطرق، الحق أنها تفيد بشرط أن يصح فى الباب مرويات، وأن يشتغل بالصحيح أولاً ثم ينظر لغيره، لكن لَمْ نجمعْ المرويات الصحيحة ولم نتخذْ -للأسف إلى الآن- الطريق الصحيح لموسوعة شاملة تجمع صحيح المرويات، والحمد لله ثبت لدىَّ بما لا يدع مجالاً للشك أن الحديث الصحيح - فى باب الترغيب والترهيب - فيه غنية عن الأحاديث الحسنة لذاتها، ناهيك عن الضعيف ومِن قَبْله الحسن لغيره، يبنى الفقه على الصحيح من المرويات، لا نبنى القواعد على الروايات الضعيفة ثم نلتمس الأعذار والتأويلات لها من قواعد نظرية هشة وواهية من علم الحديث..الأولى أن نصحح ونغربل لنقف على أرض صلبة من مادة خام صحيحة.. ثم نستنبط منها النظريات.. طبقها... فأسس علم الاجتماع على مرويات التاريخ الصحيحة.. ناهيكم يا أصحاب الحديث عن علم اجتماع قائم على (القصص القرآنى) ثم (الصحيح من السيرة النبوية، والأحاديث... لماذا يقسم الشيخان المرويات إلى ثلاثة أقسام (صحيح وحسن وضعيف) ووازى هذا تقسيم الرجال إلى ثقة وصدوق وضعيف ثم نأتى نحن المتأخرين ونقول الصحيح ينقسم إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره، ثم الحسن ينقسم إلى لذاته ولغيره، والضعيف أنواع..إن السابقين كانوا يطلقون الصحة على كل ما هو مقبول وكان الحسن يدخل فى الصحيح لست ضد الدراسة والتحليل والتفريع والتنويع والتعمق فى البحث لكننى ضد الإسراف غير المفيد..هل جمعنا مرويات يحيى القطان الصحيحة؟ وهل جمعنا مرويات ابن المدينى -أستاذ البخارى-؟ هل أكملنا جهود أحمد شاكر فى تقييمه لمرويات المسند، ومرويات تفسير الطبرى؟..إن فى الصحيح غنية عما يشغل به غير المنصفين من مرويات، إنهم يَدَّعون.. ألم يقل ابن كثير - فى مقدمة الجزء الثالث من تفسيره، تفسير سورة الإسراء

ما معناه: لقد كادت الرواية تتواتر، بل بالفعل تواترت على أن الذبيح إسحاق وردها، ألم يقل المحدثون بقبول زيادة الثقة بشروط مُفصّلين دون إطلاق، ألم يخصصوا علمًا – فرعًا من علم الحديث– يختص بنقد مرويات الثقات هو (العلل)، ألم يقولوا: ليس كل ما صح سندًا صح متنًا".

إن نص مسلم القادم خير رادع لمن يجمعون المرويات ثم يقولون: هى حسنة لغيرها والضعيف يقوى الضعيف!!! نعم فات الشيخين أحاديث صحيحة ليست عندهما، لكن الفيصل فى قبول المرويات وردها هو الاحتكام إلى التخريج وتطبيق قواعد علم الحديث. وقبل إيراد نص مسلم سوف أورد نصًا لابن حجر قاله فى سياق الحديث عن زيادة الثقة التى تشمل عنده زيادة الراوى المقبول عمومًا (الصحيح والحسن)، قال: "وزيادة راويهما، أى الصحيح والحسن، مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة: إما أن تكون لا تنافى بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقًا، لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره. وإما أن تكون منافية. بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى فهذه التى يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح"(١). ثم نَحَّى ابن حجر باللائمة على الذين يقبلون زيادة الثقة بإطلاق وشدد النكير عليهم فقال: "والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى القطان، أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، البخارى، وأبى زرعة، وأبى حاتم، والنسائى، والدراقطنى – وغيرهم– اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول زيادة الثقة"(٢).

---

(١) النكت على نزهة النظر ص ٩٥-٩٦.

(٢) السابق ص ٩٦.

وإذا كانوا يأخذون بالتفصيل فى زيادة الثقة فماذا نفعل بالله عليكم أيها المحدثون فى رواية غيرهم؟!

إنهم يقبلون تفرد الصدوق بشروط: ألا يخالف الأوثق، وأن يكون عنده ما ليس عند غيره، للاحتياط فقط(*). إذا تفرد الثقة وجاء له ما يوافقه من رواية صدوق، فبها ونهمت، وإذا تفرد الصدوق ولم يخالف فبها ونعمت أيضًا، وما عدا ذلك لا يقبل هذا هو الأصل – عندى- وكما فهمته من صنيع المحدثين، وتحسين المروى الضعيف لغيره جاء نتيجة تأويل للقواعد والنصوص التى دونت أو كان الأولى ألا تدون؛ لأن صاحبها لم يطبق قواعد المحدثين فى النقد، ولو سار عليها لما دونها. نعم الرواية قد تكون صحيحة؛ لأن العمل عليها، مع أنها –فى بعض الأحيان- قد تكون جاءت بسند ضعيف ففى هذه الحالة يكون الاحتكام إلى الواقع لا الرواية(١). ثم إن هذا اجتهاد من صاحب هذا الصنيع، لماذا لا يقيس المسلمون على (قرآن) أو سنة صحيحة أو حسنة بشروط. لماذا اللجوء إلى نص ضعيف أيها المسلمون؟!.

جاء فى كتب الدارية فى (مبحث الحسن)، قال ابن صلاح – كما عند ابن كثير-: "فتتقح لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان: أحدهما: الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك عن كونه شاذًا أو منكرًا. ثم قال – أى ابن الصلاح – وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل" – يقصد مصطلح حسن صحيح عند الترمذى.

(*) إن المحدثين يخرجون للصدوق الذى يحسن حديثه لهذا الأمر، إن ما شارك فيه الثقة أمر لا يدعو إلى الشك لأنهما اجتمعا على شئ واحد، إن الذى يحير فعلاً هو: إذا لم يُخَرِّج له، قد يكون عنده ما ليس عند غيره وهنا نفوت على أنفسنا رواية مقبولة!!.

(١) انظر مبحث "عمل أهل المدينة" فى كتب أصول الفقه وبخاصة الإمام مالك.

قلت – ابن كثير–: "لا يمكن تنزيله لما ذكرناه عنه. والله أعلم.

قال: القسم الثانى: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان، ولا يعد ما ينفرد به منكرًا، ولا يكون المتن شاذًا ولا معللاً...قال الشيخ أبو عمرو: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة كحديث "الأذنان من الرأس": أن يكون حسنًا، لأن الضعيف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعنى لا يؤثر كونه تابعًا أو متبوعًا. كرواية الكذابين والمتروكين، منه ضعيف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سئ الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذ"[1]. أى أنه يرى عدم إطلاق قاعدة: "تحسين المروى إذا جاء من طرق ضعيفة".. ويرى أنه لابد من عدم الشذوذ والعلة.

أعود لما قاله الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه بخصوص طبقات الرواة وتصنيفهم من حيث العدالة والضبط والملازمة لهم، حيث قسم الرواة إلى ثلاثة أقسام، قال الإمام مسلم: "فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التى هى أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة فى الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد فى روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش..فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخبارًا يقع فى أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلها، على انهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبى زياد وليث ابن أبى سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار"[2]. هذان قسمان الأول للاحتجاج والثانى للاختبار يؤيد

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٣.

(٢) مقدمة صحيح مسلم، وانظر أيضًا ص ٢٤٥ من رسالة الماجستير للدكتور رفعت فوزى، وعنوانها ابن أبى حاتم وأثره فى علوم الحديث، مخطوطة بدار العلوم.

هذا ما جاء عند ابن أبى حاتم الذى قال: "وجدت الألفاظ فى الجرح والعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه. وإذا قيل له إنه صدوق، أو محله الصدق أو لا بأس به ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية"[1]. إن ابن أبى حاتم – وهو تلميذ مسلم- يرى أن الصدوق لا يحتج به قبل النظر فى مروياته للاختبار. أى أن مسلمًا وابن أبى حاتم يريان أن هناك مرتبة للاحتجاج ومرتبة للاختبار يحتج بأهلها بشروط، لكن مسلمًا يرى أنهم فى مرتبة الشواهد لا فى الأصول، وليس بعد هذا دقة أو احتياط إنه يجعل رواية الصدوق فى الشواهد والمتابعات. ثم جاء من بعده من المتأخرين مَن قال: إن الضعيف يحسن لغيره إذا كانت له شواهد ومتابعات بإطلاق دون تفصيل.

ويؤيد ابن أبى حاتم ومسلمًا صنيعُ الإمام على بن المدينى – شيخ البخارى- الذى جعل الرواة فى ثلاثة مراتب: الأولى: مرتبة الاحتجاج وهى مرتبة الثقات الذين يحتج بحديثهم ويعمل بروايتهم، وجعل فيها (لا بأس به) و(صدوق). و(من خيار الناس). ثم مرتبة الاعتبار وجعل فى أولها "صالح". ثم مرتبة الترك[2]. وهو هنا يتفق معهم فى التقسيم الثنائى الذى يرى أن الحديث إما صحيح ويدخل فيه الحسن أو ضعيف. لذلك فأنا مع القائلين بأن رواية الصدوق لابد أن تختبر، لا لدراستها والحكم عليها، بل خشية أن يكون عنده ما ليس عند غيره فنفوت على الشريعة نصًا ثبت موافقته لقواعد القبول، ولا يتم هذا بمقارنة روايته بروايات غيره داخل الباب، فيتضح انفراده ومخالفته وموافقته، فإذا لم يشذ ولم تكن روايته معلة صارت مقبولة.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٢) الإمام على بن المدينى ومنهجه فى نقد الرجال لإكرام الله إمداد الحق ص ٦٠٤.

ثم يأتى فى نقطة أخرى، هى المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، الذين يقبلون فى الشواهد والمتابعات، قولهم: "مقارب الحديث"[١]. وقولهم (فلان ليس ببعيد من الصواب). وهذا أقل من قولهم: (مقارب)؛ لأن نفى البعد لا يلزم منه ثبوت القرب، وقد قال اللكنوى فى كتابه "الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل"[٢]: "من أدنى مراتب التعديل وما أشعر بالقرب من الترجيح قولهم: "ليس ببعيد من الصواب"[٣].

ويأتى بعد مراتب التعجيل المرتبة الأولى من مراتب الجرح وفيها قولهم "للضعف ما هو"[٤] أى قريب من الضعف. وقولهم: "إلى اللين ما هو"[٥]. وقولهم: "فلان لم يبلغ درجة الصحيح"، إن قصدوا بذلك أن حديثه لا يبلغ درجة أن يقال فيه (صحيح) فيحتمل أن يكون حسنًا، وإن قصدوا أن حديثه لم يبلغ درجة الصحيح – والصحيح هو ما قابل الضعيف– فمحله هنا. وقد صرح الذهبى غير مرة أن الحديث الحسن من جملة الحديث الصحيح، وأن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وضعيف، فينظر إلى قائل ذلك هل هو ممن يرى التفرقة بين الصحيح، والحسن فى الاصطلاح عند قوله: (صحيح) أن أنه لا يرى ذلك ولكلٍ حكمهُ[٦].

ويلى النقطة السابقة نقطة هى فى آخر الشواهد والمتابعات وعى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وفيها نجد ألفاظًا مثل (إلى

---

(١) شفاء العليل ص ١٤٦.

(٢) عن السابق ص ١٤٩.

(٣) الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل للكنوى بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص ٧٧ وقارن بشفاء العليل ص ١٤٩.

(٤) شفاء العليل ص ١٥١.

(٥) السابق ص ١٥٣.

(٦) السابق ص ١٥٦ والموقظة للذهبى ص ٢٦-٣٣.

الضعف ما هو)، أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط[1]. وقولهم: "ما أقربه أن يترك يترك" وهذا اللفظ معناه، أنه لم يترك بعد، وإن كان أبو حاتم قاله فى جنادة بن سلم العامرى ثم زاد: "عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدث بها عن عبيد الله بن عمر". وفى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ضعيف الحديث ما أقربه من أن يترك حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم فى بكر بن خنيس: "لم يتبين لى طرحه أو لا يبلغ به الترك"[2].

القرب من الضعف والخط المتخيل:

يقول ابن عدى – بصفة خاصة – "فلان إلى الضعف أقرب" غالبًا فيمن هو شديد الغفلة ويلقن كما فى (سويد بن سعيد الحدثانى)، وفيمن هو قليل الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه كما فى سهل مولى المغيرة ابن أبى الغيث بن عبد الرحمن، ودهثم بن قران اليمانى العكلى[*]. والأصل فيمن يقول هذا اللفظ فيه الضعف الشديد حتى تظهر قرينة تدل على أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات[3].

قال ابن عدى فى ترجمة (السَّرِى بن إسماعيل): "وهو إلى الضعف أقرب"[4].

---

(١) شفاء العليل ص ١٧١.

(٢) الميزان ٤٢٤/١، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٥١٦/٢، ٣٨٤/٢ وقارن بشفاء العليل ص ١٧١.

(*) ص ٣٢٦ من مختصر الكامل ترجمة (٦٤٣).

(٣) شفاء العليل ص ٣٢٠ – ٣٢١.

(٤) مختصر الكامل ص ٤٠٦، ٤٠٧، ص ٣٩٩ ترجمة (٨٤٨)، ص ٣٩٨ (٨٤٦)، ص ٤٩٣ (٨٦٢)، ص ٤١٨ (٨٩٩)، ص ٤٢٣ (٩٠٨)، ص ٣٦٣ (٧٤٣)، ص ٣٢٦ (٦٤٣)، ص ١٦٥ (٢٠٣)، ص ١٧٠ (٢١٨)، ص ٨٢٩ (٢١٥٧)، ص ١٩١ (٢٧٦)، ص ٤٠٠ (٨٥١)، ص ٤٨١ (١٠٩١)، ص ١٠٤ (١٨)، ص ١٥٠ – ١٥١، ص ٣٩٣ (٨٢٩)، ص ٥١٢ (١١٨٩)، ص ٤٢٩ (٩٢٦)، ص ٢٧٤

ولشيوع هذا المصطلح واختصاص ابن عدى به نقله عنه الذهبى[1]. وابن الجوزى[2]. فى التراجم المشار إلى أرقامها فى الهامش.

ونجد قولهم: "فلان فى حد من لو وضع له حديث لم يميز أو لم يفهم"، وهذا اللفظ بمفرده يدل على أنه ليس بمتقن ولا بحاذق، فلو وضع له الكذابون حديثًا أو لقنوه لم يميز، ولا يلزم من هذا أن يكون متروك الحديث إلا إذا كثر هذا منه وفحش خطؤه، وقد قال هذا اللفظ أبو حاتم فى سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل، وقد يكون الرجل مع هذا مستقيم الحديث كما قاله أبو حاتم فى سليمان[3].

وإذا كانت النقاط السابقة – المرتبة الرابعة من مراتب التعديل حتى الثالثة من الجرح – كانت تشتمل على الضعيف بأنواعه، فإن النقطة التالية وهى الرابعة من الجرح تشمل الضعيف جدًا[4] والمنكر جدًا[5] واللين جدًا[6] ومظلم الحديث جدًا[7]. وقولهم: "فلان لا يتابعه إلا من هو مثله أو قريب منه"[8]. وكذلك "ضعيف ضعيف"[9].

---

(٤٧٨)، ص ٢٧٥ – ٢٧٦، ص ٢٨٣ (٥١١)، ص ٢٩٤ – ٢٩٥، س ٢٦٩ (٤٥٢)، ص ٢٦١ – ٢٦٤، ص ٢٦٤ (٤٤٦)، ص ٢٣٠ (٣٦٢)، ص ٢١٣ – ٢١٦، ص ٢١١ – ٢١٢، ٢٠٦ (٣١١)، ١٨٧ (٢٦٢)، ٧٣٢ (٧٣٣)، ص ٧٢٩.

(١) الميزان ٤٦٩/٢، ٣٨٥/١، ٢٧٣/١، ٢٩٨/١، لسان الميزان ٩١/٢، الميزان ٢٩٢/٢، ٣١١، ٣١٣، ٢٤١، ٢٤٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٤٠/١/١ (٥١١)، ٢٢٣/١/١ (٩٤٠)، ٧/١/٢ (١٥٥٧).

(٣) تذكرة الحفاظ ٤٣٨/٢، والجرح والتعديل ١٢٩/٤ وشفاء العليل ص ١٨٤.

(٤) شفاء العليل ص ١٨٨.

(٥) السابق ١٩٣.

(٦) السابق ص ١٩١.

(٧) السابق ص ١٩٧.

(٨) السابق ١٩٨.

(٩) تهذيب التهذيب ٤٦/١٢.

وقولهم فلان (مباعد الحديث) وهو عكس قولهم "مقارب الحديث". إن الثانى معناه أن الراوى يقرب منه حديث الثقات أو يقرب حديثه من حديث الثقات، والأول عكسه أى أنه بعيد عن حديث الثقات، فإن قيل: (مباعد الحديث جدًا) أو (ليس بينه وبين حديث الثقات قرب ألبتة"، فهو جرح شديد وأحسن أحواله أن يكون مردود الرواية[1].

ونحو اللفظ السابق قولهم: "ليس بالقوى ولا بالقريب" فقد يطلق ذلك على المتهمين، فقد قال السعدى فى سيف وعمار ابنى أخت الثورى: ليسا بالقويين فى الحديث ولا قريبين". والكلام في سيف شديد الجرح فقد قال يحيى: "كان شيخا ها هنا كذابًا خبيثًا" وقال مرة: ليس بثقة[2].

ثم تجئ نقطة الترك وفى مقدمتها المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وفيها "فلان لا نقربه". أى هو متروك؛ قاله ابن المبارك فى محمد العرزمى كما فى التاريخ الكبير للبخارى فى ترجمة حجاج بن أرطأة الكوفى النخعى وكما فى الضعفاء الصغير[3].

الخط البيانى الرأسى المتخيل:

للحافظ ابن حجر تقسيمان أحدهما أفقى وافق فيه الذهبى كان يذكر فيه اللفظ ثم الذى يليه ثم الأقل وهكذا[4]. وله تقسيم آخر – أحسبه رأسيًا – جاء فى تقريب التهذيب له جعلها اثنتى عشرة مرتبة:

---

(١) شفاء العليل ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

(٢) شفاء العليل ص ٢٠٦ والكلام فى الكامل لابن عدى: ١٢٦٧/٣.

(٣) شفاء العليل ص ٢٣٢ والنص فى التاريخ الكبير ٣٧٨/٢، الضعفاء الصغير ص ٦٧.

(٤) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر فى مصطلح حديث أهل الأثر علق عليه أبو عبدالرحيم محمد كمال الدين الأدهمى ص ٨٧ – ٨٨، مكتبة التراث الإسلامى، مصر، د.ت.

الأولى: الصحابة. الثانية: من أكد مدحه بأفعل، كأوثق الناس، أو بتكرار الصفة لفظًا، كثقة ثقة، أو معنى، كثقة حافظ. الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن أو ثبت ... ثم ذكر حكم كل مرتبة[1].

ومن الألفاظ التى وضعت على هذا الخط الرأسى قولهم: "فلان فوق الثقة جبل" قاله الدارقطنى فى الحسن بن العزيز الجروى[2].

وقولهم: "لو كتب فلان عن مالك مثلاً لأثبته فى الطبقة الأولى من أصحابه؛ قال النسائى فى محمد بن رمح بن المهاجر التجيبى، وقد قال فيه النسائى أيضًا: "ما أخطأ فى حديث واحد[3].

مع مراعاة أن جعلهم الراوى فى الطبقة الأولى من أصحاب أحد الأئمة هو بالنظر إلى الضبط والإتقان لا كبر السن، يدل على هذا أن محمد بن يحيى جعل محمد بن عبد الله المعروف بابن أخى الزهرى فى الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى مع أسامة بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن أبى أويس وفليح، قال: وهؤلاء فى حال الضعف والاضطراب، وقال: إذا اختلف أصحاب الطبقة الثانية كان المفزع إلى أصحاب الطبقة الأولى. ونحو هذا قولهم: "فلان من الطبقة العليا"[4].

وقولهم: "فلان ثقة وفوق الثقة بدرجة؛ قاله الدارقطنى فى إدريس ابن عبد الكريم الحداد ونحوه قولهم: "فلان فوق الثقة أو لو قيل لأحد فوق الثقة لقال: ثقة وزيادة"[5].

---

(١) مقدمة تقريب التهذيب بتحقيق الدكتور عبدالوهاب عبداللطيف، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٩٢/٢.

(٣) السابق ١٦٥/٩.

(٤) شفاء العليل ص ٣٩ - ٤٠ والنص فى تهذيب التهذيب.

(٥) شفاء العليل ص ٤٦.

وقولهم: "ليس تضم فلانًا إلى أحد إلا وجدته فوقه"؛ قاله أحمد في معمر بن راشد[1]. وقولهم: "فلان لا يكلمه أحد إلا علاه في كل فن"؛ قاله أحمد بن سيار المروزي في محمد بن أبي يعقوب البلخي اللؤلؤي[2].

وقولهم: "فلان ما فوقه أحد في الثقة؛ قاله الذهبي في عفان بن مسلم الصفار[3]. وقولهم: "فلان مرتفع" كما في ترجمة مقاتل بن حيان النبطي[4].

وقولهم: "فلان عالي الإسناد"، وهو من ألفاظ المدح للراوي، ولا يلزم منه كون الراوي ثبتًا في الرواية، أي أنه مصطلح وصفي لا قيمي، ومعناه أن الراوي بكر في الطلب فلقي مشايخ لم يدركهم غيره، أو أنه طال عمره فكان إسناده عاليًا، ويعبرون عن ذلك بقولهم: "فلان ألحق الأحفاد بالأجداد" أو "ألحق الأسباط بالأجداد"، لكن هذا اللفظ استعملوه على سبيل الذم في موضع آخر، كما جاء في (جامع التحصيل) للحافظ العلائي: "أبو سعيد البقال سعيد بن المرزبان متكلم فيه، قال ابن المبارك قلت لشريك ابن عبد الله النخعي: تعرف أبا سعيد البقال؟ قال: إني والله أعرفه عالي الإسناد أنا حدثته، عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن ابن مسعود حديث (النوم توبة) فتركني وترك عبد الكريم وزيادًا وروى عن عبد الله ابن معقل... الحديث"[5].

والظاهر أن هذا ليس بكذب، بل عده غير واحد تدليسًا كما ذكره العلائي، وقال أبو زرعة: لين الحديث هو مدلس، قيل له: هو

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٦.
(٢) السابق ص/٤٢٦.
(٣) سير النبلاء ١٠/٢٥٠.
(٤) تهذيب التهذيب -١/٢٧٨.
(٥) جامع التحصيل ص ١٢٩.

صدوق؟ قال: نعم هو لا يكذب". وقد يعبرون بقولهم: "فلان أخرج أحاديث مما قرب سنده" على العلو، ويحتمل أن سبب العلو هنا هو الاجتهاد فى الطلب أو التبكير فيه أو التدليس أو الغفلة، كما جاء فى (الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ترجمة عبدالوهاب بن بزغش بن عبدالله قال ابن نقطة: هو ثقة لكنه أخرج أحاديث مما قرب سنده، ولا يعرف الرجال فربما أسقط من الإسناد رجلان أو أكثر، وهو لا يدرى[1].

وإذا علم هذا، ينبغى أن نعلم أن ابن حبان ذكر فى كتابه "المجروحين" أبا سعيد البقال، وذكر أن ابن المبارك سئل عنه فقال: (كان قريب الإسناد) فقال ابن حبان: يريد بقوله (كان قريب الإسناد أى أنا كتبنا عنه لقرب إسناده، ولولا ذلك لم نكتب عنه شيئًا، والظاهر من قول ابن المبارك هو الذم، كما سبق من قول شريك له[2].

المحدثون ووزن الرجال ومروياتهم:

ومثلما تخيل المحدثون خطًا بيانيًا تقع عليه نقاط الوثاقة والاحتجاج والصدق والاختبار والضعف والشواهد والمتابعات؛ كذلك تخيلوا ميزانًا يزنون به الرجال ومروياتهم، محاولين بهذا الوصول إلى نتائج دقيقة فى الحكم على الرجال، جاء فى ترجمة ابن أبى ليلى أنه (الإمام العلم ... أفقه أهل الدنيا ..... كان فقيهًا صدوقًا صاحب سنة جائز الحديث ... قارئًا عالمًا بالقرآن قرأ عليه حمزة ... ليس هو بأقوى ما يكون ... مضطرب الحديث. قلت – ابن عدى –: حديثه فى وزن الحسن ولا يرتقى إلى الصحة لأنه ليس بالمتقن عندهم"[3]. إن كلمة (صدوق) هى التى أنزلته من صحيح إلى حسن.

---

(١) شفاء العليل ص ٣٢٨.

(٢) السابق نفسه ونص ابن حبان فى المجروحين ٣١٨/١.

(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص ١٧١ (١٦٥).

أما (إسماعيل بن أبى خالد) فهو تابعى، سمع من خمسة من أصحاب النبى ﷺ: عبد الله بن أبى أوفى، وأنس بن مالك، وعمرو بن حريث، وأبى جحيفة وهب بن عبد الله السوائى، وقيس بن عائذ. وهو ثبت فى الحديث، رجل صالح، ثقة. متفق على توثيقه. روى عنه سفيان الثورى، وكان دقيق العلم. حسن الرأى، جيد الرواية. ومن هنا لقب بالميزان[1].

وأطلقوا على شعبة إمام الجرح والتعديل وصف (قبان المحدثين)؛ لأنه يزنهم ويقدرهم ويصدر أحكامه عليهم ويحدد مرتبتهم ودرجاتهم. قال عبد الله بن إدريس: كان شعبة قبان المحدثين، لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما لزمت غيره[2].

ودرس المعاصرون – الشيخ مصطفى إسماعيل – لفظ (فلان ليس فى وزن من يشتغل بخطئه) وجعلها فى المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، التى جعلها للرواة الذين ترد روايتهم. فالراوى إن كان عدلاً ضابطًا وروى حديثًا خولف فيه فالأئمة لا يتعجلون فى إطلاق الوهم عليه إلا بعد بحث ومقارنة لحديثه وحديث مشايخه عن طريق تلامذة آخرين أو حديث تلامذته عن شيوخ آخرين؛ ليعرف سبب الوهم والمخالفة هل منه أو ممن فوق أو ممن دونه. أما الراوى المخلط فلا يشتغل بخطئه ولا يبحث فى حديثه؛ لأن أمره فى التخليط ظاهر فمثل هذا لا يشتغل بخطئه ولا بصوابه[3].

وقال الحسن بن أبى معشر فى يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير: لا يسوى نواة فى الحديث[4].

---

(١) تاريخ ابن معين ٣٢/٢، التاريخ الكبير ٣٥١/١/١، التهذيب ٢٩١/١ – ١٩٢ من دراسات فى الحديث النبوى للدكتور عباس عجلان، ط١ دار المعارف.

(٢) ص ٦٧ من مختصر الكامل لابن عدى. وشفاء العليل ص ٣٤ وجعلها المؤلف – الشيخ مصطفى إسماعيل – فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل الذين يحتج بحديثهم. ولضيف أنهم ليسوا محتجًا بهم فقط؛ بل يقبل قولهم فى الجرح والتعديل أيضًا.

(٣) شفاء العليل ص ١٩٦.

(٤) مختصر الكامل ص ٨٢٧ (٢١٥٢).

وقال عبد الرحمن بن خراش: يحيى بن نضلة المدينى لا يسوى فلسًا[1]. وقال ابن معين فى زياد بن المنذر: عدو الله، ليس يسوى فلسًا. قال ابن عدى: أحاديثه عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروى فى فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين[2].

وجاء فى ترجمة سليمان بن أرقم أنه (ليس بشئ، ليس يسوى فلسا"[3] وجاء فى ترجمة (سليمان بن زيد الأزدى، أبو إدام" أنه "ليس بثقة، كذاب، ليس يسوى حديثه فلسًا"[4].

وقريب مما سبق المصطلح الذى شاع عند ابن معين وهو (ليس حديثه بشئ)؛ قال: "على بن مالك الغنوى... ليس حديثه بشئ، ضعيف"[5]. وقال فى (على بن نزار) و(سلام بن أبى عمرة): "حديثهما ليس بشئ"[6]. وقال فى عمرو بن يحيى بن عمرو بن سلمة: "ليس بشئ، وقال مرة : سمعت منه، لم يكن بمرضى"[7].

ولاختصاص ابن معين بهذا المصطلح فى الغالب – لزم دراسة مدلوله الدقيق عنده. يستخدم ابن معين هذا المصطلح – أحيانًا – قاصدًا الوصف لا التقييم، فهو يعنى به أن أحاديث الموصوف بالعبارة، قليلة بالنسبة لأقرانه، وأنه لم يرو حديثًا كثيرًا كغيره من زملائه وأقرانه. وعند ابن معين لا علاقة لهذه العبارة بالجرح – أحيانًا – وهو أكثر المحدثين استعمالاً لها. وقد أطلقها كثيرًا (ليس بشئ) على الثقات قليلى الحديث. وإن كان ظاهرها، يوهم بأن

---

(١) السابق ص ٨٢٨ – ٨٢٩ (٢١٥٦).
(٢) السابق ص ٣٤٤ (٦٩٠).
(٣) السابق ص ٣٦٠ (٧٣٤).
(٤) السابق ص ٣٦١ (٧٣٧).
(٥) السابق ص ٥٦٠ (١٣٥٠).
(٦) السابق ص ٥٦٠ – ٥٦١ (١٣٤٩).
(٧) السابق ص ٥٤١ (١٢٨٧).

معناها ليس بشئ فى الرواية والحفظ والعدالة؛ لكنه غير مراد ألبتة[1]. إن هذا اللفظ يعنى – عند غير ابن معين – أن الراوى مردود، وهو من ألفاظ الجرح الشديد. وهو يطلق على من اشتد ضعفهم من قبل حفظهم وغلبت المناكير على رواياتهم. إن ابن معين يستعمل هذا اللفظ فى عدة معان:

الأول: يقول ذلك فى الكذابين والمتروكين كما فى ترجمة "تليد بن سليمان المحاربى" و(القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى) وترجمة (حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك) و(خالد بن أيوب)[2].

وأحياناً يطلق قوله السابق على أهل الغفلة والاضطراب الذين يرد حديثهم، وهو فى هذا يتفق مع غيره من الأئمة. وأحياناً يطلقه على المبتدعة كما فى ترجمة (تليد) السابقة[3]. وأحياناً يقوله فيمن هو مقل فى رواياته كما سبق الكلام عاليه عن مصطلحاته. وقد يقول ذلك فى الراوى قاصداً بعض حديثه، وإن كان الراوى ثقة عنده، جاء فى ترجمة عبد المتعال بن طالب، كما فى مقدمة (فتح البارى) لابن حجر: "شيخ بغدادى، وثقة أبو زرعة ويعقوب بن شيبة وغيرهما وأورده ابن عدى فى الكامل ونقل عن عثمان الدارمى أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب فقال: (ليس هذا بشئ). قال ابن حجر: "قلت: وهذا ليس بصريح فى تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوى هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال: ثقة، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين". وقريب من هذه الحالة أنه

---

(١) الشرح والتعليل ص ١٠٩.

(٢) شفاء العليل ص ٢٩٧ – ٢٩٨، التهذيب ٥٠٩/١، الميزان ٣٧١/٣ – ٣٧٢، ٤٥٢/١، لسان الميزان ٣٧٤/٢.

(٣) شفاء العليل ص ٢٩٨ وانظر تاريخ بغداد ٢٨٢/٣ ترجمة محمد بن ميسرة.

قد يقول هذا القول فيمن هو ضعيف فى شيخ دون شيخ فليتأمل[1].
وأحيانًا يقول هذا القول على المجهول – عنده – ولا يعرفه – وهو يطلق قوله (لا أعرفه) على مجهول الحال – كما فى ترجمة (عمير بن إسحاق قال: لا يساوى شيئًا ولكن يكتب حديثه، قال أبو الفضل الدورى: يعنى يحيى بقوله: "إنه ليس بشئ" أنه لا يعرف، ولكن ابن عون روى عنه، فقلت ليحيى: ولا يكتب حديثه؟ قال: بلى[2](*).

أما الشافعى فإنه يقول (حديثه ليس بشئ) قاصدًا به الكذب، ذكر السخاوى فى فتح المغيث عن المزنى أنه قال: سمعنى الشافعى يومًا وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لى: يا أبا إبراهيم اكس ألفاظك أحسنها لا تقل فلان كذاب ولكن قل (حديثه ليس بشئ). وهذا يدل على أن الشافعى لطيف العبارة فى التجريح، وإذا قال فى الراوى هذا اللفظ فهو يعنى أنه كذاب، وقد عد بعضهم المزنى من جملة القائلين بهذا على الكذابين من أجل هذه الحكاية[3].

أما الدارقطنى فإنه يقول (ليس بشئ) على من يكذبه، وعلى الوضاعين[4].

وأختم حديثى عن هذا الميزان عند المحدثين بالكلام على ميزان الاعتدال للذهبى، فقد سمى أحد كتبه فى نقد الرجال بميزان الاعتدال، سجل من خلال وزن الرجال به – وطبقًا لمعايير خاصة

---

(١) شفاء العليل ص ٣٠٠، وهدى الساري لابن حجر: ص ٥٩٠ – ٥٩١.
(٢) شفاء العليل ص ٣٠٠، وتاريخ ابن معين ٤٥٦/٢.
(*) للمزيد من الشواهد على هذه الظاهرة عند ابن معين انظر مختصر الكامل ص ٥١٠ (١١٨٦)، ص ٥٤٥ (١٢٩٩)، ص ٥٢٨ (١٢٥٦)، ص ٥٢٦ (١٢٥٢)، ص ٥٢٥ (١٤٧-)، ص ٥١٨ (١٢١٤)، ص ٣٤٤ (٦٨٩)، ص ٨٣٢ (٢١٦٥)، ص ٨٣٤ (٢١٧٠)، ص ٥١١ (١١٨٨)، ص ٥١٢ (١١٨٩).
(٣) السابق نفسه، فتح المغيث ١٦١/٢ طبعة ١٣٥٥ هـ، القاهرة، مصر.
(٤) السابق: ص ٣٠٠ – ٣٠١.

به – سجل آراءه فيهم. أى أن المحدثين انتبهوا إلى معايير الكم، وحاولوا وزنها – مع أنها معنوية – قدر استطاعتهم، وبحسب الأدوات الثقافية التى هيأتها لهم ثقافاتهم. ووجدت هذه اللفظة عند الذهبى فى غير الميزان. فقد نقل فى تذكرة الحفاظ فى ترجمة عبدوس بن أحمد بن عباد الثقفى قول صالح بن أحمد الحافظ: سمعت أبى يقول: كان عبدوس ميزان بلدنا فى الحديث"(١).

كما أن الذهبى نقل قول أبى حاتم فى ترجمة "عبد الله بن صالح"، قال: "قال أبو حاتم أخرج أحاديث فى آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية لم يكن وزن أبى صالح الكذب، كان رجلاً صالحًا"(٢). أى أن نقاد الحديث قبل الذهبى انتبهوا إلى هذا اللفظ، وعلموا أن تقييم الرجال يحتاج إلى ميزان – تخيلوه فى ذهنهم – يراعى الجوانب الكمية والكيفية المتعلقة بالرواة ومروياتهم.

وقد انتبه سفيان الثورى إلى هذا الأمر أيضًا فجاء فى ترجمة (عبد الملك ابن أبى سليمان العرزمى): "كوفى، ثقة" ثبت فى الحديث، ويقال: إن سفيان الثورى كان يسميه الميزان"(٣).

روى ابن حبان: حدثنى محمد بن إسحاق الثقفى، قال: سمعت محمد ابن عبد العزيز بن أبى رزمة، قال: سمعت على بن الحسن بن شقيق، يقول: سمعت عبد الله بن المبارك، يقول: سئل الثورى عن عبد الملك بن أبى سليمان، فقال: "ميزان"(٤).

والذهبى، بلا شك، أخذ اسم كتابه من هذه المصادر، كما أن عملية اختبار ضبط الراوى تتم بالمقارنة والموازنة بين مروياته

---

(١) تذكرة الحفاظ ٧٧٣/٢ (٧٦٨).

(٢) تذكرة الحفاظ ٧٧٣/٢ (٧٦٩).

(٣) تاريخ الثقات للعجلى ص ٣٠٩ وتهذيب التهذيب ٣٩٦/٦.

(٤) الثقات لابن حبان ٩٧/٧، ط الهند، ١٤٠٢ هـ.

ومرويات أقرانه ثم مقارنة وموازنة مروياته بمرويات تلاميذه وشيوخه. نقل الذهبى عن الإمام مسلم قوله: "قال مسلم فى مقدمة صحيحة: وإذا وازنت بين الأقران كابن عوف وأيوب مع عوف بن أبى جميلة، وأشعث الحمرانى – وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عوف وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد فى كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة"(١).

وبذلك يتضح لماذا سمى الذهبى كتابه: ميزان الاعتدال.

وقال ابن حجر فى النوع الرابع عشر – المنكر – من كتابه (النكت على كتاب ابن الصلاح: قوله – أى ابن الصلاح –: "وإطلاق الحكم على التفرد أو النكارة أو الشذوذ – موجود فى كلام كثير من أهل الحديث". قلت: وهذا مما ينبغى التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائى وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد فى وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده"(٢).

وجاء فى ترجمة عبد الله بن صالح المصرى كاتب الليث مصطلح "الوزن" فى سياق الدفاع عنه، ونفى الكذب عنه؛ قال أبو حاتم فيه: "كان سليم الناحية لم يكن وزن أبى صالح الكذب كان رجلاً صالحًا"(٣) وهذا معناه أن المناكير تقع فى حديثه وهما لا عمدًا.

وقد تخيلوا (قيمة ما) للرواة تعديلاً وجرحًا، تبلورت فى مراتب الجرح والتعديل، بدءًا من المحتج بهم وحدهم، ثم المحتج بهم فى الشواهد والمتابعات، ثم المتروكين، كل هذه أمور راعوا فيها قيمة

---

(١) الميزان ٣/٣٠٥.

(٢) ص ٢٧٤.

(٣) الجرح والتعديل ٥/٨٧ والميزان ٢/٤٤١.

مرويات الراوى وعدالته وضبطه، وإن كانت أشياء معنوية، فقولهم (فلان لم يكن له عندى قيمة) معناه متروك الحديث، وهو مثل قولهم: لا يساوى شيئًا، قال ابن مهدى فى عمر بن هارون البلخى: "لم يكن له عندى قيمة"، وقال مرة: "حدثنى بأحاديث فلما قدم مرة أخرى حدث بها عن إسماعيل بن عياش عن أولئك فتركت حديثه"(١).

والموازين إذا كانت عند المحدثين تقيس أمورًا معنوية، كذلك لهم مقاييس متخيلة للمعنويات أيضًا، قالوا: "فلان ليس عليه قياس" أو "لا يقاس به أحد". وهذا يدل على أن الراوى غاية فى المدح أو القدح، ففى المدح جاء فى سير أعلام النبلاء أن ابن معين قيل له: "شريك أعلم بحديث بلده من الثورى؟ فقال: ليس يقاس بسفيان أحد؛ لكن شريك أروى منه فى بعض المشايخ"(٢).

وفى الذم، جاء فى سير النبلاء: "قال الفضل بن زياد: ... فقال: إسرائيل صاحب كتاب يؤدى ما سمع وليس على شريك قياس كان يحدث بالحديث بالتوهم"(٣).

وجاء فيه أيضًا: "سأل الأثرم أحمد ما تقول فى ابن الحمانى؟ فحمل عليه حملاً شديدًا فى أمر الحديث، وقال: "ابن الحمانى ليس الآن عليه قياس، أمر ذاك عظيم"، قال: ورأيته شديد الغيظ عليه(٤).

وجاء فى تاريخ بغداد ترجمة يعقوب بن محمد ابن عيسى الزهرى المدينى أن يحيى بن معين تكلم فيه، وقال أبو زرعة: ليس على يعقوب قياس(٥).

---

(١) شفاء العليل ص ٢٢١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٨، وتاريخ بغداد ٢٣/٧.

(٣) سير النبلاء ٢٠٥/٨.

(٤) السابق ٥٣١/١٠.

(٥) تاريخ بغداد ٢٧١/١٤.

ومن هذا القبيل أيضًا قولهم: "كان فلان فى مسلاخ شعبة" أو (كان فلان فى قياس شعبة) أو (فى منوال شعبة) وفى مقارنتهم بين الرواة قالوا: (فلان ينظر بفلان الإمام) [١].

وقولهم: "فلان ميزان لا يرد على مثله". قال الثورى: حدثنا عبد الملك ابن أبى سليمان وكان ميزانًا" وقال أيضًا: ذاك: ميزان. وقال جرير: كان المحدثون إذا وقع بينهم الاختلاف فى الحديث سألوا عبد الملك وكان حكمهم[٢].

وإذا كان الحائكون يستعملون آلة (المنوال) وهى خشبة الحائك التى يحوك عليها الثوب، وهو مادى، - فإن للمحدثين منوالاً معنويًا يقيسون به ضبط الرواة[٣]. والمنوال أحد طرق علماء الإحصاء والرياضة والمحاسبة فى العمليات الحسابية[٤].

وقالوا بأن من مميزات المنوال أنه هو المتوسط الوحيد للبيانات الوصفية[٥]. إن المحدثين وعلماء الإحصاء والحائكين اتفقوا فى استخدام لفظ المنوال لكن اختلفوا فى معناه نظرًا لاختلاف تصورهم له، واستخدامهم له يدل على مدى الدقة المنهجية عند المحدثين وعلماء الإحصاء، وعلى محاولة الإنسان السيطرة على البيئة وتجهيز ما يحتاجه، وهى محاولة - عند الحاكة - أفرزت بعد بذلك مصانع النسيج.

ومن هذا القبيل قولهم: "فلان لا يسوى شيئًا" أو "فلس خير منه" أو "لا يساوى فلسًا" أو "لا يساوى بعرة" أو "لا يساوى تمرة" أو "لا

---

(١) شفاء العليل ص ٤٦.

(٢) السابق ص ٣٥ والكلام موجود فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ٣٦٦/٥ - ٣٦٧.

(٣) انظر مادة (نال) فى المعجم الوجيز.

(٤) مبادئ الإحصاء للدكتورين محمد المهدى محمد على، ومحمد فؤاد محمد حسان ص ٨٢، ط ١٩٩٦م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم.

(٥) السابق: نفسه.

يساوى نواة فى الحديث" أو "ليس يسوى قليلاً ولا كثيرًا" أو "لا يساوى دستجة بقل: أى حزمة بقل". أو "لا يساوى كعبًا" – كتلة من السمن قليلة، والكعب من اللبن والسمن قدر صبة[1] و"لا يساوى حديثه كفًا من تراب" و"لا تسوى أحاديثه النقل" و"كان لا يساوى طلية أو طليتين" وهى – صوفة تطلى بها الإبل المصابة بالجرب[2].

(١) لسان الغرب ١/٧١٩.

(٢) شفاء العليل ص ١٩٤.

الخاتمة ونتائج البحث

- توصلت إلى أن معظم العلوم – بل كلها – لها منهجية حاولت أن تكون دقيقة فى دراستها وتحليلها لمادتها المدروسة، هذه المنهجية سجلتها فى كتب نظرية نتيجة لتراكم المعلومات والثقافات والنتائج التى يتوصل إليها العلماء يستدرك اللاحق على السابق ويعدل من آراء السابقين عليه بعد أن يستفيد منها. وعلم الحديث واحد من هذه العلوم له دقة منهجية.
- لقد تحدثت كل العلوم عن الوسطية والأخذ بالتفصيل والتوسط فى إطلاق الأحكام؛ لأن الاختلاف موجود بين العلماء فى شتى تخصصاتهم؛ لأنهم بشر – وعلاجًا لهذا الاختلاف كانوا يأخذون بالمحصلة – محصلة النتائج جميعًا – والمتوسط للوصول إلى أقرب وأدق وأرجح رأى.
- لقد سبق المحدثون المعاصرين فى الوصول إلى هذه الأدوات الإجرائية مع الفارق الزمنى والأدوات والنتائج واختلاف المادة المدروسة، ولم لا والكل ولد آدم؟! إن هذا الاتفاق – النسبى – بينهم – فى رأيى – يدل على وحدة العقل الإنسانى وتشابهه فى معالجته للقضايا والمشكلات التى تواجهه، لقد اتفقوا فى الخطوط العريضة، واختلفوا فى التفصيلات لاختلاف المادة المدروسة. وكان علماء النفس أكثر العلماء حديثًا عن المعايير كمًا وكيفًا.
- إن دراسة معايير التعديل دلت على أنه لابد من الأخذ بالصحيح والصحيح فقط فى كل شئ من أحكام الشريعة الإسلامية، فالذين

قالوا بالأخذ بالضعيف فى الوعظ والتفسير والفضائل أخطأوا جادة الصواب ... لأن الكل شرع.

- لقد توصلت إلى أنه لا يمكن التنظير الدقيق لعلم الحديث دون دراسة معايير الجرح والتعديل، ولا يتم دراسة المعايير دون النزول إلى الواقع النقدى للمرويات فى كتب الثقات والضعفاء والعلل، كما أنه يستحيل دراسة الدلالة الدقيقة للألفاظ، دون دراسة المعايير، ولا يمكن دراسة كل هذا دون معرفة مناهج النقاد اعتدالاً وتشددًا وتساهلاً، إن دراسة معايير الكم والكيف – بالذات – الكامنة وراء كل لفظ وحكم هى المنهج الإجرائى العلمى والوحيد الصادق والثابت والموضوعى للوصول إلى أشياء مادية تمسك باليد إذا ما توصل إليها الدارس ونظر لها ودعا إليها – وجد طلاب العلم سهولة لا حدود لها فى تحصيله.
- كان للمحدثين معايير كم وكيف دقيقة لدرجة أنهم كان يستقرئون مرويات الرواة استقراءً عدديًا.
- سبق علماء الحديث علماء النفس إلى التنبيه إلى عمليات كالذكاء والفقه والكياسة والعقل كما أنهم ربطوا بين الصحة والحفظ والذكاء.
- سبق الذهبى علماء النفس إلى التنبيه إلى قضية الاعتدال والانحراف، كما أنه تناول العملية المعرفية فى علاقتها بغيرها من العمليات الحسية وكل ما يجرى داخل الجسم وعلاقة كل هذا بالعظام والأعصاب.
- وقد توصلت إلى أن منهج المحدثين فى نقد المرويات – جرحًا وتعديلاً وقبولاً من خلال المعايير – هو منهج فى التربية (العدالة) والتعليم (الضبط والحفظ والذكاء)، لقد نظروا إلى عملية التعلم نظرة كلية شمولية فمعايير العدالة نسبية، ومعايير الضبط فيها إطلاق ونسبية بسبب تعميم الجزئى؛ لذا يجب الرجوع إلى معايير الكم والكيف فتناولوا أخلاق المحدث

بالدراسة وكذلك ذكاءه، وصحته وطعامه، وعرفوا نظام البعثات، فكانت الرحلة فى طلب الحديث، وسبقوا المعاصرين من علماء القانون إلى التنبيه إلى الحقوق الذهنية، وحق المؤلف، كما فى معيار السرقة والتحديث من غير أصل، والوجادة – فى العصور الأولى – والتدليس.

- لابد من الجمع بين الرواية والدراية ومن يفعل غير ذلك يكون آثمًا، لابد من النقد والتمييز والانتخاب مع الرواية.
- لعلماء الحديث موازين ورسوم بيانية معنوية متخيلة تشبه إلى حد ما الرسوم البيانية عند علماء الفيزياء والرياضة والفلك.
- يستحيل دراسة مصطلحات الحديث ومصطلحات الجرح والتعديل بمعزل عن دراسة معايير الجرح والتعديل، حيث أثبت البحث أن عملية نقد المروى عملية كلية شمولية وأن المحدثين نظروا إلى السند ككل ونسق وربطوه بالمتن فى نقد المرويات.

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

الأصول والمصادر والمراجع والدوريات

أولاً: الأصول والمصادر

- **اختصار علوم الحديث لابن كثير**، مع شرحه "الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر" نشر مكتبة دار التراث، مصر، ط ٣ (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م).
- **تاريخ أسماء الثقات** لابن شاهين بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **تاريخ بغداد**، مكتبة السعادة، ١٣٤٩ هـ. وطبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- **تاريخ الثقات للعجلى** بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤م.
- **التبصرة والتذكرة للحافظ العراقى**، ط ١٣٥٧ هـ، فاس، المغرب.
- **تذكرة الحفاظ للذهبى**، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الهند، توزيع أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٦٨م.
- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر**، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د.ت.
- **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم**، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- **تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى**، دار صادر بيروت، مصورة عن ط١ (١٣٢٦هـ) لمجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد الدكن.

- **الثقات لابن حبان**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى.
- **الجرح والتعديل لابن أبى حاتم**، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، وط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المصورة عنها.
- **ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للذهبى**، طبع المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، ١٤٠٢هـ.
- **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبى**، ط. دار البشائر الإسلامية، ط ١ (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م)، بيروت، لبنان.
- **سؤالات البرقانى للدارقطنى فى الجرح والتعديل**، بتحقيق عبد الرحيم القشيرى، ط. باكستان.
- **سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين** بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م). مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية.
- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى**، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م.
- **سير أعلام النبلاء للذهبى**، تحقيق شعيب الأرناؤط، ومجموعة من العلماء، ط١. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسى بتحقيق صلاح فتحى هلل**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **شرح علل الترمذى لابن رجب**، ط. العانى، بغداد، بتحقيق صبحى جاسم الحميد ١٣٩٦هـ، وطبعة مكتبة المنار الأردن، بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

- **الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، بتحقيق أبى الفداء عبدالله القاضى.
- **علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق الدكتور نور الدين عتر**، ط٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٩٧٢م.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث بتحقيق الشيخ صلاح محمد محمد عويضة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وطبعة أنوار محمدى، لكنو، الهند.
- **قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين لتاج الدين السبكى**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، دار الوعى، حلب، سوريا، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى الجرجانى**، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- **الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى**، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٥٧ هـ.
- **لسان الميزان لابن حجر**، ط الهند، ١٣١٤ هـ.
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان بتحقيق محمود إبراهيم زايد**، دار الوعى، حلب، ط٢، ١٤٠٢ هـ.
- **مختصر الكامل فى الضعفاء وعلل الحديث لابن عدى للإمام تقى الدين أحمد ابن على المقريزى (٧٦٦ - ٨٤٥ هـ) تحقيق أيمن بن عارف الدمشقى**، مكتبة السنة، مصر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
- **معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى بتحقيق الدكتور السيد معظم حسين**، مكتبة المتنبى، مصر.
- **الموقظة للذهبى تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة**، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢ هـ.

- **ميزان الاعتدال للذهبى بتحقيق على محمد البجاوى**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر**، بتعليق إسحاق عزوز، المكتبة العلمية، بيروت.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر بتحقيق الدكتور ربيع بن هادى عمير الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة، ط. المجلس العلمى لإحياء التراث الإسلامى، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م. وطبعة أخرى بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدنى ومحمد فارس. دار الكتب العلمية، بيرو، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤.
- **النكت على نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر لابن حجر**، بتحقيق على بن حسن ابن على عبد الحميد، دار ابن الجوزى، السعودية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- **هدى السارى لابن حجر (مقدمة فتح البارى شرح صحيح البخارى) حقق أصلها عبد العزيز بن باز**، ورقم كتبها وأبوابها واحاديثها محمد فؤاد عبد الباقى، ط١ (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م) دار الكتب العلمية، بيروت.

ثانيًا: المراجع:

- **آداب الشافعى مناقبه لابن أبى حاتم** بتحقيق عبد الغنى عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **إتحاف المسلم بما فى الترغيب والترهيب من أحاديث البخارى ومسلم** للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهانى (١٢٦٥هـ - ١٣٥٠هـ) بتحقيق مأمون الصاغرجى، ط دار الفكر المعاصر، بيروت.
- **إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح التعديل لأبى الحسن مصطفى ابن إسماعيل**، دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٣م.
- **أخبار الأذكياء لابن الجوزى**، تحقيق محمد مرسى الخولى، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ط (١٩٧٠م).

- **الأذكياء لابن الجوزى**، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- **ارتقاء القيم للدكتور عبد اللطيف محمد خليفة**، عالم المعرفة، الكويت برقم (١٦٠).
- **أسباب اختلاف المحدثين للدكتور خلدون الأحدب**، ط٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- **أسس القياس السيكولوجى للدكتور سيد عبد العال**، ط١، ١٩٨٦م. لا ناشر.
- **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة للدكتور فؤاد البهى السيد**، ط ٤ دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٥م.
- **الإسلام والتربية الصحية للدكتورة عائدة عبد العظيم**، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مكتبة التربية العربى لدول الخليج.
- **أصول التربية**، إعداد قسم أصول التربية، جامعة حلوان، ط (١٩٩٩م) مطبعة العمرانية للأوفست.
- **الإضافة**، دارسات حديثية، لمحمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، ط١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م).
- **الاضطرابات المعرفية لـ (ر.و.بين) R.W. Payne**، ترجمة د. محمد نجيب الصبوة، مركز النشر لجامعة القاهرة ١٩٩٣م.
- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوى**، طبع دار الكتاب العربى، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **الاغتباط بمن رمى بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمى بتحقيق علاء الدين على رضا**، طبعة دار الحديث، القاهرة ١٤٨٠هـ - ١٩٨٨م.
- **الإلزامات والتتبع للدارقطنى بتحقيق مقبل بن هادى الوادعى**، توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامى، الكويت، ط٢، د.ت.

- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض**، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، مصر، ط١ (١٣٨٩ هـ - ١٩٧٥م).
- **الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه والصحيحين للدكتور نور الدين عتر**، ط١ (١٣٩٠هـ) لجنة التأليف الترجمة والنشر، مصر.
- **الإمام الزهرى وأثره فى السنة للدكتور حارث سليمان الضارى**، دكتوراه مطبوعة، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م) مكتبة بسام، الموصل، العراق.
- **الإمام على بن المدينى ومنهجه فى نقد الرجال لإكرام الله: إمداد الحق**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- **الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر**، نشر مكتبة القدسى، القاهرة، ١٣٥٠ هـ.
- **الإنسان وصحته النفسية للدكتور سيد صبحى**، ط (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.
- **الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم بتحقيق محمد صبحى حسن حلاق**، ط، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، د.ت.
- **البحث التاريخى**، دراسة منهجية تطبيقية للدكتور محمود عرفة، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت.
- **البداية والنهاية للذهبى**، ط. دار الغد العربى، مصر.
- **تاريخ التربية والتعليم للدكتورين سعد مرسى أحمد وسعيد إسماعيل على**، عالم الكتب، ١٩٨٠م، القاهرة.
- **التاريخ الكبير للبخارى**، ط١ الهند.
- **تاريخ النقد الأدبى عند العرب للدكتور إحسان عباس**، ط دار الثقافة بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- **تاريخ يحيى بن معين بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف**، ط. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

- **تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطنى لأبى محمد: عبدالله بن يحيى ابن أبى بكر يوسف الغسانى**، ط. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- **التراث العلمى فى الحضارة الإسلامية**، للدكتور أحمد فؤاد باشا، ط، دار المعارف، مصر.
- **التربية فى الإسلام للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى**، ط دار المعارف ١٩٨٣م.
- **التعليم عند برهان الإسلام الزرنوجى للدكتور سيد أحمد عثمان**، ط٢ (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م)، الإنجلو المصرية.
- **التعليم وتحديات المستقبل**، إعداد وتقديم د. عبد العزيز القوصى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١م.
- **التفوق العقلى والابتكار للدكتور عبد السلام عبد الغفار**، ط١ دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.
- **التقويم والقياس فى التربية وعلم النفس للدكتورين سيد محمد خيرالله**، ممدوح عبد المنعم الكنانى، مطبوع بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعات مصر، ط ١٩٩٥م - ١٩٩٦م.
- **التكاليف المعيارية: اتخاذ قرارات - رقابة**، للدكتور عبد الرحمن محمود عليان، لا ناشر، د.ت.
- **التكاليف المعيارية: مدخل إدارى للدكتور على مجدى الغرورى**، طبع وتوزيع دار الشافعى للطباعة، المنصورة، مصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- **التكيف والصحة النفسية للدكتور محمد السيد الهابط**، ط٢، نشر المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت.
- **تلبيس إبليس لابن الجوزى**، طبع وتوزيع دار النور الإسلامية، مصر، د.ت.

- **التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦هـ) تحقيق الشيخ الألبانى**، المطبعة العربية، لاهور، باكستان، ١٤٠١ هـ.
- **توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى**، مكتبة الخانجى، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١م.
- **تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان**، ط المعارف، الرياض، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
- **جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر**، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة دار الفتح، الأزهر، مصر، د.ت. وطبعة إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- **الجرح والتعديل للدكتور "أبو لبابة حسين"**، ط١، دار اللواء، الرياض ١٣٩٩هـ.
- **الحديث المعلول قواعد وضوابط للدكتور حمزة عبد الله المليبارى**، نشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٩م).
- **الحديث وأحكامه للدكتور أبو اليقظان عطية الجبورى**، نشر جامعة بغداد، كلية الآداب.
- **حقوق الإنتاج الذهنى للدكتور أحمد سويلم العمرى**، دار الكتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
- **الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوى**، ط٨، دار الاعتصام، مصر، ١٩٧٤م.
- **دراسات فى الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمى**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م).
- **دراسات فى الحديث النبوى للدكتور عباس عجلان**، ط. دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م.

- **دراسات فى الصحة النفسية** للدكتور محمد السيد عبد الرحمن، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ (١٩٩٨م).
- **دراسات فى علوم الحديث للدكتورين أبو العلا على**، عبد العال أحمد، ط دار التراث العربى للطباعة والنشر، مصر، ١٩٧٢ م – ١٩٧٣م.
- **دراسة حديثة نضر الله امرءًا سمع مقالتى ... رواية ودراية**، للدكتور عبد المحسن ابن حمد العباد، ط١ (١٤٠١ هـ) مطابع الرشيد، المدينة المنورة.
- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقى**، طبعة بيروت، ١٤٠٥ هـ، الأولى.
- **رسائل إخوان الصفا**، المطبعة العربية، ١٩٢٨م.
- **رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا** للأستاذ محمود شاكر، نشر دار المدنى بجدة، ط ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- **الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبى فى ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، د.ت.
- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان** بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- **سيكولوجية ذوى الاحتياجات الخاصة** للدكتور عبد المطلب أمين القريطى ط١. دار الفكر العربى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
- **سيكولوجية النمو** للدكتور نبيل حافظ وآخرين، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٩٣م لا ناشر.
- **شذرات من علوم السنة** للدكتور محمد الأحمدى أبو النور، مطبعة الحلبى د.ت.
- **شرح النووى على صحيح مسلم**، تحقيق د. عبد المعطى قلعجى، المكتبة القيمة، دار الغد العربى، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

- **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل** للدكتور يوسف محمد صديق، نشر مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- **شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل** لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- **الصحة النفسية** للدكتور حامد زهران، عالم الكتب، مص، ١٩٩٧م.
- **صحيح كتاب الزهد للإمام وكيع بن الجراح** بتحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريوائى، اعتنى به واختصره أشرف بن عبد المقصود، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م).
- **صحيح مسلم** بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، ط الحلبى.
- **الصراع القيمى لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية**، للدكتور السيد الشحات أحمد حسن، دار الفكر العربى، مصر، د.ت.
- **الصلة فى تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ... لابن بشكوال**، نشر مكتبة الخانجى، مصر.
- **الصناعة الحديثية فى السنن الكبرى للإمام البيهقى** للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م، دار الوفاء، مصر.
- **الصورة الفنية فى التراث النقدى والبلاغى** للدكتور جابر عصفور، ط دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
- **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة** لعبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم، دمشق، ط٤ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م).
- **الطب النبوى للذهبى**، ط الحلبى.
- **الطب النبوى لابن القيم**، بتعليق الدكتور عادل الأزهرى، ط الحلبى، د.ت.
- **الطب النفسى المعاصر لجلينيك** ترجمة الدكتور أحمد عكاشة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.
- **عادات الاستذكار ومهاراته السليمة**، للدكتورة سناء محمد سليمان، مكتبة النهضة المصرية، ط١ (١٩٨٩م).

- **علم الحديث النبوى** للدكتور صبرى المتولى، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- **علم النفس الاجتماعى** للدكتور عادل الأشول، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١٩٨٧م.
- **علم النفس الاجتماعي** للدكتور فؤاد البهى السيد، دار الفكر العربى القاهرة، ١٩٥٤م.
- **علم النفس التعليمى** للدكتور سيد محمد خير الله وآخرين، مطبوع على نفقة وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٤ م - ١٩٨٥م.
- **علم النفس العام**، إعداد قسم علم النفس بآداب القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م. مكتبة غريب، مصر.
- **علم النفس فى حياتنا اليومية** للدكتور محمد عثمان نجاتى، دار القلم، الكويت، ط (١٩٨٣م).
- **عيار الشعر لابن طباطبا**، تحقيق الدكتورين طه الحاجرى، ومحمد زغلول سلام، ط (١٩٥٦م)، القاهرة، مصر.
- **فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر** بتحقيق عبد العزيز بن باز، وترتيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة المكتبة السلفية.
- **الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى**، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. دار ابن الجوزى.
- **الفكر المنهجى عند المحدثين** للدكتور همام عبد الرحمن سعيد، سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط١ (١٤٠٨هـ).
- **فلسفة العلم** للدكتور صلاح قنصوة، دار التنوير، لبنان، بيروت.
- **فى الطب النفسى** للدكتور عبد الفتاح محمد دويدار، ط. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.

- **القاموس الفقهي** لسعدى أبـو حبيـب، دار الفكـر، دمشـق، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- **قراءة التراث النقدي** للدكتور جابر عصفور نشر عـين للدراسـات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ، ط١، ١٩٩٤م.
- **قضايا العلوم الإنسانية**، إشكالية المنهج، مجموعة بحوث، نشر وزارة الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، رقم ١، ط ١٩٩٦م.
- **قواعد في علوم الحديث للتهانوى** بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشـر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، لبنان، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.
- **القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحـديث الحسـن**، لأبى عبد الله أحمد بن إبراهيم أبو العينـين، مكتبـة ابـن عبـاس، المنصورة، ط ١٩٩٨م.
- **القيم الإسلامية والتربية** للدكتور على مصطفى أبو العينـين، مكتبـة إبراهيم الحلبى، المدينة المنورة، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- **القيم والعادات الاجتماعية** للـدكتورة فوزيـة دياب، دار النهضـة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
- **الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبى** تحقيـق صبحى السامرائى، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط مـن الـرواة الثقـات** لأبـى البركات محمد ابن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق عبـد القيـوم عبد رب النبى، دار المأمون للتراث، ط١ (١٩٨١م - ١٤٠١م).
- **كيف تكتب بحثًا أو منهجية البحث** للدكتور إميـل يعقـوب، مكتبـة جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦م.
- **الكيمياء** للدكتور على لبيب إبراهيم وآخرين طبعـة الهيئـة العامـة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩١م.

- **الكيمياء التحليلية** للدكتور محمد على خليفة، نشر عمادة شئون الكتب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٧م.
- **الكيمياء العامة** (ب.ج – دايرنت)، ترجمة د. محمد عزت خيرى وآخرين، طبعة المركز القومى للإعلام والتوثيق، مصر.
- **اللغة بين المعيارية والوصفية** للدكتور تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١٩٥٨م.
- **مبادئ الإحصاء** للدكتورين محمد المهدى محمد على، ومحمد فؤاد محمد حسان، ط (١٩٩٦م) مطبعة الولاء الحديثة، شبين الكوم.
- **مبادئ النظرية الإحصائية وتطبيقاتها** للدكتور محمد صلاح الدين صدقى، ط١، ١٩٩٩م.
- **مبادئ نظرية الخطر والتأمين** للدكتور على السيد الديب، ط ١٩٩٩، لا ناشر.
- **محاسبة البنوك طبقًا لمعايير المحاسبة الدولية** للدكتورين أسامة محمد محيى الدين عوض والدكتورة منحة محمد عزت، ط ١٩٩٧م – ١٩٩٨م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم، مصر.
- **مدارس التربية فى الحضارة الإسلامية دراسة وتطبيق** د. حسان محمد حسان، د. نادية جمال الدين، دار الفكر العربى ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- **مذكرة التفسير والحديث** للدكتور السيد أحمد فرج، لا ناشر، د.ت.
- **المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك** للدكتور عبد العزيز حمودة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٢) الكويت، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- **المستدرك للحاكم النيسابورى وتلخيصه للذهبى**، طبعة حيدر آباد، الهند، ١٣٤٠ هـ، وطبعة بتحقيق ودراسة مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.

- **مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وإمكانية حلها** للدكتورة يمنى الخولى، ط٢ (١٩٩٦م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر.
- **المصباح المنير** لأحمد بن محمد بن علي المقرى الفيومى، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- **مصطلح التاريخ** للدكتور أسد رستم، المكتبة العصرية، بيروت.
- **معجم علم النفس والطب النفسى** للدكتورين جابر عبد الحميد جابر، وعلاء الدين كفافى، ط. دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢م (إنجليزى – عربى).
- **المعجم الفلسفى**، طبعة مجمع اللغة العربية بمصر.
- **معجم الكيمياء والصيدلة**، إعداد مجمع اللغة العربية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م، مصر.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضعه محمد فؤاد عبد الباقى، طبعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، دار الحديث، مصر.
- **المعجم الوجيز**، طبعة مجمع اللغة العربية بمصر.
- **معيار العلم فى فن المنطق لحجة الإسلام أبو حامد الغزالى**، المطبعة العربية، مصر، ط٢، ١٣٤٦هـ – ١٩٢٧م.
- **مفاتيح علوم الحديث** للدكتور محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، مصر، د.ت.
- **مفكرون من أعلام التربية**، جـ ٢، مطبوعات اليونسكو، مكتب التربية الدولى، المجلد الرابع والعشرون، ط (١٩٩٤م).
- **مقدمة ابن الصلاح فى علم الحديث** بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦م، مصر.
- **مقدمة فى فلسفة التربية الإسلامية**، للدكتور حسن إبراهيم عبد العال، عالم الكتب، الرياض، ط١ (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م).

- **مناقب الشافعي للبيهقي** بتحقيق السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.
- **مناهج المحدثين في قضية الرواية باللفظ والرواية بالمعنى** للدكتور عبد الرزاق ابن خليفة الشايجي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م).
- **مناهج النقد الأدبي** لإنريك أندرسون إمبرت، ترجمة الدكتور الطاهر مكي، مكتبة الآداب، مصر، ١٩٩١م.
- **المنطق الوضعي** للدكتور زكي نجيب محمود، الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م.
- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية** لابن تيمية ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، قصر المحمية، ١٣٢٢هـ.
- **منهج البحث التاريخي** د. حسن عثمان، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.
- **منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي** للدكتور عثمان موافي نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٩٤م.
- **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م. شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة. الرياض.
- **المنطق ومناهج البحث** د. محمود قاسم، ط٢، ١٩٥٣م. الأنجلو المصرية.
- **المنطق ونظرية البحث** لجون ديوى، ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود، دار المعارف، مصر.
- **موسوعة الفقه الإسلامي**، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.
- **موضح أوهام الجمع والتفريق** للخطيب البغدادى بتحقيق الدكتور عبدالمعطى قلعجي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **نصب الراية لأحاديث الهداية** للزيلعى: جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف، دار الحديث، مصر، د.ت.
- **نظرية الحق ونظرية الالتزام** للدكتورين جلال محمد إبراهيم، ومحمود عبد المعطى، ط ١٩٩٦م – ١٩٩٧م.
- **النقد التاريخى**، لأنجلوا وسينوبوس، ترجمة د. عبد الرحمن بدوى، نشر دار النهضة العربية، مصر، ١٩٥٩م.
- **الوسطية العربية مذهب وتطبيق** للدكتور عبد الحميد إبراهيم، ط دار المعارف مصر، ط٣، ١٩٩٠م.
- **الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث** للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، طبعة عالم المعرفة، جدة، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.

ثالثًا: الرسائل غير المنشورة:

- **التمييز بين فئات من مرضى الصرع**، دكتوراه، لسهير فهيم الغباشى، آداب القاهرة، ١٩٨٨م.
- **منهج ابن كثير فى نقد المرويات من خلال تفسيره للقرآن**، ماجستير، لخيرى قدرى أيوب محمود، آداب القاهرة، ١٩٩٧م.

رابعًا: الدوريات:

- **مجلة طبيبك الخاص**، السنة (٣٠) العدد (٣٥٦) بحث للدكتور صلاح عيد.
- **مجلة العلوم التربوية**، يصدرها معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة، العدد (٩) يناير ١٩٩٨م بحث الدكتور ناصر أحمد الخوالدة.
- **مجلة علم النفس**، العدد (٧) سبتمبر ١٩٨٨م، بحث الدكتور سعد المغربى.

خامسًا: الندوات:

- تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية للدكتور حسن الساعاتى، أعمال الحلقة الجنائية الثانية. جمهورية مصر العربية، يناير ١٩٦٣م.
- ملخصات بحوث الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عامًا على مولد الدكتور يوسف خليف، طبعة المجلس الأعلى للثقافة، ديسمبر، ١٩٩٧م.

فهرس

معايير الكم والكيف ٥

- القرآن والاستقراء عند المسلمين ٥
- الاستقراء الإحصائى عند المحدثين ٨
- ابن عدى والجانب الكمى والكيفى ١٥
- الأسلوب الإحصائى عند ابن حبان ٢٩
- نماذج تطبيقية على معايير الكم والكيف

(قلة وكثرة الخطأ نموذجًا) ٤٦

- نماذج تطبيقية على معايير الكم والكيف

(مصطلح ضعيف نموذجًا) ٥٨

- الرسوم البيانية المتخيلة عند المحدثين ٧٠
- المحدثون ووزن الرجال ومروياتهم ١٠٤

- **الخاتمة** ١١٤
- **الأصول والمصادر والمراجع** ١١٧

المؤلف

* د. خيري قدري.

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، أداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطليحة، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

* صدر له:

- أربعة مؤلفات لتعليم العربية – للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج١،٢،٣، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

* تحت الطبع:

- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توقيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات

هاجس الكتابة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
الوقوف علي الأمية عند عرب الجاهلية	أحمد الأحمدين
الخطابة عند الخوارج	أحمد بدران
مستحيل الكتابة	د. أحمد الدوسري
ضد هدم التاريخ وموت الكتابة	أحمد عزت سليم
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلى)	إدوار الخراط
مغامر حتي النهاية	إدوار الخراط وآخرون
التربية السياسية في أدب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)	د. أسماء غريب بيومي
الإعلال عند النحاة واللغويين	د.طاهر قطبى
مناظرات في اللغة والنحو	د. جميل علوش
الخطاب والقارئ	د. حامد أبو أحمد
حفريات نقدية (دراسات فى نقد النقد العربى المعاصر)	د.سامى سليمان أحمد
المتخيل الثقافي ونظرية التحليل النفسي المعاصر	د. السيد إبراهيم
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة	د. سمير حجازي
الحياة الصوفية وتقاليدها في الموروث الشعبي العربى	د. عادل الألوسى
الجواهر والأحجار الكريمة في التراث والحضارة العربية	د. عادل الألوسى
البحث عن الوثائق (دراسة في وثائقنا القومية)	د. عادل الألوسى
تعالقات الخطاب (السردية والمقالية) طه حسين نموذجًا	د.عبد الرحمن عبد السلام محمود
البلد البعيد (دراسات في أدب جوته- شيلر....)	د. عبد الغفار مكاوي
نقد وشعر وقص	د. عدنان الظاهر
الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية (لغة الشارع)	د. عزة عزت
محمد مندور شيخ النقاد	فؤاد قنديل
اغتيال المتنبي	فيصل الياسري
لماذا تكتب المرأة؟	نفيسة الشرقاوى
أثر الأدب العربي في الأدب الغربي	د. يوسف عز الدين

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز